طبعة ثانية ١٩٩٦

عالم المعرفة

عدد خاص

١٩٥

الغزو العراقي للكويت

"المقدمات - الوقائع وردود الفعل - التداعيات"

ندوة بحثية

أبحاث: د. فتوح الخترش - د. عبدالمالك التميمي - د. تركي الحمد -
د. محمد حسين غلوم - عامر التميمي - د. محمد الرميحي -
د. حسن نافعة - د. طلعت منصور - د. محمد السيد سعيد -
د. منصور بوخمسين.
تعقيبات: د. جمال زكريا قاسم - د. عبدالله معارب - عبدالمحسن تقي -
د. عبدالله الغنيم - د. طه عبدالعليم - د. قاسم عبده قاسم -
د. سمعان بطرس - د. كمال مرسي - د. فؤاد زكريا.

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

عالم المعرفة

عدد خاص
١٩٥

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

الغزو العراقي للكويت

"المقدّمات ـ الوقائع وردود الفعل ـ التداعيات"

ندوة بحثية

أبحاث: د. فتوح الخترش ـ د. عبدالمالك التميمي ـ د. تركي الحمد ـ
د. محمد حسين غلوم ـ عامر التميمي ـ د. محمد الرميحي ـ
د. حسن نافعة ـ د. طلعت منصور ـ د. محمد السيد سعيد ـ
د. منصور بوخمسين.
تعقيبات: د. جمال زكريا قاسم ـ د. عبدالله مخارب ـ عبدالمحسن تقي ـ
د. عبدالله الغنيم ـ د. طه عبدالعليم ـ د. قاسم عبده قاسم ـ
د. سمعان بطرس ـ د. كمال مرسي ـ د. فؤاد زكريا.

شوال ١٤١٥ هـ ـ مارس / آذار ١٩٩٥ م

المراسلات:
توجه باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
فاكس: ٢٤٣١٢٢٩، ص. ب: ٢٣٩٩٦ ـ الصفاة ـ الكويت 13100

الغزو العراقي للكويت

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبّر عن رأي كاتبها
ولا تعبّر بالضـــرورة عن رأي المجـــلس

المحتويات

رقم الصفحة

المحتويات

المحتويات

الكلمة الافتتاحية

لابد لمن يتأمل أوضاع عـالمنا العربي، في أعقاب العدوان العـراقي الغادر وحرب تحرير الكـويت، أن يعترف بأن آثار تلك الفترة ستظل أمدا طـويلا معنا تـؤثر فيمن حولنا. ذلك أن أحداث تلك الفترة المأساويـة من تاريخنا قد دارت في اللحظة نفسها التي كـان العالم يمـر فيهـا بأهم منعطف في تـاريخه المعاصر: أي تلك اللحظـة التي كـانت فيها معظم الأنظمـة الشيـوعيـة قد انتهت، وكـان واضحـا أن أيام المعسكـر الاشتراكي كله قد باتت معدودة.

هذا المنعطف التاريخي الحاسـم كان يعني انهيار النظام القديـم الذي استقر عليه العالم منذ نصف قرن، وبدء ظهـور أشكال جديدة، غير محددة المعالم، من علاقات القـوى على الصعيد الدولي. ولكن هذه الأشكـال الجديدة، رغم عدم تبلورها، وتناقض اتجاهـاتها، تشترك كلها في عنصر واحد، هو أن الاستقطاب، والثنائيـة القائمة على توازن الـرعب، وعلى الردع المتبادل بين معسكـرين نوويين عملاقين، قد اختفت إلى غير رجعة، ومعهـا جميع ضروب التوازن السياسي التي كانت ترتكز عليها.

في مثل هذا الـوضع الدولي الغامض، القابل لشتى الاحتمالات، كـان المفروض أن يتوخى سياسيـو العالم الثالث أقصى درجات الحذر في التعـامل مع المسرح الدولي غير المأمون. ولكن النظام البعثي في العراق آثر أن يخوض مغامرته الخطيرة هذه المرة باحتلال الكويت، بقدر لا مثيل له من الطيش والجنون، في هذه اللحظة تحديدا. ولا جدال في أنه كان ينظـر إلى عالم التسعينيات بعقلية الحرب الباردة نفسها، متصـورا أنه سيتلاعب بدولة عظمى ارتكـازا على الثانية، وأن «الردع المتبادل» سيعطي سفينة العـدوان العراقية القدرة على أن تبحـر بين الشاطئين المتلاطمين في أمـان. وكان ذلك تفكيرا يكشف عن عجز تـام عن استيعاب منطـق العصر، بل عن فهم ما كـان يجري في العالم خـلال سنة العدوان ذاتها من تغيرات جذرية نقلته إلى مرحلة جديدة من تاريخه.

والآن، وبعد مضي مـايقرب من أربعـة أعوام على العـدوان، فإن العرب مـازالوا يجدون أنفسهم في وضع من الانقســام السيــاسي الحاد والمستمـر، على الــرغم من محاولات بعض المؤيدين السابقين للعدوان أن يتنصلوا من تبعات مواقفهم السابقة. بل إن الانقسام الفكري بدوره مازال على حدته. صحيح أن الحملات المتبادلة لم تعد صاخبة كما كانت عليه في بداية المحنة، غير أن كل طرف ظل يطوي استنكاره لموقف الطرف الآخر بين جوانحه، حتى وهو صامت.

في مثل هذه الأوضـاع، وبعد مرور الوقت الكافي للمعـالجة، وجد المجلس الـوطني للثقـافة والفنـون والآداب أن الأوان قـد آن لكي يعـالج موضـوع الغـزو والعـدوان العراقي على الكـويت معـالجة علميـة موضـوعيـة، تتجنب صخب الدعايـة وضجيج الشعارات وتركز على الحقائق والمعلومـات والوثائق، وذلك في كتاب من سلسلة «عالم المعـرفة» يكون مرجعا موثقا بأقـلام مجموعة من الباحثين المشهود لهم في هذا الميدان. وقد اخترنا أسلوب الندوة العلمية المغلقة لمعالجة هذه القضية، حرصا من السلسلة على أن يتضمن هـذا الكتاب وجهات نظر متعددة في هذا الموضوع، وحتى يعطي المشاركـون فيها، من باحثين ومعقبين ومناقشين، كل ما عندهم في هذا الموضوع، في مناخ من التحاور الموضوعي، الذي يؤدي إلى تصحيح الكثير من المعلومات الخاطئة وغير الدقيقـة وتستبعد الإثـارة الصحفية التي سـادت الكثير من الكتابات منذ بداية الأزمة.

ولقـد حرصنـا على جمع هذا الحشـد من المفكرين والبـاحثين العرب البـارزين، الذيـن عرف عنهـم الأمـانة في الطرح والموضـوعية في الاجتهـاد، لكي نستخلص من خلال تفـاعل هذه العقول كتـابا يمـلأ فراغ المكتبة العـربية في هذا الموضـوع الحيوي والمصيري. ولكن الهدف الأهم من جمع هذه النخبة الممتازة من المثقفين العرب هو أن نستخلص العبرة من ذلك الحدث غير المسبوق في التاريخ العربي ونتعلم دروسه بعد أن نعيد تأمله بروح موضوعية نزيهة.

ورأينا أن تنقسم الندوة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحـور الأول: يتناول مقدمات العدوان والغـزو. وهذا المحور لابد أن يكون ذا

طابع تـاريخي وسياسي في المحل الأول، إذ إن الادعاءات العراقيـة بشأن الكويت لها تاريخ طويل، على حين أن الـوقائع والوثائق التي تثبت بطلان هـذه الادعاءات كان لها تـاريخ أطـول. ومن هنا فـإن هذا المحـور الأول قـد تـركت معالجتـه للمـؤرخين ومتخصصي العلوم السياسية، كيما يتناوله كل فريق من زاويته الخاصة.

أمـا المحور الثـاني: فيدور حـول وقائع الغـزو ذاتها، وهو بحكم طبيعتـه أطول المحاور جميعـا. ويبدأ هذا المحور بمعـالجة الذرائع المتعددة، والمتنـاقضة، التي لجأ إليها النظام العراقي لتبريـر الغزو، والأوتار الحساسة التي عزف عليهـا جهاز دعايته من أجل استمالـة الـرأي العـام العربي والإسـلامي إلى جـانبـه. ثم ينتقل إلى عـرض لتفاصيـل عملية الغـزو نفسها، وما تخللهـا من ممـارسات مشينـة يندى لها الجبين، ويقدم شهـادة حية لما دار في الكـويت خلال أشهر الاحتـلال المشؤومـة، سواء من جانب السلطة الغازية، أو من جانب الشعـب الرافض للاحتلال. ولما كان العامل الاقتصـادي من أهم العـوامل التي أدت إلى الغـزو، فضلا عن أن الغـزو أسفـر عن نتائج اقتصاديـة بالغة الأثر، على الصعيدين المحلي والخارجي (عربيـا ودوليا)، فقد خُصصت للأبعاد الاقتصادية معالجة مستقلة في هذا المحور. ومن ناحية أخرى، فإن ردود الفعل العـربيـة والدوليـة إزاء الغـزو كـانت من الأهميـة بحيث تستحق بحثين مستقلين: إذ كان الغـزو بداية تشكيل جديـد للعلاقات العـربية على أسس لم تكن معهودة من قبل، كما أنه كان التجربـة الأولى لردود الفعل الدولية إزاء عدوان صارخ يقع على دولة مستقلة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة.

أمـا المحـور الثـالـث: فيتناول بعـدا بالغ الأهميـة في هذا الموضوع، وهـو النتائج المترتبـة على الغزو: وبعض هـذه النتـائج نفسي واجتماعي، يتعلق أسـاسا بـالشعب الكويتي الذي وقع عليه الغزو، وإن كانت بعض جوانبه تتعلق أيضا بما كشفت عنه ممارسات المعتدي من نزعات عدوانيـة تحتاج إلى تحليل وتفسير. أما النتائج السياسية والاقتصادية للغزو فهي أبعد مدى، إذ إن آثاره ستظل قائمة أمدا طويلا، فضلا عن أنها سـوف تزداد اتسـاعا بـالتدريج، بحيـث تمتد إلى ميـادين قد لا تبـدو، للوهلـة الأولى، ذات صلة مباشرة بأحداث الغزو ذاتها.

* * *

وأخيرا، فإن الآثار التي أحدثها الغزو على طريقة تفكير الإنسان العربي تشكل موضوعا بالغ الأهمية. وسيظل هذا موضوعا يحتاج إلى تفكير وتحليل مستمرين، نظرا إلى ما كشف عنه الغزو من فجوات وثغرات غير متوقعة، ليس فقط في تفكير الإنسان العربي العادي، بل وفي تفكير الصفوة المثقفة أيضا.

ونأمل أن تأتي هذه الندوة/ الكتاب معالجة علمية جادة تشكل في ذاتها مرجعا مهما لأحداث هذه المرحلة الأليمة من التاريخ العربي المعاصر، وتفتح الباب في المستقبل القريب للمزيد من البحث الموضوعي في مختلف جوانب وتداعيات هذه الفترة المظلمة من تاريخنا الحديث. ولعلنا بهذا نكون قد بادرنا بوضع لبنة في طريق توثيق وتحليل ما حدث في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠، بعيدا عن المزايدات والشعارات الزائفة.

د. سليمان إبراهيم العسكري
المشرف العام
أمين عام المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

المحور الأول

مقدمات الغزو

١ ـ الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين

٢ ـ العلاقات الكويتية العراقية: ١٩٢١ ـ ١٩٩٠ (دراسة تاريخية)

البحث الأول

الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين

د. فتوح الخترش

تمهيد :

الأطماع والدعاوى الضالة التي تدور حول الكويت في الوقت الراهن ليست وليدة هذه الحقبة من تاريخها أو تاريخ الخليج، وإنما لها جذورها الطويلة والممتدة التي يمكننا تتبع وقائعها الواضحة حتى قبل النشأة، عندما كانت العناصر والعوامل المختلفة التي شكلت دولة الكويت الحديثة لا تزال تتبلور وتتراكم وتتجمع. فمنذ ذلك الحين كانت أراضي الكويت ـــ ورمزها البارز والواضح في الخرائط الأوروبية آنذاك هي القرين ـ جزءاً من الساحة الخليجية العامة التي شهدت سباق وصراع الدول الأوروبية الكبرى في عصر الكشوف الجغرافية للسيطرة على البحار وطرق المواصلات إلى الشرق. وفي هذا السياق دانت السيطرة في الخليج بادىء الأمر للبرتغال، فهولندا ثم بريطانيا، حتى انتهى الصراع بين هذه القوى الثلاث بانفراد بريطانيا ـ سيدة البحار ـ بالسيادة على الخليج.

ولسنا بصدد الدخول في تفصيلات هذه المرحلة من الصراعات الدولية، وإنما يتركز بحثنا على دراسة الأطماع التي تعرضت لها الكويت والصراعات التي دارت حولها فيما بعد، وبعبارة أكثر تحديدا في عصري الاستعمار والإمبريالية عندما تحققت الثورة الصناعية في دول أوروبا الكبرى، ودخلت هذه الدول سباقها المحموم من أجل المستعمرات مناطق النفوذ، ومن أجل تأمين طرق المواصلات إلى هذه المستعمرات.

ونود أن نسجل، ومنذ البداية، أننا نتحدث عن الكويت ككيان مستقل قائم

بذاته، له هويته المتميزة. وهذه حقيقة لا ريب فيها يؤكدها الواقع وحقائق التاريخ، وإن كانت هذه القضية تتطلب دراسة خاصة ليس هنا موضوعها، إلا أنه لابد من كلمة حولها مادمنا نتحدث عن الكويت ككيان مستقل، فالكويت لم تشهد ما شهدته الولايات العثمانية من إيفاد «حاكم» أو «والي» من قبل الدولة العثمانية يتولى أمورها، ولا عرفت «الانكشارية»، أو مماليك يشاركونه السلطة ويخضعون للأستانة، وإنما كان شيخ الكويت دائما من صلب أبنائها، ولم يكن هناك أي مسؤول عثماني يزاحمه في نفوذ أو يشاركه السلطة أو يُملي عليه سياسته. وعلى امتداد تاريخ الكويت الحديث، كان شيوخها يدخلون في عهود ومواثيق مع الدول الأخرى، ويقدمون تعهدات ويلتزمون بمواقف، متطلعين في كل ذلك لما يرونه محققا لمصالحهم ومؤكدا لهويتهم الخاصة، ومحققا لاستقلالهم، ودعما لأركان دولتهم، وإن حدث اللقاء أو التطابق بين الموقف الكويتي، وما تسعى إليه دولة الخلافة، فكل الحقائق تقطع بأنها كانت حالات لقاء «للمصالح»، وليس لقاء «التبعية»، وأما الحديث عن دفع الزكاة، أو وصف شيخ الكويت بـ «القائم مقام» الذي يمثل سلطة الخليفة، فإنما يندرج كل ذلك في إطار الممارسة السياسية الممكنة في ظل موازين القوى القائمة، والرباط الروحي بدولة الخلافة، وهو رباط مجرد من أي محتوى سياسي، وفي إطار الصراعات والتوازنات الدولية التي تحتم على الكويت أن تشق طريقها من خلالها متمسكة لهويتها الخاصة، ومحافظة على استقلالها.

***

ولنبدأ تتبع هذه الصراعات منذ تولي آل الصباح مشيخة الكويت في عام ١٧٥٢م. في ذلك الوقت كان الصراع قد حسم لصالح بريطانيا التي احتلت مركز الصدارة في تجارة الخليج، وراحت تسعى لاحتكارها[١]. وشهدت هذه الفترة تفاقم النزاع بين شاه فارس «كريم خان»، وباشا بغداد العثماني، واندلعت الحرب بينهما، فتمكن «كريم خان» من الاستيلاء على البصرة عام ١٧٧٥م فتحولت تجارة الهند والبصرة إلى الكويت[٢].

وكان هذا التطور إرهاصا يكشف عما تمثله الكويت من بديل ومنافس تجاري خطير للبصرة خاصة وقد جعلت منها شركة الهند الشرقية البريطانية الطرف الجنوبي لطريق بريدها الصحراوي المتجه إلى حلب.

وفي عام ١٧٩٣م تفجرت اضطرابات عنيفة في البصرة اضطر المقيم البريطاني إزاءها إلى نقل مركز قيادته إلى الكويت، ولمدة عامين تقريبا[٣]. وتشير كافة الدلائل إلى التقدم الإيجابي الواضح للعلاقات البريطانية الكويتية في تلك المرحلة وإلى العلاقة الوثيقة التي قامت بين ثاني حكام الكويت «الشيخ عبدالله الصباح» والجانب البريطاني الذي كان يكنّ له احتراما كبيرا كرجل «يحافظ على كلمته»[٤].

ومنذ مطلع القرن التاسع عشر أصبح للكويت علاقات مع عديد من الدول الكبرى مثل بريطانيا وروسيا وألمانيا وتركيا، فاحتلت مكانها بين تيارات الصراعات الدولية حتى وصفها بعض الكتاب بأنها «شوكة حقيقية» في النزاع الدائر بين هذه الدول.

وكان جوهر موقف بريطانيا في صراعها مع الأطراف الأخرى يتركز في الدفاع عن الهند في مواجهة التهديدات الفرنسية والروسية.

ومرة أخرى، ونتيجة لتجدد الاضطرابات المحلية في البصرة نقلت شركة الهند الشرقية البريطانية مكاتبها إلى الكويت في الفترة مابين ١٥ من ديسمبر سنة ١٨٢١ إلى١٩ من أبريل سنة ١٨٢٢م[٥]، ثم وقع شيخ الكويت معاهدة الهدنة البحرية مؤقتا مع بريطانيا في عام ١٨٤١م ـ ودون استئذان الباب العالي ـ وقد تم هذا بالمصادفة وليس بالقصد، فعندما زار هينيل ـ مساعد المقيم في الخليج ـ الكويت في شهر أبريل سنة ١٨٤١م، بإيعاز من السلطات البريطانية للتأكد مما إذا كانت تصلح لاتخاذها قاعدة، حاولا إخفاء القصد الحقيقي من مهمته حين قال إنه جاء للبحث في احتمال انضمام الكويت إلى نظام الهدنة. وقد ذكر الشيخ صباح أكبر أنجال الحاكم الشيخ جابر ـ والذي كانت بيده مقاليد الحكم بسبب عجز والده ـ بأنه في الوقت الذي لا يمانع فيه على التوقيع على اتفاقية الهدنة البحرية إلا أنه لم يكن يرغب في إقامة علاقات مع شيوخ الساحل. وعلى أية حال فقد سلم تعهدا خطيا منه بالامتناع عن الاشتراك في قتال بحري لمدة عام، وبأن يحيل حوادث الانتهاكات ضد سفن رعاياه إلى المقيم البريطاني قبل اتخاذ إجراءات انتقامية ضد المعتدين، غير أن هذا التعهد انتهت صلاحيته بعد عام واحد ولم يجدد[٦].

ونتيجة للصراع البريطاني التركي من أجل الهيمنة على الخليج والكويت، رحبت بريطانيا في بادىء الأمر بدور محمد علي في القضاء على الحركة الوهابية الصاعدة، ولكن

سرعان ما ساورتها الشكوك في مطامعه التي تتعارض مع مصالحها الاستعمارية، وأسفرت جهود بريطانيا في مجرى هذا الطور من الصراع عن عقد معاهدة لندن في ١٣ من يوليو سنة ١٨٤١م، والتي حوصر محمد علي بمقتضاها داخل حدود مصر.

وإن كانت هذه الحقبة قد شهدت انحسارا للوجود العثماني في الخليج، نتيجة لآثار حرب القرم، إلا أن فرنسا دخلت الحلبة، فأخذت بريطانيا تبذل كل جهد لحماية طرقها الرئيسية إلى الهند.

واتخذ الصراع البريطاني الفرنسي شكل السباق للسيطرة على الطرق الموصلة إلى الشرق. وفي عام ١٨٣٠م أوفدت الحكومة البريطانية تشسني ليمسح برزخ السويس، ولكنه بدلا من ذلك توجه إلى سوريا لمسح طريق وادي الفرات التي كان يفضلها أكثر، ولكن بريطانيا عدلت عن هذا المشروع، وكان ذلك ـ على مايبدو ـ نتيجة لانحسار خطر محمد علي(٧).

وفي مجرى هذا الصراع الاستعماري البريطاني أيضا، وفي عام ١٨٥٦م، أراد السير ويليام أندرو، مدير شركة سكة حديد الهند أن يشق خطا جديدا على امتداد الطريق التي اقترحها تشسني، كنوع من المواجهة للمشروع الفرنسي لشق قناة السويس في مصر(٨).

ولكن بريطانيا تخلت عن مشروع أندرو كليةً عندما حقق دزرائيلي نجاحه التاريخي بعقد صفقة شراء أسهم مصر في قناة السويس(٩)، ثم احتلالها قبرصَ عام ١٨٧٨م ومصر عام ١٨٨٢م وكان لهذه الخطوة أبرز الأثر في رجحان كفة بريطانيا في صراعها ضد فرنسا للسيطرة على الطريق المؤدية إلى الهند والشرق.

وفي مجرى هذا الصراع البريطاني الفرنسي أيضا تقدمت بعض الدوائر الفرنسية بمشروع للسلطان العثماني على غرار المشروع الذي كان ويليام أندرو يسعى للحصول على موافقة الحكومة العثمانية عليه، ولكن المساعي الفرنسية لم يقدر لها النجاح نظرا لقوة النفوذ البريطاني في الأستانة في تلك الآونة.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، أي في ديسمبر ١٨٩٨م، برز الغريم الروسي في حلبة الصراع من جديد، عندما عرض الكونت فلاديمير كابنست مدّ خط سكة حديد من طرابلس الشام للبحر المتوسط إلى الكويت على الخليج العربي، وكان

الباب العالي يعارض بوضوح أي اتساع للنفوذ الروسي في الإمبراطورية العثمانية، وكذلك قوبل هذا المشروع بمعارضة شديدة وحاسمة من بريطانيا وألمانيا(١٠).

وفي هذه الحقبة تبدت على الساحة الخليجية ملامح التطبيق العملي للسياسة الألمانية الجديدة: الاتجاه نحو الشرق «Dramg Nach Osten»، وكان مشروع سكة حديد برلين/ بغداد، الذي اختيرت الكويت كنقطة نهاية له، هو أول وأخطر الخطوات التي تحركت بها ألمانيا صوب الخليج والكويت لتدخل طرفا أساسيا في الصراع الاستعماري المحموم بين الدول الكبرى للسيطرة على المنطقة.

ولا يعنينا في هذه الدراسة التطرق إلى تفاصيل الصراع والتنافس بين المشروعات الاستعمارية المختلفة لشق الطرق في منطقة الخليج، والتي أجمعت على اختيار الكويت كأفضل منطقة لنهايتها، وإنما الذي يعنينا هنا هو أن ندرك مدى الأهمية المتزايدة التي تميزت بها الكويت كموقع استراتيجي منفرد على رأس الخليج، مع كل ما ينبني على ذلك من مزايا عسكرية واقتصادية وسياسية لمن يحكم قبضته عليها.

ونتيجة للمطامع الروسية والألمانية الزاحفة التي تجسدت بكل جلاء منذ أواخر القرن التاسع عشر أخذت بريطانيا تمارس سياسة أكثر إيجابية إزاء الكويت، وكانت الظروف مهيأة لذلك تماما عندما تولى الشيخ مبارك الصباح الإمارة في مايو ١٨٩٦م، فالشيخ الجديد كان يواجه مصاعب جمة من منافسيه المحليين من أجل توطيد سلطته، لذلك لجأ إلى بريطانيا طالبا حمايته في سبتمبر ١٨٩٧م، ولكن المقيم البريطاني بالخليج أرسل إليه مبعوثا ينصحه بالبقاء على ولائه للباب العالي، إذ إن الصراعات الدولية الممتدة على الساحة العالمية، وعلى الساحة الخليجية كانت تملي على بريطانيا أن تواصل سياسة الإبقاء على «رجل أوروبا المريض» ـ الدولة العثمانية ـ خشية أن تقع الغنيمة في أيدي القوى الأخرى المنافسة، وأملا في أن تظل هذه الدولة، رغم ترنحها، سدا في وجه مطامع الدول الأوروبية الأخرى(١١).

وشهدت هذه الحقبة محاولات متكررة من جانب الشيخ مبارك للدخول تحت الحماية البريطانية، وعزوف بريطانيا عن الاستجابة مادامت مصالحها آمنة بشكل أو بآخر. مع

العلم أن المقيم البريطاني السياسي في الخليج الكابتن ميد، كان من أشد المؤيدين للشيخ مبارك، لأنه كان يفكر في احتمال إقامة علاقات أوثق بين الكويت وبريطانيا، ولم تكن هذه الاحتمالات في رأيه تمثل عقبة لا يمكن تخطيها من أجل توسيع هذه العلاقات، لأن الأتراك لم يمارسوا أبدا حقوقا للسيادة في الكويت، ولا الحكومة البريطانية اعترفت بفرض حماية الأتراك على الكويت. وعلى هذا الأساس طلب من حكومة الهند ـ وهي الجهة التي كانت ترسم السياسة البريطانية آنذاك ـ السماح له بمواصلة المفاوضات.

وفي الوقت الذي نفسه الذي كانت وزارة الخارجية البريطانية في لندن تتلقى فيه هذا الطلب بعث «ميد» رسالة إلى حكومة الهند يحدد فيها رأيه، جاء فيها: «أن الشيخ مبارك حاول أن يحصل على اعتراف تركيا ولكن يبدو أنه لم ينجح تماما. ونظرا لأنه لم يحصل حتى الآن على اعتراف رسمي من الباب العالي [لأن والي البصرة لا يمثل الحكومة التركية ككل] لذلك تصبح له كل الحرية في أن يتعامل مع كل الدول الأخرى. ومن المؤكد أنه لن يكون هناك أي اعتراض على مدّ نفوذنا على النحو الذي لابد أن يثبت فائدته سواء بالنسبة لنا أو لتقدم الحضارة»(١٢).

ولم تكن الإدارة الخارجية في الهند على يقين من أن الوضع لا يحتمل سوى بديلين محددين لا ثالث لهما، على النحو الذي يقطع به المقيم في الخليج الكابتن «ميد»، وهما إما الحماية البريطانية على الكويت، أو ابتلاع الأتراك لها، وعلى أي الأحوال فقد رفضت وزارة الخارجية التماس المقيم.

وعلى الرغم من تعدد المذكرات البريطانية بصدد موضوع طلب الحماية ـ وكلها تشير إلى ضعف الروابط التي تصل بين الكويت والدولة العثمانية، وبالتالي تبرر لبريطانيا قبول الحماية دون أن يكون في ذلك مساس بمبدأ المحافظة على سلامة الدولة العثمانية(١٣) ـ فإن السلطات البريطانية في لندن لم تكن راغبة في التدخل في الخليج وخاصة في الكويت بأكثر مما يلزم للمحافظة على الأمن العام.

ولكن الأوضاع تمخضت عن حدثين جديدين، غيرا السياسة البريطانية تغييرا جذريا.

أما الحدث الأول فهو نجاح ألمانيا، في نوفمبر ١٨٩٨م، في عقد اتفاق تمهيدي مع الحكومة العثمانية لمد خط سكة حديد برلين/ بغداد، وفي الوقت نفسه راجت الشائعات عن وجود المشروع الروسي الذي يتزعمه كابنست للحصول على امتياز لمد خط سكة حديد من اسكندرونة على البحر المتوسط إلى الخليج، وفي جميع الأحوال كانت للكويت أهمية عظمى بالنسبة لتلك المشروعات.

أما الحدث الثاني فهو تعيين اللورد كيرزن نائبا للملك في الهند. وكان كيرزن معنيا بأمر الكويت حتى قبل وصوله إلى الهند.

وكان المقيم في الخليج قد بعث برسالة خاصة يشير فيها «إلى أن المحاولات الألمانية والروسية في الكويت محتملة جدا»، ثم أضاف: «أنه لا يمكن القيام بأي شيء لمساعدة الشيخ مبارك ما لم يستقر في ذهننا أننا سنقوم بحمايته»(١٤). وفي شهر نوفمبر ١٨٩٨، وبعد تعيين اللورد كيرزن وقبل أن يباشر مهام منصبه أعد مذكرة تفصيلية عن الموقف، شرح فيها وجهة نظره بخصوص رفض الوجود الروسي في منطقة الخليج، حيث جاء في تلك المذكرة: «ينبغي على بريطانيا أن تطالب، وهي تطالب بالفعل وفي مقابل ما قدمته من تضحيات وما تكبدته من أموال، ولمصلحة السلام الذي لا توجد هنا إلا لحمايته، بألا يسمح بأي نفوذ سياسي معادٍ يمكن أن تكون له آثاره الضارة على المنطقة. إن ميناء روسيا على الخليج هو الحلم العزيز لدى العديد من الوطنيين الذين يعيشون على ضفاف الفولجا، ولكنه حلم يمكن أن يؤدي تحقيقه، وحتى عندما يسود السلام، إلى اضطرابات وقلاقل في مياه الخليج، كما يمكن أن يحطم تجارة تقدر بملايين الجنيهات، وأن يطلق العنان لكافة أنواع العداء والتعصب بين القوميات المتنافرة والمستعدة للاقتتال ضد بعضها البعض إذا سنحت أي فرصة، وإن كان لبريطانيا وروسيا أن تشتبكا في قتال، وأن تسويا ما بينهما من مشكلات باللجوء إلى القوة فليكن ذلك في مكان آخر، ولنترك هذه الساحة المفعمة بالنزاعات الدامية لتظل مجالا آمنا للتجارة التي لم تستقر أحوالها إلا بشق الأنفس. وسوف أعتبر أي امتياز تحصل عليه روسيا لإقامة ميناء على الخليج العربي تقدمه لها أي دولة إهانة متعمدة لبريطانيا العظمى واستفزازا مقصودا يدفع إلى الحرب، ولن أتورع عن اتهام أي وزير بريطاني يستسلم أو يرضخ لمثل هذا المطلب بأنه خائن لبلاده»(١٥).

وكانت وجهة نظر اللورد كيرزن هي التي تغلبت في خاتمة المطاف على الأقل. ولم يحدث أبدا أن دارت مناقشات في الدوائر الرسمية حول التطوع بإهداء ميناء للروس.

ونتيجة لتسارع الأحداث في المنطقة وجدت بريطانيا نفسها منساقة لفتح باب التفاوض مع الشيخ مبارك، ووقعت المعاهدة السرية بين الطرفين في يناير ١٨٩٩م، تلك المعاهدة التي جاءت تجسيدا لفوز بريطانيا بهذه الجولة من جولات الصراع الدولي في الخليج.

ثم كانت معركة الصريف في صيف ١٩٠٠م، وما لقيه الشيخ مبارك فيها من هزيمة، فأخذ يزداد تقربا من الحكومة البريطانية التي أعلنت استعدادها للدفاع عن الكويت ضد أي عدوان وإن استمرت على موقفها التقليدي بعزوفها عن تلبية مطلب الشيخ مبارك بالحماية.

وثمة حقيقة ينبغي ألا تغرب عن بال أي باحث يسعى إلى تفهم ما وراء المواقف المعلنة للقوى المتصارعة المختلفة. فإن كانت بريطانيا قد التزمت حتى ذلك الوقت بممارسة هيمنتها والحفاظ على مصالحها من خلال النشاط التجاري لشركة الهند الشرقية البريطانية، ومن خلال علاقتها مع شيوخ الساحل، وعزوفها عن أي ارتباطات رسمية تقيد تحركاتها أو تثير لها المتاعب لدى أطراف أخرى تود كسبها إلى جانبها أو تحييدها على الأقل، إلا أن الأحداث أجبرت السياسة البريطانية على أن تبدو سافرة دون نقاب عندما أصبح العزوف عن التدخل موقفا ينذر بتهديد المصالح».

ففي شهر ديسمبر ١٩٠١ وصلت السفينة الحربية «زحاف» إلى الكويت ـ على ظهرها نقيب البصرة ـ حاملة إنذارا لشيخها تخيره فيه بين أمرين لا ثالث لهما: إما أن يتوجه إلى العاصمة ليحيا حياة طيبة كعضو في مجلس الدولة، أو أن يُطرد من الكويت. وأعطي مهلة ثلاثة أيام للرد.

ولجأ الشيخ إلى الطلب من قائد القوة البحرية البريطانية ـ وكانت السفينة بيجون ترسو في مياه الكويت في ذلك الوقت ـ أن يهدد بقصف الكويت بالنيران إذا أذعن الشيخ لما قُدم إليه من مطالب، وأعلن أنه لن يطمئن إلا إذا أحس أنه لا يتحمل مسؤولية الرفض وحده. واستجابت السلطات المعنية في بريطانيا على الفور: بأن

وجهت النصح للشيخ مبـارك بعدم التـزحزح من الكـويت، على أن تتقدم السفـارة البريطانية في الأستانة في الوقت نفسه باحتجـاج شديد اللهجة يبلغ فيه الباب العالي أنه إذا أصر على إثارة هذه القضية فسوف «نضطر إلى تسوية أقل ملاءمة لمصالحهم»، وبينما وزير الخارجية التركي يدعي جهله التـام بما أقدم عليه نقيب البصرة، كان هذا المسؤول نفسه يلتقي بالشيخ مبارك وقائدي السفينتين بيجون وسفينكس التي وصلت بدورها إلى مياه الكويت، وأبلغ الشيخ مبارك النقيب أن الإنجلير سيطلقون النار إذا استسلم للمطالب، وأكد القائدان هذا القول.

ورحلت «زحـاف» عـائدة من حيث أتت(١٦)، ولكن ظل قـائد القوة البحـرية البريطـانية على يقين بأن الأتـراك سيهـاجمون الكويت لا محالـة. وبـالفعل تواتـرت الشائعات حـول هجوم تركي وشيك قد تتعـرض له الكويت. هناك قـامت القوات البريطـانيـة في الخليج بـالتأهب للـدفـاع عـن الكـويت، وقـامت السفن الحربيـة البريطانية بمطاردة السفن التركية التي حملت القوات الموجهة لغزو الكويت.

وفي الـوقت نفسه، بينما كـان الموقف يتأزم بين الكـويت والسلطات العثمانيـة في البصرة، كانت هناك اتصالات جارية بين الدولـة العثمانية والحكومة البريطانية حول المحافظـة على «الوضع القائم»، وعلى درجـة ومدى الاستقلال الـذي يمارسه الشيخ مبارك. وقد تعهدت الحكومة العثمانية من جانبها بأنها لن ترسل قواتها إلى الكويت، وبأنها ستبذل كل مـا في وسعها من أجل إقناع ابن الـرشيد أمير نجد والعـدو اللدود للشيخ مبارك، بانتهاج سياسة سلمية نحو الكويت.

أما بـالنسبة لبريطـانيا فقد تعهـدت بألا تعلن الحماية على الكـويت أو أن ترسل قواتها إليها، وبأن تقنع الشيخ مبارك بوقف إغـاراته على نجد. وقد عبرت السلطات التركية والبريطانية عن رضائهما عن هـذا الاتفاق الذي صدر في سبتمبر ١٩١٠، أما الأتـراك فقـد رضـوا لأنهم استعـادوا سيـادتهم الشكليـة على الكـويت، بينما رضي البريطـانيـون لأن الكـويت دخلـت تحت سيطـرتهم من النـاحيـة الفعليـة، ولأنهم سيتمكنون نتيجة لهذا الاتفـاق من المشاركة على قدم المسـاواة مع الألمان، والواقع أن المصالح التجارية البريطانية كانت تتمتع بحماية شروط ملزمة من أية رسوم أو مكوس تفضل أية دولة أخرى عنها في المعاملة.

ومع مطلع القرن العشرين ازدادت التناقضات والصراعات بين الدول الأوروبية الاستعمارية تفاقما، وشهد العالم سلسلة من الائتلافات والتحالفات وتكوين المعسكرات، والتوصل إلى مساومات وتوازنات، وأطلقت يد البعض الآخر في مناطق أخرى، ولا جدال في أن اللورد كيرزن، نائب الملك في الهند كان هو المخطط الأول للسياسة البريطانية في الخليج العربي والكويت في القرن العشرين.

وكان يميل في مواقفه إزاء الدول الأخرى المنافسة إلى التشدد، وينادي بالاستجابة لطلب الحماية من جانب الكويت. ورغم ما واجهته سياسة كيرزن وآراؤه من معارضة بين الدوائر السياسية الحاكمة في العاصمة البريطانية فإن تزايد الأطماع في الخليج، وخاصة تفاقم الخطر الروسي، دفع هذه الدوائر إلى الاقتراب شيئا فشيئا من آراء كيرزن المتشددة.

ثم بلغت التناقضات والصراعات بين الدول الأوروبية الاستعمارية حداً أصبح من المحتم معه حسم الموقف باللجوء إلى السلاح، فكانت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ وهنا نرى الكويت تنحاز إلى جانب بريطانيا رغم دخول الخلافة العثمانية الحرب كطرف في المعسكر الألماني المضاد. ومقابل هذا الموقف الذي اتخذه الشيخ مبارك تلقى الوعد من بريطانيا بأن تعترف به كحاكم مستقل تحت الحماية البريطانية.

وانتهت الحرب العالمية بانتصار الحلفاء وعلى رأسهم بريطانيا، وتمزقت أوصال الولايات العثمانية السابقة، فكانت العراق من نصيب بريطانيا، بوصفها تحت الانتداب، ومن هنا هدأت الأوضاع في منطقة الخليج والكويت ولم يعد هناك منافس يقف في مواجهة بريطانيا.

ومع تدفق النفط، تبدأ صفحة جديدة من تاريخ الكويت، ويستمر الصراع، وإن اختلفت أشكاله ووسائله، وتغيرت الأطراف المتنافسة، والكويت في تلك المرحلة لم تكن تملك الموارد التي تسمح لها بتمويل عمليات البحث والتنقيب والاستخراج، ولا تملك الخبرات الفنية اللازمة لممارسة هذا النوع من النشاط الاقتصادي الجديد تماما بالنسبة لها ولأبنائها، ولعل هذا مايفسر نوعية الامتيازات التي أعطتها للشركات الأجنبية، تلك التي كانت في حقيقة الأمر حصيلة للصراع بين الشركات الأجنبية وبين الدول الواقفة من ورائها، كما كانت صدى للواقع العربي

المهترىء عامة والكويت خاصة. ذلك الواقع الذي أسفر عن شروط قد تبدو مجحفة ومهينة بالنسبة للكويت لمن ينظر للأمور من السطح.

ومهما يكن من أمر، فقد أضاف النفط عاملا جديدا بالغ الأهمية إلى العوامل الجغرافية والاستراتيجية التي جعلت من الكويت مطمعا للطامعين.

ولسنا نريد تكرار التأكيد على استقلال الكويت أو تفسير نوعية العلاقات الشكلية بينها وبين دولة الخلافة، فهاتان حقيقتان لم تعودا في حاجة إلى إثباتات جديدة. ولكن ما يعنينا هنا هو أن مشكلة الحدود الكويتية العراقية أثيرت أكثر من مرة، وفي كل مرة كانت القضية تطرح للمفاوضات والجدل بين طرفين، وليس بين طرف وقسم منقطع منه، الأمر الذي يؤكد ـ إضافة إلى الحقائق التاريخية والديموغرافية الأخرى ـ مدى زيف الدعاوى العراقية في هذا الصدد.

الهوامش :

١ ـ أحمد مصطفى أبو حاكمة : تاريخ الكويت الحديث ص : ٤٩ .
٢ ـ Wilson, A.T.: The Persian Gulf. pp. 183-184.
٣ ـ أحمد مصطفى أبو حاكمة : تاريخ الكويت الحديث ص : ٥١ .
وكذلك راجع ، أحمد حسن جودة :
المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩ ترجمة حسن علي النجار. ص : ١٩ .
٤ ـ المرجع السابق : ص ١٩ .
٥ ـ أحمد مصطفى أبو حاكمة : تاريخ الكويت الحديث ص : ١٧٢ .
٦ ـ جون كيلي : بريطانيا والخليج . ترجمة محمد أمين عبدالله ، ص : ٦٤٤ ، ٦٤٥
٧ ـ أحمد حسن جودة : المصالح البريطانية في الكويت . ص : ٣٩ ـ ٤٠ .
٨ ـ المرجع السابق : ص : ٤٠ .
٩ ـ جلال يحيى : المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث ، ص : ٣٢٦ .
١٠ ـ أحمد حسن جودة : المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩ ص : ٥٠ .
١١ ـ المرجع السابق : ص ٤٤ .
١٢ ـ Busch, B. Cooper:
Britain and the Persian Gulf. pp. 100-101.
١٣ ـ صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١م ص : ١٧٨ .
١٤ ـ Busch, B. Cooper:
Britain and the Persian Gulf. pp. 106.
١٥ ـ Busch, B. Cooper:
Britain and the Persian Gulf. pp. 115-116.
١٦ ـ فتوح الخترش :
تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ١٨٩٠ ـ ١٩٢١ . ص : ٥٤ ـ ٥٥ .

المراجع :

أولا ـ المراجع العربية :

١ ـ أحمد مصطفى أبو حاكمة : تاريخ الكويت الحديث ، طباعة ونشر وتوزيع ذات السلاسل ـ الكويت ـ الطبعة الأولى ١٩٨٤ .
٢ ـ أحمد حسن جودة : المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩ . ترجمة : حسن علي النجار ، مطبعة الإرشاد . بغداد . ١٩٧٩ .
٢ ـ جلال يحيى : المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث . دار المعارف بمصر ـ القاهرة ١٩٦٥ .
٤ ـ جون كيلي : بريطانيا والخليج . ترجمة محمد أمين عبدالله ، القاهرة ١٩٧٩ .

٥ ـ محمود علي الداود: الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠ ـ ١٩٤٠ . الجزء الأول، القاهرة ١٩٦١ .
٦ ـ صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ . مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٢ .
٧ ـ فتوح الخترس. تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية
الناشر: دار ذات السلاسل ـ الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ .

ثانيا ـ المراجع الأجنبية:

1-Busch, Briton. Cooper. Britain and the Persian Gulf. University of California press 1967.

2 - Wilson, A.T.:
The Persian Gulf Oxford University press 1928.

التعقيب

د. جمال زكريا قاسم

أبدأ تعليقي بشكر الدكتورة فتوح على مجهودها القيم وعلى حسن معالجتها لهذا الموضوع المتشعب، ومع الاعتذار عن الوفاء بالتقدير لهذه الدراسة خوفا من أن أتهم بالمجاملة أجد من واجبي أن أقول إنها دراسة شاملة في عرضها ومتكاملة في نسيجها تدل على تخصص دقيق في تاريخ العلاقات السياسية للكويت.

وإذا كنت أقر حقيقة بأنني قد استمتعت بقراءة هذه الورقة إلا أن البحث لابد أن يثير الحوار ومن ثم تجدر الإشارة بصدد ذلك إلى مجموعة من الملاحظات:

ولعل الملاحظة الأساسية للورقة برغم الجهد الواضح فيها تكمن في اقتضابها الشديد مما أدى إلى اختفاء بعض القضايا الجوهرية التي تضمنها عنوان الورقة. والحقيقة أن الباحثة أعطتنا بعض رؤوس الأقلام عن كثير من الموضوعات التي تعرضت لها، ولكنها لم تقدم لنا معلومات أكثر تفصيلا. وبرغم أن هناك جهداً كبيراً بذل في رصد وتحليل بعض الجوانب إلا أننا كنا ننتظر أن تأتي بجديد، حيث إن كثيرا من الكتاب العرب والأجانب قد أشبعوا الفترة الزمنية التي تعرضت لها الورقة بحثا ودراسة.

الملاحظة الثانية أن الدراسة اعتمدت على مصادر رغم أهميتها إلا أنها محدودة إلى حد كبير وكانت في حاجة إلى إغناء أكثر بالوثائق الأساسية الخاصة بالموضوعات التي عالجتها لتدعيم وجهة نظرها.

الملاحظة الأخيرة أن الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة لم تحدد تحديدا دقيقا، وكان الأجدى في تقديري اختيار معالم بارزة لبداية فترة الدراسة ونهايتها. وكنت أقترح مثلا فيما لو اختارت الباحثة حملة مدحت باشا على الأحساء في عام ١٨٧١ بداية للدراسة ونشوب الحرب العالمية الأولى كنهاية لها لما لهذين الحدثين من تأثير كبير على وضعية الكويت.

وتماشيا مع تلك الملاحظات سيكون تعقيبي نوعا من استكمال الورقة أو بالأحرى على هـامشهـا ، وأرجو أن نتـابع معـا أهم الموضـوعـات التي أثارتها الـدراسـة وهي موضوعات كثيرة تحتاج إلى الكثير من التأمل :

الموضوع الأول الـذي أثارتـه الباحثـة تلك الأطماع التي تعرضت لها الكـويت في الفترة مـا بين منتصف القـرن التـاسع عشر الميـلادي إلى مطلع القـرن العشرين وهي الحقبة التي تتـواكب مع عصري الاستعمار والإمبريالية . و الحق أن البـاحثة وفقت في استيعاب هـذه المرحلة التـاريخية ، ومـا كان يكتنفهـا من صراع محمـوم للسيطرة على الكويت لما كـانت تتمتع به من نشاط اقتصـادي وماتتميز به من مـوقع جغرافي مهم يصلها بالعالم الخارجي ، وكيف استطاعت الكويت في خضم تلك الصراعات تأكيد كيـانها والاحتفاظ بـاستقـلالها مستفيدة من التـوازنـات الـدولية التي احتـدمت على الساحة الخليجية .

ولم تكتف الباحثـة بالصراعات والمنـافسات الحادة التي قامت بين ألمانيـا وروسيا والدولة العثمانية وبريطانيا وإنما استنـدت على الوقائع التاريخية للتدليل على احتفاظ الكـويت بكيـانها المميـز واستقـلالها منذ تـولي آل الصبـاح حكم الكـويت ، حـول منتصف القرن الثـامن عشر الميلادي . وهنا تجدر الإشـارة إلى أن استمرار حكم أسرة بعينها لبلد ما لفترة من الزمن يقود إلى تدعيم الكيان السياسي المميز لهذا البلد . ولعل هذا ما أدركه المجتمعون بمختلف فئاتهم وتوجهاتهم في المؤتمر الشعبي الكويتي الذي انعقد في الطائف إبان الغزو العراقي للكـويت والذي تمسك بأسرة الصباح باعتبارها رمزا للوجود الكويتي .

لقد ركزت الورقة على أن الكويت كان لها كيان مستقل بذاته له هويته المميزة .

ونحن نتفق مع الباحثة فيما ذهبت إليه ونضيف إلى ذلك أن الكويت كانت دائما جزءا من شبه الجزيـرة العربية ، وبالتالي كانت مميـزة عن ولاية البصرة أو أرض السواد في العراق . وعلى الرغم من توافر المقومات الموضوعية للدولة ، فإن المجتمع الدولي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وكان مجتمعا قائما على التمييز في المعاملة ومصطبغا بالروح الاستعمارية أبى أن يقدم لها الاعتراف كدولـة كاملة السيادة مراعاة لادعاءات الدولة العثمانية في مرحلة وطمعا في فرض الحماية عليها في مرحلة أخرى .

ولعل ذلك دفع الباحثة إلى الاستناد إلى العديد من الأدلة التاريخية لتأكيد عدم وجود تبعية عثمانية على الكويت والتي ذكرت من بينها العلاقات التي نشأت بين الكويت وشركة الهند الشرقية البريطانية منذ نهاية القرن الثامن عشر وانتقال الوكالة التجارية التابعة للشركة من البصرة إلى الكويت أكثر من مرة نتيجة النزاعات التي نشبت بين مسؤول الوكالة وبين السلطات العثمانية في بغداد، مما يؤكد أن الكويت كان لها كيانها الخاص، وإلا لما انتقلت الوكالة إليها، كما أكدت الباحثة أن الكويت كانت في حرية تامة لعقد المعاهدات التجارية والبحرية دون الرجوع في ذلك إلى الباب العالي.

ويمكننا أن نضيف إلى ماذكرت الباحثة حقائق تاريخية أخرى من بينها أن الكويت كانت ملجأ للثائرين على والي بغداد، وقد رفض شيوخ الكويت أكثر من مرة تسليم من لجأ إليهم مراعاة للتقاليد العربية. وفضلا عن ذلك كان أبناء الكويت يعتمدون على أنفسهم في حماية بلدهم من الهجمات التي كانت تتعرض لها من القوى المجاورة دون أن يلجأوا إلى طلب المساعدة أو الحماية من السلطات العثمانية المجاورة لهم في البصرة أو بغداد، وكما نعلمه من المصادر الكويتية المحلية أن أبناء الكويت شيدوا أسوارا حول مدينتهم لحماية أنفسهم وأموالهم من الهجمات الكثيرة التي كانوا يتعرضون لها.

كما يستلفت النظر أيضا أن الكويت أقامت علاقات مع القوات المصرية التي وصلت إلى الخليج في عهد محمد علي، وقد رحب الشيخ جابر حاكم الكويت آنذاك بالمبعوث المصري الذي أرسله خورشيد باشا قائد القوات المصرية إلى الكويت عام ١٨٣٩، ولم يكتف الشيخ جابر بحسن استقباله بل منحه مكانة خاصة في مجلسه ووضع سفن الكويت في خدمة القوات المصرية، وهذه المواقف التي وقفها الشيخ كانت مناقضة تماما للسياسات والمصالح العثمانية حيث كانت العلاقات قد تأزمت في ذلك الوقت بين الدولة العثمانية ومحمد علي الذي كانت قواته قاب قوسين أو أدنى من دخول الأستانة عاصمة الدولة العثمانية.

هناك أيضا جوانب مهمة تعرضت لها الورقة وذلك بالتركيز على بعض المظاهر القانونية التي نأت بالكويت عن التبعية العثمانية. حيث استندت الباحثة بصدد

ذلك إلى أن الكويت لم تشهد ماشهدته الولايات العثمانية من وجود « والي» من قبل الدولة كما لم ترابط بالكويت حامية عثمانية، وكان حاكم الكويت دائما من صلب أبنائها. كما ترى الباحثة أن الحديث عن دفع زكاة أو خراج للدولة العثمانية أو وصف حاكم الكويت بالقائمقام من الأمور التي تندرج في إطار الممارسة السياسية في ظل موازين القوى القائمة.

وعلى الرغم من اتفاقنا مع الباحثة فيما ذهبت إليه من آراء إلا أننا نريد أن نؤكد مع ذلك أنه لم يثبت تاريخيا أن الكويت كانت تدفع بانتظام زكاة للدولة العثمانية، وعلى العكس من ذلك كان حكام الكويت هم الذين يتلقون مكافآت سنوية من الدولة مقابل حمايتهم لشط العرب دون التزام بتلك الحماية، أما عن قبول بعض حكام الكويت للقب القائمقام فينبغي أن نؤكد أن هذا اللقب كان يمنح بموجب فرمان من السلطان العثماني ولم يكن يمنح من ولاة الدولة في بغداد أو البصرة. كما كان القبول بهذا اللقب قبولا شكليا، يؤكد ذلك أنه لم يكن أي من أولئك الحكام حريصا على استخدامه، فالشيخ مبارك رغم قبوله لهذا اللقب، تماشيا مع التوازنات الدولية والمحلية، فإنه لم يستخدمه في مكاتباته الرسمية بما فيها المكاتبات التي كان يبعث بها إلى السلطات العثمانية والتي كان حريصا فيها على تلقيب نفسه بحاكم الكويت ورئيس قبائلها.

وتأكيدا لانعدام مظاهر السيادة العثمانية على الكويت أود أن أشير إلى بعض الجوانب الأخرى التي لم ترد في الدراسة، فالقضاء العثماني وهو مظهر أساسي من مظاهر السيادة لم يكن مطبقا في الكويت، إذ كان للكويت قضاؤها الخاص بها، كما أن الكويت لم تلتزم بالعملة العثمانية، وهي مظهر آخر من مظاهر السيادة، إذ إن النشاط التجاري للكويت اقتضى تمتعها بحرية التعامل بمختلف العملات المتداولة في منطقة الخليج سواء كانت عملات أوروبية أو هندية أو فارسية أو عثمانية دون التزامها بعملة بذاتها.

وربما أثير جدل حول استخدام السفن الكويتية في بعض الأوقات للراية العثمانية وهو أمر لايمثل في تقديرنا دليلا على تبعية الكويت للدولة العثمانية وإنما استدعت المصالح الأمنية والاقتصادية استخدام السفن الكويتية لتلك الراية ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين:

أولهما: أن استخدام الراية العثمانية لم يتم من خلال ترتيب خاص بين الكويت والدولة العثمانية وإنما تم من خلال بادرة كويتية كانت تستهدف ضمان أمن السفن الكويتية في عرض البحر بحكم أن القوى الكبرى التي دخلت الخليج وعلى رأسها بريطانيا لم تكن تعترف بالرايات المحلية للقوى العربية التي لم تنضم إلى معاهدة الصلح الحربي ولم تكن الكويت قد انضمت إلى تلك المعاهدة إلا لفترة مؤقتة لم تستمر أكثر من عام واحد.

والعامل الثاني أن رفع هذه الراية لم يكن سوى مظهر من مظاهر الاحترام الديني لدولة الخلافة الإسلامية، يدل على ذلك أنه على الرغم من الخلافات التي نشبت بين الشيخ مبارك وبين السلطات العثمانية فقد ظل حريصا على استخدام هذه الراية بل إنه رفض طلب الحكومة البريطانية استبدالها براية أخرى، وكانت وجهة نظره أنه يرفع هذه الراية باعتباره مسلماً وليس باعتباره من رعايا الدولة العثمانية. وعلى الرغم من أنه وقف إلى جانب بريطانيا ضد الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى فقد ظل يستخدم الراية الإسلامية ولم يعدل عن موقفه إلا بعد أن تعرضت إحدى السفن الكويتية لقذائف السفن الحربية البريطانية باعتبارها خطأ من السفن المعادية.

إذا كانت الورقة قد استطاعت أن تقدم لنا صورة واضحة عن الكيان المميز للكويت فقد كان من الضروري أن تقدم لنا ـ تفصيلا وليس تلميحا ـ شيئا عن التطور الذي صار إليه ذلك الكيان على صعيد العلاقات والتوازنات الدولية، غير أن الورقة اكتفت بالتركيز على الأهمية المتزايدة للكويت كموقع استراتيجي منفرد على رأس الخليج مع كل ماينبني على ذلك من مزايا عنصرية واقتصادية وسياسية لمن يحكم قبضته عليها.

وما تجدر الإشارة إليه أنه كان يحكم الكويت في هذه الفترة الشيخ مبارك الذي كان مولعا بالمناورات السياسية التي استخدمها في علاقاته بالقوى المجاورة وبالدول الأجنبية. وقد اتفقت وجهة نظره مع وجهة نظر اللورد كيرزن نائب الملك في الهند الذي كان يدرك خطورة الأطماع الدولية المهددة للنفوذ البريطاني، لاسيما الأطماع الألمانية بعد أن أخذت ألمانيا تدعم من قوتها البحرية وتنافس الإنجليز في ميدان الاستعمار فيما عرف بسياسة الزحف نحو الشرق، وخاصة

بعد أن أصدرت الدولة العثمانية عام ١٨٩٨ الامتياز الخاص بمد سكة حديد بغداد لمصلحة إحدى الشركات الألمانية، وفي نفس الوقت راجت شائعات عن وجود مشروع روسي لمد خط حديدي بين البحر المتوسط والخليج، كما وجد مشروع بريطاني لمد خط حديدي يبدأ من بورسعيد في مصر، وينتهي عند الكويت مارا بسوريا وشمال الجزيرة العربية. وفي إطار تلك الصراعات والمنافسات الاستعمارية كان على الكويت أن تحافظ على كيانها ولو حدا بها الأمر إلى الاستناد على إحدى القوى المتنافسة لمواجهة القوى الأخرى.

وعلى الرغم من خطورة التنافس الدولي إلاّ أن بريطانيا ترددت في تقديم حمايتها للكويت، وقد أرجعت الباحثة السبب في ذلك إلى حرص بريطانيا على سلامة الدولة العثمانية. وربما نختلف مع الباحثة في ذلك التعليل لأن بريطانيا لم يكن يعنيها في تلك المرحلة التكامل السياسي للدولة العثمانية، وإنما كانت أحرص على عدم المساس بالمركز الديني للدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية. ومع أن تداعي الأحداث السياسية أدى إلى تغير في الموقف البريطاني إلا أنه ينبغي أن نقرر مع ذلك حقيقة مهمة، وهي أن اتفاقية الحماية ١٨٩٩ لم تفرض قسرا على الكويت وإنما كانت بإرادة حرة من الشيخ مبارك الذي وجد أن إمارته تتعرض لضغوط محلية ودولية، خاصة الأطماع الألمانية المستترة بقناع الدولة العثمانية. والنظرة المتأنية لاتفاقية الحماية البريطانية يتضح منها أن الكويت لم تكن تعامل باعتبارها جزءا من الدولة العثمانية إذ لم يكن يحق لحاكم الكويت، كما ورد في الاتفاقية، أن يتنازل عن أي جزء من أراضيه أو يستقبل من قبيل حكومة أو دولة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية، ومن الطبيعي أن ينسحب هذا التعهد على الدولة العثمانية ذاتها.

وثمة حقيقة جوهرية أخرى وهي أن الحكومة البريطانية لم تقدم حمايتها للكويت إلا بعد أن استوثقت تماما من عدم تبعيتها للدولة العثمانية. ومن المفيد الإشارة بصدد ذلك إلى تقرير الكولونيل كامبل المقيم البريطاني في الخليج، والذي كلف من قبل اللورد كيرزن نائب الملك في الهند بدراسة وضعية الكويت قبل تقديم الحماية لها. وقد أكد التقرير استنادا على الوثائق البريطانية الكيان الذاتي المميز للكويت ونفى وجود أي تبعية لها للدولة العثمانية.

وما لاشك فيه أن الكويت أصبحت في موقف قوي بعد عقدها اتفاقية الحماية مع بريطانيا، الأمر الذي ظهر واضحا في رفض الشيخ مبارك أن يتنازل لألمانيا عن قطعة من أراضيه لجعلها نهاية لخط سكة حديد بغداد، رغم تأكيد الهر شمرسن رئيس البعثة الألمانية والذي زار الكويت في ذلك الحين للشيخ مبارك أن ألمانيا حصلت من السلطان العثماني على امتياز بمد خطوط حديدية عبرممتلكاته، وقد أجاب الشيخ مبارك على ذلك بأنه وحده صاحب السيطرة على أراضيه، وليس السلطان العثماني، وأنه لا يرغب في امتداد الخطوط الحديدية إلى بلاده، وبالتالي اتفقت مصلحة الكويت مع مصلحة بريطانيا في مقاومة خط حديد بغداد أو على الأقل مده إلى الكويت. إذ أدرك الشيخ مبارك أن مد الخط الحديدي يعني القضاء على استقلال إمارته، وقد أخذت الحكومة العثمانية في الاعتبار مقاومة حاكم الكويت، ولذا شرعت في إعداد منطقة المستنقعات الواقعة غرب شط العرب لاستخدامها بدلا من الكويت كنهاية للخط الحديدي.

وبالإضافة إلى اتفاقية الحماية ١٨٩٩ أكدت الاتفاقية الإنجليزية العثمانية التي أبرمت في عام ١٩١٣ ما تتمتع به الكويت من كيان خاص وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لم تتم المصادقة عليها إلاّ أنه يتبين من بنودها اعتراف الدولة العثمانية بالاستقلال الذاتي للكويت وأهليتها في عقد اتفاقيات مع بريطانيا كما سلمت الدولة العثمانية بتوارث الحكم في الأسرة الحاكمة. وبمعنى آخر أن الدولة العثمانية لم تكن تنظر إلى الكويت باعتبارها جزءا من الولايات التابعة لها، وإلا كان عليها أن تخضعها للوضع الذي كانت عليه تلك الولايات، والأهم من ذلك ما انطوت عليه الاتفاقية من بيان لحدود الكويت المنفصلة تماما عن العراق العثماني.

وفي يقيننا أن الكويت كانت تدرك جيدا قدرة بريطانيا على إنهاء حقبة التنافس الدولي لصالحها، ومن ثم كان انحيازها إلى جانب بريطانيا ضد الدولة العثمانية التي دخلت الحرب العالمية الأولى في الطرف العسكري المضاد. يضاف إلى ذلك نمو الحركة العربية في الكويت، وهي الحركة التي وقفت موقفا عدائيا لحكم الاتحاديين واتجهت إلى تحرير العراق من الحكم العثماني، وقد حصلت الكويت مقابل وقوفها إلى جانب بريطانيا على بعض الضمانات التي قدمت إلى شيخ الكويت بمقتضى التبليغ

البريطاني الـذي صدر بمناسبـة نشوب الحرب العالميـة الأولى، ويمكن أن نتبين منه نقطتين أساسيتين :

الأولى: دعوة الحكـومة البريطـانية حاكم الكـويت والشيوخ المتعـاونين معه إلى تحرير البصرة من الحكم التركي.

والثـانيـة: وصف الكويت بأنها إمـارة مستقلة تحت الحماية البريطـانية. ويفسر القانونيون هذا التناقـض بين الاستقلال والحماية بالتمييز بين مصطلحين: المحمية، وهي التي تفقـد استقلالها، أمـا الأقطار الموضـوعة تحت الحمايـة فلا تفقـد بالضرورة استقلالها، وهذه هي حالة الكويت.

وقد تحقق صـدق الإدراك الكويتي حين استطاعت التخلص من القوى الـدولية المنـافسة لها حيث تمخضـت الحرب العالميـة الأولى عن تـدعيم السيطـرة البريطانيـة وساعـد على ذلك اختفاء الدول الكبرى التي تطلعت إلى الخليج قبل الحرب، ألمانيا لهزيمتها وروسيا التي انتهى فيهـا الحكم القيصري وأعلن القائمون بالثـورة البولشفية في عام ١٩١٧ تخليهم عن الأطماع التوسعية أو ما وصفـوه بالإمبريالية القيصرية، أما الدولـة العثمانية فقـد اختفت من الوجود وحل البريطـانيون محلهـا في العراق. وعلى الرغم من أن الورقـة قد عنيت بدراسة وضعية الكويت في مـرحلة التنافس الدولي إلاّ أنها ركزت بصفة خاصة على رصد وتحليل مجمـوعة من الحقائق التاريخية للتدليل على أن الكـويت كانت تتمتع بكيـان مستقل ولم تكن هناك أي رابطـة سياسيـة تربطهـا بالدولة العثمانية باستثناء الرابطة الـدينية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية، وهي مجرد رابطة دينية مجردة من أي محتوى سياسي. بل أن الكويت كانت لا تتردد حتى نشوب الحرب العالمية الأولى في مسـاندتها للدولة العثمانيـة في كثير من الأزمات التي تتعرض لها بما في ذلك التبرعات العينية والنقـدية باعتبارها دولة الخلافـة الإسلامية. وبمعنى آخـر أن علاقــة الكويت بالدولــة العثمانية كانت علاقـة دينية لا تمس مصالحها ولا ترتب للدولة أو لولايتها أية حقوق سياسية.

وإذا كنا نتفق مع الـورقة فيما ذهبت إليـه من آراء فإن التساؤل لايزال قـائما وهو: لماذا تلك الحساسيـة الشديـدة فيما يتعلق بعلاقـة الكويت بـالدولـة العثمانية رغم أن

معظم البلاد العربيـة خضعت للحكم العثماني، بل واستمر الحكم العثماني في بعض الولايات العربية لأكثر من أربعة قرون؟

ولعل الإجـابة عن ذلك التسـاؤل ترجع في تقـديرنـا إلى أن العراق ظل يعتمـد في ادعاءاته بشأن الكويت على تبعيتها للدولة العثمانية، وقد وصل به الأمر أن جعل من نفسـه وريثا للـدولة العثمانيـة وذلك على الـرغم من أن الدولـة العثمانية فقـدت جميع حقوقهـا حتى في الولايات التي كانت تسيطـر عليها وذلك بمقتضى المادة ١٣٢ من معاهدة سيفر ١٩٢٠، وأكدت الجمهورية التركية هذا التنازل بمقتضى المادة ١٦ من معاهدة لوزان ١٩٢٣.

وهكـذا وبرغـم انتهاء الحقبـة الاستعماريـة التي تعـرضت لها الورقـة فقـد ظلت الكويت تعـاني من الأطماع المتربصة بها، ومن المؤسف أنها كانت من جـانب جارتها العـربية العـراق. وتشير الـورقة بصـدد ذلك إلى أن اكتشـاف النفط في الكويت قـد أضاف عاملا بالغ الأهمية إلى العـوامل الجغرافية والاستراتيجية التي جعلت الكويت مطمعا لجارتها، وقد ظـل العراق يراوغ في ترسيم الحدود بينه وبين الكـويت وإن كان من الملاحظ أن المفـاوضـات الخاصـة بمشكلـة الخليج كـانت تطـرح بين طـرفين متسـاويين وليس بين طرف وقسم منقطع منـه، الأمـر الذي يـؤكـد زيف الدعـاوى العـراقية. وحين أفلست تلك الـدعاوى أقـدم النظـام العراقي في النهـاية على غـزو الكويت واحتلال كامل ترابها الوطني في أسوأ كارثة وقعت في تاريخنا العربي المعاصر، وهو الأمر الذي ستتعرض له الأوراق المقدمة إلى تلك الندوة.

بقي أخيرا أن أقـرر أن الملاحظـات التي أوردتها لم أقصـد بها سوى إلقـاء الضـوء على جوانـب البحث الذي ينبغي أن أذكّر مرة أخـرى بالجهـد الكبير الذي بـذلته البـاحثة في إعداده وأن أثني على محاولاتها الشمولية في طرح هذا الموضوع الحيوي والبالغ الأهمية.

مناقشات

د. سليمان الشطي

ملاحظاتي وتساؤلاتي سريعة جدا بعضها غطاها الدكتور جمال زكريا مشكورا، ويمكن أن أضيف حقيقة فيما يتعلق بالجانب التاريخي، وهي أنه حتى في رفع العلم العثماني كانت هناك في مرحلة إشارة إلى اسم الكويت في زاوية العلم، مما يدل على أن هناك تحرزا في هذه القضية. يخيل إلي أن هذه الورقة الطيبة أشارت إلى أن الصراعات الدولية ليست أمرا منتهيا ولكنها أمر قائم قديما وقائم حاليا، والربط بين الاثنين مهم ومفيد. في السابق كان الصراع روسيا ألمانياً عثمانياً انجليزيا. والآن معلوم أيضا العناصر التي لا تزيد في عددها على العدد المذكور. ولعل هذا الصراع المستمر يفسر أسباب الاتفاقيات والبلبلة السياسية التي كانت سائدة في منطقة الجزيرة، هذه المنطقة التي ظلت منسية أكثر من أربعمائة أو خمسمائة سنة. نُسيت تماما من كل الاهتمامات الخارجية بما فيها السلطة العثمانية. غياب وسقوط العناية ـ عناية الخلافة ـ كان مقدمة أو ظرفاً لتعامل واقعي في عالم نشط في ذلك الوقت: تدهور في الحماية المتطلبة من خلال هذه المنطقة المنسية المهملة، فما أحوج الحاضر بالماضي. هذا الماضي الذي جعل هذه الدول أو هذه المناطق تسعى لتأكيد ذاتها.

ومن يعود إلى تلك المرحلة سيجد أن التقاتل والحروب المستمرة وضياع السلطة المركزية دعوا إلى إيجاد حل لأبناء هذه المنطقة، أمن هذه المنطقة وسط إهمال الشمال. وأعتقد أن الوضع الحالي أيضا هو إهمال من نوع آخر. أيضا أحب أن أشير إلى ماورد في المذكرة التي هي إحدى المذكرات التي رفعها اللورد كيرزن وأشارت إليها الباحثة، ركز أيضا على موضوعات معينة: أن هذه المنطقة فيها عداء، فيها تعصب فيها خلافات فيها قوميات مختلفة، وفيها دول تريد أن تصفي حساباتها. هذه الرسالة أو هذا المعنى كان مفهوما أيضا عند أصحاب المنطقة. مفهوما عند الملك عبد العزيز مفهوما عند مبارك مفهوما عند الكل، أن هذه المنطقة يمكن أن يكون فيها تقاتل ويمكن أن تحدث فيها صراعات قاتلة. ولذلك وكما أدرك اللورد كيرزن في رسالته

المشهورة فإن أبناء المنطقة أدركوا واضطروا تحت ظروف معينة أن يختاروا طريقا رأوه هو الأسلم. من المفيد أيضا الإشارة إلى أن الاتصال كان بين السلطة في الكويت وبين السلطة العثمانية، وهذا يلغي أي سلطة وسطى بما فيها الولاية العراقية. هناك نقطة أيضا أرى أن الورقة كان من الممكن أن تركز عليها أكثر: أنه كان هناك صراع أيضا استمر بعد ذلك حول اتفاقيات النفط بين الشركات التي استقرت بعد ذلك حول شركة بترول الكويت، هذا الصراع كنت أتمنى أن يأخذ أيضا دوره وحجمه في الورقة والذي أشارت إليه الباحثة إشارة سريعة فيما أعتقد. هذه الملاحظات عامة وسريعة أتمنى أن تستكمل في الورقة.

د. الحبيب الجنحاني

أود أن أتناول شقين في هذا التعليق السريع:

الشق الأول يتعلق ببعض الملاحظات ذات الطابع التاريخي وهو موضوع الورقة وموضوع التعقيب. طبعا وردت إشارة أكثر من مرة إلى موقف الكويت في خضم الصراع الدولي والذي عرفته الفترة من الانتقال من الاستعمار في مرحلته الكلاسيكية إلى المرحلة الإمبريالية، وخصوصا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. هذا مهم جدا لأن هذا العامل الجغرافي والاستراتيجي لعب دورا كبيرا في هذه القضية، وهذا ما حاولت الورقة أن تشير إليه أكثر من مرة. وهذا يدل في الوقت ذاته على هذا الكيان المتميز لهذه المنطقة التي استطاعت أن تدير مصالحها ضمن ذلك الصراع الذي احتد في تلك الفترة بين القوى الاستعمارية الأوروبية المعروفة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل فعلا على استقلالية السلطة لأنها استطاعت أن تناور وأن تستفيد من التوازنات بين تلك القوى.

الملاحظة الثانية ذات الطابع التاريخي تتعلق بما يشار إليه من علاقات مع الخلافة العثمانية، تلك العلاقات الشكلية التي ربطت السلطة السياسية في الكويت بالخلافة العثمانية، وذلك في الحقيقة مرتبط بتراث الفكر العربي الإسلامي منذ نشوء الخلافة، فدائما في هذا التراث السياسي العربي الإسلامي هناك دائما الحرص من الإمارات أو الدول المستقلة أن تُبقي لها علاقات مع مركز الخلافة باعتبارها ترمز إلى

وحدة العـالم الإسلامي، وإن كانت هـذه الوحـدة شكلية. فتلك العلاقـات تندرج ضمن ذلك التراث، ولنـا أمثلـة كثيرة في التـاريخ الإسـلامي في العصر الـوسيط وفي الفترة الحديثـة، مثلا أسرة الحسينيين بتـونس، فبقية الحسينيين كـانت تربطهم هـذه العلاقـات رغم استقلالهم الكـامل في عقد المعاهـدات وفي قبول السفـراء وفي إرسال القناصل، إلى آخره. لذلك هذه العلاقة تندرج ضمن تلك الرؤية المعروفة.

وقعت إشـارة في التعقيب إلى أمر غـريب في الحقيقة. يعني الاعتماد على مـا زعم وادعي من أن الكويت كانت لها نوع من التبعية تجاه محافظة البصرة أو الوالي العثماني، سواء كان بالبصرة أو بغداد، وهذا أمر غريب ومنطق لا يخضع للنقد التاريخي. لأنه حتى إذا كانت هذه التبعيـة فعلا ثابتة وموجودة فما علاقـة العراق، هل هي الوريث الذي قدم نفسه وريثا شرعيا للخلافة العثمانيـة؟ هذا تاريخيا يستلزم النقد التاريخي، حتى وإن سلمنا جدلا بأن هذه العلاقة كانت عـلاقة تبعية فما علاقة العراق بذلك. وبذلك أصل إلى الشق الثاني وهو الملاحظة الأخيرة.

في الحقيقـة أنـا أفهم جيـدا اهتمام البـاحثين والإخوة هنـا، خـاصـة في الكـويت الشقيق، بهذه القضايا التـاريخية، والعودة إلى هذه القضايا التاريخيـة وهي مهمة للرد في الحقيقة على دعـاوى لا تستحق الرد في هذا البـاب بالـذات. لأني أشعر مما قـرأته واستمعت إليه سابقـا أن هذه الاستقلالية وهذه الخلفية التاريخيـة هي للرد على مزاعم وعلى دعاوى زائفة، لكن القضيـة في رأيي لا تستحق كل هذا. فالكـويت سواء قديماً أو خاصة حـديثا دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في المنظمات الـدولية فلا يمكن بأي منطق ما، منطق تـاريخي أو غير تاريخي، أن يبرر ما حدث، وأن يبرر تلك السيـاسة وأن يبرر الغزو. وفي رأيي أنا شخصيـا ربما أفهم هذا الاهتمام، ولكن في نفس الوقت، وأقول جدلا من جديد، حتى لو كانت الكويت ربما لخمسين سنة تابعة فعلا، فإنه لا يمكن أبداً أن نبرر أو نجـد أي نوع من التبرير لما وقـع، لتلك الكارثة ولـذلك الغزو. فالسلطة السياسية في الكويت كيـان مستقل منذ منتصف القرن الثامن عشر. وعندنا حالات لكثير من مناطق العالم العربي مثل بعض الدول القائمة الآن، قبل خمسين سنة فعـلا لم يكن هذا الكيـان واضحـا ولكن في النهـاية هـذه الـدول قـائمة وأعضـاء في المنظمات الدوليـة والمنظمات العربية وهكذا. وطبعـا لو أن الدول المجـاورة حاولت أن تمس استقـلالها فطبعـا يجب أن تقف جميع القوى العـربيـة والـدولية ضـد مثل هـذه

المحاولة.

د. عبد الرزاق الفارس

في الحقيقة عندي تعقيب وعندي تساؤلان. التعقيب لا يتعلق بالورقة وإنما يتعلق بالمحور الذي يشغل صباح هذا اليوم كله وهو المحور التاريخي. وتعقيبي يتساءل: لإثبات أن الكويت كيان مستقل، هل هذا شيء مجد حقيقة أم غير مجد؟

الكويت بلد مستقل منذ مطلع الستينيات وهي بلد عضو في الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية وعضو فاعل في المنظمة الدولية، وينبغي أن يكون هذا هو الأساس الذي تناقش الأمور على ضوئه، أو يدور فيه الحوار مع الدول الأخرى. مشكلة المنهاج التاريخي أنه سلاح ذو حدين. استخدامه قد يدفع الإنسان أن يكون انتقائيا في اختيار الأحداث التاريخية التي تدلل على وجهات نظره، لكنه قد يجحف بحق التاريخ. مثلما أشار الدكتور جمال زكريا قاسم أن الكويت هي أرض جزء من أرض الخليج للجزيرة العربية ومرت منذ تكوينها بظروف اقتصادية متباينة بين اليسر والعسر والغنى والفقر، كما تعرضت لأطماع وقوى دولية وإقليمية محيطة بها. وقد أثر ذلك في علاقاتها مع جيرانها التي تقلبت بين الصداقة والعداوة، وبين الانفتاح الشديد على بعضها في أحيان وعلى الانغلاق إلى حد بناء السور في أحيان أخرى. الركون إلى التاريخ لاستخراج إثباتات سيواجه بمحاولات من جهات أخرى ستستخدم السلاح ذاته لاستنباط أحداث وقرائن للتدليل على نتائج عكسية، وهذه ستوقعنا في مشكلة. جميع الدول بلا استثناء، جميع دول العالم لها تاريخ إما كانت في يوم من الأيام مستعمرة أو كانت جزءا من بلدان وانفصلت عنها... إلى آخره، ومع ذلك فقد قبلت الترتيبات الحالية التي سادت بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولو فتحت حقيبة التاريخ لعاد العالم إلى الفوضى. فهذا هو تعقيبي.

أما التساؤلان فأولهما أن الورقة ركزت في دراستها عن الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها على علاقة الكويت مع القوى الكبرى السائدة في ذلك الوقت، وهي الدولة العثمانية من جهة وبريطانيا وألمانيا وروسيا من جهة أخرى.

استغربت أن الورقة لم تتطرق على الإطلاق إلى القوى الإقليمية التي كانت

موجودة. كانت هناك قوى إقليمية موجودة، فالكويت تحيط بها ثلاث دول إقليمية كبرى. هي إيران والعراق والسعودية. وإيران كانت موجودة في ذلك الوقت، أو لم تتطرق لها الورقة إلا بشكل مختصر جدا لا يتعدى سطرين كما أنها لم تتطرق على الإطلاق إلى السعودية والعراق وكانتا في طور التشكيل في تلك المرحلة. التساؤل الآخر أتمنى على الكاتبة أن تولي عناية خاصة بالتطور التاريخي للمرحلة التي لم يتطرق لها الدكتور عبد المالك التميمي، وهي علاقة الكويت مع العراق ما قبل ١٩٢١، لأن هذا هو محور الندوة، ففي الحقيقة الكاتبة تطرقت فقط في فقرة واحدة في البحث إلى علاقة العراق بالكويت ووصلت لنتيجة لكن كان بودنا أن يكون هذا المحور واضحاً بالإضافة إلى علاقاتها مع الدول الأخرى.

عبد العزيز الصرعاوي

في الحقيقة حتى أكون مختصراً أو مدركا للوقت أنا أحب بصورة خاصة أن أثني على الملاحظات القيمة التي استمعنا إليها من قبل الدكتور جمال زكريا. وفي اعتقادي أن هذه الملاحظات لا تصدر إلا ممن عايش التاريخ ووقائعه وخاصة تاريخ هذه المنطقة ولاسيما الكويت. على أية حال الدكتور جمال زكريا أضاف إلى ما كتبته الدكتورة فتوح وذكر بالتحديد ثلاث نقاط:

١ـ معاهدة ١٩١٣ تعترف باستقلالية الكويت. هذه أولا.

٢ـ التبليغ البريطاني إلى دولة الكويت، والذي اعترف بأن الكويت إمارة مستقلة وفي نفس الوقت تحت الحماية، وشرح ما قاله القانونيون في هذا الخصوص. وأحب أن أضيف في هذه الناحية ما ذكره فيما يتعلق بتقرير المستر كامبل في الحقيقة أن القول بأن مستر كامبل نفى أن تكون هناك أية علاقة للخلافة العثمانية بالكويت، تمهيدا لتوقيع الاتفاق ما بين الكويت وبريطانيا، في الحقيقة هذا لا يكفي. لابد أن يقال اعلام استتند مستر كامبل. أنا متأكد، لكن ليطمئن قلبي، أنا متأكد أن البحث في هذه النقطة لن يهمله الدكتور جمال زكريا. هذه نقطة المستر كامبل.

أما عن التساؤل فقد استوقفني ما أشار إليه الدكتور جمال زكريا بأنه في تلك الفترة، أي فترة القرن التاسع عشر حتى نهايته ومشارف القرن العشرين، كانت الدول

الاستعمارية على درجة من القوة والجبروت بحيث عز عليها أن تعترف بالكيان الكويتي، أعتقد هذا ما فهمته مما قاله الدكتور جمال زكريا وأعتقد بوضوح دخول الكويت في معاهدات مع كل من بريطانيا وروسيا ومع دول أخرى في المنطقة، أعتقد أن هذا يؤكد استقلالية الكويت، دون الحاجة إلى القول بأن الدول الاستعمارية لم تعطِ الاستقلالية أو لم تعترف باستقلالية الكويت. هذا هو التساؤل، وأريد أن أعرف مدى تجاوب الدكتور جمال زكريا حول هذه النقطة.

د. خليفة الوقيان

شكرا للباحثة الكريمة، وشكرا للدكتور جمال زكريا الذي أغنى البحث ككل وأضاف إليه إضافات بالغة الأهمية. والحقيقة أن الملاحظة التي أطرحها هي ملاحظة شكلية فقط. عند التخطيط لهذه الندوة نلاحظ أن هناك محوراً تاريخياً الغرض منه وضع «فرشة» تاريخية أو تمهيد يعرف بالكويت من حيث النشأة ثم البحث الثاني للدكتور عبد المالك حول العلاقات العراقية الكويتية ومن بعده يدخل المحور الثاني إلى جوهر موضوع العدوان. وكان مخططا للبحث الأول بالذات أن يتناول تاريخ الكويت إلى ما قبل الغزو، وكان مخططاً أن يستغرق من المدى الزمني ثلاثة قرون ومن الناحية الموضوعية أن يتناول التاريخ ككل، أي خلاصة تاريخ الكويت إلى ما قبل الغزو. ولكن الملاحظ أن البحث من الناحية الزمنية أخذ قرنا واحدا، هو الفترة من منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، ومن الناحية الموضوعية اقتصر على قضية واحدة. هي قضية الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها. وحتى يستكمل الكتاب كل ما يتصل بالكويت قبل الغزو وبعده أعتقد أن البحث يحتاج إلى إضافة ونتمنى على الباحثة الكريمة وعلى المعقب الأستاذ الدكتور جمال ذكريا استكمال هذا الجانب حتى إذا ما صدر الكتاب يكون قد غطى الغرض الذي خطط له من عمل هذه الندوة. لأن العنوان هو تاريخ الكويت إلى ما قبل الغزو بينما البحث الذي أمامنا هنا «الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها في الفترة منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين»، يعني حتى موضوع الصراعات الدولية اقتصر على قرن واحد فقط.

لهذا أتمنى أن يستكمل هذا البحث حتى يأتي الكتاب محققا للغرض الذي من

آجله عقدت هذه الندوة.

د. عبد العزيز المنصور.

بالنسبة لملاحظات الإخوان الأفاضل، نبدأ بالملاحظة الخاصة حول اسم البحث، وأن الموضوع أو الفترة تختلف. لاشك أن البحث لو كتب حول تاريخ الكويت منذ النشأة إلى الفترة الحالية سيحتاج إلى مجلد طبيعي، أو يحتاج إلى اختصار لما يعادل خمسين صفحة أو أكثر، وهذه العملية سهلة، ولكن فهم من طلب البحث أن يتناول عينة لبعض الأحداث التي تثبت بوضوح استقلالية الكويت عن العراق. وملاحظته فعلا ملاحظة جيدة، ونعده بأن تعاد كتابة الموضوع بحيث يغطي الفترة من نشأة الكويت حتى الفترة الحالية مع إبراز استقلالية الكويت في هذا الجانب بالنسبة للملاحظة الأولى التي ذكرها د. خليفة.

بالنسبة لملاحظة الدكتور سليمان الشطي حول صراع النفط أو اتفاقيات النفط. هذه الملاحظة حول الصراع لها موضع آخر لأنها لم تدخل فيها الدولة التركية إلا في الجانب الذي يدرس النفط في منطقة الموصل حيث نجد أن الدولة التركية دخلت فيها بصراع لأنها كانت تدعي أو تطلب أحقيتها في الموصل باعتبارها منطقة. إنما في الكويت ومنطقتنا كان الصراع بريطانيا أمريكيا بالذات وهو صراع فازت فيه قبل الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الأولى بريطانيا ثم في الثلاثينيات أصبح النفط مناصفة بينها وبين الأمريكيين بل استطاعوا أن يحصلوا، خاصة في المنطقة الشرقية، أو يتحكموا في اتفاقيات النفط ويكون لهم السيطرة، ثم في الخمسينيات دخل اليابانيون منافسين. فتفاقم صراع الاتفاقيات يظهر كيف بدأت بريطانيا تأفل ويظهر نجم الولايات المتحدة. وما كتب عن اتفاقيات النفط وصراع النفط كتب كثيرة وفعلا يحتاج إلى هذا إنما الكويت وازنت في وقتها ووجدت الاتفاقية التي هي الأخيرة وكانت اتفاقية مناصفة أمريكية بريطانية. وأشهر دراسة ظهرت فى الكويت كان اسمها اتفاقيات النفط الأولى قبل سنوات كان كتبها واحد من المفاوضين اسمه «تشيزم».

المشكلة الثانية التي ذكرها الدكتور سليمان الشطي وهي مشكلة الأعلام، كانت قضية من القضايا التي شغلت الساحة الكويتية وساحة الخليج العربي وهي رفع

العلم، والأعلام كانت مشكلـة وظهر لها في النهاية قانون كانـوا يسمونه علم الصلح البحـري، وهـو لـون علم أحمر وكل واحـد يميـزه إمـا بشريط أبيض جـانبي كما في البحرين. أمـا مداره فأبيض كما في الساحل المتصـالح وكان الكويت جـزءا من هذا وكان أهل الكويت بالذات في سنة من سنواتهم أيام ازدهار تجار السلاح كانوا يرفعون العلم الفـرنسي، لأنها كانت تجارة. إنما العلم العثماني كـان الهدف من رفعه بـالذات البعد عن مناطق التجارة، خاصة البصرة وغيرهـا، لأخذ الرسوم. وفي النهاية وصلوا إلى حل: «كلمة لا إله إلا الله» وكلمة الكـويت. الدكتور الفارس تحدث عن المنهج التـاريخي، هل التاريخ خطـر أن نستخدمـه. فعلا هـو خطر أن تستخـدمه بمبـدأ انتقائي ولكن نحـن حاربنا بـالكويت أو حـوربنا بـالكويت من عـام ١٩٣٢، منذ بدأت إذاعـة قصر الزهـور، ومنذ بـدأت أحزاب مثل الحزب الأهلي وهـاشم الياسين وغيره كانـوا يستخدمون التاريخ، ولـذلك يمكن. والأستاذ عبد العزيـز الصرعاوي كان سكرتير لجنة تـاريخ الكويت سنة ١٩٥٨، كانوا فهموا هـذه النقطة أننا نحارب تاريخيا ولهذا اهتمت لجنـة تاريخ الكويت في مرحلتهـا الأولى أو في كتاباتها الأولى أن تظهر كيان الكويت في ذلك. وحقيقـة لو أننا منذ عام ٥٨ أو من بدايـة مطالبة عبد الكريم قاسم ٦١ اهتممنا بنشر الفكر التاريخي في العالم العربي لما وجدنا بعد احتلال العـراق للكويت تأييـداً له في الوطن العربي لأن الناس كانـوا آخذين الجانب الأقوى أو الصوت الأقوى وهو صـوت العراق، وهـم كانوا يحاربوننا فعلا بـالتاريخ، وحاليا نحن في حاجة إلى أن نتحدث عن التاريخ، بداية من منطقتنا خاصة.

د. جمال زكريا قاسم

الحقيقـة أعتقـد أن الدكتـور عبـد العـزيز المنصـور أجـاب عن جـانب كبير من التساؤلات التي أثيرت. وأعتقد أنه كان مخططا في برنامج الندوة أن يكون البحث عن تـاريخ الكـويت إلى مـا قبل الغـزو، ولكـن البحث المقـدم كـان عن الكـويت بين الصراعـات الـدوليـة وتوازنـاتها منـذ منتصف القـرن التـاسع عشر إلى مطلع القـرن العشرين.

فأعتقـد أن البحث محدد هنا بتـوازنات دولية... صراعـات دولية وليس تـاريخ الكويت إلى ماقبل الغزو، وبالتالي هذا الموضوع قد يحتاج إلى تفاصيل كبيرة. صراعات

إقليمية وصراعات دولية وإلى غير ذلك من موضوعات، لا يمكن أن يستوعبها البحث. أيضا البحث ينتهي في مطلع القرن التاسع عشر، ولذلك قد يكون موضوع الصراع بين شركات النفط خارجا عن إطار البحث المقدم. بالنسبة لاستخدام الراية العثمانية ذكرت في التعقيب أن الكويت كانت تستخدمها كراية إسلامية لا تعني أي تبعية للدولة العثمانية، راية إسلامية، دولة الخلافة. ربما أضاف الدكتور سليمان الشطي أنه كان هناك علامة مميزة هي «الكويت» كانت تكتب على جانب الراية، فعلا حدث هذا وهذا ما تأكد في اتفاقية ١٩١٣، الاتفاق الإنجليزي العثماني، بحيث يعطي الكويت وضعاً خاصا. أتفق مع الدكتور الجنحاني في تعليقه على هذا البحث، والحقيقة اتفق معه في أن الدعاوى التي أثارها العراق لا تستحق الرد عليها. ومن هنا انتقل إلى التساؤل الآخر عن المنهج التاريخي في معالجة مثل هذه القضايا وأنه لا يمكن أن يؤخذ بالتاريخ، لأننا لوأخذنا منطق التاريخ من الممكن أن نغير خريطة العالم بأسره. هذا صحيح ولكن الواقع أن ما يجعلنا نقبل هذا هو أن العراق يؤكد دعواه على الخليج بمنطق تاريخي.. فلابد أن نرد أيضا من هذا الجانب.

وبالنسبة لتساؤلات الأستاذ عبد العزيز الصرعاوي عن المذكرة التي وضعها كامبل بتكليف من اللورد كيرزن اعتمد فيها على الوثائق البريطانية. خاصة وثائق بومباي وأورد فيها تفاصيل كثيرة عن أن الكويت كانت مستقلة أو كانت متمتعة بكيان خاص قائم بذاته، ونفى وجود أي علاقة بين الكويت وبين البصرة أو العراق العثماني، وأكد هذا عن طريق وثائق حكومة بومباي وعن هجرة العتوب وأن العتوب جاءوا من نجد إلى آخر ما ذكر التقرير.

وبالنسبة لمسألة أن المجتمع الأوروبي في القرنين الـ ١٨ والـ ١٩ كان يرفض أن يعترف بالكويت دولة كاملة السيادة، أعتقد أن الاعتراف بالكويت دولة كاملة السيادة لم يتحقق إلا في ١٩٦١، إنما قبل ذلك كانت الكويت أصلا في القرنين الـ ١٨ والـ ١٩ تثير مسألة، مسألة الكويت ونحن نجد في المصادر التي تتناول الكويت كلمة «مسألة الكويت» وهي ناتجة عن الصراعات الدولية أو الأطماع الدولية التي كانت الكويت تتعرض لها في تلك الفترة سواء أكانت صراعات بين الدول الأوروبية أو بين الدول الأوروبية والدول العثمانية. هذا باختصار ما أود أن أعقب عليه.

البحث الثاني

العلاقات الكويتية العراقية: ١٩٢١ - ١٩٩٠
(دراسة تاريخية)

د. عبد المالك التميمي

مقدمة:

تقع الكويت في أقصى شمال الخليج العربي في نصف دائرة حساسة كونها بلدا صغيرا مساحة وسكانا [١]. بلد كهذا شأنه شأن البلدان الأخرى تكون له علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية مع دول الجوار، ويمر عبر تاريخه بفترات من المد والجزر في تلك العلاقات كما تحدث مشكلات حدودية وبخاصة في العالم الثالث الذي غالبا لا يلجأ لحل تلك المشكلات سلميا عن طريق الحوار والتفاوض، وإنما الحسم بالقوة العسكرية، وفي هذه الحالة تكون الدول الصغيرة هي الضحية والخاسرة. أما فيما يتعلق بالعلاقات بين العراق والكويت فإن الأمر تعدى حدود المشكلات الحدودية الى محاولات الضم ثم الاحتلال الشامل.

لقد ارتبطت الكويت بالعراق، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١، بعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية أكثرها تقلبا وتوترا وقلقا هي العلاقات السياسية بين البلدين، حيث كانت أنظمة الحكم في العراق تنتقل من المطالبة بمناطق حدودية إلى المطالبة بالكويت على أنها جزء من العراق بين الحين والآخر، ثم تعترف بالكويت كيانا مستقلا، وتعود لتطالب بها مرة أخرى. ولم يكن سبب ذلك تغير وتقلب الحكومات في العراق، ولكن تجد المواقف المتناقضة لدى الحكومة الواحدة، ولا أوضح من اعتراف العراق باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها عام ١٩٦٣، ثم عودة نفس النظام إلى التحول من موضوع مشاكل حدودية وجزر ومنفذ بحري إلى غزو الكويت واحتلالها بالكامل في أغسطس ١٩٩٠م.

في هذه الدراسة معالجة للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العراقية ـ الكويتية منذ ١٩٢١ حتى ١٩٩٠، أي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة إلى الغزو العراقي للكويت. سنقوم برصد الوقائع والأحداث التاريخية وتحليلها خلال تلك الفترة منطلقنا أن الكويت بلد عربي خليجي مستقل، وأن المعالجة الهادئة تعيد لنا وعينا بقضيتنا الوطنية وتعمق ذلك الوعي.

ومصادر هذه الدراسة متنوعة ـ بعضها وثائق مهمة ـ تغطي أهم الكتابات حول موضوع البحث في تلك الفترة كما سنقوم بالتحليل والاستنتاج بهدف الوصول إلى إضافة علمية تاريخية.

الكويت : النشأة والتكوين

يقول المؤرخ الكويتي عبد العزيز الرشيد: «يذكر بعض المؤرخين أن الكويت الحديثة نشأت في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي... وكانت في أول أمرها قرية صغيرة سكنها جماعة من البدو وصيادي السمك، وبعض العشائر التابعة لابن عريعر، ولم يظهر شأنها إلا حينما سكنها بعض الأسر ذات الشأن... والأرجح أن الكويت لم تعرف باسمها الحالي إلا في منتصف القرن الثامن عشر أي منذ حكمها آل صباح» [٢].

بدأت الكويت إمارة صغيرة على ساحل الخليج العربي بهجرة العتوب إليها في العقد الثاني من القرن الثامن عشر [٣]. والعتوب من قبيلة عنزة العربية التي كانت تقيم في نجد، ولاتزال هناك مشكلة تحديد التواريخ لتلك الأحداث، لكن تأسيسها على أي حال تم في الربع الأول من القرن الثامن عشر. والكويت أنشأها بنو خالد واتخذها العتوب مقرا لهم، وكانت تسمى قبل ذلك القرين [٤]. ويؤكد د. عبدالله العثيمين أن بيئة الكويت كانت جزءا من بيئة شرقي الجزيرة العربية، وكانت أول الكتابات الأوروبية عن الكويت في منتصف القرن الثامن عشر وهي كتابات كنبهاوزن، مدير شركة الهند الشرقية الهولندية [٥]، وكان اقتصاد الكويت آنذاك يعتمد أساسا على البحر رغم أن حرفة الرعي كانت أحد عناصر اقتصادها، كما كانت تعتمد في احتياجاتها الأخرى على الخارج بما توفره تجارتها النشطة مع الهند وشرق افريقيا ومن بعض دول الجوار مثل العراق.

قبل القرن العشرين كانت الحدود بين المدن والبلدان العربية على البشر، وليست هناك حدود على الأرض كما هو متعارف عليه الآن، وتحديد الحدود في منطقتنا العربية جاء أثناء استعمار البلاد العربية وكانت هناك اتفاقيات للحدود في النصف الأول من القرن التاسع عشر بين الدولة العثمانية وفارس، كما كانت هناك مشاكل حدودية بين البلدان العربية قبل تحديد الحدود وبعدها لأسباب تتعلق بحركة القبائل، وتجارة التهريب، ولأسباب سياسية فيما بعد ومن بينها حدود الكويت مع جيرانها. ولم تكن تخلو الخلافات على الحدود من صدامات مسلحة، ولكنها لم تتعد الخلاف على الحدود في العصر الحديث إلا في حالة العلاقات العراقية الكويتية.

بريطانيا والكويت:

نشطت المشاريع الروسية في إيران والألمانية في العراق قبل نهاية القرن التاسع عشر، وخشية من وصول هاتين القوتين إلى الخليج العربي. بدأت خطط بريطانيا لمواجهة ذلك النشاط الاقتصادي والسياسي لكل من روسيا وألمانيا. فوجهت انجلترا انتباهها إلى الكويت لما تتمتع به من موقع مهم على رأس الخليج العربي... وفي ٢٣ يناير ١٨٩٩ وقع الشيخ مبارك الصباح اتفاقية للحماية مع إنجلترا، وبذلك أكملت إنجلترا سيطرتها على منطقة الخليج العربي، وكانت الكويت آخر حلقة في سلسلة مخطط تحويل الخليج إلى بحيرة انجليزية [٦]، واستمرت علاقة الكويت مع بريطانيا سياسيا واقتصاديا في إطار تلك الاتفاقية حتى الاستقلال، كما استمرت تلك العلاقة بعد استقلال الكويت كعلاقة أي بلد مستقل مع الدول الأخرى.

لقد سيطرت بريطانيا على العراق في الفترة ما بين ١٩١٧م ـ ١٩٥٨م وقامت سياستها في تلك الفترة على أساس (لايموت الذئب ولا يفنى الغنم) أهم ما فيها مصالحها الحيوية في المنطقة. لقد شهدت تلك الفترة حربين عالميتين، كما شهدت ظهور النفط بكميات تجارية في منطقة الخليج، ولم يعد في إمكان بريطانيا احتكار السياسة والاقتصاد في المنطقة حيث بدأ الأمريكان بالتحرك للمنافسة في هذين الميدانين في تلك المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. واشتد تطلع الأمريكان إلى السيطرة وخلافة بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية لأهمية

الثروة النفطية فيهـا. وبعد انسحاب بريطانيـا من الخليج عام ١٩٧٠ هدف التنسيق البريطـاني الأمريكي لكي يحل الأمـريكان محل الإنجليـز في مقـابل مصالح مشتركـة للطرفين أو مقـابل الدفـاع عن مصالح الولايـات المتحدة وحلفـائها الأوروبيين ومن ضمنهم بريطانيا (٧).

وكانت هنـاك ثلاثـة هواجس في استراتيجية الـولايات المتحـدة في منطقة الشرق الأوسط خلال العقـدين الماضيين: النفط وإسرائيل والحفاظ على الأنظمة المتعـاونة معهـا. ورغم تسليم بـريطانيـا المنطقـة للنفـوذ الأمريكي إلا أن النشـاط البريطـاني وخاصة الاقتصادي بقي مستمرا في المنطقة ومهما لانتعاش أوضاعها الاقتصادية.

العلاقات السياسية بين العراق والكويت:

بعـد انتهاء الحرب العـالميـة الأولى أراد الانجليز رسـم الحدود بين الكويت والعـراق ونجد على غرار ما عرف في أوروبا بغض النظر عن حركة القبائل على تلك الحدود.

«إن الحكومـة البريطانية قد اتفقت مـع الدولة العثمانية على رسم خـريطة لحدود الكـويت عام ١٩١٣، وكـانت بريطـانيـا تعتبر تلك الحدود هي حدود الكـويت، وأقرت عـام ١٩٢٢ وكانت تلك الحدود تصل بـالكويت جنوبـا إلى جبل منيفه على مسافة تبعد نحو مائة وستين ميلا عن حدود الكويت الحالية مع السعودية» (٨).

في بدايـة العشرينيات كـانت مسألة الحدود الكـويتية العـراقية قـد استقرت لأن الطـرفين اعتبرا اتفاقيـة ١٩١٣ بين بـريطانيـا والدولـة العثمانيـة حول تحديـد الحدود الكويتية هي الأساس للعلاقات بين البلدين (٩).

وإذا كـانت مشاكل الحدود في منطقـة الخليج العـربية قـد بـدأت بسبب حركـة القبائل ونـزاعها، فإن أسباب تفجـرها الأسـاسية تعود إلى ظهـور النفط في المنطقة، ولـذلك يمكن تأريخ مشـاكل الحدود مع تاريخ النفـط فيها منـذ الكشف والتنقيب عليه حتى إنتاجه بكميات اقتصادية كبيرة. معنى ذلك أن بروزها مقترن إلى حد كبير بظهور النفط أكثـر من اقترانها بفكرة الكيـان والدولة الحديثـة، لأن النفط في المنطقة أسبق من تلك الفكرة، بيد أن نضوب النفط لا يعني انتهاء المشاكل الناتجة عنه ومنها مشكـلات الحدود. لقـد استقرت لـدى سكـان المنطقـة فكرة الـدولـة ذات الحدود

الواضحة والإحساس بالسيادة [١٠]، وكان النفط في منطقة الخليج معروفا لدى الشركات الأجنبية منذ قبيل الحرب العالمية الأولى، لكننا نستطيع القول إن مسألة الحدود بين العراق والكويت قد استقرت في بداية العشرينيات في اتفاقية العقير عام ١٩٢٢ عندما اعتبر المؤتمرون أن الاتفاقية البريطانية العثمانية لعام ١٩١٣ بشأن الحدود بين العراق والكويت هي الأساس رغم أن النتائج لذلك المؤتمر قد اختلفت عن تلك الاتفاقية في بعض بنودها .

مؤتمر العقير:

وجه السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق الدعوة إلى العراق والكويت ونجد لعقد مؤتمر في العقير في أواخر نوفمبر ١٩٢٢ ، ومثل الكويت في ذلك المؤتمر المعتمد البريطاني السير مور، وكان الموضوع الأساسي لذلك المؤتمر تحديد الحدود بين الدول الثلاث، ويرجع حرص بريطانيا على ذلك للأسباب التالية :

بالنسبة للعراق كانت بريطانيا تريده دولة ذات كيان وحدود واضحة لكي توقع الاتفاقيات النفطية معه . أما نجد فإن هدف بريطانيا من تحديد الحدود معها إيقاف هجمات القبائل على الجيران من جهة وكسب امتيازات نفط المنطقة من جهة أخرى .

وكان غرض بريطانيا فيما يتعلق بالكويت أن تكون دولة محايدة تفصل بين العراق والسعودية من جهة ولارتباطها معها باتفاقية حماية من جهة ثانية وعينها على النفط القادم من جهة ثالثة .

ووقعت الأطراف الثلاثة في ٢ ديسمبر عام ١٩٢٢ على اتفاقية العقير وتقلصت حدود الكويت الجنوبية ولم تعد كما رسمتها خريطة ١٩١٣ ، ورسمت المعاهدة منطقتين محايدتين بين السعودية والكويت من جهة الجنوب، وبين العراق والسعودية في الشمال . أما هدف إقامة المناطق المحايدة فكان لتسهيل انتقال القبائل البدوية التابعة للأطراف المعنية بين البلدان [١١] .

ونعتقد أن تحديد المناطق المحايدة كذلك كان لأسباب اقتصادية وسياسية أخرى كانت تعرفها وتخطط لها بريطانيا فيما يتعلق بالنفط أساسا وبخاصة في الحدود الجنوبية للكويت .

ويقول جي. بي. كيلي: «كانت حدود الكويت حين توقيع اتفاقية العقير، هي تلك التي تم الوصول إليها في معاهدة ١٩١٣، ولم يكن في الإمكان تغييرها إلا باتفاق بين الحكومتين العثمانية والبريطانية، ولقد بين ابن سعود بتفاوضه على هذا المبدأ، وأقر بمركزه القانوني كوارث للإمبراطوية العثمانية على نجد والأحساء، وأصبح ملزما باحترام الالتزامات التعاهدية للباب العالي بالنسبة إلى حدود هذه المناطق»(١٢). لكن يبقى السؤال هل فقدت الكويت مساحات من أراضيها كنتيجة لتلك الاتفاقية قياسا على ما تم الاتفاق بشأنه باتفاقية ١٩١٣؟

العلاقات السياسية بين العراق والكويت في العشرينيات والثلاثينيات:

كان موقف الكويت دفاعيا باستمرار في علاقاتها مع جيرانها، ففيما يتعلق بموقفها مع العراق كل الذي كانت تطالب به باستمرار منذ قيام الدولة الحديثة في العراق عام ١٩٢١ حتى الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ هو ترسيم الحدود بين العراق والكويت والاعتراف بكيان واستقلال الكويت. ورغم تحسن العلاقات بين البلدين في فترات معينة إلا أن أنظمة الحكم في العراق كانت بين الحين والآخر تخرق التزاماتها والتزامات الحكومات العراقية السابقة تجاه الكويت. ففي أول أبريل عام ١٩٢٣ وجه الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت يسأل فيها عن موضوع تحديد الحدود العراقية الكويتية، وبناء عليها رد الوكيل السياسي البريطاني في العراق بتاريخ ٤ أبريل ١٩٢٣. وكان الرد يؤكد ضرورة احترام العراق للالتزامات الدولية القانونية التي ورثها عن الدولة المنتدبة.. وتم تبادل الرسائل بين وزارة الخارجية البريطانية ورئيس وزراء العراق في ١٧ أبريل ١٩٢٤ باعتبار الكويت كيانا سياسيا ودوليا مستقلا، وأكدت محاضر وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة في ٦ فبراير ١٩٢٩ استقلالية إمارة الكويت، وأن شيخ الكويت يرتبط بعلاقات تعاهدية مع حكومة صاحبة الجلالة، ومعترف به كحاكم مستقل، ولكن نظام الحكم في العراق رغم تبعيته لبريطانيا لم يلتزم بتلك التعاهدات، ففي عام ١٩٣٠ بدأ بمضايقة الكويت وذلك بمطالبته شيخ الكويت، بدفع الضرائب عن مزارع النخيل في البصرة والتي هي ملك لأسرة الصباح وبعض الأسرالكويتية أو مصادرتها رغم أن هناك اتفاقا يعفي تلك المزارع

من الضرائب حيث جاء ذلك الإعفاء مقابل موقف الشيخ مبارك الصباح ضد الأتراك في جنوب العراق أثناء الحرب العالمية الأولى [١٣]. وسنوضح بالتفصيل مسألة بساتين النخيل التابعة للكويتيين في البصرة فيما بعد عندما نناقش العلاقات الاقتصادية بين العراق والكويت.

بعد استقلال العراق عام ١٩٣٢ تبادل رئيس وزراء العراق مع حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الرسائل حول الحدود والعلاقات بين البلدين. وأكدت تلك الرسائل على كيان الكويت وعلى الحدود الكويتية العراقية التي سبق الاتفاق بشأنها عامي ١٩١٣ و١٩٢٢م.

كانت علاقات الكويت بجيرانها تمر بمرحلة صعبة في العشرينيات والثلاثينيات، وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي للكويت حيث تأثر سلبياً. لقد شهدت الثلاثينيات ثلاثة أحداث فيما يتعلق بالكويت، الحدث الأول كان ظهور النفط واكتشافه في الكويت ومؤشرات ذلك الاكتشاف أنه متوافر بكميات اقتصادية كبيرة. والحدث الثاني كان حركة المجلس التشريعي عام ٣٨/ ١٩٣٩ [١٤]. أما الحدث الثالث فقد كان مطالبة الملك غازي ومحاولته الأولى ضم الكويت بالقوة دون أن يقدم عليها وهي المحاولة التي انتهت بمقتله في حادث عام ١٩٣٩م.

إن العراق قد منح الاستقلال السياسي عام ١٩٣٢ إلا أن بريطانيا استمرت تمسك بالأوضاع العراقية، ومع ذلك فالعراق أصبح دولة مستقلة ولها حدودها التي حددتها الاتفاقية العثمانية البريطانية لعام ١٩١٣.

أما العلاقات الكويتية العراقية في نهاية الثلاثينيات في عهد الملك غازي فقد تدهورت نتيجة تدخل العراق في شؤون الكويت الداخلية وعدم احترام التعاقدات السابقة بين الطرفين، وقد بدأت ولأول مرة مطالبة العراق بالكويت عام ١٩٣٧ [١٥]. فقد بدأت في ذلك العام إذاعة موجهة من القصر الملكي في بغداد (قصر الزهور) بحملة دعائية عنيفة ضد الكويت، كما أوردت بعض الصحف العراقية نبأ عزم العراق ضم الكويت، وأن الملك قد أصدر أوامره بهذا الخصوص، وتدخلت بريطانيا لبحث الموضوع مع رئيس وزراء العراق، ويقال إن الجيش العراقي قد رفض تنفيذ الأوامر، وفي برقية للسفير البريطاني في بغداد موجهة إلى وزارة

الخارجية البريطانيـة بأن الملك قال له بأنه لا يقصـد مهاجمة الكويت بل الضغط على حاكمها للإذعان لإقامة المؤسسات الليبرالية (١٦). وانتهت تلك الأزمة بمقتل الملك غازي في عام ١٩٣٩م، وقيام الحرب العالمية الثانية.

العلاقات السياسية بين العراق والكويت في الأربعينيات والخمسينيات:

أثيرت قضية الحدود الكـويتية العراقية في الأربعينيـات نتيجة لحدثين: الأول قيـام الشركات النفطيـة بعمليـات التنقيب عن النفط على طول الحدود الشماليـة للكـويت حتى عـام ١٩٤٦، والثـاني تجاوزات الشرطة العـراقيـة داخل الأراضي الكويتية على الحدود. وكان تركيز العـراق آنذاك على ميناء أم قصر لما له من أهمية تجاريـة كميناء عميق الميـاه (١٧). ولكن لم يحدث جـديد في مسألـة الحدود بين البلدين خلال الأربعينيات.

وفيما يلي برقية في ملفات وزارة الخارجية البريطانية مؤرخة في ١٧ يوليو/ تموز ١٩٥٧، ربما تلخص العـلاقـات الكويتيـة العـراقيـة في الخمسينيات، لا بل تلخص سيـاسـات الحكومات العراقية تجاه الكويت بإبداء النوايات الحسنة وممارسة عكس ذلك.

جاء في البرقية ما يلي: «إن حاكـم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح قد وجه الدعوة لوزير خارجية العراق علي ممتاز لزيارة الكويت للتباحث حول موضوع تخطيط الحدود العـراقية الكـويتيـة، ولكن وزير خـارجية العـراق اشترط ألا تكـون الزيـارة رسمية، وألا تبحث قضية الحدود لأنه غير مخول بذلك. وقـال وزير خارجية العراق إنه يفكـر في تطمين حاكم الكويت للنيـات الحسنة للحكـومة العراقيـة الجديدة تجاه الكويت واستقلالها، وتجاه الكويتيين الذين يزورون العراق، أو الذين لديهم مصالح في العراق. . . وأن الحكومة العـراقية قدأعطت الكويتيين حقوقـاً خاصة عام ١٩٥٣ لم يتمتع بها أي من الـرعايـا الأجـانب كشراء العقارات والأمـلاك في العراق. وأشـار ضمنـا إلى أن الحكومـة العراقيـة لم تحصل بـالمقابل على أي شيء! وفي العبـارة الأخيرة تهديد ضمني. وهناك نص في البرقية يقول إن وزير خارجية العراق أيضا قال بإنه من المستحيل على أي حكـومة عـراقيـة أن توافـق على تخطيط الحدود، وإذا ما أثير هـذا الموضوع فإن نتائج الزيارة ستكون سلبية!» (١٨).

إن قراءة ما جاء في هذه البرقيـة بدقة يدل على النوايا المبيتة لدى الحكـومة العراقية تجاه الكويت، لأن تلك الحكومات كانت دائما تـراوغ وترفض مسألة تخطيط وترسيم الحدود بين البلـدين، أي أن مسألة ضـم الكويت لها جـذور تـاريخية تمتـد لعشرات السنين وليست وليدة الساعة.

وفي عـام ١٩٥٨ عنـدمـا قـامت الثورة في العـراق وسقطت الملكيـة استبشر الكويتيون خيرا بتـوجهات النظام الجديد في العراق، ولكن سرعان مـا انحرف وبات يردد الادعاءات السابقة وزاد عليها أنه يعتزم ضم الكويت بالقوة، وهذا هو التهديد الثاني لأمن واستقلال وكيان الكويت من قبل أنظمة الحكم في العراق.

لكن هاجس الدول الغربية كان بعيـدا عن مسألة الحدود إذ إنها كانت ترى أن الثورة العراقية تلك قد خلقت جوا من عدم الاستقرار في منطقة الخليج وتهديدا لمصالحها (١٩).

العلاقات السياسية الكويتية العراقية منذ استقلال الكويت حتى الغزو:

انتهجت الكـويت منذ الأيـام الأولى لاستقلالها سيـاسـة غير تابعـة في القضايـا والشؤون الإقليميـة والدولية، وللتنسيق بين سياستهـا وسياسة البلدان العـربية ودول عدم الانحياز اعتمـدت على مبادىء عدم الانحياز والتعـايش السلمي وتأييد الحق العربي في سياستها الخارجية وبذلك ازداد ثقل الكويت دوليا (٢٠).

لكن العرب في تاريخهم الحديث والمعاصر ما أن يتقـدموا خطوة إلا يصاحبها أو يعقبها تـراجع لعدة خطـوات وذلك يعني هدرا في الجهـد والوقت والإمكـانية وثمنا باهظا في زمن يتسابق العالم فيـه نحو التقدم والرقي. فبعد إعلان استقلال الكـويت بأيام قليلـة عقد حـاكم العراق عبـد الكريم قـاسم مؤتمرا صحفيـا في ٢٥ يـونيو١٩٦١ ليعلـن مطالبتـه بضم الكـويت للعـراق، واستمرت الأزمـة في العلاقـات الكويتيـة العراقية فترة ثـلاث سنوات إلى أن أطيح بحكم قـاسم عام ١٩٦٣ (٢١)، وتم الانفراج النسبي في تلك العلاقات حتى بداية السبعينيات، فقد تم الاعتراف باستقـلال الكويت وتبادل العراق معها التمثيل الـدبلوماسي، ولكن التوتر في تلك العلاقات عاد في بـداية السبعينيات حيث عاد العراق يلمح ويصرح ويراوغ في عدم تـرسيم الحدود بحجة مطالبته بمنفـذ بحري على الخليج وبالتحديد مطالبته بجزيرتي وربة وبوبيان مستندا كما يدعي إلى حاجة العراق إلى

منفـذ بحري من جهـة، وأن اتفاقيـات الحدود السابقـة بين البلدين قـد تمت في ظروف السيطرة البريطانية.

مرت الأزمة الكويتيـة العراقية خلال الفترة ما بين يونيـو ١٩٦١ وأكتوبر ١٩٦٣ بمراحل مختلفـة بدءا بالتهديـد العسكري وانتهاء بـالمواجهة السياسية ومـرورا بحرب دعائيـة ساخنـة في بعض المناسبـات ومع قيام انقـلاب عسكري في بغـداد في فبراير ١٩٦٣، وسقـوط واغتيال قـاسم بدأت الأزمـة في الانفـراج. ولكن النظام الجديـد استغـرق بضعـة أشهر لترتيـب أوضاع بيتـه، محاولا خـلال تلك الفترة انتـزاع بعض المكاسب المالية والسياسية مقابل الاعتراف السياسي (٢٢).

كـانت الفـرضيـة السـائدة أن سعي الكـويت لاستثمار مـدخـولات النفط في مشروعـات التنمية في العـالم العـربي هو ثمن مسـاعدة العـرب لها ضـد التهديـدات العراقيـة. وعلى الرغـم مما قيل في هـذا الصدد فإن سيـاسة المعـونات الكـويتية غير متعارضة تماما مع معتقدات الكويت وممارساتها (٢٣).

«ومع قـرب مغادرة بـريطانيـا منطقة الخليج العـربي في نهاية الستينيـات ازدادت العلاقات العـراقية الإيرانية سـوءا حول قضية شط العرب، واستخـدم العراق مزيجا من الإقنـاع والضغط على الكويت لـوضع قواتـه في المناطق الكـويتية كجزء مـن قوة عسكرية لحماية ميناء أم قصر من هجوم إيراني وشيك» (٢٤).

ومع نهايـة عام ١٩٧٢ بنى العـراقيـون طريقـا عبر الأراضي الكـويتية يـؤدي إلى مواقعهم على الخليج، وفي ٢٠ مـارس ١٩٧٣ احتلت القوات العـراقية نقطـة شرطة كويتيـة (الصامتـة) وقتل اثنان من الكـويتيين وجندي عـراقي، وتأزمت العـلاقات الكويتية العراقية، وبدأ التحرك العربي والدولي لمساندة الكويت واحتواء الأزمة. وأن التطورات في الخليج والمنطقـة العربية سمحت للعـراق بتغيير موقفه، بعـد ما حسم العراق نـزاع شط العرب مع إيـران في اتفاقية الجزائر عـام ١٩٧٥، ووافقت بغداد في يوليو ١٩٧٧ على سحب قواتها من الحدود الكويتية (٢٥).

لقد كـانت سياسة العراق تـرتكز دائما على المطالبة بمنفـذ بحري على الخليج ولا يتم ذلك في اعتقاده إلا بأخذ جـزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتين ليصبح العـراق دولة خليجية ويواجـه التهديـدات الإيرانيـة، ويصدر نفطـه وينشط تجارته. وهـذه ادعاءات يكـررها العراق دائما في محاولة لكسب مزيد من التعـاطف العربي معه في هذا الموضوع، مع العلم

بأن العراق يملك منفذا بحرياً على الخليج يمتد لمسافة ٧٠ كيلو مترا صالحة للموانىء التجارية والحربية ، ولديه فعلا مثل هذه الموانىء على تلك الرقعة البحرية .

يبقى جانب آخر في تطور التجربة الكويتية هي الديمقراطية ، فالكويت لديها دستور دائم ، وبرلمان منتخب منذ عام ١٩٦٢ ، وكانت هناك انتخابات ديمقراطية ماعدا فترات حل مجلس الأمة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ و١٩٨٦ ـــ ١٩٩١ ، وبعد كل انتخابات تزداد المعارضة بمختلف اتجاهاتها ، وقد لعبت المعارضة دورا مهما في السيطرة على الثروة النفطية ، وجيران الكويت لم يكونوا مرتاحين من التجربة الديمقراطية الكويتية (٢٦) .

لم يطرأ جديد على العلاقات الكويتية العراقية خلال النصف الثاني من السبعينيات إلى أن قامت الثورة في إيران ثم اندلعت الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠ وفي ظل خشية دول الخليج العربية من التطورات الخطيرة في المنطقة ونتيجة للهاجس الأمني بدأ الشروع في إقامة منظمة إقليمية هي مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وفي لحظات الخطر التي كانت تضغط على أنظمة الحكم في المنطقة وضع القانون الأساسي لمجلس التعاون الخليجي ونص على أن هذا المشروع التعاوني ينبغي أن يتطور إلى وحدة المنطقة ، ولكن ذلك لم ينفذ وليس هناك ما يشير إلى أن مسيرة مجلس التعاون تتجه نحو ذلك الهدف . وكان موقف الكويت المنحاز لتأييد ودعم العراق في الحرب تغييرا في نهج سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال القائمة على التوازن والحياد ، وكان الاندفاع في ذلك التأييد قد ساهم ودون شك مع دول مجلس التعاون في دعم وتثبيث النظام العراقي .

ونورد فيما يلي نصا من كتاب منشور عام ١٩٨٤ يذكر بأن العراق وإيران ستقدمان على احتلال أجزاء من المنطقة ، وعنوان الكتاب : أمن الخليج في الثمانينيات وهو باللغة الإنجليزية ، يقول : «الكويت والبحرين كلتاهما تعانيان من تحدي جيرانهما الأقوياء بسبب موقعهما الجغرافي وبخاصة بعد حصولهما على الاستقلال . هؤلاء الجيران العراق وايران . فالعراق يعتبر الكويت جزءا منه ، وكذلك ايران تعتبر البحرين جزءا منها ، وأن كلتيهما تعتبر أن الامبريالية البريطانية اقتطعت هذه المناطق منها» .

ويمضي الكتاب في موقع آخر فيقول : «إذا نجحت إيران في الحرب العراقية

الايرانيـة فستشكل خطرا على دول الخليج العربية، وكـذلك إذا نجح العراق في تلك الحرب فسيشكل نفس الخطر. فهاتان القوتان تتطلعان للاتجاه جنوبا» (٢٧).

لقد كـانت العلاقـات الكويتيـة الإيرانية متـوترة في الثمانينيـات أثناء الحرب العـراقية الإيـرانية بسبب مـوقف الكويـت المسانـد للعراق وتحملت عبئـا ماليـا وسياسيـا بسبب ذلك الموقف، كما انعكس القلق من خطـر الثورة الإيـرانية على دول مجلس التعاون الخليجي (٢٨).

«في الحقيقة لم تكن الحرب العـراقية الإيرانيـة التي استمرت ثماني سنوات بـالنسبة للكويت مجرد سيناريو للأحداث يمكن تخيله دون معاناة، فقد انعكست نتائج تلك الحرب اقتصاديا وسياسيا ومعنويا على دول المنطقة، وهددت الوجود المستقل للدولة الكويتية ذاتها، ولهذا يصبح مفهـوما قلق الكويت من تصعيد العمليـات العسكرية بين العراق و إيران وفي منطقة الخليج» (٢٩).

إن موقف الكـويت من الحرب العراقية الإيرانيـة مبني على رأي جماعي لدى دول مجلس التعاون الخليجي مفاده بأن هزيمة العراق في الحرب وانتصار إيران يعني خطر السيطرة الإيرانية على المنطقة، ولذلك هي وقفت إعلاميا واقتصـاديا مع العراق (٣٠)، دون أن تضع في حسـابها أن الأمـر نفسه سيحـدث لـو انتصر العـراق. وحتى ذلك التقدير للأمور بالصورة التي كانت عليهـا يؤدي إلى بناء قوة حقيقية تواجه أي عدوان تتعرض له دول الخليج أو أي منها.

لم تهدأ مسألة الحدود بين العـراق والكويت إلا في فترات الأزمات التي كـان يمر بها العراق ومنها فترة الحرب العـراقية الإيرانية خلال الثمانينيات من هـذا القرن، لأنه كـان في مثل تلك الظـروف بحـاجة إلى دعم الكـويت ودول الخليج العـربيـة والتي قدمت للعراق دعما ماديا ومعنويا.

لقد كـان الأمل الذي تطلع إليه الجميع بعد تـوقف الحرب العراقية الإيرانيـة عام ١٩٨٨ أن يكون ذلك بـداية مرحلـة جديـدة يسودها السـلام والأمن والبناء، ودعم أواصر المحبـة والتعـاون العـربي المشترك وحسن الجوار مع دول الجوار. وتـوسمت الكـويت خيرا في أن يبادر النظـام العراقي بفتح صفحـة جديـدة في العلاقـات بين

البلدين بترسيم الحدود بينهما، وإنهاء النزاع حول الحدود بصورة نهائية، وبناء علاقات أخوية جيدة. لكن المفاجأة كانت على عكس ذلك فقد قام ذلك النظام بعملية غادرة بتوجيه جيشه لاحتلال الكويت احتلالا كاملا، وتخريبها ونهبها في أغسطس ١٩٩٠. واتضح من خلال ممارسات ذلك النظام وأجهزة مخابراته في الكويت خلال فترة احتلاله التي دامت سبعة أشهر مدى قدرته على التخريب والتدمير المبرمج، والخبرة التي يتمتع بها من خلال تجربة حكمه للعراق في تحطيم أي مظهر للتقدم والقدرة غير العادية على النهب المنظم.

العلاقات الاقتصادية بين العراق والكويت:

يقول المؤرخ عبد العزيز الرشيد ذكر سائح دنمركي اسمه كارستن ينبور زار الكويت سنة ١٧٦٥م، «إن الكويت كانت مدينة تجارية عامرة، وفي سنة ١٧٧٦م هاجر إليها كثير من أهل البصرة واتخذوها موطنا لهم فرارا من الفرس الذين استولوا على البصرة في ذلك العام، ورحب بهم أهل الكويت. وفي أثناء الاحتلال الفارسي للبصرة (١٧٧٦ ـ ١٧٧٩) تحولت تجارة البصرة مع بغداد وحلب وأزمير والأستانة إلى الكويت ثم أخذت توطد صلتها التجارية بالموانىء العربية، وهذا أدى إلى زيادة ثروتها. لقد زارها الكثير من الرحالة الأوروبيين والأجانب. . . وكان السكان يعملون إلى جانب التجارة والرعي في الغوص وصيد اللؤلؤ» (٣١).

من قراءة هذه الفقرة التي ذكرها ذلك السائح نتبين الحقائق التالية:

أولا: إن الكويت رغم صغر حجمها وإمكانياتها في ذلك الوقت فقد كان لها شأن في المجال التجاري على المستوى الإقليمي.

ثانيا: إن الكويت كانت واحة يلجأ إليها بعض السكان من دول الجوار ومنها العراق عندما يتعرضون للمشكلات السياسية.

ثالثا: إن الكويتيين كانوا يديرون مجالات عملهم وموارد اقتصادهم المتواضعة بنشاط وهمة في البر والبحر.

رابعا: إن الكويت كانت منذ فترة بعيدة ترتبط بعلاقات اقتصادية مع العراق وقبل أن تكون بينهما علاقات سياسية.

وقبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها وبعدها كانت العلاقات الاقتصادية طبيعية بين البلدين، فالنشاط التجاري البري والبحري مستمر، وقد كان الكويتيون يستوردون حاجتهم من بعض المواد الغذائية من العراق، كما كانت هناك بساتين النخيل المملوكة للكويتيين في جنوب العراق، وجلب مياه شط العرب إلى الكويت بقوارب كويتية. وطوال العشرينيات من القرن العشرين لم يكن هناك شيء غير عادي في العلاقات الاقتصادية كما كانت العلاقات السياسية هادئة نسبيا في تلك الفترة، ولم تتوتر إلا في الثلاثينيات. وفي مجال العلاقات الاقتصادية بين العراق والكويت نتناول القضايا التالية:

أولا: النفط والعلاقات الاقتصادية منذ تكوين العراق الحديث:

إن المتتبع للمفاوضات على نفط الكويت خلال العشرينيات وبداية الثلاثينيات يلاحظ أن العراق لم يعترض مطلقا خلال مفاوضات امتياز النفط الكويتي بين الشركات البريطانية وشيخ الكويت على أي إجراء اتخذته الكويت فيما يتعلق بالثروة النفطية الكويتية، كما لم يعترض على النصوص الواردة في الاتفاقية النفطية سنة ١٩٣٣ مثل تعريف الكويت والذي جاء فيه: (يعني لفظ الكويت الإقليم الذي يحمل ذلك الاسم الواقع على الجانب الغربي من الخليج الفارسي - العربي - بما في ذلك البر الأصلي والجزر والمياه الإقليمية كما هو مبين على الخارطة المرفقة بالاتفاقية)(٣٢).

ذلك يعني أن الكويت كانت تتصرف ككيان مستقل، وكذلك فإن عدم اعتراض العراق على أية مرحلة من مراحل المفاوضات ولا على نصوص اتفاقيات النفط في تلك الفترة دليل على إقراره بكيان الكويت المستقل، ويعني كذلك أن العلاقات الاقتصادية بين الكويت والعراق خلال تلك الفترة كانت تسير بصورة طبيعية.

وعندما نذكر ذلك علينا أن نضع في اعتبارنا الوقائع التالية:

١- إن هناك تنافسا شديدا على نفط المنطقة بين الشركات الأمريكية والبريطانية في العشرينيات من القرن العشرين.

٢- إن العلاقات الاقتصادية بين السعودية والكويت كان يشوبها آنذاك

بعض التوتر إثر ما يسمى بالحصار الاقتصادي السعودي على الكويت بمنع تجارة التهريب مع السعودية، أو عبر أراضيها أو مياهها.

٣ـ إن بريطانيا وشركاتها هي التي كانت مهيمنة على سياسة ونفط المنطقة، وفيما يتعلق بالعراق والكويت فقد كان العراق تحت الانتداب البريطاني والشركات النفطية العاملة فيه بريطانية، والكويت تحت الحماية البريطانية والشركات النفطية التي تنقب عن النفط حينها بريطانية.

وفي مجال النفط توترت العلاقة بين البلدين كما ذكرنا عند الحديث عن العلاقات السياسية في الأربعينيات عندما بدأت الشركات تنقيبا عن النفط في المناطق الحدودية بين العراق والكويت. ولم يطرأ شيء غير عادي في هذا النوع من العلاقات النفطية في الفترة التالية إلا في بداية الستينيات عندما قرر العراق تأميم النفط وبدأت الشركات النفطية التركيز على الكويت وإمارات الخليج الأخرى، وعرف أن في أراضي الكويت احتياطيا كبيرا لهذه الثروة الطبيعية، وبدأ الإنتاج إلى أقصاه لتعويض النقص الذي أحدثه تأميم النفط في العراق (٣٣). ولربما يمكن مقارنة ذلك بما في بداية الخمسينيات عندما أقدمت حكومة مصدق في إيران على تأميم النفط الإيراني مع الفارق في الظروف وكمية النفط وأسعاره.

هذا الأمر في الستينيات ربما أثار السلطات العراقية وجعلها تنظر بحسد وطمع إلى نفط الكويت.

وتبدو قضية النفط مهمة في مسألة العلاقات الكويتية العراقية، فرغم أن العراق بلد منتج للنفط ومن أقدم الدول العربية التي اكتشف فيها النفط إلا أن معظم عائدات النفط قد أهدرت على يد السلطات العراقية ولم توجه للتنمية والبناء بقدر ما وجهت للسلاح والحروب والمغامرات ونهب الشركات والحكومات المتعاقبة. وقد لاحظنا عندما وقع العدوان العراقي على الكويت في أغسطس ١٩٩٠ أن النفط كان عنصرا مهما في الأحداث، أولا: لقد ادعى النظام العراقي بأن عائدات النفط في الكويت من حق فقراء العرب علما بأن العراق لم يقدم لفقراء العرب شيئا من عائدات نفطه عندما كان غنيا. ثانيا: إن العراق يدعي ملكيته لحقلي الرميلة والرتقة على الحدود الكويتية العراقية الشمالية، حيث يقع الحقل الجنوبي للرتقة في أراضي

الكويت والشمالي في أراضي العراق وهـو ما أقرته لجنة تـرسيم الحدود الجديدة المكلفة تـرسيم الحدود من قبل لجنة الأمم المتحـدة . ثالثـا : إن النفط كان هـدفا لتخـريب النظام العـراقي حيث أقدم على حرق الآبار النفطيـة قبل انسحابه من الكـويت بعد هزيمته في حرب تحرير الكويت .

ثانيا : العلاقات التجارية بين العراق والكويت :

إن حركة النشاط التجاري بين الكويت والعراق كانت ترتكز على الأمور التالية :

١ـ أن الكويت ، بما تمثله من موقع جغرافي متميز على الخليج تشكل محطة مهمة لتجارة المرور (الترانـزيت) حيث تمر بها البضـائع التي يشترك الكويتيـون في نقلها إلى المناطق الأخرى ومنها العراق ولا يستهلك أهل الكويت إلا الجزء القليل منها .

٢ـ إن العراق بلد مستورد مستهلك للمواد المتاجر بها والتي تمر بالكويت إليه .

٣ـ إن العراق كان بلدا مصدرا كـذلك لمواد غذائية تمر عبر الكويت إلى مناطق أخرى يستهلك بعضها في الكويت . ولما عـرف عن الكويتيين نشاطهم وبراعتهم في التجـارة وعلى وجه الخصـوص التجـارة البحـرية فـإنه رغم الإجـراءات التي كـانت تتخذهـا بعض الدول للحد مـن ذلك النشاط بين الحين والآخر ومنهـا العراق إلا أن تلك التجارة قد اتخذت مسارات وأساليب مختلفة منها التهريب ، لأن التجارة كانت عنصرا مهما وموردا أساسيا لحياة الناس في الكويت قبل النفط .

وفيما يتعلق بالعلاقـات التجارية بين الكويت والعـراق فإنها مرت بمشكلات في الثـلاثينيات من هـذا القرن بسبب إجـراءات فـرض الرسـوم الجمركيـة العراقيـة على التجارة المارة بالكويت إلى العراق ، إضافة إلى منع التهريب الذي كان يشترك به تجار عراقيون وكويتيون .

وقد يكون جـانب من تلك الإجراءات له أهداف سياسية مفتعلـة كما كان يعتقد بعض المؤرخين ، فالتجـارة العابرة من الكـويت إلى العراق لم تكن بتلك الـدرجة من الخطورة على الاقتصاد العراقي . ويعتقد أن الأمر يتعلق بإعطاء مبرر للعراق لانتهاك الحدود الكويتية (٣٤) .

تجارة التهريب بين الكويت والعراق :

«كانت التجارة القادمة من الهند عبر الخليج العربي، والقادمة من نجد والذاهبة إليها في الغالب على أيدي تجار الكويت، فقد لعب الكويتيون دورا مهما في التجارة بين نجد والعراق التي اتخذت من منطقة الزبير في البصرة محطة للاستراحة، كما كانت المنتجات الزراعية العراقية ترد إلى الكويت. . . إن التجارة كانت الأساس في العلاقات بين الكويت وكل من العراق والسعودية، واتسمت تلك التجارة بأسلوب التهريب، وقد كان التهريب عاملا مؤثرا في العلاقات الكويتية العراقية في فترة ما بين الحربين العالميتين» (٣٥).

تزامنت عمليات التهريب عند مناطق الحدود بين الكويت والعراق مع أزمة المسابلة بين الكويت ونجد، فكلما ازدادت حدة الحصار الاقتصادي ضد الكويت نشطت عمليات التهريب التجاري الكويتية بين الكويت والأطراف الأخرى. فبسبب ارتفاع الضرائب الجمركية العراقية على السلع التجارية وانخفاضها بدرجة كبيرة في الكويت، وجدت عمليات التهريب طريقها إلى العراق.

لقد كانت عمليات التهريب بين الكويت والعراق تتم عبر طريقين إحداهما برية فيما بين الزبير والنجف، والأخرى بحرية عن طريق خور عبدالله وشط العرب، واعتمدت بالدرجة الأولى على السلع المرتفعة الرسوم كالسكر والشاي والكبريت وورق السجائر والتبغ ورغم محاولات العراق مكافحة هذا النشاط إلا أنه لم يتوقف، فاقترح العراق على بريطانيا إقامة مراكز على الحدود العراقية لمراقبة القوافل المتنقلة من الكويت وإليها، غير أن الإنجليز لم يوافقوا على ذلك الاقتراح، فاقترح عقد مؤتمر في بغداد عام ١٩٣٤ حضره ممثلون عن الكويت والعراق لبحث عمليات التهريب. وفي مايو ١٩٣٥ توصلت بريطانيا إلى حل لمواجهة التهريب بعد أن فشل الطرفان العراقي والكويتي في الاتفاق، وذلك بمنع التهريب وحرية حركة القوافل الكويتية وتحديد نوعية السلع التي يتم تبادلها (٣٦).

يأتي تصدير الشاي إلى منطقة الخليج العربي في الدرجة الثانية بعد الأرز، فهو من المواد الضرورية التي كانت تدر أرباحا كبيرة على التجار. وبخاصة أولئك الذين عملوا في مجال تهريبه. ولنقرأ الرسالة التالية التي بعثت بها وزارة

الخارجية العراقية إلى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٣٦ ، تقول الرسالة :

«إن الحكومة العراقية قد لاحظت باهتمام كبير أن الشاي مهرب من الهند وسيلان إلى البصرة ، وأن الشاي يصدر إلى العراق مهربا ، وهو غير رسمي ، ويشحن في صناديق ليس عليها علامة الشاي بل علامات بضائع أخرى ، ويقوم التجار بتهريبه إلى الكويت ثم إلى البصرة أو مباشرة إلى البصرة ثم يوزع في أسواق العراق ، وينافس الشاي المستورد رسميا . ويجب على السلطات في الهند وسيلان أن تتخذ الإجراءات التي تضع حدا لهذا التهريب لإفساح المجال للشاي المرخص رسميا بالرواج في العراق ، وتطلب وزارة الخارجية العراقية من السفارة البريطانية في بغداد إعطاء هذا الموضوع اهتماما خاصا» (٣٧) .

أرسلت هذه الرسالة إلى وزارة الخارجية في حكومة الهند البريطانية بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٣٦ مرفقة برسالة من السفارة البريطانية في بغداد حددت فيها السفارة الآثار المترتبة على استمرار هذا التهريب من الهند إلى العراق مرورا بالكويت . وحول موقف شيخ الكويت في الثلاثينيات من مسألة تهريب الشاي ذكر المقيم السياسي البريطاني في الخليج في رسالته إلى ممثل الحكومة البريطانية في حكومة الهند بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٣٧ ، أن شيخ الكويت قد أبدى رغبته في التعاون لمنع تهريب الشاي إلى الكويت . وعندما بدأت إجراءات الحد من تهريب الشاي من الكويت إلى العراق كانت ردة فعل بعض التجار الكويتيين العاملين في هذا المجال كتابة عريضة إلى الشيخ أحمد الجابر بتاريخ ١٤ ذي القعدة ١٣٣٦ هـ موقعة بأسماء خمسة عشر تاجرا طلبوا اعتبار (المنافست) وثيقة كافية لبضاعتهم لتكون رسمية وأن الإجراءات الأخرى تعطل مصالحهم (٣٨) .

أملاك الكويتيين في العراق:

لكون جنوب العراق منطقة غنية بالزراعة ، ولقرب المسافة بين الكويت وجنوب العراق ولحالة اليسر المادي التي كانت تتمتع بها بعض الأسر الكويتية مع الأسرة الحاكمة ، ولاعتبارات سياسية فقد اشترى بعض الكويتيين مزارع للنخيل في بعض قرى البصرة .

لقد أقدمت السلطة العثمانية في العراق على السماح لشيخ الكويت بشراء مزارع في البصرة (الشيخ جابر الأول) نظير خدمات قدمها لها خلال الأزمات التي تعرضت لها في جنوب العراق، ثم اشترت بعض الأسر الكويتية الميسورة الحال مزارع هناك أيضا خصوصا في عهد الشيخ مبارك الصباح. لكن المشكلة التي واجهت الملاك الكويتيين لتلك الأراضي أنها لم تسجل ملكيتها لهم بسبب قانون الأراضي العثمانية حيث كان يقصر الملكية في الدولة العثمانية على المواطنة العثمانية، وهذا ما لم يكن ينطبق على الكويتيين.

ويمكننا اعتبار ذلك أحد الأدلة على عدم تبعية الكويت للعراق العثماني. وكانت رغبة بريطانيا استمرار التعاون مع الشيخ مبارك الصباح، لذلك التزمت بالمحافظة على حقوق الكويتيين في بساتين النخيل في البصرة، واعترفت بالوثائق التي تثبت ملكية الكويتيين لتلك المزارع كما أعفيت من الضرائب خلال الحرب العالمية الأولى واستمر ذلك الإعفاء حتى استقلال العراق عام ١٩٣٢. ثم عادت ضريبة المحاصيل لتفرض من جديد (٣٩).

لقد بدأت مشكلة جديدة بشأن ملكية الكويتيين لأراض زراعية في البصرة، وربما كان الهدف انتزاعها منهم. وجرى تعديل على الضرائب المفروضة على تلك الأملاك بحيث تصبح بنسبة ١٠٪ على الإنتاج الوارد إلى الأسواق من المزارع بينما كانت الضريبة تفرض في السابق استنادا إلى عدد أشجار النخيل والمساحة، ولم يتضمن قانون ضريبة الأراضي الجديد أي استثناء لأراضي ومزارع شيخ الكويت وبعض رعاياه، إذ رفضت الحكومة العراقية في بداية الثلاثينيات استثناء التمور التي تم تسويقها أو تصديرها من هذه الضريبة.

واحتج الشيخ أحمد الجابر على تلك الإجراءات على أساس أنها معفاة من هذه الضريبة، وبقيت القضية معلقة إلى حين وعد الملك فيصل الأول بالتدخل شخصيا لحل تلك المشكلة (٤٠). ولكنه توفي عام ١٩٣٣، وتأزمت العلاقات بين الكويت والعراق في عهد ابنه الملك غازي من بعده.

إن أملاك الكويتيين لهذه المزارع في بعض قرى الجنوب لا تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العراقي، ولكن إثارتها كمشكلة ومارافقها من ملابسات وضغوط كانت لأغراض سياسية، فهي من الناحية الاقتصادية استثمار لإمكانيات خارجية تساهم في الاقتصاد العراقي وتعود على الطرفين بالفائدة. وهي من الناحية القومية

ملكية لإخوة عـرب جيران في بلد صحراوي هم بحاجـة إلى مثل هذه المزارع في ذلك الـوقت. لكن إصرت السلطات العـراقيـة في الثلاثينيـات على جعلها مشكلـة، لأن الرسائل بين رئيس الوزراء العراقي وشيخ الكويت عام ١٩٣٢ حول الحدود لم يرافقها موقف إيجابي على المستوى الاقتصادي.

وقـد أدى اشتراط السلطـات العثمانيـة لتسجيل تلـك الأمـلاك ملكـا لأصحـابها أن يكتسبوا الجنسية العثمانية إلى رفض شيخ الكـويت. وإن أحد أهداف السلطة العثمانية في عهد الشيخ مبارك من ذلك هو الضغط على شيـخ الكويت لكي لا يتعاون مع السلطات البريطانية وخصوصا في تلك الفترة التـي أوشكت فيها الحرب العالمية الأولى على الاندلاع وتوترت العـلاقات البريطانية العثمانيـة. وهذه وجهة نظر بـريطانية كما يذكـرها H.R.P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت(٤١).

ولم تكن هـذه هي كل المشـاكل المتعلقة بالعـلاقات الاقتصادية وإنما هنـاك أمور أخرى نذكر منها مسألة مياه شط العرب ونقله للكويت.

مسألة المياه العذبة من شط العرب:

إن نقل المياه من شط العـرب إلى الكويت كان قضية تسـاعد الكويتيين على حل مشكلة نقص الميـاه في إمارتهم، فقد كـانوا يعتمـدون في حاجتهم للمياه العـذبة على الأمطار والآبـار، ولما زاد عدد السكان تدريجيـا زاد استهلاك السكان للمياه العـذبة، ولم يكونـوا يريدون الميـاه العذبة لغير الشرب حينها، وكـان العراق يتمتع بثروة هـائلة من الميـاه فهو يملـك نهرين يصبان في شط العـرب، وفـائض الميـاه العذبـة في شط العـرب يصب في الخليج العربي، ولا يبعـد ذلك الشط عن الكـويت أكثر من مـائة وخمسين كيلو مترا، وأن العلاقات الأخوية والجوار تتطلب مبادرة من العراق لمساعدة إخوتهم في الكويت لمواجهة هذه المشكلة لكن الأمر لم يكن كذلك. فموضوع المياه قد استخدم ورقـة في العلاقـات السياسيـة بين البلدين، وكـان يمكن تزويـد الكويت بكميات جيدة من المياه لتساعدها على حـل مشكلة مياه الشرب وكذلك الزراعة منذ زمن دون أن يتأثـر العراق إطـلاقـا من ذلك بل بالعكس كـان سيسـاعد على تنميـة علاقات سياسية واجتماعية واقتصادية ممتازة عبر الزمن.

بدأ مشروع نقل مياه شط العـرب بالسفن الخشبية بفكرة أحـد تجار الكويت عام

١٣٢٧هـ حيث استخدم سفينة ووضع فيها عدة براميل خشبية وسافر بها إلى الفاو، وعـاد بها ليبيع الماء على الأهالي في الكـويت، وكـان العائد مشجعـا للاستمـرار. ثم انتشرت هذه المهنـة بين بعض أصحاب السفن المتـوسطة الحجم، ثم اشترى الشيخ مبارك الصباح باخرة من الهند ذات خزان واسع خصصت لنقل المياه من شط العرب وبيعه في الكويت (٤٢).

وفي عام ١٩٣٩م تكـونت شركت سُمِّيت شركة مـاء الكويت وبلغ عـدد سفنها عام ١٩٤٦م خمسا وثـلاثين سفينة أغلبها من نوع (الدوب) وكـانت تفرغ حمولتها في خزانات أقامتهـا الشركة في جون الكويت بالإضافـة إلى مياه الأمطار التي كانت تخزن في البرك، كما أن شركة نفط الكويت كانت تقوم بتقطير كمية محدودة من الماء يستفاد منها للشركة (٤٣).

وخلال الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن لم تكن هناك مشاكل في نقل المياه من شط العرب إلى الكويت، ولكنها بدأت في الخمسينيات. ففي الفترة السابقة أي قبل الخمسينيـات لم تذهـب الفكرة أكثـر من زيـادة السفن الناقلـة للميـاه من شط العرب، وأنها تـوفر حاجـة ماسة لمياه الشرب للكويتيين، وأن السلطات العـراقية لم تنتبه لأهمية تلك المسألة اقتصاديا وسياسيا أو أن الظروف حينها لم تسمح لها بالاهتمام بها. وفي الخمسينيات طرحت فكرة مد أنبوب للمياه العذبة إلى الكويت في مقابل مد أنبوب لتصديـر النفط العراقي عن طريق موانىء الكويت. وهنا بـدأت تدخل هذه المسألة ضمن العلاقات السياسية التي سادها الحذر والترقب والخوف أحيانا، من أن مثل تلك المشاريع تحمل مخاوف لدى الكويتيين من جارهم في الشمال.

وفي بـرقيـة رقمهـا ١٣٣٤، أرسلهـا المقيم السيـاسي البريطـاني في البحـرين إلى الخارجية البريطانية في أكتوبر ١٩٥٧ نقرأ مايلي:

«اعتقد أن الـوكيل السياسي في الكويت قد قـام الآن بإبلاغ حاكم الكـويت ما أبلغته إياه الحكومة العراقية بأنها:

(١) ترغب بطـرح فكرة مد أنبـوب نفط من البصـرة إلى أحد موانىء التصـدير في الكويت.

(٢) وأنها على استعداد في أي وقت لحل اتفاقية المياه المقترحة مع الكويت دون شروط .

(٣) وأن المعلومات الأخيرة لدينا حول موقف الكويت من مشروع مد أنبوب مياه من شط العرب واضحة في رسالتي المؤرخة في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر فإن تخطيط الحدود هو شرط مسبق للتباحث حول هذا الموضوع وموضوع أنبوب النفط(٤٤) .

من قراءة هذه البرقية نرى كيف تم تسييس موضوع مياه شط العرب وبدأ مشروطا بتصدير النفط ، ورغم تكتيك الحكومة العراقية إلا أن الشيخ عبدالله السالم كان حريصا على طرح مسألة تخطيط الحدود بين البلدين في مقابل حل المشكلات الأخرى رغم حاجة الكويت إلى المياه، ومنذ ذلك الوقت وقبل ذلك بسنوات بدأ التفكير الجدي ببناء محطة كبيرة لتقطير المياه في الكويت .

العلاقات الاجتماعية بين العراق والكويت :

عندما يتوافر لبلدين عربيين متجاورين استقرار سياسي واقتصادي فترة زمنية كافية وتكون العلاقات بينهما طبيعية فإن تفاعلا اجتماعيا وثقافيا ينمو بمرور الوقت بين البلدين نتيجة الاتصال والتواصل والهجرة المتبادلة، والعلاقات الاقتصادية النشطة . لكن العامل السياسي قد لعب دورا في المد والجزر في العلاقات بين العراق والكويت منذ قيام دولة العراق الحديث حتى الغزو العراقي للكويت .

لقد شهدت بعض الفترات سياسة المحاور رغم صغر حجم الكويت وإمكانياتها فعندما تكون العلاقات بين الكويت ونجد متوترة تتحسن العلاقات وتزدهر بين العراق والكويت، وعلى العكس من ذلك عندما تتحسن العلاقات النجدية الكويتية تتوتر العلاقات الكويتية العراقية وهذا واضح في العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن كما ينطبق ذلك على العلاقات الكويتية الايرانية والعلاقات الكويتية العراقية منذ الثورة الإيرانية حتى الآن .

ولعل مناقشة موضوع العلاقات الاجتماعية بين العراق والكويت يطرح في الأساس العلاقات القبلية .

إن التكوين القبلي وامتداداته في المناطق الممتدة من الفرات في العراق إلى بادية الشام

وشمال الجزيرة العربية متداخلة عند الحدود مع الكويت عبر فترات زمنية طويلة، وحركة القبائل المستمرة قد أدت إلى هجرة عدد من أبناء تلك القبائل والإقامة في الكويت.

فقبائل شمر وعنزة ليست مقيمة في بلد واحد وضمن حدود وطن واحد في المنطقة، فقد كانت في الجزيرة العربية والعراق والشام، ولذلك فإن ظاهرة هجرة بعض أفرادها قد دخلت تاريخيا في تكوين المجتمعات الحديثة داخل حدود هذه الدول، وإذا كانت تحتفظ بقيمها وعاداتها والتي هي عامة ولا تمثل وطنا بعينه على الأغلب فإن اندماجها بالمجتمع الحديث الجديد الذي استوطنته قد استوعبها وتكيفت معه، لا بل أصبح هؤلاء مواطنين لتلك الدول ضمن الحدود الحديثة وليس ضمن حدود الانتماء القبلي للأرض كما كانوا في السابق، وبهذا فهم إما عراقيون أو كويتيون أوسعوديون أو سوريون . . . الخ. ولا تزال أعداد منهم ومن غيرهم تعيش مشكلة تحديد الهوية وهي بدون جنسية في بعض هذه البلدان ومنها الكويت.

الهجرة المتبادلة:

وفي هذا السياق نطرح مسألة الهجرة وأثرها في العلاقات الاجتماعية بين الكويت والعراق.

رغم أن الكويت كانت إمارة صغيرة مقارنة مع العراق، إلا أن هجرة متبادلة قد حدثت في النصف الأول من القرن العشرين بين الكويت والعراق، فهناك عائلات كويتية عديدة عاشت فترة زمنية طويلة في جنوب العراق، ولها أملاك فيه. وفي المقابل هناك أعداد من العراقيين قد هاجروا إلى الكويت وأقاموا فيها، ودوافع كُل من الهجرتين تختلف عن الأخرى. ففي حين كانت نتيجة هجرة العراقيين إلى الكويت استقرار بعضهم فيها واندماجهم في المجتمع الكويتي فإن الكويتيين الذين استقروا في العراق فترة من الزمن عادوا إلى الكويت بعد ظهور النفط وازدهارها، كما أن هجرة الكويتيين إلى جنوب العراق كانت لأسباب اقتصادية، ولقرب المسافة بين البلدين، كما كانت هجرة العراقيين إلى الكويت لأسباب اقتصادية وسياسية لعدم الاستقرار في العراق.

وقد أثار النظام العراقي بعد غزوه الكويت في أغسطس ١٩٩٠، موضوع أن

أغلب الكويتيين من أصول عراقية واستشهد ببعض الحالات الفردية التي حصلت على شهادات ميلاد عراقية أو جنسية عراقية بعد تكوين دولة العراق الحديث، أو في فترة ما بين الحربين العالميتين.

المبدأ أن حصول بعض الأفراد على جنسية دولة أخرى لا تعنى تبعية شعب بأكمله لتلك الدولة المانحة لهذه الجنسية، ثم أن حصول بعض الأفراد على شهادات ميلاد أو الجنسية العراقية لا يعني أن كل شعب الكويت قد حصل عليها.

إن مسألة حصول بعض الكويتيين على شهادة ميلاد عراقية أو الجنسية العراقية في الثلاثينيات من هذا القرن كانت لها أسبابها:

أولا: ارتبط ذلك بالخلافات العائلية أو السياسية مما أدى إلى أن يهاجر بعض الكويتيين إلى الأقطار المجاورة ومنها العراق والاستيطان فيها.

ثانيا: يتعلق الأمر بأملاك الكويتيين في البصرة، فقد كانت تلك الأملاك تمثل موردا اقتصاديا مهما لأبناء الكويت، وساعد اهتمام الكويتيين ببساتين النخيل في تلك النواحي على ازدهار محصولها، فضلا عن قدرة الكويتيين على التسويق الجيد إلى الهند وشرقي أفريقيا.

ورغم أن بريطانيا قد تعهدت بعد اتفاقية ١٩١٣م (بين بريطانيا والدولة العثمانية حول حدود الكويت) بضمان حقوق الكويتيين في تلك الممتلكات وإعفاء صادرات بساتين نخيلهم من الضرائب حيث أصدرت بريطانيا بصفتها الدولة المحتلة للعراق في عام ١٩١٧م أمراً يتضمن إعفاء التمور المصدرة من الرسوم الجمركية إلا أنه لم ينفذ، وفي عام ١٩٣٢ بعد أن منح العراق استقلاله صدر قانون جديد بضريبة الاستهلاك على المحاصيل المصدرة، مما دفع بعض الكويتيين إلى تسجيل أنفسهم في دفاتر النفوس العراقية على أنهم مواطنون عراقيون لحماية ممتلكاتهم. ومع ذلك فإن معظم أبناء الكويت الذين عاشوا في البصرة أو الزبير سواء سجلت أسماؤهم في دفاتر النفوس العراقية لأسباب اقتصادية أو سياسية قد عادوا إلى الكويت بعد أن أفاء الله عليها بالخير، بل أن بعض العراقيين الذين ضاقت بهم الحياة في بلدهم ولأسباب اقتصادية جاءوا إلى الكويت وحصلوا على الجنسية الكويتية وعاشوا بالكويت واختلطوا بالكويتيين (٤٥).

«هناك علاقة الجوار وترابط القبائل والامتزاج السكاني وبخاصة بين الكويت وجنوب العراق، وقد سكن الكويت كثير من أهل هذه المنطقة كما سكن بعض الكويتيين البصرة» (٤٦).

شكل المهاجرون بصورة عامة إلى الكويت عددا أكبر من السكان في السبعينيات والثمانينيات، وكان الفلسطينيون هم الأغلبية ، وهناك أرقام تقريبية لهجرة العمالة العراقية إلى الكويت منذ عام ١٩٦٥ حتى الغزو.

السنة	العدد
١٩٦٥	٢٥,٨٩٧
١٩٧٠	٣٩,٠٦٦
١٩٧٥	٤٥,٠٧٠ (٤٧)

ولقد تضاعف هذا العدد تقريبا منذ منتصف السبعينيات حتى الغزو العراقي للكويت، كما أنه يضاف إلى هذا الرقم عدد الذين هم بدون جنسية من العراقيين في الكويت والذي يبلغ حوالي ثلث عدد البدون جنسية في الكويت، فإن مجموع العمالة العراقية في الكويت قبل الغزو يقارب مائة وخمسين ألفا.

وقد أثار Rodney Wilson في كتابه اقتصاديات الشرق الأوسط مسألة خطورة زيادة عدد المهاجرين العرب والأجانب إلى الكويت ويعتقد بأنها بلغت حدا غير معقول مع ارتفاع أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣م (٤٨).

«لم يكن حجم السكان ولا تركيبته جيدة في الكويت قبل الغزو العراقي للكويت، فقد بلغ إجمالي السكان ليلة الغزو حوالي ١٨ , ٢ مليون نسمة منهم حوالي ٦٠٠ ألف كويتي، أي ما نسبته أكثر من ربع السكان بقليل (٤٩).

وظلت المسألة السكانية وتركيبة المجتمع تلعب فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية دورا مهما، وكان أكثر من نصف العمالة المهاجرة إلى الكويت لا تحتاجها قطاعات العمل في الكويت وكان بالإمكان الاكتفاء بنصف ذلك العدد وتشغيل البلاد بصورة أفضل وتوفير إمكانيات اقتصادية وتجنب مخاطر أمنية.

خاتمة :

إن دراستنا لموضوع العلاقات بين العراق والكويت منذ قيام العراق الحديث عام ١٩٢١ حتى الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠، توصلنا إلى النتائج التالية :

أولا: اتسمت العلاقات بين العراق والكويت في تلك الفترة بالشك والريبة والقلق الدائم .

ثانيا: لعب الغرب وبخاصة بريطانيا دورا مهما في العلاقات بين الكويت والعراق، فقد كان العراق تحت الانتداب وكانت الكويت تحت الحماية .

ثالثا: إن الكويت بلد صغير مساحة وسكانا، وموقعه استراتيجي على رأس الخليج، وفي مثلث خطر، لذلك فإن علاقاتها مع جيرانها قد مرت بظروف صعبة خلال القرن العشرين إضافة إلى العوامل الدولية وموقف القوى الاستعمارية التي بنت موقفها على أساس مصالحها أولا وأخيرا .

رابعا: لقد كانت العلاقات الاقتصادية بين العراق والكويت في الفترة موضوع الدراسة نشطة في بعض الفترات كما مرت ببعض الأزمات في فترات أخرى كنتيجة لعلاقات سياسية متأزمة خلقتها أنظمة الحكم في العراق .

خامسا : إن جميع أنظمة الحكم في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ ـ ١٩٩٠ اتفقت على مسألة المطالبة بتبعية الكويت للعراق، واختلفت في أسلوب التعامل مع الكويت، كان الأساس هو الابتزاز للحصول على تنازلات من الكويت .

سادسا : إن الاحتلال العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ قد نقل العلاقات بين البلدين إلى مرحلة ذات آثار سياسية واجتماعية خطيرة ستمتد ربما جيلين أو أكثر في المستقبل .

سابعا : إن سجل التهديد العراقي للكويت سواء حول الحدود أو بالاجتياح يدل على أن العراق سيحاول في المستقبل إثارة قضية منفذه البحري على الخليج، ولربما يهدد استقلال الكويت مرة أخرى، كما أننا لا ينبغي أن نلغي من حسابنا

أن أية قـوة إقليمية عندمـا تشعر بقوتها العسكـرية والأيـديولوجيـة قد تعمل على ابتـلاع جيرانها من الـدول الصغيرة، والحل أمـــام دول الخليج العـربيـة الصغيرة الإقدام على خطـوات استراتيجية تـاريخية والتنـازل عن بعض سيادتها القطـرية لتحقيق اتحاد فيـــدرالي يحفظ لها استقـلالها ويحقق لها أمنهـا وعمقهـا البشري والاقتصادي والجغرافي وقوتها العسكرية والتنموية.

الهوامش :

(١) Bruce R. Kuniholm, Persian Gulf and United States Policy, U.S.A, 1984, p. 110

(٢) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٠٦

(٣) أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، الجزء الأول، ذات السلاسل، الكويت، ص ١٠٣ ـ ١٠٥.

(٤) د. عبدالله العثيمين، العلاقات بين الدولة السعودية الأولى والكويت، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، ص ٧١ ـ ٧٥

(٥) د. عبدالله العثيمين، المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٦) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو، معهد الاستشراق، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٧) حول السياسة الأمريكية في الخليج أنظر:

Bruce R. Kuniholm, op. Cit pp.19 - 2 1.

(٨) د. أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ذات السلاسل، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، الكويت، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٥ ـ ٣٥١.

حول بناء السور انظر: عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، المصدر السابق، ص ٢٥٠.

(١٠) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: د. عبدالله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٠٠ ـ ١٠٢.

(١١) د. أحمد أبو حاكمة، المصدر السابق، تاريخ الكويت الحديث، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٩.

(١٢) جي. بي. كيلي، ترجمة خيري حماد، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، بيروت ١٩٧١، ص ١٧٦.

انظر أيضا: ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الرابع، إصدار وترجمة ديوان أمير قطر، ص ٢٢٧٤ ـ ٢٢٧٥.

(١٣) وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية ١٧٥٢ ـ ١٩٦٠، الطبعة الأولى ١٩٩١، لندن ـ قبرص، ص ١٢١ ـ ١٢٤.

(١٤) أحمد أبو حاكمة، المصدر السابق، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٥.

(١٥) بدر خالد البدر، نوري السعيد، الملك غازي، عبد الكريم قاسم ومواقفهم تجاه الكويت، جريدة القبس ٢٧/ ٦/ ١٩٩٣، الكويت.

(١٦) F.O. NO. 13/23180, 8 March 1939, Sir Peterson., London

انظر أيضا: د. جمال زكريا قاسم، أزمة العلاقات الكويتية العراقية على عهد الملك غازي ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩، بحث مقدم لندوة العدوان العراقي على الكويت، قسم التاريخ ومجلة العلوم الإنسانية بجامعة الكويت، ٢ ـ ٤ مارس ١٩٩٢، الكويت، ص ١٦ ـ ١٨.

(١٧) وليد الأعظمي، المصدر السابق، ص ٢٠٦ ـ ٢١٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(١٩) Edited by: Tim Niblock, Social and Economic development in the Arab Gulf. Great Brition, 1980, pp. 215 -216.

(٢٠) فيكتور يجوريفتش جوشيف ، الاتحاد السوفيتي وبلدان الخليج العربي، موسكو، ١٩٨٨ ، دار العلاقات الدولية ، موسكو، ص ١١٧ .

(٢١) ادعاءات العراق بالكويت بالوثائق البريطانية، جريدة صوت الكويت، ١٣ يناير ١٩٩٢، الكويت.

(٢٢) د. عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، الطبعة الثانية، مايو ١٩٩٢، الكويت، ص ٨٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧٩ .

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٣٩ .

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٠ .

(٢٦) Edited by: Sharam Chubin, Security in the persian Gulf, International for Strategic Studies, 1981, England, pp. 8 - 9.

See also, Emile A. Nakhleh, Arab - American Relations in the Persian Gulf, 1975, U.S.A., pp. 32 - 33.

(٢٧) Edited by: Robert G. Darius, Gulf Security into the 1980s, Slonford University, California, U.S.A., 1984, p. 121.

(٢٨) Edited by: H: Richard Sindelar and J.E. Peterson, Crosscurents in the Gulf, London and New York, 1988, pp. 95-98

(٢٩) فيكتور يجوريفتش حوشيف ، المصدر السابق، ص ١٠٨ .

(٣٠) S. Chubin and C.T, pp, Iran and Iraq at War, London, 1988, pp.152-155.

(٣١) عبدالعزيز الرشيد، المصدر السابق، ص ١٠٧ .

(٣٢) A.H.T Chisholm, the First Kuwait Oil Cancession, London, 1973, p. 186.

(٣٣) Rodney Wilson, the Economies of the Middle East, Great Britain, 1979, p. 72.

(٣٤) د. جمال زكريا قاسم، أزمة العلاقات الكويتية العراقية في عهد الملك غازي، بحث مقدم لندوة العدوان العراقي على الكويت، قسم التاريخ ومجلة العلوم الإنسانية، الكويت، ٢ ـ ٤ مارس ١٩٩٢ ، ص ٨ .

(٣٥) د. عبدالمالك التميمي، الخليج العربي والمغرب العربي، الكويت وقبرص، ١٩٨٦ ، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٣٦) بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص ٢٧١ ـ ٢٧٤ ، ١٩٨٨ ، الكويت.

(٣٧) IOR, R/15/5/204, 4/19 Smugghing of Unlicened Tea from India To Kuwait, 1973-1945, London.

(٣٨) IOR, R/15/5/204, Ibid.

(٣٩) د. بدر الدين الخصوصي، المصدر السابق، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨ .

(٤٠) وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية، ١٧٥٢ ـ ١٩٦٠ ، المصدر السابق، ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

(٤١) R/15/5//140 Appandix, Dataed 25 Gun. 1932 See also, R/15/5/135 to 139 dated 1930 to 1940.

(٤٢) I.O.R.R/15/5/160 Kuwait's Water supply, 1932-42 See R/15/1/511, 13 No. 1912.

(٤٣) يوسف عبدالمحسن التركي، لمحات من ماضي الكويت، يناير ١٩٧٩، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٤٤) F.O. No. 371 - 127938, Oct. 1957, London.

حـول موضـوع المياه أنظـر أيضا: هـ. ر. ديكسون، الكـويت وجاراتها، الجزء الثـاني، القسم الثالث، الكويت ١٩٦٤.

(٤٥) اليقين لا السراب، المركز الوطني الكويتي للوثائق والـدراسات، جريدة صوت الكويت، ١٢ يوليو ١٩٩٢، الكويت.

(٤٦) د. عبـدالمالك خلف التميمي، الخليج العربي والمغـرب العربي، الكـويت وقبرص، ١٩٨٦، ص ١٥٢.

(٤٧) Rodney Wilson, the Economies of the Middle East, Great Britian, 1979, p. 89.

انظر أيضا:

Avi plascov, Security in the Persian Gulf, The International Instite for Strategic Studies, 1982 England, pp. 75-78, 129.

(٤٨) Rodney Wilson, op. cit., p 83.

(٤٩) جاسم السعدون، التقرير السنوي الاقتصـادي، مكتب الشال، ٩٠/ ٩١، الكويت جريدة القبس ٢/ ٢/ ١٩٩٢.

التعقيب

د. عبدالله محارب

في بداية البحث هناك عبارة شاردة تستخدم كثيرا في تأصيل نشأة الكويت وهي أن «الكويت قد نشأت في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي». وهذه العبارة أتصور أنه قد آن الأوان لتصحيحها لأن هناك وثائق كثيرة تدل على أن الكويت نشأت في بداية القرن الثامن عشر الميلادي وليس في منتصفه. وأولى هذه الوثائق نجدها في الكتاب الذي ذكره الباحث في الهامش الرابع وهو كتاب الدكتور العثيمين، وفي هذا الكتاب إشارة إلى رحلة مرتضى بن علوان الذي زار الكويت في سنة ١٧٠٩ وسماها بالكويت ووصفها ووصف مدينتها وشكلها إلى غير ذلك.

هناك أيضا في نفس الصفحة في بداية الفصل حديث عن العتوب ووصفهم بأنهم فرع من قبيلة عنزة بينما «العتوب» في الواقع هي وصف لمجموعة من القبائل انتقلت من وسط نجد إلى هذه المنطقة، منطقة الخليج العربي، وبالتالي لا ترتبط بعنزة فقط وإنما بمجموعة من القبائل.

وسأعرض فيما يلي بعض الملاحظات التي سجلتها عند قراءة هذا البحث وسأطرحها على هيئة أسئلة ربما تجد الإجابة عند المناقشة.

— في البداية يقول الباحث إن هناك ثلاثة هواجس تسيطر دائما على السياسة الأمريكية ومن هذه الهواجس النفط وإسرائيل والحفاظ على الأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة. وأتصور أن هناك مبالغة في وصف أنظمتنا في الخليج بأنها متعاونة فقط مع الولايات المتحدة الأمريكية.

— كذلك، يقول إن غرض بريطانيا من تكوين الكويت أو تحديد حدود الكويت أن تكون دولة محايدة تفصل بين العراق والسعودية من جهة ولارتباطها معها باتفاقية حماية، إلى آخره.

في تصوري هذا ليس غرضـا بريطانيا وإنما أمر موجود منـذ القدم، وجود دولة أو منطقة تسمى الكويت. وهذه المنطقة حـددت في خرائط منتصف القرن الثامن عشر وحددوا الكويت ووضعـوا لها حدوداً سياسية، والغريب أنها كـانت الوحيدة من بين الدول أو بين المناطق التي وضعت لها حـدود سياسية، وإن كان هذا قـد وافق غرضاً أو وافق هوى لدى بريطانيـا وإنما لم تكن إقامة الحدود وتحديد الكويت فقط لتحقيق غرض لبريطانيا.

— بعـد ذلك يتحـدث البـاحث عن مقتل الملك غـازي. في الـواقع أثيرت بعض الحكايات عن مقتل الملك غـازي، ونحن نعلم أن هذا الملك، كما تذكر الـروايات، كان متهتكا وأشيعت حـوله حوادث كثيرة، وقـد طرح بعض المروجين مقـولة كل من يحاول أن يتعـرض للكويت من العـراقيين يصاب بفجيعـة إلى غير ذلك ومن هـؤلاء سعد البـزاز في كتابه «حرب تلد أخرى» والذي سمى الكويت في فصل خاص «العسل المسموم».

وزعم أن مصرع الملك غـازي كان بسبب مطـالبتـه بالكـويت، ويبدو البـاحث وكأنـه يؤكـد هذا عنـدما يقـول إن مطالبـة الملك غازي بـالكويت انتهت بمقتلـه في حادث سنة٣٩، ثم يكـرر هذا ويقول إن الأزمة وهي مطالبة الملك غـازي بالكويت انتهت بمقتله في عام ٣٩ وقيام الحرب العالمية الثانية.

— في نهاية تعليقـه على البرقية التي وردت في ملفـات وزارة الخارجية البريطـانية سنـة٥٧ يقول: إن مسألـة الضم (ضم الكـويت) لها جـذور تـاريخية تمتـد لعشرات السنين وليست وليدة الساعة.

وأنا لا أشعر أن هذه العبارة هي من مستلزمات التعليق على هذه البرقية فليس في البرقية ما يوحي بهذا المعنى.

— يستعين الباحث بكتـاب الـدكتور عبدالرضـا أسيـري في حـديثه عن أسباب أو أغراض الكويت من مساعداتها لشقيقاتها الـدول العربية — يسميها الدكتور عبد الرضـا أسيري «دبلوماسيـة الدينار» ويـرى إن الكويت كانت تشتري مـواقف الدول العربية بهذه المساعدات من العراق — وأتصـور أن في هذا ظلما كبيرا لتوجه الكـويت القومي في إنشـاء صندوق الكـويت للتنمية العربيـة، والذي كـان له دوره الكبير في

المجال التنموي القـومي في مختلف الأقطار العربية . وكنت أتـوقع أن أجد تعليقا من الباحث على هذا النص .

— بعد ذلك نجد عبـارة «وفي لحظـات الخطـر التي كانت تضغط على أنظمـة الحكم في المنطقة وضع القـانون الأساسي لمجلس التعاون الخليجي» ، أنـا في تصوري أن لحظات الخطـر كانت تضغط على أنظمة الحكم وعلى الشعـوب أيضا وليس فقط على أنظمة الحكم .

ـ كـذلك حول مـوقف الكويت من الحرب العـراقية الإيـرانية ، يقـول إن موقف الكويت كـان مبنيا على رأي جماعي من دول مجلس التعـاون دول الخليجي ثم ينحي باللائمة على الكويت وحدها .

في حديث غير دقيق عن حقلي الـرميلة والـرتقة جعلهما حقلا واحـدا وفي الحقيقة هما حقلان مختلفان ، فحقل الرميلة يختلف تماما عن حقل الرتقـة . هذا ما أكده الجيولوجيون في دراسـات مختلفـة ونـوع البترول المستخـرج من الـزنقـة يختلف تمامـا عن نـوع البترول المستخرج مـن حقل الرميلـة . وأحيل الباحث إلى كتـاب «حقلا بترول والـرتقة والـرميلة الحقيقة والجدل بين التـاريخ والعلم» ، إصدار القـاهرة سنـة ٩١ لأيمن محمـود عبداللـه ومحمـد درويش يمكن أن يكشف حقيقة التبـاين الكـامل بين هذين الحقلين وينـزع سم العبارة التي يتشدق بها العراق بأن الكويت قد سرقت حقل الرميلة العراقي .

— حول أمـلاك الكويتيين في العـراق ، لدي إشـارة بسيطة إننـا نلاحـظ خرائط النصف الثـاني للقـرن الثـامن عشر وبدايـة القـرن التـاسع عشر التي كـانت تـرسم للكـويت كانت دائما تضـم منطقة الفـاو إلى الكويـت وهذا لأن الكـويت — أهل الكويت وشيوخ الكويت وعائلات الكويت — كانت تملك كل الفاو ولذلك كانت تـوضع داخل الخرائط التي تـرسم لتلك المنطقة في تلك الأيـام وهنـاك كتاب اسمـه «النصرة في أخبار البصرة» أصـدره المجمع العلمي العراقي سنـة ٦٩ للقـاضي/ أحمد نوري الأنصاري تقرير قدمه سنة ١٢٧٧هـ إلى منيب باشا والي البصرة يقول فيه يحدد طبعا حدود ولاية البصرة فيقول : «ومما يلي هذه المعامر في جنوب البصرة الفاو المنسوب لأهالي الكويت وما بعد الفـاو قرية (و«ما» هنا نافية) وما بعد الفـاو قرية إلا جريان ماء البحر المالح الأجاج» . فكنت أتمنى أن تضاف هذه الفقرة إلى البحث .

تلك هي الملاحظات التي وددت طرحها حول هذا البحث ، وذلك في رأيي لا يقلل من أهمية البحث وقيمته العلمية . كما أنني أضم صوتي إلى صوت الباحث عندما ينادي في نهاية البحث بأن تتنازل الدول الخليجية عن بعض من سيادتها القطرية في سبيل تحقيق وحدة بين دول الخليج لمواجهة الأخطار المحيطة بهذه الدول .

مناقشات

د. محمود عودة :

لاشك أن الورقة التي قدمها الأستاذ الدكتور عبد المالك التميمي قد طرحت نقطة مهمة في ختامها، وهي النقطة التي لفتت انتباهي بشكل خاص إلى جزء نفتقده في حديثنا عن البعد التاريخي للكويت. وأعني النقطة الخاصة بالعلاقات الاجتماعية أو المحور الخاص بالعلاقات الاجتماعية. لقد ركز البحثان اللذان قدما في البعد التاريخي، ركزا على عنصر التاريخ السياسي. وعنصر التاريخ السياسي في حقيقة الأمر لا يكفي في حد ذاته لإثبات هوية أو كيان بلد معين. وهنا تظهر أهمية البعد الاجتماعي أو بعد التاريخ. وأعتقد أن هناك مادة وفيرة من الأبحاث الاجتماعية والتاريخية عن المجتمع الكويتي يمكن الركون إليها في إعداد ورقة مكملة عن التاريخ الاجتماعي للكويت كمجتمع له هوية معينة. وأعني بالتاريخ الاجتماعي تطور الفئات الاجتماعية، تطور الشرائح الاجتماعية المختلفة، تطور ثقافة تتميز بخصوصية معينة. وأعني بالثقافة هنا المعنى الواسع للثقافة: العادات والتقاليد والقيم ورؤى العالم وغير ذلك من العناصر التي تشكل الثقافة. وعنصر مهم جدا أيضا التاريخ الاجتماعي وهو تطور ما يسمى بالمجتمع المدني: المنظمات الشعبية أو المنظمات غير الحكومية، القوى السياسية، هذا المجتمع المدني لعب في حقيقة الأمر دورا كبيرا في صيانة المجتمع الكويتي أو في صيانة الكويت إبان الغزو وأدى وظائف حقيقية كبديل عن الدولة الغائبة في تلك الفترة. ففي هذا الصدد أتمنى على القائمين على تنظيم الندوة أن يضيفوا ورقة عن التاريخ الاجتماعي للكويت.

د. أحمد البغدادي :

في الحقيقة عندي ملاحظة أولا تتصل بالبحث نفسه. نلاحظ أن آخر صفحة قبل الخاتمة كأن فيها شيئا ناقصا، فقد توقف عند العلاقات السكانية أو التركيبة

السكانية ثم انقطع لكي ينتقل مباشرة إلى الخاتمة. هناك شيء ناقص هنا وأعتقد أن الباحث هو خير من يجيب عن ذلك.

ولي تعليقان على البحث:

التعليق الأول: إنني واحد من المتابعين لكتابات الدكتور عبد المالك واعتدت أنه يربط دائما التاريخ بالسياسة. نلاحظ أنه في قضية العلاقات الكويتية العراقية يصل إلى نتيجة مفادها بأنها ستمتد ربما لجيلين أو أكثر في المستقبل. أنا أعتقد أنه كان على الباحث في هذا الجانب على الأقل أن يحاول أن ينظر أين تكمن المشكلة، هل هي مع الرئيس العراقي نفسه أم مع النظام السياسي، هل هي مع الشعب العراقي، حتى نحكم على العلاقات، ثم كيف يمكن أن نعالجها؟ هذه قضية أساسية وليس بمجرد الاقتصار على أنها، أو على ذكر أنها، علاقات متوترة. نحن نعلم أنها علاقات متوترة بصورة أو بأخرى نتيجة مرور فترة طويلة من التاريخ بالنسبة للشعب العراقي ووجود قناعات شعبية بأن الكويت تابعة للعراق. الآن كيفية المعالجة بحد ذاتها، حتى لو نفترض أنه حدثت مصالحة عربية عربية، لنفترض أن العراق تجاهل إلى حد ما قضية المطالبة أو سكت عنها، هل هذا يحل الإشكال. أنا كنت أتوقع من الدكتور عبد المالك وكما تعودنا منه أن يطرح هذه القضية، ويقدم لنا اقتراحا، حول هذه القضية، ولكنه للأسف لم يفعل. وليته يفعل حقيقة.

التعليق الثاني: قضية الاتحاد الفيدرالي، التنوع أو التمايز حقيقة، الثقافي، السياسي ما بين الأنظمة السياسية في دول الخليج يحول دون قيام الاتحاد الفيدرالي. الاتحاد الكونفدرالي لعله يعطي نوعا من الأمل القريب حول نوع من التوحد. من جانب ثان قضية الاتحاد الفيدرالي لها أيضا جانب سلبي، فحتى لو افترضنا جدلا أنه حدث اتحاد فيدرالي، فما الذي يمنع في ظل هذا الاتحاد الذي تفقد فيه كل دولة سيادتها واستقلالها الوطني أن تتم المطالبة فعلا بالتنازل بجزء من الأراضي الكويتية لحسم هذا التوتر.

د. عبد الرزاق الفارس:

الورقة حقيقة غطت حوالي سبعة عقود من تاريخ الكويت في العلاقة مع العراق. وأعتقد أن العقود السبعة ليست متساوية في درجة الأهمية، فهناك فترات

طويلة مرت لم تقع فيها أي أحداث أو لم يكن فيها أي شيء يستحق الذكر. النقطة التي أود أن أذكرها، هي التعليق الوحيد لدي في الحقيقة، هي أن عقد الثمانينيات لم يحظ إلى الآن باهتمام كاف، فلم أقرأ من الزملاء الإخوة الأكاديميين في الكويت أو في العالم العربي إلى الوقت الحاضر دراسة وثائقية بعيدا عن الانفعال. ويخيل إلي أن مصدر الخلل فيما حصل في العلاقة بين العراق والكويت يقع في عقد الثمانينيات عندما وقفت الكويت موقفا لا رجعة فيه في موقفها مع العراق ضد إيران، أنا الآن لا أستطيع أن أقول في الوقت الحاضر أو في المؤتمر هذا لأنه خارج عن نطاق البحث من المعتدي أو من هو الجانب الذي كان على حق والذي كان على باطل، لكن الكويت في تاريخها كله متميزة بموقف بعيد كل البعد عن الانحياز لأي جانب عربي في صراعه مع الأطراف العربية الأخرى، في هذا الموقف بالذات الكويت حقيقة شذت عن هذه القاعدة ولم يقتصر الموضوع على الموقف الرسمي فقط يعني كان هناك أيضا حماس شعبي كبير جدا مع العراق، مما أدى إلى أن ينشأ صراع شعبي ما بين أطراف وأطراف أخرى. حقيقة كانت مريرة في ذلك الوقت أتمنى أن أحدا من الباحثين في الحقيقة يبحث هذا الموضوع.

الدكتور عبد الله محارب أشار إلى أن موقف الكويت جزء من الموقف الخليجي، أعتقد أن هذا الموضوع يحتاج إلى إعادة نظر لأنه لم يكن هناك موقف خليجي موحد. كانت هناك قرارات سرية بدعم العراق لكن دولا مثل الإمارات وعمان رفضت أن تقف علنا مع أي طرف ضد الطرف الآخر. وأذكر أن الإمارات مورست عليها ضغوط شديدة جدا من أجل أن تقف موقفا علنيا مع طرف ضد طرف لكنها لم تعلن على الإطلاق أنها مع أي طرف ضد طرف آخر في هذه المسألة. أنا أريد أن أقول إنها تحتاج إلى شيء من البحث ومعرفة أسبابها وكيف تفاعلت المواقف الشعبية مع المواقف الرسمية داخل الكويت ومن هو المؤثر ومن هو المتأثر وما هي الآثار التي ترتبت على ذلك؟

صلاح الدين حافظ:

مادامت الجلسة الصباحية كما أتصور هي للخلفية التاريخية أو الأرضية التاريخية فاسمحوا لي أن أقدم بعض الإشارات السريعة أو الملاحظات حول البحثين معا في إطار الأرضية التاريخية.

الإشـارة الأولى: تتعلق بالبعد السيكولـوجي لهذه القضية، الواقع أنه يلفت النظر هذا الهاجس السيكولـوجي الملح ليس فقط في هذه الندوة ولكن في ندوات أخرى كثيرة، منذ الغـزو العراقي للكويت في سنة ٩٠، حـول البحث في أضابير التاريخ عن مبرر لقيام واستمرار دولـة الكويت. الواقع أنني أتفهم هذا الهاجس وأحترمه وأقدر أن على الكـويتيين أن يبحثوا باستمرار عما يـوثق وجود واستقلال دولـة الكويت، ولكني اعتقـد إضافـة إلى ذلـك أن الوثائـق التاريخيـة وحدها لا تكفي لإثبـات شرعية قيـام دولـة أو استمرارهـا، إنما الـذي يثبت هذه الشرعيـة ويثبّتها أكثر من الوثائق التاريخية، أو إضـافة إلى الوثائق التاريخية، أن نعمل على تأصيل العـوامل الأخرى، لعل من أبـرز هـذه العوامل لقيـام واستقرار دولـة من الدول هو مدى التطور الاجتماعي الاقتصادي، مدى النضج الثقافي والتنويري، مـدى التقـدم في مجالات أساسيـة أصبحت اليـوم شعـارات حاسمـة في التطـور الإنساني، مثل التطور الديمقراطي، أو التطور التنويري بشكل عام.

جزء آخر وهو قضية الحدود:

والواقع أن قضية الحدود ليسـت قضية كويتية فقط ولكن انظر حـولك حتى في إطار مجلس التعـاون الخليجي قضيـة الحدود هي اللغم المتفجـر من الماضي والحاضر وربما في المستقبل، قضية الحدود ليست قضية خليجية فقط، ولكنها قضية متسعة حتى دولة مثل مصر التي استمرت حدودها السياسيـة الجغرافية على مدى آلاف السنين تتعرض لهذه القضية. فأنا أعتقـد أن قضية الحدود يجب أن ينظر إليها بمنظـور مختلف. تأتي هنا أيضا قضيـة أنـه إذا كـان هنـاك خطـر يهدد الحدود، خطـر يهدد هـويـة الـدولـة ووجـودهـا واستمرارهـا، فأي الضمانات نلجأ إليهـا. الواقع أنـني ألاحظ باستمرار وبحـس تاريخي أعتقد أنه صحيح أننا نلجأ إلى الحلول الأسهل، إلى طلب الحماية من الخارج.

هـذا يبـدو واضحـا في البحثين المقـدمين اليوم، ففكـرة العـلاقـات الكـويتيـة البريطانيـة أخذت كسنـد لوجـود الكويت ولاستمـرارها كـدولة مستقلة عـن الإطار العراقي وعن الإطار الإقليمي. ولكن هذا سلاح ذو حين، لأنه يثبت أيضا أننا نلجأ باستمـرار إلى قضية الحماية الخارجية لتكـريس وجود الدولة، وهـذا يضعف الأساس القانوني والسياسي لوجود الدولة.

تبقى الإشارة الثالثة وهي تتعلق بالبعد الاجتماعي الاقتصادي للقضية برمتها. الواقع أنه باستثناء الإشارة الخجولة التي جاءت في بحث الدكتور عبد المالك التميمي حول العلاقات الاجتماعية، حول هجرة القبائل، حول هذا التداخل والتزاوج البشري الموجود ليس فقط بين الكويت والعراق ولكن بين الكويت والعراق وباقي دول منطقة الخليج، لا نجد تأصيلا حقيقيا لتأثير هذا العامل سواء في علاقات المهادنة والسلام القائمة بين الدول المختلفة أو علاقات الصراع والاختلاف بين هذه الدول. أنا أعتقد أن التركيبة الاجتماعية تلعب دورا أساسيا في مثل هذه الصراعات ويجب أن ننظر إليها أيضا بمنظور مختلف، فلا يُخجل الكويتيين إطلاقا أن عدداً كبيراً من الكويتيين من أصول عراقية أو أصول سعودية، لأن تلك هي طبيعة الامتزاج البشري. أيضا أعود لأضرب مثلا آخر: هناك في مصر خمسة ملايين مواطن لا تستطيع أن تثبت إن كان سودانيا أو مصريا. هناك ثلاثة ملايين مواطن لا تستطيع أن تثبت إن كان مصريا أو ليبيا. هذا التزاوج البشري قضية إنسانية لا تخجل أحداً ويجب ألا نتجاهلها في مسار التحليل السياسي. العنصر الآخر بعد التركيب الاجتماعي هو عنصر النفط. الواقع أن عنصر النفط هو المحرك الأساسي للصراعات في هذه المنطقة من العالم كما نعلم ويجب ألا نتجاهله ونضعه في الخلفية، إنما هو في المقدمة باستمرار. عنصر النفط هو العنصر المحرك في العلاقات السياسية الاقتصادية العسكرية في المنطقة. كان في الماضي، وتبلور بشكل من الأشكال في نهاية الصراع البريطاني العثماني ثم تطور فيما بعد وأخذ شكل الصراع العراقي الإيراني، ثم بعد ذلك في إنشاء مجلس التعاون الخليجي وهو كما نعلم واجهة اقتصادية أو هو تجمع مصالح اقتصادية أمنية له واجهة سياسية إعلامية إلى حد كبير، وصولا للغزو العراقي للكويت والذي هو أطماع اقتصادية محددة لها واجهة سياسية أو تختفي وراء دعاوى تاريخية، وانتهاء بالوضع الحالي والذي هو أيضا اللجوء إلى أسهل الحلول وهو المظلة الغربية. الواقع أن وجود المظلة الغربية مرتبط بوجود المصالح الاقتصادية بشكل مباشر، وبالتحديد المصالح النفطية. إذا ما انتهت هذه المصالح تسقط المظلة ونعود مرة أخرى إلى الحلقة المفرغة. وهذه قضية تحتاج إلى دراسة أوسع من ذلك.

يبقى عنصر آخر في البعد الاقتصادي الاجتماعي، وهو ما أسميه المعادلة الكويتية، والمعادلة البحرينية أيضا، الدولتان دولتان صغيرتان بشريا، مساحيا، جغرافيا ولكن في الدولتين نشأ بفعل عوامل متراكمة مختلفة بعضها داخلي وبعضها خارجي ما يمكن أن نسميه بنوع من المنارة الثقافية والتنويرية في المنطقة.

أنا أعتقد أن هذا العنصر الذي كان يهدد بإحداث تطورات اجتماعية وثقافية وسياسية في المنطقة عنصر فاعل ولم يتعرض له أحد في الورقتين لأنه محرك أساسي من المحركات.

ختاما حتى لا أطيل أنا أعتقد أن علينا أن نعيد النظر في بعض المسلمات الكثيرة التي نجري وراءها. فحين ننظر إلى قضية الخلاف العراقي الكويتي وصولا للغزو العراقي للكويت، وكسر أهم المحرمات في العلاقات العربية المشتركة، يجب أن ننظر لعوامل الصورة متكاملة.

د. سعد بن طفلة العجمي:

حقيقة ماوددت التعليق عليه هو المحور برمته. فمحور العلاقات أو الادعاءات العراقية فيما يتعلق بتبعية الكويت لها سياسيا أو جغرافيا أو ماشابه، أعتقد أنه يجب ألا يكون مجال أو محاولة دحضه محورا من محاور ندوة ثقافية مثل هذه. أنا أعتقد أن مثل هذه الأمور أو مثل هذا المحور يناقش ليس من أجل دحض مثل هذه الادعاءات وإنما كإضافة علمية، كإحدى أدوات الدحض فقط. وذلك لأن أكبر وسيلة لتفنيد هذه الادعاءات أو أكبر رد لدحض هذه الادعاءات يتمثل في الواقع في نتائج الجريمة التي أقدم عليها النظام العراقي. لو أن الأمور كانت حسب الادعاءات التاريخية مثلما يدعي النظام من خلال أبواقه الإعلامية لما هدأت الكرة الأرضية ولما هدأت أي حدود سياسية كانت موجودة سواء في عالمنا العربي أو في أي منطقة أخرى.

فلو افترضنا جدلا بأن ادعاءات أو مطالبة بعض الجوانب المصرية أو المثقفين أو بعض الساسة المصريين بالسودان تاريخيا صحيحة فهذا لن يبرر أن يكون هناك غزو همجي على سبيل المثال مشابه للغزو الذي أقدم عليه صدام يوم ٢أغسطس١٩٩٠، ولو

افترضنا أن المطالبة اليمنية بعسير مبررة تاريخيا فهذا لا يبرر أبدا أن تقوم حرب ضروس بين المملكة العربية السعودية واليمن، وكذا بالنسبة لليابان وروسيا في جزر الكورال ومطالبة اليابان بهذه الجزر، فيما لو كانت ادعاءاتها صحيحة أو غير صحيحة، هذا لا يبرر أن تقوم حرب على غرار حرب اليابان وروسيا عام ١٩٠٤ على سبيل المثال. ما وددت أن أؤكد عليه ألا نقع في شرك هذا التفكير المتخلف الذي عفى عليه الزمن في محاولاتنا الدؤوبة إلى أن ننقل الإنسان إلى تفكير أفضل. أنا أعتقد بكل تواضع بأن ما يجب أن نركز عليه هو التبشير بمحاربة مثل هذا السلوك الهمجي اللاإنساني بغض النظر عن مبرراته. وذلك فقط بقياس نتائجه.

د. الحبيب الجنحاني:

سأوجز ملاحظاتي ولكنني حريص على الإشادة بصفة خاصة اتسم بها بحث الدكتور عبد المالك التميمي، بالرغم من أنه قال في العنوان إنها دراسة تاريخية، ولكن أكثر أقسام الدراسة تناولت في الحقيقة قضايا اقتصادية واجتماعية، وهذا مهم جدا لأنه يعطي الخلفية الحقيقية لهذه القضايا المعقدة، حيث لا يمكن أن نفهم كثيرا من المواقف السياسية إلا إذا عرفنا هذه الخلفية الاقتصادية الاجتماعية، بالرغم من أن الدراسة قدمت ضمن محور تاريخي. أما الملاحظات فالملاحظة الأولى تتعلق بما وقعت الإشارة إليه من أنه ربما آن الأوان أن نعيد النظر وأن نبحث وأن نرجع إلى هذه الفترة مرة أخرى، قضية الحرب العراقية الإيرانية وتأثيرها على هذه المنطقة، ونحن نعرف من بعض الدراسات أن الهاجس الأول للنظام العراقي كان شعوره أن هنالك فراغا لابد أن يملأه في هذه المنطقة، وهنالك حلم بزعامة المنطقة كلها، وكانت القوة الوحيدة يومئذ التي يمكن أن تقف في وجهه هي القوة الإيرانية وخاصة بعد ٧٩ إلى آخره. ولعله يندرج ضمن هذه الاستراتيجية ولم يقع الانتباه إليها آنذاك من الأطراف التي دعمت هذا الموقف وهذه الحرب بجانب العراق، لم يقع الانتباه إلى أن هنالك أهدافا أبعد من ذلك حتى في صورة انتصار العراق في الحرب العراقية الإيرانية. هنالك أهداف أخرى ستتواصل. ولعلي شخصيا أميل إلى الاعتقاد إلى أن إنشاء الاتحاد العربي كان نوعا من المناورة لتحييد بعض الدول العربية الكبرى وخاصة مصر في هذه القضية لتحقيق الخطوة الأخرى من الهدف بعد إيقاف الحرب العراقية

الإيرانية، بحيث لابد من إعادة النظر لأن الإشارة هنا جاءت غامضة وغير واضحة في دراسة التميمي.

الملاحظة الثانية: هي في الحقيقة استمعت هنا من تشاؤم بعض الإخوة في منطقة الخليج بشأن قضية مجلس التعاون الخليجي.

في الحقيقة، ودون أن أدخل في التفاصيل، أقول ليس هناك مانع في منطق السياسة أن تكون هذه الأهداف، إذا كانت هنالك قوة واعية بمستقبل هذه المنطقة، قابلة لأن تتحول وتتغير. بمعنى أنه إذا ظهرت معطيات جديدة يمكن قيام هذا الاتحاد. ونحن نعرف ماذا قيل عن نشأة الجامعة العربية لكن الآن الجامعة العربية يمكن أن تتحول إلى عامل إيجابي للمنطقة.

وملاحظة أخرى سريعة: آفاق العلاقات الكويتية العراقية، لابد أن نبحث هذه النقطة، لا يمكن أن نتجاهل هذه النقطة. ولو أن هذه الآفاق تبدو الآن مسدودة لكن العراق بلد مجاور وشعب شقيق بالنسبة للكويت فلابد أيضا أن نبحث في السياق طبعا نعرف أن هذه العلاقات أو التفكير في مستقبلها يرتبط بتغير النظام السياسي في العراق، لكن لابد من الآن أن نبحث في ذلك خصوصا بعد ما طلعنا على هذه المعلومات الدقيقة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تعود إلى سنوات قديمة.

د. حسن نافعة:

الواقع أن العديد من الملاحظات التي قيلت أغنتني عن أن أطيل الحديث وخاصة ملاحظات الأستاذ صلاح الدين حافظ ولكن اسمحوا لي أن أعود إلى قضية التاريخ وقضية أهمية الدراسات التاريخية وأتصور أنه بالإضافة إلى الأهمية الأكاديمية البحتة من وراء الدراسات التاريخية هناك بعدان أساسيان لهذه الدراسات:

أنه في كل بلد يعكف المؤرخون الوطنيون على دراسة التاريخ من أجل استخلاص كل ما يدعم الاستقلال الوطني وكل ما يدعم الشخصية الوطنية وكل ما يدعم المصالح الوطنية أيضا وهذه مسألة مشروعة. وسوف يعكف المؤرخون في الكويت على هذه المسألة وهذا حقهم وسوف يعكف المؤرخون العراقيون في العراق على دراسة

هذه المسألة وهـذا حقهم أيضا . لكن هناك جانبا آخر للـدراسات التاريخية وجدوى الدراسات التاريخيـة ، وهي التي تفيدنا من الناحية السيـاسية على وجه الخصوص ، وهي قضية كيفيـة استخـلاص الدروس المستفـــادة من التاريخ . . التاريخ بالطبع لا يكرر نفسـه ولا يعاد إنتاج التـاريخ على الإطلاق . ولكن دراسة التـاريخ تفيد إذا تمكنا من أن نستخلص العبر والدروس الحقيقية من هذه الدراسات . وهنا من خلال الـورقتين الممتازتين المقـدمتين في هـذه الجلسـة تظهر مسألتـان على جـانب كبير من الأهميـة : المسألة الأولى أن الخلافـات العـراقية الكـويتيـة هي خـلافات ممتـدة عبر التاريخ ، خلافـات مزمنة ، وأن تغير الحكومـة في العراق ، أو تغير النظام الملكي إلى نظـام ثـوري أو قـومي عربي ، لم يغير مـن طبيعة هـذه الخلافـات وإنما لبست هـذه الخلافات ثوبا جديدا ، يعني سـواء النظام ملكي أو قومي عربي أو ثوري أو جمهوري إلى آخره . وهذا يدل على أن هناك أزمـة هيكلية في طبيعة الصراع الكويتي العراقي . وأتصور أنـه على الرغم من الكارثـة التي لحقت بالكويت وبـالعراق وبالأمة العـربية كلها نتيجة هـذه الأزمة ، فمن الواضح أن هذه الأزمة لم تحل وبالتـالي سوف تكون لها إسقـاطات في المستقبل . إذن القضيـة التي أشـار إليها الـدكتور أحمد البغـدادي في تعليقه هي كيف يمكن معـالجة المشكلات المزمنة في العـلاقات الكويتية العـراقية ، وكيف يمكن أن نستفيد من دراسة التاريخ في معالجة هذه المشكلات .

النقطـة الأخرى : أعتقـد أنه لم يلتفت أحـد كثيرا ، رغم أن هذه أصبحت قضيـة تاريخية للتـوقف بالقدر الكافي من الانتباه عند أزمـة ١٩٦١ . كادت أزمة ١٩٦١ أن تثير كـارثة هي الأخـرى ، ولكن السـؤال هذا : لماذا أمكن احتـواء أزمة ١٩٦١ ، أنـا أعتقد أنه من المطلـوب أن نتوقف بعض الشيء عند الأسباب التـي أدت إلى إمكانية احتواء الأزمة العراقية الكويتيـة في سنة ١٩٦١ ، لكي نرى ما إذا كانت بعض الأبعاد الاقتصـاديـة والاجتماعية هي التـي مكنت من احتـواء هذه الأزمـة أم أن المسألـة أن الظروف العربية كانت مختلفة أم أن الظروف الإقليمية والعالمية كانت مختلفة . وبالتالي أستطيع أن أسقط على المستقبل شكل الأزمات وطبيعة الأزمات المقبلة . الأزمة ماتزال مستمرة وما تزال مفتوحة وبالتالي أعتقد أن دراسة أزمة ١٩٦١ كان يجب أن تحظى في هذه الورقة بالتحديد بالقدر الكافي من الاهتمام .

د. خليفة الوقيان:

أود أن أذكر ملاحظة واحدة فقط. ذكر الباحث أن سياسة العراق ترتكز على إيجاد منفذ بحري على الخليج، ولا يتم ذلك في اعتقاد العراقيين إلا بأخذ جزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتين حتى يصبح العراق دولة بحرية. في الحقيقة أن الباحث لم يعلق على هذا القول فهذا يوحي بأن العراق فعلا لا يمتلك منفذا بحريا وليس بدولة بحرية مطلة وهذا كلام غير صحيح. فالعراق يمتلك ساحلا على الخليج يمتد نحو «٧٠» كيلو مترا ويمتلك من الموانيء العديد منها وأشهرها ميناء العميق وميناء أم قصرالذي لا يزال حاليا بعد ترسيم الحدود في حوزة العراق. هذا فيما يتصل بالنقطة هذه. ورغم أنني لا أود الدخول في تفاصيل تاريخية، ولكن لأن الموضوع محل خلاف: هل بدأت نشأة الكويت في منتصف القرن الثامن عشر أو قبل ذلك؟ الدكتور عبدالله محارب وضع بعض الملاحظات، وأحب أن أضيف إليها وخاصة استجابة لدعوة الدكتور عودة «بعض الجوانب الاجتماعية»..

قاضي الكويت الأول، محمد بن فيروز، توفي سنة ١٧٢٢ أي قبل أن يتولى صباح الأول حسب التاريخ الموجود عندنا بـ ٣١ عاما (ثلاثة عقود)، لدينا مخطوطة كتبت في جزيرة فيلكا الكويتية يعود تاريخها إلى ١٦٨٢ وهي مخطوطة الموطأ للإمام مالك كتبها علي بن مسيعيد من سكان فيلكا التابعة للكويت. وفيما يتصل برحلة مرتضى ابن علوان التي أشار إليها الدكتور عبدالله، هو يقول:

«ودخلنا بلداً يقال لها الكويت بالتصغير، بلد لابأس بها تشابه الحسا - وهذه ملاحظة لها أهميتها أنها تشابه الحسا وليس غيره - إلا أنها دونها ولكن بعمارتها وأبراجها تشابهها» فذكر عمارة وأبراجا. على حين ذكر الدكتور مالك في بداية البحث نقلا عن عبد العزيز الرشيد أن الكويت في منتصف القرن الثامن عشر بدأت بأكواخ للصيادين، فهي لم تكن أكواخاً للصيادين، في الحقيقة في سنة ١٧٠٩ هذه الزيارة، بل أبراجا ومباني تشابه الحسا ولكنها أصغر منها. فهنا أيضا يحتاج الموضوع إلى إعادة نظر.

هناك إشارات للدكتور أبو حاكمة، يشير في كتابه إلى ورود خريطة هولندية - والاسم السابق للكويت هو القرين، وهو الموجود بالخريطة - يعود تاريخها إلى

منتصف القرن السابع عشر ويعلق بقوله: «وعلى ذلك يمكننا القول دون تردد إن الكويت كانت معروفة منذ أوائل القرن السابع عشر لا الثامن عشر»، وهذه عبارته هو وليست عبارتي. فهذه الملاحظات وغيرها تقتضي إعادة النظر فيما استقر في الأذهان حول نشوء الكويت في منتصف القرن الثامن عشر.

د. إبراهيم سعد الدين:

يلاحظ في بحث الدكتور التميمي استمرار الرغبة العراقية في ضم الكويت. وفي رأيي أن هذا الاستمرار باق، ويدل عليه أنه حتى في المعارضة العراقية لنظام صدام لن تجد أي نوع من الموقف الذي يرفض فكرة أن الكويت هي جزء من العراق. يمكن أن يكون هناك رفض للغزو ورفض لجريمة صدام، رفض لاضطهاد الشعب الكويتي، إنما لن تجد في المعارضة العراقية حتى الآن وحتى هذه اللحظة رفضاً واضحاً لفكرة أن الكويت هي جزء من العراق. معنى هذا الكلام: أنه يوجد في الشعب العراقي في تياراته السياسية المختلفة نوع من القناعة بأن الكويت انفصلت عن العراق وأنها كانت في الأصل جزءاً منه. لماذا أؤكد هنا هذا المعنى؟ أنا طبعا لا أؤكد بمعنى أنه صحيح إنما نحن أمام حالة، شعب مجاور يسعى لضم أرض مجاورة له.. الأسباب هي في أغلبها اقتصادية في واقع الأمر، ليست أسبابا أغلبها تاريخي إنما أغلبها اقتصادي. وهنا شعب صغير مجاور يرفض عملية الضم عملياً، ويرفض عملية الضم كما ثبت بعد الغزو نفسه، لأنه لو كان هذا الشعب «هو جزء من الكل عاد إليه» كان الأمر الطبيعي أن عملية الضم تجد من يرحب بها وأنا أريد هنا أن نأخذ أمثلة لما حدث في مناطق أخرى مثل أوروبا: في تشيكوسلوفاكيا كان ألمان السوديت منفصلين في تشيكوسلوفاكيا إنما كان داخل هؤلاء الألمان هناك حركة من أجل الانضمام لألمانيا. داخل النمسا مثلا كان هناك حركة للانضمام لألمانيا الكبرى. في هذه الحالة التي أمامنا، في هذه الدولة، لا يوجد أي نوع من التطلع لدى أي قوة سياسية في أي مرحلة من المراحل، للانضمام إلى الدولة المجاورة. وقد تكون هناك فئات قومية تطرح فكرة القومية العربية ككل، ولكن حتى هذه الفئات القومية لا تطرح فكرة الانضمام للبلد المجاور، إنما القومية العربية بالنسبة لها هي إطار أوسع من الدولة المجاورة. معنى هذا الكلام أن الخطر قائم وسيظل قائماً.

وهنا في واقع الأمر تأتي القضية التي أشار إليها بعض الإخوان حول كيفية مواجهة هذا الخطر. هناك طبعا عدة احتمالات: أولا سياسة متوازنة بين القوى الإقليمية المجاورة تمنع أي واحدة منها من الإقدام على العدوان على الكويت، وهذه هي السياسة التي اتبعتها الكويت لفترة طويلة قبل الحرب العراقية الايرانية. فالكويت موجودة بين القوى الثلاث، ولكنها تتبع سياسة توازن، هذه السياسة والدول المتنافسة كلها، والتي من بين أهدافها أنها تسيطر على الكويت، لا تستطيع السيطرة كنتيجة للتوازنات فيما بينها. وهذا كان موجودا في فترة من الفترات.

الأمر الثاني أن حماية الكويت تتم في إطار عربي أوسع وليس في إطار القوى الإقليمية فقط وتنافساتها وهذا ما تم في سنة ١٩٦١، وهنا الأخ صلاح الدين حافظ يشير لهذه المسألة إنها مسألة ذات أهمية وفي واقع الأمر أن ما حمى الكويت سنة ١٩٦١ هو الموقف العربي العام والموقف القومي العام، وتحرك القومية العربية في هذا الإطار.

الأمر الثالث أن تأتي الحماية من خارج المنطقة بما لها من آثار. فهنا الذي أحاول أن أشير إليه هو أن الحماية الحقيقية، لكل الدول العربية وليس للكويت فقط، هي في الإطار العربي الأوسع وليس غير ذلك.

تعقيب قارىء الورقة بالنيابة د. منصور بوخمسين:

إشارة سريعة لكلام الدكتور عبد الرزاق الفارس عن فترة الثمانينيات، في الواقع كتاب الدكتور عبد الرضا أسيري الذي استخدم في هذا البحث خصص لفترة الثمانينيات جزءا كبيراً ولو أنه ليس كتابا تاريخيا بل كتاب علوم سياسية لكنه يغطي جانبا ممتازاً عن الموضوع الذي تفضلت فيه، وأنا أنصح في الحقيقة بقراءته بالنسبة للموضوع. بالنسبة للأمور السكانية، هناك لبس في الورقة، وأنا لاحظته وأنا أقرؤها. طبعا العراقيون الموجودون في الكويت هم ثلاث فئات: الأولى عراقيون مهاجرون، زادت هجرتهم في الواقع مثلما ورد بالبحث في الثمانينيات بسبب ظروف الاضطهاد والحرب العراقية الايرانية. وجزء كبير منهم هاجر واستقر في الكويت هروبا من النظام العراقي. وذكر الدكتور عبد المالك أن الهجرة كانت أحيانا لأسباب سياسية. وأنا كنت موجودا في منطقة الدعية في بداية الغزو، ومنطقة الدعية فيها منطقة كبيرة

يسكنهـا عراقيـون في أول أيام الغـزو قبل أن تلقي الحكومـة العراقيـة القبض على أي واحد كـويتي اتجهوا وألقوا القبض على حوالي «٤٠٠» مـواطن عراقي كانوا يعـرفونهم بالبيت ومسكوهم وإلى الآن مصيرهم غير معلوم. وفي تقرير فان ديرستوفل الهولندي يذكر هـذه المجموعة ويذكـر أنه إلى الآن ليس هناك أي خبر عنهم. وهنـاك مجموعة أخرى ويطلق عليها عراقيو الباديـة وهم ضائعون بين الكويت وبين العراق، وهؤلاء يدخلون تحت تعبير البدون. مجموعة ثالثـة، أسر كريمة عديدة استقرت في الكويت من القـرن التـاسع عشر وبـدايـة القـرن العشرين وانـدمجت في الكـويت وأصبحـوا كويتيين. لكن هـذه النقطة أنا معك فيهـا إنها تحتاج إلى توضيح خصوصـا أن أغلبية المناقشين اتفقوا على أن هذه القضايا الاجتماعية لها أهميتها.

المحور الثاني

الغـــــزو

الوقائع وردود الفعل

١ ـ الغزو: الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية

٢ـ الاحتلال العراقي : الممارسات والوقائع من شاهد عيان

٣ ـ الأبعاد الاقتصادية للغزو

٤ ـ ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت

٥ ـ ردود الفعل الدولية إزاء الغزو

البحث الأول

الغزو: الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية

د. تركي الحمد

مقدمة

عندما تقوم دولة عربية معينة بالاعتداء على دولة عربية أخرى ومحاولة ابتلاعها مستخدمة وسائل العنف والإكراه من أجل تحقيق مصالح قطرية للدولة المعتدية، تحت أي مسمى أيديولوجي، ودون الرجوع إلى إرادة ورغبة شعب الدولة المعتدى عليها، فإن ذلك لايعني في الحالة العربية مجرد عمل من أعمال العنف بين دولتين تتمتعان بالاعتراف الدولي والشرعية الدولية، بقدر ما يعني سقوطاً لنظام بأكمله وانهيار النمط في التفكير برمته. إنه سقوط للنظام العربي الذي حدده ميثاق الجامعة العربية عام ١٩٤٥م، وهو انهيار لنمط التفكير السياسي العربي [أو قل الخطاب السياسي العربي] الذي يبيح أي شيء وكل شيء في المجال السياسي إلا أن تتوجه البنادق العربية نحو الصدور العربية: ألم يكن هذا مبرر جمال عبدالناصر حين رفض التدخل العسكري لإنقاذ الوحدة المصرية ـ السورية المنهارة عام ١٩٦١م(١)؟. نعم إن النظام العربي والخطاب السياسي العربي مليئان بالخلافات والصراعات والتدخلات والمؤامرات، أبسط صورة لها خلافات الحدود وأعقد صورة لها التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض وذلك بدوافع أيديولوجية أغلب الأحيان من أجل تحقيق أهداف أيديولوجية تعبر عن منطلقات الخطاب السياسي العربي التقليدي ما فوق القطري، سواء كان ذلك الخطاب قوميا أو غير ذلك(٢). إلا أن كل تلك الخلافات والصراعات كانت دائماً مقيدة «ولو وجدانياً» بالمفاهيم الأخلاقية للخطاب العربي والتي تحد منها، أي تلك الخلافات، بحيث لا تصل إلى مستوى التدخل الكامل والسافر وبكافة وسائل وأساليب العنف والإكراه. مفاهيم مثل الأخوة العربية. والحد الأدنى من التضامن العربي، والانتماء إلى الخلفية الأخلاقية العربية الإسلامية التي تركز

على حسن الجوار والتفاهم والحد الأدنى من الاتفاق ونحو ذلك. كل ذلك أدى إلى نوع من الاستمرارية، وإن كانت هشة، لنوع من النظام العربي ونوع من الاتفاق «الأخلاقي» حول ما يجوز ومالايجوز، مهما وصلت إليه الخلافات من تأزم ومهما وصلت إليه الصراعات من حدة [٣] والحقيقة، كما نراها على الأقل، إن مثل هذا الوضع قد أدى إلى طبع الحالة العربية بنوع من التردد، أو حتى قل عدم القدرة على التحرك الفاعل والسليم. وبذلك نعني أن الدولة العربية «القطرية أو الوطنية» كانت أسيرة وضعين يتجاذبانها هما في حالة معينة من التناقض: وضعها، أي الدول الوطنية، ككيان قطري جزئي ينتمي إلى كيان أكبر «عربي أو إسلامي لا فرق» وما يتطلبه مثل هذا الانتماء من سلوك معين وخطاب سياسي محدد، ووضعها بصفتها كياناً كاملاً ينتمي إلى المنظومة الدولية، وذلك وفق التعريف القانوني الحديث للدولة، ووفق موقع هذه الدولة ضمن منظومة من الدول تتحدد علاقاتها وسلوكها بمنظومة من القوانين ومنطق العلاقات الدولية المعاصر [٤].

فمن ناحية كونها دولة قطرية تنتمي إلى «أمة» أكبر، يتحدد سلوكها بالخطاب الأيديولوجي الذي يربطها بهذه الأمة من ناحية، وبعلاقاتها الفعلية مع هذه الأمة، أو كياناتها، من ناحية أخرى. بل قد يوجد، وقد حدث كثيراً، أن توجد دولة قطرية معينة تجد أنها تجسيد لذات الأمة وتحاول بالتالي «قومنة» الكيانات الأخرى عن طريق أساليب وممارسات متعددة [التدخل في الشؤون الداخلية على سبيل المثال] ووفق أيديولوجيا فوق قطرية، وهي في الحقيقة، أي هذه الدولة، إنما تحاول أن «تقطرن» هذه الكيانات وذلك بأن تخلق عالماً على شاكلتها مستترة بتلك المقولات الأيديولوجية العامة.

ومن ناحية كونها «كياناً» مستقلاً ينتمي إلى منظومة عالمية من الدول، فإن هذه الدولة تحاول أن تحدد سلوكها وسياستها وفق معطيات الوضع الدولي وذاك المنطق الذي يحكم العلاقات الدولية في هذا العصر والذي يقوم على مفاهيم متفق عليها دولياً سواء بشكل صريح معلن أو ضمني، وذلك مثل السعي وراء المصلحة الوطنية ومحاولة تحقيقها بشكل لايهدد الأمن أو السلم ونحو ذلك. أي بشكل يأخذ في الاعتبار أن هذه الدولة ليست إلا كياناً ضمن كيانات وليست الكيان الأوحد.

مثل هذا «التجاذب» وضع الدولة الوطنية في حالة من التردد السلوكي والمفاهيمي، إذ إنها كانت عاجزة عن الانتماء الفعلي والكامل لهذا الطرف [الكيان الأكبر] أو ذاك [الكيان العالمي] مما أدى إلى هشاشة ذات النظام العربي. قد يقول

قائل إنه الإمكان التوفيق بين الطرفين، إذ إن دول العالم هي جزء من كيانات متعددة. مثل هـذا الاعتراض صحيح، ولكن هناك نـوعـاً من الاختلاف في الحالـة العربيـة. وبـذلك نعني أن ذات الخطاب العـربي السائد هـو خطاب بـدائل متناقضـة وليس متكاملة [التناقض هنا منصرف إلى المعنى السلبي أو الوجودي وليس الجدلي]، حيث إن هذا الخطاب يضع البدائل في حالة مـن «الوجود والعدم» أو وفق عقلية «إما . . . أو. . . .»، وبالتالي أن تكون وطنياً نفي للقوميـة والإسلامية، إذ أن تكون قومياً يعني نفياً للاثنين الآخرين، وهكذا(٥). هنا مكمن العلة، أي خطاب البدائل المتناقضة، أما في الحالة غير العربية فإن البدائل تكـون عادة خاضعة لخطاب تكاملي وفق منطق معين [المصالح المشتركة مثلا وفق تحديد إمبيريقي وليس أيـديولوجيا] وذلك كما نجد في الحالة الأوروبيـة حيث لاتناقض بين الـدولة الـوطنية الكيـان الأشمل، أو الحالة الأمريكية حديثاً وعلى ذلك قس.

كل هـذه التناقضـات، نستطيع القول، فجـرها الاجتيـاح العراقي للكـويت في الثـاني من آب «أغسطس» ١٩٩٠م، حين دمـر النظـام العــربي الهش والمتردد من ناحيـة، وحين أدى إلى خضة فكرية وعقليـة كانت بداية لتغير في الخطـاب السياسي السائد، إذ بقدر مـا فجر هذا الاجتياح الـوضع السياسي العربي، فإنـه فجر العقلية العربيـة وما ينبثق عنهـا من خطاب تفجير مـازالت آثـاره تتفاعل وسـوف تستمر في التفاعل حتى بروز خطاب عربي جديد (٦). وعلى ذلك تستطيع القول إن الاجتياح العراقي للكـويت لم يكن مثالب كلـه (رغم الخسائر الماديـة والآثار النفسيـة) بل فيه الكثير من المزايا التي كنا بحاجة إليها، ولعـل أبرزها هذه الخضة في الجسم أو الكيان العـربي والعقل العـربي ذاتـه (٧). كل هـذه الأمور تـدفعنا إلى دراسـة ذلك الحدث [اجتياح أغسطس ١٩٩٠] بشكـل متكرر ودائم، لا من أجل نكأ الجراح من جـديد أو إلقاء اللوم والمسـؤولية على هذا الطرف أو ذاك، ولكن من أجل فهم مـا جرى لأنه مهم من أجل فهم ما يجري وما سيجري(٨). بمعنى أن دراسة، وإعادة دراسة، ما جرى في أغسطس ١٩٩٠م ومـا تلاه من أحداث وتطورات مقصـودة بذاتها من أجل فهم الحالـة العربية عمومـاً وتناقضـاتها في كل المجالات سواء كان ذلك اقتصاديـاً أو اجتماعيـاً أو سياسيـاً أو، فوق كل هـذا وذاك، فكـرياً وعقليـاً. نحن لانسعى إلى دراسة مـا حدث وفق قـواعد العقل السيـاسي العربي التقليـدي الذي مـازال يناقش

الفتنـة الكبرى وحـرب الجمل وصفّين محاولاً تخطئـة هذا أو تبرئة ذاك، بقـدر مـا أن الهدف هو دراسـة كل ذلك من أجل فهم مـوضوعي لآليـات الحياة العربيـة والعقل العربي والذي من دونـه، أي الفهم الموضوعي لكل ذلك، فإن المستقبل لن يكون إلا صـورة مشوهـة للماضي ولن تكون الأحـداث إلا تكـراراً لبعضها البعض. فلنـدرس الفتنـة الكبرى والجمل وصفين والكويـت لا من أجل أهداف أيـديـولـوجية و إثـارة النعـرات ولكن من أجل فهم آليـات هـذه الأحـداث التي دونها لن نستطيع ولـوج المستقبل ولن نستطيع التعـامل مع عـالم اليوم تعـامـلاً يكفل المصلحة والحفـاظ على الكيان في إطـار من العقلانيـة والوعي، وليس غيـاب الوعي. ولعـل الخطوة الأولى نحو ذلك هي في معرفة الأسباب الموضوعية للغزو بعيداً عن المبررات.

الأسباب الموضوعية للغزو

لانريـد أن نكرر هنا مـا سبق أن قلناه، سواء في هـذه الورقة أو غيرهـا، من كون الاجتيـاح العراقي للكـويت كـان في الحقيقـة النقطة الحرجـة التي عنـدها انفجـرت تناقضـات الخطاب السياسي العـربي والمعبّر عن تناقضات الحيـاة السياسية العـربية ذاتها، بحيث إن هـذا الاجتياح كـان نتيجة لتلك التنـاقضات وتعبيراً عنهـا في ذات الـوقت[٩]. بعيداً عن هذا التجـريد، وبعيداً عن تلك التناقضـات المميزة للحياة العربية والخطاب العربي، فإننا هنا نـاقش تلك العوامل الموضوعية البحتة التي كان لابد لها في نهاية المطاف أن تنتهي إلى خاتمة عسكرية معينة كما هي الحال في الاجتياح العراقي للكويت، أو أي اجتياح عسكري آخر في حالة دولتين إقليميتين متجاورتين إحداهمـا كبرى وتعـاني من مشكـلات معينـة لا حل داخليا لها، وأخـرى صغرى لا تعـاني من مشـاكل ملحـة أو مهـددة للسـلام السيـاسي والاجتماعي. أمـا دور التناقضـات، كما في حالـة العراق والكـويت، فإنه يشكـل البيئة والإطـار المناسبين لزيادة حدة الأسباب الموضوعية والإسراع في أثرها، بالإضافة إلى دور هذه التناقضات في تشكيل «مبررات» الفعل أو السلـوك، وذلك كما سنـرى لاحقاً. نستطيع في هـذا المجـال أن نميّز بين أربع مجمـوعات من الأسبـاب الموضوعيـة للاجتيـاح ألا وهي: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، شخصية.

أولاً ـ أسباب اقتصادية :

في مستهل عام ١٩٩٠م، كان هنالك تقرير سرّي حول الأوضاع الاقتصادية في العراق وضعه مصرفي كبير جاء فيه : «إن صورة السبعينيات البراقة تلاشت وحل محلها وضع اقتصادي مظلم، وخراب واسع في جميع أنحاء البلاد، وضياع الأمل بالنسبة للأجيال القادمة. ترى هل هناك ما يمكن عمله لتغيير هذا الواقع المؤلم؟ يحزنني أن أقول إنه في ظل الحكومة الحاضرة لابد أن يسير الوضع من سيىء إلى أسوأ»(١٠). هذا التقرير يعبّر أفضل تعبير عن حالة العراق الاقتصادية في أعقاب الحرب العراقية ـ الإيرانية والتي انتهت في الثامن من أغسطس سنة ١٩٨٨م. فعندما قامت الحرب عام ١٩٨٠م، كان لدى العراق من المدخرات ما يقارب الثلاثين بليون دولار، وعندما انتهت تبخرت هذه المدخرات وأصبح مدينا بها يقارب المائة بليون دولار (١١). أما الخسائر المادية للحرب فقد بلغت ما يقارب الثلاثمائة بليون دولار أمريكي، وذلك بالنسبة للعراق وحده(١٢). بالإضافة إلى ذلك، خرج العراق من حربه مع إيران كأقوى قوة عسكرية في المنطقة، ولكنه منهار اقتصادياً: خمس وخمسون فرقة مقابل عشر فرق فقط عام ١٩٨٠م، مليون جندي مدرب تدريباً جيداً، ٥٠٠طائرة و ٥٥٠٠ دبابة(١٣). خرج العراق من الحرب قوياً عسكرياً ومنهاراً اقتصادياً في ظل ظروف صعبة ولايمكن أن تسمح بالتحسن. فوفقاً للتقرير الاقتصادي عن حالة العراق الآنف الذكر، فإن تراكم الديون وعجز العراق عن سداد فوائد هذه الديون، «سوف يحمل الحكومة على انتهاج سياسة مشهورة خطرة فتقبل على الاستدانة بفائدة تبلغ ٣٠٪ في السنة» (١٤). معنى ذلك أن يدخل العراق في دائرة المديونية التي قد لايخرج منها أبداً ومن ثم جعل قوته العسكرية غير ذات معنى وكذلك «نصره» المفترض على إيران.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أسعار النفط، الذي يشكل حوالي ٩٠٪ من دخل العراق وعملاته الصعبة، لم تكن بنفس المستوى الذي حقق للعراق دخله الكبير في السبعينيات وأوائل الثمانينيات على بناء ترسانته العسكرية، بل كانت أقل بكثير وتتجه إلى النقصان أكثر وأكثر. فمن أجل سداد ديونه، كان على العراق أن يدفع مايعادل سبعة بلايين دولار سداداً للفوائد فقط، وذلك لايتحقق إلا بسعر

للبرميل يعادل خمسة وعشرين دولاراً للبرميل الواحد بينما كان السعر آنذاك يقارب ثمانية عشر دولاراً فقط[١٥]. وفي نفس العام، اتفقت دول الأوبك على رفع السعر إلى واحد وعشرين دولاراً للبرميل وتحديد حصص معينة للإنتاج من أجل ذلك، إلا أن دولتي الكويت والإمارات المتحدة لم تلتزما بحصص الأوبك مما أدى إلى هبوط السعر إلى خمسة عشر دولاراً للبرميل، وأحياناً أحد عشر أو اثني عشر. وكان الجزء الأكبر في زيادة الإنتاج الكويتي [المتجاوز لحصة أوبك] من حقل الرميلة الواقع على المناطق الحدودية المتنازع عليها بين العراق والكويت[١٦]. ونحن لا نذكر مثل هذه الحقائق من أجل دفع القارىء إلى نتيجة معينة[ولو أن القارىء المؤدلج يقرأ عادة ما يريد أو يستنتج ما يريد بغض النظر عن الموضوع المقروء] بقدر ما أن المرام هو إعطاء صورة شاملة لتلك الأجواء التي فجرت الكارثة، وذلك إذا كان القصد هو إدراك ما جرى فعلاً من أجل ألا يجري مستقبلاً.

ما الذي دفع الكويت والإمارات إلى فعل ذلك، أي تجاوز حصص الأوبك وبالتالي انخفاض أسعار النفط؟

حقيقة لانعرف ذلك إذ إن مثل هذا الأمر يحتاج إلى بحث خاص وموثق إذا أردنا البعد عن الاستنتاجات الأيديولوجية. كما أن الأمر لايهمنا كثيراً في هذا المجال من ناحية التفاصيل، ما يهم هنا هو أن مثل هذا الأمر معبر عن ذلك التناقض الذي تحدثنا عنه سابقاً في الدولة الوطنية العربية من حيث الانتماء إلى ذاتها [بصفتها كياناً مستقلاً قانونياً في منظومة عالمية من الدول] وإلى ذاك الكيان الأكبر الذي تحدده مفردات الأيديولوجيا وليس القانون. فالسلوك الكويتي أو الإماراتي في هذا المجال نابع من مبدأ « السيادة» [الذي هو أحد عناصر الدولة المعاصرة] والذي يعني حرية الدولة [دون قيد أو شرط نظرياً على الأقل] في السعي إلى ما يحقق مصالحها والحفاظ على وجودها، فالسيادة تعني السلطة التي لاتعلوها سلطة. سلوك الكويت والإمارات يمكن أن يوضع في هذا الإطار: دولتان قامتا بفعل ما «تعتقدان» أنه محقق للمصالح. هل كان ذلك السلوك مناسباً أو ملائماً، وما تلك القوى والمتغيرات التي شكلت مثل هذا السلوك؟ تلك مسألة أخرى خاضعة لنوع آخر من التحليل وغاية مختلفة عن غاية هذه الورقة التي تريد أن ترى الصورة كما هي بقدر الإمكان.

ولكن، نستطيع القـول إن ذلك السلـوك [سلـوك الكويت والإمـارات في زيـادة الإنتاج] كان سلوكاً أو قـراراً غير ملائم ولا مناسب خلال تلك الفترة، وذلك حيث إنه قـد أدى إلى نتائج مخالفة لما يمكن أن يكـون متوخى منه، وبـذلك تعني مصلحة الـدولـة [١٧]. فزيـادة الإنتاج أدت إلى انخفاض أسعار النفط وذلك أثـار العراق المدين والمنهك اقتصاديـاً والذي كان يـرى أن حل أزمته لايكون إلا بارتفـاع الأسعار لمدة طويلة. لذلك اعتبر العراق أن مثل هـذا السلوك نوع من الاستفزاز، بل والحرب الاقتصادية ضده من أجل تحقيق مآرب معينة تلعب المؤامرة دوراً كبيراً فيها[١٨].

هل كان العراق محقاً في هواجسه وتخوفـاته واتهاماته التي عبر عنها صدام حسين في مؤتمر قمة بغـداد وفي المذكرة العراقية إلى جـامعة الدول العربيـة في ١٧ يوليو «تموز» ١٩٩٠م، والتي اتهم فيها الكـويت والإمارات صراحة بـالتآمر وتهديـد العراق، بل إعلان الحرب الاقتصادية عليها؟ حقيقة ذلك من عدمه ليست مهمة هنا بقدر ما أن المهم هو اقتناع القيادة العراقية بذلك وأثر ذلك على القرار المنبثق عن الاقتناع، إذ إن العراق بدوره دولة قطرية لديها تصورات عن مصالحها بغض النظر عن مكونات هذا التصور وهل هو فعلاً معبر عن المصالح العـراقية أو لا؟ [إذ إن ذلك مسألة نظرية]. المهم في العلاقـات الدوليـة هو السلـوك وما يقف وراءه من تصور بغـض النظر عن طبيعة هذا التصور.

غير أنه، والحق يقال، لم يكن سلـوك الكويت والإمارات بذاته هـو المثير للأزمة ومن ثم الكـارثة، إذ إن ذلك السلـوك لم يكن إلا مبرراً ختاميـاً لشيء كـان مبيتـاً قبل ذلك، ولسيـاسة كـانت مبتغـاة قبل ذلك. وراء ذلك الشيء المبيت وتلك السياسـة يقف الوضع اليائس لـلاقتصاد العراقي في أعقاب انتهاء الحرب العراقيـة ـ الإيرانية. لقد كانت هنالك أحداث ومؤشرات تـدل على أن شيئاً كارثياً كان لابد أن يحدث من أجل إخراج العراق من وضعه الاقتصادي اليـائس والذي يقف حجر عثرة في طريق هيمنة القوة العراقية كأقـوى قوة في المنطقة بعد حرب الخليج الأولى[١٩]. غير أنـه، وفي نفس الوقت، لايمكن القـول إن القـرار الكويتي والإماراتي في زيادة إنتاج النفط لا أثر له في الأزمة، إن لم يكن في خلقها ففي تسـارعها وحدتها، خاصة في مثل تلك الظروف التي كانت تعيشها المنطقة في أعقاب انتهاء حرب الخليج الأولى.

ثانيا ـ أسباب سياسية :

إذا كان الوضع اليائس للاقتصاد العراقي في أعقاب الحرب يبقى القاعدة الأساس والمحركة للأحداث في تلك الفترة، فإن هذه القاعدة كانت تفعل فعلها في بيئة سياسية (دولية، عربية، إقليمية) مشجعة، بالنسبة لصاحب القرار السياسي العراقي، على سلوك معين لتحرير ذلك الاقتصاد من أزمته. وذلك يدفعنا إلى التساؤل: هل لو كانت البيئة السياسية غير تلك التي كانت سائدة، هل لو كان ذلك لاختلفت الأحداث واتجاهاتها؟ والحقيقة إن مثل هذا السؤال شيء افتراضي لانستطيع أن نجيب عنه، إذ إن الاحتمالات والبدائل دائماً واردة ومختلفة، خاصة مع وجود نظام حكم شمولي على رأسه يقف زعيم أوحد لايمكن التكهن بقراراته مهما اختلفت الظروف. بمعنى، أنه لو كان التعامل مع نظام حكم عقلاني في ظل ظروف سياسية مختلفة لربما كانت النتائج غير النتائج، بل لربما لم يصل الاقتصاد العراقي إلى ما وصل إليه أصلاً وبالتالي لم يخلق المناخ الملائم لظهور الأزمة، ولكن طبيعة النظام الشمولي وحكم الفرد الأوحد تخلط الأوراق وتجعل القدرة على التنبؤ بمسار المتغيرات مسألة صعبة أو حتى مستحيلة.

على أية حال، من الناحية الدولية، كان العالم يمر في حالة من «الانقلاب» شبه الكامل: بداية انهيار الاتحاد السوفييتي، ثورة الديمقراطيات في أوروبا الشرقية، وبداية الانفراد الأمريكي باتخاذ القرار العالمي أو الهيمنة العالمية بصفة عامة. بمعنى أن العالم كان يمر في فترة انتقالية مع ما يصاحب ذلك الانتقال من حالة من «الفراغ» الذي يحدث عادة في فترات الانتقال من نظام سابق إلى نظام لاحق. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت القوة التي أصبحت القوة العالمية الوحيدة، أي الولايات المتحدة، مركزة كل أنظارها وكل جهودها على ما يجري في شرق أوروبا تاركة باقي العالم، وخاصة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، بعد أن هدأت الأمور في أعقاب انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية وتطبيع العلاقات الأمريكية ـ العراقية، بل والنظر إلى العراق في أعقاب الحرب على أنه قوة إقليمية يمكن التعامل معها وذلك كما يتضح من الخطابات المتبادلة بين الرئيس جورج بوش وصدام حسين خلال تلك الفترة (١٩٩٠م)، والحوارات التي دارت بين عضو مجلس الشيوخ روبرت دول وصدام

حسين، وكـذلك تصريحات جون كيلي (مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأمريكي لشـؤون الشرق الأوسط) في بغداد، وتلك المقابلـة الشهيرة بين صدام حسين وسفيرة الولايات المتحدة في بغداد إيـريل غلاسبي[٢٠]. لقد فسر صـدام حسين كل هـذه الأحداث على أنها مـؤشرات على عدم قـدرة الـولايات المتحـدة، أو تـرددها، على التـدخل في المنطقة نتيجـة انشغالها بـالشرق الأوروبي من ناحيـة، وضعف القرار الأمـريكي وفق قراءة القيادة العـراقية لهذه الأحداث، بل وموافقة الولايـات المتحدة على ما يمكن أن يجري إذا ضُمنت مصالحها في المنطقة، وهو مـا ضمنه صدام حسين نفسه من خلال مقابلاته مع الوفود والشخصيات الأمريكية والتي تشكل المقابلة الشهيرة مع غلاسبي أهمها، وبالتالي تصـور صاحب القرار في العراق أنه بإمكانـه اقتناص الفرصة وتحقيق الغايـة دون أثر فعلي يذكـر، حتى وإن غاب حليفه السـابق (الاتحاد السوفييتي) عن السـاحـة، وحتى إذا كانت الحرب البـاردة قد انتهت. غير أن قـراءة القيادة العـراقية [صدام حسين إذ لا قيـادة سواه] كانت خـاطئة، إذ إنه لم يأخـذ في الاعتبار متغيرات أخرى. أول هـذه المتغيرات هو أن القيـادة العراقيـة لم تكن تعرف طبيعـة اتخاذ القرار الأمريكي ولا شبكـة المصالح التي تقف وراء القرار والتي تبحث عن «الاستمـرارية» في هذا المجـال. فحتى لو ضمن صدام حسين المصـالح الأمريكيـة في المنطقة، فإن الولايات المتحـدة لا تثق بمجرد الوعود والتصريحات الصـادرة عن زعيم فرد قد يتغير وقد يغير آراءه عنـدما يحقق أهدافـه، بينما تستطيع الاعتماد على حكومـات لها تاريخ طويل معها من المصالح المتبادلة والمستمرة. وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة لايمكن أن تغامر بأن تجعل معظم الاحتياطي العـالمي من النفط تحت سيطرة زعيم فرد لايوثق به وبين يـديه ترسـانة هائلـة من الأسلحة التقليـدية وغير التقليديـة [تصريح صدام بحـرق نصف إسرائيـل بـالكيماوي المزدوج]وحب للـزعـامـة والهيمنـة مع خلفيـة أيديـولوجيـة غير مريحة بـالنسبة للـولايات المتحـدة، كما سنرى لاحقاً. وثاني هـذه المتغيرات هو أن الولايات المتحدة، وقد أصبحت راعي «النظام الجديد» بعد انحسار التأثير السوفييتي، لايمكن أن تسمح بـالتشكيك في زعامتهـا العالمية الـوحيدة وهي مازالت في بـدايتها، ولذلك كانت حـادثة الاجتياح تحديا مبـاشرا للرعاية الأمـريكية العالميـة في أيامهـا الأولى، وكان لابـد من الرد بصفتـه إعلانـاً عن المرحلـة الجديدة.

وثالث هذه المتغيرات هو أن النظام الـدولي الجديد لايمكن أن يسمح باختلال توازن القوى الإقليمي بما يهدد الأمن العالمي في ظل هـذا النظام [باكس أمريكانـا] خاصة بعد الانهيار الإيـراني في أعقاب الحرب والتهديد العراقي الفعلي بـالاستيلاء على كامل منطقـة الخليج [وقد كـان ذلك احتمالاً واردا] مع مـايوفـره كل ذلك من ثـروة هائلـة بالإضافة إلى القـوة العسكرية الضاربة. لقد قرأ صدام حسين الظـروف الدولية قراءة خاطئة فأقدم على خطوة خاطئة وكانت الكارثة.

ومن الناحية العربية، هناك عاملان أساسيان يشكلان دافعين وراء القرار العراقي باجتياح الكويت. الأول هو خروج صدام حسين كأبرز زعيم عربي في أعقاب الحرب العراقيـة ـ الإيرانيـة، واعتقاده هو شخصياً أن هـذه الحرب قد كرستـه زعيماً للعرب. وذلك كما يتضح مباشرة من تصرفـاته في قمة بغداد عام ١٩٩٠م (قمـة صدام) والتي كان فيها النجم الأوحد. كما أن أجهزة الإعلام العـربية لم تأل جهداً في إبراز زعامته في أعقاب وخـلال الحرب العراقيـة ـ الإيرانيـة، مما أعطـاه الانطباع بأن شرعيتـه وشرعية تصرفـاته إنما تنبع من ذاتـه هو «كـاريـزما» وليس من أي شيء آخـر. والعامل الثـاني والأهـم هو هشاشة النظام الإقليمي العربي وعـدم قدرته على حل الخلافات العربية في إطار من ميثـاق الجامعة العربية الـذي بقي حبرا على ورق. هشاشة هـذا النظام هي التي سمحت بقيام تحالفـات داخله، ومـارس ذلك صدام حسين نفسـه حين إنشاء «مجلس التعاون العربي» الـذي اعتقد أنه من خلاله قد اكتسب ولاء أكبر دولـة عربية ألا وهي مصر. هشاشة النظام العربي والنفخ في زعامة صدام كانا جزءاً من البيئة التي سمحت للقرار العراقي بالاجتياح أن يظهر إلى الوجود.

ومن الناحية الإقليمية، هنالك ثلاثـة عوامل أعطت الانطباع «للقيادة العراقية» بأن مجال الحركة مفتـوح. الأول هو خـروج إيران من المعـادلة الإقليميـة إلى حد كبير وبروز العراق، بـالتالي، كأقوى قوة في المنطقـة. والثاني هو هشاشـة «مجلس التعـاون الخليجي» الذي بين دوله من الخلافات ما يساوي ما هو بين الدول العربية الأخرى، مما أعطى صـدام حسين الانطبـاع بأنه قـادر على تفكيك هذا المجلس بطريقـة أو بأخـرى، وذلك مثل تلك المناورة التي حـاول أن يلعبهـا مع السعوديـة حين وقع معها معاهدة عدم اعتداء مشترك وعدم استجابته، في ذات الوقت، لطلب الكويـت

وضع حدود نهائية، وذلك في أعقاب انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية[٢١]. والعامل الثالث كويتي بحت ألا وهو الصراع الذي كان دائراً عام ١٩٩٠م بين المعارضة الكويتية والحكومة حول مجلس الأمة والمجلس الوطني، وذلك الكم من الصدامات والاعتقالات الذي أوحى للقيادة العراقية بانشطار الجبهة الداخلية للكويت، والاعتقاد بأن تلك المعارضة سوف تستقبل «قوات التحرير» العراقية بالورد، خاصة أن الصحافة الكويتية في ذلك الوقت (المعارضة والمؤيدة) كانت تقف وراء العراق دون تحفظ يذكر. ولعل هذا هو ما أوحى للقيادة العراقية أن تعلن في أيام الاجتياح الأولى، أنه قد كانت هنالك ثورة شعبية في الكويت وأن هذه الثورة قد طلبت الدعم من «الأشقاء» في العراق. ومبرر الغزو هذا سنناقشه في حينه.

ثالثا ـ أسباب اجتماعية:

هنالك معادلة نكاد نجزم بأنها صحيحة دائماً وأبداً، وذلك من خلال دراسة تاريخ الدول والمجتمعات، القديم منها والحديث. هذه المعادلة ترى أن هنالك علاقة طردية بين عسكرة المجتمع والمغامرات الخارجية التي تقوم بها السلطة في ذلك المجتمع تحت مختلف التبريرات والأقنعة الأيديولوجية. فكلما كان المجتمع أكثر عسكرة، كان أكثر ميلاً إلى الدخول في حروب ومعارك تهدف إلى إعطاء مبرر «شرعية» لذات المجتمع العسكري من ناحية، وحل أزمات ومشكلات المجتمع المدنية والتي لا تجد لها حلاً داخلياً في ظل هيمنة «العسكرتاريا» من ناحية أخرى.

وحكم الحزب الواحد، ومن ثم الزعيم الأوحد، في العراق وذلك فيما يعرف باسم الحكم الشمولي، أدى إلى عسكرة المجتمع منذ البداية وأخذت هذه العسكرة تتصاعد خلال السنوات اللاحقة لتسلم الحزب للحكم عام ١٩٦٨م حتى وصلت مداها أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية وقمتها في أعقاب هذه الحرب[٢٢]. ففي عام ١٩٦٧ «حرب يونيو»، كان الجيش العراقي يشكل حوالي ٩٦ ,٪ من مجمل سكان العراق البالغ عددهم حينئذ ٥ , ٨مليون نسمة، وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٧٢ إلى ١٪ من السكان البالغ عددهم ١٠ ملايين نسمة، و عام ١٩٨٢م بلغت النسبة ٤ , ٢٪ من السكان البالغ عددهم ١٤ مليون نسمة، وعام ١٩٨٤م كانت النسبة

٤,٢٪ من نفس عدد السكان. أما عام ١٩٨٨م «نهاية الحرب» فقد كانت النسبة ٥,٥٪ من عدد السكان البالغ عددهم ١٨ مليوناً من البشر [٢٣]. هذه النسبة من العسكر يتبعها بالطبع أجهزة ومؤسسات ومدنيون يعملون لحساب المؤسسة العسكرية، ولنا أن نتصور مدى ضخامة ذلك. أما بالنسبة لأجهزة الأمن الأخرى [شرطة، مخابرات، أمن داخلي ونحو ذلك]، فقد صدر تقرير عن حقوق الإنسان عام ١٩٩٠م يقول إن حوالي ٢٥٪ من سكان العراق يعملون لحساب أجهزة الأمن المختلفة، أي ما يقارب ٤,٥ مليون من السكان البالغ عددهم ١٨ مليونا [٢٤]. فإذا أضفنا هؤلاء إلى عدد الجيش كان الناتج حوالي ٥,٥ مليون من البشر؛ أي مايعادل ٣٠٪ من السكان، دون الحديث عن الأجهزة «المدنية» التي تعمل لحساب هذه النسبة. وأثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية خضعت كل العمليات الإنتاجية في المجتمع لصالح المجهود الحربي وبالتالي لصالح المؤسسة العسكرية والأمنية. كل ذلك يصور لنا مدى العسكرة التي خضع لها المجتمع العراقي في ظل نظام الحكم الشمولي. بل ما يرينا الصورة أوضح هو تلك المعلومة التي تقول إنه خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، كان العراق مستورداً لحوالي ١٠٪ من مجمل الأسلحة التي بيعت في العالم [٢٥]. هذا الكم من السلاح وهذه الدرجة من «العسكرة» لابد أن تكون في حالة توظيف معينة إذا أريد للمجتمع أن يعمل وأن يتحرك، وإلا فإن كل ذلك سوف يصبح عبئاً على السلطة الشمولية [التي تمسك كافة المفاتيح بين يديها] خاصة في ظل الانهيار الاقتصادي الذي تحدثنا عنه سابقاً.

فعندما يتجه مئات الألوف، بل الملايين، من المدنيين إلى العمل في الأجهزة العسكرية والأمنية والبيروقراطية للدولة، وتتعطل بالتالي حركة المجتمع المدني في ظل الهيمنة الشمولية للسلطة، إذ إن كل شيء موجه نحو دعم هذه المؤسسات، عندما يحدث كل هذا، فإن ذلك يخلق نوعا من الإشكالية لمثل هذا النوع من المجتمعات [المجتمعات العسكرية] ومثل هذا النوع من الأنظمة «الشمولية»: فلا السلطة قادرة على إعالة هذا الكم، خاصة في ظل ظروف اقتصادية منهارة، ولا هي راغبة في التخلي عن وظيفتها الشمولية وإعطاء المجتمع المدني فرصة الحركة المستقلة، إذ إن في ذلك انهيارها، وحل هذه الإشكالية لايكون إلا بأحد سلوكين: إما أن تتخلى السلطة عن النهج الشمولي

وتسعى إلى تفتيت المجتمع العسكري، وذلك محال؛ إذ إن السلطة في هذه الحالة إنما تقضي على نفسها بنفسها. وإما أن يوجه النظام المجتمع وأجهزته إلى مغامرات خارجية تحل الإشكال دون المساس بشرعية السلطة الشمولية أو بنيتها، هكذا كان سلوك الأنظمة الشمولية العسكرية عبر التاريخ، والعراق ليس استثناء.

رابعاً ـ أسباب شخصية:

كافة الأسباب والعوامل السابقة لايمكن لها أن تُفهم، من حيث الأثر والاتجاه، مالم توضع في إطار من آلية صنع القرار. فقد تتوافر ظروف موضوعية معينة في بلدين معينين يتشابهان في كل شيء إلا في آلية صناعة القرار فتختلف النتائج. بل قد يتشابه بلدان معينان في كل شيء، حتى في آلية صنع القرار، ولكنهما يختلفان في شخصية متخذ القرار الأخير فتختلف النتائج أيضا. وقد تختلف سياسة بلد معين في زمنين مختلفين نتيجة تغير شخص متخذ القرار الأخير، مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة أو شبه ذلك، وذلك كما هو ملاحظ في السياسة الخارجية الأمريكية اليوم في عهد بيل كلينتون مقارنة بسابقه جورج بوش.

وعلى ذلك فإن الأسباب السابقة [من سياسية واقتصادية واجتماعية] لايمكن إدراك اتجاهها وأثرها في القرار ما لم تدرك شخصية متخذ القرار نفسه، ألا وهو صدام حسين في الحالة العراقية. أما آلية صنع القرار فيمكن إهمالها في هذه الحالة إذ إنها تدور حول شخص الزعيم وقراراته الذاتية، كما في أي مجتمع تهيمن عليه سلطة شمولية. أما ذات الآلية [من حزب وبيروقراطية ومؤسسات ونحو ذلك] فهي لاتتمتع بأي استقلالية إذ إنها مرتبطة بالزعيم وقرار الزعيم ولاتتجاوز مهمتها مجرد تنفيذ قرار ذلك الزعيم.

وإذا أردنا تحليل شخصية صدام حسين، متخذ القرار الأوحد في العراق، نجد أن هنالك شبه إجماع من المصادر المتاحة على أن هناك عناصر محددة وواضحة تؤطر هذه الشخصية وسلوكها، وذلك بعيداً عن دهاليز علم النفس والسيكولوجيا والتي حاول البعض من خلالها إعطاء تفسير شبه أوحد لكارثة اجتياح الكويت [٢٦]. هذه العناصر يمكن تلخيصها في: الإيمان بالعنف كوسيلة لتحقيق الأهداف، الإعجاب بالزعامة المطلقة، التعصب للرأي الذاتي، والحاجز المعرفي مع العالم الخارجي [٢٧].

فالدارس للسيرة السياسية لصدام حسين سيجد أن العنف كان الصفة الرئيسية المميزة لهذه السيرة، سواء تحدثنا عن مرحلة المعارضة أو مرحلة الحكم، وسواء تحدثنا عن العلاقة مع الرفاق أو المعارضة أو الجيران(٢٨).

ففي مرحلة ما قبل الحكم، وبعيداً عن تلك القصص التي تروى عن الطفولة العنيفة لصدام حسين، نجد أن حادثة محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم في شارع الرشيد عام ١٩٦٠م، والتي كان صدام أحد «أبطالها»، مازالت أحد أهم المعالم في حياة صدام والتي يفتخر بها هو شخصيا(٢٩). والجرح الذي أصيب به أثناء المطاردة من الأشياء التي تبعث في نفس صدام الاعتزاز والفخر ويريه لأصدقائه المقربين، وغير المقربين(٣٠). وقد لاتكون حادثة محاولة الاغتيال مؤشراً كافياً لإيمان صدام بالعنف سبيلاً وحيداً لحل المشاكل السياسية لولا أن الأحداث اللاحقة في سيرته أعطت مؤشرات أخرى كافية. فبالعنف وأجهزته استطاع صدام أن يصل إلى قمة هرم السلطة في العراق، وبالعنف استطاع المحافظة عليها. هو الذي دشن حكمه عام ١٩٧٩ بإعدام «وجبة» من رفاقه في الحزب تحت مبرر «المؤامرة السورية»، ثم اتجه إلى المعارضة في أعقاب الثورة الإيرانية وصفاها، وأخيراً اتجه إلى العنف مع جارته إيران لحل كافة مشاكله معها (٣١).

أما الإعجاب بالزعامة المطلقة، فقد أشارت إليه بعض تقارير الإدارة الأمريكية حول شخصية صدام عندما بينت أنه يكن إعجاباً خاصاً بالزعامة الناصرية وسحرها وسعيه لأن يكون «ناصراً» جديداً في المنطقة العربية (٣٢)، رغم الاختلاف في الظروف وشخصية كل من الرجلين. بالإضافة إلى ذلك فإنه من المعروف ذلك الإعجاب الذي يكنه الزعيم العراقي أيضا للإمبراطور البابلي القديم بنوخذ نصر، أعظم أباطرة بابل، وسعيه لأن يكون زعيما من ذلك النمط(٣٣). وهناك معلومة عادية، ولكنها تنبىء عن شخصية الزعيم، ألا وهي حبه لأن يشاهد دائما فيلم «العراب» دون كلل أو ملل(٣٤). هذا بالإضافة إلى تلك الصور والتماثيل التي تملأ العاصمة العراقية وكافة مدن الجمهورية، والتي يبدو فيها صدام حسين مادا يديه أو شامخاً بأنفه تحيط به رسومات خلفية لدبابات وفرسان وطائرات وصور عسكرية آشورية وبابلية. كل هذه المؤشرات تعبر في جملتها عن تعطش للزعامة وسحرها على شخصية الساعي

إليها، وهو ما مارسه فعلاً صدام حسين خاصة في أعقاب «نصره» على إيران حين أخذ يتصرف على اعتبار أنه الزعيم الأوحد لأمة العرب، وهو ما لاحظه كل مراقب تقريباً لأعمال مؤتمر القمة العربية في بغداد عام ١٩٩٠م.

والتعصب للرأي الذاتي مسألة منطقية عند الحديث عن الأنظمة الشمولية التي تلتقي خيوطها في مركز واحد هو الزعيم. ونحن هنا لانريد الحديث بصفة عامة عن الأنظمة الشمولية، كما أن المجال لايتسع لمناقشة تفصيلية لهذه النقطة، حيث يستطيع المهتم أن يرجع إلى المصادر الرئيسية التي ذكرنا بعضها في الهوامش، غير أن حادثة واحدة تكفي لأن تكون مؤشراً لهذه النقطة. في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وأثناء انعقاد اجتماع للقيادة العليا لمناقشة إحدى الخطط الهجومية، انتقد أحد الضباط الخطة المقدمة من صدام، وعندما انتهى من ذلك كان رد صدام حسين هو أن سحب مسدسه وأطلق النار وأرداه قتيلاً في ذات الاجتماع(٣٥). في الأحوال العادية، وعندما لايكون هنالك زعامة الفرد الواحد، فإن مثل هذه الأمور تكون خاضعة للأخذ والرد، إذ حتى أدولف هتلر وبنيتو موسوليني كانا يناقشان قادتهما في خطط الحرب ويستمعان إلى انتقاداتهم. هذا مع العلم أن صدام نفسه ليس عسكرياً محترفاً ولم يحصل على تعليم أو تدريب عسكري نظامي، ومع ذلك لايحتمل من ينتقده في هذه الأمور المهنية من المحترفين، فكيف بالأمور العامة؟

أما الحاجز المعرفي مع العالم الخارجي فقد بدا واضحاً كل الوضوح أثناء أزمة الخليج وحرب الخليج الثانية. فصدام حسين لايعرف إلا لغة واحدة هي العربية، ولم يسافر إلى الغرب إلا مرة واحدة عام ١٩٧٥م، عندما سافر إلى فرنسا في مهمة رسمية خاصة. كل هذه الأمور حقيقة قد لاتكون مهمة، إذ ليس من الضروري أن تتحدث لغات أخرى أو تسافر إلى الخارج كي تكون مطلعاً، ولكن هناك من المؤشرات ما يجعل المراقب يؤكد «قصر نظر» صدام حسين وقلة المعرفة بعالم اليوم التي يتمتع بها. فمثلا، وخلال أزمة الخليج الأخيرة، تبين أنه لايعرف الكثير، أو حتى القليل، عن السياسة والمجتمع في الولايات المتحدة، تلك الدولة التي جعل من نفسه مكافحاً ومناضلاً ضدها. فقد فوجيء مرة أثناء مقابلته لزائر غربي أن أبدى دهشة حين علم أن انتقاد الرئيس الأمريكي لايعد تعدياً على القانون، كما هي الحال

في العراق، يعاقب عليه بالإعدام[٣٦]. أما مسألة كيف يتخذ القرار هناك مثلا فهو لايدركها إطلاقاً، إذ إن كل معلوماته هي مجرد إسقاط للحالة العراقية على ما عداها. وبذلك نعني أنـه كان يتعامل مثلاً مع جورج بوش على أنـه صدام أمريكـا، السيد المطلق ومصدر كل السلطـات، غير مدرك لتلك المؤسسات السياسيـة والبيروقراطية والإجراءات الدستورية التي تشكل في جملتها «مؤسسة الرئاسة» في أميركا، وليس مجرد رئيس فرد. هذا بالنسبة لأمريكا، الخصم اللـدود، وبالنسبة لمعلومة بسيطة واحدة، فما بالك بالمعلـومات الأكثر أهمية وبـالدول الأقل أهمية من أمريكـا في هذا المجال؟ للقارىء أن يستخدم مخيلته وسوف تكون النتيجة مفجعة.

وعمومـا، ليس من الضروري أن يكون رأس الدولة «مثقفـاً» أو عالماً من أجل أن يكـون رئيسـاً جيـداً، ولكن من الضروري أن يكـون مطلعـاً عـارفـاً بمسـار الأمـور وطبيعتهـا، إن لم يكن بشكـل ذاتي [وذلك صعب إن لم يكن مستحيـلاً في الـدولـة الحديثة] فبمساعدة جهاز من المستشارين وأجهزة المعلومات ونحو ذلك، التي تضع أمامه المعلومات والآراء وهو الذي يقـرر في نهاية المطاف. أما في الحالة العراقية، فإن كل شيء يتركـز في شخص صـدام حسين الذي يقـرر وفق تصـوراته الـذاتيـة وليس المعلـومـات الموضـوعيـة المتـاحة، وذلك وفـق العناصر المنـاقشـة سـابقـاً والمميـزة لشخصيتـه. أما المستشـارون وأعضـاء القيادة فليـس لهم مهمة إلا التنفيـذ الأعمى وتأييد «حكمـة» الزعيم. وأمـا أجهزة المعلـومات فمهمتهـا قمعية وليست إخبـارية تتلخص في تتبع المعارضة وكشفها وسحقهـا أو تصفيتها إن أمكن. أما خلاف ذلك فلا دور يذكر لها سـواء في جمع المعلومات الأخرى أو تقديم خـدمات استشارية، إذ يبقى كل ذلك من الاختصاصات الخاصة جداً بالرئيس الكلي القدرة.

المبررات الأيديولوجية للغزو

من خلال النقـاش السابق، يتبين أن كارثـة الخليج، والتي انفجرت بـالاجتياح العـراقي للكـويت في الثـاني من أغسطس ١٩٩٠م، كـانت نتيجـة ضروريـة من الأسباب الموضوعية [اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وشخصية] منظوراً إليها بشكل صـورة متـداخلـة مثل شبكـة لايمكن تحديـد أجـزائهـا بشكل مستقل ولكن بشكل

متفاعل. وكل ذلك، أي الأسباب الموضوعية، مأخوذة ضمن خلفية معينة هي تناقضات الحياة السياسية العربية ومن ثم الخطاب السياسي والثقافي العربي التي تزيد من حدة وأثر تلك الأسباب الموضوعية كما سبق أن ذكر.

غير أن أي كيان [فرداً كان ذلك الكيان أو مؤسسة أو دولة] عندما يسلك سلوكاً معيناً مدفوعاً بأسباب موضوعية معينة [سواء كانت هذه الأسباب مدركة في الوعي أو غائبة في اللاوعي] فإنه لايعلن أن سلوكه ذاك كان منبثقاً من تلك الأسباب، بل إنه يبحث عن مبررات «أيديولوجية» لذلك السلوك يحاول أن «يتسامى» به عن عالم «الماديات» ويرفعه إلى عالم «المثاليات» [قميص عثمان والفتنة مثلا]. وعندما نقول إن الكيان «يحاول» أن يتسامى بسلوكه الناتج فعلاً عن أسباب موضوعية، فإنه لايحاول ذلك دائماً بصورة واعية إذ قد تكون أسس المحاولة قابعة في اللاشعور دون أن يكون الشعور قادراً على التمييز بينها[أي المبررات] وبين الأسباب الموضوعية. ولكن، وفي أحيان أخرى، يكون الكيان شاعراً وواعيا بهذا المزج، وفي هذه الحالة نكون بصدد «أدلجة» من النوع الجزئي الذي تحدث عنه كارل مانهايم(٣٧). والسلوك العراقي في الاجتياح لا يخرج عن هذه القاعدة، كأي سلوك آخر، بل إننا نستطيع أن نؤكد، كما سيتبين، أن المبررات التي قال بها النظام الحاكم في العراق تنطوي تحت المفهوم الجزئي للأيديولوجيا [على مستوى الشعور بالمزج] وليس الكلي [مستوى اللاشعور بالمزج]. فبطبيعة الحال، لايمكن لصدام حسين أن يخرج على الناس قائلاً إنه اجتاح الكويت بحثاً عن حل لأزمته الاقتصادية والاجتماعية واستغلالاً للظروف السياسية من أجل خلق زعامة خاصة به على مستوى العالم العربي. إنه إن فعل ذلك لن يجد من يؤيده أو يقف وراءه، ومن هنا تبرز وظيفة المبررات الأيديولوجية والتي نوجزها في وظيفتين: الأولى، إقناع «الذات» بسمو الهدف من أجل خلق قاعدة وجدانية مساندة للسلوك. والثانية، إقناع «الآخرين» بهذا السمو من أجل كسب التأييد والدعم، وعند النظر إلى المبررات التي قدمها النظام الحاكم في العراق في اجتياحه الكويت، نستطيع أن نحدد هذه المبررات في خمس مجموعات: وطنية ثورية، تاريخية قطرية، اقتصادية، اجتماعية، قومية، ودينية.

أولاً ـ مبررات وطنية :

عقب الاجتياح مباشرة، أعلن النظام الحاكم في العراق أن ثورة وطنية ضد الأسرة الحاكمة في الكويت [آل صباح] كانت قد اشتعلت، وأن «الثوار» قد استنجدوا بالنظام «الوطني، القومي، التقدمي» في العراق من أجل المساعدة، فما كان من الجار إلا أن لبّى النداء القومي والثوري فهبَّ للمساعدة. ولعل الأحداث التي كانت جارية على الساحة الكويتية آنذاك، قد شجعت النظام العراقي على تبني هذا المبرر، وذلك وفق قراءة خاطئة وتصور مغلوط للأحداث ومسارها، وذلك كديدنه في قراءة الأحداث. لقد كان هنالك نوع من الصدام بين الحكومة الكويتية والمعارضة نتيجة الاختلاف على قضايا وطنية، ولكن هذا الصدام ومن قبله الخلاف كان يدور في إطار من الاتفاق المبدئي [بين جميع الأطراف] على ثوابت معينة لعل أهمها استقلالية الدولة وشرعية الأسرة الحاكمة [رغم الخلاف معها]. بمعنى أن الخلاف أو الصدام مؤطر ومحدد بهذه الثوابت بحيث إن كل كويتي من الممكن أن يفعل ما يشاء وينتقد ما يشاء، حتى الأسرة الحاكمة ذاتها، ولكنه يقف عند الحدود المتفق عليها ألا وهي استقلالية الدولة وشرعية الأسرة. ماعدا ذلك خاضع لأي شيء وكل شيء وفق المبادىء العامة للدستور الذي ينظم الحياة السياسية في إطار معين من الثوابت.

وقد أثبت مسار الأحداث بعد ذلك خطأ القيادة العراقية في قراءة الساحة السياسية في الكويت، والتي قامت على تقارير مخابراتية لا يهمها كثيراً صحة المعلومة أو التحليل بقدر اهتمامها برضا القائد وتقرير ما يبهجه ويؤكد رؤيته التي من المفترض ألا تكون خاطئة مهما كان الأمر. أثبت مسار الأحداث بعد ذلك خطأ القراءة وتهافت المبرر، إذ إن النظام الغازي لم يجد فرداً واحداً يتعاون معه بشكل حر، حتى أشد المعارضين للحكومة الكويتية، والذين كان النظام العراقي يراهن عليهم وعلى تأييدهم. بل إنه حتى الحكومة العسكرية المؤقتة التي أقامها عقب الاجتياح، والتي أعلنت الجمهورية بعد ذلك ووجهت بمعارضة شديدة من كافة قطاعات المجتمع الكويتي. كما أن أفراد الحكومة المؤقتة أنفسهم كانوا من المتعاونين بالإكراه في معظمهم، كما تبين من خلال محاكمتهم خلال العام المنصرم، ١٩٩٣م. وقد تأكد تهافت هذا المبرر، أي المبرر الوطني المدعى، بصورة نهائية خلال المؤتمر الشعبي

الكويتي في جـدة في أكتوبـر عام ١٩٩٠م، والـذي أكد ثوابـت «العقد الاجتماعي» للدولة والمجتمع في الكويت. لقد كان من المفترض ألا يلجأ النظام العراقي لمثل هذا المبرر إذ إنه متهافت من أساسه. فمهما كانت معارضة أي شخص للنظام الحاكم في بـلاده، فإنـه لايمكن أن يعـرض استقلال ذات البـلاد للخطـر من أجل مكـاسب سياسية من ناحيـة، كما أن أي شخص وطني فعلاً «[معارضاً أو غير ذلك] لايمكن أن يرضى بتدخل أي كيـان خارجي كان من أجل نصرته ودعمه من نـاحية أخرى. إذ إن مثل هذه القضايا تبقى وطنية بحتة ولابد أن تحل وطنياً وإلا فإن أي نصر أو فوز بغير ذلك لاقيمة له ولا أهمية في نظر الشعوب والتاريخ.

ثانياً ـ مبررات تاريخية:

عندمـا تبين، وخلال الأيام القليلة الأولى، تهافت المبرر «الـوطني»، لجأ النظام الغازي إلى مبرر أيـديولـوجي آخر أقل تهافتاً وأكثر تماسكاً، في رأيـه، ألا وهو المبرر التاريخي والـذي فحواه رجوع «الفرع» إلى «الأصل»، وذلك يعني رجـوع الكويت إلى الوطن الأم [العراق] والقضاء على آثار الاستعمار وتقسيمه الجائر للمنطقة، ووفق هذا المبرر وافق «مجلس الشعب» العراقي بـالإجماع على قبول عـرض الحكومة «الكـويتية» الجمهورية المؤقتـة بالاتحاد مع العراق. والحقيقة أن هذا المبرر يعاني بـدوره من ثلاثة مثالب أفقدته المصداقية والتماسك، وهي مثالب منطقية وتاريخية وسياسية.

فمن الناحية المنطقية، فإن القول باسترجاع جزء فصله الاستعمار عن العراق عنـوة، وحـرم العـراق بالتـالي من منفـذ واسع إلى ميـاه الخليج، خـلاف الثـروة النفطية، أن القول بذلك ينفي ويناقض بقية المبررات المتجاوزة للقطرية. فشعار «عودة الفـرع إلى الأصل»، الذي هـو شعار «قطـري» بحت ينـاقـض الشعارات القـومية والـدينيـة والاجتماعية الـلاحقة التـي رفعت ويحطم مصداقيتهـا بشكل كامل. فـإذا كان الهدف هو تحقيق حلم «الـوحدة العـربية»، كما يطـرح الشعار القومي، فإن كـافة الدول العربيـة تتساوى في هذا المجـال. بمعنى أنه لا معنى للقول بعودة الفرع إلى الأصل مادام الأصل هو الوحدة العربية الشاملة، وبالتالي فإن كافـة الدول العربيـة «فروع» لهذا الأصل وليس الكـويت وحدها. لـو طرح

النظام العراقي شعار الوحدة العربية فقط ، وذكر أن ضم الكويت ليس مقصوداً بذاته ولكن مجرد مقدمة لتحقيق الحلم ، لكان ذلك أكثر منطقية وتماسكاً . أما ضم «قطر» عربي إلى الوحدة «قطر» عربي آخر وفق شعار «قطري ولا دخل لبقية المبررات والشعارات في مثل هذا الصراع . وما يعطي قطراً معينا الحق في السعي وراء أهدافه الذاتية ، يعطي ذات الحق لأي قطر آخر يسعى نحو نفس الهدف ، هكذا يقول المنطق . أن يكون هذا القطر أو ذاك أساء التصرف في سعيه نحو تحقيق أهدافه الذاتية [الكويت مثلاً في مسألة إنتاج النفط قبيل الاجتياح] لايعني انتقاصاً للمبدأ ولا يبرر مسح ذلك القطر من فوق الخارطة .

ولكن يبدو من كثرة الشعارات والمبررات أن النظام الحاكم في العراق لم يكن يسعى وراء المنطقية في الطرح بقدر ما كان الهدف تعبئة كافة القوى لمساندة الحدث عن طريق دغدغة مشاعرها بطرح مايروق لها . فشعار عودة الفرع إلى الأصل كان شعاراً موجهاً إلى الداخل ، والشعارات الأخرى موجهة إلى الخارج ، حيث كان شعار الوحدة العربية موجهاً إلى الشريحة «المثقفة» ، بل المؤدلجة ، في العالم العربي ، وشعار مناهضة أعداء الإسلام موجهاً إلى إثارة حماسة ووجدان الأحزاب الإسلامية وأهل «الصحوة» الإسلامية . أما شعار تقسيم الثروة فقد كان موجهاً إلى «الشارع» العربي . والحقيقة التي لابد من إيرادها أن كل هذه الشعارات قد نجحت في تحقيق أهدافها رغم عدم منطقيتها عند وضعها وتحليلها جنباً إلى جنب ، إذ إن المنطق ليس دائماً هو السيد ، وفي الحالة العربية خاصة قليلا جداً ، بل نادراً ، ما يكون هو السيد .

ومن الناحية التاريخية البحتة ، فإنه إذا كان الاستعمار قد «عبث» بالكيان العراقي وحدوده ، فإنه قد عبث بكافة الكيانات بالمنطقة وحدودها التي صنعها بنفسه ، وليس العراق وحده (٣٨) . بل إن دولة العراق المعاصرة هي هندسة استعمارية بحتة ، بطلها ونستون تشرشل ، حيث تم دمج ثلاث ولايات عثمانية ، غير متجانسة اجتماعياً وعرقياً وطائفياً ، وهي ولايات البصرة وبغداد والموصل ليقوم باجتماعها دولة العراق المعاصرة عام ١٩٢١م في ظل تاج تابع أعطي لشخصية غير عراقية هي الملك فيصل الأول(٣٩) . بل إنه وحتى قيام الدولة العراقية المعاصرة في ذلك العام ، لم يكن اسم «العراق» معروفاً على المستوى العالمي ، إذ كان يشار إليه دائما باسم «بلاد

الرافـدين Mesopotamia » أما «العراق» فهـو كلمة أو اسم عربي بحت لا يشير إلى عـراق اليوم. فـالعراق، في المصـادر العربيـة، كان يعني «أرض السـواد» وهي تلك الأراضي الخصبـة والملتفـة النخيل [ومن هنا جـاء اسم العـراق] ولم يكن يعني أرضـاً محددة، إذ كثيراً مـا تشير المصـادر العـربيـة القـديمـة إلى «العـراقين» ألا وهما البصرة والكوفـة، وكل ذلك يقع في المنطقـة شمال البصرة وجنوب بغداد، وهي المدينـة التي بناها أبو جعفر المنصـور لاحقاً ولم تكن واقعة ضمن أرض السواد أو العراقين. وذلك بالقرب من المدائن عاصمة الدولة الساسانية القديمة.

لذلك نقول إن حجة الاستعمار وخلقه للكيانات العربية المعاصرة حجة ضعيفة، إذ إن كل الـدول القطريـة Nation States العربية المعـاصرة تقريباً كانـت حدودها وكياناتها قد ظهـرت نتيجة عمليات جراحية قام بها المهيمنـون على المنطقة قبيل وأثناء الحرب الأولى (٤٠). فالعرب لم يعرفوا في تاريخهم الـدولة القطرية المستقلة قبل أوائل القـرن العشرين، وذاك يسري على الجميع وليس العـراق والكـويت فقط. أمـا قبل ذلك، فقد كانت المنطقـة عبـارة عن مقاطعـات وولايات تابعـة لهذه الإمبراطورية أو الدولـة أو تلك [التاريخ الإسلامي من بني أميـة إلى بني عثمان] ولم يكن هناك إلا دولة إمبراطـورية واحدة، وذلك وفق التنظيـم السياسي العالمي في ذاك الـوقت الذي كان يقوم على الإمبراطوريات متعددة الأعراق وفق عامل توحيدي معين غالباً ما يكون الدين أو مجرد الهيمنة العسكـرية. نعم، وهذه حقيقة، إن مثل هـذه الإمبراطوريات [ولايشذ عن ذلك الإمبراطوريات الإسلامية المتعاقبـة] كانت درجة مركزيتها تضعف خـلال مراحل تـاريخية محددة، ممـا يعطي المجـال لهذه السلالـة أو تلك لأن تستقل بأمـورها ذاتيـاً [أخشيديون، أيـوبيون، حمدانيـون، مماليك، مـوارنة] نتيجـة ضعف الـدولة، أو أن ذات الـدولة تقـوم بالتقسيم الإداري الـذي مع الوقت يتمتع بـالإدارة الذاتية [الولايات والقائمقـاميات العثمانية مثلاً]، إلا أن كل ذلك يبقى مرتبطاً بحبل قد يكون واهياً أغلب الأحيان مع مركز الإمبراطـورية. وكذلك من ناحية أخرى، فإن نفوذ السـلالات ونحوهـا يرتبط بقوة السـلالة ولم يكن هنـاك حدود بين منـاطق نفوذ السلالات، إلا ما كان يمكن أن يحمى بقوة السيف.

وعـودة إلى المسألة العـراقية ــ الكويتيـة، فإنه إذا كـان الاستعمار قد خلق كيـان

الكـويت المعاصرة بصفـة مستقلـة عن «الباب العـالي» عـام ١٩١٣م، عندمـا وقع الإنجليز معاهدة تمنح الكويت الحكـم الذاتي ومن ثم الاعتراف بحدودها واستقلالها عن الدولة العثمانية، فإن ذات الاستعمار قد خلق الكيان العراقي المعاصر عندما ضم الـولايات العثمانيـة الثـلاث في كيـان واحد عـام ١٩٢١م. وبـالتالي، ومـن الناحيـة التاريخية البحتـة، فإن الاستعمار [الانجليزي تحديدا] هو الذي منح الكيـان القانوني المستقل [الاعتراف] لكل من العـراق والكـويت معـاً، وفي فترات تاريخيـة مختلفـة، وبذلك تسقط مقولة أن الاستعمار قـد خلق من «بئر نفط»، هي الكويـت، دولة على حساب الدولة «الأم»، أي العراق، إذ إن الجميع «في الهم شرق».

ومسألـة «بئـر النفط» هـذه تحتاج إلى وقفـة معينـة. إذ إن من ضمن الشعـارات الأيـديولـوجية التـي طرحهـا النظام الحاكم في العـراق مبرراً الاجتيـاح هو القـول إن الاستعمار إنما فصل الكويت عن ولايـة البصرة العثمانية رغبة في إقـامة مشيخة تـابعة تحقق له المصلحة في استغلال ثروات المنطقـة، والنفط هو الأساس فيها، أي أن «بئر نفط» قـد تحولت إلى دولـة من أجل هـذه الأغـراض الاستعماريـة. غير أن التـاريخ بحقائقه الباردة يناقض كل مضمون تلك الشعارات. فمن ناحية، لم يكتشف النفط في الكويت خـلال تلك الفترة وإن كان هنالك تـرجيح لوجـوده. بل إن النفط كان مـوجـوداً بـالفعـل في ولايـة الموصل وهـو السبب، أي النفط، في جعل الاستعمار الإنجليـزي ينتزع ولايـة الموصل من الاستعمار الفرنسي ويضيفهـا إلى الدولـة العراقيـة المنشأة، على الرغم من أن الـولاية توجد في منطقـة كرديـة، وهي أقرب إلى الشـام أو تركيا منها إلى ولايتي بغداد أو البصرة (٤١). وقد كان الإنجليز يبغون من وراء ذلك السيطرة على الأكراد من ناحية، وضمان النفط من ناحية أخرى، حيث سيكون، أي النفط، تحت هيمنة سلطة تابعة هي العرش الهاشمي في العراق (٤٢). وبذلك، فإنه من الأفضل من الناحية المنطقية، بل والسياسية الاستراتيجية، ضم الكويت في هذه الحالة إلى العرش الهاشمي حيث إن ذلك أكبر ضمانة لاستمرار المصالح الاستعمارية، والمبرر لكل ذلك موجود ألا وهو كون الكـويت جزءاً من ولاية البصرة العثمانية، على الـرغم من أن الاستعمار لايحتاج إلى أي مبرر في التعبير عن مصـالحه بصورة واضحـة جلية، وهندسة الأمور بما يكفل تلك المصلحة.

وقد يقول قـائل إن العرش الهاشمي في العراق قد سقط، وإن نظامـاً «وطنياً» قد جاء إلى الحكم محاولاً تصحيح ما أفسده الاستعمار. هذه بـدورها مسألة فيها نظر، إذ إنها خاضعة لـلأيديولوجيـا ومنطلقاتها ما الذي، مثلاً، يجعـل من نظام حاكم معين نظامـاً «وطنياً» أو «تقـدمياً» أو نحـو ذلك؟ في الحقيقة ليس هنـاك معيار مـوضوعي ثابت، إذ إن كل ذلك خاضع لبنود الأيديولـوجيا المتبناة. وكل أيديولوجيا، ومن ثم نظام حكم، يـرى أنه الأفضل والأجـدر. وما يمنح أيـديولـوجيا معينـة حق الادعاء يمنح غيرها نفس الحق، فـالمسألة نسبية، هـذا إذا أردنا أن نكون موضـوعيين حقاً. وبالتالي فإنه إذا كان من حق العراق أن يتبع الأيديولوجيا التي يراها الأنسب، ويختار نظام الحكم الـذي يراه الأفضل، ويحاول أن يجدد قناعـاته وسلـوكه ونظرتـه إلى نفسه [تقدمي، وطني، الخ] بناءً على ذلك، فإن من حق أي كيـان آخر، الكويت مثلاً، أن يفعل نفس الشيء دون أن يكون لأحد ميزة على آخر. ونحن نقول مثل هذا الكلام من باب التحليل النقدي والمنطقي، وإلا فإنه في عـالم السياسة الفعلي الكل سواء في الغاية والسلوك مهما اختلفت المنطلقات الأيديولوجية ومبرراتها، ومهما صنف الكيان ذاته أيـديولـوجيا، رجعياً أو تقـدمياً. وأبسط مثال على ذلك مـوقف كافـة الأنظمة العـربية من العـلاقة من الغـرب وخاصـة فيما يتعلق بمسألة النفط. الكل يبيعـه إلى الغرب، والكـل يسعى إلى مغازلـة الغرب وجعله يتعـامل معه وحـده أو أفضـل من غيره، والكل يحاول أن يقنع الغـرب أنه ضمانة استمـرار مصالحه، لا يشـذ عن ذلك تقدمي أو رجعي، بما في ذلك صدام حسين(٤٣).

ومن النـاحية السيـاسية، وهي امتـداد للمسألـة التاريخيـة، فإن إدخال عـامل التـاريخ في الصراعات السيـاسيـة بشكل دائم يعني تفجير الـواقع السياسي الـراهن وتغييرا جذريا لخارطة كل العالم. لقد فجر هتلـر وموسوليني العالم لأسباب اقتصادية وسياسيـة غلفت بمبررات أيـديولـوجية وتاريخيـة. ليس هنـاك دولة في عـالم اليوم لم تخضع في نشوئهـا وحدودها لمتغيرات تـاريخية معينـة سوف تفجر العـالم أجمع فيما لو أثيرت هذه المتغيرات من جديد. ونحن لا نريد أن نذهب بعيداً في الزمان بل سنلتزم بالتـاريخ المعاصر، ولن نـذهب بعيدا في المكـان بل سنلتزم بـالمشرق العربي، وذلك حين نتساءل: ما مصير دولة كالأردن لو أثيرت المتغيرات التاريخية ومسألة الاستعمار؟

وما مصير دولة كلبنان أو الإمارات أو قطر، وذلك على سبيل المثال لا الحصر؟ بل ما مصير العراق ذاته فيما لو حدث ذلك؟ ماذا لو أرادت سوريا أن تعيد «الفروع» إلى الأصل، أو أرادت عُمان أن تفعل ذلك، أو قالت السعودية بحدودها أيام سعود الكبير؟ بل ماذا يكون الوضع لو خرجت علينا تركيا مطالبة ب «أملاك» الدولة العثمانية أو بعض منها مثلا، وأجزاء مهمة من ذلك البعض هو شمال العراق ذاته؟ لن أجيب عن كل هذه الأسئلة إذ إن إجاباتها واضحة في ذاتها دون حاجة إلى إسهاب. وبالتالي فإنه إذا كان من «حق» العراق المطالبة برد الفرع إلى الأصل، بغض النظر عن خطأ أو صحة هذا الحق موضوعيا، فإنه من «حق» الآخرين فعل نفس الشيء، ولكم أن تتصوروا الوضع حينذاك.

ثالثا ـ مبررات قومية:

جزء من شرعية أي نظام يقوم على الأيديولوجيا التي يقول بها والتي تحدد الأهداف والغايات العامة التي تؤطر طبيعة النظام السياسي وشكل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعتقد هذا النظام بأنها الأفضل. بمعنى أن الإيديولوجيا تشكل تلك الغايات والمنطلقات التي يعتقد النظام السياسي أنها مصدر قبوله لدى مادة النظام [الشعب]، والقبول هو أساس الشرعية.

ولكن عندما نقول إن الأيديولوجيا تشكل الغلاف النظري للشرعية، فإن ذلك لا يعني أن الأنظمة السياسية مقيدة بمقولات الإيديولوجيا، أو هي مرتبطة بها حرفيا. فهي، أي الإيديولوجيا، مصدر نظري [مثالي] للشرعية، ولكنها ليست المصدر الفعلي أو العملي. فالأنظمة السياسية تحركها، في سلوكها وفعلها، الضرورات العملية والمنبثقة بشكل رئيس من ضرورات الحفاظ على كيان الدولة. إنه منطق الدولة ومحاولة الحفاظ عليها الذي يحدد السلوك الفعلي للدولة. وفق هذا المنطق تتساوى كافة الدول بغض الطرف عن منطلقاتها الأيديولوجية، والتي تلعب غالبا دور المبرر لسلوك منبثق أساسا من ضرورات أو منطق الدولة ذاتها. هذا لا يعني أن الأيديولوجيا لا تلعب دورا في تحديد السياسة الداخلية والخارجية للدولة، ولكنه يعني أن الضرورات العلمية ومنطق الدولة بذاتها يأتي في المقام الأول، ومن ثم

يأتي دور العوامل الأخرى. فالأيديولوجيا، كما ذكر سابقا، ذات وظيفة محددة ألا وهي «التسامي» بالأهداف العملية المباشرة ونقلها من مجال «الماديات» إلى مجال «المثاليات»، وذلك بغرض إعطاء هذه الأهداف صيغة مقبولة للجميع وفي ذلك تحقيق للسلام الاجتماعي ومن ثم خدمة منطق الدولة ذاتها. ونظرة واحدة إلى عالم اليوم وما يحتويه من دول تؤكد النقاش السابق، حيث تلعب مقولات الأيديولوجيا وظائف مختلفة، وفي بعض الأحيان متناقضة، من أجل تبرير هذا السلوك العملي أو ذاك. الخلاصة هي القول إن الأيديولوجيا في الدولة المعاصرة تلعب في غالب الأحيان دور المرجع النظري للتبرير في مقابل السلوك العملي البحت القائم في جانبه الأكبر على ضرورات ومنطق الدولة.

والعراق، أو النظام الحاكم في العراق بالأصح، ليس شذوذا في هذه القاعدة في سلوكه وتصرفاته. فعندما اجتاح الكويت كان ذلك وفق أسباب ودوافع موضوعية سبق مناقشتها، كانت تشكل تهديدا لبقاء ذات النظام. وعلى ذلك، فعندما قام بمغامرة الاجتياح محركا بهذه الدوافع، ما كان له إلا أن يبرر هذا السلوك تبريرا يقبله الآخرون ويمنح هذه المغامرة صفة الشرعية، إذ إن أي نظام لا يمكن أن يعلن صراحة أن سلوكه منبثق من الأسباب الحقيقية التي تقف وراءه، حيث تبقى تلك الأسباب الحقيقية حكرا على صانعي السياسة ومتخذي القرار في غرفهم السرية وليس للاستهلاك العام. من هذه المبررات التي طرحها النظام في العراق يبرز المبرر القومي، بعد استهلاك المبررين الوطني الثوري والتاريخي والنابع من الأيديولوجيا القوموية لحزب البعث الحاكم (رسميا على الأقل وإلا فإن صدام هو الحاكم ولا شيء سواه) بصفته المرجع النظري للتبرير. فقد بُرر الاجتياح بالقول إن ذلك كان عملا حتميا لمقارعة الاستعمار والإمبريالية التي تقف في وجه أي عمل نهضوي عربي وأية قوة عربية صاعدة، بدءا بمشروع محمد علي مرورا بعبدالناصر وصولا إلى صدام حسين. وقد صدَّق كثير من «المثقفين» العرب هذا المبرر، أو تصنعوا التصديق، فكانت مواقفهم المعروفة أثناء الأزمة(٤٤). كما أن بعض المثقفين العرب اعتبروا الاجتياح وضم الكويت إلى العراق، خطوة أولى على طريق الوحدة العربية(٤٥). للنظام العراقي، بل لأي نظام كان، أن يبرر سياساته وفق الأيديولوجيا التي تناسبه،

إلا أن التبرير يبقى تبريرا وليس بالضرورة أن يكون معبرا عن الحقيقة الموضوعية. فنحن مثلا، ننتقد الولايات المتحدة عندما تتدخل في دولة معينة تحت ستار أو مبرر «حقوق الإنسان»، والنابع من الأيديولوجيا الليبرالية، ونحن نعلم أن هذا المبرر لا يعبر في الحقيقة عن الأسباب الحقيقية للتدخل. قياسا على ذلك يحق لنا أن ننتقد ونحلل موقف أي دولة أخرى، بغض النظر عن المبرر الأيديولوجي المتخذ، وإلا أصبحنا غير موضوعيين ولا منطقيين، والأمور لدينا تقاس بمقياسين. فإذا كان التحالف مثلا قد تدخل في منطقة الخليج لأسباب اقتصادية وسياسية بحتة (بغض النظر عن المبررات المعطاة)، فإن العراق اجتاح الكويت لنفس الأسباب وبغض النظر عن المبررات المعطاة. أما إذا صدقنا مبررات العراق فيجب علينا بالتالي تصديق مبررات التحالف، وتتحول القضية إلى حالة أيديولوجية بحتة، أي صراع بين أيديولوجيات، والحقيقة الموضوعية ليست كذلك بالنسبة لكافة الأطراف.

وعندما نأتي إلى ذات المبرر القومي العراقي في تبرير الاجتياح، من كونه مقارعة للاستعمار والهيمنة الإمبريالية عامة والأمريكية خاصة، سنجد أن الوقائع تكذب كل ذلك. من هذه الوقائع، مثلا لا حصرا، نجد مايلي: عام ١٩٧٣، كان العراق هو الدولة العربية الوحيدة التي لم تلتزم بقرار حظر النفط عن العالم الغربي أثناء حرب أكتوبر(٤٦). في عام ١٩٧٥، قام نائب الرئيس صدام حسين بتوقيع اتفاقية الجزائر للحدود مع الشاه محمد رضا بهلوي، والتي بموجبها تنازل النظام في العراق عن حقوق تاريخية واضحة للعراق وكافة العرب في شط العرب. عام ١٩٧٩، قام الرئيس صدام حسين، في أولى سنوات رئاسته، بإلغاء اتفاقية للوحدة مع سوريا سبق أن وقعها الرئيس أحمد حسن البكر مع الرئيس حافظ الأسد، وذلك تحت ستار ومبرر اكتشاف مؤامرة سورية لقلب نظام الحكم في بغداد لصالح دمشق. والحقيقة أنه لم يكن هناك مؤامرة أو ما أشبه ذلك، بل إن المسألة تتلخص في أن هذه الاتفاقية ومن ثم الوحدة سوف تكون مهددة للسلطة المطلقة للرئيس العراقي الجديد.

أثناء سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، كان العراق يتمتع بحسن العلاقات مع الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، والتي كانت شبه راعية له خاصة في سنوات الحرب الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، كان صدام يعلن لكل زائر

أمريكي، أثناء أزمة الاجتياح، أنه رجل الغرب المناسب في المنطقة(٤٧). بالإضافة إلى هـذا وذاك، فإنـه من الملاحظ، وعنـد القيـام بتحليل مضمـون لـلإعـلام العـراقي والخطاب السياسي للنظام، منـذ مجيء صدام حسين إلى السلطة عام ١٩٧٩م وحتى انعقـاد مؤتمر قمـة بغداد عـام ١٩٩٠، فإن مفـاهيم مثل «استعمار»، «إمبرياليـة» لم تستخدم إطـلاقا، حتى ذكرها صـدام حسين لأول مرة خلال هذا التـاريخ في القمة المذكورة، ومن ثم أصبح شعارا قوميا بعد ذلك.

من خلال هذه الحقـائق «الباردة»، وهي كما سبق القول مجرد مثل، يتبين تهافت المبرر الأيـديولـوجي القومي المرفـوع أثناء أزمـة الاجتياح، إذ إن المسألـة لا تخرج عن الأسباب الموضوعية التي نوقشت سابقا.

رابعا ـ مبررات اجتماعية:

وجـاء شعـار «إعادة تـوزيع الثـروة القـومية» مبررا جـديـدا للسيـاسة العـراقيـة «الجديدة» في أعقاب الحرب العراقية ـ الإيرانية، وحين الاجتياح بصفة خاصة. وعند تحليل مضمون هذا الشعـار سنجد أنه في النهاية لا يعني أكثـر من هيمنة النظام على مصادر الثروة في الخليج من أجل الأهداف غير المعلنة مـن بسط للزعامة وخروج من المأزق الاقتصادي الذي وضع النظـام نفسه فيه. وإلا فإن العراق ذاته ليس بـالدولة الفقيرة. فإذا كان النفط هو المصدر الرئيسي للثروة في دول الخليج، فإن مصادر الثروة في العراق متعددة من نفط وزراعة ومياه وكثافة سكانية كافية ومتوازنة (مقارنة بالثروة) من أجل مشاريع التنمية. ولكن كل هذه المصادر كانت موجهة إلى عسكرة المجتمع وخدمة المؤسسات العسكـرية والأمنية(٤٨). ونحن هنا لا نـدعي أن دول الخليج قد استخدمت ثرواتها الاستخدام الأمثل، إذ إن هناك الكثير من الانتقادات التي يمكن أن توجه في هذا المجال، إذا كانت المصلحة العامة هي المقياس، أما القول الذي ساد بين بعض المثقفين العرب والأنظمة «الثورية» العـربية من كون دول الخليج قد بعثرت ثرواتها فيما لا يفيـد [فساد ونحـــوه]، وأن الأرصـدة الخليجيـة باقية في بنـوك الغرب ولا يستفيد منهـا العالم العربي عـامة، فإنه قـول ناقص. إذ بالمنطق نفسـه يحق لنا أن نتساءل: أين ذهبت الثـروات العربية الأخـرى والتي هي أقدم عمـرا من ثروات دول

الخليج؟ بل وبالتحديد: أين ذهبت ثروات العراق والذي كان مهجرا من مهاجر أهل الجزيرة عندما كانت تضيق بهم الأحوال، وكانت دائما ضيقة؟

يقول إدوارد سعيد في مقالة له نشرت في جريدة كريستين سائنس مونيتر في ١٣ أغسطس ١٩٩٠: «إن حكام الخليج صرفوا بعض المال على تنمية المنطقة، وقد ساعدوا الحركة الفلسطينية حقا، ولكن غالبية ثرائها يوظف في الغرب»(٤٩). فإذا كان جل ثراء الخليج «يوظف» في الغرب، فما مصير الثروات العربية الأخرى، وخاصة النفطية، في تلك الدول التي ثارت على «رجعيات» شبيهة بـ «رجعية» أنظمة الحكم في الخليج، والعراق واحد منها؟ إذا كنا ننتقد «توظيف» أموال الخليج في الغرب، فلماذا لا نذكر شيئا عن «إنفاق» الأموال الأخرى في الغرب على سلاح ومعدات لم تحرر فلسطين، ولم تحقق إنسانية الإنسان في أدنى حدودها، ولم تحقق تنمية ملحوظة، ولم تحقق تلك النهضة المرجوة التي، على أية حال، لا تقوم بعسكرة المجتمع وتحويله إلى «سبارطة» معاصرة. سلاح ومعدات لا تلبث أن تصبح بالية لا قيمة لها فتندثر ويندثر معها المال الذي يعود إلى الغرب ذاته ويستقر هناك بصفة نهائية دون حتى أدنى درجات التوظيف المرفوض. ونكرر القول هنا إننا لا نبرر وضع دول الخليج، ففيها من المثالب الشيء الكثير، ولكن عند المقارنة بينها وبين غيرها نجد أن مثالبها، أي دول الخليج، لا تقارن بالمثالب الأخرى. على الأقل، وجدت الثروة النفطية طريقا ولو بسيطا إلى المجتمع المدني في دول الخليج فاستفاد منها إلى حد ما. أما في تلك الدول، وعلى رأسها العراق، فقد كانت الثروة عامة والنفطية خاصة تصب في باب الإنفاق العسكري وتحقيق أوهام العظمة والزعامة ونحو ذلك، على حساب التنمية الفعلية والإنسان البسيط.

وإذا كانت دول الخليج قد قدمت بعض المساعدات والمشاريع إلى الدول العربية الأخرى، والتي كان بعضها أو جلّها يذهب إلى جيوب النخب الحاكمة هناك على حساب المشاريع المقدمة هذه المساعدات من أجلها، إذا كانت دول الخليج قد فعلت ذلك، فإن دول النفط الثورية، وعلى رأسها نظام العراق، لم تفعل شيئا على الإطلاق، وحديث الأرقام متوافر لكل باحث عن الحقيقة الموضوعية. ولكن بغض النظر عن كل ذلك، ودون الدخول في حديث المساعدات وأسئلة: «كيف ولماذا وأين؟»، هناك حقيقة يفرضها العالم المعاصر، وهي أن كل دولة حرة في ثروتها تفعل

بها ما تشاء، هكذا يقول مبدأ «السيادة» الذي هو ركن من أركان الدولة الحديثة Na-tion State. وبالتالي لا حق إلا للدولة (بحكومتها وشعبها) في تحديد أوجه إنفاق ثروتها، إذ إن هذه الثروة ملك للدولة وعناصرها (شعبها في المقام الأول) أولا وآخرا. فإذا رفع شخص أو هيئة أو نحو ذلك شعارا مثل شعار «إعادة توزيع الثروة» ينتمي إلى الدولة، فله كل الحق في ذلك إذ إنه من أصحابها وشرعيته تنبثق من وضعه هذا. أما أن يأتي كيان خارجي فيقول بذلك، بناءً على أي مبرر، فإن ذلك لا يستقيم.

والحقيقة أن مثل هذا النقاش يعيدنا إلى التناقض الجوهري الذي يكمن في أعماق الحياة السياسية العربية وخطابها، ألا وهو تناقض الدولة والأمة، والذي ذكرناه في بداية الورقة. فالدولة كيان قانوني موضوعي وملموس، أي «حقيقة علمية». أما الأمة عندما لا تكون شعب دولة محددة، فهي كيان أيديولوجي مفترض بناءً على مقولات الأيديولوجيا المحددة لها. ونحن هنا لا نقلل من شأن هذا المفهوم أو ذاك (الدولة والأمة) بقدر ما نصف واقعا نحاول أن يكون موضوعيا قدر الإمكان. مشكلة الخطاب السياسي العربي السائد أنه لا يفرق بين المفهومين ومن ثم بين مستويي التحليل، فتكون النتيجة اختلاطا واضطرابا في التصور والسلوك. فإذا كانت الدولة قد اختارت أن تدفع مالا لدولة أخرى مثلا، فإن ذلك يبقى خيارها وليس لزاما عليها، إلا إذا كان هنالك اتفاق في هذا المجال بين الدولتين. مشكلة الخطاب السياسي العربي أنه لخلطه بين المفاهيم يجعل من الخيار إلزاما باسم الأمة، ومقولات أيديولوجية أخرى، دون أن يكون لذلك سند من قانون أو منطق سياسي موضوعي. ومن هذا الخلط في المفاهيم انبثق شعار «إعادة توزيع الثروة» بصفته مبررا مقبولا لفعل سياسي مرفوض. وما لم يستطع العرب (دول العرب) الدخول في منطق العصر الذي يعيشونه فعلا، ويملكون قدرة على إدراكه، عن طريق الوضوح المفاهيمي أولا وفق خطاب سياسي واضح وصريح وجديد، فإن المآسي ستتكرر والكوارث ستعود، ولنا عودة إلى ذلك في الخاتمة.

خامسا ـ مبررات دينية:

إدا كانت المبررات الأيديولوجية التاريخية والاجتماعية والقومية، يمكن أن تبرز بذاتها نسبيا رغم تهافتها في نهاية المطاف كما سبق أن وجدنا، فإن المبرر الوطني والمبرر

الديني لا يمكن أن يبررا أو يسوغا إطلاقا مقارنة بالمبررات الأخرى. وقد سبق أن ناقشنا المبرر الوطني، ويأتي دور المبرر الديني.

أعلن صدام حسين، ومنذ بداية الأزمة، خاصة مع قرار استدعاء قوات أجنبية، أن المعركة قد أصبحت معركة بين الصليبيين الجدد وأهل دار الإسلام، الذين يمثلهم نظام البعث وصدام حسين (الذي أصبح يدعو نفسه عبدالله المؤمن) في بغداد. إنها معركة بين الكفر والإيمان من أجل دحر الكفر وإنقاذ الحرمين الشريفين في مكة والمدينة من براثن الرجس والدنس والكفر (٥٠). هذه النغمة الدينية في الخطاب الإعلامي العراقي غريبة كل الغرابة عن النظام الحاكم هناك ومنطلقاته النظرية. فإذا كان مقبولا ومستساغا أن يتحدث النظام بلغة أيديولوجية قومية أو وطنية أو حتى تاريخية، فإنه من الغرائب المضحكة أن يتحدث بلغة دينية تتناقض كل التناقض مع المقولات الأيديولوجية التي بنى عليها شرعيته خلال سنوات حكمه. لو تحدث أي نظام عربي آخر بلغة دينية لكان ذلك مقبولا، أما النظام في العراق فإن ذلك مسألة فيها نظر حيث يرينا تاريخ النظام ذاته موقفه من الدين وذلك خلال فترة ما قبل الاجتياح، ولكن تبقى الغاية مبررة للوسيلة. ولماذا نذهب بعيدا ولدينا الحرب العراقية ـ الإيرانية شاهدا بارزا على تهافت مثل هذا المبرر. ألم يتعاون النظام مع كافة الأنظمة والدول «الكافرة» في الشرق والغرب (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على رأس الجميع) من أجل دحر إيران والقضاء على الثورة الإيرانية التي تقول بالإسلام ومحاربة أهل الكفر والاستكبار العالمي. أليس هذا هو الشعار الإسلامي الذي رفعه النظام في العراق بعد ذلك، وحكم على نفسه، بالتالي، بالخطأ بل والخطيئة حين حارب «معسكر الإسلام» طوال تلك السنوات، ذلك المعسكر الذي تبنى شعاره بعد ذلك. بل، ألم يُخرج الإيرانيين من الإسلام نفسه حين استخدم شعارا، لا أقول قوميا ولكن عنصريا، مفاده أن الصراع كان بين العرب والفرس تارة، والعرب والمجوس تارة أخرى، من أجل الدفاع عن البوابة الشرقية لأمة العرب «الخالدة»، وفق المفهوم العفلقي للأمة بطبيعة الحال، و«إقليمها القاعدة» العراق في ظل بسمارك العرب صدام حسين. لقد انقلب كل شيء رأسا على عقب، فأصبح حلفاء الأمس أعداء الدين اليوم، وأصبح فرس الأمس ومجوسه مسلمين يخطب ودهم ويُدعون إلى المشاركة في الجهاد من أجل جعل كلمة الله هي العليا، وهي الكلمة التي لا يعرف مغزاها ولا يستطيع تفسيرها وتأويلها إلا صدام حسين دون البشر أجمعين!

والحقيقة أننا لا نريد أن نطيل في مناقشة هذا المبرر، إذ إنه متهافت من أساسه ومن أي مستوى للتحليل تريد أن تطبقه عليه. أما تلك الجماعات التي قبلته وروّجت له. فهي ليست غبية ولا عديمة الإدراك كي لا تدرك تهافت مثل هذا المبرر منطقيا وموضوعيا، ولكن لها مآرب أخرى لا دخل للدين فيها ولا للكعبة والقبر، ويبقى الشعار مبررا لهذه المآرب بغض النظر عن قائله أو صانعه سواء كان آية الله الخميني أو صدام حسين، فالكل في السياسة سواء. بل إننا نجد أن بعض مؤيدي النظام الحاكم في العراق يستغربون مثل هذا الشعار «اللا منطقي» مع منطلقات النظام. فهاهو، مثلا، الدكتور حليم بركات يقول: «في ٧/٨/ ١٩٩٠ وجه صدم حسين نداءً إلى العرب والمسلمين طالبا منهم بلغة دينية تقليدية لا تنسجم مع منطلقاته القومية العلمانية أن ينقذوا مكة وقبر الرسول من الاحتلال»[٥١]. ولكن، ونكرر هنا، للسياسة دهاليز تبرر كل شيء ولا شيء على الإطلاق في الوقت نفسه، أما المنطق والموضوعية ونحوها، فلا تبقى إلا للتاريخ الذي سيحكم في نهاية المطاف.

خلاصة وخاتمة

رأينا في الصفحات الماضية أن حادث الاجتياح والاحتلال، كان مدفوعا بأسباب موضوعية يمكن تحديدها وتعيينها. لقد كان الحادث محاولة من النظام الحاكم في العراق لحل أزماته، خاصة الاقتصادية والاجتماعية، والتي كان من الممكن أن تهدد استقراره وشرعيته. وحيث إن هذه الأزمات كانت قد وصلت إلى طريق مسدود، بحيث لا يمكن حلها داخليا إلا على حساب ذات النظام وبنيته، فإن الاتجاه إلى الخارج كان شبه حتمي، مع أخذ تناقضات الحياة السياسية العربية السياسية بصفتها خلفية لكل ذلك.

ورأينا أن المبرر الأيديولوجي شيء ضروري لأي سلوك سياسي، وذلك لأن المبرر الأيديولوجي يلعب دورين في هذا المجال ألا وهما إضفاء «السمو المثالي» على الأهداف الموضوعية وإعطاؤها الشرعية الضرورية، وتعبئة جبهة من الدعم والتأييد لذلك السلوك، وذلك عن طريق مخاطبة الفئات المختلفة كل بما «يدغدغ» شيئا ما في نفسه. فالمبرر التاريخي كان موجها إلى الشارع العراقي خاصة، والمبرر الاجتماعي

إلى الشارع العربي عامة، والقومي إلى الفئات القومية، والديني إلى الفئات الإسلامية من ناحية، والشارع البسيط الحساس للمسألة الدينية، أما الوطني فقد كان المقصود بـه الشارع الكـويتي خاصـة، وفق قراءة خـاطئة للسـاحة السيـاسية في الكـويـت، ولذلك كان سقوطه السريع والعاجل بمجـرد الاحتلال تقريبا. ورغم عدم منطقية، بل وتهافت هذه المبررات، كما وجـدنا في الصفحات الماضيـة، إلا أنه يجب الاعتراف بأن النظـام في العـراق قد استطـاع بهذه المبررات أن يعبىء تأييـدا واسعـا له خـلال الأزمـة، على مستـوى الشـارع وبعض الحكــومـات العـربيـة. فهـذه المبررات قـد «دغدغت» شيئا معينا (أهدافا، غايات، مشـاعر، إحباطات) كامنا في النفس لدى كل هؤلاء، يختلف من حالة إلى حالة ومـن مستوى إلى مستوى. فمن نـاحية، كانت عوامل القوة في هـذه المبررات أنها بسطت مسألة الإحباطات التي يعـاني منها الشارع بأن جعلتهـا نـابعة من سبب واحـد ألا وهـو النفط ومن يتحكم في النفط من قـوى اجتماعيـة وعالميـة (شيوخ النفط، الاستعمار، الصليبيـة) وذلك على اختلاف تحديـد هذه القوى وفق المنطلقات الأيديولوجية المحــددة للمـبرر. ونحن نعلم أن الجماهير لا تقاد بـالمنطق أو العقلانية أو التحليـل الموضوعي، بقدر مـا تسير وراء الشعارات البسيطة التي تصف وتعلل وتعـالج وفق مفردات بسيطـة وجدانية تخاطب العـاطفة قبل أن تخاطب العقل، وهي في غالب الأحوال لا تخاطبه إطلاقا.

ومن نـاحية أخـرى، فإن هذه المبررات، وبـالنسبة للحكـومات التي انسـاقت وراءها، قد شكلت في مجموعهـا مبررا لتلك الحكومات في السعي إلى تحقيق مصالح وأهداف ما كان يمكن لها أن تتحقق بشكل كامل في ظل ظروف غير ظروف الأزمة، بالإضافة إلى تعزيز هذه الحكومات لشرعيتها، وذلك حين تسير مع الاتجاه السائد في الشارع. ونحن نعلم أن المنطق المسيِّر لدول في سلوكها نابع من مصلحة الدولة ذاتها وفق تصور معين يتحدد بمتغيرات الـزمان والمكان، أما المبررات الأيديـولوجية، مهما كانت سامية أو مثالية أو عظيمة، فتبقى مجرد مبررات.

ولكن السـؤال الملح لا يتعلق بما حـدث ولكن في كيفيـة عـدم تكرار حـدوثـه، والفهم الموضوعي لما حدث مسألة ضرورية لمثل ذلك. وقد سبق لكاتب هذه السطور أن كتب مقالة في هذا الخصوص في أثناء الأزمة، ولكن لا بأس من الإعادة بشكل موجز ومختصر (٥٢).

عدة خطوات أو تغيرات نعتقد أنها ضرورية في الحياة السياسية العربية وذلك من أجل ألا يجري ماجرى. أهم هذه الخطوات هو ظهور خطاب عربي جديد يتصف بوضوح المفاهيم، معبرا عن واقع العصر وواقع الحياة السياسية في هذا العصر. خطاب جديد تجد فيه هذه الحياة السياسية حلا لتناقضاتها الأيديولوجية المزمنة. . . حلا عصريا لتناقض الدولة (الوطنية) والأمة يأخذ في الاعتبار وجود هذه الدولة كمؤسسة قائمة عند أي حديث عن الأمة أو أي كيان أكبر أو أصغر. حل عصري لتناقض العلاقة بين الدول العربية يأخذ في الاعتبار الاعتراف بمثل هذه التعددية وشرعية وجودها، ومن ثم تنظيم العلاقة بينها تنظيما عقلانيا لا ينفي مصلحة دولة في سبيل مصلحة دولة أخرى، ولا ينفي مصلحة دولة معينة في سبيل مصلحة مفترضة لأمة يحتكر الحديث عنها تيار أيديولوجي معين أو دولة معينة. حلاً عصرياً يأخذ في الاعتبار «ماهو كائن والآن» عند حل المشكلات أو مناقشة القضايا، دون إثارة النعرات أو الاتهامات الأيديولوجية أو الغوص في أعماق التاريخ لتبرير هذا الرأي أو ذاك، أو هذا السلوك أو ذاك. مثل هذه العلة، الكامنة في الخطاب السياسي العربي السائد، كانت من أشد الأمور أثرا في توتر العلاقات السياسية العربية وبعدها عن العصر. إذ إن مثل هذا الأمر يعني إرباكا وخلطا لكل ماهو قائم، وذلك كما ناقشنا في الصفحات الماضية. هذا لا يعني أن نرفض الأحلام والآمال وننفيها، بقدر مايعني أن تحقيق الأحلام يعني البدء بالاعتراف بما هو «هنا» و«الآن» واستيعاب ذلك أو تمثله عقلانيا وذلك كخطوة ضرورية على طريق المستقبل. أما الغوص في أعماق التاريخ أو الغرق في لجة الصراعات الأيديولوجية الصرفة، فإنه يؤدي ليس إلى تحطيم المستقبل فقط ولكن الحاضر أيضا الذي هو مقدمة لذاك المستقبل.

نحن حقيقة لا نناقش هنا معالم ذلك الخطاب العربي الجديد المراد والمفترض، إذ إن ذلك يستلزم دراسة خاصة، بل هو مشروع لا يقتصر على شخص واحد أو مؤسسة خاصة. كل ما حاولناه هو قراءة عناوين ذلك الخطاب الذي بغيره ستبقى تناقضات عالم العرب جارة إياهم إلى الغموض والاغتراب والتيه، فتتكرر كارثة الكويت وغيرها، ونعيد الحديث من جديد عما حدث في القديم.

الهوامش

(١) انظر: جاك دومال وماري لوروا. جمال عبدالناصر: مـن حصار الفالوجة إلى الاستقالة المستحيلة (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٨)، ص ١١٣.

(٢) من أجل صـورة عامة لـلأهداف الأيـديولـوجية للخطاب السيـاسي العربي، انظـر: محمد عـابد الجابري. الخطاب العربي المعاصر، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٨).

(٣) انظر في هذا المجال:

Bahgat Korany & Ali, Dessoukiceds. The Foreign Policies of the Arab states (Boulder: Westview press, 1984).

(٤) انظر:

F. Gregory Gause, III, Sovereignty, Statecraft and Stability in the Middle East, in, Journal of Ynternational Affaires Winter 1992, 45, no.2.

(٥) انظر: تركي الحمد. دراسات أيديولوجية في الحالة العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٢).

(٦) انظر: على الأخص مقدمة المؤلف في:
فؤاد زكريا. الثقافة العربية وأزمة الخليج. (لندن: الشركة الكويتية للأبحاث، ١٩٩١).

(٧) من أجل دراسة للآثار السلبية والإيجابية لأزمة الاجتيـاح العراقي للكويت، انظر: تركي الحمد، «أزمة الخليج: الجذور والآثار»، المستقبل العربي، العدد ١٥٢، تشرين أول (أكتوبر)، ١٩٩١، ص ٧٣ ـ ٨٢.

(٨) انظر حول هذه النقطة مثلا: غازي القصيبي. أزمة الخليج: محاولة للفهم (لندن: دار الساقي، ١٩٩١)، الفصل الثامن.

(٩) من أجل مناقشة مستفيضة لهذه التناقضات، انظـر: تركي الحمد، المستقبل العربي، مرجع سبق ذكره.

(١٠) وردت في: بيار سـالنجر وإريك لوران. المفكـرة المخفية لحرب الخليج: رؤيـة مطلع على العد العكسي للأزمة. (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ١٧.

(١١) بيار سالنجر، المرجع السابق، ص ١١.

(١٢) غازي القصيبي، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(١٣) سالنجر، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

(١٤) المرجع السابق، ص ١٧.

(١٥) انظر:

Joel Beinin. Origins of the Gulf War (Westfield, New Jersey: Open Magazine, 1991) p. 8.

(١٦) المرجع السابق، ص ٨.

(١٧) عندما نتحدث عن الدولة فإن المعنى منصرف إلى المضمون القانوني وليس الأيديولوجي، بمعنى أنها كيـان يقـوم على أربعـة عناصر هي: الإقليـم، والشعب، والحكومـة، والسيـادة في وحـدة معينة.

(١٨) انظـر كلمة صـدام حسين في مؤتمر القمـة العربيـة في بغداد في ٢٨ مـايو (أيـار) ١٩٩٠، أورد مقاطع منها بيار سالنجر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨ ـ ٤١.

(١٩) من تلك المؤشرات مثلا، الخطاب الذي ألقاه صدام حسين في عمان أثناء احتفالات الذكرى الأولى لمجلس التعاون العربي في فبراير (شباط) ١٩٩٠، والذي هاجم فيه الولايات المتحدة من حيث إنها أصبحت طليقة اليد في شؤون المنطقة (خاصة أسعار النفط) بعد انحسار القوة السوفييتية، وإن الحل هو في الهيمنة العراقية على الخليج التي ستحافظ على «المصالح العربية» في المنطقة. ومن ذلك أيضا ما ذكره الرئيس العراقي صراحة في اجتماع مع الملك حسين والرئيس مبارك يوم ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٩٠، في القصر الهاشمي في عمان من ضرورة إلغاء ثلاثين مليار دولار من الديون للسعودية والكويت على العراق، بالإضافة إلى إعطائه ثلاثين مليارا أخرى، وإلا فإنه «سوف ينتقم»، وذلك بالإضافة إلى مطالبة بتسوية الحدود مع الكويت (والذي يعني عمليا الحصول على حقل الرميلة الواقع ضمن الحدود المتنازع عليها) بالإضافة إلى تأجير جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين، وكل هذه المطالب حقيقة هي مسائل تعجيزية إذ إن ذلك يعني، من الناحية القانونية والفعلية، انتقاص «سيادة» الكويت (بصفتها دولة مستقلة)، إلا أنه كان يعني للعراق الحفاظ على «مصالح الأمة» (منظورا إليها من الناحية الأيديولوجية البحتة) وإن كان يعني حقيقة المصالح القطرية العراقية، ولا تثريب (من منطلق منطق العلاقات الدولية) على الكويت أو العراق في السعي وراء مصالحها الخاصة. ولقد عبر الملك حسين ذاته عن هذه المؤشرات الخطيرة حين قال لأحد زائريه في تلك الفترة: «إنني أشعر بتزايد التوتر على نحو شبيه بما حدث قبيل حرب عام ١٩٦٧. ولم أشعر خلال السنوات الأربعين الماضية بأن المنطقة بلغت مفترق الطرق الذي تشهده الآن». وكذلك قول أحد المسؤولين الكويتيين الكبار في عمان خلال الفترة نفسها بأن «صدام حسين لا يريد الجزيرتين وحدهما بل الكويت برمتها»، انظر سالنجر، مرجع سابق، ص ١١ ـ ١٦، وكذلك رولان جاكار، الأوراق السرية لحرب الخليج (ليماسول، قبرص: شركة الأرض للنشر، ١٩٩١)، الفصل الأول (ص ٧ ـ ٣٢).

(٢٠) سالنجر، مرجع سابق، ص ١٤ ـ ١٥، ٣٣ ـ ٣٥، ٥٤ ـ ٦٨.

(٢١) من أجل دراسة لوضع مجلس التعاون الخليجي في ذلك الوقت، انظر دراسة الكاتب المقدمة إلى منتدى التنمية والمنعقد في البحرين في يناير (كانون الثاني) عام ١٩٩٠، والمنشورة في: دراسات أيديولوجية في الحالة العربية، مرجع سبق ذكره.

(٢٢) انظر:

Samir al-Khalil. Republic of Fear (New York: Pantheon Books, 1989), chapter 1

(٢٣) المصدر السابق، ص ٣٤، وكذلك سالنجر، مصدر سبق ذكره.

(٢٤) المصدر السابق.

(٢٥) المصدر السابق، ص ٢٦.

(٢٦) انظر مثالا لذلك: حمد المرزوقي. لكيلا تختلط الأوراق: رؤية خليجية حول أزمة الخليج. (لندن: دار الساقي، ١٩٩١).

(٢٧) انظر مثلا: سمير الخليل، مرجع سابق، وكذلك:

Judeth Miller and Laurie Mylroie (The Rese of Saddam Hussein) in, The Gulf War Reader (New York Times Books, 1991.

(٢٨) يورد سمير الخليل أمثلة عديدة لمظاهر هذا العنف في كتابه «جمهورية الخوف»، مرجع سبق ذكره.

(٢٩) حول تلك القصص عن طفولة صدام العنيفة، انظر:

حسن العلوي. دولة الاستعارة القومية من فيصل الأول إلى صدام حسين (لندن: دار الزوراء، ١٩٩٣)، ص ٩٢ ـ ٩٤.

(٣٠) انظر: أمير إسكندر. صدام حسين: مناضلا ومفكرا وإنسانا، (سيرة رسمية).
(٣١) انظر قائمة لمن صفاهم حزب البعث العراقي (صدام حسين؟) منذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٢، في سمير الخليل، مرجع سابق، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٦.
(٣٢) سالنجر، مرجع سابق، ص ١٣.
(٣٣) سالنجر، المرجع السابق، ص ٢٥، وكذلك جاكار، مرجع سبق ذكره، الفصل الأول.
(٣٤) سالنجر، المرجع السابق، ص ٢٥.
(٣٥) المرجع السابق، ص ٢٥.
(٣٦) المرجع السابق، ص ٣٧.
(٣٧) Karl Mannheim, ideology and Utopia (New York· Harvest/HBJ Book, 1936) pp. 64 - 70.
(٣٨) من أجل صورة شاملة عن كيفية تكون الشرق الأوسط الحالي، أو منطقة الشرق العربي، انظر:
دافيد فرومكين. سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط: ١٩١٤ ــ ١٩٢٢ (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢).
(٣٩) المرجع السابق، ص ٥٠٣ ـ ٥٠٩، ٥٦٧ ـ ٥٧٠.
(٤٠) المرجع السابق.
(٤١) المرجع السابق، ص ٥٠٤.
(٤٢) المرجع السابق، ص ٥٠٤ وما ورائها.
(٤٣) انظر سالنجر مثلا، مرجع سبق ذكره، الفصل الرابع.
(٤٤) انظر مثلا على ذلك:
حليم بركات. حرب الخليج: خطوط في الرمل والزمن: يوميات من جوف الآلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢). ولاستعراض سريع لمواقف كثير من المثقفين العرب تجاه الاجتياح والنظام في العراق، انظر:
سمير الخليل (كنعان مكية). الحرب التي لم تكتمل: الديمقراطية في العراق ومسؤولية التحالف. (لندن: دار الساقي، ١٩٩١).
(٤٥) انظر مثلا سلسلة مقالات محمد عابد الجابري والتي كتبها أثناء الأزمة في جريدة «الاتحاد الاشتراكي» المغربية، تحت عنوان: «من أجل فهم ماجرى ويجري». (من ٢٦/ ١/ ١٩٩١ ـ ١/ ٢/ ١٩٩٢).
(٤٦) انظر:
Michael Hudson Arab Politics: The Search For Legitimacy (New Haven: Yale University Press, 1977) p. 278.
(٤٧) انظر: سالنجر، مرجع سابق، الفصول الأربعة الأولى.
(٤٨) انظر: سمير الخليل، جمهورية الخوف، مرجع سابق، الفصل الأول.
(٤٩) أوردها حليم بركات، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.
(٥٠) انظر سردا للبيانات العراقية في هذا المجال في: حليم بركات، مرجع سابق، ص ١٨ ـ ٢٠.
(٥١) المرجع السابق، ص ١٨.
(٥٢) تركي الحمد، «أزمة الخليج: الجذور والآثار»، في مرجع سبق ذكره.

التعقيب

عبد المحسن مظفر تقي

يضم البحث الـذي يقع في ٣٥ صفحـة مقـدمة وفصلين رئيسيين ثم خـلاصـة وخاتمة بالإضافة إلى الهوامش والمراجـع، ويتناول الفصل الرئيسي الأول أربعة أسباب موضوعية للغزو العراقي للكويت هي :

١ـ أسباب اقتصادية .

٢ـ أسباب سياسية .

٣ـ أسباب اجتماعية

٤ـ أسباب شخصية .

كما يعرض الفصل الرئيسي الثاني خمسة مبررات أيديولوجية للغزو وهي :

١ ـ مبررات وطنية .

٢ـ مبررات تاريخية .

٣ـ مبررات قومية .

٤ـ مبررات اجتماعية .

٥ـ مبررات دينية .

وقـد أحسن الـدكتـور تـركـي في تقسيمـه للمـوضـوع إلى هـذين القسمين الـرئيسيين . . الأسبـاب والمبررات وإن كنت أميـل إلى تسميـة القسم الثـاني بالادعـاءات بدلا من االمبررات، لأن في هذه الكلمـة ما يـوحي بقبولها والتسليم بها، وهو حتما ما لا يريده الباحث .

وسوف أحاول إبداء بعض الملاحظات على البحث بنفس تسلسل أفكار الباحث وإن شططت عن ذلك أحيانافليعذرني الباحث والمؤتمرون .

مقدمة البحث:

وفق الباحث تماما في مقدمة بحثه عندما تعرض لإشكالية العلاقة بين القطرية (أو الوطنية) والقومية في الفكر السياسي العربي.. بل وفي بعض الممارسات السياسية العربية، من المهم هنا التأكيد على أنه لا تناقض بين القطرية (أو الدولة الوطنية) وبين القومية (مفهوم الأمة العربية الواحدة).. تماما كما رأينا من تجربة مجلس التعاون الخليجي أنه لا تناقض بين الدولة الوطنية والتنظيم الإقليمي. فمن الممكن الاتفاق وديا حول نطاق المصلحة الوطنية والالتزام الإقليمي أو القومي.. بل أن التأكيد على المصلحة الوطنية من شأنه أن يجعل الالتزام الإقليمي أو القومي أكثر مقبولية واستيعابا.

وأعتقد أن من مسؤولية المثقفين العرب في الوقت الراهن العمل على الحد من التأثيرات السلبية للعدوان العراقي على الكويت على المفاهيم الأساسية في حركة الوحدة العربية على الرغم من الإحباط الشديد الذي أصاب الكثير من المفكرين.

ولا أستطيع هنا أن أمتنع عن استدراك مهم بالنسبة لي.. وهو أني لا أتفق مع الباحث في أن الاجتياح العراقي للكويت لم يكن مثالب كله، بل فيه الكثير من المزايا التي كنا بحاجة إليها.. وأرجو ألا يكون استدراكي هذا مدفوعا بالعاطفة أو الانفعال اللذين اشرت إليهما في نهاية مقدمة تعقيبي هذا.

نقطة أخيرة في تعقيبي على مقدمة البحث أرجو أن يتسع لها صدر الباحث.. في تصوري أن أي دراسة جادة لكارثة أغسطس ١٩٩٠ لابد أن تنتهي بتوجيه اللوم واللوم الشديد إلى الطرف المعتدي ولابد من تحديد المسؤولية فيما وقع. ولابد من توضيح مواقف من وقف مع العدوان قبل أن يصبح الحديث عن المصالحة العربية حدثا في بحر مالح.

الأسباب الموضوعية للغزو:

واضح من تقسيم الباحث لموضوع بحثه إلى قسمين رئيسيين حرصه على بيان أن الغزو العراقي للكويت كان وراءه أسباب موضوعية غير تلك الادعاءات التي قدمها النظام العراقي فيما بعد تبريرا لغزوه الآثم.

وبداية ــ ومع تقديري لرأي الباحث واجتهـاده ـ أخشى أن أختلف مع الباحث في أن العوامل الموضوعية البحتة ـ حتى وإن صحت جميعها ـ لابد لها في نهاية المطاف أن تنتهي إلى خاتمة عسكـرية معينـة، كما هي الحال في الاجتياح العـراقي للكويت. حيث يؤدي التسليم بهذه النتيجة لتلك المقدمـات ـ وأكرر حتى إن صحت جميعها ـ هـو التسليم بأن قـانـون الغـابة هـو الـذي يحكم العـالم. . ولعلي أقبل أن الأسبـاب الشخصية هي التي كان لها الغلبة في وقوع الكـارثة. . وهي كارثة أشك في أنها تتكرر في مكان آخر من العالم وإن توافرت له نفس الأسباب الموضوعية.

وليس بإمكـاني ـ ضمن الـوقت الضيق المتـاح ــ التعرض لجميع الأسبـاب التي أوردها الباحث بالتفصيل، ولكني سأبدي ملاحظات بشأن بعضها.

١ـ في عرضـه للأسباب الاقتصادية التي تتلخص في خروج العـراق من حربه مع إيران منهارا اقتصاديا وعرضة لأن يدخل في دائرة المديونية التي قد لا يخرج منها أبدا. أشـار الباحث إلى قضيـة تـدنى أسعار النفط بسبـب تجاوز إنتاج كل من الكـويت والإمارات العربيـة المتحدة حصصها المحددة من الأوبك. وهـذه في حد ذاتها قضية شـائكـة تحتـاج إلى التيقن منهـا قبـل التسليم بصحتهـا. . وفي رأيي أنـه حتى وإن جاوزت الدولتان حصتيهما المحددتين فإن تأثير ذلك لم يكن ليهبط بسعر البرميل من ٢١ دولارا إلى ١٢ دولارا!! ثم إن مثل هذا الأمر ـ إن صح ــ كان يمكن أن يعالج من خلال منظمـة الأوبك نفسها. وأنا على ثقة من حيـاد الباحـث وموضوعيتـه في تناول هذا الجانب لكني أخشى أن يكـون مستندا إلى معلومات في حاجـة إلى التثبت منها. ويؤسفني أن ينهي الباحث عرضه للأسباب الاقتصادية بقوله: «. . لا يمكن القول إن القرارين الكـويتي والإماراتي في زيادة إنتاج النفط لا أثـر لهما في الأزمة، إن لم يكن في خلقها ففي تسارعها وحدتها. . . «ذلك هو الفخ الذي أوقعنا فيه الإعلام المضلل والبيانات غير المؤكدة أو المبالغ فيها.

٢ـ قـدم الباحث عـرضا جيدا لـلأسباب السياسيـة، ولا اختلف معه أبـدا في تحليله السليم لهذه الأسباب. بل أود أن أضيـف أنه ربما كـان من جملة الأسباب التي ساهمت في وقوع الكـارثة استبعـاد العراق (وكذلك اليمنيـون) من منظومـة مجلس التعاون الخليجي. وبالتـالي دفعه إلى إنشاء مجلس التعـاون العربي مؤشرا قـوميا لعدم رضـاه عن استبعاده من

مجلس التعاون العربي الخليجي؟! وكذلك هل يمكن تفسير التواطؤ اليمني مع العدوان العراقي جزئيا على الأقل باستبعاده من مجلس تعاون «الأغنياء»؟

كما أود التأكيد على جانب مهم لم يدركه النظام العراقي المعتدي.. وربما لا يستطيع أن يفهمه حتى الآن.. ذلك هو طبيعة العقد الاجتماعي السياسي في الكويت.. هذا العقد الذي تم التأكيد عليه بوضوح في مؤتمر جدة الذي انعقد أثناء الاحتلال بحضور كافة الأطراف الوطنية الكويتية. فالكويتيون وإن اختلفوا فإنهم لا يساومون على سيادة دولتهم أو شرعية قيادتهم.. ذلك ثابت وموثق في دستور الكويت المعتمد عام ١٩٦٢.

٣ـ أكثر ما شد اهتمامي في عرض الباحث للأسباب الاجتماعية للغزو هو الأرقام والمؤشرات الدالة على تصاعد عسكرة المجتمع العراقي منذ عام ١٩٦٨ حتى أصبح الجيش العراقي يشكل ٥,٥٪ من عدد السكان في عام ١٩٨٨ بعد أن كان أقل من ١٪ في ١٩٦٨.

كما أن تقرير منظمة حقوق الإنسان عام ١٩٩٠ يبين أن حوالي ٢٥٪ من سكان العراق يعملون لحساب أجهزة الأمن المختلفة.. أي عالم من الإرهاب والقهر خلقه نظام صدام حسين في العراق؟

٤ـ لاشك أن الأسباب الشخصية للغزو التي أجاد الباحث في عرضها كان لها الدور الأساسي في العدوان العراقي الآثم. وقد أصاب الباحث حين أبان أن كافة الأسباب والعوامل الموضوعية الثابتة لا يمكن أن تفهم من حيث الأثر والاتجاه ما لم توضع في إطار من آلية صنع القرار.. بل وفي شخصية متخذ القرار.. وهذا ما ذهبت إليه في بداية تعقيبي على الأسباب الموضوعية.. إذن فأنا والباحث متفقان على أن الأسباب الموضوعية وحدها وإن توافرت جميعها لا تكفي للإقدام على جريمة مثل جريمة العدوان على الكويت.. لابد من شخصية عنيفة شاذة رعناء.

أثار سخريتي وسخطي ما أشارت إليه بعض تقارير الإدارة الأمريكية حول إعجاب صدام بالزعامة الناصرية وسحرها وسعيه لأن يكون «ناصرا» جديدا في المنظمة العربية!! شتان ما بين الاثنين.. فلنتذكر أن عبد الناصر رفض استخدام القوة لفرض استمرار الوحدة مع سوريا التي كانت قانونيا جزءا من دولته!!

ملاحظـة أخيرة في شأن هذا الفصل الشائق الـذي عرض فيه البـاحث الأسباب الموضوعية للغزو. .

إذا سلمنا أن هذه الأسبـاب كانت الدافع لبدء الغـزو والاحتلال فإنها لا تصمد كثيرا للتطورات الخطيرة التـي حدثت بعـد ذلك. . كل النصائح والتـوضيحات والتحـذيرات التي قدمت للنظـام العراقي من كـافة الأطـراف الدولية والعـربية لم تجد في تـوقف الزعيم الأوحد عن جنونه قبل أن تتعرض قواته لتلك الهزيمة المذلة في عاصفة الصحراء.

المبررات الأيديولوجية للغزو:

في هذا الفصل المهم من بحثـه القيم يفند الـدكتور تركي الحمـد بأسلوب علمي وتحليل سليم كل الادعاءات والمزاعم التي ساقهـا النظام العراقي المعتدي على فترات مختلفة تبريرا لاعتدائه الآثم.

وأتفق مع الباحث في أن أي نظام يسلك سلوكا «مشينا ودونيا» مدفوعا بأسباب مـوضوعيـة لا يعلن حقيقـة تلك الأسباب بل يبحث عن مبررات «أيـديـولوجيـة» لذلك السلوك (الدون) ويحاول أن يتسامى به ملتجئا إلى الأيديولوجيا والمثاليات. . وصحيح أنه في كثير من الحالات لا تكـون هذه المحاولات بصـورة واعية. . ولكني أعتقد أنه في حالة محاولات النظام العراقي المعتدي فإن الوعي عنده كان كاملا وهو كان مدركا لحقيقة الأسباب الموصوعية التي دفعته إلى العدوان ولكنه كان يدعي غير الحقيقة عن عمد وخبث. . وواضح أنه كان يسوق مبررات وادعاءات متذبذبة وقد تكون أحيانا متناقضة. .

وإذا كانت للمبررات الأيديولوجية وظيفتـان كما أشار الباحث الأولى إقناع «الذات» بسمو الهدف من أجل خلق قاعـدة وجدانية مساندة للسلوك والثانيـة إقناع الآخرين بهذا السمو من أجل كسب التأييد والدعم. . فإني أرى أن الوظيفة الأولى وهي إقناع «الذات» لم تكن واردة في حـالة الادعـاءات والمبررات العراقيـة. إذ إنه كمتسلط فـرد لا وجدان لـه شخصيا ولا ضمير يحاسبه أو يؤنبه، كما أنه لا يعبأ على الإطلاق بوجدان الشعب العراقي وضميره، تلك هي طبيعة شخصيتـه كما أظهرها البـاحث بصدق عنـد عرضه لـلأسباب الشخصية للغزو ضمن الأسباب الموضوعية.

وصدق الباحث حيث أظهر أن هذه المبررات المختلفة كانت موجهة إلى شرائح مختلفة من متلقيها في الكويت والعراق والعالم العربي والمجتمع الدولي.

وهنا أرى أن الوظيفة الثانية للمبررات الأيديولوجية وهي إقناع الآخرين - وإن لاقت صدودا مباشرا من الكويتيين - فإنها كان لها صدى متفاوت عند الشرائح الأخرى. والتي أعتقد أنها كانت مهيأة لتلقي هذا الإقناع لأسباب متباينة ربما تحتاج إلى دراسة ورصد.

ولا يسمح الوقت الضيق للأسف باستعراض جميع المبررات (أو الادعاءات) الأيديولوجية الخمسة التي قدمها الباحث بعناية فائقة. ولكني سوف أحاول إبداء بعض الآراء الهامشية بشأن بعضها.

١ـ مبررات وطنية

تستند هذه المبررات في جملتها إلى ادعاء عراقي باطل أن «ثورة وطنية» ضد الأسرة الحاكمة في الكويت كانت قد اشتعلت وأن العراق قد هب لنجدة الثوار في الكويت. . هذا الادعاء الذي كان موجها في الأساس إلى متلقي التبريرات في الكويت سقط منذ يومه الأول. وأتذكر الآن كما يتذكر غيري كيف حشر إعلام النظام العراقي من زعم أنهم «زعماء الثورة الكويتية» في مقعد ضيق عندما عرضهم في تلفزيون العراق وهم يرددون كالببغاء وبغباء شديد ما يمليه عليهم مذيع التلفزيون.

وصدق الباحث في قوله إن الأحداث التي كانت جارية على الساحة الكويتية آنذاك لعلها شجعت النظام العراقي على تبني هذا المبرر وذلك وفق قراءة خاطئة وتصور مغلوط للأحداث ومسارها..

وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك مباشرة خطأ القراءة العراقية لطبيعة العلاقة بين الحكم والمعارضة في الكويت. . إذ إن النظام الغازي - كما بين الباحث - لم يجد فردا كويتيا واحدا يقبل التعاون معه بإرادته حتى من أشد المعارضين للحكومة الكويتية.

وأود أن أضيف هنا أنه لم يجد المعتدي العراقي فردا كويتيا واحدا يتعاون معه حتى من بين أنصاره وبعض المنضوين تحت لواء حزبه أو المتعاطفين معه. إن أولئك

الأنصار ، وأولئك المنضـوين والمتعاطفين مع حزبه كـانوا نتاجا طبيعيـا لحرية الفكر والاعتقـاد السياسي في الكـويت في مراحل سـابقة وإن مـرت تلك الحرية في أوقـات حرجة أحيانا . وبعض هؤلاء الذين رفضـوا التعاون مع النظام المعتدي بوضوح وإباء لا يزال يقبع أسيرا في معتقلات الغدر والإرهاب في العراق . ندعو الله أن يفرج عنهم ويعودوا إلى وطنهم مرفوعي الهامة معززين .

وإشارة الباحث إلى المؤتمر الشعبي الكويتي في جدة عام ١٩٩٠ هنا إشارة موفقة تماما . . ففي هـذا المؤتمر كما نعلم تم التأكيد على ثوابت العقـد الاجتماعي والسياسي للدولة والمجتمع في الكـويت . ثوابت هذا العقد تستند إلى استقلاليـة الدولة وشرعية القيادة وديمقراطيـة الحكم . وهي ثوابت كانت في ضمير الشعب الكـويتي وقيادته منذ ما قبل الاستقلال .

٢ـ مبررات تاريخية

أجـاد البـاحث هنـا في تحليله للمبررات التاريخيـة ، ووفق تماما في دحضها . . ولا مجال للمزيـد . . ولكني أريد أن أذكر فقط أن العـراق اعترف . . بالفرع ـــ دولة مستقلة منـذ أكثر من ربع قـرن بدليل وجـود سفارته هنـا طوال ربع قـرن . . هذا إذا تركنا جانبا كل المواثيق والاتفاقيات التي تثبت ذلك .

٣ـ مبررات قومية

هنا يقدم الباحث تحليلا فائقا للمبررات القـومية التي ادعاها في غزوه للكويت . وحيث لا مجال للمـزيد في هـذا الجانب من عندي . فإني أثير نقطـة أساسيـة تتعلق بالمثقفين والمفكرين والساسة العرب الذين صفقوا لهذه المبررات . . . كيف تغابوا عن الحقائق الواضحة؟ . . هل خدعوا بالإعلام المضلل أم كانت لهم مصلحة مادية ذاتية وقتية في ذلك؟ هل تمنعهم المكـابرة الآن من العـودة إلى الحقائق؟ أو ليس عليهم يقع عبء الاعتذار والتوضيح والمراجعة . . وأقـول مثل ذلك عن عدد من زعماء الصحوة «الإسلامية» . . كيف صدقوا أن صدام يمكن أن يكون عبد الله المؤمن؟ أم ترى هي المصالح المادية الآنية الضيقة أعمت بصيرة «القيادات الإسلامية»؟

٤ـ مبررات اجتماعية

محور هذه المبررات هو شعار «إعادة توزيع الثروة القومية» . . وأثني على الباحث في هذا المجال ثناء يستحقه في عرضه وتحليله . . وأريد هنا أن أطرح تساؤلات بسيطة أين كان شعار إعادة توزيع الثروة القومية عندما كانت شعوب الخليج المنعمة بفضل الله الآن تعاني من الفقر الشديد والحاجة والعوز؟ ماذا قدم العراق في سبيل إعادة توزيع الثروة القومية حتى قبل أن تبدد ثروته في دخوله في حرب لا طائل وراء ها مع جارته المسلمة إيران؟ هل الثروة العربية القومية تقتصر على النفط؟ ماذا عن المياه والزراعة والمعادن والآثار والسياحة والتكنولوجيا والعمالة الفنية الماهرة؟ أليست هذه هي ثروات العرب الدائمة التي لا تنضب كما سوف ينضب النفط يوميا؟

٥ـ مبررات دينية :

لا داعي للتعقيب على هذه المبررات من جانبي . . فهي واهية وساقطة في حكم أي عاقل أما تلك الجماعات التي قبلته وروجت له ، فهي ـ كما قال الباحث بصدق ـ ليست غبية ولا عديمة الإدراك كي لا تدرك تهافت مثل هذا المبرر منطقيا وموضوعيا ، ولكن لها مآرب أخرى لا دخل للدين فيها ولا للكعبة ولا لقبر الرسول العظيم .

خلاصة وخاتمة :

أنهى الباحث دراسته القيمة بخلاصة وخاتمة أرى من المناسب أن أقتطف منها ما أرى أنه أهم استنتاج . ذلك هو دعوته إلى اتخاذ : عدة خطوات أو تغيرات نعتقد أنها ضرورية في الحياة السياسية العربية وذلك من أجل ألا يجري ما جرى . أهم هذه الخطوات هو ظهور خطاب عربي جديد يتصف بوضوح المفاهيم . . خطاب جديد تجد فيه الحياة السياسية حلا لتناقضاتها الأيديولوجية المزمنة . حل عصري لتناقض الدولة (الوطنية) والأمة يأخذ في الاعتبار وجود هذه الدولة كمؤسسة قائمة عند أي حديث عن الأمة أو أي كيان أكبر أو أصغر . حل عصري لتناقض العلاقة بين الدول العربية يأخذ في الاعتبار الاعتراف بمثل هذه التعددية وشرعية وجودها ، ومن ثم تنظيم العلاقة بينهما تنظيما عقلانيا لا ينفي مصلحة دولة في سبيل مصلحة دولة

أخرى ولا ينفي مصلحـة دولة معينة في سبيـل مصلحة مفترضة لأمـة يحتكر الحديث عنها تيار أيديولوجي معين أو دولة معينة .

في ختام هذا التعقيب أود التعبير عن شكري وتقديـري الفائق للجهد الذي بذله البـاحث في إعـداد ورقة مـوضـوعية في مجال شـديـد الحسـاسية والحرج محفـوف بالعاطفة والانفعال .

لقد استفـدت كثيرا من قراءتي لهذا البحث القيم . والفضل يعـود إلى عمق تحليل الباحث وجزالة أسلوبه وصدقه في البحث .

مناقشات

محمود المراغي :

في الواقع إذا كنا نناقش الذرائع فإن الباحث أجاب على المطلوب ، أما إذا كنا نناقش قضية الأسباب مثلما قال الدكتور إبراهيم سعد الدين والدكتور عبد المحسن فأنا أظن أن هناك أسبابا أوسع مما جاء في البحث . النقطة الأولى التي أريد الإشارة إليها هي أن البحث اتجه إلى أن هناك مشكلة اقتصادية في العراق وأنه خرج ليحل مشكلة وأنه قد اتخذ ذريعة لذلك مقولة قومية أو مقولة وطنية هي أن الكويت جزء من العراق . أنا لا أعرف هل الترتيب على هذا النحو صحيح أو غير صحيح ، لو أن المسألة مجرد أزمة اقتصادية أو مجرد رغبة في حل مشكلة .

نقطة ثانية وهي نقطة المعارضة الكويتية وأظن أنها لم تكن في عقيدة متخذ القرار العراقي أنها نقطة صحيحة ، بمعنى أنه لم يثبت تاريخيا حتى الآن أن اتصالات قد تمت بين المعارضة والعراق قبل الغزو للاتفاق على القيام بانقلاب والواضح أن ذلك لم يحدث ولكن هي كانت طريقة للإخراج .

د . منصور بوخمسين :

في الواقع لدي تعقيب بسيط . الدكتور تركي يقول ، وكلامه سليم إلى حد كبير، إنه كانت هناك قراءة خاطئة للوضع السياسي من قبيل القيادة السياسية ، إذا كان هنالك قيادة سياسية ، بينما هو يركز أن هناك نظاما شموليا وفردا واحدا ، وهناك عدم معرفة أو قلة معرفة بالعالم الخارجي من قبل صدام حسين . في الواقع القراءة المتأنية والمتابعة المتأنية لتصرفات القيادة العراقية توحي بأنه لم يكن هناك جهل تام عند القيادة العراقية بالوضع السياسي الخارجي أو عدم معرفة مطلقة بنمط الحياة أو نمط الطبيعة السياسية أو القدرة العسكريةللنظام الأمريكي . أنا أعتقد أن هناك عاملا يشار إليه قليلا جدا في البحوث التي تتكلم عن فهم القيادة العراقية للقيادة الأمريكية . هم كانوا يعرفون أن الولايات المتحدة ستعارض . أنا أعتقد أنه كان هناك

سوء فهم لإصرار القيادة الأمـريكية على الحرب، كان هنالك دائما مقولـة تتكرر سواء بـالإعـلام أو حتى عنـد بعض الأشخـاص العـراقيين الـذين التقينـا معهم هنـا في الكويت: إن الأمريكان لن يحاربوا. . فالأمريكان لن يقبلوا الخسائر، صدام حسين كان يقـول دائما في خطبه في التلفـزيون. عنـدما يبـدأ الجنود الأمـريكان في الـوصول لأمريكـا في أكياس نايلـون سوف يتغير الوضـع في الولايات المتحـدة. وحتى القيادة الأمـريكية أوحت بأنها لا تـرغب في الخسائر، لا تـرغب في الحرب، هنالك خطـورة كبيرة من وقوع ضحايا بالحرب. ما لم يستطع أن يفهمه هو أنه ليس هناك تناقض بين قدرة الولايات المتحدة والتحالف على الحرب وعدم استعدادهم لتحمل ضحايا، إن خوفهم أو حرصهم على الجنود وحرصهم على عـدم وقوع ضحايا ليس معناه أنهم لن يحاربوا، بل معنـاه أنهم سيحاربون بطريقـة أخرى مختلفة تجعل عدد الضحـايا أقل عدد ممكن، وهذا ما حدث، فالضحايا لم تقع عندهم بل وقعت في الطرف الآخر.

محمد مساعد الصالح:

الأسباب الموضوعية للغزو كما سمعتها هي أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وشخصية، أو مثلما قال الدكتور إبراهيم سعد الدين أنها أصبحت ادعاءات وليست أسباب غـزو. أنا في تصـوري أن الأسباب الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسيـة التي ذُكرت هي منطقيـة ولكن فهمها في الحقيقة فهم خاطىء، ولـذلك أعتقد أن السبب الأول وربما أيضا السبب العاشر، يعني من الأول إلى العاشر، هي أسباب شخصية. فحب الـزعامـة عند صـدام حسين وعدم فهمـه في اعتقادي هما السبب الـرئيسي لما حدث. وكلنا رأينا أيام الغزو، وحتى بعـد الغزو وقبل الغزو أيضا، نوع الملابس التي كان يلبسها والمشيـة التي كان يحاول أن يمشيها، فأنا تصـوري أن السبب الرئيسي في الحقيقـة لما حدث هـو أسباب شخصيـة. لأنه لـو قلنا إن هنـاك أسبابـا اقتصاديـة واجتماعية وسيـاسية لكان على الأقل أعد إعـدادا جيدا للغزو، ما كـان يغير الطريق ويقول إن هناك انقلابا وقع في الكويت بالتالي العراق ذهبت لإسعاف الانقلاب، ثم قال التوحيد ثم قال عودة الفرع للأصل. وحتى التوحيد على الأقل كحزب كان يقال إنه حزب قومي، على الأقـل ما يكون التوحيد عن طريق القـوة. وهذه أيضـا نقطة

لا أعرف إذا كـانت ذكرت أم لا في بحث الـدكتور تركي فيها يتعلق بـالتوحيـد العربي حتى لو قلنـا بالتوحيـد العربي فهو أيضـا مرفوض أن يتم بـالقوة، ولم يؤخـذ فيه رأي الشعب على الأقل الذي يراد له أن يتوحد مع دولة أخرى.

الأمـر الثـاني: ما ذكـر في البحث من صراع بين المعـارضـة والحكومـة، فكـانت الصحافة حكـومية ومعارضة أيضا مع العـراق، أنا عندي تعليق صغير على ذلك أن الصحـافـة في ذلك الـوقت، أي في عـام ١٩٨٩، كـانت مـراقبـة من قبل أجهـزة الحكومـة، وأجهزة الحكـومة كانت مع العـراق ليس حبا في صـدام حسين بل كانت مضطـرة أن تكون مـع العراق لأنـه أولا كـان يخوض معركـة قـوميـة بينه وبين إيـران بالإضافة إلى أننـا دولة صغيرة وعدد سكانها صغير وبالتالي لم يكـن أمامنا خيار إلا أن نكون مع صدام حسين أيا كان. وفي تصوري أن معظـم الكويتيين كانوا عارفين تماما أنه عندما تنتهي الحرب بين العراق وإيران سيحـدث ما سيحدث. وهذه نقطة أيضا ربما لم تذكر، ونتمنى أن تذكر لنا..

عامر التميمي:

هناك ملاحظة حول ما ورد في بحث الدكتـور «تركي الحمد» حول قضية النفط. يبدو مما ورد بـالبحث حول هـذه القضية أنه يسلم بـوجهة النظر العـراقية حـول الادعاءات بأن الكويت ودولة الإمارات هما السبب في انهيار الأسعـار في السوق النفطية. وفي الواقع هذا يتناقض مع الحقائق الاقتصادية التي كانت سائدة في السوق النفطية حيث إن هناك خللا هيكليـاً في السـوق وأيضا هنـاك خلل هيكلي في الـدول المنتجـة للنفط ذاتها. لأن طبيعـة اقتصاديات هذه الدول حتمت على معظم الدول أن تتجاوز في الحصص وتنتج أكثر مما هو مخصص لها لمواجهة الالتزامات المالية التي عليهـا. وهذا لا ينطبق على الكويت والإمارات فقط بل ينطبق على العراق وعلى إيران وعلى دول أخـرى في منظمة الأوبك. أما ما ورد من أن الكويت أنتجت كميات كبيرة من حقل الرتقة، فهذه مغالطة وزعم كاذب، بالرغم من أنه يبدو أن الباحث مقتنع بوجهة النظر العراقية، لأن الكويت إنتاجها كان مليون ونصف برميل يوميـا وما تنتجه من حقل الرتقـة كان لا يتجاوز عشرة آلاف برميل يـوميا وهي نسبة ضئيلة جدا قيـاسا بمجمل الإنتاج الكويتي. فبالتالي أنـا أعتقد أن البـاحث وقع في مطب في هذه القضية، واستسلم للدعاية العراقية في هذا المجال.

هناك أيضا بُعد الاحتلال العراقي للكـويت، حقيقة أن العراق نفسه أو الحكومة العراقية ذكرت أنها مستعـدة للتفاهم مع الدول الغربية على مـوضوع الأسعار وأبدت استعـداداً لتخفيض الأسعـار بما يتنـاسب مع المصـالح الغـربيـة، فقـالـوا إذا كنتم متخوفين من قضيـة زيادة أسعار النفط فنحـن مستعدون للتفاهم معكم حـول هذا وأننا مستعدون لأن نوصل الأسعار لمستويات اقتصادية مناسبة لمصالحكم.

والعراق طبعا في تاريخه، في مجال السياسة النفطية، كان يلعب دوراً أحيانا يؤدي إلى انهيار الأسعار وإلى كسر تحالف دول الأوبك المنتجة كما حصل عام ١٩٧٣. فيما يتعلق بموضـوع البنية الاجتماعية أنـا أعتقد أن موضـوع العسكرة موضـوع خطيرجدا في المجتمع العـراقي، وأنـا أتطلع للمستقبل في عـراق مـا بعـد صـدام. فبعـد هـذا التشـويه الـذي حـدث في المجتمع العراقـي خلال خمس وعشرين سنـة ألا يستحق العراق وصاية دولية لإعادة تشكيل المجتمع العراقي وإعادة تشكيل المجتمع المدني. وهـذه الوصـاية يمكن أن تلعب دورا فيهـا الأمم المتحدة ومنظماتها المختصـة بحيث يصبح العـراق دولـة ديمقـراطية وبحيث يمكـن أن تتفهم هذه الحكـومـة الجديـدة احتياجات الشعب العراقي وتستطيع أيضـا أن تتفاهم مع دول الجوار في سبيل تنمية حقيقية في المنطقـة، ومن أجل إلغاء العسكـرة من المجتمع العراقي. فأنـا أعتقد أن هذه قضية يجب أيضـا أن نأخذهـا بعين الاعتبار. وأعتقد أن بعض الدول بعد الحرب العالمية الثانية خضعت للوصاية الدولية مثل اليابان وألمانيا وأيضا نتج عنها مجتمعات حديثة ومجتمعات متقدمة جداً.

د. محمود عودة:

في الحقيقـة مع شكري للبـاحث على المجهود الـذي بـذله في هـذا البحث، فإن البحث في تصوري ينطوي على مشكلتين أساسيتين:

المشكلة الأولى خاصة بمنهج العرض، والمشكلـة الثانية خاصـة بمنهج التفسير أو الرؤية التفسيريـة. فمنهج العرض كما هو واضح يعاني من نقطـة ضعف أساسية وهي سـوء استخدام المصطلحـات في كثير من الأحيان. على سبيل المثـال مصطلح الأسباب الموضـوعية. حين أقول الأسباب الموضـوعية فإني أعني أنه كان ثمـة حتمية

للغزو العـراقي للكويت فرضتها ظـروف موضوعيـة. والحقيقة لو افترضنا أنـه كانت هنـاك ظـروف مـوضـوعيـة لنجح الغـزو العـراقي للكـويت. لـو تـوافـرت الشروط الموضوعيـة، على حد زعم الباحث، لكـانت الكويت الآن جزءا من دولـة العراق. وفشل الغزو العـراقي للكويت هو الدليل على عـدم وجود ظروف موضـوعية للغزو. وأنا أعتقد أن المشكلة هنا تكمن في استخدام مفهـوم الأسباب الموضوعية. ولن أكرر ما قيـل عن مفهوم المبررات فثمة فـرق بين المبررات التي تنهض على أسس عقـلانية ومنطقية وبين التبريرات التي تستند غالبا إلى أسس غير عقلانية. وكذلك استخدام مفهوم الخطاب أيضا استخداما جـانبه التوفيق في كثير من الأحيان واستخدام مفهوم الأيديولـوجيا في غير موضعها، فمن الذي قـال إن الأيديولوجيـا هي مصدر الشرعية سواء على الصعيد العملي أو على الصعيد النظري؟ أعتقد أنه لم يقل أحد بذلك.

والنقطة الثانية، وهي النقطة المتعلقة بمنهج التفسير، على الرغم مما يظهر من البحث من أنه يقدم تفسيرا شموليا، فليس ثمة أي تفسير شمولي. إن التفسير الموجود هو تفسير تكـاملي، من بـاب أن كل شيء يمكـن أن يفسر أي شيء، مـا يسمى بـالموضـوعي والشخصي وغير ذلك يمكن أن يفسر أي شيء. والحقيقة أن كل شيء لا يمكن أن يفسر أي شيء. وهنا استعير عبارة صدر بها الدكتور خلدون بحثه اقتباسا من فتجنشتين: «إننا لسنا في حاجة إلى معلومات جديدة لنحل المشكلات بل في حاجة إلى ترتيب للمعلومات القائمـة أو إعادة ترتيب للمعلومـات القائمة». وأنـا أعتقد أن المعلومات الـواردة في هذا البحث في حاجة أساسية إلى إعادة ترتيب من منظور مختلف.

د. قاسم عبده قاسم:

سؤال حول مـوقف الجماعات التي تتخذ من الإسلام رداء سيـاسيا في مجالات العمل السيـاسي والاجتماعي إلى آخـره. الحقيقـة أنها اتخذت مـوقفا محيرا. المعـروف تـاريخيـا أن علاقاتها وطيدة وشبه عضوية بدول الخليج، وموقفها أثناء الأزمة كان موقفا مثيرا للعجب وأنا أطـرح تساؤلا فقط: هل السبب وراء هذا هو أن هـذه الجماعات التي دفعت للعمل في أفغانستان بمساندة من هده الدول قد بـدأت بعد حل المشكلة في خلافات نرى آثارها الآن على صعيد العمل السياسي العربي. وشكرا.

د. طه عبد العليم:

في الحقيقة هـذا هو خامس أو رابع يـوم أرى فيه الكويت، ورغم أن الـواحد كتب كثيرا عن الكـويت لكن كانت كتـابـة عن بعد. وقـد سعدت أنـه رغم أي هـواجس يمكن أن تكون راودتني في قـراءة الأوراق أو في الاستماع للمداخـلات من الإخوة الكويتيين سعدت بأن هناك درجة عالية في تقديري من «برودة الرأس» في تناول قضية بطبيعتهـا تثير أو لابد أن تثير أو تترك وجدانا ساخنـا لدى الإخوة في الكـويت الذين هـددوا ليس فقط بقصف جـوي وإنما باقتـلاع من الجذور. أعتقـد أنـه يمكن أن نميـز، وهـذه مـلاحظة شكليـة سريعـة، مـا بين الـذرائع والأسباب والدوافع المباشرة إلى آخره. لكن الحقيقة أنا أعتقد أن هذا لا يستوجب الوقوف كثيرا وأريـد أن أشير أو أؤكد على سببين أساسيين وانقد أحـد الأسباب: أعتقد أن السبب الأعمق هو نزعة الهيمنة العراقية، نزعة الهيمنة على الخليج ونزعة التوسع على حساب الكويت. هذا هو السبب الأعمق وهو يفسر أنه طوال عقود طويلة قبل الغزو العراقي للكويت كـانت الدعوة لإلحاق الكويت بالعراق دعوة قائمة. السبب المباشر أو أحد الدوافع المباشرة التي أعتقد أننا معنيون بها في مصر وفي الوطن العربي وفي الكويت هو ما يمكن أن نسميه بعقل عربي يتسم بنزعة لا عقلانيـة ولا واقعية في الحساب وأعتقـد أن خطأ الحساب وخطأ كل الحسـابات تقريبا لدى صدام حسين في قراره بغزو الكويت واضح تماما.

السبب الحقيقي الـذي يحتـاج لنقد هـو السبب المنسـوب إلى الـولايات المتحـدة الأمريكيـة أو تفسير الأمر بمـؤامرة أمريكيـة سواء مـؤامرة وفقـا لصدام حسين دفعت الكويت لتجاوز الحصص للحـرب الاقتصادية ضد العراق وبالتـالي يتخذها ذريعة لغزو الكويت أو المؤامـرة بمعنى أن أمريكا شجعت على عملية الغـزو بشكل مباشر بالحديث المنسـوب للسفيرة الأمريكية، إلى آخره أعتقـد أن الأمريكان كانـوا شديدي الصراحة. فالتهـديد الأمريكي باحتـلال آبار النفط الذي قالـه كيسنجر في النصف الأول من السبعينيات في حـالة تهديدها كـان واضحا. إذن لم تكن هناك مـؤامرة من الأصل. الأمريكـان واضحون في الحقيقة: «من يهدد حقل النفط لن نتركه» وهـذا ما يجعل المرء يميـز حقيقة أو يـدرك ضرورة التمييز مـا بين المساومـة بالنفط ـــ المساومـة

الاقتصادية بالنفط - وخلق أسباب تحسين شروط هذه المساومة، وما بين نزعة الابتزاز بالنفط. أنا أتصور أن الولايات المتحدة والدول الصناعية الغربية، إذا لم يكن عقلنا مختلا وإذا كان عقلا واقعيا، فلابد أن نتوقع أن القوات الدولية الغربية والأمريكية ستأتي مرة واثنتين وأربعا إذا ما تصورنا أنه يمكن الابتزاز بالنفط - والابتزاز هنا يمكن أن يأخذ أكثر من شكل: أولا قطع إمدادت النفط أو التهديد بقطع إمدادات النفط. . المغالاة في الأسعار بشكل يمكن أن يهدد الحياة الاقتصادية والصناعية للدول الغربية، نزعة أحد مراكز القوى الإقليمية الثلاثة في منطقة الخليج للهيمنة بمفرده على النفط في هذه المنطقة من العالم، والأهم من ذلك في الحقيقة إن كل ما قرأت حتى الآن أو سمعت يثير ثلاث قضايا أساسية في تقديري تحتاج لتأمل:

القضية الأولى هي هاجس السيادة الذي يؤرق الإخوة في الكويت: ربما نحن في مصر، سبعة آلاف سنة، ولأنها دولة ليست في دور التكوين ونشأت في القرن العشرين بشكل مؤسسي ويمكن موجودة منذ قرنين أو ثلاثة أو أربعة بشكل غير مؤسسي لا يؤرقنا هاجس كهذا كثيرا، لكن هنا ينبغي في تقديري الشخصي، في هذه القضية، التمييز المهم بين مشروعية الدولة ومشروعية النظام. يمكن أن نقول نظام صدام حسين نظام غير شرعي لكن لا أستطيع أن أشكك في شرعية الدولة العراقية. يمكن أن أقول إن هذا النظام العربي أو ذاك، نظام غير شرعي أو غير مشروع أو لا تتوافر لديه المشروعية السياسية، لكن هذا لا يساوي أن أشكك في مشروعية الكيان المسمى القطري أو الدولة المعنية. هاجس السيادة مفهوم جدا في تقديري لأن الكويت ودول الخليج باستثناء العراق وإيران معرضان دفاعيا، أو منكشفان دفاعيا، نتيجة للتفاوت الكبير ما بين القدرة المالية والقدرة الدفاعية، كنز غير محمي، أو لا تتوافر لدية مباشرة أسباب الحماية، وهذا يثير مسألة مهمة: ما هي مصادر التهديد التي تواجه الخليج؟ الأوراق التاريخية والورقة التي عرضت الآن تثير ثلاثة مصادر للتهديد، المصدر الأول دولي: من يهدد النفط، يعني يهدد المكاسب الغربية، سيجلب تهديدا. التهديد الإقليمي: وهو نزعة أي قوة إقليمية للإخلال بالتوازن الإقليمي أو الهيمنة في المنطقة. وهناك التهديد الداخلي، الذي يواجه نظم الخليج والنظم العربية وأي نظام في العالم الثالث، وهو ضعف أسباب التماسك الداخلي.

أيضـا هاجس السيـادة مـرتبط، أو يولـد عنـدي أنـا على الأقل، هاجس النـزوع إلى العزلة، نزعة الاكتفاء الذاتي، تعلم سلبي أو غير إيجابي من دروس الأزمة.

القضية الثانية هي معضلـة الأمن. وأنا في الحقيقة أختلف مع القائلين بأن الأمن يتوافر للكويت إقليميا وعربيا فقط. أنا أتصور أنه لا بديل في تقديري الشخصي من المكون الدولي لأمن الكويت وأمن الخليج. المكـون الدولي ينبغي النظر إليه في ذات الوقت باعتباره ليس بديلا للمكونات وللركائز الأخرى الإقليمية الداخلية أو الوطنية أو العربية للأمن.

والمكـون الدولي هـذا لا يعني أن أستجيب دون قيـد أو شرط لمن له مصلحـة في استقرار الأوضاع في الخليج ـ أي الدول الصناعية ـ لا. . هامش المسـاومة موجود، وهامش بناء توازن للمصالح وتبادل للمصالح أعتقد أيضا أنه موجود.

في البعد الإقليمي علينا أن نقرأ جيدا ما يجري في العالم. ولنأخذ كـمثال حالة دول شرق آسيا، بلـدان كانت تجارتها المتبادلـة لا تزيد على ١٠٪، اليـوم تجارتها تتراوح ما بين ٣٠ ـ ٤٠٪، هذه الدول تبني عملية التكـامل دون كل المؤسسات التي نعرفها في الدول العربية، هناك مصالح تبنى. واليوم أعتقد أن الطموح للتقدم لا يساوي دولة من المحيط للخليج. فهذه الدولة ستكون دولة لها مـركز لابد أن يكون مهيمنا، ولابد أن يكـون متسلطـا. الطمـوح هنا لكيـان اقتصـادي متكـامل ومترابط وأشكـال من التنسيق لا تعني دولة واحدة، وهذه قضية تحتاج لمناقشة وتحتاج لدراسة.

عبد العزيز الصرعاوي:

استوقفني ما قاله الأستاذ عبـد المحسن مظفر عندما تساءل في تعقيبه القيم: ألم يحن الوقت لكي يعيـد بعض المفكرين وبعض المثقفين ـ بمن فيهم طبعا قـادة الفكر الإسلامي ـ ألم يحن الوقت لكي يعيدوا النظر فيما سبق أن اتخذوه من مواقف على ضوء المعطيات والحقائق والوقائع الجديدة؟

أنا في الحقيقة أعتقـد أن هناك جانبا شبه مهمل من قبل البـاحثين: أتصور أن ما أقدم عليـه النظام العـراقي هو بـدوافع شخصية من القـائد الذي يحكم العـراق وهـو صـدام حسين، حيث إنه ليس هنـاك أي كلمـة تقال في وجـود صدام حسين، هـو

المهيمن على كل قنوات التنفيذ في بلده، وحتى على مصادر الفكر وعلى القيادات التي تسايره في حكمـه للعراق. أتخيل أن النظام العراقي تحت سيـادة صدام حسين، كان ينحو منحى خاصا هـو نظام الحزب الواحد والهيمنة والسيطرة، وهـذا مغاير لما تنحو إليه دولـة الكويت. ففي الوقت الـذي تم فيه الغـزو كانت دولة الكـويت في الحقيقة نقطـة انطلاق فكـري ومبعث حضـارة منفتحة على كـافـة تيارات الفكـر في المجتمع المعـاصر. وقـد لا تفخر الكـويت بشيء قـدر مـا تفخـر بأنها بنت مجتمعهـا الجديث بسواعـد الأيدي العربيـة، هذه حقيقة معـروفة وأعتقـد أنه سبقني إليها كـافة المثقفين والمفكرين في عالمنا العربي. ما الذي غير هذه الفكرة عن الكويت، هذا موضوع آخر، وربما يكون أحد الأسبـاب التي نبحثها في هذه الندوة والندوات القـادمة أو الجلسات القـادمة. المجتمع الكـويتي كـان مجتمعا منفتحـا يتقبل الـرأي ويتقبل الرأي الآخـر وكانت فيـه شبه حرية واسعـة قياسا إلى مجتمعنـا العربي ككل من المحيط إلى الخليج. أتخيل أن مـا حصل من الكـويت كشف سـوءات النظـام العراقي. النظـام العـراقي دكتـاتـوري فاشستي، وكـل المنظرين وكـل من تحدثوا عـن الاستنارة الفكـريـة وعن محاولات خلق المجتمعات المدنية المتحضرة كان يدعوهـم إلى هذا الذي بدأته الكويت وسارت فيـه أشواطاً بعيدة. إن مـا حصل في الكويت كشف سوءات النظـام العراقي كما ذكرت، فتولدت حساسية شديدة عند النظام العراقي بقيادة صدام حسين وأراد أن يقضي على هذه البؤرة التي يصدر منها الإشعاع الفكري في المنطقة. هذا هو باختصار فيما أتخيل الـدافع الأساسي لما أقـدم عليـه صدام حسين. عـلاوة على هـذا، لو كـان صحيحا مـا كان يـدعيه من أهـداف من غزو للكـويت، لماذا يقوم بكل هـذا النهب والقتل والتشريد وتخريب كل ما بنتـه الكويت ويأتي في سياق الثروة العربيـة القومية، كل مـراكز البحث العلمي، كل مـراكز الاقتصـاد، وكل مراكـز التعليم وكل مراكـز التقدم الطبي كلها في الحقيقة كانت مستهدفة من قبل النظام العراقي. لو كان حقيقة ما أقدم عليـه بدافع قومي لما مس الكويت بسـوء، لحافظ عليها حتى يستقيم منطقه في القول بأنه يستهدف في الأساس خير الأمة العربية بأسرها.

إذن باختصار أنا أضم صوتي لما تفضل به الأستاذ عبد المحسن تقي وأتساءل: ألم يحن الوقت لكي يعيد هؤلاء المفكرون النظـر، الذين نعتقد أننا نحسن الظن بهم وأنهم

ربما اعتقدوا خطأ فناصروا النظام العراقي - أنا لا أتحدث عمن تواطأ وعمن تعمد أن يكون بجانب الحاكم العراقي في غزوته للكويت، أنا لا أبحث عن هؤلاء، ولكن أبحث عن الناس المثقفين المفكرين الذين يهتدون بنور الفكر - ألم يحن الوقت بعد لكي يتقدموا، ولا أقول يتعذروا . . بل . . يعيدوا النظر في مواقفهم السابقة.

د. طلعت منصور:

ربما كان التدخل السيكولوجي له مغزاه في هذا الموقف. وربما أيضا كنت في الصباح أود الكلام عما طرح من ادعاءات أو مبررات من الناحية التاريخية. حقيقة هذه الورقة ربما تؤول بنا في التحليل النهائي إلى أننا أمام ظاهرة نفسية بكل ما تحمله من معاني التفسير العلمي الموضوعي الذي ربما نغفله كثيرا في مجتمعاتنا العربية. هي ظاهرة نفسية بحاجة إلى وقفة كي يكون لنا معها دروس من خلال التشخيص لتحديد التوقعات لمثل هذه الأنظمة التي يمكن أن توجد في عالمنا العربي. حقيقة ما طرح من حيث مفهوم التبرير والمبرر، التبرير المرضي هو ظاهرة نفسية مرضية كميكانيزم دفاعي. لأن المرض على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع هو مرض له عرض وله غرض. لأن المرض هنا إذن هو مرض وظيفي لإشباع نزعات ومرام وحاجات مرضية. إذن التبرير هنا لابد أن يصطنعه ويدعيه مثل هذا النظام الذي أتى بهذه الفعلة النكراء، أو هذه الكارثة في عالمنا العربي. حقيقة التفسير السيكولوجي هنا لا يمكن أن نعزوه فقط إلى شخصية صدام، وإلا فسنقع في محظور «البيرسوناليزم»، بمعنى أن الشخصية وحدها هي التي تدير كل أحداث التاريخ في الحاضر وفي المستقبل، وإنما نحن هنا أمام نظام أدى إلى تغير اجتماعي آل في النهاية - ومع الاعتذار إلى ما يسميه «ايرك فروم» في كتابه «المجتمع المخبول» أو المجتمع غير العاقل، بمعنى أَصَحْ، آل إلى أنظمة يمكن أن تدفع بمجتمعاتها إلى الجنون، وإلى الاضطراب، ومن ثم سوء التقدير فيما تتخذه من قرارات وكذلك سوء استجابات، إلى غير هذا من تفسيرات مختلفة. ما أقدم عليه هذا النظام حقيقة وعلى رأسه هذه الشخصية المرضية زرعت في جسم المجتمع العراقي نزعة عدوانية متأصلة. وحسب بحوث وقوانين وتجارب علم النفس فإن العدوان لابد أن يتخذ له قنوات: عدوان موجه إلى الداخل، وهذا واضح في قهر الشعب العراقي وسلب الإنسانية من

الإنسان العراقي، ثم يعمم هذا العدوان إلى الخارج. وأعتقد أن أحداث التاريخ تفسر هذا: قهر من الداخل للشعب العراقي ثم عدوان إلى الخارج في الجبهة الإيرانية تم — بلغة علم النفس أيضا — التحول، تحول النزعة العدوانية إلى جبهة أخرى، جبهة مستهدفة، مستضعفة لأنها لن تستطيع أن تقف أمام شراسة هذا النظام. هذا هو التفسير الذي لابد أن نضعه في اعتبارنا: أن هناك مجتمعات، وخاصة في العالم النامي، تمرض من داخلها لغياب الوعي، لغياب الديمقراطية، لغياب الفهم والتفاهم، غياب النزعة الإنسانية. ومن ثم لابد أن تكون لدينا القدرة على التنبؤ والتوقع من مثل هذه المجتمعات والتي هي مجتمعات At risk يتوقع منها العدوان. والعدوان سواء لشعوبها أو خارج شعوبها في هذا المجال هو ظاهرة لابد أن نتوقف عندها وأعتقد أننا جميعا اتفقنا على هذا التفسير في نهاية المطاف.

د. عزت قرني:

سأكون سريعا جدا.. وجدت أنه لابد من الحديث لأن هذا البحث يتميز بتناقض غريب وهو يحب كلمة «التناقض»، إنه في الوقت الذي يثير فيه كثيرا من الأفكار ويتمتع بالفعل بثراء في المعلومات ورغبة في تنويع التحليلات وقدرة على إعطاء أفكار جديدة، فإنه للأسف يتسم بسلبيات منهجية خطيرة جدا، أخص منها بالذكر الركيزتين النظريتين اللتين اعتمد عليهما وهما مفهوم الخطاب ومفهوم الأيديولوجية. هو أخذ مفهوم الخطاب من بعض الكتاب بالذات في شمال أفريقيا وبالذات ما سموه بالخطاب السياسي العربي وأنا لا أفهم ما هو الخطاب السياسي العربي، الذي هو مجرد كلمة ولكنهم وضعوها وكأنها صنم واستخدموها أداة لتفسير كل شيء، بينما هي مجرد كلمة وخلق ذهني خيالي محض، هنا استخدمها. والخطير في الأمر أنه جعلها في مركز كل الاهتمام بحيث إنه في الخاتمة والخلاصة يقول: «هناك غدة خطوات أو تغيرات نعتقد أنها ضرورية في الحياة السياسية العربية وذلك من أجل ألا يجري ما جرى».. ما أهمها؟ يقول:

«أهم هذه الخطوات هو ظهور خطاب عربي جديد يتصف بالوضوح» إلى آخره، ظهور خطاب عربي جديد؟ هذه ظاهرة أيديولوجية أو على الأحسن ظاهرة لغوية وهو نتيجة وليست أساسا. من يّريد ويهتم كما يقول المؤلف وله حق في هذا وأنا متفق

معه (يجب الاهتمام بالأمـور الموضوعية وتقديم صورة حقيقيـة عما هو حاضر وواقع).
من يهتم بهذا يهتم بالوقائع، الخطـاب، والكلام وحتى الفكر إنما يأتي من بعد ذلك.
أمـا مفهـوم الأيديـولـوجيـا فهـو أخطر وأخطـر في استعمال المؤلف في الـواقع، فقـد استخدمه كمفهوم أساسي ولكن كثيرا من تصوراته واستنتـاجاته عن الأيديولوجيا غير صحيحة وهناك أشياء كثيرة في داخل البحث. . واعذروني عن عدم الخوض في أمثلة لكنها واضحة لمن يقرأ البحث نفسه.

د. الحبيب الجنحاني:

عفوا سأقتصر على مـلاحظتين بكل إيجاز، لأن القضية فيها أعتقـد مهمة خـاصة بالنسبة للإخوة هنا. فالدراسة، رغم بعض النقائص التي وقعت الإشارة إليها ولكن لها أهمية لابد هنا، في رأيي شخصيا، من الإشارة إليها.

لقد حـاولت الدراسة في البدايـة وفي الخاتمة أن تربط بين الوضع الخاص بكـارثة الخليج وبين آليـات الفكر السيـاسي العـربي على اختلاف فهمنـا لهذا المفهوم. هـذا مهم. فهنا حـاول البـاحث أن يربط ذلك وأن يعمم هـذه القضية، ويربطها بـآليات التفكير السياسي العـربي المعاصر. هنا يشير في الحديث عن الأسباب الاقتصـادية إلى الوضـع الاقتصادي المنهـار، وهنا تساءل: هل كانت دول الجوار للعـراق، خصوصا الكـويت، مدركـة للوضع الاقتصـادي العـراقي المنهار، ومـا يمكن أن تقدم عليـه السلطة السياسية في مجتمع وقعت عسكرته خلال سنوات طويلة بنسبة كبرى كما تدل الأرقام في الدراسة، هل كانت القوى السياسية والفكر السياسي على إدراك لما يمكن أن تقدم عليـه مثل هذه القيـادة. بعض الإخوة هنا — وأظن الأستـاذ محمد مسـاعد الصالح إن لم تخني الذاكـرة — قالوا إن هناك إدراكـا حسب ما فهمت من الكويتيين هذا الوضـع. وهو مجرد تساؤل، لأن القضية مهمة.

الملاحظـة الثانيـة: تحدث البـاحث عن مـوقف بعض المثقفين العرب والأنظمـة الثوريـة إلى آخرة من كون دول الخليج قـد بعثرت ثرواتها فيما لا يفيـد. . . إلى آخره. أعتقد أن هذه النقطة ستأتي ضمن مناسبة ولابد أن نعيد النظر في هذه القضايا. هذه الشعـارات الأيديـولـوجيـة لا يمكن قبولها في منطـق الواقعيـة السيـاسيـة والواقعيـة الاقتصاديـة. لأننا إذا نظـرنا إلى الـدول وإلى أقطار عـربية فقيرة يعني ليسـت نفطية

وبحثنا أين بعثرت أموالها الكبرى، ويمكن أن أذكر فقط رقم إحدى الدول الشقيقة الكبرى حسب الإحصائيات الرسمية، أن الأرصدة لابنائها في الخارج يمكن أن تغطي عجزها الذي أشرف على ٣٠ مليار دولار، دولة أخرى عربية غنية نفطيا وغازيا يعني نعرفها في منطقتنا أيضا ما آلت إليه هذه الثروة إلى آخره. دولة أخرى كدست بالأسلحة في المخازن وفسدت هذه الأسلحة وهي الآن مدينة إلى دولة كبيرة، إلى آخره. قضية لابد أن نبحثها بكل صراحة. وأخيرا وقعت إشارة، أظن من الأستاذ محمد مساعد الصالح، إلى قضية استعمال العنف من أجل تحقيق الوحدة. وأنا قرأت بعض التصريحات أنه يجب استعمال القوة من أجل تحقيق الوحدة، ومن أغرب ما سمعت — وكنت أتناقش بالأمس وأنا في طريقي للكويت إلى واحد ممن يرفعون شعار القومية العربية منذ سنوات، وكان يتحدث عن ندوة كانت تتحدث عن استعمال العنف لتحقيق الوحدة، لكن استعمال العنف لتحقيق الوحدة يجب أن تتوافر له شروط وقال لي هذه الشروط لم تتوافر في قضية غزو الكويت. إذن حسب رأيي إذا توافرت هذه الشروط فيمكن أن نفهم ذلك الغزو.

تعقيب من «المعقب» على البحث (عبد المحسن مظفر) :

لو سمح لي الدكتور عزت قرني، ليس دفاعا عن الباحث على الإطلاق ولكن في حدود فهمي أنا المحدود لما قرأته لنقطتين. النقطة الأولى تتعلق بالخطاب السياسي العربي، أنا فهمي أن ما يرمي إليه هو مجمل الفكر السياسي والثقافي العربي الذي تكون في المنطقة العربية منذ أواسط الخمسينيات إلى الهزيمة الكبرى سنة ١٩٦٧، المرتبطة أساسا بإمكانية خلق الوحدة العربية بإلغاء الدول القطرية. هذا هو مجمل الخطاب السياسي العربي في تلك الفترة. هذا الخطاب السياسي العربي الذي ربما استند إليه صدام حسين أو ادعى أنه يستند إليه في عدوانه على الكويت، يحتاج إلى إعادة نظر قوية وبحث قوي. الأيديولوجية هي أيضا مرتبطة بنفس الأيديولوجية والعقائد الفكرية السياسية العربية التي تكونت خلال الثلاثين سنة الماضية والتي مؤداها أيضا كما ذكر الباحث أنه لكي تحقق آمال الأمة في الوحدة والتحرير لابد من القضاء على الكيانات القطرية، وربما كنت أنا شخصيا من أنصار نفس الفكرة، وأعتقد أنه صارت عندي فرصة لإعادة النظر في بعض هذه الأفكار، وهذه دعوة من

الباحث للآخـرين لمراجعة النفس وإعادة النظر في بعـض الأفكار أو «الدوجما» التي أخذنـاها لمدة طـويلة ورددنـاها دون وعي، والتجـربة أثبتت عـدم سلامتهـا وعدم جدواها لمرحلـة التطور الحالية في الوطن العربي. هذا مجرد تـوضيح وليس دفاعا عن الكاتب. ولعل لديه توضيحا أحسن من ذلك.

البحث الثاني

الاحتلال العراقي الممارسات والوقائع
من شاهد عيان

د. محمد حسين غلوم

تمهيد

تروي المواطنة الكويتية أم سعود مع بناتها الثلاث «نوف وفاطمة وهاجر» حكايتهن المفجعة مع الترمل. توفي زوجي ـ تقول أم سعود ـ «سنة ١٩٦٧ ضمن الشهداء الذين شاركوا في حرب مصر وإسرائيل، وحمدنا الله على كل حال. وأخذت عهداً على نفسي ألا أزوج بناتي إلى عسكري مهما كانت رتبته حتى لا يصبحن أرامل». إلا أن القدر يشاء أن تتزوج بناتها الثلاث من ضباط عسكريين في الجيش والشرطة.

«كان زوجي عبدالله قبل الغزو بيومين في إجازة خاصة ـ تتحدث نوف كبرى بناتها عن زوجها الضابط في الجيش ـ ثم ذهب للمعسكر، وكنا على وعد بأن نقضي نهاية الأسبوع عند أهله... استيقظت في صبيحة اليوم المشؤوم وأنا بين الحقيقة والخيال ولم أصدق... بعد يومين جاء خبر استشهاده، ومن شدة حزني كنت آنذاك حاملاً في شهري السابع وشعرت بآلام الوضع واستعانت أمي بامرأة من الفريج «الحي» وخرج جابر للنور........».

أما شقيقتها هاجر، التي ذهب زوجها إلى العمل منذ اليوم الأول للغزو وانقطعت أخباره، والتي لم يمض على زواجها سوى تسعة أشهر حينما وقع الغزو فتتذكر بمرارة: «عندما بلغني خبر استشهاده ـ تقصد زوجها ـ وهو يدافع عن أرضه، زغردت، وقالوا إنني جننت. ولكن مشاعري تركزت على كل كلمة كان يقولها لي وهو أنه يحلم بجيش قوي للكويت يكون هو أحد أفراده».

بيد أن الأخت الثالثة «فاطمة» أشد إيلاماً، إذ إن زوجها نواف ـ وهو ضابط في

الشرطة ـ وقد ودعها في اليوم الأول ملتحقاً بمركز عمله دون أن تعلم عنه شيئاً»، وفي صبيحة يوم ٢٢ أغسطس جاءت مجموعة من عسكر اللصوص مدججين بالسلاح واقتحموا البيت وأخذوا يفتشون ويلقون بالأشياء هنا وهناك وسط هلعنا. وسألناهم: ماذا يريدون؟ قالوا: السلاح. بكت أمي وتوسلت وقالت لهم ليس لدينا سلاح، كفانا أحزاناً أرجوكم. . . . ذبحتم اثنين، أعيدوا لنا الثالث. قال لها على أمرك. . . . حالاً سنأتي به. تضيف فاطمة «وبالفعل في السادسة من نفس اليوم جاءوا بنواف «زوجي» وصرخت عندما رأيته. كان شبه إنسان متهالك زائغ البصر، لم يستطع أن يتعرف علينا، طلب قليلا من الماء، فهرعت أمي تعطيه، فما كان من الجندي إلا أن ركل الكوب بقدمه فسقط على الأرض، وتوسلت إليه أمي باكية وتقول له: ليش يا وليدي حرام ومايصير إحنا كلنا أوادم* قال لها زاجراً: قولي له يعترف على السلاح.

فقام نواف وبصق في وجهه فما كان من المجرم إلا أن صوب رشاشه إلى رقبته وأرداه قتيلاً وسط الغرفة. ولم ندر إلا والجيران ملتفون حولنا. . . كانت لحظات رهيبة، اختلطت فيها الدموع وخرج المجرمون». . .

وتعلق أم سعود على المأساة: «لقد حملنا أنا وبناتي لقب الأرامل. . . . لم أكن أتوقع هكذا يوم يأتي علينا وبيتنا بلا رجل يحميه»[1].

ليست هذه المأساة حالة فردية شاذة لاتستقيم مع القاعدة العامة لوتيرة الحياة خلال سبعة أشهر من الاحتلال، وإنما هي حالة من مئات بل آلاف الحالات التي تعكس الوضع العام الذي كابده المواطنون الكويتيون والجزء الأكبر من المقيمين على أرض هذا الوطن وعاشوا في ظله. وفي هذا لايختلف الاحتلال العراقي عن غيره من أشكال الغزو والضم والإلحاق والهيمنة التي شهدتها المجتمعات الإنسانية عبر تاريخها إلى يومنا هذا. ذلك أن الاحتلال كظاهرة اجتماعية سياسية ينطوي ضمناً على استخدام القوة والقهر لإخضاع إرادة شعب آخر.

ويحرص المحتل أشد ما يحرص على «تطبيع الأوضاع» في المناطق التي أصبحت تحت سيطرته وذلك بتشجيع الناس على مزاولة أعمالهم المعتادة سعياً إلى فرض الأمر

* أي لماذا يا ولدي؟ هذا حرام ولا يجوز فنحن جميعا بشر.

الـواقع. وتشجيعـاً لـذلك وكسبـاً «لقلـوب وعقـول» الشعب المحتل فإنـه يلجأ إلى تنصيب «حكـومــة عميلـة» منهم لإضفـاء الشرعيـة على احتــلالــه. غير أن هـذه الإجراءات عادة ما تلاقي الفشل، إذ يلجـأ الشعب المحتل إلى مقاومة القوى المحتلة وعـدم التعاون مع حكـومتـه العميلة التي نصبهـا قسراً. ويتـدرج رفض المحتل من المقاطعة وعدم التعاون، أي الأسلوب السلمي في المقـاومة كما فعل المهاتما غاندي في الهند ضـد البريطـانيين، إلى تلك المقـاومة العنيفـة التي تستخدم فيهـا الأسلحة. إن المقـاومـة بشكليها السلمي والمسلح تـؤدي بـدورهـا إلى زيادة قمع قـوى الاحتـلال واستخدامها للعنف ممـا يزيد من كراهيتها، والـرغبة في التخلص منها. وأن العنف الذي بـدأه المحتل سرعان ما يـؤدي إلى عنف مضاد من جـانب الشعب الواقع تحت الاحتلال، وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من العنف والقتل في دورة مفزعة أشعل فتيلها الأولى المحتل: (La Piere 1954 :465- 843).

غير أن ما عمق مأساة الشعب الكويتي هو أن هذا النظام المحتل هو نظام قمعي تسلطي في المقام الأول، أذل شعبه وأذاقه صنوف العذاب وألوان القهر، وهو لم يتورع حتى في استخدام الأسلحـة الكيماوية ضده كما حدث مع الأكراد. لقـد قضى نظام صدام حسين وحـزبه الحاكم على كل أشكال المجتمع المدني النـابض بالحياة وبنـاها الاجتماعية، وأحل مكـانها بنى الدولة البيروقـراطية المسيرة من قبل أجهزة المخـابرات التي يقودها أفراد بلا جذور اجتماعية واضحة (الخليل، ١٩٩٠ : ١٦٢).

وكان الإرهاب المنظـم الذي تقوده الدولة وسيلتـه لتحقيق ذلك مستلهماً «النموذج الفاشي» الـذي ظهر في إيطاليـا وألمانيا ثم مـالبث أن انتشر في بقاع أخرى. إن الـدولة الإرهابية التي يمثل نظام صدام حسين أحد نماذجها «يمكن أن يرى ـ كما يقول شميد ـ كمنهج للحكم تتعــرض فيــه بعض الجماعـات مـن النـاس إلى الاضطهــاد والقمع الشديـدين بصورة تعسفيـة بوساطـة الدولة أو أفـراد يتلقون الـدعم منها، وذلك لكي يختفي أو ينصاع أو يـرتدع من تسول لـه نفسه الارتباط بهؤلاء الضحـايا. أما وسـائلها الأساسية فهي الاعتقال الكيفي والعقاب دون محاكمة، التعذيب، الاغتيال السياسي، الخطف والاختفاء، ومعسكرات الاعتقال الجماعية (Schmid, 1990 - 31).

وإذا كان الشعب العـراقي استمرأ القمع والظلم لطـول عهده بهما، فإن الشعب

الكويتي في المقابل لم يمر بتاريخه الممتد إلى قرون ثلاثة بمثل هذا الظلم والقمع أبداً. نعم، لقد تعرضت الكويت لغزوات عديدة على مدار تاريخها، إلا أنها لم تقع تحت احتلال، أو تسلط حاكم بهذه الوحشية. بل نريد أن نؤكد بأن هذا الشعب قد عاش في ظل نظام من الشورى منذ تأسيسه لكيانه السياسي مالبث أن تطور إلى نظام ديمقراطي بعد الاستقلال على قاعدة اجتماعية من التضامن والتماسك. لذا فقد جاء الاحتلال بعنفه غير المعهود كصدمة عميقة لهذا الشعب الآمن ولو أنه قد طال أكثر للاقى من بقوا على أرض الكويت أضعاف مالاقوه فعلاً.

وسيعتمد هذا البحث فضلاً عن الكتب والدراسات التي صدرت حول الاحتلال، المقابلات الصحفية التي أجرتها الصحافة المحلية لأبناء الشعب الكويتي الصامدين الذين بقوا على أرض الوطن. وهذه المقابلات مليئة بالمعلومات التفصيلية عن أيام الاحتلال. فهي تتضمن مقابلات مع عائلات الشهداء والأسرى والشباب الذين عملوا في المرافق وذكرياتهم، ومع العسكريين الذين قاتلوا في اليوم الأول فضلاً عن أفراد المقاومة وغيرها. ولما كنا قد شهدنا جميع فصول هذه المأساة شخصيا ببقائنا في الكويت وبفترة الأسر القصيرة التي أخذنا بها عنوة إلى العراق، فإنه بإمكاننا أن نميز تلك الروايات الصادقة، ونفرقها عن تلك التي يداخلها المبالغات. ولن نلجأ في هذا البحث إلى استخدام لغة الأرقام كثيراً. ذلك أن الأرقام ـ في بعض الأحيان ـ لا تعكس روح الظواهر الاجتماعية وجوهرها الفعلي. فإعدام شخص أمام أمه هو بلغة الأرقام قتل لشخص، أما بلغة من عايشوا هذا الحدث أو من سمعوا عنه من قريب فهو شيء مختلف تماماً تترتب عليه نتائج اجتماعية وسياسية يصعب على لغة الأرقام أن تحصيها. وعلى ذلك، فإننا سنميل إلى الاستعانة بمنهج «الفهم التعاطفي» Verstehen الذي وضعه عالم الاجتماع ماكس فيبر لنقل صورة الاحتلال التي عايشناها (Giddens, 1978- 145 - 151). والحق أن بقاءنا تحت الاحتلال وملاحظة ما جرى في تلك الفترة يقربنا من منهج الملاحظة بالمشاركة (Burgess, 1991- 87- 100) وإن كنا أصلاً قد اضطررنا إلى ملاحظة ما جرى أثناء الاحتلال لبلدنا دون أن يكون لنا خيار آخر. لذا، فإننا سنتذكر بعض الوقائع التي عايشناها خاصة تلك التي ذكرها آخرون تدعيما لصدقها وإمعانا في نقل الصورة الحقيقية لأيام الاحتلال القاسية.

أيام الغزو الأولى

بينما كان الكويتيون يخلدون إلى الراحة مودعين يوم الأول من أغسطس لعام ١٩٩٠ كان ١٠٠ ألف من أفراد الجيش الجمهوري والقوات الخاصة التابعة للجيش العراقي يخترقون الحدود الدولية متجهين بسرعة إلى وسط العاصمة. ولم يدر بخلد الكويتيين وهم يفيقون في الصباح على طلقات الرصاص وأصوات المدافع وأزيز الطائرات أن بلدهم أصبح محتلاً من قبل الجيش العراقي وبأن حكومتهم الشرعية قد رحلت إلى المملكة العربية السعودية. صحيح أن جواً قاتماً من التشاؤم كان يسود مساء ذلك اليوم إثر فشل مفاوضات جدة بين عزت إبراهيم والشيخ سعد إلا أنه لم تكن هناك مظاهر في الكويت تدل على وصول الأزمة إلى طريق مسدود. فأمير البلاد كان قد ألغى حالة الاستنفار في الجيش الكويتي كي لايعطي ذريعة للعراق لتصعيد الموقف (شوارتزكوف، ١٩٩٣: ٩٩). ولم تكن هناك استعدادات على صعيد الدفاع المدني وغيرها. وبخلاف معارك بسيطة حول قصر الأمير في دسمان وعلى مفترق الطرق عند المطلاع وفي معسكرات الجيش والقيادة العامة في جيوان وجزيرة فيلكا، فإنه لم تقع معارك حقيقية [٢]. ويرجع السبب إلى افتقار الجيش الكويتي إلى القيادة والتنظيم وإلى حجمه المتواضع (٢٠ ألفاً تقريباً) فضلاً عن افتقاره للخبرة في مقابل الجيش العراقي الضخم الذي تمرس في حرب طويلة مع إيران امتدت ثماني سنوات (Hiro, 1992- 103). وعلى الرغم من حالة الفوضى التي عاشها الجيش الكويتي في اليوم الأول فإن بعض وحداته البرية والجوية استطاعت الانسحاب المنظم إلى الأراضي السعودية [٣]. وما أن حلت ظهيرة اليوم الثاني من أغسطس حتى كانت القوات العراقية قد احتلت المراكز الأساسية في الكويت، أما في يوم الجمعة الثالث من أغسطس فقد كانت الكويت كلها قد سقطت بأيدي الغزاة.

أصبح المواطنون في حيرة من أمرهم، فهم يريدون معرفة حقيقة الأمر. وكانت إذاعة الكويت قد سكتت منذ الصباح بعد أن أطلقت نداءات استغاثة (ياعرب... ياعرب) قبل أن يتم احتلال المبنى. أما تلفزيون الكويت فإنه استمر في البث المتقطع من «الاستديوهات المتنقلة»، وكان بثاً مشوشا. وجاءت الأخبار في منتصف النهار من بغداد، حيث بدأ «البيان التاريخي» ـ هكذا أسموه ـ لمجلس

قيادة الثورة بالآية القرآنيـة الكريمة «إنهم فتية آمنوا بربهم» (٤). وقد ادعـى البيان حدوث ثـورة في الكويت وأن العراق قد تـدخل استجابة لطلب «حكومـة الكويت الحرة المؤقتة» وأنها ستنسحب حـالما يستقر الحال وتطلب منا حكومة الكـويت المؤقتة ذلك، وقد لايتعدى ذلك بضعة أيام أو بضعة أسابيع (جمال، ١٩٩٢ : ٢٥ـ ٢٦). وبعد سـاعة أعلنت «الحكومة المؤقتـة» بيانها الذي جاء فيـه : «إن المستعمر الأجنبي الـذي حكم البلاد بـالكـويت ونصب عائلـة آل الصبـاح التي نهبت ثروة الكـويت وأذلت الشعب الكويتي وفـرضت حالة شاملة من الإرهـاب والقمع وكبت الحريات وقطع الأرزاق، وما قامت به من تـآمر ضد العراق الذي قدم الغـالي والدم دفاعاً عن أرض وكرامـة العرب، هذه المؤامـرة التي تخدم أهداف الاستعمار والصهيـونية في فك عرى العلاقات مع الأهل والأشقاء وإضعـاف الكيان العربي والقضية الفلسطينية». ويضيف : «وسوف تقوم حكومة الكويت الحرة المؤقتة بعد تأمين الاستقرار الضروري في البلاد، بإقـامة انتخابـات حرة نـزيهة لانتخاب مجلس الشعب. . . . . ومن أول واجباتها ومسؤولياتها الوطنية والقومية والأخلاقية إصلاح الأذى والعدوان الذي ألحقه النظـام السابق بـالشعب الكـويتي» (٥). ثم تلا هـذا البيان بيـانات أخرى تـدعو المواطنين والمقيمين للعودة إلى مزاولة أعمالهم.

وقد توجس البعض خيفـة من أن تكون بعض رموز المعارضة السياسيـة الكويتية المعروفة قد تورطت في هذه الحركـة، خاصة أن الأشهر التي سبقت الاحتلال شهدت تحركات سياسية مكثفة مطالبة بعودة الحياة النيابية والعمل بالدستور. غير أن الشك أخذ يسـاور الجميع بأن «الحكومـة المؤقتة» مـا هي إلا «تمثيلية عراقيـة بحتة» هـدفها تغطية جريمة الاحتلال. فقد لاحظ المواطنون منذ بداية استئناف الإرسال التلفزيوني في ٤ / ٨ ـ تحت زعم أنـه تلفزيـون الكويت المحـررة ـ أن مـذيعي هذا التلفـزيون هـم أنفسهـم مذيعو تلفزيون بغداد المعروفـون جيداً من قبل جمهور المشاهدين في الكويت وقد ألبسوا الغترة والعقال (اللباس الوطني للكـويت) ويحاولون تقليد اللهجة المحلية الدارجـة، وكان ذلك محل تندر المواطنين ومبعثـاً لتعليقاتهم (٦). وقـد قطع الشك بـاليقين حينما أعلنت أسماء الحكومـة في نفس اليوم حيث أتت بـرئاسة عـلاء حسين ورأى المواطنون أعضاءها فيما بعد (يـوم ٧/ ٨) وهـم يؤدون التحية لصدام حسين دون

أن يسمع لهم صوت. ولم يكن بين هؤلاء من اشتهر بأن له ماضيا سياسياً معروفاً، بل إن المواطنين ظنوا أول الأمر بأنهم ليسوا كويتيين. ولكن لم تعمر هذه الحكومة طويلا، إد بعد أن تم تحويل الكويت إلى جمهورية في اليوم السابع من أغسطس، أعلن العراق في اليوم التالي عن موافقة مجلس قيادة الثورة والمجلس الوطني على طلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة قيام الوحدة الاندماجية بين القطرين، وبذا «عاد الفرع إلى الأصل». وأصبحت الكويت منذ يوم ٢٨ من نفس الشهر المحافظة التاسعة عشرة، وقسمت إلى أربعة أقضية وعين علي حسين المجيد قريب صدام حسين محافظاً لها.

لم يهضم الكويتيون قصة الحكومة المؤقتة وثورتها المزعومة بعد هذه التقلبات المفاجئة والسريعة التي أفضت إلى ضم الكويت للعراق وتحديدا بعد أن تعرفوا على شخوص الحكومة وبدأوا يتداولون سيرها الذاتية وبعد أن نمى إلى علمهم نتف من أخبار تضحيات بعض أقرباء هؤلاء في سبيل الوطن. فقد سقط الطيار حمدان الشلال (شقيق يعقوب محمد الشلال وزير الكهرباء والتجارة والتخطيط في الحكومة المؤقتة) شهيدا في اليوم الثاني من أغسطس، بعد أن قاتل دفاعاً عن الكويت. كما استشهد شقيق فاضل الوفيقي (وزير الإعلام ووزير المواصلات بالوكالة) في شهر ديسمبر حين قتله الغزاة، واستشهد أيضا أسامة ابن عم فؤاد حسين (وزير النفط ووزير المالية بالوكالة) (٧). أما حقيقة هذه الحكومة فلم تعرف إلا بعد تحرير الكويت حينما أخذ العسكريون الكويتيون الأسرى بالرجوع وحينما عاد أعضاء هذه الحكومة (دون علاء حسين) إلى أرض الوطن وبيد كل منهم ٥٠ ألف دولار قدمها صدام حسين بنفسه لهم زيادة في توريطهم وإلصاق الشبهة بهم (٨).

فبعد أن نقل مجموعة كبيرة من ضباط الجيش الكويتي الذين وقعوا في الأسر في اليوم الأول من الاحتلال إلى معسكرات البصرة، بدأ التحقيق مع الكل على دفعات من أجل استدراجهم لتشكيل الحكومة المؤقتة. وقد رفض تلك الفكرة عدد كبير من الضباط. ويورد نقيب بحري خالد الحويل الذي شهد الواقعة أن أحد زملائه رفض الوزارة قائلاً «يوبا* أنا لا أريد الوزارة أعطني ألف رأس غنم

* بمعنى يا أخي.

ودعني في الصحراء معها أرعاها وترعاني. فغضب منه الضابط الذي يحدثه وطرده خارج مجلسه» (الشيباني، ١٩٩٣ : ٣٤٩ ـ ٣٥٠) (٩). وأثناء سير تلك التحقيقات ــ تكتب أماني البداح ـ دخل شخص برسالة من «السيد الريس» فأمر بإحضار ممثلي الحكومة فوراً نظراً لتزايد الضغط الإعلامي، واضطراب الأوضاع. وكان من سوء حظ المجموعات التي وجدت في غرفة التحقيق أن أمر المحقق وهو الوزير حسين كامل ــ صهر صدام ـ بنقلهم إلى بغداد فوراً. وعلى دون اطلاع منهم بحقيقة ما يجري، وتحت التهديد والارتباك، قبلت المجموعة بارتداء الملابس الكويتية والانتقال إلى بغداد. وبعد الانتقال لبغداد تم احتجاز المجموعة بغرفة، ولم تمض دقائق حتى كانوا بحضرة «السيد الريس». ولهول المفاجأة لم يتحدث أحد منهم عندما تفوه بأول جملة «حيا الله الثوار. كما تعرفون فنحن من واجبنا أن نحيي ثورة الأحرار في الكويت وأنتم قمتم بالثورة، ونحن سندعمكم»(١٠). وأفاد وزير الصحة العامة ووزير الإسكان مشعل الهدب أن صدام حسين تحدث عن نفسه قائلاً: «إنه عبدالله المؤمن وأنه ينتسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وإلى علي بن أبي طالب وأخذ يشتم الكويت. ثم قال: إننا دخلنا التاريخ من أوسع أبوابه لأننا أصبحنا وزراء. وبعد أن خلص حديثه وقف وقال: نأخذ الصور التذكارية»(١١). وبعد الانتهاء من هذا الدور تم احتجاز المجموعة في أحد البيوت تحت حراسة مشددة طوال فترة الاحتلال(١٢).

العصيان المدني

رفض الكويتيون بتلقائية وإجماع منح الشرعية للاحتلال عبر مقاطعتهم التامة له ورفضهم الشامل التعامل معه بأي صورة إلا بتلك التي تدعم بقاء وصمود الشعب الكويتي على أرضه كتشغيل المستشفيات والمراكز الصحية وتسيير محطات الكهرباء والماء والعمل بالإطفاء والعناية بنزلاء دور الرعاية الاجتماعية(١٣). ولقد ذهبت دعواته للموظفين والعاملين بأجهزة الدولة وإلى العسكريين للالتحاق بوحداتهم أدراج الرياح. أما محاولته فتح المدارس واستئناف التعليم الجامعي فهي كذلك قوبلت بالمقاطعة التامة. إن جميع محاولات المحتل «التطبيع الحياة» في الكويت

أصيبت بالفشل الذريع ولاقى العصيان المدني نجاحاً تاماً. ولقد حاول المحتل كسر هذا الجمود بالاتصال ببعض الشخصيات الكويتية الفاعلة بناء على توصية حزبية رفعت إلى مدير المخابرات في ٩/ ٩/ ١٩٩٠ تؤكد أنه «بالإمكان الفصل بين تنظيمات المقاومة من خلال فتح حوار مع القوى المعارضة السياسية للنظام البائد وإمكانية إشراكهم في وضع القرارات الإدارية والاستماع إلى آرائهم السياسية». (الشيباني، ١٩٩٢ : ٣٣٩). وفعلاً اتصل علي حسن المجيد ببعض الشخصيات الكويتية، ولم يلاق غير الفشل، إذ إن هؤلاء قد أكدوا الموقف الشعبي برفض الاحتلال وعدم التعاون معه (١٤)

حلت مؤسسات المجتمع المدني كالمسجد والديوانية والجمعية التعاونية والتنظيمات السياسية والروابط القرابية بديلاً فاعلاً عن مؤسسات الدولة الشرعية الغائبة، وأدارت أحوال الناس في ظروف صعبة. وتشكلت لجان شعبية تطوعية على مستوى الأحياء ومن خلالها «تكون ما يشبه القيادة الشعبية الجماعية لمرابطي كل منطقة». ولم يكن لهذه اللجان لون سياسي أو طائفي بل ضمت الكويتيين من كافة مشاربهم (الفهد، ١٩٩١ : ٨٦). ووجدت لجان أخرى (سرية بالطبع) تعمل على النطاق الوطني العام كان أبرزها «اللجنة العليا لإدارة البلاد» التي تشكلت في أواسط مرحلة الاحتلال والتي ضمت فعاليات مختلفة وكانت على اتصال بالحكومة الشرعية بالمنفى دون أن تكون اللجنة الوحيدة لا من حيث الوظيفة أو العلاقة بالشرعية(١٥).

وكان الاتصال بين اللجان الرئيسية والحكومة في المنفى يتم إما باختراق الحدود وذلك في الفترة الأولى من الاحتلال أو بوساطة مجموعة محدودة من الهواتف المتنقلة عبر القمر الهندي، أو أجهزة اللاسلكي التي كان يستخدمها الهواة بالدرجة الأولى (الشيباني، ١٩٩٢ : ٢٣٨، الغزالي، ١٩٩٢ج٢ : ٢٤٧ـ ٢٧٣). وكانت اللجان التي على اتصال مع القيادة تنسق معها، أما عن طبيعة تلك العلاقة فيبينها الشيخ صباح ناصر الصباح (عضو اللجنة العليا) قائلا: «إنه لم يعطونا أوامر تقول نفذ هذا الأمر بل كانوا يقولون الأمر متروك لكم»(١٦). وفي أحيان كثيرة كانت لجان المناطق والعاملين في الحقل المدني: في الجمعيات التعاونية وغيرها على علاقة بتنظيمات المقاومة، وبينها تنسيق مشترك خاصة تلك اللجان العاملة على المستوى العام(١٧).

غير أنه لابد من الإشارة أنه على الرغم من تضحيات اللجان التي عملت على مستوى عام وأعمالها الجليلة بالذات «اللجنة العليا» إلا أن المواطنين لم يكونوا يحسون بوجودها أو كانت لها سلطة معنوية عليهم. ويؤكد المواطن شاكر محمود حسن (الذي عمل متطوعاً في مقبرة الرقة وكان مساعد مهندس في وزارة الداخلية قبل الاحتلال) قائلا: «إننا لم نكن نعلم بوجود تنظيم سري داخل الكويت يتصل بالحكومة الكويتية في الخارج إلا بعد التحرير». (الشيباني، ١٩٩٣ : ٥٨). إن حياة المواطنين كانت تنتظم من خلال لجان المناطق عبر الديوانية والمسجد والجيرة والصلات العائلية انطلاقا من روح التضامن التي برزت واضحة بينهم. وكان تعلقهم بوطنهم وولاؤهم له وتمسكهم بأرضهم هو الدافع الأساسي والمحرك للتفاني والانخراط في العمل التطوعي والمقاومة، ساعدهم في ذلك تلك التنظيمات الشعبية التي خلقها الصامدون بوسائلها المتواضعة كالنشرات وغيرها فضلا عن استئناف الإعلام الكويتي الخارجي (رغم سلبياته) وبالذات البرنامج التلفزيوني «رسالة الكويت».

إن دعم الصمود وإنجاح العصيان المدني كان يعتمد على عاملين: أولهما إيجاد مصادر للرزق بديلة بعد أن توقفت الحياة الاقتصادية، وثانيهما تقديم الخدمات الضرورية. لقد انقطعت السبل بالمواطنين وغيرهم، فمدخراتهم المودعة لدى البنوك فقدت أكثر من تسعة أعشار قيمتها نتيجة معادلة الدينار الكويتي بالعراقي في ٦/ ٨. ثم مالبثت أن توقفت البنوك عن أعمالها فاعتمد المواطنون على مدخراتهم السائلة والعينية وأخذوا ببيع بعض من أدواتهم الكهربائية وسياراتهم. إن المصدر الأساسي لحصول المواطنين والمقيمين على السلع كان الجمعيات التعاونية التي أصبحت محور الحياة الاجتماعية والاقتصادية أيام الاحتلال. لقد أصيبت الجمعيات التعاونية بارتباك في الأيام الأولى للغزو نتيجة الفوضى والسلب والنهب من قبل الجنود العراقيين بخاصة، ثم كانت نكستها الثانية معادلة الدينار العراقي بالكويتي مما جعل المحتلين الذين بحوزتهم كميات كبيرة من الدنانير يشترون سلعاً بعشر أثمانها. وهذا أربك تناسب العرض والطلب للسلع. وكانت المشكلة الأخرى اضطرار الكثير من العاملين في مجالس إدارات هذه الجمعيات والفنيين والعمال مغادرة الكويت. لذا فقد تم تسيير الجمعيات من قبل اللجان الشعبية المكونة

أساساً من شباب قليلي الخبرة. اتبعت الجمعيات نظام البيع بالبطاقة المدنية لتحديد سكان المنطقة فضلا عن نظام البيع بالدين وفق حصص معينة. ومنذ الشهر الثاني من الاحتلال أخذت بتوزيع السلع المدعومة* لشهري أكتوبر وسبتمبر معاً. كما كان أعضاء الجمعية يقومون بالليل - وبشكل سري - بتوزيع المؤن الأساسية كالطحين والأرز على المواطنين(١٨).

أما المصدر الثاني فكان ما تبعثه الحكومة بالمنفى عبر الحدود، إلا أنه بعد أن أحكمت القوات العراقية السيطرة على الحدود أصبح التمويل داخليا، إذ كان يتم أخذ المبالغ من التجار الكويتيين أساساً ويتم منحهم سندات تضمن لهم تحويل الأموال للخارج بالدولار أو الدينار الكويتي بعد التحرير بواقع دينار لكل ٦ دنانير عراقية. ثم يتم توزيع المبالغ على المواطنين ضمن شبكة غطت الكويت (بهبهاني، ١٩٩٢ : ٢١٧). وكان يتم تخصيص ٥٠٠-١٠٠٠ دينار للأسرة. ولمعرفة القيمة الشرائية لهذا المبلغ نذكر أن كيس الدقيق وصل في ديسمبر ١٩٩٠ إلى حوالي ٥٠٠ دينار عراقي - إن وجد - وكان قبل الاحتلال بدينارين كويتيين فقط!! ولقد ظهرت وطنية كثير من التجار الكويتيين بجلاء في تلك الأيام، «فبعضهم يقول لنا - والحديث للمواطن صالح الهبيش الذي عمل في جمعية كيفان - خذوا ما تشاءون والتسديد حين تعود الكويت حرة». (الشيباني، ١٩٩٢ : ١٩٨).

العمل التطوعي شمل الخدمات الأساسية كالصحة والكهرباء والماء والإطفاء والعناية بنزلاء دور الرعاية. فقد انخفض الكادر الصحي إلى النصف، ومن بين ٥٣٨ ممرضة كن يعملن في ٢ أغسطس انخفض العدد إلى ٧٠ ممرضة بحلول شهر يناير ١٩٩١ (كونا، ١٩٩٣ : ٥٦). وقد حاول الكادر الطبي الوطني تقديم الخدمات الضرورية والمحافظة على الأجهزة والاحتفاظ برصيد من الأدوية - حتى ولو بإخفائها في أماكن سرية داخل وخارج المستشفيات(١٩). وقد فتح البعض عيادات خاصة في بيوتهم كانوا يعالجون فيها المواطنين وأفراد المقاومة. ولم يكن من السهولة تقديم العلاج وبالذات لمن تشك فيه المخابرات العراقية المنتشرة. تروي إحدى

* نظام البطاقة التموينية متبع في الكويت حيث تقوم الحكومة بدعم السلع الأساسية ويحق لكل أسرة الحصول على هذه السلع كل شهر وفق نظام معين للحصص.

المواطنات اللواتي أصبن برصاص المحتلين في المظاهرة النسائية التي نظمت في بيان (٨/٨) أنها نقلت إلى مستشفى مبارك وظلت هناك شهرين، «وكان جنود الطاغية يدخلون العنابر ويتبادلون الأحاديث مع الممرضات ويطلبون ملفات المرضى والجرحى. وقد سألوا عني وعن مرضي فأخبرتهم بأن الجراحة بسبب مرض السكر وأن الجرح تلوث فاضطر الأطباء إلى بتر الساق. ولم يصدقوا ذلك» ـ وتضيف المواطنة ـ «وطلبوا الملف فأخبرتهم أنني لا أعرف عنه شيئا. وفي تلك الأثناء استطاع الطبيب الكويتي أن يخفي الملف وطلب إليّ أن أقول إذا سئلت عن مرضي إنه بسبب حادث سيارة أو مرض السكر». وتواصل: «كنت أنقبض من دخولهم المفاجيء وعبوسهم بوجوه المرضى وكأنهم يبحثون عن شيء معين. وفي كل مرة كانوا يسألون عن السبب ولم أغير كلامي.. كانت بجواري مريضة كويتية سألوها عني فقالت لهم: قصوا ريولها* من مرض السكر... خلوها** حرام عليكم[٢٠]. إن جو الإرهاب والمناظر البشعة التي كان يراها المتطوعون ـ وكثير منهم قليلو الخبرة ـ لم تكن تشجع على الاستمرار في العمل إلا أولئك الذين نذروا أنفسهم خدمة للوطن. يفيد أحد المتطوعين في الهلال الأحمر، الذي عمل في مستشفى مبارك أن عددهم كان يتراوح بين ١٥٠ ـ ٢٠٠ متطوع لم يبق منهم إلا ٤٠ ـ ٥٠ بعد أن اعتقلوا بعض أعضاء الجمعية في ١٧/ ٩/ ١٩٩٠. ينقل لنا هذا المتطوع «حسن ميرزا» أحد المناظر التي رآها قائلا: «ومن أكثر المواقف التي تركت بصمات في نفسي لن يمحوها الزمن رؤيتي لشاب كويتي اسمه «علي الشايع» أحضره أهله أيام الحرب الجوية وقد حرق بمحلول الأسيد ـ من التعذيب ـ فتآكل لحمه بطريقة بشعة. وكانت أمه وزوجته وأخواته يقفن حوله ومنظر الأم التي تبكي بصوت مكبوت والزوجة التي تنظر إليه غير مصدقة والأخت التي تقسم بشكل متكرر: لن يذهب دمه هدراً[٢١].

كانت الأهداف الأساسية التي كنا نطمح إلى تنفيذها أثناء عملنا ـ يشير المهندس خالد الفرهود، (مدير الماء والمجاري المعين من قبل السلطات العراقية) هي توفير المياه الصالحة للشرب وإيصالها للمواطنين وبناء مخزون استراتيجي للمياه العذبة

* أرجلها.

** اتركوها.

بهدف استخدامــه في الحالات الطـارئة بعـد تـوقف محطــات التقطير عن العمل، والمحـافظة بقـدر الإمكـان على منشآت الـوزارة من محطـات الضخ وخـزانات الميـاه والمعـدات وغيرهـا. ويضيف: «كانت فترة الحرب الجوية هي أشـد مـراحل العمل قسـوة، ففيهـا نقصت العمالـة وقلت مـرونـة الحركـة والتنقل وزاد ضغط السلطـات العـراقيـة علينـا حيث اتبعت أسلـوب التهـديد المستمـر بهدف ضمان وصـول الميـاه لمواقعهم العسكرية. وأمكن بفضل اللـه تحقيق ما نريده، فقد كنـا نغير نظام توزيع المياه لأيام محدودة بالأسبوع ولسـاعات محدودة. وقد كان هذا يضر بهم كثيرا «ولم تكن التضحيات قليلة» فإن الوصـول لمواقع العمل كان يشكل عقبة كبيرة في تسيير العمل اليومي حيث أبى العاملـون في المواقع البعيدة والنائية إلا أن يستمـروا بالعمل في نظام المناوبة لمدة ٢٤ساعـة بدل النظام العادي وهو ٨ساعـات، بل إن العاملين في محطة القوى الكهـربائيـة وتقطير المياه في الزور لم يغـادروا المحطة منـذ بدايـة الحرب الجوية وحتى تحرير الكويت»[٢٢]. معاناة العاملين بدور الرعاية الاجتماعية كانت من نوع آخر حيث تتـذكر السيدة سناء الخرقـاوي والقلة من العاملين معها أن السـؤال الذي كان يـؤرقنا هـو: كيف لنا أن نرعى ونطعم ونعـالج ونعلـم ونخدم ٦٥٠ طفـلاً وصبيا وشابا ومسناً: فيهم الشاب الجائع والطفل المعوق والإنسان المسن «المخرف» والصبية المراهقة المتمردة... أقول: كيف يتم لنا ذلك بعـد أن هبط عددنا من ٤٥٠ فردا قبل الاحتـلال إلى ١٥ فـرداً بعـد الاحتـلال!! (الفهـد، ١٩٩١ : ١٨٣)». وبـالـرغم من محاولات المتطـوعين والجمعيات التعـاونيـة وبعض الأطباء في التخفيف إلا أن قسـوة الظـروف ونقص الأدويـة والـرعـاية أديـا إلى فقـدان حـوالي ثلث هـؤلاء (الظفيري، ١٩٩٢ : ١١٤).

النهب والتخريب

إن مشهد الطـرقات الرئيسية منـذ النهار الأول للغزو وبالـذات تلك الموصلة بين الكويت والبصرة كـان ينبىء بما ستكون عليه ممـارسات المحتل والأجـواء الأمنية التي ستلف حياة السكـان. فعلى جوانب تلك الطـرقات وفي أمـاكن أخرى كـانت هناك آلاف السيـارات والمركبـات الهامدة وقـد اختفت عجـلاتها وفتحت أغطيـة محركـاتها

وسرقت أجزاء مهمة منها وبالذات جهاز منظم الوقود (Carburetor). يفيد المواطن أحمد الكندري، الذي دخل الكويت يوم ٨/٩ أنه عند جيوان ــ منطقة معسكرات الجيش والقيادة وهي على الطريق الرئيسي الموصل للبصرة ـ «رأينا سيارات عراقية ينزل أصحابها منها ويفككون آلاف السيارات الصغيرة (الصالون) ويأخذون منها قطع الغيار. . . كان ذلك شيئا عجيباً حقاً (الشيباني، ١٩٩٢ : ٣٢٣). وفي ظل الفوضى التي عمّت في المرحلة الأولى كثر النهب والسلب للأسواق الرئيسية والمحلات الكبيرة والمخازن وبالذات تلك التابعة للجمعيات التعاونية أو لتجار لم يستطيعوا لأسباب مختلفة الوصول إلى ممتلكاتهم. كما أن الحرائق المتعمدة ازدادت وخاصة في المناطق الصناعية (٢٣). واستولت القوات الغازية على المزارع وحيواناتها وعلى الشاليهات والمنازل الواقعة على البحر وقصور العائلة الحاكمة، وكان أبرزها قصري بيان والشعب، وظل الأخير مستباحاً تدخله أفواج من بعض الجنسيات غير الكويتية لدول الضد أياماً عديدة(٢٤). ولم يكن الجنود هم الوحيدين في عمليات السلب، بل إن كثيرا من المقيمين من جنسيات معينة شاركوا بنشاط في تلك العمليات، وبعضهم استغل سماح السلطات العراقية بنقل العفش ومغادرة الكويت فقاموا بسرقة جيرانهم الذين كانوا خارج البلاد آنئذ ونقلوها معهم أو أولئك الذين كانوا يعملون في مؤسسات خاصة وتحت أيديهم أموال وبضائع، فباعوا تلك البضائع وأخذوا تلك الأموال واختفوا. إن هذه الممارسات لايمكن حصرها وعدّها وأي جنسية كانت الأكثر في ممارستها إلا لمن عايش تلك الأيام السود.

إن مرحلة السلب والنهب بدافع الاقتناء الشخصي وبصورة علنية قد توقفت بعد فترة وجيزة من الاحتلال لتحل مكانها مرحلة جديدة ـ استمرت طوال الاحتلال وعلى نطاق واسع ــ وهي الاستحواذ على ممتلكات الغير وخاصة المواطنين الكويتيين عن طريق استخدام النفوذ والسلطة والتهديد في ظل غياب القانون وعدم تطبيق العقاب وبالذات على كبار الضباط. يفيد المواطن يوسف البداح الذي دخل الكويت عن طريق الوفرة ـ جنوب البلاد ـ في ٨/٢٧ مع أربعة أشخاص منهم قائد السيارة وهو بحريني الجنسية إنهم قد أوقفوا من قبل الفيلق وطلب منهم الانتظار حتى يصحو اللواء من نومه. وقد تطرق أحد الجنود ــ وهو من بدو العراق ــ لموضوع السرقات.

فقال: إن الجالية الهندية والبنغلاديشية هي التي تسرق الكويتيين وبالتالي يلصقون التهمة بنا، فالجنود والضباط العراقيون شرفاء ولايسرقون. فلم يكمل حديثه حتى قدم إلينا ضابط برتبة ملازم سائلاً عن صاحب السيارة «الجيب» - يقصد سيارة صاحبنا البحريني - وأن يتم تفريغها من الحاجات الشخصية. عندها - يقول البداح - التفت للأخ البحريني فقلت له: يا أبو محمد «ترى أرواحنا بيدك وبفداء السيارة» فإذا النشامى أصروا على أخذها فلا تمانع... عندها قال صاحبي البحريني «إن السيارة وصاحبها فداء الكويت وشعبها». وبالفعل تم تفريغ السيارة الجيب التي يقدر سعرها بحوالي ٧آلاف دينار (حوالي ٢٢٥٠٠ دولار) من الحاجات الشخصية أمامنا جميعا... ومن ثم «ضرب الملازم السلف»* واتجه بها لشاليه اللواء بناء على طلب اللواء بعد أن صحا من نومه. وبعد السرقة مباشرة - يضيف - التفت للجندي الذي كان يتحدث عن السرقة فقلت له: هل صحيح أن الهنود والبنغلاديشيين هم الذين يسرقون الكويتيين؟! فلم ينطق بحرف»[٢٥]. وفي هذا الإطار يحكي المحامي عبدالله الأيوب عن تجربة تفتيش منزله وهي لاتخلو من الطرافة وتوضح ما كان عاماً وشائعاً من أساليب السرقة والاستحواذ بالقوة. يقول: «في الساعة السادسة صباح يوم ١٩٩٠/٩/٦ سمعت أصواتاً في المنزل فأيقظت زوجتي وقلت لها لقد جاء العراقيون حتى أنهم دخلوا علينا غرفة النوم. فقلت لهم إنني لدي عرض مثلكم تماماً. فقالوا حسناً. فتركوا الغرفة وأنزلوني فجاء بعض الجنود هامسين للضابط فسألني هل لديك سلاح، وكنت خشيت أنهم رأوا المسدس في غرفة النوم فقلت لهم نعم لديَّ مسدس في غرفة النوم. فصعدوا معي وأخرجته من الدرج ومعي الترخيص منذ ١٥ عاماً وأوضحت لهم أن طبيعة عملي تحتم عليّ حمل المسدس. وبما أن المسدس كان له شكل أنيق فقد احتفظوا به مع الذخيرة. ومن المضحك أنه أثناء تفتيش خزانة الملابس كان بها خاتم به ماسة نادرة تقدر بمليون دولار موضوعة في إطار خاتم فضة عند رؤيته يتخيل لك بأنه خاتم عادي ولايساوي شيئاً وبجانبه ساعة الخادمة التي ثمنها ٨دنانير فقط. فما كان منهم إلا أن أخذوا الساعة وتركوا الخاتم فتنفست الصعداء أنا وزوجتي (المباهلة، ١٩٩٢: ٢١٧-٢١٨).

* أي أدار محركها.

ولقـد تعرضت الممتلكـات العـامة لنهب منظـم وبشكل «رسمي قانـوني». فمثلاً هناك أمر من ديوان الرئاسة إلى وزارة الصناعة والتصنيع العسكري «بسحب كافة المكائن والمعـدات الضرورية والثمينة من محافظـة الكويت إلى المحـافظات الأخرى». وأمـر آخر من المجيد إلى وزارات التعليم العالي والتربيـة والمواصلات، ينص على أنه «تنسب نقل جميع الموجودات وبكـافة أنواعها من جـامعة الكويت والكليات والمعـاهد والمدارس الثـانوية والمتـوسطة والابتـدائية وريـاض الأطفال الفـائضة عن الحاجـة من محافظة الكـويت إلى مـا يقابلهـا من محافظات القطر الأخرى (الصبـاح والعبيدلي، ١٩٩٢ : ٩٣٨، ٩٩٥). ومن العجيـب أن يكون تركيز الأمر الثـاني هو على الموجودات «الفائضة عن الحاجة» ومـا تم فعلاً هو أن المؤسسات التعليمية وعلى رأسهـا جامعة الكويت تركت قاعـاً صفصفا!! يروي جرير سمـور وهو طالب طب أردني تطوّع في الهلال الأحمر في ١٢/٩ أنـه «عندما دخلت كلية الطب فوجئت بالتخريب الرهيب الذي حدث فلايوجد هناك كتب ولا أجهـزة ولا مختبرات، ومن شـدة غيظي سألت العميـد العـراقي في ذلك لماذا أخذتم كل هـذه الأدوات والكتب فأجابني هذا موضـوع سياسي وليس لك شأن بـه وإلا فستكون منـاقشتك أو طـرحك تلك الأسئلـة ذات نتائج سيئـة عليك» (٢٦). ومن المؤسف حقـاً أن يشـارك في هـذه الجريمـة زمـلاؤنـا من الأسـاتـذة العراقيين الذين كانوا يدرسون عندنا بل ويشرفون عليها(٢٧).

وفي الوقت الذي كان النظام العراقي يتمسح بالإسلام إعلامياً من أجل دغدغة عواطف الـرأي العام العربي والإسلامي فـإن ممارسته على أرض الواقع كـانت أبعد ما تكون عن ذلك. «لقـد قام العدو الغاشم بسرقة مطبعة الموسـوعة الفقهية حيث إن هذه المطبعـة بالإضافة إلى طبـاعة الموسوعة الفقهيـة كانت تقوم بطباعـة القرآن الكريم وتفسيره بالكـامل لخدمة الإسلام والمسلمين بالإضافـة إلى طباعة كتب نشر الدعـوة الإسلامية». هذا مـا يؤكده جاسم السهلي أمين عـام مخازن وزارة الأوقاف الذي يضيف: «ومن السرقـات التي قام بها العـدو الأدوات الكهربـائية والأدوات الصحيـة وأجهـزة التكييف والأثـاث والسجـاد التي كـانت الـوزارة تـزود بها المساجـد»(٢٨). ولم تسلم مؤسسـات المجتمع المدني فقد تم نهب المكتبة المركـزية

التي بناها الكويتيون في أوائل هذا القرن وكانت تحوي ٩٠ ألف مجلد وحوالي ٨ آلاف عنوان من النسخ النادرة وأرشيفا ضخما من الأشرطة السمعية والبصرية التي لا تقدر بثمن [٢٩] . ونقلت جميع محتويات الهيئات الشعبية والنقابات العمالية والأندية إلى العراق حتى تلك العائدة إلى «جمعية المكفوفين» . «فقد قاموا بحمل جميع محتوياتها ونقلها بالكامل من سجاد وشبابيك ولم يتركوا شيئا فأصبحت هيكلاً فارغاً» ــ كما يصرح رئيسها حمد الخالد الذي تعرض للضرب والإهانة من أجل التعاون معهم لكنه رفض!! [٣٠] . وتظهر رواية الرسامة ثريا البقصمي «المستوى الحضاري» للقوات المحتلة إذ «تم نهب مكتبة المرسم الحر التي أسست منذ ثلاثين عاماً، وكذلك سرقت لوحات الفنانين وحرق الجنود التماثيل الخشبية للنحات الكويتي عيسى صقر وسامي محمد بهدف التدفئة» [٣١] .

كان التخريب واسعاً في الممتلكات العامة وفي البيئة فقد احتلت كل مدارس الكويت وتحولت إلى ثكنات، وتم حفر خنادق واستحكامات على طول شواطىء الكويت وفي أجزاء كبيرة من الصحراء وزرعت أعداد هائلة من الألغام المختلفة تم التخلص من مليون و٧١٤٠٨٨ منها إلى يونيو ١٩٩٣ . ولقد بلغ إجمالي عدد المصابين «جرحى وقتلى» جراء انفجار هذه الألغام إلى آخر ١٩٩٣ حوالي ٨٠٩ أشخاص بينهم ١٩٥ طفلاً [٣٢] . أما الجريمة الكبرى فكانت تخريب الثروة النفطية، إذ من إجمالي ١٥٥٥ بئرا اشتعلت النيران في ٦١٨ بئراً ودمرت ٤٦٢ بئراً وأخذ النفط يتدفق بفعل التخريب من ٧٧بئراً (غنيمي، ١٩٩٢ : ٥١). وقدرت كمية النفط المحترقة بما يقارب أربعة إلى خمسة ملايين برميل في اليوم. أما السخام الناشىء عن الحرائق فقدر بنحو٧٠مليون متر مكعب في اليوم. وقد أدى تدفق النفط إلى تكوين أكثر من مائتي بحيرة تحتوي على نحو ١٢٥ مليون برميل من النفط يتفاوت عمقها بين عشرة سنتيمترات ومترين» . (العوضي، ١٩٩٢ : ٢١، ٢٢») ولم تكن هذه الجريمة إلا من فعل القوات العراقية كما تكشفها وثائقهم . فمن توجيهات مقر لواء المشاة ٤٢٧ «المحركات» والمؤرخ بتاريخ ١٦ كانون الأول «ديسمبر» ١٩٩٠ «باعتبار مسألة تلغيم المنشآت والآبار النفطية والأهداف الحيوية الأخرى من الأمور الجوهرية ويجب تدقيق كافة الإجراءات الخاصة بالتلغيم والفحص والتفجير

والحماية». (الصباح والعبيدلي، ١٩٩٢ : ١٠١٧). ولقد قام العراقيون بتجارب على عملية التفجير وذلك قبل تعميم الألغام على كل الآبار. ففي شهر ديسمبر ١٩٩٠ فجروا ست آبار نفطية في منطقة الأحمدي كتجربة لتحديد أفضل الطرق للتفجير (العوضي، ١٩٩٢ : ٢٥). إن سكب النفط في البحر كان صورة أخرى من تلويث البيئة الواسع الذي استخدمه العراقيون، إذ يفيد المواطن أحمد الكندري (الذي عمل في غرفة مراقبة النفط التابعة لشركة نفط الكويت) أنه «صدر أمر من مدير التصدير العراقي «محمد سعيد الواثلي» إلى جميع موظفي غرفة المراقبة بالإبقاء على جميع صمامات النفط التي تؤدي إلى البحر مفتوحة. ولما سألت عن سبب ذلك وأن هذا سيؤدي إلى اختلاط النفط بين الخزانات الجنوبية والشمالية بالإضافة إلى خطر تسرب النفط إلى البحر، أجاب بأن هذه أوامر عسكرية ويجب تنفيذها» (الشيباني، ١٩٩٢ : ١٩١).

إن الأيام الأربعة قبل تحرير الكويت شهدت أعظم عمليات تخريب إذ بالإضافة إلى تفجير الآبار الذي تم في يوم ٢١/ ٢/ ١٩٩١، فقد قامت قوات الطاغية بحملة تفجير واسعة لكل المؤسسات المهمة في البلاد. يقول د. الدخي: «كنا نصحو على أصوات الانفجارات ونشاهد ألسنة اللهب وهي تتصاعد من الفنادق المنتشرة في أنحاء الكويت ومن محطات توليد القوى الكهربائية ومن محطات التحويل الكهربائية ومن بعض المرافق السياحية بل وحتى من المدارس التي كانوا يتحصنون بها. وقد شاهدت انفجار العديد من الذخائر في مدرسة أروى الابتدائية للبنات بمنطقة الرميثية وذلك في الساعة الثالثة من فجر يوم التحرير الموافق ٢٦/ ٢/ ١٩٩١ حيث تبين أن المدرسة كانت تستخدم كمستودع لتزويد قيادة «القوات الخاصة» التي كانت تتمركز بثانوية ٢٥فبراير للبنات المجاورة بالسلاح والذخيرة» (١٩٩١: ٢٧٤-٢٧٨).

المقاومة

لم يكتف الشعب الكويتي بالمقاطعة أسلوباً وحيداً للنضال بل نظم مقاومة مدنية ومسلحة. اتخذت المقاومة المدنية السلمية صورة كتابة الشعارات المعادية للاحتلال

والداعية للمقاومة على جدران المباني العامة كي لا يلحق بالسكان أي أذى، ومسح أسماء وأرقام الأحياء والمناطق والشوارع والبيوت وتضليل العدو، وتمت العملية بحركة جماهيرية واسعة شملت كافة المناطق ذات الكشافة الكويتية تقريباً. وظهرت في الشهرين الأولين بالذات مجموعة من النشرات السرية التي كانت توزع بشكل واسع وكلها تدعو للبقاء على أرض الوطن والمقاومة وبها تعليمات حول كيفية التصرف في حال نشوب حرب كيماوية (العتيبي، ١٩٩٣ : ١٤٦). كما انتشرت عملية تزوير الهويات الشخصية وبالذات للعسكريين. أما مساعدة وإيواء الأجانب الأوروبيين الذين حاصرتهم قوات الاحتلال وكانوا مطلوبين (وهو عمل ينطوي على التعرض لعقوبة الإعدام) فقد أصبحت من الواجبات الأخلاقية التي قامت بها مجموعة كبيرة من الأسر الكويتية. إن نقل هؤلاء في حالة الضرورة مثل مشكلة لكثرة نقاط التفتيش (السيطرات) فكان يتم تحجيبهم بالكامل ولكن لون العينين كان مكشوفا، لذا ـ كما يقول أحد رجال المقاومة ـ تم استعمال تناكر* المياه بحيث يكون ممتلئا بالمياه للنصف وينزل الأجنبي داخله»[٣٣].

أما النوع المميز من المقاومة السلمية التي هزت كيان قوات العدو النفسي فهو التكبير الجماعي من على السطوح. ولقد علم العدو بذلك فأصدر أوامر «بفتح النيران على سطوح المنازل التي تقوم بالتكبير بكافة الأسلحة»[٣٤]. وصعد الكويتيون في تلك الليلة المحددة (الساعة الثانية عشرة ليلاً ٣١/ ٨ أي صباح ١/ ٩/ ١٩٩٠) على أسطح منازلهم وأخذوا بالتكبير الجماعي في كافة أرجاء الكويت بينما قوات العدو تفتح النيران من كل صوب. لقد أثر هذا المنظر حتى في الأجانب المختبئين فما بالك بالجنود العراقيين الذين من المفترض أن يؤمنوا بنفس العقيدة. يقول المهندس الأمريكي دولاند لايثم: «لايمكن نسيان ذكرى مرور شهر على الاحتلال حين قمنا بفتح كل النوافذ للاستماع لصوت نساء الكويت وهن يصحن: الله أكبر من فوق أسطح المنازل، وقد أزعج هذا الأمر القوات العراقية كثيرا حيث قاموا بفتح النار على أسطح المنازل، وكان دليلاً قاطعاً على أن جميع الكويتيين

*شاحنات نقل المياه.

لم يستسلموا أو يخضعوا للعدو الغازي»[٣٥]. ولقد مارس الكويتيون أساليب أخرى للمقاومة كالمظاهرات وإخفاء الأطعمة من الجمعيات التعاونية وتوزيعها بالسر وكذلك توزيع الدقيق والخبز والأموال والاتصال بالعالم الخارجي عن طريق الهواتف النقالة واللاسلكي خاصة بعد أن قطعت الكويت عن العالم منذ اليوم الثاني للغزو. وقد ساعدت هذه الاتصالات على نقل أخبار الداخل. يبين المواطن عبدالجبار معرفي طبيعة هذا العمل فيقول: «كنت طوال الوقت اتصل بالكمبيوتر الذي لايصدر ذبذبات وكانت مصدر أخباري هي الديوانية وأقاربي الذين يعملون في مراكز حساسة. وكنت أعمل يوميا منذ الصباح الباكر حتى منتصف الليل، أنقل مايقارب من ثلاثين رسالة من أهل الداخل لذويهم في الخارج. وكنت استقبل ردود الرسائل. ولقد حرصت أن أذيل رسائلي بأنها مبعوثة من الأردن، وذلك نوع من الحذر. ولقد أحطت اتصالاتي بسرية تامة وكانوا قلائل هم الذين يعلمون حقيقة ما أقوم به»[٣٦]. أما تصوير جثث الشهداء التي كان يقوم بها الأطباء ومتطوعو الهلال الأحمر والعاملون في المقابر فقد أعطت الدليل القاطع على فظائع تلك الأيام. ويتحدث عبدالقادر باوزير ــ الذي عمل في مقبرة الرقة ــ عن طريقة التصوير فيقول: «كنا نخبىء آلات التصوير في «السيفون». ومن المواقف التي حصلت خلال ذلك أننا كنا ندعي أمام المشيعين أننا سندخل الجثة لتعديل ثيابها ولكن كنا نصورها». (الشيباني، ١٩٩٣ : ٦٣).

ظهرت المقاومة المسلحة بديلا عن المؤسسة العسكرية، ولعبت دوراً في رفع معنويات الشعب الكويتي وفي إحداث إرباك في صفوف قوات الاحتلال. إن الحنق الذي أصاب المواطنين من سرعة وقوع بلدهم لقمة سائغة للعراق وعدم قيام الجيش الكويتي وباقي المؤسسات العسكرية بما فيها الدفاع المدني بدورها قد دفع المواطنين إلى أخذ المبادرة. فمنذ ساعات الصباح الأولى ليوم الثاني من أغسطس امتلأت مخافر الكويت بالشباب المتطوع الباحث عن السلاح. إلا أن العقلية العسكرية البيروقراطية التي كانت تصر على عدم وجود الأوامر في الوقت الذي كان الجيش العراقي يتمركز حول النقاط المهمة في المدينة وعلى الطرقات، إن هذه العقلية حالت دون توزيع السلاح في كثير من المخافر. وقد وقعت هي وأسماء المتطوعين في يد

القوات العـراقية حينما سيطرت على تلك المخـافر وساعد وجـود الأسماء على اعتقال كثير من المواطنين. أصبح العسكريون أمام استهجان المواطنين وتهكمهم. إلا أن ما حفف من هذه النظرة السلبية هو انتشار أخبـار مقاومة بعض الضباط وأفراد الجيش الكويتي ولجوءهم إلى منطقة كيفان، حيث ظل إطلاق النار فيها لثلاثة أيام(٣٧). لقد بعثت مقاومة كيفان وحالة الحنق لدى المواطن وبالذات حالة المرارة التي عايشها العسكريون إلى تنظيم وحدات المقاومة المسلحـة. وقد تشكلت مجموعات من خلال المقاومة في كل المناطق الـرئيسية ذات الكثافة السكانية الكويتية تقـريبا. أما متوسط عـدد المجمـوعة الـواحـدة فغير معـروف ولكنه لايتجـاوز العشرين تقـريبـا ضمت العسكريين والمدنيين في غالب الأحوال. وكان بعضها على ارتباط بالحكومة في المنفى وأخـرى تعمل باستقـلاليـة ومع ذلك فكان بينهما تنسيق وتعـاون خـاصة في تبـادل الأسلحـة والـذخـائر والمتفجـرات والخبرات(٣٨). أمـا مصـادر تسليحهـا فكـانت داخليـة، إذ إن معسكـرات الجيش والشرطـة والحرس الوطني كـانت «خـاويـة على عروشها» في الأيام الأولى وكان العسكريون وغيرهم يعرفون مخازن الأسلحة. أما قنابل «المولوتوف» فكان أمـرها هيناً. وكانت المقاومة تتخـذ من إحدى مؤسسات المجتمع المدني منطلقاً لها. تشير وثيقـة عراقية إلى أنـه «يتم الاتصال بين أفراد المقـاومة وذلك بعـد التجمع في الديـوانيـات، وكل ديوانيـة يوجـد فيهـا من ٢٠ـ ٣٠ شخصـاً يتم الاتصال بإرســال شخص من إحدى الديوانيـات إلى الديوانية الأخـرى للوقوف على آرائهم وأفكارهم». (الصباح والعبيدلي، ١٩٩٢: ٨٦).

شملت عمليات المقاومة أفراد العدو وآلياته وتجمعاته وخاصة تجمع دوار العظام المؤدي إلى البصرة. وكانت هجمات المقاومـة تتركز على الطرقات الـرئيسية مبتعدة عن المناطق السكنية كي لا يصيبهـا الانتقام. إن مظاهر وآثار المقاومـة كانت واضحة في الشهرين الأولين حيث عشرات الآليـات العراقية كـانت تشاهد محترقـة على جوانب الطرق. وكـان إطلاق الرصاص يسمع ليـلاً بكثرة. إن المقاومة المسلحـة قد حققت أهـدافها وهي أنها نقلت رسـالة رفـض الكويتيين لـلاحتلال فضـلاً عن أنها أوقفت هجـرة المدنيين العراقيين إلى الكـويت. إذ إنـه في بدايـة الاحتـلال تدفقت سيـارات الأجرة العراقيـة فما كان من المقاومة إلا أن اصطـادت الكثير منها تفجيراً وقتلاً. وعلى

ذلك منعت السلطات العراقية مدنييها من دخول «محافظة الكويت» إلا لمن كانت لهم إقامة سابقة. كما أن الجنود العراقيين أصبحوا في حالة نفسية سيئة نتيجة الخوف. فقد كانوا في بداية الاحتلال وبالذات الأيام الأولى يتجولون بين الأحياء بحرية ثم مالبثوا أن تحددت تحركاتهم. إن الشهرين الأولين كانا فترة الأعمال المسلحة للمقاومة ثم نتيجة للقمع الشديد وبسبب قلة الخبرة فقد خفت تلك العمليات فيما عدا عمليات تفخيخ السيارات التي استمرت إلى يوم التحرير (٣٩). لم يدر بخلد المقاومين أنهم سيحررون بلدهم من خلال عملياتهم، ذلك أن التوازن كان مختلاً. يكفي أن نعلم أن عدد الكويتيين الصامدين لم يكن يتجاوز ربع المليون بينما كان عدد جنود العدو نصف مليون شخص. لذا ــ كما يقول علاء القحطاني، أحد أفراد المقاومة العاملين في منطقة الفروانية ـ «كان الوطن والشرعية هي هواجسنا. كنا نعرف أننا لن نستطيع مواجهة الآلة العسكرية الضخمة والأعداد الهائلة للجيش العراقي بمختلف أسلحته... لكننا قررنا المضي... لإزعاجه وإقلاق نومه... وإحباط معنوياته وإبلاغ العالم بأسره أن الكويتي لن يهدأ ولن يستكين حتى تتحرر أرضه، وأنه ليس ذلك الطفل المدلل الذي ولد وملعقة الذهب في فمه، كما كان يصورنا الإعلام المعادي.... بل إننا رجال في وقت الشدة وعند المحن» (٤٠).

المرأة والمقاومة

لايمكن الحديث عن المقاومة دون الإشارة إلى الدور البارز الذي لعبته المرأة الكويتية فيها. فعلى الرغم من الثقافة الأبوية التي دعمت أكثر بانتشار الأصولية إلا أن المرأة الكويتية الصامدة استطاعت أن تقدم تضحيات لاتنسى (٤١). فهي التي نظمت المظاهرات المنددة بالاحتلال في الأيام الأولى للغزو في أكثر من منطقة وعلى مدار الأسبوع الأول. وكانت المشاركة بها كثيفة إذ ضمت إحداها «مظاهرة العديلية» في ٨/٥ حوالي ٧٠٠ امرأة تقريباً في ظروف عصيبة (٤٢). ولم تتوقف إلا حينما كشر المحتل عن أنيابه وذلك بسقوط المواطنة سناء الفودري شهيدة في المظاهرة التي خرجت من الرميثية إلى الجابرية يوم ٨/٨. تنقلنا حياة أختها إلى جو المظاهرة وظروف استشهادها فتقول: «سرنا معاً إلى أن اقتربنا من مخفر الجابرية. وهناك حدث إطلاق

نار، فقد أخذ الجنود العراقيون يطلقون النار في الهواء. فتراجع البعض وبقينا مجموعة صغيرة من النساء والفتيات. قالت سناء: أنا لن أتراجع، إما إن أكمل طريقي أو أموت شهيدة، واشتد إطلاق الرصاص علينا فوقعت سناء على الأرض، فصرخت عليها... هيا يا سناء لنكمل المظاهرة، وكنت أعتقد أنها سقطت بسبب الإرهاق والتعب والخوف، ولكنها نظرت إليّ والحزن يملأ عينيها فقالت لي: أنا خلاص انتهى دوري يا حياة وأنت أكملي الطريق مع والدتي وديري* بالك على أخي فهد. حاولت رفعها فلم أستطع. وعندما استعرض الجنود العراقيون الشارع وأخذوا يطلقون الرصاص تراجعنا.... أخذني أحد الشباب ورماني في الحديقة وصرت أصرخ... أختي سناء، فقال لي الشاب: لا تخافي سنحضرها، ولكنهم لم يستطيعوا الوصول إليها. وحاول شاب إيراني إنقاذها فقتل في الحال. بقيت سناء وحيدة في الشارع تنزف.. وجاء واحد من العراقيين... جندي عراقي أخذ ذلك الجندي السفاح أمام عيني يطلق الرصاص على أختي سناء حتى أفرغ رشاشاً كاملاً في جسدها، وهي ملقاة على الأرض لا حول لها ولا قوة، ولا أحد يستطيع إيقاف ذلك الحيوان... بعدها ذهب في حال سبيله غير متأثر بأي شيء وكأنه قتل دجاجة». (الشمري، ١٩٩١: ٥٠ـ٥١).

كما أنها ساهمت مع أخيها في إصدار النشرات السرية وتوزيعها، وفي كتابة الشعارات على الحيطان والتكبير ومسؤولية الأسرة وبالذات لما أسر زوجها منذ اليوم الأول [٤٣]. وقدمت مجموعة منهن أرواحهن بسبب هذه الأعمال كالشهيدة أسرار القبندي التي أعدمت في يناير ١٩٩١ وذلك لقيامها بتوزيع الأموال والاتصال بالحكومة الشرعية. أما المساهمة في الكفاح المسلح فكان فعلاً جديداً على المرأة الكويتية التي اشتهرت بالترف والاستهلاك. إن مصادر وأدبيات المقاومة الكويتية تؤكد على أن المرأة الكويتية قد شاركت في معظم تنظيمات المقاومة وتحملت مختلف المهام ومنها القيام بعمليات عسكرية. فيشير زين العتيبي أن ضمن «مجموعة الروضة» التي تضم ١٢ فرداً شاركت اثنتان من المواطنات في نقل السلاح وكانتا سبباً

* اهتمي بأخي.

في نجاح الكثير من العمليات العسكرية (١٩٩١ : ١٢٧). وهذا ماتشير إليه إحدى الـوثائق العـراقية من «أن العنـاصر المعـادية تحاول استغـلال النساء في نقل السـلاح والعتاد على أساس أنهن لايتعـرضن للتفتيش» (الصباح والعبيدلي، ١٩٩٢ : ٦٢). وهي أيضا قامت بالعمليات الفدائية بنفسها فتذكر عيداء العامر أخت الشهيدة وفاء وهي مجموعة ٢٥فبراير أنها قامت «بعدة عمليات، فبرعت في مجال تلغيم السيارات، فكانت تقـوم بتزويـر دفتر السيارة الملغـومة ثم تـوقفها في مكـان وجود قـوات العدو وتفجرها عن طريق اللاسلكي. وكـانت تستعين بساعات الغسالات والطباخات في عمليـات التفجير». (الشمـري، ١٩٩١ : ١٢). ويتحـدث حـامـد علـوي «أحـد الناجين من مجموعة المسيلة» أنهم «قاموا بعملية عند جسر صباح السالم الثاني المقابل لأرض المعارض. وفي هـذه العملية قـامت إحـدى زوجات أفـراد المجموعـة بعملية استطلاع لمعرفـة مدى نجاح العملية فـاقترحت على زوجها الذي كان يـرافقها حرق الكارجـو* المستهدف، وبالفعل قـامت بحرقها»(٤٤). إن حب الـوطن والتمسك بهويته هو الذي دفع الكويتي رجـلاً كان أو امرأة إلى الانخراط في المقاومة وإلى تعلم العنف وإتقانه. تتحدث الشهيدة وفاء الحسن وهي طالبة حقوق في جامعة الكويت ومن مجمـوعـة ٢٥فبرايـر عن تجربتها في كيفيـة تعلم القتل وذلـك في رسالـة تكتبهـا لزوجها الـذي أسر منذ اليوم الأول. تقول: «في إحـدى نقاط التفتيش سألني جندي عراقي عن جنسيتي. فقلت له كويتية، فضربني على وجهي، وقال لي أنتِ عراقية. رجعت البيت زعـلانة** فاتصلت بصديقتي. وقلت لها السالفة***. ومن بـاكر ذهبنا إليه بطريقـة «كيدهن عظيم» وقلنا له: أحد الأشخاص يضـايقنا، فتعال معنا حتى تمنعه، وهذا ما صدق**** وركب السيارة وما يدري أنه رايح لقبره***** ورحنا لإحدى المناطق،، وما راح أقول لك أي منطقة... ترددت بقتله وقد تخيلت صـورتك أمـامي. ولكن فـارق بينك وبينه... أنت تـدافع عن الـوطن... وهـو

---

* سيارة نقل عسكرية.

** حزينة.

*** القصة.

**** لم يصدق فرحا.

***** أي انه لا يعلم انه ذاهب الى قبره.

غاز. . معتد. . ولـذلك رميته. . وبعدين بكيت. ومن يومهـا، صار قتل العراقيين عندي شيئا عاديا». (الشمري، ١٩٩١: ٣٤).

القمع والتنكيل

لايمكن لأحد أن يشعر بأهمية الأمن والأمـان لانتظام الحياة البشرية إلا لمن عاش بمثل الأوضـاع التي عـاش في ظلهـا من بقوا الشهـور السبعـة في الكـويت. لم يكن للقانون أي قيمة، ولم تكن للشعارات الوحدوية والعربية وأخيراً الإسلامية التي رفعها النظـام العـراقي أي انعكاس على سلـوكيـات قـواته المحتلـة. كـان القمع والتنكيل والإرهاب والاغتصـاب والخطف من الظواهـر «العادية» المتكـررة أمام أعين الجميع. واشتد ذلك مع تـزايد المقاومة المسلحـة ونجاح العصيان المدني حتى بـدت الكويت وكأنها معسكر اعتقـال كبير. إذ انتشرت نقاط التفتيش «السيطـرات» في كل الشوارع الرئيسيـة والفرعية وكان في بعض الأحيـان لايفصل الواحدة عن الأخرى سـوى كيلو مترين. كما أغلقت جميع الجسور المقـامة على الطـرق الرئيسية وذلك زيـادة للسيطرة على التحركـات. وعلى نقاط التفتيش هذه كان المواطنـون وغيرهم يلاقون أنـواعاً من المعاملـة القاسية والإهـانات والإذلال المتعمـد ومصادرة السيارة ومحتـوياتها في بعض الأحيان أو التحرش بـالنساء وبالذات إذا صادف أن كـان على «السيطرة» رجال من الاستخبارات أو القوات الخاصة. وذاق طعـم الاعتقال الآلاف ولفترات تمتد بين يوم وعدة أشهر ومعظمهـا لأسباب واهية وخاصة لـلابتزاز بدفع الرشوة لضبـاط المخافر والمعتقلات ثمناً للحرية. ولأنه لاتوجد إحصاءات عن الذين دخلوا السجون لفترات مختلفة في فترة الاحتـلال فسنضرب مثلاً تقـريبياً من واقع الحي الـذي سكنا فيـه وهو الـدسمة وكـانت منطقـة هادئة بـالمقـارنة بتلك المنـاطق التي نشطت فيهـا المقاومـة كالرميثية. فلم يبق بيت من البيوت العشرة المجـاورة لمنزلنا والواقعة على نفس الشارع الفـرعي إلا واعتقل أحـد أفـراده أو أكثـر. ولم تكن السجـون والمخـافـر هي مكـان المعتقـلات الوحيـدة. بل إن مجمـوعـة كبيرة من البيـوت الخالية ــ ومـا أكثـرها أيـام الاحتـلال ــ في كل منطقة قـد تحولت إلى معتقـلات فضـلاً عن النـوادي الريـاضيـة وبالذات نادي كاظمة. وأصبح مقر الاستخبارات الرئيسي في المشاتل[٤٥].

ولم تكن العقوبة شخصية كما تنص جميع دساتير الأمم المتحضرة بل كانت تشمل في كثير من الأحيان العائلة بكاملها. يقول المواطن علي الرومي الذي اعتقل أخواه عصام وعماد في ٢١/ ١٠/ ١٩٩٠ أنه «بعد شهر، أتوا بأخي عصام إلى البيت، وقالوا لأهلي إذا أردتم ابنكم تعالوا إلى المخفر لتوقعوا تعهداً بعدم القيام في المستقبل بأي أعمال مخلة بالقانون. فصدقت والدتي وكذلك جميع أسر الشباب المأسورين، فذهبت إلى المخفر عشرات السيارات التي قد يصل ما فيها من بشر إلى الثلاثين. وبعد يومين من اعتقال أهالي الأسرى نقل الجميع إلى البصرة... ولم يرجع الأهالي إلا بعد تحرير البلاد، إذ ظلوا معتقلين إلى نهاية الاحتلال عندما أتت جماعات الثوار العراقيين إلى السجون وأطلقت سراح المسجونين فكانت والدتي وخالي وأهله من ضمن من أفرج عنهم». ومازال عماد وعصام في الأسر في العراق (الشيباني، ١٩٩٣: ١٣١) [٤٦]. ولم يكن الراشدون فقط الذين يطاردهم الاعتقال والأسر بل وكذلك الأطفال. فيحكي لنا بلاغ عراقي أنه «في حوالي الساعة ٢٠٠٠ من مساء هذا اليوم أحال إلينا قاطع كربلاء الثاني للجيش الشعبي بموجب كتابه المرقم ١٧٥ في ١/ ١١/ ١٩٩٠ الطفل جاسم محمد علي البالغ من العمر ٦سنوات مع والدته ناجية جمعة سليم الساكن الصليبيخات قطعة ٣شارع ٢ منزل ١٩ حيث عثر حرس القاطع المذكور أعلاه على الطفل المذكور حاملاً بيده علم النظام المقبور مع العلم بأن العلم قذر وملطخ بمواد دهنية» (خليفوه، ١٩٩٣: ١٨١). إن «البهدلة» التي يلاقيها من يسأل عن موقوف قريب له أو على علاقة به كانت لاتوصف. وفي غالب الأحيان كانت الرشاوى تذهب هدراً. فالتوجيهات العسكرية الرسمية كانت تقضي «بعدم إشعار ذوي الموقوفين بالجهة التي يرسلون إليها». (الصباح والعبيدلي، ١٩٩٢: ٧٥٧).

مورس التعذيب بشكل واسع وتفنن به رجالات الاستخبارات وبالذات مع المشتبه بأنهم من أفراد المقاومة. شاهد المواطن الحاج حسن محمد الدشتي الذي تطوع في مقبرة الصليبيخات «الشيعة» والذي قام بدفن أكثر من ٥٠٠ جثة منهم ٣٠٠شهيد أن «الكثير من الشهداء قد أزيلت أظافرهم ومشوهون من آثار التعذيب». يضيف: «وأيضا شاهدت العديد من تلك الأجساد الطاهرة وقد تم إزالة الجلد وتقطيع اللحم

وخلع العين، هـذا بالإضافـة إلى بتر اللحم عن طريـق المنشار وحفر اللحـم بجهاز الدريل الكهربائي وحرق بعض جثث الشهداء». ويواصل: «ومن المشاهد التي لن أنساهـا هو دفني لجثة أحـد الشهداء وقد وجدتها مقطعـة من الناحية اليمنى للـوجه ويبدو أن الجثة سُحلت بوساطـة السيارة». (الخلف، ١٩٩١: ١٠٨) وكذلك يفيد محمود مصطفى يوسف وهو فلسطيني تطـوع في مقبرة الرقة يوم ٥/٨/ ١٩٩٠ أنه «في بداية شهر سبتمبر ١٩٩٠ بدت نوعية الجثث التي تأتينا عجيبة وغريبة فأغلبها مشوه من آثـار التعذيب والتنكيل وفي النهـايـة تجد الجثة مضروبـة بـالرصـاص من خلف الـرأس». أما عـن الآثار التي كـان يـراهـا في القتيل فهي «إما كي بـالنـار أو تقطيع أعضاء أو سمـل للعين أو جدع للأنـف أو تعذيب بالمحـاليل الكيميائيـة إلى الخنق بـالأسـلاك والسـلاسل والحبـال أو تخريم وثقب الجسم والعظـام بجهـاز الثقب الدريل». (الشيبـاني، ١٩٩٣: ٤٤). إن أشكال التعذيـب التي مارسها العـراقيون أثنـاء الاحتلال تفصح عنهـا حالـة مواطـن مصري حيث كانت «قـائمة» التعـذيب تشتمل على «تقبيل صـورة مكهـربة لصـدام حسين، ضرب بـالعصـا المكهربـة على جهازه التناسلي، تقييد اليدين والرجلين وضرب بـوساطة مواسير المجاري على الظهر والمؤخرة، شـد الأصابع بمقابض حـديديـة، كسر الساق، وضع حلقة بـلاستيكية حول الرقبة يجر منهـا حتى الاختناق، اغتصابه جنسيا، غرس سجـاير في سطل بول وبراز والطلب منه تـدخينها» (الدريع، ١٩٩٣ : ١٨٥). وينقل لنا المواطـن شـاكر محمود حسن رواية أخرى مروعة عن ابن عمته حميد محمود، «من أن العراقيين اعتقلوا عـدداً من الشبـاب وكـان منهم، فقـادوهم إلى أحـد الأنديـة. وقـد أحضروا أحـد المعتقلين أمامهم وكان مجرداً من ثيابه وحالتـه يرثى لها من التعذيب والاضطهاد وكان مع العراقيين «كلابتان» يرعصون* بكل واحدة على خصية من خصيتي الرجل، ثم يرحـونه ثم يدسون الثـانية ثم يأتون بعصـا مخمة** ويجبرون الشخـص أن يجلـس عليها». (الشيباني، ١٩٩٣: ٥٥).

إن هذه الممارسـات هي تنفيذ للخطة التي رسمهـا كل من علي حسن المجيد

* يضغطون.
** مكنسة.

والدكتور سبعاوي إبراهيم مدير جهاز المخابرات «في السياسة التي يجب اتباعها مع الكويتيين» بعد أن نجح العصيان المدني وذلك في اجتماعهما في ٢٣ أغسطس ١٩٩٠. تنص النقطة الرابعة منها على مايلي: كل شخص يعبث بالأمن ويسبب إيذاء للمسيرة الأمنية وبالتالي يسيء إلى مبادىء الحزب والثورة فإن المادة القانونية في الحالات الاعتيادية تحكمه أكثر من سنة فيجب أن يقتل في الظرف الحالي ومن حكمه أقل من سنة ينظر فيه مع العلم بأن كافة الكويتيين «لاحظ ذلك» شاركوا في إيذاء العراق!! وتذهب النقطة الثالثة إلى أنه «اعتباراً من ٢٥/٨ كل شخص سياسي يلقى القبض عليه في الأسبوع الأول تحجز عائلته أما في الأسبوع الثاني فيتم حجز العائلة وتهدم داره بعد قطع التيار الكهربائي وعدم إخراج أي مادة من الدارة وبعدها يقرر مصير العائلة، أما العائلة التي تخبر عن أحد أفرادها فتعفى من كل العقوبات ويكون الجُرم شخصياً». أما المادة التي تليها فإنها تقرر على أن «جميع الأعداء المسيسين السابقين واللاحقين يجب قطع رؤوسهم وأن نتفنن في إلحاق الأذى بهم». (الشطي، ٣٤ ــ٣٥). ولقد كانت استراتيجية المحتلين في إخضاع المواطنين والقضاء على صمود الشعب الكويتي ومقاومته المدنية والمسلحة هو بإشاعة الذعر والإرهاب عبر العقاب العلني حيث يؤكد أحد التوجهات على «دور الحزم مع المخربين في محافظة الكويت وأن التحقيق يجب أن يتوجه بمعرفة من هم المشاركون معهم وتنفيذ حكم الإعدام بهم أمام الناس ليكونوا عبرة لمن اعتبر» (الصباح والعبيدلي، ١٩٩٢: ٩٥).

وكان أكثر أنواع الإعدام بشاعة وإشاعة للرعب هو القتل أمام المنزل. وفي أحيان كثيرة على مرأى من الأم. وتبدأ العملية باتصال هاتفي بالأسرة من قبل المخابرات بأنهم سيسلمون ابنهم المفرج عنه عند المنزل، فتعم الفرحة. ثم يؤتى به ويدعى أهل الحي. يصف لنا الدكتور سليمان الشطي ما يحصل بعد ذلك من منظر مروع وقد وقع أحدها أمام ناظريه. «أنزلوه معصوب العينين وكان في الملابس الداخلية فقط، النحول سمة لايخطئها الناظر، أزالوا العصابة، طلبوا منه أن يتجه إلى باب منزلهم، فسار والضابط المكلف يتبعه والمسدس بيده، وعندما اقترب الشاب من الباب، رفع الضابط مسدسه وأطلق الرصاصة الأولى خلف

الأذن مباشرة، ليسقط على بعد أمتار قليلة من الباب، وأكمل الضابط بقية الرصاصات الأخرى في الرأس. وعاد إلى السيارة وامتطاها كما يفعل الفارس». (: ١٧). وكانت إحدى الوسائل الأخرى المرعبة هي تشويه الجثة والتمثيل بها ورميها قرب المنزل أو في الحي. يحدثنا المواطن جاسم الشطي الذي يقول: «لقد تسلمت جثة الشهيدة أسرار القبندي وقد هشم رأسها بالساطور واختفت معالم وجهها العلوي كما كانت مصابة بطلقتين في صدرها». (الدخي، ١٩٩١: ٩٤). وكانت كثيراً ما ترمى جثث الشهداء في خزانات القمامة فيكتشفها الشباب المتطوع للتنظيف [٤٧]. أما البيوت التي ينتسب أفرادها للمقاومة فكانت تضرب بمدفع الـ «آر. بي. جي» فتحرق. وكانوا يمنعون المطافىء من مكافحة النيران، بينما كانت البيوت التي ينطلق منها الرصاص تدمر [٤٨].

إن الحفاظ على الشرف وصون العرض قيمة مركزية في نسق القيم التي تحكم العقلية العربية وتوجه سلوكها، «فالنار ولا العار» كما يقول المثل. كان هذا أهم هاجس لمن بقي، ودافعاً أساسياً لمن نزح أو سبباً فيه. يقول المواطن جاسم الشطي وقد عمل كمتطوع في مستشفى مبارك «أعرف فتاتين في عمر الزهور يتراوح عمراهما بين ١٥-١٧ عاماً تقطنان منطقة الرميثية اعتدى عليهما الجنود العراقيون بوحشية وتركوهما في الشارع تنزفان وتصرخان من الألم، مما دفع رب الأسرة للخروج من الكويت بعد علاجهما». (الدخي، ١٩٩١: ٩٤) [٤٩]. لاتوجد أرقام رسمية منشورة عن عدد حالات الاغتصاب وهناك تكتم شديد على تلك الحالات المبلغة ذلك أن المغتصبة لاينظر إليها المجتمع على أنها «بطلة» قدمت تضحية غالية للوطن وبالتالي تحجم كثير من المغتصبات عن التبليغ خوفاً من العار في حالة تسرب المعلومات عنهن. تقول إحداهن بمرارة وقد اغتصبها عقيد عراقي أمام زوجها وأبنائها «إنه وإلى الآن - فبراير ٩٤ - وزوجي يعيش في أزمة نفسية. فقد رفض حتى معاشرتي كزوجة حتى اليوم، ولكنه مصر على عدم تطليقي فأنا ضحية وهو يعتقد بأنه هو السبب» [٥٠]. إن روايات الاغتصاب تتواتر بكثرة. تفيد الدكتورة النفسية فوزية الدريع بأنها «التقت شخصيا بخمس فتيات على الأقل تم الاعتداء عليهن بوحشية من قبل أزلام الطاغية، إحداهن تبلغ من العمر ٢١ عاماً

اعتدى عليها ما يقرب من ١٥ مجرماً ثم رموها في منطقة بر مشرف وأخرى لم يتجاوز عمرها ١٩ عاماً ومتزوجة، اعتدى عليها ١٤ مجرماً بالتناوب في شقة بمنطقة حولي». (الدخي، ١٩٩١ : ٩٦). وتبين سجلات مستشفى الولادة بعد التحرير أن هناك ٦٤ حالة اغتصاب و٣٤ حالة حمل سفاح معظمهن من الجنسيات الكويتية والفلسطينية والمصرية وجنوب شرق آسيا وأعمارهن تتراوح بين ١٥-٥٤ عاماً على أن الدكتور عبدالله الحمادي «رئيس مركز الرقعي التخصصي وهو المركز المشرف على علاج مثل هذه الحالات» يعتقد بأن عدد حالات الاغتصاب يتجاوز الألف حالة تقريبا تشمل جميع الجنسيات ومختلف الأعمار: نساء ورجالاً. ولأن الاغتصاب مثل مشكلة اجتماعية فقد صدرت فتوى شرعية بعد تحرير الكويت تجيز الإجهاض للواتي حملن سفاحاً(٥١).

ولابد من تأكيد أن الاغتصاب أخذ شكلين: أما الأول فهو الذي كان يقترفه الجنود والضباط بالذات وذلك لانعدام الرادع القانوني والأخلاقي وكان يصيب الناس بوجه خاص. أما الثاني فهو ذلك الاغتصاب الذي كان يمارس على المساجين والمعتقلين «رسميا» بهدف تحطيم روحهم المعنوية وإمعانا في إذلالهم كوسيلة لاستنطاقهم. وكانت تلك الأخبار تشكل مصدر رعب لمن عاش تلك الأيام. يحدثنا محمد رضا إبراهيم «عامل في مقبرة الصليبخات آنذاك وهو إيراني الجنسية» برواية غريبة بهذا الخصوص فيقول: «إنه في أحد الأيام اغتصبت مجموعة من العسكريين العراقيين الموجودين في المقبرة بنتاً في محراب المسجد ولا نعرف جنسيتها وهي تصرخ وتصيح وتطلب النجدة ولكن دون فائدة فإنقاذها يعني الموت والتعذيب، فلا حول ولاقوة إلا بالله». ويضيف: «وأنا قد غسلت دماءها الكثيرة التي خرجت منها في المحراب». (الشيباني، ١٩٩٣ : ٧٤). أما النوع الثاني فيؤكده من مررن بتجربة الاعتقال، فتقول إحداهن وهي من مجموعة ٢٥ فبراير للمقاومة وكانت معتقلة في المشاتل إنها «شاهدت مجموعة من فتيات الكويت يعذبن وهن معصوبات العينين وعرايا دون ملابس». (الدخي، ١٩٩١ : ١٠٠). أما المواطن ميداد يوسف خالد العامل مهندساً في إحدى القواعد الجوية الذي اعتقل في ٣/ ١١/ ١٩٩٠ وأفرج عنه في ١٣/ ١٢/ ١٩٩٠ فيؤكد أن «أكثر المشاهد إيلاما حينما

سمعت صراخ فتاة كويتية لايتجاوز عمرها ١٧ عاماً قام المجرمون بفض موضع عفتها بواسطةهوز* بلاستيكي». (الدخي، ١٩٩١: ٩٩). ولم يقتصر الاغتصاب على النساء بل كان يمارس على الرجال. يقول ذات الشخص إنه «رأى شخصاً من الجنسية المصرية وهو عار تماماً يتأوه من الألم بعد أن قام المجرمون بوضع هوز بلاستيكي في فتحة شرجه. وتهمته كانت حمل هوية دخول مجمع الرحاب». (نفس المرجع: ٩٩).

الحياة الاجتماعية

تركز معظم النشاط الاجتماعي في الحي وانبعث مفهوم «الفريج» القديم وتوثقت علاقات سكانه واكتشف الجيران بعضهم بعضاً ولفهم روح تضامن قوي تأصل بسبب المصير المجهول الذي كان ينتظر الجميع. ونشط أبناء الحي الواحد في تنظيفه وتشكيل حراسات ليلية فيه والعمل في جمعيته والالتقاء في مسجده ودواوينه. وقد عوض ذلك ما كانت تشعر العائلة الكويتية إجمالاً به حيث تقطعت أوصالها بسبب تبعثر أفرادها بين نازح وصامد وأسير. وكان النزوح الظاهرة الأبرز في الأشهر الثلاثة الأولى وكان قرار النزوح مبعثاً للخلاف داخل الأسرة بين من يرى فيه حكمة ومن يرى في البقاء واجباً وهكذا. وكانت تلك العملية كذلك تفت من عضد تلك الأسر التي قررت البقاء. وكانت لحظات فراق الأحبة والأقارب مليئة بالشحن العاطفي ومؤلمة للذين بقوا على أرض الوطن. تصف الدكتورة دلال الزبن تلك اللحظات في مذكراتها حينما ودعت أبناءها. «اليوم الثامن من هذا الشهر «أكتوبر» أرغمت الأبناء الأعزاء على ترك الكويت والمغادرة إلى إيران خوفاً عليهم لأن الغزاة ليس لهم حدود. فالخوف عليهم هو الذي دفع بي إلى تشجيعهم بل وإرغامهم رغم معارضتهم الشديدة لترك الكويت، غادروا إلى بلاد الله الواسعة عبر الأراضي الإيرانية، وكان لفراقهم أشد الألم في النفس. ولكن لسلامتهم فوضت الأمر إلى الله عز وجل فهو الحافظ والحفيظ. وبلعت الغصة وبكيت دماً لادمعاً وتوجهت ببصري إلى الله راجية أن يجمعنا معهم على أرض الكويت» (١٩٩٣: ٤٠). ولم تكن عملية النزوح مفرحة.

---

* أنبوب بلاستيكي.

كذلك كانت تجربة قاسية لمن مرفيها. يتحدث عنها الدكتور مرسل العجمي الذي غادر في ١٥/ ٩/ ١٩٩٠ وقضى ذلك المساء في الخفجي. «في تلك الليلة حزنت حزناً شديداً لم أحزنه من قبل، وأحسست أن شيئاً بداخلي قد انكسر كسراً لن تجبره الأيام مرة أخرى» (٥٢). أما عودة أحد الكويتيين إلى أرض الوطن فكانت تشيع جواً من البهجة وترفع المعنويات، بل كانت تؤدي إلى راحة نفسية للعائد وهو ما لمسناه من كثير من العائدين (٥٣).

إن تركيبة الصامدين والنازحين الاجتماعية وخلفياتهم القبلية والطائفية جديرة بالدراسة والمقام هنا لا يتسع لها إلا إيجازاً وهو أن معظم من بقي في الكويت ٢٢٧ ألفاً و٣٩٥ نسمة من أصل الكويتيين البالغ عددهم ٥٧٢ ألفاً و ٦٤٧ نسمة في يوم الغزو ينتمون إلى «سكان السور» أساساً وهم الكويتيون ذوو الأصول الحضرية. وكانت مناطق الداخل التي تسكنها هذه المجموعة عامرة بالسكان بنسبة ٥٠ ـ ٨٠ بينما المناطق الخارجية كانت خالية تقريباً. والحق أن سياسة المحتلين لم تكن تشجيع أو إجبار المواطنين على النزوح ـ كما يدعي الكثيرون ـ غير أن الحياة ذاتها كانت صعبة للغاية بسبب القمع والمداهمات وفلتان الأمن والخوف على العرض (٥٤). وما يؤكد ما نذهب إليه أن العراق لم يكن يمنع أحداً من العودة عن طريق المنافذ الرسمية وهو في ذات الوقت لم يكن يفتح منفذ الخفجي باستمرار وكان يصادر كل وثائق المواطن حين الخروج منه. وقد أغلق العبور منه نهائياً أواسط يناير ١٩٩١. وهو كذلك قد منع العبور عن طريق البصرة ـ عبدان حينما اكتشف أن بعض الكويتيين يقومون بانتحال هويات إيرانية مزورة. وظننا أن النظام العراقي كان يريد للمواطنين الكويتيين أن يبقوا ـ ليس حباً بهم طبعاً ـ ولكن ليضفي على احتلاله شرعية وذلك ادعاء بأن أهل الكويت راضون عن حكمه بدليل بقائهم في بلدهم. ولو بقي معظم المواطنين في الكويت لكان وضع الحكومة الشرعية في المنفى صعباً.

لم يكن المواطنون هم الوحيدين بالنزوح ولكن كل المقيمين فعلوا الشيء ذاته، حيث كان بالكويت ١,٦٠٦,٧٦٩ وافداً نزح معظمهم (٥٥). وكان جزء مهم منهم من خدم البيوت وبالتالي أثر ذلك على دور المرأة الكويتية حيث «عادت إلى العمل المنزلي التقليدي»، بل وأضيفت أعمال أخرى كالخبز وغيره لم يعهدها المجتمع الكويتي منذ مدة طويلة. وكانت النساء في تلك الأيام يتوشحن بالسواد

«بـالعباءة وغيرهـا» وكن يخفين زينتهن بل لايتـزين عمومـاً خـوفاً من عمليـات الاغتصاب ومن كـآبة الحياة في تلك الأيام عمـوماً أما الرجال فقـد تغيرت كذلك مـلابسهم، فكان الشبـاب ـ ومعظمهم من العـاملين في الجمعيات وغيرهـا من النشاطات التطوعية ـ يلبسـون في غالب الأحيان الجينز والتريننج سوت* دون اكتراث للمظهر. وبـالنسبة للكبـار قد اختفت تلك «الأبهة» والأنـاقة في اللبس وكـان معظمهم يلبسون الغترة «شريمبـا»** . وعلى الـرغم من حدوث حـالات زواج إلا أنه لم يقم أي فرح في تلك الأثناء كما أن المهور كانـت رمزية وكانت الحياة بمجملها كئيبـة . وكان الحزن باديـاً على كل وجه والترقب هـو السائد . ولم يكن الأهـالي حريصين على مشـاهدة تلفـزيون بغـداد المليء بـالأكاذيب أو جـريدتـه «النـداء» التي كان يصـدرهـا عن دار القبس ويـوزعها بـالمجـان . وأن وسيلتهم لمعـرفة مـايـدور كانت الإذاعـات العـالمية وإذاعـة الكـويت في المنفى و«رسالـة الكويت» التلفزيونية التي كانت تبث الساعة الحادية عشرة كل ليلة .

كان مايخفف الوطأة هو الاتصالات الهاتفية التي تكثفت بين الأقارب والأصدقاء والـزيارات ـــ وبـالذات بين الجيران ـــ وقضـاء بعض الـوقت في التسوق في الجمعيـة التعاونية التي أخذت مع مرور الوقت تفقـد بضائعها وتقل ساعات بيعها . وانتشرت «البسطـات» والأسـواق غير المنتظمـة في الحدائق وعلى الأرصفـة . وكـان المواطنـون يذهبون إلى المدن العراقية وبالذات إلى البصرة لشراء البضائع (ومعظمها كان قد سرق من الكـويت) أو للاتصـال بأهاليهم خـارج الكويت . ولقـد نظم الأهالي زيـارات لأسراهم المعتقلين في السجـون العـراقية وكـانت تلك من النشـاطـات التي أراحت الكثيرين بعد أن انقطعت أخبـارهم مدة أربعة أشهـر. يحدثنا محمود قبازرد وهـو أبو الشهيد أحمد وكان له ابن آخر ضـابط من الأسرى : «لقد سهل تلك المهمة أحد كبار المسؤولين في حزب البعث العـراقي ويدعى أبـو ياسر الـذي عمل مع الطاغيـة لمدة ١٤ عامـاً وتقاعـد فيما بعد. استطـاع هذا الشخص بنفـوذه نقل الضبـاط الكويتيين الأسرى من سجون الموصل إلى معتقل يعقوبة في بغداد بعد أن زودناه بكشف يتضمن

* أي البنطلون الجينز والملابس الرياضية وكانوا يلبسونها من غير مبالاةبالشكل .
** أي دون عقال .

أسماء ٦٣٨ ضابطاً كويتيا . . . . » ويضيف: «وتم فتح مكتب في منطقة الكاظم ببغداد لتسجيل أسماء العائلات الكويتية التي ترغب في زيارة أبنائها. وقد اشترط أبو ياسر لتسهيل هذه المهمة دفع مائة ألف دينار عراقي وأربع سيارات من نوع شيفروليه بالإضافة إلى عدد اثنين «وانيت» من نوع «تويوتا» (الدخي، ١٩٩١ : ٢٠٦) (٥٦)

وكان الشهر السابع صعباً جداً، ففي السابع منه انقطعت الهواتف وقل تنقل الناس وذلك لشحة البنزين ولمصادرة السيارات بالجملة وأخذ الدخان الأسود يلف المدينة شيئاً فشيئاً نتيجة إحراق آبار البترول وكان أكثر مايرى من خلال المطر الأسود. وأصبحت الجمعيات التعاونية خالية من أي مواد غذائية ولزم المواطنون مساكنهم وكانوا يخشون من هجوم الجيش الشعبي المنتشرين بين الأحياء للاستحواذ على الأطعمة التي خزنوها. لقد بدت الكويت في تلك الأيام «وكأنها قرية صغيرة لم تمسها الحضارة، الشوارع غير نظيفة والمخلفات تملؤها، وطيور النورس هجرت البحر». وتملأ ساحات وميادين البلد «بحثاً عن الغذاء». ومناظر غريبة مثل حصان هزيل جائع زائغ البصر يتجول في الشوارع أو حمار يقوده بعض الصبية، أو معزة. . وأصوات الديكة والدجاج والبط تنبعث من البيوت (الزبن، ١٩٩٣ : ١١٤). أما يوم الخميس ٢١/ ٢/ ١٩٩١ فكان أسود على الشعب الصامد، إذ فيه بدأت القوات العراقية باعتقال كل كويتي من ١٨ ـ ٦٠ سنة واحتجازهم في المخافر ـ دون أن يسمحوا لأسرهم بمعرفة مكانهم أو مصيرهم ـ ثم شحن هؤلاء إلى العراق عبر طريق كان يقصف بوساطة طيران الحلفاء في جو مرعب. وكان كاتب هذه السطور من جملة هؤلاء الذين بلغ عددهم حوالي الألفي كويتي. ولم تتوقف عملية «الخطف الجماعية» هذه إلا مع فرار القوات العراقية في ليل يوم ٢٥/ ٢/ ١٩٩١. وأغلب الظن أنه لو تمت الموافقة على الخطة السوفييتية التي كانت تقضي باستكمال انسحاب القوات العراقية من الكويت في غضون ٢١ يوماً لما بقي أحد من الصامدين في البلد، حيث كانت تنص التعليمات الصادرة من المخابرات على «التعرض لجميع الكويتيين وبحجج مختلفة» (٥٧). وكانت المأساة كبيرة حيث تركت مئات الأسر بالنساء والأطفال فقط دون رجالها. ولقد تم الإفراج عن هؤلاء على دفعتين الأولى عددها ١٢٠٠ أسير كانوا موجودين في معسكر أبي صخير في البصرة في ٨/ ٣/ ١٩٩١ (٥٨)، والثانية عددها

٩١٠ أسرى كـــانـــوا في سجـن الــرمـــادي شمال العـــراق وأطلـق سراحهم في ٢٥/ ٣/ ١٩٩١ . إن مجمـوع الأسرى الـذين تم إطلاق سراحهـم بوسـاطـة الصليب الأحمر بلــغ ٧٢٠٠ أسير(٥٩) . وأما عدد الكويتيين الـذين كانوا معتقلين في سجون ومعسكرات مـدن الجنوب العـراقي والذين أفـرج عنهم الثوار فيبلغـون بضع مئات . ومـازال ٥٥٧أسيراً في سجــون النظـام العـراقي لايعــرف عنهم شيء، منهم ٧٨ من الإناث. ولأول مرة في تاريخ الكويت يصبح لديها أسرى من النساء والأطفال، ولأول مرة كذلك يصبح لديها شهيدات.

الجالية الفلسطينية والاحتلال

نزحت معظم الجاليات المقيمة في الكويت ولم يبق منها إلا أفراد قلائل، ولم تكن الجالية الفلسطينيـة استثناء، إذ وصل عدد النـازحين منها حتى فبرايـر ١٩٩١ حوالي ١٨٠ألفا. غير أن كثـرة عدد هـذه الجالية، الذي قـدر بـ٣٥٠ ــ ٤٠٠ ألف في يوم الغزو، قـد جعلها رغم ذلك محسوسـة الوجـود. بل يمكن القول إنه أثنـاء الاحتلال كانت الكتل البشرية الموجودة على أرض الكويت تنقسم إلى مجموعات ثلاث رئيسية هي: أفراد الجيش العراقي، الكويتيون والفلسطينيون. إن الجالية الفلسطينية لم تكن الأكبر حجماً بل كــانت الأقـدم في سكنــاهــا والأرسخ في أوضـــاعهـا الاجتماعيــة والاقتصادية (Ghabra, 1987- 37- 57). «ولقد شكلوا فيما بينهم مجتمعاً يكاد يكون مغلقـاً يمارسون داخلـه تنمية حسهم الـوطني وعطائهم وتـراثهم وثقافتهم الخاصـة ويـؤدون مسـؤوليـاتهم تجاه قضيتهم الـوطنيـة بتجنيـد المقـاتلين من بين صفـوفهم، وبالتبرع بـالمال و إقامة المنـاسبات والحفـلات». هكذا يكتب الصحفي الفلسطيني توفيق أبو بكـر ويضيف: كانوا يشكلون «جيتو» مستفيدين من تجربـة اليهود في هذا المجـال وذلك للتحصن من أيـة عـدوى قـد تـدفع بهم لـلانخـراط والانـدمـاج في المجتمع، أي مجتمع. وكـانت نسبـة الـزواج من خـارج أسـوار المجتمع الفلسطيني المحصن والمغلق متدنية جداً وبشكل يفوق الوصف»(٦٠).

وقفت قلـة قليلـة من الفلسطينيين بنشاط وفـاعليـة مع الكـويتيين تمثل ذلك في تقـديم الخدمات مثل إيصـال الغذاء والبنـزين وغيرها وبـالذات في الشهـور الأخيرة

للاحتلال مستفيـدين من قدرتهم على الحركة. وآخرون ـ يؤكـد الشيخ صباح الناصر الصباح وهو من الشخصيات الصامدة ـ «كانوا يمررون تعليماتنا وأشرطتنا ومنشوراتنا للقيـادة الشرعيـة عن طـريق الأردن. يسـافرون ويأخـذون معهم كل مـا يحتـاجـون ويعودون لنا بالتعليمات عن طريق السفارة الكويتية هناك»[٦١]. بل وشارك بعض الفلسطينيين مشاركة فعـالة في المقاومة المسلحـة واستشهد منهـم اثنان[٦٢]. وفي الجانب الآخر وقفت قلة قليلـة من الفلسطينيين بنشاط وفاعلية مع القـوات العراقية واشتركت معها في حمل السلاح وفي تعذيب رجال المقاومة الكويتية وفي نقاط التفتيش (السيطرات). وكـان أغلب هؤلاء أعضـاء في جبهة التحـرير العـربية المواليـة أصلاً للعراق.. و الفلسطينيون النشطاء سياسياً التابعـون لفصائل منظمة التحرير وقواها المختلفة وذلك تماشياً مع قياداتها في دعم العراق [٦٣]. أما غالبية الفلسطينيين فكان همهم الأول تأمين معيشتهم بعـد أن انخفضت القيم الحقيقيـة لـرواتبهم إلى تسعـة أعشار ما كانت عليه قبل الاحتلال بفضل تسلمهم إياها بالدينار العراقي. تؤكد لنا رواية المواطنـة فاطمة العيسى هـذا الموقف حينما حاولت هي ومجموعـة من السيدات الكويتيات الالتقاء ببعض سيدات الجاليـة الفلسطينية في أول أيام الاحتلال للاتفاق على درء بعض المشكلات ومنها أن الفلسطينيين أخذوا بتلقي التـدريبات العسكرية انتصـاراً للعراق. تقـول: «تصـور نحن نتكلم بهذا الموضـوع وهن يشكون من عـدم توافر الأكل والمضايقات على الفلسطينيين بالجمعيات... يعني نحن بوادٍ وهن بوادٍ ولم نـر من الحديث فـائدة» (الغـزالي، ١٩٩٢، ج١: ٢٥٤). إن الصراع على لقمـة العيش قد جعل هؤلاء في مـواجهة مع الكويتيين وبالذات عند الجمعيـات التعاونية حيث كـانت تطول الصفـوف ويحتشد النـاس سـاعات طـوالا وتقل المؤن. المواطن ناجي الصقر الذي كان مسؤولاً عن توفير الغاز بجمعية كيفان يصف تجربته في ذلك فيقول: «إن بعض الإخوة الفلسطينيين كانـوا سلبيين جداً في التعامل معنا، فكثيرون حضروا للحصول على الغاز، فلم نعطهم لقلة الكميـة، ولإمكانهم الحصول عليه من مناطقهم. فكـانوا يغضبـون ويحضرون الجنود العراقيين للحصـول على الغاز بـالقوة» (الشيباني، ١٩٩٢: ١٨٥).

أمـا تعاطف الفلسطينيين فكـان بـلا شك مع العـراق وبالـذات بعـد أن أطلق

مبادرته الدعائية في ١٢/ ٨ بربط انسحابه بحل القضية الفلسطينية. يذكر لنا المواطن صباح الزامل موقفاً ذا دلالة بهذا الشأن حيث كان معتقلاً بسجن مدينة الحلة (بابل حاليا) وكان معه بعض الفلسطينيين القاطنين في الكويت سجنوا بتهمة السرقة. يقول: «هؤلاء على الرغم من سجن العراقيين لهم، فإنهم رقصوا فرحاً وطرباً حين سمعوا بأن العراقيين دخلوا الخفجي» (الشيباني، ١٩٩٣ : ١١١). إن التحاق معظم الفلسطينيين بأعمالهم في القطاع الحكومي كان يعني كسراً للعصيان المدني الذي أعلنه الكويتيون وبالذات في تلك الأعمال التي ليست ضرورية لاستمرار الحياة والصمود ولم تكن تدر دخلاً ذا قيمة. إن آلة دولة الاحتلال قد سيرها الموظفون والعاملون الفلسطينيون. ولقد لقي هذا الموقف استياءً عاماً من الشعب الكويتي. ومما زاد الطين بلة أن كثيراً من الفلسطينيين الذين بقوا كانوا هم الوحيدين الذين بعثوا أبناءهم إلى المدارس تحت ظل الاحتلال. وكان أمراً غريباً أن ينظر الكويتي إلى أطفاله وهم محرومون من العلم بينما يتمتع به أطفال من يفترض أنهم ضيوف عنده!!

كان العراقيون متعجبين من عدد الفلسطينيين الهائل في الكويت، وكانت خطتهم تهجيرهم. «هذا ما علمته ورأيته من كل عراقي سواء من قياديي وزارة الصحة أو من عندنا» هكذا يقول الدكتور يوسف النصف مدير مستشفى مبارك ويضيف: كانوا يقولون بالحرف الواحد «أنتم بلد مجنون، شنو حاطينهم*، نحن في العراق بطولها وعرضها ما فيها ٥٠ ألفاً أنتم عندكم نصف مليون»، ويسبونهم بطريقة لاتصدق». (الغزالي، ١٩٩٢ : ٢٥٠-٢٥١). والحق أنه لم تكن معاملة العراقيين للفلسطينيين جيدة، كما توحي المواقف السياسية، بل تعرض هؤلاء لما تعرض له الكويتيون وأكثر. ولم تكن النظرة لهم - وبالذات من قبل أبناء عشائر الجنوب - نظرة احترام مطلقاً. وكان ذلك يظهر من المعاملة على نقاط التفتيش. أما الضباط والاستخبارات منهم بالذات، فكانوا «يستخدمونهم» في أحيانٍ كثيرة في عمليات شتى كالتوسط في صفقات تجارية مشبوهة. إن هذه المعاملة السيئة قد وصلت إلى الأردن حيث التعاطف الواضح مع احتلال الكويت. فتشير إحدى الوثائق العراقية

---

* كيف سمحتم لهم.

إلى اجتماع بين ليث شبيلات النائب في البرلمان الأردني وصدام حسين يؤكد فيها الأول سوء المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون المقيمون في الكويت على أيدي القوات العراقية» مما ينفر معظم الذين كانوا مندفعين بتأييدهم العراق» (الصباح والعبيدلي، ١٩٩٢ : ٩٨٣).

إن بعض الفلسطينيين يؤكدون أن القمع والابتزاز الذي لاقوه على أيدي القوات العراقية يفوق ذلك الذي تكبدوه على أيدي جنود الاحتلال الإسرائيلي. ينقل الكاتب سليمان الفهد ماراوه له أحد المقيمين في الكويت منذ عشرين سنة. ووصل إلى الكويت بعد احتلالها بأسبوع، ففوجىء باستيلاء رجال الأمن العراقيين ـ بمركز حدود صفوان ـ على ذهب زوجته، الذي يتجاوز ثمنه العشرين ألف دينار كويتي. وقيل له ـ لتبرير هذه الفعلة ـ بأنها من قبيل الحماية، خشية سلبها من قبل اللصوص: وأخبروه بإمكان تسلمها من البنك المركزي في العاصمة الكويتية. وقد صدق الرجل الطيب مقولتهم. وحين راجع المدير العراقي للبنك قال له: من أين لك كل هذا الذهب، وأنت تقيم في فلسطين المحتلة؟! فأخبره: بأنه يشكل مدخرات كدح وشقاء خمسين سنة من عمره هو وزوجته. وبعد أن وعدوه بتسليم ذهبه في مواعيد مختلفة، استغرقت عدة أيام، أخبره صراحة بأن الذهب جيروه لحساب تحرير فلسطين!! ويقول بأنه انفجر فيهم غضباً وسباً ولعناً... لكنهم لم يأبهوا لغضبه، فطردوه شر طردة، على مرأى من الناس دون أي اعتبار لسنه وفلسطينيته!! ويقول بأن الأمر لم يقف عند هذا الحد، إذ فوجىء ذات صباح بقوات أمن الاحتلال العراقي تداهم منزل ولده في السالمية دون سبب أو مبرر. وجن جنونه، حين لاحظ أن الجنود العراقيين، ينظرون إلى حفيداته الصبايا بنظرات وقحة، ويسمعونهم عبارات نابية مشينة، يستحي أن يذكرها لأنها وصمة عار يندى لها الجبين، ويختتم الشيخ الفلسطيني حديثه متسائلاً بتهكم شديد ومرارة قوية: «هل هذه العينة من العسكر هي التي ستحرر لنا فلسطين؟!» (١٩٩١ : ٣١ـ٣٣).

جيش الاحتلال

لايمكن إقفال هذا البحث دون الإشارة ولو عابراً إلى المحتلين ذاتهم. إن الجيش

العراقي يتسم بتنظيم شـديد التراتب يتسلط فيه الأعلى مرتبـة على الأدنى منه ويستغله بشتى الصـور. إن هناك فـرقاً واضحـاً في أسلـوب الحياة ومستـوى المعيشة والخلفيـة الطائفيـة والعشائريـة والمناطقية بين الضبـاط والأفراد. كما يـوجد أيضـاً اختلاف بين المنتسبين إلى الاستخبارات والحزب ـ بغض النظـر عن الرتبة ـ وبين بـاقي أفراد الجيش في النفوذ والسلطة. وفي ذلك يروي اللاعب أحمد الحمـدان ـ الذي قابل عدي صدام حسين بعد أن اعتقل في ٢٦ـ١٢ـ ١٩٩٠ من قبل الاستخبـارات ليستدلوا من خلاله على الجسم الريـاضي ـ حيث يقول: «تـوجهنا إلى بغداد في سيارة مـرسيدس دون أي توقف، وكان قـائد السيارة يمر بحواجز العراقيين وينظـر في الجنود ويمشي، وأحياناً يبصق عليهم وفيهم الـرائد والمقـدم والعقيـد». (الشيبـاني، ١٩٩٣ : ١٠١). وكـان الجنود يأخـذون إجازاتهم بـرشوة ضباطهم وتقـديم خدمـات لهم كنقل المسروقات إلى العـراق. إن وضع الجنـود العـراقيين داخل المدينـة كـان أفضل حـالاً من زمـلائهم المنتشرين في صحـراء الكويت، حيث كـان الجنود في المدينـة يحصلون على طعـامهم عبر وسائل مختلفة، ومنهـا السرقة. أما الجنود في الصحـراء فكانوا يعيشون حـالة من الجوع ونقص الغذاء (٦٤). وكان الضباط في المدينة يحصلون على طعامهم وغير ذلك عن طريق مـايشبه نظام الخاوة القبلي «الضريبـة بحكم امتلاك القـوة» من الجمعيات التعاونية التي كانت إداراتها تمنحهم الطعام والسجاير وغيرها اتقاء لشرورهم واستفادة منهم عند الحاجة. وكان الكثير من هؤلاء الضبـاط لديهم شقق يعربدون بها. إحدى المناضـلات الكويتيات التي كـانت معتقلة مع ١٢ شـابة كويتيـة «إضافة إلى لبنـانية واحـدة» والتي تعرضت لـلاغتصـاب مراراً تصف لنـا حيـاة رجال الاستخبـارات في معتقلها فتقـول: «كان المعتقِلـون من الضباط والجنود يسكـرون الليل ويعربـدون فيه حتى مطلع الفجر، وعلينا نحن المعتقـلات إعداد نقولهم و«مزتهم». وفي النهـار كانوا ينامون مثل الفطيس ولايفيقون إلا بعد الواحدة (الفهد، ١٩٩١ : ١٧٧).

ولكن لا يمكن معرفة التوجهات الحقيقية لأفراد الجيش العراقي في غزو الكويت على أي حـال، هناك مـؤشرات قويـة على أنـه لم يكن الكل راضيا، وربما لأسبـاب مختلفـة. ولعل روايـة المواطن عمار العجمـي، الـذي عـاد إلى الكـويت في أول أيـام الاحتـلال من الخارج تـوضح ذلك. يقـول: «دخلنـا الســالمي «نقطـة الحدود مع

السعودية» فأوقفنا جندي عراقي وسألنا: إلى أين؟ قلنا إلى الكويت. قال: ألا تدرون ما حصل؟ قلنا نعم ندري ولكنها ديرتنا. فقال: أنتم الذين جلبتم هذا لأنفسكم. . أطعمتم هذا الكلب حتى كبر وقوي (الشيباني، ١٩٩٢ : ٣٢٧). ويتحدث مواطن آخر «وائل العبيد» عن حادثة غريبة في هذا السياق وقد اعتقل في ١/ ٢/ ١٩٩١ لقيامه بتصوير القصف الجوي على ميناء الشويخ من سطح منزله. فيذكر أنه «في التحقيق بدأوا بعرض أجهزتي التي صورت بها من البيت. وبعد قليل أوقفوا العرض وقاموا لتناول الغداء. بعد خروجهم فوجئت بجندي يعود بسرعة ويدخل عليَّ المكان ويطلب مني أن أخبره بمكان وجود الشتم والسب على صدام، فأخبرته بذلك. وبدأ يمسح الشريط. . . واستمر في المسح حوالي عشر دقائق. . . وحين عاد الضباط، تابعوا العرض لدقائق ولم يروا شيئاً يستحق الذكر». (الشيباني، ١٩٩٣ : ١١٥) (٦٥) ولعل من نافلة القول أن أكثر الفئات تعاطفاً في الجيش العراقي مع الكويتيين كانوا الأكراد، وأكثرهم كراهية ودموية كانوا رجال الاستخبارات ورجال الحرس الجمهوري والقوات الخاصة.

ويبدو أن تمزقاً وجدانياً كان يعتور بعض الجنود وبالذات البسطاء منهم لمجمل ماكانوا يقومون به. يشهد على ذلك ما يكتبه جندي عراقي في مذكراته وكان موقعه في منطقة إمغرة «قرب الجهراء»، إذ يكتب في ١٧/ ١/ ١٩٩١م: «إنني هنا في الكويت ـ هذه المدينة الجميلة ـ جميلة بطبيعتها وجميلة بأهلها، فأهلها أناس مسالمون بطبيعتهم ولكن تغيرت عليهم الأحوال، فإنهم عندما يتوقفون للتفتيش في السيطرة يبدون لك المودة والكلام الجميل ويجاملونك ليس حباً فينا ولكن خوفاً منا، ولكن لو كان الأمر بيدهم لشربوا من دمائنا، وهذا أمر طبيعي، ولو كنت مكانهم لفعلت أكثر من الذي يتمنونه لنا». ويضيف هذا الجندي: «اليوم، هنا رأيتهم يخرجون من ديارهم وهم يحملون ماخف من أمتعتهم ليذهبوا إلى أماكن أكثر أمناً في السراديب، إنهم ومع أطفالهم ونسائهم يكنْ قلب الظالم لهم بالشفقة، ترى على وجوههم الذعر الكبير، الله يحميهم». (عبدالمعطي، ١٩٩٣ : ١٥). ومرة أخرى يعبر هذا الجندي عن أحاسيسه بعبثية نظامه وبالندم لمعاملته الكويتيين معاملة المحتل. يكتب في ٣/ ٢/ ١٩٩١ ليلاً (نفس المرجع: ١٧): «فجأة أتى إلى مخيلتي ذلك الشاب وهو

يترجاني في أن أترك سيارته التي حجزتها منه لأنه لم يراجع لتغيير لوحة سيارته، ولكن كـان ما بـاليد حيلـة. لقد ذهبت سيـارته إلى أدراج الـريح، بل إلى أدراج الجيش».

ويواصل واصفـاً ما يجول بداخله «إني أعـاني بسبب هذا الموقف لأني لم أتذكـر في يوم من الأيام في حياتي أني ظلمت شخصا، لا أعرف مـاذا جرى لي، هل هو عقاب من اللـه لكي أكـون ظالمـاً ثم يحاسبني الله على ظلمي؟ أو أن خدشـاً كبيراً أصابني أو أصاب ضميري فأصبح ضميري ميتاً لا محالة». !!!

الهوامش

(١) انظر الأنباء، ٦/ ١/ ١٩٩٢، ص ٢٨.
(٢) حول معارك اليوم الأول من الغزو، انظر المقال الذي كتبه العميد الركن د. محمد الهاشم في الوطن، ٢/ ٨/ ١٩٩٢، ص ٨ـ ص٩.
(٣)انظر مساهمة اللواء ٣٥الكويتي في يوم الغزو وانسحابه إلى الأراضي السعودية. القبس، ٢٦/ ٢/ ١٩٩٢ ومقال عميد أركان حرب متقاعد عباس عبدالله أبل بعنوان: «اتق الله في هذا الرجل يادويلة». الوطن في ٨/ ٩/ ١٩٩٣.
(٤)كما يتذكر المواطن بدر سلطان العيسى. انظر الوطن، ٤/ ٦/ ١٩٩٢.
(٥)مقتبس من مقالة بعنوان: «الحجج العراقية وأهدافها بالكويت» للكاتب يوسف محمد البداح. الرياض «السعودية» ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٠.
(٦)انظر في هذا مقال حسن عبدالله الصايغ، الأنباء، ٢/ ٨/ ١٩٩٣.
(٧)القبس، ٢٠/ ٧/ ١٩٩١. وقد اشترك فاضل الوفيقي في القتال في اليوم الأول للغزو، وهو الذي أطلق النار على سفينة الإنزال العراقية في قاعدة خيران البحرية، ولم يكن العراقيون يعلمون ذلك حينما وزروه. (الشيباني، ١٩٩٣: ٣٤٩ـ٣٥٠).
(٨)عاد سبعة وزراء سيراً على الأقدام إلى نقطة الحدود وسلموا أنفسهم للحكومة الشرعية بعد أن وضعت الحرب أوزارها. أما الثامن وهو حسين دهمان الشمري «وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والأشغال العامة» فإنه لم يسهم في تلك الحكومة بتظاهره بالمرض الشديد وانفصاله عن زملائه حيث ظل في سجن انفرادي وعاد إلى البلاد بوساطة الصليب الأحمر في ٣١/ يوليو١٩٩١. وبالنسبة لعلاء حسين فقد ظل في العراق ووجهت النيابة ضده تهمة «الخيانة العظمى». أما قصة عودة الوزراء السبعة فهي أنه في أحد أيام شهر إبريل ١٩٩١ طلب صدام حسين هؤلاء ليعلمهم بأنه يريد معرفة الجهة التي يودون الذهاب إليها كلاجئين سياسيين، فأصروا على عودتهم إلى الكويت. فما كان إلا أن أعطى كل واحد منهم خمسين ألف دولار، وأوصلتهم القوات العراقية إلى الحدود الدولية. انظر القبس، ٢٠/ ٧/ ١٩٩١، ص ٤ وبيان النائب العام، القبس، ١٢/ ٩/ ١٩٩١.
(٩) ويقول أحد الضباط الذي طُلب منه أن يكون وزيراً إنه أخذ من معسكر قتال حمزة في فجر الأحد معصوب العينين إلى جهة غير معلومة «دخلت صالة كبيرة تشبه صالة الأفراح.. ومنها دخلت غرفة مكتب ضخم كان يجلس بها مايقارب من ١٣ إلى ١٤ ضابطاً من رتبة لواء موزعين على جانبي المكتب.. شعرت من الوهلة الأولى، أنهم بمثابة أطباء نفسيين. فقد كان تركيزهم بالنظر على من يدخل شديدا، وكان من الواضح أنهم يريدون معرفة رد الفعل لدي، وعندما نظرت إلى الجالس على المكتب كانت المفاجأة، وجدت نفسي وجهاً لوجه مع سعدون حمادي. وعرفته من خلال صوره المنشورة في صحفنا. طلب مني سعدون الإجابة عن أسئلته.. وقد دارت حول أمور كثيرة ومنها أسعار السلع... وقد فاجأني بطلبه أن أكون وزيراً للتجارة. قلت له «أنا مرتاح لوضعي ولا أريد أكثر من ذلك.. قال: هذا رأيك؟ قلت نعم.. قال «جلب لكن أعرف شلون

أحليك تحجي زين» «أي يا كلب سأعرف كيف أجعلك تتكلم جيداً». بقيت في زنزانة عبارة عن حاوية بضائع شديدة الظلام ثلاثة أيام منفرداً. وفي اليوم الرابع، خرجت ووجدت عدداً من الضباط معهم بعض أسماء ما يسمى بحكومة الكويت الحرة المؤقتة» .. ويضيف.. «وهم ضباط لا ذنب لهم سوى وقوعهم في الأسر.. طبعاً في ذلك الوقت لم نكن نعرف ما حدث في الكويت ولم نكن قد سمعنا عما أعلنه العراق عن قيام «الثورة» «أو الحكومة المؤقتة». انظر القبس، ١٢/ ١٠/ ١٩٩١

(١٠) انظر «الحكومة المؤقتة: الكذبة التي لم يصدقها أحد» الوطن، ٢/ ٨/ ١٩٩١، ص٤.

(١١) المجلة «لندن» عدد ٦٩٨، ٢٧/ ٦/ ١٩٩٣، ص ٢٩.

(١٢) وقد رأت النيابة العامة الضباط الثمانية استناداً إلى المادة (٤) من قانون الجزاء التي تنص على أنه لا يساءل جزائياً من يكون وقت ارتكاب الفعل فاقداً حرية الاختيار». انظر تصريح النائب العام في القبس ١٢/ ٩/ ١٩٩١.

(١٣) إن الكويتي الوحيد المشهور الذي تعاون مع قوى الاحتلال هو خضر مبارك، عميد ركن متقاعد في الجيش الكويتي. وهو شخص من أصول عراقية... ٣١/ ١٠/ ١٩٩٠ انظر الوثيقة رقم ٧٢ (خليفوه، ١٩٩٣: ٢٣١).

(١٤) ومن الشخصيات البارزة التي اتصل بها المجيد خالد السلطان أحد زعماء الجماعة السلفية وعضو مجلس الأمة ٨١ـ ١٩٨٥، وفيصل الصانع، من أبرز البعثيين الكويتيين وعضو مجلس الأمة ١٩٨٥. وقد رفضا التعاون مع المحتل. وقد اعتقل الصانع ومازال أسيراً في العراق ولا يُعرف عنه شيء.

(١٥) يقول الشيباني «١٩٩٢» إن أعضاء اللجنة هم: فيصل المرزوق والشيخ صباح ناصر الصباح، اللواء محمد البدر، جاسم العون، عبدالوهاب الوزان، الشيخ علي السالم الصباح. وفيما بعد انضم إليهم جواد بو خمسين، واللواء فهد الأمير ص ٢٩. ويؤكد في مكان آخر (ص٩٩) أن جواد بو خمسين قد أضيف إلى اللجنة قبل التحرير بأيام ولكنه لم يحضر إلا عدداً قليلاً من الاجتماعات أما خالد بودي «لواء» فقد كان عضواً في اللحنة ولكنه انسحب بعد أيام.

(١٦) انظر المقابلة التي أجرتها معه جريدة الوطن ٢/ ٨/ ١٩٩٢ ص٤.

(١٧) انظر الوثيقة العراقية رقم ٢٢ بتاريخ ٣١/ ٨ التي تشير إلى «أنه ظهرت أخيراً في الكويت جماعات وتنظيمات خدمية في كل منطقة هدفها الظاهري تقديم الخدمات كالتنظيف وغيرها. وقد بدأت تنظيم نفسها لمناهضة العراق» (الصباح والعبيدلي، ١٩٩٢: ٧٦).

(١٨) إن أول تمويل أتى للجمعيات كما يؤكد الشيخ صباح الناصر الصباح كان مصدره خزائن شركة البترول الموجودة في محطات البنزين والتي فتحت بالأكسجين. أنظر المقابلة، الوطن، ٢/ ٨/ ١٩٩٢.

(١٩) انظر مقابلة جريدة السياسة مع الدكتور عصام البحوه رئيس قسم الصيدلة والسموم والتجهيزات الطبية في منطقة الأميري ٧/ ٣/ ١٩٩٣.

(٢٠) انظر المقابلة مع المواطنة فريدة العريان. الأنباء، ٢٥/ ١/ ١٩٩٢.

(٢١) الوطن، ٢٩/ ٨/ ١٩٩٢، والأنباء، ٢/ ٨/ ١٩٩٢.

(٢٢) الوطن، ٢/ ٨/ ١٩٩٢. الملحق ص ٢

(٢٣) بلغ عدد الحرائق ـ حسب مايورد المقدم عبدالمجيد بهمن وكان مديرا للإطفاء ــ ٢٢٥٠ حريقاً حتى ٢٥/ ٢/ ١٩٩١ تسببت في ٤٧ حالة وفاة و ٩٧ إصابة. واستشهد بعض العاملين من الإطفائيين (المباهلة، ١٩٩٢: ٢٠٩).

(٢٤) إن عدد أفراد الأسرة الحاكمة الذين ظلوا باقين في الكويت طيلة الاحتلال هو ٣٥فرداً: نساء ورجالاً، كما يقول الشيخ صباح ناصر الصباح. انظر المقابلة المشورة في الوطن ١٩٩٢/٨/٢.

(٢٥)القبس، ١٩٩١/٨/٢.

(٢٦)الوطن، ١٩٩١/٨/٢٩.

(٢٧)كالدكتور إبراهيم الفياض الذي كان يدرس في كلية الحقوق ثم أشرف على نقل موحوداتها وبالذات مكتبتها العامرة.

(٢٨)الفجر الجديد ١٩٩١/٦/٢٢.

(٢٩) مجلة المدينة العربية «عدد خاص عن الكويت» ١٩٩١/٨/١. ص٣٨.

(٣٠)السياسة، ١٩٩٢/١٢/٥، ص٧.

(٣١) القبس، ١٩٩٣/٣/٢١، ص٢٤.

(٣٢) الوطن، ١٩٩٣/٦/٢١. أما عن عدد الإصابات الناتجة عن الألغام فقد أخذت من وزارة الصحة.

(٣٣)الوطن، ١٩٩٣/٨/٢، ص٤.

(٣٤) انظر الوثيقة رقم ٣٢ المؤرخة في ١٩٩٢/٨/٣١ من العميد الركن عبدالمحسن سلمان كاظم قائد لواء القوات الخاصة ٦٥ بذلك، (الصباح والعبيدلي، ١٩٩٢: ١٣٨).

(٣٥)الأنباء، ١٩٩٢/٢/٢٢.

(٣٦) انظر المقابلة المنشورة بالوطن، ١٩٩٠/٣/٣٠، ص١٢.

(٣٧) ويذكر محمد سهيل (وهو مساعد مهندس في وزارة الداخلية وكان موجوداً في المنطقة) أنه لم يكن هناك تنظيم لعملية المقاومة، بل كانت فوضى شاملة.. وأن الضباط العسكريين لم يقوموا بتنظيم الشباب في فرق أو وحدات قتالية... أضف إلى ذلك كله أن العسكريين وهم من رتب متفاوتة كانوا يرتكبون أخطاء كبيرة وكنا نوجههم أو ننصحهم ولكنهم كانوا يرفضون ذلك. من تلك الأخطاء تكديس الأسلحة في المخفر والعدو قادم. «وبالفعل دخل العراقيون المخفر واستولوا على الأسلحة». (الشيباني، ١٩٩٢: ١٢٧ـ٢٧٢).

(٣٨)يذكر أحمد الكندري وهو من إحدى مجموعات المقاومة أن إحدى المجموعات العاملة في السالمية (جنود الرحمن) قاموا بتزويدنا بالكثير من السلاح والعجائن المستعملة في التفجير وفي المقابل كنت أقوم بتزويدهم بالذخيرة (الشيباني، ١٩٩٢: ١٩٠). ويذهب محمد القديري ـ الذي كان على صلة وثيقة بالمقاومة أن اللواء محمد البدر كان هو الذي يقوم بالتنسيق بين فصائل المقاومة. انظر مقالته «تداعيات ليلة الحسم»، الوطن ١٩٩١/١/١٧، وكذلك أحاديث شخصية كثيرة معه.

(٣٩) يفيد العقيد محمود الدوسري الذي ينتمي إلى مجموعة مقاومة كان لها علاقة بالحكومة الشرعية أن الحكومة قد طلبت تخفيف العمليات المسلحة نظراً لكثرة عمليات الإعدام التي اقترفها العدو تنكيلاً بالمواطنين (المباهلة، ١٩٩٢: ١٧٠ـ ١٧١).

(٤٠) مجلة الطليعة، ٨ يوليو ١٩٩٣، ص ١١.

(٤١) إن الثقافة الأبوية والفهم غير العصري للدين يعوقان المرأة. فإحدى المواطنات تقول: «ولقد تمنيت كثيراً أن أشارك في أعمال المقاومة إلا أن العمل مع خلايا المقاومة يحتم على الفتاة الاختلاط مع الرجال وهذا ترفضه العادات والتقاليد والدين». غير أن هذه المواطنة مع ذكل ساهمت

ماوسعها ذلك إذ تضيف: «إنني وجدت أحد شباب المقاومة الكويتية جريحاً فألبسته عباءة وأدخلته المستشفى على هيئة امرأة حامل وتم إسعافه ونجا بحمد الله». انظر الأنباء ١٦/ ١٠/ ١٩٩٣. ولقد أجابت إحدى طالباتي اللواتي درستهن مقرر مدخل إلى علم الاجتماع في صيف ١٩٩٣ حينما سألت الطلبة عن دروس الذكرى الثالثة للاحتلال، بأن أخاها الذي كان في المقاومة كان يفتخر بالبنت الكويتية التي استطاعت أن تساهم في هذا العمل المليء بالتضحية ونكران الذات وفي الوقت نفسه كان هو ذاته يمنعني من المساهمة معهم!!.

(٤٢)وقد صورت هذه المظاهرة بالفيديو سراً وأرسلت للخارج. انظر الوطن ٢/ ٨/ ١٩٩٢، ص١١.

(٤٣)يذكر سليمان الفهيد أسماء مجموعة من المتطوعات اللواتي شاركن في إصدار «صرخة» وهي نشرة سرية (١٩٩٢ : ١٩٠). كما أن نشرة «الصمود الشعبي» التي كان لي شرف المشاركة في توزيعها في أوائل أيام الاحتلال وبالذات في الرميثية دون أن أكتب فيها، كانت تساهم فيها مجموعة من الشابات.

(٤٤)الوطن، ٢/ ٨/ ١٩٩١.

(٤٥)الوطن، ٢/ ٨/ ١٩٩٢، ص ٢١.

(٤٦) يؤكد هذه الرواية المواطن بدر سلطان العيسى الذي يكتب رسالة لزوجته نقلها أحد المسافرين إلى خارج الكويت وقد نشرها الكاتب بعد تحرير الكويت إذ يقول: «إنه قبل يومين قام أمساخ صدام بأخذ ٢٥ عائلة كويتية لمجرد شبهة». الوطن، ١١/ ٥/ ١٩٩٢.

(٤٧) كما حدث لقريبنا الشهيد يعقوب يوسف عباس الذي استشهد بالفردوس في ٧/ ١١/ ١٩٩٠ وغيره.

(٤٨) انظر في حرق بيت الشهيد «أحمد قبازرد» وعدم السماح للإطفاء بإخماد الحريق «المباهلة، ١٩٩٢ : ٢١٢). ثم التوصية بهدم الدور، انظر اللوثيقة المقدمة من الأمن لقيادات الخليج والتي تلوم فيها آمر الفوج الثاني لواء ١٠٤ الموجود في منطقة الرميثية الذي تعرض فوجه لإطلاق نار من إحدى الدور بأن رده كان «غير فعّال حيث كان المفروض عليه تدمير الدار في الحال دون انتظار» (الحجي، ١٩٩٢ : ٩٤).

(٤٩) انظر المقابلة التي أجرتها جريدة الرياض السعودية مع مجموعة من النازحين الكويتيين في ٨/ ٩/ ١٩٩٠.

(٥٠)انظر ملحق الوطن تحت عنوان ذي دلالة اجتماعية وأخلاقية: «مغتصبات ولكن شريفات» ٢٦/ ٢/ ١٩٩٤، ص٥.

(٥١) مقابلة معه أجريت في ٢٦/ ٦/ ١٩٩٣، وانظر ما يكتبه في ذلك الكاتب يوسف عبدالرحمن تحت عنوان: «القوارير الجريحة». الأنباء، ١٣/ ٣/ ١٩٩٤. كذلك انظر ما نشرته The Sunday Times تحت عنوان مثير (Saddam,s War Legagcy Babies Withow Past) 26/1/1992

(٥٢)الفحر الجديد، ٦/ ٧/ ١٩٩١م.

(٥٣) وفي هذا يقول المواطن مشعل السعيد «إننا في الكويت قد تغيرنا كلياً، ونفوسنا تغيرت إلى الأحسن بعد أن كنا نعاني ونختلف على الرغم من توافر الأمن في أبها «السعودية» وكذلك الاستقرار. (الشيباني، ١٩٩٢ : ٣٣٤_٣٣٥)

(٥٤)انظر ما تكتبه القبس الدولي بهذا الخصوص في ١٧/ ٩/ ١٩٩٠ وما يذهب إليه الدكتور عبدالمالك التميمي وهو أن «الهدف تفريغ الكويت من الكويتيين» (١٩٩٢ : ٩١_٩٢).

(٥٥)القبس، ١/٩/١٩٩١م.
(٥٦)أبو ياسر هذا يقول عنه سليمان الفهد إنه «شخصيــة قيادية عشائرية تترأس قبيلة عربية منتشرة في الجزيرة العربية والعراق والشام»(١٩٩١ :٢٨).
(٥٧)انظر الوثيقـة رقم ١٤ والصادرة في ١٦/ ٢/ ١٩٩١ من جهاز المخابرات المعممـة إلى قيادة قوات الشرطة في ٢٢/ ٢/ ١٩٩١ (محارب، ١٩٩٢ : ١٤٥).
(٥٨)مقابلة مع المواطن محمد القديري وكان أسيراً في معسكر أبي صخير.
(٥٩)القبس، ٢/ ٨/ ١٩٩١م.
(٦٠)«الفلسطينيون في الكويت»، جريدة الشرق الأوسط «الندن» ١٢/ ١٢/ ١٩٩٢.
(٦١)الوطن، ٢/ ٨/ ١٩٩٢.
(٦٢)وهما سامـر محمود أبـو دقر وأشرف نـافع من مجموعـة ٢٥فبراير وكان ضمـن «١٤» شخصا من المجموعــة تم إعدامهم. ولم يستطع أهل أشرف أن يتعـرفوا على ولدهـم إلا حينما تم غسل وجهه حين تم إخراجه من ثلاجة مستشفى مبارك. فقد كان الوجه مقطوعا بطبر «ساطور». السياسة، ١١/ ١/ ١٩٩٣. انظر كذلك القبس في ١١/ ٤/ ١٩٩٣، ص ١٠.
(٦٣) انظر محاكمة أعضاء جبهة التحرير العربية (١١متهما). السياسة، ٤/ ٥/ ١٩٩٢.
(٦٤) وكان الكويتيون يعرفون أخبار الجيش المنتشر في الصحـراء عن طريق الجنود الذين يركبون ـ وفي أحيان كثيرة بحكم الأمر الواقع ـ وبالـذات عند نقطة صفوان الحدودية ودوار العظام وهو مفترق طريـق رئيسي. وكان هـؤلاء الجنود يروون حكـايات مختلفـة عن أحوالهم إذا علمـوا أن الشخص كويتي وليس استخبارات منتحلاً صفة كويتي.
(٦٥)ويروي المحـامي عبدالله الأيوب أنهم حين فتشـوا ديوانيته رأى أحد الجنـود قنبلتين إلا أنه أرجع الطـاولة عليهـا وأخبر الضابط أنـه لايوجـد شيء (بهبهاني، ١٩٩٢ : ٢١٨). وهنـاك الكثير من أمثال هذه المواقف المشرفة.

المصادر العربية

بهبهاني أ.
١٩٩٢ المباهلة. الكويت: دار السياسة.
التميمي، ع.
١٩٩٢ الكويت والخليج العربي المعاصر. الكويت: مؤسسة الشراع العربي.
جمال، م.
١٩٩٢ الكويت أيام الاحتلال. الكويت: مطابع الخط.
الحجي، ح.
١٩٩٢ أوجه التشابه والاختلاف بين مـوقف سلطنة المماليك من تيمورلنك والكويت من صدام». المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٤١ (خريف) ٤١ـ٩٨.
الخليل، س.
١٩٩٠ جمهورية الخوف «ترجمة قاسم عبده». القاهرة اللسان للنشر.
خليفوه، س.
١٩٩٠ المقاومـة الكويتيـة من خلال الوثـائق العراقيـة. الكويت: مركـز البحوث والـدراسات الكويتية.

الحلف ، غ .
١٩٩١ انتصار الإرادة الكويتية . الكويت : مكتبة الحكمة .
الدخي ،ع .
١٩٩١ كويتي تحت الاحتلال . دبي : مطبعة دبي .
الدريع ، ف .
١٩٩٤ الجريمة الجنسية للجيش العراقي . الكويت : هالي للنشر.
الربن ، د .
١٩٩٣ أيام القهر الكويتية الكويت : دار سعاد الصباح .
الشطي ، س .
ب ،ت رسالة لمن يهمه أمر الأمة : مركز البحوث والدراسات .
الصباح ، ع . العبيدلي ،م .
١٩٩٢ الوثائق تتحدث : محنة وجهاد الشعب الكويتي تحت الاحتلال . دار سعاد الصباح .
الشمري ، ل .
١٩٩١ شهيدات الكويت الكويت : ب ،ن
الشيباني ، م .
١٩٩٢ كيفان أيام الاحتلال «الجزء الأول» . الكويت : مطابع القبس .
الشيباني ،م .
١٩٩٣ كيفان أيام الاحتلال «الجزء الثاني» . الكويت . مطابع الخط .
شوارتزكوف ، ن .
١٩٩٣ شوارتزكوف في الخليج ، «ترجمة حسام الدين متولي» . القاهرة : مكتبة مدبولي .
العوضي ،ب .
١٩٩٢ «المسؤولية الدولية للعراق عن الدمار البيئي» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ٦٤ «يناير» ١٦ـ ٣٢ .
١٩٩٢ : «الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني أثناء الاحتلال العراقي لدولة الكويت» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد خاص «مايو» ٧١ـ١٠٨ .
الظفيري ، ع .
١٩٩٢ «العدوان العراقي على دولة الكويت وآثاره المادية والمعنوية على مؤسسات الرعاية الاجتماعية» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية عدد خاص (مايو) ١٠٩ ـ ١٢٣ .
العتيبي ، ز.
١٩٩١ أسرار المقاومة الكويتية . القاهرة : الزهراء للإعلام والنشر.
عبدالمعطي ، يوسف .
١٩٩٢ قراءة في مذكرات جندي عراقي . الكويت : المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على دولة الكويت .
غنيمي ، ز.
١٩٩٢ «الآثار البيئية للغزو العراقي على الكويت» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية عدد خاص «مايو» ٢١ـ٧٠ .
الغزالي ، ص .
١٩٩٢ سور الكويت الرابع «أربعة أجزاء» . الكويت .

الفهد، س.
١٩٩١ شاهد على زمان الاحتلال العراقي في الكويت «الجزء الأول». القاهرة: مكتبة مدبولي.
١٩٩٢ شاهد على زمان الاحتلال العراقي «الجزء الثاني». بيروت: أصدقاء الحرف.
محارب، ع.
١٩٩٢ زيارة لبيت العنكبوت. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
وكالة الأنباء الكويتية «كونا»
١٩٩٣ حقوق الإنسان والاحتلال العراقي للكويت. الكويت: مطابع الخط.
١٩٩٢ الاعتداء على البيئة في الكويت. الكويت: مطابع القبس.

المصادر الأجنبية

Burgess, R.
1991
In the Field An Introduction to Field Research.
London Routledge.

Ghabra, Shafeeq
1987
Palestians in Kuwait. Bouldon, Westview

Giddens, A.
1978
Capitalism and Modern Social Theory London Cambridge University Press.

La Piere, R.
1954
A Theory of Social Control. London Mc Graw- Will Book Company.

Schmid, A.
1991
Repression. State Terrorism and Genocide Conceptual Clarification. PP. 23 - 37 in P. Bushnell and Others (eds) State Organized Terror. Boulder. Westvirew.

Hiro, Dilip.
1992
Desert Shield to Desert Storm. NY. Routledge.

التعقيب

د. عبد الله يوسف الغنيم

إلى هذا اليوم لم تسجل بدقة مجريات الحياة اليومية وحوادثها في الكويت أثناء الاحتلال الغاشم، ولم يكتب على وجه التفصيل أحداث تلك الأيام المظلمة التي مر بها الشعب الكويتي وعاشها بكل معاناتها وقسوتها ومرارتها. وما كتب لا يعدو أن يكون صوراً محدودة لا نستطيع أن نكوّن منها الصورة الشاملة المطلوبة. وعليه فإن هذا البحث يقدم لنا بعض جوانب تلك الصورة من خلال مجموعة من الأحداث الواقعية التي مرَّ الكاتب بها شخصياً أو نقلها عن المصادر التي حرص على إثباتها تأكيداً للرواية وتوثيقا لها. فعمله هنا يمكن أن يتكامل مع كتابات صلاح الغزالي وسليمان الفهد وعلي الدخي وإبراهيم ببهاني ومحمد عبد الهادي جمال وغيرهم ممن سجلوا جوانب من أحداث الغزو، وهي أعمال استفاد منها وأضاف إليها وقدم كل ذلك في عرض منهجي وبأسلوب سلس لا يشعر القارىء معه بالملل وهو يتنقل به من صورة إلى أخرى.

ولما كان البحث هو استعراضا لوقائع ثابتة، فإن مجال النقد سيكون محدودا، وسيقتصر تعقيبي على الإشارة إلى مواطن الإضافة المطلوبة مع بعض الملاحظات العامة، والتي ألخصها فيما يلي:

١ - نجح الكاتب بحسه الوطني وبحثه الذي تابع ما نشر عن الموضوع بجهد واضح يشكر عليه، ومن خلال اتصالاته ومعايشته في تقديم عرض شامل لممارسات الاحتلال الغادر، وقدم شهادات تاريخية لمن عاصروا هذه الأحداث تنقل مدى الوحشية والعنف والقسوة التي تميزت بها هذه الممارسات، كلها أمور سجلتها المنظمات الدولية التي رصدت خرق النظام العراقي لحقوق الإنسان وما يقوم بها من جرائم ضد المواطنين العُزَّل.

وقد أشار الكاتب إلى بعض الوثائق العراقية في حديثه عن الممارسات. ونعتقد أن دراسته من الممكن أن تصبح أكثر توثيقاً ومصداقية لو أنه زوّد البحث بصور من تلك الوثائق. ألا يقتصر على العدد المحدود الذي رجع إليه بل يضيف إليه مما توافر منها وهو كثير.

ومن تلك الوثائق التي تحتاج إلى وقفة طويلة وتحليلية؛ الوثيقة التي تتضمن محضر اجتماع علي حسن المجيد والدكتور سبعاوي إبراهيم مدير جهاز مخابرات النظام العراقي؛ ذلك الاجتماع الذي تم يوم ٢٣ أغسطس أي بعد ثلاثة أسابيع من الاحتلال والذي نصت الفقرة ٤ منه على أن كل شخص يعبث بالأمن ويسبب إيذاء للمسيرة الأمنية يُقتل... مع العلم بأن كافة الكويتيين شاركوا في إيذاء العراق.

وتنص الفقرة السادسة أنه اعتبارا من ٢٥/٨ كل شخص سياسي يلقى القبض عليه في الأسبوع الأول تحجز عائلته، أما في الأسبوع الثاني فيتم حجز العائلة وتهدم داره بعد قطع التيار الكهربائي وعدم إخراج أي مادة من الدار وبعدها يقرر مصير العائلة...

أما الفقرة السابعة فتؤكد بوحشية لا سابق لها أن «جميع الأعداء المسيسين السابقين واللاحقين يجب قطع رؤوسهم وأن نتفنن في إلحاق الأذى بهم».

وتشير الفقرة الثامنة إلى أن تنفيذ كل ذلك لا يحتاج إلى أخذ موافقات المراجع العليا التي يمكن استصدارها لاحقا بعدقطع الرؤوس والتفنن في إلحاق الأذى!

وفي تطبيق عملي لمضمون هذا المحضر عُثر على وثيقة بطل القادسية اللواء الركن بارق عبد الله الحاج حنطه قائد القوات الخاصة مؤرخة في ٩ سبتمبر ١٩٩٠م يحدد فيها خطة مواجهة المظاهرات على النحو التالي:

* التقرب إلى منطقة المظاهرة بهدوء – بهدوء والترجل من العجلات في مكان مناسب.

* التقرب إلى المتظاهرين من الخلف قدر الإمكان وغلق الطرق المحتملة لانسحابهم.

*يتم الانفتاح بالنسق والرمي عليهم بوقت واحد (الرمي صلياً) للبنادق

والرشاشات وكذلك باستخدام مدافع RPG9 والقاذفات الخفيفة، وقاذفات اللهب لغرض قتل جميع المتظاهرين ليكونوا عبرة لكل الخارجين.

يمنع اقتراب أي شخص من المدنيين باتجاه الذين تم قتلهم إلا بعد إشعاركم من قِبَلنا. هذه الوثيقة موقعة كما ذكرت من (بطل القادسية) بارق عبد الله. وتقف دليلا مع الوثيقة التي قبلها على دماء شهدائنا التي أريقت ظلماً وعدواناً.

إن مثل هذه الوثائق المتاحة الآن للباحثين من خلال بعض الدراسات التي نشرت في الكويت بعد تحريرها ينبغي أن ينظر إليها نظرة تحليلية شاملة، فمن خلال الربط بينها يظهر أن الحقد والتسلط من دوافع الاحتلال الرئيسية؛ يتضح ذلك من المعاملة الوحشية لأبناء الكويت العزل من السلاح، ويتضح أكثر من تلك الأوامر التي لا يحتاج معها الأمر إلى تعليق.

وعليه فإننا نطلب من الباحث أن يركز على هذا الجانب، وأن يفرد له جانبا من بحثه وأن يقوم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بنشر ذلك ضمن أعمال هذه الندوة بشكل مستقل، فما زالت تلك الصور المأساوية غير معروفة عند الشعوب العربية، فقد كان للتعتيم الإعلامي على الكويت أثناء الاحتلال، ولقصورنا الإعلامي، فضلا عن التضليل الذي تقوم به أجهزة الدعاية العراقية أثرها الكبير في حجب ما صاحب الاحتلال من إجرام واعتداء على الأغراض والأنفس والممتلكات.

٢- نخالف الباحث من منطلق ما تم نشره من وثائق العدو فيما ذهب إليه بقوله إنه لم تقع معارك حقيقية مع قوات العدو الغازي. وقد اعتمد فيما كتبه عن المقاومة العسكرية في اليوم الأول على مقال العميد الركن الدكتور محمد الهاشم في جريدة الوطن. ولم يعتمد على الكتاب الذي وضعه المؤلف المذكور حول تلك المعارك، الذي تكلم فيه بالتفصيل عن معارك اليوم الأول بصورة تدعو إلى إعادة النظر في تقييم الموقف العسكري الكويتي الذي لم يقيم بشكل صحيح، رغم الخلل الكبير في حجم القوى ودرجة استعداداتها بين الطرفين. ومازال الكثير من أحداث اليوم الأول في ذاكرة ضباط الجيش والحرس الوطني، وقد استمر نشاط من نجا منهم من الأسر وبقي في الكويت ليعمل ضمن خلايا المقاومة المسلحة لما لديهم من خبرة ودراية. ويمكن الرجوع إلى مطبوعات الندوة التي أقامتها وزارة

الدفاع حول الدروس المستفادة من الغزو العراقي على الكويت، ففيها تفصيلات يمكن أن يستعان بها في هذا البحث ومن ذلك أنه بالإمكانيات المحدودة للقوات العسكرية الكويتية استطاعت في اليوم الأول إسقاط نحو ٤٠ طائرة عراقية، وتكبيد العدو خسائر كبيرة تشهد بها الوثائق العراقية ذاتها، ومنها الوثيقة المنشورة في كتاب «المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية» وتتضمن تحليل معركة لواء القوات الخاصة ١٦ فرقة حمورابي التي تقر بها لقيته تلك القوات من دفاع مستميت من قبل القوات الكويتية. ومع ذلك فإن من الاستحالة بمكان أن نقارن بين القوتين حجماً وتجهيزاً وتدريباً وطبيعة الغدر والظروف السياسية التي قدمت طمأنة خادعة.

٣- قد يوحي ما ذكره الكاتب عن تفجير آبار النفط وإشعالها أن ذلك لم يخطط له إلا في الأيام الأخيرة من الاحتلال حينما شعر النظام العراقي أن الانسحاب واقع لا محالة، غير أن الوثائق التي كانت تتكلم عن التخريب المؤجل لآبار النفط وللمنشآت الحيوية الأخرى كانت مرافقة لخطة الاحتلال، فقد جاء ضمن توجيهات وزير الصناعة والتصنيع العسكري العراقي ليوم ١٢ أغسطس ١٩٩٠ ما يلي:

«تخصيص وتسمية جماعات التخريب الخاصة بآبار النفط ومحطات الكهرباء والماء التي تمت تهيئتها للتخريب المؤجل وإكمال كافة متطلبات التفجير بحيث تكون كل مجموعة ثابتة في المكان المحدد لها لغرض تفجير الأهداف المخصصة لها في حالة صدور الأمر بالتفجير».

وفي ١٠ ديسمبر ١٩٩٠ كتب اللواء الركن عصمت صابر عمر من قادة عمليات الخليج يقول: نذكر القادة والآمرين بالتركيز على «اعتبار مسألة تلغيم المنشآت والآبار النفطية والأهداف الحيوية الأخرى من الأمور الجوهرية، ويجب تدقيق كافة الإجراءات الخاصة بالتلغيم والفحص والتفجير والحماية».

وفي «مذكرات نائب عريف من قوات العدو العراقي على الكويت»، شهادة بالتنفيذ الفعلي لتدمير آبار النفط.

٤- نتفق مع الباحث على أن منهج الإحصاء الرقمي للشهداء لا ينقل لنا صورة

المأساة؛ فهو يعامل البشر في أفظع ما مرّ بهم من نكبات كأرقام! فإعدام فرد أمام أمه وأهله و إلقاؤه على رصيف البيت ومنع الاقتراب منه لأيام ليس إعداماً لفرد. ليس رقماً مفرداً، بل هو عذاب عميق وجرح يخترق الأعماق، فمنهج المشاركة أو التعاطف أكثر ملاءمة لدراسة موضوع ممارسات العدوان العراقي الغادر، والوثائق التي عثرنا عليها تؤكد أن العدوان العراقي لم يكن فقط يتصرف في حدود معاقبة من يخالفون أوامره، بل كان يستهدف الإيلام والتعذيب والانتقام.

وختاماً فإن التأريخ لفترة العدوان العراقي هو مسؤولية وطنية لا يمكن أن تتم على وجه صحيح إلا إذا أدلى كل من شاهد وقائعها وعاش أحداثها بما رأى وسمع وشاهد، ليكون التسجيل شاملاً لوقفة أمة في مواجهة الطوفان، ولينكشف الخداع والتضليل الذي تمارسه أجهزة الدعاية العراقية. فالوحدة الاندماجية التي زعموها لا يمكن أن تتم بالقهر والعدوان وتدمير إنجازات شعب عربي شقيق ومحاولة محو شخصيته وكيانه.

وأرجو للدكتور محمد حسين أن يوفق في الإضافة إلى بحثه وأن يزوده بالوثائق العراقية الدالة والدامغة وأن يتيسر له نشره بأكثر من لغة حتى يعلم الجميع أن الشعوب التي وقفت معنا قد وقفت مع الحق ودفاعا منها عن إنسانية الإنسان.

* ملاحق *

١- محضر اجتماع علي حسن المجيد مع الدكتور سبعاوي إبراهيم (١٩٩٠/٨/٢٣).

٢- تعليمات اللواء الركن بارق عبد الله الحاج حنطه بخصوص قمع المظاهرات في الكويت (١٩٩٠/٩/٩).

٣- توجيهات وزير الصناعة والتصنيع العسكري بشأن التخريب المؤجل لآبار النفط (١٩٩٠/٨/١٢)

٤- تعليمات قيادة عمليات الخليج العراقية بشأن التخريب المؤجل لآبار النفط (١٩٩٠/١٢/١٠).

* محضر اجتماع *

عقد اجتماع بالساعة ١٢٠٠ من يوم ٨/٢٣ برئاسة الرفيق علي حسن المجيد عضو القيادة القطرية والدكتور سبعاوي ابراهيم مدير جهاز المحابرات للأجهزة والدوائر التالية (الجيش الشعبي ـ قيادة القوات الخاصة ـ المخابرات ـ الاستخبارات ـ الأمن ـ الشرطة) بحثت فيه الجوانب التالية:

١- أصبح الواجب واضحا للجميع بعد أن تم طرد أعداء الأمة خارج حدود العراق ومن بقي يكون ضمن مسؤوليتنا والمهمة مشتركة والعمل بصيغة الفريق الواحد كل ضمن اختصاصه المخابرات متابعة الأجانب والعرب، الأمن مسؤوليتها العراقيون، الجيش الشعبي يقوم بمهمة التدريب والمشاركة باستتباب الأمن، القوات الخاصة لها واجباتها في الضرب والقمع بشدة للخارجين عن الطريق.

٢- يوم ٨/٢٥ وابتداء من الضياء الأول تشكل قوة مشتركة من الأجهزة أعلاه واجبها التفتيش الدقيق والمحافظة على الأمن على أن تقدم تقريرا يوميا مفصلا إلى مرجعهم الأعلى ومتابعة دقيقة لتنفيذ الواجبات والتأكيد على النزاهة في العمل وتثقيف المنتسبين على ذلك.

٣- تم التأكيد على التعامل الإنساني في عملنا اليومي مع التركيز على استخدام القسوة للمنحرفين والضالين عن الطريق.

هناك ثلاثة أنواع للبشر الموجود على الساحة:

أ ـ النوع المضاد الواضح: وهذا يكون معروفا من خلال ما يقوم به من أعمال.

ب ـ نوع هامشي: هذا النوع كثيرون ومنهم الكويتيون وغير الكويتيين ويكون معك عند استخدام القوة ومن الممكن الاستفادة منه في إيصال المعلومات أو الدلالة.. ألخ.

جـ ـ النوع غير المسيس: أي غير منتم إلى خلية سياسية.

٤- كل شخص يعبث بالأمن ويسبب إيذاء للمسيرة الأمنية وبالتالي يسيء إلى مبادىء الحزب والثورة فإن المادة القانونية في الحالات الاعتيادية تحكمه أكثر من سنه، فيجب أن يقتل في الظرف الحالي ومن كان حكمه أقل من سنه ينظر فيه مع العلم بأن

كافة الكويتيين شاركوا في إيذاء العراق سابقا .

٥- العمل على تشكيل ثـلاث قيادات مشتركة واختيـار أقدم شخص سـواء من ناحية الدرجـة الحزبية أو الدولة أو الرتبة يكـون مسؤولا عن هذا التشكيل ويعتبر هو المسـؤول عن كل حادث ضمن قـاطعه ويتم اختيـارها وتحديـد مسؤوليـاتها من قبل الأجهزة أعلاه وبإشراف الدكتور سبعاوي إبراهيم .

٦- اعتبارا من ٢٥/٨ كـل شخص سياسي يلقى القبض عليـه في الأسبوع الأول تحجـز عائلتـه أما في الأسبـوع الثـاني فيتم حجز العـائلـة وتهدم داره بعد قطع التيـار الكهربائي وعدم إخـراج أي مادة من الدار وبعدها يقرر مصير العائلـة ، أما العائلة االتي تخبر عن أحد أفراد أسرتها فتعفى من كل العقوبات ويكون الجرم شخصيا .

٧- جميع الأعـداء المسيسين السابقين والـلاحقين يجب قطع رؤوسهم وأن نتفنن في إلحاق الأذى بهم .

٨- في حالة تنفيذ أي عمل يجب أن تؤخذ الموافقات وإذا اضطررنا إلى تنفيذ عمل ما يخدم وضعنا الأمني ينفذ ومن ثم تتم الكتابة به لاستحصال الموافقات من الأصولية من المرجع .

٩- الإسراع في إيصـال المعلومـات من المادون إلى المرجع الأعلى أو بين الأجهـزة . فيما بينها يكون بواسطة الهاتف مع مراعاة الجانب الأمني وتعزز فيما بعد تحريريا .

١٠- التأكيد على تطبيق منع التجوال عمليا والتركيز على الذين يكلفون بواجبات ضمن ساعـات منع التجوال بحمل أوراق عـدم تعرض قبل خـروجهم للواجب وفي حالـة الشك بالشخص الذي يحمل ورقـة عدم تعرض يتم تفتيشه ويـدرس قرار رفع منع التجوال خلال الأسبوعين القادمين .

١١- يجب المحافظة على أمـوال المواطنين وعدم التصرف بها ولا يجوز الخطأ حتى إذا كـانت نسبته واحـدا بالمئـة أما بـالنسبة للـواجبات المكلفين بها واحتمال حـدوث حالات خطأ فيسمح بـالنسبة عشرة بالمئـة والعشرة بالمئة تخص عـدم تصرف منتسبينا خارج إرادتنا ــ أما بالنسبة لمكافحة الأعداء فتكون النسبة مئة بالمئة .

١٢- هناك عـوارض وضعت في الشوارع الرئيسية وخـاصة الطريق السـاحلي/ شارع

الخليج/ من قبل القطعات العسكرية بشكل غير فني يجب دراستها فنيا وبالتنسيق فيها بين الأجهزة والمرور لأنها مستقبلا تؤذينا في حركة المرور وتخريب أرضية الشوارع .

١٣ ـ الانتباه والحذر وتثقيف كافة المنتسبين بعدم السير مفردا أو الخروج بشكل مجموعات يسبقه استطلاع أماكن والانتباه .

١٤- في حالة وقوع معركة أو إنزال (بحري، جوي) لا سامح الله يجب أن تتخذ كل قوة أماكنها وتطبيق واجباتها وعدم الخروج خارج الأماكن الموجودة فيها وفي حالة طلب مساعدة يجب ألا ترسل كافة القوة وبقاء احتياطي .

١٥- كل ما تملكه دوائر الدولة أصبح حاليا ملكنا ولا يجوز التصرف به إلا بعد أخذ الموافقات الأصولية .

١٦- الأعداء سوف يتفننون في عملهم التخريبي (تفجير/ حرائق) يجب مراعاة الدقة في اتخاذ القرار والمعالجة .

العمل على تأمين شبكة اتصالات بين الأجهزة والدوائر المعنية لغرض الإسراع في إيصال الأوامر وتنفيذ الواجبات .

مناقشات

شوقي رافع

الواقع أن الصورة التي رسمهـا الدكتور غلوم عن واقع الاحتـلال فيها من الرعب أكثر ممـا في الكوابيس . وهي بحث ميـداني بتقديري من الـدرجة الأولى وتصلح لأن تتحول حتى إلى أفـلام سينمائية سوداء . وقد أضـاف الدكتور الغنيم إلى هـذه الصورة المزيـد من الرعب ومن السـواد . ولكن إذا كنا نهدف إلى مخاطبـة رأي عام عـربي أولا ورأي عام عـالمي ثانيا ، نتمنى إضـافة بعض المصـادر الأجنبية التي تحدثت عن فترة الاحتلال العراقي للكويت . فهناك تقاريـر صدرت عن ميدل ايست ووتش وتقارير من الكونجرس الأمريكي وهناك شهادات من لجان الأمم المتحدة ، هذه كلها يمكن إضافتها ، ربما في هذه الحالة يكتسب البحث المزيد مـن المصداقية . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى إذا كان الحديث هو عن التاريخ ، في تقديري يمكن أن نستفيد منه بطريقة تخدم المستقبل ، دكتور غلوم أشـار إلى حوادث الاغتصاب للنساء ، الواقع أن هذه القضية تحتـاج إلى المزيد من التركيز عليها بمعنى أنـه ماهي المشكلة التي نتجت عن هذا الاحتلال ، عن هذا الاغتصاب؟

المقدم أحمد الرحماني

الحقيقـة أن الأخ الكـاتب تفضل وذكـر كثيرا مـن الجوانب مشكـورا ، حتى من خـلال التعقيب ذكرت جـوانب كثيرة من الرعب وسرد لـلأحداث وخـلافه . أعتقـد خلال السنوات الماضية ، بعد مرور ثلاث سنوات من الغزو ، لم نعد فقط في حاجة إلى استرجـاع صور الـرعب أو فقط الجانب المؤلم من الأزمـة ، بقدر مـا نحن بحاجـة إلى استثمار الـدروس أو استثمار روح رد الفعل من قبل الشعب الكويتي ، واستثمار هـذه القضية في إعادة بناء الإنسان الكويتي ، أو الصورة التي يجب أن يخرج عليها المواطن الكويتي بعد أزمة الاحتلال . قضية المقـاومة الكويتية أنا أعتقد في الحقيقة أنها لم تجد الدراسـة الموضوعية الكـاملة المحايدة والشـاملة ، البعيدة تمامـا عن الأهواء وعن أي

غايات شخصية أو عن صور السرد القصصي أو خلافه. المقاومة الكويتية مثلها مثل أي مقاومة أخرى في العالم، الفرنسيون الحقيقة سنوات طويلة جدا استغلوا قضية المقاومة الفرنسية في بناء فرنسا، في بناء المواطن الفرنسي. في بناء تاريخ عزيز لفرنسا. نحن الحقيقة يجب ألا نستثمر فقط القضية في عملية التباكي والاسترجاع بقدر ما نحن بحاجة إلى عملية الاستغلال والاستثمار. ولذلك فإن هذه القضية قد تكون في ملعب المثقفين الكويتيين بشكل أساسي، ومراكز الاتصالات والعلوم فيها، لتسليط الضوء على جوانب أخرى، جوانب نحن كشعب كويتي قد نفتقر إليها.

أحب في الحقيقة أن أتطرق إلى أشكال معينة ربما لم يضعها الكاتب ضمن صورة الشمول في موضوع المقاومة الكويتية. المقاومة الكويتية شاء كثير من الكتاب أن يحصروها في نطاق ضيق جدا وفي صورة ضيقة جدا، صورة الولد الذي يحمل بندقية ويرمي وبالتالي ينسحب. أنا أعتقد أن المعجزة في قضية المقاومة الكويتية هي في صورة الشمول، صورة الشمول خلال فترة قصيرة جدا، وعندما أقول «شمول» فإنما أعني أن كل حركة وكل سكنة وكل عطاء، في داخل الكويت خلال فترة الاحتلال، كان يصب بشكل أو بآخر في شكل من أشكال المقاومة الكويتية. عندما أقول الشمول لا أعني فئة معينة. لا أعني شكلاً معيناً، أعني المرأة، أعني الشاب، أعني العجوز، أعني كل فئات المجتمع وبكل أشكالها. كل واحد أعطى أو قدم عطاء بشكل أو بآخر أدى في النهاية إلى هذا الشكل المتكامل. وحتى استعرضها بشكل عاجل وسريع، فالمقاومة الكويتية أخذت أكثر من شكل، ويمكن أن أحددها في أربعة أشكال أساسية:

— العصيان المدني. طبعا أهم شكل من الأشكال الذي تفضل الأخ الباحث بذكرها وكان لها تأثير لا يخفى على أحد.

— شكل آخر هو المقاومة المسلحة، والمقاومة المسلحة طبعا بدأت منذ اليوم الأول واستمرت حتى يوم التحرير، وكانت لها أشكال كثيرة جدا ابتداء من الجانب الأمني: تزوير وتزييف هويات المسؤولين أو المعنيين أو الشخصيات المطلوبة، ومرورا بالعمليات العسكرية وانتهاء بعملية خلق قناة التواصل مع قوات التحالف في الخارج.

— شكل ثالث . هو إدامة الخدمات الأساسية . يذكر لي أحد الإخوان بعد فترة الاحتلال أن هنالك جانباً معيناً من المقاومة الكويتية كدرس مستفاد مرت به إحدى المدن اليونانية خلال الحرب العالمية الثانية، فعملية العصيان المدني لم تكن عملية عصيان سلبي أو المقاومة لم تكن مقاومة فقط سلبية بمعنى أن الناس تموت في مكانها . . الذي يريد الخروج يخرج، والذي لا يقدر يموت في مكانه، لا. الحقيقة أن الكثير من الشباب الكويتي التحق في الخدمات الأساسية : البترول، الصحة، الكهرباء، الإطفاء، هؤلاء الحقيقة كان لهم دور كبير جدا في دعم صمود الشعب الكويتي ودعم العصيان المدني داخل الكويت. علما بأنهم تحت الرقابة اليومية والمباشرة لعناصر الاحتلال العراقي وكان عملهم في الحقيقة مهما جدا .

ـ الجانب الآخر وكذلك المهم جدا أو الشكل الرابع هو إحياء روح التعاون وروح التكافل داخل الكويت، والعمل بشكل خلايا تقوم بهذه الخدمات داخل المناطق وداخل الأحياء . وكل الناس الذين كانوا موجودين في الكويت لمسوا هذا الدور. هذا الجانب الأخير غطى حتى قضية التعاون مع الأجانب الذين كانوا مطلوبين، أو الرهائن كما كان العراقيون يسمونهم، فالأجانب وقضية الاهتمام بهم كانت أحد الأدوار التي قامت بها مجالس مجموعات أو خلايا الأحياء والمناطق .

فهذه الأشكال الأربعة تبين شكل الشمول العام الذي ظهرت عليه المقاومة الكويتية، وبشكل عفوي وسريع وخلال فترة قصيرة جدا أظهرت العمل بهذا الشكل المتكامل . المقاومة الكويتية في الحقيقة كان لها دور آخر مهم جدا كذلك، وهو خلق روح التواصل بين المواطن داخل الكويت وبين قيادته الشرعية بالخارج، وعدم تركه للاستسلام لواقع مؤلم بأنه انتهت قيادته الشرعية ولم يعد له قيادة وأنه يجب أن يستسلم لقيادة قوات الاحتلال .

أنا أتذكر في هذا الجانب الاتصالات اليومية التي كانت تأتي من الحكومة في الطائف، والاتصالات التي كانت تجري بشكل يومي مع بعض الوزراء . نحن ندرك طبعا أن الوزراء لم تكن لهم سلطة تنفيذية في ذلك الوقت، ولكن تخيلوا يا إخوان عندما يتصل وزير الصحة يتصل بمندوب الخلية الطبية داخل الكويت مثلا أو الأطباء ويأتي الطبيب ويكلم الأطباء ويقول أمس اتصلت بالوزير فلان وأعطاني

التعليمات الفلانية، أو وزير البترول أيامها يتصل بمسؤول البترول داخل الكويت ويدردش معه وينقل هذا التأثير للآخرين، نفس الشيء بالنسبة لوزير الكهرباء وغيره. فالحقيقة هذه يا إخوان تتسرب مع الوقت ويصبح عند الناس قناعة بأن هناك قيادة — شرعية حكومية — قد لا تكون داخل الكويت، موجودة بالخارج إنما الموجود أمامنا الآن هذا محتل. هناك دروس ـ الحقيقة ـ قد يكون الكاتب بشكل أو بآخر لم يتطرق لها، يجب التركيز عليها لأنها لم تحدث من قبل في أي موقف وفي أي مكان في العالم، القضية المالية حدثت ولم يكن لها شبيه في التاريخ. قضية التعامل المالي مع التجار والتاجر يسلم أمواله للمعنيين داخل الكويت، لأناس مخولين، والأموال هذه تساعد على تعزيز العصيان المدني وتساعد على إعاشة الناس، هناك كثير من الأجانب استغربوا كيف عشتم سبعة شهور داخل الكويت ولم تكن هناك رواتب. كانت هناك قضية منظمة جدا: تسلم الأموال من التجار، إعطاء التاجر إيصالا بهذا المبلغ، التاجر هو الذي يحدد بأي عملة يجب أن يتسلم المبلغ، بالدولار الأمريكي أو بالدينار الكويتي. وكانت هناك أسعار صرف متفق عليها مع الحكومة: أربعة دنانير عراقية ونصف مقابل الدولار أو ست دنانير عراقية مقابل الدينار، والتاجر يعطي رقم حسابه ويدخل المبلغ في حسابه من قبل الحكومة الشرعية في الخارج.

هذه العملية يا إخوان لم تحدث من قبل في أي مكان في العالم، لكن كان لها دور كبير، هذا أثر كثير في الحقيقة، أولا شجع التجار على أن يفتحوا مخازنهم فيبيعوا بدلا من أن يتم الاستيلاء على المستودع بالقوة، يعزز العصيان المدني، يحافظ على أمواله، يخرجها بالخارج ويحصل عليها بالعملة الصعبة. فكانت كلها الحقيقة فوائد. قضية الضخ المالي أو علاقة الكويت بالداخل، مع الأسرى حتى بالخارج. ربما لا يعرف الكثيرون أنه كان أسبوعيا من بعد بدء الزيارة كان يضخ مبلغ نصف مليون دينار عراقي إلى السجون أو المعتقلات العراقية. ومن تحصل له الفرصة منكم أن يلتقي بأي أسير في الخارج سيعرف منه أنه تم شراء الكثير من المواد من السوق العراقية ولأول مرة يحدث في التاريخ أن المسجون يدفع حتى راتب السجان.

ولذلك هناك دروس كثيرة أتصور أنه يجب أن يتم التركيز عليها. قضية أخيرة

مهمـة جدا. قضيـة التـواصل مع الحلفـاء. ربما قـرأ العديـد من النـاس الكثير من المذكـرات، لكن المذكـرات لم تشر إلى أي دور للشعب الكـويتي في الـداخل، وكأن الشعب الكويتي كـان ينتظر أو يستجدي الآخرين حتى يأتـوا ويحرروه. هناك وثائق كثيرة. يمكن الـدكتـور عبـداللـه محارب وبعض الإخـوة الآخـرين طلبـوا الكثير من الوثائق، كان هناك اتصال يومي وأكثر من مرة وكانت هناك قناة اتصال مفتوحة يوميا مع غـرفة عمليـات الحلفاء في الـرياض، وكـانت تمرر بشكل يومي جميع الأحـداث والتحركات والمعنـويات وأسماء القادة وأماكن وجود القيادات ومعلـومات كثيرة جدا جداً بدأت من اليوم الأول واستمرت إلى مذبحة المطلاع وإلى تحرير الكويـت. وهناك كتب من قادة التحالف أشاروا فيها إلى هـذه الأمور. الحقيقة هذا جانب معين وددت أن أغطيه تعقيبا على الكاتب وآسف جداً على الإطالة.

د. خالد الوسمي:

كشاهد عيان حتى الآن لم أسهم وثائقيا لكن مازلت إلى الآن أراجع النفس في هذه المواضيع التي تتحـدثون عنها. كـان المحققان اللـذان تحدثا معي واحـد منهما حزبي والثاني أعتقـد أنه غير حزبي. وصادفنـا كثيرا من الناس ممن هم معنا أو ممن يـريدون التخلص من العـراقيين، وهـؤلاء غير ملتزمين مع الإدارة السيـاسيـة. عنـدما جـاء تليفـون من المحقق الذي يـرتدي اللبـاس الحزبي وذهب، سألت الثاني الـذي حقق معي، سألته هل من المعقول أن تتحدثوا عن مقاومة كويتية؟ هذا غير معقول، يعني «٧٥٠» ألف جندي يقابلهم «٦٥٠» ألف كويتي عزل ثم تتحدثون عن المقاومة؟ أي مقاومة هـذه؟ فقال أخي أنا أريد أن أقول لك شيئا، من يـوم استلمنا الحكم (يقصد في العراق) لغاية يومنا هذا لم نقابل مقاومة مثل ما وجدنا في الكويـت.

قلت: «كيف؟ غير معقـول. أنا لا أرى رأيك هـذا». فقال: «لا، لا، المقـاومة ليست قضية السـلاح، أو قضية قتل الجندي، نحن مستعـدون أن نعطيكم كل يوم ألف جندي تتسلون فيهم، لكن المقاومـة في عيونكم وقلوبكم». على هذا الأساس، يجب أن نفهم المقاومة، يجب أن نفهمها بهذه الصورة، فليس صحيحا أن كل الأشياء اشتريت بالفلـوس، صحيح أن الفلوس كانت عنصرا للحيـاة، لكن ليس صحيحا أن الفلوس كانت الرافد الأساسي.

ولا نريد أن نسجل أن المقاومة الكويتية عاشت بالفلوس. أنا واحد من الناس ربيت حماما ودجاجا. وبالتالي كان عندي «زوجان» وتكاثرا. والدكتور محمد غلوم يعرفني تماما ومن مجموعتنا، وبدأنا الصمود الشعبي أصدرنا جريدة أثناء الاحتلال استمرت ١٨ عدداً، ولي الشرف أني أنا أسجل والدكتور محمد يعرف أنها انطلقت من ديوانيتي أنا. الحياة الاجتماعية التي كنا نعيشها، كل خميس، كل ليلة جمعة كنا نعمل جلسة عائلية للصغار، ويذكر كذلك الحياة الاجتماعية، نؤنس العيال الصغار، نواسي المرأة الوحيدة، نتحدث عن المستقبل، تدرون لماذا؟ لسبب بسيط جدا، لأننا لما دخلنا نقاوم الاحتلال عرفنا أن أقل جزاء لنا عند العراقيين هو القتل وبالتالي: عبرنا مرحلة الخوف، ثم انتهينا حاملين أكفاننا على أكتافنا وماضين، أي غلطة قاتلة.

نقطة الأسرى لعلها من أهم النقاط الأساسية التي بدأنا فيها ونتعامل معها وكانت خطيرة جدا، في مراحلها الأولى وحتى في مراحلها الأخيرة، شجون كثيرة ،أنا لم أكن أريد أن أتحدث لكن أعتقد أن هناك قضايا يجب أن نلمسها.

وفي مختصر بسيط جدا هل تدرون لماذا قاوم الشعب الكويتي؟ قاوم الشعب الكويتي لأنه شعب تحسس الحرية، تحسس الديمقراطية، مارس الكلمة، مارس أن يقول: لا. وبالتالي لما صارت المحنة، لما صار الاحتلال، بدأ فعلا يتكامل. وطريف جدا أنه ليس هناك واحد يمكن أن يقول أنا القائد أو مجموعة تقول أنا القائد.

د. المنصف الشنوفي:

أريد أن أشكر أولا الدكتور محمد حسين غلوم على شهادة الأيام التي قدمها، وكذلك التعقيب. لدي بعض الملاحظات فقط بخصوص المقاومة الوطنية عند الاحتلال وعند الغزو، وفي نطاق الاستعمار. فالملاحظ في المقاومة الكويتية أنها مقاومة تتسم بعناصر كثيرة، عناصر المفاجأة، عدم التهيؤ لمثل هذا الاحتلال، وبخصوصيات كثيرة تجعل أن التحليل والتنظير لايقلان قيمة من غير شك عن شيء أساسي هو الشهادة وشهادة الأيام أو ما يسمى الآن في التاريخ بالتاريخ الشفهي.

فهذا التاريخ له قواعده، وأعرف أن مركز البحوث والدراسات انكب على هذا الموضوع. لكن حبذا لو حرص كل الكويتيين بحكم ما قاسوه من مرارة الاحتلال

والغزو ومن سموم أيضـا، أن يتجاوزوا شيئا ما التـواضع والخجل والاحتشام، الذي يتعلق بسلوك الانسان عادة، وأن يكثروا من الشهـادة . تراكم الشهادة والزيادة فيها ضروري علميا. الشيء الثـاني في اعتقادي هـو أن المقاومـة الكويتيـة غير معروفـة، للعناصر التي ذكرتـم، وبالتالي افتقرت إلى السند الأجنبي مـن الأشقاء أو من أوروبا وأمـريكا، للشهـادة . أي لم يسنـد هذه المقـاومـة شهادات من صحفيين كبـار ومن مؤرخين كبار تبنوا هذه المقاومة ووقفوا إلى جانبها .

فهذا يـدعو إلى أن يترك الصامدون ومن عـانوا هذه المعـاناة يتركوا جانبـا يعني ما اتفقنا عليـه من احتشام وربما الخوف من أن يتهمـوا بالأنا وبـالحديث عن أنفسهم، وأن يسجلوا ذلك للتاريخ بروح الموضوعية وفي نطاق عمل منهجي منظم، وفي نطاق ما يسمى بالتاريخ الشفوي للحركات الشعبية والمقاومات الشعبية .

د. سعد بن طفلة العجمي :

بداية أود أن أسجل تقديري وإعجابي بهذا البحث الجيد الذي تفضل به الدكتور محمد حسين غلـوم، والذي أعطتـه تجربته الشخصيـة وتعرضه شخصيـا لبعض من ممارسات العدوان والاحتلال طابعا متميزا. ولكن أود أن أعقب على هامش مثل هذه الممارسات أو الصعوبات التـي تواجه نقل صورة هذه الممارسات للآخـرين، وخاصة الآخـرين من العرب . وأنـا أعتقد أن من يـدرك حجم المأساة، وطبيعـة وقسوة هـذه الممارسات التي تمت أثناء الاحتلال، إن كان لديـه ذرة من إنسانية أو عروبة أو دين، فلابـد أن يغير موقفه إن كـان ممن تعاطفوا مع النظـام العراقي وعدوانـه . ولكن هذه الصعوبات في نظري تتلخص في نقاط خمس أساسية :

أولا: أن ماحدث يفوق الخيال ويصعب تصديقه . كما أن غالبية تلك الممارسات لا يمكن تفسيرها بأي منطق، كنهب البيوت ونهب المدارس ونهب الجامعات بشكل منظم ورسمي ومبرمج .

ثـانيـا : من هم في الخنـدق الآخر لـلأسف لا يريـدون أن يصدقوا مثـل هذه الممارسـات، لأن هذه الممارسـات أتت من عربي مسلم مثلـه وبالتـالي هو يـرفض أن يصدق أن يكون ما حدث قد حدث .

ثالثا: لا يريد أن يصدق أن ما حدث قد حدث لأننا كشعوب شرقية عربية لم نتعود على أن نعترف بخطئنا لأننا لم نعتد على الاعتراف بالخطأ بل التمادي فيه والمكابرة أحيانا وهذا تعميم قد يكون ظالما.

رابعا: تصديق هذه الصورة ونقلها معناه نهاية لمفاهيم كثيرة نشأ وتربى عليها، ويعني في نهاية الأمر انتهاء حجته وموقفه الذي ساند على أساسه العدوان.

خامسا: أن هناك مشكلة صدقية (أفضل من مصداقية) صدقية عربية بين الشعوب العربية خاصة بعد الشرخ الذي حدث، وهذا الحديث بشكل عام، أصبحت الصدقية مفقودة على اعتبار أن محاولة نقل هذه الصورة مهما كنت موضوعيا يفسر على أنها وجهه نظر كويتية غير موضوعية، وعلى أنها نوع من الدعاية أو البروباجندا، كما أن الخطاب السياسي العربي تاريخيا كان يفتقر إلى الموضوعية، على الأقل بسبب طبيعة اللغة العربية وبسبب السيمانتيكا أو علم أو معنى اللغة العربية نفسها. أنا أعتقد أن نقل الصورة الحقيقية لهذه الممارسات ضروري ليس من أجل الكويت فقط وليس من أجل القضية الكويتية فحسب ولكن من أجل ألا يتكرر التعاطف بأي شكل من الأشكال مع ذلك الظلم المسلح القاهر، وأيضا بهدف نقل تفكير الإنسان العربي إلى شكل أرقى من التفكير الإنساني.

د. طلعت منصور:

شكراً للباحث الدكتور غلوم والمعقب الدكتور الغنيم على تناول هذه الورقة التي تعطينا نبضا حقيقيا واقعيا عن تلك الأحداث المأساوية البشعة التي عاشها أبناء الكويت في أثناء هذه الفترة. طبعا العرض المأساوي هذا كان في نفس الوقت يستثير مواقف أخرى مضادة، مواقف إيجابية وبالتالي الظاهرة السلبية هذه مع نقيضها الذي هو الجانب الإيجابي من ردود فعل أو استجابة أبناء شعب الكويت لمثل هذه الأحداث، قطعا هناك صور مأساوية لكن في نفس الوقت يقابلها صور رائعة من البطولة والعظمة والتماسك والتراحم والترابط وغير هذا من سمات هذه الفترة، وبالتالي العرض هنا لا يقتصر فقط على جانب دون الآخر خوفا من الإيحاء بالسلب. بهذه المناسبة حقيقة كنت أتمنى وكنت أتوقع، منذ فترة بعد التحرير، أن تكون هناك هيئة مسؤولة عن تسجيل أحداث هذه الفترة من مصادرها المختلفة وليتبن هذا مثلا

المجلس الوطني. أولا الاعتماد على أسلوب المذكرات اليومية، وهذا منهج علمي. كأن يطلب من بعض الشخصيات كدعوة عامة من الكويت دعوة وطنية لأن يكتبوا مذكراتهم عن هذه الفترة. وتجمع وتحلل من خلال منهج تحليل المضمون لمثل هذه المذكرات اليومية. أيضا يمكن أن تكلف هيئة رسمية فريقا من الباحثين ممن يستطيعون أن يذهبوا إلى البيوت ويتحدثوا ويسجلوا الخبرات المأساوية وردود الفعل الإيجابية من أبناء الشعب، خاصة ممن هم أقل ثقافة، يعني هناك قطعا مستويات مختلفة من الشرائح الاجتماعية الثقافية في الكويت عاشت هذه الأزمة وعانتها. أيضا التسجيل من خلال الجمع اليومي. يكمل هذا أيضا تحليل وثائقي للوثائق العالمية التي كتبت من مراسلين، جنود، ملاحظات أخرى. يعني هناك عين أخرى بخلاف العين الكويتية ممن يمكن أن تعطينا أيضا تحليلات عن الواقع المأساوي وأيضا تحليلات عن رد الفعل الإيجابي من أبناء الشعب الكويتي تجاه هذه الأزمة.

أيضا ياحبذا لو يستكمل هذا بنوع آخر من التوثيق وهو المواد الإعلامية والصحف العربية. يعني طرحت كثيرا مواقف المثقفين العرب من هذه الأزمة. قطعا كانت هناك كتابات كثيرة وصادقة ومن أول يوم. لماذا لا تجمع كل هذه الأشتات في مركز، وليكن مثلا متحفا أو هيئة عليا، وتعرض في شكل عرض إعلامي جيد، وكذلك في شكل كتيبات وملفات مختلفة حية، بحيث إن أحداث هذه الفترة ـ وأنا أختلف مع الدكتور خالد الوسمي حين يقول لا أريد أن أتحدث عنها بالعكس ـ علينا أن نتحدث عنها، على المستوى القومي، وعلى مستوى استثمار هذه الفترة لتعزيز الروح الوطنية. والشخصية الكويتية في أصالتها وفي مقاومتها، وهذا لم يكن غريبا عليها، فهذا جزء من تراث الكويت. وأيضا استثمارها في لعبة السياسة العالمية، ولكي تكون درسا لمن تسول له نفسه بمثل هذه الجرائم التي لحقت بشعب لا يستحق على الإطلاق مثل ما حدث له.

د. محمد السيد سعيد

أبدأ بالاعتذار عن اضطراري لنقل الحوار من مجال التوثيق إلى مجال النظرية، وفي تقديري أن السؤال الأساسي الذي يثور بمناسبة هذه الورقة هو: لماذا هذا التوحش؟ لماذا هذا الارتداد إلى الهمجية؟ سوف يقال فوراً، وهناك اتفاق بالفعل على أن النظم

الشمولية العسكرية التي مرت بفترات حروب طويلة والتي تقوم أيديولوجيتها وزعامتها على تقديس العنف تميل بصورة تلقائية تقريبا للتوحش وإلى بث روح التوحش في قطاع اجتماعي واسع وعريض نسبيا.

ويمكننا أيضا أن نشير عند مستوى آخر إلى أن الشعوب ذاتها قد تتفاوت في مستوى ميلها للعدوان أو ميلها لتقديس العنف وجعله ممارسة مركزية في تسوية الخلافات والصراعات. وقد ننسب إلى أمم معينة أو مجتمعات معينة روحا تسلطية ممتدة أو نزعة ممتدة للعنف، هذا وارد أيضا. ولكن ما أود أن أثيره من مدخل ثقافي اجتماعي نفسي هو ببساطة أن المشاركة في الموجة العامة للتوحش تكاد تكون عالمية تقريبا. وأنها ليست حكرا على النظام التسلطي في العراق ولا هي حكر على الشعب العراقي أو تقليد العنف في المجتمع العراقي. بل وأخشى لو أخذنا بملامح إضافية من أمثلة في الهند، من أمثلة في يوغوسلافيا، من أمثلة في الصومال، من أمثلة كثيرة جدا، إننا نقترب من غلبة ثقافة تقوم بالتحديد على الارتداد إلى الهمجية والتوحش. وأنه في ذلك تشترك بعض النظم الديمقراطية مع النظم التسلطية، دون إنكار للامتياز الخاص للنظم التسلطية والعسكرية والتي تقوم على شخصية مغموسة بالعنف الأسود مثل صدام حسين. يبدو أن الحضارة لم تدافع بما يكفي عن التهذيب وعن ثقافة التهذيب ولم ينلها بعد من «الأنسنة» ما يكفي. هذا فيما يتعلق بالقضية الثقافية النفسية. عندما نسأل سؤالا إضافيا لماذا التوحش بعد ذلك؟ أظن أننا أمام مجموعة من الظواهر التي قد تضيف إلى التفسير الثقافي نفسه تفسيرات أخرى أو أضواء إضافية. مثلا: الأمم التي تعاني مما يسمى في علم الاجتماع بحالة ازدواج المكانة، تميل إلى العنف والعدوان بأكثر من غيرها. الأمم المجروحة بصورة عامة تميل أيضا إلى أن تكون أكثر عدوانية من غيرها.

عبد المحسن مظفر تقي:

النقطة الأولى: بعد المعاناة لمدة شهرين أو أكثر في الكويت أثناء الاحتلال تسنى لي أن أخرج بطريقة صعبة جدا إلى الخارج وكان أول لقاء لي في الدوحة بأحد الأصدقاء العراقيين، صديق اعتز به وأعتز بمكانته، اشتكيت له بمرارة شديدة جداً ما حدث لنا على الأقل خلال فترة الشهرين أو الثلاثة التي عشتها تحت الاحتلال، فكان رده ـ وهذا الرد يحتاج إلى تفكير عميق من قبلنا ـ كان رده: «كل ما ذكرته

صحيح ولكن هـذا الشيء الذي ذكـرتـه طبيعي جدا لأنكم الآن أصبحتم جـزءا من الشعب العراقي ونحن كجـزء من الشعب العراقي كنا نعـاني ما تعانونـه الآن وأكثر، وكنا نستنجد ونستصرخ ونقول وننادي ولا أحد يسمع بل بالعكس كنتم تصفقون لهذا الزعيم وتـؤيدون خطـواته وتباركـونها وتمدونه بـالعون بمختلف أشكـاله. فأنتم الآن أصبحتم جـزءا من الشعب العـراقي ومـا وقع عليكم هو شيء طبيعـي لأن هذا هـو الذي يقع على الشعب العراقي ولا يزال منذ عشرين سنة وأكثر».

هذه نقطة مهمـة جدا، من لا يرفع صوتـه ضد الظلم في آنه أيا كـان مصدر هذا الظلم لابد أن يأتي يوم يتعرض فيه لمثل هذا الظلم. ولقد كانت جريرتنا وخطيئتنا أننا لمدة طويلة جدا صفقنا للظالم ومشينا في ركابه.

النقطة الثانية: أعتقد أننا يجب ألا ننسى دور ما يمكن تسميته بالمقاومة الإعلامية خارج الكويت خـلال فترة الاحتلال. وأنا لا أقارن طبعا المقاومـة الإعلامية الخارجية بمقاومة الشهداء والأسرى والمواطنين الذين ظلوا صامدين في الداخل على الإطلاق، ولكن أعتقد أيضا أن المقاومة الخارجية الإعـلامية بمختلف وجوهها كان لها دور على الأقل في توصيل الصوت الكويتي إلى العالم الخارجي بشكل واضح. وتحت هذا البند تدخل مجمـوعات كبيرة جـدا، هيئات شعبية، مجمـوعات شكلت أثنـاء الاحتلال، مجموعات نظمت بتأييد من السلطة الـوطنية في الطائف، وأيضا حتى أعمال الحكومة الوطنية في الطائف تدخل ضمن عمليـة المقاومة الخارجية في فترة الاحتلال البغيض. وهذه نقطة تحتاج أيضا لتركيز الأضواء عليها.

مرة ثانية أنا لا أقر بها لنفس أهمية المقاومة الداخلية ولكن أيضا هي مقاومة مهمة جدا، وأعتقـد أنه كـان لها دور على الأقل في توضيح الصـورة التي مر فيهـا المجتمع الكويتي خلال فترة الاحتلال إلى العالم العربي والعالم الأجنبي.

تعقيب الباحث:

أشكر المعقبين، في الحقيقـة أغنوا البحث بتعقيباتهم الجيـدة. لقد طلب مني المجلس الوطني أن أكتب بحثا عن الممارسات وليس استشراف المستقبل وما إلى ذلك. وبالتالي كان الموضوع محددا بـالنسبة لي. أريد أن أقـول بالنسبة للسيد أحمد الـرحماني والدكتور عبـد الله غنيم، يبدو أنكما لم تقرآ بحثي بشكل جيد. فالكثير من النقاط التي طرحتماها موجودة في

ثنايا البحث بشكل تفصيلي وبالذات بالنسبة لزميلي الدكتور عبد الله غنيم إذ إنني أشرت إلى عملية تخريب النفط وبعض الوثائق العراقية وكذلك اجتماع سبعاوي مع المجيد وما إلى ذلك. أنا أختلف معهم في دور الجيش الكويتي، وهذا في الحقيقة للتاريخ يجب أن نقوله. لأن مقاومة هذا الجيش لم تستمر إلا ٢٤ ساعة أو أقل. وأنا في الحقيقة لا أذكر ذلك من واقع ما تقوله الوثائق العراقية، لكن من واقع معيشتي أنا كمواطن. وهنا زاويتان مختلفتان، أنا استخدم الأسلوب السوسيولوجي الاجتماعي في تحليلي وليس الدراسات التاريخية التي تحصي كم عدد قتلى الجيش العراقي وما إلى ذلك. أنا كمواطن كويتي بسيط عشت في المأساة وجدت أن جيشنا، طبعا الجيش لم يكن في ظروف استنفار وما إلى ذلك، ولم يستدع، وكانت قيادته في فوضى كبيرة في الحقيقة، هذا الجيش لم يقاوم وفي الحقيقة لو كان السلاح موزعا على الكويتيين لحدثت مجزرة رهيبة جدا، لأنه كان هناك شعور قوي وطني بالنسبة لكل كويتي يريد أن يقاوم. ولذلك ذهب الكويتيون يا إخوان إلى المخافر وسجلوا أسماءهم ولأن العسكريين الكويتيين عقلياتهم عقليات العسكرية العربية الموجودة المنتشرة في الوطن العربي قالوا ما عندنا أوامر، وهذه أحداث عشناها يا إخوان. يجب ألا نخفيها لأنها دروس للمستقبل. الجيش الكويتي على عيني ورأسي طلائع منه قاومت، كثير من أفراده قاوموا، هذا لاشك فيه كل واحد بحسب اجتهاده الشخصي.

أريد أن أقول شيئا آخر بالنسبة لأخي الدكتور محمد السيد سعيد عن قضية الهمجية هذه: يذكر الولايات المتحدة وأن عملية التوحش هذه عملية عامة وشاملة. دعني اختلف معك من موقع المشاهد العيانية، وليس من موقع السماع. أنا كنت أحد الأسرى. طبعا لا أريد أن أشرح لك القضية طولا بعرض. ولكن ما هو شعور الجندي العراقي بالنسبة لعمليات القصف الجوية التي كانت تقوم بها الولايات المتحدة، أقول شعور الجندي العراقي، وليس الإذاعة العراقية والتلفزيون. ورجاء أن تفهمني. حينما وصلنا إلى بغداد بعد ثلاثة أيام من الأسر في البصرة وما إلى ذلك. كان جندي عادي وليس من المراتب، وهو يقفل الباب علينا في معسكر الانضباط الحربي في بغداد يقول: «لاتخافون ـ هذا كان آخر يوم من القصف الجوي ـــ لاتخافون هنا لن يضربوكم، هنا أمان»، تصور معسكر للانضباط الحربي في طرف بغداد معسكر أساسي، الجندي البسيط هذا وهو يغلق الباب يقول لنا إن طيران الحلفاء لا يضربون هذا المعسكر لأن هذا المعسكر فيه جنود فقط. وطول الطريق في الحقيقة لم أشاهد أن هناك أبنية مدنية مضروبة. طول الطريق كانت وسائل الاتصالات في

مناطق العمارة على سبيل المثال التي مررنا فيها مضروبة. كانت الجسور الرئيسية عند البصرة التي طلعنا منها عند الفجر مضروبة. المعسكر الذي جلسنا فيه في الرمادي، في أول يوم تحرير الكويت وصلنا في الليل عرفت من جندي عراقي كان يسمع إذاعة BBC — لايسمعون إذاعات بغداد، كانوا يعتمدون على BBC وعلى إذاعة مونت كارلو وصوت أمريكا — عرفت من الجندي أن الكويت تحررت في الصباح لأني سمعت أحد مذيعي BBC وهو يقول إن القوات العراقية انسحبت من الكويت انسحابا غير مشروط. ناديته وقلت له تعال، قلت: هل هذا الكلام حقيقة، قال نعم وأضاف ـ هذه الاضافة مهمة أن تسمعها أنت أخي العربي، يعني أريد أن أنقلها لك بصدق تام ـ قال: «إن شاء الله هذا خير لنا ولكم». ومن الصباح الباكر تعرفت على شباب المعسكر وإذا بهم مجندون منذ عشر سنوات ويأخذون حوالي ٢٤ دينارا فقط. فبالتالي أقول في هذا المعسكر نفسه كان شيء واحد مضروبا (معسكر الرمادي للأسرى الذين كان الأسرى الإيرانيون موجودين فيه، وهو معسكر كبير جدا) شيء واحد فقط هو: المخازن والمؤن فقط. أما المهاجع وما إلى ذلك فلم تكن مضروبةومررنا على «الرمادي» ولم يكن مضروبا فيها أي شيء.

وبالتالي أنا أعتقد أن الوحشية هنا يجب أن نراجعها على ضوء كثير مما ورد في روايتي وروايات آخرين، وأنا لا أقول إن الأمريكان ليسوا أناسا، ولا يريدون الانتقام، لا. ولكن هناك نظام ديمقراطي بأجهزة إعلام وبلجان تحقيق وبكونجرس وبمشاكله ولجان حقوق الإنسان تمنع الكثير، أو تردع الكثير من الإتيان بهذه الممارسات. يعني الإنسان يمكن أن يتحول إلى وحش، يمكن أن يقتل مثل ما قتلت هذه البنت الجامعية التي في سنة أولى حقوق ويمكن أن يصير الأمر لطيفا جدا. أريد أن أقول: إضافة إلى الكلام الذي ذكرته، أن عمليات السلب والنهب الواسعة هذه قابلها شيء واحد كبناء، الشيء الوحيد الذي بناه صدام حسين بالإضافة إلى التحصينات العسكرية، هو شيء واحد في الحقيقة، هو الجداريات. والجداريات هذه هي صورة لصدام حسين كبيرة وتناسب المكان الذي توضع فيه الجدارية. فعلى الحدود مثلا صدام حسين رجل عربي بغترة وعقال وكذا يقول مرحبا في المحافظة ١٩. عند دور الرعاية الاجتماعية صدام حسين شخص إنساني وحامل طفل وما إلى ذلك، على الكورنيش صدام حسين يلبس النظارات الشمسية و«تي شيرت» وما إلى ذلك. هذا في الحقيقة هو الشيء الوحيد الذي بناه النظام العراقي في الكويت. وهذه الجداريات لها إدارة خاصة كبيرة في العراق.

يعني حينما تـذهب إلى العـراق، وأنـا كنت أذهب كثيرا إلى البصرة، تجد الجداريـات موجـودة في كل مكان، تماما مثل البوذيين الـذين يعبدون ذلك الصنـم الخاص بهم، في العراق للأسف يعني حب الفـردية أو الفردية وصلت النموذج المثـالي في الحقيقة، وهذه مأسـاة كبرى. وخاتمة أريـد أن أقـول للسيد/ الـرحماني إن كثيرا من المقـاومة الشعبيـة، سلمية كانت أم عسكريـة، وكثيرا من التنظيمات التي أنا في الحقيقة ذكرتها والتي تفضل وأضاف إليها الدكتور الغنيم إنما نشأت تلقائية بحتة.

الدكتور عبد الله الغنيم (المعقب على البحث)

أحب أن أشكر الدكتور محمد حسن غلوم على تعقيبه، وأريد فقط أن أذكر بأن ما أقصده من تعزيز البحث بالوثائق هذا يجعل مصـداقية ــ أو صـدقية كما ذكر الدكتور سعد ــ صدقية المعلـومات بـالنسبة للآخـرين تعزز البحث بشكل أو بـآخر. بعض الأخوة الذين سمعوا مقالتك هـذا المساء، قد يكون بعضهم غير مصدق، لهذا الهول أو هذه الأحداث الوحشية التي حصلت، فتعزيزها بوثائق عراقية يؤكد تلك الصدقية أو المصداقية. أيضا بعض الإخوة الذين أشاروا إلى ضرورة وجود شهادات أجنبية لهذه الأحداث قد يكون لها أثرها في التنبيـه للدارسين أو الباحثين أو القارئين إلى أهمية مثل هـذه الأحداث أو قيمتهـا أو مصداقيتهـا، عندنـا أهم من الشهادات الأجنبيـة وهي شهادات العراقيين أنفسهم من خلال وثائقهم والذين تركوا ما لايقل عن مليون وثيقة عراقية وراء ظهورهم حينما انسحبوا من الكويت. وهناك مركز قام بجمع هذه الوثائق ودراستها وتحليلها، وهناك كتـاب عن المقاومة الكويتية من خلال الـوثائق العراقية، ذكر أو أورد حوالي ١٧٦ وثيقة من هـذه الوثائق للدلالة على ما قـام به الكويتيون من ألسن العـراقيين أو من خلال كتـابـات العراقيين، وليس من خـلال أفـراد المقاومـة الكويتية الذين إلى الآن لم يتكلموا أو لم يذكروا أو يدلوا بكلمتهم الشاملة أو التفصيلية حـول ما قـاموا بـه من أعمال، إلا القلة القليلـة، ونعتقد أن الجماعـات الكبرى التي كانـت لها فاعليـة في المقاومة الكـويتية خـلال فترة الاحتلال لم تتكلـم إلى الآن بما فيه الكفاية حول ما قاموا به من أعمال.

فتعزيز البحث بـالوثائق هذا أمـر مهم جدا. وأرجو أن يستكمل في المستقبل إن شاء الله.

البحث الثالث

الأبعاد الاقتصادية للغزو

عامر التميمي

قد يكون البعد الاقتصادي من أهم العوامل التي أدت إلى الغزو العراقي للكويت. . وبالرغم من الذرائع العديدة التي أثارها النظام العراقي محاولا تبرير غزو واحتلال الكويت، إلا أن مما لا شك فيه أن النتائج الكارثية للحرب العراقية الإيرانية وتدهور الأحوال المالية والمعيشية في العراق قد دفعت ذلك النظام لوضع سيناريو يعتمد على احتلال الكويت متسلحا بعدد من الادعاءات التاريخية الواهية، من أجل حل معضلة النظام الاقتصادية متوهما قدرته على تسخير موارد الكويت النفطية والمالية لمواجهة الالتزامات الملحة في العراق. . ومن تلك الالتزامات مواجهة خدمة الديون الخارجية وتوفير موارد مالية لإعادة البناء، وتسهيل الأمور المعيشية حتى لا يتراكم التذمر في أوساط المجتمع العراقي مما قد يعرض السلطة السياسية لمخاطر جمة.

بتاريخ ٢٣/ ٨/ ١٩٨٩ أوردت وكالة رويتر تقريرا مهما عن خسائر العراق من الحرب الإيرانية العراقية، ومن غريب المصادفات أن ذلك التقرير صدر قبل عام واحد من غزو العراق للكويت. . وقد أفاد التقرير المذكور أن خسائر الأسلحة والعتاد بلغت ١٠٠ بليون دولار أمريكي، أما الخراب في البنية التحتية والمباني فقد قدر بـ ٣٥ بليون دولار. أما خسائر العائدات النفطية فقد قدرت بـ ١٥ بليون دولار. . ويمكن أن نعزو انخفاض هذا الرقم لعدم توقف العراق عن تصدير النفط طيلة فترة الحرب والتي امتدت لثماني سنوات عجاف. .

خلال تلك الفترة اقترض العراق من الدول الأجنبية (غير العربية) ومن مؤسسات المال الدولية مبالغ قدرت بـ ٣٥ بليون دولار كما أوردت رويتر في ذلك

التقرير. . أما القروض من الـدول العربية فإنها قـدرت بـ ٣٥ بليـون دولار معظمها لحساب السعودية والكويت. عندما نبين أن العراق كان يملك قبل بداية الحرب في سبتمبر ١٩٨٠ ما يـوازي ٣٨ بليون دولار من أرصـدة العمـلات الصعبـة فإن ذلك يعني أن الإنفاق خـلال سنوات الحرب، ربما تجاوز مائتي بليون دولار عنـدما نجمع الأرصدة بالإضـافة إلى القروض وما تحصل من ايـرادات من مبيعات النفط ويعني أن الإنفاق السنوي قـد فاق الستـة عشر بليون دولار، أو ١٣٠٠ مليـون شهريـا. . وقد يكون جل ذلك الانفـاق موجها لـلآلة العسكريـة، وعلى حساب التزامـات المعيشة والحياة المدنية في العراق.

في عـام ١٩٨٩ بدا أن الأحـوال الاقتصاديـة في العراق قـد ازدادت في التردي. . ففي حين كـانت ايـرادات النفط بحـدود ١٥ بليـون دولار وهي تمثل ٩٥ بـالمائة من حصيلة الصادرات فإن الـواردات من السلع والمعدات كانت بحدود ١٢ بليون دولار سنويـا. . في الوقت ذاتـه كانت خـدمات الـديون الخارجيـة (الفوائد السنـوية على القروض) ٣ بلايين دولار. هنـاك أيضا تحويلات العاملين أو الـوافدين والتي قدرت بـ بليون دولار سنويا. . وليس هناك من معلومات عن مخصصات الإنفاق العسكري في عام ١٩٨٩. . وبـذلك يتضح أن الإيرادات الـذاتية قـد لا تكفي للاحتيـاجات الأساسية، وليس هناك من امكانيات مالية لمواجهة التزامات المشاريع الخاصة باعادة الاعمار. ومن تلك المشـاريع اعـادة اعمار البصرة والفـاو وتأهيل الموانىء والمطـارات ومحطات تـوليد الكهـرباء، ومصـانع الأسمدة والبتروكيماويـات ومصانـع الألمنيوم، والحديد، وعربات النقل والسيارات ومصانع المؤسسة العسكرية.

وقد أبـدت الحكومة العراقية، آنذاك، عـزمها على انفاق ٦ بلايين دولار على ٣٠ مشروعا نفطيـا خلال ٤ سنـوات. . بيد أن الأوضـاع الاقتصاديـة الناتجة عن الحرب أوقفت خطـوط الائتمان الخارجية، ولم تمكن الحكـومة العـراقية من تـرسية المشـاريع الجديـدة. . لذلـك اتجه المسؤولـون إلى دراسـة إمكان الترسيـة من خـلال الاقتراض طويل الأجل أو عقـد اتفاقات مقايضـة نفطية مقابل تنفيذ تلك المشـاريع. . وبناء عليه فقد تقـرر رفع الطاقـة التصديـرية من النفط إلى ٦ مـلايين برميل يـوميا. وأورد النظام العراقي بيـانات عن احتياطيات النفط حيث قدرت بـ ٢٨٠ بليون برميل منها

۱۰۰ بليون برميل مؤكدة . . لكن رفع الطاقة الإنتاجية اصطدم مع الإمكانات المحدودة وقرارات الأوبك . . فقد حددت حصة العراق ۲,۷۸۳,۰۰۰ برميل يوميا في حين ادعت المصادر النفطية العراقية بأن الطاقة الإنتاجية يمكن أن تصل إلى ٤ - ٤,٥ مليون برميل يوميا . من جانب آخر لم تكن أسعار النفط مواتية لتحقيق عائدات مناسبة . . وقد زاد من تدهور الأسعار التنافس الشديد في الإنتاج بين مختلف دول الأوبك ، وتلك الدول خارج الأوبك حيث تعاني معظم الدول من صعوبات مالية ولا تجد سوى مبيعات النفط لتحقيق الموارد المالية اللازمة لمواجهة كافة أنواع الالتزامات .

وفي ظل تلك الأوضاع المتأزمة كان يتعين على النظام العراقي إحداث نقلة نوعية في طريقة ادارة الاقتصاد العراقي . . فعلى سبيل المثال كان يجب انتهاء خدمات مئات الآلاف من العسكريين والعاملين في السلك العسكري والأمني وتحويل جهودهم لبناء اقتصاد مدني . لكن ذلك كان يتطلب انفتاحا سياسيا لا قبل لنظام مثل النظام العراقي به . . ذلك الانفتاح قد يسهل كسب ثقة المستثمرين واستعادة القطاع الخاص العراقي لمبادراته وتوظيف أمواله في بلاده ، ومن ثم تحفيز المستثمرين العرب والأجانب للدخول في مشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية .

في عام ۱۹۷۰ كان عدد سكان العراق لا يتجاوز ٩,٥ مليون نسمة ، لكن عدد السكان ارتفع (حسب تعداد ۱۹۸۷) إلى أكثر من ١٦ مليون نسمة . . وتقدر الزيادة الطبيعية بنسبة ۳,۳- ۳,٥ بالمائة سنويا ، وهي من أعلى معدلات الزيادة الطبيعية في العالم . . ولقد تبنت الحكومة العراقية منذ عام ١٩٧٤ سياسات تحث على زيادة الإنجاب والزواج المبكر ، وقد ذكر رئيس النظام العراقي في لقاء له مع الاتحاد العام لنساء العراق «بأن موقعنا الجغرافي يتطلب حجما سكانيا ملائما للدفاع عن العراق» وقال بأن من أهم واجبات الأسرة انجاب الأطفال ، وهذا «عنصر أساسي لضمان الوحدة الاجتماعية ، ومستقبل العراق . . ولذلك نأمل أن يتعاون الرجال والنساء لانجاب الأطفال» . وأضاف : يجب أن يكون «شعارنا أن على كل عائلة عراقية أن يكون لديها على الأقل خمسة أطفال . والعائلة التي لديها أقل من خمسة أطفال تستحق التقريع»(١) .

بيـد أن الاستفادة من هـذا الكم الكبير من البشر لم يكن في خطط الإنتـاج وتطويـر البنية الأساسيـة أو إمكانيات التنوع في الاقتصـاد العراقي خلال السنوات التـي تولى فيها حزب البعث الحكم في العراق. فقد أخذت الحرب الرجال من المكاتب والمصانع والحقول ووضعتهم على الجبهات القتالية المواجهـة لايران خلال السنوات من ١٩٨٠-١٩٨٨. . وفي عام ١٩٨٣ اتضح أن النساء يمثلن ٤٦ بالمائة من قوة العمل في البنـوك والمؤسسات الماليـة وشركات التأمين، و٢٩ بـالمائة من العاملين في قطـاع الخدمات و ١٨,٤ بالمائة في قطـاع التجارة ومـا يقارب ٣٨,٥ بـالمائة من قوة العمـل في قطاع الـزراعة و١٩ بـالمائة من عمال الصنـاعـة، و٤١ بـالمائة من قطـاع الكهـربـاء، و٣٦ بـالمائة من قطـاع الخدمـات الصحية. وتعني هذه الأرقام الاعتماد الكبير على النساء في مختلف قطاعات العمل نتيجة لانخفاض عـدد الذكور الـذين خطفتهم الحرب. . ولاشك أن هذه الـوضعية زادت من الضغوط الاقتصادية على نساء العـراق، وربما أدت بهم إلى ضبط التناسل مما يتناقض مع طموحات حكومة البعث(٢).

من جانب آخر زدات الحرب من اعتماد العراق على العمالة الوافدة التي ربما فاقت المليـون فرد ممـا زاد من تكاليف التحـويلات الخارجيـة والتي قدرت في عـام ١٩٨٩ بأكثر من بليون دولار سنويا. . من جانب آخر فإن الحرب أدت إلى افتقاد العديد من العراقيين للخبرات العملية والمهنيـة في مجالات عديدة في مختلف قطـاعات الاقتصاد المدني، وأفرغت طـاقات مـؤهلة بـالتعليم من كفاءتها وقـدراتها على كسب المهارات حيث تستغـرق الحرب أمدا طويـلا من الخدمـة العسكرية وتكـاد أن تقضي على كل الملكـات التعليميـة والمهنية لـدى الأفـراد. . وإذا تمكن أحـد المختصين من إجـراء دراسة، حتى بعـد حين، عن دور المؤسسة العسكـرية والحروب في إهدار الطـاقات الاقتصادية العراقية ربما استنتج بيانات قياسية مذهلة.

أمـام هذه الـوضعية لابـد أن يستنتج المرء أن النظـام السياسي وإفـرازات الحرب العراقيـة الإيرانية قـد دفعت البلاد إلى حـافة الهاوية الاقتصـادية، ولم يعد بـالإمكان انتشال الاقتصاد والأحوال المعيشية دون توفير أموال لمجـابهة كافة الالتزامات المحلية والخارجية. في ظل نظام سياسي مختلف كان من الممكن اجـراء اصلاحات اقتصادية جذريـة، يتحمل الشعب العراقي تبعـاتها، هذا لـو كان النظـام البديل ديمقـراطيا

ويحظى بالشرعية الشعبية . . لكن عندما يكون النظام مصرا على الديكتاتوية وعلى عسكرة المجتمع وتوتير العلاقات مع الدول المجاورة فإنه يظل بحاجة إلى تمويلات كبيرة لمواجهة تبعات اختياراته.

وهكذا تخيل النظام العراقي أن غزو واحتلال الكويت هو البديل الواقعي للأزمة الاقتصادية الطاحنة. ذلك أن الكويت تملك موارد نفطية كبيرة يمكن أن تعزز مداخيل النفط العراقي. كما أن امتلاك الكويت لأصول خارجية مهمة مدرة للعائد لابد أن يساهم في تعزيز دخل العملات الصعبة، وتلك الأصول يمكن أيضا تسييلها أو رهنها لمواجهة التزامات الديون الخارجية القديمة أو الجديدة. وبالرغم من أن هذا المنطق يتنافى مع مفاهيم وقيم العلاقات بين الدول ومفاهيم الشرعية والسيادة فإن ذلك لم يكن على جدول أعمال النظام في بغداد حيث لم تكن تلك الاعتبارات تمثل قيمة لديه. ولذلك لم يكن غريبا أن يتحدث الدكتور سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء العراقي إبان فترة الاحتلال عن القدرات الاقتصادية للعراق بعد الاحتلال. فقد ذكر أن العراق سيتمكن من ضخ ستة ملايين برميل من النفط وجني ثمار ذلك من أموال مهمة تمكن العراق من مواجهة التزاماته والشروع في اعادة إعمار المنشآت والمدن. . كما نشرت الحكومة العراقية بيانات عن الامكانيات المالية الناتجة عن الأصول الكويتية. .

يضاف إلى ذلك أن النظام العراقي أوضح في تصريحات عدد من المسؤولين خلال فترة الاحتلال أن الكويت سوف تكون مركزا لإنتاج النفط وميناء للتصدير والاستيراد ومقرا للبنوك والمؤسسات المالية، وبذلك لن تكون هناك أنشطة اقتصادية أخرى تذكر فيها. وكان من أهداف ذلك التوجه إفراغ البلاد من معظم سكانها وتحفيز الكويتيين وغيرهم على المغادرة بمختلف الأساليب. . كذلك قامت القوات العراقية بنقل أجهزة ومعدات وممتلكات المنشآت الكويتية الخاصة والعامة إلى العراق بحجة اعادة توزيع الثروة بعدالة في كافة أرجاء القطر العراقي، كما كانوا يقولون. . بطبيعة الحال كان جزء من ذلك النقل القسري للممتلكات الكويتية نهبا واضحا لصالح المنتفعين من الغزو من أقطاب النظام وأتباعهم في أجهزة القوات المسلحة والأمن وبقية الأجهزة التي دخلت الكويت

وكأنها حققت فتحا مبينـا . . وتعتبر عمليات النهب التي لم تسلم منها مـؤسسة عسكرية أو مـدنية، عامة أو خـاصة، في الكويت مثالا على نـزعات الاستحواذ التي تطورت لدى النظام العراقي . . كما أن هـذه الظاهرة قد تستحق التوثيق من قبل متخصصين لاستقرائها واستنتاج عناصر طبيعتها ونتائجها .

وعندمـا حدث الغزو للكـويت توقفت الحياة الاقتصاديـة الاعتيادية فقـد توقف انتاج النفط بعد أن قررت الأمم المتحـدة حظر شراء النفط العراقي والنفط الكويتي، كما تـوقفت تجارة الاستيراد من العالم الخارجي، وبـذلك أصبحت الموانىء الكويتيـة والعراقية معطلـة طيلة فترة الاحتلال . أما البنوك والشركـات الاستشارية والمؤسسات الصناعيـة والعديـد من الشركات التجـارية وشركـات الخدمات فقد تـوقفت بسبب العصيـان المدني في الكويت أو نتيجـة لعـدم وجود جـدوى اقتصـادية من استمـرار النشاط في ظل الاحتلال . . .

ولذلك فإن أفـراد العمالة الوافـدة بالإضـافة لخوفهـم من الحراب وبطش المحتلين وجدوا أنفسهـم دون عمل يـذكر واضطـر معظمهم للخروج أو بـالأحرى الهروب من الكويـت، وبعضهم من العراق في ظل ظـروف قاسيـة . . ولقد خـرج هؤلاء دون أن يتمكنوا من الحصـول على حقوقهم المالية، وعاد معظمهـم إلى بلـدانهم الأصلية خالي الوفاض . . أما الكويتيون فقد كانت ظروفهم صعبة إلى حد كبير، فهم يريدون البقاء في وطنهم، إلا أنهم يفتقـرون إلى الـدخل المنتظم حيث تعطلت أعمالهم وتبخـرت مدخراتهم بعد أن تم التسعير القسري للدينار الكويتي بقيمة الدينار العراقي .

ولقد قـام التجار الكـويتيون والجمعيـات التعاونيـة بدور كبير وأسـاسي في توفير ظـروف المعيشـة المنـاسبة لهؤلاء الكـويتيين من خـلال تـوفير المواد الغـذائيـة والسلع الضروريـة والخدمـات . . كما أن التجار وفـروا حصيلـة مبيعـاتهم من نقود لـدفعهـا للمواطنين لمواجهـة تكاليف الحياة . . بطبيعة الحال قـامت الحكومة الكويتيـة، بعد حين، بدفع المبـالغ المصروفة للمـواطنين وللتجار الكويتيين، إلا أن التجـار بقيامهم بتوفير السيـولة وفـروا سبل الحياة في الكويت في ظل ظـروف استثنائيـة وفي وقت كان توزيع النقود والطعام يعتبر جريمة تستحق الإعدام .

وعنـدمـا نتعـرض لطبيعـة الاقتصـاد الكـويتي في ظل الاحتـلال فإن الـوصف

الصحيح هو أن النشاط كان محدودا، وربما بدائيا . . فقد ركز المقيمون الصامدون في البلاد سواء كانوا كويتيين أو غير كويتيين على استمرار الحياة ضمن امكانيات محدودة . . فقد كان البحث عن الطعام وأساسيات المعيشة هو الشغل الشاغل للرجال والنساء . . كما كان تقديم العون لبقية المقيمين من الأمور الأساسية لدى اللجان الشعبية وهيئات المقاومة المختلفة، والجمعيات التعاونية . . وكانت أعمال النظافة وتنظيم الحراسة في الأحياء وتوزيع الطعام من الأعمال التطوعية التي أبدع فيها الكثير من الكويتيين . . وفي حقيقة الأمر فكل تلك الأعمال كانت من أهم أعمال المقاومة والصمود والتي هدفت لاستمرار الحياة وتشجيع المواطنين على البقاء في بيوتهم وفي وطنهم . .

كذلك قام عدد من التجار بجلب المواد الغذائية الطازجة من البصرة في العراق وتشمل الخضار وبعض الفواكه واللحوم وذلك حتى يتمكن المواطنون وبقية المقيمين من الحصول على الغذاء الكافي . بطبيعة الحال لم تكن الأحوال أثناء تلك الفترة تعادل ما كان متوافرا في العهد السابق للاحتلال، الا أن البشر استطاعوا بشكل سريع التكيف . . كما ساعد على توافر المواد الغذائية توافر مخزون كبير من الحبوب تمكن التجار من توزيعه على الجمعيات التعاونية والمساجد وبعد ذلك تم توزيعه من قبل اللجان الشعبية على المواطنين . . . كذلك الحال مع معلبات الطعام المستوردة .

دمار الاحتلال في الكويت :

أحدث الاحتلال العراقي للكويت دمارا كبيرا وعطل الكثير من الأعمال وسبب خرابا في مواقع البنية التحتية التي تطورت في البلاد على مدى الخمسين عاما المنصرمة . وقد قدرت الأمم المتحدة الأضرار بأكثر من ٢٣ بليون دولار أمريكي[٣] . وقد قام وفد من الأمم المتحدة برئاسة السيد عبد الرحمن فرح بزيارة الكويت خلال الفترة من ١٦ مارس (آذار) إلى ٤ أبريل (نيسان) ١٩٩١ ، وقدم تقريرا من ١٤٦ صفحة للأمين العام للأمم المتحدة يتعلق بالدمار الذي لحق بالكويت وخصوصا البنية التحتية .

ولقد أفاد التقرير المذكور بأن مرافق الكهرباء، والاتصالات الهاتفية، والنقل العام قد خربت، كما أن مباني الحكومة والمؤسسات العامة قد دمرت إلى حد كبير . .

يضاف إلى ذلك أن السجلات الرسمية، والأجهزة قد نهبت. . ولذلك استنتج التقرير أن البنية التحتية قد أصبحت غير صالحة للعمل. . أما قطاع النفط فقد أفاد التقرير بأن المؤسسات وحقول الإنتاج قد دمرت إلى حد لا يوصف. .

وغني عن البيان أن الدمار كان مقصودا ولم يكن نتاج المعارك الحربية، بشكل أساسي، خلال حرب التحرير. . فقد دمرت خمس محطات لإنتاج الكهرباء، وأعطبت اثنتان أخريان. كما أن ثلاثا من أربع مقطرات للمياه أصابها التدمير والتخريب. كما لم يسلم نظام الصرف الصحي من التخريب، وإن استمر يعمل. .

كما انتشرت الألغام في كل الكويت، مما عطل الوصول إلى السواحل والعديد من المناطق لفترة زمنية طويلة حتى تم تنظيفها من تلك الألغام. ومما لاشك فيه أن تنظيف المناطق أدى إلى خسائر في الأرواح وتضرر العديد من الأفراد من المواطنين والمقيمين والعاملين في عمليات تنظيف الألغام الذين فقدوا أطرافهم أو جرحوا جروحا بالغة.

لم تسلم الطرق من الضرر الناتج عن عمليات القصف أو نتيجة لمرور معدات ومركبات كبيرة مثل ناقلات الجنود أو الدبابات على تلك الطرقات. . ولم يعد العديد من تلك الطرق صالحاً للاستعمال مما تطلب إصلاحات أساسية. . أما أنظمة النقل العام فقد لحقها النهب الكبير فلم تسلم منه باصات شركة النقل العام، ولا سيارات الإسعاف ولا عربات المطافىء، أو عربات نقل القمامة. . ويمكن القول إن أكثر من خمسين في المائة من تلك العربات والمعدات قد نهبت أو دمرت أو فقدت. ولم يكن إذن غريبا أن تشاهد بعض تلك العربات في أقصى شمال العراق، أو في طرقات بغداد مما يؤكد نهبها من قبل قوات النظام العراقي.

الخراب في قطاع النفط الكويتي:

قبل الغزو العراقي للكويت كان هناك ١٠٨٠ بئر نفط منتجة. . وبعد اندحار القوات العراقية الغازية، قامت تلك القوات بحرق أكثر من ٧٠٠ بئر بشكل متعمد. . وقد تأكد تخريب ٧٤٩ بئراً. . وقدرت كمية النفط المحترقة من تلك الآبار في المراحل المختلفة من بدء الحريق حتى إطفاء آخر بئر بها بين مليونين و٦ ملايين

برميل يوميا . . . وإذا أردنا حساب الخسارة الاقتصادية المباشرة من حرق تلك الكميات من النفط فإن المبلغ قد يتراوح بين ٣٠-٩٠ مليون دولار يوميا على افتراض أن سعر النفط يعادل ١٥ دولارا للبرميل الواحد. .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأضرار البيئية الناتجة عن تلوث الهواء، وحجب أشعة الشمس، ومن ثم تخفيض درجة الحرارة، وتكوين بحيرات نفطية تسبب أضرارا باهظة للتربة، بالاضافة إلى تخريب البيئة البحرية نتيجة لتسرب كميات كبيرة من النفط في مياه البحر، كل ذلك قد يؤدي إلى خسائر مالية ضخمة لا يمكن تعويضها إلا بعد مرور سنوات طويلة من الإصلاح وإعادة وتنظيف البيئة من كل تلك الآثار المدمرة.

يوجد في الكويت ستة موانىء للتصدير النفطي، ومن هذه الموانىء تم تخريب الرصيف الشمالي في ميناء الأحمدي، وكذلك الرصيف الجنوبي، وتدمير شامل للجزيرة الصناعية، أما ميناء عبد الله فقد دمر بشكل جزئي بما في ذلك الرصيف الجنوبي منه.

أما خطوط الأنابيب التي تربط رؤوس الآبار بمحطات التجميع، والخزانات، وموانىء التصدير ومحطات التكرير، فقد أصابها التخريب والتدمير بأشكال متعددة. فمثلا تم تدمير عدد من الخزانات والأنابيب التي تربط بينها وبين الموانىء. وكذلك خربت بعض الأنابيب التي تربط بين الموانىء ومحطات التقطير أو التكرير. . ومن مراكز التجميع التي كان يبلغ عددها ٢٦ تم تخريب ٣ مراكز بشكل كبير ورئيسي.

أما المصافي أو محطات التكرير فقد أصابها التخريب لأسباب عديدة ومن تلك الأسباب عدم تصريف كميات المواد الكيماوية منها بعد توقفها. . ومن المصافي التي تأثرت مصفاة ميناء عبد الله وميناء الأحمدي. أما مصفاة الشعيبة فقد دمرت بشكل رئيسي وكبير.

ولقد أدت عمليات التخريب سالفة الذكر إلى فقدان الكويت لموارد مالية مهمة نتيجة لعدم تحصيل عائدات نفطية سواء من بيع النفط الخام أو النفط المكرر. . وفي ١٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩١ كان انتاج الكويت من النفط ٢٥٠ ألف برميل يوميا و١٢٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميا. وفي المنطقة المقسومة كان نصيب الكويت من

الإنتـاج، في ذلك الـوقت، ١٢٥ ألف بـرميل نفط خـام يـوميـا. وبـذلك كـان نصيب الكويت ٣٧٥ ألف برميل يوميا بعد أكثر من ثمانية أشهر من تحرير البلاد(٤).

وغني عن البيان حجم الخسارة المالية النـاتجة عن انخفاض الإنتاج النفطي لبلد مثل الكـويت تعتمـد اقتصـاديـاتـه على النفـط بشكل رئيسي وحيـوي. ففي ٢/٨/ ١٩٩٠ كـان نصيب الكـويت من الانتاج لـدول الأوبك ١,٥ مليون بـرميل يوميا حسب مقررات وزراء نفط الأوبك في شهر يوليو ١٩٩٠.

وبالرغم من أن الكويت استطاعت أن تستعيـد إنتاجها النفطي بمعدلاته الطبيعية، وفي زمن قياسي، إلا أن الخسـائر التي نجمت عن التعطيل أثناء فترة الاحتـلال، وخلال فترة الحرائق حتى نوفمبر ١٩٩١، وفترة تباطؤ الإنتـاج، كل هذه العوامل أدت إلى فقدان الكـويت لعائدات مـالية كبيرة. من جهـة أخرى فإن النفط المحترق مثل خسـارة ماليـة كبيرة.. يضـاف إلى ذلك أن الحرائق ربما أحـدثت بعض الأضرار، وإن كـانت طفيفـة، لمكـامن النفط.. ولذلك قـامت شركـة نفط الكويت بتكليف عـدة جهات متخصصـة لـدراسـة مختلف المكامن والحقـول النفطيـة لتبيـان الأضرار الحقيقية النـاتجة من التـدمير والحريق. وقـد يمضي بعض الـوقت قبـل التعـرف على نتـائج تلك الـدراسـات. ومهما تواضعت الأضرار فإن التكاليف المالية لها قد تكون طائلة.

قطاع الصناعات التحويلية:

مثلت الصناعات التحويلية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تقارب خمسة في المائة في السنـوات السابقـة للغزو العـراقي للكـويت. وقد سـاهـم القطاع الخاص منفـردا وأحيانا بالشراكـة مع القطاع العام في تطوير هذه الصنـاعات غير النفطية. ومن أهم الصناعـات التحويلية في الكويت صنـاعة مواد البناء مثل الأسمنت، والمواد العـازلة والأنابيب والطـابوق وصناعات الأخشـاب والأصباغ.. وقد مثلت هذه الصنـاعات أكثر من خمسين في المائة من عمليـات التخريب والنهب قـد تتجاوز عـدة بلايين من الدولارات الأمريكيـة يجري الآن حصرها من خلال هيئة التعـويضات ومن ثم أجهزة الأمم المتحدة المختصة.. ولاشك أن تلك العمليات بالإضافة إلى الخسائر المباشرة في المصانع ومعداتها وأجهـزتها قد أدت إلى فقدان أصحاب المؤسسـات المذكورة للدخل

المباشر من أعمالهم نتيجة لتوقفها عن العمل. كما أن قيام عدد من العاملين في تلك المنشآت بالرحيل عن الكويت أدى إلى خسارة في القدرة البشرية لا يمكن تعويضها بقوة عاملة بذات الكفاءة والخبرة في وقت مناسب. . وغني عن البيان أن توقف أعمال المنشآت الصناعية أدى إلى فقدانها لأسواقها الاعتيادية سواء داخل الكويت أو خارجها. أن توقف الإنتاج أدى إلى دخول شركات غير كويتية لتوريد منتجات بديلة للمنتجات الكويتية وبطبيعة الحال فإن اقتحام هذه الشركات لسوق الكويت قد نتج عنه سيطرة على حصص الشركات الكويتية. وحتى لو استأنفت الشركات الكويتية إنتاجها فلن تستطيع أن تستعيد حصصها إلا بعد مرور وقت طويل واجراء تحسينات على نوعية المنتجات. كل ما سبق ذكره يبين مدى الخسائر الفادحة التي لحقت بقطاع الصناعات التحويلية في الكويت من جراء الغزو العراقي للكويت.

قطاعا التشييد والبناء والعقار:

تأثرت الأنشطة العقارية في الكويت بصورة واضحة من بعد الاحتلال العراقي. ولا يزال النشاط في القطاع العقاري متأثرا بالرغم من مرور ثلاث سنوات على التحرير. . ولاشك أن قطاع التشييد والبناء يتأثر بما يحدث في قطاع العقار.

من النتائج المباشرة للاحتلال العراقي انخفاض عدد السكان الوافدين إلى الكويت بنسبة كبيرة. ففي الوقت الذي كان فيه عدد السكان ٢,٢ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٩٠، كانت نسبة الكويتيين بينهم ٢٧ في المائة وغير الكويتيين ٧٣ في المائة. . ولقد كان غير الكويتيين يمثلون قوة شرائية كبيرة، ويشكلون فئة المستأجرين الأساسية في البلاد. . يضاف إلى ذلك أن الوافدين كانوا يتمتعون بحياة عائلية مستقرة، أو نسبة كبيرة منهم على الأقل، ومن ثم كان طلبهم على السكن العائلي مرتفعا. وقد جاء الغزو وتداعياته لوضع حد لذلك التكوين الديمغرافي للوافدين. .

ومنذ التحرير برزت ظاهرة الوافدين العزاب الذين اضطروا للإقامة دون أسرهم، وهم بذلك قرروا أن يقيموا في مساكن جماعية مشتركة للتوفير في تكاليف المسكن وتوفير قدر أكبر من المال لتحويله لإعالة أسرهم وذويهم في بلدانهم الأصلية. . وكان من نتاج هذه الوضعية انخفاض الطلب على المساكن

في العمارات الاستثمارية . . وقد قـدرت وزارة التخطيط في بداية عام ١٩٩٢ عدد الشقق الشاغرة في مختلف منـاطق الكويت السكنية بما يقارب ٥٠ ألف شقة تمثل ثـلاثين في المائة من إجمالي عدد الشقق المجهـزة للسكن . ومن الطبيعي أن تتأثـر منـاطق أكثر من أخـرى نتيجة لهجـرة مجموعـات سكانيـة من مناطق معينـة . . كذلك تأثـرت المناطق البعيـدة عن المراكز الحضرية ، ومـواقع الأعمال في البلاد ، تأثرت سلبيا أكثر من المناطق القريبة من العاصمة . .

أمـا مبـاني المكاتب والمتـاجـر فهي لابـد أن تكـون قـد تأثرت بنتـائج انخفـاض السكـان ، وبـالتغيرات التي حصلت للتركيبة السكـانيـة ، ولـذلك أغلق الكثير من المكـاتب والمتاجـر أبوابها إمـا بسبب رحيل أصحابها الحقيقيين أو بسبب انخفـاض حجم الطلب على أعمالها واضطراب أوضـاعها المالية . . ومن نتـائج ذلك انخفاض الطلب على المباني ، وقد قام عدد من أصحاب الأعمال بتغيير مواقع أعمالهم من مبان إلى أخرى للاستفادة من وجود نوعية أفضل من المكاتب والمتاجر وبأسعار أفضل وفي مواقع موائمة لأعمالهم .

لقد نشأ عن تراجع نشاط القطـاع العقاري أن تراجع العمل في قطاع الإنشاءات إلى حـــد كبير. من الطبيعـي أن هنـاك أعمالا كثيرة يمكـن أن يضطلع بها قطـــاع الإنشاءات ومن أهمها أعمال المشـاريع الخاصة بالحكومـة ، بيد أن تلك الأعمال والتي تمثل أعمال إعـادة البناء أو المشـاريع الإسكـانية الحكـوميـة لا تمثل بديـلا عن أعمال القطـاع الخاص المستمرة . . الأعمال الحكـومية بـالرغم من أهميتهـا فإنها لا تغني عن أعمال القطـاع الأهلي بالنسبـة لكثير من أصحاب شركـات المقاولات الصغيرة الـذين عادة لا يصنفـون في قوائم الحكومة . . ومن أهـم أعمال الحكومة المشاريع الإسكـانية التي تضطلع بها الهيئة العامـة للإسكان ، ومشاريع الطـرق والأعمال الصحية والمباني الحكـومية التي تضطلع بها وزارة الأشغـال العامـة ، ويبدو أن الظـروف الاقتصاديـة والمالية في البلاد تحتم ترشيدا في إنجاز تلك الأعمال وبرمجة صارمة . .

ويمكن أن نستنتج أن قطاع الأعمال الإنشـائية قـد تضرر كثيرا من واقع الغزو العـراقي وتراجعت أعمالـه إلى حد كبير، بـالرغم ممـا أتيح له من أعمال في بـرامج إعادة البناء . .

قطاع التجارة والتوزيع :

كان قطاع تجارة الجملة والتجزئة في الكويت من القطاعات الاقتصادية الأساسية. في عام ١٩٨٩ كانت قيمة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) ٤٩٢ مليون دينار كويتي من أصل قيمة الناتج التي بلغت ٦٧٧٩ مليون دينار كويتي أي بنسبة ٧,٣ في المائة. وهذه النسبة وإن كانت منخفضة نسبيا إلا أن القيمة إذا نسبت إلى قيمة الناتج من القطاعات غير النفطية في العام المذكور فإنها ترتفع إلى ١٢,٣ في المائة. . ومن الطبيعي أن تكون التجارة من أهم أنشطة القطاع الخاص الكويتي الذي مارس هذا النشاط منذ زمن سحيق، وقد اعتمد الكويتيون في السنوات السابقة لاكتشاف النفط على التجارة مع دول أفريقيا الشرقية، ومدن شبه القارة الهندية وعملوا على جلب البضائع لبيعها في أسواق الجزيرة العربية والعراق. كما قاموا بتجارة التمور واللؤلؤ الذي نشط الكويتيون، آنذاك، في جمعه من أعماق الخليج وبيعه في الأسواق الهندية - وبعد أن أصبح قطاع النفط القطاع الأساسي والحيوي في الاقتصاد الكويتي قام القطاع الخاص في ترتيب أوضاعه وعمل على جلب السلع من مختلف دول العالم لبيعها في السوق المحلية النامية بعد أن تدفقت العمالة الوافدة على البلاد للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية. وبعد أن كانت التجارة مقصورة على جلب السلع الأساسية مثل المواد الغذائية ومواد البناء، اتسعت السوق، بعد تحسن مستويات المعيشة وتطور الأوضاع الاجتماعية، لتشمل السلع الكمالية والمعدات الصناعية والسلع المعمرة.

لذلك فقد أصبحت التجارة مصدرا رئيسيا للدخل لعدد كبير من العائلات الكويتية. . وهذه المجموعات التجارية عملت على توسيع أنشطتها الاقتصادية في قطاعات اقتصادية أخرى مثل قطاع العقار والقطاع المالي والمصرفي وقطاع الخدمات. . وبذلك فإن التجارة أصبحت عنصرا مهما في تطوير أعمال اقتصادية أخرى أساسية في الكويت.

وهكذا نجد أن قطاع التجارة يعتبر قطاعا حيويا، ونتيجة للاحتلال فإن هذا القطاع قد تأثر تأثرا بالغا. فمن ناحية فقد نهبت مخازن التجار من المواد والسلع والبضائع المستوردة والمخصصة للبيع في الكويت. . وكذلك فإن نتائج الاحتلال وانخفاض عدد

السكان أدت إلى فقدان قوة شرائية أساسية كبيرة من السوق . . ولا شك أن تراجع أداء قطاع التجارة له انعكاسات سلبية على أداء قطاعات أخرى مثل القطاع المصرفي الذي يعتمد على فتحه اعتمادات للتجار لتمويل الاستيراد . . كذلك يتأثر القطاع العقاري نتيجة لانخفاض الطلب على النشاط التجاري من خلال إغلاق المحلات والمتاجر في العديد من المباني، أو تراجع طلب قطاع التجارة على العمالة الوافدة التي تخلق الطلب عادة على المساكن في المباني السكنية الاستثمارية .

المالية العامة :

خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت صدر مرسوم أميري بالسماح باستخدام أموال احتياطي الأجيال القادمة لمواجهة تبعات ذلك الاحتلال البغيض . لقد كانت السياسة المالية في الكويت ، قبل الغزو، محافظة بحيث تكون الإيرادات دائما في وضع يمكن من مواجهة التزامات الإنفاق العام . . وبالرغم من أن الكويت ومنذ بداية الثمانينيات أخذت تسجل عجزا في الميزانية العامة للدولة ، الا أن ذلك العجز كان دفتريا حيث إن موارد الاستثمارات الخارجية الكويتية لم تكن تقيد في جانب الإيرادات . . وبعد الغزو والاحتلال والتحرير أخذت الكويت تسجل عجزا حقيقيا . . في السنة المالية ٩١/ ١٩٩٢ سجلت الميزانية عجزا قدره ٥,٣ مليار دينار كويتي (أو ١٧,٧ مليار دولار أمريكي) . . وبعد أن استطاعت الكويت تحسين قدراتها الإنتاجية في قطاع النفط فقد تمكنت في السنة المالية ٩٢/ ١٩٩٣ أن تخفض العجز إلى ١,٨ مليار دينار (أو ٦ مليارات دولار أمريكي) أما في السنة المالية الحالية فقط انخفض العجز إلى ١,٣ مليار دينار (٤,٣ مليار دولار. .).

ومما لاشك فيه أن العجز في السنة الأولى بعد التحرير نتج من الأعمال غير الاعتيادية التي خصص لها مبالغ ضمن الإنفاق العام وهي تتعلق بدفعات تكاليف التحرير، وإعادة بناء بعض المنشآت الأساسية ، وإعادة بناء القوات المسلحة . . كما أن من أسباب ذلك العجز الكبير انخفاض الايرادات المتأتية من النفط ، وانخفاض الدخل من الاستثمارات الخارجية . . كذلك فقد اضطرت الكويت إلى الاستدانة من الأسواق المالية العالمية وقد كان المبلغ الذي اقترضته الكويت قدره خمسة مليارات من الدولارات الأمريكية ولمدة ٥ سنوات .

تذكر بعض المصادر الرسمية وغير الرسمية أن الكويت ربما استخدمت ما يقارب الخمسين مليار (أو بليون) دولار لمواجهة تبعات الغزو والاحتلال والتحرير. . وهذا المبلغ ربما فاق أكثر من خمسين في المائة من قيمة الأموال الكويتية الموظفة في الخارج. . وربما مثل نسبة أكبر من الاحتياطيات السائلة. . ولابد أن يكون لاستخدام تلك الأموال أثر سلبي على قدرات الكويت في توليد الدخل من الاستثمار الخارجي. . ويتضح أن الاحتلال العراقي للكويت والدمار الذي نتج عنه قد أفقد الكويت قدراته المالية المتميزة التي تمتعت بها في السنوات السابقة للاحتلال.

القطاع الشخصي والاستهلاكي:

تأثر المواطنون والوافدون بالاحتلال العراقي بأشكال متعددة. . وما يهمنا هنا هو التأثير الاقتصادي، حيث إن كل مواطن أو وافد تأثر بشكل أو بآخر اقتصاديا. . هناك من فقد عمله أو توقف دخله، وكذلك هناك من فقد ماله أو محتويات منزله من أثاث أو ممتلكات ثمينة أو سياراته. ولقد أسست الحكومة الكويتية بعد التحرير الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن الأضرار الناتجة عن الاحتلال العراقي، وذلك لاستقبال طلبات التعويضات من الأفراد والشركات والمؤسسات. . وقد حددت الأمم المتحدة بموجب القرار ٦٨٧ الصادر بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٩١ أسس التعويضات لمن تضرروا من الغزو والاحتلال العراقي للكويت كما حدد القرار ٧٠٥ الصادر من مجلس الأمن بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٩١ النسبة المحددة التي تخصم من مبيعات النفط العراقية لمواجهة التزامات التعويضات المشار إليها آنفا. وقد حددت تلك النسبة بثلاثين في المائة من قيمة المبيعات النفطية العراقية. .

من أهم ما سرق ونهب من قطاع المستهلكين إبان الاحتلال العراقي السيارات. . وقد تمت سرقة السيارات مباشرة من قبل عدد من الأفراد الذين استغلوا غياب الأمن خلال فترة الاحتلال ليقوموا بترحيل تلك السيارات إلى عدد من الدول المجاورة وبيعها في أسواق تلك الدول أو استغلالها لحسابهم الخاص. وقد تتجاوز أعداد السيارات المسروقة عشرات الآلاف. وقد اضطر عدد من المواطنين والوافدين بعد عودتهم إلى الكويت تحمل تكاليف شراء سيارات جديدة تعويضا لما فقدوه دون أن

يتم تعويضهم بأموال تعادل قيمة المسروقات . . كذلك اضطر المواطنون والوافدون إلى مواجهة التزامات أقساط السيارات التي تم شراؤها عن طريق التمويل من قبل البنوك أو المؤسسات المتخصصة أو من قبل وكلاء السيارات أنفسهم . . وقد أدى ذلك إلى حدوث مطالبات بالتعويض المباشر من قبل الحكومة الكويتية ، والتي اضطرت أخيرا للموافقة على تشريع من مجلس الأمة خلال عام ١٩٩٣ لتعويض شركات السيارات عن الأقساط غير المدفوعة والتي قد يصل إجمالي قيمتها أكثر من ١٥٠ مليون دينار . . ولقد سبق للحكومة الكويتية أن تحملت تعويضات أخرى لشركة التسهيلات التجارية نظرا للأقساط التي كان يجب مواجهتها من قبل المواطنين الذين اشتروا سياراتهم من خلال تمويلات الشركة المذكورة . وكذلك الحال مع بيت التمويل الكويتي .

ولاشك أن التعويضات التي دفعتها الحكومة للمواطنين من خلال التعويض عن قروض البنوك التجارية وشركة التسهيلات التجارية وبيت التمويل الكويتي قد مثلت عبئا ثقيلا على الخزينة العامة . وقد كان ذلك نتيجة من نتائج الاحتلال العراقي . . بيد أن التعويضات عن الأثاث والخراب في عدد من المنازل لم يتم تعويضها حتى الآن . .

وبعد هذا التعويض يتضح لنا مدى الدمار والخراب والخسارة الاقتصادية التي تعرضت لها الكويت من جراء الغزو والاحتلال وقد لا تصدق كل التقديرات لتلك الخسائر حيث إن الأمر يتطلب مرور سنوات أو ربما عقد من الزمن قبل الوصول إلى التكلفة النهائية والحقيقية للخسائر الاقتصادية التي لايضاهيها سوى الخسارة في البشر التي لا تعوض بثمن . . تلك الخسائر التي تمثلت بتخريب حقول النفط وتعطيل قدرة البلاد على الإنتاج والتصدير، وإضعاف الامكانيات المالية للبلاد والتي جمعتها على مدى يزيد على أربعين عاما ، وتخريب البنية التحتية ، والقطاعات ونهب أصول وأموال التجار، وممتلكات الأفراد والأسر، وإبطال فعالية العمالة الوطنية والوافدة لفترة زمنية طويلة وتعطيل قدراتها على تحصيل دخلها ، كل هذه الخسائر سوف تمثل قيمة عالية ، إذا قدر للكويت أن تطالب بتعويضات عنها قد تحتاج إلى زمن طويل لكي تستطيع الحكومة العراقية دفعها من إيراداتها النفطية كما نصت على ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي المتعددة . .

ولكي تستطيع الكويت أن تعيد ما دمرته قوات الاحتلال خلال زمن معقول فإن على البلاد أن تقترض أموالا ضخمة من الأسواق المالية الدولية مما يزيد من تكاليف إعادة البناء. ولقد اقترضت الكويت فعلا خمسة بلايين دولار في بداية عام ١٩٩٢ لمواجهة التزامات إعادة البناء العاجلة، كما أنها استخدمت بعض التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من الدول المصدرة الرئيسية. . لكن البلاد لايمكن أن توغل في عمليات الاقتراض، وربما أصبح من المحتم برمجة إعادة البناء حسب أوليات اقتصادية معقولة. . وهذا يعني تعطيل الإنجاز إلى حين. .

ومن الأمور التي تعطل التعويضات رفض العراق أن يضخ النفط في الأسواق حسب ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن والتي أشرت لها آنفا. . هناك قرار يقضي بالسماح للعراق ببيع ما قيمته ١,٦ بليون دولار من النفط واستقطاع ثلاثين في المائة منها لمواجهة التزامات صندوق التعويضات واستخدام الفرق لمواجهة احتياجات العراق من الغذاء والدواء المستورد. . بيد أن الحكومة العراقية ما زالت ترفض الاستفادة من ذلك بحجة أن القرار المذكور يحد من سيادتها على ثروتها الوطنية. . ولذلك تتعطل مصالح الأفراد الكويتيين وغيرهم والمؤسسات، والحكومة الكويتية ولذلك تتباطأ عملية التعويض إلى أجل غير معلوم، وليس هناك من يقين حول طبيعة الظروف السياسية المحلية في العراق والدولية عندما يصبح بمقدور العراق بيع النفط ومن ثم مواجهة التزامات التعويض (نظريا).

وهكذا أصبح على الكويت تحمل تبعات الانتظار لفترة طويلة قد تمتد لسنوات عديدة حتى يمكنها استرداد قيمة ما دمر خلال فترة الاحتلال واستعادة ما فقدته من دخل تلك الفترة، وما تلاها من فترة إطفاء الحرائق وفترة استرداد الطاقة الإنتاجية الاعتيادية. . ويتطلب الأمر إجراء حسابات دقيقة لتقدير كافة الخسائر واستنباط قيمة التعويضات اللازمة على ضوء الزمن اللازم لتسلم التعويضات العتيدة.

الانعكاسات على البلدان العربية الأخرى:

أشار تقرير لصندوق النقد العربي إلى أن احتلال الكويت من قبل العراق وما تبعها من حرب تحرير قد أديا إلى خسارة للوطن العربي، بشكل مباشر وغير مباشر، تفوق في

قيمتها ٦٥٠ بليون دولار أمريكي . . وقد يكون هذا التقرير مبنياً على خسائر مباشرة أو تخمينات لعمليات إعادة البناء، وكذلك خسارة لكل دولة عربية سواء من تحويلات العاملين أو غياب المساعدات الاقتصادية . . ومهما كان الحكم على هذا التقدير فإنه يمثل مبلغا كبيرا وهو، بالمصادفة، يعادل قيمة الأموال العربية الموظفة خارج الوطن العربي . أبعد من الخسارة الاقتصادية والمالية المباشرة هناك تداعيات اقتصادية دفعت الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية إلى الوراء نتيجة لذلك الاحتلال وما تبعه من اضطراب سياسي . ويقول «تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٠» والصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مايلي في هذا الصدد :

« . . امتدت الأزمة في تداعياتها لتخلق أحداثا كبيرة وخطيرة ألحقت بالدول العربية خسائر فادحة، وخلقت ضغوطا مالية واقتصادية أدت إلى تباطؤ النشاط الاستثماري، وحركة التجارة البينية، وتركت انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول العربية وتعامل الدول العربية مع العالم الخارجي حيث أصبحت المنطقة العربية تمثل منطقة ذات مخاطر لا توفر الأمان للأموال الأجنبية، كما خلقت نوعا من القلق الدولي من حقيقة الاعتماد على المنطقة العربية المضطربة كمصدر أساسي للطاقة . وامتدت الآثار السلبية للأزمة أيضا إلى العملات العربية حيث توقفت البنوك وأسواق المال العالمية عن التعامل بالعملات العربية لدول الخليج بيعا وشراء، هذا إلى جانب خروج عملة مهمة من السوق وهي الدينار الكويتي، الذي كان يساوي نحو ثلاثة وثلث دولار أمريكي قبل الاحتلال العراقي للكويت . . » . (٥)

ولا يمكن للمرء إلا أن يتفق مع ما جاء في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ولكن هذه الملاحظات الوديعة لا يمكن أن تصف حجم الخراب الاقتصادي الذي دفعته الشعوب العربية نتيجة لكارثة الاحتلال العراقي للكويت . . هناك مواطنون عرب فقدوا أعمالهم في الكويت والعراق بسبب الاحتلال وآخرون فقدوا أعمالهم في الكويت وبقية دول الخليج نتيجة لتراجع حجم الأعمال والناتج من تداعيات الاحتلال . يضاف إلى ذلك أن قدرات الدول العربية الخليجية على منح وإقراض الأموال تراجعت إلى حد كبير. ويجب ألا يفوت عن الذهن العوامل السياسية الناتجة من ذلك الاحتلال البغيض، والتي دفعت إلى التباعد في العلاقات

بين عدد كبير من الدول العربية، ومن ثم تراجع التعاون والتجارة والاستثمار بين تلك الدول.

وخلال عام ١٩٩٠ تراجع عدد الزوار إلى كثير من الدول العربية نتيجة للعوامل الناتجة من الاحتلال والحرب، مما أفقد عددا من الدول العربية مثل مصر والمغرب وتونس والأردن بلايين الدولارات، والتي كانت تمثل مصدرا مهما من مصادر الدخل بالعملات الأجنبية لتلك الأقطار.

ونعود إلى تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والذي ذكر في هذا الصدد مايلي:

«أدت الأزمة في أبعادها العربية إلى توسع فجوة الموارد الصعبة في كثير من الدول العربية وبخاصة في مصر والأردن، حيث لم تقتصر الأزمة السلبية على انخفاض التحويلات الخارجية فحسب بل امتدت إلى قطاعات كثيرة كالسياحة، والتجارة والنقل وغيرها من القطاعات الأخرى..»(٦)

لم تسلم دولة عربية واحدة من التأثر بنتائج الاحتلال العراقي بأي شكل من الأشكال إلا أن هناك بلدانا تأثرت أكثر من غيرها.. فعلى سبيل المثال يمكن أن نقول إن الأردن عانت بشكل كبير، بالرغم من مواقفها المؤيدة للعراق أثناء الاحتلال وما بعده.. فلقد اضطربت الأحوال الاقتصادية نتيجة لتدفق العائدين من الكويت، ولتوقف تحويلاتهم المالية، ولتوتر علاقاتها السياسية مع الدول الخليجية بسبب المواقف الخاطئة من أزمة الخليج.. كما نتج عن الأزمة ازدياد حجم البطالة.. ويقول تقرير مناخ الاستثمار الصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن الحكومة الأردنية «قامت بتطبيق برامج مشددة لترشيد الاستهلاك والحد منه شملت تعديل جداول التعرفة الجمركية وتعديل أسعار المياه والطاقة للشرائح الاستهلاكية العليا للحد من الكميات المستهلكة. وركزت في هذا المجال على ترشيد الاستهلاك الحكومي بتخفيض النفقات الجارية التي ليس لها أولوية قصوى، وأعادت النظر بالنفقات الرأسمالية باتجاه إعطاء الأولوية في التنفيذ للمشاريع ذات الكثافة العمالية والتي تستخدم مواد أولية محلية مع الاستمرار بالتوسع في الخدمات الأساسية والضرورية كالتعليم والصحة لمواجهة حاجات العائدين من الخارج..»(٧)

ولا شك أن تدفق أكثر من ٣٠٠ ألف مـواطن فلسطيني وأردني من الكويت وبعض دول الخليج إلى الأردن خلق مناخات اقتصادية واجتماعيـة لم تكن بالحسبـان للحكومـة الأردنية ، وتطلبت كما هو مبين آنفـا التزامات ماليـة كبيرة . . يضاف إلى ذلك أن القطاع السياحي في الأردن تراجع أداؤه نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي أشاعها الاحتلال العراقي في منطقة الشرق الأوسط . . وبالرغم من محاولات الحكـومة تنشيط القطاع المذكور الا أن برامج الترويج لم تأت بثمار تذكر، مما اضطر السلطات المختصة إلى محاولة تنشيط السياحة الداخلية كتعويض الخسارة الناجمة عن انحسار الطلب الخارجي .

من جـانب آخر واجـه القطـاع المصرفي الأردني عدة مخاطـر في أعقاب الاحتـلال العـراقي للكـويت تمثلت بـانـدفـاع المودعين إلى سحب أمـوالهم، وقيـام بعضهم بتحويلهـا إلى الخارج . . لذلك فقـد تراجعت إمكـانيات تلـك البنوك من مـواجهة الطلب على العمـلات الأجنبيـة لتمويـل التجارة الخارجيـة . . كما أن تلك التجـارة الخارجيـة انخفضت بسبب الحصـار المفـروض على تجارة الأردن مع العـراق، حيث حـوصرت الموانيء الأردنيـة وبشكل دقيق . . وبـذلك فقـد تـراجعت عمليـة فتح الاعتمادات مما أدى إلى تأثر أعمال المصارف . . هذا ولابـد أن يكون لتراجع القطاعات الاقتصـاديـة الأخـرى أكبر الأثـر في أداء القطـاع المصرفي حيث إن انكماش تلك القطاعات نتج عنه انخفاض في الطلب على الائتمان المصرفي .

هذا وقـد قدرت خسائر الاقتصاد الأردني في عام ١٩٩٠ حسب مصادر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بنحو ٢,١٤٤ بليون دولار أمريكي موزعة كالآتي :

— فقدان الأسواق العـراقية حيث مثلت تلك الأسواق مـا يربو على ٥٠ في المائة من صادرات الأردن .

— خسائر دعم الموازنـة من خلال المنح التي كـانت تقدم لها من قبـل الكويت ودول الخليج والعراق .

— خسارة القروض الأردنية للعراق والتي قدرت بـ ٣١٠ ملايين دولار.

— خسارة الترانزيت والسياحة بمبلغ يقدر بـ ٧١٠ ملايين دولار.

— هنـاك خسـائر من المستـوردات النفطيـة حيث كـان الأردن يحصل على منح نفطية من الكويت تقدر بمبلغ ٦٠ مليون دولار سنويا .

— هذا بالإضافة إلى الخسائر غير المنظورة مثل تحويلات العاملين، وزيادة أعباء عودة الفلسطينيين والأردنيين من الكويت والعراق وبعض الدول الخليجية.

الآثار السلبية في الاقتصاد المصري:

لم تسلم مصر من آثار العدوان العراقي على الكويت وتأثرت أوضاعها الاقتصادية بصورة سلبية. . فمثلا «عاد عدد كبير من العمال المصريين الذين يعملون في الكويت والعراق بسبب الاحتلال العراقي للكويت وأفادت المصادر المصرية أن نحو نصف مليون عامل عادوا إلى مصر حتى منتصف شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٠ وسوف يتطلب ذلك من الدولة استثمارات اضافية لتشغيل العائدين»(٨)

ولا شك أن عودة هؤلاء العمال تطلبت جهودا كبيرة من الحكومة المصرية، التي تعاني صعوبات اقتصادية واضحة، وواجهت تلك الحكومة عملية إعادة تأهيل تلك العمالة والبحث عن فرص عمل لهم. كذلك اضطرت الحكومة الكويتية أن تدفع ١٢٠٠ جنيه مصري لكل عائد من الكويت عندما يكون لديه تعاقدات واضحة مع جهة عمل في الكويت سارية المفعول قبل وقوع الغزو العراقي للكويت.

هذا وقد تركت فترة الاحتلال العراقي البغيض للكويت آثارا اقتصادية أخرى مثل توقف تحويلات العاملين المصريين في الكويت والعراق والتي كانت تبلغ أكثر من ثلاثة بلايين دولار أمريكي (نقدية وعينية . .)

ولا شك أنه حتى بعد التحرير لم يتمكن العديد من المصريين الذين عملوا في الكويت من استئناف أعمالهم نظرا لتقلص حجم العمل في السوق الكويتية نتيجة للآثار المدمرة للاحتلال في الاقتصاد الكويتي. كما لا يخفى أن إمكانات الاقتصاد العراقي لاستيعاب مئات الآلاف من العمالة المصرية قد تلاشت نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية واستمرار حالة الحصار على النظام العراقي. ولا يعقل أن نتخيل إمكانية وقدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب عمالة وافدة بأعداد كبيرة حتى لو رفع الحصار الاقتصادي نظرا للحالة المزرية التي يمر بها الاقتصاد العراقي وارتفاع حدة البطالة بين المواطنين هناك.

وقد قدر البنك الدولي بأن مصر ستكون من أكثر الدول تضررا من الاحتلال

العـراقي للكـويت، وتـوقع البنك الدولي «أن مصر ستنخفـض مواردهـا من النقـد الأجنبي في عـام ١٩٩١ بنسبـة ٣٠ في المائة أو بنحـو ٦ ,٣ مليـار دولار، ومعظمهـا انخفـاض في التحويـلات النقديـة للعمالة بنحـو ٤ ,٢ مليار دولار، وانخفـاض في إيرادات السياحة بنحو ٥٠٠ مليون دولار، و ٢٠٠ مليون دولار انخفاض في إيرادات قناة السويس»[٩] .

هناك أيضا تكـاليف على الاقتصاديات ناتجة من التأثيرات السلبيـة للاحتلال في الاقتصاد المصري . فقـد قررت دول الخليج إسقـاط ما يعـادل ٧ مليـارات دولار من الـديـون التي أقرضتهـا لمصر . وبـذلك فإن هـذا المبلغ يمثل دعما كبيرا من الـدول الخليجية للحكـومة المصريـة لمواجهة الالتـزامات التي تـرتبت على تبعـات الاحتلال العراقي للكويت .

وبالـرغم من كل هـذه المساعـدات وكذلك المسـاعدات المقـدمة من الـولايات المتحدة وعدد من الـدول الغربية، وإسقاط جزء من ديـون تلك الدول فإن الاقتصاد المصري ما يـزال يعاني من آثار الغـزو العراقي. وأهم تلك الأضرار مثلما أشرنـا، هو تراجع قيمة التحويلات من العاملين بـالخارج نظرا لانخفاض أعداد هؤلاء العاملين في الكويت والعراق وعدد آخر من الدول الخليجية .

هناك أيضـا آثار جانبية لـلاحتلال قد تمتـد لسنوات طويلة، فكما هـو معلوم أن مصر تعتبر دولـة مصدرة لعـدد من السلع الغـذائية والملابس، وبعض المعـدات إلى الأسواق العـراقية، ونتيجـة للحظر المفـروض على العراق فإنها لابـد ستتأثـر، ولو إلى حد ما، بطبيعة الحال قد تتمكن مصر من تدبير أسواق بديلة ولكن التكيف سيكون له تكاليف اقتصادية على المدى القصير.

ومن الأمـور التي يجب الإشارة إليهـا في هـذا الصدد أن تكـاليف الإصلاحـات الاقتصادية في مصر قد ازدادت، وتيرتها قد تعقدت نظرا لتبعات الاحتلال. . فمثلا ازدادت البطالـة، وانكمشت الموارد الاقتصاديـة، وبذلـك فإن إنجاز الإصـلاحات لابد أن يكون قـد تطلب في الظروف الحالية المزيد من التضحيـات. . ولابد أن يكون من نتائج الاحتلال تراجع إمكـانيات الدول الخليجية لتقدير عـون جديد وبمستوى

مناسب لـلاقتصاد المصري للمسـاعدة على إنجـاز العديـد من المشاريع التنمـوية ، وتوفير أموال للاستثمار في مشاريع أخرى في مختلف القطاعات الاقتصادية . . كما أن الـدعم من دول الخليج كان يمكـن أن يدعم مـوارد الخزينـة المصرية التي تعـاني من انخفـاض الإيـرادات حيث لا تكفي تلـك الإيـرادات لمواجهـة النفقـات الجاريـة ، ولـذلك ينتج عجـز في الموازنـة الحكوميـة يتراوح بين ٤-٥ مليارات جنيـه مصري في السنوات الأخيرة .

الاقتصاد السوري :

يعتبر الاقتصـاد السوري من الاقتصـادات العربيـة شـديدة التأثـر بما يحدث في منطقة الخليج العربي . فكما هو معلوم فإن هناك جالية سورية كبيرة موزعة على أقطار الخليج . . وقد قدر عدد السوريين المقيمين في الكـويت قبل الغزو العراقي للكويت بما يربـو على ١٠٠ ألف نسمة . وما يتميـز به السوريـون في الكويت أنهم من أنشط الجاليات العربيـة في مختلف القطاعات الاقتصادية ـ يضاف إلى ذلك أن عددا كبيرا منهم من أصحـاب الأعمال والذين يعملـون لحسابهم الخاص . ولذلك فـإن خسارة هـؤلاء لابد أن تكـون كبيرة نتيجـة لتعطل أعمالهم خـلال فترة الاحتلال ، والتخـريب الذي قد تعرضت له أعمالهم وممتلكاتهم . . وقـد كانت تحويلات هؤلاء السوريين إلى وطنهم أسـاسية في الـدخل الـوطني . . وقد قـدرت قيمـة الانخفاض في تحويـلات السوريين من الكويت خلال فترة الاحتلال بـ ٧٦٦ مليون دولار(١٠) .

وبعـد تحرير الكـويت انطبق على السـوريين ما انطبـق على غيرهم من جاليـات عـربيـة وأجنبية ، حيـث أصبح من المتعـذر استيعابهم ضمن قطـاعـات الاقتصـاد الكويتي نظرا لتراجع النشاط الاقتصادي في البـلاد . . ولذلك فإن قيمة التحويلات لابد أن تتأثر بهذه الحقيقة الاقتصادية الناتجة من الاحتلال العراقي .

هذا وقـد تعرض الاقتصـاد السوري إلى خسـائر أخرى مبـاشرة وغير مباشرة مـن جراء الاحتلال العراقي للكويت . . فمثلا توقف تدفق السياح من الكويت ومنطقة الخليج لمدة عام تقـريبا . . كما تأثرت الصـادرات السوريـة المتجهة للكويت وبقيـة دول الخليج . . أما أنشطة الترانزيت للسلع والركاب فقد انخفضت عن مستوياتها السابقة للاحتلال . .

وقد كان من المقرر إعادة ضخ النفط عبر خط الأنابيب السوري إلى ميناء التصدير في بانياس مما كان سيؤدي إلى زيادة إيرادات الخزينة السورية من رسوم النقل. . وتوقف العمل في مشروع إعادة الضخ نتيجة للتطورات السياسية الناتجة من الاحتلال، ووقوف سوريا ضد العراق والتزامها بالقرارات الدولية اللاحقة للغزو. .

كذلك اضطرت الحكومة السورية أن تمنح السوريين العائدين من الكويت وبعض دول الخليج تسهيلات كثيرة لإعادة ترتيب أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. ومن ضمن تلك التسهيلات منحهم إعفاءات جمركية، وقبول أبنائهم في المدارس والجامعات.

كل هذه العوامل شكلت أعباء مالية على الخزينة العامة، لكن الأهم من ذلك أن انخفاض النشاط الاقتصادي الناجم عن تراخي معدلات الإشغال في المنشآت السياحية والفنادق وتراجع التصدير إلى دول الخليج أدى إلى انخفاض دخل تلك المنشآت الاقتصادية، واضطر بعضها إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين، مما زاد من عدد العاطلين عن العمل. .

وكما بينت آنفا فإن قطاع التجارة كان من القطاعات الأساسية التي تأثرت بتداعيات الاحتلال، فقد بلغت قيمة الصادرات السورية إلى دول الخليج والأردن ما قيمته ٣١٠ ملايين دولار في عام ١٩٨٩، وبلغت في الفصول الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٠ ما قيمته ٢٩٣ مليون دولار. ومما لاشك فيه أن الخسائر الناجمة عن تعطل التجارة خلال فترة الاحتلال كانت مؤثرة بشكل كبير في الاقتصاد السوري.

الآثار الاقتصادية طويلة الأجل في الاقتصادات العربية:

هناك جوانب غير قابلة للحساب والتقدير ناجمة من الاحتلال العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ سوف تظل عالقة ومؤثرة في الحياة الاقتصادية العربية لزمن طويل. . بعض من هذه التبعات سبق ذكره من آثار مباشرة مثل تراجع حجم العمالة في البلدان العربية المصدرة للنفط، ومن ثم انخفاض قيمة التحويلات المالية إلى البلدان المصدرة للعمالة. . لكن الأهم من هذا كله هو أن النظام الاقتصادي العربي سوف يتأثر لانعدام توافر الاطمئنان الأمني لدى الكثير من المستثمرين العرب، والعديد من

المؤسسات العالمية، وتراجع الثقة الدولية بالأوضاع السياسية في المنطقة العربية بشكل عام.

ولقد أوضح الرئيس جورج بوش يوم تحرير الكويت بأن على الولايات المتحدة أن تبدأ بتطوير إمكانياتها العلمية لتنويع مصادر الطاقة، وتخفيف اعتمادها على نفط الشرق الأوسط. . وبالرغم من أن نفط الخليج سيظل مصدرا أساسيا لأمد طويل، إلا أن ذلك لن يحول دون قيام الدول الصناعية المستهلكة للنفط بتطوير الكفاءة التكنولوجية لاستخدام الطاقة (كافة الاستخدامات) وتعزيز البحث العلمي لجعل مصادر الطاقة البديلة أقل كلفة من التكاليف المقدرة لها في الوقت الراهن، وكذلك جعل عمليات الاستكشاف والاستخراج للنفط في مناطق أخرى من العالم ذات جدوى اقتصادية. . من الصحيح القول إن تلك المحاولات ستواجه صعوبات لإنجازها، خصوصا في ظل أسعار النفط المنخفضة، لكن الهاجس الأمني والخوف من تفجر نزاعات إقليمية في المستقبل في مناطق النفط العربية، وإمكانيات التورط فيها يجعل المؤسسات العاملة في وضع الإستراتيجيات في الغرب مشغولة في البحوث والدراسات لتحقيق بدائل للطاقة توفر تكاليف الاعتماد على النفط العربي.

ولاشك أن كارثة الغزو والاحتلال أيقظت لدى الغرب هموم الأمن في المنطقة العربية وكشفت مدى هشاشة العلاقات بين مختلف الدول العربية، وطريقة اتخاذ القرارات السياسية التي تدفع الأمم والشعوب تكاليف بشرية واقتصادية باهظة نتيجة لها. . ولذلك ستظل نظرة الدول الصناعية للأوضاع في العالم العربي ممتزجة بالشكوك وعدم الارتياح، على أقل تقدير. . وقد تؤدي هذه الشكوك وما يلحقها من تحليلات وتصورات إلى تراجع القيمة الإستراتيجية للمنطقة وثرواتها ومن أهمها النفط بعد مرور عدد من السنين، وبعد أن تتوصل تلك الدول إلى ترتيب أوضاع الطاقة في بلدانها.

من جانب آخر فإن اختلال النظام الأمني العربي وتزايد الأطماع لدى بعض الأنظمة العربية جعل الدول العربية المنتجة للنفط كثيرة التخوف والحذر من عدد من البلدان العربية. . ولا يمكن لهذه الدول النفطية أن تطمئن لسلامة علاقاتها مع بقية الدول العربية في ظل هذه الحالة من الشكوك والارتياب. . ولن يكون الأمر مقصورا على الارتياب بل إن هذه الدول ستضطر إلى تخصيص مبالغ كبيرة لمواجهة التزامات

الأمن والدفاع، وسوف تعمد لشراء المعـدات العسكرية على حساب تخصيص الموارد للتنمية المحلية أو الإقليمية أو العربية .

العون الاقتصادي والاستثمار:

لابد من الاعتراف بأن كارثة الاحتلال العـراقي للكويت قد أضرت وإلى حد كبير بإمكانيات التوسع في مشاريع التنمية الاقتصادية سواء الجانب الاجتماعي العام منها أو الاستثماري الهادف إلى الربحيـة . . ومن أهم التبعات الناتجة عن الاحتـلال الحالة السيـاسية التي أدت إلى تبـاين المواقف تجاه الغزو والاحتـلال واتخاد عدد من الـدول العـربية والكثير من الهيئـات الشعبية مـواقف يتضح منها، بشكل أو بـآخر، تأييـد للاحتلال أو رفض لتحـرير الكويت كما أقرت الأمم المتحـدة من خلال مجلس الأمن الدولي. فـلا يعقل أن نتوقع أن تستمر أنشطـة الهيئات الكويتية المتخصصـة بتقديم العون في دعم اقتصاديات الأردن، أو السودان أو اليمن بعد أن تأكدت مواقف تلك الدول إبان الغـزو، أو في الوقوف من خلال المحـافل الدولية ضد كـل قرارات تحرير الكويـت، ومنـذ اليوم الأول لـذلك الغزو الكـارثي. بعد ذلك فإن مـواقف عدد من دول الخليج العـربية، وفي إطار التضـامن ضمن مجلس التعاون الخليجـي، لابد أن تكـون متعاضـدة مع مواقف الكـويت، وإن كان هنـاك تباين بعـد مرور عـدد من السنـوات منذ بـدء الكارثـة . . ولاشك أن تعطل عدد من مشـاريع التنمية في هـذه الدول حتى تعـود العلاقـات السياسية بين مختلـف الدول العربيـة إلى حالـة طبيعية سوف يؤدي إلى ضرر اقتصـادي واضح في الدول المضيفة لـلاستثمار والمستقبلة للعون الاقتصادي، ويرفع من معدلات البطالة . .

أهم من الأبعاد السياسية، هناك ضعف الإمكانات الاقتصادية الذي أدى إلى تواضع قدرات الـدول العربية سواء المانحـة أو المستفيدة من العون الاقتصـادي . . فكما بينا فإن القـدرات المالية للـدول العربيـة الخليجية المنتجـة للنفط قد تأثـرت كثيرا من جراء الغـزو والتزامـات التحرير وعمليـات إعادة البناء للكـويت، وأصبح من غير المعقول تخصيص مـوارد كبيرة من أجل العون الاقتصـادي الموجه للـدول العربيـة الأخرى سـواء تلك التي وقفت مـؤيدة لـلاحتلال أو حتى التي عـارضته . هـذا مع العلم أن صناديق التنميـة في

الدول الخليجية وصندوق الإنماء العربي لم تتوقف عن تقديم العون، إلا أن التساؤل هو كم كان من الممكن تقديمه لو لم يحدث الغزو والاحتلال؟

أما التوجه نحو الاستثمار في الدول العربية، وعلى أسس تجارية، فبالرغم من تراجع تدفق الاستثمارات حتى من قبل الغزو العراقي نتيجة لأسباب اقتصادية موضوعية تتعلق بنتائج الاستثمارات السابقة أو للأوضاع الاقتصادية الهيكلية في الدول المضيفة للاستثمار، لكن يمكن القول إن عددا كبيرا من المستثمرين أصبح يتوجس خيفة من مواقف عدد من الدول العربية تجاه حقوق الملكية عند نشوء تباين حول القضايا العربية. فلقد ارتفعت بعض الأصوات في عدد من الدول العربية المضيفة للاستثمار مطالبة بالحجز على الاستثمارات الكويتية وأحيانا مصادرتها أو تحويل ملكيتها للعراق بعد احتلاله للكويت.. ولاشك أن مثل هذه المواقف لم تؤد إلا إلى تعميق حدة عدم الثقة في الأنظمة السياسية في الدول العربية وعدم مصداقيتها. وكان التصرف الطبيعي للكثير من المستثمرين: إعادة تقييم استراتيجيات الاستثمار في الكويت من الدول العربية.. ودون ريب فإن دعوات إعادة توظيف الأموال العربية الموطنة في الدول الصناعية الغربية سوف تذهب أدراج الرياح بعد ما تبين من مواقف سياسية ضارة بالاستثمار في تلك الدول العربية.

الآثار في توافد العمالة العربية:

من أهم آثار الاحتلال العراقي للكويت ذلك الشرخ النفسي في العلاقات بين شعوب الدول العربية.. فبعد أن كانت الجاليات العربية تمثل أغلبية الوافدين في الكويت، وكانت العمالة العربية العصب الرئيسي في الاقتصاد الكويتي، أصبح الكويتيون يتحفظون على تشغيل أفراد العديد من الجنسيات العربية نتيجة لمواقف حكوماتهم أو هيئاتهم القيادية المؤيدة للاحتلال العراقي للكويت، أو نتيجة للتوجس الأمني من البعض الآخر منهم... ولذلك فقد العرب وزنهم النسبي في التركيبة السكانية في الكويت.. وبالرغم من أن أوضاع الوافدين العرب لم تتأثر كثيرا في بعض دول الخليج، إلا أن اليمنيين مثلا تأثرت أوضاعهم، من جراء الغزو العراقي للكويت، في المملكة العربية السعودية واضطرت أعداد كبيرة منهم للرحيل وبيع ممتلكاتهم هناك.

يضاف إلى ذلك أن إمكانيات توفير العمل للعمالة العربية في وظائف جديدة تأثرت بتبعات الاحتلال، وأصبح من الصعب قبول العمالة العربية في أكثر من بلد خليجي . . . وبالرغم من أن مجالات الأعمال أصبحت محدودة نتيجة لأسباب اقتصادية وتقلص النشاط بصورة رئيسية، إلا أن هناك مجالات ما تزال بحاجة إلى عمالة عند توسيع أعمالها، أو عندما تتوافر أعمال جديدة من جراء زيادة نشاط قطاعات معينة . وفي هذه الحالة تتجه الأنظار إلى الدول الآسيوية لتوفير تلك العمالة المطلوبة .

ومن المؤكد أن الآثار الكامنة في الاقتصادات الخليجية والناتجة من الاحتلال العراقي للكويت سوف تؤثر في أوضاع العاملين العرب في الكويت وغيرها من دول خليجية . . فلقد تأثرت القطاعات الاقتصادية بشكل رئيسي، ونجم عن ذلك تعطل أعمال العديد من المؤسسات، خصوصا في الكويت، وهذه المؤسسات وإن استطاعت استئناف أعمالها المعتادة إلا أنها معرضة لمخاطر التصفية والإفلاس، ما لم تحدث تطورات غير منظورة . . . عند ذلك سيضطر الوافدون العرب إلى مغادرة مواقع أعمالهم ومن ثم البلدان التي يعملون بها عائدين إلى بلدانهم الأصلية مع أسرهم . . وهناك تواجه حكوماتهم وأجهزتها المختلفة مشاكل إعادة استيعابهم ضمن الاقتصاديات الصعبة التي تواجهها .

وإذا كان هناك من يتوقع اضطرار العراق إلى استقبال العمالة العربية عندما تحين ساعة إعادة الاعمار هناك، فإن مثل هذه التوقعات ربما شابها التفاؤل المفرط . . ذلك أن العراق الذي يعاني حاليا من تبعات السياسات الطائشة، وكذلك يعاني من استمرار الحصار الاقتصادي لن يتمكن من تدبير تمويلات كافية لمواجهة التزامات إعادة البناء بسهولة . . كما أن وجود ملايين العاطلين عن العمل في العراق لن يتيح توفير مبررات اقتصادية لجلب عمالة عربية لمواجهة متطلبات البناء . . قد تكون هناك حاجة إلى بعض الكفاءات لإنجاز العديد من الأعمال الفنية، إلا أن ذلك لن يكون بحجم كبير بحيث يفتح الباب أمام تدفقات عمالية كبيرة . وهنا أيضا يجب التذكير بأن إنجاز عملية إعادة الإعمار في العراق سوف يتطلب شروطا سياسية واقتصادية أساسية سيمر وقت طويل حتى يمكن توفيرها .

هذا وقد يكون من المناسب إبراز بعض البيـانات الإحصائية لتبيان مدى الخسارة المتأثرة بحركة الهجـرة المعاكسة للعمالة العربية . . ويـورد تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدول غرب آسيا ESCWA الجدول التالي(١١) :

تقدير خسائر تحويلات العاملين في دول غرب آسيا

(لسنتي ١٩٩٠ و ١٩٩١)

البلد	عدد العمال العائدين	قيمة خسائر التحويلات (مليون دولار)
مصر	٧٠٠,٠٠٠	١,٤١٧
الأردن	٢٢٠,٠٠٠	٧٠٧
لبنان	٦٠,٠٠٠	١٥٠
فلسطين	٢٠,٠٠٠	٢٢٠
سوريا	٥٠,٠٠٠	١٥٨
اليمن	٨٨٠,٠٠٠	١,٧٠٠
المجموع	١,٩٣٠,٠٠٠	٤,٢٥٢

ويتضح من الجدول، أن مـا يقارب المليـونين من العمال قـد عادوا إلى بلـدانهم، وإذا أضيف رقم أعداد أفـراد أسرهـم فإن العدد سيرتفع إلى الضعف على الأقل كما أن قيمة التحويـلات المفقودة للسنتين تعتبر كبيرة، وسوف تستمر الخســائر في السنوات اللاحقة وإن كان بمعدلات أدنى حيث إن عـدداً من هؤلاء العمال قد عاد للعمل في الكويت وبقية دول الخليج .

النفط وانعكاسات الأزمة :

ممـا لاشك فيه أن النفط يعتبر مـن القطاعـات الأسـاسية في الـدول العـربية المنتجـة والمصدرة لهذه السلعة الحيوية . وتأثرت الكويت بشكل أساسي بما جرى في قطاع النفط، كما أوضحنـا في هذا البحث نتيجـة للحرائق والتخـريب الـذي تعرض لـه هذا القطـاع .

وحيث إن الكويت تعتمد بشكل رئيسي على هذا القطاع لتنشيط كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى فلابد أن الاقتصاد الكويتي قد تأثر إلى حد كبير، ومازال هذا الاقتصاد يعاني مما حدث لقطاع النفط، وإن تمكنت البلاد من استعادة الإنتاج بمعدلات جيدة. لكن بقية الدول العربية المنتجة قد تأثرت كثيرا. . هناك بلدان استطاعت أن تزيد من حصتها الإنتاجية لتغطية احتياجات السوق ولسد الفجوة الناتجة من توقف كل من الكويت والعراق عن الإنتاج خلال الأعوام الماضية. . وتعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المنتجة وزادت حصتها بنسبة عالية نظرا لتوافر الطاقة الإنتاجية لديها، ولذلك فقد ارتفع إنتاجها إلى أكثر من ثمانية ملايين برميل يوميا. ولاشك أن التكاليف الاقتصادية لحرب تحرير الكويت قد دفعت العديد من الدول الخليجية النفطية للإصرار على حصة كبيرة من الإنتاج لكي تستطيع الإيفاء بالتزامات ترتبت على الاحتلال وحرب التحرير. وهذا الواقع يفرض على هذه الدول حتمية رفض المطالبات بتخفيض الإنتاج من أجل المحافظة على أسعار مناسبة.

هناك أيضا مسألة القيمة الاستراتيجية للنفط حيث تعمل الدول المستهلكة للحد من اعتمادها على النفط المستورد وخصوصا نفط الخليج من أجل تفادي الانغماس بالخلافات الإقليمية في المستقبل. وتعمل الآن مراكز البحوث والتطوير في الدول الغربية على وضع سيناريوهات للطاقة في المستقبل لا يمكن أن تكون نتائجها في صالح الاستمرار في الاعتماد على النفط العربي. إن هذه التوجهات تعززت بعد غزو واحتلال الكويت من قبل العراق، وبعد خوض الدول الغربية لهذه الأزمة واضطرارها لدفع مئات الآلاف من العساكر للخليج من أجل حماية إمدادات النفط وتكريس الاستقرار.

كما هو معلوم هناك دعوات قوية في الولايات المتحدة وكافة الدول الغربية لعدم التدخل عسكريا في المناطق المتوترة وغير المستقرة، ولا تستطيع حكومات هذه الدول التوقف عن التدخل في منطقة مهمة كالخليج إلا بعد أن تجد حلا نهائيا لإمدادات الطاقة والنفط بشكل خاص. وهكذا تتجه الأنظار إلى مراكز البحث لإيجاد البدائل المناسبة. وربما لن يمضي وقت طويل قبل أن يتوصلوا للحلول المناسبة.

ومن المؤشرات المهمة في السوق النفطية بعد غزو الكويت المرونة المتناهية في تلك السوق لاستيعاب الصدمات. . فبالرغم من أن أسعار النفوط المختلفة ارتفعت

ليتجاوز بعضهـا حاجز الأربعين دولارا خلال الشهـور الأولى من الاحتلال، إلا أنها عادت واستقرت عند معـدلاتها السابقة للأزمة بعد أن قامت الـدول المنتجة الرئيسية بزيادة إنتاجها لتغطي احتياجات السوق، وتعوض ما كانت تنتجه كل من الكويت والعـراق . . وإن دل هـذا على شيء فإنما يدل على أن الأسـواق مشبعـة وأن المنتجين يملكـون طـاقـات إنتـاجيـة لابأس بها ، وبـذلك تكـون النتـائج دائما لصـالح المستهلكين. وتظل العراق خارج إطار الإنتـاج دون أن تؤثر في الأوضاع في السوق، بل على العكس من ذلك حيث يتخـوف المنتجـون من عـودة العـراق إلى الأسـواق، وتزعزع الأسعار أو انخفاضها إلى مستويات قياسية . .

ولابـد أن سوق النفط ستـواجه فـوضى لا نظير لها بعد عـودة العراق إلى الإنتـاج والتصـدير. . وسـوف تحدث خلافـات حول مستـويات الإنتـاج بين دول الأوبك، ولاشك أن صراعات ستنشأ حتى مع الدول المنتجـة من خارج الأوبك . . ولن ينتج عن تلك الخلافات والصراعات سـوى تدهور مستمر في الأسعار. . هنـاك قناعات لـدى المختصين بأن معظم الدول المنتجـة ستجـد صعوبـات كبيرة لتبني سياسـات تخفيض الإنتاج من أجل الحد من تراجع الأسعار، فهذه الـدول لديها التزامات مالية ضخمة وعدد كبير منها، إن لم يكن معظمها أو كلهـا، مدينة للعالم الخارجي وعليها الوفـاء بالتزامات مـالية مهمة. كما أن هـذه الدول باتت غير مقتنعة بإمكـانية تحسن الأسعـار حتى لو خفضت مستـويات الإنتـاج، ويعود ذلك لتجـاربها السابقـة مع التخفيض المتدرج . . يضـاف إلى ذلك أن الخلافات السيـاسية العـاصفة بين بعض دول الأوبك لا تبشر بإمكـان التـوافق من أجل المحـافظة على القيمـة الاستراتيجيـة للنفط. فبعد حرب قـاسية بين إيران والعراق وبعد غزو غـاشم من العراق للكويت علينا أن ننتظر سنوات طويلة لإزالة نتائج هذه الصراعات السياسية وتبعاتها، وربما خلال هذا الانتظار تتطور أوضاع الطاقة بما لا يفيد منتجي النفط.

قصة توزيع الثروة :

أثـار النظام العـراقي عند غـزوه للكـويت مسألة عـدالـة توزيع الثـروة العربيـة على الشعوب العربيـة . . ومن جملة الأطروحات التي ذكـرت أن الكويت ودول الخليج تحتكر ثـروة النفط والعوائد الماليـة المترتبـة عليها لصـالح عـدد محدود من السكان على حسـاب

ملايين العرب الآخرين . . وعندما يتصدى المرء لهذه الأطروحات لابد أن يذكر مباشرة أن هذه الإشارة ليس لها أي سند قانوني وشرعي، فكما هو معلوم فإن البلدان العربية هي بلدان مستقلة ذات سيادة، وكل بلد منها حر في استغلال ثرواته الطبيعية والمالية بما تحدده إرادة شعبه . . من جانب آخر فإن مساهمة دول الخليج بما فيها الكويت في بناء الاقتصاديات العربية الأخرى أهم بكثير من المساهمات العراقية .

يضاف إلى ذلك أن الشعب العراقي ذاته لم يتمتع بثروته الوطنية بما يتناسب مع الإمكانات المتوافرة في العراق . وخلال حكم حزب البعث وظفت الأموال المتأتية من إنتاج وتصدير النفط في دعم القدرات العسكرية وأهمل التطور في القطاعات المدنية إلى حد كبير . ولذلك لم تتحسن مستويات المعيشة، أو نوعية الحياة هناك . . وكان جديراً بالنظام العراقي أن يقيم مجتمعا يتمتع بالعدالة ومستويات المعيشة المناسبة ويرفع من كفاءة الحياة قبل أن يطالب الآخرين بالمساهمة في دعم الاقتصادات العربية .

هذا وقد قامت الكويت منذ فجر الاستقلال في عام ١٩٦١ بإنشاء المؤسسات التنموية وعلى رأسها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في الدول العربية والذي مول الكثير من مشاريع البنية الأساسية وغيرها من مشاريع مما ساعد على خلق مرتكزات أساسية في أكثر من قطر عربي . كما أنشأت الكويت عدداً آخر من المؤسسات التي وظفت الأموال كاستثمارات مباشرة في العديد من المشاريع الزراعية والصناعية والعقارية والسياحية في مختلف الدول العربية مثل مصر والسودان والمغرب وتونس وموريتانيا واليمن والأردن وسوريا . . أما المؤسسات التنموية والاستثمارية العربية فإنها ما كانت لتقوم لولا مساهمات الكويت والسعودية والإمارات والتي دعمت من إمكاناتها المالية للمساهمة في العديد من المشاريع العربية . . كما ساهمت دول الخليج في تأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي انبثقت عنه العديد من الشركات العربية المشتركة مثل الشركة العربية للاستثمار، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، والشركة العربية للتعدين، وهذه الشركات قامت بتأسيس مجموعة أخرى من الشركات التابعة والتي لعبت أدواراً مهمة في عدد من الدول العربية .

قد تكون هناك بعض أوجه النقد والتحفظ على أداء مختلف المؤسسات والمنظمات المذكورة، إلا أنه مما ليس فيه شك أن الكويت ودول الخليج ساهمت بقوة في مشاريع

التنمية العربية، ودون ادعاء . . ولابد أن نقول إن هذه المساهمات تشكل دعما حقيقيا للاقتصادات العربية . .

بيد أن ما نتج عن غزو الكويت، كما سبق أن ذكرنا هو في الواقع انتكاسة كبيرة للتنمية العربية حيث تدهورت الإمكانات المالية وتوترت الأجواء السياسية وفقد الكثير من المستثمرين ثقتهم في العديد من الأنظمة السياسية والاقتصادية في الدول العربية . . كل ذلك أضعف التدفقات النقدية من دول الخليج النفطية إلى الدول المضيفة للاستثمار . وقد يقول قائل بأن التدفقات المالية من دول الخليج إلى الدول العربية الأخرى قد تراخت حتى قبل غزو العراق للكويت، إلا أن من الأمور المؤكدة أن هذه التدفقات قد ضعفت إلى درجة كبيرة من جراء ذلك الغزو. كما لا ينتظر أن تتسارع وتيرة هذه التدفقات خلال السنوات القليلة القادمة حيث تواجه الدول الخليجية النفطية مشكلات مالية صعبة هي، في واقع الأمر، من تبعات ونتائج الغزو والالتزامات التي ترتبت عليه . . .

و إذا افترضنا أن الأوضاع السياسية والعلاقات بين دول الخليج من الدول العربية التي ساندت أو اتخذت مواقف سياسية متوافقة مع الموقف العراقي إبان احتلال الكويت، فإن الإمكانيات الاقتصادية لهذه الدول الخليجية لن تسمح لها بتقديم الدعم المالي المناسب لاحتياجات الدول العربية الأخرى . . لكن هذه الأوضاع السياسية لا يمكن التغلب عليها بحسن النوايا فقط . فمثلا يقول تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والمعنون بـ«آثار أزمة الخليج في اقتصاديات دول غرب آسيا» يقول التقرير:

«إن تخطي الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن أحداث الخليج تتطلب جهودا، مكثفة، والتزاما، وتعاونا، ورؤية تضع بعين الاعتبار مصالح كافة الدول والجهات ذات العلاقة في دول غرب آسيا . وفي المدى القصير فإن جهود التقارب والمصالحة يجب أن تبدأ فورا لمعالجة الخلافات السياسية والاقتصادية بين الدول المعنية . ويجب أن تسعى المنظمات والهيئات العربية وخصوصا جامعة الدول العربية لتذويب الخلافات بين هذه الدول . كذلك يجب أن تلتزم كافة الدول بمعايير وشروط جديدة لأسس التعاون فيما بينها ومثل هذه الاشتراطات يجب أن توضح بمعرفة من قبل الجهات الدولية مثل الأمم المتحدة التي يمكن أن تلعب دورا بناء»(١٢) .

ومن المحتمل أن يمضي وقت طويل قبل التوصل إلى صيغ مناسبة للتعاون بين الدول العربية تعتمد على الاحترام المتبادل . . ولاشك أن ذلك الاحترام المتبادل للسيادة وللحقوق الوطنية للشعوب في ثرواتها، وعدم محاولة حل المشاكل القطرية على حساب الأقطار الأخرى تتطلب أنظمة سياسية ذات مشروعية واضحة وتتطلب علاجات عقلانية للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد عربي .

التأثيرات بعيدة المدى في الاقتصاد الكويتي :

بعد أن واجهت الكويت الاحتلال العراقي وتبعاته ونتائجه السلبية في مجمل القطاعات الاقتصادية . فإن البلاد لابد أن تتوقع تأثيرات عميقة وبعيدة المدى في أوضاعها المالية والاقتصادية . . فلقد اتضح أن الإمكانيات المالية للكويت قد تراجعت بشكل كبير، وكما أشرت في سياق هذا البحث فإن الكويت ربما استخدمت ما يربو على الخمسين بليون دولار لمواجهة كافة تبعات الاحتلال والتحرير وإعادة البناء . إن المبلغ المذكور يمثل نسبة عالية من قيمة الأصول الكويتية الخارجية يضاف إلى ذلك أن قيام الكويت بالاستدانة من الأسواق المالية الخارجية من خلال قروض مباشرة، أو عن طريق عمليات تمويل الصادرات قد زاد من الأعباء والالتزامات تجاه العالم الخارجي . . وقد خلقت هذه العوامل ضغوطا على الخزينة العامة في السنوات الثلاث المنصرمة، وهي لابد ستظل مستمرة لسنوات أخرى قادمة .

وفي ظل العوامل الاقتصادية الدولية الراهنة المتسمة بالركود وانعكاسها على اقتصاديات النفط فإن إمكانيات الكويت من تحقيق إيرادات مالية كبيرة من النفط ستظل محدودة . . ولقد شهدت الأسواق النفطية في شهر ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٩٣ تراجعا كبيرا في أسعار النفط نتج بصورة أساسية من عجز منظمة الأوبك عن الاتفاق على تخفيض الإنتاج من مستوياته الحالية لدى الدول الأعضاء إلى مستوى يتناسب مع الطلب . . وبالرغم من أن الطلب على النفط يتحسن في شهور الشتاء فإن الأوضاع في الربع الأخير من العام المنصرم لم تعمل على زيادة التفاؤل لدى الأوساط المالية في الدول المنتجة للنفط . وقد يؤدي هذا الوضع في السوق النفطية إلى إعادة النظر في التوقعات الموضوعة للإيرادات المالية للخزينة

العامة الكويتية، وعندما تعجز السلطات المختصة من تخفيض الإنفاق بطريقة أساسية فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع العجز وارتفاع معدلاته قياسا بالناتج المحلي الإجمالي . .

خلال السنة الماضية قررت الحكومة الكويتية التوقف عن إصدار سندات الخزينة، واكتفت بإصدار أذونات الخزينة (بعيدة الأمد) لتمويل احتياجات الخزينة العامة. وبعد توقف إصدار السندات في شهر أغسطس (آب) ١٩٩٣ بلغ رصيد هذه السندات في الشهر المذكور خمسة ملايين دينار لا غير، في حين بلغت قيمة الأذونات المصدرة حينذاك ١٨٥٢ مليون دينار. ويعني ذلك أن إجمالي رصيد الأذونات والسندات المصدرة لحساب الحكومة كان ١٨٥٧ مليون دينار كويتي . . وإذا تراجعت الإيرادات النفطية فإنه ليس من المستبعد أن تستأنف السلطات النقدية إصدار سندات جديدة بآجال متوسطة لمواجهة التزامات الخزينة العامة . . ومما لاشك فيه أن هذه الإصدارات الجديدة المتوقعة ستؤدي إلى زيادة الدين العام المحلي . .

أما الالتزامات المالية على الكويت تجاه العالم الخارجي والتي تمثلت بقرض قيمته ٥,٥ بليون دولار تم تبريره في مطلع عام ١٩٩٢، وكذلك بقروض لتمويل الواردات الكويتية من عدد من الدول الصناعية الرئيسية. وقد وقع أخيرا قرض بقيمة ٥ بلايين فرنك فرنسي لتمويل الصادرات الفرنسية للكويت.

وقد يقول البعض إن الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الكويت في الوقت الراهن ليست بالضرورة نتاجا للاحتلال العراقي وإنما هي انعكاس للوضع الاقتصادي الدولي والظروف التي تمر بها الأسواق النفطية، وهي أيضا نتيجة للسياسات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الكويت منذ بداية عصر النفط . . وقد يكون هذا التحفظ صحيحا في جانب منه، إلا أن الكويت كان بإمكانها مواجهة الصعوبات دون اللجوء للاقتراض، ودون إنفاق أموال طائلة لو لم يحدث ذلك العدوان الغاشم والاحتلال البغيض . .

وإذا تناولنا بعض البيانات فإننا سنرى مدى تأثر الاقتصاد الكويتي من ظروف الغزو والاحتلال، فتشير بيانات الناتج المحلي (بالأسعار الجارية) إلى إن ذلك

الناتج قد انخفض من ٧١٢٨ مليون دينـار في عام ١٩٨٩ إلى ٥٢٤٧ مليون دينار في عام ١٩٩٠ ثم إلى ٣١٨٤ مليون دينار عـام ١٩٩١ . . وتدل هذه البيانات على أن الانخفـاض خـلال عـام ١٩٩٠ نتج عن التـوقف الكـامل لمجمل الأنشطـة الاقتصادية الرئيسية وأهمها قطاع النفط خلال شهور الاحتلال من ذلك العام وهي خمسة أشهر . . أما في عام ١٩٩١ فإن هنـاك فترة احتلال مدتها شهران يضاف لها توقف الإنتاج النفطـي وشلل الحياة الاقتصادية حيث انخفضت مسـاهمات كافة القطـاعات الـرئيسية . . وإذا قـارنـا مستويـات الناتج المحلي في عـامي ١٩٨٩ ، و١٩٩١ فإن الانخفاض يعادل نسبة ٥٥ في المائة .

وقـد تمكن الاقتصـاد الكويتي مـن الانتعاش النسبي في عـام ١٩٩٢ وقـدر الناتج المحلي الإجمالي بـ ٦٣٦٧ مليون دينـار بعد أن تحسن الإنتاج النفطي حيث أطفئت الحرائق النفطية وعـولجت الكثير من الآثار ليرتفع الانتاج تـدريجيا . وفي العام المذكـور بلغت مساهمة النفط في النـاتج المحلي الإجمالي ٤٣ في المائة بعد أن كـانت ٣٩ في المائة في عـام ١٩٨٩ قبل الاحتـلال . . . ويـدل هـذا المؤشر على ضعف مسـاهمات القطـاعـات غير النفطيـة بعـد أن كان مـؤمـلا لها أن تـزيـد مساهمتها في الاقتصـاد الكويتي على حساب القطاع النفطـي . . وهكذا يتكرس النفط بشكل مركز في الحياة الاقتصادية ، ولا تعتبر نسبة الـ ٤٣ في المائة هي الحد الأقصى لمسـاهمة النفط ، ولكنهـا تمثل المسـاهمة المبـاشرة ، وهنـاك العـديـد من الأنشطة الاقتصـادية الأخرى التي تعتمد على النفط ومن ثم تعتبر مسـاهمتها من النـاتج المحلي الاجتماعي مسـاهمات غير مبـاشرة للقطـاع النفطي ، ومنهـا يقع ضمن الصناعات التحويلية ، وهناك القطاعات الخدمية الحكومية . . يضاف إلى ذلك أن العـديـد من الأنشطـة الأخـرى تعتمـد على الإنفاق العـام الـذي تموله الإيرادات النفطية(١٣) .

ولاشك أن الاقتصاد الكـويتي سوف يتحمل العديد من الضغـوط الناجمة عن الاحتلال وتبعـاته الاقتصاديـة ولمدة طويلة . . ومن العـوامل السلبية التي ستتأثـر بها الاقتصـاديـات العـربيـة الأخـرى ذلك الضعف الـذي حـدث للإمكانات المالية الكويتية .

النتائج والآثار بعيدة المدى في الاقتصاد العراقي :

إذا كانت آثار الاحتلال العراقي في الكويت صعبة ومكلفة ، فمما لاشك فيه أن آثار مغامرة الغزو والاحتلال في العراق ستكون أكثر قسوة وشدة . وبعد مرور ثلاث سنوات على الغزو تعيش العراق ظروفا اقتصادية بالغة التعقيد ، حيث لا يزال الحظر الاقتصادي مستمرا نظرا لعدم التزام النظام العراقي بشروط وقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن الدولي . كذلك رفضت الحكومة العراقية القبول بشروط التصدير الجزئي للنفط بحيث تتمكن من الوفاء بالتزامات واردات الغذاء والدواء وفي ذات الوقت دفع التزامات التعويضات الناشئة عن غزو واحتلال الكويت . . وقد كان يمكن لمثل تلك الموافقة أن توفر للعراق مبلغا قدره ١٦٠٠ مليون دولار كل ستة أشهر وتحافظ على إمدادات الأغذية والأدوية وتوفر استقرارا معقولا للأوضاع الاقتصادية . . وقد نتج عن عدم الموافقة العراقية على ذلك القرا ر ارتفاع الأسعار خصوصا أسعار المواد الأساسية ، إلى مستويات فلكية ، مما أدى إلى تدهور مستويات المعيشة وانخفاض كبير في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي .

وإذا تجاوزنا الأوضاع الراهنة إلى المستقبل فإن إمكانيات العراق الاقتصادية وتطويرها تستلزم توافر الأموال . . مثل تلك الأموال لا يمكن للعراق الحصول عليها سواء من إمكاناته الذاتية مثل بيع النفط ، أو الاقتراض . . وحتى لو تمكن العراق من بيع ما يزيد على ثلاثة ملايين برميل يوميا ، وهو احتمال قائم بعد زمن من استئناف الإنتاج ، فإن أسعار النفط لن تساعد على تحقيق إيرادات كبيرة . بل إنه من المتوقع أن تنخفض الأسعار فور دخول العراق رسميا في السوق النفطية مرة أخرى . ولقد اتضحت توجهات الأسعار خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٣ ، وانخفضت بمعدلات كبيرة ، وقد قدر معدل أسعار نفوط الأوبك خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٣ بأقل من أربعة عشر دولارا أمريكيا للبرميل ، وذلك يعني أنها أقل من السعر المستهدف للأوبك ـــ والذي أقر قبل الغزو العراقي للكويت ، والبالغ ٢١ دولارا ـــ بأكثر من سبعة دولارات .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن العراق كان مدينا بأكثر من ثمانين بليون دولار قبل مغامرة الغزو ، وهناك التزامات كبيرة نتجت عن احتلال الكويت ، فإن إمكانيات

الأسواق المالية، والمؤسسات الدولية والحكومية للتعامل مع إقراض العراق من جديد ستكون محدودة إن لم تكن معدومة. وقد يتبقى إمكان الاقتراض غير المباشر عن طريق تلزيم بعض الشركات أعمال إعادة الإعمار والطلب منها تدبير التمويل لأعمالها من خلال المؤسسات المالية في بلدانها والتعويض عليها عينيا بالصادرات النفطية.. ويظل هذا الخيار محدودا ولا يتناسب مع حجم الأعمال المطلوبة لجعل العراق قادرا على استئناف النشاط الاقتصادي المتناسب مع الإمكانات الفعلية في بلد مثل العراق تتوافر لديه ثروة طبيعية ومياه، وأراض زراعية، وثروة بشرية مناسبة.

ولذلك فإنه حتى لو افترضنا انتهاء الظروف السياسية التي تفرض استمرار الحصار الاقتصادي واستئناف إنتاج وتصدير النفط فإن متطلبات إعادة البناء أكبر بكثير مما سيحصل عليه العراق من أموال.. كما أن العالم الخارجي سوف يشترط وجود نظام سياسي مستقر يتمتع بمشروعية شعبية في كافة أرجاء العراق، ويكون مقبولا من القوى الدولية الرئيسية، ودول الخليج ودول الجوار الرئيسية.. عندئذ يمكن التعامل المالي مع العراق.. وحتى لو توافرت كافة تلك الشروط فإن انتشال الأوضاع الاقتصادية سوف يستلزم مرور وقت طويل.. ولن تتحسن الأحوال المعيشية ولن يستقر سعر صرف الدينار العراقي إلا بعد تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية، وتحسن القدرات التصديرية.. وسوف يمر وقت طويل قبل أن يتضح تقييم الأسواق المالية للمصداقية الائتمانية للعراق.

وقد يكون من أهم الأمور التي سوف يضطلع بها أي نظام سياسي جديد هناك، هو توفير ثقة أصحاب رؤوس الأموال العراقيين لكي يقوموا بتوظيف مدخراتهم في العراق وإعادة تشغيل مختلف القطاعات الاقتصادية بعد الدمار والتخريب اللذين مرت بهما خلال أكثر من عقد من الزمن. كذلك لابد من توفير الأموال لإعادة بناء منشآت القطاع النفطي وموانىء التصدير. ومثلما أشرت في بداية هذا البحث فإن المبالغ التي كانت مطلوبة لتعمير هذا القطاع قبل غزو الكويت بلغت ٦ بلايين دولار، ومعنى هذا أن الاحتياجات الراهنة تفوق ذلك المبلغ بكثير. وإذا تقررت زيادة الإنتاج على المستويات التي كانت سائدة قبل أغسطس (آب) عام ١٩٩٠ (بحدود ثلاثة ملايين برميل يوميا) فإن هناك حاجة ماسة لتوفير أموال كثيرة

لاستثمارها في حقول الإنتاج الحالية والجديدة . . ولن يكون من السهل على الحكومة العراقية القيام بهذه الاستثمارات في ظل ظروفها الاقتصادية والمالية الحالية والمتوقعة، وإذا قامت بدعوة المستثمرين الأجانب مثل الشركات النفطية الكبرى في الدول الغربية فإنها قد لا تستسيغ الشروط . . يضاف إلى أن شروط الاقتراض لتمويل هذه الأعمال قد لا تكون ميسرة على الإطلاق . . وربما تضطر إلى القبول بدخول الشركاء الأجانب بموجب عقود امتياز قد لا تختلف كثيرا عن عقود الامتياز لدى الشركات النفطية الغربية قبل تأميم النفط .

يتضح لنا مدى التداعيات التي تمخض عنها غزو العراق للكويت وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد العراقي وأداء مختلف قطاعاته، وكذلك الآثار الفادحة على مستويات المعيشة ونوعية الحياة . . وهذه التداعيات تضاف إلى ما نتج عن حرب ثماني السنوات بين العراق وإيران وآثارها الكارثية . . ومهما يكن من أمر فإن إصلاح الأوضاع الاقتصادية يتطلب تغيرات وإصلاحات سياسية مركزية في العراق .

الخلاصة :

بعد استعراض الآثار الاقتصادية للاحتلال العراقي للكويت في الكويت والعراق وبقية الدول العربية يتبين أن النتائج كارثية ومازالت آثارها مستمرة وسوف تظل محبطة للكثير من الآمال العربية لمدى زمني منظور وبعيد المدى . . وقد أوضحت النتائج الحقائق الاقتصادية التالية :

أولا: إنهاك الاقتصاد الكويتي إلى حد كبير، وتراجع القدرات المالية، وتقلص إمكانات السوق المحلية وتراجع المقدرة الاستيعابية لتوظيف العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية . . كذلك فإن ضعف القدرات المالية أدى إلى زيادة حدة العجز في الموازنة الحكومية على مدى السنوات المنصرمة وقد يستمر خلال السنوات القادمة . وتشير الأوضاع المالية للكويت إلى تراجع القدرة على تمويل المشاريع الأساسية والمشاريع الاستثمارية في العديد من الدول العربية .

ثانيا : تدهور الاقتصاد العراقي، والذي كان أصلا منهكا من قبل مغامرة الغزو، وازدياد حدة المديونية الخارجية، وتوقف الإيرادات النفطية على مدى يزيد على ثلاث

سنوات حتى الآن وربما لفترة غير معلومة اعتمادا على مجرى المواقف العـراقية وتعاملها مع قرارات الأمم المتحدة . وقد أدت هذه المغامـرة إلى عزل العراق اقتصاديا عن العالم الخارجي ، وفقدان القيمة الاقتصادية للبـلاد ، على الأقل في الوقت الراهن . فبالرغم من أهميـة العراق كبلـد منتج للنفط فإن غيابـه عن السوق النفطيـة لم يؤد إلى أسعـار النفط ، بل إن الدول المنتجـة استطاعت أن تعوض حصة العـراق بشكل واف . أبعد من ذلك هنـاك تخوف من عودة العـراق إلى السـوق النفطية مما قد يخلق ضغطـا على الأسعار ويدفعها إلى التراجع .

وقد أدت هذه الحقائق إلى تراجع كبير في مستويـات المعيشة نظرا لتدهور سعر صرف الدينـار ، وازدادت حدة التضخم في أسعار السلـع والمواد الأساسية . . كما أن إمكـانيات الحكومـة العراقيـة لإنجاز المشـاريع الأساسيـة مثل مشاريع البنيـة الأساسيـة والمشاريع النفطية والصناعات التحويلية وتطوير الإمكانات الزراعية قد توقفت تماما .

ثـالثـا : تأثر العـديد من الاقتصادات العربيـة بالنتائج الكارثية للغـزو العراقي للكـويت ، ففي حين تحملت الـدول الخليجيـة تبعات مـاليـة كبيرة من أجل تحريـر الكويت ، وعانت من عجـز كبير في موازناتها الحكومية ، فإن بقية الـدول العربية قد تأثرت بتوقف تحويلات العاملين وتراجع الدخل من السياحة ، وتوقف الدعم العربي من دول الخليج . . كما أن بعض الـدول العربية تأثـرت بسبب الأوضاع الاقتصـادية المستجدة في الكويت والعراق حيث تراجعت معدلات الاستيراد ، واضطر عدد كبير من عمالتهـا الـوطنية إلى المغـادرة والعـودة إلى بلدانهم الأصليـة . . ومن الـدول التي تأثـرت بشكل واضح الأردن ، واليمن ، ومصر وسوريـا والسودان . ولاشك أن هـذه الدول تحملت أعباء إعادة التوطين للأعداد الكبيرة من هؤلاء العائدين .

رابعا : يبدو أن غزو العراق للكويت قد خلـق لدى الدول الصناعية هاجسا من مسألة أمن النفط ، وأخذت هذه الدول تعمل على تطوير البدائل المناسبة للطاقة . . كذلك هناك تصـورات جادة في مسألة ترشيد استهلاك النفط ، وتطـوير للسياسات الضريبية مثل ضريبـة الكربـون وضريبة البنزين مـن أجل الحد من الاستهلاك . كما توجد سياسات لتحسين تكنولوجيا الاستخدام حتى يتم تقليص الحاجة للنفط .

قد لا تستطيع هـذه الدول الاستغناء عن النفط لمدى زمني طويل، خصـوصا في ظل الأسعار المنخفضـة، وعدم التمكن من خلق بـدائل مناسبـة من حيث ا لتكلفة الاقتصـاديـة، إلا أنه يمكن القـول بأن أزمـة الكـويت خلقت حـافزا لـدى الـدول المستهلكة للبحث عن بدائل أقل كلفة من الناحية الأمنية.

خامسا: مما لا شك فيه أن هاجس الأمن أصبح قضية محورية لدى دول الخليج وقد تضطر هـذه الدول إلى تعـزيز الدفـاعات من خـلال شراء المزيد من الأسلحـة والمعدات العسكـريـة. وهـذا لابد أن ينعكـس سلبيا، في ضـوء تـراجع الإيـرادات النفطيـة، على مخصصات التنميـة داخل هذه البلدان، وفي البلـدان العربيـة الأخرى.. إن حالـة عدم الاطمئنان من حالة الأمن دفعت وسوف تدفع العديد من دول المنطقة للاعتماد على الدول الكبرى الرئيسية لحمايتها وحماية استقرارها السياسي والاقتصادي.. ولاشك أن التعاقدات الأمنية سوف تحتم تكاليف اقتصادية مهمة.

سـادسـا: إن ضعف الإمكانـات المالية والاقتصـادية في عـدد من دول المنطقة سيدفعها إلى الانفتـاح الاقتصادي أمام الشركات العـالمية وإفساح المجال أمـامها في قطاعـات اقتصادية مهمـة مثل قطاع النفط الـذي سبق تأميمه.. وقد يكـون هناك بعض الجوانب الإيجابية لمثل هذا الانفتاح مثل حسن الإدارة وكفاءة الاستغلال، لكن هناك جوانب أخـرى قد تؤدي إلى فقدان السيطرة على الثروة النفطيـة، وإعادة هيمنة الشركات الكبرى على المقـدرات الاقتصادية في المنطقة. بيـد أن الضعف الناجم عن الاحتلال العـراقي للكويت لعدد من دول المنطقـة خصوصا العـراق لن يسمح بقدر كبير من المناورة أمـام هذه الدول إذا سعت لتطـوير قدراتها الاقتصاديـة والتوسع في إنتاجها النفطي..

ويتضح جليـا أن مسألـة الانكشـاف الاقتصادي قـد أضحت مسألة هيكلية ولا يمكن تجاوزها إلا بعد بناء للقدرات ومن خلال تراكمات، وقد لا يتحقق إلا بعد مرور مدة طـويلة.. كل ذلك يؤكد أن الجوانب الاقتصادية للغـزو العراقي للكويت قد تكون من أهـم النتـائج، وإن انعكاساتها على الاقتصادات العـربية ستدوم، ولن تنجلي إلا بعد ردح طويل من الزمن.

الهوامش

(1) Business Report on Republic of Iraq1989 Middle East Economic Digest. Page3

(2) Business Report on Republic of Iraq1989 Middle East Economic Digest. Page4

(3) Information Memorandun for the state of Kuwait-J.P. Morgan. October, 1991. Page7

(4) Information Memorandun for the State of Kuwait J.P. Morgan. October, 1991. Page25

(٥) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٠ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. صفحة ١٢

(٦) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٠ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. صفحة ٥١

(٧) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٠ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. صفحة ٨٠

(٨) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٠ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. صفحة ٤٠٨

(٩) أثر أزمة الخليج على الاقتصاد المصري ـ دراسة بقلم د. وهبي وهبة صفحة ٤

(١٠) دراسة حول الأضرار والخسائر الاقتصادية التي لحقت بالجمهورية العربية السورية نتيجة أزمة الخليج ـ الأمم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا صفحة ١٠

(11) The Impact of the Gulf Crisis on the Economies of Western Asice, U.N. Economic & Social Council Economic & Social Commission for Western Asia December 1992. Page37

(12) The Impact of the Gulf Crisis on the Economies of Western Asia, U.N. Economic & Social Commission for Western Asia, December1992. Page81

(١٣) التقرير الاقتصادي (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢) بنك الكويت المركزي صفحة١٧

المراجع

(1) Business Report on Republic of Iraq1989 Middle East Economic Digest-London, U.K

(٢) تقرير مناخ الاستثمار ١٩٩٠ ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ـ الكويت .

(٣) أثر أزمة الخليج على الاقتصاد المصري ـ دراسة بقلم د. وهبي وهبة ـ القاهرة ـ أكتوبر ١٩٩٠ .

(٤) دراسة حول الأضرار والخسائر الاقتصادية التي لحقت بالجمهورية العربية السورية نتيجة أزمة الخليج ـ الأمم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(5) The Impact of the Gulf Crisis on the Economies of Western Asia, U.K. Economic & Social Council Economic & Social Council for Western Asia, December 1992.

(٦) التقرير الاقتصادي (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢) بنك الكويت المركزي الكويت ١٩٩٣ .

التعقيب

د. طه عبد العليم

(١)

.. في دراسة «الأبعاد الاقتصادية للغزو العراقي للكويت» يقدم الباحث تحليلا عميقا للأبعاد الثلاثة الرئيسية الواجب تناولها. إذ يتناول من جانب دوافع وخسائر كارثة الغزو، ومن جانب ثان ذرائع وعواقب محاولة الاحتلال، ومن جانب ثالث مقدمات وتداعيات حرب التحرير. ورغم صعوبة الفصل بين الأبعاد الاقتصادية والأبعاد غير الاقتصادية للغزو، فإن الباحث تجنب باقتدار خطر الانزلاق إلى مجرد المدخل «الاقتصادي». إذ جمع الباحث بين مدخل تحليل «اقتصاديات» الغزو والاحتلال والتحرير، وذلك في حساب التكاليف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وبين مدخل «الاقتصاد السياسي» وذلك لكشف التفاعل الوثيق والمتبادل بين الأبعاد الاقتصادية وغير الاقتصادية. ولا يقتصر الباحث على رصد المؤشرات والمعطيات الكمية وغير الكمية لكشف الأبعاد الاقتصادية الكارثية، وإنما يطرح افتراضات ويخلص لاستنتاجات حول قضايا قد تكون محلا للاتفاق أو الاختلاف، إلا أنها تعكس إصرار الباحث على عدم تجاهل ماهو جوهري. وقد نشير على سبيل المثال، بين القضايا الجوهرية التي قدم بصددها الباحث رؤيته — من منظور الاقتصاد السياسي — لأبعاد الغزو والاحتلال والتحرير: تفاعلات سوق النفط، ودعاوى توزيع الثروة، وإشكاليات أمن الخليج، ومعضلات التعاون العربي.

.. وينزع الباحث إلى التمسك بالموضوعية العلمية فيما يتناوله بالتحليل، متمسكا بتوجيه «ورقة عمل الندوة». وهكذا، من حيث الشكل، فإن الباحث ينزع إلى تجنب إصدار أحكام مطلقة، وهو ما يظهر مثلا في استخدامه لفظ «ربما» في إشارته للأجل الممكن لإحلال بدائل للنفط العربي. كما يستخدم تعبير «من المحتمل» في إشارته إلى الوقت اللازم لخلق شروط إعادة بناء التعاون العربي على

أسس جديدة. إذ لا يخفى أن مثل هذه التوقعات إما تتفاوت بشأنها التقديرات، كما في حالة مستقبل سوق النفط، أو تتباين بصددها التصورات، كما في حالة مستقبل التعاون العربي. وأما من حيث المضمون، فإن الباحث ينزع إلى صرامة الموضوعية، في تحليله لأسباب الصعوبات الاقتصادية الكويتية، وأصحاب المصلحة في الغزو العراقي، وعامل تدهور أسعار النفط. وهكذا، مثلا، نلاحظ إشارة الباحث إلى «السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة منذ بدء عصر النفط» في معرض تناوله لأسباب الصعوبات الاقتصادية الراهنة بالكويت، دون تجاهل حقائق النتائج الكارثية للعدوان العراقي وآثاره في إضعاف القدرات الاقتصادية الكويتية، التي كان بمقدورها لولا العدوان مواجهة هذه الصعوبات. كما نرصد تشديد الباحث على توجيه الاتهام بصدد نهب الكويت في فترة الاحتلال إلى «المنتفعين من أقطاب النظام وأتباعهم»، في معرض تحليله للخسائر الاقتصادية المباشرة، وذلك رغم وقوع أقسام واسعة من شعب العراق في أسر الأوهام التي روجها النظام العراقي بشأن ولوج الرفاهة عبر بوابة الكويت!

(٢)

.. ولقد ساق الباحث حشدا من المؤشرات الإحصائية التي تكشف أبعاد الكارثة الاقتصادية في صورة الخسائر الاقتصادية المباشرة ليس فقط للكويت وانما بدرجة أشد للعراق، ولم تقتصر على البلدان العربية الأخرى التي وقفت ضد الغزو بل شملت وبدرجة ربما أشد إيلاما البلدان العربية التي تواطأت مع الغزو عن سوء تقدير أو سوء قصد. وينبهنا الباحث بقوة إلى جريمة حرق وتخريب آبار النفط ومنشآته في الكويت العربية باسم حماية الثروة العربية، وجريمة نهب ممتلكات الشعب الكويتي العربي لصالح قراصنة الغزو بدعوى عدالة توزيع الثروة، وبذات القوة يذكرنا الباحث بأن «آثار مغامرة الغزو والاحتلال على العراق أكثر قسوة وشدة» مشيرا إلى آثار الحرب التي فجرها الغزو ناهيك عن عواقب الحصار.

.. ويؤكد الباحث بحق أنه «لم تسلم دولة عربية واحدة من التأثر بنتائج الاحتلال العراقي... وإن بدرجات متفاوتة»، وهي آثار وخيمة في الاقتصاديات العربية، النفطية

وغير النفطيـة، الغنية والفقيرة، ذات الفـائض وذات العجز، المستقبلـة للعمالة والمرسلـة لها، وذلك على جـانبي متراس حرب تحرير الكويـت بمختلف أبعادهـا — العسكريـة والسياسية والايديولوجية والنفسية — ذات الآثار الأبعد مدى والأكثر خطورة. ويصعب ألا نشير هنا إلى تقـرير صندوق النقـد العربي للخسـائر الاقتصادية المبـاشرة وغير المباشرة للعـدوان العـراقي وحرب تحريـر الكـويت (التي امتـدت منطقيا إلى حـرب لـوأد احتمال معاودة الغـزو العراقي للكـويت فضلا عن تحقيق الأهداف الاستراتيجيـة للقوى الـدولية التي فرض الاحتـلال العراقي الخيـار الخليجي العربي الصعب بدعـوتها)، وهو التقـدير الذي أورده الباحث في مستهل عـرضه للخسائر العربية المبـاشرة، والبالغ أكثر من ٦٥٠ مليار دولار، أي — كما لا ينسى الباحث أن يذكرنا بـه — ما يعادل قيمة الأموال العربية الموظفة خارج الوطن العربي.

. . . والأهم — في تقديرنـا — هو انطلاق الباحـث في تحليله من تـوجه عربي. وهو توجه تمليه الحقـائق التاريخية والجغرافية والثقافية لهوية الكـويت العربية. وفوق هذا فإنه توجه تفرضه التفاعلات الموضوعية الحتمية، الاقتصادية والسياسية وغيرها، بين البلدان العربية الخليجية وغير الخليجية المنتمية لذات النظام الإقليمي. وأخيرا، هو تـوجه لابد أن يعالج «ببرودة رأس»، مـن منظور المستقبل، كارثة كـان حتميا أن تشعل «حميـة الـوجـدان» إلى حين لابـد أن ينتهي. وفي هـذا السيـاق نفهم تسـاؤل البـاحث «كم كـان من الممكن تقـديمـه لو لم يحدث الغـزو والاحتـلال؟» وذلك في معـرض تحليله لآثـار الكارثـة في العـون المالي والاستثمار المباشر وفـرص العمل التي وفرتها الكويت وغيرها من الدول العربية الخليجية لبقية الدول العربية. ويبدو لنا أن إشارة الباحث إلى العوامل الاقتصادية التي أدت إلى انخفاض تدفق الأموال الخليجية العربية لا تعكس نـزعة إلى تبرير ظاهـرة هروب رؤوس الأموال العربيـة، شاملة غير الخليجية. وقد يستنـد استنتاجنا إلى تأكيد الباحـث على « الآمال العـربية المحبطة»، وعلى شروط «التوصل إلى صيغ مناسبة للتعاون بين الدول العربية».

. . وسنوجز في الختام إشكاليات الاقتصاد السياسي للغزو والاحتلال والتحرير، من منظور مستقبل الكويت ومستقبل «أوضاعنا في العالم العربي» بكلمات ورقة عمل الندوة. وهنا قد يكون من المفيد للنقاس المرجو أن نطرح بعض الهواجس التي أثارها

لدينا بعض ما تضمنه هذا البحث الرصين. وفي هذا الطرح نهدف بالأساس إلى تجاوز البقاء أسرى فقدان الاتجاه الذي تفاقم من جراء المغامرة الطائشة البائسة للغزو. لأن هذا يزيد الآثار الوخيمة لكارثة الغزو والاحتلال والتحرير، وذلك بتكريس واقع «إن مسألة الانكشاف الاقتصادي قد أصبحت مسألة هيكلية» بكلمات الباحث. ولا شك أن التحلي بالواقعية العقلانية والموضوعية — العلمية ضرورة لا يملك الفكر العربي ترف تجاهلها في القيام بواجبه، الذي نتصوره هدفا لهذه الندوة، وهو توضيح خيارات الانتقال من الانكشاف الراهن إلى الأمن الممكن ثم إلى القدرة المنشودة، من منظور الاقتصاد السياسي للتقدم.

(٣)

ولعل أول الهواجس مبعثه ما قد يبدو غيابا لتصور، أو تسليما باستحالة، التوجه نحو دور الفاعل الذي انتزع من قبل سوق النفط العالمي. نقصد الدور الذي يحمي مصالح ويحقق أهداف الدول العربية الخليجية، المالكة والمنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط في العالم. وذلك قبل غيرها من بلدان الوطن العربي، فضلا عن غيرها من الدول المصدرة للنفط. وهكذا، فإن الباحث يؤكد بحق أنه بالرغم من أن نفط الخليج «سيظل مصدرا أساسيا للطاقة لأمد طويل، إلا أن ذلك لن يحول دون قيام الدول الصناعية المستهلكة للنفط: بتطوير الكفاءة التكنولوجية لاستخدام الطاقة... وتعزيز البحث العلمي لجعل مصادر الطاقة البديلة أقل كلفة... وجعل عميات الاستكشاف والاستخراج للنفط، في مناطق أخرى من العالم، ذات جدوى اقتصادية». ويشير الباحث إلى تصريح الرئيس جورج بوش يوم تحرير الكويت بأن على الولايات المتحدة أن تبدأ بتطوير امكانياتها العلمية لتنويع مصادر الطاقة، وتخفيف اعتمادها على نفط الشرق الأوسط. ويرصد الباحث نذير «تراجع القيمة الاستراتيجية للمنطقة وثرواتها ومن أهمها النفط» وذلك بالنسبة للدول الصناعية الغربية المستهلكة للنفط «بعد مرور عدد من السنين، وبعد أن تتوصل تلك الدول إلى ترتيب أوضاع الطاقة في بلدانها». وربما لن يمر وقت طويل قبل إيجاد البدائل المناسبة لإمدادات الطاقة، والنفط بشكل خاص — كما يتوقع الباحث —

مشيرا إلى حقيقة أن مراكز البحث والتطوير تعمل الآن لوضع سيناريوهات للطاقة «ليست في صالح النفط العربي». كما يشير الباحث إلى السياسات الضريبية التي تبنتها الدول الصناعية المستهلكة للحد من استهلاك النفط، وخاصة ضريبة الكربون، فضلا عن ضريبة البنزين. وهي ضرائب تمثل فوق هذا كما يرصد المراقبون إعادة تدوير جانب إضافي من العائدات المتآكلة للصادرات النفطية. وأخيرا، يشدد الباحث في «الخلاصة» على مخاطر «ان ضعف الامكانات المالية والاقتصادية في عدد من دول المنطقة، سيدفعها إلى الانفتاح الاقتصادي أمام الشركات العالمية وافساح المجال أمامها في قطاعات اقتصادية مهمة مثل قطاع النفط الذي سبق تأميمه. .»، ورغم تسليم الباحث بما قد يترتب على هذا من آثار إيجابية، فإنه يحذر من نتائج أخرى» قد تؤدي إلى فقدان السيطرة على الثروة النفطية، وإعادة هيمنة الشركات الكبرى على المقدرات الاقتصادية في المنطقة. بل يرصد الباحث خطرا، يشير إليه بخصوص العراق تحت ضغط حاجات تمويل الإعمار، ونراه يهدد غير العراق ربما تحت ضغوط اخرى، وهو «دخول الشركاء الأجانب بموجب عقود امتياز قد لا تختلف كثيرا عن عقود الامتياز لدى الشركات النفطية الغربية قبل تأميم النفط». وفي سياق هذه المعطيات والاستنتاجات نتفق مع ما أورده الباحث في خاتمة «الخلاصة» من تأكيد أن الانكشاف الاقتصادي الهيكلي — الذي نراه العامل المحدد لمجمل التطورات الجارية والمتوقعة في سوق النفط — يستحيل تجاوزه «إلا بعد بناء للقدرات ومن خلال تراكمات، وقد لا يتحقق إلا بعد مرور مدة طويلة» لكنه كان يتوجب عليه الاستدراك بأن هذا قد لا يتحقق قط إذا لم نشرع في هذا البناء.

ونشدد على أن كل ما أبرزناه من معطيات واستنتاجات الباحث نتفق معه فيه. بيد أن هذا لم يمنع الهاجس الذي تولد لدينا من غياب إشارة — وإن موجزة ومطروحة للبحث اللاحق — إلى الخيارات بعيدة المدى لتجاوز الانكشاف الاقتصادي الهيكلي، بما يعنيه بصدد ما نناقشه من بناء الركيزة الأهم لتحول سوق النفط من سوق للبائعين إلى سوق للمشترين، مجددا وبصورة راسخة. ولا نضيف جديدا إذا قلنا إن هذا يعني بالدرجة الأولى اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية المتسارعة، وتعظيم القدرات الاقتصادية العربية —الإقليمية، على أسس تتعلم

بالتأكيد من دروس كارثة الغزو والاحتلال والحرب، وتراعي ما تمليه المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، وهو ما سنعود إليه بإيجاز فيما بعد. بيد أن «رؤية البعيد»، التي يتوجب أن يتحلى بها الفكر لرؤية الهدف المنشوف وتخفيف آلام وتقليص تكاليف الوصول إليه عبر أقصر السبل الممكنة، لا يقلل الأهمية العملية «لرؤية القريب». إذ لاتخفى حتمية تخطي عقبات المسالك إلى الغايات البعيدة، وما يقتضيه هذا من دور للفكر، يتجاوز مجرد رسم خريطة «عوائق الطريق» ويسعى إلى كشف سبل تجاوزها الآمن بأقل الخسائر وبغير فقدان للاتجاه. ولعل هذا الهاجس قد راودنا لدى قراءة ما عرض له الباحث — رغم صحته — من تعمق أسباب تجاوز حصص الإنتاج، وتدهو أسعار البيع، من جراء كارثة الغزو والاحتلال والحرب. أي ذات الأسباب التي زادت آثار الانكشاف الاقتصادي الهيكلي، المحدد للميل طويل الأجل لتراجع الطلب وانخفاض الأسعار، في سوق النفط العالمي. وقد راودنا الهاجس، ليس بسبب ما يبدو من ترجيح الباحث ألا مفر من «الخلافات والصراعات» بين الدول المنتجة للنفط — داخل وخارج أوبك — «حول مستويات الإنتاج»، وليس بسبب توقع الباحث بأن «سوق النفط ستواجه فوضى لا نظير لها بعد عودة العراق إلى الإنتاج والتصدير» . وإنما مبعث هاجسنا تناول الباحث لسياسات الإنتاج الواجب ترشيدها تحسينا لشروط المساومة الاقتصادية في سوق النفط حتى تتخلق أسباب القدرة الاقتصادية لتقليص التبعية للنفط. وهكذا، يقول الباحث — بغير تحفظه الملحوظ في البحث — «دفعت التكاليف الاقتصادية لحرب تحرير الكويت بالعديد من الدول الخليجية النفطية للإصرار على حصة أكبر من الإنتاج . . . وهذا الموقف يفرض على هذه الدول حتمية رفض المطالبات بتخفيض الإنتاج من أجل المحافظة على أسعار مناسبة». كما يورد الباحث — من دون نقد يعرض للتصورات المخالفة — أن «هناك قناعات لدى المختصين بأن الدول المنتجة . . . باتت غير مقتنعة بإمكانية تحسن الأسعار حتى لو خفضت مستويات الإنتاج، ويعود ذلك لتجاربها السابقة مع التخفيض المتدرج». ويخلص الباحث — وهو محق في استنتاجه، وإن بدا مفرطا في التشاؤم — إلى أن «الخلافات السياسية بين بعض دول الأوبك لا تبشر بإمكانية التوافق من أجل المحافظة على القيمة الاستراتيجية للنفط . . . » وحتى تزال

آثار حرب الخليج الأولى (العراقية-الإيرانية) وحرب الخليج الثانية (احتلال وتحرير الكويت). . . «ربما تتطور أوضاع الطاقة بما لا يفيد منتجي النفط» . والأمر أن تبدل «أوضاع الطاقة» سوف يستغرق عقودا طويلة، كما تؤكد تقديرات ذات مصداقية اطلع عليها الباحث ولا شك. ويورد الباحث أسبابا لتداعي «نظم العدوان الإقليمية» تبشر بإمكانية تجاوز «الخلافات السياسية»، وفي تقديرنا أن أسباب توقع «الرشادة والعقلانية والواقعية» تتوافر رغم كارثة الغزو، وربما بسببها بالذات. ويكفي النظر إلى مؤشرات الكارثة الاقتصادية، وهي المؤشرات التي أفاض الباحث، منطقيا، في سردها في معرض كشفه لدوافع العدوان، والتي نراها كاشفة أيضا لوأد أسباب العدوان!.

(٤)

وقد لا نضيف الكثير إلى ما أكدناه صبيحة الغزو العراقي للكويت، من أن تجاوز الحصص مارسه الجميع، ولا يبرر جريمة الغزو، ولا بديل عن توازن مصالح أطراف السوق. فقد كتبنا في مقال بالأهرام في ٨ أغسطس ١٩٩٠، أنه «في مقدمة الأهداف والنتائج المتصلة بالغزو العراقي للكويت تبرز الدوافع والآثار الاقتصادية، المستهدفة والمتوقعة، نتيجة لهذا الغزو وتداعياته الجارية والمحتملة». وبين هذه الوقائع والآثار، أشرنا إلى ذريعة الغزو بأن الكويت أضرت بالاقتصاد العراقي (وغيره من الاقتصادات العربية) عن طريق تجاوز حصص إنتاج النفط. . . بحيث انخفضت أسعاره، ومن ثم عوائد النفط العراقي (والعربي). . ». وأكدنا «حقيقة تؤكدها كل الدراسات الدقيقة بأنه من المؤكد أن المسؤولية الكويتية المنفردة عن انهيار أسعار النفط نتيجة لسياستها النفطية هي أمر بعيد إلى حد كبير عن الصحة. ذلك أن تجاوز حصص الإنتاج يكاد يكون عرفا مستقرا داخل منظمة أوبك، ولا تكاد تكون هناك دولة من أعضاء أوبك لم تتجاوز حصتها في وقت من الأوقات، بما في ذلك العراق». وتوقعنا أنه «لن يستطيع العراق ضم الكويت في ضوء الموازين والحقائق الدولية. وبوجه خاص، فإن هذا يعني قبولا عالميا وإقليميا بسيطرة العراق (أي أحد مراكز القوة الإقليمية العربية، مهما كان نظامه السياسي) على حوالي

٢٥٪من الاحتياطي المؤكـد للنفط العالمي، وعلى حـوالي ٢٠٪ من إنتـاج الأوبك من النفط (بضـم حصص العراق والكويت). ويعني أيضا سماحا عربيا. بمبدأ الإلحاق العسكـري للدول العـربية الضعيفـة، بما يقود إلى تقـويض النظام الإقليمي العـربي الراهن. وكلا الاحتمالين غير وارد». كما أشرنا إلى توقع أن «تواجه الكويت (بدورها) خسائر هائلة، نفطية وغير نفطية، نتيجـة الغزو والاحتلال العراقي»، جنبا إلى جنب مع خسائر العراق وغيره من الأقطار العربية. وشددنا على ضرورة إدراك صانع القرار السيـاسي العـربي «الاخطـار التي تترتب على الانطـلاق من المصـالح القطـريـة أو الاقليمية الانانية على حساب المصالـح العربية الجماعية». وأوضحنا أن هذا الادراك يعني في «ادارة الأزمة الراهنـة» — ضمن أمور أخرى — «صياغة سيـاسة نفطية من المصالح العـربية». وسلمنـا أيضا بأن الكويت تملك مبررات قـوية (خـاصة في ظل حماية عسكـرية أمريكيـة) للامتناع عن الاستجابـة للأهداف — الـذرائع وراء الغزو العراقي. وفي مقدمتها تقليص الإنتاج النفطي الكويتي(١).

وفي مقـال لاحق في ١٨ سبتمبر ١٩٩٠ أكدنـا أنـه «هـزل في موضع الجد أن تتصـور القيادة الصـدامية أن بمقـدورها تهديـد مصادر النفط بغير رد فعل عـالمي قادر على وقف الهزل. وتجاهل صدام أن الدول الصنـاعية الغربية بـزعامة الولايـات المتحدة، قد اعلنت جهارا نهارا، مرارا وتكـرارا، أنها لن تسمح بتهديد الاحتياطي العـالمي من النفط في بلدان الخليج. وفي أعقاب غزو الكويت، وتهديد السعـودية وغيرها من بلدان الخليج، أصيب الغـرب والعالم بفـزع حقيقي من الهزل في مجال لا يسمح فيـه إلا بجد الجد. وفي تـوضيح جـوهـر الهزل في مغـامـرة صـدام الطـامعـة في السطـو والسيطـرة على نفـط الكـويت والخليج، نكتفي بـالإشارة إلى حقيقتين تتعلقـان بحدود قـواعـد لعبة النفط، التي ظهـر بجـلاء جهل أو تجاهل القيـادة الصـداميــة لها. الأولى، أن نفط العـرب سلعـة قـابلـة للمساومة في السوق. لكن المساومة لا تعني الابتزاز. إذ يستطيع العرب باعتبارهم مالكي هـذه السلعة الاستراتيجيـة أن يقايضـوا بها للحصـول على سلع استراتيجية أخـرى. ومن ذلك مثلا مـواد ومعارف التكنـولوجيـا الضرورية للتنميـة والتصنيع من الدول الصنـاعية المنتجـة لها والمستوردة للنفط. وهـامش المساومـة هنا واسع . . . وفي هـذا المجال مـازال الكثير الكثير ممكنا ولازما. والثانية، أن البلدان العربية قد تمكنت، بقدر ما أدركت قواعد

لعبة النفط، من تحقيق مكاسب مهمة. فقد ساهمت صادرات النفط في دعم صمود مصر وغيرها من بلدان المواجهة مع اسرائيل في اعقاب هزيمة ١٩٦٧، وكان هذا خيار عبد الناصر ضد المزايدين المطالبين بوقف تصدير نفط العرب إلى الغرب. واستخدام العرب سلاح الحظر الجزئي لصادرات النفط إلى الدول المساندة لاسرائيل ابان حربهم العادلة لتحرير الأراضي العربية المحتلة في ١٩٧٣. وكان تأميم النفط وفرض اسعاره العادلة، بالاستناد الى استخدام القوة الشاملة العربية في حرب أكتوبر، انجازا تاريخيا تمكن العرب بعده من تحقيق سيطرة مهمة على ثروتهم النفطية. ولا جدال في أن شوطا طويلا مازال مطلوبا لتوظيف النفط لصالح العرب». ثم خلصت إلى «أن الغزو العراقي الغادر يهدد بعود على بدء، يفقد معه العرب الكثير مما حققوه. . » وأوضحنا «أن غزو صدام للكويت يكشف جهلا فاضحا أو تجاهلا مدمرا لحدود لعبة النفط: التبادل الممكن والعادل وليس الابتزاز المستحيل والغادر. توظيف القدرة النفطية العربية لصالح حماية حقوق العرب لا تخريب ديارهم وشق صفوفهم وخدمة أعدائهم»[٢].

(٥)

أما ثاني الهواجس فمبعثه ما قد يبدو خطر الانزلاق إلى قراءة خاطئة لدروس كارثة الغزو والاحتلال بصدد مزاعم «توزيع وتوظيف الثروة العربية». والواقع أن الباحث يؤكد بحق — كما أكدت ورقة عمل الندوة — أنه «قد يكون البعد الاقتصادي من أهم العوامل التي أدت إلى الغزو العراقي للكويت». وأن العدوان استهدف «تسخير موارد الكويت النفطية والمالية لمواجهة الالتزامات الملحة في العراق» و «حل معضلة النظام الاقتصادي». ويعرض الباحث لمؤشرات المأزق الاقتصادي في بلد مثل العراق تتوافر لديه ثروة طبيعية، ومياه وأراض زراعية، وثروة بشرية. . » على حد وصف الباحث. وكان هذا المأزق ثمرة أن «النظام السياسي وإفرازات الحرب العراقية الايرانية قد دفعت البلاد إلى حافة الهاوية الاقتصادية». كما يوضح الباحث بحق. لكنه قبل أن ننتقل إلى عرض دواعي الهاجس الذي أشرنا اليه، يتوجب أن نضيف إلى ما أدرك الباحث من حقائق، حقيقة «الهدف التاريخي للعراق بضم الكويت». وهو هدف زاد إلحاحا مع اكتشاف وتصدير النفط في الكويت بقدر اشتداد نزعة السيطرة على ثروة الكويت نفطا

ومالا، كما أكدنا صبيحة الغزو (٣). ونعتقد أن الباحث ربما لم يشر إلى هذه الحقيقة باعتبار أنها موضوع بحوث المحور الأول للندوة — التاريخي السياسي. ولا جدال أن النهب السافر والتدمير الشامل الذي مارسه العدوان العراقي على الكويت، كما توضحه بجلاء المعطيات الواردة بالبحث، يكفي وحده دليلا على زيف دعاوى المعتدي حول التوزيع العادل للثروة.

وقد نتفق جزئيا، وإن تفهمنا تماما، ما كتبه الباحث بصدد العون الكويتي: «لا يعقل أن نتوقع أن تستمر أنشطة الهيئات الكويتية المتخصصة بتقديم العون، أن تستمر في دعم اقتصاديات الأردن أو السودان أو اليمن، بعد أن تأكدت مواقف تلك الدول إبان الغزو». وأما التفهم التام، فإن مرجعه إيماننا بأن «الساكت عن الحق شيطان أخرس». وقد سكتت حكومات هذه البلدان العربية عن إدانة الغزو صراحة، والمطالبة بانسحاب غير مشروط وفوري لقوات الاحتلال العراقي. بل وتذرعت «بقولة حق أريد بها باطل» وهي إنهاء «التدخل الأجنبي»، أولا رغم إدراكها أنه كان —للأسف— الشرط الوحيد لتحرير الكويت! ولا جدال في أن «الشرخ النفسي» — بتعبير الباحث — في العلاقات بين شعوب الدول العربية، قد أصاب أشد ما أصاب علاقة الشعب العربي في الكويت مع شعوب البلدان «التي وقفت مؤيدة للاحتلال» وهو«شرخ» يستحيل أن نتصور تجاوزه لدى «الشعب الكويتي» بسهولة. لكنه قد لا يزول إذا بقيت في أسره «النخبة الكويتية». وندرك أنه مادامت مزاعم «الحق التاريخي الإقليمي للعراق في الكويت باقية، تزيد صعوبة تجاوز الآثار المريرة «للشرخ النفسي» بيد أن الرؤية المستقبلية، لابد أن تنطلق من اعادة رسم «صورة الآخر». ولا نقصد هنا النظم التي تواطأت مع العدوان ناهيك عن النظام ذاته وإنما نقصد الشعوب التي ضللتها شعارات الغزو، وقاست ويلات عواقبه، ولم تكن لها ناقة ولا بعير» في العدوان وأطماعه، كما سنوضح لاحقا. ولا جدال أن إعادة بناء الجسور بين الشعوب العربية واجب النخبة العربية في الكويت وغيرها من بلدان الوطن العربي، الآن قبل الغد. ويبقى أن اتفاقنا الجزئي مع العبارة المذكورة سابقا، مرجعه، أن درس اعادة بناء العلاقات بين «خصوم الأمس»، يوضح أنه لابد أن يكون «الدعم الاقتصادي» مشروطا بإعادة بناء الثقة بين النظم، وهو ما يعبر عنه البعض «بالمصارحة قبل المصالحة». وانخفاض هذا الدعم، مقارنة بالممكن لولا

الغزو مفهـوم. وهو ثمن لابد أن يدفعـه من ساقته الأوهام إلى مـوقف «الساكت عن الحق» في أحسن الأوصاف.

بيد أن أكثـر ما أثار هـواجسنا بشأن ما يبـدو تعلما سلبيا من دروس الكارثـة، ما أورده الباحث — بغير موقف نقدي — بصدد استقبـال العمالـة العربية بالكويت، اذ يقول «أصبح الكويتيون يتحفظون على تشغيل افـراد العديد من الجنسيات العربية نتيجة لمواقف حكوماتهم أو هيئاتهم القياديـة المؤيدة للاحتلال العراقي للكويت، أو نتيجة للتوجس الأمنـي.. ولذلك فقد العرب وزنهم النسبي في التركيبـة السكانية في الكـويت».. وأنه.. «عنـدما تتـوافر أعمال جـديدة... تتجـه الأنظار إلى الـدول الآسيوية لتـوفير تلك العمالة المطلوبة». إن الأمـر هنا يبدو «عقابـا جماعيا» للشعوب العربيـة، بما في ذلك الشعب العربي في مصر مثـلا، رغم موقفـه الجماعي الحازم ضد الاحتلال العـراقي للكويت. ورغم المؤشرات التي عرض لها الباحث بصـدد «العمالة العائدة» من العراق والكويت، والتي مثل المصريون ٦٦,٧٪ منها (الجدول)، وعلى الرغم من اشارة البـاحث لمشكلة البطالة في مصر من جـراء هذا، وهي المشكلة التي تمثل مصدرا لا يخفـى لقوى التطرف، أي الأرض الخصبـة لدعـاية الطـامعين في ثروة الكويت وغيره من البلدان العـربية النفطية الخليجية... نقول إنـه رغم هذا كله، لم يشدد الباحث على التحفظ الواجب تجاه هذا «التعلم السلبي من درس الكارثة».

وإذا كنا نتفق مع الباحث في تأكيده أنه «أهم من الابعاد السياسية، هناك ضعف الامكانات الاقتصادية»... وأنه بسبب خسـائر الكارثة وتدهور الدخل «أصبح من غير المعقول تخصيص مـوارد كبيرة من أجل العون الاقتصادي الموجه للـدول العربية، سـواء تلك التي وقفت مؤيـدة للاحتـلال أو حتى التي عـارضته» فإن صفـة «كبيرة» نسبيـة وغير واضحة، والمسـاواة بين المؤيديـن والمعارضين لـلاحتلال متعسفـة وغير منطقيـة. وربما تعكس العبـارة السابقـة رد فعل مفهـومـا ازاء مـا بدا نكـرانـا لجميل الكـويت التي كـانت أول من بادر بـالفعل، وعن إدراك صحيح للضرورة، بتقـديم العون الاقتصادي الى البلدان الشقيقة. لكنه رد فعل على اطلاقه يبعث لدينا هاجس «مـرارة من العـرب» لا يجدر أن يبقى «عـرب الكـويت» أسراهـا، وعلى نحـو مطلق مزمن. والأهم، هاجس نسيان ضرورة المبادرة الكويتية التاريخية بتقديم العون، وهي

ضرورة تؤكدها دروس الكارثة ولا تنفيها . ويكفي أن نشير إلى مواقف الدول والشعوب التي ساندت شعب الكويت ودولته إبان الكارثة . والأمر هنا لا يتصل بما يسمى «بوليصة التأمين» رغم مشروعية الدعوة الى تبادل المصالح ، أي الدعم الأمني والدعم الاقتصادي ، وانما يتعلق بفهم ضروريات العون الاقتصادي على الصعيد العالمي من منظور مصالح المانحين .

وأخيرا ، فإن هاجس «تبرير هروب الأموال» يراودنا ، لدى قراءة اتجاهات النشاط الاقتصادي في الكويت بعد نحو أربع سنوات من دحر الاحتلال ، إن الكويت قد تحررت ، وكان محتما أن تتحرر . وشعب الكويت لابد أن يواصل طموحه التاريخي والمشروع والواجب في تنويع قدراته الاقتصادية والإنتاجية لتقليص الاعتماد المطلق على تصدير النفط من أجل تعظيم مكاسبه من النفط بالذات . ولا ننفي صحة ما كتبه الباحث من أن «عددا كبيرا من المستثمرين أصبح يتوجس خيفة من مواقف عدد من الدول العربية تجاه حقوق الملكية عند نشوء تباين حول القضايا العربية» . لكن «هروب الأموال» ، كما يلاحظ الباحث نفسه مرجعه أيضا الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلدان العربية ، وما تخلقه من «مناخ غير ملائم للاستثمار» بالنسبة لرؤوس الأموال القطرية — الوطنية ، قبل رؤوس الأموال العربية — الوافدة . ويتطلب الأمر تعديل هذه الأوضاع ، وهو ما نرى أن المتغيرات العالمية والإقليمية تدفع نحوه كما سنشير لاحقا . أضف إلى هذا ، حقيقة أن الاستثمار الإنتاجي العربي في الوطن العربي هو نفسه شرط الأمن واضعاف النظم التي تهدد «حقوق الملكية» عند أول «نزاع سياسي» . ان الانطلاق مما سبق ، كان يمكن أن يدفع بالباحث إلى تحفظ آخر واجب في قوله إنه «دون ريب أن دعوات اعادة توظيف الأموال العربية الموظفة في الدول الصناعية الغربية سوف تذهب أدراج الرياح» . وقد نتفهم هنا أن المخاطر غير الاقتصادية فضلا عن اعتبارات الرشادة الاقتصادية ، سوف تكون محددة لزمان ومكان إعادة الأموال الهاربة ، بيد أن هذه العودة تبدو شرط تمويل أسباب الأمن والتقدم ، للكويت وبلدان الخليج العربية الأخرى الشقيقة قبل غيرها من بلدان الوطن العربي .

وأخيرا فإنه يتوجب أن نعلن اتفاقنا مع الباحث في تأكيده أن «إثارة مسألة عدالة

توزيع الثروة العربية على الشعوب العربية . . . ليس لها أي سند قانوني أو شرعي»، وإعلانه أن «البلدان العربية هي بلدان مستقلة ذات سيادة، وكل بلد منها حر في استغلال ثرواته الطبيعية والمالية بما تحدده إرادة شعبه»، وتوضيحه أن «مساهمة دول الخليج بما فيها الكويت في بناء الاقتصادات العربية الأخرى أهم بكثير من المساهمات العراقية»، واشارته إلى أن «الشعب العراقي ذاته لم يتمتع بثروته الوطنية . . » وأنه خلال حكم البعث بالعراق وظفت أموال النفط في دعم القدرات العسكرية وأهملت القطاعات المدنية . . الخ، بيد أن مفهوم التقدم الشامل، ومنطق الاقتصاد السياسي للأمن: الوطني والإقليمي والعالمي، يؤكدان أن نشر الرفاهة هو شرط التقدم والأمن، للبلدان الغنية قبل غيرها. ونكتفي هنا بالإشارة إلى ضرورة التعلم الإيجابي من أحد دروس الأزمة: أنه تسهل استثارة «مشاعر الحرمان» بالمقارنة مع «مظاهر الثراء» حين تشتد الفجوة في ذات الوطن الذي يستحيل تجاهل الانتماء إليه.

(٦)

وهنا أيضا قد لا نجد الكثير لنضيفه إلى ما كتبنا في فترة الاحتلال العراقي للكويت «مزاعم اعادة توزيع الثروة»، وذلك من أجل ازالة أي سوء فهم لمقصدنا. لقد كتبنا في مقال نشر يوم ١٨ سبتمبر ١٩٩٠، في محاولة لإلقاء الضوء حول ما وصفناه «زيف سراب دعاوى العدل والحرية المستندة إلى الغزو والسطو»، إنه قد «قيل بحق إن شعبا حرا لا يمكن أن يستعبد شعوبا أخرى، وليس انتهاك حقوق الانسان في الكويت، الا الوجه الآخر لإهدار حقوق الانسان في العراق». وذكرنا بأنه «لا يعرف التاريخ أو المنطق استعمارا ديمقراطيا. لأن الاستعمار بمفهومه ذاته هو اغتصاب المستعمر ما لا يملك ولا يستحق. ومنطق الاستعمار ذاته نفي للحرية — حرية الشعوب في تقرير المصير. ولا تغير دعاوى الوحدة، عبر السطو المسلح من الأمر شيئا. لأن الوحدة اختيار حر بين بلدان مستقلة ترى مصلحتها المشتركة في الوحدة. ومنطق الحقوق التاريخية لممارسة الغزو والضم ليس سوى إيقاظ لفتنة عالمية نائمة تصيب اللعنة من يوقظها. وفرض الأمر الواقع لا يستند إلى قوة عراقية قادرة على مواجهة العالم بأسره — الرافض مصلحة أو مبدأ لهذا الأمر».

وأوضحنا على نحو قـاطع «أما الحديث عن التقاسم العادل للثروة العـربية، فإنه لا يعدو لغـوا حين تكـون نقطة البـدء هي السطـو المسلح لا حسـابـات المصلحـة والتراضي. ولا نشير هنا إلى مصير ثروة يسيطر عليها نظـام عراقي لا مصداقية لحديثه عن العدل قطريا أو قوميا، ولا ثقة في حكمته، بعد أن أهدر ثروة العراق ذاته»(٤).

وفي كتاب نشر قبل حرب تحرير الكويت، أشرنا إلى ما أثاره العراق — في تبريره لغزو الكويت وتهديده لغيرها من الدول الخليجية العربية — العديد من «المزاعم التي تتمحور حول أن هدف العراق هو إعادة توزيـع الثروة العربية على أساس عادل يقضي على تفاوت توزيع هـذه الثروة. وقد ترددت هـذه المزاعم على ألسنة كثيرين من الذين استنكـروا غزو الكـويت، ولقيت بعض الاستجابـة الجماهيريـة نتيجة اختـلاط الحق بـالباطل في هـذه المزاعم». وبصدد هذه المزاعم أشرنا — باديء ذي بدء — إلى أمرين مبدئيين:

«الأول، ان ثروة النفط التي تملكها الدول الخليجية العربية ليست موضوعا للتوزيع بين الـدول العـربيـة. اذ على امتـداد الزمـان والمكـان لم يحدث أن تقـاسمت البلـدان والشعوب ثرواتها، وانما جرى تبادل الخبرات، أوجرى اغتصاب الثروات عنوة. والدول المعاصرة لا تقـدم ما تملكه من ثـروة بالمجان، وإنما تقدم العـون، أو تستثمر المال، أو تبادل السلعـة على أساس تبادل المنافع والمزايـا. وقد تقبل الدول الخليجية العـربية أن تكون ثروة النفط، التي تملكهـا، مشاعا للاقتسام اذا قبلت غيرهـا من الدول أن تكون الثروات الصناعية والزراعية والمائية وغيرها مشاعا للاقتسام والتملك. أضف إلى هذا، أن النظم الاقتصاديـة بعد المشاعة البـدائية لم تقم على أساس مشاعيـة تملك الثروات. ولا تعرف الرأسماليـة أو الاشتراكية اعادة توزيع الثروة، وانما تقـوم على حقوق الملكية، الخاصـة أو الجماعيـة، وان عـرفت آليـات مختلفة لاعـادة تـوزيع الـدخل المتـولـد عن استغلال الثروات الطبيعية واستخدام الأصول الإنتاجية».

«والثـاني، إن تاريخ العـالم لم يعـرف« إعادة تـوزيع الـدخل» أو «تقاسم غنـائم السطو»، على أسـاس العدل، بـواسطة قـوة غازيـة. وعبر الغزو، فإن حصـة الأسد تكون من نصيب قائد الغزو. وأما الفتات فإنه نصيب الواهمين والمحرومين والطامعين في اقتسـام الغنائم. وعلى المدى البعيـد، بعد أن تتراجـع حاجـة الطاغيـة إلى الخداع بالشعـارات فإن الخسارة تصبح نصيب من لهثوا وراء سراب عدل، وتصـوروا إمكان

إقامة العدل بواسطة «المستبد العادل». بل قد يغتصب المستعمر والطاغية ما قدمه قبلا من فتات، من كل من تسول له نفسه أن يتطلع إلى العدل حقا. وإذا كان العدل راية تعلو نظام القيم الانسانية... فإن تحقيق العدل شكلا ومضمونا أمر يخص كل بلد وكل شعب»(٥).

وفي مقالنا «صدام من تبديد الثروة إلى تدمير القدرة» بالأهرام في فبراير ١٩٩١، كتبنا: «ردد الخطاب العراقي بعد غزو الكويت حقا أراد به باطلا. ويتلخص ظاهر الحق في الدعوة إلى توظيف عوائد النفط العربي وفق متطلبات التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي. لكن واقع الباطل، الذي يكشف زيف الدعوة، يتجسد قبل أي شيء في اشكال تبديد عوائد نفط العراق ذاته، وتوظيف هذه العوائد في اتجاهات تثمر عكس الغايات المعلنة». وأوضحنا: «لقد تبددت هذه العوائد في حرب كان ينبغي تجنبها مع إيران، أو كان يمكن الحد من خسائرها، إذا قبل النظام العراقي مبكرا شروط السلام الإيراني، التي أذعن لها متأخرا. ومعلوم للكافة أن هذه الخطوة لم تكن من أجل تعمير وتعويض ما دمرته الحرب، أو لتمويل الاستثمار الهائل المطلوب لمواجهة تحديات التنمية وتهديدات الأمن ومقتضيات التكامل أمام العراق. إنما تعلق الأمر بشق قناة جديدة لإهدار أوسع لعوائد النفط العراقي، ولتدمير أبشع لقدرات الاقتصاد العراقي، وذلك بالإقدام على غزو الكويت، واشعال حرب الخليج الثانية». وقد عرضنا المؤشرات الاقتصادية الموثقة لتبديد الثروة العراقية إبان الحرب العراقية الايرانية، ولاستمرار تخلف وانكشاف وتبعية الاقتصاد العراقي في حقبة النفط، ولمحدودية إسهام العراق في تطوير العلاقات الاقتصادية العربية — العربية وفي بناء أسس التكامل الاقتصادي العربي، ثم لتقديراتنا للخسائر الاقتصادية للعراق من جراء الحصار الاقتصادي الدولي والحرب الشاملة التي دفع اليها بعد غزوه واحتلاله للكويت. ثم خلصنا الى أن «النظام العراقي يجني من غزو الكويت خسائر اقتصادية تفوق ما كان يحلم به من مكاسب. وإذا واصل الإصرار على مواصلة الحرب، فإن النظام العراقي يقود العراق إلى كارثة تحجيم وربما تمزيق لكيانه، وتدمير هائل لقدراته كما حدث لألمانيا النازية، دون أن تكون له القدرة الألمانية على إعادة البناء الاقتصادي، وتصبح عائدات نفطه مرهونة لسداد الديون وتغطية تكاليف الإعمار، طوال عشرات السنين»(٦).

(٧)

وثـالث الهواجس يتصل بمعـالجة مشكلات التعـاون والتقـدم في الوطن العـربي وأخطاره بعد تحريـر الكويت، وتحت تأثير تداعيات كارثة الغـزو والاحتلال العراقي للكويـت. ونرصد هنـا أن الباحث ينطلق من استنتـاج نتفق معه من حيـث المبدأ، وهو أنـه «من المحتمل أن يمضي وقت طويل قبل التوصل إلى صيغ مناسبـة للتعاون بين الدول العربية، تعتمد على الاحترام المتبادل للسيادة، وللحقوق الوطنية للشعوب في ثرواتها، وعـدم محاولة حل المشاكل القطـرية على حساب الاقطـار الأخرى». كما يطـرح في ذات الـوقت افتراضـا بأن «ذلك يتطلب أنظمـة سيـاسيـة ذات مشروعيـة واضحـة، وعـلاجات عقـلانيـة للمعضـلات الاقتصـادية والاجتماعيـة في كل بلـد عربي». وهذا الافتراض، وان اتفقنا مع شطـره الأول من حيث الجوهر، يفتح الباب لهاجس تبرير نزعة «الـوصاية» التي استند النظام العراقي إليهـا في تبرير عدوانه على الكويت وتهديد بقيـة البلدان الخليجية العربية باتهام النظم الخليجيـة العربية «بعدم المشروعيـة». ونؤكـد هنا، ولا نعتقـد أن البـاحث يختلف معنـا، أن مشروعية النظـام السياسي لأي بلد، أمر يخص شعبـه في المحل الأول. وهذه المشروعية أمر نسبي، كما يكشف الصراع الأيديولوجي بين دول النظامين «الاشتراكي والرأسمالي» في زمن الحرب العالمية الباردة، وبين النظم التي وصفت «بالتعددية» وتلك التي اتهمت «بالرجعية» في سنـوات الحرب البـاردة، بل وبين النظـم المسماة «بـالإسـلاميـة» وتلك الموصـوفـة «بالعلمانية» في الشرق الأوسط في اللحظة الراهنة. وسـوف نوجز تصورنا لما نراه ركائز المشروعية للنظم المعاصرة وفق مفهوم مركب للتقـدم ومعاييره. بيد أن المفهوم الفكري — النظري لا يقدم بحال لأي نظام حق الوصـاية وإعطاء صكوك الغفران لغيره من النظم تحت دعاوى المشروعيـة واللامشروعية. وإنما نقصـد به مجرد النهـوض بواجب المفكر الذي شبهناه في كتابة سابقة بدليل القافلة في الصحراء.

والواقع، أنـه يتوجب على المفكر، فضلا عن القـائد، أن يتحلى ببعد النظر ليرى بوضوح الهدف البعيد ويرشـد اليه ويوفر تكاليـف الوصول إليـه. بيد أنه لابد أن يرى القريـب بذات الوضوح حتى لا يورد القافلـة موارد التهلكة بالوقوع في شراك خداعية أو اللهاث وراء السراب. إن رؤيـة «واحة التقـدم» ضرورة ليس فقط لتـوفير التكلفة

وإنما ضرورة ايضا لتحفيز المهمة. لكن هذا لا يعني بحال الغفلة عن رؤية ما تحت الأقدام، وإلا دخلت الأمة في حقول الغام — شأن حقل ألغام الكويت الذي دخله صدام — تورد التهلكة أو تؤجل الوصول إلى واحة التقدم المنشود لزمن طويل. وقد نضيف، أن الواجب يتطلب الأخذ بالمثل العربي الشائع، «قدر لرجلك قبل الخطو موضعها»، مع الأخذ في ذات الوقت بالمثل الصيني الذي لا يقل شيوعا، «رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة». ونعني هنا، أن التروي في السعي الى التقدم مع ادراك طول الطريق إليه يجب ألا يكون تكأة للتباطؤ أو اليأس. وإذا انطلقنا من هذا التصور، فإننا سنسلم بصعوبات إعادة بناء التعاون الاقتصادي العربي، على أسس جديدة كما نتفق مع الباحث، وربما عبر حلقات وسيطة مثل مجلس التعاون الخليجي الذي يشير إليه الباحث كأساس للتضامن و«التعاضد»، أو حتى إعلان دمشق الذي يرتكز الى التجربة الفعلية والمصلحة المؤكدة. لكن التسليم بصعوبة الوصول ليس سببا لعدم السير على الطريق الواجب، والا بقينا في أسر «فقدان الاتجاه» كما أشرنا. وقد نضيف أن أسباب المرارة من «العروبة» تقوم ربما لدى جميع الشعوب العربية، لكن هذا لن يغير حقيقة أنها «عربية». وتبقى في الحد الأدنى ضرورات التكامل الإقليمي التي تؤكدها التصورات العالمية لبناء التجمعات الاقتصادية الإقليمية. وهي تجمعات تتم بين دول بينها تاريخيا «بحور من الدماء»، مثل أوروبا الغربية وشرق آسيا، لكنها دول تمارس بالفعل «علاجات عقلانية للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية» ليس فقط على المستويات المحلية، وانما أيضا الأصعدة الإقليمية، لكن هذا التوجه، لا يعني بحال اعتقادنا أن أسباب اعادة بناء التعاون العربي قد توافرت، وانما نقصد بالذات ضرورة التمسك بهذا التوجه الذي لابديل له.

ومهما تشددنا في طرح الشروط المثلى، فإنه يتوجب إدراك أن أسباب التناقض مازالت قائمة، وسيتولد غيرها، في مختلف التكتلات الاقتصادية في العالم من حولنا. وقد يكفي أن نشير إلى أسباب تعثر تنفيذ «اتفاقية ماستريخت» والشكوك بصدد استكمال بناء الوحدة الاقتصادية والسياسية بين دول «الاتحاد الأوروبي». كما يكفي أن نشير إلى أسباب عدم النجاح وربما ضعف التوجه إلى تقنين التكامل الاقتصادي في شرق آسيا. بيد أن درس التعاون الاقتصادي الإقليمي في ذلك الإقليم الصاعد على

الخريطة الاقتصاديـة العالمية يؤكـد أن بناء الروابط الاقتصاديـة ، بين اليابان والصين مثـلا ، هو ذاتـه شرط تقليص أسباب التنـاقض والصراع ، ليصبح الإطـار القانـوني التنظيمي للتكـامل المتـوقع ، مجرد «تحصيل حـاصل» . وفي تقـديـرنـا ، أن العمليـة الموضـوعية للتحـولات الليبراليـة ، الاقتصاديـة والسيـاسية ، التي تتسـارع في أغلب البلدان العربية ، ان ارتبطت بتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ستخلق شروط احترام حقوق الملكية وحقوق السيادة ، وتوافر أسس العقلانية الاقتصادية والمشروعية السياسية ، وغير ذلك مما يطرحه الباحث بحق .

(٨)

ورابع الهواجس ، وربما أهمها ، يتصل بقصـور مرتكـزات الأمن في منطقة الخليج خـاصة ، والأمن في الـوطن العربي ، عـامة ، بعـد كـارثة الغـزو العراقي للكـويت . وهكـذا ، يطرح البـاحث حقيقـة «انكشـاف دول الغرب ابـان الأزمـة ، واضطرارهـا للتدخل العسكـري لحماية إمدادات النفط وتكـريس الاستقرار» . ويظهر اتفـاقنا مع الباحث ، بصدد حتمية التدخل العسكري الغـربي بمبادرة وقيادة الولايات المتحدة ، من موقفنا خلال الأزمة كما عرضنا آنفا . لكن التسليم بحتمية هذا التدخل ، في رأينا وربما في رأي الباحث ، لا يعني أنه اختيـار مرغوب في ذاته أو كان مطلـوبا خليجيا ، أو لا مفر منـه في حال تغير الظـروف التي أحاطت به . لكنـه حتمي بالنظـر لغياب البـديل الذي كـان بمقدوره اجبـار المحتل على الانسحاب بـالقوة ، بعـد أن واصل اصراره على عدم الانسحاب سلما . وكـان حتميا في تقديرنـا لأنه ببساطة كـان معلنا بصراحـة من قبل الـولايـات المتحدة ، وأصبح ممكنـا في ظل المتغيرات العـالميـة التي تسارعـت مع «بيروسترويكا» جـورباتشوف ، وكـان حتميا لأن مـن يبدأ بالكـويت سوف يثني بغيرهـا ، وكان لابـد أن يتحسس رأسه كل من صب عليهم صـدام جام اتهاماته بالرجعية والعمالة والخيانة . . لآخر قاموس «عهد الهجاء والشتيمة» . وسوف نعود إلى هذا وغيره حين نوجز تصورنا حول إشكاليات الاقتصاد السياسي لأمن النفط في منطقة الخليج .

ونلاحظ هنا أن الباحث يفجر بقوة هذه الإشكاليات من أهم زواياها . وهكذا ، على

سبيل المثال، يشير الباحث إلى أن «كارثة الغزو أيقظت لدى الغرب هموم الأمن في المنطقة العربية، وكشفت مدى هشاشة العلاقات بين مختلف الدول العربية، وطريقة اتخاذ القرارات السياسية التي تدفع الأمم والشعوب تكاليف بشرية واقتصادية باهظة نتيجة لها». وقد نضيف فقط أن هذا «الهم» عربي قبل أن يكون غربيا، أو يجب أن يكون كذلك، وهو ما لا نعتقد أن الباحث يختلف فيه معنا، ببساطة لأن «شعوبنا» هي التي تدفع «ثمنه الباهظ». والغرب سيتراجع همه بعد «إيجاد البدائل المناسبة لإمدادات الطاقة والنفط بشكل خاص»، وما يترتب على هذا من «تراجع القيمة الاستراتيجية للمنطقة وثرواتها ومن أهمها النفط» كما يؤكد الباحث. ويبقى الهم همنا، ولكن بعد أن تكون قد أفلتت نهائيا الفرصة الاستثنائية التي اتيحت للأمة العربية كي تتجاوز أوضاع التخلف وأخطار التهميش في عصر النفط.

وإلى جانب خسائر المستقبل يشير الباحث إلى خسائر الحاضر. ذلك أن «اختلال النظام الأمني العربي وتزايد الأطماع لدى بعض الأنظمة العربية جعل الدول العربية المنتجة للنفط كثيرة التخوف والحذر من عدد من البلدان العربية.. وهذه الدول ستضطر إلى تخصيص مبالغ كثيرة لمواجهة التزامات الأمن والدفاع.. على حساب تخصيص الموارد للتنمية المحلية أو الاقليمية أو العربية». وتكفي نظرة لتقدير صندوق النقد العربي للخسائر العربية من جراء جريمة الغزو العراقي للكويت كي ندرك ابعاد هذه الخسائر الحاضرة بانعكاساتها المؤكدة السلبية على المستقبل العربي. وتتضح أعباء الإنفاق الدفاعي وحدها بالنظر إلى التكاليف العربية المباشرة في حرب تحرير الكويت. وهي أعباء استمرت بعد الحرب كما تشير ارقام مشتريات السلاح ونفقات الدفاع في الدول العربية الخليجية، ناهيك عن الاعباء الأخرى المترتبة على غياب سلام عربي — عربي، فضلا عن أسباب التوتر العربي — الإقليمي.

بيد أن الأشد خطورة، تلك الحقيقة المؤلمة التي يذكرها الباحث، وهي «أن حالة عدم الاطمئنان من حالة الأمن دفعت وسوف تدفع العديد من دول المنطقة للاعتماد على الدول الكبرى الرئيسية لحمايتها وحماية استقرارها السياسي والاقتصادي.. ولاشك أن التعاقدات الأمنية سوف تحتم تكاليف اقتصادية مهمة». ووجه الخطورة الأشد لايتعلق، رغم مرارة هذا البعد، في أن الاعتماد على استمرار «حماية الدول

الكبرى الـرئيسيـة» تضعف أسبابـه. وقـد نشير على سبيل المثـال إلى المواقف المترددة للعديـد من دول أوروبا الـرئيسية تجاه قـرار الحرب الشاملـة لتحرير الكـويت، وهي مواقف لاتقل دلالة عنها مواقف دول كبرى رئيسيـة أخرى ربما كانت أشد ترددا مثل اليابان، فضلا عن الصين والاتحاد السوفييتي السـابق. والأهم، هو ماذكره الباحث من أن «هناك دعوات قـوية في الولايات المتحدة وكـافة الدول الغربيـة لعدم التدخل العسكري في المنـاطق المتوترة وغير المستقرة». وصحيح أن البـاحث يضيف بحق أنه «لا تستطيع حكومات هـذه الدول التوقف عن التدخل في منطقـة مهمة كالخليج إلا بعد أن تجد حـلا نهائيا لإمـدادات الطاقـة والنفط بشكل خاص». إلا أنـه يستدرك بموضوعية، معبرا عن قلق مشروع، أنـه «ربما لن يمضي وقت طويل قبل أن يتوصلوا للحلول المناسبة». وقد نضيف هنا وجهـا آخر «لهاجس غائب»، وهو تآكل أسباب «المشروعيـة العـربية» التي استنـد إليهـا «التـدخل الـدولي». ونقصـد اثر نـزعـات «الانكفاء على الذات» في دائرة الخليج مع «التوجـه إلى الغرب» بحثا عن الأمن، رغم التسليم بأن البعد العـربي لأمن الخليج لا يغني عن البعد الـدولي لهذا الأمن، حتى تتوطـد الأسباب العـربية له، وهـو أمر لن يتحقق في رأينـا دون ادراك الخليج العربي لدوره في هذا الصدد.

ويزيـد الباحث هـاجس الأمن عمقا بـإشارته إلى التهـديدات التي تجابـه «الأمن الاقتصادي العربي» عـامة «والأمن الاقتصادي الخليجي» خاصة، باشـارته إلى خطر اعادة هيمنة الشركات الكبرى على المقدرات الاقتصـادية في المنطقة»، وما يترتب على هـذا من «فقـدان السيطرة على الثـروة النفطيـة». أضف إلى هذا، ان «تـراجع الثقـة الدولية بالأوضاع السياسية في المنطقة العربية بشكل عام» كما يقول الباحث، لابد أن ينعكس على قدرة البلـدان العربية على جـذب الاستثمار الأجنبي المباشر لـلإسهام في التنمية والتصنيع، وهـو ما تـراهن عليه سيـاسات التحـول الاقتصادي الليبرالي التي تنتشر وتتعمق في الـوطن العربي وغيره من أوطـان العالم. أي أنـه «قد نرضـى بالهم، ولكنه لن يرضى بنا»، إذا بقيت أوضاع التشرذم والتقاتل العربي على ماهي عليه، وفي الحالين نكون قد خسرنا محاولة «التنمية المستقلـة» ولا سبيل أمامنا «للتنمية التابعة»، رغم تحفظنا النظري — التاريخي على هذه المقولات.

وسـواء من منظور الاقتصـاد السياسي لـلأمن أو من زاوية الأمن الاقتصـادي أو باعتبار المكـون الاقتصادي للدفاع، فإن تهديد الأمن العـربي القومي أو تهديد الأمن العربي الخليجي، على المستويـات المحلية والإقليمية والدولية، فإن مصـدر التهديد الـرئيسي يكمن فيها ختم بـه البـاحث خـلاصتـه، أي قولـه «إن مسألـة الانكشـاف الاقتصـادي قـد أصبحت مسألـة هيكلية». والأهـم في تقديـرنـا أنـه في زمن الحرب الباردة، وبالنظر إلى التنافس على الجنوب بين الغرب والشرق، ربما كانت أخطار هذا الانكشاف أقل. ومع تسـارع الثورة الصنـاعية التكنولـوجية في حلقـاتها الأحدث في «الدول الصناعية الرئيسية»، ومن ثم اتسـاع الفجوة بين التقدم والتأخر، فإن عواقب هذا الانكشاف أشد.

(٩)

وقد كانت قضية «التدخل الدولي» بلا جدال أحد أهم الأوتار الحساسة لدى شعوبنا التي تملك كل المبررات التـاريخية لهذه الحسـاسية، ولـذا شدد عليهـا الخطاب الـدعائي العراقي عقب الغـزو، والتقى في هذا ليس فقط مع جـوقة «مؤيـديه» وانما مع عـديد من «معارضيه» الذين يدركون أن تدخل «الدول الرئيسية الكبرى» سيكون لمصلحتها بالدرجة الأولى، مهما تكن «أحكام الضرورة» التي فـرضت «غصة حلق» لـديهم، إذ لم يروا بـديلا لهذا من أجل «تحرير الكويت» حماية «للمستقبل العربي» ذاته.

وهكذا، أكـدنا في «صوت الكويـت» خلال الأزمة على مخاطر استخـدام سلاح النفط بـالأسلـوب الـذي عفـا عليـه الزمـان، أي بتجـاهل قـواعـد تـوازن وتبـادل المصالح».. وأشرنا إلى أن تصـدر نجاح الابتزاز بالنفط استنـد إلى إثارة المخاوف من وجود القوات الأجنبية، وإشاعة الشكوك حول «التواطؤ مع الامبريالية»، وإلى صراخ منـافق حول حمايـة «الثروة النفطيـة». وأوضحنا رأينـا وتقديـرنا بأن من يتحلى بـروح المسؤوليـة القوميـة حقا، كان عليـه ألا يستخف برد فعل الدول الصنـاعية وخـاصة الولايات المتحدة، التي يصعب أن تضع حياتها الاقتصادية تحت رحمة إرهابي يائس، يعلن صراحة استعـداده لتقويض صرح الاقتصاد الصنـاعي الغربي» (٧). وربما كانت مخاوفنا أكثر مما كشفت عنه سوق النفط بصدد آثار حرق آبار النفط الكويتي،

وان كنا في هـذا لم نتجاوز التقديرات التشاؤمية الغربيـة ذاتها، اذ كشفت السوق كما سجل البـاحث «مرونـة لا نهائية» وخـاصة بسبب القـدرات الإنتاجيـة السعوديـة، بحيث زاد العرض بما تجاوز توقف الإنتاج الكويتي وحصار صادرات العراق.

والأمر المهـم فيما يتعلق بقضية «التدخـل الدولي» هو تلك الحقـائق التي أوردتها ورقة عمل النـدوة، فقد تحركت العراق في اتجاه كـان لابد أن يؤدي إلى إلحاق هـزيمة كبرى بها. والأحداث المأسـاوية للغـزو والحرب «دارت في اللحظة نفسهـا التي كان العـالم يمر فيهـا بأهم منعطف في تـاريخه المعاصر، «إذ ارتبط انهيـار النظم الشيوعيـة وتداعي الكتلة السوفييتية بظهور علاقات قوى جديدة على الصعيد الدولي» جوهرها اختفاء نظـام القطبية الثنـائية. وكما تـؤكد ورقـة العمل بحق، فإنه بـدلا من أقصى الحذر، نظـر النظـام العـراقي إلى عـالم التسعينيـات «بنفس عقليـة الحرب البـاردة، متصورا أنه سيتـلاعب بدولة عظمى ارتكازا على الثانية..»، كـاشفا عجزه عن فهم التغيرات الجذرية العالمية.

ولقد كتبنا بالأهرام قبل نحو أربعة أشهر من بدء عمليات حرب تحرير الكويت: «خسر صـدام أهم رهان في مقـامـرته الكبرى للفـوز بالكـويت، وهـو الرهـان على الاستفـادة من التنـاقض بين القوتين العظميين لـلإفـلات بـالغنيمة. فقـد صـادق جورباتشوف وبـوش، في مداولة هلسنكي، على حكم الأمم المتحـدة بوأد المغـامرة الصدامية. وأكـد مجددا اللاعبان الأساسيان في لعبـة الأمم على منع صدام من الفوز بالكويت، وعدم السماح له بمواصلة المقـامرة في الخليج. وتأكد في هذه القمة اتفاق الاتحاد السوفييتي مع الولايات المتحدة على مضمون تسوية الأزمة الراهنة في الخليج، على الرغم من استمـرار الخلاف بين الدولتين العظميين حول وسيلـة، ومن ثم مهلة تنفيذ الحكم العالمي بـوأد المغامرة الصداميـة. والأهم أن حدود الخلاف لم تتعد دائرة كتب على محيطهـا: من لم يمت بـالسيف مـات بغيره.. تعـددت الأسبـاب والموت واحد! وقلنا إنه «يبدو أن تلك الحسابات قـد صورت له القدرة على استدعاء أشباح الماضي، والعودة إلى زمن الحرب الباردة بإعلانه الحرب ضـد «الإمبريالية» الأمريكية. وربما صورت له تلك الحسابات امكانيـة استنفار الحرس السوفييتي القديم ليقود ردة ضد «البيريسترويكا»... وأرجعنا خطأ تلك الحسابات إلى «جهل معرفة أو ضعف

استيعاب الاستراتيجية السوفييتية الكامنة وراء نهج جورباتشوف للانسحاب من نقاط المجابهة الساخنة مع الولايات المتحدة على الخريطة العالمية. وأعلنا أن «خطأ صدام في تقدير رد الفعل السوفييتي من غزو الكويت وأزمة الخليج قد أصابه في مقتل، وجسد أخطر الشراك الخداعية التي وقعت بها مغامرته الطائشة البائسة.

وقد أكدنا أن المبادرة الأمريكية بحشد القوات الدولية في حرب الخليج الثانية قد جسدت حقائق النظام الدولي الجديد. وأوضحنا أن الاتحاد السوفييتي السابق وقد تخلى عن أوهام الثورة العالمية وتصفية الامبريالية، وتراجع عن نهج الحرب الباردة والتصدي للتدخل «الامبريالي»، قد اعلن على لسان جورباتشوف في كتابه «البيريسترويكا»» عن «احترام المصالح الحيوية للغرب في العالم الثالث، . وبذلك فإن الموقف السوفييتي» كان منطقيا في إعلان تفهمه للمبادرة الأمريكية ضد التهديد العراقي المحتمل لمصادر النفط العربي الحيوية للبلدان الصناعية الغربية. أضف إلى هذا، ان النزعة الواقعية لجورباتشوف توضح له بجلاء، انه لا يملك قدرة عملية لمنع الولايات المتحدة من التدخل العسكري، وأن الولايات المتحدة القادرة عمليا على قيادة الحملة الدولية ضد الابتزاز الصدامي، فضلا عن أنه لا يملك إلا التسليم بحق بلدان الخليج العربية في طلب الحماية الدولية. وأوضحنا أيضا أنه «لاشك أن المصالح القومية وليست المبادىء المعلنة هي أساس تفسير سلوك الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في إدارة الأزمة الراهنة في الخليج». وهكذا. مثلا يشدد وليم كوانت (الخبير الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط) على منع العراق من التحكم في النفط العربي باعتباره أهم أهداف المبادرة الأمريكية. وينوه أليكس فاسيليف (الخبير السوفييتي في شؤون الشرق الأوسط) بارتفاع أسعار تصدير النفط السوفييتي باعتباره مكسبا سوفييتيا من الأزمة (٨). وفي مقالات لاحقة « بصوت الكويت» قلنا إن «ثبات الموقف السوفييتي الذي كان يرى مضمون التسوية في الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت، واستمرار السلوك السوفييتي مجسدا لنزعة الانكفاء عن الذات في جوهره، كان في نهاية المطاف ضد النظام العراقي ومع التحالف الدولي». وقلنا إنه «يكفي أن نشير إلى التزام الاتحاد السوفييتي من حيث الجوهر بحصار العراق، وعدم تقديم أي عون مؤثر له، كـان بمقدوره وسيبقى، حتى تضع الحرب أوزارها» بيد أننا

قد استدركنا، وهو ما تدل عليه مؤشرات النشاط الراهن لدبلوماسية «روسيا» الوريث الفعلي والشرعي للاتحاد السوفييتي السابق كقوة عظمى، أن الانسحاب السوفييتي المنظم من حرب الخليج يتوقف على درجة مراعاة مصالحه ومخاوفه في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وخاصة بعد تدمير القدرة العراقية التي ساهم قبلا في بنائها مدفوعا بمصالحه الاقليمية المتعددة. وفي تقديرنا، ان هذا الموقف الانسحابي لا يمكن الا أن يكون مؤقتا بحكم وحدة العالم وعالمية المصالح واستحالة العزلة... ويتوقف توقيت وشكل عودة «الاتحاد السوفييتي» الى ساحة التأثير العالمي، في الخليج وغيره من مناطق العالم، على مراعاة الولايات المتحدة قواعد توازن المصالح، من جهة، ومراعاة «الاتحاد السوفييتي» حقائق توازن القوى، من جهة ثانية»(٩). وبإيجاز، فإن ثمة مخاوف ومصالح لروسيا الوريث يتوجب مراعاتها في الرهان على استمرار «الحماية الأمريكية» منفردة، وهو ما يبدو ان الكويت تدركه، كما تكشف سلسلة الاتفاقات الأخيرة التي ابرمتها مع كل من روسيا والصين وفقا لما أوردته الأخبار الصحفية. لكن الأهم، هو إدراك أن الأسباب المتينة للأمن الإقليمي لا بديل عنها مهما تكن حسابات التدخل الدولي، على الأقل من منظور المستقبل البعيد، وانطلاقا من أنه لا صداقات دائمة وإنما مصالح دائمة في السياسة(١٠).

(١٠)

وبدلا من الخاتمة، نتصور ضرورة استشراف مستقبل ما بعد تحرير الكويت وذلك بعرض بعض التصورات الأولية حول إشكاليات الاقتصاد السياسي للأمن في منطقة الخليج. ونركز بوجه خاص على مجموعتين من هذه الإشكاليات. الأولى، تتصل بإدارة السيطرة على الثروة النفطية، وقضايا أمن الخليج. والثانية، تتعلق بخطر الانكشاف الاقتصادي الهيكلي، وقضايا التعاون العربي. وهي إشكاليات تزداد حدة في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية التي تعيد تشكيل النظام العالمي والدولي، والنظام الشرق أوسطي والعربي.

وقد يتوجب أن ننوه بأن مساحة التعقيب لا تسمح إلا بإيجاز قد يكون مخلا. ورغم هذا، ولأن البحث موضوع التعقيب قد طرح بقوة إشكاليات الاقتصاد

السياسي للأمن، فإن طرح بعض التصورات الأولية في هذا الصدد لا غنى عنه للمساهمة في بناء جسور العبور الخليجي العربي من كارثة الحرب إلى مظلة الأمن.

لقد حذر الباحث من خطر «فقدان السيطرة على الثروة النفطية»، ولا يقتصر تحذيره على المستقبل وإنما يمتد إلى الحاضر. إذ تتهدد الثروة النفطية، في الأجل الطويل بتراجع القيمة الاستراتيجية والاقتصادية للنفط مع تسارع سياسات الدول الصناعية الرئيسية، المستهلك والمستورد الرئيسي للنفط، في اتجاه توفير استهلاك الطاقة، وإحلال بدائل النفط، وتقليص الاعتماد على النفط العربي. أما في اللحظة الراهنة، فإن تدهور أسعار وعوائد النفط فضلا عن إعادة تدوير العوائد لتلبية حاجات الإعمار والأمن، عوامل توسع إهدار الثروة النفطية. أضف إلى هذا التهديد المباشر بالسيطرة العسكرية على الثروة النفطية.

ونرصد أولا، كما كتبنا في محاولة قراءة دروس الأزمة في اعقاب الغزو العراقي «أن هذا الغزو قد أظهر خطورة عدم المناعة الدفاعية والإغراء بالعدوان الذي يواجه دول مجلس التعاون الخليجي، الغنية بالنفط. وأكدت الأزمة أن السبب الجوهري لتهديد أمن هذه الدول هو الفجوة بين ما تتمتع به من ثروة نفطية وما يحمي هذه الثروة من قدرة دفاعية. وأبرزنا في ذات المقال مجموعتين من المؤشرات للدلالة على هذا الاستنتاج. أولا: أن منطقة الخليج تحتوي على ٦٦٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، وتساهم بنحو ٤٢٪ من صادرات النفط في العالم، وتقدم ٢٥٪ من الانتاج النفطي العالمي. وذلك وفقا لمؤشرات عام ١٩٨٩ السابق للغزو العراقي للكويت. ولاحظنا «ثانيا» أن القدرة الدفاعية للدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي (مجتمعة) كانت أضعف بكثير مقارنة بدولتي الجوار الإقليمي — الخليجي، أي العراق وإيران.

وأوضحنا ثانيا، أن الثروة النفطية التي تملكها الدول العربية اعضاء مجلس التعاون الخليجي كانت سببا تاريخيا لتوليد التهديدات الأمنية التي تتعرض لها، وعلى وجه التحديد، نرصد ثلاثة مصادر لتهديد أمن هذه الدول، ومن ثم أمن الخليج. الأول، التهديد الخارجي، وهو تهديد يظهر في حال وجود مخاوف من أخطار جدية بقطع إمدادات النفط، أو المغالاة في تحديد اسعار النفط الى المدى الذي يهدد اقتصادات الدول المستهلكة والمستوردة لهذا النفط، وبخاصة الدول

الصناعية . والثاني، التهديد الاقليمي، وهو تهديد يرجع إلى نزاعات الهيمنة الاقليمية في منطقة الخليج من قبل مراكز القوى الإقليمية ذاتها . ولعل الجدير والخطير هنا هو تهديد وجود الكويت ذاته من قبل العراق، وهو مابدا مستحيلا عربيا وعالميا . والثالث، التهديد الداخلي، وهو تهديد يواجه المجتمعات الخليجية مثل غيرها من المجتمعات والمتولد عن التناقضات الاجتماعية العامة والخاصة، وهو يتغذى على صعوبات عملية التحديث ومعضلات بناء الشرعية في الداخل ومحاولات تصدير الثورة من الخارج» .

وأكدنا ثالثا، أنه من منظور الاقتصاد السياسي للأمن في منطقة الخليج، فإن مواجهة ما عرضنا له، من أسباب الاغراء بالعدوان ومصادر التهديد، توجب على الدول العربية أعضاء مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن غيرها من القوى العالمية والاقليمية والعربية، ان تدرك ثلاث مجموعات من المسلمات . أولاها، ان النفط العربي سلعة للمساومة الاقتصادية وليس مادة للابتزاز السياسي، وهو ما ينبغي أن تدركه جميع الدول الخليجية النفطية . وان ضمان امدادات النفط يشترط مراعاة المصالح واحترام الحقوق العربية والخليجية . وانه دون هذا وذاك تولد اسباب تهديد الأمن عالميا واقليميا . وثانيتها، انه لابد من إعادة بناء العلاقات بين الدول الخليجية على أساس تبادل وتوازن المصالح، وتوطيد اسباب التعاون والسلام، ولكن يبقى ضروريا أيضا بناء تحالفات عربية من قبل الدول اعضاء مجلس التعاون الخليجي، مادامت ترى ضرورة هذا الدعم دفاعيا . وثالثها، التقدم نحو تأكيد مشروعية «الدولة الخليجية على أساس احترام مبادىء حقوق الانسان، وبناء الدولة العصرية، وتطوير الجيوش الوطنية . وعلى الرغم من المرارات المشروعة ينبغي دعم «الرسالة القومية» للدول الخليجية في دعم الطموحات العربية إلى التقدم والتنمية .

وأشرنا رابعا، إلى «أن السياسة النفطية قد تمثل مصدرا لتهديد الأمن في منطقة الخليج إذا غابت عن صانع القرار العربي — الخليجي في هذا الحقل الاستراتيجي، احدى حقيقتين . الأولى: ان النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة، وسوف يبقى كذلك لعقود مقبلة، وأن النفط مثل ٤٤ في المائة من استهلاك الطاقة في الدول الصناعية في عام ١٩٨٩، وهي أهم مستهلك للطاقة والنفط في العالم . ويتوقع أن يمثل النفط

٣٢ في المائة من استهلاك العالم للطاقة بعد ثلاثة عقود، أي في عام ٢٠٢٠، وذلك مقارنة بنسبة ٣٩ في المائة عام ١٩٨٩. والثانية: أن النفط هو المصدر الرئيسي لتوليد الدخل القومي في جميع الدول الخليجية. إذ وفر هذا القطاع ٢٦,٤ في المائة من الدخل القومي للسعودية، و ٢١,٨ في المائة للعراق، مثلا، فضلا عن انه قدم أكثر من ٩٠ في المائة من عوائد الصادرات السلعية للدول الخليجية في عام ١٩٨٩. وسوف تبقى هذه الأهمية الحيوية للنفط في اقتصادات الخليج على رغم جهود دوله في تنويع مصادر الدخل».

وخلصنا، خامسا، إلى «أن السياسة النفطية مثلت مصدرا لتهديد الأمن في منطقة الخليج، ويمكن أن تمثل مصدرا لتجديد هذا التهديد، في حال نزوع أي من الدول الخليجية للانفراد بالسيطرة على مخزون العالم النفطي عبر العدوان المسلح...» واضفنا ان هذه النزعة تجسد تجاهلا لحيوية النفط الخليجي للعالم وخاصة الغرب (الحقيقة الأولى، في الفقرة السابقة)، وتجاهلا لأهمية عوائد النفط في الحياة الاقتصادية لإيران والعراق وغيرها من الدول الخليجية (الحقيقة الثانية، في الفقرة السابقة). وأكدنا «ان التعلم الايجابي من دروس الأزمة يفرض أن تستجيب السياسة النفطية لضرورات المزج بين اتجاهين مترابطين: الأول، الانطلاق من واقع الاعتماد المتبادل بين الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط في اتجاه بناء علاقات تستند إلى تبادل وتوازن المصالح في مجالات تصدير وتسعير النفط بل وفي غيرها من مجالات العلاقات الاقتصادية. ويعني هذا بالدرجة الأولى إدراك الدول الصناعية انه بغير بناء أسباب التكافؤ والعدالة في هذه العلاقات، ستتولد هنا أسباب التناقض والصراع وتهديد الأمن في الخليج. والثاني، البدء من حقيقة التعارض والتوافق في آن واحد، بين الدول المصدرة للنفط، الفقيرة في احتياطياتها والغنية في هذه الاحتياطيات، كثيفة السكان وذات الأعباء الاقتصادية الثقيلة وخفيفة السكان وذات الأعباء الاقتصادية الأقل وطأة. إذ رغم حقيقة المصلحة المشتركة لها في تعظيم دخولها النفطية فقد تتعارض مصالحها الخاصة في الالتزام بحصص الإنتاج. والأمر المهم هنا، إدراك استقرار العلاقات وتوطيد التعاون بين الدول الخليجية يتطلب استمرار التنسيق عبر «الأوبك» في تحديد أسعار وحصص الإنتاج» (١١)

كما حـذر الباحث من خطـر «أن مسألـة الانكشـاف الاقتصادي قـد أصبحت مسألة هيكلية» وأن تجاوز هـذا الانكشاف قد لايتحقق إلا بعد مدة طـويلة . ونشدد هنـا ، كما كتبنا أيضـا إبان الأزمـة وعقب التحـرير، على أنـه «يكمن السبب الأعمق لتهـديد الأمن القـومي في الوطن العـربي في مأزق التنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة . ويمثل التأخـر عن اللحاق بالثـروة الصناعيـة والتكنولـوجية أخطـر حلقات ضعف الدول العربية . ويقود استمرار ارتهان الحيـاة الاقتصادية العربية للعامل النفطي، إلى زيادة أخطار الانكشـاف الاقتصادي العربي. وهكذا، على الـرغم من جهود التنمية وأرقـام الاستثمار ومظاهـر الرفـاهية ، فقـد استمر الـوطن العربي معـرضا لكل ألـوان التهديد الاقتصادي الخارجي» .

وقد أوضحنـا أولا، أن مأزق التنمية الاقتصـادية ، وتفـاقم الاعتماد غير المتكافىء على الخارج ، وتضخم ألوان النشاط الريعي — الخدمي ، وتـراجع الوظيفة الإنتاجية في الاقتصـادات العربيـة ، وتدهـور قيمة العمل المنتج في المجتمعـات العربيـة . . . أساس ما نسميه بالانكشاف البنيوي» . وأضفنا أنه قد «أدى قصور التصنيع وضعف الإنتـاج في الاقتصاديـات العربيـة ، إلى تمكن الـدول الصناعيـة من تصحيح ما بـدا استثناء تاريخيا . ونقصد، من جهة ، تصحيح عدم التطابق بين امتلاك القدرة المالية وامتلاك القدرة الصناعية — الانتاجيـة ، وذلك عبر تدوير عوائد النفط العربي . . . ونقصد من جهـة ثانية ، تحويل النفط العربي من عـامل للقوة إلى عنصر للضعف في صراعـات الإرادات الـدوليـة ، وذلك بإعـادة سـوق النفط إلى سـوق يتحكم فيـه المستوردون لا المصدرون ، كما كانت الحال قبل الانقلاب النفطي في السبعينيات .

وأكدنـا ثانيـا ، أنه «يتـوقف تحقيق الاستقرار وحمايـة الأمن في الوطـن العربي على تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالـذات مضاعفة معدلات النمو للصناعة التحـويلية والإنتـاج الزراعي . ويمثل تنـويع مصـادر الدخل على حسـاب الارتهان للعـوائد النفطية ضرورة لحمايـة الثروة النفطيـة ذاتها ، ولتجنب العود إلى حقبـة النفط الرخيص ، ولإعادة الاعتبار للنفط العـربي باعتباره عاملا للقوة الاقتصـادية العربية . ويتوقف تحقيق الأمن وتدفق النفط ، وهو ما يمثل مصلحة للدول الصناعية الغربية ، على إدراك ضرورة دعم تمويل التنميـة العـربيـة وتحسين شروط التجـارة وتقليص

استنزاف عوائد النفط، بل ودعم التطلعات العربية للحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية. وبديل توازن المصالح هذا، هو تفاقم التناقض العربي — الغربي»[١٢]. وقد يجدر أن نؤكد أن هذا لابد أن يدفع بالفكر العربي إلى إعادة النظر في اعتبار الغرب عدوا ابديا في سياق عملية متبادلةعربية غربية لاعادة تشكيل الصورة الخاطئة عن الآخر.

وأوضحنا ثالثا، من زاوية أثر العون الإنمائي الخليجي على التنمية الاقتصادية العربية «أن الدول العربية الخليجية النفطية، قدمت عونا إنمائيا، لم يكن ثمة بديل أو مثيل له بين معونات التنمية الرسمية. وكان هذا العون أهم تطور في مجال التعاون. ليس فقط بين الدول العربية بعضها البعض، وإنما أيضا بين مجموعة الدول النامية، عربية وغير عربية. وكان هذا العون أداة مهمة للتخفيف من وطأة مشاكل المدفوعات الخارجية وتمويل التنمية، وللحد من تعاظم الاعتماد غير المتكافىء للبلدان النامية على القروض والمعونات من البلدان الصناعية. اضف إلى هذا أن العون الإنمائي الرسمي، من الدول العربية الخليجية، كان من حيث الشروط والحجم مصدرا من أهم مصادر التمويل الميسر المتاح للبلدان العربية الفقيرة المتلقية لمعونات التنمية الرسمية. وتظهر أفضلية هذا العون، سواء بالمقارنة مع التمويل الميسر الذي تقدمه الدول الصناعية الرأسمالية أو الذي قدمته آنذاك الدول الاشتراكية». وبينا كان هذا العون الذي قدمت اغلبه السعودية والكويت والامارات، قناة مهمة غير مسبوقة لإعادة توزيع الدخل بين الدول العربية الغنية والفقيرة، وان لم تكن القناة الوحيدة في هذا المجال». ومن ذلك تحويلات العمالة بوجه خاص. وبينا كيف كان اسهام العراق محدودا في تطوير العلاقات الاقتصادية العربية-العربية، وفي بناء أسس التكامل العربي فضلا عن استمرار تخلف وانكشاف وتبعية الاقتصاد العراقي في حقبة النفط، وضعف اسهام عوائد نفط العراق في تحقيق غياب التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي[١٣].

وأشرنا رابعا، إلى «أن تماثل الهياكل الانتاجية وقصور الحوافز الاستثمارية يمثل أهم العوائق الموضوعية الاقتصادية بوجه تطوير العلاقات الاقتصادية البينية. وهكذا مثلا، فإن الصادرات البينية لم تتعد ٦,٥ في المائة... من إجمالي الصادرات العربية. وكان الاستثمار العربي الخاص (المباشر) ففي بلدان الوطن العربي أقل من ١,٠ في المائة من

الاستثمار العربي الخاص في الأسواق الدولية وذلك في عام ١٩٨٩». لكننا أكدنا في ذلك الوقت «ان الإرادة السياسية هي الشرط الأهم لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية. ويمثل تبادل المصالح أهم دوافع إعادة بناء العلاقات العربية — العربية، اقتصادية وغير اقتصادية، وهو ما تأكد بمبادلة الدعم الدفاعي — السياسي المصري بالدعم الاقتصادي — المالي الخليجي في أزمة وحرب الخليج. وبغير هذا، فإن تعارض المصالح القطرية والإقليمية من شأنه تكريس أو تكوين إعادة نزعات العزلة القطرية والانكفاء الإقليمي في الوطن العربي».

وخلصنا، خامسا، إلى أن مستقبل التنمية الاقتصادية في الوطن العربي يتوقف على مدى صحة وموضوعية قراءة المعطيات العربية والمتغيرات العالمية. وفي تقديرنا أن مأزق هذه التنمية يكمن إلى حد بعيد في أسباب أهمها: أولا، غياب الهدف المحدد الواجب وهو اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية المتسارعة التي تضاعف الفجوة بين التقدم والقوة في المراكز الصناعية والتأخر والضعف في الأطراف المتخلفة. ثانيا، تجاهل أن الاقتصاد ينبغي أن يكون «اقتصاديا»، بمعنى ترشيد استخدام الموارد وكفاءة تشغيل الأصول، وادارة الاقتصاد على أساس المعايير الاقتصادية ومبادىء العرض والطلب. وأكدنا أنه لا مستقبل لاستراتيجية التحولات الليبرالية الاقتصادية مالم تتبن نظام القيم الذي يجمع بين حقوق الإنسان الاقتصادية والسياسية، وتتراجع فيه سطوة النظم الشمولية لصالح قوة المجتمع المدني، وتصبح فيه الأيديولوجيات مفضوحة بقدر ما تهدد هذه القيم. كما نقصد بناء الاقتصاد الذي يحقق الجمع الأمثل بين اعتبارات الكفاءة والعدالة. كما شددنا على أن استراتيجية التحرير في الاقتصادات العربية لابد أن تنزع إلى تعظيم مزايا المشاركة في التخصص الدولي على أساس بناء مرتكزات تكافؤ الاعتماد المتبادل، وبغية تطوير دوافع تبادل وتوزان المصالح العربية وغير العربية، أي تعميق أسباب الأمن القومي للدول العربية»(١٤).

مصادر ومراجع وهوامش :

١- د. طه عبد العليم : رؤية اقتصادية لغزو الكويت . جريدة «الاهرام»، ٨/ ٨/ ١٩٩٠ .

٢- . . . . . . : نفط الكويت وألغام الخليج . جريدة «عكاظ»، ١٨/ ٩/ ١٩٩٠ .

٣- . . . . . . : رؤية اقتصادية لغزو الكويت . جريدة «الأهرام»، ٨/ ٨/ ١٩٩٠ .

٤- . . . . . . : نفط الكويت وألغام الخليج . جريدة «عكاظ»، ١٨/ ٩/ ١٩٩٠ .

٥- انظر :

د. طه عبد العليم : «الآثار الاقتصادية لغزو الكويت»، في كتاب : الكويت وجودا وحدودا . مجموعة مؤلفين (الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٩١) ص١٨٠-١٨٤ . الطبعة الثانية .

وانظر أيضا :

د. طه عبد العليم . حول مزاعم اعادة توزيع الثروة (١) . جريدة «صوت الكويت» ٢١ يناير ١٩٩١ .

٦- . . . . . . : صدام من تبديد الثروة إلى تدمير القدرة . جريدة «الأهرام»، ٨ فبراير ١٩٩١ .

وانظر أيضا :

. . . . : الآثار الاقتصادية لغزو الكويت، مصدر سابق، ص ١٨٧-١٩٣ .

٧- . . . . . . : النفط العربي بين المساومة والابتزاز . جريدة «صوت الكويت» ٢٣ يناير ١٩٩١ .

٨- . . . . . . : الرهان الخاسر في قمة هلسنكي . جريدة «الأهرام»، ١٤ سبتمبر ١٩٩٠ .

٩- . . . . . . : جورباتشوف في مواجهة عاصفة الصحراء (١ من٣) . جريدة «صوت الكويت»، ٥ مارس ١٩٩١ .

١٠- انظر كتاباتنا اللاحقة على سبيل المثال :

د. طه عبد المعليم . السياة الاقتصادية والسياسة الخارجية لإدارة كلينتون . في كتاب : ادارة كلينتون والقضايا العربية . د. هالة سعودي (محررة) . القاهرة/ مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٣) .

. . . . . . : الدور الروسي في النظام العالمي الجديد . في كتاب : مفهوم وآليات النظام العالمي الجديد . د. محمد السيد سليم (محرر) (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة) (تحت النشر) .

١١- انظر :

د. طه عبد العليم . ادارة السيطرة على النفط العربي . سلسلة «كراسات استراتيجية» العدد ٦، نوفمبر ١٩٩١ .

. . . . . . : النفط العربي وتطورات السوق العالمي . في كتاب : الوطن العربي والمتغيرات العالمية . د. محمد صفي الدين أبو العز (مشرف)، د. محمد السيد سعيد (محرر) . (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٢) .

١٢- . . . . . . : الاقتصاد وأمن الخليج بعد تحرير الكويت . جريدة الحياة .

١٣- . . . . . . : الآثار الاقتصادية لغزو الكويت، مصدر سابق، ص١٨٤-١٩١ .

١٤- . . . . . . : الاقتصاد وأمن الخليج بعد تحرير الكويت. مصدر سابق. وانظر أيضا كتاباتنا اللاحقة حول هذه القضايا وغيرها في:

د. طه عبد العليم (محرر). انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيراته على الوطن العربي. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٢).

. . . . . . : مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣)

. . . . . : آليات التكامل الاقتصادي العربي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣).

مناقشات

د. سليمان العسكري

أود في البداية أن أنبه إلى نقطة لم أتمكن من الإشارة إليها في جلسة أمس صباحا، وهي ضرورة ألا نضع أي حاجز يحد من حريتنا في النقاش وفي تداول وجهات النظر والآراء. نحن هنا في ملتقى يجب أن نتعامل معه على أساس أنه ملتقى علمي مئة بالمئة، ولا نتحرج من أن نبدي أي وجهة نظر سواء كانت مختلفة أو متفقة مع الباحث أو وجهة النظر الكويتية، لأننا في النهاية نريد أن نصل إلى حقائق ووجهات نظر علمية بالدرجة الأولى. وأنا أشكر لكم كل جهودكم التي تفضلتم بها في مناقشاتكم في جلسة أمس.

في الواقع لا أريد أن آخذ بمداخلتي هذه من فرص الإخوان، لكن لدي بعض الملاحظات السريعة على ورقة الأخ عامر. أنا أعتقد أن الأرقام التي ذكرت حول الخسائر هي أرقام تم تداولها كثيرا منذ بدء حركة الإعمار في الكويت إلى اليوم. ويبدو لي أنه كانت هناك إمكانية لأن نتجاوز التقديرات الرقمية إلى السياسات والاستراتيجيات التي يفترض أن نطرحها ونتصورها بشكل بعيد المدى في المرحلة القادمة. طبعا الأخ عامر لم يحدد أو يذكر تكلفة الخسائر العسكرية، لكن هناك خسائر ضخمة جدا في المجال العسكري سواء في المعدات العسكرية أو ما تم الاستيلاء عليه من معدات أو ما دمر من المنشآت العسكرية، لأنه يبدو أن المنشآت العسكرية قد تم تدمير أكثر من ٨٠٪ منها، وخاصة المطارات العسكرية. وهذه طبعا حملت الكويت تكلفة هائلة جدا في إعادة بناء القوات المسلحة.

بالنسبة لموضوع العمالة، أود أن أشكر الدكتور طه على تحديد هذه المسألة لأنها مسألة جوهرية. وأتمنى أن يكون هناك نقاش واسع حول موضوع استبدال العمالة الآسيوية بالعربية إذا وصلنا إلى قناعة. لأن هناك بالفعل محاولة لاستبدال العمالة

الآسيوية بالعربية وربما كان من أسبابها الرئيسية رخص أجور العمالة الآسيوية، لأنها عمالة متدنية خصوصا في العمالة البسيطة، أيد رخيصة جدا بالمقارنة بالعمالة العربية، وهناك أيضا ملاحظة مهمة وهي أن العمالة الأجنبية أسهل في إحضارها من دون عائلاتها بينما العربية ليس من السهل توفيرها كاملة دون حضور الزوجات والأبناء إلى آخره. وهذه طبعا تخفف التكلفة على الاقتصاد الكويتي في المرحلة الحالية.

أيضا هناك ملاحظة سريعة تتعلق بالاقتصاد العراقي، أنا أرى أن العراق تعامل مع المسألة الاقتصادية بسفه شديد، حتى منذ ما قبل الحرب العراقية ـ الإيرانية. فأي رصد لمسيرة الاقتصاد العراقي يوضح أن هناك تبديدا للثروة بشكل غير معقول، وحتى المتخصصون في الاقتصاد كانوا يلاحظون أن هناك سياسة اقتصادية لا تحكمها القواعد الاقتصادية المتعارف عليها، فهناك تبديد بلا معنى وبالمقابل ليس هناك تنمية حقيقية، ومع كل الازدهار في أسعار النفط في فترة السبعينيات قبل الحرب العراقية ـ الإيرانية لم يكن هناك ارتفاع ملحوظ في الدخل الفردي، لم يكن هناك إحساس بوجود تنمية حقيقية في العراق، لا على مستوى السياحة (بالعكس السياحة متدهورة)، ولا على مستوى الفرد الاقتصادي أو مستوى التنمية. كان هناك طبعا تركيز في مجال الإنشاءات على بعض الطرق التي أنشئت في الغالب لأغراض عسكرية أكثر منها لأغراض مدنية، فمثلاً محاولة ربط الشمال والجنوب بطرق سريعة كانت في الحقيقة لهدف عسكري أكثر منها لهدف مدني. ولم يكن هناك إحساس بوجود تنمية اقتصادية حقيقية في العراق. وحتى في أيام الحرب العراقية ـ الإيرانية كان هدف النظام العراقي أن يقول للناس: لا تخافوا فلن يتغير شيء بالنسبة لكم، فكان هناك العديد من التجار في الكويت ازدهرت تجارتهم من خلال شحن بضائع تطلب بالتلفون من العراق: اشحنوا لنا طائرة صابون لوكس، ومن المفارقات أن أرخص سلعة كانت في العراق طوال الحرب العراقية الإيرانية هي أفخر أنواع الوسكي، وكانت تتوافر بكميات هائلة في الأسواق العراقية وبأسعار زهيدة جدا، وبالمقابل نجد إهمالا شديدا للتنمية الزراعية وتنمية الإنتاج المحلي خلال فترة الحرب وما بعدها أو قبلها.

د. فؤاد زكريا :

موضوع الغزو العراقي للكويت كان منذ البداية موضوعا يعتبر نموذجا واضحا جدا للتأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة. وربما في مراحل تاريخية مختلفة، كان هذا التأثير يخفى في أغلب الأحيان، فتمارس السياسة كما لو كانت سياسة خالصة ومثلا اذا حصل غزو أو حرب تقدم له أسباب «مثالية» أو أسباب معنوية، ويظل الجانب الاقتصادي خفيا متواريا، يحرصون على عدم اظهاره. لكن في هذه الحالة كانت العلاقة بين الاقتصاد وبين السياسة واضحة مئة بالمئة، ومنذ اللحظة الأولى أعلنت الأهداف: أن الكويت وبقية دول الخليج تسعى إلى الإقلال من الدخل العراقي عن طريق فائض الانتاج وقبول أسعار متدنية وأخذ بعض الآبار العراقية إلى آخره. ولم يكن ذلك على المستوى المحلي فقط انما على المستوى العالمي أيضا، فالدول التي أرسلت جيوشا لم تكن تخفي أنها لا تستطيع أن تستغني عن نفط الشرق الأوسط. فهذه من الحالات الواضحة جداً. وأظن وأتصور أن السياسة الدولية من الآن فصاعدا ستمارس بهذه الطريقة. لن تكون هناك محاولة لاخفاء التأثير الهائل للعامل الاقتصادي في الممارسات السياسية. و لو تأملنا وضعيتنا وسط العالم المحيط بنا سنجد أنها ليست مثالية على الاطلاق. ففي الشرق الأقصى القوى الاقتصادية البازغة الجديدة لم تبدد أموالها على هذا النحو وانما كرستها كلها لبناء نفسها، في أوروبا الغربية من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كل مواردهم خصصوها لأنفسهم وبنوا بها أيضا اقتصادا، حتى البلاد المهزومة كألمانيا واليابان وغيرها وغيرها، وهكذا.

فلماذا نحن بالذات في هذه المنطقة من العالم مكتوب علينا، أو يوجد نوع من اللعنة التي فرضت علينا، والتي تجعلنا كلما كدسنا فائضا اقتصاديا معينا يبدد بطريقة لا تعود علينا الا بالضرر الكامل، وتضاف اليه أيضا خسائر بشرية إلى جانب الخسائر المادية. وقد يبدو الكلام عن اللعنة هنا كلاما غير علمي. طبعا المسألة ليست مسألة لعنة، بل هي مسألة حسابات دقيقة. على سبيل المثال مثلا المصانع في الدول الغربية استفادت جداً من الفترة التي كان فيها الغرب يؤيد النظام العراقي أثناء حربه مع إيران. ثم استفادت عندما انقلب الغرب على النظام العراقي في حرب

الخليج. ثم استفادت أكثر وأكثر عندما عمرت الكويت والمنطقة الخليجية بعد أن انتهت الحرب، وعندما بدأ الكثير من الأموال في هذه المنطقة يتدفق على الغرب خوفا من القلاقل السابقة والمتوقعة في المستقبل وعدم الاستقرار الذي ترتب على الغزو، أي مثلما نقول في مصر «زي المنشار طالع واكل نازل واكل»، فعندما يؤيد العراق يكسب وعندما يعارض العراق يكسب، وهكذا. بالاضافة إلى أن اقتصاد المنطقة في الخليج بالذات فقد جزءا كبيرا من ذلك التنوع الذي كان عليه من قبل، وأصبح لدول غربية معينة نصيب كبير جدا فيه. أنا لا أقول هذا على سبيل النقد فقط لأنه يمكن أن تشعر دولة مثل الكويت، كانت مهددة بفقد هويتها وبأنها ستمسح من الخريطة تماما، عندما تجد من أرجعوا إليها هذه الهوية ومن أعادوا إليها مكانتها على خريطة العالم، ستشعر بنوع من الرغبة في رد الجميل لهؤلاء. لكن على المدى الطويل ماذا ستكون نتائج هذا النوع من التوجه الواحد في الاقتصاد بدلا من التنوع الذي كان يتسم به.

وبعض الناس يمكن أن يستنتجوا من هذا الكلام أن تلك عملية كان الغرب يحركها من البداية لكي تشتغل مصانعه. ولكن أنا أعود فأقول إن أي كلام عن المؤامرة لا أقيم له وزنا كبيرا لأنه في نهاية الأمر هناك نظام معين هو الذي أتاح لهذه المؤامرة أن تطبق على الوجه الأمثل والأكمل، سواء في الحرب الطويلة المدى التي شنت مع إيران أو في الغزو الأحمق الذي حدث للكويت.

د. الحبيب الجنحاني:

الواقع أن البحث من جهة، وبالخصوص التعقيب أيضا، جعلاني أرغب في إبداء هذه الملاحظات بإيجاز:

الملاحظة الأولى: تتعلق بما جاء في التعقيب من ربط بين كارثة الخليج وقضية التنمية والتقدم في الأقطار العربية كلها وليس فقط في منطقة الخليج. وفعلا هذه الآثار الاقتصادية للغزو مست كل الأقطار العربية بدرجات متفاوتة من المشرق إلى المغرب. فنحن أيضا في المغرب، وفي بلد مثل تونس، شعرنا بكل وضوح ولمسنا بكل وضوح هذه الآثار السلبية لغزو النظام العراقي للكويت.

إذن هذه الآثار لها انعكاسات على عملية التنمية وعملية التقدم في العراق نفسها بطبيعة الحال، كما عانت من ذلك أقطار أخرى مثل مصر الشقيقة ومثل اليمن إلى آخره.

إذن في النهاية أريد أن أربط هذه الآثار السلبية بقضية سياسية لأن هذه الآثار السلبية في النهاية في مجال التنمية وتحقيق التقدم والتحديث لها علاقة بقضية سياسية جوهرية، لأن التنمية والتقدم مرتبطان بقضية الديمقراطية والتجارب الديمقراطية، وان كانت هذه التجارب هشة. وفعلا لاحظنا بروز هاجس الأمن في هذه الأقطار وحتى الأقطار البعيدة عن المنطقة، وما يكلفه هاجس الأمن من نفقات جديدة للقضاء على انتفاضات اجتماعية متوقعة، قضية التطرف والإرهاب المتستر بالدين، كل هذه القضايا اذن لها علاقة أكثر في مناسبة اخرى، مثلما ربط بين قضية البطالة في مصر وموجة التطرف.

النقطة الثانية: وقعت الإشارة اليها في بحث اليوم، وجاءت أيضا بوضوح في بحث الدكتور تركي الحمد بالأمس، وهي قضية توزيع الثروة العربية بعدالة إلى آخره. هذه قضية إذن لابد أن نقف عندها وقفة أطول. أنا قد أفهم أن الجماهير الشعبية التي ليس لها وعي سياسي تحلم مثلما وقع تزييف القضية بالنسبة للجماهير الشعبية في العراق، بالرفاه بعد احتلال الكويت إلى آخره، لكن الذي لا أفهمه أن نجد إلى يومنا هذا وبعد مرور ما يتجاوز أربع سنوات على الغزو أناسا ينتسبون إلى النخبة ربما السياسية والاعلامية وحتى الثقافية، وما يزالون يصدقون هذه الخرافة. لابد أن نتحدث عن هذه القضية، قضية توزيع الثروة والثروة العربية..

إن هذه الثروة يمكن أن تتوزع بأكثر ما يمكن من العدالة عن طريق التعاون الاقتصادي، عن طريق التضامن، عن طريق المشاريع المشتركة. لا أن نأخذها بالقوة ونوزعها. ثم أنا أقول هل الثروة الوطنية العراقية وزعت على الشعب العراقي نفسه وليس على الأمة العربية، وهل وزعت بعدالة؟ ووقعت اشارة هنا من بعض الإخوان إلى أوضاع رأيناها بأنفسنا حتى أيام طفرة النفط، هناك، أشياء لا يمكن أن تحكى في العاصمة العراقية ذاتها من مظاهر التخلف إلى آخره.

النقطة الأخيرة فيها تلميح إلى ما أشار إليه أو ما أسماه الاستاذ الدكتور فؤاد زكريا بقضية اللعنة. هذه الفكرة ذكرتني أو أرجعتني إلى التاريخ، والاهتمام قليل بالتاريخ

الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العربي الاسلامي، لماذا هذه المشاكل، طبعا مع وجود فروق بين الماضي واليوم، أعتقد أن من أبرز هذه الأسباب طغيان العامل السياسي، العامل السياسي والسلطة حتى في الماضي، فحتى في أيام ازدهار الاقتصاد الاسلامي في فترة ما، دائما يصاب بنكسات ومشاكل لأن العامل السياسي والسلطة يطغيان ويتحكمان في كل شيء. هذه قضية يمكن أن نربط فيها الماضي بالحاضر.

محمود المراغي:

لاشك أننا أمام ورقة وأمام قضية من أهم القضايا الخاصة بالغزو، وربما تكون هي الأهم على الإطلاق. ألاحظ على الورقة المقدمة أنها حين حاولت أن ترصد الجوانب الاقتصادية رصدت كويتيا ولم ترصد عراقيا بالقدر الكافي، رغم أنه إذا كانت النظرة علمية وكاملة فلابد أن تكون على الجانبين. أيضا اهتمت بالماضي والحاضر أكثر مما اهتمت باستشراف المستقبل. أيضا اهتمت بالمباشر أكثر من غير المباشر، وربما حاول التعقيب أن يوسع المناقشة ويعمقها، ليصل إلى أبعاد سياسية أكثر وأبعاد مستقبلية أكثر. أرى أن الورقة بها أشياء تحتاج إلى تدقيق، مثلا رقم الخسائر «٦٥٠» مليار دولار بشكل عام، الكويت ٢٣ مليارا . . هل الباقي يخص العراق أو العراق إلى جانب بعض بلدان عربية أخرى؟ أنا أظن أن الأرقام تحتاج إلى مراجعة، ورقم الكويت نفسه يحتاج لتدقيق لأنه ليس «٢٣» مليارا.

قضية التعمير لم تأخذ حقها. وهنا التعمير على الجانب العراقي قد يصبح أهم لأننا هنا سندخل في الاقتصاد السياسي، والعلاقة بين العراق والغرب على ضوء احتمالات أن يكسب الغرب من تعمير العراق بشكل أكبر مما كسب من الكويت.

أيضا أنا أظن أن اقتصاديات الحرب أو تكلفة الدفاع والسياسات التي وجدت بعد الغزو وليس قبل الغزو كانت تحتاج وقفة أطول. وهنا تصبح ملاحظة الدكتور فؤاد زكريا مهمة أن كل حقبة تتجمع فيها بعض العوائد العربية تأتي حرب وتنزحها، حدث هذا في السبعينيات، وحدث أيضا في الثمانينيات. هناك أيضا قضايا يجب أن نتوقف أمامها بشكل أعمق وهي قضية الأمن والتنمية، قضية النفط والسياسة، قضايا استراتيجية مثل قضية السكان في الكويت، قضية العمل العربي المشترك. بشكل سريع، أقول إن قضية النفط مثلا نوقشت هنا على أنها سوق النفط، لا. . أنا

أتصور أنها أبعد من ذلك، فالقضية هي موقع النفط من السياسة الغربية، من السياسة الأمريكية، من موقف أمريكا من المنطقة، من استقلال المنطقة. هل نحن نبادل النفط بالأمن، وهل نحن قادرون على هذا أم نحن نسلم للغرب النفط والأمن معا. إذا كنا نأخذ بمعادلة النفط بالأمن فلابد إذن من سياسة أكثر تنسيقا وأكثر جماعية بحيث يظل اتخاذ القرار في قضية النفط قرارا عربيا في الأساس، أو منطقة الخليج يبقى قرارا خليجيا في الأساس وبالتالي نستطيع أن نعمل عملية المبادلة وألا نكون قد سلمنا المسألتين معا، النفط والأمن، للغرب أو الولايات المتحدة.

قضية السكان في الكويت، أنا أظن أن هناك منظورين. فقبل الغزو كان اهتمام الكويت بإقامة دولة رفاهية. لم يكن هناك قيد كبير على النمو السكاني، ووصل عدد السكان إلى مليونين أو أكثر قليلا، كان التركيز على الجانب الاقتصادي، احتياطي الأجيال القادمة، الاستثمارات الخارجية، إلى آخره.

بعد الغزو أظن أن الأولويات قداختلفت. قضية الأمن أساسية، قضية السكان عولجت بشكل «إشكالي»، يعني هل نزيد عدد السكان حتى تصبح هناك قوة أكثر للبلد ويتوافر وعاء تجنيدي أكبر للقوات المسلحة مثلا، أم نقلل السكان؟ وهل تقليل السكان يقلل المخاطر. أنا أتصور أن قضية السكان في الكويت، نقطة استراتيجية ومسألة لابد من إعادة النظر فيها. طبعا يمكن أن يجرنا ذلك لقضية الكيانات الصغيرة في كل الخليج وإلى أين يتجه مستقبلها. قضية العمل العربي المشترك: هل زاد الاهتمام به بعد الغزو كعنصر أمن أم قل الاهتمام به استجابة لنوازع عاطفية: إن هناك أحاسيس كويتية أو غير كويتية أن العرب لم يقفوا بكفاية، أن العرب لم يكونوا سندا، أن الأمريكيين كان لهم دور أكبر، إلى آخره.

د. أحمد البغدادي:

الحقيقة عندي ملاحظة تتصل بقضية البعد الاقتصادي واعتباره أهم الدوافع للغزو. حقيقة أنا لا أتفق مع الأخ الفاضل عامر حول هذه القضية، وأميل حقيقة لرأي الدكتور طه في أن هناك أبعادا أو قضايا أخرى على رأسها قضية الهيمنة ويكون منها حقيقة الجانب الاقتصادي، الذي لا يمكن فصله عن الجانب السياسي.

فيمكن أن تستخدم القضية الاقتصادية لتحقيق جوانب أيديولوجية معينة وأهداف سياسية معينة ولكن لاتكون هذه الدوافع حقيقة بالنسبة للكويت. لأن العراق لو استثمر أمواله وأدارها بطريقة جيدة (العراق أغنى من الكويت اقتصاديا وزراعيا وحتى من ناحية النفط حقيقة) لكان بإمكانه أن يركز على هذا الجانب. وقضية الرفاهية ليست مهمة في العراق. نحن نرى ذلك في الجنوب على سبيل المثال، الجنوب لم يتغير منذ القديم، اللهم الا بعض التطور المحدود، لكن يبدو أن قضية الهيمنة وقضية الفردية في اتخاذ القرار وغيرها أهم بكثير بالنسبة للنظام العراقي من الجانب الاقتصادي.

قضية توزيع الثروة، كنت أتمنى لو أن الأخ عامر تجاوزها، لأنها استهلكت وبحثت وليست ذات جدوى حقيقة لأنها غير صحيحة. ثم النقطة الأخيرة: أتفق مع الأستاذ محمود المراغي في قضية المستقبل العراقي فيما يتصل بالأرقام. الأرقام مهمة. فالاقتصاد العراقي كيف سيكون، نريد أن نعرف. لأن تأثير تدهور الأوضاع الاقتصادية لابد أن ينعكس على الكويت كما حدث مع ألمانيا على سبيل المثال بعد الحرب العالمية الثانية.

قضية التعويضات. وهي الكثيرة جدا، ومدى تأثيرها على الاقتصاد العراقي ومن ثم انعكاس ذلك على الكويت. حقيقة الجانب الاقتصادي العراقي مهم جدا خاصة فيما يتصل بالمستقبل. وكنت أتمنى أن نتطرق إلى هذه القضية بدلا من تكرار نفس الأرقام الواردة في كثير من الكتابات.

صلاح الدين حافظ:

في الواقع نحن أمام ورقة متميزة، وأمام تعقيب شديد التميز. والذي استفزني للحديث هذا الصباح هو الورقة، ولكن التعقيب أكثر في الحقيقة، لأن التعقيب فتح مجموعة من الأبواب والنوافذ علينا أن نفكر فيها بشكل مختلف. أعتقد أنه لمس قضايا معينة مثل قضايا ارتباط السياسة بالاقتصاد بشكل مباشر مسألة مفروغ منها. ولكن حينما نذهب إلى التفاصيل في ضوء ماجرى في حرب وأزمة الخليج الثانية، نعتقد أن ما يسمى بالنظام الدولي الجديد قد بلور نظرية جديدة في هذا الاتجاه

وأستأذن أستاذنا الدكتور فؤاد زكريا في قضية المؤامرة، النظر إلى تكلفة الحرب، كما جاء في ورقة الاستاذ عامر التميمي، إذا كانت بالفعل «٦٥٠» مليار دولار. وأنا أعتقد أنها أكثر، فهذا يثبت أن عجلة المؤامرة مستمرة، حتى ولو لم تكن مؤامرة مباشرة. ولكن الدائرة المغلقة والمستمرة باستمرار تثبت مرة أخرى عقلية الاستنزاف أو سفه الإنفاق الموجود في العقلية العربية والشخصية العربية المركبة بشكل مباشر: استنزاف مالي، استنزاف اقتصادي، استنزاف فكري وثقافي، استنزاف عسكري، إلى غير ذلك. انما المهم أنه يصب في النهاية خارج الدائرة العربية باستمرار. الواقع أن هناك كلاما كثيرا في هذه القضية، ولكن أريد أن أتوقف عند قضية محددة هي قضية تأثير غزو الكويت على قضية التنمية.

التنمية لا تتحقق في مجتمع إلا إذا توافرت شروط التنمية: أرض، سكان، مصادر، انتاج. الواقع أنه في قضايا النفط والخليج هناك معادلة غير مكتملة، هناك ثروة نفطية ضخمة، هناك خلخلة سكانية تقابلها، هناك ضيق في المساحة الجغرافية، اذا استثنينا السعودية، هذا يؤدي في النهاية إلى عدة أشياء، إلى وجود عقلية الانفاق السريع والقوي خارج الدائرة، يؤدي إلى ظهور الأطماع المحيطة، يؤدي إلى الدائرة الثالثة وهي أنه لابد باستمرار أن تكون هناك مظلة حماية لهذه الثروة من خارج الدائرة. هذه التركيبة في مجملها تشكل الواقع الكويتي بشكل مباشر. وأرجو أن يتسع صدر الأشقاء الكويتيين إلى أن يسمعوا باستمرار آراء مختلفة.

والواقع بشأن قضية التنمية في الكويت، هل يمكن أن تحدث تنمية بشرية مستديمة ومستمرة مثلما تقول المعايير الدولية في هذا الوضع؟ أنا أعتقد أنه من غير المنطقي أن نفكر في هذا. يمكن أن تحدث تنمية بشرية داخل الكويت في الاطار المغلق ولا يمكن للاطار المغلق أن يؤدي إلى استقرار دولة الكويت، انما هنا علينا أن ننفتح مرة أخرى، التنمية في اطارها القومي، أنا أدرك المحاذير على كل ما يسمى «قوميا» بعد أزمة الكويت، أدرك تماما وأتفهم هذه الأوضاع. ولكن ليس هناك حل آخر، في المدى المنظور على الأقل، الا في هذا الإطار. مسألة الاستخدام المتصل لقضية اعادة توزيع الثروة التي رفعها رئيس النظام العراقي في فترة من الفترات لكسب العواطف الشعبية والغرائز الشعبية فقط، إنها قضية يجب أن نتجاوزها فعلا كما قال أحد المتحدثين قبلي، لأنها لم تعد قضية مقنعة لأحد. انما

هذه القضية بالـذات لابد أن ندرك انها فجرت قضية أخرى : قضيـة التجاذب الشديد بين الفقراء والأغنياء في المنطقة، قضية اعادة تدوير الاحساس العام بأن تكدس الثروة في مكان يؤدي باستمـرار إلى أزمات، فيكفي أن تذكر لأي مواطـن عربي من المحيط للخليج، تقول لـه أن تكلفة هـذه الحرب أخذت «٦٥٠» مليار دولار. فقط هـذا الرقـم يؤدي إلى مشـاعر مختلفة، أدت إلى شيء آخـر، وهي الأخطر، إنها بصراحـة كانـت عنصرا من عناصر تـزويد التيارات المتطرفة بالمدد الجديد، التطرف الحالي اكتسب قوة شديدة بعد أزمة الكويت.

د. عبد الرزاق الفارس:

في الحقيقة عندي تعقيب صغير، وتعقيب مطول قليلا حول موضوع النفط.

التعقيب القصير يخص موضـوع الارقام التي دارت حـول التكاليف الاقتصـادية لعملية غزو الكـويت. والعمليات الحربية التي رافقتها، وما بعدهـا. طبعا في ورقة الاستـاذ عامـر التميمي، وهي ورقـة جيـدة حقيقـة من حيث الاعـداد والتقديـرات والمصـادر التي اعتمـدت عليهـا، الا أنه أورد مجمـوعـة كبيرة من الأرقـام بحيث إن الإنسان وقع في لبس كبير حول ما هو الرقـم الحقيقي. الطريقة الاقتصادية السليمة التي تتبع عادة لتقديـر التكاليف الاقتصادية بالاضافـة إلى التكاليف المباشرة مفترض أنها تقدر مـا سمي باسم تكـاليف الفرص البديلـة التي ضاعت على الاقتصـاديات العربية أو اقتصـاديات الدول التي تأثرت أسـاسا بالعملية وهي الكـويت والعراق. وهذه التقـديرات حقيقـة أفضـل ما قدر لها حتى الآن هـو الرقم الـذي أورده الاستاد عامـر التميمي وهو رقم «٦٥٠» مليـار دولار والتي وردت في الدراسـة المفصلة التي أعدهـا صندوق النفـط العربي. وهذا التقـدير مبني على أسـاس التكاليـف المباشرة للتدوير والعمليات الحربية بأكملها والتكاليف التي تسمى بتكلفة الفرصة البديلة، نتيجة لضياع الاستثمارات والعائدات العربية والأشياء الأخرى المتعذر تحديدها رقميا والتي ترافقت مع الغـــزو. الا أن تعقيبي الأساسي حقيقة هـو في موضـــوع النفط. دار كلام كثير بـالأمس واليوم حول أن أحد الأهـداف الأساسية للغرب هـو الحصول على نفط رخيص. والحقيقـــة أن هـذه هي إحـــدى الخرافـات التـي تنتشر في العـالم العـربي، الغـرب لا يريـد نفطـا رخيصـا، ليس من مصلحـة الولايـات المتحـدة أن

ينخفض سعر النفط إلى هذا المستوى الذي هو عليه الآن. أولا لأن الولايات المتحدة من الدول المنتجة الرئيسية للنفط وانخفاض سعر النفط يؤدي إلى خسائر هائلة جداً في الصناعة النفطية. وأنا السنة الماضية — سنة ١٩٩٣ — أتيح لي أن أحضر ثلاثة مؤتمرات أساسية في النفط، منها مؤتمران في الولايات المتحدة ومؤتمر في سالزبورج. المؤتمر المهم في سالزبورج التقيت فيه باثنين من أهم صانعي السياسات النفطية: هيلداستيك وهي المدير العام لوكالة الطاقة الدولية وهي ألمانية، وستيف نورث الأمين العام للجماعة الأوروبية.

في الحقيقة الانطباع نفسه هو الانطباع الموجود لدى من يدرسون الصناعة النفطية: إن انخفاض اسعار النفط يحطم الصناعة النفطية، لأن الشركات النفطية والدول النفطية — خارج الدول الخليجية — تستثمر أموالها بالمليارات، وانخفاض أسعار النفط نتيجة ضخ كميات هائلة من النفط غير محسوبة ليس في مصلحة هذه الدول وليس في مصلحة هذه الشركات، وليس في مصلحة الصناعة على المدى البعيد. إلا أن الشيء الأغرب الذي استمعت اليه، عندما سألت سؤالا مباشراً أثناء المؤتمر: هل لدى الدول الغربية تصور نحو السعر العادل للنفط، طبعا «استيك» لم تجب لكن «نورث» أجاب بقوله نعتقد أن السعر ما بين ٢١ إلى ٢٥ دولارا معقول جدا لاعطاء عائد معقول للدول النفطية وللشركات النفطية أيضا. لأن الشيء الذي استغربت منه أكثر الشركات النفطية «يعني في مؤتمر حضره معظم مندوبي الشركات النفطية كنا على غداء، واحد من المندوبين لأحد شركات النفط الكبرى بدأ يهاجم الدول الخليجية وقال نحن كصناعة نفطية في الولايات المتحدة نواجه تدميرا كبيرا من السياسات في دول الشرق الأوسط».

نحن في كثير من الأحيان يسهل علينا أن نجتمع وأن نقول إن هناك قرارا غربيا بالحصول على نفط رخيص. ولكن الحقيقة ان جزءا كبيرا من المشكلة هو مشكلة أن الدول الخليجية غير قادرة إلى الآن على أن تتخذ قرارا سليما في هذا المجال.

د. طلعت منصور:

في الحقيقة تعقيبي هو قراءة سيكولوجية لهذا البعد الاقتصادي للأزمة. من ركائز

البحث في الأزمـات أو في «علم الصدمـات» انتهاك فـرضيات أسـاسية يقـوم عليها فهمنا لهذا العـالم. أول هذه الانتهاكـات هي حاجاتنـا إلى النظام Order، نحـن بحاجة إلى نظـام ومعنى النظام أن تكون هناك قـدرة على التنبؤ وعلى التكامل المنظم الهادف مع مجريات الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعة السيـاسية. من طبيعـة الأزمة اذن انتهاك هـذه الفرضية الأسـاسية، إننا عـالم بلا نظـام. انتهاك هذه الفـرضية ولاشك أعتقـد أنه من الأبعـاد بعيدة المدى التـي ينبغي أن نتناول بها هـذا البعد الاقتصـادي وانعكـاسه على المجـالات الأخـرى من أزمـة الخليج. وهذا ينقلنـي حقيقة إلى نقطـة ثانية، وهـي ربما طرحت، الآثار الاقتصاديـة من منظور ما نسميه «المظـاهر الأولية» أي مظاهر «هنا والآن»، مـا حدث وما هي نتائجه، ولكن ما هي «المظاهـر الثانوية» وهي انعكـاس للمظاهـر الأوليـة، أي البعيدة المدى. بمعنى أصح هنـاك متغيرات وتغيرات أولية حدثت، لكن أيضا هناك تغيرات ومتغيرات ثـانوية حدثت نتيجة لهذه الأزمة من حيث البعد الاقتصـادي، ظهور أبعاد جديدة، تغيرات جـديدة في الآلية الاقتصادية للعالم العربي، وانعكاساتها على النواحي السياسية والاجتماعية وكافة هذه المجالات. وبالتـالي ينبغي أن نفرق بين ماهو أولي أي الخسائر المباشرة — قلنا مثلا ٦٥٠ مليـار دولار تقريبـا — لكنني أعتقد أن الخسـائر من حيث التقديـر الثانـوي، المظاهر الثانـوية، هي أبعد وأبعد بكثير. ثم أيضا المتضمنـات الاجتماعية والسياسية في العالم العـربي نتيجة لهذا. بعد آخر أود أن أتكلـم عنه وهو العلاقـة بين الاقتصاد والنواحي النفسيـة، فهناك جامعـات مثل جامعة ميونيخ تبـدي منذ سنوات عـديدة اهتمامـا غير عادي بعلم النفس الاقتصـادي. وهنـاك استاذ كبير وضع نظـرية سنـة ١٩٩٢، اسمه هوبفول في مجلة اسمها «أنكسيتي» يقول فيها إن الصدمة جوهرها هو الخوف من التهديد أو القلق من أن نفقد المصادر.

طبعا المصادر هنا مصادر اقتصادية، مصادر بشرية، المكان، التاريخ، التراث، إلى آخره. وبالتالي هـذا يربطنا أيضا بالمصادر العربية، المحليـة الكويتية، إلى آخره، مصادر اقتصاديـة، مصادر بشرية، المكان، الجغرافيـا، التاريخ، إلى آخره، الخوف مما يمكن أن ينال من هذه المصادر المستقرة في إطار نظام معين.

في الحقيقة هناك نقطة أخيرة أحب أن أشير إليهـا. وهي أنه في اطار مناخ الخليج

تخلقت بيئة نفسية غير مواتية للاستقرار على المدى البعيد. هناك خوف، هناك احساس بالتهديد، هناك توجس، هناك علاقات متوترة، هناك حسابات أخرى ربما لا توفر ما يؤكد عليه أيضا علماء الاقتصاد وعلماء علم النفس من حيث الانجاز Achievement يعني هنا مجتمع يريد أن يتحول بمصادره، ولا أقول فقط المصادر الاقتصادية وانما البشرية والاجتماعية والثقافية والحضارية، إلى مستويات أفضل من خلال العمل، من خلال عمل هادف، من خلال عمل يسوده النظام، من خلال عمل في نسق يمكن التنبؤ به. وهذا يجرنا إلى كيف يمكن أن نخلق المستقبل الممكن والمنشود في الحاضر.

عبد المحسن مظفر تقي :

أولا: الشكر والتقدير للباحث والمعقب على الجهد الطيب في الورقة وفي التعقيب. لن أفلسف نظرية المؤامرة التي عرضت مرات عديدة في السابق. ولكن اذا كانت تساق نظرية المؤامرة لتهوين اللوم على قيام صدام حسين بعدوانه، فهذه مسألة تستحق الالتفات إليها. أنا أعتقد أنه في هذه الجزئية بالذات يمكن دحض نظرية المؤامرة المقصود منها تخفيف اللوم على صدام بأنه وضع ضمن مؤامرة، لأنه منذ اللحظات الأولى أو منذ اليوم الأول للغزو كانت تقدم له النصائح من جميع الأطراف العربية والدولية بأن ينسحب ويحفظ ماء وجهه، ويحفظ شعبه وجيشه ولم يستجب لهذه النداءات. ولو كانت نظرية المؤامرة صحيحة بمعنى أنه مخطط من قبل الغرب للقيام بهذا العدوان والاستمرار فيه لما قدمت له النصائح والتحذيرات بشكل متكرر ومبالغ فيه، سواء من الرئيس حسني مبارك في مراحل متعددة أو حتى في اللقاء الأخير الذي حصل بين وزير الخارجية الأمريكي وطارق عزيز وآخرين، يعني قدمت تحذيرات شديدة جدا. على أية حال لن أدخل في نظرية المؤامرة وفلسفتها، ولكن سأحاول أن أنظر لبعض الأمور الفكرية والسياسية التي كانت مستقرة في الكويت على الأقل كيف انقلبت النظرة إليها رأسا على عقب. وأبدأ ببعض النقاط التي قد لا يكون بينها ترابط ولكن لنرى وكيف انقلبت الصورة كلية: أولا، فيما يتعلق بالاقتصاد الكويتي، اقتصاد قوى مزدهر وموثوق فيه وتطمئن إليه الفعاليات الاقتصادية، تحول إلى اقتصاد يحتاج إلى ثقة فيه وضعيف ولم يعد بالقوة التي كان

عليها، هذه أول نقطة.

المالية العامة الكويتية لم تكن تشكو من العجز أو على الأقل كانت تشكو عجزا خفيفا جدا يمكن معالجته. وتحولت الكويت إلى دولة مدينة وقد تكون دولة مدينة على مدى طويل جدا. الإنفاق العسكري، ولو أنه كان إلى حد ما لايتناسب مع حاجات الكويت العسكرية في ذلك الوقت قبل الغزو، الآن أصبح الإنفاق العسكري مبررا ومبررا جدا ومبالغا فيه بحيث أصبح مثلما تفضل الدكتور أحمد البغدادي يشكل نسبة عالية جدا من الميزانية العامة وهذه نقطة خطيرة جدا، حتى دعوات الناس الذين كانوا يحاولون الحد من الانفاق العسكري أصبحت الآن ضعيفة أمام ما حصل من غزو وتخويف وترهيب بأن هناك خطرا خارجيا، لابد من الانفاق على القضايا العسكرية وقضايا الدفاع. في المؤسسات المالية التي كان لها نوع من الاستقلال، الآن نسمع عن محاولات لادخال الشريك الأجنبي في المؤسسات المالية وفي المصارف الكويتية وهذه نقطة خطيرة جدا. في قطاع النفط الذي وصل إلى الاستقلال ووصل إلى السيطرة الكويتية الكاملة عليه، الآن هناك دعوات ونداءات إلى اشتراك أو اعادة اشراك الشريك الأجنبي في قطاع النفط في مختلف فروعه. بل أن هناك بعض الأصوات ترتفع لبيع النفط الكويتي لاسرائيل. يعني مسألة لم تكن مطروحة على الاطلاق ولا يمكن للمجتمع الكويتي مجرد الهمس في هذا الموضوع، أصبح الآن هذا الكلام يعلن. النتيجة النهائية أو المحصلة النهائية لما حدث من كارثة هو انقلاب كافة الأمور المستقرة وانقلاب كافة المفاهيم الأساسية في الفكر وفي السياسة وفي المنهج الكويتي على الأقل ان لم يكن في الفكر والمنهج والسياسة العربية.

الدكتور محمد السيد سعيد:

انطلاقا من الأطروحات المهمة التي تفضل بها أستاذنا محمود المراغي سوف أركز على القضايا المستقبلية، وبالتحديد قضية واحدة، غير أني أود أن أبدأ ذلك بتمهيد بسيط حول نسق الادارة العربية لنتائج ما بعد الحرب. كان هناك اداء في تقديري سيىء نسبيا في الادارة العربية للحرب أو حرب تحرير الكويت. لكن هناك الأكثر خطورة وهو ادارة عربية أسوأ لنتائج ما بعد الحرب. وأظن اننا لو شخصنا هذه الادارة فسوف ترتكز بصورة رئيسية على ما يمكن تسميته بشعار «الاستعادة» Restoration

أي عودة الأمور إلى ماكانت عليه قبل الغزو العراقي للكويت.

إن شعار الاستعادة يفترض في الجوهر — وهناك بالفعل في العقلية العربية — نزعة قوية للحنين إلى الماضي ونزعة قوية للتأكيد على أن شيئا لم يحدث في واقع الأمر، بمعنى اننا نستطيع مغالبة ما حدث وإعادة الأمور إلى ماكانت عليه.

يفترض هذا المفهوم من الناحية الفلسفية أن الأمور كانت جيدة بالفعل قبل الغزو وأن غاية ما نتمناه أن تعود الأمور إلى ما قبل الغزو، وفي ذلك فإن الحسابات من الناحية الاقتصادية البحتة يمكن أن تكون سيئة، فعلى سبيل المثال لو قدرنا الفرص البديلة فالفرص البديلة ليست فقط سالبة وانما كان يمكن أن تكون موجبة. فلو أخذنا مثلا بتجربتي ألمانيا واليابان ما بعد الحرب، نستطيع أن نحسب فرصا بديلة موجبة بمعنى أن الحرب وخراب الحرب أعطى لهذين المجتمعين دافعا مذهلا لإعادة البناء بما انتهى بمعدلات من التطور لم يكن من الممكن تحقيقها لو كانت الأمور قد سارت في السياق العادي. هنا مقارنة بين مجتمعات تطرح ادارة نتائج ما بعد الحرب بطموح شديد وبخيال وأساليب بها خيال وبين مجتمعات ترمي فقط إلى استعادة الأمور إلى ماكانت عليه في أفضل الأحوال. لو توقفنا عند قضية الاستعادة فسنجد أن تكلفة الفرصة البديلة سالبة وبالتالي يصبح تقدير الصندوق العربي (٦٥٠ مليار دولار) سلبياً تماما.

ومعنى هذا أن الاقتصاديات العربية، وخاصة اقتصاد الكويت، سيظل مرهونا بنحو ما يقدر بحوالي «٣٥» سنة لمجرد تعويض نتائج الحرب. ولكن لو تصورنا سيناريو بديلا هو شعار الاستعادة جذريا في اتجاه عملية ضخمة لاعادة البناء على أسس سليمة نستطيع أن نحتسب افتراضا فرصة بديلة موجبة، بمعنى: هناك حافز اضافي لاقامة البناء واعادة البناء على أسس أكثر سلامة. في هذا الاطار هناك قضايا كثيرة جدا ولكن سأتوقف عند قضية واحدة لأنني لم أفهمها قط في واقع الأمر، من الناحية الاقتصادية البحتة لها تأثير اجتماعي سيكولوجي نفسي وخلافه، لكن ليس لها تفسير اقتصادي، وهي قضية العمالة.

أنا أستغرب مثلا من أن صديقي الدكتور طه عبد العليم قد طالب بقصر العمالة على العمالة العربية. وهناك في معالجات القومية العربية آلاف من الدراسات

والمقـالات التي تحذر وتنذر من غلبـة العمالـة الآسيويـة في مجتمعات الخليج. هـذه النظرة في تقديري لا تعد اقتصادية قطعا، ليست اقتصادية لأن الأصل في العمل هو العمل الأكثر انتاجيـة والأقل تكلفة. ولكن المهم فيها هي النظرة الثقـافية، فمقابل النظرة التي تقول بالعروبة وبتعـريب سوق العمل في الخليج بالكامل، وأظن أن هذه النظرةبالذات لها أسـاس ثقافي ولها أساس ثقافي مضاد، فلو أخذنا مثـلا بالمناظرات المهمة التي كـانت تدور في نهاية العصر الأموي بين مـا يسمى بالقيسيين واليمنيين، بين القـائلين بـالتعريب القح وبين القـائلين بإمكـانيـة استيعـاب العرب لثقـافـات وشعوب أوسع في النطاق الاسـلامي واعادة انتاج حضارة اسلامية عـربية عن طريق الاستيعـاب والادمـاج المتسـاوي لجماعـات من البشر هم مسلمـون في كل الأحـوال ولكنهم ليسوا عربا واعادة انتاج الثقافة العربية في أوساط غير عربية، ان هذه النظرة هي في واقع الأمر محل المنـاظرة الـراهنة حول المخـاطر الشديـدة للعمالة الآسيـوية في مقابل الـرغبة في تعـريب العمالة، هنـا مجتمع منكمش خائف يـريد أن يعتكف على ذاته بتأكيد العرب الأصليين، ولكن لـو أخذنا بالتجربة الحضاريـة العربية، العرب عربوا شعوبا لم تكن عربيـة، ونما المجتمع في هذا السياق. القضية اذن ليست عربيا أو غير عربي وانما قضيـة ما إذا كـان المجتمع الكويتي على سبيل المثـال، أو المجتمع الخليجي، أولا لديـه القرار التاريخي بالتحـول من مجتمع لا طبيعي بتأثير النفط منذ أربعينيـات هذا القـرن تقـريبا إلى مجتمع طبيعـي، أي مجتمع قادر على الحفـاظ على استمـراريته ليس فقط مـن خلال العـوامل الاقتصـادية وانما بـالتحـديد من خـلال العـوامل الثقـافية والسكـانيـة. هنـا يقلقني مثـلا القول بأن الاقتصـاد الكـويتي أو الاقتصاد الخليجـي لم يعد لـه قدرة على الاستيعاب، مـع اننا نعـرف في الاقتصاد أن السكان هم أحد عناصر حسبة القدرة الاستيعابية.

القضيـة في واقع الأمـر التي ينبغي أن تنـاقش هنـا هي قضيـة تـوطين العمالـة وليس الاعتماد الدائم والمستمر على العمالة المؤقتة والمهـاجرة، والتي تأتي وتخرج دون أن تكون قد أثرت في المجتمع الكـويتي على الإطلاق. ودون أن تـرغب في البقاء فيه لأنـه يوجـد تمييز منظم ضدهـا ولا تمتلك فيه أي حيـاة ثقافية أو اخـلاقية أو دينيـة أو اجتماعية. شخص مقتلع من بيئته الطبيعية لم يغرس اطلاقا في البيئة التي تـم توريده إليها ثم قذفه مرة أخرى

إلى بلاده دون أن يكون قد حصل على أي شيء غير «فلوس» يستعين بها في بلاده.

لو كان هذا هو الأمر فأنا حتى من هذا الاطار لا أتحيز للعمالة العربية دون العمالة البنجلاديشية، لأنه من المؤكد أن الفقر أشد في بنجلاديش منه في مصر. لكن أود أن أتجاوز القضية في الواقع إلى القول بحتمية التحول إلى مجتمع طبيعي من خلال سياسة سكانية مستنيرة تقوم ليس فقط على استيعاب «البدون» في المجتمع واعادة تكوين المجتمع من خلال بوتقة انصهار وبوتقة استيعاب وادماج متساو، وانما حتى هؤلاء العمالة المهاجرة قطعا بحسبة اقتصادية بحتة، ان الاقتصاد الكويتي أو الاقتصاد الاماراتي يستطيع استيعاب ثلاثة أو أربعة أضعاف عدد السكان الحاليين وتوطينهم توطينا دائما وصهر أطفالهم إن لم يكن صهرهم هم أنفسهم.

د. عزت قرني:

لدي بعض الملاحظات السريعة. أولا: لم نسمع شيئا، بخصوص أسعار النفط، عن تأثير رجوع العراق إلى الانتاج والتسويق. خصوصا إذا كانت وراءه عقلية انتقامية. لم نسمع أيضا عن الآثار الاقتصادية الممكنة لفتح العراق بعد قبوله وتنفيذه القرارات الخاصة بمجلس الأمن إلى آخره، عن تأثير فتح أبوابه لاعادة التعمير، ليس فقط اقتصاديا بل وكذلك سياسيا.

نقطة أخرى مهمة جدا، في الحقيقة السنة الأولى بعد التحرير، يعني في ٩١/ ٩٢ كنا كلنا نعيش آثار الغزو، كانت لا تزال الآبار تشتعل... إلى آخره، فكنا نستمع إلى ما يقوله لنا بالذات الطلاب في الجامعة. أهم نتيجة للغزو هي إيجابية المواطن الكويتي، كان يقوم بكل شيء، لكن بعد الغزو وبعد مرور بضعة أشهر، الموقف اختلف. وهنا نجد أمامنا نقطة مهمة لم يتطرق لها البحث: هو الموقف من الانتاجية الكويتية؟ لأننا إذا كنا نتكلم عن الاقتصاد، الاقتصاد ليس نقودا فقط، الاقتصاد ليس موارد فقط، هناك أيضا عامل الانتاج. كيف يمكن للاقتصاد الكويتي بل للمجتمع الكويتي، ويدخل في ذلك الأمن الكويتي، أن يقوم دون المشاركة الايجابية من الكويتيين. لابد أن يقبل الكويتيون القيام بكافة الأعمال ومن أهمها الأعمال اليدوية والأعمال الفنية وليس الأعمال الادارية فقط. إذن هذا أمر مهم اجتماعيا واقتصاديا في نفس الوقت.

سمعت تعبير الثـروة العـربيـة من الـدكتـور طـه، وفي الـواقع هـذا التعبير، في تصوري، لا يقابل الواقع. هناك ثروة البلاد العربية. وأسوق هنا حالتين واضحتين: هذا أولا هو إحدى الـدعاوى التي ادعاها صدام، ثانيا نحن نعـرف بوضوح جدا أن صناديق التمويل تعطي للدول العربية ذاتها بفوائد وأحيانا فوائد عالية جدا.

تعقيب الباحث

بداية أود أن أقول من خلال سماع هـذه المداخلات، يبدو أن الكثير من الاخوان لم يقـرأوا البحث. واضح جـدا أنهم لم يقـرأوا البحث والكثير منهم اعتمـد على العرض، والذي كان عرضا مـوجزا لم أتمكن خلاله من شرح ما ورد في البحث بشكل جيد ومنـاسب. في الواقع أود أن أرد أولا الملاحظات المهمـة التي ذكرها الدكتـور طه عبدالعليم بالنسبة لموضوع السوق النفطية.

في الواقع أنا أعتقد أن التطور الذي حصل في السوق النفطية من بداية الثمانينيات هو تطور بـاتجاه الانخفاض في الأسعار. وهذا التطور ليس تطـورا دوريا لأن الأسعار كما تعلمون بـدأت تنخفض من ٨١، وبـالرغم من الحرب العـراقية الايـرانية لم تتأثـر الأسعار وترتفع. فاستمر الانخفاض وحصل الانخفاض الكبير في سنة ١٩٨٦، إلى أن اضطرت دول الأوبك أن تخفض الانتاج بكمية كبيرة جدا فوصل انتاج الأوبك إلى ١٦,٥ مليون برميل يـوميا فقط. وبعد ذلك تعافت الاسعـار قليلا ولكن ظل هيكل الانخفاض أسـاسيا في التوجـه العام للاسعـار، وأصبح السوق من ذلك الـوقت هو سوق مشترين.

ولا يمكن الآن اعادة الكـرة إلى ماكان مـوجودا في السبعينيات واعـادة السوق إلى سوق منتجين، لأن الأسعار ستظل على حالها نتيجة للتطورات التي حدثت في الدول الصنـاعية المستهلكـة للنفط، والتي أدت إلى تحسين الاستخـدام والبحث عن مـوارد وتحسين وسائل استخـدام الطاقة سـواء كانت الطاقة المنـزلية أو استخدام الطـاقة في التنقل، وأعتقد أن الكل لاحظ بعـد الاحتلال العراقي للكـويت أن الأسعار ارتفعت لمدة زمنية محدودة ولكنها عـادت بعد الاتفاق على تعويض النفط الكـويتي والعراقي من قبل الدول الأخرى إلى الانخفاض. وحتى أثنـاء الحرب، حرب تحرير الكويت،

الأسعار لم ترتفع بالشكل الذي كنا نتوقعه، فالسيناريوهات توقعت أن تصل الأسعار إلى ١٠٠ دولار من قبل العديد من المؤسسات المتخصصة في الصناعة النفطية ومنها مؤسسة الدكتور أحمد زكي اليماني في لندن. ولكن كل هذه التوقعات لم تتحقق وعادت الأسعار إلى الانخفاض كما هو واضح واستمرت في الانخفاض حتى اليوم. ولا أعتقد أن الدول المنتجة للنفط تستطيع أن تعيد توجه الأسعار إلى الارتفاع نتيجة للمشاكل الهيكلية في هذه الدول، لأن هذه الدول تعاني أيضا من أزمات مالية سواء أكانت دولا غنية أو فقيرة. وبالتالي أنا أعتقد أن الملاحظة التي أثارها الدكتور عبد الرزاق الفارس في هذا الاطار ومفادها أن هناك تذمرا من بعض الدول المنتجة من سياسات الدول الخليجية. أعتقد أن هذا التذمر لا قيمة له لأن الدول المنتجة أيضا تحدد انتاجها على أساس امكانياتها واحتياجاتها، فلا يمكن مقارنة الانتاج الكويتي أو السعودي أو الاماراتي بالانتاج في الجزائر لأن الامكانيات الاحتياطية الموجودة في هذه الدول لا تقارن بما هو موجود في الجزائر. وبطبيعة الحال حتى دول الأوبك عندما تقرر توزيع الحصص تقررها على أساس القدرات والاحتياطيات وعدد السكان. وبالتالي لايمكن احتساب عامل عدد السكان على أنه العامل الوحيد في سياسة الانتاج، لأن الجزائر احتياطياتها لا تقارن بما هو موجود في الدول الخليجية. هذا من ناحية، ومن ناحية العامل الاقتصادي أنا طبعا ذكرت في الدراسة أن العامل الاقتصادي تضرر لأسباب اقتصادية نتيجة لضعف الامكانيات الناتجة عن الغزو والاحتلال، وأيضا تضرر نتيجة لمواقف زمنية قصيرة. ومثلما ذكر الدكتور محمد السيد سعيد حول سياسة استعادة الأمور كما كانت قبل الغزو من الصعب جدا الاقتناع بها لأن الأمور تغيرت وما حدث يعتبر زلزالا للنظام العربي.

وبالتالي يجب أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عندما نتوقع سياسات من الدول الخليجية أو من الكويت بشكل خاص. أما من ناحية العمالة العربية، في الواقع العمالة العربية، ليس فقط في الدول التي نسميها هنا في الكويت الدول الضد، التي وقفت ضد الكويت، ومع العراق ومع الغزو من قبل أحزاب في الكثير من الدول التي وقفت رسميا مع الكويت، في مصر وفي المغرب، وهناك أيضا توجس داخل الكويت من استخدام عمالة من هذه الشعوب التي كان لها موقف سلبي من قضية احتلال الكويت من وجهة

النظر الكويتية، فهذا الأمر يحتاج إلى وقت لتجاوزه. وأنا أعتقد أن علينا أن نأخذ هذا بعين الاعتبار، لأن الفترة الزمنية التي فاتت حتى الآن ليست كافية لتجاوز الآلام والجراح. في موضوع التكاليف، طبعا التكاليف المباشرة وغير المباشرة هي «٦٥٠ مليارا» مثلما ورد في تقرير صندوق النقد العربي، لكن اذا أردت أن تقارنها بما ورد عن موضوع تكاليف الخراب الاقتصادي في الكويت في تقرير الدكتور عبد الرحمن فرح رئيس لجنة الأمم المتحدة، فقد قاس التكاليف المباشرة للخراب الذي حصل في الكويت، ولكن طبعا هذا لا يدخل ضمنه تكاليف التحرير، كذلك لم تقس تكاليف الخسائر العسكرية، ويمكن مثلا إضافة ١٣,٥ مليار دولار التي تمثل التكاليف العسكرية والتي رصدت لها ميزانية ضمن مرسوم صدر في عام ١٩٩١، أيضا قضية قياس التكاليف والخسائر العراقية المباشرة وغير المباشرة مثلما طلب الاستاذ محمود المراغي، من الصعب جدا القيام بذلك لأنه لا توجد احصائيات عن الاقتصاد العراقي. وكما هو معروف فالبنك المركزي العراقي أوقف اصدار أي إحصائية تتعلق بالاقتصاد العراقي منذ نشوب الحرب الايرانية العراقية. وبالتالي حتى الديون العراقية لا توجد أرقام رسمية عنها وهي مجرد تقديرات حتى الآن. وهذه أيضا من المعضلات التي تواجه أي باحث فيما يتعلق بطبيعة الاقتصاد العراقي واحتياجات الاقتصاد العراقي، سواء في الوقت الراهن أو بعد رفع الحصار.

طبعا موضوع اثارة قضية اعادة توزيع الثروة هو موضوع مهم، لأن الكثير من الأحزاب السياسية ومن العناصر الشعبية اقتنعت بهذه المسألة وطبلت لها. وأعتقد أن اثارة هذا الموضوع من باب توضيح الموقف الكويتي والخليجي من قضية توزيع الثروة التي تمت من الستينيات حتى الآن، ودور العراق أيضا في عملية توزيع الثروة سواء داخل العراق أو داخل الوطن العربي. لأن العراق كما تعلمون لم يوزع الثروة جيدا على الشعب العراقي، وبالتالي أيضا لم يكن له دور مهم في تعمير الوطن العربي واستخدام الثروة العراقية للتنمية العربية.

أما قضية نظرية المؤامرة فطبعا أنا لا أعطيها أي أهمية، ولا أعتقد أن هناك مؤامرة غربية أدت إلى الاحتلال العراقي للكويت. وإذا كانت هناك مؤامرة فأنا أعتقد أن المؤامرة هي من تدبير صدام حسين، وبالتالي نحن المتآمرون على أنفسنا. وأعتقد أن ما حصل حتى الآن من ضياع للثروات العربية هو نتيجة لعدم الاهتمام بالتنمية

المدنية والتركيز على التسلح وعلى العسكرة، وأيضا نتيجة للمغامرات التي قام بها النظام العراقي سواء في حربه ضد ايران أو غزوه للكويت. وكل هذه الأموال أهدرت نتيجة لسياسات عربية ولا يمكن أن نلوم الآخرين على مشاكلنا. فيجب اعادة النظر في هذا الموقف والتبصر فيما نحن محتاجون له من اعادة النظر في سياستنا الاقتصادية وفي سبيل تحقيق تنمية حقيقية تنهي النزاعات الاقليمة بشكل جذري ونهائي. وأعتقد أن كل الملاحظات الأخرى التي أثيرت هي ملاحظات مهمة. وأشكر الإخوان على مداخلاتهم وأشكر الدكتور طه عبد العليم على تعقيبه القيم، وأرجو أن أستفيد من هذه الملاحظات في إعداد بحث قادم.

البحث الرابع

ردود الفعل العربية
على غزو وحرب تحرير الكويت

د. محمد الرميحي

مدخل

في السياسة، التي تتضمن مزيجاً من التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية أيضاً، وبكل أبعاد هذا المزيج في الماضي والحاضر، لايتوقف الكشف عن ردود الأفعال على حدث أو قضية ما عند حدود الكشف عن الأسباب المحدثة لها، تطبيقاً لقانون الفعل ورد الفعل الميكانيكي، وإنما يتجاوز الكشف ـ أو ينبغي أن يكون متجاوزاً ـ تلك الحدود الضيقة نافذاً إلى جوهر الأفعال، وجوهر ردود الأفعال، وآليات إحداثها لدى الفاعلين هنا وهناك، وبعبارة أخرى فإن الكشف يطمح إلى إماطة اللثام عن الفكر الماثل وراء الفعل ورد الفعل، وبعبارة ثالثة فإن المستهدف من دراسة ردود الأفعال على كارثة الغزو العراقي للكويت وتداعياتها هو الكشف عن العقل الذي أفرز ردود الأفعال هذه.

وما دمنا بصدد دراسة ردود الأفعال العربية على غزو العراق للكويت ومتوالية التفاعلات التي نشأت في أعقاب هذا الغزو، فإننا في الصميم نستهدف استكشاف العقل العربي، بغاية نقدية وتقويمية، لنتعرف الأسباب والدوافع ونستخلص العبر والدروس، ومن المفارقات أن نجد أنفسنا في مسار هذا الاستكشاف النقدي للعقل العربي الذي أفرز ردود الأفعال على الكارثة، نتوقف بالنقد أمام فصام لعقل عربي، قدم إنجازاً لامعاً في مجال نقد العقل العربي، بل اختص بالنقد العقل السياسي

العربي، وهو ما كان عوناً لكل دارس للعقل العربي برؤية نقدية، نعني بذلك المفكر وعالم الاجتماع العربي الدكتور محمد عابد الجابري، صاحب سلسلة «نقد العقل العربي»، والتي نختص منها في مضمار بحثنا كتابه الموسوم «العقل السياسي العربي»، فلقد فاجأنا إبان الكارثة بارتكابه خرقا واضحا لما كان قد نقده وخطأه في مؤلفاته، فارتكب من خطايا الحوار ما يدخله تحت مظلة القبلية التي انتقدها كمحدد من محددات العقل السياسي العربي، أي القبيلة والغنيمة والعقيدة التي يحركها عقل جماعي يحكمه منطق الجماعة المؤسس على رموز خيالية، بمعنى ما يفرضه الغالب على المغلوب من أتاوات أو الفائض المأخوذ بالقوة.

نقول هذا لأننا سنبدأ بنبذ الآليات موقع الانتقاد مستعينين ببعض إنجازات الجابري، بل إن مدخلنا إلى دراسة ردود الأفعال العربية على أزمة الخليج هو نفسه مدخله الساعي إلى مقاربات في المنهج والرؤية انتهجها إبان توجهه لنقد العقل السياسي العربي. فهو يقول:

«لكل فعل محددات وتجليات، المحددات قد تكون دوافع داخلية بيولوجية أو سيكولوجية، شعورية أو لا شعورية، وقد تكون تنبيهات أو تأثيرات خارجية. أما التجليات فهي المظاهر والكيفيات التي يتحقق الفعل فيها أو من خلالها أو بواسطتها.

والسياسة فعل له هو الآخر محدداته وتجلياته، وهي فعل اجتماعي يعبر عن علاقة قوى بين طرفين يمارس أحدهما على الآخر نوعاً من السلطة الخاصة» (١). إلى هنا نتفق مع الجابري، لكننا نختلف معه عندما يقصر هذه السلطة على «سلطة الحكم»، فالسلطة أيضا قد تأتي من تسلط نص ما، أو تراث، أو تاريخ، وبالطبع فإن للفعل السياسي وجهه الآخر وهو رد الفعل، وهذا وذاك مصدرهما العقل السياسي الذي يحدده الجابري بأنه يقع بالضبط «بين من يمارس السلطة السياسية أو يشرع لكيفية ممارستها وبين من تمارس عليهم» (٢)، ونعود لنعترض على هذا التطبيق لمواقع العقل السياسي، الذي هو من واقع الحال عقول سياسية، فهناك عقل للسلطة السياسية، وعقل سياسي لمن هم خارج هذه السلطة، ولعله يكون من المفيد تقسيم هذا العقل أيضا إلى عقول، فهناك العقل السياسي للنخبة، وهناك العقل السياسي للشارع الذي يشمل عقولاً عديدة منها عقل الشارع المنظم الشرعي، أي عقل الأحزاب السياسية

والجماعات العلنية، وعقل الشارع المنظم السري، في شكل أحزاب أو جماعات غير معلنة أو محظورة، وبعد ذلك يأتي عقل الشارع غير المنظم، الذي يشمل عقولاً عديدة أيضاً تبعاً للمحددات الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

ونحن إذن بصدد البحث عن إضاءة لآلية تفكير عقول سياسية عربية عديدة أفرزت ردود أفعال عديدة تجاه الكارثة، ومادام الأمر بهذا التركيب فإن منهج الدراسة لا بد أن يكون واضحاً وبسيط الهيكلية ليحتوي ــ من ثم ـ هذا التعقيد في داخله. لهذا فإن المقترح بعد التمهيد هو القيام بنوع من المسح الزمني والجغرافي لردود الأفعال، يشمل ردود الأفعال في هذا البلد العربي أو ذاك، في المشرق العربي أو في المغرب العربي، وهذا بدوره يتضمن ردود أفعال النخبة والشارع، وقد يكون من الضروري إفراد معالجات خاصة لردود أفعال قطاع عربي بعينه، كقطاع ما يسمى بالحركة الأصولية العربية، أو بالأصح حركة الإسلام السياسي، نظراً لأن المنهج والدوافع ــ لدى هذا القطاع ـ ذات منابع لا يحددها كثيراً البعد الجغرافي أو الانتماء القومي، إضافة لبروز رد فعلها من حيث الانتشار أو ارتفاع الصوت أو عمق التأثير.

بعد ذلك، أي بعد التمهيد، ثم المسح، يأتي دور التحليل والاستنتاج، فلابد من الوصول إلى استنتاج ما، فلو أن كارثة بمثل حجم كارثة غزو الكويت وتبعاتها، مرت دون أن توصلنا إلى رأي ما، إلى درس ما، إلى رؤية ما، فإن الواقعة سيتكرر وقوعها، وإن بأشكال أخرى، أو في أماكن أخرى. فآلام البشرية كانت دائماً طريقاً لاكتشاف أساليب لتحاشي تلك الآلام، ولو لم يتمعن فيها الدارسون ليستخلصوا ما استخلصوه لكانت الآلام طريقاً واحداً إلى الموت، وسبيلاً مفتوحاً إلى الفناء، وأعتقد أننا مازلنا أمة تقاوم الموت والفناء.

إطــار

قبل أن ندلف إلى ساحة الرصد، لنتوقف بالتسجيل ــ قبل التحليل ـ أمام ردود الفعل العربية على احتلال الكويت، وحرب تحريره، لابد من وضع إطار تهيئة لحشد أنماط ردود الأفعال المستهدف دراستها داخل هذا الإطار الذي يتكون من مفاهيم ومحددات تنتقي من حشد المعلومات الهائل حول ردود الأفعال على الكارثة ما يتسق

مع الرغبة في استكشاف العقل الكامن وراء ردود الأفعال هذه والممارسات التي نتجت عنها، والتي تتجلى بـدورها في خطاب معبر عنـه بوسائل قابلـة للتوثيق كالكتـابة أو النقل الشفهي المستند إلى ثقـات، فنحن إذن ـ عبر هذا الإطار ـ نبحث عن استكناه العقل العربي في هذه الفترة من التاريخ العـربي، ونبحث عن ملامح الخطاب العربي في هـذه الفترة، ولعلنا نتـوقف قليلا أمـام تشخيص الفعل قبل تحديـد إطار عمليـة الرصد لرد الفعل.

فما كنه الكارثة؟ وما دلالاتها السياسية؟

يقول الـدكتور سعـد الدين إبـراهيم: «تعتبر أزمة الخليج بحـق «الفتنة الكبرى» الثانية في التاريخ الإسلامي، فمنذ «الفتنة الكبرى» الأولى في منتصف القرن الهجري الأول، لم يمر العـرب والمسلمون بمثل ما مـروا به في أزمة الخليج التي بـدأت فصولها الدراميـة المعلنة يوم ٢/٨/١٩٩٠، عنـدما قـام نظام صدام حسين في العـراق بغزو دولة الكويت، وانتهت آخـر فصولها العلنية بانهزام قوات النظـام العراقي وانسحابها من الكويت يوم ٢٨/ ٢/ ١٩٩١»[٣]

ويقول الدكتور حليـم بركات والذي أخذ موقفاً مـؤيداً وداعيا للتصرف العراقي: «بعد اجتيـاح العراق للكويت في ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠، صعق الاجتيـاح العالم بسرعته وحجمه وتوقيته ونتائجه، كما لو كان زلزالا وطوفاناً في آن معا»[٤]

وكتب الدكتور حسن حنفي يقـول: «هل عدنا إلى الصفر من جديـد، كما عدنا بعد محمد علي وعبدالناصر؟ هل نحن في مخاض جـديد يتعهده جيل قادم بعد أن تهرأ كل شيء»[٥].

وكتب زكـريا نيل: «دون شك هنـاك انكسار حـدث في البناء العـربي بعد غـزو العراق للكويت، كان انكساراً حاداً وغير مسبوق في تاريخ قدسية الأوطان، ومن ثم حدث الانفراط العربي»[٦].

هذا بينما أسماها «فيليب جلاب» مأساة [٧]. وردد فهمي هويدي كونها: «أزمة الخليج التي تبدو أعمق بكثير مما يبدو على السـطح»[٨]

فتوصيف ما حدث من المؤيدين أو المعارضين أو الراصدين المحايدين تجمع على

أن ما حدث في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ هو زلزال على سطح العلاقات العربية في العصر الحديث.

وعلى الرغم من رؤيتنا أن ما حدث كان كارثة صنعها الغزو العراقي للكويت، وما تبعه من تفاعلات فإننا سنمضي مع افتراضات الكتاب المختلفين إلى حين، وسواء كانت واقعة الغزو وتوابعها زلزالا أو طوفانا أو فتنة كبرى أو عودة إلى الصفر أو انكساراً عربياً حاداً أو حتى أزمة عميقة، فإن هذه التوصيفات كلها تشير إلى جسامة الخطب، وجلل الحدث، لكن الإشارة الأعمق تكمن في الانتباه إلى أن ما حدث كان مسبوقاً بشيء من جنسه، وإن اختلف في الكم أو تمايز في الكيف، «الزلزال» كانت له نذر من عدم استقرار الأرض العربية، و«الفتنة الكبرى» هي محصلة لفتن أخرى أصغر منها، و«الانكسار» هو توسيع لشرخ في البناء العربي لابد أنه كان موجوداً، وكما يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم، «مع انتباهنا إلى أن أي فعل - سياسي - أو رد فعل هو تجليات لفكر ما» يقول: «إن فكر أي مجتمع قومي هي سيرورة مستمرة، قد تتفاوت في زخمها من لحظة لأخرى، إلا أنها لا تنقطع أبدا»(٩)، وهو المعنى نفسه الذي قصد إليه الدكتور حسن وجيه في قوله: «لم تكن تفاعلات أزمة الخليج وليدة ذات هذه الأزمة بعينها، ولكنها كانت تمثل في واقعها ذروة تلك الأزمة المزمنة التي كان ولايزال يعاني منها العالم العربي سواء على مستوى تفاعلات النخبة أوالرأي العام»(١٠). ويتقدم الدكتور حسن وجيه أكثر فيتجه صوب غايتنا، إذ يقول: «وتظهر أعراض هذه الأزمة المزمنة من خلال الكم الهائل من السلبيات التي ترسخت في أنماط واستراتيجيات الحوار التفاوضي اليومي في العالم العربي وبنسب متفاوتة بين البلدان العربية المختلفة والتي تتم عملية ممارستها في أغلب الأحيان بطريقة لا شعورية»(١١).

نحن إذن بصدد دراسة الأعراض الحادة لإدراك المرض المزمن، والذروة للوعي بالسهول والسفوح، والتجليات لكشف الكوامن، والمتاح بين أيادينا هو خطاب ردود الأفعال العربية وليد العقل السياسي العربي، ومن ثم فإننا نتوقف لصنع إطار درسنا من نقد هذا العقل، وملاحظة سلبيات هذا الحوار.

وكأساس نظري فإننا نتفق مع الدكتور محمد عابد الجابري في نقده للعقل

السياسي العربي، الذي كان الحالة المزمنة التي تمخضت عنها كارثة الغزو ـ الحالة الحادة ـ الفعل ـ وردود الأفعال تجاهها.

والعقل السياسي العربي هو «عقل الواقع العربي» كما يقول الجابري، أي محددات الممارسة السياسية وتجلياتها في الحضارة العربية الإسلامية وامتداداتها إلى اليوم(١٢)، لكننا نضيف ما تجاهله الجابري في هذا التحديد الذي يعتبر الشق الداخلي أو المقيم في هذا الواقع، فهناك أيضاً الشق الوافد ـ المكتسب أو المقحم ـ عبر عمليات التثاقف التي مثلت لقاء الحضارات أو صدامها أو إزاحات بعضها البعض في علاقات التجاور أو التناحر أو الغزو التي خبرها الجسم العربي عبر حدوده الشمالية والشرقية على وجه التحديد، إن مع أوروبا أو آسيا الفارسية، أو الخليط العثماني الزاحف من ضفاف البوسفور الأوروبية والآسيوية على السواء.

وبادىء ذي بدء، فإننا كعالم عربي وقبل فوران كارثة الغزو، وحتى اليوم فإننا ينطبق علينا ما يوصف في الأدبيات السياسية والاجتماعية المعاصرة بأنها «مجتمعات قبل رأسمالية» وتمثل من بين أصنافها خليطاً من المجتمعات التي لاتزال تحتفظ برائحة القبلية وروحها، وتتصل بخيط متين مع حضارات الشرق القديم، وهي إضافة إلى ذلك موشاة بخيوط التثاقف التي تسلل أغلبها إلينا عن طريق القهر مع ألوان الغزاة مختلفي الألوان والمشارب سواء أتوا من شمال أو شرق: مغول، تتار، عثمانيون، صليبيون وأوربيون، ثم فيالق من موجتي الاستعمار الفرنسي والبريطاني.

من سبيكة هذا شأنها يتكون عقل سياسي خاص، عقل في أغلب تكوينه، وفي أعمق طبقاته هو عقل قديم، ولعلنا نستعير هذا التعبير من علم فزيولوجيا الأعصاب، حيث قشرة المخ السطحية هي الأحدث، وهي المعنية بالأفعال الواعية ومراعاة البيئة المحيطة والروادع الاجتماعية، بينما العقل القديم هو ما يكمن تحت لحاء المخ، أو قشرته الخارجية الرقيقة، ويختزن خلاصة الخبرات القديمة وبصمة التذكارات لسالف الحقب والدهور، وهذه الخلاصة وتلك البصمة تلعبان دور الشيفرة التي تتجلى بموجبها ظواهر اللاشعور، من هنا نتفق مع الجابري في إيراده وتوظيفه لمفهوم «اللاشعور السياسي» عند رصده ونقده للعقل السياسي العربي.

ورغم أن مفهوم «اللاشعور» يعني في أغلب الأحوال عند علماء النفس ما يصدر عن الإنسان الفرد من سلوكيات غير مخطط لها، رغم كونها تهدف إلى تلبية حاجات كامنة وتتوجه لتلبية رغبات خاصة دفينة، وهي غير خاضعة لمراقبة «الأنا»، ومن ثم فهي لا شعورية، وتتجلى ــ عند فرويد ــ في الأحلام وفلتات اللسان والأفعال اللاإرادية، رغم هذا كله، فإن النقيض أي الشعور بما هو خاضع لمراقبة الأنا، وصادر عن قرار وتصميم، أي الوعي، فإنه لا يخلو من الشروط التي تكتنف اللاشعور، بمعنى أن كل فعل شعوري فيه من تلقائية اللاشعور الكثير، خاصة عندما يكون هذا الفعل ـ الشعوري الواعي ـ صادراً عن جماعة، قبيلة، أو حزب، أو حتى كتلة بشرية في حالة احتشاد، كما هو الحال في زخم التعبير السياسي لدى جمهرة من الناس، فإن ما يبدو مخططاً له هو كاشف عن الكامن في «اللاشعور الجمعي» على حد تعبير كارل جوستاف يونغ، وكاشف عن «اللاشعور السياسي» لدى الجمهرة متفقة المشارب من الناس، سواء في شارع سياسي منظم، أي حزب، أو شارع سياسي غير منظم، أي ردات الفعل العفوية للجماهير. وهذا اللاشعور السياسي قد يكون العنصر الأهم في دراسة ردود الفعل العربية ـ لدى الشارع غير المنظم خاصة ـ حيال غزو العراق للكويت، وما أعقب هذا الغزو، لأن هناك الكثير من ردود الفعل العربية ما يبدو محيراً ويصعب استكناه «عقله السياسي» دون الوقوف على دقائق «لا شعوره السياسي»، أي أن الدارس لردود الفعل العربية حيال الغزو العراقي وعواقبه لابد له من إعمال علم النفس السياسي لإدراك بعض أسرار ردود الأفعال العربية، ولقد رأى «ريجيس دوبري» (١٣) ذلك في وقت مبكر لدى دراسته للعقل السياسي عامة «وليس العربي»، فوصل إلى نتيجة أن الظاهرة السياسية لا يؤسسها وعي الناس، آراؤهم وطموحاتهم، ولا ما يؤسس هذا الوعي نفسه من علاقات اجتماعية ومصالح، بل تجد دوافعها فيما يطلق عليه اسم «اللاشعور السياسي» الذي هو عبارة عن بنية قوامها علاقات مادية جمعية تمارس على الأفراد والجماعات ضغطاً لايقاوم، علاقات من نوع العلاقات القبلية العشائرية والطائفية والمذهبية والحزبية الضيقة التي تستمد قوتها المادية الضاغطة القسرية مما تقيمه من ترابطات بين الناس تؤطر ما يقوم بينهم، بفعل تلك العلاقات نفسها، من نعرة وتناصر أو فرقة وتنافر، فالنعرة القبلية.العشائرية

والتعصب الطائفي والطموح إلى الحصول على مغانم ومصالح، ظواهر تبقى نشطة أو كامنة في كيان الجماعات، خاصة الكثير من الجماعات العربية بالمعنى السياسي، فالعلاقات الاجتماعية العربية ذات الطابع العشائري والطائفي مازالت تحتل موقعا أساسياً وصريحا في حياتنا السياسية.

دون كل هذه الأدوات قد يصعب حتى مجرد رصد ردود الأفعال العربية في تنوعها واضطرابها، وإقامة علامات فارقة أو مشتركة في طبيعة ردود الأفعال هذه التي تبدو دون أدوات علم النفس الاجتماعي والسياسي محيرة، كما يبدو لنا رد فعل الشارع المغاربي البعيد على سبيل المثال، أو الشارع الفلسطيني في الأرض المحتلة، وهوالواقع تحت شرط مماثل لقهر الغزو أي قهر الاحتلال.

بل إن هذه الأدوات النفسية، قد تكون لازمة لمحاولة فهم التجليات السياسية إبان كارثة الغزو، لعقل ناقد للعقل السياسي العربي، كعقل محمد عابد الجابري، اللامع الذي وقع في تناقض لايفسره إلا تشريحه السابق للعقل السياسي العربي، أي أننا في حاجة إلى أدوات نفسية أيضاً، لتفسير تجليات أو ظاهرات العقل السياسي العربي لدى النخبة، وتطبيقا على هذا، نتذكر مقالا كتبه الدكتور محمد عابد الجابري أثناء الكارثة في جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٩١، بعنوان: «كلام.. الآن فقط أصبح له معنى...» وفيه «من الخلل في إقامة الحجة» (١٤) ـ على حد تعبير الدكتور حسن وجيه ـ ما يذكرنا بأدوات الدكتور الجابري نفسه في نقد العقل العربي، وإن لزمت للتعامل مع «عقله السياسي» الذي أفرز هذه المقالة آنفة الذكر، والتي نوجزها في أنها: بدأت بمقدمة لتعريف التاريخ، كتاريخين أولها ميت، فهو تراث، وثانيهما حي يُكتب في نقطة ما في الماضي، متوجها إلى الحاضر، ولقد كانت بداية التاريخ الحي لدى الكاتب هي لحظة في يوم ٢٦ يونيو ١٩٩٠ عندما كان الكاتب في بغداد يحضر ندوة بمناسبة مرور عام على وفاة ميشيل عفلق الذي يعتبره النظام الحاكم في العراق مؤسساً لحزب البعث العراقي الحاكم، وكان مدعوا إلى حفل عشاء حضره مسؤول عراقي كبير ومجموعة من المفكرين المغاربة والمصريين، ودار كلام خلال العشاء حول واقع الوطن العربي وطرق تحقيق المشروع القومي العربي في التقدم والوحدة، وفي هذا الكلام أدلى المسؤول العراقي بتحليل

للوضع من وجهة نظر القيادة العراقية، ويتلخص في أنهم «أي العراقيين» حاولوا بعد هزيمة ١٩٦٧ «تدشين طريقة جديدة في التعامل مع الغرب، قوامها بناء علاقات تعتمد على تبادل المصالح مع حد أدنى في الندية». لكن الغرب كان يرفض ذلك ويصر على التعامل مع العرب كما لو كانوا مُستعمرين، والغاية ضمان تدفق البترول بالكمية والسعر اللذين يحددهما، ولقد أطاعه حكام عرب كثيرون، أما العراق فرفض، فكانت النتيجة أن الولايات المتحدة صارت تستخدم حكام هذه البلاد لخنق العراق اقتصاديا كما تستخدم الطائفية ضد حركة التحرر العربي، لهذا كان الواجب يقتضي تصحيح الوضع وذلك بطرح قضية التحرر العربي والإسلامي طرحا سليما بسلوك استراتيجية نضالية تضع الجميع أمام اختيار واحد لا غير: إما مع الاستعمار والصهيونية وإما مع التحرر العربي والنهضة العربية، كان ذلك حديث المسؤول العراقي الكبير الذي أصغى إليه الجابري قبل أكثر من شهر من غزو العراق للكويت، وهو ما يعتبره لحظة بدء التاريخ الحي لمسلسل الغزو وما تبعه، ويضيف الجابري إلى هذه اللحظة تصريحين للقيادة العراقية، أولهما لصدام حسين، يقول فيه: إنه إذا هاجمت إسرائيل منشآتنا الصناعية فإننا سنستعمل المزدوج الكيماوي ونحرق نصف إسرائيل، ومن الطريف أن هذا التصريح كان له رد فعل إيجابي - وقتها - لدى الصحافة الكويتية التي أوردت ذلك في مانشيتات عريضة وقد ألقاه يوم ٢٥ يونيو ١٩٩٠، في الندوة التي كان قد حضرها الجابري في اليوم السابق على حديث العشاء آنف الذكر، وقد قال فيه صدام حسين: «فلسطين آتية إن شاء الله»، ويذكر الجابري من مكونات لحظة بدء التاريخ الحي للأزمة، أنه قال للمسؤول العراقي في معرض التعقيب على حديثه عن الجبهتين العربيتين المتضادتين: «كان هناك عمر بن الخطاب، فلما توفي جرت الأمور على غير المجرى الذي كانت تجري عليه في عهده وكان هناك جمال عبدالناصر، فلما توفي حدث ما نعرفه جميعا»، كان الجابري يريد طرح سؤال وضحه في صيغة مباشرة بعد ذلك عندما سأل المسؤول العراقي الكبير عن «كيف نضمن الاستمرارية»؟ وبدا كأن المسؤول العراقي يصر على السكوت، فلما حاول الجابري أن يستنطقه تدخل أحد الحضور قائلا للجابري حتى يكف عن ترديد السؤال: «الأخ عابد، رسالتك وصلت، يكفي، فلننتقل إلى موضوع آخر، وتبسم

المسؤول العراقي». وعند هذه الابتسامة انتهى كلام العشاء الذي أصبح له معنى ـ في عرف الجابري ـ فيما بعد عند الغزو العراقي للكويت، ثم مع بدء الحرب التي استهدفت تحرير الكويت وحتى يسوغ الجابري هذا المعنى الذي استخرجه من بطن الكلام أتى على ذكر ما لا يمكن تصديقه لكل عارف بالأمور في العراق، إذ كتب عن ملابسات هذه اللحظة، «وكانت القيادة العراقية آنذاك منهمكة ـ أو هكذا كان يظهر للناس ـ في مراجعة الدستور والإعداد للتعددية والحياة الديمقراطية»!.

كان لابد للجابري أن ينزلق إلى هذه المغالطة ليسوغ وصوله إلى المعنى الذي أراد الوصول إليه في نهاية مقاله، والذي حدده بالقول: «الآن، والآن فقط بعد اندلاع الحرب أخذت أعطي لكلام المسؤول العراقي معناه.. لقد أصبحت أرى فيه الآن كلاما جديدا بل مفتاحا لإعادة كتابة تاريخ المسلسل الذي أدى إلى ما جرى ويجري، الآن «فلنرجع القهقرى» إذن بعد أن وضعنا أرجلنا على موقع يمكننا من قراءة الأمور الماضية والحوادث «الغابرة» قراءة أخرى، قراءة تعطي معنى آخر لدخول القوات العراقية للكويت، إذ يبدو الآن أن العراق لم يدخل الكويت من أجل ثروتها بل من أجل تدشين العمل في مشروع تحرري عربي جديد هو الذي شرحه المسؤول العراقي»!

وقبل أن نتطرق إلى القراءة التحليلية لخطاب الدكتور الجابري، نشير إلى أن النظام العراقي نفسه لم يكن يمتلك خطة واضحة فيما ادعى أنها أيديولوجية مواجهة للغرب لديه، ففي أعقاب غزوه للكويت أعلن أنه جاء مناصرا انقلابا أُعلن فيما بعد أن له حكومة مؤقتة، ثم تحول إعلانه إلى أنه سيمكث فترة وينسحب، ثم أعلن عن طلب لحكومة الكويت المؤقتة بالوحدة الاندماجية مع العراق وقبول العراق بذلك ثم أعلن عن ضم الكويت للعراق تحت اسم المحافظة ١٩، فإضافة إلى عنصر المراوغة يتبين أن هذا النظام لم يكن لديه رؤية واضحة لتبرير سلوكه.

ولقد توقفنا أمام نموذج الخطاب السابق للجابري كألمع نقاد العقل السياسي العربي حتى نبين أنه هو نفسه لم يفلت من دفعات وانزلاقات «اللاشعور السياسي» العربي الذي أتى على نقده منذ سنوات قبل الغزو العراقي للكويت، هذا اللاشعور المتخم بالمحددات التي مضى زمانها ومازالت تتحكم في العقل السياسي العربي، وهي: روح «القبلية» بالمعنى الأنثروبولوجي أي القرابة في المجتمعات البدائية، وتبرير «الغنيمة» أي الفائض

المأخوذ بالقوة، ثم الخضوع للمعتقدية أو «الأدلجة» دون موقف نقدي، وهذا بدوره يعني الجنوح بالعاطفة ـ ونبذ البرهان ـ في اتجاه تأكيد المعتقد، ومن ثم التكريس للرؤية أحادية الجانب التي لاسبيل إلى كشف زيفها إلا بقراءة شاملة تستخدم الأدوات النفسية لأنها تتعرض فيما يبدو لعقل جمعي قديم يتحكم فيه لا شعور جمعي هو لب هذا اللاشعور السياسي الذي يتجلى فقط في معطيات العقل السياسي الجمعي، بل الفردي أيضاً. ويتضح ليس فقط في العقل لدى العامة، بل أيضا عند النخبة، وقد رأينا في مثال رد الفعل حيال «كارثة الغزو وعواقبها» عند الجابري كمفكر عربي من صفوة النخبة العربية ما يدلنا على مدى سطوة هذا «اللاشعور السياسي» الذي انتقده من قبل كمحدد للعقل السياسي العربي.

وإضافة لما سبق فإن النموذج السالف لا ينتهي بنا إلى التلامس مع المحددات البائدة للعقل السياسي العربي، بل تجاوزها إلى إظهار أخطاء الخطاب العربي أو خطاياه، ومن أبرزها ما ينتج عن الخلل في إقامة الحجة والبرهان داخل هذا الخطاب، ويفسر الدكتور حسن وجيه هذا الخلل بكونه خلطا لما يفترض أنه عناصر عليمة بذاتية المتحاور أو صاحب الخطاب «الذي لايستحضر القدر الكافي من التجرد الموضوعي للحكم على الأمور بالقدر المطلوب من الدقة بل يترك لحيز الذاتية الموجود بداخل كل إنسان المجال الأكبر لتفسير الحدث» (١٥) مثلما وقع في خطاب الجابري الذي ربط ادعاءه غزو القوات العراقية للكويت بتدشين العمل في مشروع تحرري عربي جديد وكخطوة في تحرير فلسطين دون أن يقيم ما يكفي من العلاقة بين السبب وأثره إلا ذلك الحديث المناور للمسؤول العراقي على مائدة عشاء وشراب وذلك الحوار الغارق في الظلال وكأنه يلجأ إلى التخاطر ولغة الملامح إذ يكتفي المفكر بابتسامة المسؤول ذات المغزى ـ الغارق في بطن الشاعر! ـ كإجابة عن سؤاله التوضيحي.

وخلل الخطاب النخبوي، كدالة على جانب من تجليات العقل السياسي العربي في وقفتنا المتمعنة أمام خطاب ـ رد فعل ـ الجابري يتمثل في إهدار جوانب بنائية مهمة في تشييد معقولية الخطاب وقدرته على الإقناع.

فالحديث عن اللحظة التاريخية الآتية من الماضي باتجاه الحاضر كان ينبغي ألا يعزى إلى ادعاء المشروع التحرري العربي ـ على افتراض صحته أو صدقه ـ بل كان

ينبغي أن يتوقف بفضيلة الشك العملي أو العقل النقدي ــ هبة المفكرين الأساسية ـ أمام احتمال تاريخي آخـر لسيرورة الأمور يتمثل في «مطامع العراق التـاريخية لتكوين امبراطوريـة عراقية مـن ناحية» وهـو ما اتضح في الماضي ـ محاولـة عبدالكـريم قاسم التوسعية على سبيل المثـال ـ وتجلى في الحاضر بإعلان الكويت «المحـافظة رقم ١٩»، كما أن ملامح التبسيط التاريخي الزائد، وغير العملي، تتمثل في تجاهل تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي الطويل والمعقد واختزالـه في عبارة صدام حسين العابرة: «فلسطين آتية إن شـاء الله»، فضلاً عن غوغـائية هذا الخطـاب، فإن الرؤية التاريخيـة لابد أن تكون دالة على أن النظـام العراقي لم يتصد لإسرائيل إلا بالكـلام الفارغ من كل إرادة للفعل حتى عندما ضربت إسرائيل قلب العراق نفسـه في غارتها على المفاعل النووي العراقي قبل غزو الكويت بنحو عشر سنوات!

وإن الفساد العلمي لخطاب المفكر العربي يتمثل أيضـاً في خاصية أخرى من خواص الخلل في إقامـة الحجة لـدى المتحدث، وهي لا معقوليـة ولا مصداقيـة من يستشهد بهم المتحدث ـ المحاور ـ صاحب الخطاب ـ في معرض حديثه، فإضافة لكونه مسؤولا عراقيا كبيرا، أي مسؤولا عربيـا كبيراً عن أكثر الأوضاع السياسيـة مراوغة ومعاداة للـديمقراطية ضمن الأنظمة العربية، فهو مجهل وغامض العبارة، ولايلتزم حتى بخطة مضمرة لسيرورة الغزو كما أشرنا من قبل، لكن المفكر العربي لم ير ذلك كله للوصول إلى المعنى الذي ابتغاه بعـاطفتـه وبــ «لا شعـوره السيـاسي»، أي بعقلـه السيـاسي القـديم، الخاضع لكل المحددات البالية التي انتقدها قبل أن تمتحنه الأزمة.

لعل المثـال السـابق يأخـذنـا إلى منطقة نتبين منهـا أن ردود الفعل العـربيـة على مسلسل الغزو العراقـي وتوابعه، لا تكشف فقط عن العقل العربي لحظـة الإتيان برد الفعل، بل هي تتجاوز ذلك للكشف عن كوامنه وخباياه وآلياته، ولقد كانت غايتنا من البدء بهذا الإطـار أن نضع علامات مرشـدة تمكننا من إنجاز عملية مـزدوجة في تتبعنا لـردود الفعل العربية حيـال الكارثة، فهذه العـلامات المرشدة تقـودنا إلى فعل الـرصد بـوعي حيثما نعدد أنـواع ردود الفعل العربيـة ومن ثم فهي تتضمن نوعـا من القراءة لردود الأفعـال هذه حال رصدهـا، ومن خلال هذا الإطار فإنـه يمكننا عمل تقسيم أولي لصب أنواع ردود الأفعال في مجرياتها تبعا لتميـزها فإن أيسر سبل الرصد

ستكـون بالحس الجغـرافي أو بالتقسيم القطـري ، فثمة رد فعل يمني ، وآخـر أردني ، وثـالث مغـاربي ، ورابع مصري وسـوري ، وخـامس خليجي ، وسـادس إسلامي «كموزاييك» تتبـاين الوحـدات المكونة لـه ، لكنها في «بانـوراميتها» تأتي شـاهدا على رهان العقل العـربي إبان الكارثـة ، وكاشفا عن مكـوناته التي تـراكمت عبر التاريخ العربي ، وتـاريخ الأقطار العربيـة المختلفة والمتشابهة على مـدى طويل من السنين ، فهي لـوحة «مـوزاييك» لردود الأفعـال العربيـة تجاه الكارثة ، وصـورة كاشفـة للعقل السياسي العربي في لحظة من أعسر لحظات امتحانه .

ردود فعل دول مجلس التعاون الخليجي على الغزو وحرب تحرير الكويت

رغم أي نقـائص بنـائيـة ، فإن الـروابط التي تضم دول مجلس التعـاون الخليجي الذي تم التـوقيع على نظامه الـرئيسي في ٢٥مايـو ١٩٨١ في أبو ظبي (عاصمـة دولة الإمارات العربية المتحدة) جعلت منه تجمعاً إقليميـا يتفوق على ما حوله من تجمعات إقليمية نشأت هشـة وتهاوى معظمها ، ذلك أن دول مجلس التعـاون الخليجي الست تتماثل معظم هياكلهـا السياسية والاقتصـادية والديمـوغرافية ، مما قوى من الأواصر التي تجمعها ، وحال دون تفكك هذا المجلس الذي نشأ في مـواجهة تحديات التهديد والقلاقل من حوله ، لكن التحدي الأكبر كان إبان كارثة الغزو التي عصفت بالمنطقة وكانت دول المجلس الست موقعـا مستهدفا بالحريق الـذي اشتعلت ناره مع اجتياح العراق العسكـري لإحدى دول هـذا المجلس ، ومن ثم فإن رصد وقـراءة ردود أفعال المجلس ودوله تجاه هذه الكارثة يمكن إجمالها فيما يلي :

كـان رد الفعل الأول الملموس هـو البيان الـذي صدر عقب انعقـاد المجلس الـوزاري لمجلس التعـاون الخليجي في القـاهـرة على هـامش اجتماعـات مجلس الجامعة العـربية في أعقـاب الغزو مباشرة في ٣أغسطـس ١٩٩٠ . وكان يمثل رد الفعل الجماعي الأول لدول المجلس الســت . وفي هذا البيان تشكل الإطـار الذي تحركت خلاله معظم نشاطات المجلس فيما بعد وتتمثل في : المطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقيـة إلى مواقعها قبل١ أغسطس ١٩٩٠ ، وعدم

الاعتراف بنتائج العدوان العراقـي، ومطالبة جامعة الدول العربيـة باتخاذ موقف عربي موحد تجاه العدوان.

ويبدو أن دول المجلس، منذ وقت مبكر من انفجـار الكارثة، لم يكن لديها كبير ثقة في فعالية الجامعـة العربية الكافية لتحريكها، لهذا فضلت هـذه الدول ألا توصد الباب أمام الجهـود الدولية. لهذا أصدر وزراء خـارجية دول مجلس التعاون الخليجي بيانـاً أكدوا فيه مفهـومهم للفقرة السادسة من قـرار مجلس الجامعة العربيـة الطارىء الذي يـرفض التدخل الأجنبي في الشـؤون العربية، بأن ذلك لا يستبعـد الإجراءات الدوليـة الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، وأن الالتـزام بميثاق الأمم المتحدة والجامعة العـربية يجعل من الأمم المتحدة الهيئـة الدولية المعنية قانـونا بحفظ الأمن والسلم في العـالم وأن قـرارات الأمم المتحدة وإجـراءاتها لا تنـدرج تحت معنى التدخل الأجنبي لأنه منصوص على الالتزام بها في ميثاق جامعة الدول العربية.

وفي ٧ أغسطس ١٩٩٠، في جـدة، انعقـد الاجتماع الطـارىء الثـاني للمجلس الوزاري لمجلس التعـاون الخليجي مؤكـدا موقفه السـابق الرافض للغـزو والعدوان، ومكرساً للبحث في الخطـوات التالية الواجب اتخاذها، إذ بعـد ذلك بيوم واحد، أي في ٨ أغسطس ١٩٩٠، أعلن الـرئيس الأمريكي جـورج بوش عن إرسـال الولايـات المتحدة لقوات أمريكية إلى المنطقة كجزء من قوة متعددة الجنسيات لحماية المنطقة من التهديد العراقي.

وفي ١١ أغسطس ١٩٩٠، عقـد رؤساء الأركـان لدول مجلس التعـاون الخليجي اجتماعهم في الـريـاض لإقـرار خطط مـوحـدة لجيـوش دول المجلس وللتنسيق في استقبال القوات الغربية والعربية التي ستفد إلى المنطقة. ولقد أوضح هذا الاجتماع أن الكارثـة لم توجه ضربة قـاصمة لمؤسسات مجلس التعاون الخليجي التي ظلت فـاعلة ومثال فعاليتها ذلك الاجتماع.

وفي ١٥ أغسطس ١٩٩٠ عقـد وزراء إعلام دول المجلس اجتماعهم الطـارىء في جدة لتأكيـد موقف دول المجلس ضد الغـزو ولمواجهة الإعلام العـراقي الذي اتخذوا قـرارا بقطع كل أشكـال التعـاون معـه، كما تقـرر في هـذا الاجتماع بث نشرة يـومية تلفزيونية تعدها الكويت وتذاع عبر تلفزيونات دول المجلس.

وفي ٢٢ أغسطس ١٩٩٠ عقد وزراء دفاع دول المجلس اجتماعاً استثنائيا في الرياض لمناقشة الوضع العسكري بالإضافة لدراسة توصيات رؤساء الأركان في اجتماعهم السابق، وذكر أمين عام المجلس أن النقطة الأولى في هذه المرحلة هي دعم ومساندة الكويت والعمل معها لتخليصها من الاحتلال العراقي في الإطار الدولي، والنقطة الثانية تختص بإكمال المشاورات والتنسيق بين دول المجلس للاستفادة من التسهيلات الممكنة في منطقة الخليج لتحرير الكويت..

وفي ٦ سبتمبر ١٩٩٠، في مدينة جدة، اجتمع وزراء خارجية دول المجلس في إطار استمرار التشاور بينهم لمتابعة الموقف، وأدانوا عدم انصياع العراق لإرادة المجتمع الدولي وميثاق الجامعة العربية وشددوا على ضرورة عودة الشرعية إلى الكويت وانسحاب العراق، وحملوا النظام العراقي مغبة الاعتداء على المدنيين الكويتيين تحت الاحتلال وضرورة ضمان سلامتهم، كما نوقشت في هذا الاجتماع مسألة عقد قمة طارئة لدول المجلس لتكون أول قمة طارئة له منذ تأسيسه قبل تسع سنوات.

وفي ثنايا الكارثة اجتمع وزراء مالية كل من السعودية والكويت وقطر والإمارات لتدارس إمكانية المشاركة في نفقات القوات الدولية المرابطة في المنطقة التي اتفقت الإدارة الأمريكية وكل من السعودية والكويت على تحمل جزء منها.

كما أنه بناء على اجتماع مسؤولي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المجلس تقرر اعتبار الدينار الكويتي معادلاً لعشرة دراهم اماراتية لمنع انهيار العملة الكويتية وتحقيق فعالية اقتصادية لدول المجلس حتى تنجح في مواجهة الأعباء التي ألقت بها الكارثة على كاهلها.

وعلى المستوى العسكري التطبيقي فإن قوات درع الجزيرة (التي تشكلت عام ١٩٨٤ بهدف نجدة أي دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي تتعرض للعدوان) كانت جوهر المشاركة العملية لدول المجلس في حرب تحرير الكويت، وعلى الرغم من أن هذه القوات بحكم حجمها وقدراتها المحدودة لم يكن لديها الإمكانية للقيام بدور كبير، إلا أن وضعها في إطار القيادة السعودية وتدعيمها بالأفراد والعتاد تطبيقا لقرار وزراء خارجية دول المجلس، قد جعل منها أكثر من رمز في عملية التحرير وفي تأكيد تضامن دول المجلس التي أثبتت الأزمة قدرتها الفائقة على الحفاظ على وحدة الصف عند الشدائد.

ما سبق كان على المستوى الرسمي، أما على المستوى الشعبي، فإن الشارع العربي في الخليج أظهر تضامناً موازياً تجلى في قدرة استيعاب أفراد الشعب الكويتي الذين شتتهم الاحتلال ضمن نسيج الشعوب الخليجية طوال امتداد الأزمة حتى التحرير. كما ساعدت التخوم الخليجية للكويت في عملية دعم المقاومة الكويتية في الداخل طوال فترة الاحتلال وحتى تمام التحرير.

ورغم الاحتضان الكبير للقضية الكويتية والتقبل الواسع المدى ـ على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والشعبي ـ من قبل الدول الخليجية، فإن أصواتاً قليلة وشاحبة من بين أبناء دول مجلس التعاون الخليجي «ممن تربطهم روابط سابقة بالنظام العراقي، أو ارتباطات تنظيمية ببعض التجمعات العربية السياسية والأصولية»، اتخذوا مواقف مناوئة للكويت، بعضهم لأسباب فردية خاصة بوضعهم الداخلي، وقد أظهروا بعض التعاطف الصامت أو الحذر مع النظام العراقي، ولكن هؤلاء كانوا من الندرة والشحوب، بحيث لم يؤثروا في الموقف الإيجابي الشامل الذي وقفته الحكومات والقطاعات الشعبية في دول مجلس التعاون الخليجي.

رد الفعل المصري على الغزو
وحرب تحرير الكويت

يستطيع الراصد لردود الفعل العربية تجاه كارثة الغزو وتوابعها أن يفرد لمصر مساحة خاصة واضحة، وقابلة للإيجاز لفرط وضوحها، إن على مستوى السلطة، أو على مستوى الشارع بكل تدرجاته، من نخبة إلى عامة، ومن جماهير منظمة إلى جماهير لا تعرف التنظيم، ولعل أكثر ما كان يثير دهشة المراقبين في الأيام الأولى لاندلاع الأزمة، أي بعد غزو العراق للكويت مباشرة هو ذلك الصمت الذي ران على الشارع المصري واستمر لبعض الوقت، وكان موضع مقارنة مع الصخب الذي تفجر في شوارع عربية أخرى تميل عواطفها باتجاه بغداد، لكن العارف بطبيعة المصريين يدرك أنه صمت المصدوم الذي فوجىء بخرق فاضح للأصول، كان الخارق من ذوي القربى، ومن ثم كانت الصدمة، وكان الصمت، لكن ذلك الصمت سرعان ما تبدد وبدأت مروحة الألوان في التركيبة المصرية تسفر عن نفسها، وقد يكون جديراً بالملاحظة أن هذا

الصمت الذي تبدى على السطح كردة فعل أولي، لم يكن دلالة قاطعة على السكون فيما تحت السطح، خاصة لدى النخبة، فقد كان رد الفعل قاطعا وواضحا لدى الباحثين ـــ على سبيل المثال ـــ في مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ففي مساء الخميس «يوم الغزو» ٢/ ٨/ ١٩٩٠ اجتمع هؤلاء الباحثون لدراسة احتمالات ردود الأفعال والتداعيات على الموقف، ونتج عن ذلك الاجتماع ورقة «اطلع عليها كاتب هذه السطور فيما بعد»، وقد قدمت للدوائر الرسمية المسؤولة في مصر حينذاك، ومجمل تلك الورقة حساب دقيق للتداعيات السلبية على الموقف العربي وعلى مصر من جراء الاحتلال العراقي للكويت، كما تضمنت الدعوة بأن تأخذ مصر دور المبادرة في رفض هذا الاحتلال ومقاومته بالطرق المتاحة دون إبطاء أو تأخير.

وبالنسبة للشارع المصري بعامة فإنه كان ضد الغزو وانتهاك حرمة دولة عربية من قبل دولة عربية أخرى، وباستثناء بعض الاتجاهات السياسية اليسارية وكذلك قطاعات الإسلام السياسي والأخيرة بلورت رأيها ـ إلى حد ما ـــ جريدة الشعب، فإن الشارع المصري كان ضد الغزو، وكانت هناك مواقف لافتة لمفكرين مصريين كبار لم يتنازلوا منذ أول لحظة عن هجومهم على الغزو وديكتاتورية الغازي، ومنهم الدكتور فؤاد زكريا وخالد محمد خالد، والدكتور اسماعيل صبري عبدالله، ولعل هذه الأسماء تعطي فكرة عن أن معارضة الغزو لم تكن وقفا على لون بعينه بين مروحة الألوان الفكرية والسياسية في الشارع المصري، بل كانت هناك مواقف غير متوقعة في وقفتها ضد الغزو والغازي كموقف المرحوم الدكتور يوسف إدريس الذي عارض ـ بعد فترة من الصمت ـ الغزو، بل هاجم صدام حسين وادعاءاته، على الرغم من أنه كان صديقاً شخصياً لصدام حسين وحاصلاً على جائزته في الأدب، لم يكن هناك في الشارع المصري غير قطاع من تيار الإسلام السياسي مؤيد لصدام حسين وادعاءاته التي لبست ثوب الإسلام فجأة لتضفي طابعاً دينياً على ما فعله، أما اليسار وبعض المثقفين المصريين فإنهم بشكل عام أيضا تبنوا ما يمكن وصفه بأنه موقف مركب، يرفض الغزو ويرفض في الوقت نفسه ما سمي بنوايا تدمير العراق، وبالنسبة للعامة فإنه على الرغم من عدم توافر مقياس علمي يُعتمد عليه في تتبع آرائهم إلا أن ما كان يُنشر ويذاع يشف أيضا عن رفض الغزو وتعاطف عامة المصريين مع الكويتيين الذين لاذ بعضهم بالقاهرة إلى حين التحرير.

من المنظور العلمي والقابلية للتوثيق فإن موقف السلطة المصرية كان هو المشهد الأبرز والقابل للتتبع والتدقيق، ويمكن أن نتوقف معه عند تلك المحطات قبل تفسير كنهها، وهي الخطوة الأهم في تتبع الموقف المصري الذي كان مفاجأة مذهلة لتصورات صدام حسين وحساباته:

لقد بدأ الدور المصري قبل الانفجار الكبير والأخطر للكارثة ـ أي الغزو العراقي الفعلي للكويت ، وبالتحديد عندما تقدم وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بمذكرة احتجاج لأمين عام جامعة الدول العربية في ١٥/ ٧/ ١٩٩٠ ـ مناشداً طرفي النزاع ألا يتخليا عن ضبط النفس، وقام الرئيس المصري بجولة في كل من العراق والكويت والسعودية من أجل احتواء الأزمة وضمان عدم خروجها عن الإطار العربي، وكان التأكيد المصري على الرئيس العراقي هو عدم اللجوء إلى العمل العسكري، ووقف الحملات الإعلامية وعقد لقاء مصالحة يتم من خلاله طرح وجهات النظر العراقية والكويتية بغية التصالح والوصول إلى حل يوفق بين وجهات نظر الطرفين، وعلى الرغم من حصول مصر على تأكيدات عراقية بعدم اللجوء إلى استعمال القوات العسكرية، واطمئنان الطرف الكويتي للتأكيدات التي نقلها الرئيس المصري، إلا أن الاجتياح العسكري العراقي للكويت فاجأ المصريين كما فاجأ العالم، وعلى الرغم من أن مصر الرسمية كانت تحس بلطمة شخصية من حنث النظام العراقي بوعوده التي قطعها على نفسه أمام مصر ممثلة في شخص رئيسها، على الرغم من هذا فقد تذرعت مصر الرسمية بأقصى درجات الصبر ولعبت دوراً في تأجيل صدور بيان وزراء خارجية الدول العربية إلى ما بعد زيارة الملك حسين لبغداد لعله يستطيع حلحلة الأزمة، وهو ما اتفق عليه مع الرئيس المصري أثناء زيارة الملك حسين المفاجئة والخاطفة لمصر، وقد تم تحقيق هذا الإرجاء لصدور البيان عبر اتصال الرئيس مبارك بكل من وزير الخارجية السعودي ومندوب الكويت بالإضافة إلى عدد آخر من وزراء الخارجية، وبعدما تبين عدم جدوى الاتصالات مع العراق صدر بيان الخارجية المصرية في ٣/ ٨/ ١٩٩٠ وكانت دعوة الرئيس المصري لعقد مؤتمر قمة عربي عاجل، خلال ٢٤ ساعة إحساساً بخطورة الموقف وتدهور الأوضاع.

مع تصاعد الأزمة استجابت القيادة المصرية لطلب المملكة العربية السعودية

بإرسال قوات عسكرية مصرية لحماية الأرض السعودية، كما أرسلت قوات أخرى لدولة الإمارات للذود عن الطرف المعتدى عليه أو المرشح للعدوان حينذاك.

عندما بدا أن الصدام المرتقب لتحرير الكويت ستكون له آثار جانبية يمكن تحاشيها لو انسحب صدام من تلقاء نفسه، وجه الرئيس المصري نداء إلى صدام حسين يرجوه باسم الأخوة العربية والإسلامية أن يعود لصوت الحق والعدل وأن يقدر الموقف تقديراً سليما بعد احتشاد المجتمع الدولي ضد الغزو وتعاقب قرارات مجلس الأمن التي تدين العدوان وتطالب بالانسحاب غير المشروط وتزايد تدفق قوات التحالف الدولي، وحتى ما قبل لحظة بدء الحرب في ١٧ يناير ١٩٩١، ظل الرئيس المصري يوجه نداءاته إلى صدام حسين رغبة في إنقاذ الشعب العراقي مما ينتظره وإنقاذ ما بقي للأمة العربية من قدرة على التآزر، لكن كل تلك النداءات ذهبت أدراج الرياح.

وحينما لم يكن هناك من سبيل لتحرير الكويت من الغزو العراقي إلا بالقوة فإن الجيش المصري المشارك ضمن جيوش التحالف كان لاعبا أساسيا في ساحة المعركة ـ خاصة جانبها البري ـ ذلك هو بإيجاز دور مصر، فعلها ورد فعلها على الأزمة.

أما الفرقاء في الأيديولوجيا فإنهم التقوا بشكل ما في رد الفعل تجاه الغزو العراقي للكويت وتوابعه. ونعني بالفرقاء هنا: تيار الإسلام السياسي في مصر، واليسار المصري، أو ـ على وجه الدقة ـ بعض قطاعاته.

بالنسبة لتيار الإسلام السياسي المصري، فإننا ندمجه في معالجة ردود الأفعال على الكارثة لدى حركة الإسلام السياسي العربية بعامة، ولعل إشارة واحدة تؤكد ما سبق أن أبديناه من مبرر لإدماج ردود فعل هذا التيار معا، لأن مرجعيتهم ليست وطنية ولا قومية، بل تبدو «أممية»، (إن صح انطباق التعبير على هذه الحالة). فقد شرع الإخوان المسلمون في مصر بالاشتراك في وفد الوساطة الإسلامي الذي ضم ممثلين للعديد من الجماعات الإسلامية بالعالم الإسلامي، ولم يتمكن المستشار مأمون الهضيبي رئيس الهيئة البرلمانية للإخوان المسلمين في مصر، وكذلك المرشد العام للإخوان المسلمين الأستاذ حامد أبو النصر، لم يتمكنا من السفر واللحاق بهذا الوفد، فأناب المرشد العام للإخوان المسلمين ـ وهو مصري ـ المراقب العام للإخوان المسلمين ـ وهو أردني ـ للتحدث باسمه [١٦]، ولعل في هذه الإشارة ما يكفي لتبرير دمجنا لردود فعل تيار الإسلام السياسي معا خارج الأطر القطرية للبلدان العربية.

أما اليسار المصري فقد شهد انقساما في ردود أفعاله على الغزو وتوابعه تراوحت ما بين موقف التأييد للعراق بزعم مواجهته للإمبريالية، وكأمثلة للمتخذين لهذا الموقف الدكتورة نوال السعداوي، وما بين الرافضين للغزو مع رفضهم للحرب ضد العراق وممثلو هذا الموقف الذي يمكن وصفه بأنه مركب كانوا الكثرة ضمن اليسار المصري، وعن بعض ملامح هذا الموقف تتحدث شهادة للأستاذ محمود المراغي الذي كان عضواً في المكتب السياسي لتنظيم اليسار المصري المعروف «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» إضافة لاضطلاعه السابق برئاسة تحرير جريدة «الأهالي» التي يصدرها هذا الحزب(١٧).

ومما جاء في شهادة المراغي التأكيد على أن الموقف الحكومي في مصر كان ضد العدوان، وهذا ما عبرت عنه الصحف القومية، وقد اختلفت عنها بعض الشيء صحيفتا «الأهالي» ـ المعبرة عن حزب التجمع اليساري ـ و«الشعب» ـ المعبرة عن قطاع من تيار الإسلام السياسي ـ وقد أشار الأستاذ المراغي إلى أن الموقف الرسمي لحزب التجمع كان ضد الغزو، ولكنه أيضا ضد التدخل الأجنبي، وفي داخل هذا الموقف كان هناك أقطاب مهمون في حزب التجمع مع الكويت وكانوا مؤسسين في لجنة التضامن مع الشعب الكويتي، ومنهم إسماعيل صبري عبدالله، وإبراهيم سعد الدين، ومحمود المراغي، إضافة لأعداد من أعضاء اللجنة المركزية والأمانة العامة، وأشار المراغي في شهادته إلى أن جدلاً كان يجري داخل أروقة حزب التجمع، فثمة من يرى أن الحل العربي لم يأخذ فرصة وثمة من كان يشير إلى استحالة الحل العربي، وبالنسبة لأصحاب وجهات النظر المحدد في اليسار عموما كان هناك خلاف، فالناصريون كان منهم على سبيل المثال فريد عبدالكريم الذي يقف مع العراق ويرى فيما حدث بعداً وحدوياً، لكن لم يكن هذا رأي كل الناصريين، فهناك من الناصريين ومن اليسار عموماً، من كان يرى في الغزو خطراً على فكرة القومية العربية عندما يقوم بلد عربي بغزو بلد عربي آخر، ولعل سبب الخلاف يرجع إلى اختلاف الرؤية ولعله يرجع إلى أن هناك كثيرين كان لديهم علاقات خاصة وقديمة مع بغداد سواء للمصلحة أو نتيجة للاقتناع، أما الذين وقفوا مع الكويت فليسوا جميعا أصحاب علاقة سابقة معها، فإبراهيم سعد الدين وإسماعيل صبري عبدالله لم يذهبا إلى الكويت للعمل، وكانت زياراتهما إما

لندوات أو استشارات، وعلى الرغم من ذلك وقفا ضد نظام صدام، وكانا عضوين في لجنة التضامن مع الشعب الكويتي، المسألة لم تكن عاطفية إلا بالنسبة لأجزاء من الشارع المصري، إذ كان هناك عدة ملايين من المصريين في العراق وأيضا في الكويت، لكن الخلاف داخل اليسار بشكل عام كان ناتجاً عن رؤى عقلانية، فمن كان مع الكويت كان ذلك من منطلق الفكرة العربية، لأن واقعة الغزو كانت غير مسبوقة، كما أن الذين كانوا ضد التدخل الأمريكي كان لهم منطلقهم من حيث احتمالات الدخول في فترة هيمنة تذكر بالاستعمار القديم!

كانت هذه بعض الخطوط الأساسية في شهادة الأستاذ المراغي التي تلقي الضوء على قطاع مهم من رد الفعل المصري وهو قطاع اليسار.

ونعود الآن للموقف العام الذي يعكس رد الفعل المصري حيال الغزو العراقي وتوابعه.

يبدو أن حسابات صدام حسين كانت مبنية على أساس أن مصر وهي أكبر قوة في المنطقة ستقف إلى جانبه وتدعمه أو على الأقل سوف تكون في موقف حيادي، وبالتالي ستتمكن قبضته من احتواء الكويت وربما التسلل أيضاً إلى المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وفي هذه الحال فما من دولة عربية ستجرؤ على الوقوف ضد هذه الخطوة، فمصر ـ القلب الاستراتيجي ـ للوطن العربي ستسكت عن العراق لكونها عضوا في مجلس التعاون العربي، والعراق هو الجناح الشرقي لهذا المجلس، ثم إن الثروة المفاجئة من بترول الخليج الواقع في القبضة العراقية سيذهب جزء منها إلى مصر تطبيقاً للشعار العراقي الدعائي عن «تحقيق العدالة الاجتماعية العربية» وكان صدام حسين ـ على الأرجح ـ يعتقد أن مصر لن ترفض ذلك نتيجة لكونها في مسيس الحاجة لما يخرجها من أزمتها الاقتصادية التي طال أمدها، وكانت المفاجأة ـ بكل معنى الكلمة ـ لصدام حسين هي رفض مصر للرشوة ولاقتسام الغنائم المغتصبة، وهذا الموقف لمن يتأمله يكشف عن أبعاد تاريخية لعقل سياسي تكون في مصر عبر تاريخ طويل، وهو ينبذ منطق الغنيمة ومنطق القبيلة في التفاعلات السياسية العربية / العربية، ولعل عودة إلى التاريخ القريب، والقريب نسبيا، تدلنا على هذه السمة المصرية التي تجعل منها دولة إقليمية مركزية، دون مبالغة نتيجة لشعورها

التاريخي بمسؤولياتها الكبرى تجاه مصالح الإقليم كله رغم ضيق ذات اليد في كثير من الأحيان، ولنتأمل هذه المحطة التاريخية.

. . في عام ١٩٥٤ وصل نوري السعيد رئيس وزراء العراق إلى القاهرة ليعرض على جمال عبدالناصر فكرة إقامة حلف عسكري يرتبط بالغرب للدفاع عن الشرق الأوسط، وكان رد جمال عبدالناصر هو أن الدفاع عن المنطقة يجب أن يرتكز على قاعدة ميثاق الضمان الجماعي العربي، وفي إطاره، ومن ثم لن تسمح مصر بإقامة مثل هذا الحلف، ولإيضاح معنى الدولة المركزية في هذا الشأن فإن المملكة العربية السعودية ممثلة في الملك سعود آنذاك أبرقت سيلا من الرسائل للتنسيق مع القاهرة ـ على الرغم من كل اختلاف في شكل نظام الحكم وتوجهاته ـ ذلك أن السعودية استشعرت الخطر من انضمام العراق لحلف يضم تركيا وباكستان ويفترض أن تنضم إليه دول الشرق الأوسط كلها، ومن ثم وعلى حد تعبير الملك سعود في إحدى رسائله إلى عبدالناصر آنذاك «هذه المسألة (يقصد الحلف المشار إليه) أحدثت فجوة في صفوف العرب، والتجافي العراقي غير محدود، وربما كان وراء هذا ما هو أعظم مما يضر بمصالح العرب».

ومع تأكد دخول بغداد في حلف عسكري خارج الإطار العربي أعلنت مصر في بيان لها دعوة لاجتماع الجامعة العربية وناشدت نوري السعيد حضور هذا الاجتماع لأنها لاتزال تؤمن بالتعاون بين العرب جميعاً وبعيداً عن النفوذ الخارجي. ورفض نوري السعيد الحضور وظل المؤتمر منعقداً من ٢٢ يناير حتى ٦ فبراير ١٩٥٥ وحاول عبدالناصر كرئيس للوفد المصري ورئيس مؤتمر الحكومات على مدى ١٥ جلسة أن يحتوي الخلافات العربية ويقرب بين وجهات النظر لصالح التضامن العربي والتنبيه إلى أن المصلحة القومية العربية ينبغي أن تكون فوق كل مصلحة شخصية أو قطرية لكن دون جدوى. وانتهى المؤتمر لكن المحاور العربية كشفت عن وجهها إذ بقيت مصر صاحبة توجه قومي عربي ووقفت معها السعودية وسوريا، بينما كانت بعض البلدان العربية تناور لكسب الوقت، وبعضها الآخر يقف في موقف المترقب حتى يتبين الخط الأبيض من الخط الأسود في سلم المصالح والمغانم.

تلك المحطة التاريخية البعيدة القريبة إنها تدلنا على خط سير القطار السياسي

المصري الذي بلغ محطة كارثة الغزو العراقي للكويت، فكرر موقفه الرافض للغزو، فكأنما التاريخ يكرر نفسه، المحاور نفسها، والتوجهات نفسها، بينما تبقى مصر بالشعور أواللاشعور السياسي، مدركة لدورها القيادي كقلب استراتيجي في المنطقة عليه مسؤولية تجاه الجسد كله، بينما كان العراق رغم تغير الأقنعة ـ من نوري السعيد إلى عبدالكريم قاسم إلى صدام حسين ـ عامل تمزيق وفرقة للنظام العربي الذي كان الخاسر الأكبر في الأزمة، وثمة شهادة كويتية (١٨) تمثل رصدا عيانيا لرد فعل مصر ـ على اختلاف ألوان الطيف فيها وسيادة اللون الأساسي المؤكد على ما سبق أن ذهبنا إليه في الصفحات السابقة ـ ويتبلور في الإحساس التاريخي المصري بالدور العادل في المنطقة، فقد جاء في التقرير المقدم لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء عن نتائج مهمة وفد المؤتمر الشعبي الكويتي التي طاف خلالها بعديد من البلدان العربية كانت مصر بينها التي وصل إليها الوفد يوم ٦/ ١٢/ ١٩٩٠، ولنلاحظ أن توقيت الزيارة يشغل موقعاً بين الغزو والتحرير فهو دال على رد الفعل المصري على الحدثين معاً، وذلك مسح للقراءة العامة للمواقف في مصر كما عاينها الوفد: اللجنة المصرية للتضامن مع شعب الكويت كانت بالطبع مع الحق الكويتي وقد برز بين الأسماء ـ إضافة لما سبق ذكره ـ الدكتور إبراهيم صقر والسيد أحمد الجمال تأكيداً على ما ذهب إليه الأستاذ محمود المراغي في شهادته عن هذه اللجنة ويقرر تنوع المنتمين إليها، وكان مجلس الشورى ورئيسه الدكتور مصطفى كمال حلمي في صف الكويت أيضاً، كذلك كان رئيس جامعة عين شمس وعمداء الكليات بها، ووقف شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية مع الكويت، وكان موقف الرجلين رائعاً، أما محمد حسنين هيكل فكان واضحاً أن له تحفظاته التي صاغها في أنه يتصور أن الملك فهد قادر على إقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت، وكان يتصور أن العدوان العراقي وليد ساعته، أما عن الأحزاب المصرية، فكان مع الحق الكويتي كل من حزب الوفد وحزب الأحرار، بينما كان الحزب الناصري معنياً بوجود ما أسماه القوات الأجنبية ورفض وجودها في النزاع، وإن أسفر الهجوم على كل من السعودية والكويت عن تعاطفه مع العراق، أما الأحزاب ذات المواقف المتباينة فهما حزب التجمع الذي اختلفت قياداته بدرجة أو بأخرى، وإن عبر رئيسه خالد محيي الدين

عن رفضه للغزو العراقي للكويت، والإخوان المسلمين كما عبر عنهم بعض قادتهم، فإنهم كانوا يقولون برفض العدوان مع عدم ترحيبهم بتدخل القوات الأجنبية على الرغم من عدم وجود تصور واضح لديهم عن أي شكل لحل عربي أو إسلامي.

ومن مكونات هذا المسح للساحة المصرية كما عرضها التقرير، فإن الصورة الأعم لرد الفعل المصري تميل كفتها رسميا وشعبيا باتجاه الكويت وقد يكون ذلك تجسيداً لمقولة الإدراك الواعي «واللاشعوري السياسي أيضا» لدى مصر والمصريين بموقعهم التاريخي في المنطقة كفعالية للاستقرار لا التوسع.

رد الفعل السوري

لعل أكثر المواقف لفتاً للانتباه حيال الكارثة هو الموقف السوري الذي أسفر منذ اللحظات الأولى عن رفضه لمنطق الغزو، وانتباهه للفخ الذي يريده صدام حسين لقيادة الأمة العربية صوبه، ومن ثم كان التنسيق السوري مع مصر هو حجر الزاوية في بناء المعارضة العربية الفاعلة ضد مغامرة صدام حسين، ولعل عنصر المفاجأة - لدى المصريين — حيال رد الفعل السوري على الغزو، كان في الديناميكية التي أدهشت الذين توقعوا شكلاً استاتيكيا يتسق مع تصور استاتيكي لنظام يتبنى أيديولوجية البعث العربي، وينتمي للنظام العالمي القديم (إن صح أن هناك نظاماً عالمياً جديداً).

يعبر عن هذه المفاجأة ما سمعه كاتب هذه السطور في مقابلة مع الأستاذ جبران كوريه الناطق الصحفي باسم القصر الجمهوري السوري، إذ قال: «إن الغرب - عموما - كان يتوقع أن يوجه بندقيته إلى هدفين سيجدهما معا، هما صدام حسين وحافظ الأسد، لكن حافظ الأسد فاجأهم بأنه وقف خلف هذه البندقية لا أمامها». وكان وقوف الأسد في هذا الاتجاه إدراكا مبكراً لعجز الحل العربي منفرداً عن رد العدوان العراقي وهو ما عبر عنه الرئيس الأسد بتوجيه سؤال صريح إلى كثير من القادة العرب أثناء مؤتمر القمة الطارىء عن قدرتهم على رد العراق عن الكويت وكانت إجابتهم بالنفي.

وما يقال عن الموقف الرسمي يعكس الرأي الشعبي ـ مع استثناءات نادرة كبعض التهليلات التي انطلقت على الحدود السورية عند إطلاق بعض الصواريخ العراقية على إسرائيل ــ ما يقال عن تجانس الرسمي والشعبي في ردة الفعل السورية عن الغزو العراقي وتوابعه، هو قول تؤكده شهادات عديدة نورد منها شهادتين للسفير الكويتي في سورية إبان الغزو «الأستاذ أحمد الجاسم»[١٩]، وشهادة محمد مساعد الصالح عضو اللجنة الشعبية الكويتية التي طافت بالبلدان العربية لشرح الموقف الكويتي[٢٠]، وأكده التقرير المقدم لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء عن هذه الجولة[٢١].

هذا ويمكن إيجاز وتعقب التفاعل السوري على مرحلتين:

***المرحلة الأولى ـ قبل حديث الحرب:**

وقفت سوريا ضد الغزو في بياناتها الرسمية وفي اجتماع الجامعة العربية وبدا الشارع السوري مصدوما كالصدمة التي حلت بالشارع المصري ومع تطور الأمور باتجاه المنزلق الخطر خاصة بالنسبة لسوريا التي تقف على خط مواجهة مباشرة مع إسرائيل بينما حالة الحرب العربية الإسرائيلية ساكنة لكنها غير منتهية راح الموقف السوري يزداد زخما كعنصر فاعل مهم في المرحلة التالية.

المرحلة الثانية ـ مرحلة الحرب ـ وظهور بوادرها:

كان التصريح الرسمي على الدوام هو أن النظام العراقي افتعل هذه الحرب ويريد بها إنهاك الوطن العربي وتبديد طاقاته في معارك تثير الفرقة على الساحة العربية، بعدما أشعل من قبلها الحرب مع إيران مبددا طاقات مالية وبشرية هائلة للعراق وللأمة العربية كان يمكن وضعها في مواجهة العدو الإسرائيلي لذلك كانت مشاركة سوريا في إرسال قواتها إلى منطقة الخليج استجابة لأشقائها كي تقوم بواجبها القومي تجاههم.

ـ وقد صرح العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري في ٨/ ٢/ ١٩٩١: إن الهدف الوحيد للقوات السورية ضمن قوات الحلفاء هو الدفاع عن السعودية حيث توجد الأماكن الإسلامية المقدسة.

ـ وجاء على لسان السيد عبدالحليم خدام نائب الرئيس السوري ١١/ ٢ إن صدام حسين ارتكب جريمة احتلال الكويت ضارباً عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف الدولية، وإن ضم الكويت للعراق بالقوة يعطي المبرر لإسرائيل لمواصلة نهجها العدواني والتوسعي ضد الشعب الفلسطيني.

كما أن وزارة الأوقاف السورية أعلنت في بيانها في ٢٠/ ١/ ١٩٩١ :

إن لجوء الرئيس العراقي إلى اتخاذ الشعارات الإسلامية كمسوغ لفعلته التي يدعيها على أساس ديني ما هو إلا محاولة مفضوحة يستنكرها ديننا الحنيف، جر من خلالها العراق وجيشه وشعبه إلى أتون حرب ظالمة، أصابت الأمة العربية والإسلامية بأفدح الأخطار والويلات.

ـ وقد بعث عبدالقادر قدورة رئيس مجلس الشعب برسالة إلى رئيس مجلس النواب الأردني في ٢٢/ ١/ ١٩٩١ تقول:

إن سوريا لاتستطيع أن تقبل بمبدأ الاجتياح والضم، فهي دولة تواجه الاحتلال والضم من قبل العدو الإسرائيلي، وإذا كانت الحكومة العراقية جادة في مواجهة العدو الإسرائيلي كما تدعي فهل تكون الجدية بوضع الجيش العراقي في الكويت وتوجيه بضعة صواريخ إلى فلسطين تجني منها إسرائيل ثماراً من تكديس المزيد من السلاح في ترسانتها الحربية وممارسة الابتزاز السياسي والمالي والمعنوي على دول العالم.

موقف سوريا بعد انتهاء الحرب والترتيبات الأمنية :

إن سوريا بالاشتراك مع مصر ودول مجلس التعاون الخليجي ساهمت في وضع الترتيبات الأمنية للمنطقة، وتمثل موقفها كما يلي :

ـ صرح رئيس البرلمان السوري : إن سوريا ستبقى ملتزمة بصيانة المصالح القومية العربية، وعلى النهوض بمسؤولياتها اليوم مثلما فعلت في الماضي وستفعل في المستقبل.

ـ أما وزير الخارجية السوري فقد أعلن في ٢٦/ ١/ ١٩٩١ بأن حل أزمة الخليج يجب أن يؤدي إلى حل النزاع في الشرق الأوسط.

ـ كما صرح أيضاً في ١١/ ٢/ ١٩٩١ : إن موقف سوريا ينطلق من أن الصيغة الأمنية في الخليج يجب أن تنبع من دول المنطقة وليس من خارجها.

وكان وزير الدفاع السوري قد صرح في ٨/ ٢/ ١٩٩١ : بأنه ينبغي بعد انتهاء الحرب في الخليج عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، كما ينبغي أن يقوم في المنطقة سلام وطيد عادل يراعي مصالح كافة الأطراف.

وقد أدلى وزير الخارجية السوري في ١٤/ ٢/ ١٩٩١ بتصريح لوكالة رويتر أكد على أن سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي ستناقش خطة خاصة بالأمن في منطقةالخليج في فترة ما بعد الحرب في اجتماع يعقد في القاهرة في ١٥/ ٢/ ١٩٩١.

وكان أن تم اجتماع في القاهرة في ١٥/ ٢/ ١٩٩١ على مستوى وزراء خارجية سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي، تدارسوا فيه التنسيق والتعاون فيما بين دولهم لمرحلة ما بعد تحرير الكويت في كافة المجالات وخاصة الأمنية والسياسية والاقتصادية.

ويلي ذلك إعلان دمشق في ٥/ ٦/ ١٩٩١. تم فيه التوقيع بالأحرف الأولى للتنسيق والتعاون بين الدول العربية ووقعه وزراء خارجية كل من مصر وسوريا والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وسلطنة عُمان والكويت.

وقد التقى فيه الرئيس السوري حافظ الأسد بالوزراء العرب وأكد لهم أن سوريا ستظل إلى جانب جميع الأشقاء العرب في العمل من أجل القضايا القومية للأمة العربية، وعبر عن ارتياحه لعودة الكويت وانتهاء القتال في الخليج.

ـ وفي ١٠/ ٣/ ١٩٩١ صدر بيان الرياض عن وزراء خارجية الدول الثماني، أكدوا فيه: أن العمل سيكون وفق ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأن التعاون سيكون وفق احترام وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية وعلاقات حسن الجوار والالتزام باحترام وحدة الأراضي والسلامة الإقليمية والمساواة في السيادة وعدم اكتساب الأراضي بالقوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ولعل الموقف السوري كان هو القرار الأصعب في مواجهة التربية السياسية السائدة أو التي سادت ردحا طويلاً وكان يتم خلالها التكريس لدعوى الثورية ـ اليسارية منها خاصة ـ وإن كان ذلك على حساب القوانين والأعراف الدولية. فمما لا شك فيه أن النظام السوري بذل جهدا قويا للإحاطة برنين الشعارات التي أطلقها صدام حسين عن إعادة توزيع الدخل القومي العربي، والتلويح بالوحدة عن طريق

القوة، ومقارعة الإمبريالية، وهذه كلها مفردات متداولة في كثير من أركان الشارع السياسي السوري لكنها خارج حالة العدوان العراقي، ومع ذلك كان لابد للنظام أن يتذرع بأقصى قوة للإقناع لفرز هذه الشعارات في جوهرها الحقيقي وفصلها عن الاستغلال الغوغائي في امتلاك الشارع وإقناعه حتى أوشك رد الفعل الرسمي أن يكون هونفسه رد الفعل الشعبي باستثناء بعض المواقف المترددة لبعض المثقفين السوريين الذين اتخذوا ما يسمى بالموقف الثالث أي الذي لم يكن تأييداً مطلقا ولا رفضا مطلقاً، لكنه كان خليطاً من رفض غزو بلد عربي لبد آخر وفي نفس الوقت رفض ما يسمى بتدمير العراق من قِبل الولايات المتحدة، ولقد كان هذا الموقف خافتاً حتى لايكاد يتعرف عليه إلا المتابع للإيقاع الداخلي للشارع السوري.

رد الفعل اللبناني

قد يكون حَرِياً بالتنويه أن أول شخصية عربية رسمية أعلنت رفضها الواضح للغزو العراقي لدولة الكويت جاءت من لبنان ممثلة في شخص رئيس وزرائها سليم الحص، كما أن لبنان الرسمية كانت رافضة للغزو، وهذا ما أوضحته ـ إضافة للمواقف اللبنانية المعلنة ــ مقابلة أعضاء وفد المؤتمر الشعبي الكويتي للرئيس إلياس الهراوي في ٢٩/ ١١ / ١٩٩٠، كما أن قطاعات عريضة من الصحافة اللبنانية كانت صريحة في وقوفها مع الحق الكويتي، وكان يمثل هذه القطاعات نقيب الصحفيين اللبنانيين محمد بعلبكي، لكن كان هناك أيضا من يحمل تعاطفا تجاه الجانب العراقي، ومثال ذلك طلال سلمان رئيس تحرير جريدة السفير اللبنانية.

أما ما يمكن قوله عن الجماهير اللبنانية فإنها كانت بين الصدمة التي أصابت كثيرين ممن يعملون أو يعمل عوائلهم في الكويت والخليج، ومن ثمَّ كانوا ضد الغزو إضافة لردود الفعل الأخرى التي كانت مرجعيتها هذه الدرجة أو تلك من الانتماءات السياسية سواء للأحزاب اللبنانية أو التجمعات الفلسطينية على أرض لبنان، ومن ثم كان هناك مناصرو عرفات المتبنون لموقف التأييد للعدوان العراقي ومعارضوه الرافضون لهذا العدوان ولموقف عرفات معاً.

مواقف الفلسطينيين

كـان موقف منظمـة التحريـر الفلسطينيـة من احتلال الكـويت ثم الحرب التي نتجت عن ذلك مـربكا بحق. وعلى الـرغم من أنـه كان في مجملـه العام منحـازاً إلى العراق. أو هكذا بدا الأمر على الأقل من خلال تصريحات رئيس هذه المنظمة السيد يـاسر عـرفات إلا أن التنـاقضـات والتضـاربـات في البيانـات مع اختـلاف الـرؤى الفلسطينيـة ترك أثـراً سيئـا سواء على الفلسطينيين المقيمين داخل الأرض المحتلـة أو الفلسطينيين المقيمين في الخليج، أو في أقطار عربية أخرى.

لقـد كانت العـلاقة بين الكـويت والفلسطينيين ذات طابع خـاص، فقد كـان يعيش في الكـويت نفسهـا أكثر من ٤٠٠ ألف فلسطينـي موجـودين في كل منـاحي الحيـاة بها، ممـا أعطى تأثيرا كبيرا على القـرار السيـاسي الكـويتي، وجعل الكـويت باستمرار من أكثر المتحمسين للقضية الفلسطينية.

ولم يتوقف الأمـر على كمية المسـاعدات التي قـدمتها الحكومـة الكويتيـة بصورة مباشرة لمنظمـة التحرير والمساعـدات للمؤسسات ولـلأسر داخل الأراضي المحتلة أو التحـويلات الماليـة للعاملين الفلسطينيين بها، ولكـن منظمة التحـرير الفلسطينيـة نفسهـا قد ولـدت في الكـويت في عام ١٩٦٨، حينما كـان يـاسر عرفـات يعمل في الكويت. . ويقـول الأستاذ أحمد السقاف في كتـابه «صيف الغـدر» وهو يحكي عن استضافته لياسر عرفات في منزله عـام ١٩٨٦ عندما كان يزور الكويت: «رحبت به واستقبله الإخوة الكـويتيون استقبالا يليق بمقامه كقـائد للثورة الفلسطينية، ورئيس لدولة فلسطين، ثم أمطروه بأسئلة محرجة جدا، واتهموا المسؤولين في المنظمة بالاهتمام بالسياحـة والتنقلات بين بلدان العالم، والتمتع بحياة الفنادق الفخمـة. وانزعج أبو عمار، وأراد أن يـرد رداً مقنعاً، فإذا بـه يقول: «اعلمـوايـا إخوة أن منظمـة التحريـر الفلسطينية بنتُ الكـويت، وأن ياسر عـرفات ابن الكـويت، فإذا كان لـديكم نقد فوجهوه للكويت لأننا جميعا في منظمة التحرير قد انطلقنا من هذه الأرض، ولم يقتنع الإخوة بهذا الرد» (٢٢).

لقد كان المأزق الفلسطينـي واضحا منذ البداية. فقـد كانت المنظمة تعتمـد سياسياً

وإعلاميا واقتصاديا على المعونات التي تأخذها من بلدان الخليج . وهي معونات سخية تصل إلى حوالي مليار دولار سنويا . وهي من ناحية أخرى تطمح إلى أن يكون لها علاقة متميزة بالعراق ، وأن تكون بغداد هي عاصمتها السياسية بعد أن فقدت بيروت وبعد أن اكتشفت أن تونس عاجزة ـ أو غير راغبة ـ في أداء هذا الدور.

والمأزق الثاني هو الذي واجه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات شخصيا الذي لم يأخذ موقفا محايدا إزاء هذه الأزمة العنيفة. أو بالأحرى لم يستطع تعويم الدور الفلسطيني حتى ـ كما تعود دائما ـ ينجو به من الغرق في بحر الخلافات العربية فهو أكثر الأطراف ضررا بحدوث أي انقسام عربي. وعلى الرغم من ذلك فحسب ما يجمع المراقبون وحسب ما آلت إليه الأمور فقد تصرف بشكل خاطىء منذ بداية الأزمة إلى نهايتها .

لقد اختلفت المواقف الفلسطينية حسب اختلاف الجماعات والمنظمات المختلفة المكونة لها ، بل إن الاختلاف حدث داخل المنظمة الواحدة بحسب موقعها الجغرافي وانتمائها إلى إحدى العواصم العربية . وهي في النهاية مواقف لم تكشف عن نوع من الوعي السياسي بقدر ما كشفت عن بعض عوامل الانتهازية السياسية التي لم تستطع أن تخفي دوافعها الحقيقية .

ويمكننا من خلال الرصد السريع أن نلقي نظرة على المواقف الفلسطينية المختلفة لعل هذا الرصد يقودنا فيما بعد إلى العوامل التي حكمت آليات الموقف الفلسطيني وأدت إلى ما صار إليه :

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية :

١ـ في أول رد فعلي على الغزو كان تحفظ دولة فلسطين في مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة على القرار الذي أصدره المجلس والذي تضمن إدانة العراق والمطالبة بانسحابه الفوري من الكويت وكان التعليل الفلسطيني لهذا التحفظ أن هذه الإدانة سوف تفتح الباب للتدخل الأجنبي .

٢ـ تكرر الموقف الفلسطيني أثناء انعقاد القمة العربية في القاهرة في ١٠/ ١٠/ ١٩٩٠ لذا جاء تصويتها ضد قرار القمة بإدانة الغزو وأعلنت منظمة التحرير فيما بعد أنها لم

تعترض على هذا القـرار، وأنها فقط قد رفضت التصويـت وذلك من أجل تهدئة الأوضاع وحتى يتم اتخاذ قرارات مقبولة من كل الأطراف العربية .

٣ـ اقترح الرئيس ياسر عرفات تكوين لجنـة عربية تكون مهمتها السفر إلى بغداد والتفاهـم مع الرئيس العراقي وهو الاقتراح الذي رفضه الرؤساء العرب .

٤ـ خضع الموقف الفلسطيني بعد ذلك لموجات من التضارب والمزايدات . واختلفت مواقف منظمة التحرير باختلاف العاصمة التي تصدر منها : ففي عمان أصدر أحد قادة منظمـة التحريـر الفلسطينية في الأردن عن دائرة الإفتـاء فتوى يعتبر فيهـا مرتـداً عن دين الإسلام كل من ساند الأنظمة الرجعية في الـدول العربية ، ووصف ياسر عرفات مبادرات صدام حسين بربط الانسحاب من الكويت بالانسحاب الإسرائيلي والسوري من لبنان ، بأنها جاءت لتضع المنظمة في إطـار الحل الصحيح والمشرف كما أن عملية الغزو تهدف إلى تحقيق العدالـة الاجتماعية داخل العائلـة العربية . ودعـا بيانه إلى انتفـاضة شعبية عـارمة تنادي بسقوط الأنظمة الرجعية والخائنة .

ولكن نفس هذا الخط الفلسطيني اختلف تماما في العاصمة السعودية ـ الرياض ـ عندما أكد سفير دولة فلسطين بها أن ما وصم به الموقف السياسي لمنظمة التحرير كان أبعد مـا يكون عن الحقيقة وأن الموقف السيـاسي للمنظمة هو أنها تؤيـد حلاً يضمن سلامة أراضي وأمن العراق والكويت والسعـودية والمنطقة العربية بأسرها (؟!!) وأنها ترفض حل الخلافـات العربيـة بالقـوة ، كما أنها تحترم توجه المملكـة السعوديـة لحماية ذاتها ودرء الخطر عن أراضيها .

٥ـ رأى المراقبـون السياسيـون في التحركـات الفلسطينية الـلاحقة بعـد ذلك أنها تحاول إرضـاء جميع الأطـراف وزاد من تـورطهـا اتسـام بيـانـاتها بـالغمـوض أحيـانـا وبالتنـاقض في أحيان أخرى وبات واضحـا أن الاحتلال العراقي للكـويت قد أوقع الرئيس عرفات في مأزق بين مؤيديه ومعارضيه على السواء .

٦ـــ حـاولت بعض القيـادات الفلسطينية تصحيح المسـار وتحسين صـورتها على المستـوى العـربي ومحاولـة إبــراز أن عـدم تفهم الموقف الفلسطيني أســاء للشعب الفلسطيني ذاته ولكن هذه التحركات الفلسطينية لم تعد تنطلي على دول الخليج .

ثانيا : المنظمات الفلسطينية الأخرى :

١ـ عارضت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والقيادة العامة والنضال الشعبي والتحرير الفلسطينية وجود القوات الأجنبية في المنطقة وأصدرت البيانات التي تحث الجماهير على مواجهتها وانفردت حركات المعارضة في «فتح» التي يتزعمها أبو موسى من موقعها في دمشق بانتقاد الولايات المتحدة وياسر عرفات معا .

٢ـ أصدر الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية «أبو العباس» أمراً قتاليا للكوادر وأعضاء ومقاتلي وأصدقاء وأنصار الجبهة بضرب المصالح الأمريكية وخونة الأمة العربية .

٣ـ أعرب ناطق اسم ما يسمى بالجبهة الإسلامية لتحرير فلسطين في عمان عن تأييد الجبهة لدخول الجيش العراقي للكويت وطالب بتنظيف الخليج ـ على حد تعبيره ـ من الحكام المستبدين أتباع أمريكا وبريطانيا .

٤ـ جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني «خالد الفاهوم» أظهر رفضه للغزو ورفضه لموقف عرفات وأشار إلى خطأ الموقف الكويتي السابق على الغزو بالانحياز لعرفات

ثالثاً : الفلسطينيون داخل الأرض المحتلة :

١ـ تواصلت في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة مظاهرات التأييد للعراق في تصديه للدفاع عن الأمة العربية وكرامتها وشرفها . وذكرت وكالات الأنباء أن المتظاهرين قد أجمعوا على أن صدام حسين هو الزعيم العربي الوحيد الذي إذا قال فعل . بل وأطلقوا عليه اسم «ناصر الجديد» وأنه هو وحده القادر على التصدي لإسرائيل .

٢ـ بعثت القيادة الموحدة للانتفاضة في الضفة الغربية وغزة ببرقية تأييد للقيادة العراقية ضد القادة الرجعيين المناصرين للسياسات الأمريكية في الخليج .

٣ـ أعلن فيصل الحسيني ومجموعته وهو الممثل غير الرسمي لمنظمة التحرير في الأراضي العربية المحتلة أن مبادرات صدام حسين لإنهاء كافة صور الاحتلال بالشرق الأوسط تفتح المجال لتطبيق قواعد القانون الدولي .

رابعا : الفلسطينيون في الخارج :

١ـ رأى بعض الفلسطينيين في خارج الدول العربية أن حرب الخليج هي معركة عربية ـ عربية ، بدأت باحتلال العراق للكويت ، مما استدعى الاستنجاد بالقوى الأجنبية ، بينما رأى البعض الآخر أنها استمرار لمعركة طويلة مستمرة بين العرب والغرب .

٢ـ كان الرأي الغالب بين العديد من المثقفين مثل حليم بركات ـ لبناني لصيق بالشعارات الفلسطينية في أمريكا ـ وهشام شرابي على سبيل المثال ، أن عملية تطويق العراق قد بدأت قبل غزوه للكويت ، وعلى الرغم من اعترافهم أن الغزو العراقي كان خطأ كبيرا من حيث إنه مغامرة غير مدروسة وخالية من معرفة دقيقة بالواقع العربي والعالمي ، إلا أنهم يرون أن القيادة العراقية قد وقعت بسهولة في الشرك الذي أعدته أمريكا لها ، حين أوحت أنها لن تتدخل في الخلافات العربية ، وهم بهذا يؤيدون التفسير التآمري للتاريخ .

٣ـ توجه المركز الفلسطيني للدراسات السياسية الذي يرأسه د. هشام شرابي بنداء إلى الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، لاتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع ما يشاع عن القيام بأعمال انتقامية ضد الفلسطينيين في ٢٦/ ٢/ ١٩٩١ ، وذلك على إثر تقارير نشرت ونسبت إلى ولي العهد رئيس الوزراء الكويتي الشيخ سعد الصباح قال فيه : «إن بعض الفلسطينيين في الكويت ساعدوا وتعاونوا مع القوات العراقية»(٢٣) .

٤ـ شنت الصحف الموالية للفسطينيين طوال فترة الاحتلال والحرب وخاصة جريدة القدس التي كانت تصدر في لندن هجوما عنيفا ومتواصلا ضد الكويت ، وكان خطها العام مؤيدا للعراق ومعاديا لتحركات كل الدول الخليجية .

ويذكر كاتب هذه السطور أنه إبان أيام الاحتلال العراقي حدثت مجزرة قُتل فيها مجموعة من الشباب الفلسطيني في القدس ، وكتبت ونحن في غياهب السواد ضد هذا التصرف في الجريدة التي كنت أرأس تحريرها والناطقة باسم الكويت ، وكتبت جريدةالقدس تدين ذاك الاعتداء وتحث صدام حسين على مواصلة الاحتلال !

العوامل التي أثرت في الموقف الفلسطيني:

عانت الثورة الفلسطينية من العديد من الانقسامات السياسية والفكرية وكانت هذه الظواهر هي امتدادا لما يحدث في الساحة العربية. وكانت الحاجة ملحة دائما إلى وجود هوية فلسطينية تحدد اتجاهات حركة المنظمات المختلفة. ويبدو أن الانتفاضة رغم طول مدتها والمعارك التي خاضتها لم تنجح تماما في بلورة هذه الهوية الفلسطينية، وكانت الحاجة ملحة إلى دفعة جديدة للقضية الفلسطينية تعيد طرحها من جديد بأسلوب غير الأسلوب العربي التقليدي في الطرح. وجد البعض أن هذا الأمر قد حدث إبان الأزمة، وما جرى فيها من تطورات وشمل أكثر من ظاهرة منها:

١ــ أصبح صدام حسين بطلا قوميا يتصدى من وجهة النظر الفلسطينية لأعداء القضية، ويملك القدرة العسكرية والرغبة السياسية اللتين تمكنانه من تحدي إسرائيل.

٢ـ تشير بعض المصادر الإعلامية إلى أن اندفاع المنظمة للوقوف بجانب العراق كان رد فعل لانفتاح دول الخليج على حركة حماس بداخل الأرض العربية على حسابها وهو ما يعني فقدان المنظمة لعناصر أساسية في دعمها.

٣ـ ترسب لدى العديد من القيادات اعتقاد خاطىء بأن خروج العراق منتصرا قد يصنع وجودا عراقيا فلسطينيا جديدا يشكل قوة إقليمية عربية جديدة تعيد تشكيل خريطة المنطقة. وقد أخطأت هذه التوقعات بنفس الطريقة التي أخطأت بها المنظمة من قبل في كل من الأردن ولبنان.

٤ــ اعتقدت المنظمة أن وجود أكثر من ٤٠٠ ألف فلسطيني يعيشون على أرض الكويت يمكن أن يكونوا قوة ضاغطة وأن يمثلوا دعما للموقف العراقي، ولكن الغزو زاد من محنة هؤلاء العاملين وانقطعت الرواتب التي كانوا يمدون بها أهليهم في الأرض المحتلة.

٥ـ استقطبت العراق العديد من القيادات الفلسطينية فقد منحت حق اللجوء السياسي للثلاثي الفلسطيني «حبش، أبو نضال، أبو العباس» في الثاني من سبتمبر ١٩٩٠ أي بعد شهر واحد من الغزو.

لقد خلق الموقف الفلسطيني بحساباته الخاطئة موقفا صعبا بالنسبة للفلسطينيين العاملين في دول الخليج، وبالنسبة لسكان الأرض المحتلة الذين كانوا يعتمدون على المعونات والرواتب التي تصل إليهم من هذه الدول، والأهم من ذلك أنه أظهر الموقف الفلسطيني ضعيفا ومليئا بالخلافات وهو الذي قاد في النهاية إلى توقيع الاتفاق الذي أطلق عليه «غزة ـ أريحا».

موقف الأردن

من الصعب فصل الدور الذي لعبته الأردن قبل وبعد تحرير الكويت عن بقية الأدوار التي لعبتها في مجمل السياسة العربية منذ الخمسينيات حتى الآن. فهذا الدور تحكمه هواجس عدة فرضت على الأردن قدرا دقيقا من توازن المصالح.. ويمكن أن نجمل هذه الهواجس فيما يلي:

١ــ هاجس الموقع: فالأردن بحجمها الصغير وإمكاناتها المحدودة تقع وسط ثلاثة جيران أقوياء بينهم خلافات دائمة: مع إسرائيل من الغرب وسوريا من الشمال والعراق من الشرق. وكان على الأردن دائما أن يكون له دائما سياستان، واحدة معلنة تتماشى مع السياسة العربية العامة وأخرى خفية تحاول بها الأردن أن تجد لنفسها درجة من الأمان. ويذكر بطبيعة الحال بأن الأردن كانت من أوائل الدول التي كان لها اتصالات سرية وخفية مع إسرائيل قبل أن تطرح أي نوع من اتفاقات السلام معها من أي طرف عربي.

٢ــ هاجس السكان: تدرك الأردن دوماً أنها دولة ضرورة. أقيمت لإرضاء الأطراف العربية الغاضبة، وللفصل بينها. لذلك فقد أخذت تركيبتها السكانية طرفا من كل تناقضات الموقع الجغرافي وزاد من حدة هذا الأمر وجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين يشغلون جانبا مهما ومؤثرا من النشاط الاقتصادي ولا يحسون بانتماء حقيقي إلى دولة البدء التي تأسست عليها دولة الأردن.

٣ـ هاجس الاقتصاد: فالإمكانات الضئيلة للأردن وكونه منطقة عبور تجارية جعلتها حريصة دائما على سريان شرايين التجارة من خلال شبكة الطرقات المارة بها

إلى العراق والسعودية ودول الخليج، كما أن اعتمادها على المساعدات الاقتصادية من مصادر عربية وغربية حكمت سياساته وتوجهاتها دائما. لذا فإن التبعية هي سمة مميزة وحاكمة للعلاقات الأردنية سواء كانت عربية أو غربية.

لقد تجسدت كل هذه الهواجس وما خلفته من إرهاصات في أتون ماعرف بأزمة الخليج في أوضح صورها. وإذا كان التخبط بسبب هذه الأزمة قد ساد النظام العربي بأكمله. فإن هذا التخبط كان مضاعفا في الحالة الأردنية فقد مر بمراحل من محاولات التخفي والإنكار والتظاهر بالقيام بدور الوساطة ثم إلى التأييد العلني والصريح ثم التراجع عن كل هذه المواقف ومحاولة التبرير في كتاب طويل نشر باسم الملك حسين وأطلق عليه «الكتاب الأبيض»(٢٤).

ويقول الدكتور فهمي جدعان إن الملك حسين منذ البداية قد شجع وأيد صدام على القيام بعملية الغزو لعدة أسباب، منها ادعاؤه بإحساسه الشديد بالإهانة التي تعرض لها في الكويت حين قام بآخر زيارة لها، وأن أمير الكويت جعله ينتظر على السلم! ويُقال إنه قد قطع زيارته للكويت وعاد إلى الأردن مباشرة، ولا أحد يعلم مقدار دقة هذه القصة من الصحة، ولكنها متداولة في الأردن منذ تاريخ الزيارة في عام ١٩٨٨، كما أنه كانت هناك علاقة شخصية وقوية تربط الملك حسين بالرئيس صدام، واعتماد الأردن على البترول الذي يأتي إليها من العراق، أضف إلى ذلك قضية خلافية أخرى، وهي ما قيل من أن صدام قد وعد الملك حسين بأن يكون ملكا على الحجاز وأن تعود هذه المنطقة مرة أخرى إلى حكم الهاشميين.

ويؤكد التقرير الذي كتبه الوفد الكويتي من خلال لقائه مع الملك حسين، الموقف التفصيلي للملك حسين من أزمة الكويت والشروط التي وضعها من أجل إنهاء الأزمة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١ـ لو أن الكويت أسقطت الديون ودفعت لصدام المال الذي طلبه وتساهلت قليلا في قضية الحدود لما حصل الاجتياح.

٢ـ شكا من المعاملة التي عومل بها قبل الغزو حين زار الكويت طالبا المساعدة لإنعاش الاقتصاد الأردني فقد قيل له (كما زعم) لماذا تبني الجامعات وتنفذ برامج التنمية؟

٣ـ شكا من حملات التجريح في الصحف الكويتية .

٤ـ رفض الاجتياح العراقي للكويت ورفض الوجود الأجنبي في الجزيرة العربية .

٥ـ وجوب عودة الشرعية إلى الكويت .

ويذكر التقرير أيضاً أنه في لقاء الوفد الكويتي مع رئيس الوزراء الأردني طاهر المصري فقد هاجم الأخير بعنف مجلس التعاون الخليجي وقال إن الجماهير العربية قد نظرت إليه باعتباره فرزا بين الذين يملكون والذي لايملكون(٢٥) .

ويمكن أن نوضح أولا وجهة النظر الأردنية في النظر إلى أزمة الخليج قبل أن نرد عليها بالوقائع اليومية التي حكمت سلوك النظام الأردني إبان الغزو. وقد ظهر هذا الموقف التبريري واضحا في موقف أحد أعمدة هذا النظام وهي الدكتورة ليلى شرف التي كانت تشغل منصب وزيرة الإعلام في الأردن سابقا وأصبحت بعد ذلك عضوا في مجلس الأعيان(٢٦) .

تبرر ليلى شرف هذا الخلط الذي ساد الموقف الأردني بـ «الاختلاف الذي حصل بين الموقف الرسمي الأردني والموقف الشعبي ، ومع أن الاختلاف كان اختلافا في الظلال ومفاصل التركيز إذا ما درس بعمق وتمحيص إلا أن التعبير الشعبي العاطفي الاندفاعي جعله موقفا متطرفا مغايرا للموقف الرسمي . بل جارا إياه إلى ما سمي «التطرف» الذي اتهم به الموقف الرسمي . . » .

وضعف التبرير هنا هو محاولة اتباع الموقف الرسمي إلى الموقف الشعبي ومحاولة قلب الحقائق بجعل الأخير يؤثر في الأول ، وهو الأمر غير الصحيح كما تدلنا عليه مجريات الأمور وما تكشف عنه أسرار الأزمة . فالموقف الرسمي في الأردن من خلال تقصي تاريخه الحديث مؤثر وفعال في التوجهات التي يتخذها الشارع الأردني ، وتأثير الأخير على الأول قليل ونادر .

ولكن الموقف الرسمي يطرح مبرراته في النقاط التالية :

١ـ الخوف من عودة التدخل الأجنبي المباشر في الشؤون العربية .

٢ـ تفسخ النظام العربي وافتقاده الدور الفعال في حل مشكلاته وفي قراره المستقل بشؤونه الوطنية والإقليمية والقومية .

٣ـ الوعي بنتائج الدمار للبنية التحتية لبلدين عربيين هما العراق والكويت بسبب دخول آلة الحرب الغربية في المنطقة.

٤ـ الخوف من أن ينتج عن الحرب خلل اقتصادي يهدد الاقتصاد العربي بأكمله بالتراجع الخطير وربما الانهيار.

٥ـ فقدان السيطرةعلى الموارد الطبيعية بسبب التدخل الأجنبي وانعكاس ذلك على الإرادة العربية واستقلال القرار السياسي العربي الجماعي.

كل هذه الأسباب التي ساقتها ليلى شرف لتبرير موقف النظام الأردني، جعلته يتصرف إزاء الأزمة وفق مبدأين أساسيين رددهما بعد ذلك:

المبدأ الأول: القناعة بعدم وجوب احتلال أراضي الغير بالقوة.

المبدأ الثاني: إبقاء الأزمة داخل الإطار العربي ببعدين رئيسيين:

١ـ البعد التفاوضي السلمي عن طريق التفاوض بين أطراف الأزمة.

٢ـ البعد العسكري عن طريق تكوين قوة عربية مشتركة تفصل بين الجهتين المتنازعتين (وكأن الغزو العراقي للكويت لم يقع).

وتعتقد الإدارة الأردنية أنها كان يمكن أن تنفذ هذا الأمر وأن تقدم حلا عربيا للأزمة لولا تسارع الأحداث وصدور قرار بالإدانة من جامعة الدول العربية الذي جعل العراق يتراجع عن كل دعوة بالتفاهم والانسحاب.

وهناك مبررات أخرى تسوقها الدكتورة ليلى شرف لتبرير الموقف الشعبي ويمكن تركيزه في النقاط التالية:

١ـ تسارع أحداث الأزمة جعل قضية احتلال العراق للكويت تتراجع في ذهن الشارع الأردني كي تحل بدلا منها قضية الصراع ضد القوى الأجنبية. وهكذا تحول الصراع من كويتي ـ عراقي إلى عربي ـ أجنبي.

٢ـ طرح العراق لشعارات تداعب الوعي العربي وآلامه القومية مثل التصدي لإسرائيل وربطه بين الانسحاب من الكويت والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة.

٣ـ رفع العراق شعار الإسلام ورفع علم الله أكبر بكل ما يحمله في الثقافة الجماعية للأمة من ذكريات المجد والانتصار.

٤ـ طرح العراق مشكلة التنمية الاقتصادية العربية والاستفادة العربية الجماعية من الثروات الطبيعية في جو من الإحباط الاقتصادي.

ولم يختلف موقف المثقفين الأردنيين كثيرا عن هذه الآراء، فقد اندفعوا جميعا إلى مواجهة التدخل الأجنبي، قافزين بذلك على المشكلة الحقيقية التي سببت هذا التدخل وهي الاحتلال العراقي لبلد عربي آخر هو الكويت، بل والتضحية بالكويت كدولة عربية مستقلة.

وبديهي أن هذا الموقف قد استدعى مبررات أكثر اضطرابا وتهرؤا. وبعيدا عن المحاولات التبريرية من جانب النظام الأردني، ومحاولة النظر الموضوعي لاختلاف درجات الموقف باختلاف درجات الأزمة يمكن رصد العلامات البارزة في سياق موقف الأردن في العديد من المراحل يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحلة أساسية:

أولا: تجاهل مشكلة احتلال الكويت ودعم الموقف العراقي.

ثانيا: توجيه الأنظار بعيدا عن مركز الصراع وتصعيد نغمة التهديد الإسرائيلي للأردن.

ثالثا: محاولة إيجاد موقف وسط لا يغضب العراق ولا يهدد مصالح الأردن.

أولا: تجاهل مشكلة احتلال الكويت ودعم الموقف العراقي:

١ـ تشير كل الدلائل إلى أن الملك حسين كان يعلم مسبقا بنية الغزو العراقي للكويت وقد ذكرت ذلك مجلة النيوزويك الأمريكية ووردت أحاديث قريبة من هذا الأمر في تلميحات القادة العراقيين والأردنيين.

٢ـ اتخذت الصحف الأردنية جميعها موقفا مؤيدا في اليوم التالي مباشرة للغزو أي في الثالث من أغسطس عام ١٩٩٠ وادعت هذه الصحف أن التحرك العراقي كان هدفه الأول هو الحفاظ على ثروة البترول العربية حتى ترفع الأمة رأسها وتعزز قدراتها ويلاحظ أن الصحف الأردنية قد طرحت هذا الشعار قبل أن يطرحه النظام العراقي نفسه. وقد أكدت صحيفة الدستور الأردنية في افتتاحيتها لهذا اليوم... أن ما حدث في الكويت حدث وأصبح الوجود العراقي حقيقة واقعة...[٢٧]

٣ـ صدر بيان من مجلس رؤساء النقابات المهنية في الأردن وصف فيه يوم الغزو العراقي للكويت بأنه يوم تاريخي في حياة الأمة العربية .

ويجب أن نذكر في هذا السياق أن موقف الحزب الشيوعي الأردني المحلول كان متميزا ، فقد رفض زعيمه يعقوب زيادين الغزو العراقي منذ اليوم الأول ، وكتب في العديد من صحف الخليج ضد هذا الأمر، واشترك في أكثر من ندوة تدين العدوان(٢٨) .

٤ـ شن الملك حسين هجوما على الكويت وبقية دول الخليج في حديثه إلى التلفزيون الأمريكي بعد أسبوع من الغزو(٢٩) لأنها كانت السبب في انهيار أسعار النفط الذي لم يؤثر على العراق فقط ولكنه أثر على المنطقة كلها وأن هذا الأمر هو الذي دفع العراق للقيام بالغزو ، ويعد هذا أول اعتراف من الملك بشرعية الغزو العراقي وهو أمر مخالف للادعاءات التي زعمت فيها بعد أنه كان ضد احتلال أراضي الغير بالقوة .

وكذلك أعلن ولي العهد الأردني الأمير حسن بن طلال في مقابلة مع محطة تلفزيون C.N.N أن هناك الكثير من العوامل التي تجعل الاحتلال واردا ، فهناك دولة غنية وصغيرة بجانبها دولة كبيرة فقيرة ومسلحة ، وكان ولي العهد الأردني يقصد بذلك العلاقة بين الكويت والعراق ، لم ينتبه أن هذا المنطق نفسه يمكن أن يبرر اعتداءات إسرائيل على الأردن .

٥ـ نشطت الدبلوماسية الأردنية من أجل دعم الموقف العراقي . وقام رئيس وزراء الأردن مضر بدران بزيارة لسوريا بعد أسبوع من الغزو أي في يوم ٩/ ٨/ ١٩٩٠ لحث سوريا على مؤازرة العراق وإعادة فتح خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر عبر الأراضي السورية والذي أغلق في وقت سابق إبان الحرب العراقية الإيرانية . كما أجرى الملك حسين اتصالات عاجلة مع رؤساء وحكام مصر وسوريا وليبيا وقطر والبحرين واليمن لعقد قمة مصغرة في جدة ، ويزعم الملك أن مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة هو الذي أجهض هذه القمة المصغرة المقترحة ، والحقيقة أن سبب الإجهاض الحقيقي هو الموقف العراقي المتصلب الذي رفض تقديم أي مبادرات أو أي أساس للتفاوض والمساندة المباشرة أو الخفية من بعض الأنظمة العربية ومن بينها النظام الأردني .

تقول السيدة مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية إبان الأشهر الأولى للاحتلال، في مذكراتها المنشورة، إنها كانت متألمة من موقف الملك حسين ملك الأردن والذي لم يكن فقط يسمح بخرق الحصار على العراق من خلال التسهيلات التي يقدمها في ميناء العقبة، بل وأيضا يبرر الاحتلال العراقي للكويت. وتقول السيدة تاتشر: عندما جاء «الملك» لمقابلتي في ٣١ أغسطس ١٩٩٠ بدأ الحديث مبررا ما فعله العراقيون، فقلت له إنني أعجب من تبريرك لما هو واضح، إنه اعتداء سافر من جانب العراقيين، وأضفت أن الملك يجب ألا يحاول التفاوض نيابة عن العراقيين، بل عليه تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تفرض الحصار ضده، ولقد كنت واضحة في هذا الأمر.

وتضيف السيدة تاتشر «ولكن لم يكن أي قدر من الضغط على الملك حسين ليجعله يغير من موقفه الذي بناه على حسابات أنه لا يستطيع أن يقف ضد صدام حسين. . . ويبقى» (٣٠).

٦ـ تغيرت لهجة النظام الأردني بعد ذلك. على أثر مشاعر الغضب التي عمت العديد من دول العالم ضد العدوان وحاول الملك حسين امتصاص مشاعر النقمة العالمية عل موقفه فأصدر بيانا يوم ٨/ ٨/ ١٩٩٠ أي بعد يوم واحد من حديثه التلفزيوني يعلن فيه أن الأردن لا تعترف بضم الكويت إلى العراق، وأنه مازال يعترف بنظام الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت وحكومته التي كانت قائمة قبل الغزو.

٧ـ رغم هذا البيان الواضح إلا أن الأردن عادت وتحفظت على قرارات اجتماعات القمة العربية التي عقدت في القاهرة وأدانت الغزو العراقي وأكدت سيادة الكويت والاستجابة لمطلب المملكة العربية السعودية بإرسال قوات عربية مساندة. وأكد الملك حسين في خطابه أمام القمة أن للعراق دينا في أعناق الأمة العربية حين حارب عنها وخرج منتصرا وكان يقصد بذلك حربه مع إيران ثم أعلن أنه لن يرسل أي قوات أردنية إلى السعودية ما لم تسحب الولايات المتحدة قواتها.

ثانيا: محاولة صرف الأنظار عن مركز الصراع وتصعيد نغمة التهديد الإسرائيلي للأردن:

١ـ كان الأردن يدرك أن أي صراع عسكري بين العراق وإسرائيل سوف تدفع

الأردن ثمنه وكان الملك حسين يـردد دائما قول موشيه أرينـز من أن إسرائيل سوف ترد على الفور إذا عبرت القوات العراقية الحدود إلى الأردن.

٢ــ حذر متحـدث رسمي أردني إسرائيل من استغـلال الموقف الحالي في الخليج والقيام بشن عـدوان على الأردن ووصف التصريحات الإسرائيلية بأنها مستفـزة ووضع الأردن قواته في حالة تأهب كامل من ٢/ ٨/ ١٩٩٠ أي منذ اليوم الأول للغزو.

٣ـ طرحت الصحف الأردنية تكوين كتلة واحدة ـــ تضم الأردن والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية تؤازرها إيران في مواجهة العدو المشترك.

ثالثاً: محاولة إيجاد موقف وسط لايغضب العراق ولا يهدد مصالح الأردن:

١ـ رغم إعلان الأردن أنه يحترم قرارات الأمـم المتحدة بفرض الحصار على العراق إلا أن العراق استمر في استخـدام ميناء العقبة الواقع على سـاحل البحر الأحمر لخرق الحصار الدولي المفروض عليه.

٢ـ ألغت الأردن جميع الرسـوم المفروضة على وسائل النقل والبضـائع المنقولة عبر الأردن إلى العـراق وكانت قيمتهـا حـوالي ٥٠٠ مليون دينـار أردني. وأكد ولي العهـد الأردني أنه لايستطيع تنفيذ العقـوبات ضد العراق لأنها سترهقه اقتصاديـا وبرر إلغاء هذه الرسوم بأنها لتسهيل الحركة التجارية بين البلدين.

٣ـ قـرر الأردن إغلاق سفـارته في الكـويت وبذلك فقـد ألغى فعليا قـراره بعدم الاعتراف بعملية ضم الكـويت إلى العراق واكتفى بـالسفارة الأردنيـة في بغداد مـؤكدا تحديه السافـر للإرادة الدولية التي رفضت إغلاق سفـاراتها والتصدي لمطلب العراق بهذا الشأن وهو ما أطلق عليه تعبير «حرب السفارات».

٤ـ حاول الأردن إقنـاع العالم برغبته في أن يسـود السلام في المنطقة، وأعلن الملك حسين أنه سوف يقـوم بمبادرة دبلوماسيـة قبل أن تشتعل الحرب في المنطقة، وحاول من خلال جـولة كبيرة في العـديد من الدول العـربية والأجنبيـة شملت إحدى عشرة دولة أن يركز على ثلاث نقاط:

النقطـــة الأولى: تبريـر الموقف الأردني المؤيد للعـراق في محاولة لتخفيف حـدة الغضب الدولي الذي تتعرض له بلاده.

النقطة الثانية: محاولة طرح مبادرات جديدة للوصول إلى تسوية سياسية تتجنب الحل العسكري.

النقطة الثالثة: محاولة تشكيل جبهة دولية تقف مع العراق ضد التدخل الأجنبي في المنطقة.

٥ـ طرح مبادرة سلمية لتسوية الأزمة بالاشتراك مع منظمة التحرير الفلسطينية تقضي بانسحاب متزامن بين القوات العراقية من الكويت والقوات الأجنبية من المنطقة.

وإرسال قوة عسكرية عربية إلى الكويت وبدء مفاوضات تستمر من ٦ شهور إلى سنة بين الكويت والعراق حول المشاكل المعلقة بينهما. ولم تلق هذه المبادرة أي استجابة ودية.

ـ تداعيات الموقف الأردني أثناء حرب تحرير الكويت:

لم يتغير موقف الأردن أثناء الحرب عنه كثيرا أيام أزمة الاحتلال. فقد ظل على نفس درجة التحيز الواضح إلى الجانب العراقي وعبر عن ذلك وفق مبدأين أساسيين:

المبدأ الأول: إن الحرب من جانب التحالف ضد العراق هي حرب ظالمة وغير عادلة وهدفها الأساسي هو تدمير العراق وتغيير موازين القوى في الشرق الأوسط.

المبدأ الثاني: الربط بين مشكلة احتلال الكويت ومشكلة الشرق الأوسط وأن الحل يجب ألا يقوم على عدم الفصل بينهما.

وقد مر الموقف الأردني بالعديد من المراحل المتتالية:

أولا ـ رد فعل الأردن تجاه حرب تحرير الكويت.

١ـ أصدر البرلمان الأردني في ثاني أيام الحرب ١٨/ ١/ ١٩٩١ بيانا أدان فيه ما وصفه بالعدوان على العراق، وطالب دول العالم الإسلامي بضرب المصالح الأميركية والدول الحليفة معها.

٢ـ اندلعت المظاهرات المؤيدة للعراق في عمان، وتوجهت بصورة خاصة إلى السفارتين الأمريكية والمصرية في عمان لبيان موقف «الشارع» الأردني.

٣ـ أكد مفتي المملكة الأردنية أن العدوان تشنه قوى الكفر ضد العراق وأن كل ما صدر من فتاوى تبيح هذه الهجمة هي باطلة.

٤ـ تـوالـت الوفود العراقيـة التي تزور الأردن. بدأهـا سعدون حمادي رئيس وزراء العراق وقتهـا، ثم وفد برلماني عـراقي، ودعت كل المباحثات التي أجـراها الأردن مع الجانب العراقي دول العـالم إلى رفض قرارات مجلس الأمن وخاصة القـرار ٦٧٨ الذي يسمح باستخدام القوة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

٥ـ توالت تصريحات المسؤولين الأردنيين ضـد الحرب وإن أكدت في أكثر من مرة أنها منحازة أكثـر إلى معسكر السـلام وأن الأردن حريص على علاقـاته مع الـولايات المتحدة وإن لم يؤكد بنفس الدرجة حرصه على العلاقات مع الكويت.

٦ـــ بعث الملك حسين يوم ١٤/ ٢/ ١٩٩١ برسـالة إلى مجلس الأمن الدولي دعا فيها إلى وقف الأعمال العسكـرية في حـرب تحرير الكـويت. كما انتقد التحـالف الذي تقـوده الولايات المتحدة لقتل النساء والأطفال ومحاولة تخريب البنية الأساسية في العراق.

٧ـــ اتهم الأردن قوات التحـالف بقتل مدنيين أردنيين في هجـوم شنته الطـائرات على الحدود الأردنية العراقية وأكد وزير الإعلام الأردني أن الأردن لن يذعن للضغوط الأمريكية ويغير سياسته بشأن حرب تحرير الكويت.

٨ـــ أعلنت الأردن الحداد العـام لمدة ثـلاثة أيـام في أعقـاب قصف القـوات المتحالفة لملجأ «العـامرية» والذي قالت السلطات العـراقية إن مئات المدنيين قد لقوا مصرعهم فيه.

ثانياً: رد فعل الأردن لتداعيات ما بعد حرب تحرير الكويت:

١ـ دافع الأردن عن عدم التزامه بقرار المقـاطعة الدولية للعراق بحاجته إلى النفط وواصل مد العراق بالذخائر التي يحتاج إليها ونفى الاتهامات السعودية التي كشفت هذا الأمر بأن هذه الذخائر كانت متوجهة للعراق منذ عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣.

٢ـ رحب الأردن بـالمبادرة التي أعلنها العـراق حول استعـداده للتعاون من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن ٦٦٠ ودعا بقية الدول إلى التجـاوب مع المبادرة العراقية آملة أن تتوصل إلى حل جميع قضايا المنطقة حلا عادلا.

مما سبق يتبين لنـا أن هناك مـلاحظات عـدة حول الـدور الذي قـام به الأردن في سياق الاحتلال العراقي للكويت. ويمكن أن نجملها في النقاط التالية:

١ـ رغم كل مـا أعلنته الأردن عن رغبتها في إيجاد حل عربي، وعن وقـوفها على الحياد فإن كل الدلائل تقول إنها كانت مع الغزو العراقي للكويت وأنها تعتبره أمرا واقعا .

٢ـ تحكمت الهواجس في السياسـة الأردنية بحيث جعلتهـا تتخلى بوضـوح على التوازن التقليدي، وجعلتها تنحاز لما ظن أنه جار قوي وغني قادر على حمايتها ومدها بالمساعدات المالية التي يمكن أن تساعدها على الخروج من أزمتها الاقتصادية .

٣ـ نشطت الدبلـوماسية الأردنية لترويج وجهة النظر العراقيـة في الأزمة وحاولت بقدر الإمكـان تأجيل قرار الحرب حتى يمكن تحويل الاحتلال العـراقي للكويت إلى أمر واقع .

٤ـ رغم كل هذا فقـد دفعت الأردن ثمنـا باهظـا لهذا الموقف وللمقاطعـة التي فـرضت على العـراق وقـد تمثل ذلك في إلغـاء الـدعم الحكـومي المخصص للمـواد الغذائية كما خفضت نسبة الإنفاق الحكومي إلى ٢٥٪ .

٥ـ إن الأردن قـد تعرضت بـذلك إلى وقف الدعـم الخليجي الذي كـان يقدم لها والذي بلغ ٥٠٠ مليون دولار بالإضافة إلى عودة الآلاف من العمالة الأردنية التي كانت تعمل في بلدان الخليج .

موقف اليمن

يبـدو دور اليمن من احتلال الكـويت ثم حـرب التحـرير مثيرا للحيرة، ومخيبـا للآمـال في نظر دول الخليج العـربي بوجـه عام، والكـويت بشكل خاص، فـاليمن تعتبر جـزءا من الجزيـرة العـربيـة ولها حـدود مشتركـة مع كل من المملكـة العـربيـة السعودية وسلطنة عمان وهي من الدول القليلة التي تتلقى دعما مباشرا، ومستمرا من دول الخليج مساهمة منها في إعمارهـا وتنميتها وتنفيذ المشروعات الحيـوية فيها لسنين طويلة، ويمكن أن نحلل الدوافع التي جعلت اليمن تأخذ موقفا ـ في مجمله العام ـ منحازا للعراق ضد الكويت إلى عدد من العوامل :

١ـ الخلافـات الحدودية القديمـة بين اليمن والسعوديـة، وما تركتـه من مشاكل مطمورة تحت سطح الأحداث، ويبدو أن الاجتياح العراقي لأرض الكويت ومزاعمه حول تعديل حدوده الأصلية، قد وجد صدى وهوى في نفوس حكام اليمن .

ففي لقاء بين الوفد اليمني الذي رأسه أبو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن في الرابع عشر من يناير ١٩٩١، وبين الرئيس صدام حسين، قال العطاس لصدام: نريد أن ننقل اليمن بجوار العراق، وقد آمنه صدام على ذلك، وبطبيعة الحال فإن هذا الاقتراح يلغي المسافة الشاسعة التي تفصل اليمن عن العراق، أي إلغاء المملكة العربية السعودية!!

وفي هذا اللقاء تنكشف أيضا حقائق التنسيق الدبلوماسي بين بغداد وصنعاء بشأن تحركات تتخذ فيها العاصمة اليمنية صفة الوسيط الزائف فيما تعلن لصدام بصراحة أنها طرف في الصراع ومحسوبة على الموقف العراقي وتمضي إلى أبعد من ذلك حين تأخذ أوامرها من صدام بشأن أي تحرك إقليمي أو دولي وتستأذن بالاتصال بالجهات المعنية بالصراع في الخليج.

٢ـ محاولة اليمن أن تكون جزءا فاعلا في مجلس التعاون العربي وألا تكون حلقة من حلقاته الضعيفة، ويذكر أن اليمن كانت تحمل في أعماقها مرارة خاصة من أنها لم تدع لتكون شريكا في مجلس التعاون الخليجي.

٣ـ هناك خلاف دائم بين اليمن ودول الخليج حول أسلوب المساعدات التي تقدم إليها، وقد شكت اليمن أكثر من مرة أن هذه المساعدات لا تقدم في المشروعات االتي تعطيها الأولوية في خططها، ويبدو أن اليمن كانت تريد هذه المساعدات في شكل أموال سائلة الأمر الذي رفضته دول الخليج أكثر من مرة. وتحولت عنه إلى مساعدات في شكل منشآت ومشاريع.

وقد تعرض الأستاذ أحمد السقاف لهذا الموضوع في كتابه «صيف الغدر» عندما وصف اللقاء الذي تم بين وفد الكويت الذي كان يزور اليمن ليشرح الملابسات التي أحاطت بالغزو، وبين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، فقد زعم الرئيس اليمني أن هناك مبالغة في الحديث عن مساعدات الكويت لليمن، وإنها لا تتجاوز مبلغ ثلاثمائة مليون دولار، وأنه سوف يردها إذا ما تحسن إنتاج النفط عنده. ويضيف الأستاذ السقاف «ورفضنا أن ندخل في تدقيق الأرقام، وهي أكثر من هذا بكثير، فالتنمية التي قدمتها الكويت لليمن بشطريه لا تقاس بالدراهم، وفي مقدمتها تنمية الإنسان اليمني وإخراجه من الكتاتيب إلى المدارس والجامعات، عدا رصف الطرق

وإنشاء محطات الكهرباء وسدود المياه ومعاملة أبناء اليمن كالكويتيين في المدارس والكليات والتدريب في الكويت(٣١).

إن موقف اليمن من الاحتلال لا يعتبر مخالفا بنفس الحدة التي وجدناها في حالة الأردن وإن كان الاختلاف في درجة التحرك الفعال لترجمة هذه الرؤية إلى أفعال وسوف نحاول هنا أن نعرض وجهة النظر اليمنية في موقفها الشعبي والرسمي والنخبوي، وذلك كما عبر عنها الدكتور محمد عبدالملك عبدالكريم المتوكل الذي يعمل أستاذا في جامعة صنعاء وقبل ذلك كان وزيرا سابقا!!(٣٢)

ويمكن أن نجمل وجهة النظر اليمنية كما شرحها الدكتور محمد عبدالملك عبدالكريم في النقاط التالية:

أولا: الموقف الشعبي:

١ـ عاش الشعب اليمني في حالة من الحزن والغضب مع أنباء الغزو الأولى، وخرجت المظاهرات الأولى منددة بالاجتياح العراقي للكويت، ولم تهدأ النفوس إلا حين أعلن طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي في صنعاء عن عزم العراق على الانسحاب من الكويت.

٢ـ تحول الموقف سريعا حين ظهرت بوادر المساعدة الأجنبية والأمريكية بشكل خاص، وبينما كانت النخبة في مجالسها ومقايلها تحاول التحليل وتبين الموقف، كان المواطن العادي قد نزل إلى الشارع يهتف ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وضد عملائها في المنطقة، وقد كان تركيزهم في بداية نزولهم العفوي وغير المنظم على السفارات الأمريكية والبريطانية والسعودية والسفارة المصرية.

٣ـ تصاعدت شعبية العراق بعد أن قدم العراق مبادرته في ١٢ أغسطس ١٩٩٠ والتي ربط فيها احتلال الكويت بالمشكلة الفلسطينية، ولم تعرف سهول اليمن وجبالها موقف تأييد وتعاطف كما حدث في هذه الآونة، فقد أقيمت الموالد لنصرة العراق وكانت المساجد في كل قرية ومدينة تدعو للعراق في كل فرض من فروض الصلاة وكان التبرع الشعبي بالمال والدم سخيا بلا حدود.

٤ـ انهارت شعبية مصر وسوريا بشكل مخيف في الوقت الذي تابع فيه اليمنيون

بإعجاب المواقف الشعبية والرسمية في كل من الأردن والسودان والجزائر وتونس وموريتانيا، وكذا الموقف الشعبي في المملكة المغربية، ولقد توقع اليمنيون من ليبيا موقفا أكثر تأييدا للعراق ولكنهم شعروا بخيبة أمل.

ثانيا: موقف النخبة:

١ـ اتجهت النخبة اليمنية إلى تشكيل إطار منظم لتحركها، فشكلت اللجنة الشعبية للدفاع عن العراق والأمة العربية وحددت أهدافها كما يلي:

أ ـ تعبئة الجهود والطاقات الشعبية وتنظيم مشاركتها لدعم ومؤازرة شعب العراق والأمة العربية في التصدي لقوات الإمبريالية والصهيونية.

ب ـ ترسيخ وحدة اليمن كمنطلق أساسي لوحدة عربية شاملة.

جـ ـ تعزيز روح التضامن العربي والإسلامي لمواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة العربية والشعوب الإسلامية«كأن الكويت ليست من هذه الدول»!

٢ـ توالت البيانات والبرقيات التي أرسلتها اللجنة الشعبية، وكان أول بيان لها بتاريخ ١٤/ ٨/ ١٩٩٠، وقد أوضح موقف النخبة اليمنية من أنها تعتبر كل ما حدث هو جزءا من مؤامرة أمريكية صهيونية لضرب العراق سواء قام بغزو الكويت أو لم يقم بذلك.

٣ـ وصلت اللجنة أيضا إلى قناعة بأن ما يحدث هوضرب للمشروع الحضاري للأمة العربية يهدف إلى تأصيل تمزقها واستلاب أرضها وثروتها، وترسيخ تبعيتها للمشروع الغربي الاستعماري في كل المجالات.

٤ـ اتجهت اللجنة الشعبية اليمنية إلى تقوية علاقات التنسيق والتعاون بين اللجان الشعبية المماثلة في الأردن والسودان ودول المغرب العربي وساهمت بفعالية في كل المؤتمرات التي عقدتها.

لم يكن هذا هو موقف كل النخبة اليمنية، فقد كان قطاع منها مؤيدا للكويت، وقد تكونت لجنة شعبية مضادة للجنة الأولى أطلق عليها «اللجنة الشعبية لمناصرة الكويت»، برئاسة عبدالله بن الأحمر رئيس المجلس النيابي، وبعض رؤساء القبائل المستنيرين، وقد مارس في الجنوب تحركا شعبيا محدودا مؤيدا للكويت ولكنه لم يبرز

بسبب المد الإعلامي والعاطفي الجارف المناصر للنظام العراقي الذي كان يسود الشارع اليمني.

ثالثاً: موقف الحكومة اليمنية:

١ـ يلخص تقرير من وزارة الخارجية اليمنية الموقف الرسمي في النقاط التالية:

أ ـ عدم موافقة اليمن على الغزو العراقي وضمه للكويت وطلبها انسحاب العراق من الكويت.

ب ـ اليمن ترفض التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة، وتطلب حل القضية بالطرق السلمية وفي إطار الأسرة العربية.

جـ ـ تدين اليمن الإجراءات العسكرية ضد العراق.

د ـ توافق على بحث قضايا المنطقة وتؤيد المبادرة العراقية بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٠.

٢ـ كان مندوب اليمن عبدالله الأشطل هو ممثل المجموعة العربية خلال هذه الفترة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقد تغيب عن التصويت عندما طرح القرار ٦٦٠ بإدانة العراق، وصوت ضد قرار عقوبات العراق مرتين، وامتنع عن التصويت خمس مرات في كل قرار كان يمثل إدانة أو فرض عقوبة على العراق.

٣ـ رفضت اليمن إدانة العراق في مجلس الأمن ثلاث مرات:

أ ـ في مجلس الأمن عندما تغيب المندوب اليمني عن التصويت على القرار ٦٦٠ الذي يدين الغزو، وعللت اليمن ذلك بأن مندوبها كان يمثل المجموعة العربية ولم يكن للمجموعة العربية في هذا الوقت رأي موحد، لذا ففي غياب قرار عربي قرر المندوب أن يتغيب هو أيضا.

ب ـ في القاهرة عندما رفضت اليمن البيان الذي أصدره وزراء الخارجية العرب قبل اجتماع القمة العربية في ١٠/٨/١٩٩٠، وعللت ذلك بأنها قد بلغتها أنباء أن الرئيس العراقي قد وافق على الانسحاب، وأعلن طه ياسين ذلك لرجال الصحافة ونشر تصريحه في جريدة الثورة اليمنية ٤/٨/١٩٩٠، وقد رفضت اليمن قرار إدانة العراق الصادر من القمة العربية التي عقدت في القاهرة لأنها وجدت أن هذا القرار

قد أعد سلفا ـ على حد ادعاء وزير الخارجية اليمنية عبدالكريم الإرياني ـ وقتها ـ ومتفق عليه من الأغلبية.

ويمكن القول إن رصد ومتابعة رد الفعل اليمني يبين بوضوح حرص اليمن على عدم تدويل الأزمة، ومحاولة حصرها في إطار عربي ـ عربي، ورغم الموقف المتصلب والعنيد من الجانب العراقي إلا أن اليمن قد وجدت له أكثر من عذر في هذا الأمر ويمكن تقسيم رد الفعل اليمني إلى ثلاث مراحل مختلفة:

أولا: موقف اليمن قبل وقوع الغزو العراقي للكويت:

١ـ استقبلت اليمن الدكتور عبدالرحمن العوضي مبعوثا من القيادة الكويتية في ٢٠/ ٧/ ١٩٩٠ لشرح أبعاد الأزمة التي فرضها النظام العراقي على الكويت، وقد أكدت صنعاء حرصها على حل المشكلة عربيا ورفض تدويلها.

٢ـ نسقت القيادة اليمنية مع الأردنية لإزالة الشوائب السياسية التي بدأت تخيم بين مصر والعراق أملا في تنقية الجو، وإفساح المسار أمام سيادة الرأي العراقي.

٣ـ رحب مجلس الرئاسة اليمني في اجتماعه بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٩٠ باستجابة العراق والكويت للمساعي الرامية إلى حل الخلافات بينهما عن طريق المباحثات.

ثانيا: الموقف اليمني أثناء الاحتلال:

١ـ فور حدوث الغزو العراقي عقد مجلس الأمن الدولي جلسة طارئة بتاريخ ٢/ ٨/ ١٩٩٠، أدان فيها العراق وطالبه بسحب قواته فورا وبلا شروط، ودعا العراق والكويت إلى إجراء مباحثات مكثفة لحل الخلافات فيما بينهما، وقد صوتت ١٤ دولة لصالح القرار، بينما قرر وفد اليمن ـ وهو الوفد العربي الوحيد في المجلس ـ الغياب وعدم المشاركة في التصويت بحجة أنه لم تكن هناك تعليمات محددة لرئيس الوفد السفير عبدالله الأشطل من صنعاء.

٢ـ حاول الرئيس اليمني أن يجد حلا عربيا حسب تصوره فأجرى اتصالا مع الإدارة الأمريكية وأكد حرص اليمن على عدم تدمير العراق والسماح بفرض حل عربي للأزمة.

٣ـ صوتت اليمن في اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية ضد قرار

هذا المجلس الذي تضمن إدانة صريحة للعدوان العسكري العراقي، ومطالبته بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١/٨/١٩٩٠.

٤ـ حاول اليمن مع عدد من الدول إجراء تعديلات في مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي على البيان الذي كان المؤتمر يعد لإصداره بهدف إتاحة الفرصة لدور إسلامي يتواكب مع مستجدات الأزمة التي كان اليمن يرى أنها تتمثل في دخول القوات الأمريكية للمنطقة، وليس الاحتلال العراقي للكويت، ولكن المؤتمر رفض بأغلبية ٣٨دولة هذه التعديلات، وكانت النتيجة هي امتناع اليمن عن التصويت.

٥ـ عقد الرئيس اليمني اجتماعا للقيادة المسلحة في ١٢/٨/١٩٩٠، جرى خلاله مناقشة التهديدات والتحديات الخارجية ووسائل التصدي لها وأسفر الاجتماع عن تكليف مجلس الرئاسة بمواصلة جهوده في تطويق المشكلة عربيا واستمرار بذل مساعيه لدى الأشقاء والأصدقاء لتجنيب المنطقة خطر التدخلات الأجنبية.

٦ـ امتنعت اليمن عن التصويت على قرارات القمة العربية الطارئة في ١٠/٨/١٩٩٠ وقد أعلن مجلس الرئاسة اليمني أن هذا الامتناع عن التصويت لا يعني إقرار وتأييد استخدام القوة لحل المشاكل بين الأشقاء، ولكن حل الأزمة لن يكون إلا من خلال الجهود العربية المكثفة والإيجابية والثقة لدى الأطراف المعنية، وباقي الأشقاء للوصول إلى حل عربي سلمي للأزمة يعزز التضامن العربي.

٧ـ على المستوى الشعبي في البداية أدانت كل الأحزاب السياسية الغزو العراقي للكويت، ولكن الملابسات التي أحاطت بانعقاد القمة العربية أعطت الانطباع بأنها قد عقدت لإضفاء الشرعية على الوجود الأجنبي في المنطقة، وقد تحول هذا إلى تعاطف مع العراق، وتوافدت جموع الناس على السفارة العراقية بينما تصاعدت التظاهرات المعادية لمصر، ووصلت حد الاعتداء على السفارة المصرية وشركات الطيران.

ثالثا: الموقف اليمني أثناء حرب الكويت:

١ـ اتصف الموقف اليمني من حرب الخليج بالتحيز الواضح إلى جانب النظام العراقي، وتصاعدت تصريحات المسؤولين السياسيين اليمنيين في هذا الاتجاه، وأعلن

الرئيس اليمني علي عبدالله صالـح: «إن إجبار العراق على الانسحاب من الكويت هو ذريعة لتدمير العراق الشقيق».

٢ـ صرح حيـدر أبو بكر العطـاس رئيس الوزراء اليمني في لقائه بأعضـاء البعثة الطبيـة اليمنيـة المتـوجهـة إلى بغـداد للمسـاهمة في معـالجة المصـابين العـراقيين في ١٢/ ٢/ ١٩٩١ قائلا إن صمـود العراق أمـام العدوان الغـاشم مستمد من التقـاليد العربية العريقة ومن الدين الإسلامي الحنيف.

٣ـ أعلـن عن وقوع انفجـار «٣/ ٢/ ١٩٩١» قرب السفـارة الإيطاليـة في صنعاء كذلك حدثت اعتداءات على مقر سكن سفراء الـولايات المتحدة وتركيا واليابان، ثم حدث انفجار مماثل بالقرب من السفارة الفرنسية.

٤ـ أعرب مندوب اليمن في الأمم المتحدة عن أمله ألا تتصاعد الحرب لأن الحرب البرية في رأيه سوف تكون لها خسائر فادحة على كل الأطراف.

٥ـ رحب رئيس مجلس الرئاسة اليمني علي صالح باستعداد العراق للالتزام بقرار مجلس الأمن ٦٦٠ مقابل التـزام دول التحالف بوقف إطلاق النـار وسحب قواتها من المنطقة، وطلب مجلس الـرئاسة اليمني في بيانـه من مجلس الأمن إصدار قـرار عاجل بالوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية «١٦/ ٢/ ١٩٩١».

مما سبق يتبين لنا أن موقف اليمن يمكن إجماله في النقاط التالية:

١ـ حـدث تحول أساسي في الموقف الـرسمي والشعبي اليمني من الغزو العـراقي للكويت وبسرعة، فبعـد أن كان الاستنكار هو النغمة الأساسيـة ضد الغزو في الأيام الأولى تحول ـ مع دخول القـوات الأمريكية ـ إلى نوع من التعـاطف ثم التأييد والدعم القوي للعراق.

٢ـ لم ينس اليمـن أنه عضو أسـاسي في مجلس التعاون العـربي الذي كـان العراق عضوا فيه وبذلك فقد رتب سياسته على هـذا الأساس وبدت سياسته شبيهة بالأردن العضو الآخر في المجلس، ولم يشذ عن ذلك سوى مصر.

٣ـ إن الـدعم والتأييد اليمني للعراق قـد فرضته العـلاقات التي كانت في تـزايد مستمر بين البلدين خاصة في أعقاب إعـلان الوحدة اليمنية والموقف العراقي الداعم

لها، وهو موقف متميز للعراق على سائر الأنظمة العربية الأخرى، كما كان أيضا للعلاقات الوطيدة بين العراق واليمن الجنوبي أكبر الأثر على الموقف السياسي لليمن الموحد. إضافة إلى كل ذلك العناصر والقوى السياسية النشيطة في اليمن الموالين لحزب البعث العراقي، مدعومة بتمويل مادي ومعنوي وإعلامي.

موقف السودان

يبدو موقف السودان خلال احتلال العراق للكويت، والحرب التي تلته امتدادا للمواقف السابقة التي ربطت السودان بالعراق منذ دخل في حرب الخليج الأولى مع إيران. ففي إبان هذه الحرب كونت السودان «الهيئة الشعبية السودانية لنصرةالعراق» التي ساعدت في التحاق المئات من المتطوعين في جبهة القتال مع العراق ضد إيران وسقط منهم العشرات. وقد ردت العراق على ذلك بأن ظلت تزود السودان بالنفط حتى خلال أشد الأيام سوادا تحت حكم النميري.

وكذلك استمر الدعم العراقي للسودان أثناء حرب الجنوب عندما ساعد الحكومة على تحرير مدينة «الكرمك» السودانية من أيدي الانفصاليين وظل يدعم القوات المسلحة السودانية وأقام الجيشان العراقي والسوداني علاقات وثيقة فيما بينهما.

وربما كان الفارق الأساسي هنا أن الكويت قد قدمت إلى السودان العديد من المعونات التنموية، التي ظهرت في العديد من المدارس والطرق والمستشفيات والمصانع، وهذا هو الفرق، فقد كان النظام السوداني يحاول أن ينقذ سمعته العسكرية أمام الهزائم المتوالية التي ألحقها به جيش الجنوب، وكان العراق هو أمله في ذلك.

من هنا كان هذا التفاعل السوداني الفوري من أزمة الخليج والانحياز المطلق إلى جانب العراق وكان السودانيون متأثرين تماما بوقائع الحرب الإعلامية التي سبقت الحرب والتي ادعى العراق فيها أنه سوف يقوم بضرب إسرائيل ولم يهتم أحد كثيرا بأن الهدف الذي قام صدام بضربه لا يمت إلى إسرائيل بصلة. وكانت المظاهرات التي خرجت في الشارع السوداني يوم ٤/٨/١٩٩٠ هي أول مظاهر تأييد للاحتلال العراقي تخرج في العالم العربي، وقد طافت شوارع العاصمة وانتهى بها الأمر أمام السفارة العراقية وبدا واضحا منذ اللحظات الأولى أن

النظام السوداني وقطاعا واسعا من الشعب السوداني في الداخل لا يريدان أن يسمعا أي وجهة نظر أخرى.

ولعل السودان هو البلد العربي الوحيد الذي لم يقدم تبريرا حول موقفه حتى الآن. ولعله الوحيد أيضا الذي لم يتنصل من تبعات هذا الموقف المؤيد حتى بعد انكشاف كل مزاعم النظام العراقي وهو الذي لم يتخذ الموقف الملتبس الذي اتخذته كثير من الأنظمةالعربية التي أدانت الغزو ولكنها ـ على حد زعمها ـ قد غيرت موقفها بعد تدخل القوات الأجنبية. فالسودان منذ لحظات الأزمة الأولى كان محدد المواقف وهو أنه إلى جانب العراق مهما كان التصرف الذي يقوم به.

ويمكننا رصد جوانب الموقف السوداني من أزمة الخليج في المواقف التالية:

أولاً الموقف الشعبي:

١ـ لم تتوقف المظاهرات الشعبية ـ العفوية والمنظمة ـ وانتشرت صور صدام حسين مع صور عرفات وعبدالناصر في كل مكان وتلقت سفارتا مصر وأمريكا نصيبهما الأكبر من السخط الذي توجهه الجماهير.

٢ـ أعلن عن فتح باب التطوع للحرب في صفوف العراق وتم فتح مراكز في الاتحادات النقابية والجامعة بل وفي السفارة العراقية أيضا.

٣ـ انصبت خطب الجمعة ودعوات الأئمة على الدعوة لنصر العراق وازدادت نسبة تسمية المواليد باسم صدام بل وظهرت موضة جديدة للزي الشعبي السوداني المميز للمرأة السودانية أطلق عليه «ثوب صدام».

٤ـ اشترك الإعلام إلى حد كبير في زيادة هذه المشاعر المنحازة، فقاطعت الجماهير الصحف المصرية التي كانت لها شعبية كبيرة في السودان واهتمت بأخبار التلفزيون التي كانت تعرض أخبار صدام بالتفصيل وكذلك بالغت هذه الأجهزة في نقل أخبار مظاهرات التأييد في الأرض المحتلة والأردن واليمن وتونس والمغرب والجزائر ولبنان وباكستان.

ثانيا: الموقف الرسمي:

١ـ دأبت الصحف التي تمتلكها الحكومةرسميا على تبني وجهة النظر

العراقية للأزمة منذ يومها الأول وبدأت منذ اليوم الثاني للغزو تتحدث عن قيام ثورة في الكويت واستدعاء حكومة الثورة للقوات العراقية لمساعدتها وكذلك رحبت هذه الصحف بمزاعم النظام العراقي حول قيام الوحدة بين العراق والكويت وبعد أن انتقدت حكومة الكويت السابقة دعت إلى «الجهاد» من أجل نصرة العراق .

٢ـ لم تطلب الحكومة السودانية في أي بيان من بياناتها سحب القوات العراقية من الكويت ولكنها رفضت الإدانة كأسلوب يزيد من تعقيد الأزمة ورفضت الوجود الأجنبي في المنطقة ودعت إلى حل عربي عن طريق التفاوض .

٣ـ رفضت السودان إدانة العراق خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة وأعلن اللواء البشير أن السودان وبقيةالدول التي لم تصوت إلى جانب القرار ستقوم بتحركات لاحتواء الأزمة عربيا .

٤ـ قام الرئيس السوداني بمحاولات على طريق الحل العربي للأزمة زار فيها العراق وعددا من الأقطار العربية وأعلن عن وجود مبادرة سودانية لحل الأزمة دون الكشف عن تفاصيلها ثم عن تحرك سوداني ـ ليبي مشترك .

ثالثا : موقف النخبة :

١ ـ الأحزاب :

اتخذت الأحزاب السياسية السودانية مواقف مختلفة ولكنها انصبت جميعا في تأييد العراق والتعبئة ضد التدخل الأجنبي واستنفار الشعب السوداني للمواجهة وقد أصدرت معظم الأحزاب حتى غير المسموح لها بالعمل العلني بيانا وقعت عليه جميعا أشادت فيه بجهود العراق ودعت الحكومة السودانية للقيام بإجراءات عملية لمواجهة الأزمة منهاإطلاق المسجونين السياسيين وإيقاف الحرب في الجنوب وفتح مراكز التدريب للمتطوعين في الحرب بجانب العراق .

أما الحزب الشيوعي وحزب الأمة وقسم من الاتحاديين فقد اتخذوا موقفا مختلفا ومعارضا للحكومة وكذلك فقد ظل هذا الأمر متواصلا لموقفهم السابق ضد العراق إبان حربها مع إيران .

٢ـ الحركة الانفصالية في الجنوب :

أعلنت هذه الحركة بقيادة جون جارنج تأييدها للحرب ضد العراق وأنها على استعداد لإرسال مقاتلين إلى السعودية للقتال إلى جانب القوات السعودية .

٣ـ النقابات السودانية :

اتخذت النقابات موقفها إلى جانب العراق ضد التدخل الأجنبي بخاصة الاتحاد العام لنقابات عمال السودان الذي دعا إلى مسيرة تأييد ضخمة والتنديد بقرار مؤتمر القاهرة وكذلك جعل من مقره مركزا لتسجيل المتطوعين للقتال في صفوف العراق .

٤ـ المثقفون والمتعلمون الذين لا ينتمون إلى أحزاب :

اتسمت مواقف هذه الفئة بمعارضة العراق في احتلال الكويت وكذلك لتعارضه مع السيادة والقانون الدولي. كما أن فئة أخرى وقفت مع الحرب ضد العراق نكاية في نظام البشير. وكذلك اتخذ هذا الموقف العديد من المثقفين المعارضين والذين يقيمون في الخارج .

مما سبق يمكن أن نرجع الموقف السوداني المؤيد للعراق إلى العوامل التالية :

١ ـ حدوث ردود أفعال سريعة للجماهير ساهمت فيها عملية التغطية والتضليل الإعلامي الذي مارسته أدوات الإعلام السودانية بإغفالها الحقائق وعدم توضيحها الجانب الموضوعي والإنساني والشرعي للأزمة وبذلك بقي الانفعال العاطفي وغير الموضوعي هو الغالب على نظرة الشارع السوداني للأزمة .

٢ـ ساد الموقف كله نوع من الانتهازية السياسية سواء من جانب الحكومة أو الأحزاب المتصارعة على الحكم . وغلبت الأزمةالداخلية التي يعاني منها السودان سواء كانت اقتصادية أو متاعب الصراع مع الجنوب على نظرته للأزمة وسعيه إلى تأييد العراق على أمل أن يساعده نصيبه من الصفقة على الخروج من مأزقه الاقتصادي والسياسي .

موقف الاتحاد المغاربي من غزو
وحرب تحرير الكويت

تشتت واضطراب وتباعد في المواقف الرسمية والشعبية، هذا هو الوضع الذي يعكسه موقف دول الاتحاد المغاربي عشية الأزمة الكويتية العراقية، ثم احتلال الكويت، ومن بعد ذلك حرب التحرير، ورغم أن هذه الدول الخمس «ليبيا ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب ـ موريتانيا» يجمعها اتحاد واحد، تتناوب فيه كل دولة منها الرئاسة، دورة من الزمن، إلا أن الأزمةقد كشفت مدى التباعد والتباين بين مواقف هذه الدول من جهة وبينها وبين مؤسساتها الشعبية والجماهيرية من جهة أخرى.

لقد أظهرت الأزمة، كما أظهرت قمة الدول العربية في القاهرة التي عقدت في إبانها مباشرة، ذلك التضارب في المواقف المختلفة في هذه الدول، بحيث عبر تصويتها على قرارات القمة عن خمسة مواقف متباينة، كما أن هذه المواقف قد تباينت وتباعدت وسط الأحداث المتلاحقة للأزمة، وبدا واضحا أن هناك غيابا في التنسيق في السياسة الخارجية والعربية على الأقل بين هذه الدول، ويمكن إرجاع هذا التباين في الموقف إلى:

١ـ أن الاتحاد المغاربي كان كيانا سياسيا حديث النشأة نسبيا لم يحتل الدور الإقليمي اللائق به كما لم توضع له الأسس والتقاليد السياسية الكفيلة بقيام التنسيق بين أعضائه على اختلافهم.

٢ـ أن أنظمةالحكم في الاتحاد المغاربي تنتمي إلى أشكال متعددة ومختلفة، بعضها ملكي والآخر شمولي والثالث عسكري، وبالتالي تختلف المواقف السياسية حسب طبيعةكل نظام ودوافعه ونظرته إلى ارتباطاته الآنية والمستقبلية.

٣ـ اختلاف المصالح الاقتصادية بين دول الاتحاد، وكذا اختلاف المشكلات الداخلية في كل دولة حتم عليها أن تتخذ موقفا مغايرا للدولة الأخرى.

ويمكن رصد مواقف هذه الدول ومعرفة وجهة نظرها من خلال الأوراق التي قدمت عن هذه الأزمة [٣٣] ومن خلال الدراسات التي قدمها المثقفون المغاربة في أكثر من مناسبة، وتتشابه المواقف الرسمية في بعض النقاط العامة ولكنها تختلف في درجة حديثها إزاء بعض تفاصيل وتداعيات الأزمة[٣٤].

أولا: الموقف الشعبي:

١ـ فوجىء الرأي العـام المغاربي باجتياح القوات العسكريـة العراقيةللكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، واعتبرت الجزائر هذا العمل عملا قطـريابحتا بعيدا عن أي عمل قومي، وقـد ردت بعض الصحف في البدايةعلى دعـاوى صدام حسين بأن هذه الخطـوة هي على طريـق الوحدة، بأن ظـروف القرن العشرين لا تسمـح لصدام حسين بأن يحقق الوحدة العربية بقوة السلاح.

٢ــ كان الأمـر مختلفـا في المغرب حيث انتـاب المثقفين المغـاربة نـوع من الحماس جعلهم يتغاضـون منذ اللحظات الأولى عـن الاجتياح وأن يدبجـوا عشرات المقالات عن الحدث من منظـور أيديـولوجـي يهدف إلى تحويلها إلى حـدث قومي يعلن قيـام الوحدة وإعادة توزيع الثروة العربية وتحرير فلسطين.

٣ـ رغم أنه كانت هناك بعض الكتـابات التي تضع كثيرا من علامات الاستفهام حول ممـارسات النظام العراقي الـلاديمقراطي، إلا أن هذه الانتقادات قـد تراجعت واكتفى المثقف المغاربي بتقديم مـوقفه وشهادته في دعم العراق عن طـريق إبراز قيمة الفتح العراقي، ثم في إدانـة الغطرسة الأمريكيـة، وإدانة العرب الذين ضيعـوا الثروة العربيـة وفتحوا الطـريق أمام العدو الأمـريكي حتى يعود إلى الأرض العـربية مـزهوا بقدرته على توجيه التاريخ.

٤ـ سادت نغمة المنطق التآمري في تفسير الأحـداث وكان الرأي السـائد أنه قد تم استدراج العراق من طرف الغرب للوقوف أولا ضد إيران بسبب الثورة الإسلامية، ثم استدراجه لاحتـلال الكويت وذلك من أجل إيجاد ذريعة مناسبـة لضرب العراق بعد ذلك وتحطيم قواه.

٥ـ كان الإعلام في دول الاتحاد المغاربي يمثل قوة ضاغطة في اتجاه واحد، ولا تترك الفـرصة لأي حـوار حتى يتضح الموقف المؤيـد للكويت، ويقـدم لنا السفير السيـد عبـدالمحسن نـاصر الجيعـان سفير الكويت في تـونس صـورة عن المنـاخ الإعـلامي المعادي قائلا: «إن هناك كويتيين كـان في نيتهم البقاء في تونس خلال الأزمة، ولكن هذا الـزخم الإعلامي غير الـودي جعلهم يتركون تـونس، وفي لقاءاتنـا مع المسؤولين

كـان الجواب الذي نتلقـاه دائما أن تـونس لا تـزال على موقفهـا، فمشكلتنـا هي مع ازدواجية خطاب السلطة، وما يعلن لنا في اللقاءات الرسمية لا يمارس» (٣٥).

ثانيا: الموقف الرسمي:

١ـ مع بداية التـدهور في العلاقات العراقية الكويتيـة وبعد أن أخذ العراق يكيل الاتهامات للكويت، كانت دول الاتحاد المغـاربي ضمن محطة التحرك السياسي، وقد توالت عليها الوفود الكويتية والعراقية ليشرح كل واحد منهما وجهة نظره، وقد دعت القيادات المغاربية إلى ضرورة تطويق الخلاف بالتفاهم وبما يعزز التضامن بين الأشقاء ويـدعم صفوفهم، ودعت الجماهيريـة الليبية إلى تشكيل لجنـة تقصي الحقائق حـول الأحداث التي عكـرت صفو العـلاقات بين الدولتين، وقـدمت إلى الجامعة العـربية مذكرة رسمية تطلب منها تشكيل هذه اللجنة بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٩٠.

٢ـ مع الاجتيـاح العراقي للكـويت وتصاعـد حدة الأزمة، بـادر المكتب الليبي لـلاتصال الخارجي «وزارة الخارجيـة» إلى إصدار بيـان يؤكـد أن أي تدخل خـارجي سيعتبر اعتداء على الأمـة العربيـة، ونددت الجزائر أيضا بـالعدوان العـراقي، ومال الموقف الموريتـاني إلى تفهم الاعتبـارات التي أدت إلى العمليـة العسكـريـة العـراقيـة وكذلك تميز الموقف المغربي بالتشدد في إدانة الاجتياح العراقي للكويت.

٣ــ تباينت مـواقف دول الاتحاد المغاربي مـن مؤتمر القمـة العربي، فقـد امتنعت الجزائر عن التصـويت، وتحفظت مـوريتـانيـا عليه، وعـارضت الجماهيريـة الليبيـة القرارات التي توصل إليها، بينما تغيبت تونس عن القمة أصلا، وعبر الموقف المغربي عن استمراريتـه في إدانة العراق، فـوافق على قرار الإدانة وقـرر إرسال وحدة مغـربية للمشاركة في حرب الخليج قوامها ١٢٠٠ جندي.

ويقدم لنـا الوفـد الشعبي الكويتي الـذي تشكل عقب مؤتمر جـدة في الفترة من ١٣ــ١٥ أكتوبـر ١٩٩٠، والـذي كتب تقـريره عضـو الـوفد الأستـاذ عبـدالعزيـز الصرعاوي صورة شاملة عن الموقف الشعبـي والرسمي في بلدان المغرب العربي، كما شاهدوه على الطبيعة، فقد قام الوفد بزيارة البلـدان الرئيسية الأربعة ما عدا موريتانيا التي كانت مضطربـة سياسيا على إثر محاولـة انقلابية فاشلة، ولم تقتصر زيـارة الوفد

على رؤساء الجمهوريات والمسؤولين والـرسميين فقط، ولكنهم شاركوا في العديد من المؤتمرات الشعبية التي كانت تؤيد الكـويت، والتي كانت تقف ضده أيضا، وأجروا حوارا مع معظم القـوى السياسيـةالتي كانت على السـاحة، وتبدو حـركةالـوفد من خلال التقرير الذي كتبه الأستاذ الصرعاوي (٣٦) منفتحة على استعداد لتقبل الرأي والـرأي الآخـر، وعلى إيمان عميق أيضـا أن الحوار قـادر وحـده على إيضـاح كل الملابسات الغامضة التي صاحبت ظروف الغزو العراقي للكويت، ويمكن تلخيص حركة الوفد في النقاط التالية:

١ـ على المستوى الرسمي، تقابل الوفد مع رئيس الجمهورية الجزائرية الشاذلي بن جديـد وغيره من المسؤولين الجزائريين، وقد استمع الـرئيس لما قدمه الـوفد من شرح للمـوقف، ثم أوضح أنـه يفكـر في أن يقـوم بـدور ما إذا وجـد أن هـذا سـوف يحل المشكلة، وفي تونس لم يتمكن الوفد من مقابلة رئيس الجمهورية، ولكنه تقابل عوضا عنه مع الوزير الأول حمد القروي ومع عدد كبير من المسؤولين التونسيين، وقد منعت الحكومة تظاهرة كانت من المفروض أن تكـون في استقبال وصول الوفد في المطار، أما في المغرب فقد عقد الـوفد لقاء مع الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي بـالرباط، وقد أكد الملك للوفد أنـه كان أول من شجب العدوان، وأن موقفه مازال ثـابتا بالرغم من محاولات الكثير من الأحـزاب المغربيـة المتأثرة الموالـية للعـراق والتي يشكل أنصارهـا قطاعا لا يستهان بـه في الشارع المغربي. أما في ليبيا فقد عقد الـوفد عدة لقاءات مع المسؤولين الليبيين، وعلى رأسهم العقيـد معمر القذافي، الـذي أكد للوفد أنـه يدرك تمامـا أنه ليس للعـراق أي حقوق تـاريخيـة في الكويت، ورغم ذلك فقـد اقترح على الوفـد أن تتنازل الكـويت عن جزيـرتي وربة وبوبيـان حلا لهذه المعضلـة، وبعد أن أبدى أعضـاء الوفـد وجهة نظـرهـم المخالفـة لهذا الاقتراح تراجع الرئيـس الليبي عنه ووصف الرئيـس العراقي بالجنـون والغرور، وأبـدى استعداده لمد الكـويت بالـرجال والمال والسلاح إذا رغبوا في ذلك.

٢ـ على المستوى الشعبي: شارك الوفد في العديد من المؤتمرات الشعبية والحزبية التي عقـدت في دول الاتحاد المغاربي، وقـد كانت هنـاك تجمعات شعبيـة حاشـدة خاصـة في الجزائر والمغرب، فقـد حضر الوفد اجتماعا في ملعب جـويلية بالعاصمـة الجزائريةحضره

حـوالي ٤٠ إلى ٥٠ ألف شخص، وتفاوتت فيـه مشاعـر الجمهور مع تـوجهات الخطبـاء هـاجم بعضهـم الكـويت ودول الخليج بينما شجب البعـض الآخـر ممـارسـات العـراق واحتلاله للكويـت، وفي تونس منعت السلطات التونسية لقاء شعبيـا كان سيحاضر فيه أعضاء الـوفد، وعوضـا عن ذلك فقد عقدوا لقـاء مع اللجان الوطنيـة التونسية المسـاندة للكويت وحضر اللقـاء حوالي ٢٠٠ شخص، كما قام الـوفد بزيارات لعـدد من الأحزاب التونسيـة المؤثرة على الساحة، وفي المغـرب قام الوفد بـزيارة الأحزاب المهمة، وعقـد معها أكثر من لقاء وأكثر من مقابلة ظهرت على التلفزيون المغربي.

هذه هي شهادة اللجنة وجولتهـا، ويلاحظ أنها قد أخذت بعين الاهتمام الموقفين الـرسمي والشعبـي حتى يمكن أن تصل إلى الإطـار العـام الـــذي سـاد دول الاتحاد المغاربي أثنـاء الأزمة وبعدها، وفي إطـار حرب تحرير الكويت. وقـد عكست الأزمة الحالة التي وصل إليها الاتحاد المغاربي سـواء على مستوى دوله أو على مستوى الاتحاد كإطار مؤسسي حيث فشلت كل الاتصالات التي جـرت لمحاولة عقد اجتماع طارىء للاتحاد في أعقاب اجتياح العراق للأراضي الكويتية.

ويمكن تتبع خطوط ردود الفعل من خـلال الوقائع وبنظرة أقـرب إلى الموضوعية من خلال البيانات الرسمية والشعبية التي تابعت تفاصيل الأزمة سواء أثناء الاحتلال أو بعد قيام حرب التحرير.

أولا: موقف دول الاتحاد المغاربي أثناء احتلال الكويت:

١ــ كـان البيـان الليبي غـامضـا في تحديـد مـوقف واضح من احتـلال العـراق للكويت، فقـد أعلن بيان مكتب الاتصـال الخارجي «وزارةالخارجية الليبية» دعـوته للأشقاء إلى الالتزام بميثاق الجامعة العربيـة إلا أنه أكد أن أي اعتداء خارجي سوف يعتبر اعتداء على الأمة العربية، وكذا فقـد أشار إلى أن السياسة النفطيةلبعض الدول قد أضرت بالمصالح الاقتصـادية للأمة العربية في إشـارة واضحة إلى تبني وجهة النظر العراقية في النظر إلى أسباب النزاع.

٢ــ أعلنت تـونس قلقها البـالغ حيـال التـدهـور العسكري في النـزاع العـراقي الكـويتي، وأكـدت أنه مـن الضروري أن يسحب العراق قـواتـه بهدف جمع الشروط

الملائمة لإنجاح الجهود الهادفة إلى حصر الخلاف العراقي ــ الكويتي وأكدت أن الجامعة العربية تبقى الإطار الملائم لتسوية الأزمة بالطرق السلمية.

٣ـ أصدرت الجزائر بيانا نددت فيه تنديدا شديدا بعدوان النظام العراقي وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات الغازية دون قيد أو شرط، والتأكيد على سيادة الكويت واستقلالها.

٤ـ مال الموقف الموريتاني إلى تفهم الاعتبارات التي أدت إلى العملية العسكرية العراقية ومن ثم عدم الموافقة على إدانة العراق على الرغم من تأكيد موريتانيا في نفس البيان رفض استخدام القوة لحل النزاعات بين الأشقاء.

٥ـ تميز موقف المغرب بالتشدد في إدانة الاجتياح العراقي للكويت، وترأس الملك اجتماعا وزاريا استثنائيا في نفس يوم الغزو، وأصدر بيانا أكد فيه أن الغزو العراقي للكويت يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية.

٦ـ ألقى وصول الحشود الأمريكية والغربية بطلب من كل من السعودية والكويت ظله على التباين في مواقف دول الاتحاد المغاربي، فقد تشابه نمط التصويت على البيان الصادر عن المجلس الوزاري للجامعةالعربية وعلى البيان الذي أصدره مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، فقد وافقت كل من المغرب وتونس والجزائر على القرارين في حين امتنعت موريتانيا عن التصويت وغاب وفد ليبيا عن المشاركة.

٧ـ استمر هذا التباين واضحا لموقف دول الاتحاد المغاربي عندما طرحت قرارات القمة العربيةالطارئة التي أقيمت في القاهرة، للتصويت ففي حين وافقت المغرب على القرارات، امتنعت الجزائر عن التصويت، وتحفظت موريتانيا عليها وعارضتها الجماهيرية الليبية بينما تغيبت تونس عن القمة أصلا.

٨ـ أعلن العقيد القذافي عن مبادرة جديدة في ذكرى الثورة الليبية الأول من ديسمبر ١٩٩٠، طالب فيها بإحلال قوات الأمم المتحدة محل القوات العراقية في الكويت وانسحاب القوات الأمريكية من السعودية، وفك الحصار عن العراق، ووضع نظام داخلي للحكم في الكويت، ووضع سياسة نفطية لا يجوز الخروج عنها وتسوية مسألة الديون والتعويضات، وتمكين العراق من جزيرة بوبيان، وكان مصير هذه المبادرة مثل بقيةالمبادرات العربية الكثيرة التي طرحت وأهملت ولم يأبه بها أحد.

ثانيا: موقف الاتحاد المغاربي أثناء حرب تحرير الكويت:

١ـ ليبيا وحرب تحرير الكويت:

ـ بعد ساعات من الحرب وجه العقيد القذافي نداء إلى الأمم المتحدة يدعوها فيه إلى وقف الغارات الجوية على العراق ثم قاد مظاهرة ضخمة اشترك فيها مليون متدرب طافت شوارع طرابلس تطالب بوقف القصف الجوي لبغداد، وفي لقاء له مع الطلاب الليبيين جسد الزعيم الليبي الأزمة التي يعاني منها قائلا: «إنه عندما تقف الآن مع العراق فإنك تقف ضد شعب الكويت وضد مصر وسوريا والمغرب والسعودية والبحرين وقطر والإمارات الذين هم جميعا يقاتلون في صف واحد مع الكويت».

ـ بعث الزعيم الليبي رسائل إلى الملوك والرؤساء العرب تتعلق بضرورة العمل المشترك والسريع لوقف الحرب في الخليج، كما اتصل بزعماء العالم الإسلامي وبعث بالعديد من الرسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة يدعوه لوقف الحرب.

ـ رأت القيادة الليبية أن العراق في حالة دفاع عن النفس، رغم اعترافها بأن القيادة العراقية هي التي تسببت في هذه الحرب، وأكد القذافي أن العراق كان يحضر لاحتلال الكويت منذ عشر سنوات وأنه قد أقحم العرب في موقف دون استشارتهم.

ـ طالبت ليبيا بإيقاف إطلاق النار أكثر من مرة، وطرحت أكثر من مبادرة، وقال القذافي إن الحرب ليست لتحرير الكويت ولكنها بالتأكيد عمل انتقامي لتدمير العراق.

٢ـ تونس وحرب التحرير:

ـ أعربت تونس عن استيائها العميق لاندلاع الحرب، وتواصلت في مختلف أنحاء البلاد المظاهرات والمسيرات الداعية إلى وقف الحرب والتنديد بالعدوان الوحشي الذي يتعرض له الشعب العراقي، وكانت أكبرها تلك المظاهرات التي نظمها الاتحاد العام التونسي للشغل في ٢٠/ ١/ ١٩٩١، وشارك فيها الآلاف في العاصمة التونسية.

ـ قامت تونس بتحرك دبلوماسي نشط ووجهت الرسائل إلى مختلف الدول تدعوها فيها إلى التدخل لوقف الحرب، وصرح وزير خارجية تونس الحبيب بولداس أن ما يحدث ليس هدفه تحرير الكويت وإنما تدمير العراق، وأكد الرئيس التونسي نفس المعنى في أكثر من خطاب له، واتهم القوات المتحالفة في حرب الخليج بقيادة

الولايات المتحدة بإساءة استخدام التفويض الذي منحته لها الأمم المتحدة لطرد العراق من الكويت.

ـ أكد المسؤولون التونسيون في أكثر من مناسبة على تضامن الشعب التونسي مع شقيقه العراقي، وذكروا أن الأهداف التي يجري تدميرها ليست عسكرية وإنما هي أهداف مدنية وعلمية.

ـ وفي ٢٧/ ٢/ ٩١ أعرب وزير خارجية تونس عن ارتياحه لتحرير الكويت ولكنه أعرب عن قلقه البالغ من استمرار العمليات العسكرية، ر ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار.

٣ـ الجزائر وحرب تحرير الكويت:

ــ فور نشوب الحرب أعلن وزير خارجية الجزائر أن محاولة تدمير الإمكانات الاقتصادية والعسكرية للعراق تشكل انحرافا عن الهدف الأصلي لقرار الأمم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة لتحرير الكويت، وقد حاولت الجزائر أن تنفي عن نفسها صفة الغموض الذي يسود موقفها مؤكدة أنه موقف مبني على المبادىء، وإن كانت تشعر بالإشفاق على العراق الذي يقف موقفا متشددا سوف يؤدي إلى تحطيمه.

ــ طلبت الجزائر في إطار الاتحاد المغاربي من مجلس الأمن أن يتدخل لوقف القتال، وسافر مبعوث جزائري إلى بغداد لمقابلة الرئيس العراقي، وصرح بعد عودته بأن الرئيس العراقي مستعد للتفاوض بقدر تصميمه على مواجهة الحرب.

ــ طلبت الجزائر من إيران السماح بمرور المساعدات إلى العراق عبر أراضيها، وأعربت عن قلقها العميق إزاء تورط تركيا، كما ناشدت الجزائر سكرتير الأمم المتحدة التدخل لإيقاف الحرب ودعت إلى اجتماع بلدان عدم الانحياز.

٤ـ المغرب وحرب الخليج:

ـ فور الحرب أصدرت الحكومة المغربية بيانا أكدت فيه أن الفرصة مازالت سانحة للتراجع عن الحرب في نفس الوقت الذي أيدت فيه الإضراب العام الذي أعلن في المغرب تعبيرا عن تعاطفه مع ضحايا الشعب العراقي، وأكد سفير المغرب لدى إسبانيا أن تأييد الحكومة المغربية لهذا الإضراب لم يكن المقصود به تأييد صدام حسين وإنما هو تعاطف مع الشعب العراقي.

ـ أجرى المغرب العديد من الاتصالات لوقف الحرب، وأوضح أن القوات المغربية المتمركزة في المملكة العربيةالسعودية ودولة الإمارات ليست قوات عدوان، وإنما أرسلت للدفاع عن أراضي دولة شقيقة، وأنها تخضع لقيادة السعودية وليس لقوات التحالف.

ـ قال الملك الحسن الثاني عاهل المغرب في رسالة إلى الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت في ٢٥/ ٢/ ١٩٩١ إنه «لن يهدأ إلى أن تتحرر الكويت ويعود شعبها إلى دوره العربي والإسلامي تحت قيادتكم الحكيمة».

٥ـ موريتانيا وحرب تحرير الكويت:

ـ أعلنت موريتانيا عن مساندتها للعراق ودعت إلى وقف فوري لإطلاق النار.

ـ نفت وجود زوجة الرئيس العراقي أو أي مسؤول عراقي على أراضيها.

ـ طلب وزير خارجية موريتانيا حسن ولد ديدي من مجلس الأمن في ٣١/ ١/ ١٩٩١ أن يضطلع بمسؤولياته في مواجهة أعمال التدمير التي يتعرض لها العراق.

وهناك العديد من العوامل التي أثرت على هذا الموقف المتباين لدول الاتحاد المغاربي، وخصوصا تلك الإدانة الحادة التي أبداها المغرب الرسمي، وهذا التأييد المطلق الذي أبدته موريتانيا، بينما تقع مواقف ليبيا وتونس والجزائر في الوسط من هذين الموقفين، ويعود هذا للأسباب التالية:

١ـ إن النظام الملكي المحافظ في المغرب كان ميالا للظهور بموقف الحليف من دول الخليج العربي، ولم يكن راضيا بطبيعة الحال عن انفراد العراق بتوجيه الأحداث في المنطقة وفق طموحاته الكبرى، وقد تدعم موقف المغرب مع المملكة العربية السعودية، عندما آزرته في بناء قوته العسكرية أثناء حرب الصحراء المغربية، وقد قام المغرب بإرسال قواته العسكرية إلى السعودية والإمارات رغم عدم رضاء أحزاب المعارضة عن هذا الأمر.

٢ـ اتخذت موريتانيا موقفا واضحا في تأييد العراق ويعود ذلك إلى العلاقات المتميزة بينهما خصوصا حين ساندت العراق موريتانيا أثناء الخلاف مع السنغال، وقد شبت المظاهرات في نواكشوط وهاجم المتظاهرون السفارة الأمريكية.

٣ـ أدانت تونس احتلال العراق للكويت ولكن الحزب الحاكم وسبعة أحزاب معارضة أعلنت معارضتها لأي هجوم ضد العراق، كما أن هناك تأييدا ضخما قد أبدتـه الجماعات الأصوليـة في تونس للعـراق ضد ما أسمتـه بالهجمة الإمبريـالية والصهيونية .

٤ـ تشابه الموقف الجزائري مع التونسي، وبـرز الوزن والأثر الذي لعبته الجماعات الأصولية المتشددة في إدانة التـدخل الأجنبي ودعم العراق وقد انعكس هذا الأمر على الموقف الرسـمي .

٥ـ وقفت ليبيا موقفا عقلانيا في البداية من الأزمة في محاولة منها لفك إطار العزلة الدولية والعربية حولها، وقد حاولت أن تتخلى عن الصورة الشائعة عنها من أنها تميل دائما لتأييد حالات التطرف، لذا فقد أدانت احتـلال الكويت ولكن اللجان الثورية قامت بعدة تظاهرات رسمية للتنديد بالتدخل في الخليج، ولكنها في موقفها لم تفلت كثيرا من افتقاد التوازن خاصة إزاء تزايد وجود القوات الأجنبية في المنطقة .

رد فعل الحركات الأصولية العربية
على غزو وحرب تحرير الكويت

عند دراسة رد فعل الحركات الأصوليـة أو «الإسلام السياسي» على أزمة الغزو وما أعقبها، لا منـاص من العودة لتتبع جذور هذه الحركـات، فهذا التتبع لازم لفهـم ردود أفعالها .

ولقـد ظهرت الأصـولية الـدينيـة كتوجـه داخل المجتمعـات الدينيـة في صورة أفـراد وحركات، وتمثل هذا التوجه بقصـد الحفاظ على هويتهم المميزة، إن إحساسهم بأن هذه الهوية معرضـة للخطر دفعهم إلى تحصينها بعقائد ومعتقدات دينية استرجـاعية منتقاة من الماضي المقدس لكي تكون سدا بوجه التيارات والثقافات العلمانية اللادينية .

إنها وإن كانت تنطلق من الماضي لكن المراد بها توجيـه المستقبل عن طريق وجود قيـادة شخصانيـة متسلطة وقـاعدة أخـلاقيـة ـ اجتماعيـة صارمـة يلتزم بها الأتبـاع والمؤيدون، وهكذا تتحـدد هوية الخصوم وتتحدد مهمات الحركات الـدينية في إعادة

بنـاء المجتمع، لكن مما لا خـلاف عليـه أن الحركات الأصـوليـة محتم عليها التـورط والتعـامل مع الحياة السيـاسية المعـاصرة، وتتشـارك فيها بينها بلغـة عامـة فيها يتصل بالتحديث والتطور والبنـاء السياسي والتخطيط الاقتصادي. . وإنها ـ وإن اختلفت قليلا في بعض توجهـاتها ـ تبقى هادفة إلى العـودة إلى الإسلام الحقيقي النقي. (عن طريق السيادة في الدولة) أي ملك السلطة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسـه في مواجهة أزمة سياسية وعميقـة مثل كارثة غزو الكويت كيف تصرفت هذه الجماعات، وكيف فهمت المتناقضات التي طرحتها مثل هذه الأزمة، والأكثـر دهشة من ذلك كيف انحازت هذه الجماعـات في مجملها العام إلى نظام «علماني» كان يجهر دائما بهذه العلمانيـة، ويضطهد كل من يناوئه أو لا يناوئه إن هو التمس التمسك بالدين، في الوقت الـذي تخلت فيه هذه الجماعات والأحزاب عن دول الخليج المحافظـة التي طالما احتضنتهـا ووفرت لها الدعم والحمايـة على مدى سنوات طويلة.

يقـول الـدكتـور محمـد أبـو القـاسم مستشـار المركـز الإسـلامـي العـالمي في واشنطن(٣٧):

لقد احتضنت دول الخليج الكثير من هذه الجماعات التي كانت مضهدة ومطاردة في بلادها، ليس حبا في هذه الجماعـات، ولكن معاداة للأنظمة التي كانت تحاول أن تقمعها، وأعني بها نظـام الناصرية في مصر وحـزب البعث في بلاد الشـام والعراق. فقد كانـت هذه الدول على خلافات مستترة أحيـانا ومعلنة في أحيان أخـرى مع هذه الأنظمة، وقد وجدت هذه الجماعات ــ خاصة الإخوان المسلمين ـ دعما كبيرا في بلاد الخليج حتى أصبح لها مؤسساتها الخاصة وصحفها الخاصة واكتسبت قوة ذاتية مؤثرة بمعزل عن الأنظمة التي احتضنتهـا حتى أنها حاولت أن تؤثر في هـذه الدول وتجعلها تخضع لتوجهاتها وآرائها.

لقد كـان الخلاف موجـودا بين دول الخليج وهذه الجماعـات وكل ما فعلـه الغزو العراقي للكويت هو أنه فجر هذه الخلافات وكشف كل الأقنعة، لقد نبهنا أكثر من مرة إلى وجـود هذه الخلافـات، والجماعات الإسـلامية التي وقفت بجـانب العراق لم تفعل ذلك حبـا في النظام العـراقي، فهي أول من يعرف مسـاوئه ومدى ابتعـاده عن

أهداف الإسلام، كما يرونها، ولكنهم فعلوا ذلك حنقا على دول الخليج التي لم ترضخ لمطالبهم وتنفذ توجيهاتهم.

الدين والواقعية السياسية

الاستجابات الإسلامية تجاه حرب الخليج

على الرغم من اندحار قوات صدام الغازية وهزيمتها بشكل ماحق براً وجوا إلا أنه ربح سمعة أدبية لأنه واجه وحيدا القوة الهائلة التي قادتها أمريكا، بما في ذلك ضربه إسرائيل بالصواريخ، الأمر الذي أدى بملايين المسلمين إلى التعارض مع حكوماتهم واعتباره «بطلا مسلما» مما أبرز الدين كأهمية مركزية تقع في قلب الأزمة السياسية للعالم الإسلامي.

لم يكن صدام حسين أو نظامه البعثي في يوم ما محط أمل للإسلام السياسي قبل أزمة الخليج ولم يتورع عن إعدام آية الله محمد باقر الصدر وشقيقته شنقا في إبريل ١٩٨٠. . لكن النظر إليه على أنه بطل إسلامي من معظم ــ وليس كل ـ الإسلام السياسي، كان أكثر الأمور إثارة. وفي هذا المجال فإن النداء العاطفي للقضية الفلسطينية التي تؤجج الغضب المستتر والتعرض للدول الخليجية التي استدعت القوات الأجنبية والشكوك في دوافع استجابة تلك الدول وجيوشها جعل الحركات والجماعات الإسلامية الأصولية تحدد جدول أعمالها السياسي إزاء الأزمة.

لم تكن الأوهام المعادية للسعودية والكيان الصهيوني في خطاب صدام حسين من قبيل المصادفة، فالسعودية وفلسطين تمثلان رموزا عاطفية متداخلة في التداعيات الفكرية السياسية لدى المسلمين، كلاهما يمثل المدن المقدسة للإسلام وارتباطهما بحياة النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وحين طرح صدام حسين مبادرته في ١٢ أغسطس ١٩٩٠ ربط بشكل واضح انسحابه من الكويت بالانسحاب الاسرائيلي من الأرض المحتلة، مستغلا الشعور الديني العميق لدى المسلمين جميعا تجاه هذه القضية، محاولا تحويل الأنظار عن احتلاله للكويت، وبالضرب على الوتر الحساس بشكل مخادع وجد تجاوبا في معظم شوارع العالم الإسلامي.

فقد أدان خطيب المسجد الأقصى بحدة أمام عشرةآلاف مصل، قائلا: «القادة العرب يمنحون أراضي المسلمين للأمريكيين» [٣٨]، وفي الأردن دعا الإخوان

المسلمون إلى تطهير الأرض المقدسة بفلسطين ونجد والحجاز من الصهاينة والإمبرياليين، وفي لندن تجمع المسلمون وصرخوا بشعارات معادية للسعودية وحتى المسلمون في الصين شعروا بأن الإسلام قد أهين، وأن معارضة صدام للقوات الأجنبية تستحق التأييد، لذلك حرص السعوديون على استصدار فتوى دينية من الشيخ ابن باز تقر السماح بوجود مثل هذه القوات لمقاومة العدوان والدفاع عن البلاد، كما أصدر مجلس كبار العلماء موافقته على دعوة الملك فهد لهذه القوات وأن عليه أن يسعى لطلب أية مساعدة من أية قوة تمكنه من تحقيق ذلك الهدف.

وقد ألقى هذا الوضع الفريد بظلاله على الوضع الداخلي للمملكة العربية السعودية في ظل الدعاية الضخمة التي قام بها النظام العراقي لتشويه صورة النظام السعودي وشيوع العديد من الأقاويل حول قيام جنود القوات الغربية بممارسة شعائرها الدينيةعلى أرض المملكة، وكان البعض يتساءل: إذا دخل أرضك كلب هل تستقدم أسدا للتخلص منه؟.

الشارع الإسلامي واستجابة الأصوليين

لقد كانت قيادة الحركة الإسلامية في جميع أنحاء العالم الإسلامي في مأزق، فمن جهة يميل أعضاؤها للتعاطف مع صدام، ومن جهة ثانية فإنها تعتمد في تمويل معظم أنشطتها على الأموال القادمة من النشاطات الشعبية في الدول الخليجية خصوصا المملكةالعربية السعودية والكويت.

إن الحماس الذي ظهر لصدام حسين كان نتيجة شعور عام بالخيبات التي رافقت المسلمين في فلسطين والأردن والجزائر وشعور بالسخط تجاه الأنظمة الخليجية حيث جلبت الثروة لهم حسد وعداء وبغض الآخرين من فقراء العرب والمسلمين.

وعلى الرغم من الأموال الهائلة التي أنفقتها دول الخليج لصالح العرب والمسلمين إلا أنها لم تجن ثمار ذلك من التأييد، ولعل ذلك يعود إلى الربط الخاطىء الذي يعتقد به البعض والقائم بين الثروة الخليجية والاقتصاد الأمريكي من جهة، ودور الاقتصاد الأمريكي في مؤازرة الاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى، كما قد يكون ذلك أيضا نابعا من حالة «الإحباط» الذي أصاب التنمية في بلدان الكثافة البشرية العربية، وقد

رافق ذلك شكوك متوارية في النوايا الغربية تجاه العالم الإسلامي الذي يكن شعورا معاديا للغرب، لم يختف من الذاكرة التاريخية العامة لدى المسلمين حيث رأت الجماعة الإسلامية في المغرب «أن هدف الغرب ليس تحرير الكويت بل تدمير البنية الاقتصادية والعسكرية للعراق الذي يمثل قوة عربية . . . مع هدف تعزيز القوة الإسرائيلية والسيطرة على الثروة النفطية العربية» (٣٩)، كل هذه التفسيرات ساعدت على التأييد التلقائي الذي برز لدى الجماهير في الشارع الإسلامي العربي وسار بها وراء صدام كما ساعدت على تفسير الضغط الذي نجم من القاعدة إلى القمة مسببا مأزقا حقيقيا للحكومات العربية والمعارضة الإسلامية على السواء والتي ستكون حمقاء إن عرضت علاقاتها المالية مع دول الخليج للخطر وستكون طائشة ومتهورة لو لم تستجب لشعور أعضائها المؤيد لصدام .

حركات المعارضة الأصولية الشيعية العراقية

مع بدء الهزيمة العراقية في حرب الخليج ونتيجة للضعف السياسي برزت عدة حركات سياسية كبيرة ومتنافسة تتشارك في الابتهاج الشديدلقيام الصعوبات بوجه نظام صدام حسين، ومع هذا فقد تمكن صدام حسين من القضاء عليها وبقوة، الأمر الذي وجد فيه الأصوليون العراقيون أنفسهم في موقف محفوف بالمخاطر: حصار تجاري وحرب محدودة ضد العراق، وقبول الأطراف الأخرى لها بشكل حذر مع التركيز على وحدة الأراضي العراقية ومواجهة مطلقة مع نظام لا يمكن احتماله .

ورغم أن دول التحالف ودول الخليج كانت ترغب في غياب نظام صدام حسين لكن ليس بأي ثمن، لأنها لم تكن راغبة في فتح «صندوق باندورا» أو الحرب الأهلية كما أنها لم ترغب وهذا الأكثر أهمية في إذكاء نار قيام دولة أصولية على النمط الإيراني على الحدود الشمالية للسعودية والكويت .

ورغم فشل الانتفاضة الشيعية أثناء اندحار صدام بعد بضعة أسابيع على قيامها إلا أن حركة المعارضة الإسلامية العراقيةظلت أقوى عناصر المعارضة ضد صدام بالنسبة لسكان العراق والناطقين بالعربية «يشكل الأكراد ١٨٪ من الشعب العراقي ولهم لغتهم الخاصة و ٥٥٪ من الشيعة و٢٣٪ من السنة» (هذه النسبة الأكثر قبولا لدى كثير من الدارسين) .

ويشار هنا أيضـا إلى المعارضة العراقيـة من الحزب الاشتراكي والقوميين المستقلين والحزب الشيـوعي والحركة الإسـلاميـة في العراق «مثلهـا السيـد أبو إسراء» والجبهـة الكـردستانيـة العراقيـة، وقد أجمع هـؤلاء على رفضهم لنظام صـدام وتمنوا انسحـاب الجيش العراقي من الكويت وعدم اندلاع الحرب.

رد الفعل تجاه الكويت

كان رد فعل أهم أربع منظمات إسلامية معارضة «حزب الدعوة، وأمل، ومنظمة العمل الإسلامـي، والمجلس الأعلى»، متطابقة مـن الناحية العمليـة حيث شجبت جميعها الغزو وبصرامة باعتباره جريمة تتناقض مع الشريعة الإسلامية ومبادئها.

أما موقف هذه الحركات تجاه الوجود الغربي في المنطقة فقد اتسم بالتعارض، ففي حين دعت المجتمع الدولي لمعاقبـة صندام ونظامه، فإنها تغاضت بـذلك ولو ضمنيا عن الوجود الغربي في المنطقة.

ولأن هذه الحركات تقف في الجانب المتطرف المعادي للولايات المتحدة فإنها لم تستطع مقاومة إغـراء مهاجمة الغرب، وعادة ما تشجب وجـود الجيوش المسيحية في المنطقة، كما لم يكن لـدى الجماعات الإسـلامية المعـارضة للنظـام العراقي أي شك في أن الأمريكيين يتذرعـون بالغزو العراقي للكويت لاحتـلال المنطقة الغنية بالنفط لتحقيق أهدافهم الخاصة بهم، وأحيانا يطالبون بالإجلاء الفوري للقوات الأجنبية وتـرك حل المشكلة للأمـة الإسلاميـة، وهذا مستمد من البيـان الرسمي المشترك الذي نشر للحـركات الأصوليـة الشيعية وشاركهـا فيه الأحزاب الكـردية والحزب الشيوعي وبعثيون سابقون(٤٠).

هذه الرؤيـة المتناقضة تجاه الغرب انعكست في أسلوب المصطلحـات المستخدمة من قبل الأصوليين الإسلاميين العراقيين، فحين يكـون النداء لطلب مساعدة الغرب فإنهم يصوغونه بأسلـوب مناشدة المجتمع الدولي والرأي العام العـالمي، أما في حالة شجب الغـرب فإنهم يدعـونه «الإمبريـالي» أو «قوى الاستكبـار»، ونظرا لأن وسـائل الإعلام الغربية تتجاهلهم فإنهم استخدموا أزمة الغزو لدخولهم الإعلامي إليها وعرض قضيتهم عبر تلك الوسائل.

الموقف الذي تبنته حماس في أزمة الخليج يحتاج إلى أن ينظر إليه في إطار تنافسها مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الهيمنة السياسية في المناطق المحتلة، بل ويمكن تقييم موقف حماس على أنه قد أصيب بشيء من الارتباك، لقد وقعت قيادة حماس ما بين المطرقة والسندان، الرأي الفلسطيني المؤيد لصدام حسين بانحراف شامل من جانب، والاعتماد المالي على الدعم الشعبي من الدول النفطية من جانب آخر.

إن أزمة الخليج وفق رؤية حماس الخاصة تمثل مرحلة أخرى في الصراع بين الخير والشر، حرب «صليبية» جديدة يقوم بها الغرب، و«مؤامرة نصرانية كريهة ضد ديننا وحضارتنا وأرضنا» فالولايات المتحدة «تأمر كل القوى المعادية للإسلام والمسلمين»، وجورج بوش هو «زعيم الآلهة المزيفين»، و «قائد قوى الشر».

كذلك رفضت حماس دعوى التحالف بالدفاع عن القانون الدولي: «أين كانت هذه الدول حين استولى اليهود على أرض فلسطين وسيناء ومرتفعات الجولان؟ وأين كانت يوم غزت إسرائيل جنوب لبنان»؟ . أما مجلس الأمن الدولي فهو يمثل «ديكتاتورية عالمية في أكثر الأشكال خفاء»، هل ننسى استخدام بريطانيا حق الفيتو حيث قامت من خلال «وعد بلفور» بزرع هذا الجسد السرطاني «إسرائيل» في بلادنا، ومن خلال أمريكا «الحليف الاستراتيجي لأبناء الأفاعي» فالقوى الأمريكية «غيرت رداءها الاستعماري القديم لتلبس زيا جديدا يتمثل بتأييد الإدارة الدولية في الدفاع عن الحق والعدالة والشرعية، لكننا لا نعيش الوهم، إن العملية في الحقيقة الاستعداد لغزو العراق وتسهيل عملية غزو إسرائيل للأردن» [٤١].

إن البيان الصادر في ١٣ أغسطس/ آب ١٩٩٠ سلط الضوء على مطالب الحركة: «انسحاب القوات الأمريكية من المناطق العربية التي انتهكت حرمتها وترك الشؤون العربية للعرب»، كما نص البيان على «أن الكويت والعراق إخوة كبقية الدول العربية، وأنهما يجب عليهما العمل لحل المشاكل القائمة بينهما بأنفسهم» إلا أن البيان ذاك لم يطالب بالانسحاب العراقي، وسكت عنه.

أما البيان رقم ٦٣ لحركة حماس فيتعلق بالقضية الكويتية من جانبها الإنساني

والسيـاسي، حيث نص البيـان على التـالي: «نحن هنـا في فلسطين، وفي عمق العـذاب، نشعر أكثـر من أي طـرف آخر بمـرارة فقدان الـوطن، ومعـاناة التشريـد والهجرة. . إن شعبنـا الفلسطيني المخلص لا ينسى إحسان وكـرم أهل الكويت تجاه الشعب الفلسطيني خلال محنتـه»، ولكن سرعان مـا أضافت حماس «نحن على يقين أن إخـواننـا العـراقيين سوف يمنحـون اخـوتهم الكـويتيين الأمن والحمايـة لأنفسهم وأموالهم بـالعدل، كما دعت «شعب الكـويت إلى حق تقريـر مستقبل بلادهم» وأن النزاعـات يجب أن تحل في إطار العمل العـربي أو الإسلامـي، الذي يعد مـن واجبه البحث بشكل دقيق في الـدعاوى العـراقية سـواء بالتحكيم ورسم الحدود أو بإلغـاء الديون المترتبة على العراق بسبب الحرب مع إيران» (٤٢).

في البيـان رقم ٦٤ ترى حماس وجـوب «تمكين الكويتيين مـن ممارسـة حقهم بتقريـر المصير واختيار النظـام السياسي وفقا لما يرونـه مناسبا لهم»، بهذا الأسلوب لم تـؤيد حماس الموقف العراقي بشكل كـامل حتى وإن حدث شيء من التعـاطف مع بعض الادعاءات العـراقية كما أنها لم تنحـز تماما مع الموقف الكـويتي، وكـانت قضية فلسطين هي الجوهـر الرئيسي للمـوضوع: «إن صراعنـا في الخليج ضـد الصليبيين هو ذات الصراع في فلسطين ضد الصهاينة» (٤٥). هذه التوجهات تدفع إلى الاستنتاج أن حركة حماس كانت تسعى ألا ينظر إليها كمعارضة للـرأي العام الفلسطيني، وفي الوقت ذاته لا تستطيع أن تقدم المبرر لقطع المساعدات المالية الخليجية التي تعتمد عليهـا لتمويل أنشطتها خاصة أن خصمها الـرئيسي منظمة التحـرير الفلسطينيـة قد بـان عليها الضعف بسبب انحيـازها التـام مع العراق ونتيجته كان فقدانها المصادر المالية الخليجية.

الاستجابة غير الواثقة:

الحركة الإسلامية في مصر

حزب العمل:

لقـد عارض حـزب العمل الغزو العـراقي للكـويت لكن لم يحدث أن أدانه لأنـه يعتقد أن أسلـوب الإدانة يعرقل نجـاح مساعي الـوساطة، يضـاف إلى ذلك اعتقاد الحزب أن للعراق سببـا مشروعا للشكـوى من الكويـت، ولم يخف الحزب اعتقاد أن الكويت أداة بيـد الغرب الساعي للسيطـرة على المصادر النفطية، بهذا المفهـوم يميز

الحزب بين التـذمـر العـراقي المشروع من الكـويت من جهـة، والغـزو الـلامشروع للكويت كأسلوب لمعالجة هذا التذمر من جهة ثانية!

لقـد أدان الحزب التحالف الـدولي على أساس أنـه يهدف إلى تدمير أو إضعـاف الإمكانـات العسكريـة للأمـة العربيـة والإسلاميـة حتى تتحقق السيطرة الأمـريكية الإسرائيليـة على مقدرات المنطقـة . . من هذا المنطلـق انتقد حـزب العمل المشاركـة المصرية الـرسمية في التحالف الـدولي ضد العراق، لأن تـلاعب أمريكا بسيـاسات مصر أحدث ضررا فادحـا بمصالحها في العالم العـربي، خاصة أن مصر انضمت إلى التحالف دون الأخـذ بعين الاعتبار عدد المصريين الهائل العـاملين في العراق، ودون ضمان القبول الأمـريكي لمصر بتجريـد إسرائيل من الأسلحة النـووية مقـابل تحجيم القوة العسكرية العراقية، كذلك فإن الحكومة المصرية لم تربط كل ذلك بأن يكون لها دور عسكري أكبر في مرحلة ما بعد الحرب.

ووفقـا لرأي الحزب فقـد كـان الاتحاد السوفييتي حليفـا متضـامنـا مع الولايـات المتحدة، ولذلك انتقدت جريدة الحزب بشدة دور السوفييت في التفاوض مع العراق قبل الهجـوم البري الذي انـدلع يوم ٢٥ فبرايـر / شباط ١٩٩١، ووصفت الجريـدة الدور السوفييتي بالدور الفاسد، واتهمتهم بخيانة العراق وربطت التورط السوفياتي في هذه الأزمة وفقا لما هوشائع بخداعهم لعبدالناصر عام ١٩٦٧.

لقد وصـف الحزب التحالف الـدولي كحملة صليبيـة ضد قيـام الإسلام والعـروبة، ونسب ذلك إلى كـون العديـد من المسؤولين الاستراتيجيين الغـربيين من اليهود في إشـارة خاصـة إلى وزير الخارجية السوفييتي الجديـد وقتها، وقد ترافق ذلك مع مقـالات حماسية ملتهبة ضد الولايات المتحدة في مقابل الحديث عن العراق بلغة الثناء والإطراء.

الإخوان المسلمون:

إن علينـا أن نشرح مـوقف الإخـوان المسلمين في مصر ببعض من التفصيل لأنـه أكبر هذه التنظيمات الإسلامية من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن تأثير هذه الجماعات لايقتصر فقط على داخل حـدود مصر، ولكنـه يمتـد ليشمل بقيـة أفـرع الجماعـات الأخرى التي يجمعهـا مع الجماعة الأم تنظيم دولي، وبذلك فإن آراء الجماعـة تبدو في مختلف البلاد مثل نظـرية الأواني المستطرقـة تؤثر كل جماعـة في الأخرى، كما أن لهذه

الجماعات منابر معروفة وأسماء ورموزا واصحة يمكن من خلالها رصد ردود أفعال هذه الجماعة عبر كل ملامح الأزمة.

اختلف موقف الإخوان المسلمين في مصر مع التطورات المتلاحقة التي سارت فيها الأزمة، وقد بدأت المرحلة الأولى مع بداية الأزمة ثم ما أعقبها من قيام العراق بكارثة الغزو، وشملت المرحلة الثانية قيام حرب تحرير الكويت بين العراق والقوات المتحالفة، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فقد أعقبت انتهاء الحرب، وما ترتب على ذلك من آثار، ويمكن رصد ملامح موقف الإخوان باختلاف هذه المراحل:

أولا: الإخوان المسلمون وكارثة الغزو:

١ـ أرجع الإخوان الأزمة لأسباب عديدة منها الأسباب الدينية المعتادة وهي ما يتعلق بابتعاد المسلمين عن أمور دينهم، وتولي حكام لا يقيمون شرع الله، ومنها الأسباب السياسية مثل تحميل الولايات المتحدة مسؤولية الغزو وتحريض العراق على القيام بالغزو الأمر الذي توافق مع ميول حكام العراق.

وهكذا نرى أن الإخوان المسلمين قد عارضوا واقعة الغزو في البداية، وأصدروا بيانا أعربوا فيه عن رفضهم ومعارضتهم للغزو العراقي للكويت، وما تلا ذلك من استباحة الأنفس والأعراض والأموال وترويع الآمنين، وطالبوا بسحب القوات العراقية من الكويت وتركها لأهلها، مؤكدين أن هذا العمل «الاحتلال» سوف يفتح أبواب شر كبيرة وسوف يؤثر على مجريات كفاح الشعوب الإسلامية في كل الأرجاء وخاصة فلسطين المحتلة، وقد ناشد البيان قادة العراق أن يعيدوا النظر فيما أقدموا عليه، كما أهاب بشعوب وقادة الأمة الإسلامية ببذل مساعيهم ونفوذهم لدى العراق لسحب قواتها من الكويت (٤٤).

٢ـ تغير موقف الإخوان المسلمين بعد ذلك مع تواتر أنباء وصول القوات الدولية إلى المنطقة، فأصدروا بيانا ثانيا بعد أسبوع واحد عبروا فيه بصورة مفصلة عن موقفهم ورؤيتهم للأزمة، فأكدوا من جديد رفضهم ومعارضتهم لاستخدام القوة في العلاقات بين الدول العربية والإسلامية، وضرورة أن يتم تسوية مثل تلك الخلافات بالطرق السلمية، وندد البيان واستنكر بشدة التدخل الأمريكي العسكري في أزمة الخليج وطالب بانسحابها وانسحاب كافة القوى الأجنبية الأخرى من المنطقة على

الفور، مؤكدين أن وجود مثل هذه القوات ـ أيا كانت مبرراته وأسبابه ـ يعيد إلى الأذهان عصور الاحتلال والحماية السافرين للمنطقة (٤٥).

وقد صعد المستشار مأمون الهضيبي وهو واحد من أهم زعماء الإخوان المسلمين من حدة انتقاداته التي شملت تصريحات الرئيس مبارك عقب لقاء مبارك بوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في شهر سبتمبر ١٩٩٠، والتي جاء فيها أن المنطقة لن تعرف الاستقرار إلا بإلغاء الأسلحة الموجودة لدى العراق، حيث أكد المستشار الهضيبي أنه من غير المعقول أن تبقى إسرائيل بقوتها النووية وأسلحتها الكيماوية ثم يقال لدول عربية وإسلامية مهددة بالتوسع الإسرائيلي أنه لابد أن تنزع أسلحتها(٤٦).

٣ـ ثم جاء موقف الإخوان المسلمين بالمطالبة بإرسال قوات إسلامية أو عربية بصفة عامة وقوات مصرية بصفة خاصة تكون بمثابة منطقةعازلة وقوة حاجزة بين كل من العراق والسعودية، إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي للأزمة، ثم تبدل هذا الموقف أيضا مع وصول القوات الأمريكية والمتحالفة إلى المنطقة، وعاد الإخوان يطالبون بعدم اشتراك أي قوات عربية وإسلامية لأن هذا سوف يجعلها تحت إمرة الولايات المتحدة، وبالتالي ستتحول هذه القوات إلى مظلة لإضفاء الشرعية على القوات الأجنبية، ومن هنا جاء رفض الإخوان لكافة مظاهر الوجود العسكري على الأرض العربية بالخليج أجنبية وعربية وإسلامية.

ثانيا: موقف الإخوان المسلمين أثناء حرب تحرير الكويت:

١ـ مع بداية الحرب صعد الإخوان المسلمون من هجومهم ضد القوات المتحالفة وعلى رأسها الولايات المتحدة واتهموا النظم العربية المتحالفة معهابالتبعية ومن ذات المنطق انتقدوا موقف هذه النظم، وطالبوا رؤساء الدول العربية والإسلامية الأخرى ببذل مزيد من الجهود لوقف هذه الحرب والتوصل إلى حل سلمي، واستنكر البيان الذي صدر بعد الحرب مباشرة الحرب التي يشنها الغرب ضد العراق وأسلوبها الهمجي التدميري الذي لا يتفق والأهداف المعلنة عن طبيعة عمل قوات التحالف، حيث رأى الإخوان في ذلك الأسلوب طريقة لتدمير العراق، ورأى الإخوان إنه أيا كانت خطيئة حاكم العراق ونظام حكمه الذي وصفته بالمستبد الكريه، فإن ذلك لا يمكن أن يغير من حقيقة أن الملايين من أبناء شعب العراق هم جزء مهم من الأمة

العربيـة، وكذا شـن البيان هجـوما عنيفا على الحكـومة المصريـة، بسبب انحيـازها لأمريكا حليفةالعدو الصهيوني (٤٧).

٢ـ ومع اشتداد القتـال صعد الإخـوان من درجة هجـومهم ضد الـولايات المتحـدة وحلفائها وأصـدروا بيانا أدانوا فيه بشـدة هجوم قوات التحالف على ملجأ «العـامرية» في بغـداد حيث لقي عدد كبير من المدنيين العـراقيين حتفهم، ودعا البيـان إلى وقف الحرب فورا (٤٨) ثم أصدروا بعد ذلك مباشرة بيانا رحبوا فيه بالمبادرة العراقية التي أعلنها مجلس قيادة الثورة العـراقية في ١٥/ ٢/ ١٩٩١ وهي المبادرة التي عدل فيهـا عن اعتبار الكويت جزءا من العراق وإقراره بكيان الكويت كـدولة حرة مستقلة ذات سيادة، ودعا البيان إلى ضرورة مسـاندة الـدول الإسلاميـة والعـربية مطلب وقف الحرب والبـدء في مفاوضـات سلميةعبر هذه المبادرة التي تحقق صالح جميع الأطراف (٤٩).

٣ـ تجدر الإشـارة هنا إلى أنـه رغم كل هذه البيانـات المتعاطفـة مع العراق إلا أن الإخوان المسلمين أكدوا أكثـر من مرة في أكثر من مناسبة معـارضتهم للنظام العراقي وحكم صـدام حسين الديكتـاتـوري، وقد تم التأكيـد على لسـان المستشار مأمـون الهضيبي أن موقف الإخوان من الحرب لم يكن من منطلق التعاطف مع صدام حسين وإنما رغبة في الحفاظ على الأمـة، وكذا فقد رفض الإخوان ادعاء العراق بـالدفاع عن الإسلام والقضية الفلسطينية (٥٠).

ثالثاً موقف الإخوان المسلمين بعد حرب تحرير الكويت:

١ـ فـور انتهاء المعارك سـارع الإخوان بالإعـراب عن فرحتهم بعـودة الكويت إلى أهلها، وانتهزوا هذا الفرصة للمطالبة بالاعتبار مما تعرضت له البلاد، وطالبوا بضرورة أن يمارس الشعب الكـويتي وغيره من الشعوب العـربيـة والإسلاميـة حقها في حيـاة شورية سليمـة، تعبر عن إرادته الحرة، مؤكدين أن ماحـدث في منطقةالخليج يرجع في المقام الأول إلى استبداد الحكام وفساد الأنظمة وغياب الشورى الإسلامية (٥١).

٢ـ ومع اندلاع الاضطرابات في شمالي وجنوبي العراق أعاد الإخوان هجومهم على الدول الغربية وعلى رأسهـم أمريكا، محملين إياها مسؤولية مـا يحدث، ومؤكدين أن ذلك أمر مخطط ومستهدف منذ اندلاع الأزمة(٥٢).

ويمكن إجمال عدة ملاحظات حول موقف الإخوان المسلمين في أزمة الخليج في النقاط التالية:

١ـ في المرحلة الأولى يمكن القول إن موقفهم المبدئي كان ضد الغزو، ومطالبة العراق بالتراجع، وحاولوا خلال هذه المرحلة الوصول إلى رؤية متوازنة في سياق الحديث عن أسباب المشكلة وأصولها، بحيث نظروا إلى عناصر الأولويات الداخلية داخل النظام العراقي وكذا عناصر التآمر الخارجي ممثلا في الولايات المتحدة.

٢ـ في المرحلة الثانية تغير موقف الإخوان مع اندلاع القتال، وحذروا من خطر خلط الأوراق، وأن إدانتهم للحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق لا يعني قبولهم للغزو العراقي مؤكدين موقفا جوهريا هو إنه لا يمكن علاج الخطأ بخطيئة، كذا فقد شهدت هذه المرحلة إصراراً في خطاب الإخوان على ضرورة قيام الأمة الإسلامية والعربية بواجباتها لدرء الخطر الناجم عن أزمة الخليج، وكان ترحيبها كبيرا بكل المبادرات التي طرحت لوقف القتال وكذا كان تنديدها كبيرا بالولايات المتحدة لرفضها هذه المبادرات على حد قول البيان.

٣ـ في المرحلة الثالثة أكد الإخوان رضاهم لتحرير الكويت، ورجوع أهلها وعبروا في بياناتهم عن مجموعة من القضايا الأساسية، فقد أكدوا تشابك قضايا الأمة الإسلامية، إذ أكدوا أن أسباب ما حصل هو شيوع الاستبداد في الممارسات السياسية وغياب الشورى وتغييب الشعوب كعناصر أساسية في تسيير دفة الحكم، وكذا محاولة كشف النقاب عن عناصر الازدواجية في مفهوم الشرعية الدولية حيال أحداث المنطقة العربية على الرغم من تشابكها وترابطها.

وهكذا يبدو موقف الإخوان المسلمين في مصر معاديا لتصفية الكويت ومؤيدا تحرير أهلها فقد تم خلط كثير من الأوراق وإدخال كثير من القضايا الفرعية والقديمة ثم قضية حديثة وأساسية حتى تتوه أوراقها الأساسية، كل ذلك الموقف السلبي يبدو معتدلا إن قسناه بما صدر من بيانات مبالغ فيها عن جماعات الإخوان في بلاد أخرى مثل الأردن والجزائر، حيث كان رد الفعل مباشرا ودون محاولة لتلمس أي موقف متوسط، وهو الأمر الذي أثار ثائرة الإخوان المسلمين في الكويت، وأعلنوا انسحابهم من التنظيم الدولي منه، رغم أنهم كانوا من أنشط الجماعات الموجودة

بداخله وأكثرها سخاء وأسرعها إلى فعل الخير وقد كتب لسان حال الإخوان المسلمين في الكويت الدكتور إسماعيل الشطي رئيس تحرير مجلة المجتمع الكويتية رسالة إلى المرشد العام للإخوان المسلمين السيد حامد أبو النصر يعلن هذا الأمر قائلا: «يا فضيلة المرشد، إنه ليؤلمني أن يكتب قلمي عن موقف مخالف للإسلام يقفه الإخوان وبإصرار حتى هذه اللحظة لقد وقف الإخوان المسلمون الكويتيون مذهولين من هول ما يسمعونه ويرونه ووجدوا صعوبة بالغة في فهم هذا الموقف وتفسيره» (٥٣).

وقد أحدثت أزمة الكويت موقفامتباعدا بين عناصر التنظيم المختلفة مازالت مستمرة حتى الآن.

وقد حدثت عدة محاولات للمصالحة أبرزها ما قام به الكاتب فهمي هويدي حين كتب عدة مقالات في جريدة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن حاول أن يبرر فيها المواقف المتباعدة بأن الذين أيدوا الكويت من الإخوان المسلمين كانوا يتبعون فقه «دفع الصائل»، أما الذين وقفوا ضد الكويت وضد التدخل الأجنبي في المنطقة فإنهم يتبعون «فقه الموازنات». وأن كلا الفريقين كان على حق. وهو تبرير واه لا يمتلك منطقا يقيمه.

الجماعات الإسلامية

نظرت الجماعات الإسلامية لأزمة الخليج نظرة ذات شقين: الأول، أن أزمةالخليج ليست إلا مؤامرة غربية للسيطرة على المسلمين وإذلالهم، والثاني: أن صدام حسين جزء من هذه المؤامرة لعدوانه على الكويت، وعدائه للحركة الإسلامية في بلاده والثورة الإسلامية في إيران، أما الكويت فإنها في نظر الجماعة جزء من المخطط الغربي وأنها لا تطبق الشريعة الإسلامية.

لقد اختلفت هذه الجماعات فيما بينها بالنسبة للتفاصيل، فزعيم منظمة الجهاد العسكري المسجون عبداللطيف حسن الزمر أبدى تحذيرا من أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إعادة تشكيل العقل العربي الإسلامي لكي يقبل فكرة التفوق الغربي ومن ثم يقبل الإذلال، في حين صرح عمر عبدالرحمن زعيم جماعة الجهاد الإسلامي من منفاه في الولايات المتحدة: أن المسلم الذي يقتل في حرب لا يخوضها من أجل إعلاء كلمة الله لايعد شهيدا، ومما يجدر ذكره أن الزمر وعبدالرحمن دعوا إلى القتال والجهاد إلى جانب العراق.

وهناك أقليةمن هذه «الجماعة» كأولئك الموجودين في بني سويف في مصر العليا، تعتقد أن الأزمـة هي نزاع بين الـولايات المتحدة ممثلـة الشيطان الأعظم وأتبـاعها في العالم العـربي الإسلامي مـن جهة والإسلام مـن جهة أخـرى لذلك دعـوا إلى الجهاد لصالح العراق .

اختبار القوة الإسلامية الجزائرية

إن محاولة صدام حسين اللعب بالورقة الإسـلامية من خلال الإعلان عن مقاومة العراق لقـوى التحالف الذي تقـوده أمريكـا في صورة «الجهاد»، قـد تم تجاهله من المعلقين الغربيين على أسـاس أن تلك دعوى زائفـة في ضوء العقيـدة العلمانية لحزب البعث، وسجله الممتلىء بـاضطهاد الحركات الإسلامية في العـراق، ورغم ذلك فقد حول الرأي العام المساند للعراق صدام حسين إلى بطل شعبي .

والحركـة الإسلاميـة دائمة العـداء للبعث لأنه يقـوم على المعنى العلماني للعروبـة متجاوزة الانقسامـات الدينية والاجتماعية السـائدة في المشرق العربي، أي أن البعث يقود المجتمع أيـديولوجيا وفكـريا وليس دينيا، في حين أن الـوضع مختلف في المغرب العـربي لأن الـدين هو الـذي يقـوم بهذا الـدور التوحيـدي للمجتمع على اختـلاف طبقاته لانعدام وجود الفرق بين السني والشيعي وعدم وجود المسيحية أيضا، لذلك يكون الإسلام هـو القوة الرئيسية لتجاوز الانقسـامات الطبقية والاختلافـات العرقية واللغوية بين العرب والبربر.

ولذلك فإن التعارض بين التيار العروبي والتيـار الإسلامي هو أمر طبيعي في المشرق، لكن ليس له وجـود في المغرب، فالحركة الإسـلامية الجزائرية المعاصرة تستمـد رؤيتها من الأطـراف المتشـددة في الحركـة الإسلاميـة التي تطـورت في المشرق، والتي تعيش حـالـة تعارض دائم مع الأنظمـة السياسيـة الوطنيـة العلمانية، ولـذلك تبنت الحركة الإسـلامية بشكل عـام تحامل الحركات المشرقيـة ضـد الأنظمة العلمانيـة البعثيـة فضلا عن اتخاذهـا موقف العـداء لاشتراكية الدولـة، يضاف إلى ذلك الروابط القـائمة بين الحركة الإسـلامية في الجزائر والسعودية والدول الخليجية الأخـرى التي تتلقى منها المساعدات المالية، ورغم وقوف الحركـة الإسلاميـة في الجزائر على النقيض مع علمانية البعث، فإنها كـانت تميل إلى جانب بغداد استجابة لتنامي الرأي العام الجزائري كلما تعمقت أزمة الخليج .

في بداية الأمر أخذت جبهةالإنقاذ موقفا متوازيا، إن لم يكن غامضا، بإدانةالغزو العراقي بشكل مبكر، فقد صرح يوم ١٧/ ٨/ ١٩٩٠ البروفسور عباسي مدني أحد مؤسسيها أنه لا سبب لوجود حدود بين الدول المسلمة، في حين أن عضوها البارز الممثل لتيار الشباب علي بلحاج اعتبر الأمر كارثة مستهزئا بالرئيس العراقي على أنه «هدام» و«خدام» قبل شجبه الكويتيين كونهم يجمعون الثروات الضخمة «ضد الإرادة الإلهية»، كما صرح أن الأماكن المقدسة مثل مكة والمدينة هي ملك لكل المسلمين وأنه يجب إسناد إدارتها إلى العلماء وليس إلى المملكة العربية السعودية.

في يوم ١٣/ ٩/ ١٩٩٠ أعلن مدني أن جبهة الإنقاذ مندمجة في عملية وساطة وذهب مع علي بلحاج إلى منطقة الخليج وزار بغداد مرتين وجدة ثلاث مرات ولم تلق محاولاتها نجاحا ورغم تململ ناخبيها فإنها لم تقطع علاقتها مع السعودية محافظة على موقف متوازن.

لكن هذا الموقف أخذ يتعرض لنقد بن بيلا الذي عاد إلى الجزائر يوم ٢٧ سبتمبر - أيلول ١٩٩٠ بعد زيارة قام بها لبغداد متخذا دور المناصر للعراق.

ومع العد التنازلي للحرب وتنامي الشعور الشعبي كانت جبهة الإنقاذ ملزمة أن تتحرك بثبات إلى جانب الموقف العراقي حتى تظل في صدارة التأييد الشعبي لها، وقد حققت ذلك فعلا عبر موقف يتسم بالوسطية، إذ وقفت قريبا من مساندة بغداد، لكنها جعلت من الوجود العسكري الغربي القضية المركزية. . بالتأكيد أن جبهة الإنقاذ لم تقتنع بقيادة صدام حسين لعملية الجهاد، كما أنها لم تشجع مؤيديه باعتباره بطلا، لكن ما إن بدأت الحرب حتى تبين أن جبهة الإنقاذ أكثر المؤيدين ضمنا للعراق، خاصة مع قيام التظاهرات الضخمة التي حدثت في الجزائر يوم ١٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٩١ وقد ضمت التظاهرات ٤٠٠ ألف فرد وشاركت فيها كل الأحزاب السياسية في الجزائر.

الأحزاب الإسلامية الأخرى كانت أقل حدة من موقف جبهة الإنقاذ ويعود ذلك التراخي إلى فقدانهم القدرة على تحريك الجماهير مقارنة بجبهة الإنقاذ لعدم رغبتهم الدخول في انتخاب يونيو/ حزيران ١٩٩٠. يضاف إلى ذلك ضعف قاعدتهم الانتخابية، ويمكن القول إن موقفهم كان أكثر اعتدالا تجاه الأزمة، ولقد برز في هذا

الاتجاه تصريح الشيخ النحناح الذي شجب الوجود الغربي العسكري في الخليج كما شجب بشدةالغزو العراقي للكويت ولم يشجع الاتجاه الشعبي الذي يميل إلى تضخيم شخصيةصدام حسين، وبهذا يختلف عن جبهة الإنقاذ التي جعلت من الوجود العسكري الغربي القضية المركزية وأما الغزو العراقي فهو أمر يبعث على الأسى(٥٤).

يمكن القول بشكل عام إن جميع الاتجاهات الإسلامية والرأي العام في الجزائر قد أدانت الغزو العراقي للكويت في البداية، لكنها أدانت بقوة أكبر الوجود الغربي بمنطقة الخليج حيث تجلى ذلك في مساقين أيديولوجيين: مساق التضامن العروبي ومعاداة الإمبريالية، أما المساق الثاني فإنه يتصل بمسألة الشرف، فصدام حسين غدا بطلا لأنه يستخف بأمريكا، ويحفظ «كلمته» حين قال إنه سيهاجم إسرائيل، «وكلمة الشرف لها موضعها في التقليد الجزائري» وليس من موقع للإسلام في هذين المساقين.

رؤية ختامية

كما أسلفنا في المدخل والإطار، فإن ردود الفعل العربية على اختلافها قد كشفت عن كوامن العقل السياسي العربي وآليات تفاعله على مستوى الشعور واللاشعور السياسي الذي يتداخل أحدهما في الآخر.

كما أزاحت هذه التفاعلات كثيرا من المسلمات «القومية» إلى أركان تجعلها في موضع تساؤل حقيقي حيال التفكير في المستقبل العربي.

لقد حدث اختلاف حول تعبير الأزمة عند الإشارة إلى عمليةالغزو وما أعقبها، ثم اتفق بعض المختلفين، ولعلنا نتفق معهم حول أن مسلسل الغزو وعواقبه بدأ أزمة تحولت إلى كارثة، وثمة من ذهب إلى أنها أزمة لم تتوقف، وكارثة تفضي إلى كوارث، لكننا لا نمضي في التشاؤم إلى هذا الحد الذي يغلق علينا كل أبواب المستقبل.

نعم، كان ما حدث أعمق من أزمة فهو كارثة، ولكنها بقدر ما كانت عنيفة الآلام، فإنها كانت كآلام الجسد الذي يخفي علة في داخله، وما الألم إلا مؤشر إلى موضع العلة وإعلان عن حقيقة وجودها، وفي حال كشفها وتحديدها بداية لإزالتها، إن توافرت الإرادة للعلاج، لا التغطية عبر التسكين التي تزيل الألم وتخفي العلة، لكنها في النهاية تفضي إلى الموت الأكيد.

وقد كشفت الأزمة ــ الكارثة العديد من الأقنعة السياسية من على وجه المواطن العربي والسياسي العربي على السواء، ويمكن أن نوجزها في المظاهر التالية:

أولا: كشفت الكارثة (عبر ردود الأفعال العربية) عن مدى تحكم آليات العقل السياسي العربي القديم في كثير من أركانه على مستوى النخبة والعامة، فما زال الإذعان ـ ولو باللاشعور ـ لنقائص العمل السياسي العربي مستمرا في كثير من تجليات هذا العقل وأوضحها التفاعلات الناشئة عن الأزمة / الكارثة، فروح القبيلة اللاعقلانية، وغلبة الانفعالات، ومنطق الأسلاب والغنائم في التعامل مع الغير، وتقديس الرؤى المعتقدية السياسية أحادية الجانب، كل هذه النقائص البائدة أظهرت أنها مازالت تحيا في كوامن العقل السياسي العربي، خاصة لدى من انصاعوا لغوغائية الدعاية الصدامية وتعاموا عن شرور الديكتاتورية حلما بالغنيمة. إضافة إلى ذلك فقد أثبتت هذه الظواهر مدى خضوعها للسلطة «البطريكية» بمعنى الإذعان لقعقعة الذكورية الفارغة في ادعاءات المقارعة بالسيف العربي، ومناطحةالغرب، بينما يتم التغاضي عن أن الأولى بالمقارعة هو بعض من التكوين العربي نفسه.

ثانيا: ثمة مظاهر لتفاعل العقل السياسي العربي مع الكارثة وتوابعها، كشفت عن اضطراب لغة الخطاب السياسي العربي كما أسلفنا، وكشفت عند مدى حاجتنا إلى وسائط غير تقليدية في دراسة تجليات هذا العقل، فعلى سبيل المثال ثمة ردود أفعال تم اتخاذها لا بناء على معطيات الموقف، بل للثأر من طرف آخر، فالأحزاب السودانية المعارضة على سبيل المثال كان موقفها نكاية في النظام السوداني أكثر من أي شيء آخر، كما أن مواقف بعض الأنظمة كانت نوعا من أخذ الثأر من أحد أ طراف الصراع، وهذه مظاهر تعزى إلى آليات الدفاع النفسي أكثر من كونها مواقف سياسية مدروسة، كما أن اختلاف الأقنعة السياسية لم ينف حقيقة «السلفية» التي تتملك الكثيرين من مفكري اليسار واليمين العربي على السواء، مما أدى إلى التقاء خطوط الأيديولوجيات المتنافرة أمام امتحان تضمنته كارثة الغزو وعواقبها.

ثالثا: الخلط السياسي للأوراق القديمة والجديدة أدى إلى اختلاط الموقف أمام رؤوس سياسية عديدة فبعض المقدسين لشعار التحشيد ضد الاستعمار والغرب فاتهم أن ثمة كارثة غير مسبوقة في التاريخ العربي تتمثل في غزو دولة عربية لدولة عربية

أخرى، وهنا التقى اليسار المؤتمت «أي المضبوطة مفاتيحه بشكل ميكانيكي وآلي على كل ما يسمى «غرب أو إمبريالية» حتى لو كان ذلك النعت سطحيا»، واليمين المؤتمت أيضا «والمضبوطة مفاتيحه على كل ما يسمى «غرب صليبي» حتى وإن كانت التسمية ملفقة»... التقى هؤلاء وهؤلاء نتيجة للسير الأعمى وراء الشعار إلى التعامي عن كارثة غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى، أو دولة إسلامية لدولة إسلامية، وصارت «أم المشاكل» لديهم هي مواجهة الغرب الإمبريالي«في قاموس هؤلاء» أو الصليبي «في قاموس أولئك»، متناسين تلك المعضلة التي تتمثل في عجز النظام العربي عن ردع المعتدي وإخراجه من الكويت «البلد العربي المسلم المعتدى عليه من بلد يفترض أنه عربي ومسلم أيضا»، ولقد كانت هذه النقطة ـ أي العجز العربي عن إخراج العراق من الكويت ـ واضحة لدى من يملكون جرأة التفكير السياسي ووضوحه ومنهم الرئيس السوري حافظ الأسد الذي وجه هذا السؤال صريحا «هل تستطيع إخراج العراق من الكويت؟» لكثير من القادة العرب ولم يحصل على إجابة إلا بالنفي.

رابعا انهيار منطق التجمعات العربية الإقليمية، فقد بدأت الحرب إحدى دول مجلس التعاون العربي، واشتعلت النار في قلب مجلس التعاون الخليجي، وظهرت الخلافات واضحة بين دول الاتحاد المغاربي، وهكذا بددت الكارثة الكثير من الشعارات السياسية التي كانت مطروحة على الساحة، وربما يمكن القول إن التجمع العربي الوحيد الذي تماسكت أطرافه وتجمعت قواه أثناء الأزمة هو مجلس التعاون الخليجي لأن الخطر الذي كان يتهدده كان واحدا.

خامسا: ازدواجية الخطاب العربي بين ما تعلنه الأنظمة عبر وسائل إعلامها وبين ما تقوم به سرا، وقد انعكس هذا أيضا في ازدواجية المواقف التي اتخذتها هذه الأنظمة، كما أن غياب أجهزة قياس الرأي العام قد جعلت قبولنا لهذا الرأي يأتي دفعة واحدة دون معرفة لاختلاف الآراء داخل المجتمع الواحد، وقد أثبتت أزمة الخليج أنه لا يوجد أي قياس علمي موثوق به يمكن أن نستطلع به رأي الجماهير بعيدا عن تأثير النخبة الحاكمة.

إذن ثمة لا عقلانية، ولا واقعية، سادت الكثير من ردود الأفعال

العربية المؤيدة للغزو. لكن الحقيقة التي تجعلنا أقل تشاؤما مستقبليا هي أن الجسم العربي لم يتهاو كله في قبضة النقائص، فثمة تيار مناهض أصغى للغة العصر ولم ترهبه عمليات التلويح بالشعارات «القومية» المتقادمة، وكان هذا التيار معاصرا حقا باحترامه لما استقر في الضمير الدولي، وما تمثله المؤسسات الدولية من احترام لسيادة الآخر، قريبا كان أم بعيدا، وإذا كان من صنع الأزمة/ الكارثة هو غزوا عربيا لبلد عربي، فإن من لعب دورا كبيرا في تحرير هذا البلد العربي كان من العرب أيضا، فمجال الكفر بكامل النظام العربي ينبغي ألا يتسع حتى ينفي هذا النظام عن خريطة المستقبل.

لا بد من عقل سياسي عربي جديد، ونظام سياسي عربي جديد يتأسس على معطيات هذا العقل الذي ينبغي عليه نبذ همجية القبائل، ومنطق الأسلاب، وتقديس الفكرة الواحدة، والإذعان لصنم «الزعيم»، «الأب الشامل»، «الديكتاتور العادل».

لقد اتهم أحد وزراء الخارجية الفرنسيين العرب بأنهم وهم كبير. . .

وهذا الاتهام حق وباطل، حق إن ظل العقل العربي خاضعا لآلياته القديمة بينما لا يكف عن الغناء للوحدة التي تضر بها هذه الآليات في الصميم، وباطل إن جعلتنا آلام الكارثة نفطن إلى موضع الداء ونجد في استئصاله. وهذا هوالدرس الحقيقي من رصد وقراءة ردود الفعل العربية تجاه كارثة الغزو العراقي للكويت وتوابعه.

مراجع البحث

١ـ محمد عابد الجابري «العقل السياسي العربي، نقد العقل العربي» بيروت ١٩٩٠ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ص٧ ـ المقدمة
٢ـ المرجع السابق .
٣ـ حسن وجيه ، «أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي»، القاهرة ١٩٩٢ مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ـ ١١ـ المقدمة .
٤ـ حليم بركات، حرب الخليج خطوط في الزمن والرمل ـ بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ص٩ .
٥ـ حسن حنفي ـ جريدة الأهرام في ٧/ ١١/ ١٩٩٠ .
٦ـ زكريا نيل ـ جريدة الأهرام في ٨/ ٩/ ١٩٩٠ .
٧ـ فيليب جلاب ـ جريدة الأهرام في ١٤/ ٣/ ١٩٩١ .
٨ـ فهمي هويدي ـ جريدة الأهرام في ٢٣/ ١١/ ١٩٩٠ .
٩ـ حسن وجيه «أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي» ص ١٧ .
١٠ـ المرجع السابق ص ٢١ .
١١ـ المرجع السابق ص ١٢٦ .
١٢ـ محمد عابد الجابري «العقل السياسي العربي ـ نقد العقل العربي» ص ١٢٣ .
١٣ـ المرجع السابق ص ١١ .
١٤ـ حسن وجيه «أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي» ص ٢١٧ .
١٥ـ المرجع السابق ص ١٦٩ .
١٦ـ مجموعة من الباحثين «الأمة في عام ـ تقرير حولي عن الشؤون السياسية والاقتصادية» ـ «أمة برس» والاستشاريين العرب ـ دار الوفاء ـ مصر ١٩٩٢ .
١٧ـ محمود المراغي ـ لقاء جرى تسجيله في الكويت ـ يناير ١٩٩٤ .
١٨ـ تقرير الأستاذ أحمد السقاف إلى سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الكويتي عن نتائج مهمة وفد المؤتمر الشعبي إلى الدول العربية ٢٦/ ١١/ ١٩٩٠ .
١٩ـ أحمد الجاسم ـ لقاء جرى تسجيله في الكويت في ديسمبر ١٩٩٣ .
٢٠ـ محمد مساعد الصالح ـ لقاء جرى تسجيله في الكويت ديسمبر ١٩٩٣ .
٢١ـ المصدر رقم ١٨ .
٢٢ـ أحمد السقاف ـ صيف الغدر ـ الكويت ١٩٩٢ ـ ص ٦٤ .
٢٣ـ حليم بركات ـ حرب الخليج خطوط في الزمن والرمل ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ١٩٩٢ ـ ص ٢٠٤ .
٢٤ـ د . فهمي جدعان ـ لقاء جرى تسجيله في الكويت ـ يناير ١٩٩٤ .
٢٥ـ تقرير الوفد الكويتي الشعبي إلى دول المشرق العربي وقد تفضل الأخ الكريم عبدالرحمن خالد الغنيم بتوفير نسخة منه للباحث .
٢٦ـ ليلى شرف ـ موقف الأردن من أحداث الخليج ، ورقة مقدمة إلى ندوة أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ٢١ـ ٢٢إبريل ١٩٩١ ، القاهرة ـ الكويت .

٢٧ـ صحيفة الدستور الأردنية الافتتاحية ٣/ ٨/ ١٩٩٠ .
٢٨ـ حديث فهمي جدعان ـ سبق ذكره .
٢٩ـ حديث الملك حسين لمحطة سي . بي . اس . ٧/ ٨/ ١٩٩٠ .
٣٠ـ Margaret Thatcher (The Downing Street Years) Harper Collins Publishers 1993.
٣١ـ أحمد السقاف ـ سبق ذكره ـ ص ١٣٠ .
٣٢ـ محمد عبدالله المتوكل ـ موقف الجمهورية اليمنية الشعبي والنخبوي والرسمي من أزمة الخليج العربي، ندوة مركز الدراسات العربية ـ سبق ذكرها .
٣٣ـ عثمان سعدي ـ ردود فعل الرأي العام الجزائري إزاء أزمة الخليج والعدوان على العراق، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية سبق ذكرها .
٣٤ـ كمال عبداللطيف ـ المثقفون المغاربة ـ حرب الخليج ـ مجلة المستقبل العربي عدد ٧٧١ تاريخ ٥/ ٩٣ .
٣٥ـ حديث مع السفير الكويتي في تونس عبدالمحسن ناصر الجيعان مع صحيفة «حقائق» التونسية، عدد ٢٦٦ بتاريخ ٢٨/ ٩/ ١٩٩٠ .
٣٦ـ تقرير أعده الأستاذ عبدالعزيز الصرعاوي عضو وفد المؤتمر الشعبي الكويتي لدول المغرب العربي، وقد تفضل مشكورا بإعطاء الباحث نسخة منه .
٣٧ـ مقابلة خاصة مع د. محمد أبو القاسم في الكويت ـ فبراير ١٩٩٤ .
٣٨ـ جيمس بيسكاتور ـ الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج ـ ترجمة أحمد مبارك البغدادي ـ مؤسسة الشراع العربي ـ الكويت ١٩٩٢ .
٣٩ـ نفس المرجع السابق ص ١٦٨ .
٤٠ـ نفس المرجع السابق ص ١٧٠ .
٤١ـ نفس المرجع السابق ص ١٦٣ .
٤٢ـ نفس المرجع السابق ص ١٦٥ .
٤٣ـ نفس المرجع السابق ص ١٧١ .
٤٤ـ نص البيان منشور في جريدة الشعب بتاريخ ٤/ ٩/ ١٩٩٠ .
٤٥ـ نص البيان منشور في جريدة الشعب بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩٩٠ .
٤٦ـ نفس المرجع السابق .
٤٧ـ جريدة الشعب بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٩١ .
٤٨ـ جريدة الشعب بتاريخ ١٤/ ١/ ١٩٩١ .
٤٩ـ جريدة الشعب بتاريخ ٢٦/ ١/ ١٩٩١ .
٥٠ـ مجلة أكتوبر ـ حديث مع المستشار مأمون الهضيبي ـ ١٠/ ٣/ ١٩٩١ .
٥١ـ جريدة الشعب بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٩١ .
٥٢ـ جريدة الشعب بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٩١ .
٥٣ـ صوت الكويت بتاريخ ٢/ ٧/ ١٩٩١ .
٥٤ـ جيمس بيسكاتور ـ مرجع سبق ذكره ص ٢٧١ .

التعقيب

د. قاسم عبده قاسم

أولاً: الـواقع أن البحث في موضـوع ردود الفعل العـربية أمـر شائك وشـائق في الوقت نفسه. فمجال البحث واسع وحافل بالمشكلات المعلوماتية والمنهجية. إذ بدا العالم العـربي أثناء الأزمة وكأنـه ضبط متلبساً بعجزه وحيرتـه. ولذلك كانت حـركته متصادمة متعارضة، بحيث حدث انشقـاق وتعارض داخل كل تجمع سياسي تقريبا في العالم العربي.

ثانيا: حدث تداخل شديد بين الحدث التاريخي، وهو غزو الكويت، والمواقف السياسيـة الأيديـولوجيـة في المراحل التاليـة من الأزمة. كما حـدث خلط بين أسباب الأزمـة ونتائجهـا حين خلط البعض قصـدا أو عفوا بين الغـزو الذي أوقع العـرب في مأزق تاريخي خطير من ناحيـة والوجود العسكري الأجنبي الذي كـان من نتائج هذا الغزو من ناحية أخرى. وكان هـذا كله ناجما عن فشل العرب في احتواء المشكلة قبل تفجرها وبعد انفجارها، وتحول المشكلة إلى قضية عالمية تمسك الولايات المتحدة بزمام المبادرة فيها.

ثالثاً: حاولت الورقة أن تجمع بين دراسة مواقف الحكومات العربية ودراسة ردود فعل الجماهير، وبينما نجح الأستـاذ الـدكتـور الـرميحـي في رصـد مـواقف بعض الحكومات بشكل جيد، نجده يكتفي بـاقتباسات من تصريحات المسؤولين في بعض دول أخـرى. كـذلك فإن ردود الفعـل الشعبيـة في العـالم العـربي تحتـاج إلى دراسـة مستقلة، لأن الباحث سجل ملاحظات عـابرة هنا وهناك ولم يتمكن من الغوص إلى جذور أسباب تنوع المواقف وتشابكها على هذا النحو المثير الذي رأيناه.

رابعـاً: إن تفسير مـا حدث في الثـاني من أغسطس خـارج السياق التـاريخي والظروف الموضـوعية السـائدة في العالم العـربي قبل هذا التـاريخ وبعـده، والاكتفاء بالأطر النظرية ربما يوقعنا في منزلق الخلط بين الأسباب التي أدت إلى الحادثة ـ الأزمة

والنتائج التي نجمت عنهـا . ففي تصوري أن غـزو العراق للكـويت كان تعبيرا عن الأزمة الكامنة في نسيج العلاقات العربية العربيةولم يكن ذلك الغزو نفسه أزمة برزت فجأة من طيات المجهول .

خـامسـاً : إن محاولة تفسير ردود الفعل العـربية دون رصد الأحوال السيـاسية في السنوات السابقة على الأزمة يمكن أن يسبب نوعا من الدهشة غير المبررة إزاء مواقف بعض القوى السيـاسية في العالم العـربي . لن أطيل على حضراتكم سأذكركم ببعض حقائق الموقف السياسي قبل الغزو.

ربما كان الأصـوب أن نرى الأزمـة ـ الكـارثة من منطق تـاريخي يرصـد الأحداث وتداعياتها باحثا عن العلاقة السببية بين مفرداتها بدلا من الاعتماد المطلق على أدوات علم النفس الاجتماعي والسيـاسي . وفي تصـوري أن الأزمـة بـدأت مع نهايـة الحرب العراقية الإيرانية بسبب الظروف التاريخية الموضوعية ولم تكن حالة عقلية أو طبيعية أو خلقية . إذ خـرج العراق بقوة عسكريـة ضاربة متمـرسة على القتال وأزمة اقتصـادية اجتماعيـة خـانقـة تمسك بتـلابيبه تمثلـت في غياب البنيـة الاقتصـاديـة القـادرة على استيعاب عشرات الألوف من الشباب العائدين من ميدان القتال كما تمثلت في ديون ضخمة ونظام سيـاسي ديكتاتوري شرس ومغرور بأوهام القـوة وخيالات النصر. فقد أقنع صدام حسين شعبه بأنه خاض أكبر حرب في التاريخ وصدقه العراقيون ورقصوا في الشوارع ، وعلى الصعيـد الداخلي وعـد صدام حسين ببعض الإجـراءات الليبرالية والدستـورية ، وعلى الصعيد العربي حـاول رسم صورة عظيمة للعـراق وفي ١٦ فبراير ١٩٨٩ أعلن عن قيام مجلس التعـاون العربي في بغداد بعضـويةمصر والأردن واليمن الجنوبي والعـراق ، ثم طمأن صدام المملكـة العربيـة السعودية بعقـد معاهـدة عدم اعتـداء في ٢٧مارس سنـة ١٩٨٩ وفي تلك الأثناء فشلت زيـارة سمو الشيخ سعـد العبدالله رئيـس الوزراء وولي العهد الكويتي في تحقيق أي مصـالحة حول المشكلات العراقيـة الكويتية . على الصعيد الاقتصـادي أعلن العراق عن حاجتـه لأموال كثيرة لإنعاش الاقتصـاد الذي أنهكتـه الحرب وعندمـا تم تسريح ٢٠٠ألف جنـدي لينزل عدد الجيش العراقي إلى مليون جندي ، اصطدم العائدون من جبهة القتال بالمصريين العاملين في العراق والـذين حافظوا على الاقتصاد المدني العـراقي طوال زمن الحرب . وأدى هذا إلى قتل وجرح عدة مئـات من المصريين هناك . وبينما انشغلت الحكومتان

المصرية والعراقيـة بحل هذه المشكلة الخطيرة، وكانت دول الغـرب الأوروبي مشغولة بأوروبا الشرقية والتداعيات التي أدت في النهـاية إلى تفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار الشيوعية. واستغلت إسرائيل الموقف لاستقدام أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود كما وجهت اهتمامهـا إلى بـرنـامج الصـواريـخ العـراقي. وكـان القبض على الجاسـوس الانجليزي بـازوفت وإعدامه مقدمـة لحرب دعائية بين الغرب وإسرائيل من نـاحية والعراق من ناحية أخرى، وكان طبيعيا أن يلقى العراق وصدام حسين تعاطفا وتأييدا عـربيا على المستـوى الشعبي والرسمي وهـو مـا بقيت ذيولـه وامتداداتـه بعد الغـزو العراقي للكويت.

في تلك الأثناء كـانت منظمة التحريـر الفلسطينية تمر بأزمة هويـة حادة. إذ إن الانتفاضة كانت مندلعة منذ سنة تقريبا، وجرت تطورات زادت من توثيق العلاقات بين العراق والمنظمة. ثم جاءت المذبحة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في ٢٠مايو سنة ١٩٩٠ مناسبة لإبـراز الدوز العراقي. ففي ٢٨مايو اجتمع الـزعماء العرب في بغداد وعلى الرغم من اللهجة الإنشـائية لقرارات قمة بغداد فإنها طـالبت بوضع استراتيجية عربية لمواجهة التأييد الأمريكي المطلق لإسرائيل.

هكذا إذن كـانت الخلفية التاريخية التي نشبـت عليها أزمة الغزو العـراقي للكويت. وفي تقديري أنها تفسر لنا الكثير من دقائق ردود الأفعال العربية تجاه الأزمة.

تفاصيل الموقف الحكـومي كما عرضت لها الورقـة التي تقدم بها الأستاذ الـدكتور محمد الـرميحي اتفق معه في كثير منهـا، ربما لأنها أحداث تاريخيـة ليست من صنع أحد. لكنني أختلف معه في وجهة النظر أو في الرؤية التي حللها بها.

أنـا أعتقد أن الكـلام عن عقل سياسي أو عقـول عربيـة سياسيـة هو كـلام عن أعراض المرض وليس كلامـا عن المرض نفسه. فإذا كانت هناك مـواقف عربيةيمكن أن ننسبها إلى عقل سياسي عربي، أو غير عربي، فإنني أعتقد أن هذا العقل نفسه هو نتاج لظروف مـوضوعية، وأوضاع سيـاسية، وخبرة سياسية أيضـا. وأعتقد أن حال التخبط والتشابك الـذي شاد المواقف العـربية في كل مكان، على المستوى الرسمي وعلى المستوى الشعبي، بحيث وجـدنا قطاعات تـؤيد هذا الفريق وقطـاعات تقف ضد هذا الفريق، أعتقد أن السبب في هذا هو الخبرة السياسية العربية في ظل أنظمة حكم مستبدة، وفي ظل غياب المعلـومات الواجبة والواجب توافـرها للجماهير لبناء

مواقفهـا. وأكبر دليل على حالـة التخبط أن الناس استيقظـوا في الثاني من أغسطس ليجدوا أن حارس البوابة الشرقية للـوطن العربي قد أصبح هو اللص الذي تسلل من هذه البوابة لكي يسرق جزءاً من الوطن العربي.

وربما يكون مفيـدا أن نسوق تعليقـاتنا على هـذه المعالجة في صـورة عرض لمواقف هذه الـدول من وجهة نظرنا ـــ وهي تتفق في نقاط كثيرة مع ما أورده الأستاذ الـدكتور محمد الرميحي ـ لتكون الفائدة أكثر عموما.

على الرغم من أن ردود الفعل العالمية جاءت حـاسمة من جانب مجلس الأمن «القرار رقم ٦٦٠ الذي يدين الغزو العراقي للكويت ويطلب الانسحاب الفوري وعودة الحكومة الشرعية» والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية «تجميد كافة الأموال والممتلكات الكـويتية والعراقيـة» والاتحاد السوفييتي «وقف مبيعات السـلاح للعراق» ـــ نقول إنه على الرغم من سرعة رد الفعل وصرامته خارج العالم العربي، فإن رد الفعل داخله على المستـوى الرسمـي ظل مؤجـلا بسبب طبيعـة التردد الـذي يحكم السـاسة العـرب، وازدواجية القول والفعل في السياسة العربية أيضاً.

إذ أصدر مجلس وزراء خـارجية الـدول العربيـة (الذي اجتمع على هـامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بالقاهرة) بياناً في اليوم التالي للغزو يدين الغزو العراقي ويرفض أية آثـار ترتبت عليه بأغلبية ١٤ صـوتا من مجموع ٢١ صوتـا. وكان هذا أول مؤشر على عجز العمل العـربي عن حل مشكلة ظلت تبحث عن حل قبل أن تنفجر على هذا النحو المأساوي، وبعد أن انفجرت بالفعل.

لقد كانت الكويت تواجه، في الشهور القليلة السابقة على الغزو، مشكلة داخلية مع قـوى المعـارضـة من نـاحيـة، كما كـانت تـواجـه مشكـلات مع جيرانها الكبـار «السعوديـة ـ إيـران ـ العـراق» من ناحيـة أخرى. كـان لب المشكلة من وجهـة نظر العراقيين هو تجاوز الكويت لحصتها التي حددتها أوبك، وتناسى صدام المساعدات التي كان يتلقاها من الكويت والسعودية وأرسل في ١٥ مايو رسالة إلى الجامعة العربية يشكو فيها من سياسة الكويت والإمـارات البترولية. وعلى الرغم من أن الأيام التالية شهدت تصـاعدا خطيرا في الأزمة، فإن كـافة الجهـود العربية عجـزت عن استيعاب الأزمـة. ذلك أن القبـلات والأحضان الـرسميـة العـربيـة المتكررة في صـور الحكـام

والمسؤولين، لم تخف حقيقة الشك والمرارة التي تحكم علاقات الدول العربية ببعضها البعض، وعجز قادة هذه الدول عن نبذ الأسلوب الشخصي والمزاجي وصولا إلى رؤية عامة للصالح العربي.

وقد أدى ذلك إلى ظهور مواقف فردية لبعض الدول العربية، إذ أدان بيان الخارجية المصرية يوم ٢ أغسطس، وبيان المملكة المغربية بإدانة العدوان، والموقف اللبناني المماثل. ثم تجسد الفشل العربي بصورة أكثر وضوحا بإعلان السعودية في يوم ٤ أغسطس تأجيل القمة المصغرة التي اقترحها الملك حسين في جدة عقب مباحثاته مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك بالاسكندرية. وأكدت تداعيات الأحداث حالة الفشل العربي (من جديد) في اتخاذ موقف سياسي واحد إزاء هذه الأزمة الخطيرة. وعلى الرغم من أن كافة الأطراف ظلت تدعو باستمرار إلى حل عربي للأزمة، فإن الجميع فشلوا في بيان طريق هذا الحل. وطوال الفترة التي سبقت عقد القمة العربية الطارئة والتي اختتمت أعمالها يوم الجمعة ١٠ أغسطس كانت هناك محاولات واجتماعات ثنائية بين القادة العرب، تراوحت بين الرغبة الحقيقية في حل الأزمة، ومحاولة اللعب على الحبال وكسب النقاط من هذه الأزمة لحساب بعض القوى في العالم العربي.

وأصدر مؤتمر القمة العربية الطارئة بالقاهرة بيانا بأغلبية ضئيلة يدين فيه الغزو العراقي للكويت، ويرفض الاعتراف بضم الكويت للعراق، ويقرر إرسال قوات عسكرية للدفاع عن السعودية ودول الخليج العربي. وقررت مصر وسوريا والمغرب إرسال قواتها.

هنا بدأ فرز المواقف العربية ـ على المستوى الرسمي ـ من غزو العراق للكويت، وهو الأمر الذي يدعونا إلى محاولة رصد مواقف الدول العربية وقادتها من هذا الحدث أولا، ومتابعة تطورات هذه المواقف ثانيا، ثم محاولة فهم أسباب هذه المواقف ودوافعها ثالثا.

وربما يمكن تقسيم الدول العربية في مجموعات على النحو التالي:

المجموعة الأولى: دول المواجهة:

ونقصد بها دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، والإمارات

العربية المتحـدة، وسلطنة عمان، وقطر، والبحرين) التي تضمهـا والكويت منظمة إقليمية واحدة. وكانت هذه الدول أشد حساسية من غيرها إزاء الغزو العراقي لاسيما أن أمنها بـات مهددا بـوجود القـوات العراقيـة في الكويت على نحـو يهدد بقية دول الخليج. ومن الطبيعي أن رد الفعل في هذه المنطقة كان حـاداً وعصبيا بقدر ما كانت المفاجأة والممارسات العراقية فجة وقاسية.

كان رد الفعل الأول متـوازنا، إذ صدر بيـان عن المجموعـة يوم ٣ أغسطس على هامش اجتماعـات وزراء الخارجية الإسـلاميين بالقـاهرة يطلب الانسحـاب، وعدم الاعتراف بنتائج الغزو العراقي، ويطلب موقفا عربيا واحدا.

وقطع الشيخ زايد زيارته لمصر وعاد مسرعـا إلى بلاده لمواجهة التطورات الجارية، كما أن المملكة العربية السعوديـة تصرفت بالحذر المعهود، وفي يوم الأحد ٥ أغسطس أعلنت التعبئـة العامـة في القوات المسلحـة. ثم جاء إعـلان المجلس الوزاري لـدول مجلس التعـاون الخليجي في دورتـه الاستثنائيـة الثـانية عشرة بجـدة يـوم ٧أغسطس ليصدر بيـانا يـدعم فيه الحكومـة الشرعية في الكويـت، ويطلب من العراق سحب قواتـه فوراً من الكـويت. وفي اليوم التـالي أعلن الرئيس الأمـريكي جورج بـوش عن إرسال قوات أمريكية إلى المنطقة لحمايتها من الغزو العراقي.

في يوم الخميس ٩أغسطس أصدر الملك فهـد بيانا يؤكد فيـه رفض السعودية لكل ما يترتب على الغـزو العراقي للكويت ويطالب بعـودة الأسرة الحاكمة، وفي يـوم ١٣ أغسطس أعلن أن مبادرة العـراق غير قابلـة للتنفيذ. ثم ازدادت لهجـة العاهل السعودي وهويؤكد أن السعـودية لن تسمح بالعدوان على شبر واحد من أراضيها. وربما كان هـذا الموقف المتصاعد تدريجيـا من جانب السعوديـة موازيا لتطورات دولية أخرى، (فقد أجرى الرئيس بوش مكالمة مع الملك فهد أخبره فيها أن القوات العراقية تحتشد على الحدود السعودية وأجاب العاهل السعودي بأدب بأنهم يحتاجـون بعض المساعدة لسلاحهم الجوي ولكنهم لا يحتـاجون إلى جيش الولايات المتحدة. وعندما وصل الأمير بندر إلى السعودية لمناقشة الوضع علم أن المملكة أرسلـت قوات استطـلاع ولكنها لم تجد أثـراً لقوات عـراقية تتجـه صوب السعودية. وأجـاب الأمير بندر بأنه رأى صورا لأقمار صنـاعية توضح العكس.

وكانت تلك الصورة أيضا هي أداة تشيني الذي أرسله بوش إلى السعودية لكي يقنع الملك فهد بدعوة القوات الأمريكية إلى المملكة).

ثم بدأ تصعيد محسوب في المواجهة السياسية بين دول هذه المجموعة والعراق مع بدء وصول القوات العربية والإسلامية والأجنبية واستمرار تدفقها إلى السعودية والإمارات، وبدأت لهجة الدبلوماسية الخليجية تلتزم الحسم سواء في مفرداتها أو في المواقف التي تتبناها، ففي ١٩ أغسطس رحبت الإمارات بنشر قوات عربية وصديقة في أراضيها. وفي الأربعاء ٢٩أغسطس أنشأت السعودية قيادتين منفصلتين للتنسيق بين القوات العربية والقوات الأمريكية والأجنبية الموجودة فوق أراضيها.

ثم جاءت تطورات أخرى تؤكد توازي تصعيد دول الخليج مواجهتها للعراق مع تطور الأحداث على الصعيد الدولي. ففي أول سبتمبر زادت الإمارات والسعودية حجم انتاجهما من البترول لتعويض النقص الناجم عن توقف البترول الكويتي والعراقي. وفي ١٧ سبتمبر أعلنت السعودية عن عودة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي بعد ٥٠عاما من انقطاعها، وذلك ردا على موقف الاتحاد السوفييتي من الأزمة (وهو موقف جاء مخيبا لحسابات صدام حسين وتوقعاته بالقدر الذي يكشف عن قصور الرؤية السياسية العراقية لحقائق الموقف الدولي). وفي ٢٢ سبتمبر أعلنت الحكومة السعودية قرارها بطرد أعضاء البعثات الدبلوماسية للعراق واليمن والأردن. في ٢٤أكتوبر أكد عاهل السعودية ضرورة انسحاب جميع الحشود العراقية المرابطة على حدود السعودية مع ضمانات بعدم تكرار عدوان حاكم العراق على أية دولة خليجية أخرى.

وليس بوسعنا أن نقوم برصد تفاصيل رد الفعل لدى هذه المجموعة على المستوى السياسي، وهو تصاعد نرى أنه كان متوازيا مع تصاعد الاستعداد العسكري حتى بدء العمليات العسكرية يوم الخميس ١٧يناير ١٩٩١م. وفي تقديرنا أن موقف هذه المجموعة موقف طبيعي للغاية، إذ إن خطوط التماس بين دول هذه المجموعة والقوات العراقية الغازية في الكويت كانت تفرض هذا الموقف الذي تدرج من الحذر الهادىء المشوب بالخوف من اندفاع المغامرة العراقية في الأيام الأولى إلى داخل الأراضي السعودية، إلى الموقف الحاسم المستند إلى طمأنينة وجود ضمانات الدفاع

الكاملة والتأييـد العالمي، ثم المشاركة في القتال الفعلي ضد القـوات العراقية سواء في معركة الخفجي ٣١يناير ١٩٩١م أو في حرب تحرير الكويت.

ومـوقف هـذه المجمـوعـة يبدو، أيضـا، متسقـا مع تطـورات الموقف السيـاسي والعسكري على المستويين العـربي والدولي. فقد أدت تداعيـات الأحداث إلى نتائج جانبية داخل نسيج العلاقات السياسية مع دول العالم العربي لهذه المجموعة.

المجموعة الثانية:

وهي الدول العـربية التي يمكن أن نسميهـا دول المساندة، وهي التي اتخذت مـوقفا ضد الغزو منذ البداية، ولم تكتف بالمساندة السياسية وتسجيل المواقف وإنما ترجمت ذلك إلى مساندة عملية من خلال تحركاتها الدبلوماسية، وهي مصر وسوريا والمغرب.

لقد قـررت الدول الثـلاث إرسال قواتها إلى المملكـة العربيـة السعوديـة بناء على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة يوم ١٠ أغسطس. وفي تصورنا أن هناك عوامل مشتركة جمعت بين مصر وسـوريا والمغـرب، كما أن هناك نقاط خـلاف بطبيعة الحال بين دول هذه المجموعة، إذ إن إدراك الدول الثلاث لمدى اختلال مفهوم الأمن العربي نتيجة الغـزو العراقي كان عـاملا حـاسما في ردود أفعال هذه الـدول الثلاث، كما أن مبـدأ غزو الجيران وحل المشكـلات بالقـوة العسكريـة أمـر لا يمكن قبولـه بالنسبـة للمغرب التي عانت كثيرا من مشكلة الصحـراء. وبالنسبة لمصر التي اتخذت لنفسها سياسة معلنة تجاه حل المشكـلات بالمفاوضات منذ اتفاقيـة كامب ديفيد، كان حل المشكلات بالقوة العسكرية أمـرا غير مقبول لاسيما بين جارتين عربيتين، وهو أمر لا يمكن قبوله بالنسبة لسوريا التي لا تزال أراضيها تحت الاحتلال الصهيوني.

وإذا كانت مصر قـد ربطتها بالعـراق علاقـات تعاون وثيقة خـلال سنوات الحرب مع إيـران، ثـم من داخل مجلس التعـاون العــربي، فإن مصر رأت في التصرف العـراقي بغزو الكـويت، والغـدر السياسي والعسكـري الذي واكبـه، سلوكـا خطرا على مفهوم الأمن العربي والاستقـرار الذي كانت السياسـة المصرية تحاول بناءه من خلال ممـارسات سياسية وسطية. وفي تقديرنـا أن حجم الصدمة كـان كبيرا بالنسبـة للرئيس المصري الـذي ظن أن الرئيس العـراقي قد استجـاب لوساطته عندما وعده بعدم اللجوء إلى القوة.

وربما كان الـرأي العام المصري من العوامل المهمة في صيـاغة رد الفعل المصري، إذ رأت الحكومةالمصرية، وبعض القوى السياسيـة (حزب الوفد) أن المشكلةالرئيسية هي غـزو العراق للكـويت، وكان مـن رأي التيارات السيـاسية الأخـرى «التجمع ـ الإخوان ـ الناصريـون» أن الغزو خطأ سياسي وقومي يرقى إلى مـرتبة الخطيئة، بيد أن خطر الوجود العسكري الأمريكي أكبر من أي خطأ آخر. ومن المهم أن مواقف كافة القوى السياسية كانت متداخلة بين رفض الغزو من ناحية ورفض تدمير العراق تحت غطاء تحرير الكـويت من ناحيةأخرى. وكانت تأثيرات أزمـة الخليج في مصر بمثابة وقود إضـافي لنيران النزاع بين الحكـومة والمعارضـة، ولكن عودة حـوالي ٣٥٠ألفا من المصريين العاملين في الكـويت والعراق بعد أن فقـدوا معظم ممتلكاتهم ومـدخراتهم جعلت الرأي العام المصري متـوافقا مع تصرفات الرئيس المصري. وربما كـان للآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن الأزمـة (تدهور عائدات المصريين في الخليج، ودخل قناة السويس والسياحة) أثرها في صيـاغةالموقف المصري الذي كان مساندا للكويت وحقـوقها، على الـرغم من رفض بعض القـوى السياسيـة للتدخل الأجنبي وتـدمير العراق. ومن المهم أن نشير إلى أن كافة القوى السياسية قد أدانت الغزو العراقي منذ البدايـة، ولكن تدفق القـوات الأجنبية إلى المنطقة أدى إلى فـرز القوى السيـاسية من ناحية، وأدى إلى خلط بعض القوى السياسية الأخرى بين الأيديولوجيا والتاريخ، أو تقديم الموقف الأيديولوجي على حقائق الموقف التاريخي الناجم عن الغزو.

كذلك فإن الموقف السوري كان راجعا إلى اعتبارات عملية على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي. فسوريا على خلاف شديد مع العراق منذ سنوات طويلة، وقـد فشلت كل محاولات الإصـلاح بينهما على الـرغم من أن الحكم في كل منهما بيـد حزب البعث العـربي، وزاد من تعقيد الموقف مسـاندة سوريـا لإيران طـوال سنوات الحرب العراقيـة الإيرانية، ثم مسانـدة العراق لميشيل عون في لبنـان. وعلى الرغم من أن سوريـا ليست في نفس الموقف السياسي والعسكري الـذي تتمتع به مصر (بسبب وجودها العسكري في لبنان، واحتـلال إسرائيل لجزء من أراضيها، وعلاقاتها السيئة بالغرب) فإنها أدركت أن خـرو ج العراق بغنيمته سالما يعني اختـلال توازن الإقليمية لصالح العراق، وهو أمر لا تستطيع سوريا أن تتحمل تبعاته.

أما المغرب، الذي كانت تربطه بدول الخليج علاقات طيبة دائما، فقد حاول أن ينهج نهجا متوازيا يراعي المصلحة الخاصة بالمغرب، ويتواءم مع العلاقات الدولية، مع عدم الرغبة في قطع الجسور مع العراق. بيد أن اتجاه الرأي العام في المغرب كان يميل لصالح العراق، فقد وقف الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية مع العراق. وعلى الرغم من أن الحكومة أرسلت قوة عسكرية قوامها ١٢٠٠ جندي إلى السعودية، فإنها ظلت تسعى إلى حل سلمي عربي للأزمة. ومثلما حدث في مصر كانت الأزمة سببا في مزيد من الشقاق والتخاصم بين الحكومة المغربية وقوى المعارضة السياسية.

وعلى الرغم من هذه المساندة النشطة، فإن هذه الدول الثلاث ظلت تتصرف باستمرار على أساس إمكان إرغام العراق على الانسحاب دون حرب. ومع التصريحات والنداءات المتكررة من جانب الرئيس المصري (٢٧نداء) كان يبدو أن هذه المجموعة تخشى من الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن مواجهة عسكرية مدمرة في حالة استمرار التعنت العراقي. ويمكن أن نضع موقف هذه المجموعة في إطار رد الفعل وانتظار تداعيات الأحداث. ولكن تطور الأزمة بالشكل الذي حدث جعل مشاركة القوات المسلحة لهذه الدول إيجابية في حرب تحرير الكويت، وكان دور القوات المصرية أكثرها فعالية وإيجابية في الحرب البرية.

المجموعة الثالثة:

يمكن أن نسميها دول الموقف السلبي، وهي الدول التي اتخذت موقفا جمع بين رفض الغزو العراقي وإدانة التدخل الأجنبي، وتبرز الجزائر وليبيا وتونس في مقدمة هذه المجموعة، وكانت ليبيا هي الدولة الأكثر نشاطا في محاولة تطويق التدخل الأجنبي وصياغة دور عربي مع إدانة التدخل الأمريكي، فقد وصل الرئيس الليبي إلى القاهرة يوم ٨ أغسطس (في نفس اليوم الذي دعا فيه الرئيس المصري إلى القمة العربية الطارئة)، كما اقترح القذافي يوم ١٠ أغسطس تشكيل مجموعة من القادة العرب لإبلاغ صدام حسين بقرارات القمة. وفي الوقت نفسه ظلت الاتصالات قائمة بين الكويت وليبيا. ومن ناحية أخرى حرصت ليبيا على تأكيد موقفها الرافض للتدخل الأجنبي والمعادي للولايات المتحدة، ففي ١٨ أغسطس احتج على اعتراض السفن الأمريكية للسفن التي تحمل بضائع للعراق تنفيذا لقرار المقاطعة، وفي ٢١ أغسطس

عقد الرئيس الليبي مؤتمرا صحفيا بطرابلس أدان فيه الغزو العراقي للكويت باعتباره خرقا لميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة، واستنكر استخدام الرهائن، ولكنه حرص على إدانة التدخل الأمريكي أيضا.

ويمكن فهم الدور الليبي من خلال الدور السياسي الليبي الداعي إلى الوحدة العربية من ناحية، ورصيد العلاقات العدائية بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. بيد أن الحلول التي طرحتها ليبيا للأزمة لم تلق النجاح بسبب ما تضمنته من تنازلات لصالح العراق. ومع تصاعد الوجود العسكري الأجنبي زادت حدة المعارضة الليبية للحرب على أساس أنها سوف تدمر العراق. وكانت التحركات والمظاهرات الشعبية الضخمة مؤازرة للعراق في مواجهةالولايات المتحدة والغرب.

وفي تونس تكونت لجان شعبية لمناصرة الشعب الكويتي وسط تيار جماهيري معادية لدول الخليج بشكل عام على الرغم من الموقف الوسطي للحكومة التونسية التي غابت عن القمة العربية في القاهرة.

ومع تكثيف الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج زاد إجماع القوى السياسية في بلدان المغرب العربي على مساندة العراق، على حين أعلن حزب الوحدة الشعبية في الجزائر عن تأييده لموقف السعودية والكويت.

هكذا كانت الخريطة السياسية متداخلة إلى حد الارتباك داخل هذه المجموعة، ولم يكن ثمةموقف واحد يمكن أن نرصده في أي من هذه البلدان. غير أن أهم ما أسفر عنه موقف هذه المجموعة هو وجود موقف وسطي داخل المجموعة العربية كان بمثابة منطقة عازلة بين موقف المجموعة الأولى والمجموعة الثانية اللتين تطابقت مواقفهما وأصبحت موقفا واحدا، وموقف المجموعة الرابعة التي أخذت موقف الدعم الصريح للعراق.

٤ـ المجموعة الرابعة:

تضم الدول العربية التي ساندت الغزو العراقي ووقفت معه منذ البداية، على الرغم من اختلاف الأدوار فيما بينها وتضم السودان، والأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويمكن تفسير موقف هذه المجموعة في ضوء الأحداث والظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها هذه الدول في الشهور القليلة التي

سبقت انفجار الأزمة، كما تأثرت السودان والأردن واليمن بالعودة الجماعية لمواطنيها من منطقة الخليج، كما ساءت أحوالها الاقتصادية نتيجة الحصار الاقتصادي وارتفاع أسعار البترول، كما أن الإحباط السياسي والمشكلات المالية التي واجهتها منظمة التحرير الفلسطينية كانت وراء تأييد القوى السياسية في هذه المجموعة للعراق، ونسبت هذه المعاناة إلى المؤامرة الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويبرز موقف الأردن والمنظمة من خلال المناورات السياسية والدبلوماسية، والحركة الدائبة لملك الأردن ورحلاته الكثيرة من ناحية، ومشروعات ياسر عرفات وتصريحاته واقتراحاته من ناحية أخرى، فقد كان الملك حسين أول من تحرك في هذه المجموعة، ومعه ياسر عرفات، والرئيس اليمني. وجاء موقف منظمة التحرير واليمن في القمة الطارئة حسما لتوجهات هذه المجموعة التي استمرت مواقفها على نفس الخط المؤيد للعراق والرافض للتدخل الأجنبي في المنطقة بشكل خلق حساسيات بين هذه المجموعة والمجموعتين الأولى والثانية، وزاد من حدة التوتر المظاهرات اليمنية والسودانية ضد السفارة المصرية في صنعاء والخرطوم. كما أن مندوب اليمن في مجلس الأمن لعب دورا صريحا في مساندة العراق في غالبية القرارات التي اتخذها مجلس الأمن. ووصلت العلاقات بين مصر والسودان إلى أدنى مستوياتها، ووصل الأمر إلى حد التهديد العسكري. ففي يوم الخميس ٢٣أغسطس نفى مسؤول بالخرطوم الأنباء التي شاعت عن تقديم تسهيلات عسكرية للعراق كما نفى وجود طائرات عراقية على الأراضي السودانية. وفي ٥سبتمبر جددت الحكومة السودانية نفي وجود طائرات وصواريخ عراقية فوق أراضيها، وبعدها بيومين أكد الرئيس مبارك أن مصر سوف تدمر، بدون إبطاء، أي صواريخ عراقية تنصب في السودان.

وعلى الرغم من أن هيئات شعبية سودانية في الخارج انتقدت موقف الحكومة في السودان، وعلى الرغم من تراجع الموقف السوداني الرسمي عن المساندة المطلقة للعراق، فإن حكومة البشير ربطت بين مساعدات العراق الاقتصادية والعسكرية في مواجهة تمرد الجنوب، وبين دواعي الأمن العربي الذي هزه الغزو العراقي من أساسه. كما اتخذ الموقف السوداني طابعاً ثأريا من دول الخليج التي اتخذت موقفا فاترا من حكومة البشير بعد الانقلاب الذي أتى به على قمة السلطة في السودان.

أما أكثر الخاسرين داخل هذه المجموعة على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي فهي منظمة التحرير الفلسطينية التي خسرت موارد اقتصادية هائلة، والدعم السياسي للانتفاضة كما أن جلبة وضوضاء السلاح العراقي في الكويت حجبت مسرح الاستيطان الصهيوني المتصاعد في فلسطين، كما حجبت مذابح الصهاينة ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل، فضلا عن أن الغزو العراقي وتداعياته قد ترك المنظمة عارية في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية والتواطؤ الأمريكي. ولسنا نظن أن ياسر عرفات على هذا القدر من السذاجة السياسية، وربما يكون تفسير هذا الموقف كامنا في طيات العلاقة المتينة بين صدام حسين وياسر عرفات في السنوات السابقة من ناحية، وربما كان اليأس والإحباط اللذان خيما على قيادة المنظمة وراء هذا الموقف في مساندة العراق إرضاء لمشاعر الجماهير، لاسيما أن الورقة الفلسطينية كانت من ضمن أوراق اللعب العراقية أثناء الأزمة من ناحية ثانية، كما أن ضرب إسرائيل بالصواريخ العراقية دغدغ الأمل في نفوس الفلسطينيين الذين عانوا من خيبة أمل كبيرة تجاه الدول العربية.

وفي تقديرنا أن الموقف الفلسطيني قد خلط بين الفعل التاريخي والموقف السياسي. إذ إن العدوان العراقي على الكويت قد خلق فعلاً تاريخياً ينبغي محاصرته قبل أن نربط بينه وبين قضية فلسطين على هذا النحو الهزلي الذي يمنع حل المشكلتين معا، كما يقلل من تركيز الاهتمام حول قضية فلسطين، كما أن الموقف الذي تبنته المنظمة قد أعطى الفرصة لبعض دعاة الواقعية السياسية الفجة لكي ينادوا بنفض الأيدي عن مساندة الفلسطينيين.

أما اليمن فإن مشكلات الحدود القديمة بنيها وبين السعودية من ناحية، ورغبتها في لعب دور قوي داخل مجلس التعاون العربي من ناحيةثانية، واستياءها من أسلوب تعامل دول الخليج من ناحية ثالثة، ربما يفسر موقفها الذي أدان الغزو العراقي ولكنه رفض اتخاذ أية تدابير ضده في الوقت نفسه وأصر على إمكان الحل العربي للأزمة. ويبقى دور الأردن الواقع بين الرغبة في تحاشي العدوان الإسرائيلي والاختراق العراقي، والذي كان يحاول الموازنة بين إرضاء الرأي العام المنحاز إلى جانب العراق ومصالح الأردن السياسية والاقتصادية.

على أية حال، فإن تصاعد الأزمة وبـروز دور القوة العسكرية الأمريكية، ثـم بـدء ضرب العراق جعـل الموازين داخل هذه المجمـوعـة ــ وغيرها ــ تميل نحـو مساندة العراق.

هذا الموقف السلبي للمجمـوعة الأخيرة، كـان من أهم عوامل انقسـام العرب، وهو الـذي ضيع الفرصة على العرب لإيجاد حـل عربي للأزمة. لقـد فشل العرب في اتخاذ موقف واحد نتيجة الظروف التاريخية السائدة وقت نشوب الأزمة ـ وهي ظروف قائمـة منذ سنوات طويلـة أهمها غياب المفهـوم السياسي للوجود العـربي المتكامل، وسيادة نزعـة التشرذم والأنانية السياسيـة، وغياب الديمقراطيـة. ولكن محصلة هذا الموقف المرير تمثلت في نتيجـة أشد مرارة، وهي أن العرب أصبحـوا (بسبب العدوان العراقي) في موقع المفعول به في جملة السياسة الدولية.

وأجدني مضطـرا للاختـلاف مع الدكتـور الرميحي في رؤيتـه الخاتمة فهو يـرى أن ما حدث قـد كشف عن كوامن العقل السيـاسي العربي، كما أن الأزمـة قد أزاحـت كثيرا من المسلمات «القومية» بحيث باتت موضع تساؤل حقيقي تجاه المستقبل العربي. وفي رأينا أن الأزمـة / الكارثـة كانت أزمـة النظام العـربي القائم على الاستبـداد، والنفاق السيـاسي، وغياب الجماهير عن المشاركة في صنع القرار السيـاسي. ويكفي تدليلا على ذلك أن قرار الغزو العـراقي كان قرارا فـرديا من جانب الـرئيس العراقي بعيدا عن مشـاركة الشعب في العراق، كما أن القرارات التي شكلت ردود الفعل الحكومية على اختلافها في أنحاء العالم العربي كانت قرارات حكومات أو رؤساء لم تشارك الجماهير فيها.

لقـد كانت أحـداث الغزو العـراقي، وتداعيـاتها، تعبيرا عن الأزمة التي كـانت كامنـة. وكان غيـاب المعلومـات، وتضليل الأنظمـة لشعوبها، والإحبـاط السياسي والاقتصـادي والاجتماعي مصدر ذلك التخبط والبلبلـة. وفي تصوري أنـه لا يمكن فهم مثل هذه الأمور في ضوء المعطيـات النظرية المستعارة من علم النفس الاجتماعي والسياسي فقـط، وإنما يمكن فهمه من خـلال تحليل الظروف التـاريخية الموضـوعية التي سـادت في المنطقة العـربية قبـل الثاني من أغسطس ١٩٩٠م. والمسألـة ليست مسألة «عقل عربي» أو «عقول عربيـة» جامدة بسبب طبيعي أو خلقي، ولكنها نتاج واقع تاريخي بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإفرازاتها الثقافية.

المناقشات

د. طلعت منصور:

الواقع أن عرض هذه الدراسة الوثائقية القيمة يذكرني باسم كتاب عن الأزمات بعنوان «عالم تناثر في أجزاء» واضح جدا أن أزمة الخليج أو العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت كانت بمنزلة العامل الخارجي الصدمي الذي فجر مكنونا في الواقع العربي وفي تكوين العقل العربي. وهذا يفسر لماذا كانت هذه التناقضات اللاعقلانية في التعامل مع هذه الأزمة، أو الكارثة أو الزلزال الذي حل بالأمة العربية. مواقف مع تتقلب إلى مواقف ضد. هناك ظاهرة نطلق عليها في علم النفس اسم ظاهرة التوحد مع المعتدي، أي أن مواقف مع تنقلب بالنقيض إلى مواقف ضد. مواقف تنقلب فيها الأسباب إلى نتائج، مواقف تنقلب فيها المتغيرات المستقلة كما نسميها في مناهج البحث إلى متغيرات تابعة. خلط وتشويه معرفي ربما لم يشهده العالم من قبل في فهم هذه الأزمة وفي تعقلها. وفي نفس الوقت ونحن نحاول أن نستبصر حقيقة ما حدث عقلانياً هناك ردود فعل لكن من المنظور الإيجابي هناك (Pro-actions) وينبغي أن نفرق بين هذين المفهومين هناك ردود فعل ضيقة ومحدودة لا ترى إلا «هنا والآن» ردود فعل ساذجة يمكن الاستهزاء بعقلها وبكرامتها في احترام نفسها. لكن هناك ردود فعل عربية وشعبية ورسمية وحزبية من قبيل الـ Pro-action: إذكاء الفعل، السمو بالاستجابة للمواقف، القائمة على استبصار الواقع، وتقدير الواقع والمتوقع منه. وكانت هناك بجانب ما ذكره الأخ الدكتور الرميحي، من ردود فعل أو من استجابات رسمية وحكومية، كانت هناك أيضاً الكثير من الردود الشعبية الكثيرة التي كانت من قبيل الـ Proaction: التعامل مع هذه الأزمة واتخاذ موقف بشأنها، موقف حضري وإنساني، ويمكن أن أعطيكم الكثير والكثير من الندوات الشعبية ومن الكتابات الكثيرة التي لم تكن من قبيل حكومة أو حزب وإنما من قبيل تلقائية فردية في استجابة تلقائية طبيعية للموقف مع الحق.

الحقيقة نقطة أخرى أود أن أنبه إليها : أرجو ألا نقع في منـزلق «العقل العربي»، هذا مسمى في الحقيقة هناك كتابات غربية وربما أيضا كتابات صهيونية روجت وروجت سلبا لما يعرف بـ The Arabmind وهي نظرة ربما ترتبط باتجاه يرى العالم العربي من منظور أنه عالم Down عالم أقل ، ومن ثم لا ينبغي أن ينتشر في حياتنا الثقافية والفكرية مثل هذا المفهوم، ويمكن أيضا أن أذكر الإخوة بكتاب آخر صدر في العشرينيات والثلاثينيات بعنوانThe African Mind حيث كان الانجليز يحاولون أيضا نشر دراسات عما يعرف بالعقل الأفريقي ، وهكذا من مفاهيم أرجو ألا تتسلل أو تخترق فهمنا وبصيرتنا . وقبل كل هذا أرجو ألا تنال من ثقتنا بأنفسنا .

وفي النهاية أعود إلى المفهوم الذي بدأت به وهو أنه إذا كان هناك عالم تناثر إلى أجزاء فإن الكل أعظم، الكل أكبر من مجموع الأجزاء، والكل هنا هو الشعب العربي .

د. سليمان الشطي :

الثناء على ورقة الدكتور رميحي قول زائد وفضول لسنا في حاجة إليه لأن الدكتور الرميحي دائما يستقصي ويعطي دائما كل ما هو مفيد . وأرى أيضا من المستحسن دائما أن تكون مناقشة مثل هذه الأوراق مناقشة لما قيل فيها وليس ما لم يقل . ولذلك أنا لن أتكلم عن أشياء لم يقلها الباحث ولكن سأنحاز إلى طريقة اتبعها وأهملها . اتبعها في أول بحثه ، وفي ختام بحثه، وأهملها في منتصفه . وهي تلك المقدمة التي قدم بها في حديثه مع مناقشة مفكر معين موجه إلى المجتمع وموجه إلى الآخرين، عندما ناقش محمد عابد الجابري بالأفكار التي كشف من خلالها عدم قدرة هذا الباحث على القراءة الصحيحة للأحداث وإدراك مدلول الخطاب كما زعم أنه يفهمه كما يجب، وإلا لو قرأ خطاب صدام حسين، وهو كثير مكتوب، ولا شك أنه عند زيارته التي أشار إليها الدكتور لابد أنه زود بعشرات الكتيبات عن خطابات الزعيم ولو قرأها لعرف التوجه . فإذن هو فشل، وهذا الفشل كان ممكنا أن يكون هو المنهج الصحيح الذي يتبعه الدكتور في بقية بحثه، ويحلل هذا الفكر المؤيد للغزو والآخر الذي وقف مدافعا عن الحق آخر. كانت ردود الفعل هذه المؤيدة والمعارضة هي القسم الأهم وطبعا المدخل الجيد الذي دخله فيما يتعلق بالمواقف الرسمية، هذا مفيد ولكن محدود فهي واضحة بين مؤيد ومعارض، ثم ألوان الطيف تتوالى حسب

الانتهازية السياسية ومـا بين الاثنين. وهذه ممكن إجمالها شرائحيا. أنا كنت أتمنى أن يكـون هناك (وهـو عرض هـذا الشيء وأنـا أقول أسير مع منهجـه وليس فرضـا على منهجه هـو) إنه لـو استطاع أن يقـدم المواقف الرسميـة والمواقف الشعبيـة، وأقصد بالشعبي هنـا القوة المؤثرة القائدة الموجهـة للآخرين أو المؤثـرة في الشعب، أصحاب الكلمـة، الصورة، وهـؤلاء يتـوزعـون ما بين رسمي وشبـه رسمي ومستقل، الفكـر بمفهومه المتسع، طبعـا قادة الأحزاب والسياسيون ومن في مقـامهم والنقابات، كل هؤلاء هو تكلـم عنهم في الحقيقة ولكن الفكـرة ضاعت في خضم التقسيم القطري، مع أن الحجج كانت تكرر ونحن بحاجة لأن نفهم لماذا هذا أيد ولماذا عارض، وهذه هي الحصيلة النهائية. وهذا يكشف المنطق، المنطق المهم الذي ظل سائدا. أنا كنت أتمنى أن يقرأ الدكتور الكتاب الذي أصـدرته دار الريس وهو «عودة الاستعمار» وهذا الكتاب يفترض فيه شكـلا أنه يعرض مؤيدين ومعارضين، ولكن في حقيقـةالأمر أنه كان منحـازا ابتداء يعني العنوان عـودة الاستعمار، الذين يعـارضون أو يقفون مـوقفا مضادا من دولة الكـويت وموقفها ثمانية، والذي يؤيـد الموقف الكويتي أربعة. فأي انحياز شكلي هذا أيضا سقوط حتى في تنظيم العقل المباشر.

حقيقة أيضا أنـا كنت أتمنى أن تكون هناك إشارة للتزييف الفكـري، مثلا هناك إحدى المفكرات مسؤولة عن إحدى الصفحات تنشر صورة الكويت سنة ٥٨ وتقول إن الكـويت مستقرة تحت الاحتـلال. أنـا لا يهمني هـذا التزييف، يهمني أن هـذا المفكر كيف يجيز لنفسه أن يكون رخيصا بهذه الصورة.

أيضا موقف الفلسطينيين الحقيقة غريب. أنا أرى أن هنـاك موقفا ابتدائيا من القيادة ومـواكبا لـه ثم أضيف إليه مـوقف آخر مضـاد له من دول الخليج ردا على هـذا الفعل، وتحولت بعـدها إلى قضيـة كأن الفلسطينيين أصبحـوا جزءا، أنـا شخصيـا شاهـدت في التلفزيون العراقي ما لا أتمنى أن تشاهدوه ولكن الذي يفاجأ الإنسان به عدد الذين كانوا يتحـدثون أكثـر من العراقيين، فكل عشرة من الفلسطينيين قـد تجد جزءاً من عـراقي ولا أقول عراقيا، لأن الـذي يكون جزءاً من نظام فهو جزء، فإذن هـذه قضية تحتاج فعلا إلى تدقيق، أيضا أنـا أشير إلى الكوميديا السوداء التي حصلت في مؤتمر القمـة العربي. ففيه تلخيص للمـوقف الرسمي كـان يغني الدكتور الـرميحي عن كل التفصيـلات الأخرى، ويصب بعد ذلك بحثه في النقاط التي أشرت إليها سالفاً.

د. إبراهيم سعد الدين

الحقيقـة بعد التفصيـلات التي أوردهـا الـدكتور الـرميحي لا مجال لتفصيـلات جديـدة. ولكن قد يكون هنـاك بعض التفسيرات فقط هي التي يمكن أن تضاف. وفي ظني أن هناك نقطة أساسية ذكرها الدكتور الرميحي ولكنه لم يستطرد فيها هي ما سماه الموقف القبلي لدى العـرب. وهو ما يمكن أن نقول عنـه إننا نحكم على الحدث ليس في ذاته بل من موقفنا من فـاعله، ومن يقع عليهم الحدث. فمثلا بغض النظر عن الكويت والعراق، إذا كان هناك اضطهاد لعنصر يساري فإن من يدافع عنه هم اليساريون أمـا العناصر غير اليسارية فمـوقفها هو تأييد هـذا الاضطهاد، والعكس بالعكس، إذا حـدث اضطهاد من نظام ما لـلإخوان المسلمين، كما في الجزائر مثلا، فسنجد أنـه يرحب به من البعض وينـدد به من البعض على أسـاس المواقف المسبقة لهذا البعض. فإذن حكمنا في واقع الأمر على الأحداث ينبع من موقفنا المسبق: هؤلاء معنا أم ليسوا معنا، ينتمون إلينـا أو ننتمي إليهم، أم لا، هذه القضية مهمة جدا في الحكم على الأشيـاء، ومن هنا عنـدما يقـع حدث مثل العـدوان على الكويت فهنـا يحاكم هــذا الحدث من نفس المنطـق. المنطق ليس أن الحدث في ذاتــه مُجَرَّم إنما من الفـاعل وعلى من وقعت الجريمة. هنـا تأتي قضيـة صورة الكـويت لدى الجماعـات البشرية المختلفة التي تحكم على هذا الحدث، وصورة العراق وليس نظام صدام لدى الكثيرين من الناس. لأن الكثير من الناس طبعـا باستثناء الواعين لا يعـرفون نظام صدام تفصيلا، إنما العراق وله موقـف تاريخي وإلى آخره. هذه الصورة تحدد إلى حد كبير جدا الموقـف الذي تتخذه الجماعـات المختلفة. فإذا كـانت الصورة هـي صورة الأغنياء الذين يتصرفون بالمال دون حذر وما إلى ذلك، هنا يكون هناك موقف مضاد بغض النظر عن أن هناك عـدواناً على الكويت. إذا كانت صـورةالعراق هي حارس البوابة الشرقية، كما قيل، فإن الفعل العراقي في مثل هذه الحالة بالنسبة لناس كثيرين مبرر. فهنـا نحن نحكم في واقع الأمـر ليس على الحدث وإنما على محدث الحدث في هذا الأمـر. هذا يفسر أن هنـاك عدة عوامل كـانت موجـودة. ففي الدوائر العـربية هناك ما أسميه الحقد البدائي على الأغنياء، وهو منتشر وموجود لدى أناس كثيرين. هذا الحقد البدائي على الأغنياء يـؤدي إلى موقف مضاد للكويت، وبغض النظر عن

الأحداث. الموقف المضاد من الإمبريالية والاستعمار، فإذن تحدد موقفنا أنه ما دام مع الأمريكان أو ضد الأمريكان فنحن مع أو ضد هذا الحدث وهنا فإن هذه العملية تكرر في أشياء كثيرة جدا.

الغريب في هذا الأمر أن كثيراً من الناس كانوا حريصين جدا على ألا تقوم الحرب، وهذا موقف طبيعي، فعدم قيام الحرب هدف سام لابد أن يسعى إليه الجميع. إنما المشكل أنه في محاولتنا لمنع الحرب كان الكثيرون يضغطون على الكويت للتنازل وليس على العراق للجلاء. طبعا منع الحرب يمكن أن يحدث بإحدى وسيلتين: إما جلاء العراق وإما تنازلات الكويت. سنجد أن الكثيرين من القيادات السياسية كانوا في واقع الأمر يضغطون من أجل تنازلات كويتية باعتبار أنه لا مجال للعراق للتراجع لأن «كرامة» صدام التي هي من كرامة الشعب العراقي لا يمكن أن تمس في مثل هذه الحالة.

وجوهر الأمر هنا أن هناك خطأ سياسيا حقيقيا وقع من بعض القيادات المسؤولة في تقدير احتمالات وقوع الحرب أو عدم احتمالات الوقوع. فمن الظاهر جدا مثلا أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بقيت حتى ضرب القنبلة الأولى لا تصدق قيام الحرب، بل بقيت غير مصدقة رغم التحركات في إسرائيل (أنا أتذكر أنه قبل يومين من العدوان أحد الإخوة في جريدة الأهالي كلمني وقال لي ما رأيك، قلت له الحرب ستقوم في خلال ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة لأن إسرائيل بدأت حركة تعبئة، وإسرائيل وهي تبدأ حركة تعبئة فإسرائيل تعلم، إذا كنتم لا تعلمون فإن إسرائيل تعلم وما يجري في إسرائيل هو دليل على أنه لن تمر ٤٨ ساعة وإلا الحرب) هذه الأحداث كانت تجري أمام الناس وهم يغمضون أعينهم عنها بالكامل لأن لهم موقفا مسبقا كما أقول من المعتدي ومن المعتدى عليه.

د. فؤاد زكريا:

الموضوع الذي أمامنا في الحقيقة بذل فيه جهد كبير. ولا شك أن لجوء الدكتور الرميحي إلى بعض الوثائق التي لم تنشر بعد والمقابلات الشخصية التي أجراها أعطت قدرا كبيرا من الحيوية والجدة لهذه الورقة. ربما كان الشيء الوحيد الذي أريد أن

أناقشه مع الدكتور الرميحي هـو المقدمة النظرية التي وضعها لهذا البحث، وبشكل أدق ثقته الزائدة في آراء محمد عابد الجابري السياسية.

فمسألـة أن التصرفـات أو المسلك السيـاسي العـربي يمكن أن يفسر بمايسمى بـالعقل السيـاسي العـربي الذي تـراكم عبر فترات مختلفـة وأصبح يكـون نـوعـا من اللاشعور الجمعي عنـد العرب، أظن ـ وهذه النقطة اهتدى إليها الـدكتور الرميحي نفسه ـ أنه مجرد أن نتكلم عن عقول سياسية عربية متعددة معناه هدم لهذه النظرية، وأنت نفسك ذكرت ذلك، أنه يوجـد عقل سياسي عند النخبة، عقل عند الجماهير، وعقل عنـد نظم كذا، وعقل عنـد نظم كذا. حتى الجماعـة الواحدة مثـل الجماعات الإسلاميـة انقسمت في موقفها، هذا في حـد ذاته يكفي لئلا نثق كثيرا بالنظـرية التي تقول بـوجود عقل جمعي أو لاشعور جمعي وهـذا اللاشعور من الحياة القبليـة وغيرها وغيرها، إلى آخر الصفات المعروفة التي حددها الجابري في نظريته. أريد أن أقول إن الجابري نفسه كان موقفه هو ذاتـه تفنيدا لنظريته، وأنت مدرك لهذا طبعا. وأريد أن أضيف هنا قصة أخرى حكيتهـا للكثيرين من الإخوة الموجودين هنا، ولكن لا بأس أن أرويها بسرعة لبعض من لم يسمعـوها وهي أن الجابـري كان في نـدوة مثل هذه في القاهرة حضرها عدد أكبر من هذا العدد بكثير ومنهم بعض الإخوة الكويتيين، كان يقول إن السبب الوحيد الذي جعله يتخذ هـذا الموقف ضد الكويت هو أنه في الأيام الأولى للحرب جاء عدد من الكويتيين ومعهم حقـائب مليئة بالدولارات، جاءوا إلى المغـرب، وكانـوا يـريدون شراء الـرأي العـام المغربي بمـن فيه من كتـاب وصحفيين ومفكرين، فخشي الجابـري من أن يتهم بأنه أحـد الذين قبضوا من هـذه الحقائب. فقرر أن يتخذ الموقف الآخر. فهـذه قصة قيلت على مسمع من عدد كبير من المثقفين المحترمين، وكـان مطلوبـا أن يصـدقـوا هذا الكـلام. قـارن هـذا بما جاء في القصـة الظريفـة التي أوردتها أنت عن أنه كـان يجلس مع بعض المسؤولين العـراقيين وواحد قـال كـذا، وعندمـا سئل المسـؤول «مـا الذي يضمـن لنا الاستمـراريـة» (يعني أين الديمقراطيـة في العراق) المسؤول ابتسم ثم سكت وتبين للجابـري فيما بعد أن النظام العـراقي كـان يحضر سرا لنقلـة ديمقـراطية حـاسمـة في بلـده. يعني لما تقـارن بين الموقفين: التأييد الذي يصل إلى إلغـاء الإنسان لعقله، مسألة أنـه يصدق أن النظام

العراقي كان يحضر للديمقراطية ولكن في صمت، وما الذي يجعلك تسكت، يعني بالعكس أنت إذا كنت تحضر للديمقراطية فهذا شيء تفخر به وتعلنه في كل مكان.

ومن جهة أخرى أن يتصور أن الناس ستصدق مسألة الحقائب المليئة بالدولارات، وأن عاملا كهذا يجعل مفكرا كبيرا من وزن الجابري يتخذ موقفا ضد الكويت لمجرد ألا يتهم بأنه ارتشى. أريد أن أقول إن المسألة في حقيقتها هي أن الجابري نفسه هو ذاته تفنيد لنظريته، لأنه اتخذ موقفين متضادين. حقيقة الأمر في نظري أنا، أنه إذا كان العامل الذي هو العقل السياسي العربي الذي تراكم عبر خبرات عربية معينة، إذا كان له دور فهناك عوامل أخرى لها دور وهذه العوامل لا يصح إغفالها على الإطلاق. على رأسها مثلا عامل المصلحة. المصلحة شيء والعقل شيء آخر، وكثيرا ما تسير المصلحة في اتجاه والعقل يسير في اتجاه مختلف. كثيرا ما يحدث هذا. فلو أخذنا الدعاية التي تم بها التأثير على الشعب الأردني والشعب الفلسطيني: قيل لهم إن الخليج سيقسم وسننال نصيبنا من الغنيمة و. . . و. . . لكن لو كان هناك أدنى تفكير عاقل لأدركوا أن هذه خدعة كبرى، بل حتى على مستوى المصلحة ليس من مصلحة الفلسطيني أن يدعم الحجة القائلة بأن من حق دولة أن تحتل دولة أخرى بحجة حقوق تاريخية، لأن هذه هي بالضبط الحجة التي استخدمتها إسرائيل ومازالت تستخدمها حتى الآن في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. فالمصلحة الحقيقية للفلسطيني كانت تقضي بأن يتخذ الموقف المضاد. وأنا أقول (وهذا استكمال للكلام المهم الذي قاله الدكتور إبراهيم سعد الدين) إن من المشاكل المهمة جدا في هذه القضية العلاقة المتبادلة بين النخبة المثقفة في العالم العربي وبين الجماهير. في بعض الأحيان يقال إن النخبة المثقفة كانت تتملق الجماهير وتساير مشاعرها الغوغائية، وهذا ورد في ورقة الدكتور الرميحي، ولكن في بعض الأحيان كانت هذه النخبة المثقفة هي التي تضلل الجماهير وتجعلها من الأصل تتخذ موقفا خطأ. وأنا في تصوري أنه لو أن القيادة، مثلا قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أو كبار الصحفيين في الأردن، قالوا من البداية: «يا جماعة إن ما فعله العراق هو في صميمه تكرار وبشكل أسوأ لمأساة فلسطين، وهو نوع من الاحتلال غير المشروع ضد إرادة شعب كامل وبحجة وجود حقوق تاريخية قديمة،

إذن مأساة فلسطين تتكرر مرة أخرى بشكل العذر فيه أقل» لو كان قد قيل هذا من اليوم الأول، من بعد ٢أغسطس مباشرة، وقاله قادة الرأي العام الفلسطينيون لسارت المظاهرات في الشوارع، في القدس وفي غيرها، بشكل مضاد لما حدث فعلاً. فهذا مثال لحالة يقوم فيها المثقفون بتضليل الرأي العام ويخلقون رأيا عاما زائفا ثم يقولون إننا كنا ننقاد لأن هذه كانت هي مشاعر الجماهير.

عامر التميمي:

في الواقع المجهود واضح في ورقة الدكتور محمد الرميحي، ولكن كنت أود أن يتابع الدكتور المواقف المختلفة للتيارات والأنظمةالسياسية التي اتخذت مواقف معادية للكويت ومؤيدة للاحتلال العراقي، خصوصا بعد مرور ثلاث سنوات على تحرير الكويت.

وبطبيعة الحال كنت أود أن أرى مدى التقدم الذي حصل في مختلف هذه المواقف، خصوصا أن الفلسطينيين على سبيل المثال كانوا يتوهمون بأن النظام العراقي يسعى لتحرير فلسطين. فهل أفاقوا من هذا الوهم وهل اكتشفوا مدى زيف ادعاءات النظام العراقي في هذا الصدد. هذا من ناحية، من ناحية أخرى موقف محمد عابد الجابري أنا أتفق مع الدكتور محمد الرميحي كان مفاجأة خصوصا المقالات التي نشرها في جريدة اليوم السابع التي كانت تصدر في باريس والتي أوضح فيها أيضا مدى تأييده للاحتلال العراقي وذكر أن الكويتيين مجرد «شوية بدو» وبالتالي فإن هذا أسلوب لتحقيق الوحدة العربية. تلك كانت أطروحته والمفاجأة في موقف الجابري تأتي من كونه من المفكرين العرب البارزين وأنه كان على علاقة واضحة وجيدة مع المثقفين الكويتيين، وكان دائما ما يتردد على الكويت. وأعتقد أن مواقفه أيضا قبل الغزو العراقي للكويت كانت مواقف معادية لنظام صدام حسين باعتباره من الأنظمة الفاشية، هذا من ناحية.

ولكن هناك أيضا مفاجأة أخرى في مواقف بعض المفكرين المصريين. فأحدهم ذكر على سبيل المثال أن الكويت مجرد حي صغير في القاهرة، ولا يتعدى عدد سكانه عدد سكان شبرا مثلا، وبالتالي فإن ضمه للعراق ليس شيئا يذكر بالنسبة لتطور الحياة السياسية في الوطن العربي.

هذه المواقف كانت تحتاج إلى دراسة متعمقة في الواقع . أما ما ذكره الدكتور قاسم من أنه لا داعي للدهشة للمواقف العربية المتعددة من أزمة الكويت ، وأن الموقف العراقي كان في ذلك الوقت يؤيد المواقف القومية المعادية لإسرائيل ، فطبعا هذا قد يكون مقبولا أن يقال من جماهير شعبية محدودة الثقافة السياسية ، لكن لا يمكن قبوله من قيادات عربية متعمقة في معرفتها لطبيعة النظام العراقي ومدى عدم جدية ذلك النظام في تحرير فلسطين أو في اتخاذ مواقف تدعم حتى الموقف التفاوضي للعرب مع إسرائيل . فبالتالي أعتقد أنه لابد أن نكون مندهشين من العديد من المواقف العربيةالتي لا يمكن تبريرها إلا بأنها مواقف غير مبدئية وغير أخلاقية ، وأعتقد أن العديد من التيارات السياسية وقعت أيضا في هذه المصيدة واتخذت مواقف لا تنسجم حتى مع مواقفها التي كانت سائدة قبل الغزو من ذلك النظام ، والمسألة في رأيي مازالت تحتاج إلى بحث ، ومع الأسف الشديد أعتقد أن الكثير من المثقفين العرب مازالوا حتى الآن مقتنعين بدعاوى النظام العراقي ، وهذا يفسر فعلا وجود خلل في العقل العربي . فهناك فعلا خلل في العقل العربي .

د . سعد بن طفلة :

تعليقي حقيقة ينصب على فقرة وردت في خاتمة هذا البحث الجيد ، فيمايتعلق ببحث الدكتور الفاضل على أهمية أو ضرورة البحث عن إيجاد عقل سياسي عربي جديد . وأنا أتفق مع ذلك وأعتقد أن الإسهاب في هذه الورقة حول كيفية خلقه سيكون خروجا عن صلب موضوعها ، وأنا أفهم ذلك . إلا أن تعقيبي ينصب حول اللغة الجديدة التي يجب أن يتكلمها مثل هذا العقل السياسي العربي الجديد . فالعقل بحاجة إلى لغة ، والعقل فكرة والفكرة من العقل . واللغة هي الأداة الرئيسية لنقلها . ونحن بحاجة إلى لغة تختلف عن لغةالأحزاب الدينية أوالقومية التي تفضل الدكتور الرميحي بعرض مواقفها إبان الأزمة ، وهي لغة ، كما تفضل الأستاد عامر التميمي ، لم تتغير في مجملها . فما زالت تراوح في غوغائيتها وسذاجتها ، وأعتقد أنه من غير المجدي محاولة تفنيد هذه اللغة لأننا إذا كنا نتحدث عن بناء عقل سياسي جديد فيجب أن نتكلم لغة جديدة مختلفة ، أقصد خطابا سياسيا يؤدي إلى خلق عقلية سياسية جديدة . فكما نعرف فإن الأحزاب الدينية والقومية التي وقفت مع

الخندق الصدامي كانت ولاتزال تردد أقاويل فيما يتعلق بالادعاءات الدينية بأن هذه حرب صليبية قامت ضد العراق المسلم رغم أن نظامه نظام علماني لأن هذه الصليبية لا تريد نظاما . . إلى آخر هذا الكلام الذي نعرفه. وجاءت الأحزاب القومية أيضا لتدعي بأن هذه معركة وليست حربا وأن صراعنا مع الإمبريالية والاستعمار لن يتوقف بحرب واحدة قام بها صدام حسين وإن لم يكن يمثل لنا كافة الطموحات، إلى آخره. وأعتقد أن خطابنا السياسي الجديد في خندق المثقفين الذين يهتمون بمحاولة خلق عقل سياسي جديد ينبغي أن تكون أداته في التبشير بهذا العقل الجديد التبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والتركيز على أن غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق هو الذي أدى إلى خلق الأزمة وإلى الحرب وإلى الاجتياح وإلى الغزو وإلى الاحتلال، وإلى العناد والمكابرة في التصدي لقوات وجيوش أعدت أساسا لدمار ما كان يسمى بالاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية فما بالك بدولة عربية أو دولة من دول العالم الثالث. أعتقد أن غياب الديمقراطية وحكم الفرد هو الذي دفع العراق إلى ارتكاب تلك الجريمة والتأكيد أيضا ليس فقط من ضمن خلق عقل سياسي جديد وإنما محاولة جادة ورد على ادعاءات محاولة فك العزلة عن النظام العراقي بأن الديمقراطية والإطاحة بهذا النظام هي التي سوف تكفل خلق عراق جديد وينهي معاناة الشعب العراقي. وأعتقد في النهاية أن التبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان يرتبطان أيضا بواقع سياسي عربي، وذاك أمر آخر.

د. طه عبدالعليم:

أول ما يلفت النظر في هذا البحث المتعمق للدكتور محمد الرميحي هو الجهد البحثي الكبير الذي بذل في إعداده، كما أنه اتسم بدرجة عالية من التجرد والموضوعية برغم أنه وقع في تفاصيل يمكن أن تبعث على كثير من المرارة، والملاحظة التي أود أن أذكرها هي في الحقيقة تعقيب على «التعقيب». الأزمة العربية أو أزمة النظام العربي يمكن أن تفسر أن يحدث اشتباك على الحدود بين الجزائر والمغرب، أو مصر وليبيا، الخ، لكنها لا تفسر إلحاقَ دولة بدولة. عندما نتكلم أيضا عن الظروف العراقية والأزمة، يمكن أن يفسر هذا مواصلة منطق الابتزاز، ابتزاز الكويت وبوليصة التأمين وادفعوا لنا، أو حتى اشتباك على الحدود، وإطلاق بعض الطلقات، لكن

محاولـة الإلحاق والضم أنا أؤكـد مرة أخـرى أن جـوهرهـا هـو نزعـة للتوسع والهيمنـة العراقية. وحتى ونحن نقرأ الحرب العراقية الإيرانية أنا ألفت الانتباه لأنها هي نفسها كاشفة. فإذا أردنا أن نرى الخلفية التاريخيـة لغزو العراق للكويت فحرب العراق ضد إيران كاشفة لأنها في جوهـرها محاولة لهيمنة العراق باعتبارها مـركز قوة إقليميا في هذه المنطقة. هنـا طبعا نجد أن هناك ثـلاثة أوهام تحرك صـدام حسين، الوهم الأول وهم إمكان إخضاع إيران في ظروف الضعف، وهو منطق انتهازي، ووهم الدعم الغربي له أو محاولـة الاستفادة من الدعم الغربي وهـذا يكشف المنطق المنافق: إنه سيعتمد على «الإمبريـالية» لإخضـاع إيران، وبعـد ذلك يصبح ضد الامبريـالية. ووهم ثـالث هو وهـم استثمار المخاوف الخليجيـة من خطـر ربما كان حقيقيـا أو يمكن أن يصبح حقيقيا، أن إيـران باعتبارهـا مركز قوة إقليميـا هي الأخرى ربما تكـون لها أيضا طمـوحاتها للهيمنـة. الأهم من هذا، ونحن نتكلم عن إعـلان ضم الكويت باعتباره أيضا يكشف عن السبب الجوهري للغزو، كشف المنطق المتناقض داخليا لخطاب الغزو نفسه، والأوهام التي أسقطت الوهم نفسه. فهو يستغل هنا بشكل انتهازي، مثلما حـاول أن يستغل لحظة ضعف إيران، يستغل هنـا التعرض للدافع للكـويت، ولكن قراءته هناخـاطئة: لأن الكويت تتوافـر لها أسباب دولية وأسبـاب عـربيـة لـلأمن، الدكتـور الـرميحي يلمس العـديـد منهـاويصل منهـا لاستنتاج: أنه استثمر وسعى لاستثمار الشعوبية العربية، في نفس الوقت الذي رفع فيه شعار الـوحدة العربية، شعـار الشعوبية بإبراز صـورة شائعة للخليجي في ذهن الآخرين، الأهـم من هذا في الحقيقة إنـه يقول في حـواراته مع الأمـريكان: فلنقسم النفوذ، خذوا السعـودية واتركوا لي الكويت. وهذا منطقغـريب وفاضح، في القوت الذي يزعم فيه أنه يدعو إلى تحرير الثورة العربية.

عبدالمحسن مظفر:

أولا، يستحق الدكتور الرميحي الشكر والثنـاء على الجهد الجيد الذي بذله في هذه الـورقة القيمة، عند تعقيبي على ورقـة الدكتور تركي الحمـد، دعوت المثقفين والمفكرين والساسـة العرب، الذين كانت لهم مواقف خـاطئة مضادة لمواقف الحق لإعـادة النظر في مـواقفهم تلك. استكمالا لنفس الحديث أعتقـد أن الدول الحديثـة

بخاصة تحكمها المصالح، ولا تعبأ كثيرا بالعواطف. والدول ـ ودولة الكويت ليست استثناء منها ـــ لابد أن ترتفع فوق جراحها وعواطفها تحقيقا لمصالحها. أنا أعتقد أن دعوة المثقفين والمفكرين والساسة العرب الذين كانت لهم مواقف خاطئة، لإعادة النظر في مواقفهم، وفي بعض الأحيان توضيح مواقفهم، دعوة سليمة ولكنها تحتاج منا نحن ككويتيين إلى تهيئة الأجواء لهم. لماذا؟ لأن النفس البشرية من طبيعتها المكابرة والعناد وعدم الاعتراف بالخطأ، ولا يمكن التغلب على هذه الطبيعة إلا بالحوار الحسن، الحوار الجيد. وأعتقد أن الفرصة مهيأة لإعادة استمالة الكثير من المثقفين والمفكرين والساسة العرب إلى الموقف الصحيح خاصة بعد انجلاء الحقائق بعد حرب التحرير. كما أعتقد أن أي خطوة إيجابية تمتد للكويت للمصالحة أو للرغبة في تصحيح المواقف السابقة ـ حتى لو كانت ضعيفة أو غير واضحة ـ لابد من استغلالها ودفعها في الاتجاه الصحيح وعدم صدها.

د. سليمان العسكري:

سأشير إلى النقاط التالية بسرعة، فلن أضيف جديدا إذا ما شكرت الدكتور الرميحي على الجهد المبذول في بحثه. لكنني أعاتبه لأنه بحث عن شهادات بعيدة عنه ونسيني أنا القريب منه، ولم يحاول أن يستفيد من شهادتي على الأقل، فلدي شهادة مهمة جدا لهذا البحث بصفتي أول كويتي سعى بعد وقوع الغزو مباشرة للالتقاء بقيادة الإخوان المسلمين في القاهرة، وبالفعل بعد محاولات عديدة استمرت أسبوعا استطعنا أن نحصل على مقابلة معهم، وكانت برفقة ممثل دولة الكويت في القاهرة الدكتور عبدالرحمن العوضي، وكان وزيرا للدولة في ذلك الوقت، وسفير الكويت بالقاهرة. في الواقع كان موقف جماعة الإخوان واضحا وصريحا في ذلك الوقت، ولم يتزحزحوا عن موقفهم هذا إلى مرحلة متأخرة جدا بعد تحرير الكويت. كان موقفهم هو استنكار الغزو كموقف علني وليس فعليا، صحيح أنهم أعلنوا موقفهم منذ اليوم الأول ضد الغزو، إنما فجأة أخذوا موقفا آخر وهو ضد أي تدخل أجنبي أو غربي أو كما أسموه «كافر» أو «صليبي» أو «نصراني» في القضية، وأنه يجب أن نترك المسألة للعرب والمسلمين ليحلوها بالطريقة التي يرونها. وهذا يجرنا إلى الموقف العام في الموضوع، نحن طبعا نستهدف في هذه الندوة أن نوثق الأحداث ونحللها، يعني لا يكفي فقط أن نسجل الأحداث، فلو لم نصل إلى التحليل نكون قد

بترنا المسؤولية أو الهدف الذي نسعى إليه، وفي تصوري أن الأحزاب اليسارية، والحركة الفلسطينية، كلها استخدمت في البدايات الأولى للأزمة التعبئة الجماهيرية العربية حسب خبرتها طوال عشرين أو خمس وعشرين سنة مضت ضد الاستعمار وضد الغرب الاستعماري وضد أمريكا وضد الإمبريالية، وبالتالي هذه الشعوب كانت معبأة، ومن ثم وجدت هذه الأحزاب سهولة في تحريك الشارع لدعم مواقفها. هذه الأحزاب كلها بنت وراهنت على أن تستخدم هذا الشارع المعبأ أصلا ضد الغرب لتدعيم مواقفها الحزبية، وخاصة التيارات الدينية التي وجدت في هذا الموقف فرصة واعتقدت أنها فرصة نادرة سوف تستفيد منها وتبني سلطاتها بشكل أقوى بعد هدوء الأزمة واستقرارها، وخاصة تصورها أنها قادرة على استغلال الأزمة لتسلم السلطة في بلدان النفط بشكل خاص. وهذا هو تقييمي في الحقيقة. وأعتقد أنه لابد أن نغوص قليلا في تقييم مواقف هذه الأحزاب. لماذا كان هذا الموقف الذي اتخذه التيار الديني؟ ما مصلحة التيار الديني في التحالف مع صدام؟ ما مصلحة الحركة الفلسطينية في التحالف مع صدام؟ وما مصلحة الأحزاب اليسارية في المغرب العربي، في المغرب وفي الجزائر وفي تونس، لماذا وقفت مع صدام دون أن تقيم وتحلل الوضع، بشكل هادىء وعقلاني حتى تتخذ الموقف المناسب؟ أعتقد أن هذه مهمة أساسية وأتمنى أن يستكمل الدكتور الرميحي هذا البحث بعمل تقييم لهذه المواقف.

د. الحبيب الجنحاني:

في الحقيقة الدراسة ثرية وتطرح قضايا متعددة، ومعقدة في الوقت نفسه. وسأكتفي هنا بالإشارة في إيجاز إلى بعض القضايا المتصلة بمنطقة المغرب العربي. وطبعا أنا عشت هذه الأحداث والضغوط المختلفة التي كانت موجودة في الساحة المغاربية وفي بلدي بالذات، الكثير من القضايا، حتى ونحن كنا نعيشها عن كثب، لم نستطع حتى الآن تفسيرها تفسيرا موضوعيا، ومازالت هنالك بعض الخلفيات، والذين وقفوا ضد الغزو ولم ينساقوا وراء التيار الجارف كانوا كصالح في ثمود. إذن، وقعت الإشارة إلى ازدواجية الخطاب وتذبذب الموقف الرسمي هنا أو هناك في بعض أقطار الاتحاد المغاربي. أعتقد أن لهذا التذبذب أسباباً متعددة وليس سببا واحدا. ومن أبرز هذه الأسباب ضغط الشارع،

والخوف من انفجـاره. وهنالك الهاجس الأمني القطـري المحلي، هذه حقيقـة موجـودة. أيضا دور الإعلام، وخصوصا الإعلام التجاري الذي ركب موجة الشارع وانساق، ونحن نعرف بعض الصحف انساقت وحققت أمـوالا كثيرة من وراء ذلك. ولكنني أعتقد أيضا في الوقت ذاته أن موقف منظمـة التحرير الفلسطينية، في أقطار المغرب بـالذات، كان له تأثير سواء على مستوى الموقف الرسمي أو على المستوى الشعبي والمنظمات الشعبية، نظرا للحساسية الدقيقة للقضية الفلسطينيـة في أقطار المغرب ولأسباب ليس هنا محل شرحها. وبهذه المناسبـة، لفت نظري بشأن هذه القضية مـوقف الشعب أو موقف الناس عـامة، وحتى أيضا المنطقة الرسمية، لما بدأت الحرب العراقيـة الإيرانية، رغم أنها كانت حربا من أجل الخلاف على الحدود وكـانت بين جيشين ولم تكن غزوا ومحاولـة مسح لشعب كـامل وبلد كامل، رغم ذلك لم يكونوا مؤيدين للعراق بالدرجة التي قد نجدها في الخليج أو في بلدان المشرق العـربي. وحتى مثلا العقيد معمـر القذافي، والمعروف أنـه وقع عليه ضغط كبير من النظام العـراقي، لم يؤيد وأرسل مرة بـرقية يقول فيها «القاتـل والمقتول في النار»، وأن هذه حـرب بين مسلمين، إلى آخره. وهنـا لابد للمـرء أن يتساءل لماذا إذن تأييـد هذا الغزو بالنسبة للكويت؟ قضية تلفت النظر.

ملاحظـة أخرى يجب في الحقيقة أن نقف عندهـا وقفة أطول وهي مـوقف منظمة التحريـر الفلسطينية، وهـذا الموقف طبعا أثـار الاستغراب ومـازال يثير لأنه، حسبما نعـرف، القيادة الفلسطينيـة والسيـاسيين الفلسطينيين بصفة عـامـة من أكثر النـاس معرفـة بطبيعة النظـام العراقي، وفي نفـس الوقت من أكثـر الناس معـرفة بـالأوضاع الداخليـة في الكويت. وهـم أيضا يعـرفون جيدا أن أسرهـم تعيش هنـا في الكويت في ازدهار وأنه يُقدم لهم الكثير من المساعدات وأولادهـم في المدارس، إلى آخر ذلك. إذن كيف نفسر هذا الموقف؟ قـد أفهم أنا شخصيا، من الناحية السيـاسية أو من منطلق المصلحة، أن يكون مـوقف المنظمة حياديا بـاعتبار الوضع الخاص للفلسطينيين، أن يسهموا في وساطـة عربية أو كذا، يعني محاولة إيجاد حل للقضيـة قبل أن تتفاقم، أما أن يكـون الموقف مؤيـدا للغزو فهـذا في الحقيقـة غير مفهوم أبـدا. تصوروا أن تحريـر فلسطين يمر عبر غـزو الكويت؟! حكـاية غـريبة في الحقيقـة. الملاحظة الختـامية، قضية العقل السياسي العربي أو العقول السياسية العربية، كما ذهب إلى ذلك الدكتور الرميحي. في الحقيقـة أنا أميز هنا بين أمـرين في مواقف النخبة. الأمـر الأول أنني قد

أجد عذرا أو أفهم مواقف أناس ربما لايعرفون الحقائق والتبست عليهم الأمور، هذا شيء، وهناك مواقف لها مصالح وراء ذلك، لابد أن نفرق بين هذا وذاك، وحتى لا نظل نحلل في مواقف ونحاول أن ننظر لها والقضية أبسط من ذلك بكثير. هذا رأيي. لكن هي فرصة أن نعيد النظر في مواقف النخبة ككل وفي كثير من المفاهيم والمصطلحات المطروحة على الساحة العربية في هذا المجال.

محمد مساعد الصالح:

أهمية الورقة التي قدمها الدكتور الرميحي ليست في المعلومات التي قدمها فحسب إنما في طرحها للتساؤل ـ وأعتقد أن التساؤل لا يزال قائما ـ وهو أهمية العقل العربي. وهذه قضية أعتقد أنها جوهرية، وأتمنى أن يتبنى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ندوة أخرى تناقش هذا الأمر. لأنني أعتقد أن هناك شيئا في العقل العربي، ولن أقول خللا حتى لا نظلم العقل العربي أو جميع العقول العربية على الأقل، إنما لابد أن هناك شيئا بالنسبة للعقل العربي يجب أن نناقشه من واقع ما طرحه الدكتور الرميحي من مقولات. وفي اعتقادي أنه لو حللنا هذه المعضلة فسيمكن أن تحل أمور كثيرة جدا. وسأضرب مثلين يوضحان هذا التناقض. أنا أكتب مثلا زاوية يومية في جريدة القبس، وأحيانا كثيرة أنتقد الوزارات والعمل الحكومي وكذا، ومع ذلك عندما أذهب إلى مكتب المحاماة الخاص بي أجد هناك فوضى أيضا، تجد واحدا لم يعمل المذكرة وآخر غائبا، إلخ. فأتساءل: أنا انتقدت الوزير الذي يعمل تحت إشرافه ألف وخمسمائة موظف ومع ذلك لا أستطيع أن أدير عشرة فقط يعملون في مكتبي. فهي في الحقيقة مشكلة، فنحن ننتقد، إنما في مجال أنفسنا عقلنا العربي لا يتحمل نقد أنفسنا، الأمر الثاني أن الوزير عندما يدخل الوزارة، وعادة الوزير في أي قطر عربي أو معظم الأقطار العربية يكون مثلا في المعارضة ولديه أطروحات جيدة وعندما يدخل الوزارة تذهب هذه الأطروحات، وعندما يترك الوزارة ينضم للمعارضة مرة أخرى وأيضا ينتقد أعمال الوزارة، مع أنه أتيحت له الفرصة ليعمل من خلال الوزارة ومع ذلك لم يعمل. وهذا يعني أنه لابد أن هناك شيئا خطأ بالنسبة للعقل العربي.

تعقيب الباحث (الدكتور محمد الرميحي):

أشكر الإخوان جميعا على هذا النقاش المطول للورقة، وقد استفدت استفادة كبيرة بكل الأفكار التي قدمت حول هذه الورقة، والفلسمة من وجود هذه الورقة أصلا ووجود هذا التجمع الكريم هي تعميق وإغناء ورقة من هذا النوع، لأنه في نهاية الأمر نحن نبحث عن الحقيقة ونبحث عن طريق للخروج إلى علاقات عربية أفضل وأكثر صحية. لذلك دون ذكر الأسماء، الزملاء المحترمون وعلى رأسهم الأخ الدكتور قاسم عبده قاسم، الذين قرأوا الورقة وعلقوا عليها وعلى التعقيب الذي قدمه الدكتور قاسم عليها، وهناك إضاءات كثيرة سوف أستفيد منها. فقط تصحيحا لنقطة ذكرها زميلنا الكبير الدكتور سليمان العسكري، فقد طلبت منه في الحقيقة لقاء، ويبدو أنه في انشغالاته الكثيرة لم يعطني الوقت حتى آخذ الشهادة. ولكنه الآن أمامكم اعترف بأنه سيعطيني هذه الشهادة. أيضا هناك شهادة أخرى تكرم زميلنا الكريم الدكتور عبدالله الغنيم وأسر لي أمس بأن لديهم دراسة حول موقف المثقفين المغاربة من الغزو وسأكون شاكراً لو تسلمتها منه من أجل إضافة بعد آخر لهذه الورقة، وبالتالي ستكون الورقة بذلك قريبة إلى النضج.

البحث الخامس

ردود الفعل الدولية إزاء الغزو

د. حسن نافعة

مقدمة:

هـذا العنوان يحتـاج إلى ثلاث مـلاحظات تـوضيحية لإلقـاء الضوء على طبيعـة القضايا التي سنعالجها في هذا البحث وعلى منهج المعالجة.

الملاحظة الأولى:

تتعلق بما نقصـده هنـا بمفهـوم «الغزو». فـواقعـة الغـزو نفسهـا لم تكن إلا ذروة الحدث الـدرامي الذي سبقتـه مقـدمات، وتـرتبت عليـه سلسلة من ردود الأفعـال والتداعيات التي وصلت ذروتها مع هبوب «عاصفة الصحراء»، ونجمت عنه عواقب لاتزال آثارها تتفاعل حتى هـذه اللحظة وذلك على مختلف الصعد المحلية والإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق لايصبح للتحليـل الخاص بردود الأفعال الدولية معنى إلا إذا انصرف إلى مجمل عناصر الأزمة، بمقدماتها وتداعياتها ونتائجها، وليس إلى واقعة الغزو أو الاحتلال فقط.

الملاحظة الثانية:

تتعلق بماهيـة الأطـراف «الدوليـة» التي يتعين بحث وتحليل ردود فعلهـا تجاه الأزمـة. فقـد أفـرد المخطط العـام للنـدوة فصـلاً خـاصـاً لتحليل «ردود الفعل العـربيـة» ومعنى هـذا أن نطـاق التحليل الـوارد في هـذا الفصل يتعين أن يمتـد ليشمل جميع الأطراف الدوليـة الأخرى ما عدا الأطراف العربيـة. ولما كانت هذه الأطراف تتسع لتشمل عـدداً هائلاً من الـدول والمنظمات الدولية الحكـومية وغير

الحكومية، والتي تشكل مجموع الفاعلين في النظام الدولي، فإنه لا مناص من اللجوء إلى نوع من الانتقائية نظراً لاستحالة معالجة موقف كل من هؤلاء الفاعلين على حدة. والانتقائية تنطوي بالضرورة على قدر من التحكم. ولكي نقلل من هذا العنصر التحكمي قدر الإمكان رأينا أن نعتمد معيارين للانتقاء من بين هؤلاء الفاعلين الدوليين هما معيار الأهمية النسبية للدور الذي لعبته أو الموقف الذي اتخذته الأطراف المختلفة خلال هذه الأزمة، ومعيار ما يرمز إليه هذا الدور أو الموقف وما يعبر عنه من دلالات. ووفقاً للمعيار الأول يتعين أن نولي عناية خاصة للدور الذي لعبته الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن مع التركيز بالطبع على دور الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً للمعيار الثاني يتعين أن نولي عناية خاصة إلى موقف عدد من المنظمات الدولية الحكومية والتجمعات الدولية الأخرى مع التركيز على دور الأمم المتحدة بصفة خاصة لأن هذه المواقف تعبر عن الشرعية الدولية من ناحية، كما تعكس الحد الأدنى لموقف عدد كبير من الدول الأعضاء في هذه المنظمات أو التجمعات والتي سوف يستحيل تحليل موقف كل منها على حدة في هذا الحيز المحدود.

الملاحظة الثالثة:

تتعلق بما نقصده هنا من «ردود الفعل» وقد أثار الغزو العراقي للكويت أصداء واسعة في جميع أنحاء العالم وذلك على المستويين الرسمي والشعبي. لكننا لن نشغل أنفسنا كثيراً هنا بتتبع ردود الفعل أو تحليل دوافعها لأننا كما سبق أن نوهنا بصدد سلسلة متتالية من الأفعال وردود الأفعال تداخلت وشكلت معا عناصر أزمة كبرى. وبالتالي فإن ما يعنينا هنا في الأساس هو تحليل موقف الفاعلين الدوليين من هذه الأزمةوأسلوب كل منهم في إدارتها، ومن تم فإننا سنركز في الأساس على الموقف الرسمي دون أن نشغل أنفسنا كثيراً بالموقف الشعبي أو موقف الرأي العام إلا بالقدر الذي مارس تأثيره على بلورة الموقف الرسمي إن كان قد مارس مثل هذا التأثير. بعبارة أخرى فإن المنهج الذي سنستخدمه في التحليل هو منهج إدارة الأزمة. وهذا المنهج يقوم على افتراض أن

أي أزمة تتيح ـ بالنسبة لكافة الأطراف التي تتأثر مصالحها بها وليس فقط بالنسبة لأطرافها المباشرين ـ فرصاً كما تخلق مخاطر ومحاذير في الوقت نفسه. ومن ثم فإن كل طرف يحاول قدر ما يستطيع تعظيم الفرص أو المكاسب إلى أقصى حد ممكن وتقليص الأخطار والمحاذير أو الخسائر إلى أدنى حد ممكن.

وإذا كانت الأزمة ـ الكارثة التي نجمت عن الغزو العراقي للكويت قد ولدت في نفس كل مواطن عربي مرارة يصعب التخلص منها، بصرف النظر عن اختلاف مصدرها، فإن قدرتنا على استخلاص الدروس المفيدة من هذه المحنة الكبرى تتوقف على قدرتنا على تحري الحقيقة والدقة الكاملة والتخلص من أي أفكار أو أحكام مسبقة مبنية على الانحياز الأيديولوجي أو التأثر العاطفي أو الرؤية المثالية. وأول ما يتعين أن نتخلص منه في هذا الصدد هو الوقوع في وهم الاعتقاد بأن الكويت قد تحررت لمجرد أن قضيتها كانت عادلة. فعلى الرغم من بشاعة ما ارتكبه صدام حسين من جرم في حق الكويت وشعبها، إلا أن رد الفعل الدولي على هذه الجريمة كان من الممكن أن يقف عند حد إصدار البيانات اللفظية التي تدين وتشجب وتستنكر دون أن يحرك أحد ساكناً كما حدث في أحيان كثيرة.

وعلينا ان نتذكر أن صدام حسين لم يكن أول من يثير الشغب في تاريخ العلاقات الدولية أو يقدم على حل خلافاته مع الآخرين بالقوة، ولن يكون آخرهم. وإذا كانت الأزمة التي تسبب فيها قرار الغزو والاحتلال ثم الضم قد أحدثت خللا جسيما في موازين القوى الإقليمية والعالمية ترتب عليه على الفور تشكل تحالف مضاد قوي وقادر على مواجهة التحدي، إلا أن تحرير الكويت قد جاء في سياق عملية تجاوزت اهدافها بكثير هدف التحرير. ومن ثم فإن تحليلنا يجب أن يلقي الضوء كاملاً على الأبعاد المختلفة للأزمة والسياق الإقليمي والعالمي الذي أنضجها وأشعل فتيلها وطبيعة وأهداف ودوافع القوى الدولية التي تحكمت في مسارها وآلت إليها إدارتها.

من هذا المنطلق نقترح أن نقوم أولاً بتحليل موقف الأمم المتحدة من هذه

الأزمة مع الإشارة السريعة إلى موقف عدد من المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة المؤتمر الإسلامي أو حركة عدم الانحياز. . . الخ، حتى نتعرف على دور وحدود الشرعية الدولية في عملية إدارة الأزمة، ثم نعكف بعد ذلك على دراسة موقف القوى العالمية الكبرى ممثلة بالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وأخيراً نبحث عن موقف القوى الإقليمية الرئيسية وهي إيران وتركيا وإسرائيل.

المبحث الأول :

موقف المجتمع الدولي والشرعية الدولية

١ ـ موقف الأمم المتحدة

الواقع أنه يستحيل فهم حقيقة وأبعاد ودوافع وأسباب ردود الفعل الدولية التي بدأت تتعاقب مثل موجات البحر الهائج بمجرد تناقل وكالات الأنباء العالمية خبر الغزو العراقي للكويت فجر يوم الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠، دون فهم عميق لدلالات توقيت الأزمة. فقد اندلعت الأزمة في وقت كان النظام العالمي، الذي استقر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، يمر بتحولات عميقة أثرت على هيكل وموازين القوى فيه. وجاءت أزمة الكويت لكي تضع هذا النظام برمته في مفترق طرق ولتسهم بدورها في الكشف عن سمات نظام دولي مختلف بدأ يتشكل في رحم هذه الأزمة نفسها.

فمنذ وصول جورباتشوف للسلطة في الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٥ وشروعه في إحداث تغييرات جوهرية في هيكل وسياسات النظام السوفييتي وفقاً لرؤيته هو لضرورات المكاشفة «الجلاسنوست» وإعادة البناء «البيروسترويكا» كان من الواضح أن النظام العالمي بدأ يدخل مرحلة جديدة. وكانت أهم سمات تلك المرحلة الممتدة منذ وصول جورباتشوف إلى السلطة وحتى اندلاع أزمة الكويت، تتمثل في قرار الاتحاد السوفييتي تقصير خطوط علاقاته الخارجية والبحث عن أسلوب جديد لمعالجة وحل المشكلات الدولية يقوم على أساس «توازن المصالح» بدلاً من «توازن القوى» ونبذ محاولات السيطرة والهيمنة والصراع الأيديولوجي وتلمس صيغ جديدة للتعاون الدولي تضمن الحد من سباق التسلح والتفرغ لمعالجة المشكلات الكونية. . . . . الخ. وكانت النتيجة الأساسية لهذا التوجه الجديد، بصرف النظر عن دوافعه أو أسلوب تطبيقه، هي الانحسار التدريجي للنفوذ السوفييتي من مواقع

عديدة ثم الانسحاب، والذي بدا منتظماً في البـداية ثـم راح يتعثر مهرولاً بعد ذلك، من المسرح العـالمي للتركيـز على مشكلات الاتحاد السـوفييتي الـداخليـة. وقبل أن تندلع أزمة الخليج كان موقف الاتحاد السـوفييتي من العديد من المشكلات الإقليمية في العالم قـد تغير كلية بعـد أن أبدى استعداده للـذهاب إلى أبعـد مدى ممكن لإيجاد حل مشرف ومعقول يأخذ في اعتباره مصالح جميـع الأطراف. ثم بدأ موقفه يتغير من قضايـا ومشكلات أوروبـا الشرقية نفسهـا، وهي منطقة نفـوذه المباشر وخط دفـاعه الأمني الأول، إلى حـد أنه تخلى نهائيـاً عن أنظمة الحكم الشيـوعية الموالية له وتـركها وحيدة تحت رحمة جماهيرها الغاضبة. ولم يكن بوسع أحد على الإطلاق أن يشكك في عمق التغير الذي طرأ على سياسة الاتحاد السوفييتي حيث بدا وكأنه غير راغب في أن يحرك ساكناً عنـدما اندفعت الجماهير الثائرة في ألمانيا الشرقية تحطم سـور برلين في يوم ٩ نوفمبر ١٩٨٩ وهو اليوم الذي جسد عملياً نهاية الحرب الباردة. وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه التطـورات نفسها على الأمم المتحـدة وأسلوبها التقليـدي في معالجة الأزمات الدولية. ومن المعروف أن الحرب الباردة كانت قد أدت إلى إصابة نظام الأمن الجماعي، كما تصوره واضعو ميثاق الأمم المتحدة، بـالشلل شبه التام وحل محل هذا النظام نظام آخر هو نظام مناطق النفوذ. وفي هذا السياق استحال على الأمم المتحدة أن تتدخل في أي أزمـة تندلع داخل منطقة النفوذ المبـاشر لأي من القوتين العظميين «مجموعة حلف وارسو ومجموعـة حلف شمال الأطلنطي» كما استحال عليها أيضا أن تتـدخل في أي أزمـة تكـون إحـدى القـوتين العظميين طـرفـاً مبـاشراً فيهـا «الأزمـة الفيتنامية، الأزمة الأفغانية. . . . الخ». أما في الأزمـات الأخرى فقد توقفت فعالية الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة فيهـا على عوامل كثيرة كان من أهمها اتفاق الدولتين العظميين، بصرف النظر عن اختلاف الدوافع والأسباب، على احتواء هذه الأزمـة وإفسـاح المجـال أمـام الأمم المتحـدة لكي تلعب دوراً مـا. وحتى في هـذه الحالات يـلاحظ أن مجلس الأمن لم يستخـدم السلطـات الممنوحـة لـه وفقـاً للفصل السابع من الميثاق إلا نـادراً. فلم تفرض عقوبات اقتصاديـة في تاريخ الأمم المتحدة إلا في حالتين فقط «روديسيـا وجنوب أفـريقيا». وكـانت هذه العقـوبات محدودة في نطاقها ولم يصحبها فرض حظر بحري أو جوي للتأكد من التزام المجتمع الدولي بها. كما لم يلجأ مجلس الأمن إلى استخـدام صلاحياتـه في قمع العدوان من خـلال العمل

العسكري المباشر وفقاً للترتيبات المنصوص عليها في الميثاق على الإطلاق. ونادراً ما كانت قرارات مجلس الأمن تحيل صراحة أو تشير حتى ضمناً إلى مواد الفصل السابع من الميثاق. بل اتسمت هذه القرارات في كثير من الأحيان بالغموض المتعمد «القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧»، وهو ما نجم عنه تكريس العدوان وتمكن المعتدي من الاحتفاظ بالأراضي التي احتلها كرهينة إلى أن يتمكن من فرض التسوية بشروطه هو. وكان سلاح الفيتو مشهراً دائماً من جانب أي من القوتين العظميين للحيلولة دون صدور أي مشروع لا ترضى عنه [١].

لكن هذا الأسلوب التقليدي في معالجة الأزمات الدولية كان قد بدأ يتغير تغيراً واضحاً خلال النصف الثاني من الثمانينيات وحتى قبل أن تندلع أزمة الكويت. فقد هدفت «بيروسترويكا» جورباتشوف، في بعدها الخارجي، إلى إقامة «نظام عالمي جديد» تلعب فيه الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في النظام الدولي، وتقوم على أساس من «توازن المصالح» بديلاً عن «توازن القوى» كما سبق أن أشرنا.

من هذا المنطلق بذل الاتحاد السوفييتي أقصى ما يستطيع ليدلل على حسن نيته ويقدم العديد من التنازلات من جانب واحد. وذهب في ذلك إلى أبعد مدى ممكن تصوره لدرجة أنه بدأ يمارس ضغوطاً مكثفة على حلفائه لحثهم على تبني مواقف أكثر مرونة والتخلص من قدر كبير من طموحاتهم. وفي هذا السياق أصبح للأمم المتحدة دور جديد تؤديه في مجال تنشيط البحث عن تسوية سياسية للعديد من النزاعات الإقليمية. أفغانستان، أنجولا، كمبوديا... الخ. ومما يدل على عمق التحولات التي طرأت على سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه «الأمم المتحدة» أن الاتحاد السوفييتي، والذي كان أكثر الدول استخداماً لحق الفيتو منذ نشأة الأمم المتحدة وحتى نهاية السبعينيات. لم يستخدم هذا الحق مطلقاً خلال الفترة من ١٩٨٦ـ ١٩٩٠، بينما استخدمت الولايات المتحدة هذا الحق، خلال الفترة نفسها، ٢٤مرة، وبريطانيا سبع مرات، وفرنسا ثلاث مرات، كذلك فإن الصين أيضاً لم تستخدم هذا الحق خلال تلك الفترة [٢]. وإن دل هذا المؤشر على شيء فإنما يدل على تحول بل واختلاف كامل في سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية حيث كان الفيتو إحدى أدواتها الأساسية.

وعلى الرغم من أنه لم يكن بوسع أحد على الإطلاق أن يتنبأ، حتى بعد انهيار

المعسكر الشرقي وتفسخ حلف وارسو، بقرب تفكك الاتحاد السوفييتي نفسه، فقد كان بـوسع أي مراقـب خبير أن يدرك أن تغيراً جـوهـرياً قـد طـرأ بـالفعل على قواعـد إدارة الأزمات الـدولية. وتلـك حقيقة لم يدركهـا النظام العـراقي على ما يبـدو وكانـت أحد الأخطاء الأساسية في حساباته رغم أن هذا التغير كان يبدو ظاهرياً جلياً للعيان، وأذكر أنه قبل اندلاع أزمة الكويت بشهور طويلة، نشرت لي صحيفة «الأهرام» القاهرية مقالاً تحت عنوان «الأمم المتحدة في مفترق طـرق» قلت فيه بالحرف الواحـد إنه «إذا استمرت حـالة الـوفاق الحالي بين الـدولتين العظميين واكتسبت بفعل الأحـداث المتلاحقـة زخماً جديداً فليس من المستبعد تمامـاً أن يصل الاتفاق إلى حد محاولة تمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بمهمته كحكـومة عالمية مسؤولـة عن إقرار السلم والأمن الدوليين». لكن لم يدر بخلـدي على الإطلاق، في ذلك الـوقت، أن أزمة عـربية ــ عربية هـي التي سوف تعطي الوفاق الجديد بين القوتين العظميين هذا الزخم المفقود(٣).

لذلك كلـه كان من السهل تـوقع أن تلعب الأمم المتحدة في أزمـة الكويت دورا يختلف جذريـا عن أدوارها التقليديـة في إدارة الأزمات الدولية. لكن هـذا الدور في الـواقع فـاق كل تصـور إذ بـدت الأمم المتحـدة كعمـلاق خـرج من القمقم فجأة، وخـلال الشهور الأولى راحـت الأمم المتحدة تبـدو وكأنها هي المسرح الـرئيسي لإدارة الأزمة. ويتضح ذلك مما يلي:

١ـ أصبح مجلس الأمن منـذ اللحظات الأولى للغـزو في ٢ أغسطس وحتى يوم ٩ نوفمبر (حين صـدر القرار الخاص بـالتصريح للدول المتعاونـة مع حكومـة الكويت باستخدام القوة المسلحة) في حالة انعقاد شبه دائم وأصدر خلال تلك الفترة القصيرة نسبياً اثني عشر قرارا جميعهـا ملزمة جميعها تشير صراحـة إلى مواد الفصل السابع من الميثاق وهو ما لم يحدث مطلقا في أي أزمة أخرى عالجتها الأمم المتحدة من قبل.

٢ـ انعقـد مجلس الأمن خـلال تلك الفترة مرتين على مستـوى وزراء الخارجيـة، إحداهما برئاسة وزير الخارجية الأمريكي والأخـرى برئاسة وزير الخارجية السوفييتي، وهو ما لم يحدث أيضاً في تـاريخ مجلس الأمن. ولكي تتضح أهمية هذه المسألة يكفي أن نشير إلى أن مجلس الأمن لم يكن قـد اجتمـع على مستـوى وزراء خـارجيـة الـدول الأعضاء طوال تاريخ الأمم المتحدة وحتى اندلاع أزمة الكويت إلا مرتين فقط(٤).

ولكي يتضح أسلوب الأمم المتحدة في معالجة هذه الأزمة، وردود فعل المجتمع الدولي ككل تجاهها، ربما يكون من المفيد أن نقوم بعملية تصنيف القرارات الاثني عشر التي صدرت عن الأمم المتحدة بطريقة تسمح بقراءة صحيحة لهذا الأسلوب.

أولاً: تصنيف القرارات وفقاً لمضمونها:

يمكن تقسيم القرارات الاثني عشر التي صدرت عن الأمم المتحدة منذ بداية الأزمة وحتى اندلاع العمليات العسكرية إلى ثلاث مجموعات وذلك على النحو التالي(٥):

١ـ مجموعة القرارات الخاصة بالتكييف القانوني للغزو وبأساس تسوية الأزمة.

اتخذ مجلس الأمن بعد ساعات قليلة من الغزو العراقي للكويت القرار ٦٦٠ والذي اعتبر الغزو عدوانا سافرا ويشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتهديداً للسلم والأمن الدوليين وإخلالاً بهما، ومن ثم فقد أدان الغزو من ناحية وطالب العراق، من ناحية أخرى، بأن «يسحب قواته فوراً دون قيد أو شرط» إلى المواقع التي كانت عليها في أول أغسطس. فإذا ما تحقق هذا الانسحاب يتعين أن يدخل العراق والكويت «في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما». كذلك أيد القرار جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية. وفي ٩ أغسطس، وبعد أن قرر العراق ضم الكويت واعتبارها «المحافظة رقم ١٩» أدان قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٢ هذا الضم واعتبره مُلغى وباطلاً وليست له أية صلاحية قانونية وأكد هذا القرار على تصميم المجلس على «إنهاء الاحتلال واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية» وكذلك استعادة الحكومة الشرعية لسلطتها.

٢ـ مجموعة القرارات الخاصة بالإجراءات التحفظية:

أقدم العراق على مجموعة من الممارسات أثناء الاحتلال تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي وأضرت ضرراً بالغاً بمصالح الشعب الكويتي وأيضاً بمصالح وحقوق أطراف أخرى كثيرة. ولذلك اتخذ مجلس الأمن مجموعة كبيرة من القرارات التي أدانت هذه الممارسات من ناحية واعتبرت العراق مسؤولاً مسؤولية كاملة عن تلك الأضرار وانطوت في الوقت نفسه على إجراءات تحفظية معينة بهدف حماية الحقوق والمصالح التي تعرضت للخطر. ويدخل في إطار هذه المجموعة من

القـرارات: القرار ٦٦٤ (١٨ أغسطـس) الذي يطـالب العـراق «بأن يسمح ويسهل المغادرة الفورية من الكويت والعراق لمواطني الدول الثـالثة وأن يوفر الوصول الفوري والمستمر للمسؤولين القنصليين لمثل هؤلاء المواطنين والقرار ٦٦٧ (١٦ سبتمبر) الذي يدين العراق «بسبب أعماله العدائية ضد مقار وأعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الكويت» ويطـالب بإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين كـرهائن على الفور، والقرار ٦٧٤ (٢٩أكتـوبر) الـذي يدين «ممارسـات سلطات الاحتـلال في الكويت» ويعتبر العـراق «مسـؤولاً عن أيـة خسـائر أو أضرار تلحق بممتلكـات الـدول أو الشركات أو الأفراد بسبب الاحتلال غير الشرعي للكويت من جانب العراق» والقرار ٦٧٧ (٢٨نوفمبر) الذي يدين الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال بهدف تغيير البنية والخريطة السكانية في الكويت ويقرر بطلان هذه الإجراءات.

٢ـ مجموعة القرارات الخاصة بالعقوبات:

وهي القرارات التي استهدفت ممارسة الضغوط المختلفة على العراق لإجبارها على الانسحاب من الكـويت وتشمل هذه المجمـوعة: القـرار٦٦١ (٨أغسطس) والذي طالب بفـرض المقاطعة الشـاملة على العراق تجارياً ومـالياً وعسكريـاً. والقرار ٦٦٥ (٢٥أغسطس) والـذي صرح بـاستخـدام القوة لإحكـام الحظـر وضمان احترام قـرار المقاطعـة. والقرار ٦٧٠ (٢٥ سبتمبر) والـذي قرر فـرض الحصار الجوي على العـراق والسماح باحتجاز السفن العـراقية التي تنتهك الحظر. كذلك تشمل هـذه المجموعة القرار ٦٦٦ (١٤سبتمبر)، والذي يستثني شحنات الغـذاء والأدوية من نطاق الحظر بشرط أن تتم عبر الأمم المتحـدة ومنظمـة الصليب الأحمر. وكـذلك القـرار ٦٦٩ (٢٤سبتمبر) والـذي يخول «لجنـة العقوبـات» حق فحص الطلبـات التي تـرد إليهـا لمساعـدة الدول المتضررة مـن تنفيذ الإجـراءات المنصوص عليهـا في قرارات المقـاطعة والحصـار. وأخيراً يأتي أخطـر هذه القـرارات جميعهـا وهـو القرار ٦٧٨ (٢٩نـوفمبر) والذي «يأذن للـدول الأعضاء المتعـاونة مع حكـومة الكـويت، ما لم ينفـذ العراق في ١٥ينـاير ١٩٩١ أو قبلـه القرارات سـالفة الـذكـر تنفيذاً كـاملاً بأن تستخـدم جميع الـوسائل الـلازمة لـدعم وتنفيـذ القرار ٦٦٠ وجميع القـرارات الـلاحقة ذات الصلـة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابها في المنطقـة». وهذا القرار هو الذي أضفى

المشروعية الدولية على العمليات العسكرية ضد العراق والتي بدأت بالفعل فجريوم ١٧ يناير ١٩٩١[٦].

ثانياً: تصنيف القرارات حسب حجم التأييد الدولي لها

تنقسم القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن، من منظور مدى تأييد الدول الأعضاء لها، إلى ثلاث مجموعات أيضاً.

المجموعة الأولى: وهي القرارات التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن ومن ثم حظيت بإجماع كامل ودون أي تحفظات. وتشمل هذه المجموعات القرارات ٦٦٠، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٧، ٦٦٩، ٦٧٧. وتتعلق هذه القرارات أساساً بالتكييف القانوني للغزو «عدوان سافر» وأساس التسوية «الانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط من الكويت» وبإدانة الممارسات العراقية داخل الكويت «إغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية، واحتجاز الرعايا الأجانب كرهائن، وتغيير البنية السكانية في الكويت. . . . . الخ».

المجموعة الثانية: وهي القرارات التي تحفظت بعض الدول عليها ولكن هذا التحفظ لم يصل إلى حد رفضها كلية من جانب هذه الدول التي اكتفت بالامتناع عن التصويت عليها وتشمل هذه المجموعة: القرارات ٦٦١، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٧٤ (وهي القرارات التي وافقت عليها ثلاث عشرة دولة وامتنعت كل من كوبا واليمن عن التصويت عليها). وتنصب هذه القرارات في الأساس على العقوبات التي فرضت على العراق وتحفظت عليها اليمن وكوبا من منطلق أنها تمت بصورة متعجلة دون منح عملية البحث عن تسوية الفرصة الكافية.

المجموعة الثالثة: وهي القرارات التي اعترضت عليها بعض الدول صراحة وصوتت ضدها وتشمل هذه المجموعة القرارات: ٦٦٥ (الذي صوتت ضده كل من اليمن وكوبا). والقرار ٦٧٠ (الذي صوتت ضده كوبا وحدها) والقرار ٦٧٨ (الذي صوتت ضده كوبا واليمن وامتنعت الصين عن التصويت عليه). وتنصب هذه المجموعة من القرارات أساساً على المسائل المتعلقة بالحصار البحري والجوي أو بنطاق العقوبات (القرار٦٦٦ مثلاً والذي يجعل الحظر الاقتصادي شاملاً الغذاء والدواء ما لم يتم توزيعهما بمعرفة الأمم المتحدة والصليب الأحمر) ولكن أيضاً وعلى وجه الخصوص، بموضوع

استخدام القـوة المسلحة. ويلاحظ أن القرار ٦٧٨ كـان هو القرار الوحيـد الذي امتنعت عن التصـويت عليه إحـدى الدول الـدائمة العضـوية في مجلس الأمن «الصين». وكـان اعتراض الدول على هذه القرارات ينصب على قضيتين رئيسيتين:

الأولى: أنها تسهـم في تصعيد الأزمة في اتجاه التعقيد وليس الحل وتؤدي إلى تشبث أطراف الصراع بمواقفهم دون إفساح المجال لحل وسط أو مخرج مقبول، الثانية: أنها أو بعضها على الأقل تنطـوي، من وجهة نظر الـدول الرافضة لها، على عـدم اتساق احيانا ومخالفات صريحة أو مستترة لبعض نصوص الميثاق وروحه أحيانا أخرى.

وفي هذا السيـاق يتضح أنه لم يحدث أي خلاف على الإطـلاق بين أعضاء مجلس الأمن حول ما إذا كـان الغزو العراقي يشكل انتهاكاً فاضحـاً لميثاق الأمم المتحدة كما لم يكن بوسع أحد على الإطـلاق أن يدافع عن ممارسات العراق بعـد الغزو سواء تلك التي ارتكبت في حق الشعب الكـويتي نفسه أو في حق أطـراف ثالثـة. لكن جوهـر الخلاف انصب أساسـاً حول الوسائل المنـاسبة للتوصل إلى الحل الوحيـد المقبول من وجهة نظر الشرعية الدولية وهو الانسحاب العراقي من الكويت(٧).

ملاحظات عامة على أسلوب مجلس الأمن في إدارة الأزمة:

تعامل مجلس الأمن مع أزمة الكويت، كما سبقت الإشـارة، بطريقة مختلفة تماماً وغير مسبوقة، بالمقارنة بالأسلـوب التقليدي الذي انتهجه مجلس الأمن في تعامله مع أزمـات العدوان المسلح من قبـل، ويستدعي هـذا الأسلـوب عدداً من الملاحظـات نجملها على النحو التالي:

أولاً: إن الاهتمام الرئيسي لمجلس الأمن تركز في بحث سبل عزل العراق وحصاره بأكثر بكثير من اهتمامه باستكشاف وبحث آفاق تسـوية سلمية. وكان تقدير مجلس الأمن للموقف يقـوم على أسـاس أن غـزو العراق للكويت يشكل عدوانـا وتحديا لا يمكن أن ينتهي بمجـرد العـدول عنـه ومحو آثـاره ولكن أيضـاً يتعين على المجتمع الدولي إنزال العقاب بمرتكبه. ويلاحظ أن قرار فرض الحظر الاقتصادي على العراق قد اتخذ بعد أقل من أربعـة أيام فقط من وقوع الغزو. كما أنه قصـد منه على الفور أن يكون محكماً وشاملاً لدرجة أن مجلس الأمن فرض شروطاً، كان يعلم أنها سوف تكون مرفـوضة سلفاً من العراق، لكي يمكـن السماح باستثناء الغذاء والأدويـة من نطاق الحظر المفروض(٨).

ثانياً: ثار جدل حاد، داخل الأمم المتحدة وخارجها، حول ما إذا كان يتعين على مجلس الأمن أن ينتظر فترة كافية من الوقت لكي تحدث العقوبات الاقتصادية، وما يتبعها من حصار بحري وجوي محكم، آثارها قبل أن ينتقل إلى الإجراء العسكري. ولهذا الجدل بعد قانوني وآخر سياسي. أما البعد القانوني فينصرف إلى قضية مدى التزام مجلس الأمن، قانوناً، بضرورة التدرج في استخدام الوسائل المختلفة والامتناع عن التصعيد إلا بعد التأكد من عدم فاعلية الوسائل الأخرى. وهناك من فقهاء القانون الدولي من يرى أن مجلس الأمن كان يتعين عليه، إذا التزم حرفياً بأحكام الميثاق، ألا يلجأ إلى العمل العسكري إلا بعد أن يتأكد على نحو قاطع بعدم قدرة وسائل الضغط الأخرى على تحقيق الأهداف المرجوة. لكن الرأي الغالب في الفقه الدولي حول هذه النقطة يرى أن سلطة مجلس الأمن تقديرية بحتة وأنه يملك الصلاحيات التي تمكنه من الاختيار من بين الوسائل المتاحة وفقاً لتقديره الخاص للموقف دون التزام بالتدرج. وأما البعد السياسي فينصرف إلى قضية المواءمة والتي تقضي بضرورة إفساح فترة زمنية كافية تتيح للخصم البحث عن مخرج للتراجع. وينطلق هذا الموقف من حقيقة أن مجلس الأمن ليس مجرد جهاز بوليس دولي تنحصر مهمته في القبض على المجرم أو قتله، إن كان هذا القتل ضرورياً لإنقاذ حياة الآخرين، وإنما أيضاً هو جهاز للتسوية السلمية للأزمات الدولية. وعلى أي حال فقد كشفت أزمة الكويت، وبصرف النظر عن وجاهة الحجج والمبررات التي يمكن لكل طرف أن يسوقها للدفاع عن وجهة نظره، عن أزمة هيكلية في بنية نظام الأمن الجماعي نفسه، وهي عدم توافر جهة محايدة أو جهاز قادر على تقييم موضوعي للبدائل المتاحة واختيار الأنسب منها من وجهة نظر مصلحة المجتمع الدولي ككل وليس من وجهة نظر الأطراف المباشرة في الصراع(٩).

ثالثاً: حدث تداخل وخلط في عملية إدارة الأزمة بين آليتين مختلفتين تماماً. الأولى هي آلية الدفاع الشرعي عن النفس، والثانية هي آلية نظام الأمن الجماعي. فقد طلبت حكومة الكويت، ثم بعض الحكومات الخليجية الأخرى من الولايات المتحدة ودول أخرى مساعدتها عسكرياً إما لتحرير أراضيها (الكويت) وإما للدفاع عنها ضد تهديد أو خطر محتمل (بعض دول الخليج الأخرى). وبناء على هذا الطلب توجهت قوات تابعة لدول عديدة إلى منطقة الخليج، وهي الدول التي ورد ذكرها في

بعض قرارات مجلس الأمن بوصفها «دولا متعاونة مع حكومة الكويت» ومن الناحية القانونية فإن هذا الإجراء يعد عملاً شرعيا وقانونيا تماما. فالمادة ٥١ من الميثاق تعتبر أن «حق الدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، هو حق طبيعي» وليس في الميثاق ما يضعف أو ينقص منه لكن هذه المادة نفسها أضافت على الفور «أن التدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال في حق المجلس ــ بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق ـ في أن يتخذ في أي وقت من الأوقات ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلام والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه».

ويفهم من هذا النص أن آلية الدفاع الشرعي عن النفس لا تعطل، ولا يجوز لها أن تعطل آلية الدفاع الجماعي وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الميثاق. بمعنى آخر فإنه بمجرد أن يشرع مجلس الأمن في اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة لعلاج الأزمة، تتوقف آلية الدفاع عن النفس عن الدوران، لتحل محلها آلية الأمن الجماعي ويصبح مجلس الأمن هو الجهة المنوط بها شرعاً إدارة الأزمة والسيطرة على مسارها.

وهنا تكمن إحدى المفارقات الكبرى في إدارة الأمم المتحدة لأزمة الخليج. فقد بدأ مجلس الأمن على الفور، في الاضطلاع بمسؤولياته للتصدي للعدوان وبدأ في ممارسة صلاحياته وسلطاته وبطريقة لم تعهدها الأمم المتحدة من قبل، كما سبق أن رأينا. فأدان الغزو وطالب العراق بسحب قواته فوراً ودون شروط ثم بدأ يفرض الحظر الاقتصادي. لكنه عندما قرر فرض الحصار البحري والجوي وبدأ يصرح باتخاذ إجراءات لها طابع عسكري خرجت هذه الإجراءات عملياً عن سيطرته وأصبحت ممارستها منوطة بالدول «المتعاونة مع حكومة الكويت» والتي تستمد شرعية وجودها العسكري في المنطقة من الترتيبات التي اتخذت في إطار الدفاع عن النفس. ولم يلجأ مجلس الأمن إلى وضع هذه القوات تحت سيطرته أو إشرافه ولم يخولها حق رفع علم الأمم المتحدة. . . الخ. لكن الأخطر من ذلك أنه عندما قرر اللجوء إلى الخيار العسكري، فقد تم عن طريق التصريح «للدول المتعاونة مع حكومة الكويت» باستخدام القوة المسلحة ودون أن تكون له أي إمكانية على السيطرة أو الإشراف على سير العمليات. وتلك قضية لاتزال محل جدل كبير بين الباحثين. وإذا كانت الحرب

التي شنت على العـراق هي حـربا مشروعـة في إطار الـدفـاع عن النفس، فإنها بهذه الصفة لا تحتاج إلى تصريح مسبق من مجلس الأمن أمـا إذا كانت هذه الحرب تأتي في سياق تطبيق نظام الأمن الجماعي ـ والمفـروض أن تكون كذلك لأن الهدف منها كان إجبار العراق على «تطبيق قـرارات مجلس الأمن» وإعادة السلم والأمن إلى نصابهما في المنطقـة ـ فـإنها لم تتم وفقـاً للترتيبـات المنصـوص عليهـا في الميثـاق، كما لم تخضع العمليات العسكـرية لإشراف أو رقابـة مجلس الأمن، وأصبحت العمليات خـارجة تماماً عن نطاق سيطرته (١٠).

ومن المعروف أن الاتحاد السوفيتي حاول خلال الأزمة إعادة إحياء لجنة أركان الحرب ودراسة الجوانب العملية المتعلقة بوضع وحدات عسكرية وطنية تحت تصرف مجلس الأمن وأبـدى استعداده لإبـرام اتفاق مـع مجلس الأمن بهذا الخصوص في إطـار وضع المادة ٤٣ مـوضع التطبيق، وهي المادة التي كانت قـد جمدتها الحرب الباردة تمامـاً. لكن الولايـات المتحدة لم تعر هذا الحماس السوفييتي أي اهتمام. ويرجـع أحد الأساتذة الفرنسيين الكبار في العلاقات الدولية فشل هذه المبادرة السوفييتية إلى سببين رئيسيين:

الأول: هو أن الولايـات المتحدة كانت ترغب في الاحتفاظ بحـريتها في الحركة كاملة إذا مـا ظهرت الحاجة إلى ضرورة القيام بإجـراء عسكري ولم تعبأ بإشراك الاتحاد السوفييتي في مشروعاتها.

والثـاني: هو أن الاتحاد السوفييتي نفسه كـان يرغب في أن يبقى بعيداً عن ميدان المواجهة العسكريـة، وهو ما أضعف في الواقع من حجته في المطـالبة بإعادة تنشيط لجنة أركان الحرب» (١١).

رابعا: أوضحت تطورات أزمة الكويت أن حركة مجلس الأمن لمواجهتها كانت لها قـوة دفع ذاتية خـاصةبها، وسـوف نشير لأسبابها فيما بعـد، ولم تكن تعبيراً عن ولادة «نظـام عالمي» تلعب فيـه الأمم المتحدة دوراً فـاعـلاً في النظام الـدولي. فالـواقع أن «شعار النظام الدولي الجديـد» كان شعاراً تعبوياً للمحافظـة على التحالف المناهض للعراق، ولكنه لم يكن تعبيراً عن ميلاد أمم متحدة جـديدة، وكانت تطورات الوضع في الأراضي التي تحتلها إسرائيل هي الكاشفـة لهذه الحقيقة. فخلال نفس الفترة التي كان مجلس الأمن يقوم فيها بمعالجة ملف الأزمة العراقية ـ الكويتية اتخذ مجلس الأمن

ثـلاثـة قـرارات تتعلق بأحـداث العنف التي جرت في القـدس وأدت إلى مصرع ٢٠ وجرح ١٥٠ فلسطينياً، الأول «القرار ٦٧٢»، والذي اتخذ في ١٢ أكتـوبر ١٩٩٠ «يـدين أعمال العنف التي ارتكبتهـا السلطـات الإسرائيليـة» والثـاني «القـرار ٦٧٣»، والذي اتخذ في ٢٤ أكتوبر «يستنكر رفض الحكـومة الإسرائيلية استقبال بعثة السكرتير العام للمنطقة». والثـالـث «القرار ٦٨١» والذي اتخذ في ٢٠ ديسمبر، يعبر عن «قلق مجلس الأمن الشـديـد بسبب رفض إسرائيل للقـرارين الأولين، و «يـدين إسرائيل كسلطة احتـلال، بتكرار أعمال طرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلـة» ولم يؤد رفض إسرائيل التام والمعلن والصريح والمتحـدي، إلى تعريضها لأي أنواع من العقـوبات. ويعلق البروفيسور ميرل على هذا الوضع قائلاً:

«من المؤكد أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية لا يمكن مقارنته تماماً بعملية «ضـم» العراق للكويت. لكنهما يشكـلان معاً خرقاً لقواعد القـانون الدولي نجم عن ارتكـاب عـدوان، الأول يعـود إلى عـام ١٩٦٧، دون أن يتمكن مجلس الأمن على الإطلاق من إجبار إسرائيل على احترام الشرعية الدولية»(١٢).

والـواقع أن الباحـث المدقـق عن حقيقة الـدور الـذي لعبه مجلس الأمن في أزمـة الكويت سوف يكتشف أن هذا الدور مر بثلاث مراحل متميزة ومختلفة(١٣).

المرحلـة الأولى: وهي المرحلة الممتـدة منذ بداية العدوان العـراقي مباشرة في ٢ أغسطس ١٩٩٠ وحتى تفويض دول التحالف المناهض للعـراق باستخدام القوة في ٢٩ نـوفمبر من نفس العـام. وقـد لعب مجلس الأمن في بـداية هـذه الفترة دورا بـالغ الأهمية بدا معه وكأنه يستعيد مكانه المفقود ويبدأ بالأمم المتحدة مرحلة جديدة لإعادة إحيـاء نظـام الأمن الجماعي وضمان فاعليتـه وفقـا لـلإجراءات المنصـوص عليهـا في الميثاق، لكن هذه الفترة انتهت لأسباب تتعلق بالخلل القائم في هياكل الأمم المتحدة والموروث عن الحرب الباردة وأيضاً لأسباب تتعلق بأسلـوب الولايات المتحدة في إدارة الأزمة والأهداف التي تبغي تحقيقهـا كما سيرد تفصيلاً في موضع لاحق، بتخلي مجلس الأمن نفسـه عن الاستمرار في إدارة الأزمـة في أشد مـراحلهـا حساسيـة وهي مرحلـة الحسم العسكري، حين عهـد إلى دول التحالف بقيادة الـولايات المتحدة بـاستخدام القوة المسلحة ودون إشراف أو رقابة من جانبه.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة الممتدة منذ قرار التفويض في ٢٩ نوفمبر وحتى إعلان وقف إطلاق النار الفعلي في ٢٧ فبراير ١٩٩١ من جانب دول التحالف. وخلال هذه الفترة تجمد دور مجلس الأمن تماماً ولم يمارس أي تأثير على مسار الأزمة.

وهناك مؤشرات عديدة توضح كيف أن مجلس الأمن ألغى دوره تماما خلال هذه الفترة وأصبح مصير الحرب والسلام في المنطقة متوقفا على إدارة رجلين فقط هما جورج بوش وصدام حسين. فلم يستشر الرئيس الأمريكي أحداً على الإطلاق حين بادر باقتراح عقد لقاء في واشنطن مع وزير الخارجية العراقي ولقاء وزير خارجيته بالرئيس العراقي في بغداد، وهي المبادرة التي انتهت بعد مناورات عديدة، إلى عقد اللقاء الشهير بين طارق عزيز وجيمس بيكر في جنيف. بل إن زيارة «الفرصة الأخيرة» التي قام بها السكرتير العام للأمم المتحدة إلى بغداد قبل انتهاء المهلة المحددة للعراق وبداية الحرب، تمت بناء على طلب وإلحاح الرئيس الأمريكي ولم تتم بتكليف من مجلس الأمن أو بمبادرة ذاتية من جانب السكرتير العام نفسه. وعلى الجانب الآخر ركب صدام حسين سفينة عناده الجامحة حتى النهاية، ولم تسفر محاولات الوساطة التي قامت بها أطراف عديدة، خارج إطار مجلس الأمن والأمم المتحدة أيضاً، عن وقف الانزلاق نحو الهاوية. وأصبحت خطط الحرب والقرارات الخاصة بتوقيتها ونوع الأسلحة المستخدمة فيها ونهايتها... الخ كلها قرارات أمريكية خالصة. لكن أكثر اللحظات تعبيراً عن عجز مجلس الأمن وشلله التام اتضحت أثناء سير العمليات العسكرية نفسها، وخاصة حين طلبت الدول العربية الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب العربي عقد جلسة عاجلة للمجلس في ٢٣ يناير، فقد رفضت الولايات المتحدة مجرد انعقاده. ويطلق كثير من الباحثين المرموقين تعبير «مجلس الأمن المختطف» لوصف هذه المرحلة لأنه كان خلال تلك الفترة أشبه بطائرة مختطفة مضطرة إلى التوجه إلى حيث يريد لها خاطفها تحت وطأة السلاح(١٤).

فلم يتمكن مجلس الأمن من عقد جلسة خاصة مغلقة «للتشاور» إلا في ١٥ فبراير ١٩٩١ وكانت الولايات المتحدة هي وحدها التي قدرت في ٢٧ فبراير، ووفقاً لحسابات خاصة بها، أنه آن الأوان لوقف العمليات العسكرية، وأعقب ذلك إعلان دول «التحالف» تباعاً وقف الحرب.

المرحلة الثالثة: هي المرحلة الممتدة من ١٣ إبريل ١٩٩١، حين اتخذ مجلس الأمن القرار ٦٨٧ والخاص بشروط وقف إطلاق النار نهائياً، وحتى اليوم. وفي هذه المرحلة عاد مجلس الأمن ليمارس دوره، لكن دوره في هذه المرحلة كان أقرب ما يكون إلى دور المنفذ لإرادة التحالف الدولي المنتصر في الحرب عسكرياً ضد العراق منه إلى دور الهيئة العالمية المسؤولة عن معالجة الأزمة في سياق رؤية كونية لقضايا السلم والأمن في العالم. ولا يتسع المقام هنا للحديث عن القرار ٦٨٧، وهو أطول قرار في تاريخ المجلس، لأنه يثير عدداً هائلا من الإشكاليات القانونية والسياسية: فهو يتضمن إجراءات معينة خاصة برسم الحدود بين الكويت والعراق و إقامة منطقة عازلة منزوعة السلاح بينهما تتمركز فيها قوات دولية، كما يتضمن آليات محددة للإشراف على نزع وتدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق، وآليات محددة لحمل العراق وضمان قيامه بالتعويض عما ألحقه من أضرار سواء بشعب الكويت أو بالأطراف الأخرى. . . إلخ. . ومعظم هذه الإجراءات ليست لها سوابق في التنظيم الدولي، وخاصة في تاريخ الأمم المتحدة، ولكنها تشبه بعض «معاهدات الصلح» التي يفرض فيها المنتصر شروطه على الطرف المهزوم، مع فارق مهم جداً هو أن مجلس الأمن أصبح مسؤولاً باسم المجتمع الدولي كله «عن الإشراف على حسن تطبيقها وهو وحده الذي يقرر ما إذا كان العراق قد استجاب بالكامل أم لا، ومن ثم يحق له فرض ما يراه من إجراءات ضرورية لحمل العراق على الانصياع لها وبهذه الطريقة أصبحت العقوبات المفروضة على العراق مستمرة ولا يمكن رفعها إلا بموافقة أغلبية من مجلس الأمن يتعين أن تتضمن بالضرورة جميع الأعضاء الدائمين بالمجلس(١٥).

وفي ختام هذا العرض لردود فعل المجتمع الدولي ككل، ممثلاً في الأمم المتحدة، تجاه الغزو يمكن القول إن هناك ثلاثة عوامل رئيسية أثرت في منهج مجلس الأمن في إدارتها:

العامل الأول: يتعلق بطبيعة الأزمة والنتائج المحتملة لنجاح العراق في السيطرة على الكويت:

فبصرف النظر عن الاعتبارات القانونية والأخلاقية، فقد ترتب على احتلال

العراق للكويت، منذ اللحظة الأولى، بروز قوى إقليمية ودولية هائلة على استعداد لوضع كل إمكاناتها العسكرية ومواردها المالية ونفوذها السياسي للحيلولة دون تمكين العراق من الإفلات بصيده الثمين، والعمل، سواء من داخل مجلس الأمن أو خارجه، على استعادة الكويت لوضعها السابق كدولة مستقلة. لكن القانون والأخلاق تزاوجا هذه المرة تزاوجاً سعيداً مع حقائق القوة على أرض الواقع. ولأن الغزو العراقي ثم قرار الضم ثم ممارسات العراق خلال الأزمة كانت جميعها ليست فقط غير مبررة ولكنها تنطوي على خرق واضح وفاضح لكل القوانين والأعراف الدولية، فقد كان من السهل جداً أن يصبح استخدام القوة في هذه الحالة بالذات مبرراً ومدعوماً من جانب الشرعية الدولية. والواقع أنه لم يحدث أي خلاف داخل الأمم المتحدة حول إدانةالغزو أو ضرورة الانسحاب العراقي ولكن الخلاف تركز، كما سبقت الإشارة، حول أسلوب التسوية وطريقتها.

العامل الثاني: يتعلق بطبيعة الأمم المتحدة نفسها:

فالأمم المتحدة، كمنظمة دولية، ليست سلطة فوق الدول ولا تملك من الموارد والإمكانات إلا في حدود ما تضعه الدول الأعضاء تحت تصرفها. وفي حالة أزمة الخليج فقد كانت هناك قوى دولية عديدة على استعداد لأن تضع مواردها وإمكاناتها الهائلة لاتخاذ كل ما يلزم لكي تفعل الأمم المتحدة أقصى ما في وسعها لإجبار العراق على التراجع، لكنها لم تكن بالضرورة على استعداد للاستفادة من الأزمة لإعادة إحياء مؤسسات نظام الأمن الجماعي التي جمدتها الحرب الباردة. وخاصة هيئة أركان الحرب والترتيبات الواردة في المادة ٤٣ من الميثاق.

العامل الثالث: يتعلق بتوقيت الأزمة:

فقد اندلعت الأزمة في فترة تحولات دولية كبرى وكان النظام العالمي في حالة سيولة يندر تكرار مثلها. وبرزت الولايات المتحدة، رغم كل مشاكلها الاقتصادية، باعتبارها القوة الوحيدة في العالم القادرة، وذات المصلحة في الوقت نفسه، على إدارة الأزمة وتوجيه كل التفاعلات الدولية الجارية في السياق الذي يخدم المصالح الأمريكية. ولذلك فإن أهداف الولايات المتحدة خلال الأزمة لم تكن محصورة فقط في تحرير الكويت ولكنها كانت أوسع من ذلك بكثير، كما سيتضح فيما بعد، وربما

يفسر هذا العامل حقيقة أن دور الأمم المتحدة خلال أزمة الخليج كان فريداً وغير قابل للتكرار على الإطلاق.

٢ـ موقف المنظمات والتجمعات الدولية الأخرى

كان من الطبيعي أن تثير أزمة دولية في حجم الأزمةالتي ترتبت على الغزو العراقي للكويت ردود أفعال واسعة النطاق شملت العالم بأسره من أقصاه إلى أقصاه. فبالإضافة إلى انعكاسات هذه الأزمة ونتائجها المحتملة على موازين القوى وعلى الأوضاع الاستراتيجية في العالم أجمع اشتملت الأزمة وحملت في طياتها قضايا وموضوعات عديدة أثرت تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على جميع دول العالم دون استثناء حتى وإن تم ذلك بدرجات ونتائج متفاوتة على مصالح هذه الدول. من بين هذه القضايا: إمدادات النفط وأسعاره المتزايدة، مصير البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت، أوضاع العاملين في الكويت والعراق، الرهائن، نتائج الحظر الاقتصادي والعسكري المفروض من جانب مجلس الأمن . . . . . . الخ. لذلك لم يكن غريباً أن يصدر عن جميع المنظمات والتجمعات الدولية دون استثناء بيانات تحدد مواقف الدول الأعضاء في هذه المنظمات والتجمعات المختلفة. وعلى الرغم من وجود تباين محسوس بين رؤية ومواقف الدول الأعضاء في هذه المنظمات والتجمعات من الأزمة وتداعياتها، إلا أن هذه البيانات تمثل على الأقل المواقف المشتركة التي تعكس الحد الأدنى من الإنفاق في وجهات النظر بينها.

ولا يتسع المقام هنا لتحليل مفصل للبيانات الصادرة عن كافة هذه المنظمات والتجمعات الدولية. ولكن يلفت النظر هنا وجو دمساحة مشتركة واسعة بين مواقف هذه المنظمات والتجمعات كما تعكسها البيانات الصادرة عنها. وتشمل هذه المساحة إدانة الغزو العراقي للكويت، وإدانة ممارسات العراق خلال الأزمة والخاصة بمعاملة البعثات الدبلوماسية والقنصلية، والانهاكات المختلفة لحقوق الإنسان، واحتجاز رعايا الدول الأخرى كرهائن . . . الخ. كذلك أيدت كافة البيانات الصادرة عن هذه المنظمات والتجمعات قرارات مجلس الأمن، بما فيها قرار الحظر الاقتصادي، وأعلنت التزامها بها وطالبت بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى المواقع التي كانت عليها قبل الغزو، وعودة الحكومة الشرعية للكويت والحرص على استقلال الكويت وسلامة أراضيها.

لكن هذه البيانات عكست في الوقت نفسه تفاوتاً في التقديرات والرؤى حول الإجراءات التي يتعين اتخاذها لاحتواء ومحاصرة الأزمة كما عكست تفاوتاً في تركيز كل منها على قضايا بعينها اعتبرتها ذات أهمية خاصة بالنسبة لها.

فالبيان الصادر عقب اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز في ٤ أكتوبر ١٩٩٠ أثناء انعقاد الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة أعرب عن «قلقه العميق واهتمامه بالخطر المتزايد الذي يمكن أن ينجم عن تصعيد الأزمة وما يمكن أن يؤدي إليه هذا التصعيد من احتمالات مواجهة عسكرية قد تكون لها عواقب وخيمة وبعيدة المدى ليس فقط بالنسبة للمنطقة ولكن بالنسبة للعالم كله» وفي محاولة من مجموعة عدم الانحياز لبذل مساعيها الحميدة من أجل العثور على صيغة لتسوية سلمية للأزمة قرر المؤتمر تكليف يوغوسلافيا، باعتبارها رئيس الدورة، بمهمة القيام بهذه الوساطة على أساس الالتزام بقرارات مجلس الأمن أرقام ٦٦٠، ٦٦٢، ٦٦٤[١٦]. كذلك كان من اللافت للنظر حرص وزراء خارجية الحركة على أن يتضمن هذا البيان نفسه ربطاً من نوع ما بين أزمة الكويت والصراع العربي الإسرائيلي حين أكدوا أن «أي حل للأزمة يتعين أن يسهم في حث المجتمع الدولي على أن يقترب بنفس القدر من التصميم لمعالجة الصراع العربي الإسرائيلي، وفي القلب منه القضية الفلسطينية، من أجل إيجاد حل دائم وعادل لهذه الأزمة الممتدة في الشرق الأوسط»[١٧].

أما البيان الصادر عن مجلس منظمة الدول الأمريكية في ٢٢ أغسطس ١٩٩٠ فقد كان من اللافت للنظر حرصه على استخدام تعبيرات هادئة، ووجه نداء يحث على «التضامن الدولي لمنع مزيد من تدهور الموقف في الشرق الأوسط وللتوصل إلى حل سريع للأزمة يتفق ومقتضيات القانون الدولي»[١٨].

واحتلت قضية «الاحتياجات الإنسانية الهائلة الناجمة عن الغزو العراقي للكويت» مكاناً بارزاً في بيان دول الشمال الأوروبي The Nordic States الصادر في ١٢ سبتمبر ١٩٩٠ وأعرب وزراء الخارجية عن رغبة واستعداد حكوماتهم لتقديم المعونة الإنسانية إلى الدول التي يتدفق نحوها اللاجئون وناشدوا المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع حدوث كارثة على نطاق واسع. كذلك احتلت قضايا الرهائن والبعثات الدبلوماسية والقنصلية نفس القدر من الاهتمام[١٩].

وربما كانت الجماعـة الأوروبية هي أكثـر المنظمات الدولية اهتمامـاً بالأزمـة، بعد الأمم المتحـدة، فقد صـدر عن المؤسسـات المختلفة للجماعـة وعلى كل المستويـات بيانـات عديدة طوال فترة الأزمـة ففي ٢ أغسطس أي نفس اليوم الذي تم فيـه الغزو صدر بيان يطالب بالانسحاب الفوري للقـوات العراقية ويؤيد قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠، لكن اللافت للنظر أن دول الجماعة قررت في ٤ أغسطس، وقبل أن يصدر قرار الحظـر الاقتصادي من مجلس الأمن (٦أغسطس) فـرض حظر شـامل على البترول، والأرصدة المالية العراقية، وشحنات السـلاح وأي نوع من أنواع التعاون العسكري أو الفني أو العلمي وكذلك تعليق استفادة العراق من نظام المعاملات القنصلية العام. كما كان من اللافت للنظر إعلان الجماعـة الأوروبية عن تشجيعها وحثها للتوصل إلى حل عـربي للنزاع[٢٠]. واستمر صدور البيانات عن الجماعـة الأوروبية تباعاً لتأييد قرارات مجلس الأمن المختلفة ومتابعة تطـورات الموقف على ضوء تطورات الرأي العام الأوروبي والجهود الـدولية المبذولـة لاحتواء الموقف وخـاصة جهود مبعـوثي السكرتير العام لـلأمم المتحدة للإفراج عن الأجـانب المحتجزين كرهائن، وفي البيـان الصادر عن الاجتماع الوزاري للجنة السياسية للجماعـة والذي عقد في روما بتاريخ ٧ سبتمبر أعلنت الجماعـة الأوروبية عن القيـام بـاتخاذ قرار لتقـديم العـون المالي لكل من مصر والأردن وتركيا وهي الدول الثلاث التي اعتبرتها الأكثـر تضرراً بالأزمة وبقرارات الحظر الاقتصـادي، كما أعلنت عن استعـدادهـا لتقـديم مسـاعدات محسـوسـة لمواجهـة الاحتياجات الإنسانية العاجلة وناشدت المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والهيئات الدولية الأخـرى مثل نادي باريس لتفهم احتياجات هذه الـدول. وكان من الـلافت للنظر في هـذا البيان تأكيـده عزم الجماعـة الأوروبية تنشيط سيـاساتها الخاصـة بالتعـاون السيـاسي والاقتصادي مع دول مجلس التعـاون الخليجي ومع دول حـوض البحر الأبيـض المتوسط وعـزمهـا على الإسراع بالخطـوات التي بدأ اتخاذها لكي يكون للجماعة الأوروبية سياسة متوسطية واضحة. وقد أعقب هذا البيان صدور بيانات خاصة عن قضايا بعينها مثل: التعاون العربي ـ الأوروبي، المواطنين المحتجزين في العـراق والكويت، البعثات الـدبلوماسيـة في الكويت... الخ. كما صـدرت خـلال الأزمـة بيـانـات مشتركـة بين الجماعـة الأوروبيـة والاتحاد

السـوفييتي وبين الجماعة الأوروبيـة ودول مجلس التعاون الخليجي وفي البيـان المشترك مع الاتحاد السـوفييتي (٢٦سبتمبر ١٩٩٠) أكـد الجانبـان عـزمهما على البحث عن حلول عـادلة ودائمـة للصراع العربي ـ الإسرائيلي والقضيـة الفلسطينية وفقـاً لقرارات مجلس الأمن، وأشير إلى الـوضع في لبنان، وإلى رغبتهما في العمل على إيجاد الحاجـة إلى خفض سباق التسلح والحد من انتشـار أسلحة الدمـار الشامل. . . . . . الخ. أما في البيان المشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي (٢أكتـوبر ١٩٩٠) فبالإضافة إلى تعبير الجماعة عن تضامنها مع دول المجلس وعزمها على تحرير الكويت والمحافظة على استقلالها، حرص البيان على تأكيد عـزم الجماعة الأوروبية على الإسراع بالتوصل إلى اتفـاقيـة للتجـارة الحرة مع دول مجلس التعـاون الخليجي ودعم التعـاون في جميع الميادين وخاصة السياسية والثقافية(٢١).

وكـانت أزمة الكـويت هي المنـاسبة التـي أدت إلى نوع من التنسيق السيـاسي والعسكري غير المسبوق بين الدول الأعضاء في اتحاد أوروبا الغربية The Western European Union فقد عقد وزراء الخارجية والدفاع لدول الاتحاد اجتماعاً مشتركاً في ٢١ أغسطس جـاء في بيـانـه الختامي، ضمـن ما جـاء «تأييـد الخطـوات التي اتخذتها دول الاتحاد. . . استجـابـة لطلب بعض دول الخليج تقـديم مسـاعـدة عسكرية بهدف إجبار العراق على سحب قواتها من الكويت دون شروط واستعادة الكـويت لسيـادتها». وعلى أثـر هـذا الاجتماع عقد رؤسـاء أركـان حـرب الـدول الأعضاء في الاتحاد اجتماعـاً في ٢٧أغسطس١٩٩٠، وهو أول اجتماع من نـوعه في تاريخ الاتحاد، لتنسيق الإجراءات العسكرية التي تم اتخاذها بالفعل لدعم قراري مجلس الأمن ٦٦١، ٦٦٥ «ولترجمة الـرغبة الصـادرة عن وزراء الخارجيـة والدفـاع في صورة إجـراءات محددة وواضحة لإظهـار مدى إصرار وتضـامن دول الاتحاد في مواجهة قرار العراق غزو وضم الكويت»(٢٢).

واجتمع أيضـاً مجلس حلف شمال الأطلنطي في ٧سبتمبر ١٩٩٠ للتنسيق السياسي والعسكـري بين خطط الدول الأعضـاء في الحلف، وأيضا بين خطط الحلف من ناحية وخطط اتحاد غرب أوروبا من نـاحية أخرى. وجاء في البيان الصحفي الـذي أعلـن عقب الاجتماع تعبير الـدول الأعضـاء «عن التـزامهـا

الكامل للعمل من أجل التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك التنفيذ العملي المؤثر للعقوبات، والإسهام القائم على التضامن في عمليات البحث عن حل»[٢٣].

وخلال الأزمة عقدت منظمة الأوبك سلسلة من الاجتماعات لمواجهة الموقف الناتج عن احتمالات زيادة سعر البترول ولإطلاق حرية الدول الأعضاء في زيادة الإنتاج، وكان أهم هذه الاجتماعات هو الاجتماع الذي عقد في فيينا خلال الفترة من ٢٦ـ٢٩ أغسطس. كما عقدت أيضاً اجتماعات عديدة بين وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية للدول السبع، والدول العشر كما حدث نوع من التعبئة العامة داخل المنظمات الاقتصادية الدولية لمواجهة الآثار الاقتصادية للأزمة وتعويض الدول المتضررة رغبة في المحافظة على التحالف المناهض للعراق لإنجاح الحصار الاقتصادي المفروض عليه.

ويلاحظ من هذا الاستعراض الموجز ما يلي:

١ـ وجود إجماع كامل بين الدول الأعضاء في مختلف المنظمات والتجمعات الدولية حول إدانة الغزو والمطالبة بسحب القوات العراقية دون شروط وعودة الحكومة الشرعية للكويت والالتزام بقرارات مجلس الأمن.

٢ـ إن العقوبات الاقتصادية فرضت وبدأ تنفيذها من جانب كافة الدول الغربية حتى من قبل أن تفرض من جانب مجلس الأمن.

٣ـ إن التنسيق السياسي والعسكري بين دول حلف شمال الأطلنطي والجماعة الأوربية واتحاد أوروبا الغربية وصل إلى مستويات غير معهودة من قبل في أي أزمات دولية سابقة، كما أن التنسيق بين مجموعة الدول الصناعية السبع والدول المتقدمة عموماً والمؤسسات المالية الدولية كان كاملاً للتأكد من إحكام الحظر الاقتصادي ومعالجة الآثار الجانبية للدول المتضررة.

٤ـ إن التجمعات الخاصة بدول العالم الثالث: حركة عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة الوحدة الأفريقية، منظمة الدول الأمريكية لم يكن لها تأثير يذكر على مسار الأزمة.

المبحث الثاني

موقف الدول الكبرى وبعض الدول الأخرى

١ ـ الولايات المتحدة الأمريكية

أ ـ مقدمة :

لا يمكن فهم ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الغزو العراقي إلا في سياق فهم أعمق لطبيعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ككل. وكان للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اندلاع الأزمة ثلاثة أهداف رئيسية تجاه المنطقة: محاربة النفوذ السوفييتي. حماية إسرائيل وضمان أمنها، المحافظة على مصالحها البترولية والتي تشمل ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها وبالأسعار التي تناسب الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة. ورغم اختلاف وتغير أساليب وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية من إدارة إلى أخرى إلا أن هذه الأهداف الثلاثة ظلت ثابتة على الدوام ولم تخضع لأي مراجعة جوهرية طوال ما يقرب من نصف القرن الماضي أو تأثرت بتغير وتعاقب الإدارات الأمريكية المختلفة في الحكم طوال تلك الفترة (٢٤).

وكان العراق يصنف تقليدياً ومنذ ثورة يوليو ١٩٥٨، على أنه دولة معادية للغرب عموماً وللولايات المتحدة على وجه الخصوص: فنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو نظام راديكالي ذو توجه قومي عربي، فضلاً عن أنه نظام يتسم بالتسلط والعنف، ويرتبط بصداقة قوية وعميقة مع الاتحاد السوفييتي الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتوريد السلاح له وهو نظام معاد لإسرائيل «على مستوى الخطاب السياسي على الأقل» فضلاً عن أن العراق هو الذي كان قد قاد حملة الرفض العربية المناهضة لاتفاقيتي كامب ديفيد والمطالبة بعزل مصر عربياً وعالمياً، وتعرضت أراضيه للعدوان الإسرائيلي المسلح حين قامت إسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي «أوزيراك» في يناير ١٩٨١. وأخيراً فقد كان العراق يمارس سياسة نفطية مستقلة ولا

توجد للشركات الأمريكية الكبرى مصالح نفطية تذكر في العراق. وأخيراً، وربما بسبب تفاعل هذه العوامل جميعاً، ظلت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق مقطوعة لفترة طويلة منذ عام ١٩٦٧ وحتى منتصف الثمانينيات.

وفجأة تغير سياق العلاقات الأمريكية العراقيةمع الانهيار المفاجىء لحكم الشاه في إيران، والذي كان إحدى ركائز السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ووصول التيار الإسلامي الراديكالي بقيادة الخوميني إلى السلطة عام ١٩٧٩. وبصرف النظر عن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في استدراج العراق لشن الحرب على إيران، وهو دور لم يتضح بصورة كاملة وموثقة بعد، إلا أنه من المؤكد أن الحرب العراقية الإيرانية قد خلقت مساحة واسعة لتعاون أمريكي ـ عراقي من منطلق أن الخطر الأكبر على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط أصبح مجسداً في الثورة الإيرانية واحتمالات تصديرها إلى دول المنطقة. لكن الولايات المتحدة سرعان ما اكتشفت أنها تستطيع أن تضرب العصافير الطائرة كلها بحجر واحد إذا ما نجحت في سكب الزيت باستمرار على النيران المشتعلة في الخليج: تحجيم الثورة الإيرانية والحيلولة دون تصديرها، وإجهاد أي محاولة لإحياء جبهة شرقية قادرة على الصمود في وجه إسرائيل بعد خروج مصر من الصراع العسكري مع إسرائيل ومن ثم إفساح الطريق أمام إنجاح عملية التسوية السلمية التي بدأت باتفاقيتي كامب ديفيد وكسر طوق العزلة المفروض على مصر، وتخفيف الضغط السياسي والعسكري على دول الخليج وإفساح المجال أمامها لكي تلعب دوراً إقليمياً في المنطقة، من خلال مجلس التعاون الخليجي. كل ذلك كان من الصعب تصوره دون صدام مباشر بين الدولتين الإقليميتين الأكبر والأقوى تأثيراً وهما إيران والعراق. وفي هذا السياق الجديد الذي خلقته الحرب العراقية الإيرانية راحت العلاقات الأمريكية العراقية تتحسن باطراد على جميع الصُعُد السياسية والعسكرية وانتهت بإعادة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين عام ١٩٨٤(٢٥).

لكن الانهيار المفاجىء للجيش الإيراني واضطرار الخميني لقبول وقف إطلاق النار أدى إلى تغير سياق التفاعلات في المنطقة وأدخل معطيات جديدة تماماً تعين على الولايات المتحدة أن تأخذها في الاعتبار للمحافظة على مصالحها فيها. ففي

إيران لم تـؤد الحرب الطويلة مع العراق إلى إسقـاط النظام الإسلامي الثـوري هناك والذي ظل عداؤه للولايات المتحدة على ما هو إن لم يكن قد ازداد حرارة وتصميماً.
وبعـد تـوقف إطلاق النـار أصبح بإمكـان إيـران أن تشرع في إعادة بنـاء جيشهـا واقتصادها المنهارين وتتفـرغ لشؤونها الداخلية من ناحية ولـدعم نفوذها الخارجي من خلال التأثير الأيديـولوجي والسياسي من ناحية أخرى. أمـا العراق فقد خرج من الحرب منتصراً ولـديـه الآن جيش ضخم صقلته الحرب الطـويلـة وأصبح على درجة عاليـة من الكفاءة القتالية ويمتلـك ترسانة كبيرة جدا مـن الأسلحة بما فيها الأسلحة الكيماويـة والبيولـوجية والصواريخ متـوسطة المدى فضـلا عن استمرار البرنامج النـووي العراقي رغم تـدمير مفاعل أوزيراك. وكـان العراق قـد استطاع خـلال سنوات الحرب أن يقيم شبكـة هائلـة من العلاقـات مع مصادر السـلاح والتكنولوجيا في الغرب مكنته من تطوير صناعاته العسكرية بطريقة ملحوظة. ولا شك أن هذا الوضع الجديد بدأ يثير قلق الولايات المتحدة التي راحت تتساءل عن طبيعة الـدور الإقليمي الذي يطمع العـراق في أن يلعبه، ونمط التحـالفات التي يمكن أن يدخل فيها بعـد أن تخفف من عبء الحرب وأثقالها. وعلى الرغم من أن الشعب العراقي كان قد قاسى كثيراً خـلال سنوات الحرب الطويلة وبدأ يتطلع إلى فترة لالتقاط الأنفاس ويأمل في عودة الانتعاش الاقتصادي الذي لمس ثماره خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠، وهو مـا كان يفرض على الحكومة العراقيـة أن تتفرغ للبناء الداخلي، إلا أن الطمـوحات الشخصيـة لنظام صـدام حسين لم تكن خـافيةعلى أحد. ولم يكن هناك ما يحول دون أن يعمل صدام على جهتين متوازيتين: تعويض الشعب العراقي عن فترة الحرمـان الطويلة خـلال الحرب، والتطلع نحو دور إن لم يكن زعامـة عراقية للعـالم العربي. وبدأت الولايـات المتحدة تحس بالقلق فـالقوة العسكرية العراقية المتناميـة أصبحت مصدر تهديد محتمل لدول الخليج العربي من ناحية وأيضاً لإسرائيل من ناحية أخرى، كما أن زيادة نفوذ العراق في النظام العربي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مـزيد من تعزيـز التوجـه الراديكالي في المنطقـة. ولذلك شهدت الفترة من ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ توتراً متصاعداً في العلاقات الأمريكية ـ العراقية بصفة خاصة، والغربية ـ العراقية بصفة عامة (٢٦).

وقد حاول الـرئيس العراقي خلال هذه الفترة أن يتبنى سيـاسة عربية معتدلـة بالتركيز على التقارب مع مصر والسعـودية ومحاولة عزل سـوريا. فقد كثف من مساعـداته لميشيل عون في لبنـان، وتحمس لإقامة مجلس التعاون العـربي مع مصر والأردن واليمن، ثم بادر هو بعرض إبرام معاهدة عدم اعتداء مـع المملكة العربية السعودية كما شهدت هذه الفترة محاولات للتقارب أكثر مع الولايات المتحدة أملاً في تهدئة مخاوفها. وفي أكتوبر ١٩٨٩ زار طارق عـزيز نـائب رئيس الوزراء وزيـر خارجيـة العراق الـولايات المتحدة والتقـى خلال زيارته كلا من جيمس بيكر وزير الخارجية والرئيس بوش. وفي ١١ فبراير ١٩٩٠ قام جون كيلي مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأمـريكية بـزيـارة لبغداد والتقـى خلالها صـدام حسين. وحصلت الشركات الأمريكية خـلال تلك الفترة على عقود ضخمة في العراق. لكن ذلك كله لم يهدىء من مخاوف بعض الأوساط الأمـريكية. وكان أكثر ما يثير قلقها هـو سياسة التسليح العراقيـة وخاصـة ما يتعلق منها بأسلحـة الدمار الشـامل. وقد رأت الـولايات المتحدة في هذه السياسة، وخصوصاً بعد توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية، تهديداً محتملاً لأمن الـدول العربيـة الخليجيـة وكذلك لأمـن إسرائيل. وعندمـا بـدأ العراق يثير قضيـة النفط، ويتهم الكويت والإمارات بمحاولة خنقه اقتصادياً بتعمد تجاوز حصصهما لإنتاج النفط وتأثير ذلك على أسعـاره، اكتملت الدائرة وأصبحـت السياسـة العراقيـة تهدد كل أركان السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: النفط وأمن الخليج وأمن إسرائيل.

وهنا يتعين أن نتوقف قليـلاً لاستجلاء حقيقة المقولة التي تـرددت أصداؤها كثيراً أثناء وبعد الأزمة والتي تؤكد أن الولايـات المتحدة استدرجت العراق ونصبت له فخا وقع فيه. وتعتمد هـذه المقولة أساساً على محضر المقـابلة الشهيرة التي تمت بين صدام حسين وسفيرة الـولايـات المتحدة لـدى العـراق، إيـريل جـلاسبي، يوم ٢٥ يـوليـو ١٩٩٠، بعد أن راحت الأزمة بين العراق والكويت تتصاعد بطريقة خطرة وقد نسب إلى السيدة/ جلاسبي قولها:

«إن الذي لا يتوافر لـدينا رأي محدد حوله هو الخلافات العربية ـــ العربية، ومنها مثلاً خـلافكم الحدودي مع الكـويت. وأنا خـدمت في أواخر الستينيـات في سفارة أمريكا بالكويت، وكانت التـوجيهات لنا في تلك الفترة هي أننا ينبغي ألا نبدي رأياً حول هـذه القضية، وأنـه لا علاقة لأمـريكا بهذه القضيـة. وقد وُجِّـه جيمس بيكر

متحدثنا الرسمي لأن يعيد التأكيد على هـذا التوجيه ونتمنى أن تتمكنوا من حل هذه المشكلة بأي طريقة مناسبة عن طريق القليبي أو الرئيس مبارك(٢٧)» .

وقد رتب البعض على ذلك أن الولايات المتحدة هي في الواقع الطرف المثير للأزمة والمتسبب فيها بتعمدها إيهام العراق أنها لن تتدخل في الأزمة . وفي تقديري أنه يتعين وضع هذه القضية في إطارها الصحيح وذلك على النحو التالي :

أولاً: إن الأطراف المتصارعة في العلاقات الـدولية تحاول استخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافها ، بما في ذلك استدراج الخصم للـوقوع في أخطاء قاتلة : ومن ثم فليس من المفيـد على أي نحـو إجهـاد النفس في محاولـة نفي هــذه التهمـة عن الولايات المتحدة أو إثباتها لكن المسؤولية الرئيسية تقع على من ارتكب الجريمة وليس على من أغراه بارتكابها .

ثانياً : إن الرئيس صدام حسين كان هو الـذي استدعى جلاسبي ، وبالتالي فإن ما يتعين أن يعتد بـه في هذا اللقاء هو ما قـاله الرئيس وليس ما قـالته السفيرة ، وكان صدام يـريد أن يقول للولايـات المتحدة إن مصالح العراق لا تتعـارض بالضرورة مع مصالح الولايـات المتحدة و إن العراق يتفهم مطالب الولايات المتحـدة وحرصها على تدفق النفط وعلى السلام في المنطقة ، ولكنه أراد أيضا أن يحذرها من محاولة تحقيق هذه المصالح بـالضغط والإكراه والقوة . وأشـار إلى استعداد العراق لمواجهة خطـر ضربة عسكـرية . وقـال بالنص «نحن نعـرف أنكم قادرون على إلحاق أذى بنـا . ونحن لا نستخدم التهديد ضـدكم . ولكن نحن أيضا قادرون على إلحاق أذى بكم . . . نحن لا نطلب منكم أن تحلـوا مشـاكلنا ولكـن لا تشجعوا بعض النـاس على أن يتصرفـوا بأكبر من أحجامهم وعلى الباطل»(٢٨) .

ويفهم من هذا الكلام ، بوضوح وصراحـة تامة ، أن صدام حسين كان يعتقد أن الولايـات المتحدة تستفزه وتشجع الكويـت على اتخاذ موقف وانتهاج سياسـة تتعمد إلحاق الضرر بالعـراق ، وأنه لم يستبعد احتمال قيـام الولايـات المتحدة بتوجيـه ضربة عسكرية . وبصرف النظر عن صحة هذا الاعتقاد من عدمه ، إلا أن إقدامه على غزو الكويت ، في ظل وجود مثل هذا الإدراك لديه ، كـان معناه ببساطة أن صدام قرر أن يتحدى الولايات المتحدة والتي رأى فيها خصمه الأساسي .

بعبارة أخرى، فإنه حتى إذا نحينا جانباً أحلام العراق في ضم الكويت واعتبرنا أن قرار غزو العراق جاء كرد فعل على استفزاز أمريكي كانت الكويت أداته «كما يدعي الرئيس صدام»، فإن هذا القرار جاء إذن في سياق إدراك عراقي كامل بأن المواجهة الفعلية هي مع الولايات المتحدة أساساً وليس مع أي طرف آخر. وبالتالي أصبحت القضية هي كيف يدير كل طرف هذه الأزمة وما هي الأوراق التي يملكها؟

ب ـ الإدارة الأمريكية للأزمة:

بمجرد إقدام العراق على غزو الكويت، وبصرف النظر عن دوافعه أو أهدافه الحقيقية أو الحسابات التي بنى عليها قراره، فقد تحولت المخاوف من الترسانة العسكرية العراقية من كونها تشكل مجرد مخاطر أو تهديدات محتملة إلى واقع فعلي تعين التعامل معه ومواجهة ما يمثله من تحد سواء وفقاً لمعطيات الحاضر أو توقعات المستقبل. وعلى ضوء ما كتب حتى الآن عن موقف الولايات المتحدة وإدارتها للأزمة وما كشفت عنه تطورات الأحداث اللاحقة، يمكن تحديد اتجاهات التفكير الأمريكي والعناصر التي استندت إليها الحسابات الأمريكية وكذلك الأهداف التي حاولت السياسة الأمريكية تحقيقها من خلال إدارتها للأزمة على النحو التالي:

أولا: إنه يتعين أن يخرج العراق بأي وسيلة ودون قيد أو شرط من الكويت ودون أن يحصل على أي مكافأة أو أي ميزة من وراء عدوانه. فإذا ما تم تحقيق ذلك الهدف بوسائل سلمية فسوف يبدو النظام العراقي وكأنه أقدم على ارتكاب جريمة شنعاء وطائشة لم يحقق من ورائها أي شيء ومن ثم يمكن بعد ذلك محاصرته وعزله وبحث وسائل تقليم أظافر ترسانته العسكرية والتعامل معها وفقاً لمعطيات الموقف.

ثانيا: إنه يجب عدم استبعاد العمل العسكري ومن ثم التصرف على أساس أن مواجهة عسكرية واقعة لا محالة فإذا ما حدث الصدام العسكري فإن الهدف يجب ألا يقتصر على مجرد تحرير الكويت وإنما تدمير القوة العراقية حتى لا يتكرر ما حدث.

ثالثا: إنه في ظل التحولات الدولية الجارية، والتي اندلعت الأزمة في ذروة تفاعلاتها، فإن الإدارة الأمريكية للأزمة يجب أن تتم على النحو الذي يحقق انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم. وفي هذا السياق أضيف إلى أهداف الولايات المتحدة

المرتبطة بموضوع الأزمة مباشرة(تحرير الكويت وتدمير العراق عسكريا)، أهدافاً أخرى تتعلق بالنظام العالمي وفي مقدمتها العمل على إظهار العجز الكامل للاتحاد السوفييتي على أمل التعجيل بانهياره، وتعزيز مكانة الولايات المتحدة ودورها في منطقة الخليج.

رابعاً: أن تتم إدارة الأزمة على النحو الذي يمهد الطريق أمام وضع أسس نظام شرق أوسطي جديد تصبح إسرائيل طرفاً رئيسياً وفاعلاً فيه من خلال تعميم التسوية السلمية وفقاً لمنهج كامب ديفيد على بقيةالأطراف العربية.

والواقع أن الباحث المدقق لأسلوب الولايات المتحدة في إدارة هذه الأزمة سرعان ما يكتشف أن الولايات المتحدة انخرطت فيها بكل ثقلها ووظفت جميع إمكاناتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والإعلامية سواء للضغط على البعض أو إغراء البعض الآخر أو الاستفادة من أخطاء الجميع، الأصدقاء والأعداء، لكي تنفرد وحدها بإدارة وتوجيه الأزمة وفقاً لرؤيتها هي ومصالحها أولاً وقبل كل شيء. وقد نجحت في ذلك نجاحاً فاق كل تصور.

كان أول قرار اتخذه الرئيس بوش فور سماعه بأنباء الغزو، في نفس لحظة وقوعه تقريباً هو إصدار بيان يدين الغزو ويطالب بسرعة الانسحاب دون قيد أو شرط، وإرسال مجموعة من طائرات ف ـ ١٥ إلى السعودية، وتجميد كل الأموال العراقية والكويتية في البنوك، وإنشاء لجان دائمة لمتابعة تطورات الأزمة. وكان تقديره أنه ليس هناك أصلاً ما يمكن التفاوض بشأنه، فإما أن ينسحب العراق دون قيد أو شرط وإما أن يجبر على هذا الانسحاب بأي وسيلة. وشرع على الفور في إعداد خططه على هذا الأساس[٢٩].

وكان أهم إنجاز حققه التعاون الكويتي ـ الأمريكي في الساعات الأولى للأزمة هو النجاح في تنفيذ خطة الطوارىء التي أمكن من خلالها إنقاذ أمير الكويت وجميع الأعضاء الرئيسيين في الأسرة الحاكمة[٣٠]. وكان ذلك النجاح هو أول ضربةوجهت للخطة التي بنت عليها القيادة العراقية حساباتها الأولى الرئيسية. ذلك أنه أصبح من الممكن التحدث مع حكومة شرعية للكويت هي وحدها صاحب الحق في أن تقبل أو ترفض أي حل للأزمة بعد ذلك، بصرف النظر عن احتلال الكويت نفسها

وبصرف النظر عن أي ترتيبات تتم من قبل سلطة الاحتلال. وطلبت حكومة الكويت الشرعية من الولايات المتحدة رسميا، بمجرد وقوع الغزو، مساعدتها بكل الوسائل الممكنة لدحر العدوان وتحرير الكويت(٣١).

وكانت الخطوة التالية والبالغة الأهمية، من وجهة نظر الولايات المتحدة، هي الحصول على موافقة السعودية على استضافة قوات أمريكية ضخمة على أراضيها تحسباً لاحتمال مواجهة عسكرية. ورغم أن السعودية كانت تشعر بالقلق البالغ على أمنها وبأن الخطر بدأ يقترب منها، إلا أنها لم تقبل إلا بعد أن تأكدت بما لايدع مجالاً للشك من أن القوة التي تنوي أمريكا حشدها وكذلك الخطط الأمريكية المصاحبة لها كفيلة بحسم الموقف وأن أمريكا جادة تماما في مواجهة التحدي ومصرة على إجبار صدام على التراجع أو تجرع الهزيمة. وجاء قبول السعودية يوم ٦ أغسطس وهو نفس اليوم الذي أصدر فيه مجلس الأمن القرار ٦٦١ والذي تم بمقتضاه فرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد العراق. وهكذا أصبحت الولايات المتحدة هي المتحكم الرئيسي في الخطوات التالية وفي مسار الأزمة ولم يبق إلا وضع الخطط والتفاصيل وتهيئة المسرح السياسي والعسكري للمواجهة الفاصلة.

وراحت الولايات المتحدة تزيح كل العقبات التي بدأت تعترض طريقها الواحدة بعد الأخرى وكانت أهم هذه العقبات على الإطلاق تتمثل في احتمالات ردود الفعل السلبية من جراء وجود هذا العدد الضخم من القوات الأجنبية في الأراضي المقدسة وما يمكن أن يثيره من مشاعر غاضبة لدى العرب والمسلمين. ومن ثم كانت هناك ضرورة قصوى لتجنب أن تأخذ المواجهة العسكرية، إن باتت حتمية، شكل المواجهة بين العراق، من ناحية، وبين الولايات المتحدة، من ناحية أخرى، ولتفويت الفرصة على العراق لكسب الرأي العام العربي والإسلامي في صفه. وهنا تتضح أهمية الدور المحوري الذي لعبته مصر، وإلى حد ما سوريا، حين وافقتا في وقت مبكر جداً على بدء إرسال قوات إلى السعودية. وعلى أي حال فلم تكن هذه عقبة يستحيل تخطيها. فالمعتدي دولة عربية مسلمة والمعتدى عليه دولة عربية مسلمة. ولم يكن الغزو مبرراً سواء من الناحية الأخلاقية أو القانونية كما كان يمثل انتهاكاً صارخاً لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك يضاف إلى ذلك أن الرئيس مبارك كان مستاء

جداً لأن الرئيس صدام حسين كان قد وعده بعدم استخدام القوة لحل خلافه مع الكويت. وتولد إحساس قوي في مصر بأن النية لدى العراق كانت مبيتة لغزو الكويت وأن دوافع العراق في تأسيس مجلس التعاون العربي كان عزل سوريا وتجميد مصر. وبدت مصر وكأنها في وضع تحتم عليها معه أن تختار فيه بين دول الخليج العربي مجتمعة وبين العراق وكانت مشكلات مصر الاقتصادية وطبيعة علاقاتها السياسية والاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية لا تسمح لها بهامش كبير من حرية الحركة والمناورة. أما سوريا فبالإضافة إلى خلافاتها المزمنة مع القيادة العراقية فإن إنهاء المعسكر الاشتراكي فرض عليها إعادة تقييم سياساتها الخارجية وأتاحت لها الأزمة فرصة كسر عزلتها السياسية وإنهاء مشكلة عون في لبنان ومد جسر للحوار مع الولايات المتحدة، وفي هذا السياق وحده أمكن لمؤتمر القمةالعربي الذي عقد في القاهرة أن يتخذ قرارا بأغلبية ضئيلة «أحد عشر صوتا» قرر فيه «الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي». وما يعنينا هنا هو أن حالة التمزق والانشطار العربي بين الرغبة في وضع نهاية للعدوان العراقي وتحرير الكويت، وبين الخوف من العواقب غير المأمونة لوجود عسكري أمريكي كثيف على الأرض العربية قد أوجد حالة من الشلل العربي سهلت تماماً تحقيق رغبة الإدارة الأمريكية في تجميع كل خيوط وعناصر إدارة الأزمة في يدها. ولم يكن العالم العربي وقتها، ولأسباب كثيرة ليس هنا مجال تحليلها، في وضع يسمح له بالتحرك بفاعلية سواء لإيجاد تسوية سياسية للأزمة أو لإجبار العراق عسكريا على التخلي عن احتلاله للكويت. ولذلك بدا العالم العربي، بعد مؤتمر القمة وكأن نصفه يؤيد الاحتلال العراقي للكويت ونصفه الآخر يؤيد «المخطط الأمريكي لضرب وتصفية القدرات العسكرية العراقية». ولم يكن ذلك التقييم صحيحاً على الإطلاق ولكنه أدى إلى نتيجة واحدة وهي فقدان العالم العربي لزمام المبادرة في السيطرة على مسار الأزمة.

والولايات المتحدة تحتاج إلى وقت لتحشد فيه قواتها وقوات الدول الحليفة وتنهي استعداداتها العسكرية للحرب بأقل الخسائر الممكنة، إن أصبحت هذه الحرب حتمية، وبدأت على الفور في وضع الخطة ١٠٠٢ ـ ٩٠ للتنفيذ والتي استغرقت ثلاث مراحل:

مرحلة أولى مـدتها شهر لحشد قوات كافيـة لردع العراق عن مهاجمة السعوديـة ، ومرحلة ثانيـة، تطلبت من ثلاثة إلى أربعـة شهور، لحشد قـوات تكفي لتحرير الكـويت كهدف محدود، ومرحلـة ثالثـة احتاجت من ٦ــ ٨شهور لحشد قـوات تكفي للدخـول في حرب مفتوحة مع العراق. وقبل اندلاع الحرب كانت الولايات المتحدة قد حشدت قوات بحرية وجـوية وبـرية لم يشهـد العالم لها مثيلاً منـذ الحرب العالميـة الثانيـة . كانتْ هنـاك أربع حـاملات طـائرات في الجزء الشمالي من البحـر الأحمر تحمل فوق ظهـرهـا مائتي طـائرة، وحاملتـان في الخليج تحملان مائة طـائرة بالإضـافة إلى البوارج المزودة بتجهيـزات لإطلاق صواريخ «كـروز» و «توما هـوك» وفي السعودية كـانت هناك ثلاث قـواعد جويـة في حفر الباطـن والريـاض والظهران ترابـض فيها ٨٠٠طـائرة، وفي تركيا هنـاك قاعـدة انسرليك تربض فيهـا ٤٠٠ طائرة، وفي مـواجهة الخوط العراقيـة كان هنـاك أكثر من ٣٥٠,٠٠٠ جندي معظمهم من الأمريكيين مزودين بأحدث ما وصلت إله تكنولوجيا الحرب في العالم وعلى أتم استعداد لخوض الحرب(٣٢) .

وخلال تلك الفترة الطويلـة التي استغرقتها عملية الحشـد والاستعداد العسكري كانت الدبلومـاسية الأمريكية مشغولةباستكمال مهـام أخرى لا تقل أهمية . وكان في مقدمـة هذه المهـام توفيرغطـاء محكم من الشرعية الـدولية يطبق الحصـار على العراق ويجيـز العمل العسكـري، وفي الـوقت نفسـه يبقي على قـرار الحرب والسـلام في يـد الـولايـات المتحـدة . وأصبح مجلس الأمن المسرح الـرئيسي لاستكمال وإنجـاز هـذه المهمة، والتي نجحت فيها الولايات المتحدة نجاحـاً باهراً على النحو الذي أشرنا إليه تفصيلاً من قبل . وكان يتعين على الدبلوماسية الأمريكية أن تعمل على المحافظة على تماسك التحالـف المناهض للعراق بـأي وسيلة . وفي سياق العمل الـدءوب لتحقيق هذا الهدف الرئيسي برزت قضيتان على جانب كبير من الأهمية .

القضيـة الأولى: ضرورة التعامل بحنكة مع عـوامل القلق والتردد وأيضا مع كل المبادرات الـدبلومـاسية الهادفة إلى إيجاد تسـوية سلميـة للأزمة أيـاً كان مصـدر هذه المبادرة، سواء من داخل دول التحالف أو من خارجها . فقد كانت الولايات المتحدة تدرك أن أهدافها وغـاياتها النهائية قد لا تتفق بالكامل مع أهداف وغـايات حلفائها جميعـاً . ولـذلك كان عليهـا أن تستخـدم تكتيكـاً مـرنا يقـوم على أسـاس وضع كل

الأطراف أمام الأمر الواقع من خلال سياسة مرحلية مرنة تغلق باب التراجع على من شارك منهم في مراحلها الأولى وتضييق فرص الخيار أمامهم بحيث يضطرون إلى المشاركة في المراحل التالية، ووضع الأطراف المترددة في موقف تصبح فيه تكلفة عدم المشاركة الفاعلة في التحالف أكبر بكثير من المشاركة فيه. فمصر وسوريا تحمستا لإرسال القوات للدفاع عن السعودية ودول الخليج الأخرى ولممارسة ضغوط على العراق للانسحاب من الكويت. لكن لم يصبح أمامهما خيار إلا المشاركة الفعلية في القتال حتى النهاية على الرغم من أن الهدف أصبح في مراحل تالية أكبر من مجرد تحرير الكويت. وفرنسا التي ترددت كثيراً واتسمت سياستها بالغموض حول درجة مشاركتها في مرحلة الحسم العسكري، وصلت إلى نقطة لم تجد معها خياراً آخر إلا أن تصبح حليفاً وشريكاً عسكرياً كاملاً. في الوقت نفسه كان يتعين ألا تبدو الولايات المتحدة وكأنها تبحث عن الحرب بأي ثمن وأن تتعامل بذكاء مع كل المبادرات الدبلوماسية المطروحة وكانت الدول الأكثر نشاطاً وحركة واهتماماً واتصالاً بكل الأطراف هي الأردن وفرنسا والاتحاد السوفييتي. وقد تكفل عناد الرئيس صدام حسين القاتل بتسهيل مهمة الولايات المتحدة إلى حد كبير وإجهاض كل المبادرات الصادرة عن هذه الدول وغيرها. فعلى الرغم من أن الملك حسين والمبعوث السوفييتي بريماكوف وغيرهما أكدا أن الرئيس صدام حسين كان مستعداً للانسحاب والتسوية السلمية إلا أنه كان من الواضح أن هذا الانسحاب مشروط بشروط أظهرته وكأنه نوع من الرفض المستتر للانسحاب والتمسك بضم الكويت (انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وسوريا من لبنان. . . الخ). وعندما بدأت تخف حدة هذه الشروط تدريجيا لتصبح مجرد الحرص على تأمين انسحاب الجيش العراقي من الكويت كان الوقت قد تأخر كثيراً. ولم يتمكن صدام حسين من استغلال بعض الفرص التي أتيحت له لكي يعلن استعداده للانسحاب الكامل وغير المشروط، غير أنه للأمانة أيضا يتعين أن نقول إن الولايات المتحدة حرصت أشد الحرص على أن تسد أمامه جميع منافذ الهرب، ولم تتح له في أي لحظة من اللحظات أي مخرج «كريم» أو أي مخرج يتيح له حتى أن «ينفذ بجلده». وقد جسد هذا الموقف تصريح الرئيس بوش في ٢١ ديسمبر بعد قرار العراق الإفراج عن الرهائن حين اعتبر أن هذا الإفراج

«يصحح جريمة ارتكبها العراق حين احتجز هؤلاء الرهائن» . أما فيما يتعلق بجوهر الأزمة فقد قال بوش : «إن انسحاب العراق من الكويت ليس كافياً لحل الأزمة ، وإنما يجب لحلها أن يتم نزع قوة العراق العسكرية ، وإزالة مصانع وقواعد صواريخه وكافة منشآته النووية ، وكذلك يتعين على العراق أن يدفع تعويضات كاملة عن كل الأضرار التي لحقت بجميع الأطراف في المنطقة» . كما جسده أيضاً لقاء عزيز ـ بيكر في جنيف وهو لقاء لم يكن يمثل في حقيقته بحثاً عن مخرج سلمي ولكنه كان لقاء لتوجيه إنذار أمريكي تضمنته رسالة بوش والتي رفض عزيز تسلمها (بعد أن قرأها) والتي مضمونها «إما أن تخرج الآن وبلا شروط من الكويت . . . وإما سيتم تدمير قواتك تماما» . ثم جسد هذا الموقف الرفض الأمريكي للمبادرة الفرنسية التي حاولت قبل انتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن بساعات إصدار بيان عن مجلس الأمن يتضمن ست نقاط لحل الأزمة (وهي مبادرة تردد أن العراق رفضها أيضا) . وأخيرا جسد هذا الموقف رفض الولايات المتحدة للوساطة السوفييتية ، حتى بعد اندلاع الحرب نفسها ، لمحاولة تجنب الحرب البرية على الرغم من قبول العراق للانسحاب الكامل وغير المشروط طبقاً لقرارات الأمم المتحدة (٣٣) .

القضية الثانية : ضرورة إبعاد إسرائيل تماماً عن أن تصبح طرفاً مباشراً في الأزمة حتى لو تعرضت للهجوم . وكانت هذه مسألة بالغة الحساسية . ذلك أن اشتراك إسرائيل في الأزمة سوف يترتب عليه حتماً فك التحالف المناهض للعراق واحتمال تحول كامل في موقف الدول العربية والرأي العام العربي لصالح العراق . ويبدو أن الرئيس صدام عول كثيراً على هذه النقطة في حساباته .

فهو يعرف أن إسرائيل لم تعتد أبداً أن تصمت وخصوصاً إذا هوجمت ومن ثم فلن تستطيع قوة على وجه الأرض أن تمنع إسرائيل من الدخول طرفاً مباشرا في المعركة مع أول صاروخ يسقط عليها . وشكل ذلك تحديا ومعضلة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية . لكن الولايات المتحدة نجحت بالفعل في مواجهة هذا التحدي . صحيح أن إسرائيل استغلت هذا الوضع أفضل استغلال وقبضت ثمناً باهظاً لهذه «التضحية الكبرى» كما سيتضح فيما بعد ، لكن النتيجة فيما يتعلق بمحاولة الولايات المتحدة تجميع سائر خيوط الأزمة في يدها كانت

واحـدة. ولم يكن هنـاك قوة أخـرى تستطيع شراء صمت إسرائيل أو فـرضـه إلا الولايـات المتحدة. وربما كـانت مهمة الولايـات المتحدة أهـون نسبياً قبل بـداية الحرب فقـد كانت المسـاعـدات الماليـة والعسكريـة والتلـويح بمغـانم سياسيـة إسرائيليـة كبيرة بعـد انتهـاء الأزمـةتكفي لإقنـاع إسرائيل بمـزايـا العمل خلف الكواليس دون الظهور على خشبة المسرح. لكنه مع بداية الحرب واحتمال تعرض إسرائيل للهجمات الصاروخية العـراقية، فقد استلزم الأمز حضـورا أمريكياً على أعلى المستـويـات في إسرائيل نفسهـا طـوال فترة الحرب. وقبل بـدء العمليـات العسكـريـة سـافـر إلى إسرائيل سراً كل من لـورانس إيجلبـوجـر مسـاعـد وزيـر الخارجية، والجنرال روبرت وولفوتيز مـن رئاسة أركان الحرب المشتركة وظلا هناك حتى انتهاء المعـارك. وكان الهدف من هذا الحضور هـو ضمان ألا تفقد إسرائيل أعصابها خلال الحرب وتتخلى عن تعهدها بعدم التدخل في المعركة(٣٤).

وأخيراً كان على بـوش أن يواجـه أهم التحديـات على الإطلاق وهي إقنـاع الرأي العام الأمـريكي والكونجـرس بحتمية مشـاركة الـولايات المتحـدة في الحرب وقيادتها لـلأزمة حتى نهايتهـا المحتومـة. والواقع أن نجـاح بوش في بنـاء التحالف المنـاهض للعراق وفي الحصـول على غطاء قوي من الشرعية الـدولية كانت كلهـا عوامل هيأت ومهدت لتعبئة الرأي العام الأمـريكي والتغلب على مخاوفه من «فيتنام» أخرى. ورغم أن المعارضة داخل الكونجرس لم تكن هينـة إلا أن الرئيس بوش استطاع في نهاية الأمر أن يحصل من الكونجرس، في ١٢ يناير ١٩٩١، على تصريح باستخدام القوة إذا لزم الأمر وبأغلبية ضئيلة نسبياً (٥٢ صوتاً ضد ٤٧ في مجلس الشيوخ)، و٢٥٠ صوتاً ضد ١٨٣ في مجلس النواب)، بعد ذلـك كان بوش هو وحده الـذي يستطيع أن يقول متى يبدأ القتال ومتى ينتهي(٣٥).

٢ـ الاتحاد السوفييتي

ـ مقدمة:

لم يكن الاتحاد السـوفييتي مهيأ على الإطـلاق للتعـامـل مع أزمـة في حجم تلك التي تسبب فيها الغـزو العراقي للكـويت فقد جاء هـذا الغزو بمنـزلة مفاجأة كـاملة بـالنسبة للقيادة السوفييتية والتـي كان لديها هموم أخرى كثيرة أكثر إلحاحاً من متـابعة ما يدور على

مسرح الشرق الأوسط. ولذلك لم يكن لـلاتحاد السوفييتي مصلحة على الإطـلاق في إثارة أزمة شكلت بـالنسبة له اختباراً، على جميع الجبهـات، لم يكن مستعداً له ولا كان تـوقيته ملائماً على الإطلاق، لكنه اضطر أن يخوضه لأنه لم يكن أمامه أي خيار آخر.

فـأولاً: كان الاتحاد السوفييتي في حاجة ماسـة لأن يثبت للولايات المتحدة بصفة خاصـة ولحلفائه الغـربيين بصفة عـامة مصـداقية سيـاسته الخارجية الجديـدة والتي أفرزتها «الجلاسنـوست» و«البيروسترويكا» وأفضت إلى وضع نهايـة لممارسات مـرحلة الحرب البـاردة لكنه كـان عليه أن يثبت هـذه المصداقيـة في ظل وضع داخلي شديـد التأزم بسبب ما أفـرزته سياسـة الإصلاح السياسي والاقتصادي من انقسـام حاد بين صفوف النخبة، وفي ظـل ضغوط شديدة تهدد بتفكك الاتحاد السوفييتـي نفسه بعد أن بدأت دول البلطيق الثلاث تثير المشكلات وتطالب بالاستقلال الكامل. ولذلك كانت حاجة الاتحاد السوفييتي للغرب مزدوجة: المعونة الاقتصادية والتي لم يكن من المتصور أن ينجـح الإصلاح الاقتصادي والسيـاسي دونها، والدعم السيـاسي لموقف القيادة السوفييتية الرافضـة لاستقلال دول البلطيق، حتى ولو اضطرت إلى استخدام القـوة المسلحـة، لاعتقادهـا بأن قبـولها هـذا الاستقلال يعني بـدايـة تفكك الاتحاد السوفييتي عمليا [٣٦].

وثانياً: كان الاتحاد السوفييتي في حاجة ماسة لأن يثبت في الوقت نفسه أنه لايزال قوة عظمى قادرة على الدفاع عن مصالحه ومصالح حلفائه أيضاً، وأن هذه القوة لاتزال قادرة على انتهـاج سياسـة مستقلـة ولم تتحول بعـد إلى «ذيل» أو «تـابع للغرب» وكـان الاتحاد السوفييتي مـرتبطاً بمعاهـدة صداقة وتعاون مع العـراق أبرمت عام ١٩٥٢ وتم تجديـدها عام ١٩٧٨، وهـذه المعاهدة قـد تفرض عليه التـزامات عسكريـة معينة في حالـة دخول العـراق الحرب ضـد أطـراف أخـرى. كما كـان أكثـر من نصف تسليح الجيش العـراقي (٥٣٪) من مصـادر سوفييتيـة. وكان لـلاتحاد السـوفييتي ٨آلاف خبير مازالـوا يعمـل في العـراق منهم ألف خبيرعسكري فضلا عن ذلك فإن اندلاع أي حـرب بين العراق، وهـو دولة متاخمة للحدود الجنوبية السوفييتية وبين الدول الغربية قد يؤدي إلى اضطرار الأطراف المتحـاربة إلى استخـدام المجـال الجوي لـلاتحاد السوفييتي نفسـه. وهـو وضع لا يملك الاتحاد السوفييتي أن يقف منه موقف المتفرج [٣٧].

وثالثاً: كان الاتحاد السوفييتي في حاجة ماسة لأن يراعي توازنات داخلية دقيقة عند إدارته لأزمة الخليج: فهناك من ناحية ضغوط الجناح الراديكالي، الذي يطالب بدفع التعاون مع الولايات المتحدة والغرب إلى أقصى حدود ممكنة والتحول بأسرع ما يمكن إلى النظام السياسي الليبرالي واقتصاديات السوق. وهناك ضغوط الجناح المحافظ، الذي يشعر بالقلق على مكانة وهيبة الاتحاد السوفييتي واحتمال تفككه كدولة وكمجتمع ويطالب باتخاذ مواقف أكثر حسماً في مواجهة الضغوط الغربية، من ناحية ثانية، وهناك جمهوريات وسط آسيا الإسلامية التي بدأت تشعر بالقلق من تطورات الأزمة وتفاعلاتها وانعكاساتها المباشرة على مستقبلها، من ناحية ثالثة(٣٨).

ولم يكن من السهل على القيادة السوفييتية بلورة سياسية شاملة ورشيدة تأخذ في اعتبارها كل هذه المصالح والاتجاهات المتعارضة وتوازن بينها. ولذلك اتبع الاتحاد السوفييتي سياسة براجماتية بحتة، فالغزو العراقي للكويت يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، ولذلك فإن إدانته والمطالبة بالانسحاب الفوري وغير المشروط يسمحان بتشكيل أرضية مشتركة للقاء وتعاون مع الولايات المتحدة والغرب كفيل بتجنب الضغوط المحتملة على الجبهة الداخلية وربما الحصول على مزيد من المساعدات الغربية، دون أن يبدو هذا الموقف السوفييتي وكأنه مجرد موقف تابع للغرب. والعلاقة الخاصة بالعراق يمكن الاستفادة منها وتوظيفها لمنع تفاقم الأزمة، ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص، للتأكيد على الطابع المستقل والمتميز لحركة السياسة الخارجية. لكن مشكلة السياسات القائمة على مثل هذه التوازانات الدقيقة أنها لا تحتاج فقط إلى المهارات الدبلوماسية وحدها لإنجاحها ولكنها تحتاج أيضا إلى إمكانات وموارد وقوة قادرة ـ على الأقل ـ على الحيلولة دون انحراف مسار الأزمة إلى وجهة لا تريدها السياسة السوفييتية إن لم تكن قادرة على التحكم كلية في هذا المسار. والواقع أن الاتحاد السوفييتي لم يكن في يسمح له لا بالتحكم في مسار الأزمة ولا باعتراض هذا المسار أو تحديه بجدية، ولكنه حاول أن يخفف من حدة اندفاعه بيد أنه وصل في نهاية الأمر إلى الغاية التي أرادها هؤلاء الذين تحكموا منذ البداية في هذا المسار. وهذا ما يتضح من الإدارة السوفييتية للأزمة.

ب ـ الإدارة السوفييتية للأزمة:

فرضت الأزمة على الاتحاد السوفييتي أن يصبح في موقف رد الفعل وليس الفعل لذلك حاول الاتحاد السوفييتي أن يبلور سياسة مرنة تجاه الأزمة قابلة للتطور مع تطور التفاعلات الخاصة بالأزمة نفسها وذلك في ضوء الضغوط المختلفة الاتجاهات التي تمارس عليه سواء من الداخل أو الخارج. ويبدو أن الحسابات التي استند عليها الاتحاد السوفييتي في رسم سياسته قد رجحت على الفور كفة التنسيق مع الولايات المتحدة والغرب. فلم تكن القيادة السوفييتية تستطيع عمليا تحدي الولايات المتحدة والغرب دون أن تفقد مصداقيتها في الداخل والخارج وتهدم بالكامل الصورة التي صنعتها هذه القيادة لنفسها من خلال رفعها لشعارات التغيير والديمقراطية وتوازن المصالح ونبذ سياسات القوة. . . . الخ. وفي الوقت نفسه لم تكن هذه القيادة تملك وسائل هذا التحدي أو إمكاناته حتى لو رغبت فيه. لكنها لم تكن في الوقت نفسه تستطيع أن تساير الولايات المتحدة والغرب حتى نهاية الشوط دون أن تفقد هيبتها كدولة عظمى. ولم تكن في الوقت نفسه قادرة على أن تصبح شريكا وعلى قدم المساواة مع الولايات المتحدة في إدارة الأزمة. ولذلك حاولت القيادة السوفييتية أن تؤكد تمايز سياستها عن سياسة الولايات المتحدة خصوصاً والغرب عموماً. واتخذ هذا التمايز أشكالاً مختلفة عبر بها عن نفسه سواء داخل أروقة الأمم المتحدة أو بالإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة طوال الأزمة مع القيادة العراقية خلال المبادرات الدبلوماسية التي طرحتها.

أولا: التنسيق مع الولايات المتحدة والغرب:

أدان الاتحاد السوفييتي على الفور الغزو العراقي للكويت وطالب العراق بسحب قواته إلى الحدود التي كانت عليها قبل الغزو فوراً ودون أي شروط وانطلق هذا الموقف من تقدير الاتحاد السوفييتي أن هذا الأسلوب في حل الصراعات الدولية هو أسلوب ينتمي إلى نظام الحرب الباردة والذي نبذه الاتحاد السوفييتي وإلى الأبد. وكان التأكيد على هذه المسألة حيوياً بالنسبة للاتحاد السوفييتي الذي كان حريصاً أشد الحرص على تنمية علاقاته بالولايات المتحدة، ومثل الغزو في البداية فرصة للتأكيد على مدى صلابة هذه العلاقة، ولذلك لم تكن هناك أي مشكلة في أن يوافق الاتحاد السوفييتي على الفور على قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ الصادر في نفس يوم الغزو لكن التنسيق الأمريكي ـ السوفييتي راح يحاول توسيع رقعة الأرضيةالمشتركة للتعامل مع الأزمة

خلال مـراحلها المختلفـة . ففي اليوم التـالي مباشرة على الغـزو التقى وزيرا خـارجية البلـدين وصدر عنهما بيـان اتسم بـالصرامـة . فقد أدان هـذا البيـان الغزو ووصفـه «بالهمجي» و «غير شرعي» وأكـد «حتمية تنفيـذ قرار مجلس الأمن» وطـالب الجماعة الدوليـة بعدم الاكتفاء بإدانـة الغزو و «أن تقـوم باتخاذ الإجراءات العمليـة لمواجهته» وأوضح البيان أن الـولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قـاما بالفعل بـاتخاذ عدد من الإجراءات من بينها وقف تزويـد العراق بالأسلحة السوفييتية وقيـام الولايات المتحدة بتجميد أرصدة العـراق لديه ، وأخيراً ناشد البيـان «المجتمع الدولي بأسره لكي ينضم إلينا في فـرض حظر دولي شامل على إمـداد العراق بالسـلاح» . واستمر التنسيق بين الدولتين طـوال فترة الأزمة مع ظهور بعض الخلافات التي كـانت تتسع حيناً وتضيق أحياناً في بعض مراحل الأزمة سـوف نشير إليها في حينها . لكن كان الحرص واضحاً جداً من جانب كلا الطرفين على التشاور المستمر مع تجنب الإقدام على أي حركة تثير حنق الآخر أو تهدد مصـالحه . وفي هذا السياق تم لقاء القمـة بين رئيسي الدولتين في هلسنكي في يـوم ٩ سبتمبر ١٩٩٠ وأكـد البيـان المشترك الصـادر عن هـذا اللقـاء مساندة الدولتين لقرارات مجلس الأمن (وكان قد صدر منها خمسة حتى ذلك الوقت) واتفقا أيضـاً على أن «تخضع الواردات الغذائيـة للمتابعة الدقيقـة بواسطة الـوكالات الـدوليـة لضمان وصولها إلى المقصـود وصـولها إليهم مع منح أولـويـة خاصـة لتـوفير احتياجـات الأطفال» ، وهذا موقف بـالطبع يعكس وجهة نظر الولايـات المتحدة في الأسـاس . لكن البيـان المشترك أكـد في الوقت نفسـه تفضيل الـدولتين لحل الأزمـة سلمياً ، وأنـه «بمجرد تحقيق الأهداف التي نصت عليها قـرارات مجلس الأمن سوف يصـدر الرئيسـان تعليماتهما إلى وزيـري خارجيتهما لكي يعمـلا مع دول المنطقـة ومع غيرها لإيجاد هياكل أمنية إقليمية وترتيبـات لتعزيز السلام . . . والعمل بجد ونشاط لحل بقية النزاعات الأخرى بـالشرق الأوسط والخليج . . . وسوف يستمر الجانبان في التشـاور معـا واتخاذ الخطـوات الـلازمـة لتحقيق هـذه الأهـداف الأوسع في الـوقت المناسب» ، وهذه الفقـرة تعكس بالأساس سياسة الاتحاد السـوفييتي وحرصه على أن يكون شريكاً للولايات المتحدة في ترتيبات ما بعد الأزمة(٣٩) .

ولكن بينما كان الاتحاد السوفييتي يحاول إيجاد مخرج لتسوية سلمية كانت الولايات

المتحدة تحاول في الـواقع، وفيما يؤكده معظم المحللين، أن تضيق الخنـاق على صدام حسين إلى أقصى درجة. وكان تصلب العراق هو الذي أسهم، ضمن عوامل أخرى كثيرة، في استمـرار زخم العـلاقـات الأمـريكيـة السـوفييتيـة الجديـدة ودفع الاتحاد السوفييتي أكثر نحو الموقف الأمريكي في اتجاه الموافقة على الحل العسكري. واقتضى الأمر اتفـاقاً على مستـوى القمة لبحث إمكانيـة فرض قـرارات جديـدة تبيح إمكان استخدام القـوة العسكرية، وهو مـا تم من حيث المبدأ، أثناء انعقاد مـؤتمر التعاون والأمن الأوروبي الـذي عقـد ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠. ولكن، وعلى الـرغم من مـوافقـة الاتحاد السوفييتي على القـرار ٦٧٨، إلا أنه رفض أن يرسل قـوات إلى المنطقة ولم يشأ أن يشـارك مبـاشرة في أي عمل عسكـري ضد العـراق على الـرغم من أن الـولايـات المتحدة كانت تفضل أن يرسل الاتحاد السوفييتي ولو قوات رمزية إلى المنطقة.

وعندمـا اندلع القتال وأصبح أن من الـواضح أن الولايـات المتحدة هي التي تتحكم منفردة تقـريباً في مسـار الأزمة استمـر التشاور بين البلـدين، والتقى وزيرا الخارجيـة مرة أخـرى في واشنطن في ٢٩ ينايـر وصـدر عن لقائهما بيـان مشترك وافقت عليـه الولايـات المتحدة، تحت إلحاح من الاتحاد السوفييتي، والتزمت علناً بأن يقتصر الهدف من تدخلها المسلح على «تحرير الكويت وليس تحطيم العراق . . . وعدم المسـاس بالسلامة الإقليمية للعـراق»، وأعاد البيـان التأكيد على رغبتهما السـابقـة في الاشتراك معاً في الترتيبـات التي سوف تتخذ بعد الحرب لتحقيق السلام في المنطقة(٤٠).

ويتضح من هـذا العـرض أن الاتحاد الســوفييتي حـرص أولاً وقبل كل شيء في إدارته للأزمة على الحفاظ على سلامة العلاقـات الأمريكية السوفييتية وعدم تعريضها للخطر وحـاول في الوقت نفسه تهدئة انـدفاع الموقف الأمريكي وتـرشيده ولكن دون أن يتمكن على الإطلاق من تغييره، وهـو ما يعني أن الاتحاد السوفييتي كـان عليه أن يتكيف باستمرار مـع الموقف الأمريكي الذي أخذ زمـام المبادرة في إدارة الأزمة ولكن دون أن يملك القدرة على تغييره أو تعديله.

ومن خـلال هذا الموقف استطـاع الاتحاد السوفييتي أن يحصل على مـزيد من الـوعود الأمريكيـة والخليجية بالدعم المالي وأن يضمن في الـوقت نفسه إحجام الولايـات المتحدة عن تقديم الدعم السياسي النشط إلى الحركـات الانفصالية في دول البلطيق، بل وكان في

إمكان الاتحاد السوفييتي أن يتشدد في موقفه من ليتوانيا إلى درجة تدخل الجيش السوفييتي لقمع حركة الانفصال هناك في مطلع عام ١٩٩١ دون أن يثير ذلك ردود فعل حادة في الغرب. وفي المقابل حصلت الولايات المتحدة على تعاون سوفييتي في الأمم المتحدة وتمكنت من توظيف الدور السوفييتي لخدمة توجهاتها في إدارة الأزمة. وقد تردد أن هذا التعاون وصل في بعض مراحل الأزمة إلى حد قيام الاتحاد السوفييتي بمد الولايات المتحدة بما يعرف من معلومات عن حجم التسليح العراقي ونظمه الدفاعية.

لكن حجم الفجوة بين موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بدأ في الاتساع مع تطور المعارك العسكرية، وخصوصاً حين حاول الاتحاد السوفييتي تجنب وقوع الحرب البرية وتمكن من التوصل إلى اتفاق مع القيادة العراقية، لكن الوقت كان قد أصبح متأخراً جداً ولم تكن الولايات المتحدة على استعداد لأن تعطي الاتحاد السوفييتي أي ميزة أو مكافأة تمكنه من تحسين موقفه التفاوضي أو حتى دوره في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمة.

ثانياً: الإبقاء على خطوط الاتصال مفتوحة مع القيادة العراقية:

ربما كان الاتحاد السوفييتي هو الدولة الكبرى الوحيدة التي استطاعت أن تبقي على خطوط اتصالاتها مفتوحة مع جميع الأطراف، وخاصة مع القيادة العراقية، طوال فترة الأزمة.. والسبب في ذلك يرجع إلى طبيعة العلاقات السوفييتية ـ العراقية قبل الأزمة، وحرص الاتحاد السوفييتي على محاولة إنقاذ ما يمكن انقاذه من مصالحه الخاصة في العراق وفي العالم العربي، والحرص أيضاً على الاستجابة «ولو جزئياً» لضغوط قطاع مهم من النخبة السوفييتية المؤيدة للموقف العراقي.. إلخ. ولأن الفرصة الوحيدة المتاحة للاتحاد السوفييتي للتأثير في مسار الأزمة كانت من خلال العمل الدبلوماسي، فقد اقتضى ذلك أن يبذل الاتحاد السوفييتي كل ما في وسعه للإبقاء على خطوط الاتصال مع العراق مفتوحة طوال الوقت. ولم تمانع الولايات المتحدة في ذلك على الإطلاق من منطلق أنه يمكن استخدام قناة الاتصال السوفييتية لتوليد مزيد من الضغوط على العراق وليس إنقاذ العراق من ورطته.

في هذا السياق كان الاتحاد السوفييتي حريصاً على أن يعلن منذ البداية عن عدم نيته إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة مع العراق، على الرغم من أن الاتحاد

السوفييتي أعلن صراحة أن العراق خالف نصوص المادتين السابعة والثامنة من المعاهدة، والتي تقضي بالتشاور معه مسبقاً في حالة حدوث إخلال بالأمن، وهو ما لم يحدث، ومن ثم فلم يعتبر الاتحاد السوفييتي نفسه ملزماً بوضع الاتفاقية موضع التنفيذ إذا تعرض العراق لعمل عسكري بسبب عدوانه على الكويت (٤١).

من ناحية أخرى تحاشى الاتحاد السوفييتي أن يدخل في تحد سافر مع العراق بسبب قراره إغلاق السفارات العاملة في الكويت، ففي حين أصرت الدول الغربية على عدم سحب دبلوماسييها من الكويت واعتبار أي محاولة عراقية لاستخدام القوة ضد البعثات الدبلوماسية بمنزلة اعتداء يجيز استخدام القوة المسلحة. اتخذ الاتحاد السوفييتي موقفاً وسطاً، فقد أقر بعدم شرعية ضم العراق للكويت، وبعدم قبول نتائج هذا الضم، إلا أنه وافق على سحب البعثة الدبلوماسية من الكويت تحت مبرر أن ظروف الاحتلال لا تساعد البعثة على القيام بمهامها(٤٢).

وقد أدت دبلوماسية القنوات المفتوحة مع العراق إلى جعل الحوار والاتصال السياسي بين البلدين مستمراً وتبادل الزيارات على مستويات عاليةممكناً. وفي هذا السياق قام طارق عزيز بزيارة لموسكو في ٥سبتمبر، كان الهدف منها فيما يبدو محاولة إقناع القيادة السوفييتية بتفهم الموقف العراقي بعدم الانسحاب من الكويت، ، ورد السوفييت بإصرارهم على الانسحاب الكامل وعودة الكويت دولة مستقلة. وقام بريماكوف بعدة زيارات إلى العراق، ممثلاً للزعيم السوفييتي، كانت أولاها في ٣ اكتوبر١٩٩٠ لمحاولة إقناع العراق بالانسحاب مع حل سلمي للأزمة، وهو ما فشل فيه، وأيضاً للسماح للرعايا السوفييت بمغادرة العراق وهو ما نجح فيه، ثم قام برحلة ثانية إلى بغداد في ٢٨أكتوبر قبل التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٧ الخاص بفرض تعويضات على العراق وتحميله المسؤولية عن أي خسائر قد تحدث في الكويت أو في أي دولة ثالثة. وطلب الاتحاد السوفييتي أيضاً اللقاء مع طارق عزيز في ٢٦نوفمبر قبل الذهاب إلى نيويورك لمناقشة القرار ٦٧٨ الذي يجيز استخدام القوة ضد العراق. ثم قام بريماكوف بزيارة ثالثة لبغداد أثناء الحرب الجوية في ١٣ فبراير لنقل أفكار وتصورات سوفييتية عن الضمانات التي يمكن أن تقدم للعراق في حالة التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وقبل اندلاع الحرب البرية استقبلت موسكو طارق عزيز مرة أخرى في محاولة لتجنب الحرب البرية.

وعلى الرغم من أن هذا النوع من الدبلوماسية لم يثمر في التوصل إلى حل سياسي للأزمة إلا أنه كان ضرورياً جداً بالنسبة للقيادة السوفييتية لخلق الانطباع بأن الاتحاد السوفييتي مازال موجوداً على الساحة الدولية وبأنه يمارس دوراً مهما من أجل السلم في العالم (٤٣).

ثالثاً : استخدام الأمم المتحدة كأداة للمشاركة في الإدارة الجماعية للأزمة :

إن النظرة العامة للمحصلة النهائية للموقف السوفييتي داخل مجلس الأمن توحي بتطابق هذا الموقف تطابقاً تاماً مع موقف الدول الغربية حول الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم به في إدارة الأزمة. فقد صوت الاتحاد السوفييتي بالإيجاب على جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن خلال فترة الأزمة، ولم يعترض أو حتى يمتنع عن التصويت على أي منها، بعكس الصين مثلاً التي امتنعت عن التصويت على القرار ٦٧٨. لكن مثل هذا الاستنتاج ليس دقيقاً. فقد تميز الموقف السوفييتي في مرحلة ما قبل صياغة هذه القرارات أو أثناءها أو بعدها من عدة وجوه :

١ ــ حاول الاتحاد السوفييتي أن يستخدم حق الفيتو وقناة الاتصال المفتوحة على القيادة العراقية للضغط على العراق في كل مرة كان مجلس الأمن، تحت ضغط القوى الغربية، يقوم بعملية تصعيد في الموقف، ويلاحظ أن الاتحاد السوفييتي كان يقوم دائماً بإجراء اتصال بشكل أو بآخر مع القيادة العراقية. قبل التصويت على قرارات مجلس الأمن، على أمل أن يحصل منها على تنازلات كافية تتيح له عرقلة عملية التصعيد. وكان هذا التكتيك مناسباً للاتحاد السوفييتي لأنه يسمح له بتبرير موقفه التصويتي اللاحق، بالنسبة لقطاعات معينة داخل النخبة السوفييتية ولقطاعات أخرى واسعة من الرأي العام وفي مواجهة العراق نفسه، على أساس أن السبب هو تصلب الموقف العراقي، وفي الوقت نفسه يستجيب للضغوط الغربية الواقعة عليه في نهاية المطاف. وكثيراً ما نجح الاتحاد السوفييتي في تأجيل التصويت على مشروعات القرارات المقترحة بعض الوقت إلى أن تتم اتصالاته بالقيادة العراقية، وتستنفد أغراضها.

٢ ــ تمكن الاتحاد السوفييتي من إدخال بعض التعديلات الطفيفة في كثير من الأحيان على المشروعات المقترحة نفسها. وعلى سبيل المثال فقد كان مشروع القرار ٦٦٥ ينص في إحدى فقراته على إمكانية «استخدام قوة عسكرية محدودة لأغراض

تطبيق الحصـار الاقتصادي» إلا أن الاتحاد السـوفييتي رفض هـذه الصيغة واستطـاع تعـديلهـا لتصبح « اللجـوء إلى الإجـراءات المنـاسبـة التي يتطلبهـا كل ظـرف من الظـروف». كـذلك فعنـد التصـويت على القـرار ٦٧٨ رفض الاتحاد السـوفييتي أن يتضمن القرار نصـاً صريحاً يبيح استخدام القوة العسكـرية وتم استبدالـه بنص آخر أكثر عموميـة يبيح «استخدام جميع الوسائل الضروريـة» كما أصر على أن تكون هناك فترة زمنية مقبولة، تم تحديدها بخمسة وأربعين يوماً، قبل اللجوء إلى هذه الوسائل. ويعكس هـذا الموقف تفضيل الاتحاد السـوفييتي للحل السلمي، بعكس الـولايـات المتحدة التي كانت ترى أن الحل العسكري حتمي (٤٤).

٣ـ كان الاتحاد السوفييتي يلجأ أحياناً إلى إعطاء تفسيرات مختلفة عن التفسيرات الغربية لبعض القرارات بعد صدورها. وعلى سبيل المثال فقد ذهبت كل من بريطانيا والولايات المتحدة في تفسير القرار٦٦١ الذي فرض الحظر الاقتصادي على العراق إلى أنه يبيح استخـدام القوة للتأكد مـن التزام الدول لـه، بينما رأى الاتحاد السوفييتي أن الحظر الاقتصادي يجب ألا يرتبط بأي إجراء عسكري، بل هو راجع إلى اقتناع الدول بإرادتها الـذاتية بـالامتناع عن الـدخـول في معامـلات تجارية أو مـالية مع العـراق، واستشهد السـوفييت بكافـة السوابق الدولية في هذا الصدد. كـذلك حدد السوفيات مـوقفهم من الحظر الاقتصـادي على أنه لا يتضمن أنشطـة المستشارين العسكـريين والخبراء المدنيين والعلاقات القنصلية وخطوط النقل البرية والجوية، في الوقت الذي أصرت فيه الـولايات المتحـدة وبريطـانيا على أن مفهـومهما للحظر هـومفهوم شـامل يتضمن كل أنواع الاتصالات مع العراق، وقـد أدت هذه الخلافات إلى تأخر صدور القرار ٦٦٥ عدة أيام(٤٥).

من ناحية أخرى يلاحظ أن الاتحاد السوفييتي كان يشعر بالقلق من الوجود العسكري الكثيف وخـاصةللـدول الغربيـة في المنطقة وقـد رفض أن يرسل أي قـوات. وليس معنى ذلك أن الاتحاد السوفييتي كـان يستبعد بالضرورة العمل العسكري، ولكنـه حاول، قدر إمكانه ألا يتم هذا العمل إلا بعد استنفاد كل وسـائل التسوية السلمية، من ناحية، وأن يتم العمل العسكـري تحت سلطة وإشراف وسيطـرة مجلس الأمن الكـاملـة، من ناحيـة أخـرى، ولذلك كـان الاتحاد السـوفييتي متحمسـاً لإحياء سلطـة أركـان الحرب التابعـة

للمجلس وإرسال قوات إلى الخليج ولكن بموجب اتفاقات دائمة يبرمها مجلس الأمن في إطار الترتيبات المنصوص عليها في المادة ٤٣ (٤٦).

ويتعين أن نلاحظ أن تقوية ودعم الأمم المتحدةكانا هدفاً حقيقيا للاتحاد السوفييتي وجزءا من رؤية جورباتشوف لإصلاح النظام العالمي وإقامة نظام عالمي جديد. لكن ذلك كان أملاً أو طموحا أفرزته مصالح الاتحاد السوفييتي ولكن واقع موازين القوى لم يستطع فرضه. وكما سبقت الإشارة لم يكن الحديث عن «النظام العالمي الجديد» الذي تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الرئيسي لحفظ السلم والأمن الدوليين، بالنسبة للولايات المتحدة، إلا وسيلة لتعبئة أكبر تحالف دولي ممكن ضد العراق والمحافظة على تماسكه.

رابعاً: بذل أقصى الجهود الدبلوماسية الممكنة:

لم تكن رغبة الاتحاد السوفييتي في حل واحتواء الأزمة سلميا نابعة من مجرد اعتبارات تكتيكية ولكن أملتها أيضا ربما في المقام الأول، اعتبارات استراتيجية. فقد كان للاتحاد السوفييتي مصالح ضخمة في العراق قبل الأزمة. وكان العراق من بين الدول العربية القليلة الراديكالية التوجه التي أصبح الاتحاد السوفييتي هو المصدر الرئيسي لاحتياجاتها من التسليح والتصنيع، وهو في الوقت نفسه دولة غنية لا تشكل احتياجاتها عبئاً على الاقتصاد السوفييتي وإنما ميزة له. ولذلك كان الاتحاد السوفييتي حريصا على أن تظل سوق العراق مفتوحة له. وعندما بدأ الاتحاد السوفييتي يدرك على نحو متزايد، وفي ضوء موقفه الرافض للمشاركة في عمل عسكري ضد العراق وعجزه عن إحياء نظام الأمن الجماعي وفقاً للترتيبات الواردة في الميثاق، أن الحسم العسكري سوف يحقق مصالح الدول الغربية أساساً على حساب مصالحه، ولأن المنتصر هو الذي يفرض شروطه وهيمنته فلم يكن الاتحاد السوفييتي معرضاً لأن يفقد فقط سوق العراق ولكن أيضاً سوق الخليج ككل، والذي كان جورباتشوف يأمل في تطوير علاقته به. فإذا أضفنا إلى ذلك مجمل الاعتبارات التكتيكية، والخاصة أساسا بطبيعة التوازنات السياسية الداخلية في الاتحاد السوفييتي، لأمكن لنا أن ندرك أن الاتحاد السوفييتي كانت له مصلحة حقيقية في التوصل إلى تسوية سياسية أو على الأقل الحيلولة دون انفجار عسكري شامل، وتصور في بعض اللحظات وكأن أمامه فرصة واضحة للنجاح.

والواقع إن الاتحاد السوفييتي تحرك، لتحقيق الهدف، في عدة اتجاهات وعلى عدة محاور، فبالإضافة إلى قنوات اتصاله المباشرة والمفتوحة مع العراق، والتي سبقت الإشارة إليها، فقد حاول الاتحاد السوفييتي في بعض المراحل حث العالم العربي على التوصل إلى صيغة تسمح بانسحاب العراق، وتحمس لحل عربي، وبذل جهداً لمساعدة الدول العربية على تنسيق مواقفها. وفي هذا السياق جاءت جولتا المبعوثين السوفييتيين الكسندر بيلونوجوف وفلادمير بتروفسكي إلى الدول العربية، وأيضاً زيارة بريماكوف إلى بعض العواصم العربية في مراحل مختلفة. كذلك حاول الاتحاد السوفييتي في مراحل أخرى، وعندما بدا له أن الحل العربي غير وارد، أن يستفيد أيضاً من تردد الموقف الفرنسي وتجنيده هو الآخر لحل سلمي ودعم النشاط الفرنسي في مجال البحث عن تسوية سلمية وأيضاً لعرقلة الحل العسكري بعض الشيء.... ويبدو أن التنسيق السوفييتي الفرنسي كان واضحاً خاصة عند مناقشة القرار ٦٧٨ وحاولت الدولتان معاً إطالة أمد المهلة الممنوحة للعراق قدر الإمكان على أمل استثمارها بنجاح للتوصل إلى تسوية. كذلك جرى تنسيق سوفييتي - إيراني في مراحل أخرى وشجع الاتحاد السوفييتي الجهود الإيرانية للتوصل إلى تسوية.

وعندما تعثرت كل جهود التسوية التي بذلها الاتحاد السوفييتي واندلعت الحرب بدأت أوساط عديدة داخل مراكز صنع القرار السوفييتي توجه انتقادات للولايات المتحدة وحلفائها على أساس أن الحلفاء تجاوزوا حدود القرارات الدولية التي نصت على مهمة تحرير الكويت وليس تدمير العراق. وقد أشار بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفييتي الذي حل محل سلفه شيفرنادزه أثناء الأزمة صراحة إلى أن القصف الجوي أصبح يهدد حياة المدنيين ويعرض المنشآت المدنية للتدمير(٤٧).

ولم ييأس الاتحاد السوفييتي حتى بعد اندلاع الحرب الجوية، وحاول الحيلولة دون وقوع الحرب البرية وكادت جهوده تنجح بعد أن بدأ الموقف العراقي يتغير بشكل ملموس وفي اتجاه الاقتناع بحتمية الانسحاب من الكويت وأصبحت مشكلة العراق الرئيسية أن يحصل على ضمانات لتأمين هذا الانسحاب وحتى لا يتعرض الجيش المنسحب للتدمير. وبدا أن الاتحاد السوفييتي كان على استعداد

لتقديم مثل هذه الضمانـات. وفي المباحثات التي تمت بين طارق عـزيز والقيادة السوفييتية في موسكو في ١٨ فبراير قـدم الاتحاد السوفييتي خطة تقوم على مبدأين أسـاسيين هما: الانسحاب العـراقي غير المشروط وتـوفير ضمانـات معينة سـواء لتأمين الانسحـاب أو لتأمين العـراق بعــد هـذا الانسحـاب. ثم أعلن الاتحاد السـوفييتي رسميـاً في ٢٢ فبرايـر قبـول العراق لخطـة سـوفييتيـة من خمس نقـاط تتضمن: تنفيذ القـرار ٦٦٠ القاضي بالانسحاب دون شرط، ويبـدأ الانسحاب بعد يوم واحد من وقف إطلاق النار، ويكتمل بعد ٢١ يوما، تصبح قرارات الأمم المتحـدة الأخـرى في حكم الملغاة فـور اكتمال الانسحـاب، ويتم إطـلاق أسرى الحرب بعد ٧٢ سـاعة من وقف إطـلاق النار. غير أن الولايـات المتحدة رفضت هذه الخطة وأعلنت بدء الحرب البرية بعد يوم واحد لأنها كانت في وضع عسكري يسمح لها بفرض شروطها بالكامل. وهو ما قد تم بالفعل(٤٨).

وهكذا فشلت كل جهود الاتحاد السوفييتي للتأثير في مسار الأزمة في الاتجاه الذي يريده. لكن يبدو أن بريماكوف له رأي آخر إذ يقول:

«إنني على ثقـة من أن التاريخ سيقـدر في جميع الأحـوال تلك الجهود التي بـذلها الاتحاد السوفييتي والـرامية لتحقيق أو تسهيل انتصـار العدل والسـلام والاستقرار في الشرق الأوسط. . . . . فمن دون التحـرك السوفييتي ربما كـانت الحرب قد امتـدت لتشمل الأراضي العـراقيـةنفسهـا وهـو مـا كـان يمكن أن يـؤدي إلى اتسـاع وزيـادة الضحايا وهذا التحـرك هو وحده الذي سمح بالإمساك بالخيط الـذي حاول بطريقة أو بأخرى أن يربط الحكومةالعراقية بالعالم المتحضر. فمن دون هذا الخيط كان يمكن لصدام حسين، مع كل العقد المصـاب بها، أن يظل معزولا عزلة تـامة. ومن يدري مدى تأثير هذا الإحساس بالعزلة والـذي كان يمكن أن يدفعه إلى استخدام كل ما في حوزته من وسائل وفي مقدمتها الأسلحة الكيماوية»(٤٩).

وبصرف النظر عما إذا كـان هذا التقييم صحيحـاً من عدمـه، إلا أنه لا شك أن الاتحاد السوفييتي كان هـو الدولة الوحيدة في العالم التي ظلت حتى آخـر لحظة قادرة على الحركة الـدبلوماسيـة والاتصال مع كل الأطراف. وكانت النـوايا الحسنة متـوافرة لكن القدرة كانت غائبة.

٣ـ المملكة المتحدة

أ ـ مقدمة :

لم تكن المملكة المتحدة بعيدا عن أجواء الأزمة حتى قبل انفجارها في اليوم الثاني من أغسطس حين قرر العراق غزو الكويت بكاملها ثم ضمها إليه فيما بعد . فقد كانت بريطانيا أيضا تشعر بالقلق على مصالحها في منطقة الخليج بصفة عامة وفي الكويت بصفة خاصة، منذ توقف الحرب العراقية الإيرانية، وكانت لندن من أكبر العواصم الغربية إثارة للضجيج حول خطورة السياسة التي ينتهجها العراق في مجال التسليح وأيضا من أكثرها تشهيراً بسياسة العراق تجاه المعارضة والأقليات. وبانتهاكاته لحقوق الإنسان بصفة عامة، وبسبب استخدامه لأبشع الأساليب في قمع حركة المقاومة الكردية. ففي يوم ٩ مارس ألقت السلطات العراقية القبض على صحفي إيراني يحمل جواز سفر بريطانيا ويعمل مراسلاً لصحيفة «الأوبزرفر» اللندنية، واسمه «فاراد بازوفت» وذلك بتهمة التجسس ودخول مناطق عسكرية محظورة. وقدم هذا الصحفي للمحاكمة بعد أن أذاعت وسائل الإعلام العراقية اعترافاته الكاملة. لكن الصحافة البريطانية شنت حملة ضخمة على السلطات العراقية واتهمتها بتلفيق التهمة ،وجرت محاولات عديدة للإفراج عنه لكن الحكم صدر عليه بالإعدام ونفذ فيه فعلاً يوم ١٥ مارس ١٩٩٠. وفي يوم ٢٢ مارس اغتيل الدكتور «جيرالدبول» الذي اشتهر بخبرته في صنع مدافع عملاقة وتناولت الصحافة البريطانية بالتفصيل الشائعات التي حامت حول تعاونه مع السلطات العراقية لتصنيع مدفع عملاق، ثم أعلنت السلطات البريطانية في ٢٩ مارس أنها عثرت على قطعة من مواسير هذا المدفع العملاق وحذرت العراق من التورط في مغامرات من هذا النوع وجددت الصحافة حملتها على سياسة العراق التسليحية. . . الخ.

وفي هذا المناخ العدائي للعلاقات البريطانية ـ العراقية لم يكن غريباً أن يأتي رد الفعل البريطاني على الغزو العراقي للكويت حاداً وغاضباً. ولم تكن حدة رد الفعل تلك مجرد انعكاس لمرحلة توتر مؤقت، ولكنها كانت تتسق مع طبيعة العلاقات التاريخية التي ربطت بريطانيا بمنطقة الخليج عموما وبالكويت خصوصاً، فقد

كانت هذه المنطقة منطقة نفوذ خالصة لبريطانيا على مدى عدة قرون متصلة بسبب موقعها الاستراتيجي الفريد على طريق امبراطوريتها في الهند. وكانت بريطانيا هي التي لعبت أخطر الأطوار في تشكيل خريطة هذه المنطقة وحدودها السياسية وفي تصميم وهندسة العلاقات الاجتماعية والقبلية فيها. وعلى الرغم من أن النفوذ البريطاني تراجع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لصالح النفوذ الأمريكي إلا أن بريطانيا ظلت تتمتع بمكانة خاصة في هذه المنطقة وكانت الحكومة البريطانية بخاصة هي التي سارعت بإرسال قواتها إلى الكويت عندما أعلن عبدالكريم قاسم عام ١٩٦١ رفضه لاستقلال الكويت وعزمه على ضمها إلى «الوطن الأم» وفي هذا السياق لم يكن غريباً أن يأتي رد الفعل البريطاني على الغزو العراقي للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠ حاداً وعنيفاً من منطلق الإحساس بمسؤوليتها التاريخية تجاه قضية استقلال الكويت وبأن المحافظة على هذا الاستقلال هي الضمان الرئيسي للمحافظة على المصالح البريطانية ذاتها أو على ما تبقى منها في المنطقة[٥٠].

لكن بريطانيا كانت تدرك في الوقت نفسه أن الدور الذي كان بمقدورها أن تلعبه بمفردها في سياق أزمة ١٩٦١ غير قابل للتكرار في سياق أزمة ١٩٩٠ بسبب اختلاف موازين القوى الإقليمية والعالمية اختلافا جوهريا. وكانت على يقين من أن الولايات المتحدة هي وحدها المؤهلة والقادرة والراغبة في الإمساك بكل خيوط إدارة الأزمة في مواجهة العراق وأي قوى أخرى قد تقف إلى جانبه. لذلك لم تكن بريطانيا في حاجة إلى أن تلعب دور المحرض للولايات المتحدة. لكنها كانت تدرك في الوقت نفسه أنها تستطيع، بحكم خبرتها العميقة بالمنطقة، أن تحقق كل أهدافها إذا ارتبطت ارتباطاً واضحا وعميقا بالولايات المتحدة وخططها في إدارة الأزمة. كما كانت الولايات المتحدة أيضا في أمس الحاجة إلى الدور البريطاني، ليس فقط للاستفادة من خبرة بريطانيا ومعرفتها العميقة بالدروب السياسية والاجتماعية للمنطقة ولكن أيضاً لعرقلة أي نزعة استقلالية قد تتطلع إليها الجماعة الأوروبية، ولم يكن تحقيق التلاحم بين الخطط الأمريكية، البريطانية بالأمر المتعذر إذا أخذنا في الاعتبار خصوصية العلاقات البريطانية الأمريكية والتي جعلت من بريطانيا أهم حليف أوروبي للولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحديث باستثناء فترات توتر قصيرة ومؤقتة.

ب ـ الإدارة البريطانية للأزمة :

يتميز المنهج البريطاني إذن في إدارته لأزمة الكويت عن نهج جميع الدول الأوروبية بسمتين رئيسيتين :

الأولى : التطابق الكامل أو شبه الكامل مع الرؤية الأمريكية لطبيعة الأزمة ومع الخطط الأمريكية الرامية إلى تفضيل الحل العسكري ورفض أي حلول وسط ، والتي تمثل هدفها الرئيسي في نهاية المطاف ليس فقط في تحرير الكويت وإنما تحطيم القدرة العسكرية العراقية للقضاء على أي احتمال لتكرار ما حدث في المستقبل أو وقوع دول الخليج العربي تحت سطوة التهديد أو الابتزاز العراقي إذا خرج العراق من هذه الأزمة سليماً عسكريا(٥١) .

الثانية : الحيلولة دون قيام أوروبا بدور مستقل عن الدور الأمريكي ، إلا في حدود ما يمكن أن تسمح به سياسة الاستفادة من لعبة توزيع الأدوار، حتى لا تفسد أوروبا على الولايات المتحدة خططها الرامية إلى استغلال الأزمة للانفراد بقيادة النظام العالمي وتحسين مركزها التفاوضي مستقبلاً في مواجهة أوروبا واليابان على السواء .

في هذا السياق لم يكن غريباً أن يبدأ التنسيق الأمريكي البريطاني منذ اللحظات الأولى لوقوع الغزو. ويعتقد كثير من المراقبين أن السيدة مارجريت تاتشر لعبت دوراً مهماً في تشجيع الرئيس الأمريكي على اتخاذ خط متشدد منذ البداية وكانت السيدة تاتشر في زيارة للولايات المتحدة ، عند وقوع الغزو والتقى بها بوش في كولورادو عندما ذهب لحضور الجلسة الختامية للمؤتمر السنوي لمجموعة «أسبن» في ٣ أغسطس وشهد هذا اللقاء تلاقياً كاملاً في وجهات نظرهما من أول لحظة ، وفيما بعد تردد أن مارجريت تاتشر قالت في مجلس الوزراء البريطاني عن هذا اللقاء «إنها حاولت أن تقوي من عزيمة بوش ، فقد خافت أن تصطك ركبه من الفزع من جراء نصائح بعض الخبراء الأمريكيين الذي يلحون عليه بضبط النفس»(٥٢) .

وهكذا وقفت بريطانيا موقفاً صلباً في مجلس الأمن ولم تكتف بالموافقة على جميع القرارات التي أصدرها المجلس خلال الأزمة وإنما أيضاً لعبت دوراً في حشد التأييد لهذه القرارات من خلال التنسيق مع مجموعة دول الكومنولث ومع حلفائها التقليديين . وكانت بريطانيا من أوائل الدول الأوروبيةالتي سارعت بإرسال قوات

بحرية وجوية إلى المنطقة وبالتـدريج وصل عدد القوات البريطانية التي تم حشدها إلى٣٥ ألف جنـدي من أفضل وحدات الجيش البريطـاني وشاركت بعـدد كبير من الطائرات وبرز خلال الحرب الدور المهم الذي لعبته طائرات «التورنادو» البريطانية. وعلى الرغم من أن القوات البريطانية التـي شاركت في العمليات العسكرية لم تشكل إلا ٥٪ من حجم قوات التحـالف إلا أنها كانت تعتبر القوة الثانيـة مباشرة من حيث الحجم بعد القوة الأمريكية[٥٣].

وقد برز مـوقف بريطانيا الـرافض لإجراء أي تفاوض أو حوار مـع صدام حسين منذ اللحظة الأولى وتأكد بعد ذلك في مناسبات عديدة. وعلى سبيل المثال أعلنت مارجريت تـاتشر في مـؤتمر حـزب المحـافظين (١٢أكتوبـر ١٩٩٠) أنـه «لايـوجـد أي شيء يمكن التفاوض بشأنـه مع صدام حسين، بل ويتعين بعـد استعادة الكـويت، إجباره على دفع تعويضات عن الخسائر التي تسبب فيها وتحمل مسـؤولية جرائمه». ثم أكدت بعد ذلك مـواقفها التفصيليـة مرة أخـرى عندمـا قابلت بعـد ذلك بأيام قليلـة المبعوث السـوفييتي بـريماكوف، إذ صرحت آنـذاك قائلـة: «إن انسحـاب القوات العـراقية من الكـويت لا يكفي، إنه من الضروري توجيه ضربة سـاحقة إلى العراق وتحطيم العمود الفقري لصدام حسين، وهدم البنية العسكرية وأيضاً البنية الصناعية، إن أمكن»[٥٤].

وعلى الرغم من أن النغمة البريطانية قد أصبحت أقل غلواً بعد رحيل مارجريت تاتشر وتولي جون ميجور رئاسة الوزارة، إلا أن الموقف البريطاني ظل في جوهره ثابتاً لم يتغير واختلف عن مـوقف معظم الـدول الأوروبيـة من نـواح عـديـدة. وأصبحت بـريطانيـا هي المدافع الأول عن السياسـة الأمريكيـة، بل والمحرض الأول لمزيـد من التشدد الأمـريكي، داخل الجماعة الأوروبيـة ولم يكن رفض أي حوار مع صـدام هو محور الخلاف الوحيـد بينها وبين مـوقف العديـد من الدول الأوروبيـة، فقد رفضت بريطانيا أيضاً وبإصرار أي نوع من الربط بين القضية الفلسطينية و الأزمة الكويتية، ورفضت الحديث عن أي مـؤتمر دولي للسلام، أو الالتزام بأي شيء مـن هذا القبيل قبل تحرير الكويت[٥٥].

وقد استطاعت بريطانيا بنجاح أن تجهض عدة محاولات أوروبية للتحرك الجماعي من أجل البحث عن صيغـة للتسـوية وفي اجتماع لـوزراء الخارجيـة عقـد في ٤ ينايـر

١٩٩١ كانت العديد من دول الجماعة الأوروبية، وخاصة فرنسا وإيطاليا، لا تزال تعتقد أن كل محاولات التسوية الدبلوماسية لم تستنفد بعد وأن القنوات الدبلوماسية المتاحة لم تتم تجربتها كلها، حتى في ذلك الوقت المتأخر، وقبل انتهاء المهلة الدبلوماسية الممنوحة للعراق بعشرة أيام فقط. إلا أن بريطانيا، والولايات المتحدة بالطبع كانتا تريان ضرورة إحجام الجماعة الأوروبية عن القيام بأي تحرك دبلوماسي قد يفهم خطأ من جانب العراق على أنه نوع من التردد أو الضعف أو علامة على وجود انقسام بين دول التحالف(٥٦).

أيضاً اختلف الموقف البريطاني عن موقف العديد من الدول الأوروبية، وخاصة دول البحر المتوسط، التي قبلت بشكل ما من أشكال الربط بين الكويت و المسألة الفلسطينية وخاصة الإعلان عن التزام عالمي وأوروبي بحل المسألة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي من خلال مؤتمر دولي يتفق والنمط الذي دافع تحته العرب لفترة طويلة أما بريطانيا فقد رفضت أي نوع من الربط(٥٧).

٤ـ فرنسا

أ ـ مقدمة:

كان من الطبيعي أن يختلف رد الفعل الفرنسي تجاه الغزو العراقي عن رد الفعل البريطاني اختلافاً كبيراً. فعلى عكس بريطانيا لم يكن لفرنسا ذلك الرصيد التاريخي من النفوذ في المنطقة. وعلى الرغم من أن علاقاتها التجارية والمالية كانت جيدة بدول الخليج عموماً، إلا أن علاقاتها بالعراق بالذات كانت أكثر تميزاً، وكانت صادراتها إليها، وخاصة في مجالات التسليح والطاقة والصناعات العسكرية والمدنية، مهمة. وعلى عكس بريطانيا أيضا كانت سياسة فرنسا التقليدية في مجال الشؤون الخارجية تتسم، ومنذ ديجول، بنزعة تجاه الاستقلال وخاصة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

في الوقت نفسه كانت فرنسا تدرك أنها لا تستطيع، وليس من مصلحتها في جميع الأحوال، أن تتحدى الولايات المتحدة بشكل سافر. كما كانت تدرك أيضاً أنه ليس من مصلحتها على الإطلاق أن تتجاهل روابطها مع الكويت ودول الخليج الأخرى من أجل إنقاذ أو الحفاظ على مصالحها في العراق، خصوصاً أن العراق ارتكب عملاً يشكل مخالفة صريحة وواضحة لميثاق الأمم المتحدة ولكل القوانين والأعراف الدولية.

في هذا السياق خضعت فرنسا لعوامل شد وجذب كثيرة نجمت عن رغبتها في تحقيق أهداف بدا الجمع بينها صعباً في إطار سياسة متجانسة ومتناغمة. فهي من ناحية ليست فقط مضطرة إلى إدانة الغزو وإنما يتعين عليها أيضاً أن تعمل على إنهاء هذا الغزو وتحرير الكويت دون مكافأة المعتدي. لكنها في الوقت نفسه وجدت نفسها غير راغبة في الانسياق وراء الاندفاع الأمريكي والبريطاني وحريصة على استقلالها وعلى أن تبدو سياستها متميزة عن هاتين الدولتين.

ولذلك اتسمت سياستها إلى حد كبير «بالتردد والالتواء» وحاولت أن تشق لنفسها خطاً وسطاً بين هذه الضغوط المتعارضة بالعمل على إدانة العدوان وفي الوقت نفسه البحث عن تسوية سلمية للأزمة وتشجيع الجماعة الأوروبية على اتخاذ موقف مستقل وتفضيل معالجة الأزمة في إطار عربي حتى ولو أدى إلى تقديم بعض التنازلات مثل إيجاد صيغة ما للربط بين حل الأزمة الكويتية والصراع العربي ـ الإسرائيلي.... الخ (٥٨).

ب ـ الإدارة الفرنسية للأزمة:

على الرغم من قيام فرنسا بإدانة العدوان العراقي على الفور، وبتجميد الأرصدة العراقية فيها، إلا أن صوتها ظل خافتاً في بداية الأزمة، ربما بسبب علاقتها الطويلة بنظام صدام حسين ودعمها له منذ توليه السلطة مباشرة في منتصف السبعينيات، وربما كان تصريح رولان دوما وزير الخارجية الفرنسي بأن من شأن هذا العدوان حمل فرنسا على «إعادة النظر في سياستها تجاه هذه المنطقة» يعكس قدراً من الارتباك وعدم وضوح الرؤية بشأن مستقبل فرنسا ودورها في النظام العالمي «الجديد» بأكثر مما يحمل في ظاهره من تصميم على التعامل مع الموقف الحرج الناجم عن هذا العدوان. فقد كانت فرنسا لاتزال تعيش حالة قلق كبير، بعضه ظاهر فوق السطح وأكثره غاطس في الأعماق، بسبب السرعة التي تمت بها إعادة توحيد ألمانيا. وكانت فرنسا تدرك أن ألمانيا الموحدة سوف تصبح هي القائد الفعلي للجماعة الأوروبية، إذا ما نجحت حركة الوحدة الأوروبية وتدعمت خطاها، كما قد تكون مصدر خطر بالغ على أمنها إذا ما تعثرت هذه الوحدة وفي كلتا الحالتين سوف تكون فرنسا هي الخاسرة. من ناحية أخرى فربما تكون فرنسا قد أحست منذ اللحظات الأولى لوقوع العدوان أن الولايات المتحدة وبريطانيا هما الدولتان المرشحتان أكثر من غيرهما للإمساك بأهم

خيوط إدارة الأزمة في مواجهة العراق، ومن ثم فسوف تكونان أكثر من غيرهما قدرة على الاستفادة من الأزمة وتوجيه مسارها بما يخدم مصالحهما قبل أي شيء آخر، وكان هذا باعثاً آخر نحو مزيد من القلق والارتباك. ويبدو أن رأي فرنسا قد استقر في البداية على أن تساير الولايات المتحدة وبريطانيا في إدانة العدوان والعمل على تكثيف الضغوط على العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت وفي الوقت نفسه عرقلة اندفاعهما نحو الحل العسكري للأزمة، لأن التسوية السلمية هي الوسيلة الأنسب للمحافظة على مصالح فرنسا في المنطقة خصوصاً إذا تمكنت فرنسا من أن تسهم بشكل أو بآخر في التوصل إليها.

في هذا السياق لم يكن من المستغرب أن توافق فرنسا على قرار مجلس الأمن بفرض الحظر الاقتصادي على العراق، بل وأن تقترح على دول السوق الأوروبية المشتركة وقف وارداتها البترولية من العراق حتى قبل فرض الحظر الاقتصادي على العراق من جانب مجلس الأمن، ولكنها رفضت على الفور تفسير هذا الحظر الاقتصادي على أنه حصار، لأن «الحصار عمل من أعمال الحرب». من ناحية أخرى لم تسارع فرنسا مثلما فعلت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى إرسال قوات ميدانية إلى الخليج واكتفت بالإعلان عن توجه حاملة الطائرات «كليمنصو» إلى مياه الخليج. وأصيبت هذه الحاملة «بعطل ميكانيكي» ولم تصل إلى مياه الخليج إلا ببطء شديد. واعتبر وزير الخارجية الفرنسي «أن التدخل الأمريكي البريطاني. تم بطلب من السعودية وفرنسا لا ترتبط مع السعودية باتفاقية خاصة، ولم تطلب منها السعودية أي شيء»(٥٩).

وقد أعلنت فرنسا مبكراً عن تفضيلها «لحل داخل الإطار العربي» وقام الرئيس ميتران بإيفاد عدد من المبعوثين إلى الدول العربية، وخاصة دول المغرب. وكان يحدوها الأمل أن تؤدي علاقاتها المتميزة بالعالم العربي إلى تمكينها من أن تلعب دوراً مهماً في عملية البحث عن تسوية وتصورت أن التأكيد على استقلالية سياستها يمكن أن يدعم هذا الدور. وفي هذا السياق وحده يمكن فهم العديد من التصريحات الفرنسية المتتالية التي أكدت هذا المعنى. فقد صرح بيرموروا قائلا: «إن فرنسا، والتي تحتفظ باستقلالية حركتها على الصعيد العسكري وتنصت باهتمام إلى العالم العربي، تبحث عن الطريقة التي يمكن أن تسهم بها في تسوية أزمة الخليج». وبعد

ذلك بأيام قليلة صرح كلود شيسون قائلاً: «إن مبادرة تطرحها فرنسا لابد أن تكون شيئاً مختلفاً عن تلك التي يمكن أن تطرحها الولايات المتحدة أو الدول الغربية الأخرى». غير أنه بمرور الوقت بدأت إمكانية حل عربي، تدعمه فرنسا وترعاه، تخبو تماماً. ولم تستطع فرنسا أن تخفي مرارتها بعد فشل اتصالاتها مع كل الأطراف العربية، بما فيها العراق وظلت هذه الاتصالات مستمرة حتى قبيل المهلة المحددة للعراق من قبل مجلس الأمن بفترة وجيزة. فقد قام السيد موريل، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية بزيارة للعراق في ٦ يناير ١٩٩١، وعكس تصريح وزير الخارجية هذا الشعور بالمرارة حين قال: «لقد كان لفرنسا حضور في العالم العربي ولها تجاهه سياسة واضحة أما اليوم فإن المشكلة تكمن في الجانب العربي وليس الفرنسي لأنه منقسم على نفسه».

وجربت فرنسا أن تنسق مع الاتحاد السوفييتي، حيث التقت مصالحهما معاً لتفضيل الحل السلمي على الحل العسكري. وجرت بين الطرفين مباحثات في موسكو خلال شهر أغسطس من عام ١٩٩٠. ويبدو أن فكرة عقد مؤتمر دولي تناقش فيه كل القضايا المتفجرة في الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية قد بزغت خلال هذه المحادثات، فقد عبر البيان الختامي لمحادثات وزيري خارجية فرنسا والاتحاد السوفييتي في ٢٦ أغسطس عن «اقتناع الطرفين بأن هذه الأزمة تبرز مرة أخرى الأهمية القصوى والعاجلة لبذل جهد أكبر من أجل تسوية القضايا المتفجرة الأخرى في الشرق الأوسط وعلى الأخص منها القضية الفلسطينية». ومع أن فرنسا كانت حريصة على أن تتجنب الوقوع في الفخ الذي وضعه صدام حسين حين اقترح عقد مؤتمر دولي لمعالجة جميع مشكلات المنطقة دفعة واحدة ودون اشتراط تحقق انسحاب فعلي ومسبق من الكويت، إلا أن فرنسا ذهبت إلى أبعد مما ذهبت إليه أي دولة أخرى في التجاوب مع هذه الفكرة. ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٤ سبتمبر قال ميتران: «ما على العراق إلا أن يؤكد نيته على سحب قواته وإطلاق سراح الرهائن حتى يصبح كل شيء ممكناً». لكن الولايات المتحدة رفضت تبني مشروع قرار عرض على مجلس الأمن يشير صراحة إلى عقد مؤتمر دولي في المستقبل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وتمسكت بموقفها من هذه المسألة رغم

النداءات المتكررة لها من جانب السلطات الفرنسية وحتى نهاية فترة الإنذار، وقد أشار ميتران علنا في مؤتمره الصحفي الذي عقده بتاريخ ٩ يناير ١٩٩١، إلى هذا الخلاف حين قال موجها حديثه مباشرة إلى الولايات المتحدة قائلاً: «إذن أنا أقول نعم للمؤتمر الدولي، ورفضكم له خطأ في تقديري، وبالطبع فإن هذا شأنكم وحدكم، لكن موقفكم هذا لا يتعين أن يدفعني إلى التخلي عما اعتقد أنه الطريق الأفضل لتهدئة الخواطر في الشرق الأوسط» (٦٠).

وعلى الرغم من أن فرنسا وافقت على جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، فإنها حرصت، في أكثر من مناسبة، على تأكيد تميز سياستها واختلافها عن السياستين الأمريكية والبريطانية، سواء فيما يتعلق بتفسير بعض هذه القرارات، أو فيما يتعلق بالدور الذي يتعين أن تلعبه الأمم المتحدة وآليات القيام بهذا الدور، أو فيما يتعلق بالجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة لدفع مسار الأزمة في اتجاه آخر غير الحل العسكري. وقد سبق أن أشرنا إلى أن فرنسا لم تعتبر الحظر المفروض على العراق بموجب القرار ٦٦٢ حصاراً يتعين العمل على تنفيذه بالقوة. وتعين الانتظار حتى ١٩ أغسطس قبل أن تعترف فرنسا بأن «أي حظر لا معنى له إلا إذا كان فعالاً، وهو ما يقتضي اتخاذ إجراءات للتثبيت والمراقبة والضغط». ورحبت فرنسا أيضاً بفكرة الاتحاد السوفييتي بإحياء «لجنة أركان الحرب» التابعة لمجلس الأمن بحيث تصبح هي المسؤولة عن تنفيذ «الخيار العسكري» في حالة ما إذا أصبح هذا الخيار حتمياً وكنوع من التأكيد على أن فرنسا ترغب فعلاً في أن يصبح للأمم المتحدة أداتها العسكرية الجاهزة والدائمة كي تتمكن من الاضطلاع بدور فعال في «النظام العالمي الجديد». لكن هذه الفكرة أيضاً تلاشت تحت ضغوط عوامل كان أهمها عدم تحمس الولايات المتحدة لها. وحين عرض مشروع القرار ٦٧٨، الذي يصرح باستخدام القوة ضد العراق، طلبت فرنسا مد المهلة أمام العراق لتصبح ١٥ يناير بدلاً من أول يناير. لكن أهم المبادرات الفرنسية على الإطلاق جاءت فجر يوم ١٥ يناير نفسه حين تقدمت فرنسا بمشروع قرار لمجلس الأمن عرف باسم «المبادرة الفرنسية الأخيرة للسلام» وقد تضمن هذا المشروع عدة عناصر مهمة، أكدت فرنسا من خلالها تميز موقعها، من بينها (٦١).

١ ـ إعلان العراق دون تأخير عن عزمه على الانسحاب من الكويت وفقاً لبرنامج زمني مع البدء فوراً بإجراء انسحاب سريع ومكثف.

٢ـ إرسال مراقبين دوليين للتحقق من الانسحاب وتشكيل قوة لحفظ السلام تشارك فيها دول عربية.

٣ـ منح العراق ضماناً بعدم الاعتداء.

٤ـ الدعوة في اللحظة المناسبة إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية المشاكل الأخرى في المنطقة خاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد الانتهاء من تسويةالأزمة الكويتية.

وقد فشلت هذه المبادرة هي الأخرى بسبب رفض كل من الولايات المتحدة والعراق لها.

لكن فرنسا كانت تتحرك في الوقت نفسه على خط آخر مواز ومختلف. فقد أحست بمرور الوقت أن الحل العسكري قد يكون قدراً لا مفر منه. كما أن هذا الحل، حين يجيء أوانه، سوف يتم استناداً إلى آلية الدفاع الشرعي عن النفس، وفقاً للمادة ٥١، وليس إلى الآليات الخاصة بنظام الأمن الجماعي وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الميثاق. وأدركت فرنسا أنه إذا تم هذا الحل العسكري دون مشاركة فرنسية فعالة فسوف تفقد فرنسا قدرا كبيراً من مكانتها الدولية وربما أيضا من مصالحها في منطقة الخليج وربما تستبعد من المشاركة في أي ترتيبات خاصة بالمنطقة بعد انتهاء الأزمة. ولذلك راحت تبحث عن فرصة تبرر بها إرسال قوات ميدانية هجومية وليس مجرد قوات رمزية دفاعية في مياه الخليج. وتعللت فرنسا بقيام العراق بخرق قواعد الحصانة الدبلوماسية التي تتمتع بها بعثتها في الكويت وقررت اتخاذ إجراءات انتقامية كان من بينها إرسال قوات عسكرية إلى المنطقة وهكذا أعلن ميتران في مؤتمر صحفي بتاريخ ١٥ سبتمبر قراره «بإرسال لواء من المشاة والطيران مكون من ثلاثة فيالق ويبلغ إجمالي هذه القوات ٤ آلاف مقاتل». وهكذا بدأت فرنسا «عملية داجيه» Operation Daguet التي تمكنت فرنسا من خلالها من المشاركة في الحل العسكري وراحت هذه القوات تتزايد تدريجياً، بعد أن قررت فرنسا في ١٥ ديسمبر دعم قوتها لتصل إلى١٢ ألف مقاتل.

وقد تعين على الرئيس ميتران أن يواجه مجموعة من الضغوط الإضافية التي فجرتها الأزمة. فقد بدأت «إيطاليا» تثير قضية العضوية الدائمة في مجلس الأمن وتطالب بإعادة تشكيله. وأحست فرنسا بأن عدم مشاركتها بفاعلية في العمل العسكري قد يؤدي إلى

عزلتها وإضعاف مكانتها الدولية والتشكيك في جدارتها بمقعد مجلس الأمن الدائم . وكان من شأن هذا العامل أن يحثها على حسم ترددها في استخدام القوة. ومن ناحية أخرى كان المزاج السائد لدى الرأي العام الفرنسي يتجه نحو تزايد نسبة الرافضين لمشاركة فرنسا في مواجهة عسكرية. حيث ازدادت هذه النسبة من ٤٣٪، في شهر أغسطس، إلى ٥٢٪ في شهر أكتوبر، إلى ٥٧٪ في شهر نوفمبر، واشتد الرفض حتى في بعض الأوساط المتحالفة أو القريبة من الأغلبية الرئاسية وخاصة بين صفوف جماعة «الخضر» الفرنسية. وفي هذا السياق تعين على ميتران أن يهيىء الرأي العام الفرنسي لمشاركة فرنسية جادة في العمل العسكري ولأن مجرد الحديث عن «صلف» صدام حسين أو فظاعة ما ارتكبه من جرائم كانت لا تكفي لتبرير تحول الموقف، فقد ركز ميتران على «مكانة فرنسا» المهددة في النظام الدولي وعلى «المصالح الوطنية الفرنسية» التي يمكن أن تتأثر في المستقبل(٦٢) .

وهناك آراء تفسر التحول في الموقف الفرنسي بضغط رجال الأعمال الذين أحسوا بالقلق على المصالح الفرنسية بعد أن حصلت الشركات الأمريكية والبريطانية على معظم العقود من السعودية ومن الحكومة الكويتية في المنفى استعداداً لفترة ما بعد الحرب. وحين بدأت السعودية تتفاوض مع شركة «طومسون» الفرنسية على عقد بتوريد ٣٠ محطة رادار تصل قيمتها إلى أكثر من بليوني دولار أحست المصالح الفرنسية أن دخولها في حلبة المنافسة مع الأمريكيين والبريطانيين يتوقف على أن تظهر فرنسا موقفاً أكثر انسجاماً مع الموقفين البريطاني والأمريكي تجاه موضع الحسم العسكري. كما تردد أيضاً أن بعض العناصر العسكرية في الجيش الفرنسي التقت مع المصالح المالية في ضرورة أن تتخذ فرنسا موقفاً يختلف عن ذي قبل «فإذا كانت الحرب قادمة، وإذا كانت نتيجتها مرئية من الآن. إذن فأي صالح لفرنسا أن تكون بعيدة عن معسكر المنتصرين فيها خصوصاً أنه المعسكر الذي سيضع شروط التسوية المنتظرة في الشرق الأوسط، والتي سوف ترسم خرائطه من جديد»(٦٣) .

٥ ـ الصين

أ ـ مقدمة

عندما اندلعت أزمة الخليج كانت الصين فيما يبدو مشغولة بتقييم أثر انهيار حلف وارسو على مجمل موازين القوى في العالم بصفة عامة وعلى الأوضاع في آسيا

بصفة خاصة وانعكاسات ذلك كله على الأوضاع الداخلية في الصين نفسها. ويبدو أن هذه الأحداث ولدت شعوراً مزدوجاً لدى القيادة الصينية. فانهيار حلف وارسو وتراجع القوة السوفييتية كان يعني زوال أحد مصادر التهديد الرئيسية للأمن القومي الصيني، أو على الأقل، تراجع هذا التهديد إلى درجة كبيرة. ومن المعروف أن الصين كانت تنظر إلى الاتحاد السوفييتي، ومنذ الانشقاق الصيني السوفييتي في نهاية الخمسينيات، على أنه يمثل مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي الصيني، وخصوصاً بعد أن تطور الصراع الأيديولوجي بينهما إلى مواجهة عسكرية في عام ١٩٦٩. لكن القيادة الصينية لم تستطع، من ناحية أخرى، أن تخفي قلقها من احتمال انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي وما ينطوي عليه هذا الوضع من مخاطر تركيز الضغوط الدولية على الصين في المرحلة التالية والتي قد تصبح مستهدفة وخصوصاً بخطر التفجير من الداخل. كما كانت القيادة الصينية تحاول استخلاص الدروس المستفادة مما حدث للاتحاد السوفييتي في ظل مناخ هائل من الضغوط النفسية. وقد عكس رد الفعل الدموي للحكومة الصينية على مظاهرات الطلاب، التي احتشدت في «الميدان السماوي» ببكين تطالب بالديمقراطية وحقوق الإنسان، هذا المناخ النفسي. وقد وجدت الولايات المتحدة في تلك الأحداث فرصة لممارسة ضغوط هائلة على الصين أخذت شكل العقوبات الاقتصادية ومحاولة فرض عزلة سياسية عليها. وفي هذا السياق كان من الطبيعي أن يصبح الموقف الصيني من أزمة الكويت محكوما إلى حد كبير بتأثير هذا الموقف على العلاقات الصينية ـ الأمريكية، وربما وجدت القيادة الصينية في هذه الأزمة فرصة للتخفيف من حدة الضغوط الأمريكية عليها وكسر حصار عزلتها الدبلوماسية التي أدت إليها أحداث الميدان السماوي، خصوصاً أن تطورات الأزمة أوضحت بجلاء أن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى تقديم تنازلات للصين للتغلب على عقبة الفيتو الصيني في مجلس الأمن.

على صعيد آخر كانت الصين قد استطاعت، منذ نهاية السبعينيات أن تبني تدريجياً قاعدة مصالح مهمة لنفسها في منطقة الخليج وتنفتح على جميع دوله. وكانت الحرب العراقية ـــ الإيرانية هي السبب الرئيسي في أن تحتل الصين، مع حلول عام ١٩٨٧، المركز الخامس بين الدول المصدرة للسلاح في العالم. وأصبحت الصين مورداً

رئيسياً للسلاح لكل من العراق وإيران على حد سواء، وبدأت تتطلع بأنظارها إلى بيع السلاح لدول الخليج الأخرى مثل الكويت والسعودية وتحاول أيضاً من خلال انفتاحها الاقتصادي جذب الاستثمارات الخليجية إليها وتتيح أسواق الخليج أمام بضائعها. ولذلك شكلت المصالح الصينية المتنامية في الخليج أحد محددات الموقف الصيني من الأزمة(٦٤).

ب ـ الإدارة الصينية للأزمة :

لا يبدو أنه كانت هناك رؤية صينية مستقلة أو سياسة محددة المعالم للتأثير في مسار الأزمة في أي اتجاه. وربما أدركت الصين على الفور، وخصوصاً منذ أن بدأ تدفق القوات الأمريكية إلى مياه الخليج، أن أبعاد الأزمة وحجم المصالح المتضمنة فيها أعقد وأكبر من قدرة الصين على أن تلعب فيها دوراً محسوساً للتأثير في مسارها. فمن ناحية لم يكن هناك أي حافز لدى القيادة الصينية لكي ترسل قوات لها إلى المنطقة لأن المصالح الصينية المباشرة لم تكن مهددة بالقدر الذي يتطلب اتخاذ إجراء على هذا القدر من الأهمية، خصوصاً أن سياسة الصين الخارجية كانت تلتزم دائماً بجانب الحذر والرغبة في عدم التدخل في الصراعات الدولية إلا عند الضرورة القصوى وهذه الضرورة لم تؤثر كثيراً على مواقف الأطراف المتصارعة لإقناعهم أو لحملهم على التوصل إلى صيغة ما من صيغ التسوية السياسية للأزمة. ومن ثم فلم تجهد نفسها كثيراً في محاولة البحث عن تسوية سياسية أو تقوم بمحاولات مكوكية كثيفة للتوسط بين الأطراف المتصارعة أو حتى تطرح مبادرات خاصة بها أو مقترحات للتسوية. ولذلك ربما لايكون دقيقاً القول بأنه كانت هناك «إدارة» صينية للأزمة حيث تحدد الموقف الصيني من خلال مجموعة من ردود الأفعال إما التلقائية وإما استجابة لمطالب أو ضغوط واقعة عليها من جانب الأطراف المختلفة للأزمة. وكانت ردود الأفعال أو الاستجابات هذه تتحدد وفقاً لإدراك النخبة الحاكمة في الصين للمصلحة الوطنية الصينية. ولأن عملية صنع القرار داخل المجتمع الصيني هي عملية أقل ما يقال عنها أنها غير شفافة ومن ثم غير واضحة ولا توجد حولها كتابات كثيرة فسوف نحكم على الموقف الصيني من ظاهره أي استنادا إلى الخطاب السياسي الصيني الرسمي أو إلى السلوك الصيني الرسمي المعلن.

وقد تمثل رد الفعل الأولي للصين على الغـزو العراقي في إدانة هذا الغـزو. وعندما أقدمت العـراق على ضم الكويت لم تعترف بهذا الضم. وطلبـت أن تسحب العراق قواتها على الفور ودون شروط من الكويت. لم يكن لدى الصين أي سبب للتردد على الموافقة على قـرار مجلس الأمن الذي صدر في نفس يـوم الغزو متضمناً هـذه المعاني. لكن الصين أبدت أيضـاً وفي اتساق تام مع سيـاستها الخارجية، معارضتهـا لتدخل القوى الخارجيـة، وصرح رئيس الوزراء الصيني بـأن الأزمة يتعين أن تعالـج في إطار جامعة الدول العـربية ومجلس التعاون الخليجي(٦٥). ومع ذلك فقـد أبدت الصين «تفهمهـا» في الوقت نفسه للتدابير الدفاعية التـي أقدمت عليها السعودية، باعتبارها دولة ذات سيادة يحق لها أن تطلب عون من تشاء مـن الدول لحماية أمنها. على الرغم من معـارضتها، من حيث المبـدأ، لأي تدخل عسكـري من جانب الـدول الكبرى حيث اعتبرت دائماً أن هذا التدخل يتم عادة لأغراض الهيمنة الإمبريالية(٦٦).

وعندما فـرض مجلس الأمن عقوبات اقتصاديـة على العراق، وافقت الصين دون تحفظات على القرار كما أعلنت قرارها الخاص بـوقف بيع شحنات السلاح إلى العراق على الرغم من أنه تردد أن هـذا القرار كلف الصين ما لا يقل عن بليوني دولار واعتبر المتحدث بـاسم الخارجية الصينيـة أن هذه الخطوة هي إجـراء طبيعي ومنطقي يترتب على موافقة الصين على قرار مجلس الأمن والتزامها به(٦٧). وهنا يتضح أن الصين، على الـرغم من عـدم تحمسهـا عـادة لاتخاذ إجـراءات قسريـة حتى في إطـار الأمم المتحدة، إلا أنها رأت أنه مـن الضروري ممارسة ضغوط على العراق لـلانسحاب من الكويت وعـودة الحكومـة الشرعية إليهـا اتساقـاً مع سياسة المجتمـع الدولي ككل، خصـوصاً أن هـذا الموقف الصيني كان من شأنـه أن يعيد فتح حـوار كان قـد انقطع تقريباً بين واشنطن وبكين التي كانت في أمس الحاجة إليه.

ومع أن الصين لم تعترض صراحة على أي من قرارات الأمم المتحدة التي صدرت ضد العـراق طوال فترة الأزمـة إلا أنها حرصت أيضاً على أن يتميـز موقفهـا سواء عن الدول الغربية أو عن الاتحاد السوفييتي. فقـد اتفقت مع الدول الغربية، ومع الاتحاد السوفييتـي أيضاً في ضرورة إدانـة الغزو وممارسـةضغوط اقتصـادية على العـراق حتى يستجيب لقرارات مجلس الأمن. لكنهـا اختلفت مع الولايات المتحدة وبـريطانيا في

إظهار عدم حماستها أو عدم ترحيبها بالحل العسكري، وفي هذه النقطة اقترب موقفها من موقف كل من الاتحاد السوفييتي وفرنسا، لكنها اختلفت عنهما في عدم تقدمها بمبادرات أو مقترحات خاصة للتسوية السلمية، بعكس فرنسا والاتحاد السوفييتي اللذين حاولا في لحظات مختلفة التقدم بمبادرات خاصة لإنقاذ الموقف. واتفقت مع الاتحاد السوفييتي في عدم قيامها بإرسال أي قوات عسكرية إلى المنطقة، بعكس فرنسا التي أرسلت قواتها وشاركت بعد تردد ولكن بفعالية في القتال. لكنها اختلفت عن الجميع في امتناعها عن التصويت في قرار مجلس الأمن الذي يصرح للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام القوة ضمناً. ويتفق هذا الموقف المتميز مع الموقف المبدئي للصين الرافض للحلول العسكرية وأيضاً مع حرص الصين على تأكيد صورتها لدى دول العالم الثالث بأنه ليست لديها سياسات أو أهداف استعمارية أو أي طموحات للهيمنة أو حتى النفوذ. لكن هذا الموقف له دلالاته الأخرى والتي تعكس حقيقة المصالح الصينية في تعاملها مع الأزمة. فقد أدركت الصين أن الولايات المتحدة في أمس الحاجة إلى تأييدها الإيجابي للتصويت على هذا القرار بالذات. ولأنها كانت في حاجة إلى تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة وبدول الخليج العربي التي تواجه تهديداً فعلياً، ولكن دون أن تشوه صورتها التقليدية كدولة معارضة للهيمنة الإمبريالية، فقد أصبح امتناع الصين عن التصويت هو الحل الوسط الذي يستجيب لهذه المطالب المتعارضة.

وخلال المراحل الأولى للأزمة كانت الصين حريصة على توجيه الاتهامات للولايات المتحدة بسبب إدارتها للأزمة ودفع العالم في اتجاه المواجهة العسكرية لفرض خططها في الهيمنة على العالم والتي ساعد عليها، ومن وجهة نظرها، انسحاب الاتحاد السوفييتي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لكنها حرصت في الوقت نفسه على ألا تبدو على الإطلاق منحازة للعراق. ولم يكن بوسع الصين ممارسة أي قدر من التأثير في مسار الأزمة. ولذلك فعندما اندلعت المعارك العسكرية لم تجد ما تفعله أكثر من إصدار بيان باسم وزير الخارجية تعبر فيه عن قلقها وتؤكد مواقفها السابقة وتختتمه قائلة: «ليس بوسع الصين في هذه اللحظة العصيبة سوى أن تناشد الطرفين المتحاربين إظهار أكبر قدر من ضبط النفس لتجنب انتشار اللهب كي تتمكن

الجماعة الدولية من اتخاذ الإجراءات العاجلة والاستمرار في البحث عن سبل ووسائل التسوية السلمية اللازمة»(٦٨).

وبعد انتهاء الحرب لم يكن أمام الصين إلا أن توافق على القرار ٦٨٧ والذي تضمن شروط وقف إطلاق النار ضد العراق، لكنها رأت أن تفسر موقفها بعد التصويت مؤكدة عددا من المبادىء التي توليها عناية خاصة:

أولاً: ضرورة نشر مراقبين على الحدود بين البلدين وسحب القوات الأجنبية من منطقة الخليج بأسرع وقت ممكن.

ثانياً: تأييد تدمير أسلحة العراق البيولوجية والكيماوية، ووضع نظام متوازن وشامل لضبط الرقابة على التسليح في المنطقة والعمل على جعل المنطقة كلها خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ثالثاً: تأييد حق الكويت ودول أخرى في الحصول من حيث المبدأ، على تعويضات من العراق. لكن الأولوية الآن يجب أن توجه للشعب العراقي ولقدرة العراق على الدفع ولحاجة العراق إلى إعادة بناء اقتصاده.

رابعاً: التأييد للإلغاء الفوري لأي قيود على استيراد العراق للغذاء والاحتياجات اليومية والإلغاء التدريجي وفي الوقت المناسب لباقي العقوبات الأخرى المفروضة على العراق(٦٩).

المبحث الثالث

ردود الفعل الإقليمية

أثار الغزو العراقي للكويت بمجرد وقوعه ردود فعل عنيفة، ولكن متباينة، لدى دول الجوار الجغرافي، والتي ترتبط عادة بعلاقات يغلب عليها الطابع الصراعي مع العالم العربي. ومن الغريب أن مصالح هذه الدول جميعاً قد التقت حول شيء واحد وهو تفضيل الخيار العسكري، أو بمعنى أدق، الرغبة في أن تنتهي الأزمة بإضعاف العراق عموماً وتدمير قدراتها العسكرية على وجه الخصوص. فالاعتبارات الخاصة بالقانون الدولي أو بالأخلاق لم يكن لها دور يذكر في تشكيل ردود أفعال وسياسات تركيا وإيران وإسرائيل تجاه هذه الأزمة بالذات والتي ترتب عليها على الفور خلل خطير في موازين القوى الإقليمية مس المصالح الاستراتيجية والتكتيكية المباشرة لجميع هذه الدول. ولكن، ورغم هذا الالتقاء الغريب وربما التطابق التام، في مصالح هذه الدول الثلاث فيما يتعلق برغبتها في أن تسفر الأزمة عن إخراج العراق من معادلة موازين القوى في المنطقة، إلا أن دوافع هذه الدول والحسابات التي استندت إليها والدور الذي ترغب فيه، أو تقدر على، القيام به في عملية إدارتها اختلفت تمام الاختلاف بالنسبة لهذه الدول الثلاث. من ناحية أخرى فإنه من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدولة التي أصبحت كل الظروف العالمية والإقليمية والمحلية تشير إليها وحدها أن تتقدم لقيادة التحالف المناهض للعراق في هذه الأزمة، فقد اختلف ما هو مطلوب من هذه الدول الثلاث أن تقوم به خلال الأزمة اختلافاً جوهرياً. فتركيا كانت ترغب بشدة في أن تصبح عضواً أساسياً وفاعلاً في التحالف المناهض للعراق، وكان ذلك مطلوباً ومرغوباً فيه بشدة من جانب دول التحالف أيضا. وإسرائيل أيضا كانت ترغب بشدة في أن تصبح عضوا أساسيا وفاعلاً في التحالف المناهض للعراق، لكن ذلك لم يكن مطلوبا ولا مرغوباً فيه على الإطلاق من جانب دول التحالف. وأصبحت مشكلة التحالف تتمثل في كيفية

شراء صمت إسرائيل. وأما إيران فلم تكن هي ترغب وربما لم يكن مطلوبا منها أيضاً أن تصبح عضواً فـاعلاً ورئيسياً في التحـالف المناهض للعـراق. لكن دول التحالف كانت تستطيع الـرهان على الآثار النفسية والسيـاسية والعسكرية للحـرب العراقية ـ الإيرانية لضمان حياد إيـران في هذه الأزمة، وكان هذا الحياد مطلوباً ومـرغوباً فيه من جانب دول التحالف.

وفيما يلي سنحاول باختصار شديد، استعراض طبيعة الحسابات التي بنت عليها هذه الدول الثلاث حساباتها والتي حكمت ردود أفعالها تجاه الأزمة.

١ ـ تركيا

بنت القيادة التركية، وبـالذات تورجوت أوزال، حسابـاتها على أساس أن الغزو العـراقي للكويت، من نـاحية، وتحرك الأسـاطيل والجيوش الأمـريكية الفـوري من ناحية ثـانية، وانقسام العالم العربي ومـا ترتب عليه من شلل جامعة الـدول العربية، من ناحية ثـالثة كلها عوامل من شأنها أن تهيىء لتركيـا دوراً في المنطقة لم تكن تحلم به من قبل ويمكن بـاختصار شـديد، إجمال التفكير التركي حـول طبيعة الفـرص التي يمكن أن تتيحها الأزمة والتي يتعين على تركيا انتهازها على النحو التالي:

أولاً: كانت الأهمية الاستراتيجية لتركيا من وجهة نظر الولايات المتحدة والغرب، تتراجع باستمرار مع انهيار حلف وارسو وانكفاء الاتحاد السوفييتي، والذي لم يكن قد انهار نهائياً بعد، على مشكلاته الداخلية. ولأن التحالف التركي الغربي قد صمد على مـدى نصف قرن لأسبـاب تتعلق أساسـاً بالأهميـة القصوى لموقع تـركيا الجغـرافي في استراتيجيـة احتـواء الاتحاد السـوفييتي عـالميـاً ومحاربـة النفـوذ السـوفييتي في الشرق الأوسط، إقليمياً، فقد بدا هـذا التحالف، بكل ما ينطوي عليه من مـزايا اقتصادية وسياسيـة وعسكرية بالنسبـة لتركيا، معرضـاً للخطر. وفي هذا السياق أتـاحت أزمة الكويت فـرصة كبرى أمـام تركيا لكـي تعيد صياغـة سياسـاتها الخارجية بما يتيح لها الحصول على مـوقع متميز لها على خـريطة النظام العـالمي الجديد ليس استنـاداً لدور تلعبه في مواجهة الاتحاد السوفييتي ولكن استناداً إلى دور تلعبه في إعادة رسم خريطة جديـدة للشرق الأوسط ومـا تنطوي عليه هـذه الخريطة بـالضرورة من هياكـل أمنية تصورت تركيا أنها لابد أن تصبح ركناً أساسياً فيها [٧٠].

وقد استندت الحسابات التركية في هـذا الإطار على أساس أن الغزو العراقي للكويت قد أضعف بالفعل، إن لم يكن قد أنهى، دور الجامعـة العربية، وإن الاتحاد السوفييتي لم يعد قوة تصارع على النفوذ في المنطقة، وأن إسرائيل، حتى بعد أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية وشـاملة للصراع العربي ــ الإسرائيلي لن تستطيع أن تلعب دوراً موثوقـاً به ويمكن الاعتماد عليه في الصراعـات العربيـة ـ العـربية، وكـذلك إيران. ومن ثـم تصبح تـركيا، بحكم روابطها التاريخية بالعالم العربي، أقدر من أي دولة إقليمية أخرى من خارج المنطقة لكي تصبح حجر الأساس في أي هياكل أمنية مستقبلية.

وقد تصورت تـركيا أن دورها المستقبلي هذا في المنطقة يتوقف بـالدرجة الأولى على الدور الذي يمكن أن تلعبـه تركيا في خدمة التحالف المناهـض للعراق وخاصة على درجة متانة التنسيق التركي ـ الأمريكي خلال الأزمة وبعدها.

ثـانيـاً: كانت تركيـا لاتزال تحاول بشدة أن تصبح عضواً في مجمـوعة دول السوق الأوروبية المشتركـة ولم تكن قد يئست من رفض دول الجماعة لطلبهـا. وربما تصورت أنها تستطيع استغلال الأزمـة للتأكيد على ولائها للغرب ولمحـاولة التغلب على بعض أسبـاب الرفض الأوروبي لقبـولها داخل المجموعـة الأوروبيـة وبمساعـدة الولايـات المتحدة. وحتى إذا لم يتم ذلك فإن الـدور التركي خلال الأزمة يمكن أن يفتح آفـاقاً وفـرصا أمـام الشركات التركيـة في منطقـة الخليج العربي ويسـاعد أيضـاً على جلب الاستثمارات العربية إلى تـركيا، وعلى نحو قد يعوض الخسارة الاقتصـادية الناجمة من عدم انضمام تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة(٧١).

ثالثا: كانت العلاقات التركية ـ العراقية قبل الغزو تتسم بنوع من التوتر، سواء بسبب مشكلة الميـاه أو بسبب استخـدام كلا الجانبين للمشكلة الكـردية للضغـط على الآخر. ورغم أن العلاقات التجارية والاقتصادية كانـت قوية ومهمة بالنسبة لكلا الطرفين. فإن تركيا لم تكن بالقطـع تتمنى دولة عراقية قوية في المنطقة وكـانت تعتبر أن نجاح العراق في ضم الكويت أو حتى التوصل إلى حل وسط يتيح للعراق تعظيم نفوذه في منطقة الخليج، أمر ليس مـرغوبـاً فيه على الإطلاق من وجهـة نظر المصالح التركيـة. وتصورت تـركيا أن خروج العـراق مهزوماً ومحطماً من النـاحية العسكريـة يمكن أن يفيد المصـالح التركية من أكثر من زاويـة: فمن ناحية يمكن، في حـالة تحلل وانقسام الـدولة العراقية، أن تـوجد

فرصة تـاريخية، مناسبة للاستيـلاء على منطقة الموصل ـ كركوك الغنيـة بالنفط والتي تقول تركيا إن لها مطالب تاريخية فيها. ومن ناحيـة أخرى فإن عراقاً ضعيفاً قد يسهل من مهمة تركيا في مواجهة المشكلة الكردية وهي واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها تركيا على الإطلاق (١٢ مليون نسمة)(٧٢).

رابعـاً: كانت تـركيا تـدرك أن دورهـا في الأزمة لايمكن الاستغنـاء عنه لإحكـام الحصار الاقتصادي على العراق من ناحية وإجبـار العراق، عسكرياً، على فتح أكثر من جبهة. ولـذلك فقد كـان بمقدورهـا أن تحصل على مكاسب اقتصـادية ومـالية عاجلة. وهو ما تم بالفعل(٧٣).

هذه الحسـابات وغيرها هي التي دفعـت تورجوت أوزال ألا يكتفي بإدانـة الغزو ومطالبة العراق بـالانسحاب وإنما قام أيضا وبسرعة باتخاذ إجـراءات غاية في الجدية لإحكـام الحصار الاقتصـادي والعسكري على العـراق. فتم إغلاق الحدود وكـذلك خط أنـابيب النفط الـذي ينقـل نفط شمال العـراق إلى البحـر الأبيض المتـوسط عبر الأراضي التركية. وتم السماح للولايـات المتحدة باستخدام قـاعدة أنسرليك الجوية. وقامت تركيـا بحشد ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف من قواتها على حـدود العراق. وكان تورجـوت أوزال من أنصار التعجيل بـالعمل العسكري ودفع دائما في اتجاهـه ولم يول التحـركات المتـاحـة بـالتسويـة السلميـة اهتمامـا يذكـر أو يشـارك فيهـا بفاعليـة. واستصدرت الحكـومة التركية قـراراً من البرلمان يخولها اتخاذ الإجراءات اللازمـة تحسباً لاحتمال انـدلاع الحرب أو استخـدام القـوات المسلحة في عمليـات عسكـريـة ضـد العراق. كما أعلنت استعدادها لإرسال قـوات تركية إلى الخليج إذا طلب منها ذلك، وأمدت الولايات المتحدة بكل ما لديها من معلومات عن العراق. . . الخ(٧٤).

لكن هـذا الخط التركي المتشـدد لم يكن يحظى بإجماع الحكومـة التركيـة التي رأى بعض أعضائها عـدم الاندفاع في اتجاه الخيار العسكـري والتريث تحسباً لإمكان حل الأزمة سلميا وحتى لا تتـورط تركيا في مشاكل مستقبلية مع العراق. وكـان في مقدمة المعارضين لـلاتجاه المتشدد كل من وزيـر الخارجية ووزير الـدفاع اللـذين استقالا أو أقالهما أوزال، ليحسم الموقف لصالح الخط المتشـدد وليقود أوزال بنفسه إدارة الموقف التركي من الأزمة. وفي نفس يـوم بدء العمليات العسكريـة استطاع أوزال أن يحصل

على موافقة البرلمان التركي بأغلبية ٢٥٠صوتاً ضد ١٤٨ على استخدام القوات المسلحة التركية وكذلك القوات الأجنبية الرابضة فوق الأراضي التركية في عمليات عسكرية ضد العراق(٧٥).

ويبدو أن أوزال قد راهن منذ البداية على أن الحل العسكري سوف يكون هو الخيار الوحيد، وأن الولايات المتحدة سوف تكون هي الجانب المنتصر في هذه الحرب، ومن ثم فقد قام باتخاذ الإجراءات التي تضمن لتركيا، وفقاً لتصوره، دوراً أكبر في منطقة كانت الحرب هي بداية إعادة رسمها من جديد. ويبدو أنه كسب الرهان بالفعل.

٢ـ إيران

لأول وهلة بدا الغزو العراقي للكويت، من منظور إيراني، وكأنه منحة هبطت من السماء على طهران لتعويضها عن سنوات عجاف مرت بها. فها هم حلفاء الأمس ضد الثورة الإسلامية الإيرانية يتحولون فجأة إلى أعداء يشهرون السلاح في وجوه بعضهم البعض فلا بأس إذن من أن يحل عليهم غضب الله وعقابه. لكن سرعان ما تبين للقيادة الإيرانية أن الأزمة أعقد من أن ينظر إليها من خلال هذه الرؤية القدرية المبسطة. فها هي جيوش الولايات المتحدة تزحف على المنطقة حاملة معها أخطار سيطرة أمريكية مباشرة على منطقة الخليج وكانت الولايات المتحدة لا تزال في نظر الإيرانيين تمثل «الشيطان الأكبر». أما صدام ومن وقف معه في حربه غير المقدسة ضد الثورة الإيرانية فلم يكونوا سوى شياطين صغار. وإذن «فالشيطان الأكبر» هو المرشح لأن يصبح هو المستفيد الأعظم من هذه الأزمة. ولا تملك إيران أن تبدو وكأنها تقف في خندق واحد مع الشيطان الأكبر ضد الشياطين الصغيرة! ومن ناحية أخرى فقد حاول صدام حسين أن يستفيد من وجود القوات الأجنبية على الأراضي السعودية ويتحدث بلغة خطاب إسلامي جديد على القيادة العراقية ليحول الأزمة إلى معركة بين «الإسلام» و «الصليبية» الجديدة، وتمكن بالفعل من حشد وتحريك تيار لا يستهان به من المحيطين الإسلامي والعربي ضد الوجود الأجنبي في الخليج. ولم تكن إيران تستطيع أن تغمض عينيها عن هذا الوضع! من ناحية ثالثة كانت هناك احتمالات لمشاركة إسرائيل في حرب تشنها دول التحالف المناهض للعراق في حرب

«لتحرير الكويت» أو لتحرير الكـويت وتدمير العراق معا، ولم يكن ذلك مقبولاً أو مرحباً به من جانب إيران. وفي سياق هذا الوضع المعقد انقسمت النخبة الحاكمة في إيران وكذلك الشارع الإيراني إلى ثلاثة تيارات رئيسية:

الأول: يرى أن إيران يتعين عليها أن تقف إلى جـانب صدام حسين وتساعده في إلحاق الهزيمة بـالولايات المتحدة التـي تعتبرها العدو الأساسي والعقبـة الكبرى نحو انتصـار الإسلام الثـوري والراديكـالي في المنطقـة كخطوة لإقـامـة الدولـة الإسلاميـة الكبرى. وكـان هذا التيـار يرى أن إيـران يمكن لها أن تتغـاضى عن ماضي صـدام حسين بعد أن «تاب» وأصبح يرفع شعارات إسـلامية واضحة ومن ثم فإن تحالفاً بين العراق وإيران أصبح ليس فقط ممكناً ولكنه ضروري أيضا.

الثـاني: يرى أن إيران يتعين عليهـا أن تساعد دول التحالف المنـاهض للعراق لإزاحـة صدام حسين، لأنـه هو العـدو الحقيقي لإيـران. ولأن إزاحته هي الخطـوة الصحيحـة التي تضمن تعاظم الـدور الإيـراني في المنطقة ويفتح الطـريق أمام نفـوذ الثورة الإسلامية التي كان صدام أداة كل القوى التي حاولت اعتراضها.

الثـالث: يرى أن إيران يتعين عليهـا أن تقف موقف الحياد وأن تديـر الأزمة من منظـور براجماتي بحت لا ينسـاق وراء الشعارات ويضع عينـه على مصالح إيـران في المقام الأول.

وقد عبر أحمد خـاميني ابن الزعيم الروحي للثـورة آية الله الخميني عن هـذا الانقسام في وجهات النظر، وانحاز هو نفسه إلى التيار الثالث «البراجماتي» حين قال:

«إن اختلاف المواقف لهو دليل على قوتنا وليس ضعفـاً، فأولاً: هنا من يعتقدون أنه يتعين أن نساعد صدام لإلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة وحلفائها، لأنهم أسالوا وامتصوا دماء المسلمين في كل مكان وأهدروا مواردهم وقيمهم، وللمسـاعدة في بناء دولة إسلامية حقيقية في جميع أنحاء العام. وثانيا: هنـاك من ينظرون إلى صدام على أنه العدو الحقيقي للإسلام والذي ارتكب من الجرائم أكثر مما ارتكبه الأمريكيون والصهاينة في حق العراقيين أو في حق الفلسطينيين والإيـرانيين. ومن ثم فإنه يجب أن نسـاعد على إزاحـة صدام لأن المنطقة لن تعرف السلام مادام في السلطة. وثالثـا: هناك هؤلاء الذين يحاجون بأن هجوم

صدام على الإسرائيليين والأمريكيين لن يؤدي إلى تحرير فلسطين أو نصرة المسلمين. فقد تحالف صدام لسنوات طويلة مع الصهاينة والأمريكيين ضد الفلسطينيين كما تحالف مع دول الخليج ضد إيران. والآن يعلن صدام التوبة وأنه قد أصبح مسلماً حقيقياً وإذا صدقناه فيتعين علينا أن نصدق بوش إذا أعلن هو أيضاً توبته في يوم من الأيام! وإنني أتفق مع هذا الرأي الثالث. إن الإجابة هي لا، إذ إن الموقف بالغ التعقيد، وهو ليس على أي حال في صالح المسلمين»(٧٦).

والواقع أن هذا التصور البراجماتي لما يجب أن تكون عليه السياسة الإيرانية تجاه الأزمة هو الذي ساد منذ بداية الغزو. فقد وجدت إيران في هذا الغزو فرصة لتسوية حساباتها مع طرفي الصراع. وأدركت على الفور أن جميع الأطراف سوف يتسابقون لاستمالتها وما عليها إلا أن تنتظر. ولم تتخذ إيران في البداية موقفاً عنيفاً معارضاً للغزو واتجهت الحملات الصحفية نحو الكويت تكيل الاتهامات للأسرة الحاكمة وتعاونها مع الدوائر الإمبريالية والصهيونية (٧٧). وكانت المفاجأة إعلان صدام في منتصف أغسطس قبول ما لم يكن مستعداً لقبوله من قبل على الإطلاق. وقدم تنازلات ضخمة لإيران تمثلت في الاستجابة لجميع الشروط الإيرانية الخاصة بالانسحاب الفوري الشامل للقوات العراقية من الأراضي الإيرانية، والاعتراف باتفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ والخاصة بترسيم الحدود بين البلدين وتبادل الأسرى، في الوقت نفسه سارعت الحكومة الكويتية ودول الخليج الأخرى بتكثيف اتصالاتها بالجانب الإيراني في محاولة لمنعه من تأييد العراق. ويبدو أن سوريا لعبت دورا مهماً في هذا الإطار. وفسرت هذه الزيارات على أنها محاولة لتقديم الاعتذار عن مساندة العراق في حربها ضد إيران. وبعد أن حصلت إيران على التنازلات العراقية أصبح الموقف الإيراني أكثر وضوحاً في إدانته للغزو ومطالبته بانسحاب القوات العراقية من الكويت. ورفضت إيران أيضاً أي حلول وسط كما رفضت رفضاً قاطعا على وجه الخصوص أن تكرس مثل هذه الحلول، إن أمكن التوصل إليها، أي احتلال عراقي لجزيرة بوبيان. ولم يتردد رافسنجاني في التصريح بأنه إذا أسفر حل أزمة الخليج سلميا عن احتفاظ العراق بجزيرة بوبيان «فإن القوات الإيرانية سوف تقوم باحتلال هذه الجزيرة» كما رفضت من حيث المبدأ أي تعديل في الحدود الإقليمية(٧٨).

ولم يفت إيران أن تستغل الأزمة لكي تطرح نفسها باعتبارها الطرف الإقليمي

الوحيد القادر على حماية أمن الخليج ودوله من أطماع العراق وتهديداتها، ولكي تمد جسوراً كانت قد قطعت مع دول الخليج على أمل أن تصبح لها كلمة في أية ترتيبات أمنية تتم بعد انتهاء الأزمة، بل وحاول رافسنجاني تقديم إيران باعتبارها شرطي المنطقة الذي يمكن الاعتماد عليه حين قال: «إن إيران هي البلد الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج وحماية مواردها من النفط»(٧٩).

على صعيد آخر يبدو أن إيران أجادت لعبة توزيع الأدوار فيما يتصل بالموقف من وجود القوات الأجنبية في المنطقة. ففي الوقت الذي تصاعد فيه رفض تيار إيراني قوي للوجود الأجنبي إلى حد المطالبة بتأييد العراق لمواجهة هذا الوجود «ومن أبرز قياداته محمد صادق خلخلي ومحتشمي»، كان الموقف الرسمي كما أعلن عنه الرئيس رافسنجاني في ٢٥/ ٨/ ١٩٩٠ يؤكد أن إيران لا تمانع في وجود قوات أجنبية إذا كان هدفها فقط إخراج القوات العراقية من الكويت، وبشرط أن ترحل بعد ذلك عن المنطقة وكان معنى هذا الموقف أن إيران سوف تقف في حالة حياد إذا نشبت الحرب(٨٠). أيضا يلاحظ أنه في الوقت الذي تكررت فيه التصريحات الرسمية بأن إيران ملتزمة بقرارات مجلس الأمن بما في ذلك قرارت الحظر والحصار الاقتصادي، فإن تصريحات أخرى أشارت إلى أن إيران سوف تقدم الغذاء والدواء للعراق مقابل النفط وأن ذلك سيتم بدوافع إنسانية بحتة(٨١).

وقد أدى الموقف الإيراني أثناء الأزمة إلى تمكين إيران من الحصول على مكاسب مباشرة «إقدام المجموعة الأوروبية على إلغاء جميع العقوبات المفروضة على إيران» وكذلك كسر العزلة الدبلوماسية التي كانت مفروضة عليها إيران قبل الأزمة. فخلال الأزمة أصبحت إيران محط أنظار العالم وأصبحت مركزاً للعديد من الاتصالات الدبلوماسية. وكان بمقدور إيران في بعض مراحل الأزمة أن تبادر بطرح تصورات للتسوية كان لها صدى وكانت مسموعة من العالم وجرى تنسيق إيراني ـ سوفييتي من أجل التوصل إلى تسوية. كل ذلك في الوقت الذي كانت فيه إيران هي الملجأ الوحيد الذي تستطيع الطائرات العراقية أن تلجأ إليه(٨٢).

ومن الجدير بالذكر أن ظاهرة لجوء الطيران العراقي إلى إيران كانت مثار حيرة وتساؤلات عديدة من جانب العراقيين. وكان هناك من يعتقد بوجود ترتيبات

واتفاقيات عراقية ـ إيرانية بهذا الشأن، كما كان هناك من رأى في هـذه الظاهرة دليلاً على بـداية تمرد سـلاح الطيران العـراقـي. لكن يبـدو أن التفسير المنطقي والمعقـول والأرجح هو أن القيـادة العراقيـة تركت للطيـارين حريـة التصرف بعد أن تبين لها أن السيطرة الجوية لقـوات الحلفاء كاملة على الأجـواء العراقية وأن الدشـم الخفية لم تعد كافية لحماية هذه الطائرات بعد استخـدام قوات الحلفاء لنوع من القنابل القادرة على اختراق هذه الدشم وفتح الثغـرات فيها ثم الدوران داخلها والانفجـار فيها، ويقال إن بعض الطـائرات العراقيـة بـدأت تصل إلى مطارات إيـران قبل إخطـار الحكومـة الإيرانية بقرار بغداد. ثم وصل الطلب الـرسمي بعد ذلك يرجو إيران الاحتفاظ بهذه الطائرات وديعـة عندهـا حتى تنتهي المعارك وكـانت هذه الطـائرات منحة جـديدة هبطت عليها من السماء(٨٣).

٣ـ إسرائيل

كان وضع إسرائيل في سياق أزمة الكويـت وكذلك ردود أفعالها طوال مراحل تطور الأزمـة منذ بدايتها وحتى نهايتهـا، غاية في الغـرابة وأشبه ما يكـون بالمعنى الرمزي الكامن بين ظلال لوحة سريالية رسمها فنان عبقري. ويصبح إدراك هذا المعنى شرطا ضروريا لفهم حركة الخطوط والأبعاد والتي دونها تصبح هذه الخطوط مجرد «شخبطات» لا قيمة لها. فقـد كانت إسرائيل طرفا مباشراً في مـرحلة ما قبل الغزو ولعبت دوراً رئيسيا في عملية التصعيد التي أدت إلى إحساس صدام حسين بالحصار وبالخناق يضيق من حوله وبعد الغزو أراد صدام أن تكون طرفاً مباشراً، على الأقل حين اشترط أن تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة كجزء من صفقة لتسوية شاملـة لكل مشكلات المنطقة في تفاعلات الأزمـة. وعند اندلاع القتال تعمد صـدام مهاجمتها بـالصورايخ في محاولة مكشـوفة لاستفزازهـا للرد ولتصبح طرفاً مباشراً في حـرب الخليج. ورغم ذلك كله فقد فرض على إسرائيل صمت لم تكن ترغب فيه واشترطت لقبوله أن تقبض ثمناً باهظا جعلها من الناحية الفعلية أحد الرابحين بالجوائز الكبرى في الأزمة.

أ ـ لم يكن العراق طـرفـاً رئيسيا في الصراع العـربي الإسرائيلي لأنـه ليس من دول الطوق. وتـاريخيا لم يلعـب إلا دورا ثانويـا في كل المواجهـات العسكريـة بين العرب

وإسرائيل. لكن طموحات العراق في قيادة النظام العربي بعد تراجع الدور المصري وخصوصاً بعد توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد فرضت عليه أن يقود جبهة الرفض للتسوية السياسية. ثم جاءت غارة إسرائيل على المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ لتشد العراق إلى ساحة المواجهة العسكرية المباشرة مع إسرائيل، على الأقل من زاوية إثارة رغبة العراق في الانتقام والرد على الضربة المباشرة التي وجهت إليه. وخلال الحرب العراقية الإيرانية كانت إسرائيل أحد الأطراف الرئيسية التي حاولت سكب الزيت على النار المشتعل لإطالة أمد الحرب. وعندما انتهت هذه الحرب بانتصار عراقي واضح كانت إسرائيل أول من شعر بالقلق من تنامي القدرة العسكرية العراقية، ولم تكن الأوساط الصهيونية في الغرب بعيدة عن الحملة الشرسة التي شنت على العراق قبيل الأزمة بسبب سياسة العراق التسليحية، وفي ٣٠مارس أعلن الجنرال «أهود باراك» رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلي «أن إسرائيل لابد أن تكون جاهزة لضربة وقائية ضد العراق في أي وقت تشعر فيه أن قوته خطر عليها». وبعدها بقليل صرح اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي: «إن إسرائيل سوف تهاجم العراق إذا أحست أنه اقترب من إنتاج أسلحة نووية» وكانت هذه التصريحات هي التي استفزت الرئيس العراقي إلى درجةإعلانه في خطابه الشهير بتاريخ أول إبريل «أنه سيحرق نصف إسرائيل بالكيماوي المزدوج إذا شنت إسرائيل عليه هجوماً نووياً» ومعنى ذلك بوضوح أن إسرائيل كانت أحد مصادر الرياح الساخنة في مناخ ما قبل الغزو وكانت صاحبة المصلحة الأكبر في أن تجد حلاً ما لمعضلة القوة العسكرية العراقية المتنامية(٨٤).

ب ــ عندما أقدم صدام حسين على ارتكاب حماقة، بل جريمة غزو الكويت، وبصرف النظر عن دوافعه فإنه وسع موضوعياً من نطاق الأطراف الدولية صاحبة المصلحة في ضرب القوات العسكرية العراقية التي أصبحت تمثل تهديدا فعلياً ومباشراً لوجودها نفسه أو لمصالحها وليس مجرد خطر محتمل. وتشكل على الفور تحالف دولي واسع النطاق، وانحصرت أهداف بعض أطرافه في إجبار العراق على الانسحاب من الكويت واتسعت أهداف البعض الآخر لتشمل أيضاً وعلى وجه الخصوص، تدمير القوة العسكرية العراقية. ومنح الغزو

لهذه الأطراف فرصة حقيقية لتحقيق هذه الأهداف، وكانت إسرائيل من بين الدول التي سعت بكل الوسائل لكي تنتهي الأزمة عملياً بإلحاق أوسع دمار ممكن بالعراق. وخلال الشهور الأولى من الأزمة تعين على إسرائيل أن تتعامل مع مشكلتين رئيسيتين الأولى هي أن تضمن لنفسها دوراً نشطاً وفاعلاً في التحالف المناهض للعراق. لكنها فوجئت بأن المطلوب منها هو العكس تماماً، أي أن تلتزم الصمت مهما كانت درجة الاستفزاز العراقي وجرت محاولة إقناعها بأن أهدافها يمكن أن تتحقق بصورة أفضل دون مشاركتها، وقد قبل شامير على مضض ضغوط جميع الأطراف عليه للتحلي بالصبر لكن عندما أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي في سبتمبر ١٩٩٠ قراره بضرب إسرائيل ومنشآت النفط في الكويت بالصواريخ إذا تعرض للهجوم، رد شامير على الفور بأن إسرائيل سوف تعطي نفسها حرية العمل العسكري ضد العراق منفردة إذا لم تجد لنفسها مكاناً ترضاه في التحالف. وكان من بين مقاصد إسرائيل أن تدخل عضواً كاملاً وظاهراً في التحالف، مما يعطي شرعية في التعاون والتعامل مع دول المنطقة خلال أزمة من نوع معقد، تنفذ منها، فإذا هي شريك شرعي ومعترف به في مصائر المنطقة. وسارع بوش بدعوة شامير للقائه في واشنطن في ديسمبر وفي هذا اللقاء أجيبت كل طلبات إسرائيل لتبقى بعيدة عن التحالف مهما حدث(٨٥).

أما المشكلة الثانية فقد تمثلت في قضية الربط بين الانسحاب من الكويت والانسحاب من الأراضي المحتلة. وتوقعت إسرائيل أن تمارس عليها ضغوط كثيرة سواء خلال الأزمة أو بعدها لتقديم تنازلات لا تقبل بها و لهذا ألقت بكل ثقلها ليس فقط لكيلا يكون هناك أي ربط من أي نوع ما ولكن أيضاً لكيلا تلتزم الولايات المتحدة نفسها أمام أطراف التحالف العربية بالضغط على إسرائيل بعد انتهاء الأزمة بل أكثر من ذلك حصلت إسرائيل، فيما يبدو، على وعود بأن دول الخليج سوف تكون في مقدمة الدول التي ستبذل جهدها لتسهيل التسوية السياسية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية والاعتراف بإسرائيل. وهكذا حصلت إسرائيل على معونات عسكرية واقتصادية ضخمة خلال الأزمة وكذلك على مكاسب سياسية هائلة مقابل امتناعها عن الدخول كطرف مباشر في الحرب(٨٦).

الخلاصة:

كان من السهل على العراق أن يحرك قواته ويحتل الكويت خلال ساعات ولكن لم يكن في استطاعته أن يسيطر على ردود الأفعال الدولية التي أثارها هذا العمل العدواني ولأن حساباته لردود الأفعال هذه كانت كلها خاطئة فإن سلوكه اللاحق لحدث الغزو لم يؤد إلا إلى إحكام المصيدة التي أوقع نفسه حيالها.

فقد وقع الغزو في فترة تحول في النظامين العالمي والإقليمي لم يكن العراق قادراً على فهم طبيعته. فعلى الصعيد العالمي كان المعسكر الاستراكي قد انهار بالفعل، والاتحاد السوفييتي نفسه كان على وشك التفكك والانهيار. وفي هذا السياق أصبحت الولايات المتحدة حرة طليقة الحركة لقيادة النظام العالمي ومنحها الغزو فرصة تأكيد هيمنتها وتمكينها من جمع كل خيوط إدارة الأزمة في يدها وحدها. ولم تكن الأزمة الاقتصادية والأوضاع الداخلية المترديةالتي تواجهها الولايات المتحدة تمثل مشكلة أو عائقاً نحو تحريك وإدارة الأزمة على النحو الذي يحقق لها جميع أهدافها الاستراتيجية والتكتيكية فقيادتها لتحالف دولي واسع مناهض للعراق مكنها من توزيع محكم للأدوار: تتكفل هي بالتعبئة السياسية والحشد العسكري اللازم وتتكفل دول الخليج العربي وألمانيا واليابان بتمويل جميع التكاليف المطلوبة ولا بأس من أن تلعب دول مثل الاتحاد السوفييتي وفرنسا أدواراً معينة لتأكيد وجودها أو رغبتها في الحركة المستقلة مادامت لا تتجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها قيادة التحالف أو لا تفشل الخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها. أما النظام العربي فقد كان يمر بمرحلة نقاهة وأصابه الغزو بانتكاسة حادة شلت إرادته. ولم يؤد هذا الشلل فقط إلى تسهيل مهمة الولايات المتحدة لإدارة الأزمة وفقاً لمخططاتها هي وإنما أدى أيضاً إلى إتاحة الفرصة أمام دول الجوار الجغرافي وخاصة إسرائيل وتركيا وإيران لتحقيق مكاسب على حساب النظام العربي لم تكن تحلم بها.

وفي سياق هذه الطبيعة الخاصة جداً للنظامين العالمي والإقليمي وقت وقوع الغزو كانت الأمم المتحدة قادرة على إدانة الغزو وفرض الحظر الاقتصادي واستخدام أقصى ما في حوزتها من سلطات لمحاصرة العدوان سياسياً واقتصادياً، لكنها لم تكن

قادرة على مواجهته عسكريا . فقـد كانت بعض آليات الأمن الجماعي لاتزال معطلة بسبب تراكمات الحرب الباردة ، ولم تسمح سيولة التفـاعلات الدولية وتقاطع خطوط ردود الأفعـال الدوليـة التي أثـارها واختـلاف دوافعها بإعـادة إحيـاء هذه الآليـات المعطلة ، ولذلك ظلت الأمم المتحدة لشهور عـديدة هي المسرح الرئيسي الظاهر لهذه التفاعـلات ، ثم ما لبثـت أن سلمت إدارة عملية الحسم العسكـري ، عندما بـاتت ضرورية ، إلى قيادة التحـالف ودون أي رقابة أو إشراف من جانبهـا . ولذلك لم يكن غريباً أن تكـون المحصلة النهائية لـردود الأفعال الدولية على الغزو العـراقي للكويت هي تحرير الكويت وتدمير العراق معاً .

هوامش وملاحظات :

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع :
د. حسن نافعة · الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، كراسات استراتيجية (١٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، يوليو ١٩٩٢ .

(٢) راجع : د. حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق ص ٤٤ .

(٣) د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في مفترق طرق، الأهرام. ١٠ يونيو ١٩٩٠ .

(٤) د. حسن نافعة، الأمم المتحدة وأزمة الخليج : دراسة حالة في نظام الأمن الجماعي، في : د. أحمد الرشيدي «محرر» : الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩١، ص ١٥٧ .

(٥) راجع .
مارسيل مير، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة د. حسن نافعة، سلسلة دراسات أزمات الخليج (٤)، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٨٩ـ ٩٢ .

(٦) راجع نصوص هذه القررات في :
E. Lauterpacht (etal), (eds); The Kuwait Crisis: Basic Documents, Cambridge International Document Series, Vol I, Grotius, 1991, pp. 88-98

(٧) للتعرف على مواقف وملاحظات الدول الأعضاء في مجلس الأمن على القرارات الاثنى عشر راجع محاضر جلسات مجلس الأمن التي تصمنتها الوثائق التالي :
S/PV. 2932 (2 August 1990), 2933 (6 Aug.), 2934
(9 Aug.), 2937 (19 Aug.) 2938 (25 Aug.), 2939
(14 Sept) 2940 (16 Sept.), 2942 (24 Sept.) 2943
(25 Sept.), 2950 (27 Oct.), 2951 (29 Oct.), 2959 -60
(27 Nov), 2462 (28 Nov), 2963 (29 Nov.).

(٨) راجع :
Tavernier, Paul; L'Annee des N. U (23/12/1989-21/12/1990), Questions Juridiques, A F.D.I, Vol. xxvl, 1990.

(٩) راجع :
Ramonet, Ignacio; changer I' ONU, Le Monde Diplomatique, October 1992.

(١٠) راجع : مارسيل ميرلي، م. س. ذ، ص ١٠٣ وما بعدها .

(١١) المصدر نفسه ص ١١٣ـ ١١٤ .

(١٢) المصدر نفسه ص ٩٣ـ ٩٤ .

(١٣) راجع : د. حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، م. س. ذ، ص ٣٣ـ ٣٥ .

(١٤) عن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على الدول الأعضاء في مجلس الأمن، راجع :
Phyllis Bennis; False Consensus: George Bush's United Nations; in Phillis Bennis and Michel Moushabeck (eds): Beyond the storm; Olive Branch Press, New York 1991. PP. 112-125.

(١٥)هناك دراسة رئيسية عن كل الأبعاد الخاصة بالقرار ٦٨٧ وما يرتبه من مسؤوليات والتزامات سواء بالنسبة للعراق أو بالنسبة للأمم المتحدة. لمزيد من التفاصيل راجع :
SUR, Serge: La Resolution 687.,
UNITAR, Travaux de Recherche No./2
United Nations, New York, 1992
(١٦)راجع نص هذا البيان في المرجع الوثائقي المشار إليه في الهامش رقم (٧)ص ٣٠٦.
(١٧)لمزيد من التفاصيل عن موقف مجموعة عدم الانحياز من الغزو والأزمة راجع :
Jeevan Kumar: Role fo the NAM; in A.K. PASHA (ed). The Gulf in Turmoil: a Global Response, S. Kumor, Lancers Books, New Delhi, 1992, PP. 127-147.
(١٨)لمزيد من التفاصيل عن موقف دول أمريكا اللاتينية راجع :
Abdul Nafey; Latin America: Divergent Perception and Trends, in Pasha (ed) op. cit PP. 286-303.
(١٩)راجع نص البيان في المرجع الوثائقي المشار إليه في الهامش رقم (٧) ص٣٠٧.
(٢٠)لمزيد من التفاصيل راجع :
التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢ ، ص ٦٦-٧٢.
(٢١)راجع نصوص هذه البيانات جميعها في المرجع الوثائقي المشار إليه في الهامش رقم (٧)ص ٣٠٨-٣١٣.
(٢٢)المصدر نفسه ص٣١٤-٣١٥.
(٢٣)المصدر نفسه ص ٣١٦.
(٢٤)لتقييم عام للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وثبات هذه السياسة انظر:
Noam Chomsky; After the Cold War: U.S. Middle East Policy, in Bennis & Moushabeck (eds). op. cit. pp. 75-87.
(٢٥)لمزيد من التفاصيل حول بعض القضايا التي أثيرت في هذه الفقرة راجع :
د. حسن نافعة : أنماط التفاعلات بين الحرب العراقية. الإيرانية والصراع العربي - الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، العدد (١٦٨-١٦٩)، مارس/ إبريل ١٩٨٧.
(٢٦)لمزيد من التفاصيل حول سياق العلاقة بين الولايات المتحدة و العراق بصفة خاصة والمنطقة بصفة عامة قبل الغزو راجع :
d Gulf War, Dilip Hiro; Desert shield to Desert storm: the seco Paladin, Harber collins Publishers, London, 1992 PP. 49-100
(٢٧)نقلاً عن: محمد حسنين هيكل: حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ٣٤٦-٣٤٧.
(٢٨)المصدر نفسه ص ٣٤٤.
(٢٩) BoB Woodwards; the Commanders, PP. 226-227
(٣٠) وفقاً لرواية هيكل في: حرب الخليج، مصدر سابق ص ٣٥٩-٣٦٠. .
وقارن مع رواية Dilip Hiro ، مصدر سابق ص ١٠٢-١٠٣.
(٣١)Dilip Hiro مرجع سبق ذكره ص ١٠٣.

(٣٢) هيكل، مرجع سابق ص ٣٨٩، ص ٥٤٧. وانظر أيضاً:

Sheila Ryan: Countdown for a Decade. The U.S Build - up for war in the Gulf in: Bennis & Moushabeck (eds) Op.c t PP. 91-102

(٣٣)هيكل، المصدر نفسه وخاصة الفصل الثامن ٤٦٣ـ ٥٠٧ وكذلك الفصول التالية.

(٣٤)راجع التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، مرجع سابق، ١٩٩١.

(٣٥) للتعرف على موقف الرأي العام الأمريكي وتفاعلاته خلال الأزمة راجع

Dilip Hero, op cit. PP. 190-208

Max Elbaum; The storm at Home: The U.S. Anti-war movement, in Bennis & Moushabeek Op. cit. PP. 142-159.

(٣٦)د. حسن نافعة: الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي، في الوطن العربي والمتغيرات العالمية «مجموعة مؤلفين» معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩١ص ١٠٧ وما بعدها.

(٣٧)راجع في هذا تفصيلاً:

Anuradha M. Chenoy: USSR: Last Balancing Act in: Pasha (ed). op. cit. PP. 194-201.

(٣٨)لمزيد من التفاصيل راجع:

H.H. Ticktin; The Political Economy of Soviet-US Relations over the invasion of Kuwait in the period August 1990 to March 1991, in Haim Bresheeth and Nira Yuval Davis, Zed Books, 1991. PP. 30 -39

(٣٩)راجع: مارسيل ميرل، أزمة الخليج والنظام العالمي. م. س. ذ ص ١٥٢ـ ١٥٦.

(٤٠)التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، م. س. ذ. ص٥٨.

(٤١) Chenoy: USSR: Last Bolancing Act OP. cit P. 197

(٤٢)التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، م. س. ذ، ص ٥٣.

(٤٣)لمزيد من التفاصيل عن المبادرات السلمية السوفييتية خلال الأزمة اقرأ رواية بريماكوف عن زياراته ومحادثاته في العراق.

(٤٤) Primakov, Mission a Bagdad: Histoire d'une negociation Secrete, Seuil, Paris,1991

(٤٥)التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، م. س. ذ، الصفحات ٥٢، ٥٦.

(٤٦)مارسيل ميرل، مرجع سبق ذكره، ص ١١١، ١١٢.

(٤٧)التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، ص٥٨.

(٤٨)راجع:

Chenoy Op. Cit P. 199

Hiro OP. cit PP. 368، ٣٧٠

(٤٩) بريماكوف، م. س. ذ ص ١٥٧. نقلا عن ميرل، م. س ذ ص ١٦١.

(٥٠) راجع:

Barney Dickson: From Emperor to policeman. Britain and the Gulf War. in Bresheeth and Yuval-Dans (eds), Gulf war and the new world order op. cit. PP. 40-49.

(٥١)المصدر نفسه ص ٤٥.

وراجع أيضاً Hiro PP. 17-18, 329-332

(٥٢)هيكل، عاصفة الصحراء، م س. ذ، ص ٣٨٨ـ ٣٨٩.

(٥٣)راجع :

Pursottam Bhattacharya: British Response: Reviving Imperial Glory in Pasha (ed), The Gulf in Turmoil, OP. cit P. 209

(٥٤)مارسيل ميرل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، م. س. ذ. ص ١٢٠ ـــ ١٢١ أيضاً بريماكوف، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٥٥)راجع : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، مرجع سابق ص ٦٦ـ ٧٣.

(٥٦) Pursottam Bhattacharya OP. cit. P. 206

(٥٧) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠ ص ٧٠ـ ٧١.

(٥٨)يعتمد الجزء الخاص بالموقف الفرنسي على كتاب مارسيل ميرل راجعالصفحات ١٢٩ـ ١٥١.

(٥٩)المصدر نفسه ص ١٣١.

(٦٠)المصدر نفسه الصفحات ١٣٥ـ١٣٦.

(٦١)انظر نص هذا المشروع الفرنسي في : مارسيل ميرل، المصدر نفسه، هامش رقم (٢٣) من الفصل الثالث، ص ١٩٣.

(٦٢)ميرل، المصدر نفسه، وخاصة الصفحات ١٤٠ـ١٤٦.

(٦٣)هيكل، م. س. ذ، ص ٥١٣ـ ٥١٤.

(٦٤) Yeshi choedon, China: Domestic Constraints, in. Pasha (ed): The 6 Gulf in Turmoil, OP. cit P 269

(٦٥)المصدر نفسه ص ٢٧١.

(٦٦)المصدر نفسه ص ٢٧٧٢.

(٦٧) المصدر نفسه ص ٢٧٢.

(٦٨)مارسيل ميرل، م. س. ذ ص ١٦٧.

(٦٩) choedon, op. cit. P 273

(٧٠) راجع :

Dario Navaro; Turkey and the Gulf war, in: Bresheeth and Yuval Davis (eds) : The Gulf War and the New World Order. of. cit. PP 80-90

(٧١)المصدر نفسه ص ٨٣.

(٧٢)المصدر نفسه ص ٨٦.

(٧٣)التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، م. س. ذ، ص ١٥١.

(٧٤) عماد جاد، دور الحوار الجغرافي : حسابات المكسب ولاخسارة، ملف أزمة الخليج : التطورات والاحتمالات (٧)، السياسة الدولية، العدد ١٠٣ يناير ١٩٩١ص ٧٨.

(٧٥) Navaro, op. cit P. 80

(٧٦) Maryam Poya: The Role of Iran in the Gulf war, in: Bresheeth and Yuval Davis (eds). op. cit. P92

(٧٧)عماد جاد، م. س. ذ، ص٧٧.

(٧٨)المصدر نفسه ص ٧٨.

(٧٩)المصدر نفسه ص ٧٧.

(٨٠)التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، م. س. ذ ص ١٤٣.

(٨١)عماد جاد، م. س. ذ، ص ٧٧.

(٨٢)التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢. ص١٣٣.

(٨٣)هيكل: حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، م. س. ذ، ص ٥٥٩ـ ٥٦٠.

(٨٤)هيكل: المصدر نفسه ص ٢٤١.

(٨٥)المصدر نفسه ص ٥٢٧.

(٨٦)في تفاصيل بعض الجوانب الأخرى لردود الفعل الإسرائيلية تجاه الغزو أنظر:

Jeam Butterfield: U.S. Aid to Israel: Funding Occupation in the Aftermath of the Gulf War PP. 103-111.

Ibrahim Abu Lughod The Arab -Israeli Conflict in the Gulf War PP. 183-191.

Stanley Gohem; From the Sealed Room: Israel's Peace Movement During the Gulf War PP. 205-214

Mordechai Bar-on: Israel and the Gulf war: A view From the Israeli Peace Movement. PP. 215-227

in: Bennis and Mousha beck (eds); Beyond the storm: A Gulf Crisis Reader. op cit

وانظر أيضاً:

Kathy Glavanis: Changing Perceptions and Constant Realities: Palestinian and Israeli Expenses of the Gulf War PP. 117-135

Yael Lotan: The Left Eye of Zion

In: Bresheeth and Yuval-Davis (eds); The Gulf War and the New World Order, op. cit.

التعقيب

د. سمعان بطرس

أتوجه أولاً بالشكر والتقدير لزميلي الدكتور حسن نافعة الذي بذل جهداً غير عادي في كتابة بحث قيم يتسم بالشمول والجدية التامة. كل ما في الأمر أن رؤية الباحث للأحداث وتفسيره لها تختلف عن رؤيتي وتفسيري لنفس هذه الأحداث. واختلاف الرؤى أمر وارد بل أمر مطلوب يساعد على بلورة رؤية جماعية أو مشتركة تكون أكثر تكاملاً وأكثر موضوعية من أي رؤية فردية مهما كانت قيمة هذه الرؤية الذاتية.

من البديهي أن من حق الباحث أن يحدد الإطار العام لموضوع بحثه، كما أن من حقه اختيار المنهج الذي يرى أنه أكثر ملاءمة لموضوع البحث من حيث القيمة التفسيرية. ويرى د. حسن نافعة ـ وهو محق في ذلك ـ أن موضوع البحث لا يقتصر على مناقشة واقعة الغزو أو الاحتلال فقط، ولكن يجب أيضاً أن يتناول مجمل عناصر الأزمة التي ترتبت على الغزو العراقي للكويت بمقدماتها وتداعياتها ونتائجها. وإذا كان الباحث قد أوضح بما فيه الكفاية تداعيات الأزمة ونتائجها، فإنه لم يتعرض لردود الفعل الدولية إزاء مقدمات الأزمة. ولو فعل ذلك لاتضح له مدى قصور المنظمات الدولية في معالجة أزمة العلاقات العراقية ـ الكويتية خاصة بعد أن انحرفت إلى منعطف خطير مع بداية عام ١٩٩٠، للحيلولة دون تصاعدها إلى غزو عسكري واحتلال هدد الأمن الإقليمي والدولي.

من ناحية أخرى، من حق الباحث اختيار الفاعلين الدوليين الذين كان لهم أكبر الأثر في مسار الأزمة وفي تسويتها. وقد ركز د. حسن نافعة اهتمامه على ردود فعل الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، وعلى دور الأمم المتحدة باعتبارها ممثلة للمجتمع الدولي ككل وحامية لمبادىء الشرعية الدولية. وتطرق الباحث أيضاً وبصفة ثانوية، إلى تفسير مواقف بعض الدول الإقليمية من خارج التنظيم العربي وهي على وجه التحديد تركيا وإيران وإسرائيل. وهكذا ناقش

الباحث موضوعه في ثلاثة مباحث فرعية: المبحث الأول، ينصرف إلى تفسير موقف المجتمع الدولي ككل متمثلاً أساساً في دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. والمبحث الثاني، يتناول بالتحليل مواقف الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن. أما المبحث الثالث فقد خصصه لمناقشة ردود الفعل الإقليمية.

هذا الإطار العام، الذي وضعه الباحث لمناقشة ردود الفعل الدولية إزاء الغزو العراقي للكويت، أدى في نظرنا إلى خلل هيكلي في تركيبة البحث. فقد اضطر الباحث إلى تكرار كثير من المقولات في أكثر من موضع فتضخم حجم البحث على حساب تماسكه. وكان من الأفضل، في رأينا، إدماج المبحثين الأول والثاني لأنه لايمكن فصل دور مجلس الأمن عن مواقف الدول الخمس الكبرى التي تتمتع بعضويته الدائمة. ولو فعل الباحث ذلك لأمكنه استغلال مساحة البحث لمزيد من التحليل المتعمق.

والأهم من ذلك، أن الباحث بنى مناقشته للموضوع انطلاقاً من فرضين أساسيين وكأنهما من المسلمات بينما كان ينبغي إثباتهما على أساس من الوقائع الموثقة.

والفرض الأول، هو تجنب «الوقوع في وهم الاعتقاد بأن الكويت قد تحررت لمجرد أن قضيتها كانت عادلة». فلو كان الأمر يتعلق بمفهوم «العدالة» لاقتصر رد الفعل الدولي على إصدار «البيانات اللفظية التي تدين وتشجب وتستنكر دون أن يحرك أحد على الإطلاق ساكناً كما حدث في أحيان كثيرة». فإذا كان المجتمع الدولي قد تحرك بشكل إيجابي لمواجهة العدوان العراقي، فإن ذلك يرجع إلى أن العدوان قد «أحدث خللاً جسيماً» في موازين القوى الإقليمية والعالمية. هذا الخلل هو العامل الحاسم لـ«تحرير الكويت»، وليست عدالة القضية الكويتية في ذاتها.

هذا الفرض يطرح قضية أساسية تتعلق بالجدلية الأزلية بين «الشرعية» من جانب، و «المصلحة» من الجانب الآخر. ويتضح من سياق البحث أن الشرعية الدولية لاتستند إلى مبادىء عامة للسلوك ارتضاها المجتمع الدولي كأساس لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما، بقدر ما ترتبط بمصالح الدول وهي متغيرة بطبيعتها. فالدافع الأساسي لسلوك الدول هو المصلحة ومن ثم تتكيف مبادىء الشرعية الدولية تبعاً لتغير تلك المصالح. وهكذا تصبح العلاقة بين

«الشرعية» و «المصلحة» هي علاقة التابع للمتبوع. هذا المنطق يؤدي بالضرورة إلى تهميش دور الشرعية الدولية من جانب، وإلى اتهام الأمم المتحدة بازدواجية ــ بل تعددية ـ معايير الشرعية الدولية من الجانب الآخر.

ونحن لا ننكر الترابط الوثيق بين مضمون القواعد الدولية ومصالح الدول وتوازن القوى فيما بينها. ولا ننكر كذلك أن التزام الدول بتلك القواعد يتسم بالنسبية في حالات كثيرة. ولكن ليس معنى ذلك أن الفصل في كل مواضع الخلاف بين الدول يكون للمصلحة المدعومة بالقوة وإلا انتهى بنا هذا المنطق إلى القول بأن الحق ـ أي الشرعية ـ هو القوة. وهو قول مرفوض ليس فقط من منظور «مثالي» ولكن أيضاً من منطلق واقعي. فالقانون ليس مجرد أداة لخدمة القوة، ولكنه أيضاً أداة لتنظيمها وتقييدها. ولذلك فإن جميع الدول، حتى أكثرها عدوانية، تحرص دائما على وصف تصرفاتها بأنها مشروعة قانوناً وإلا فقدت عنصراً مهما من عناصر فاعلية تلك التصرفات. فالقول بأن عنصر الشرعية لم يكن عنصراً مؤثراً في إدارة الأزمة وتحرير الكويت يجانبه الصواب لأن تهميش أهمية عنصر الشرعية في تفسير مواقف الدول منفردة وموقف المجتمع الدولي ككل، لاينسجم وواقع الحياة الدولية. فلم يكن في الإمكان أن تقف الأمم المتحدة موقف المتفرج من العدوان العراقي على دولة الكويت والذي وصل إلى درجة تصفيتها تماماً، أو أن تكتفي المنظمة بالتنديد بذلك العدوان، ولكن كان عليها أن تتخذ من التدابير ما يكفل حق أحد أعضائها في البقاء، وإلا فقدت المنظمة صدقيتها بل مبررات وجودها أصلاً.

صحيح أن سلوك الأمم المتحدة اتسم بالسلبية إزاء كثير من حالات انتهاك قواعد الشرعية الدولية، وتعاملت مع هذه القواعد بحذر شديد، وهو أمر يؤسف له، ويفسر شيوع اتهامها بالازدواجية في تطبيق معايير الشرعية الدولية. ولكن تقصير المنظمة في مواجهة حالات كثيرة من عدم المشروعية لايبرر استمرار التقصير خاصة أن المنظمة لم تواجه من قبل حالة في وضوح العدوان العراقي على دولة الكويت الذي استهدف كما ذكرنا إلغاء دولة عضو في الأمم المتحدة من الوجود. ولذلك فإن أول قرار لمجلس الأمن (القرار رقم ٦٦٠) والذي أدان العدوان العراقي بوصفه «يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة» قد صدر بإجماع الدول الأعضاء

وأن غياب مندوب دولة اليمن عن جلسة الاقتراع هو خير دليل على الحرج الشديد الذي وقعت فيه تلك الدولة التي رأت أن مصلحتها تقتضي التعاطف مع السياسة العراقية. فإجماع الدول على شجب العدوان العراقي وضرورة مواجهته لإلغاء آثاره يؤكد أهمية الشرعية الدولية في إدارة الأزمة الحادة التي ترتبت على ذلك العدوان، وأن اختلاف مصالح الدول وإن أثر في اختيار وأساليب المواجهة، فهو لا ينفي ضرورة المواجهة في حد ذاتها. صحيح أن تدخل الولايات المتحدة والدول التي تحالفت معها ضد العراق كان بدافع المصلحة وليس انتصاراً للشرعية الدولية في حد ذاتها. ولكن ذلك لاينفي أن الاستناد إلى قواعد الشرعية الدولية أضاف إلى هذا التدخل عنصراً مهماً من عناصر فاعليته. كذلك فإن الانتصار لقواعد الشرعية الدولية كان السند الوحيد للموقف المناوىء للعراق من جانب الدول التي لم يكن لها مصالح حيوية مباشرة في منطقة الخليج ولذلك نجحت الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها في تعبئة شبه إجماع الدول في مواجهة العدوان العراقي. على ذلك، فنحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن «عدالة» القضية الكويتية كانت عملاً مهماً وليس هامشياً، في تحرير الكويت وإن لم تكن العامل الوحيد.

أما الفرض الثاني الذي استند إليه الباحث في مناقشته للموضوع: فهو الادعاء بأن «تحرير الكويت قد جاء في سياق عملية تجاوزت أهدافها بكثير هدف التحرير». وهو فرض ينبغي إثباته وليس الاكتفاء بتأكيده. وتحليلات الباحث التاليةفي ثنايا البحث لا تقدم لنا أدلة مقنعة على صحة الاستنتاج الذي توصل إليه.

من ناحية أخرى، فإن هذا الفرض يثير قضية مهمة تتلعق بمفهوم «ردع» العدوان. فالردع لايعني فقط إعادة الأمور إلى الوضع الذي كانت عليه قبل العدوان ـ أي انسحاب القوات العراقية من الكويت إلى خط الحدود الدولية قبل واقعة الغزو ـ ولكنه يعني أيضاً معاقبة المعتدي، واتخاذ التدابير اللازمة لمنعه من معاودة العدوان. وكان ينبغي مناقشة عملية «عاصفة الصحراء» من هذا المنظور لمعرفة ما إذا كانت تهدف إلى الردع بهذا المفهوم، أم أنها تجاوزت هدف التحرير وهدف الردع إلى تدمير قوة العراق كلية ومن ثم إخراجه نهائياً من معادلة التوازن في المنطقة كما يستفاد من سياق البحث.

لاريب أن من حق الباحث أن يستنتج ما يراه في تحليله لعملية «عاصفة الصحراء». ولكن عليه أن يفسر بعض الوقائع التي لاتستقيم تماماً والاستنتاج الذي توصل إليه. وكان عليه أن يجيب بوضوح عن سؤالين مهمين في هذا الصدد: هل كان في الإمكان تحرير الكويت دون ضرب العمق العراقي وتدمير جزء كبير من قدرته العسكرية أخذاً في الاعتبار الرغبة المشروعة في تقليل حجم خسائر قوات التحالف إلى أدنى قدر ممكن؟ وثانياً، لماذا توقفت الأعمال القتالية في البر عند حد معين بينما كان في الإمكان مواصلتها للقضاء على قوة العراق العسكرية والاقتصادية كلية؟ وعلى أية حال لنا عودة إلى هذا الموضوع عند مناقشة المقابلة بين آلية «الأمن الجماعي» و «آليةالدفاع الشرعي الجماعي عن النفس» ودور مجلس الأمن.

على ضوء هذين الفرضين، وفي حدود الإطار العام الذي وضعه الباحث لمناقشة الموضوع متبعاً «منهج» إدارة الأزمات الدولية، بدأ باحثنا بمناقشة موقف المجتمع الدولي من قضية غزو العراق للكويت، ولاسيما أسلوب مجلس الأمن في إدارة الأزمة.

موقف الأمم المتحدة:

لقد ربط الباحث ــ وبحق ـ بين فاعلية دور الأمم المتحدة ونهاية الحرب الباردة وانحسار النفوذ السوفييتي داخل القارة الأوروبية وخارجها، وتفضيله لأسلوب «الوفاق» بين الدول الكبرى في معالجة الأزمات الدولية بدلا من أسلوب المواجهة الذي كان متبعاً في السابق. وقد انعكس ذلك على الأمم المتحدة وأسلوبها التقليدي في معالجة الأزمات الدولية، فأصبحت المنظمة أكثر قدرة على تسوية العديد من المشاكل الدولية التي عجزت من قبل عن تسويتها. وأشارك الباحث رأيه في أن دور الأمم المتحدة في إدارة «أزمة الكويت» قد فاق كل تصور. فخلال الأشهر الأولى راحت الأمم المتحدة تبدو وكأنها هي «المسرح الرئيسي لإدارة الأزمة».

وتظهر مقدرة الباحث على التحليل العلمي الدقيق في تصنيفه لقرارات مجلس الأمن وفقاً لمضمونها وحجم التأييد الدولي لها. ومع ذلك، وعلى الرغم من تعظيم الباحث لدور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة، نجده ينتقد أسلوب مجلس الأمن في إدارتها من عدة جوانب.

والنقطة الأولى التي أثارهـا الباحث في هذا الصدد تتعلق بطبيعـة دور المجلس. فهو يقول إن «الاهتمام الرئيسي لمجلس الأمن تركز في بحث عزل العراق وحصاره أكثر بكثير من اهتمامـه بـاستكشاف وبحث وسـائل تسـويـة سلميـة». معنى ذلك أن المجلس أعطى أولوية «للردع»، أي إنزال العقاب بمـرتكب العدوان، على حساب «التسوية السلمية». ويستند الباحث في استنتاجه هذا على قرار المجلس بفرض الحظر الاقتصادي على العراق «قبل أقل من أربعة أيام فقط من وقوع الغزو».

هـذا التقييم لايستقيم في نظـري، وحقيقـة مجلس الأمن. فإن أول قـرار أصـدره المجلس (رقم ٦٦٠) دعـا العـراق إلى سحب قـواتـه فـوراً ودون قيـد أو شرط من الكـويت، وإذا تحقق هـذا الانسحـاب فإن المجلس يطلب من العـراق والكـويت الـدخول في «مفـاوضات مكثفـة لحل خـلافاتهما». كما أشـاد القرار بجميع الجهـود المبذولـة للتسويـة السلمية للصراع خاصـة جهود جامعـة الدول العـربية». ولم يلجأ مجلس الأمن إلى توقيع العقوبات الاقتصاديـة على العراق إلا بعد أن رفضت الحكومة العراقية القـرار رقم (٦٦٠) سالف الذكر. فقد صرح المنـدوب العراقي أمام المجلس أن الأحداث في الكـويت مسألة داخلية ليست من اختصـاص مجلس الأمن الدولي، فكيف يمكن بعد ذلك القـول بأن مجلس الأمن أعطى أولوية «الردع» على «التسـوية السلمية» للأزمة؟

والنقطة الثانية التي أثارهـا الباحث في صدد تقييمه لدور مجلس الأمن تتعلق بتدرج العقـوبات التي يوقعها المجلس على الـدولة المدانة بالعـدوان. ويثير هذا الموضـوع، كما أشار البـاحث بحق، جـدلاً قـانونيـاً وآخـر سيـاسياً. وإذا كـان البـاحث لم يحدد موقفه صراحة من البعد القانوني للقضية، فإنه يستفاد من سياق كلامه أنـه يتفق مع الرأي الغالب في الفقه الدولي الذي يـؤكد سلطة مجلس الأمن التقديرية في الاختيـار بين العقوبات التي ذكرها ميثـاق المنظمة دون التزام بتدرج محدد. أما البعد السياسي الذي يتعلق بمواءمة التدرج، فيرى الباحث أن موقف مجلس الأمن من أزمـة الكويـت قد كشف عن أزمـة هيكليـة في بنية نظـام الأمن الجماعي نفسه، وهي عدم تـوافر جهة محايدة وجهاز قـادر على تقييم موضوعي للبدائل المتاحـة، واختيار الأنسب منها من وجهة نظـر مصلحة المجتمع الدولي ككل، وليس من وجهة نظر الأطراف المباشرة في الصراع.

ونحن لا نشاطر الباحث هذا الرأي لأنه يقوم على افتراض أن فاعلية «نظام الأمن الجماعي» مرهونة بوجود جهاز محايد وقادر على التقييم الموضوعي للأمور من وجهة نظر المجتمع الدولي ككل، وليس من وجهة نظر الأطراف المباشرة في الصراع. ومجلس الأمن ليس هذا الجهاز.

هذه الرؤية المجردة لا تنسجم تماماً ومنطق قيام المنظمات الدولية أو واقع حياتها. فلم يكن التنظيم الدولي أبداً، في أي طور من أطواره، تنظيماً مجرداً، أي منفصلاً كلية عن أوضاع الدول المكونة له. صحيح أنه من المنظور القانوني المجرد، تتمتع هيئة الأمم المتحدة بإرادة ذاتية مستقلة عن الإرادات الفردية للدول الأعضاء بها، فإن هذه الإرادة الجماعية تنبثق عن الشخصية القانونية المستقلة التي تتميز بها المنظمة. وفي ذلك يقول الميثاق: «تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة» للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، و«تقمع» أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم «المادة الأولى». وتطبيقاً لذلك، يعهد أعضاء المنظمة إلى مجلس الأمن. «بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين» ويؤكد الميثاق أن المجلس «يعمل نائباً» عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات، «وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها» (المادة ٢٤). ولكن ليس معنى ذلك أن المجلس يعمل كهيئة قضائية منفصلة كلية عن أوضاع وسياسات الدول المكونة له. فهو هيئة سياسية وأداة دبلوماسية تستخدمها الدول الأعضاء في تحقيق مصالحها القومية. ولذلك فإن قرارات المجلس - وقرارات المنظمة ككل - تكون محصلة لمفاوضات ومشاورات عديدة ومتداخلة تهدف إلى التوصل إلى موقف جماعي يحقق مصالح غالبية الدول الأعضاء، لاسيما مصالح الدول الكبرى المهتمة أكثر من غيرها بقضايا السلم والأمن في العالم، وفي حدود المبادىء العامة التي يقوم عليها التنظيم. فوفقاً لمنطق ميثاق الأمم المتحدة، لا يمكن أن يكون موقف مجلس الأمن محايداً حياد الهيئة القضائية كما يتمنى الباحث. ولكن ذلك لايعني أن المجلس يعبر عن وجهة نظر أحادية تنسب إلى دولة معينة بالذات. فهو يعبر عن إرادة جماعية تعكس توافقاً بين مواقف غالبية أعضائه على أن تكون من بينها الدول الكبرى دائمة العضوية فيه. ولنا عودة إلى هذا الموضوع عند مناقشة رأي الباحث لقضية مدى تأثر مجلس الأمن بموقف الولايات المتحدة الأمريكية دون سواها من الدول الأعضاء.

من ناحية أخرى، يُستفاد من سياق تحليل الباحث لدور مجلس الأمن، أن المجلس قد تعجل في إقرار الإجراء العسكري المباشر ضد العراق، وأنه كان ينبغي أن ينتظر فترة كافية من الزمن لكي تحدث العقوبات الاقتصادية آثارها بإرغام العراق على سحب قواته من الكويت.

وفي رأينا أنه يجب عدم إطلاق الأحكام العامة في شأن تدرج العقوبات أو توقيتها. فإن لكل أزمة دولية طبيعتها وظروفها الخاصة. فأحياناً يكون توقيع العقوبات الاقتصادية كافياً لإنهاء العدوان، وأحياناً أخرى لايكون مجدياً. وتاريخ المنظمات الدولية حافل بالسوابق في هذا الشأن بدءاً بعدوان اليابان على الصين «قضية منشوريا»، وعدوان إيطاليا على الحبشة والاستيلاء عليها في الثلاثينيات، ووصولاً إلى قضية البوسنة والهرسك الآن. فكثير من الدول تتحايل بشتى الطرق على تدابير المقاطعة الاقتصادية مهما أحكمت وسائلها. ثم أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار مقدرة الدولة على تحمل العقوبات الاقتصادية. والدليل على ذلك أن المقاطعة الاقتصادية للعراق لم تقنعه حتى الآن، وبعد مضي قرابة أربع سنوات على فرضها، بتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن الخاص بوقف إطلاق النار نهائياً في «حرب الخليج الثانية». فالمدة الزمنية التي ينبغي انقضاؤها لكي تحقق العقوبات الاقتصادية الهدف المنشود بحمل الدولة المعتدية على العدول عن عدوانها منوطة بالسلطة التقديرية لمجلس الأمن وفقاً لظروف كل حالة على حدة. فهل أساء المجلس استخدام سلطته التقديرية في حالة العراق كما يدعي الباحث؟ لانعتقد ذلك فمن الملاحظ أن المجلس لم يتخذ قراره بالتصريح للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام «جميع الوسائل اللازمة» لتنفيذ القرار رقم (٦٦٠) وما تلاه من قرارات إلا في يوم ٢٩نوفمبر ١٩٩٠، أي بعد مضي قرابة أربعة أشهر على احتلال الكويت، ورفض العراق الامتثال لجميع قرارات المجلس. أكثر من ذلك، فإن القرار المذكور أمهل العراق (٤٥)يوماً للانسحاب السلمي من الكويت قبل اتخاذ أي إجراء عسكري ضده. فهل هذه الفترة الزمنية لا تعتبر كافية وأنه كان ينبغي التريث أكثر من ذلك، وإلى متى؟

أما النقطة الثالثة التي أثارها الباحث في معرض تقييمه لدور مجلس الأمن في إدارة الأزمة، فهي تتعلق بالتكييف القانوني لعمل المجلس، فهو يرى أنه «حدث تداخل وخلط في عملية إدارة الأزمة بين آليتين مختلفتين تماماً. الأولى هي آلية الدفاع الشرعي عن النفس، والثانية هي آلية نظام الأمن الجماعي».

والحقيقة أن التداخل بين الآليتين لم يكن من فعل المجلس ولكنه يرجع إلى طبيعة الآليتين. فالاختلاف بينهما ليس مطلقاً إذ إنهما تشتركان في بعض الخصائص وتختلفان في خصائص وأبعاد أخرى.

ولا يتسع المقام لمناقشة فقهية متعمقة لهذا الموضوع. ويكفي القول إن التفرقة بين «الأمن الجماعي» و «الدفاع الشرعي الجماعي» هي من قبيل التنظير المجرد الذي لاينسجم كلية مع واقع الحياة الدولية. فمن الناحية النظرية المجردة، فإن مفهوم «الأمن الجماعي» يعني مجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها منظمة دولية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو إعادتها إلى نصابها. وهذه التدابير ليست مجرد رد فعل ضد الاستخدام غير المشروع للقوة من جانب إحدى الدول، لأن تهديد السلم والأمن قد يقع حتى في حالات يكون استخدام القوة فيها مشروعاً. والفصل السابع من الميثاق الخاص بنظام «الأمن الجماعي» يحمل العنوان التالي: «فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان». إن استخدام «واو» العطف يفيد أن مسؤولية مجلس الأمن في أعمال «آلية الأمن الجماعي» لا ترتبط بالضرورة بمفهوم «العدوان»، أو الاستخدام غير المشروع للقوة. بينما «العدوان المسلح» هو شرط ضروري لمباشرة «الحق الطبيعي في الدفاع الشرعي عن النفس الفردي والجماعي» «المادة ٥١ من الميثاق». فنطاق استخدام آلية «الأمن الجماعي» أوسع بكثير من نطاق استخدام آلية «الدفاع الشرعي».

من ناحية أخرى، حيث إن جوهر «الأمن الجماعي» هو المحافظة على السلم والأمن الدوليين أو إعادتها إلى نصابها أيا كان مصدر التهديد أو العدوان، فإن آلية «الأمن الجماعي» تطبق على أية دولة تهدد السلم والأمن أو ترتكب عملاً من أعمال العدوان، سواء كانت تلك الدولة عضواً في المنظمة الدولية المنوط بها مسؤولية المحافظة على الأمن أو ردع العدوان، أم غير عضو فيها «المادة ٢/ ٦ من الميثاق». مثال ذلك: تدخل الأمم المتحدة ضد كوريا الشمالية في أوائل الخمسينيات بينما «الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس» يعتمد على إبرام «الأحلاف الدفاعية» التي تكون موجهة ضد عدوان دولة معينة، أو محتملة من خارج التحالف. ولذلك فإن الأحلاف العسكرية هي تجزئة للمجتمع الدولي لأنها ترتكز على واقع توازن القوى. أما «آلية الأمن الجماعي»، والتي تقوم على مفهوم أن السلم الدولي غير قابل للتجزئة،

فهي تعكس ترابط ووحـدة المجتمع الدولي، وتهدف في نهاية الأمر إلى المحـافظة على استقراره. من هـذا المنظور المجرد، يمكن القـول إن مفهوم «الأمن الجماعي» يختلف كل الاختلاف عن مفهوم «الدفاع الشرعي الجماعي». فآلية «الأمن الجماعي» هي من قبيل أعمال الشرطة في المجتمع الدول (Police Action). بينما آلية «الدفاع الشرعي» تقوم على مبدأ الدفاع عن الذات (Auto- Protection).

ومع ذلك، وعلى أرض الـواقع، فإن التفـرقـة، حتى على مستـوى المفـاهيم، بين «الأمن الجماعي» و «الدفاع الشرعي» ليست مطلقة، فالمفهـومان متداخلان أو، بعبارة أكثر دقـة، فإن آلية «الأمن الجماعي» و«آلية الـدفاع الشرعي» ترتكزان على مبـدأ واحد وهو أن العدوان على أي عضو في التنظيم أو في التحالف يعتبر عدواناً على جميع الدول الأعضاء أو الأطراف ومن ثم يلتزم الجميع بمقـاومته وردعه. فمبدأ «التعاون الجماعي» هو مبـدأ مشترك بين الآليتين. ولكن ذلك لاينفي الاختلاف بينهما من حيث التطبيق، خـاصة على مستـوى التنظيم الإقليمي. فطبقـاً لميثاق الأمم المتحـدة، يضطلع مجلس الأمن «بالتبعات الرئيسية» في أمر حفظ السلم والأمن، نيابة عن جميع أعضاء الهيئة كما ذكرنا. وللاضطلاع بهذه التبعات له أن يتخذ قرارات ملزمة تتعهد جميع الدول الأعضاء بتنفيـذهـا (المادة ٢٥). وبصفة ثـانـويـة، أقـر الميثاق للمنظمات الإقليميـة بـدور في المحافظة على السلم (المادة ٥٢/ ١) سواء باسم مجلس الأمن، أو بناء على ترخيص منه (المادة ٥٣/ ١) وتحت رقابته المادة (٥٤). هـذه القيود المفروضة على المنظمات الإقليمية في مجال الأمن الجماعي، دفعتهـا إلى الاستعانـة بآليـة «الدفـاع الشرعي» عن النفس في مفهـوم المادة (٥١) من الميثـاق التي لاتشترط الحصـول على مـوافقـة مجلس الأمن قبل المباشرة في اتخاذ تدابير عسكرية ضد دولة معتدية.

ولكن الاستعـانة بـآلية الـدفاع الشرعي تخلق بعض العقبـات في حالـة التمسك بحرفية صيـاغة المادة (٥١) من الميثاق. فإن هذه المادة تفرض قيـوداً على ممارسة حق الـدفـاع الشرعي لم يكن يخضع لها مـن قبل طبقـاً لقـواعـد القـانـون الـدولي العـام التقليدي. فالمادة (٥١) لا تجيز الدفاع الشرعي إلا إذا «اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمـم المتحدة» (If an armed attack occurs)، الأمر الذي طـرح تساؤلاً حول مشروعية «الدفاع الشرعي الوقائي» (preventive Self- defence). من ناحية أخرى، فإن التدابير التي تتخذ في إطار ممارسـة حق الدفاع الشرعي هي تدابير مؤقتة

ينبغي أن تتـوقف إذا تدخل مجلس الأمن لإعـادة السلم والأمن الدوليين إلى نصـابهما تطبيقـاً لنظـام الأمن الجماعي. وأخيراً فإن تـدابير الـدفاع الشرعي تحكمهـا قـاعـدة «النسبية» بين العدوان والدفـاع. فإذا تجاوزت تلك التدابير حدود دفع العدوان فإنها تفقد أساس شرعيتهـا. هذه هي القيود التي فرضها ميثاق الأمم المتحـدة على ممارسة حق الـدفـاع الشرعي عن النفس. ولكن درجت الـدول على الالتفـاف حـول هـذه القيود، والعودة بمفهوم الدفاع الشرعي إلى مفهومه التقليدي في القانون الدولي العام مع إضافة مفهوم «الردع» الذي استعارته من آلية «الأمن الجماعي». ، فقد تم التوسع في مفهـوم «العدوان» الـذي يبرر الدفـاع الشرعي. فلم يعـد العدوان مقصـورا على «العدوان المسلح» بصريح عبارة المادة «(٥١) من الميثاق، ولكنه أصبح يشمل أيضاً صوراً أخـرى من العدوان. ونعلم أن العـراق استند إلى هذا المفهـوم الموسع للعدوان لتبرير غزوه لدولة الكويت. فقد ادعى، بين جملة ادعاءات أخرى، بأنه يمارس حقه الطبيعي في الدفـاع الشرعي عن الذات في مـواجهة السياسـة النفطية الكـويتية التي تساوي في آثارها العدوان المسلح. كذلك استمرت الدول في ممارسة «الدفاع الشرعي الـوقائي» أي دون انتظـار وقـوع عدوان مسلح بـالفعل. فيكفي وجـود تهديد حـال بـالعـدوان (Imminent aggression). وأخيرا، وهنا مـربط الفـرس، فقد تجاوزت الدول مبدأ «النسبية» بحجة أن الدفاع الشرعي لايقتصر فقط على دفع عدوان قائم، ولكنه يهدف أيضاً إلى «ردع» الدولة المعتـدية ومنعها من تكرار العدوان في المستقبل. بعبارة موجزة، فقـد تم التوسع في تفسير المادة (٥١) من الميثاق بحيث أصبحت آلية الدفاع الشرعي تقترب كثيراً من آلية الأمن الجماعي بـالقياس إلى مفهوم «الردع» الذي أصبح مفهـومـاً مشتركـاً بين الآليتين. وهكـذا، وبحكم تـواتـر العمل، تـداخلت الآليتان، وأصبح من المتعذر الفصل بينهما فصلاً تاماً. ولذلك إذا كان مجلس الأمن قد أكد حق الكويت والدول المتعاونة معها في الدفاع الشرعي عن النفس وفقاً لمنطوق المادة (٥١) من الميثاق ـــ أي في حدود قـاعدة «النسبية» ـــ فقد طلب منهـا أيضاً أن تتخـذ من التدابير العسكـريـة البحريـة والجويـة بما يتنـاسب مع الظروف المحـددة وحسب الضرورة لفرض تنفيذ العقوبات الاقتصادية التي وقعها المجلس على العراق (القرار رقم ٦٦٥ والقـرار رقم ٦٧٠). وحيث إن منطق العقوبات يرتكـز على مفهوم «الـردع»، أصبحت قوات التحـالف هي أداة ذلك الـردع والتي استخدمهـا مجلس

الأمن في حدود سلطته بمقتضى الفصل السابع من الميثاق. ويظهر ذلك بوضوح أكبر في القرار رقم (٦٧٨)، الصادر في ٢٩نوفمبر ١٩٩٠، والذي «يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت» بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة «لدعم تنفيذ القرار (٦٦٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة». وهكذا تم توصيف «حرب تحرير الكويت» بأنها تطبيق «لآلية الأمن الجماعي» وليست فقط تطبيقا «لآلية الدفاع الشرعي».

صحيح أنه من الناحية التقنية الصرف، فإن مجلس الأمن هو الذي يضع الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة بمساعدة «لجنة أركان الحرب» التي تشكل من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في المجلس أو من يقوم مقامهم (المواد ٤٥ , ٤٦ , ٤٧ من الميثاق). وصحيح أيضاً أن تشكيل القوات التي تضعها الدول تحت تصرف مجلس الأمن يكون «بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة» (المادة ١/٤٣ من الميثاق). وحيث إن هذه الإجراءات لم تتبع، يخلص الباحث إلى القول بعدم مشروعية «حرب تحرير الكويت» لأنها لم تتم وفقاً للترتيبات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن لانشارك الباحث تشككه في مشروعية «حرب تحرير الكويت» بناء على السبب الذي استند إليه. فقد استحال على مجلس الأمن، منذ نشأته وحتى الآن، اتخاذ التدابير الإجرائية المنصوص عليها في المواد من (٤٣) إلى (٤٧) بسبب الحرب الباردة. فهل معنى ذلك أن يقف مجلس الأمن عاجزاً كلية عن القيام بوظيفته الأساسية في المحافظة على السلم والأمن الدوليين أوإعادتها إلى نصابها؟ في الحقيقة أن منطق كل تنظيم سياسي يفرض قدراً من المرونة يسمح للمنظمة الدولية بأداء الوظيفة المنوطة بها، دون التقيد بحرفية النصوص القانونية التي تضع الإطار الإجرائي لممارسة هذه الوظيفة. وهذا ما فعلته هيئة الأمم المتحدة منذ إنشائها بقيامها بنشاط عسكري ميداني للمحافظة على السلم والأمن الدوليين (Peace- keeping Opera- tions) دون أن يكون لهذا النشاط سند من نصوص الميثاق ولكنه ينسجم تماماً مع روحه، أعني مع الهدف العام الذي قامت المنظمة من أجل تحقيقه، وهو المحافظة على السلم والأمن في العالم واستقرار العلاقات الدولية. وتطبيقاً لهذا الهدف العام لايوجد في الميثاق مانع قانوني في أن يرخص مجلس الأمن لدول التحالف ليس فقط

بـالاستمرار في ممـارسة حقهـا الطبيعي في الدفـاع الشرعي عن نفسـها، ولكن أيضـاً تكليفها تنفيـذ قرارات المجلس، وردع العدوان نيابة عنه. فقد نصت المادة (٤٨) من الميثـاق على أن «الأعمال الـلازمـة لتنفيـذ قـرارات مجلـس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين يقـوم بها جميع أعضاء الأمم المتحـدة أو بعض هؤلاء الأعضـاء وذلك حسبما يقرره المجلس». وقـد سبق أن ذكرنا أن مفهـوم «الردع» يتجاوز مبـدأ «النسبية» التي تقيد آلية الدفاع الشرعي لأن الردع ينطوي على بعد عقابي يهدف إلى قمع العدوان كما يهدف إلى منع تكراره في المستقبل إن أمكن ذلك.

من ناحية أخرى، لا نشارك الباحث الرأي الـذي توصل إليه بأنه ابتداء من ٢٩نوفمبر (القرار٦٧٨)، تخلى مجلس الأمن عن الاستمـرار في إدارة الأزمة في أشد مراحلهـا حساسية، وهي مـرحلـة الحسم العسكـري حين عهـد إلى دول التحـالف بقيـادة الـولايـات المتحـدة باستخدام القوة المسلحة «ودون أي إشراف ورقابة من جانبه». واستطرد البـاحـث بأنه خلال الفترة الممتدة من ٢٩نـوفمبر وحتى إعلان وقف إطلاق النـار الفعلي في ٢٧فبراير ١٩٩١، «تجمد دور مجلس الأمن تماماً» ولم يعد باستطاعته أن يمارس أي تأثير على مسار الأزمة سواء لمحاولة تجنب انـدلاع الحرب والتوصل إلى تسـوية سلميـة خلال فترة المهلـة أو لإدارة سير العمليـات العسكريـة ذاتها.. وأصبح مصير الحرب والسلام في المنطقـة متوقفـاً على إرادة رجلين هما جورج بـوش وصدام حسين. ويؤكـد البـاحث هـذا التقييم عند مناقشتـه لدور الولايـات المتحدة فيقول: إن مجلس الأمن أصبح المسرح الرئيسي «لاستكمال وإنجـاز الخطة الأمريكية». وتـدليلا على هذا التقييم، يقول الباحث إن أكثـر اللحظات تعبيراً عن «عجز مجلس الأمن وشلله التام» اتضحت أثنـاء سير العمليات العسكرية نفسهـا، وخاصة حين طلبت الدول العـربية الخمس الأعضاء في اتحاد المغـرب عقد جلسة للمجلس في ٢٣ينـاير ١٩٩١، فقد رفضت الولايات المتحدة مجرد انعقـاده. ويشبه البـاحث مجلس الأمن بالطائرة المختطفة من قبل الـولايات المتحدة والتي اضطـرت إلى التوجه إلى حيث يـريدها خـاطفها تحت وطأة السـلاح!!. وأخيراً في المرحلة الممتـدة من ٣ أبـريل ١٩٩١ حين اتخذ مجلس الأمن القـرار الخاص بشروط وقف إطلاق النار نهائيـاً، وحتى اليـوم، عـاد المجلس ليمارس دوره. ولكن دوره في هذه المرحلة كـان أقرب ما يكون إلى دور المنفـذ لإرادة التحالف الدولي المنتصر في الحرب عسكرياً ضد العراق منه إلى دور الهيئة العـالمية المسؤولة عن معالجة الأزمة في سياق رؤية كونية لقضايا السلم والأمن في العالم!!.

ونعتقد أن هذا التقييم هو من قبيل التبسيط الشديد للأمور، ولايعبر عن حقيقة دور مجلس الأمن، ويتبنى دون تدقيق المقولة التي بثتها أجهزة الإعلام العراقية، ورددتها وراءها أجهزة بعض الدول وبعض التيارات السياسية التي ساندت العراق والتي وصفت مجلس الأمن بأنه أصبح جهازاً من أجهزة وزارة الخارجية الأمريكية. ولكن هذه المقولة لاتستند إلى الحقيقة، بل إنها تتجاهل عمداً الحقيقة لتغطية موقف سياسي أو أيديولوجي مبدئي. لاينكر أحد أن الولايات المتحدة بصفتها أقوى دولة في العالم، تمارس نفوذا كبيراً داخل مجلس الأمن، وعلى الساحة العالمية عموماً. ومن البديهي أن تعمل جاهدة على حمل الدول على تبني وجهة النظر الأمريكية. ولكن ذلك لايعني تفردها باتخاذ القرارات داخل مجلس الأمن. فإن قرارات المجلس جاءت محصلة لجهود دبلوماسية مضنية داخل المجلس وخارجه، واقتضت رحلات مكوكية لكثير من زعماء الدول بهدف التوصل إلى موقف جماعي يأخذ في الاعتبار مصالح مختلف الدول. وهناك شواهد عديدة تدل على ذلك. فمن الملاحظ أن معظم قرارات مجلس الأمن كانت بناء على اقتراحات جماعية ضمت دولاً تنتمي إلى جميع القارات وذات توجهات ومصالح متباينة. كما أن هذه القرارات قد أجيزت بالإجماع أو بأغلبية ساحقة من بينها دول لايمكن اعتبارها من أتباع الولايات المتحدة(مثل فنلندا، رومانيا، أثيوبيا، الهند، الصين، بل واليمن). حتى بعض القرارات الأمريكية المنشأ تم إدخال تعديلات عليها خلال مناقشات غير رسمية قبل طرحها على مجلس الأمن. مثال ذلك: القرار رقم (٦٧٨) الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ والذي حدد مهلة حتى ١٥ يناير ١٩٩١ لانسحاب العراق السلمي من الكويت قبل اتخاذ تدابير عسكرية لإجباره على ذلك. فقد كان موقف الولايات المتحدة ألا تمتد هذه المهلة إلى أبعد من أول يناير ١٩٩١. واضطرت الحكومة الأمريكية إلى تمديد هذه المهلة نزولاً على رغبة الدول الكبرى الأخرى، لاسيما الاتحاد السوفييتي وفرنسا. بناء على ذلك، فإن إسناد هذا الإجماع الدولي إلى إذعان الدول للإرادة الأمريكية هو تفسير ينطوي على قدر كبير من التجني على الحقيقة. والأصح القول إن المصلحة المشتركة للدول اقتضت أن يتصرف مجلس الأمن على النحو الذي اتخذه وليس على نحو آخر.

ولم يكتف الباحث بتأكيد تبعية مجلس الأمن للإرادة الأمريكية، ولكنه يسحب نفس

الحكم على جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة وهو جهـاز الأمانة العامة . فهو يقول : إن زيـارة «الفرصـة الأخيرة» التي قـام بها الأمين العام للمنظمـة إلى بغـداد قبل انتهاء المهلـة المحـددة للعراق وبـدايـة الحرب ، تمت بناء على طلب وإلحاح الـرئيس الأمـريكي ولم تتم بتكليف من مجلس الأمن أو بمبـادرة ذاتية من جانب السكـرتير العام نفسـه . وهذه هي الرواية التي رددتها الحكومة العراقية وتبناها بعض الكتاب المتعاطفين معها دون تقديم أي دليل على صحتها . على العكس تمامـاً فقد رحب مجلس الأمن منـذ البداية ، وقبل قيـامه بهذه الزيارة المشهـورة ، بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إجراء مشـاورات عاجلة مع حكومـة العراق للسماح بخروج رعايا البلـدان الثالثة من الكويـت والعراق على الفور (القرار رقم ٦٦٤) . كما طلب مجلس الأمن من الأمين العام استخدام مساعيه الحميدة من أجل تيسير إيصـال المواد الغـذائية إلى العـراق والكـويت وتوزيعهـا(القـرار رقم ٦٦٦) . ورحب مجلس الأمن «بـاستخدام الأمين العام لمسـاعيه الحميـدة لتعزيز التـوصل إلى حل سلمي يستنـد إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلـة مع التقـدير للجهـود المتواصلـة التي يبذلها تحقيقـاً لهذا الهدف» (القرار رقم ٦٧٠) . وقـد أكد المجلس هـذا الترحيب في القرار رقم (٦٧٤) ، وطلب من الأمين العام مواصلة ممارسـة مساعيه الحميدة فيما يتعلق بسلامة رعايـا الدول الأخـرى في العراق والكـويت . وفي نفس القرار، عبر مجلس الأمن عـن ثقته في الأمين العـام ، ودعاه إلى مواصلة «الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل سـلمي لـلأزمة النـاجمة عن الغـزو والاحتلال العـراقيين للكـويت» . وبمناسبـة زيـارة «الفرصـة الأخيرة» ، أكـد الأمين العـام أنـه قـام بهذه الزيـارة بصفتـه ممثـلاً لـلأمم المتحـدة ككل ، وبمقتضى مسؤوليته بصفته أمينا عامـاً للمنظمة ، وليس بناء على طلب أية دولة عضـو في المنظمـة . ونحن نرجح صـدق تأكيد الأمين العـام لأنـه ينسجم تماما مع تطـور الوظيفـة السياسية للأمين العام للأمم المتحدة منذ مطلع الستينيات وحتى اليوم .

موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

نتفق مع البـاحث في تقييمه العـام لردود فعل الـولايات المتحـدة تجاه الغزو العـراقي للكويـت والتي لايمكن فهمها إلا في سيـاق فهم أعمق لطبيعة السيـاسة الأمـريكية تجاه المنطقـة ككل ، وإن السياسـة العراقيـة أصبحت تهدد كل أركـان السياسـة الأمريكيـة في الشرق الأوسط : النفط وأمن الخليج وإسرائيل . ويصف د. حسن نافعة أسلوب الإدارة

الأمريكية للأزمة بقوله: «إن الباحث المدقق لأسلوب الولايات المتحدة في إدارة الأزمة سرعان ما يكتشف أن الولايات المتحدة انخرطت فيها بكل ثقلها ووظفت جميع إمكاناتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والإعلامية سواء للضغط على البعض أو إغراء البعض الآخر أو الاستفادة من أخطاء الجميع، الأصدقاء والأعداء، لكي تنفرد وحدها بإدارة وتوجيه الأزمة وفقاً لرؤيتها هي ومصالحها أولا وقبل شيء. وقد نجحت في ذلك نجاحاً فاق كل تصور».

وإذا كان الوصف السابق دقيقاً وثابتاً في رأينا، فإن الاستنتاج الذي رتبه الباحث على هذا الوصف ـ وهو انفراد الولايات المتحدة بإدارة الأزمة وتوجيهها وفقاً لرؤيتها ومصالحها، لا يتمتع بنفس الدقة والصواب. وقد عالجنا هذه النقطة عند مناقشة دور مجلس الأمن.

ويرى المؤلف أن الولايات المتحدة أدارت الأزمة بناء على الأسس التالية:

١ـ انسحاب العراق من الكويت بأي وسيلة ودون قيد أو شرط، ودون أن يحصل على أي ميزة من وراء عدوانه. وسواء انسحب سلماً أو أجبر على الانسحاب بالعمل العسكري فإن الهدف يجب ألا يقتصر على مجرد تحرير الكويت وإنما تحجيم القوة العسكرية. فإذا انسحب سلماً فإن الولايات المتحدة سوف تستغل ضعف النظام العراقي الذي أقدم على «ارتكاب جريمة شنعاء وطائشة» لم يحقق من ورائها أي شيء «لمحاصرته وعزله وبحث وسائل تقليم أظافر ترسانته العسكرية والتعامل معها وفقاً لمعطيات الموقف». أما إذا أجبر على الانسحاب بالعمل العسكري «فإن الهدف يجب ألا يقتصر على مجرد تحرير الكويت وإنما تدمير القوة العسكرية العراقية تدميراً كاملاً حتى لايتكرر ما حدث».

٢ـ إن الإدارة الأمريكية للأزمة يجب أن تتم على النحو الذي «يحقق انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم». وفي هذا السياق أضاف المؤلف إلى أهداف الحكومة الأمريكية المرتبطة بموضوع الأزمة مباشرة (تحرير الكويت وتدمير العراق عسكريا)، أهدافاً أخرى تتعلق بالنظام العالمي وفي مقدمتها العمل على إظهار العجز الكامل للاتحاد السوفييتي على أمل التعجيل بانهياره، وتعزيز مكانة الولايات المتحدة تجاه حلفائها القدامى من خلال وضع يدها على منابع النفط والهيمنة المباشرة على منطقة الخليج.

٣ـ أن تتم إدارة الأزمة على النحو الذي يمهد الطريق أمام وضع أسس نظام شرق أوسطي جديد تصبح إسرائيل طرفاً «رئيسياً» وفاعلاً فيه من خلال تعميم التسوية السلمية وفقاً لمنهج كامب ديفيد على بقية الأطراف العربية .

هذا التصور العام للأهداف الأمريكية من وراء إدارتها للأزمة يطرح عدة قضايا تثير جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والأكاديمية . وسوف نركز مناقشاتنا على قضيتين رئيسيتين ترتبطان مباشرة بموضوع الأزمة وهما تحرير الكويت ، وتدمير العراق عسكريا . أما القضايا الأخرى مثل «التفرد بقيادة العالم» ، و «وضع نظام شرق أوسطي جديد» فهي مازالت محل تكهنات كثيرة (Speculations) وتتداخل فيها عوامل عديدة لاترتبط مباشرة بموضوع البحث .

وبالنسبة لقضية تحرير الكويت . يطرح الباحث مشكلة الخيار بين التسوية السلمية والحل العسكري . ويتضح من سياق البحث ، أن الحكومة الأمريكية استبعدت منذ البداية خيار التسوية السلمية ، وأنه لامناص من إرغام العراق عسكرياً على الانسحاب من الكويت . وفي سبيل ذلك حشدت الولايات المتحدة قوات كافية ليس فقط لردع العراق عن مهاجمة السعودية ، وتحرير الكويت ، ولكن تكفي أيضاً للدخول في «حرب مفتوحة مع العراق لتدمير قوته العسكرية» تدميراً كاملاً . وخلال الفترة الطويلة التي استغرقتها عملية الحشد والاستعداد العسكري ، وحيث إنه كان يتعين ألا تبدو الولايات المتحدة وكأنها تبحث عن الحرب بأي ثمن ، فقد حرصت الحكومة الأمريكية على «توفير غطاء محكم من الشرعية الدولية» يطبق الحصار على العراق ويجيز العمل العسكري ، كما حرصت على التعامل بحنكة وذكاء مع «كل المبادرات الدبلوماسية الهادفة إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة أياً كان مصدر هذه المبادرات ، سواء من داخل دول التحالف أو من خارجها» ، وأهمها مبادرات الأردن وفرنسا والاتحاد السوفييتي . وقد تكفل عناد الرئيس صدام حسين القاتل ، بفرضه شروطاً للتسوية السلمية أظهرتها وكأنها نوع من الرفض المستتر للانسحاب من الكويت والتمسك بضمها إليه ، في تسهيل مهمة الولايات المتحدة إلى حد كبير ، «وإجهاض كل المبادرات الصادرة من هذه الدول وغيرها» . وعندما بدأت تخف الشروط العراقية تدريجياً لتصبح مجرد الحرص على تأمين انسحاب الجيش العراقي من

الكويت، كان الوقت قد تأخر كثيرا. ويضيف الباحث أنه «للأمانة» يتعين أن نقول إن الولايات المتحدة «حرصت أشد الحرص على أن تسد أمامه (صدام حسين) جميع منافذ الهرب، ولم تتح له في أي لحظة من اللحظات مخرجا كريما (يلاحظ أن الباحث لم يوضح المقصود «بالمخرج الكريم»). وقد جسد هذا الموقف الرافض للتسوية السلمية لقاء عزيز ـ بيكر في جنيف وهو لقاء لم يكن يمثل في حقيقته بحثاً عن مخرج سلمي ولكنه كان لقاء لتوجيه إنذار أمريكي». وجسده أيضاً رفض الولايات المتحدة للمبادرة الفرنسية، ورفضها للوساطة السوفييتية، حتى بعد اندلاع الحرب نفسها، لمحاولة تجنب الحرب البرية «على الرغم من قبول العراق للانسحاب الكامل وغير المشروط لقرارات الأمم المتحدة».

هذا التقييم العام للموقف الأمريكي والذي يتلخص في الإصرار على الخيار العسكري، يقوم على افتراضات ومحاكمة للنوايا لا تدعمها أسانيد قوية وموثقة. على العكس، فإن الوقائع الموثقة من المصادر العراقية الرسمية تدل دلالة قاطعة على أن العراق كان هو الطرف الرافض للانسحاب من الكويت أصلاً في بداية الأمر بأن وضع لذلك الانسحاب شروطاً كان يستحيل قبولها من جانب الطرف الآخر في الصراع، أو من جانب المجتمع الدولي ككل «انسحاب إسرائيل من الآراضي الفلسطينية المحتلة، وانسحاب سوريا من لبنان. . . . الخ»، والرافض بعد ذلك للانسحاب من الكويت إلا بشروط تعود على العراق بفوائد معينة. وهذا ينطبق بصفة خاصة على الوساطة السوفييتية التي حاولت تجنب الحرب البرية. فإن قول الباحث بأن الولايات المتحدة رفضت تلك الوساطة «على الرغم من قبول العراق للانسحاب الكامل وغير المشروط ولقرارات الأمم المتحدة» فيه تجن على الحقيقة. فحتى ١٥ فبراير ١٩٩١، ظل قبول العراق الانسحاب من الكويت مقيداً بشروط حددها بيان القيادة العراقية الصادر في ذلك التاريخ على النحو التالي:

أولاً: استعداد العراق للتعامل مع قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠/ ١٩٩٠ بهدف التوصل إلى حل سياسي مشرف ومقبول بما في ذلك «الانسحاب» على أن يكون تعهد العراق بالانسحاب مرتبطاً بتحقيق الشروط التالية:

أ ـ وقف إطلاق النار وقفاً تاماً وشاملاً في البر والجو والبحر.

ب ـ إلغاء جميع القرارات التي صـدرت من مجلس الأمن ضد العراق والآثار التي تترتب عليها كافة . وكذلك إلغاء كل قرارات و إجراءات المقاطعة التي اتخذتها بعض الدول ضد العراق بصورة فردية أو جماعية قبل ٢آب/ ١٩٩٠ .

جـ ـ سحب القـوات الأمريكية والحليفة من المنطقة ، وسحب مـا جاءت به من أسلحة . . . بما في ذلك الأسلحة والمعدات التي زودتها بعض الدول لإسرائيل بحجة الأزمـة في الخليج . . على أن يجري سحب تلك القوات والأسلحـة والمعدات خـلال فترة لاتزيد على شهر من تاريخ وقف إطلاق النار.

د ـ انسحاب إسرائيل من فلسطين والجولان ولبنـان . . وفي حالـة امتناعهـا عن ذلك يطبق مجلس الأمن ضدها نفس القرارات التي اتخذها ضد العراق .

هـ ـ ضمان حقوق العراق التاريخية في الأرض والبحر كاملة غير منقوصة .

ثانيـا : تتعهد الدول التي شاركت في العدوان على العـراق بتمويل إعادة بناء ما دمرته الحرب في العراق، دون أن يتحمل العراق أية تكاليف مالية .

ثـالثـاً : إلغاء كـل الديون المترتبـة على العراق وعلى دول المنطقـة التي تضررت من العدوان . . وإقامـة علاقات بين الدول الغنيـة والدول الفقيرة في المنطقة وفي العالم قـائمة على العدل والإنصاف على أساس قاعدة «أن للفقراء حقاً في أموال الأغنياء» .

رابعـا : يترك لدول الخليج بما فيها إيـران حرية ومهمة إجـراء ترتيبات الأمن في المنطقة وتنظيم العلاقات فيما بينها من دون أي تدخل خارجي .

خـامسـا : إعلان منطقـة الخليج العربي منطقة خاليـة من القواعد العسكـرية الأجنبية ومن أي شكل من أشكال الوجود العسكري الأجنبي .

هذه شروط يفرضها قائد يتوهم أنه قد انتصر في الحرب على أعدائه انتصاراً حاسماً ومن ثم فإن رفضها كان مؤكداً .

أما إعلان الـرئيس العراقي رسميا ، في يوم ٢٣ فبرايـر ١٩٩١ ، سحب قواته من الكويت دون ربط الانسحاب بتسويـة القضية الفلسطينية أو بغير ذلك من الشروط على أن يصدر مجلس الأمن قـرارا بوقف إطلاق النـار، وتوفير ضمانات أمنيـة للقوات العراقية عند الانسحاب ، فقد جاء بعـد فوات الأوان ، لأن الهجوم البري كان قد بدأ بالفعل وأخـذاً في الاعتبار أن هـذا الهجوم البري كـان أيضاً رداً على ارتكـاب القوات

العراقيـة لأبشع عمل إرهابي حكـومي في التاريخ عندمـا قامت، قبل بـدء انسحابها بالفعل، بتدمير معظم آبار النفط الكويتية وإحراقها.

وأخيراً لا نستطيع أن نترك منـاقشة البـاحث للموقف الأمـريكي دون التعقيب على نقطة وردت في سياق تحليله للعقبات التي اعترضت عملية حشد القوات الأمريكية على أرض المملكة العـربية السعـودية. إذ علينـا أن نلاحظ أنـه على الرغم مـن أن الخطاب الديني الـذي استخدمه صدام حسين في غير مـوضعه قد نجح في إثارة جـزء من الرأي العام الإسلامي ضد حكـومة المملكة العربية السعودية والحكومـات العربية والإسلامية الأخرى التي أدانت عمليـة غزو الكـويت، فإنه لم ينجح في إقنـاع جزء آخـر من الرأي العام الإسلامي بصحة ذلك الطرح، وإقناع الحكومات الإسلامية بعدم معارضة الغزو العـراقي (باكستـان، أندونيسيـا، ماليـزيـا، مالي، غينيـا. . . الخ)، وحتى الحكومـة الإسلامية الإيـرانية، وهي أكثر الحكومات الإسلاميـة تشدداً أعلنت رسمياً أنها لا تمانع في وجود تلك القوات لإخـراج العراق من الكويت مادام وجودها مـؤقتاً بإنهاء الأزمة. والحقيقة أنـه لم يكن من المنطقي أن نتوقع من الحكـومة الإيرانيـة عدم تـرحيبها بتحطيم الآلة العسكريـة العراقية حتى لو تم ذلك على يد «الشيطـان الأكبر». فإن بقاء القوات العسكرية العراقية سليمة، بل ومتنامية، كان يعني بالنسبة لإيران استمرار الوقوع تحت التهديد العراقي، ناهيك عن إعاقـة تحقيق النفوذ الإيراني في المنطقة. وقد أكد البـاحث نفسه هذه الحقيقة عند مناقشته للموقف الإيراني من الأزمة.

ونضيف إلى ذلك أن جـزءاً كبيراً من التيـارات الإسـلامية التـي سانـدت صـدام حسين قد عدلت عن موقفها، بعد تحريـر الكويت، بعد أن تبينت زيف استخدامه للخطاب الإسـلامي، وعلى المستوى الرسمي، فإن الدورة الحاديـة والعشرين لوزراء خـارجية دول منظمـة المؤتمر الإسلامي والتـي عقدت في كـراتشي في ٢٥ـ ٢٩ إبـريل ١٩٩١، أكـدت ضرورة تنفيذ العـراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقـة بغزو الكـويت واحتلالها تنفيذاً كاملاً لضمان عدم تكرار عدوان جديد على الدول المجاورة له.

مواقف الدول الكبرى الأخرى:

إن مناقشـة الباحث لمواقف الـدول الكبرى (الاتحاد السوفييتي، فرنسـا، بريطـانيا، والصين) تدور حـول محور واحد وهو أن هذه الـدول كان عليها أن تتكيف بـاستمرار مع

الموقف الأمريكي. هذا التقييم العام يقوم على الافتراض المبدئي الذي تبناه الباحث في مستهل بحثه وهو تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الأزمة، وتفردها بقيادة العالم بعد تصدع كيان الاتحاد السوفييتي، وانهيار تكتل الدول الاشتراكية. وهو افتراض لايستند إلى تحليل دقيق وموضوعي كما سبق أن أوضحنا عند مناقشة دور مجلس الأمن. وعلى الرغم من كثرة عدد الصفحات التي خصصها الباحث لمناقشة مواقف هذه الدول الكبرى، فإنه لم يقنعنا بصحة مقولته الرئيسية وهي تبعية مواقف هذه الدول للموقف الأمريكي. بل يتضح من سياق المناقشة أن الباحث نفسه غير مقتنع كلية بصحة هذه المقولة بدليل التناقضات التي تتخلل تحليلاته، لاسيما فيما يتعلق بمناقشة موقف الاتحاد السوفييتي، وإلى حد ما موقف فرنسا.

لا شك أن الباحث قد أجاد في وصف المأزق الذي واجه الاتحاد السوفييتي في تعامله مع الأزمة الدولية التي تسبب فيها الغزو العراقي للكويت. فقد كانت هذه الأزمة محكاً لاختبار توجه السياسة الخارجية السوفييتية الجديدة نحو التعاون مع الغرب عموماً، ومع الولايات المتحدة بصفة خاصة، لتسوية الأزمات الإقليمية الحادة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولكن من ناحية أخرى، كان الاتحاد السوفييتي في حاجة ماسة لأن يثبت في الوقت نفسه أنه «لايزال قوة عظمى قادرة على الدفاع عن مصالحه ومصالح حلفائه أيضا» (من بينهم العراق بمقتضى معاهدة الصداقة والتعاون التي أبرمت بين البلدين عام ١٩٦٠ وتم تجديدها في ١٩٧٨). وصحيح أيضاً أن الاتحاد السوفييتي لم يكن في وضع يسمح له بالتحكم في مسار الأزمة. ولكن القيادة السوفييتية حاولت أن تؤكد «تمايز سياستها عن سياسة الولايات المتحدة خصوصاً والغرب عموما». وأن هذه السياسة لم تتحول بعد إلى «ذيل» أو «تابع للغرب».

هذا الوصف الدقيق للمأزق السوفييتي لايستقيم تماماً والاستنتاج الذي توصل إليه الباحث وهو أن «الاتحاد السوفييتي كان عليه أن يتكيف باستمرار مع الموقف الأمريكي الذي أخذ زمام المبادرة في إدارة الأزمة»، وأنه خلال هذا التكيف «استطاع الاتحاد السوفييتي أن يحصل على مزيد من الوعود الأمريكية والخليجية بالدعم المالي»، وأن يضمن في الوقت نفسه «إحجام الولايات المتحدة عن تقديم الدعم السياسي

النشط إلى الحركات الانفصالية في دول البلطيق». والغريب في الأمر، أن مناقشة الباحث لمختلف المواقف السوفييتية لا توحي بهذا الاستنتاج، بل تتناقض معه. فقد أكد الباحث الحرص الواضح جداً من جانب كلا الطرفين «على التشاور المستمر مع تجنب الإقدام على أي حركة تثير حنق الآخر أو تهدد مصالحه». وقد جاء بيان القمة بين رئيسي الدولتين، في هلسنكي يوم ٩ سبتمبر ١٩٩٠، تجسيداً لذلك الحرص. كذلك يؤكد الباحث أنه بعد أن أصبح من الواضح (عندما اندلع القتال) «أن الولايات المتحدة هي التي تتحكم منفردة تقريباً في مسار الأزمة»، فقد وافقت الحكومة الأمريكية، «تحت إلحاح الاتحاد السوفييتي»، بأن يقتصر الهدف من تدخلها المسلح على تحرير الكويت وليس تحطيم العراق. . . وعدم المساس بالسلامة الإقليمية. ويؤكد الباحث أيضاً أن الاتحاد السوفييتي قد نجح في تأجيل التصويت على مشروعات القرارات المقترحة بعض الوقت إلى أن تتم اتصالاته بالقيادة العراقية، كما أنه تمكن من إدخال بعض التعديلات «الطفيفة» في كثير من الأحيان على المشروعات المقترحة نفسها. وأخيراً يؤكد الباحث أن الاتحاد السوفييتي كان هو «الدولة الوحيدة في العالم التي ظلت حتى آخر لحظة قادرة على الحركة الدبلوماسية والاتصال مع كل الأطراف». وعلى الرغم من كل هذه التأكيدات يخلص الباحث إلى نتيجة تتناقض مع تأكيداته بقوله إن كل جهود الاتحاد السوفييتي فشلت في التأثير على مسار الأزمة في الاتجاه الذي يريده، وأنه وصل في نهاية الأمر إلى الغاية التي أرادها هؤلاء الذين تحكموا منذ البداية في هذا المسار. بينما تحليلات الباحث تؤكد أن الاتحاد السوفييتي قام بدور مهم في إدارة الأزمة، ولم يكن مجرد أداة طيعة في يد الولايات المتحدة. وإذا كانت هناك توجهات مشتركة بين الدولتين فيما يتعلق بجوهر الأزمة، فإن ذلك يرجع إلى توافق المصالح، وليس بسبب خضوع طرف للطرف الآخر.

ونفس الملاحظة تنطبق على تقييم الباحث لموقف فرنسا من الأزمة. فإن جميع تحليلاته تثبت بوضوح مدى استقلالية موقف فرنسا عن الموقف الأمريكي في إدارة الأزمة. وإذا كان قد حدث توافق بين الموقفين فيما يتعلق بجوهر تسوية الأزمة في نهاية الأمر، فإن ذلك لا يرجع إلى تبعية الموقف الفرنسي للموقف الأمريكي وإنما يرجع إلى عدم التعارض بين مصالحها في المنطقة من جانب، وإلى رفض صدام حسين لجميع المبادرات الفرنسية لتسوية الأزمة، سلماً وليس حرباً، من جانب آخر.

ويبدو لنا أن الباحث غير واثق تماماً من تحليله لمواقف الصين، بدليل كثرة استخدامه لكلمة «ربما» في تفسيره لتلك المواقف. ويفسر الباحث امتناع الصين عن التصويت على بعض قرارات مجلس الأمن (بدلاً من استخدام «الفيتو») بأنها كانت في حاجة إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربية، ولكن دون أن تشوه صورتها التقليدية كدولة معارضة «للهيمنة الإمبريالية». هذا التحليل هو من العمومية بحيث يفقد أية قيمة تفسيرية حقيقية، بل إنه لايفسر مواقف الصين إزاء القرار رقم (٦٨٧) الذي وضع تقنيناً «متكاملاً» أو حدد برامج دقيقة لتنفيذه بهدف تجريد العراق من قدرته على تهديد السلم الإقليمي والدولي في المستقبل. فقد اعتبر كثيرون ـ ومنهم الباحث ـ أن هذا القرار يجسد ذروة «تفرد» الولايات المتحدة بإدارة وتسوية الأزمة وفقاً لمصالحها الخاصة دون غيرها من المصالح، ويعكس بوضوح تطلعها إلى الهيمنة العالمية.

ردود الفعل الإقليمية

إن المبحث الثالث الذي خصصه الباحث لتقييم ردود الفعل الإقليمية (تركيا، وإيران، وإسرائيل) هو أضعف أجزاء البحث من حيث عمق التحليل. وأرجح أن الوقت لم يسعف الباحث في الاطلاع والإفادة من الدراسات الجادة العديدة التي تناولت تحليل مواقف هذه الدول بعمق وبموضوعية أكاديمية كافية.

أما خلاصة البحث، والتي تقع في صفحة واحدة، فإنها لا تعكس تماما تحليلات الباحث السابقة. فقد انتهى إلى نفس الخلاصة التي انتهى إليها محمد حسنين هيكل في كتابه عن حرب الخليج، وهي أن النظام العراقي قد أخطأ في حساباته لردود الأفعال الدولية وأن سلوكه اللاحق لحدث الغزو لم يؤد إلا إلى «إحكام المصيدة التي أوقع نفسه في حبالها».

إن معظم تحليلات الباحث واستنتاجاته انطلقت من افتراض أساسي هو «تفرد» الولايات المتحدة بإدارة وتسوية الأزمة. هذا الافتراض يحتاج إلى مزيد من الدراسة الموضوعية المجردة من الميول الأيديولوجية والسياسية. فإذا كانت «حرب الخليج» قد أبرزت الدور الجوهري الذي تلعبه الولايات المتحدة في السياسة الدولية، فإن ذلك لايعني «تفردها» بالهيمنة والنفوذ، وأنها باتت مطلقة اليد في الشؤون العالمية، فإن

مساحة نفـوذها وتأثيرها لها حدود، وهذه الحدود تتعلق بإمكانـات قوى دولية كبرى أخرى، كما تتعلق أيضـاً بالداخل الأمريكي ذاتـه الذي يعاني من مشاكل اقتصـادية واجتماعية حادة تحد من حرية التحرك على الصعيد الخارجي.

المناقشات

د. أحمد البغدادي:

في الحقيقة استمتعنا برد الدكتور سمعان على كثير من المقولات التي وردت في بحث الدكتور حسن نافعة، لكن أيضاً الدكتور حسن قدم لنا الكثير في هذه الورقة. وأود أن أناقش هنا فرضية طرحها الدكتور حسن ورفضها الدكتور سمعان، وهي قضية أن الولايات المتحدة الأمريكة هي التي سيطرت على مجلس الأمن وهي التي سيرت كل ما في الأمم المتحدة لصالحها لضرب العراق. حقيقة لننظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تريد أن تقر أمراً فيه الحق وتمنع الباطل وبدلاً من أن تعتمد على الاستخدام الذاتي، أو التصرف الفردي، تلجأ إلى الوسائل القانونية من خلال مؤسسة دولية، العراق والكويت وغيرهما من الدول أعضاء في هذه المؤسسة، والجميع ملتزم، كما يفترض، بميثاق هذه المنظمة، تلجأ هذه القوى العظمى إلى هذه القنوات القانونية لكي تفرض القانون على ـ كما يطلق على العراق ـ دولة خارج القانون. وأعتقد أن هذا شيء جيد.. يعني نحن نتمناه أن يحدث للبوسنة والهرسك، بأن تتدخل أمريكا فعلاً من خلال مجلس الأمن وتنقذ المسلمين في البوسنة والهرسك، نتمنى أن تتدخل في كل مكان في العالم حقيقة، سواء أمريكا أو غيرها إذا كانت دولة عظمى قادرة على فرض القانون. وبالتالي أنا لا أعتقد أنه يكون نوعاً من الإساءة في حق الولايات المتحدة الأمريكية أنها تلجأ إلى القانون لكي تفرض القانون حقيقة، وهذا شيء في صالح الدول الصغرى وفي صالح ميثاق الأمم المتحدة، وفي صالح إعادة الهيبة للأمم المتحدة، وهي الهيبة التي افتقدتها طويلاً في ظل ما يسمى بالحرب الباردة. ومن ثم فإن قضية أن الولايات المتحدة استخدمت مجلس الأمن: من يستطيع أن يقدم البديل، يعني ما البديل إلا أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى عمل قد يشوه صورتها، في حين أن بإمكانها كما فعلت وحسنا فعلت أن تلجأ إلى هذا الأسلوب خاصة أنها أصبحت الآن الجهة الوحيدة القادرة على

فرض النظام، ولكنها تريد ذلك مـن خلال أعلى هيئة أو منظمة دولية. حقيقة جميع دول العالم ارتضـت التمسك بميثاق هـذه المنظمة. فأنـا أعتقد أن هـذا شيء جيد، بالعكس نتمنى أن يسـود العلاقات الـدولية هذا النـوع من السيطرة حتى لا نسمح لشريعة الغاب بأن تسيطر في العلاقات الدولية.

صلاح الدين حافظ:

الواقع أننا أمـام ورقة متميزة وأمام تعقيب متميز. وأعتقد أن ورقـة الدكتور حسن نافعـة جاءت لتكمل الصـورة بعد الورقـة التي سبق أن ناقشناهـا مع الدكتـور محمد الرميحي فيما يتعلق بردود الأفعـال العربية. من إحساسي هذا بـالتكامل اسمحوا لي أن أطوف قليـلاً ببضع إشارات حول الورقتين معـاً في إطار هذه الجلسة. بـاختصار شديد لقد أثارت الورقتان معاً في داخلي خمسة أبعاد للتأمل:

البعد الأول: هو البعد الإعلامي في الأزمة وفي تشكيل بعض ردود الأفعال الدولية والعربية بشكل عام. نعتقد أن هذا الجانب قد غاب كثيراً عن هذه الندوة، لكن لعب الإعـلام دوراً أساسيـاً في تشكيل ردود الأفعال في مختلف أنحـاء العالم حـول أزمة غـزو العراق للكويـت. وللأسف الشديد وجـدنا تناقضاً في هذا. ففـي حين غاب الإعلام العربي أو غيب ونقصت فيه المعلـومات الدقيقة على جـانبي الصراع، نجد أن المصدر الأساسي للمعلومـات والإعلام سواء كانـت صحيحة أو خاطئة كـان المصدر الغربي، وأعتقـد أن أمامنـا نقطتين متكـاملتين كان يجب على الـورقتين أن تستقصيهما، بشكل واضح، نعتقـد أن الإعـلام العـراقي لعب دوراً أسـاسيـاً في التجهيل بحقيقـة ودوافع الغـزو، مقـابل أن الإعــلام المؤيـد للكـويت لعب دوراً آخـر في محاولـة كشف هـذا الغمـوض، وإن كـان دوره أقل من تأثير الـدور العراقـي خاصـة في الشـارع الشعبي العربي والإسلامي، بشكل آخر، القضية هنا كانت قضية غياب المعلومات عن الشارع العربي وبالتالي فإن الدور الأساسي الذي لعبه الإعلام العربي كان دوراً قاصراً.

البعد الثاني: هو البعد الإسرائيلي في قضية ردود الأفعال. صحيح تعرض الدكتور حسن نافعـة في ورقته للبعد الإسـرائيلي كقوة إقليميـة من قوى الجوار الجغرافي مع تـركيا وإيران، ولكنني أعتقد أن إسرائيل كـانت مستفيدة في جميع الحالات. إسرائيل لم تحاول أن تلتحق بركب التحـالف فقط، ولكن إسرائيل كانت مستفيدة لو أن العـراق استمر

في احتلال الكـويت لسبب أسـاسي وهو كسر الروح القـومية التـي كانت مـوجودة في الكويت فيما قبل الغـزو والدعم الشديد الـذي كانت تقدمـه الكويت مادياً وسيـاسياً ومالياً خاصة للقضية الفلسطينية، وكانت إسرائيل مستفيدة أيضاً لو أن العراق انكسر في حالة غزوه للكـويت، لأنها تريد أيضاً أن تكسر القوة العراقيـة بشكل مباشر. وهذا يبدو واضحـا مما تعرض له الـدكتور حسن في قضية ضرب المفاعل النـووي، في قضية التهـديد بأن إسرائيل أصبحت مطلقـة السراح في التعـامل مع العراق كقـوة عسكريـة مناوئة وليست كاملة فقط. أما الاستفـادة الأكبر لإسرائيل في هذه القضية فقد جاءت من نتائج حرب تحريـر الكويت. الواقع أن ما صاحب أزمة الخليج، أزمـة غزو العراق للكويت ثم حرب عاصفة الصحراء بكل ثقلها السياسي والعسكري والنفسي، أدى في النهاية مع متغيرات دولية وإقليمية أخرى إلى تهيئة المناخ بشكل مباشر للتعجيل بقضية تسـويـة الصراع العـربي الإسرائيلي بـالشروط الأقـرب إلى الشروط الإسرائيليـة منهـا إلى الشروط العربية وأعتقد أن هذا البعد أساسي.

البعد الثـالث: هو بعد رد الفعل الواضح أو غير الـواضح للمعارضة العراقية. وقد كنت أتمنى أن يتعرض لهذا الجانب الدكتور محمد الرميحي في بحثه، وقد دهشت فعلاً أن هذا الجانب لم يطرح في بحث الدكتور محمد الرميحي رغم أن موقف المعارضة العراقية هنـا قد يكون موقفـاً له دلالة محددة. للأسـف الشديد أن المعارضـة العراقية بجميع فصائلهـا، وقد عاصرت مؤتمريـن مختلفين، هذه المعارضة في قـرارة نفسها لها موقف من أحقية العراق التاريخية في الكويت. أي أنها لاتختلف كثيراً في قضية شرعية ضم الكـويت للعراق ولكنها تختلـف فقط لأن صدام أقدم على الغـزو. أي أنها بنت موقفها السياسي تجاه الكويت ليس على شرعيـة وجود دولة الكويت ولكن على حقها في معارضة نظام صدام حسين.

البعد الرابع: هو ما أسميه البعد الاستبعادي، وقد أشار إليه الأستاذ عبدالمحسن مظفر من قبل، قضية أن أزمـة غزو العراق للكويت وحربها خلفت مـرارات شديدة في النفوس: خلفت مرارة شديدة في نفوس الكويتيين والخليجيين بشكل عام، مرارة الغـزو، مرارة الانتهـاك، مـرارة الاغتصـاب، مرارة كسر المحـرم الأسـاسي في العمل العربي المشترك، وخلفت في المقابل مرارة أخـرى في الشعب العراقي الذي يشعر الآن

أو يُقال لـه الآن إن ما تعـانيه هو نتيجـة من نتائج القضية الكـويتية. الـواقع أن ما أخشاه هو الاستمرار في هذه الروح، روح استبعاد الآخر. وهذه القضية خطيرة جداً، إن تركناها تنمو بالشكل الذي كانت تنمـو به قبل فترة، سوف تؤثر تأثيراً أساسياً في العمل العربي بشكل عام وفي العلاقات الكويتية العراقية في المستقبل. ولحسن الحظ أني ألمح تغيراً في المواقف، وخـاصـة في مـواقف الشعب الكويتـي، بدأ الكـويتيـون يتفهمون أن هناك قـدراً هو قدر الجوار مع العراق، وأن هـذا القدر يتطلب التعايش مع العراق وأن العداء مقصور على النظام العراقي الحاكم الآن وليس ممتداً إلى الشعب العـراقي. وهـذه جـزئية مهمـة تقتضي منـا أن نعيـد النظـر في كثير من التعـامل مع الشعب العراقي وليس فقط الإصرار على استبعاده.

البعد الخامس والأخير: وهو البعد الديماجوجي في السياسة العربية بشكل عام مقابل البعد البراجماتي في السياسة الدولية. وهذا يبدو واضحاً من خلال الاستعراض الأساسي، سواء في ورقة الدكتور الـرميحي أو في ورقة الدكتور حسن نافعة فيما يتعلق بردود الأفعال المختلفة. في الحقيقة هذا طرح أمـامي جدلية معينة وهي تقوم كالآتي: في مقـابل أننا نحن العـرب نستطيع أن نخلق الأزمات ونفشل في إدارتها، بينما نجـد على النـاحية الأخـرى أن الغرب إن استطـاع أن يخلق الأزمـات فهو ينجح في تحديـد وسائل إدارتها قبل أن تفلت من يـديه، وأعتقد أن هذا هو الفـارق الحقيقي في درجة النضج السياسي والثقافي.

محمود المراغي:

نحن في الواقع أمـام منطقين لأستاذين لهما مكانتهما العلمية، وكما فهمت من الـورقة والتعقيب فإن الدكتور نافعة يغلب في تفسير الموقـف الأمريكي أنه قام على ركن المصلحة وأن الدكتور سمعان يقول: بل قام على ركن المبادىء أو أن المبادىء غير مستبعدة في هذا الموضوع، أنا في الواقع أريد أن أوجه بعض الأسئلة للدكتور سمعان:

١ــ هل يعتبر أن الموقف الأمريكـي مستند فقط لفكـرة الحق والشرعيـة وبالتـالي قضية النفط أو قضية القوة العسكرية العراقية أو قوة الخطر العراقي الذي كان متوهما ضد إسرائيل مستبعدة؟

٢ـ الأمم المتحدة اشتغلت في الموضوع وأمريكا اشتغلت في الموضوع، هل يعتقد أن اليد الطولى كانت للأمم المتحدة؟

أنا في الواقع أميل إلى رأي الدكتور نافعة في أن الأمم المتحدة أخذت القرارات ثم أعطت العملية للولايات المتحدة على طريقة تسليم المفتاح. وأمامي وثيقة محددة لابد أن تكون مرت على الدكتور سمعان، وهي التقرير الذي قدمه البنتاجون للكونجرس الأمريكي عن عاصفة الصحراء. الموجز الأول الذي وضعه شوارزكوف ثم التقرير المفصل الذي وضعه بعد ذلك. وفي التقرير شرح واف لفكرة التحالف، يعني كيف تم بناء التحالف: إن قيادة أمريكية حولها مجموعة كبيرة من الدول تقدم التأييد السياسي في الأساس، وتقدم بعض المساعدة العسكرية، لتتجنب الولايات المتحدة بهذا فكرة أن تكون منفردة في العملية أو تأخذ مخاطرة تكرار موضوع فيتنام أو أنها تتحمل العبء الاقتصادي إلى آخره. لا أتذكر فيما يتعلق بهذا إن كان فيه كلام كثير حول دور حتى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، يعني فكرة التحالف كانت مبنية على أساس قيادة أمريكية وحلفاء آخرين. وهذا أيضاً يحتاج لتفسير. فهذا التحالف من ٣٠ أو ٣٤ دولة بعض هذه التحالفات ليس لها معنى. فمثلا السنغال لما جاءت هو نوع من التأييد السياسي. كندا لما جاءت هو نوع من التأييد السياسي للولايات المتحدة في الأساس. تبقى نقطتان للدكتور نافعة أنا لا أعرف إذا كان البحث قد تطرق لهما أم لا وهما: العراق ضربت إسرائيل بالصواريخ أكثر من مرة، صحيح أنها لم تكن مؤثرة تأثيراً كبيراً من الناحية العسكرية. ولكن هل ترتب على هذا أن إسرائيل بدأت تعيد النظر في نظرية الأمن، يعني بمعنى أنه أصبح من الممكن أن تتمكن دولة أخرى أكثر قرباً من العراق ولتكن سوريا مثلا تتمكن عسكرياً أكثر، فتهدم نظرية الأمن الإسرائيلية.

النقطة الثانية: بالنسبة للولايات المتحدة أيضاً، الولايات المتحدة لم تستطع أن تفعل شيئا قبل شهر ونصف أو شهرين حتى أكملت التعبئة ونادت قواتها من غرب أمريكا إلى الخليج، فهل اختلفت الاستراتيجية الأمريكية بعد وقبل عملية عاصفة الصحراء؟

د. محمد السيد سعيد:

ملاحظاتي تنصرف في واقع الأمر لكيفية مناقشة ورقة الأستاذ الدكتور حسن نافعة ويتصل ذلك بملاحظة سريعة عن ورقة أستاذنا الدكتور محمد الرميحي. في تقديري

أن العرض الـذي قام به الـدكتور الرميحي لردود الفعل العـربية كان ظـالما لحد بعيد لفئتين من العرب :

الفئـة الأولى : وهي تلك التي وقفت مـوقفاً وسطـاً يـدين إدانة كـاملـة وجازمـة العدوان العـراقي المجرم أو العـدوان الصدامي المجـرم على دولة الكويـت ويتوجس خيفة أيضـاً من شرور الحل العسكـري عمومـاً والرغبـة الأمريكيـة معروفـة في تدمير القدرات العراقية جزئياً لصالح إسرائيل وهـو أمر لا تنكره الولايات المتحدة الأمريكية ولا ينكره مرجع واحد صدر عن أزمـة الخليج . هذه الفئة من العرب لايمكن حسابها في فئة الضـد ، والميل لاختزال هذا الموقف المعقـد والمركب إلى فئة الضد هـو أمر لغير صالح القضية العادلة للشعب الكويتي ، كما أنه من ناحية الأمانة العلمية الصرفة أمر غير جـائز. وأظن أن هناك انقســامـاً أو شرخاً رأسيـاً ، يعني ليس فقط على مستـوى المنظمات السيـاسية والأحـزاب والحركـات العـربية ، وإنما على مستوى كل وجـدان عـربي ، فـردي ، جماعي . هـذه القضيـة كـانت تنـاقش على مستوى كل أسرة وكل شخص ، وبالتالي ينبغي تقدير الأهميـة الخاصة لهذا الموقف ليس فقط باعتباره موقف القطـاع الأعظم ربما من المواطنين العـرب ، وإنما أيضاً لأنـه مـوقف في ذاتـه نبيل من النـاحيـة الأخلاقيـة ، لأنـه يحاول أن ينقـذ أو يسعى لإنقاذ الشقيقين معـاً الكـويت والعراق ، على الـرغم من أنه في تقديـري من الناحية الموضـوعية هو مـوقف مغلوط ، نبيل ولكنه مغلوط من حيث إنه كان يطمح إلى حل يكاد يكون مستحيلاً وهو إخراج الغزاة من الكويت وإخـراج القوات الدولية أيضاً من الأراضي العربيـة . وهو موقف مستحيل ولكن ينبغي تقديره بـاعتباره موقفاً نبيلا . هناك أيضـاً جانب كبير جداً من العرب كـانت تنتابهم حيرة ، وخـاصة المواطنين العاديين وهـؤلاء عدد هـائل جداً من الناس في أكثرية الدول العربية ، كـان موقفهم هو الأقرب إلى الحيرة بمعنى أنه قريب من المنطق الذي ذكـرته دون أن يكون متحزبـاً لموقف أو آخر، هذه الأغلبية الصـامتة كان ينبغي أيضاً تقدير موقفها . أقول هذه الملاحظة بصدد أمرين :

الأمـر الأول : هـو ميل بعض الإخوة في الكـويت إلى وضع جميع من لم يتبن كل الموقف الكويتي بكل تفاصيله مرة واحدة وحاول أن يضيف بعداً وهو أننا مع حرصنا الشديـد وحتى مع أولـوية تحرير الكـويت إلا أننا نـرغب أيضاً أو البعض يـرغب في استنفاد كل الوسائل الممكنة لإنقاذ الشعب العراقي .

الأمر الثاني: له دلالة أيضاً بالنسبة لمناقشة ورقة الدكتور حسن نافعة، وهو الميل لاعتبار موقف الدكتور حسن نافعة من نفس الطراز، التعامل مع الورقة بنفس الطريقة باعتبار أنها موضوعياً تقود إلى الموقف المضاد للشرعية والعدالة في الكويت. في واقع الأمر أنا أوضح هذه المسألة لأن لها أهمية بالغة، وقد لمحت من رد أستاذنا الدكتور سمعان بطرس هذا المنطق نفسه وهوموقف في رأيي شديد التطرف. أميز هنا إذن بين تقدير موقف الدكتور حسن وغيره من العلماء العرب باعتباره موقفاً مستقلاً جائزا أخلاقياً ولكنه قد يكون مغلوطاً، وبين مناقشة مضمون ما يقوله. ففيما يتصل بالقضية الأخيرة التي هي مضمون الورقة سوف أعرض فقط لبضع ملاحظات سريعة: الملاحظة الأولى تتصل بالتهميش المشترك في واقع الأمر بين الدكتور سمعان وبين الدكتور حسن نافعة لمقولة الشرعية الدولية. في واقع الأمر أنا أشك جداً في أن مقولة الشرعية الدولية تستحق التهميش أو أنها ليست أمراً معتبراً في عمل المنظمة الدولية كما ذكر صراحة الدكتور حسن. ولو أننا تناولنا عشر أزمات دولية وبحثنا في دبلوماسية حل الصراعات الدولية العشرة، من كمبوديا لغاية الصحراء المغربية، فسوف نجد أن التطبيق الذي حدث في هذه الأزمات كان في المضمون ينصرف إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن المعنية بهذه الأزمات، إن ما حدث من تسويات يتفق في العموم على الأقل إن لم يكن بالتفصيل مع الشرعية الدولية بمعنى القرارات ذات الصلة من مجلس الأمن، وبالتالي لا أستطيع إطلاقاً أن استبعد الشرعية الدولية باعتبارها أمراً هامشياً. لا، لم يكن هامشياً. وفي جنوب أفريقيا، وناميبيا مروراً بعشرات الحالات، عشر حالات على الأقل فيها جهود للتسوية الدبلوماسية للصراعات الإقليمية، كانت القرارات المعنية من مجلس الأمن هي حجر الزاوية في التوجيه للتطبيق مع اختلاف طبعاً في تقنيات التطبيق وتفصيلاته.

الأمر الثاني: هو التمييز بين الشرعية الدولية وبين مقولة الكيل بمكيالين فهما مسألتان مختلفتان جذرياً. الشرعية الدولية معناها ينصرف إلى الأساس القانوني لحل أو معالجة مشكلة ما، وحتى فيما يتصل بالقضية الفلسطينية هذا الأساس القانوني كامن حتى في الآلية الراهنة وهي آلية تستبعد الأمم المتحدة ذاتها ولكن الأساس القانوني الذي يُعترف به صراحة هو قرار (٢٤٢) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

ولكن الكيل بمكيـالين يأتي في قضية الفصل السابـع من الميثاق، بمعنى هل تتـوافر آليـة التنفيذ الإكـراهي أم لا تتـوافر هـذه الآلية. فمثـلاً في البـوسنة والهرسك الأمـر بوضـوح شديد الشرعية الـدولة محددة وقاطعة، فيما يتصل بكيفيـة التعامل مع حل أزمـة البوسنـة والهرسك، لكن لاتتـوافر، بـالقدر الكـافي على الأقل، آليـة إكراهيـة للتنفيذ، هذان أمـران مختلفان جذريا، وبالتـالي أنا أطالب الدكتـور حسن بمراجعة موقفه من تحقير مفهوم الشرعيـة الدولية. ملاحظة أخرى هي أن الـدكتور حسن بالغ مبـالغـة شديـدة في رغبـة الـولايـات المتحدة الأمـريكيـة في ضرب ونسف القـدرات العسكرية العراقيـة. أنا لم أر مرجعاً أمريكياً واحداً يتنـاول أزمة الخليج يقول بذلك. مع أن هذا الأمـر هو موضع لمنـاقشة مستفيضة في معظم المصادر الأمـريكية، إنما لا المصدر الـرسمي ولا مصادر الكتاب المستقلين قـالوا إن الموضوع على إطـلاقه ضرب القدرات العراقية، قالوا بالتحديد تخفيض القدرات العسكرية العراقية بما لا يمس أو بما لا يهز أسس الاستقـرار الإقليمي والتـوازنـات الإقليميـة وبما لايـدفع إلى تفكك العراق. بمعنى أنه كـان هناك قيدان أساسيان على الاستراتيجيـة الأمريكية في ضرب العـراق، القيد الأول هـو عـدم الإخلال بـالتـوازنـات الإقليمية بمعنى التمييـز بين القدرات الهجومية والقـدرات الدفاعية، والقيد الثاني هـو عدم دفع العراق للتفكك بما يقود إلى عملية متصلة على طريقة نظريـة الطاولة، أظن أن هذه المسألة على درجة عالية من الأهمية.

المسألة الثالثة، التي تستحق المناقشة في المضمون، وربما كان مناسبتها في الحقيقة قبل اندلاع الحرب، وهذه النقطة كانت حجر الزاوية في المناقشات والمناظرات القوية التي حصلت قبل أزمة الخليج، هي مـا إذا كان هناك حل ثالث مهما كـان هذا الحل الثالث نبيلاً. «أنا في تقديري أنه كان نبيلاً» بمعنى البحث عن صيغة تنقذ الشقيقين معـاً، القضية التي أريـد أن أؤكـدها والتـي اتفق فيها إلى حـد مـا دون الصياغـات المتطـرفة التي طـرحها الـدكتور سمعـان، هي ما إذا كـان مثل هذا الحل ممكنـاً على الإطلاق أم لا. وأنت تعلم يـا دكتور حسن على سبيل المثال أن العقوبـات والحصار الاقتصـادي مثلاً أداة استخـدمتهـا الأمم المتحدة في عـدد من الحالات فشلت فيهـا جميعها وعندما نجحت في حـالة واحدة هي حالة جنوب أفـريقيا الحالية وتسيير آلية

التحول الديمقراطي، نجحت بعد عشرين سنة على الأقل من صدور أول قرار يدين نظام الأبريتهايد ويطلب تصفيته. في البوسنة والهرسك القرار مطبق منذ سنتين على الأقل ودون أن ينتهي بنتيجة واضحة. على أي حال أنا أدعو الدكتور حسن، بمناسبة ما حدث بالفعل، إلى تأمل جدوى القول بأنه كان هناك حل وسط وسحري وسعيد، وأن هذا النوع من القضايا سنشهده من الآن فصاعداً، نحن كعرب، وأن هذه قضايا مختلفة ومعقدة للغاية، الاختيار فيها ليس بين حق وباطل وبين صح وخطأ، وإنما هو اختيار بين أقل الشرور الممكنة وليس بين صح وخطأ ومنهج أمريكي عربي. فالمسألة كانت في الحقيقة عربا مع أمريكان، وأمريكيين مع عرب مع حل ثان. وأنا أقطع تقريباً أنه بالفعل الحل الذي كنت تتصوره، الحل السحري السعيد ببعض الحصار الاقتصادي وبعض الضغط الدبلوماسي كان سيخرج العراق من الكويت، أعتقد أن هذا الحل هو جزء من مناورة عراقية هدفها تفويت الفرصة من خلال الحساب الدقيق لإمكانات العمل العسكري المتوافرة على الأرض أنه يمر شهر يناير وفبراير بما يجعل قضية التدخل العسكري أو الحسم العسكري قضية مستحيلة على وجه الإطلاق، وبالتالي كان الناس الذين وضعوا الأولوية لتحرير الكويت ولهزيمة المشروع الطغياني العراقي على المشرق العربي كله، كانوا مضطرين لقبول فكرة الحرب. وادعوك لمراجعة هذه القضية بالرغم من اعترافي وإصراري على أننا جميعاً ينبغي أن نعترف بأن هذا الموقف من حيث مضمونه الأخلاقي هو موقف نبيل على الرغم من أنه لم يكن صحيحاً.

عبد المحسن مظفر:

أحد علماء الفيزياء البارعين أراد أن يهدي إلى عالم صديق له هدية ما فأهدى إليه خيطاً رفيعاً جداً من الذهب لا يكاد يلمس أو يرى بالعين، فما كان من العالم الآخر إلا أن أعادها إلى صديقه العالم بعد أن ثقبها طولاً. هذا هو تقديري للبحث القيم للدكتور حسن نافعة والتعقيب القيم للدكتور بطرس، بحث فاخر جداً وتعقيب أفخر منه. عقلي كلية مع هذا البحث وعاطفتي وجزء من عقلي كلية مع التعقيب. هذا على الهامش لبيان تقديري للبحث والتعقيب. ولتسمحوا لي أن أتدخل في نقطتين أشار المتحدث الأخير إليهما جزئياً. **النقطة الأولى** تتعلق بجدوى الحصار والمقاطعة الاقتصادية لحل المشكلة

القائمة بين الكويت والعراق، أو لإنهاء القضية. الحصار والمقاطعة الاقتصادية، رسمياً على الأقل، من إعلانه إلى هذه اللحظة قائم ضد العراق ولايزال النظام العراقي يحكم ولم يسقط ولم يتأثر كنظام، ربما تأثر الشعب العراقي وعانى من هذا الحصار ومن هذه المقاطعة، ولكن النظام العراقي رغم الحصار ورغم المقاطعة حتى الآن لايزال قائما فإذن مقولة أن الحصار والمقاطعة كانا كافيين لثني النظام العراقي عن استمرار احتلال الكويت ثبت فعلياً بطلانها. هذه نقطة.

النقطة الثانية. هي قضية تدمير القوة العسكرية العراقية وأن هذا كان الهدف الأساسي من قيام الولايات المتحدة الحلفاء بتحرير الكويت، أولا: هناك تقارير عديدة تشير الآن إلى أن حوالي ٨٠٪ من القوة العسكرية العراقية الاعتيادية باقية، غير أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية التي عليها رقابة. الأسلحة الاعتيادية، معظم التقارير الدولية العسكرية تشير إلى أن العراق لايزال يحتفظ بـ ٨٠٪ من قوته العسكرية الاعتيادية. وهذه نقطة مهمة جدا، فإذن لم تدمر القوة العسكرية العراقية كما يجول في أذهان البعض.

النقطة الثالثة المتعلقة بهذه القضية أنه كان بإمكان النظام العراقي الحفاظ على قوته العسكرية لو استجاب للنداءات المتكررة من جميع الأطراف ومن بينها النداءات الواضحة من وزير الخارجية الأمريكية في لقائه الأخير مع وزير الخارجية العراقية لما أوضح ما الذي سيجري على الأرض العسكرية من دمار شامل للعراق لو لم يستجب لهذا. إذن المقولتان باطلتان، مقولة الحصار الاقتصادي باطلة بالفعل ومقولة تدمير القوة العسكرية العراقية، وأنها كانت الهدف الأساسي من عملية تحرير الكويت، أيضاً يبدو أنها غير صحيحة وغير دقيقة وتحتاج إلى كثير من الحذر عند الحديث فيها.

شوقي رافع :

لدي ملاحظة سريعة فقط حول ما أثير عن الولايات المتحدة والأمم المتحدة. أعتقد أن هناك شهادة للسيدة مارجريت تاتشر في مذكراتها تقول فيها: إنها كانت تلح على الرئيس بوش أن يبادر إلى ضربة عسكرية لقوات صدام حسين في الكويت، وقد ضاق صدرها بتردد الرئيس بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر لأنها كانا يصران

على أن تقوم الأمم المتحدة بدور أساسي، فإذن في النهاية نحن نستبعد محاكمة النوايا فأعتقد أن إشارة السيدة تاتشر مهمة في هذا الصدد.

د. سعد بن طفلة:

استمتعت حقيقة بتصفح معظم ما في هذه الورقة وأود فقط أن ألتقط جانباً وبسرعة وأعلق تعليقاً قد يراه البعض غريباً نوعا ما فيما يتعلق بالتباكي أو حتى محاولة التأسف على تدمير القوة العسكرية العراقية. قد يكون في هذه الدعوة التي أنادي أو حقيقة أؤمن بها بأنه يجب أن يكون هناك نوع من نزع أسلحة الأنظمة الديكتاتورية العربية. وكنت أرى وأنا أشاهد التلفزيون تدمير بعض الدبابات العراقية، أرى في كل دبابة انقاذاً ربما لعشرات من الشعب العراقي نفسه. هذه الأسطورة أو محاولة الحفاظ على القوة العربية أو الجيش العراقي، أو غير الجيش العراقي، حقيقة ليس بحفاظ على هذا الجيش ولا يخدم الإنسان ولا يخدم التنمية سواء في العراق ولا في المنطقة. بعض التقارير تتحدث على أن الجيش العراقي قتل، أو أن النظام «نظام صدام» قتل، من الشعب العراقي لإخماد ثورة الجنوب أربعة أضعاف ما قتله الحلفاء أثناء حرب تحرير الكويت، أما افتراض البعض منا لإيمانهم بهذه الأسطورة القائلة أنه قد يأتي في يوم من الأيام نظام وطني نستطيع من خلال هذا الجيش وهذه القدرات العسكرية الموجودة في العراق أن نحرر بها فلسطين، أنا أعتقد بأن هذا ضحك على النفس وعيش في وهم. تخيلوا مثلاً لو أن انتفاضة الحجارة كانت موجودة لدى نظام عربي مثل نظام صدام حسين، هل كانت ستستمر لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. لنكن أكثر واقعية، حقيقة أنا كنت أتألم حين أرى جسراً يدمر في العراق لأن الجسر قد يعبر عليه طفل أو شيخ أو حتى دابة، ولكن حقيقة كنت أرى في دمار أي دبابة عراقية إنقاذا لعشرات إن لم يكن أكثر من الشعب العراقي أنفسهم. يجب حقيقة أن نعيش داخل وهم وسراب بأن عملية تدمير الجيش العراقي كانت دماراً لقدرات عربية. أنا أعتقد بأن هذا نوع من الضحك على أنفسنا. لربما بأن الدعوة إلى نزع الأسلحة وعدم تسليح هذه الأنظمة يتوافق أيضاً مع دعوة أؤمن بها للديمقراطية وللتنمية. لأن تسخير هذه التكاليف الباهظة ـ وبدلا من صرفها على الجيش ـ لمشاريع للتنمية من شأنها حقيقة أن تؤدي إلى أهداف استراتيجية قومية قد نصبو

إليها، ولنا في اليابان أو ألمانيا خير مثال، فعلى الرغم من أنها فرض عليهما الحد من التسلح إلا أن ألمانيا رغما عن أنف العالم وبوجود جيوش معسكر حلف وارسو والحلف الأطلسي استطاعت بشكل سلمي أن تتوحد مع ألمانيا الشرقية. وهناك أيضا نموذج اليابان ومحاولة مغازلة روسيا لليابان من أجل المساعدات الاقتصادية، رغم أن روسيا عسكريا أقوى من اليابان وهو خير مثال على أنك تستطيع حقيقة أن تستعيد حقك. فاليابان رفضت إعطاء مساعدات لروسيا إلا بعد عودة جزر الكورال. أنا أريد حقيقة أن نبحث عن نمط تفكير آخر، أتمنى حقيقة أن نتجاوز مفهوم القدرة العسكرية القوية الدبابية وهلم جرا. لا ننسى حقيقة أن هذه الأنظمة وهذه الجيوش وهذه الأموال التي صرفت على مدى العقود الأربعة أو الخمسة الماضية، تحت ذريعة تحرير فلسطين، قد وجهت حقيقة إلى صدور هذا الشعب وعلى حساب تنمية هذه الشعوب في المنطقة. وأعتقد أيضاً أن الدعوة إلى نزع أسلحة هذه الأنظمة يتوافق أيضا مع انتهاء الحرب الباردة ودخول هذا العالم إلى لغة جديدة، لغة تنادي حقيقة بالسلم العالمي والاستقرار العالمي.

د. سليمان العسكري:

أريد أن أشير إلى جزئية وردت في بحث الدكتور حسن نافعة، في الفقرة القائلة إنه «في الساعات الأولى للغزو نفذت خطة الطوارىء التي وضعت من قبل أمريكا لإنقاذ الأسرة الحاكمة الكويتية». في الواقع يبدو لي أن هذه مقولة غير دقيقة، ولم تثبت بالطريقة التي ذكرها هيكل، وهيكل نقلها عن مصدر آخر، صحفي أمريكي كما أذكر. هناك ملاحظتان صغيرتان أيضا على ما ورد في بحث الدكتور حسن نافعة بالنسبة لما حققته أمريكا من مكاسب في حرب تحرير الكويت، ورد في البحث أنها استطاعت أن تسيطر على منابع النفط، «وهذه إحدى الفوائد التي حققتها أمريكا. يبدو لي أنه لم يجد جديد بالنسبة لمصالح أمريكا في النفط في المنطقة بشكل عام، لا قبل الأزمة ولا بعد الأزمة، أيضا إحدى الفوائد التي حققتها أمريكا هي أنها عندما سيطرت على منابع النفط تمكنت من أن تضغط على اليابان وعلى أوروبا في مصالحها النفطية ولا أعرف أي ضغوط مورست من قبل أمريكا على اليابان وعلى أوروبا. بالعكس بعد نهاية الحرب بدأت أسعار النفط تنخفض ولم تتصاعد. وبالتالي لا أرى

أن أمريكا سببت مشاكل لأوروبا واليابان في هذا الجانب. بالنسبة لفرض نظام شرق أوسطي جديد تدخل إسرائيل فيه طرفا أساسيا، فهذا الموضوع ليس بجديد، هذا الموضوع بدىء فيه من السبعينيات، فمنذ بدء الصلح مع إسرائيل وكامب ديفيد بدأ تنفيذ هذا الموضوع، وصحيح أخذ مراحل متباعدة إنما الموضوع ليس بجديد ولم يكن مرتبطا بالحرب التي حدثت لتحرير الكويت. بالنسبة للجيش العراقي فإن الإخوان غطوا هذه النقطة، لأننا نعتقد بأن الجيش العراقي لم يدمر كاملا وليس من المطلوب تدميره بالشكل الذي كان متصورا. أمريكا لم تخسر في الحرب في القوى البشرية، واضح طبعا لأننا كلنا نعرف أن العراق لم يقاتل، فحتى قواته التي حشدها في الكويت وفي جنوب العراق لم تقاتل أمريكا ولم تحاول حتى أن تصد قوات برية عادية، يعني شيء غريب أن الكل استسلم منذ اللحظة الأولى لبدء المعركة البرية ودون قتال.

تعقيب الباحث (د. حسن نافعة):

الحقيقة أنا أود أن أبدأ بالتعبير عن سعادتي الحقيقية لكل ما سمعت، سواء ممن اختلف معي أو من اتفق، لأنني انتمي لهذا النوع من المثقفين، أو المتعلمين، لكيلا أعطي لنفسي هالة أكبر مما استحق، الذين ينصتون إلى الرأي الآخر ويقدرونه ويحترمونه تماماً. ومن هذه الزاوية فأنا أقدر تقديرا كبير ما تفضل به أستاذي الدكتور سمعان بطرس. وأود أن أؤكد في البداية أنني لم أكتب هذا البحث انطلاقا من مواقف أيديولوجية على الإطلاق أو انطلاقا من مواقف انطباعية، بل حاولت أن أقوم ببحث أكاديمي موضوعي قدر ما تسمح به قدراتي. ولذلك أنا أميز بين موقفي من الأزمة كفرد وبين تناولي لها كباحث، وأظن أنني كتبت وكان موقفي واضحا جدا ضد الغزو العراقي للكويت على طول الخط ومع تحرير الكويت تحريرا كاملا، وإنما تناولت هذا الموضوع في ضوء تطورات الأزمة. أنا أيضا كنت حزينا لتدمير العراق رغم أنني أعتبر أن النظام العراقي هو من أبشع النظم التي عرفتها المنطقة العربية، وربما من أبشع النظم في العالم، وتلك مسائل بديهية ولا تحتاج إلى توضيح، أنا فقط مندهش، أنا أود أن أركز على مسألتين، مسألة أنني تعمدت تهميش الشرعية في البحث. أنا لم أقم بأي عملية لتهميش الشرعية ولم أقل إن المواقف الدولية تبنى فقط

على المصالح بمعنى أن المصلحة هي التي تسود حتى لو كـانت ضد الشرعية الدولية أو أنني أطالب بأن تسـود هذه الرؤية . كـانت القضية عادلةكلما مكن هـذا من قدر أكبر من التعبئة الدولية ومن الدفـاع عن القضية ، وبالتالي ليست قضية أنني أهمش الشرعية الدولية ، أنا لم أهمش الشرعية الـدولية أو لم انتقص من قدرها على الإطلاق ، وكانت قضيـة الكويت قضية عادلـة وكانت قطضية الكويت تتسق تمامـاً مع الشرعية الدولية وكان مطلوباً إخراج العراق من الكويت .

القضية التي تنـاولتها هي تحديداً لماذا عملت آليـات الأمن الجماعي بهذه الصورة ووفقاً لهذا المنطق . ومـا هي العوامل التي أثرت عليهـا ، ولماذا تصرفت الأمم المتحدة بهذه الطريقـة تحديدا ولم تتصرف بأي طـريقة أخـرى؟ ولذلك هناك في تـاريخ الأمم المتحدة مـواقف فيها خـرق واضح تماماً للشرعيـة الدوليـة ولكن النظام الـدولي كان يعمل وقتها بطـريقة مختلفة وبآليـة مختلفة . خذ مثلاً في المجـر سنة ١٩٥٦ ، جيوش حلف وارسو اجتـاحت المجر لقمع ثورة فيها ، ألم يكن هـذا خرقاً واضحا وفـاضحاً للقانون الدولي؟ طبعاً الاتحاد السـوفييتي استخدم حق الفيتو في مجلس الأمن وعندما عرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة ووفقاً لقرار الاتحاد من أجل السلام كل ما فعلتـه الجمعية العامة أنها أخذت تنـدد بالغزو وترسـل بعثة لتقصي الحقائق ، الاتحاد السـوفييتي رفض حتى أنـه يستقبلهـا . مثـال آخـر ، الغـزو السـوفييتي لتشيكوسلوفاكيا . إذن هناك مناطق نفـوذ وكانت هناك آلية رغم أن الميثاق هو الميثاق ولم يتعدل الميثاق . ما أريد أن أقوله أن كل حـالة وكل أزمة لها توقيتها وتعمل في إطار نظام دولي معين . فنحن نرى معالم النظام الدولي الذي تعمل في إطاره الأمم المتحدة ونحـاول أن نفهم وأن نشرع وأن نفسر لماذا تصرفت الأمم المتحـدة على هـذا النحـو. بالنسبة لقضيـة العقوبات الاقتصادية ، أنـا مقتنع تماما أن العقوبات الاقتصـادية ما كان يمكن لها أن تـؤثر على مسار الأزمـة ، وأعتقد أنني كتبت هـذا إن لم يكن في هذا البحث فربما في أبحاث أخرى . واضح جداً أنـه كان هناك عوامل كثيرة جدا تضغط في اتجاه التعجيل بـالحل العسكري ، أحـد هذه العـوامل أن العقوبـات الاقتصاديـة وحدها ربما لا تكفي لأنه يتعين الانتظار لفترة طـويلة جداً ، لكن فقط أريد أن أقول إن العقـوبات الاقتصـاديـة التي فرضـت على العراق ليس لها مثيل على الإطـلاق في

تاريخ المنظمات، في تـاريخ الأمم المتحدة، لأن العقوبات التي فـرضت على روديسيا والعقوبات التي فرضت على جنوب أفريقيـا كانت عقوبات جزئية ومحدودة جداً ولا يمكن مقـارنتها ولم يفـرض الحصـار البحري أو الجوي الـذي فرض على العـراق على الإطلاق، وبـالتالي حتى من هذه الـزاوية هنـاك فرق كبير وكان من الممكن أن تـؤثر العقوبات، لكنها كان يتعين أن تستغرق وقتاً طـويلاً وتكلفة القوات الموجودة تكلفة كبيرة جدا، وهذا عـامل ضاغط، ثم موسم رمضـان والحج، هناك إذن عوامل كثيرة جدا عجلت بضرور اللجوء إلى الحسم العسكري.

كل هذا نحلله تحليـلاً موضوعيا، وأنا أقـول إنني كنت أتمنى أن ينسحب صدام حسين من الكويت دون قيد أو شرط من خلال حل سياسي، لكني لست أبله بل أن فاهم تمامـاً، الموقف العراقي حتى ولو أنا حللت الموقف العـراقي بمنهج إدارة الأزمة اعتبر أن هناك مـواقف غير مفهومـة، وحتى مواقف شـديدة الغبـاء وأن هناك بعض اللحظات اتيحت فيها الفرصة ليستفيد من الموقف الفرنسي على سبيل المثال، فهناك مشروع قرار عرض على مجلس الأمن قبل انتهاء المهلة المحـددة للعراق بساعات قليلة جدا، بريز دي كويلار في زيارته لبغداد وأنا آسف للتعبير «لطعه» صدام حسين عدة ساعـات، لم يقابلـه صدام حسين مع أني كنت أتصـور أنه حتى بمنطـق إدارة الأزمة كان يستطيع أن يأخذ بريـز دي كويلار من يده ويقول له أنا ضـد الأمريكان لكن أنا مع الشرعيـة الدوليـة وأنا سـوف انسحب ويطلب ضمانـات لحماية القـوات العراقيـة المنسحبة إلى آخـره. فأنا أتصـور أن هذا الموقف أيضـا هو سـوء تقديـر، يعني هناك سلسلة من الأخطاء، أخطاء التقدير التي وقع فيها العراق في الحساب حتى من زاوية الرؤية العلمية الموضوعية لكيفية إدارة أزمة وكيفية إدارة الصراع، ليست الشطارة إنك تحتل الكويت في ست ساعات، هذه مسألة سهلة وميسورة ولكن الشطارة هي كيف تدير الأزمة، لكنه حتى هنا لم يعـرف بالضبط كيف يدير الأزمة إدارة صحيحة وكيف يناور، إلى آخره.

لكن أنا كانت قضيتي الأسـاسية بالنسبة للأمم المتحدة هي أن أحـدد تحديداً ما العوامل ولماذا تصرفت الأمم المتحدة وآليات الأمم المتحـدة على هذا النحو. وأريد أن أضيف هنا نقطـة، طبعاً الحديث في هـذا يطول والجدل يمكن أن يكـون مستمراً إنما

يجب أن نتذكر، وقد ذكر ذلك في البحث تحديداً لكن لا أعرف لماذا لم تتم الإشارة إليه، أن هناك لجنة اسمها لجنة أركان الحرب وأن هناك مادة اسمها المادة (٤٣) والالتزامات التي تفرضها على الدول، وأنا كنت أقارن ليس من زاوية مثالية، يعني ما المعيار التي تتحدث عنه، القرار (٦٧٨) مثلاً يطرح تساؤلات، لماذا ليس تقييمي أنا للموقف، إنما أنت تنظر ماذا يقول ميثاق الأمم المتحدة في ذلك وما الحالات التي يمكن فيها استخدام القوة، وكيف وبأي شروط، صحيح أستاذنا الدكتور سمعان قال: إن الميثاق لا يمنع من أن يفوض مجلس الأمن دولا أخرى في تنفيذ قراراته، نعم ولكن ليست هذه هي آلية الأمن الجماعي كما هو منصوص عليها في الميثاق.

النقطة التي كنت أتمنى أنها تحصل، خصوصاً ومقولة النظام العالمي طرحت بقوة، النظام العالمي الجديد الذي تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الأساسي، وأنها تعاقب كل المجرمين وكل الخارجين على قواعد القانون الدولي بنفس الطريقة، كان هناك فرصة في تقديري الشخصي لكنها أجهضت. أجهضت لأسباب كثيرة جداً من بينها أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب في ذلك، لأن مفهوم الأمن الجماعي بطبيعته يعني إدارة جماعية، يعني إدارة مشتركة يعني وجود شريك آخر يدير، الولايات المتحدة في لحظة من لحظات النظام العالمي التي لديها فيها فرصة أن تنفرد بقيادة النظام العالمي لم تكن تريد هذا، لكن الاتحاد السوفييتي صرح في أثناء الأزمة أنه على استعداد للتفكير في إحياء لجنة أركان الحرب التي تجمدت أثناء الحرب الباردة وقال إنه على استعداد لأن يبحث في آلية لتنفيذ الوضع المادة ٤٣ لوضع التنفيذ، وفرنسا رحبت بهذه الفكرة لكن الولايات المتحدة قطعت عليهما الطريق. وأيضاً الموقف السوفييتي لم يكن موقفاً حازماً في هذا الموضوع، وبالتالي لم تكن هناك إدارة جماعية دولية لاستغلال مرحلة الأزمة لإعادة إحياء الآليات التي توقفت أو تجمدت أو ماتت في أثناء الحرب الباردة. وبالتالي أنا أميل إلى الاعتقاد بأن مقولة شعار النظام الدولي الجديد كانت أساساً لتحريك وتعبئة قطاع أوسع للتحالف ضد العراق لكن لم تتوافر الإمكانات أو القدرات أو النوايا أو الرغبات لوضع آلية الأمن الجماعي موضع التطبيق بالفعل.

واكتفى بهذا، هناك ملاحظات كثيرة جداً لكن أنا أشكر لكل من تفضل بالتعقيب على هذا البحث أو قراءته.

تعقيب من «المعقب على البحث» «د. سمعان بطرس»

أولا يسعدني كثيراً أن المداخلات التي تمت والتعقيب الأخير لزميلي الأستاذ الدكتور حسن نافعة أوصلتنا في الحقيقة إلى أرضية مشتركة بدلا من النفور الذي كان يبدو واضحاً في البداية وهو في الواقع نفور غير صحيح ولا ينطبق على الحقيقة والمداخلات بيني وبين الأستاذ الدكتور حسن.

الآن اتجه إلى الرد مباشرة على بعض الأسئلة التي وجهت إليه أو الملاحظات التي وجهت إلي مباشرة وأولها سؤالان وجههما الأستاذ محمود المراغي فإنه فهم أنني قلت أن الموقف الأمريكي استند أساساً إلى الشرعية الدولية بينما الدكتور حسن نافعة يؤكد أو يرجح أن الموقف الأمريكي استند إلى المصالح وليس إلى الشرعية. في حقيقة الأمر أنا لم أقل إن الولايات المتحدة استندت فقط إلى الشرعية الدولية فإن موقف أي دولة في العالم، والولايات المتحدة أو غير الولايات المتحدة، تبرره المصالح. كل ما في الأمر أن دور الشرعية الدولية جاء مؤكداً ومؤيداً ومسانداً للموقف الأمريكي الذي أساسه المصالح. فأنا لم أنف المصالح إطلاقاً في هذا الشأن، إنما استفادت الولايات المتحدة من الوضع القائم من مبادىء الشرعية الدولية لكي تعزز موقفها وتحقق مصالحها في هذا الشأن.

الملاحظة الثانية، وهي ترتبط بالواقع الدولي، هل اليد الطولى كانت للأمم المتحدة أم اليد الطولى كانت للولايات المتحدة الأمريكية، وهنا أيضاً يرجح أو يميل الأخ محمود المراغي إلى رأي الدكتور حسن نافعة بأن اليد الطولى كانت للولايات المتحدة الأمريكية. عند هذه النقطة أنا ندمت أشد الندم أنني بسبب الالتزام بالوقت تجاهلت أو في الواقع أجلت مناقشة موضوع المقابلة بين حق الدفاع الشرعي عن الذات وآلية الأمن الجماعي، لو كنت ناقشت هذه القضية لاتضح تماماً أن المسألة ليست يدا طولى للولايات المتحدة أو يدا طولى للأمم المتحدة، إنما هناك في الواقع تفاعل تام بحكم طبيعة الآليتين، بين هاتين الآليتين. وكلتا الآليتين سواء الأمن الجماعي أو الدفاع الشرعي عن النفس تشرف عليهما الأمم المتحدة. صحيح من الناحية الواقعية، على أرض الواقع، قيادة القوات، قيادة العمليات العسكرية، هذه كلها كانت متروكة للولايات المتحدة الأمريكية لأن أساس العملية أصلا قام على

أساس حق الدفاع الشرعي عن النفس ولم يقم على أساس تطبيق نظام الضمان أو الأمن الجماعي الذي تتولى القيادة فيه الأمم المتحدة ذاته وليس الدول ، فلو كنت شرحت هذه النقطة وهذا التفاعل لاتضح أن المسألة ليست يدا طولى لهذا أو يدا طولى لتلك إنما هي قضية تفاعل بين آليتين وانسجام أو توافق أو تناغم بين مصالح الدول عبر عنها مجلس الأمن. فهنا مجلس الأمن لم يكن أيضاً غائباً كلية حتى عن سير العمليات العسكرية والنتائج التي ترتبت على سير العمليات العسكرية ، بدليل أن مجلس الأمن هو الذي تبنى القرار ولا أستطيع أن أقول إن هذا قرار أمريكي . نعم اقترحته الولايات المتحدة إنما كون مجلس الأمن يتبناه إذن معنى ذلك أن المجتمع الدولي أيضاً يتبناه، وهو القرار الخاص بشروط وقف إطلاق النار. فالأمم المتحدة كان لها يد في هذه القضية . و انتقل للأخ الزميل الدكتور محمد السيد سعيد وأقول إنني أوافقه على كل ما قاله في حقيقة الأمر، ولكن مع ملاحظة بسيطة أن هناك فارقاً بين التطرف والحماسة في عرض الرأي. فأنا أعترف أن هذه طبيعتي، أني متحمس في عرض رأي أنا مقتنع به، إنما لايعني ذلك أنني متطرف في هذا الرأي، لأن التطرف معناه أنني متشبث بالرأي ولا أقبل غيره . فهنا أعتقد أني بعيد كل البعد عن مسألة التطرف في هذا الأمر بهذا المفهوم بطبيعة الحال ولكني أقر وأعترف بأني أبديت رأيي بقدر كبير من الحماسة ، ولو كنت قلت نفس الرأي بطريقة هادئة بسيطة ناعمة ربما لما كنت اتهمت بهذا التطرف .

نأتي للملاحظة الأخيرة للدكتور حسن، أنا لا أنكر إطلاقاً أنه هنا الأمم المتحدة لم تلتزم بأصول وأسس الأمن الجماعي ، كما هو منصوص عليه في الميثاق الفصل السابع وبصفة خاصة المادة ٤٣ . وأنا معك أن نظام الأمن الجماعي، كما هو مرسوم في الميثاق ، لم يطبق ولا مرة واحدة منذ أن نشأت الأمم المتحدة حتى الآن. ولا أتوقع أن يطبق حتى في المستقبل. لأن هنا هذا النظام يقوم في الواقع على افتراضين، وهما افتراض إجماع الدول الكبرى هذا الإجماع مهما حدث بينها لن يتوفر في كل الحالات ، ولذلك فإن الدول الكبرى أرادت أن تتحرر وتتحفظ لنفسها على الرغم من أنها هي التي وضعت نظام الأمن الجماعي ، ولأنها لاتريد أن تقيد نفسها سلفاً بهذا النظام ولذلك فالأفضل لها أن تلجأ إلى أساليب أخرى وهي المادة ٥١ مع تطوير هذه المادة التي هي أساس الدفاع الشرعي عن النفس .

وفضـلاً عن ذلك فإن عمليـات الأمـم المتحـدة للمحـافظـة على السلم والأمن الدوليين، أين أساسها من ميثاق الأمم المتحدة، لا وجود لمثل هذا السلوك في ميثاق الأمم المتحـدة، استخـدام القوة في هـذا الشأن منـوط فقط بنظـام الأمن الجماعي أو الدفاع الشرعي. فأين هنـا موضع العمليات الميدانية للأمم المتحـدة والتي تقوم فيها بعمليـات عسكريـة مثل الوضع في الصـومال، مثل الـوضع إلى حد مـا في البوسنـة والهرسك وغيرهما الكثير. فهذا النشـاط لاوجود لـه إطلاقـاً، لا أساس لـه في ميثاق الأمم المتحدة. ولكن كما نعلم أن أي منظمة دوليـة هي منظمة حية تحاول أن تواكب طبيعة سير العـلاقات بين الـدول، وإذا لم تواكب هـذا فهنا في الـواقع تفقـد المنظمة الدوليـة أي فاعليـة وأي مصداقيـة وينتهي بها الأمر في الـواقع إلى الانهيار. وهـذا ما حـدث بـالنسبـة لعصبـة الأمم المتحـدة لأنها لم تـواكب التطـورات التي حـدثت في العلاقات الـدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين. الأمم المتحدة كانت أكثـر مرونة وتجاوزت نصوص الميثـاق عن طريق تفسيرات واسعـة لكي تدخل آليـات هي أصلاً غير مـوجـودة في الميثـاق في هـذا الأمـر. فهنـا يجب ألا أحكم إذن على نشـاط الأمم المتحـدة أو موقف الأمم المتحـدة من قضية الغـزو العراقي للكـويت فقط بالنظـر أو بـالقياس إلى الفصل السـابع من الميثـاق، وعلى وجـه التحديـد المادة ٤٣ من هـذا الفصل. لأن هذه النصوص وبصفة خاصـة المادة ٤٣ نصوص موقوفة، لم تطبق ولن تطبق في المستقبل المنظور على الأقـل. فلا أحكم على هذا الأسـاس، فأجد أسـاساً آخر في الميثاق يبرر لي هذه الشرعية.

المحور الثالث

الآثار والتداعيات

١ ـ دراسة في الآثار النفسية والاجتماعية للغزو العراقي لدولة الكويت

٢ ـ النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد السياسي

٣ ـ الشرعية السياسية في الخطاب السياسي العربي والاحتلال العراقي للكويت

٤ ـ تعقيب عام على أبحاث الندوة

البحث الأول

دراسة في الآثار النفسية والاجتماعية للغزو العراقي لدولة الكويت

د. طلعت منصور

مقدمة :

لقـد شهد التـاريخ الإنساني في مـواضع كثيرة من العـالم أحداثـا مروعـة من عـدوانات وحـروب . . اختلفت بشأنها الاجتهـادات والتفسيرات، ولكن ربما لم يخبر التـاريخ الإنسـاني مـوقفـا اجتمعت فيـه كلمة العـالم واتحدت حـولـه الآراء والاتجاهـات مثل الموقف من العـدوان العـراقي على الكـويت . . فـالمحنـة التي تعرضت لها الكويت ـ دولة ومجتمعا، ترابـا وتراثا، شعبا وقيادة شرعية ـ من جراء ذلك العـدوان. وما اتصف بـه ذلك العدوان مـن اللامعنى والـلامعياريـة ومن القساوة والوحشية التي تفوق في حـالات كثيرة كل ما شهده التاريخ الإنساني من مآس ومن ظلم، قـد أوجدت معها «حالـة صدمة» للإنسان الكـويتي في سعيه الجاد لبناء ذاتـه الحضارية بين المجتمعات الإنسـانية . . بل كان «صـدمة» لكل المجتمع الإنسـاني، وذلك في عصر يـرنـو إلى حضـارة القـرن الحادي والعشرين (طلعت منصور، سبتمبر ١٩٩٠)(١).

وربما لا نختلف في أن العدوان العراقي على دولة الكويت هو «نموذج أو طراز أصلي» Prototype للأزمات، وحيث يمكن بنـاء على نظرية الأزمة crisis theory وعلى نتـائج البحـوث العلمية وتضميناتها فيما يتعلق بتجارب الـدول الأخرى التي خبرت أزمـات من مآسي الحروب ـ أن يكون تعاملنا مع آثار أزمـة العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت قائما على أساس من بصيرة علمية ومن خبرات عملية وعالمية.

فرضيات أساسية في نظرية الأزمة:

يمكن من استقراء نظرية الأزمة ومفاهيمها وما تبسطه نتائج البحوث من آفاق للتفسير والتنبؤ والضبط[٢]، أن نحدد عددا من الفرضيات الأساسية التي تساعدنا على فهم طبيعة الأزمة وديناميتها وآثارها وأبعاد مواجهتها:

* **الأزمات ظاهرة وجودية**: إن الأزمات مكون أساسي من مكونات الوجود الإنساني، بقدر ما تعتبر الأزمات أحداثا متوقعة في فترات مختلفة من مدى حياة الإنسان ومن تاريخ المجتمعات والشعوب، وذلك رغم وجود متغير الفجاءة والسرعة والشدة في طبيعة الأزمة ذاتها. وغالبا ما تنطوي الأزمة على «حالة صدمة»، أي وقوع الأذى والضرر والخسارة على المستويين البنائي والتوظيفي للفرد أو المجتمع.

* **منشأ الأزمة**: تنطوي الأزمات على بدايات يمكن تحديدها في أحداث معينة تمثل «منشأ» الأزمة crisis onset، ويتوقف تأثير هذه الأحداث في توقيتها وشدتها ومدتها وتتابعها ودرجة تداخلها مع بعضها ومع أحداث أخرى[٣].

* **الاضطراب واختلال التوازن**: يمثل الاضطراب أو اختلال التوازن Dis-equilibrium أكثر الجوانب المميزة لحالة الأزمة[٤]، وتأخذ هذه الحالة مظاهر متميزة من الاضطراب الانفعالي الشديد. وفي ذلك يصف «كراو» Crow (١٩٧٧) الأزمات في أنها تنعكس على حياة الناس بألوان ثلاثة ـ اللون الأصفر (القلق)، واللون الأحمر (الغضب)، واللون الأسود (الاكتئاب) ـ تمثل الجوانب الانفعالية لحالة الأزمة[٥].
ولا تقتصر مظاهر الأزمة على التغيرات الانفعالية ولكن تشمل أيضا الشكوى من اضطرابات جسمية (مثل اضطرابات المعدة، والصداع المزمن، والأمراض الجلدية، وأمراض القلب وغيرها)، والاضطرابات السلوكية (الصراع مع الآخرين، اضطراب قدرة الفرد على العمل أو بذل الجهد أو الممارسات اليومية).

وتتميز حالة الأزمة بعدة أعراض وهي[٦]:

١ ـ الشعور بالتعب والإجهاد.

٢ ـ الشعور بالعجز.

٣ ـ الشعور بعدم الكفاية.

٤ ـ الشعور بالحيرة والفوضى .

٥ ـ أعراض جسمية .

٦ ـ مشاعر القلق .

٧ ـ اضطراب في علاقات العمل .

٨ ـ اضطراب في العلاقات الأسرية .

٩ ـ اضطراب في العلاقات الاجتماعية .

١٠ ـ اضطراب في الأنشطة الاجتماعية .

وتعكس هذه الأعراض ما يتفق عليه العلماء من أن حالة الأزمة يمكن أن تؤثر في جوانب متعددة من حياة الأفراد في وقت واحد :

ـ المشاعر.

ـ الأفكار.

ـ السلوك .

ـ العلاقات الاجتماعية .

ـ التوظيف الجسمي .

* **ضعف القدرة على المواجهة :** من الجوانب الأساسية في فهم الأزمات وديناميـاتها تعرض قدرات ومهارات الأفراد على المواجهة إلى الانهيار أو الاضطراب ، أي عدم كفاية أساليب الفرد في التعامل مع أحداث الأزمة ، بقدر ما تمثل تلك الأحداث ظروفا جديدة قاسية ومباغتة . يحدد «كابلان» عدة خصائص للمواجهة الفعالة(٧) :

١ ـ استكشاف الواقع وقضاياه بفاعلية ، والبحث عن المعلومات .

٢ ـ التعبير بحرية عن كل من المشاعر الموجبة والسالبة ، وتحمل الإحباط .

٣ ـ طلب المساعدة الفعالة من الآخرين .

٤ ـ تجزئة المشكلات إلى وحدات يمكن السيطرة عليها والتعامل معها على أساس تناول وحدة واحدة في وقت معين .

٥ ـ الوعي بالتعب وبالنزعة إلى الارتباك والفوضى، بينما تبذل الجهود ويباشر الضبط والسيطرة على مجالات كثيرة في الحياة قدر الإمكان.

٦ ـ التحكم في الانفعالات حيثما يكون ممكنا (وتقبلها حينما يكون ذلك ضروريا)، مع المرونة والرغبة في التغير.

٧ ـ الثقة في النفس وفي الآخرين، مع التفاؤل بنتائج جهود المواجهة.

يقسم «لاذاروس» (١٩٨٠) عمليات المواجهة هذه في فئتين:

(١) تغيير الموقف ـ حل المشكلة.

(٢) السيطرة على المكونات الذاتية للمشكلة.

والواقع أن حالة الأزمة تتصف بضعف أو انهيار عمليات المواجهة لأن الحل العقلاني للمشكلة قد يكون صعبا أو مستحيلا، كما أن الأفراد يواجهون صعوبة في التحكم في المكونات أو الجوانب الذاتية للموقف أو المشكلة[٨].

* **متغير الزمن في الأزمة**: يقرر معظم العلماء والمعالجين المتخصصين في الأزمات أن حالة الأزمة قد تكون حادة (نشأتها مفاجئة ومداها قصير) أو مزمنة (تتراكم مع الوقت وقد تستمر لسنوات). وإذا كان «كابلان» (١٩٦٤) يذهب إلى أن المدى الزمني لحل الأزمة يستغرق غالبا ستة أسابيع[٩]، إلا أن هناك من العلماء من يقررون أن هناك من الأزمات ما لا يمكن حله في غضون تلك الفترة الزمنية القصيرة (وورتمان وسيلفر، ١٩٨٧)[١٠]. ويذهب «لاذاروس» (١٩٨٠) إلى أن حل الأزمات الخاصةبالفقدان والموت قد يستغرق سنوات[١١]. وقد سعت بعض الدراسات إلى استعراض عدد من الدراسات عن استمرار التأثيرات التي أجريت على الأشخاص الذين بقوا على قيد الحياة بعد معسكرات الاعتقال النازي وحيث تكشف هذه الدراسات عن طائفة واسعة من المشكلات التكيفية المزمنة ـ الانفعالية والدافعية والجنسية والاجتماعية والأسرية[١٢].

وتفترض هذه الدراسات عامة أن شدة الاضطرابات السلوكية تزداد كدالة لشدة الحدث الضاغط ولمداه الزمني[١٣].

والواقع أن ما يطرحه «كابلان» وآخرون عن سحر العدد ستة أسابيع كمدى زمني

لحل الأزمة إنما يحتاج إلى إيضاح وتحديد على أساس من التمييز بين طورين من أطوار مواجهة الأزمات وهما: استعادة التوازن وحـل الأزمة. فاستعادة التوازن تستغرق فترة الأسابيع الستـة تقريبـا، حيث ينخفض السلوك المضطـرب والانفعالات المضطـربة وكثرة الشكـوى من اضطرابات جسمية عن الحالـة الشديدة التي كانت تميـز المرحلة الأولى من الأزمة. فـالإنسان لا يستطيع أن يتحمل مستـويات عاليـة من اضطراب التوازن وعـدم الاستقرار لفترات طويلة من الـزمن، وبالتالي فإن استعادة التـوازن قد تستغرق هـذا المدى الزمني المحـدود. أما حل الأزمة فقـد يستغرق فترة قـد تطول أو تقصر بناء على درجـة شدة التعرض لأحـداث الأزمة وعلى الاستعـدادات الشخصية وعلى أساليب التدخل والمواجهة لآثار الخبرات الصدمية.

ومن حيث المدى الزمني الـذي تستغرقه آثار الأزمة، فيتفـق العلماء على مرحلية تتابعها. وفي ذلك يقدم عـدد من الباحثين (مثل كابلان Caplan، ١٩٦٤، فينـك وآخـرين .Fink et al ١٩٧١، هورويتـز Horoitz ١٩٧٦، بالـدوين Baldwin ١٩٧٩، وغيرهـم) نماذج متعددة لتفسير التطور المرحلي لـلأزمات، وهي نماذج تتفق على نسق تتابعي من المراحل التالية:

الصدمـة، التراجع الدفـاعي، الاعتراف، ثم التكيف والتغير*. وتتميـز كل مرحلة من هذه المراحل بخبراتها المختلفة، وبإدراكاتها للواقع وبأفكارها وانفعالاتها، وبأنماطها من السلوك، وصـولا إلى المستوى المتوقع من التحسن والنمو بقـدر فعالية استراتيجية المواجهة للأزمة.

يقدم «هـورويتز» Horowitz (١٩٧٦) نموذجا عن نسـق تطور الأزمة في خمس مراحل متتابعة وهي(١٤):

يتمثل أول رد فعل لأحداث الأزمة، وما تتضمنه من إحسـاس بالتهديد والخطر، في الصرخة/ الاحتجاج (Outcry)، وهي ردود الأفعال الانفعالية كانعكاس مباشر للصدمة، أي هي ردود الأفعال الأولية لتأثير الأزمة.

ويـؤدي رد الفعل الأولي للأزمـة إما إلى الإنكـار/ الـرفض للأزمـة أو إلى الانهيار

* Shock, devensive retreat, acknowledgement, adapation and change.

فيها. يشير الإنكار/ الرفض (Denial) إلى النزعة إلى الحد من تأثير الأزمة وإلى تحجيم تداعياتها، مع السعي إلى إظهار التماسك والقوة. وقد تصاحب هذه الحالة بالتخدر الانفعالي (emotional numbing) التي قد تظهر في شكل نزعة إلى اللاتفكير فيما حدث أو إلى القيام بأنشطة كما لو أن الأزمة لم تقع.

أما الانغمار (intrusiveness)، فيتضمن التدفق اللاإرادي للأفكار وللمشاعر المؤلمة فيما يتعلق بأحداث ومآسي الصدمة، وحيث يدور الفرد في دوامة هذه الأفكار والمشاعر التي تتملكه وتستحوذ عليه. وهناك من الأفراد من ينتقل مباشرة من مرحلة الإنكار إلى مرحلة الانغمار، وهناك غيرهم ممن يتأرجح بينهما فيعيش هاتين الحالتين.

يعقب ذلك مرحلة «العمل على التغلب على الأزمة» (Working through) وهي المرحلة التي يجري فيها تشغيل تلك العمليات التي يعمل فيها الأفراد على التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم وعن صور خبرات الأزمة، وعلى تعرفها وتحديدها، وكذلك. على تقبلها واستيعابها، وتلك مرحلة من التقدم نحو استعادة التوازن وترشيد الحياة بعد الأزمة. وهنا قد يحتاج بعض الأشخاص إلى المساعدة أو السند من الآخرين كي يصلوا إلى هذه المرحلة من تطور حالة الأزمة.

أما مرحلة الاكتمال (completion)، فهي مرحلة تكامل خبرة الأزمة داخل حياة الفرد/ الأفراد والجماعة، واندماجها في نسيج حياة الفرد والجماعة. وتلك هي المرحلة النهائية لخبرة الأزمة، وحيث تتنامى قوى مواجهتها، وحيث يجري تحديد المشاعر والأفكار والتعبير عنها، وكذلك إعادة تنظيم فعاليات الفرد أو المجتمع لمواجهة الأزمة وما نتج عنها من آثار، مع العمل على ترسم أسلوب حياة جديد يفيد من خبرات الأزمة.

* **نسق الأزمة:** ويؤكد منحى النظم على تناول الأزمات باعتبارها منظومة كلية تتفاعل في سياقها منظومات فرعية. وبالتالي يكون التعامل مع الأزمات وإدارتها ومواجهتها وفقا لذلك النسق. وهنا يحدد بعض المنظرين «نسق الأزمة» Crisis Context في أربع منظومات فرعية subsystems وهي: الأشخاص، جماعة الأسرة/ الجماعات الاجتماعية، المجتمع، والثقافة، وما تتضمنه هذه المنظومات الفرعية من متغيرات فيما يلي[١٥]: (سلايكي، ١٩٩٠: ٣٠-٣٦).

الشخص/ الأشخـــاص: تتضمن متغيرات هـذه المنظـومة جـوانب تـوظيف الشخصيـة (personality functioning)، وهي الجوانب السلوكيـة والوجـدانية. والجسمية والعلاقات التشخصية والمعرفيـة، وهنا تتحدد «حالة الأزمة» Crisis state بـالتغيرات التي يخبرهـا الشخص في هذه الجوانـب أو في بعضها، وهـو مـا ينبغي أن يتضمنه القياس الكلينكي لتلك الجوانب.

جماعـة الأسرة/ الجماعـات الاجتماعيـة: الأسرة، الأصـدقاء، الجيران، وطبيعـة علاقـاتهم بالشخص أو الأشخاص في الأزمـة (التماسك والترابط، أنماط التواصل، الأدوار والمسـؤوليات، المرونـة والمكـاشفة، القيـم)، وتمثل جماعة الأسرة/ الجماعـات الاجتماعية «المنظومة الصغرى» microsystem، وهي الوسط الاجتماعي المباشر الذي يعيش فيـه الشخص/ الأشخـاص. وتتضمن هـذه المنظـومة مـاهـو متـاح في ذلك الوسط من «إمدادات اجتماعية» social supplies تلعب دورا أساسيا في الأزمات. فالجماعة الاجتماعية المباشرة قد تكون مصدرا للتأييد والسند أو مصدرا للضغوط. وفي معظم الحالات تعتبر جماعـة الأسرة والجماعـات الاجتماعيـة هي الأسـاس في تقـديم الإسعافات النفسية الأولية في مواجهة ضغوط الأزمة.

المجتمــع: خصائص المجتمع من حيث المتغيرات الجغـرافية والمصـادر المادية والاقتصـادية، السيـاسـات السائدة في الأجهـزة السيـاسية والحكـوميـة (التنفيذيـة والقضـــائيــة والتشريعيــة)، الأعمال والمهن، المدارس، دور العبـــادة، التنظيمات والمؤسسات المختلفـة. ويتأكد في هـذه المنظومـة الدور الحاسم لـلأجهزة الحكـومية والسياسية والاجتماعية في التعامل مع الأزمة وحسن إدارتها عملا على استعادة التوازن و إعادة البناء.

الثقـافــة: وتتمثل متغيرات هذه المنظـومة فيما يسود أسلـوب حياة المجتمع من عـادات وتقاليد واتجاهات ومعتقدات ومعايير وقيم. وفي ذلك تنطوي الأزمة على تغير في أسلـوب حيـاة الفـرد والجماعـة، أي في أسـاليب التفكير والسلـوك والعمل، وفي الانفعال، وفي الاتجاهات والقيم، وفي النظرة إلى النـاس والحياة والوجود والمستقبل، بل وفي فلسفة الحياة بصفة عامة.

ويتنـاول بعض البـاحثين «نسق الأزمـة» أو «منحـى النظـم» في التعـامل مع الأزمات من منظـور وظيفي، حيث تتحدد الوظـائف الأساسية لأي منظـومة في وظائف ثلاث، وهي :

(أ) التكيف مع البيئة .

(ب) التكامل بين المنظومات الفرعية المختلفة .

(جـ) اتخاذ القرارات .

ومن شأن أي اضطراب في هذه الـوظائف الثلاث أن يؤدي إلى أزمة . فـالأزمة قد تعكس نوعـا من اضطراب التوافق مـع البيئة، أو من نقص التفاعل بين المنظـومات المختلفة داخل النسق العام للمجتمع . أما وظيفـة اتخاذ القرارات فهي حجر الزاوية في استراتيجيات المواجهة كبعد رئيسي من أبعاد نظـرية الأزمات . ومن ثم فإن وظيفة اتخاذ القـرارات إبـان الأزمـات تأخـذ وجهتين : حل الأزمـة باستراتيجيـات فعـالـة لمواجهتها أو الاضطراب أو الإخفاق في التعامل معها .

* **نواتج الأزمة** : تعد الأزمات فترات حرجة ونقاط تحول حاسمة في حياة الأفراد والمجتمعـات، وحيث يكون الخطـر مـوجـودا جنبا إلى جنب مع الفـرصـة، أي مع احتمالات التغير والتحسن . ولذلك يمكن النظـر إلى نواتج أو آثـار الأزمات على أنها واحدة من نواتج ثلاث : تغير إلى الأحسن، أو تغير إلى الأسوأ، أو العودة إلى المستوى السـابق السـائد قبـل الأزمـة . وهنـا يـؤكـد بعض المنظـرين والبـاحثين في ميـدان سيكـولوجيـا وعلاج الأزمـات أن «الأزمـة ظاهـرة» تجمع في طياتها دائما «الخطـر مع الفـرصـة» Danger With Opportunity . فعنصر الخطـر يتـأتى حينما تخلق بعض الأحداث المعجلـة توترا لا يلقى خفضـا بوساطة الأنماط السلـوكية العاديـة . ويزداد مستوى التوتـر وعدم الارتياح بَشكل واضح عندما تخفق الحلول واحـدة تلو الأخرى وعندما يثبت أن أساليب المواجهة غير ملائمـة . ويصاحب هذا التوتر الزائد مايخبره الفـرد أو الجماعة من اضطـراب معـرفي وانفعـالي . ويتبع ذلك حالـة من اضطـراب التنظيم ومن اختلال آليـات (ميكانزمـات) التوازن، والتي تؤدي بـدورها إلى خفض المقـدرة على حل المشكـلات وإلى تعميق الإحســاس بـالضيق والأسى . وعنـد هـذه

النقطة يكون الناس في حالة من القهر والانهيار في حمأة الخطر من الأزمة (إيلين جانسويك Janosik ١٩٨٤)(١٦).

«إلا أنه خلال حالة الاضطراب التي تصاحب الأزمة، تتأتى «الفرصة للنمو» Opportunity for grwoth. وتلك هي الفترة التي يتلقى فيها الفرد أو الجماعة الدعم أو السند من الآخرين، كما أنها الفترة التي تنشط فيها فعاليات الفرد و/ أو الجماعة استمرارا للبحث من جانبهم على حلول بديلة، وهذه الحلول البديلة قد تكون حلولا تكيفية أو حلولا غير تكيفية. وتنشأ الحلول البديلة اللاتكيفية من تجنب الأحداث الخطرة أو المقلقة، أو اجترار المشكلات أو تسطيحها، أو إنكار حالة الضيق أو الغضب. وهنا فإن «إمكانات الخطر» Danger potential تستمر في تفوقها على «إمكانات النمو» growth potential لأن المواجهة اللاتكيفية لا تعوق الحلول الجارية للمشكلات فحسب، ولكنها تهدد أيضا القدرة على حل المشكلات في المستقبل»(١٧).

أما الحل الإيجابي للأزمة، فهو العمل من خلال أحداث الأزمة كي تصبح تلك الأحداث متكاملة داخل نسيج الحياة، تاركة الأشخاص في حالة من الانفتاح، وليس الانغلاق، على المستقبل (فايني، ١٩٧٦)(١٨).

مشكلة الدراسة:

يتضمن التراث العلمي فيما يتعلق بسيكولوجية الأزمات والضغوط وبإدارة الأزمات ومواجهة الضغوط قدرا من النظريات والبحوث ومن طرق وأساليب المواجهة: وهو ما يعكس خبرات وجهود بعض العلماء والباحثين في الغرب وأمريكا في هذا الشأن. والأغلب أن خبرتنا كباحثين عرب في هذا الميدان تعد ضئيلة. وذلك هو واقع الحال حينما وقع العدوان العراقي الغاشم على الكويت، وما صاحبه من حالة من الارتباك والاضطراب، وما تخلف عنه من نتائج وآثار شتى.

وقد نشأ مشروع هذا البحث كجانب من عدد من الجهود التي اضطلعنا بها إبان تلك الأزمة، واستغرق جمع مادته، من خلال أداة بسيطة لجمع المعلومات، الفترة من أكتوبر سنة ١٩٩٠ حتى مارس ١٩٩١، وهي تلك الفترة القاسية من أحداث

ذلك العدوان البغيض، عمـلا على تعرف وتحليل المتلازمات النفسيـة لدى الأطفال والمراهقين الكـويتيين. والمتلازمـات النفسية هي تلك التغيرات النفسيـة/ السلوكيـة التي صـاحبت «الأزمة» التي تعـرضت لها الكـويت من جراء ذلك العـدوان، والتي تبدت في عدة مظاهر/ أعراض نشأت كردود أفعال للأحداث والمواقف المأساوية التي تعرض لها الوطن والمواطن. واستقـراء لتلك المظاهر/ الأعراض، وربطهـا بأطرها من النماذج النظريـة والمفاهيم التفسيرية، يمكن استخـلاص/ بناء استراتيجية إرشـادية لمعالجة وقع تلك الأزمة وآثارها على الناشئة من الأطفال والمراهقين الكويتيين.

ومن هنـا، فإن الـدراسـة الحاليـة تنتمـي إلى ذلك النمط من البحـوث المعـروف بالبحوث العملية (Action Research) كاستجابة لظروف أو متغيرات أو صعوبات طارئة ـ تشخيصا بالتحليل الكلينيكي ومواجهة بالإرشاد/ العلاج.

الهدف من الدراسة:

تنشـد الدراسـة الحاليـة تحليل الآثار التي صـاحبت أزمـة العدوان العـراقي على الكـويت باعتبـارهـا «متلازمـات نفسيـة» لحالة «الصـدمـة» التي تعرض لها الـوطن والمواطن، بهدف تشخيص الآثار النفسية لوقع تلك الصدمة ووطأتها على عينات من الأطفال والمراهقين الكويتيين، واعتبارا لبعض المتغيرات المصاحبـة كالعمر (طفولة، مراهقة) والجنس (ذكور، إنـاث) وتباين الخبرة الصدمية لدى هؤلاء النـاشئة ممن كانوا داخل الوطن أو خارج الوطن إبان تلك المحنة.

كما تهدف هـذه الـدراسة إلى تحديـد المتضمنـات الإرشـادية لنـواتج تلك الأزمـة ولانعكاساتها على الناشئة من الأطفال والمراهقين الكـويتيين.

فروض الدراسة:

في ضوء الإطار النظري للبحث. وبتمحيص الأهداف المنشودة منه، وتفاعلا مع الخبرة الشخصية للبـاحث في العمل في بناء استراتيجيات إرشاديـة للتعامل مع تلك الأزمة ومواجهتها، يمكن استنباط الفروض التالية:

١ ـ تتحدد المتـلازمـات النفسية لأزمـة الخليج لـدى النـاشئة من الكـويتيين في مجموعات من المكونات الأساسية التي تتجمع في عدد من العوامل المتعلقة بها.

٢ ـــ تختلف المتلازمات النفسية لأزمة الخليج لدى الناشئة من الكويتيين باختلاف متغيرات الجنس والعمر وبيئة الوجود إبان الأزمة.

الطريقة

العينة :

تتألف العينة الأساسية للبحث من ٥٩٢ من الأطفال والمراهقين الكويتيين. وتنقسم العينة الكلية إلى مجموعات فرعية وفقا للمتغيرات المصاحبة للبحث وهي: متغير الجنس (ذكور، إناث)، متغير العمر (الطفولة الوسطى، المراهقةالوسطى)، ومتغير ظروف بيئة الوجود إبان الأزمة (داخل الوطن لفترة من الوقت إبان الأزمة، خارج الوطن)، كما يتضح من الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

يوضح مجموعات عينة البحث وفقا للمتغيرات المصاحبة:

الجنس، العمر، البيئة

متغير الجنس والعمر / متغير بيئة الوجود إبان الأزمة	ذكور		إناث	
	طفولة	مراهقة	طفولة	مراهقة
داخل الوطن	١٠٥	١٠٢	٥٨	٥٣
خارج الوطن	٦٣	٦١	٧٠	٨٠

وقد بلغ متوسط أعمار عينة الأطفال من الذكور ٨ سنوات و٧ أشهر بانحراف معياري قدره ٣,٤، ومتوسط أعمار عينة الأطفال من الإناث ٨ سنوات و١٠ أشهر بانحراف معياري قدره ٥,١١، في حين بلغ متوسط أعمار عينة المراهقين من الذكور ١٥ سنة، و٨ أشهر بانحراف معياري قدره ٨,٦ ومتوسط أعمار عينة الإناث ١٥ سنة، و٤ أشهر بانحراف معياري قدره ٢,٣،

وقد جرى جمع البيانات من هذه المجموعات المكونة للعينة الأساسية من الأطفال

والمراهقين الكويتيين من الجنسين الموجودين في مدينة القاهرة إبان فترة العدوان العراقي على الكويت. ويتحدد متغير ظروف بيئة الوجود إبان فترة العدوان بفئتين: فئة خارج الوطن حيث لم يكونوا موجودين بالوطن منذ بداية العدوان في الثاني من أغسطس، وفئة داخل الوطن أثناء الاحتلال العراقي لفترة من الوقت تراوحت مابين شهرين وخمسة أشهر ثم استقروا بالقاهرة.

وقد اعتمد جمع المعلومات على مجموعة من الباحثين من طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة عين شمس ومن الشباب العاملين بالمركز الإعلامي لسفارة دولة الكويت بالقاهرة إبان الأزمة، وحيث قدم المركز التيسيرات اللازمة لجمع البيانات من مجموعات عينة البحث. وشملت مصادر عينة البحث المدارس الكويتية بالقاهرة إضافة إلى بعض المدارس المصرية وأماكن تجمع الكويتيين بالقاهرة.

أداة البحث:

وتتمثل في (قائمة المظاهر النفسية الملازمة لأزمة الخليج لدى الأطفال والمراهقين الكويتيين)، وهي من إعداد الباحث. وقد اعتمد بناء هذه القائمة على عدة مصادر:

(١) إجراء استفتاء مفتوح على مجموعة من الأمهات الكويتيات (ن = ١٧). ويدور الاستفتاء حول الإجابة عن السؤال التالي: «ما آثار العدوان العراقي على الكويت في الطفل الكويتي؟» (اكتبي كل ما تلاحظينه ـــ كأم ـــ من تغيرات في التصرفات والأفعال أو المظاهر أو المشكلات التي طرأت على طفلك بعد هذا العدوان ولم تكن موجودة عنده من قبل).

(٢) إجراء مقابلة مفتوحة مع بعض هؤلاء الأمهات (٧ أمهات) حول إجاباتهن وما تستدعيه تلك الإجابات من تحليلات وتفسيرات كما تراها الأم.

(٣) الملاحظات التي جمعها الباحث من خلال عمله وتفاعله مع مواقف وأحداث الأزمة.

(٤) تحليل النظريات والبحوث المتعلقة بسيكولوجية الأزمات وبالتدخل في الأزمات.

تلك هي المصادر الأساسية التي استخلصت منها مكونات تلك الأداة. وقد بلغت بنود هذه القائمة ٦٨ بندا تعكس المظاهر المختلفة للآثار النفسية كمتلازمات لأزمة الخليج لدى الناشئة من الكويتيين. وقد طبقت هذه القائمة على عينات البحث من الأطفال والمراهقين، وفقا لمقياس متدرج: كثيرا ـ إلى حد ما ـ نادرا، وتحسب الدرجات ٣ ـ ٢ ـ ١ بالنسبة لكل بند.

ثبات الأداة: وقد حسب بطريقة إعادة التطبيق (بعد أسبوعين) على ٢٨ طفلا ولقد بلغت قيمة معامل الارتباط لدرجات هؤلاء المفحوصين على القائمة بين الإجراءين (ر = ٠,٧٦) وهو معامل ثبات دال إحصائيا عند مستوى ٠,٠١.

صدق الأداة: وقد حسبت خصائص الصدق بطريقتين:

الأولى: الصدق المنطقي:

ويعنى بالتحقق من مدى تمثيل الأداة للميدان الذي تقيمه، فالمكونات الرئيسية لأداة جمع المعلومات في الدراسة الحالية قد جرت مراجعتها على المفاهيم المشتقة من النظريات والنتائج البحثية في ميدان سيكولوجية الأزمات والتدخل في الأزمات.

الثاني: الصدق التلازمي:

وقد استخدم الباحث «مقياس القلق للأطفال» من إعداد (كاستانيدا وآخرين) وتعريب وتقنين (فيولا الببلاوي، ١٩٨٧) كمحك ذي معنى للمقارنة بينه وبين أداة البحث الحالي. وقد طبق هذان المقياسان على مجموعة من المفحوصين (ن = ٢٨ طفلا)، وحسب معامل الارتباط بين درجات الأطفال على هاتين الأداتين، وحيث بلغت قيمة (ر = ٠,٨١).

وهكذا فإن أداة البحث الحالي تتوافر لها شروط الصلاحية في جمع البيانات اللازمة.

نتائج الدراسة

في ضوء الهدف من البحث، وتأسيسا على الفروض المطروحة للتحقق منها، نعرض لنتائج الدراسة في القسمين التاليين:

القسم الأول :

ويختص بتحليل مكونات المتلازمات النفسية لأزمة الخليج لدى الناشئة الكويتيين إلى عواملها المتعلقة بها . وقد شمل التحليل في هذا القسم البيانات المستمدة من العينة الكلية (ن = ٥٩٢)، حيث أخضعت مصفوفة معاملات الارتباط بين بنود قائمة المظاهر النفسية الملازمة لأزمة الخليج لدى كل من الأطفال والمراهقين الكويتيين ـ للتحليل العاملي من الدرجة الأولى، ثم للتحليل العاملي من الدرجة الثانية .

القسم الثاني :

الهدف منه تعرف الفروق في المتلازمات النفسية لأزمة الخليج بين الناشئة الكويتيين وفقا لمتغيرات الجنس والعمر وبيئة الوجود إبان الأزمة . وقد أخضعت البيانات المتجمعة من مجموعات المفحوصين إلى تحليل التباين ذي التصميم (٢ ×٢×٢) .

وفيما يلي نعرض لنتائج الدراسة وفقا لهذا التنظيم :

أولا: تحليل مكونات المتلازمات النفسية لأزمة الخليج لدى الأطفال والمراهقين الكويتيين

لقد أخضعت البيانات المستمدة من العينة الكلية للبحث (ن = ٥٩٢ مفحوصا) للتحليل العاملي وفقا لطريقة المكونات الأساسية لهوتلنج والتدوير المتعامد بطريقة الفاريماكس لكايزر. وقد أسفرت نتائج هذا التحليل عن استخلاص سبعة عوامل، كما يتضح من الجدول رقم (٢) .

جدول (٢ : ١)

التشبعات على العامل الأول

رقم البند	مضمونه	التشبع
٣١-	الشعور بعدم الأمان	٧٤٦ر
٥٧-	الشعور بالغضب المستمر	٧٢١ر
٦٧-	القلق الزائد على الوطن	٧٨٧ر
٨-	نقص الحيوية/ الهمة	٦٧٤ر
٢٠-	الخوف من المستقبل	٦٥٢ر
٦٥-	الابتئاس	٥٦٧ر
٦٠-	الإحساس بالغربة	٥٤٨ر
٢٦-	نقص الاهتمام بالأنشطة المختلفة	٥٤٣ر
٣٨-	نقص الرغبة في اللعب	٥٣٧ر
٥١-	الأحلام المزعجة	٥٣١ر
٢٥-	الضيق/ الهم/ النكد	٥٢٧ر
١١-	الخوف من الظلام	٤٧٥ر
٤٤-	البكاء	٤٤٩ر

ينطوي هذا العمل على عدد من المكونات التي تكشف عن بعض المظاهر أو الأعراض الدالة على صعوبات/ اضطرابات في الجانب الانفعالي ـ الدافعي من الحياة النفسية للأطفال والمراهقين الكويتيين إبان أزمة العدوان العراقي على الوطن، وهي مظاهر/ أعراض لاستجابات انفعاليةمتعددة تأخذ مظاهر متباينة، ولكنها تعكس في مجملها شعورا بالتهديد والخطر كرد فعل لكل الأحداث البشعة التي لازمت تلك الأزمة. ولذلك يعبر هذا العامل عن «الصعوبات الانفعالية ـ الدافعية»، وتلك هي تسمية هذا العامل.

جدول (٢ : ٢)

التشبعات على العامل الثاني

رقم البند	مضمونه	التشبع
١٧-	التفكير الزائد في احتمالات الخطر في المستقبل	٧٦٩ر
٤٨-	الاعتقاد بأن القدر وراء كل ماحدث	٧٤٤ر
٦٣-	الشعور بالعداوة من الجار والشقيق	٧٣٢ر
٢٩-	الاعتقـاد بأن مـايحدث من كوارث يـرتبط بظـروف خارجية	٧٢٨ر
٣٩-	الإحساس بانعدام المعايير لما يجري من أحداث	٧١٥ر
٦٨-	لوم الذات على ما وقع من كوارث	٦٧٤ر
٤٦-	التشتت/ صعوبة التركيز/ السرحان	٦٣٧ر
٢-	تنافر الإحساس بمعنى العروبة	٦٠٤ر
٣٤-	الإحساس بالوحدة	٥٩٢ر
٢٧-	الشعور بالضيق إزاء الفاقد والخسارة	٥٦٧ر
١٤-	الاعتقاد بـأن الحياة ينبغي أن تكـون سهلة وخـالية من المتاعب	٥٣٢ر
٣٣-	النزعة إلى اللاتفكير في أحداث تلك المحنة	٤٦٣ر

تتـلازم التشبعـات على هـذا العـامل مع بنـود تتعلق بجـوانب الإدراك والتفكير والتقييم لأحـداث العدوان وظـروفه ومترتبـاته سـواء ما يتعلق بـالذات أو الآخـر، أو بـالحاضر أو المستقبل أو حتى بفلسفة الحيـاة ومعنى الوجـود. كما تتضمن بنود هـذا العامل بعضا من المعتقـدات كالقضاء والقدر وعزو الأحداث إلى ظـروف خارجية أو الاعتقاد في حياة مثالية. ويتعلق بهذا العـامل أيضا بعض من العمليات المعرفية مثل التنافـر الذي يظهـر في شكل التناقـض في تفسير الأحداث وفي تقييم معـاني الحياة، وكذلك في تنـافر معنى العـروبة والإحسـاس بها إبان تفـاعلات وافتعـالات أحداث الأزمة. ويرتبط بهذه الجوانب المعرفية استجـابات تنطوي على الإحساس بالعداوة من

الجار والشقيق وبالفاقد والخسارة، ونقص الثقة في الآخرين، والإحساس بانعدام المعايير وبالوحدة. ومن ذلك يتضح أن موضوع هذا العامل وتضميناته من البنود ومفاهيمها هو: «الصعوبات المعرفية»، وهي تسمية هذا العامل.

جدول (٢ : ٣)

التشبعات على العامل الثالث

رقم البند	مضمونه	التشبع
٣٠-	صعوبات الطعام (نقص الشهية، زيادة الشهية، العزوف عن الطعام)	٦٣٧ر
٧-	اضطراب الوزن (نقص الوزن، زيادة الوزن)	٦٢٢ر
٤٥-	الشكوى من آلام في المعدة	٥٧٦ر
٢٣-	الشكوى من الصداع	٥٦٨ر
٥٠-	الإحساس بالإجهاد/ سرعة التعب	٥٥٤ر
١٢-	صعوبات النوم (الأرق، قلة النوم، كثرة النوم، النوم المتقطع، صعوبة الذهاب إلى الفراش، الاستيقاظ فجأة أثناء النوم. . إلخ)	٥٦٩ر
٥٦-	الضعف الجسمي	٥٢٠ر
١٩-	الشكوى من التعرض لأمراض أو اضطرابات جسمية غير مألوفة	٤٤٦ر

تكشف البنود المتشبعة بهذا العامل عن بعض التغيرات الفسيولوجية التي تظهر في صعوبات الطعام من حيث النقص أو الزيادة في الشهية أو العزوف عن الطعام، وفي اضطرابات الوزن زيادة ونقصانا، والشكوى من آلام في المعدة أو من الصداع أو من التعرض لأمراض أو اضطرابات جسمية غير مألوفة. والإحساس بالإجهاد وسرعة التعب والضعف الجسمي، وكذلك في صعوبات النوم من الأرق أو كثرة النوم أو قلته أو تقطعه أو صعوبة الذهاب إلى الفراش أو الاستيقاظ فجأة أثناء النوم. ونقترح تسمية هذا العامل «الصعوبات/ الاضطرابات الفسيولوجية».

جدول (٢ : ٤)

التشبعات على العامل الرابع

رقم البند	مضمونه	التشبع
٥٢-	العصبية	٥٧٣ر
٦١-	قضم الأظافر	٥٤٦ر
٤٣-	الحركات الجسمية اللا إرادية (القدمين، الذراعين، الرأس، الكتف . . . إلخ)	٥١٩ر
٩-	النشاط الزائد وكثرة الحركة	٤٧٢ر
٣٢-	سرعة الاستثارة	٤٢٥ر
١٨-	سورات الغضب	٤١٣ر

لقد تمايزت البنود المتجمعة في هذا العامل بارتباطها جميعا بحالة الاستثارية التي تتمثل في العصبية وسرعة الاستثارة وسورات الغضب والنشاط الزائد وكثرة الحركة، كما تتمثل في بعض «اللازمات العصبية» tics مثل قضم الأظافر والحركات الجسمية اللا إرادية. ومن ثم، فإن هذه المظاهر تتجمع في تلك الحالة العامة من «الاستثارية»، وتلك هي التسمية التي نقترحها لهذا العامل.

جدول (٢ : ٥)

التشبعات على العامل الخامس

رقم البند	مضمونه	التشبع
٤٩-	نقص الرغبة في الذهاب إلى المدرسة	٨٤١ر
٥٥-	انخفاض مستوى التحصيل	٧٦٣ر
١٣-	نقص المشاركة في الأنشطة المدرسية	٧٥٩ر
٢٢-	نقص الانتظام في المدرسة	٥٧٢ر
٦-	نقص الاهتمام بالواجبات المدرسية	٥٦٤ر
٣٧-	تناقص كفاءات العمل المدرسي	٥٤٧ر

هذه البنود المتجمعة في هذا العامل واضحة بذاتها، حيث تكشف عن تأثير العدوان في الناشئة من الكويتيين من حيث اضطراب حياتهم الدراسية، وابتعادهم عن مدارسهم ونظمهم التعليمية المعتادة، وهذه المظاهر المختلفة تعكس في مضمونها نقص الدافعية للتعلم وللانتظام في العمل المدرسي ولممارسة أنشطته المختلفة. وتلك هي «الصعوبات الدراسية» التي لازمت المحنة التي ألمت بالوطن.

جدول (٢ : ٦)

التشبعات على العامل السادس

رقم البند	مضمونه	التشبع
٤٢-	العنف/ الخشونة/ الاحترار	٦٨٣ر
٥٨-	التشاجر	٦٥٦ر
٦٢-	الانسحاب/ الانطواء	٥٤٨ر
١-	نقص الثقة في الآخرين	٥٣٣ر
١٠-	الإسراف/ زيادة الاستهلاك	٤٧٩ر
٥٣-	الترقب والانتظار	٤٦٨ر
٢٤-	نقص المشاركة في الحديث	٣٧٦ر

يعبر هذا العامل عن ردود أفعال أو نزعات سلوكية تأخذ أنماطا مختلفة من السلوك، كالنزعة إلى السلوك العدواني، كما يتضح من العنف والخشونة والاحترار والتشاجر، والنزعة إلى السلوك الانسحابي من حيث الميل إلى العزلة، واضطراب السلوك الاجتماعي من حيث نقص المشاركة في التحادث والتواصل مع الآخرين، ومن حيث نقص الثقة في الآخر، وتزايد السلوك الاستهلاكي، وحالة التوقع للأحداث وما فيها من ترقب وانتظار. ولذلك يعبر هذا العامل عن «الصعوبات/ الاضطرابات السلوكية».

جدول (٢ : ٧)

التشبعات على العامل السابع

رقم البند	مضمونه	التشبع
٣	الثقة في عدالة الخالق عز وجل	٨٦١ر
١٦	الثقة في الحق الكويتي	٨٥٥ر
٤١	الثقة في النصر والتحرير والعودة	٨٣٧ر
٥٩	الرغبة في التضحية والاستشهاد	٨٢٦ر
٤٠	تزايد الإحساس بالانتماء للوطن	٨١٤ر
٦٦	التوحد مع القيادة الشرعية والحرص عليها	٧٨٢ر
٢٨	الاعتماد على النفس	٧٣٩ر
٦٤	عدم الخوف من الموت	٧٢٣ر
٣٦	الشجاعة في مواجهة المخاطر	٧١٥ر
٥٤	التفكير في مستقبل أفضل للوطن	٧٠٦ر
٤٧	الترابط وتكوين صداقات مع الآخرين (من غير الكويتيين)	٦٩٢ر
٥	الإحساس بالمشاركة والترابط مع أبناء الوطن	٦٧٣ر
٤	تحمل الصعوبات	٦٥٧ر
٣٥	زيادة الحرص	٦١٩ر
٢١	اعتبار المستقبل	٦٠٧ر
١٥	تقدير الدعم من الأصدقاء ومن المناصرين للحق الكويتي	٥٤٧ر

يبدو من تفحص البنـود المتجمعة على هذا العامل، أن هذه البنـود، على الرغم من كثرتها، فإنها جميعها تتميـز بالوضوح والعموميـة، فهي تعبر عن الأبعاد الإيجابية في التعامل مع المحنـة وفي الاستجابة لأحداثهـا وفي مواجهة نتائجهـا ومترتباتها. وفي هذا العامل يعبر الناشئة الكويتيون عن تعاظم الإحساس بالثقة في الله سبحانه وتعالى وفي عدالته، وفي الـوطن والحق وفي انجلاء الغمة وعودة الأمـة، وفي النصر والتحرير وفي القيادة الشرعية والتوحد معها: وهو ما يمثل متغيرات دافعية، تحقق وظائفها من التنشيط والاستثارة ومن التـوجيه والتنظيم لفعاليات الأفراد والجماعـات من الأطفال والمراهقين الكويتيين. وبهذه الدافعية يقوى الإحساس بالذات وبالثقة فيها والاعتماد عليها، وهـو ما ينعكس بـدوره على تقويـة القدرة على تحمل الصعـوبات ومـواجهة الضغـوط الملازمة لتلك المحنـة، كما ينعكس على تقـوية روح التضحيـة والشجاعـة والمخاطـرة والاستشهاد. وأن هـذه التقويـة النفسية لا تمثل الأسـاس في تعزيـز ذلك الإحساس المتنـامي بالوطن وبـالانتماء إليه والحرص عليه، وبـالاهتمام والهم بحاضره ومستقبله، تواصلا مع ماضيه وإنجازاته، وكذلك تنامي الإحساس بقيادته الشرعية وبالتوحـد معها، وبالترابط مع أبناء الـوطن وتشاركهم في مواجهـة مترتبات المحنة، إضافة إلى تنامي الإحساس بالآخر من حيث تقدير الدعم والسند من الأصدقاء ومن المنـاصرين لقيم الحق والعـدل في تحريـر الكـويت. ونقترح أن يسمى هـذا العـامل «الإرادة والمواجهة».

التحليل العاملي من الدرجة الثانية:

لقد أسفر التحليل العاملي من الدرجة الأولى عن استخلاص سبعة عوامل تؤلف البنية العاملية لـلأداة البحثية في هذه الدراسة، وهي بنية يمكن أن نميـز فيها بالتالي سبعـة أبعاد (مقـاييس فرعيـة) تمثل تلك العوامل المستخلصـة من هذا المستـوى من التحليل وهي:

١ ـ الصعوبات الانفعالية ـ الدافعية.

٢ ـ الصعوبات المعرفية.

٣ ـ الصعوبات/ الاضطرابات الفسيولوجية.

٤ ـ الاستثارية .

٥ ـ الصعوبات الدراسية .

٦ ـ الصعوبات/ الاضطرابات السلوكية

٧ ـ الإرادة والمواجهة .

ويعتمد التحليل العاملي من الدرجة الثانية على إجراء المزيد من الاختزال والتبلور لتلك العوامل المستخلصة من التحليل العاملي من الـدرجة الأولى بهدف الوصول إلى فئات للتحليـل أوسع وأكثر تجريـدا واقتصادا . وقد أخضع البـاحث العوامـل الستة الأولى للتحليل كعوامل تعبر عن الأبعـاد أو الآثار السالبـة للأزمة ، مستبقيـا العامل السابع (الإرادة والمواجهـة) باعتباره عامـلا مستقلا يمثل الأبعاد الإيجابيـة في الأزمة . ولتحقيق هـذا المستـوى من التحليل ، تم التـدويـر المائل للعـوامل الستـة (الأبعـاد السـالبة) استنـادا إلى منطق الارتبـاط بين العوامـل وليس إلى منطق الاستقلال الـذي يعبر عنـه التدويـر المتعـامد ، ومن ثم أجـري التحليل العـاملي على الارتباطـات بين عوامل التدوير المائل (صفوت فرج ، ١٩٨٠ : ٣٠٨ ـ ٣١٤) . وهكذا أسفرت نتائج التحليل العاملي من الـدرجة الثانية عن تبلـور تلك العوامل المتعلقة بالأبعـاد السالبة الناتجة من التحليل العـاملي من الدرجـة الأولى واقتصادهـا في عاملين رئيسيين ، كما يتضح مما يلي :

جدول (٣ : ١)

التشبعات على العامل الأول

رقم البند	مضمونه	التشبع
٦٧-	القلق الزائد على الوطن	,٧٧٢
٣٩-	الإحساس بانعدام المعايير لما يجري من أحداث	,٧٤٨
١٧-	التفكير الزائد في احتمالات الخطر في المستقبل	,٧٣٢
٦٣-	الشعور بالعداوة من الجار والشقيق	,٧٢٦
٣١-	الشعور بعدم الأمان	,٧٠٤
٤٢-	العنف/ الخشونة/ الاحترار	,٦٤١
٢٠-	الخوف من المستقبل	,٦٣٣
٥٨-	التشاجر	,٦٢٤
٣٤-	الإحساس بالوحدة	,٥٦١
٥٢-	العصبية	,٥٥٧
١٨-	سورات الغضب	,٥٣٩
٦٠-	الإحساس بالغربة	,٥٣٤
٢٧-	الشعور بالضيق إزاء الفاقد والخسارة	,٥٢٧
١-	نقص الثقة في الآخرين	,٥١١
٣٧-	تناقص كفاءات العمل المدرسي	,٤٨٣
١٠-	الإسراف/ زيادة الاستهلاك	,٤٦٣
٥٣-	الترقب والانتظار	,٤٤٧
٣٢-	سرعة الاستثارة	,٤٢٥
١١-	الخوف من الظلام	,٤٠٧

تعبر البنود المشبعة بالعامل الأول عن حالة من الإحساس بالخطر والتهديد وعدم الأمان، وبانعدام المعايير إزاء أحداث وملابسات العدوان على الوطن من الجار والشقيق ومن عذرهما . كما تتضمن تلك الحالة «توقع الخطر» واحتمالاته كما تظهر من القلق على الوطن وعلى المستقبل، ومن الإحساس بالضيق إزاء الفاقد والخسارة ومن حالة الترقب والانتظار. وتبدو تلك الحالة في عدة مظاهر مثل الاحترار والتشاجر والعنف والعصبية وسرعة الاستثارة والإسراف، والإحساس بالوحدة والغربة وبنقص

الثقة في الآخرين، وكذلك في انخفاض مستوى الدافعية كما تظهر في تناقص الحماسة للعمل المدرسي. ونقترح تسمية هذا العامل: «القلق الوجودي».

جدول (٣ : ٢)

التشبعات على العامل الثاني

رقم البند	مضمونه	التشبع
٤٨-	الاعتقاد بأن القدر وراء كل ما حدث	,٧٢٨
٥٧-	الشعور بالغضب المستمر	,٧١٦
٤٩-	نقص الرغبة في الذهاب إلى المدرسة	,٧٠٣
١٣-	نقص المشاركة في الأنشطة المدرسية	,٦٩٥
٢٩-	الاعتقاد بأن مايحدث من كوارث يرتبط بظروف خارجية	,٦٨٤
٦٨-	لوم الذات على ما وقع من كوارث	,٦٤١
٥٥-	انخفاض مستوى التحصيل	,٦٠٧
٣٠-	صعوبات الطعام	,٥٨٣
٧-	اضطرابات الوزن	,٥٦٧
٥٠-	الإحساس بالإجهاد/ سرعة التعب	,٥٣٩
٦-	نقص الاهتمام بالواجبات المدرسية	,٥٣٤
٤٥-	الشكوى من آلام في المعدة	,٥٢٧
٥١-	الأحلام المزعجة	,٥١٦
١٢-	صعوبات النوم	,٥١٢
٦٥-	الابتئاس	,٥٠٩
٨-	نقص الحيوية/ الهمة	,٥٠٥
٢٢-	نقص الانتظام في المدرسة	,٥٠٣
٤٦-	التشتت/ صعوبة التركيز/ السرحان	,٤٩٤
٢٦-	نقص الاهتمام بالأنشطة المختلفة	,٤٨٥
٢٥-	الضيق/ الهم/ النكد	,٤٧٣
٣٨-	نقص الرغبة في اللعب	,٤٦٧
٢-	تنافر الإحساس بمعنى العروبة	,٤٦٤
٣٣-	النزعة إلى اللاتفكير في أحداث تلك المحنة	,٤٥٧

تابع جدول (٣: ٢)

التشبعات على العامل الثاني

رقم البند	مضمونه	التشبع
٢٣-	الشكوى من الصداع	,٤٤٣
٥٦-	الضعف الجسمي	,٤٣١
١٤-	الاعتقاد بأن الحياة ينبغي أن تكون سهلة وخالية من المتاعب والمشاكل	,٤٢٦
١٩-	الشكوى من التعرض لأمراض أو اضطرابات جسمية غير مألوفة	,٤١٨
٦٢-	الانسحاب/ الانطواء	,٤١٢
٦١-	قضم الأظافر	,٤٠٣
٤٤-	البكاء	,٣٩٥
٩-	النشاط الزائد/ كثرة الحركة	,٣٨٧
٤٣-	الحركات الجسمية اللا إرادية	,٣٨١
٢٤-	نقص المشاركة في الحديث	,٣٦٧

تدور البنود التي يتألف منها العامل الثاني حول «ردود أفعال اكتئابية» (de-pressive reactions) تأخذ عددا من المظاهر الانفعالية والمعرفية والفسيولوجية والسلوكية. تتضح المظاهر الانفعالية في الشعور بالضيق أو الهم أو النكد أو الابتئاس، . وفي الغضب والأحلام المزعجة، وفي نقص الدافعية فيما يتعلق بالانتظام في المدرسة وبالواجبات المدرسية وفي المشاركة في الأنشطة المدرسية وفي اللعب. وتبدو المظاهر المعرفية في بعض المعتقدات كالقدر وعزو الأحداث إلى ظروف خارجية أو توجيه اللوم إلى الذات، أوتنافر معنى العروبة والإحساس بها، أو الاعتقاد في حياة مثالية بلا متاعب، وقد يكون رد الفعل في ذلك نوعا من العمليات المعرفية من حيث النزعة إلى النسيان أو الكبت لأحداث ومواقف تلك المحنة وذكرياتها أو النزعة إلى اللاتفكير في تلك الأحداث. وتتمثل التغيرات الفسيولوجية في مظاهر متعددة كالإحساس بالإجهاد وسرعة التعب والضعف الجسمي والتعرض لصعوبات

أو اضطرابات صحيـة كالطعام أو الوزن أو النـوم والشكوى من الصداع ومن آلام في المعدة ومن سهولة التعـرض لأمراض أو اضطرابات صحية غير مألوفـة. أما المظاهر السلوكية فتبدو في بعض أشكال السلوك الانسحابي أو الانطوائي، وفي نقص فاعلية النشاط الدراسي وانخفاض مستـوى التحصيل وفي بعض «اللازمات العصبية» مثل قضم الأظافر أو الحركات الجسميـة اللا إراديـة وفي البكاء، وكـذلك في التشتت أو السرحان وصعوبة التركيز. وبناء على ذلك يمكن تسمية هذا العامل: **«ردود أفعال الاكتئاب الصدمي»**.

ومن هذه النتائج المستمـدة من التحليل العاملي من الدرجـة الأولى ومن الدرجة الثانيـة، تبرز ثلاثة عـوامل أساسية تتجمع فيها المتـلازمات أو الآثار النفسيـة لأزمة الخليج لدى عينات من الأطفال والمراهقين الكويتيين وهي:

(١) القلق الوجودي.

(٢) ردود أفعال الاكتئاب الصدمي.

(٣) الإرادة والمواجهة.

يعكس العـامـلان (الأول والثاني) المتـلازمـات السلبيـة للأزمـة، في حين يعكس العـامل الثـالـث المتـلازمات الإيجابيـة لها. ونتنـاول فيما يلي المزيـد من المعالجة الإحصـائية للبيانـات المتجمعة من عينات البحث وفقـا لهذه الأبعاد/ العوامل الثلاثة.

ثـانيـا: الفـروق في المتلازمـات النفسيـة لأزمـة الخليج بين الأطفـال والمراهقين الكويتيين وفقا للمتغيرات موضع البحث

ولتبين الفـروق في عـوامل المتـلازمـات النفسيــة لأزمـة الخليج بين مجمـوعـات المفحوصين وفقـا لمتغيرات الجنس (ذكور، إنـاث) والعمر (طفولـة، مراهقـة) والبيئة (وجـود داخل الوطن، وجـود خـارج الوطن)، أجـري تحليل التبـاين ذي التصميم (٢×٢×٢) لتعرف الفروق بين متوسطات درجـات المفحوصين في عوامل المتلازمات النفسيـة لأزمـة الخليـج وهي عـوامل: القلق الـوجــودي، ردود أفعـال الاكتئـاب الصدمي، الإرادة والمواجهة. كما يتضح من الجداول رقم (٤، ٥، ٦).

أ ـ الفروق في عامل (القلق الوجودي):

يتضمن الجدول رقم (٤) نتائج تحليل التباين لمجموعات المفحوصين تبعا لمتغيرات الجنس والعمر والبيئة في عامل القلق الوجودي.

جدول (٤)

يوضح نتائج تحليل التباين لمجموعات عينة الدراسة في عامل (القلق الوجودي)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	النسبة الفائية
الجنس (ذكور، إناث)	١٠,٧٠	١	١٠,٧٠	٠,٢١
العمر (طفولة، مراهقة)	١٢,٨٨	١	١٢,٨٨	٠,٢٥
البيئة (داخل الوطن، خارج الوطن)	٨,٤٤	١	٨,٤٤	٠,١٧
تفاعل الجنس × العمر	٧٥,٣١	١	٧٥,٣١	١,٥٣
تفاعل الجنس × البيئة	٧٩,٧٤	١	٧٩,٧٤	١,٦١
تفاعل العمر × البيئة	٧٧,٨٣	١	٧٧,٨٣	١,٨٤
تفاعل الجنس × العمر × البيئة	٦٦,٨٤	١	٦٦,٨٤	١,٣٤
الخطأ	٢٩٢١٦,٣٨	٥٨٤	٤٩,٣٤	

يتضح من الجدول رقم (٤) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا في المتلازمات النفسية الخاصة بعامل القلق الوجودي تبعا لمتغيرات الجنس والعمر والبيئة، كذلك لا يوجد تفاعل بين هذه المتغيرات بعضها والبعض الآخر في تأثيرها المشترك على ذلك العامل.

وتشير هذه النتائج إلى عمومية الشعور بالقلق على الوطن ومنجزاته وعلى المستقبل وما يتضمنه ذلك من شعور بالتهديد والخطر ومن إحساس بانعدام المعايير إزاء عدوانية الجار والشقيق وغدره، فالقلق الوجودي هو قلق عام لازم محنة الوطن، فلم تتضح معه فروق جوهرية بين مجموعات المفحوصين في هذه الدراسة.

ب ـ الفروق في عامل (ردود أفعال الاكتئاب الصدمي):

ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج تحليل التباين في هذا العامل.

جدول (٥)

يوضح نتائج تحليل التباين لمجموعات عينة الدراسة في عامل

(ردود أفعال الاكتئاب الصدمي)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	النسبة الفائية
الجنس (ذكور، إناث)	٨٤,٨٥	١	٨٤,٨٥	٣,٠٣
العمر (طفولة، مراهقة)	٢٢,٨١	١	٢٢,٨١	٠,٨١
البيئة (داخل الوطن، خارج الوطن)	١٥٥,١٣	١	١٥٥,١٣	٥,٥٤*
تفاعل الجنس × العمر	٢٥٥,٤٨	١	٢٥٥,٤٨	٩,١٣**
تفاعل الجنس × البيئة	١٢٣,١٨	١	١٢٣,١٨	٤,٤٣*
تفاعل العمر × البيئة	١٨٥,٢٣	١	١٨٥,٢٣	٣,٦٣**
تفاعل الجنس × العمر × البيئة	١٠٠,٣٤	١	١٠٠,٣٤	٣,٥٨
الخطأ	١٦٥٥١,٢١	٥٨٤	٢٧,٩٥	

يتبين من الجدول رقم (٥) عدم وجود فروق دالة فيما يتعلق بالمتغيرات الخاصة بردود أفعال الاكتئاب الصدمي من حيث متغير الجنس والعمر، في حين توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ من حيث متغير البيئة. . وبالمقارنة بين متوسطات درجات مجموعتي متغير البيئة (مجموعة المفحوصين ممن كانوا داخل الوطن وقد بلغت متوسطات درجاتهم ٣٩,١٤ بانحراف معياري ٥,١٦، ومجموعة المفحوصين ممن كانوا خارج الوطن وقد بلغت متوسطات درجاتهم ٣٨,١٠ بانحراف معياري ٥,٢٥)، كانت قيمة «ت» ٢,٤٣٨ وهي دالة عند مستوى ٠,٠٥ وتوضح هذه

* دالة عند ٠,٠٥

** دالة عند ٠,٠١

النتائج أن مجموعـات البحث من الذكور والإناث ومن الأطفـال والمراهقين ممن كانوا داخل الوطن لفترة إبان محنـة العدوان على الوطن كانـوا أكثر استهدافا للتأثـر بالمحنة من خلال خبرات عيانية مباشرة مع مواقـف وأحداث تلك المحنة، وهو ما يستدعي ردود أفعال من الاكتئاب الصـدمي لديهم أكثر من مجموعات المفحـوصين ممن كانوا خارج الوطن. ومع ذلك، فـاعتبارا لمتوسطات درجـات كل من هاتين المجموعتين، ولكـون الفروق بينهـا دالة عنـد مستوى ٠٥, ٠، ولـوجود تفـاعل دال بين متغيرات الجنس والعمر، والجنس والبيئة، والعمر في التأثير المشترك لكل منهما على ردود أفعال الاكتئاب الصـدمي، فإن المجموعات المختلفـة من الأطفال والمراهقين من الجنسين قد خبرت حالة مشتركة من المعاناة سـواء داخل الوطن أو خارج الوطن وهو ما يظهر في ردود الأفعال الاكتئابية كمتلازمات نفسية لحالة الصدمة.

جـ- الفروق في عامل (الإرادة والمواجهة):

ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج تحليل التباين فيما يتعلق بعامل الإرادة والمواجهة.

جدول (٦)

يوضح نتائج تحليل التباين لمجموعات عينة الدراسة

في عامل (الإرادة والمواجهة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	النسبة الفائية
الجنس (ذكور، إناث)	٣٩,٩٢	١	٣٩,٩٢	٠,٩٧
العمر (طفولة، مراهقة)	٥٤٣,٤١	١	٥٤٣,٤١	١٣,٤٤**
البيئة (داخل الـوطن، خارج الوطن)	٣٧٧,٩٠	١	٣٧٧,٩٠	٩,٣٣**
تفاعل الجنس × العمر	٣٩٥,٦٣	١	٣٩٥,٦٣	٩,٧٦**
تفاعل الجنس × البيئة	٥٦١,١١	١	٥٦١,١١	١٣,٨٥**
تفاعل العمر × البيئة	٥٧,٦٧	١	٥٧,٦٧	١,٤١
تفاعل الجنس × العمر × البيئة	١٧,٧٢	١	١٧,٧٢	٠,٤٣
الخطأ	٢٣٩٦٠,٦١	٥٨٤	٤٠,٤٦	

** دالة عند ٠١, ٠

من هذا الجدول يتكشف عدد من النتائج :

ـ فلم تظهر فروق دالة بين مجموعات المفحوصين فيما يتعلق بمتغير الجنس، ويشير ذلك إلى أن الناشئة الكويتيين من الذكور والإناث يتشاركون في حالة من الإيجابية والفعالية كاستجابة لضغوط الأزمة وكمواجهة لها.

ـ ثمة فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فيما يتعلق بمتغير العمر، أي بين الأطفال والمراهقين. وللمقارنة بين هاتين الفئتين العمريتين، حسبت قيمة «ت» لتعرف الفروق بين متوسطات درجات مجموعة الأطفال (م = ٣٥,٧٣، ع = ٦,٢١) ومتوسطات درجات مجموعة المراهقين (م = ٣٧,٦٣، ع = ٦,٣٩)، حيث بلغت قيمة «ت» ٣,٦٨ وهي قيمة دالة عند مستوى ٠,٠١ حيث يتفوق المفحوصون من المراهقين على المفحوصين من الأطفال في هذا الجانب الإيجابي من الأزمة، الأمر الذي يبين أن العمر يمثل متغيرا نمائيا يعزز من قدرة الفرد على استيعاب الأزمات وعلى الإرادة والتحدي للصعوبات والضغوط الناجمة عن تلك المحن.

كما أظهرت النتائج وفقا للجدول (٦) وجود فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ من حيث متغير البيئة ـ بين الناشئة الكويتيين ممن كانوا داخل الوطن ونظرائهم ممن كانوا خارج الوطن إبان المحنة. وللمقارنة بين هاتين المجموعتين، تم حساب قيمة «ت» بين متوسطات درجات مجموعة المفحوصين ممن كانوا داخل الوطن (م = ٣٥,٩٥، ع = ٦,١٠)، ومتوسطات درجات نظرائهم ممن كانوا خارج الوطن (٣٧,٥١، ع = ٦,٥٣)، وقد بلغت قيمة «ت» ٣,٠٤، وهي قيمة دالةعند مستوى ٠,٠١، وتشير هذه النتائج إلى أن الناشئة الكويتيين ممن كانوا خارج الوطن أكثر من نظرائهم ممن كانوا داخل الوطن إبان المحنة في هذا البعد من متلازمات المحنة. وربما يمكن تفسير ذلك بما خبره الناشئة الكويتيون من أطفال ومراهقين ممن كانوا داخل الوطن إبان الأزمة من قهر وقمع، ومن أهوال ومآس ووحشية ومن تكرار للخبرات العيانية المباشرة، وهي خبرات مؤلمة صادمة، ومن اعتياد لأحداث ومناظر وأخبار هذا العدوان البربري، خاصة مع حالة العزل البشع التي فرضها العدو بعسكره وحرابه وممارساته وإعلامه على أبناء الوطن داخل وطنهم وما صاحب ذلك من إحساس بالغموض والترقب والانتظار. ومع هذه الظروف البشعة وغير المحتملة، يتوقع أن

تستهلك طاقات الفرد وفعاليته بسبب النزعة إلى «البقاء» وإلى «المحافظة» على الذات وعلى الوطن وما في هذا أيضا من تعاظم لمواقف الصمود والتحدي والمقاومة والبطولة في خضم هذا البلاء الذي فرض على الوطن غدرا وظلما ووحشية.

أما الناشئة الكويتيون ممن كانوا خارج الوطن إبان الأزمة، فهم قد عاشوا حالة المعاناة والانفعال بالأحداث والإحساس بالخطر والتهديد، بل إن الاغتراب عن المكان (الوطن) من شأنه أن يرفع من مستوى الاستثارة لديهم، وربما يفسر ذلك عدم وجود فروق دالة في عامل (القلق الوجودي) بين الناشئة الكويتيين ممن كانوا داخل الوطن وممن كانوا خارج الوطن. وفي مقابل حالة «الارتباك» داخل الوطن إبان المحنة، كان هناك التنامي خارج الوطن في استعادة فعاليات التنظيم وفي تعزيز القدرة على (إدارة الأزمة Crissi Management) وعلى (مواجهة Coping) مترتباتها وتحدياتها. وقد تأتى ذلك ارتباطا بعدة عوامل:

(١) «التوحد» مع القيادة الشرعية.

(٢) تحريك الرأي العام العربي والعالمي من مدخل حضاري وإنساني.

(٣) الإحساس بالدعم والسند من الآخرين (وهذا من طبيعة سيكولوجية الأزمات وإدارة الأزمات كما يقرر «سلايكي» Slaikeu، ١٩٩٠، ص ١٥).

(٤) تعزيز القدرة على التفكير في الوطن وعلى استلهام آفاق جديدة في التفكير والتدبير بشأن مستقبل الوطن.

وإذا كان المواطن الكويتي داخل الوطن قد عاش المحنة من داخلها، فإن المواطن الكويتي خارج الوطن إبان المحنة قد عاش المحنة من «داخلها» و«من خارجها»، الأمر الذي يفسر ما أتيح له من حرية الحركة في التعامل مع الأزمة ومن تحريك لفعاليات مواجهتها. وفي كل ذلك كان التلاقي والتفاعل في وحدة من الصمود والتحدي والعمل المشترك بين أبناء الوطن داخل الوطن وخارجه.

مناقشة النتائج

لقد كان الهدف من الدراسة الحالية هو تحليل وتشخيص المظاهر والآثار النفسية التي لازمت أزمة عدوان النظام العراقي على الكويت من حيث وقعها على الناشئة من الأطفال

والمراهقين الكـويتيين. ولهذا الهدف جرى إعـداد أداة لجمع المعلومـات (قائمـة المظاهـر النفسية الملازمة لأزمة الخليج)، طبقت على مجموعات من الناشئة الكويتيين من الأطفال والمراهقين من الجنسين وممن كـانوا داخل الـوطن وخـارجه إبـان الأزمة. ولقـد أخضعت البيانـات المتجمعة لعدد من الطـرق الإحصائيـة المتمثلة في التحليل العاملي من الـدرجة الأولى ومن الدرجة الثانية، وكـذلك تحليل التباين ذي التصميم المركب والنسبة الحرجة. ولقد أسفرت نتائج التحليـلات الإحصائية عن استخلاص ثلاثة عـوامل أساسية يتجمع في كل منها عدد من الاستجـابات والتوجهات والمظاهـر التي تكشف عن الآثار النفسية التي لازمت الأزمة لدى تلك المجموعات من المفحوصين من الأطفال والمراهقين. وتحدد هذه العوامل في جانبين وهما:

* **الجانب السلبي ويتمثل في عاملي:**

١ ـ القلق الوجودي.

٢ ـ ردود أفعال الاكتئاب الصدمي.

* **الجانب الإيجابي ويتمثل في عامل:**

٣ ـ الإرادة والمواجهة.

وبناء على ذلك، نتنـاول مناقشة نتـائج هذه الـدراسة تأسيسا على هـذه العوامل الثـلاثـة واعتبـارا للمتغيرات المصـاحبـة للـدراسـة وهي متغيرات الجنس والعمر والبيئة.

القلق الوجودي:

لقد أظهرت نتـائج الدراسة مجموعـة من المظاهر التي تعكس شعورا بـالقلق كرد فعل لحالة «الصدمة» التي تعرض لها الوطن والمواطن من جراء ذلك العدوان البربري على الكويت. كما أظهـرت النتائج عـدم وجود فروق دالـة إحصائيـا في عامل القلق الـوجودي بين مجمـوعات المفحـوصين من الناشئـة الكويتيين تبعـا لمتغيرات الجنس والعمر وبيئة الوجود إبان الأزمة.

ويتحـدد المحـور الـرئيسي لمعظم مكـونات ظـاهـرة القلق في الـوطن والـوجـود والمستقبل، وتتضـمن تلك الظاهرة مجموعة من المكونات: تتمثل المكونات الانفعالية

للقلق في مظاهر كالقلق الزائد على الوطن والشعور بالعداوة من الجار والشقيق والشعور بعدم الأمان والخوف من المستقبل والشعور بالضيق إزاء الفاقد والخسارة وسرعة الاستثارة وثورات الغضب والخوف من الظلام. وتبدو المكونات المعرفية للقلق في عدد من المظاهر ومنها الإحساس بانعدام المعايير لما يجري من أحداث والتفكير الزائد في احتمالات الخطر في المستقبل وحالة الترقب والانتظار للاحتمالات والتوقعات. وتأخذ المكونات الاجتماعية للقلق مظاهر معينة تتمثل في الإحساس بالوحدة/ العزلة وفي الإحساس بالغربة وفي نقص الثقة في الآخرين. أما المكونات السلوكية للقلق فتبدو في مظاهر السلوك الدال على العنف والخشونة والاحترار والتشاجر والعصبية، كما تبدو في تناقص كفاءات العمل المدرسي وفي السلوك الاستهلاكي الزائد.

تعكس هذه المكونات للقلق ومظاهره نمطا من أنماط القلق هو القلق الوجودي (existential anxiety) الذي يعد رد فعل عاديا أو طبيعيا لحالة الصدمة ولخبرة المعاناة التي عاشتها الكويت وطنا ومواطنا. فالقلق الوجودي هو قلق عادي أو طبيعي إزاء أحداث أو مواقف تبعث على التهديد والخطر. وهنا يعني القلق «حالة من الاستثارة تنتج بسبب التهديد لخير الإنسان ورفاهته well - being (آبي أركوف Arkoff، ١٩٦٨ : ١١٠). ويميز «فرويد» نمطا من أنماط القلق يسميه بالقلق الواقعي (reality anxiety)، وهو القلق الذي ينشأ من تهديدات واقعية من البيئة. (تومسون ورودولف Thompson & Rudoloh، ١٩٨٣ : ١٦٢)[٢٠].

ويذهب روللوماي May في كتابه (معنى القلق) في عام ١٩٥٠ إلى أن وجهة الاستجابة للقلق هي التي تجعل الإنسان في حالة من النشاط والفعالية توجه إلى استعادة التوازن وإعادة البناء، أو أن وجهة الاستجابة للقلق تأخذ حالة من التعطيل والتوقف والانغلاقية. وذلك هو الفارق مابين القلق العادي/ الطبيعي والقلق المرضي/ العصابي[٢١].

ويحدد بعض الباحثين شروطا أو ظروفا عامة تكمن وراء نشوء القلق، فالقلق ينمو (١) في تلك الظروف التي يصعب فيها التخلص من الموقف الباعث على الخطر أو استبعاد ذلك الموقف، و(٢) عندما يكون توقع الأذى أو المضرة قويا، و(٣) في

حالـة ما يصعب القيـام برد فعل «إقـدامي» لمواجهة الخطر، و(٤) في حـالة التهـديد بسحب السند الانفعالي الـلازم في تلك المواقف الباعثة على الخطر أو في حـالة غياب أو افتقـاد ذلك السند. والقلق في ذلك هـو استثـارة انفعاليـة وجسميـة لم تتوافـر لها الظـروف الملائمة لاستهـلاكها أو تفـريغهـا بوسـاطة العمل أو النشـاط الملائم، أي استيعـاب تلك الاستثارة بـوساطـة الاستجـابة الملائمـة. ومن شأن الاستجابـة غير الملائمـة لتلك الاستثارة أن تكشـف عن نفسها في شكل القلق الصريـح أو الظاهـر (شتيرن Stern، ١٩٦٦ : ٢٩)[٢٢].

ومن المظـاهر المميـزة لحالة القلق الـوجـودي أن الاهتمام بالمستقبل وتـوقعاتـه من المتغيرات المميزة لتلك الحالـة، فالقلق هنـا يدور حـول توقعـات المستقبل واحتمالاته (فـريتز بيرلـز Perls، ١٩٦٩)[٢٣]. وهذه الحالـة قد تنعكس على معنـى الحياة والوجود ارتباطـا بالإحساس باللامعنى إزاء مايجري في العالم من حـوله. وهنا تذهب «كارن هورني» Horney (١٩٣٧) إلى أن الطراز الأصلي prototype للقلق هو شعور الفرد بأنه مهدد وضعيف وسط عالم عدواني مليء بالتناقض[٢٤].

لقـد ارتبط البحث في أنطـولوجيـا القلق Ontology of anxiety (أو المنحـى الوجودي في تفسير القلق) بالمضامين المعرفية أسـاسا لمعاني الحياة والوجود والعلاقات والمستقبل، وحيث تتفاعل تلك المعاني مع إحساس الإنسان باللامعنى واللامعيارية في تفاعلـه مع المواقف والأحداث والعـلاقات وفي تفسيره لها، وحيث يكون الـوجود ككل هو موضوع القلق.

٢ ـ ردود أفعال الاكتئاب الصدمي :

لقـد كشفت نتائج البحـث عن تجمع عدد من المظـاهـر/ الأعـراض الانفعاليـة والمعرفية والفسيولوجية والسلوكيـة الدالة على نشوء ردود أفعال اكتئابية (depressive reactions)، أي هي تلك المظاهـر/ الأعراض التي نشأت لـدى الأطفال والمراهقين الكـويتيين كـرد فعل لحالـة الصدمـة، وهـو رد فعل متـوقع إزاء الأحـداث والمواقف والخبرات المأساوية التي خبرها أبناء الوطن مع تلك الصدمة.

ويظهر من تناولنا لتحليل عامل (ردود أفعـال الاكتئاب الصدمي) في دراستنا الحالية

كما سبق، إن مكونات هذا العامل ومظاهرها/ أعراضها تتفق مع الصورة الكلينيكية للاكتئـاب يستدمجون/ يستـدخلون (internalization) صراعـاتهم الأصلية من خـلال عمليات القنوط والجزع وخفض الفعالية النفسية. ويخبر الأطفال في هذه الحالة إحساسا بالذنب وبانخفاض تقدير الـذات، وبالمشاعر المتناقضة تجاه الناس المعنيين، كما يخبرون إحساسـا بتناقص القوة والفعـالية، وبـالوحدة النفسيـة. وإذا كان الباحثـون في اكتئاب الطفولة قد يتناولونه على أنه حالة وقتية لأزمة نمائية، أو على أنه حالة من حالات الذهان، أو على أنه رد فعل حاد للحـزن من الفقدان والخسارة لأشخاص أو أشياء أو مـوضوعات (إيروين جـي نوب Knopf، ١٩٨٤ : ٣٣٤ ــ ٣٣٥)(٢٥)، فإن ما ظهـر من نتائج الدراسـة الحالية من مظاهـر/ أعراض للاكتئـاب لدى مجموعـات من الأطفال والمراهقين الكويتيين ليست مرضا للاكتئاب العصـابي أو الذهاني، وليست طرازا أصليا prototype للاكتئاب كاضطـراب مزمن وحاد مما ورد عن الاكتئاب في (فئة الاضطرابـات الوجدانية) في «الدليل التشخيصي والإحصـائي الثالث DSM- III للاضطرابـات النفسية/ العقلية الصادر عن الرابطة الأمريكية للطب النفسي».

أما تلك المظاهر/ الأعراض للاكتئاب التي ظهرت من نتائج الدراسة الحالية فهي ردود أفعال لصدمـة العدوان على الوطن والمواطن، قياسا إلى القـاعدة التي تقرر (أن لكل فعل رد فعل). وعليه، فإن ردود الأفعال الاكتئابية هذه كانت حالة عامة خبرها وعاناهـا كل إنسان وكل جماعة اجتماعية وكل مجتمع إنساني في كل العالم تقـريبا إبان أزمة العـدوان العراقي «الصـادم»، بقدر مـا كان هـذا العدوان «صـدمة» لـلإنسان ولحضارته ولقيم الخير والحق والعدل.

ومن ناحية أخرى، تعد ردود الأفعال الاكتئابية الملازمة للصدمة ظاهرة وقتية، يمكن أن تزول بـزوال المؤثر: ولكن مـواجهة هذه الظـاهرة وخفضها أو عـلاجها رهن بـالتدخل السيكولوجي الفعال من خلال استراتيجيات ملائمة للإرشاد/ العلاج النفسي.

حالة صدمة

إن هذه المتـلازمات النفسيـة السالبـة فيما يتعلق بالقلـق الوجـودي وردود أفعال الاكتئاب الصدمي هي تعبير عن «حالة صدمة».

تعني «الصـدمة» Trauma وقوع أو حدوث الأذى والضرر والظلم والخسارة (injury)، والجرح والإصابة (Wound)، والرجة أو الهزة أو الصدمة (Shock) ـ للنفس أو العقل ـ وفي النواحي الفيـزيقية/ المادية وفي التركيب أو البناء أو في كل هـذه النـواحي، ويحدث ذلك في شكل صـدمـة انفعـاليـة emotional shock تحدث اضطرابـا أو خللا في البنى/ التراكيب structures وفي الوظـائف functions للفرد أو الجماعة، وذلـك لفترة من الوقت قد تطول أو تقصر وفقـا لدرجة شدة الصدمة. (جيمس دريفر Drever، ١٩٧٣)(٢٦).

فلقـد كـان العـدوان العـراقي مـن المفـاجأة والضراوة في غير مـا تـوقعـات أو احتمالات، كما كان من فقدان العقلانية في منطقه وموضوعه وهدفه وأسلوبه، بحيث إنه ترك كل «إنسان»، عربي وغير عربي، في «حالـة صدمة»، لا يدرك معها ما الذي حدث؟ ولماذا قد حدث؟!

إن مـاجرى للكـويت هـو محصلة نـزعـة مرضيـة، شريـرة وشرسة لتـدمير الإنسان العـربي من داخله. . ومـا تمخض عنها من استنـزاف نفسي لطاقـاته الإنسانية والروحية والمادية.

لقد أقـدم النظام «الصـادم» في العراق ليبـدد إمكانـات الشخصية العـربية وليحدث تصـدعا عنيفـا في بنائها وفي تـوازنها وفي وظيفتها، ونـزيفا لا يحتمل في طاقاتها وفي قـوتها. . بل إننا إذا أردنا أن نكون أكثر صراحة وأكثـر شجاعة، فإن العراق قـد جعل من عالمنا كما لـو أننا أعـداء أنفسنا. . العدو هـو من داخلنا، وليس من خارجنـا كما نوهـم أنفسنا في أحيـان غير قليلة. . والفاقد ليس هـو ما ضـاع من مليـارات الأمـوال، ولكن «الفـاقـد» الحقيقي والخطير هـو «الفـاقـد النفسي». . في إمكـانات ومصـادر الإنسـان العـربي ذاته. . في كفـاءات العقل والوجدان والعمل، وفي حسن استثمار تلك المصادر في اتجاه التقدم.

كذلك فقـد أحدث ذلك العـدوان المشؤوم تلوثـا غير محتمل في المناخ النفسي في عالمنا العـربي الذي صار ملبدا بسحابـة ذرية تمطر علينا غبـار العداوة والاستعداء، ونتعثر فيها بأوحال الشقاق والانشقاق، وتجرفنا داخلها ريح المخاطرة غير المحسوبة والأخطار المنـذرة بالـدمار. إنها «حـالة صدمـة» تضرب بكل ضراوة وتهز بكل عنف

إمكانات وطـاقات «العقل العربي» و«الوجـدان العربي» و«العمل العربي». (طلعت منصور، سبتمبر ١٩٩٠)[٢٧].

وإذا كان النظام «الصادم» في العراق قد أتى بالدمار والخراب، المتعمد والمقصود وبالشراسة والوحشية، على الكويت.. ذلك البلد العربي الآمن والمسالم والذي وجه جُل اهتماماته وطاقاته إلى بناء نموذج حضاري وإنساني في ذلك الركن الكريم والعزيز من وطننا العربي.. فإن هـذا النظام قد أتى بالدمار والخراب ــ ابتداءً وفي الأساس ــ على الإنسـان العراقي وعلى المجتمـع العراقي.. ليـدمـر هذا الإنسـان ومجتمعـه من داخلـه.. وأن الكويت، إنسـانها وأرضهـا وميـاهها وسماءهـا وتـراثها وإنجـازاتها، لتصرخ وتئن وفي كل جراحهـا ومآسيها من كل الأساليب والممارسـات الوحشية التي تعكس غياب العقل والضمير لدى الشقيق والجار، وهو ما كان ليحدث، أو ما كان ليتوقع أن يحدث، إلا بعد أن سلب هذا النظام من الإنسـان العراقي إنسانيته، وبعد أن قتل الإنسـان في الإنسان العـراقي في هذه الحقبة لدى أولئك الـذين استجابوا لهذا النظام وتوحدوا معه قهرا وقمعا واستـلابا للحرية وللإرادة فيهم.. (طلعت منصور، ديسمبر ١٩٩٠)[٢٨].

إن العـدوان العـراقي على الكويت ليجسـد مفـاهيم الـلامعنى meaninglessness والـلامعياريـة normlessness في كل أحداثـه ومواقفه.. ثم، ومن مصائب الـدهر في تفاعلات وافتعالات هـذا العدوان نشوء ظاهرة «التوحـد مع المعتدي»، لدى البعض ممن ساروا في «مسايرة» الموقف العراقي الصادم، وممـن لفوا لفه ورفضوا صوت العقل العربي، وتلك ظاهرة تتعلق بميكانيزم «رد الفعل العكسي» reaction formation، وهو بالمفهوم العلمي «ميكانيزم دفـاعي» يعمل على كف أو تغطية نزعات أو حفـزات تهديدية threat-ening impulses أو التغلب عليهـا، وذلك باتخاذ نـزعـات أو حفزات عكسيـة».. أي اتخاذ المواقف المضادة، فـالوقـوف «ضد» المعتدي يتحـول بالنقيض عنـد هذا البعض إلى وقـوف «مع» المعتـدي.. وتلـك دينـاميـات غير صحيـة تتعـاكس فيهـا الأسبـاب مع النتائج.. وتختلط المقدمات بالمترتبات. (طلعت منصور، يناير ١٩٩١)[٢٩].

ولم يكن عـدوان النظام العـراقي (الصادم) صـدمة لـلإنسان فحسب، بل كـان أيضا «صـدمة للبيئة».. لتمتـد يده الملطخة بالـدماء إلى البيئة فيعتـدي عليها وعلى

كنوز خيرها من البترول في الكويت الذي يحرقه نارا ويطلقه في الخليج ضياعا ودمارا، وتلويثا للماء الذي جعل منه الله سبحانه وتعالى كل شيء حي! وتلك هي الجريمة البيئية الأولى في تاريخ الحضارة الإنسانية. «لقد سعرت النار يا نيرون». هاهي البيئة العمرانية يصيبها التخريب والتدمير وكذلك النهب والسلب لمحتوياتها من أجهزة وأدوات حضارة العصر، وهاهي البيئة الحضارية المتمثلة في تراث الكويت قد امتدت إليها يد التتارية في نهاية القرن العشرين، فراحوا يسلبون وينهبون متاحف الكويت ودور المخطوطات والتراث والمكتبات وما فيها من كنوز للحضارة العربية الإسلامية. . بل ولم تسلم الجوانب الإيكولوجية الأخرى كالحيوان والنبات من هذه العدوانية، فأبادوا الحيوانات والنباتات التي كانت تزخر بها حدائق الحيوان والمتنزهات وحدائق الأطفال، ثم هناك تلك البيئة الجليدية المشيدة في تلك الصالة الجميلة، بمدينة الكويت للتزحلق على الجليد، وحيث كان يلهو فوقها الأطفال بهجة وحيوية ومرحا بسعادة الطفولة قد حولوها إلى مقبرة جماعية للكويتيين الذين تصدوا لذلك العدوان، وهم أبطال الوطن وشهداء عند ربهم يرزقون!! إنها أشبه بالمقابر الجماعية التي اشتهرت بها عدوانية الهتلرية في معسكرات الاعتقال النازي في «داشاو» و«أوشويتز» وغيرها في ألمانيا (طلعت منصور، فبراير ١٩٩١)(٣٠).

إن هذا العدوان المعمم (أو تعميم العدوان ووجهاته) هو «ظاهرة مرضية» تستدعي معها حالة من الاكتئاب بقدر مانشرت معها أشكالا شتى من الحزن والضيق بأنفسنا وبحاضرنا ومستقبلنا. . ومن اللامعنى واللا هدف في كل مايجري من فوضى وخبل، ومن انعدام المعايير في تقدير الأمور والمواقف. وتلك كلها مظاهر تعكس من نقص «الثقة الأساسية» اللازمة لكل استقرار ولكل إحساس بالأمان. . واللازمة بدورها لخلق «المناخ النفسي» الصحي الذي ينطلق فيه العقل والوجدان والعمل في تحرر من أسر الخوف والقلق والإثم والعداوة. (طلعت منصور، ديسمبر ١٩٩٠)(٣١).

الآثار بعيدة المدى لضغوط ما بعد الصدمة:

إن الحروب وأشكالها المختلفة تخلق أحداثا وظروفا ينشأ عنها الكثير من الأزمات التي تخلف وراءها آثارا بعيدة المدى في الفرد والجماعات الاجتماعية والمجتمع ككل،

مثل فقدان الحياة، والمصادر والثروة، وتهديد الهوية الوطنية، وأسلوب الحياة الجديدة المفروض قسرا على الفرد والجماعـة، وما تخلفه الحرب من مشكلات خـاصة بالأسرى والمفقودين وبمعسكرات الاعتقال.

كذا يتكشف عن أزمات مابعد الحرب تأثيرات سالبة يتوقع أن تستمر لفترة طويلة في الأفراد والمجتمعات، وذلك هو ما يعرف بالمصطلح «اضطرابات ضغوط ما بعد الصدمة» (P T S D) Post - Traumatic Stress Dısorders. وربما لم يتنبه العلماء والباحثون إلى هذه المظـاهر من الآثار النفسيـة في مرحلـة ما بعد الصـدمة (صدمـة الحرب أو الكوارث الطبيعية أو البشرية أو غيرهـا)، وإلى ضرورة مواجهتها بالتشخيـص والإرشاد/ العلاج - إلا منـذ منتصف السبعينيات من القـرن الحالي، حيث جـذبت هذه الآثـار معظم اهتمام العالم بـالبحوث الحديثة عن الجيل الثـاني من الأشخاص الباقين على قيد الحيـاة في ألمانيا بعد الحرب العالميـة الثانية وفي أمريكا بعد حـرب فييتنام، وهي تلك البحوث التي تمثلت في جهود عـدد من العلماء والباحثين في هـذا الشأن كما قام «سـلايكي» (١٩٩٠ : ٧٢، ٨٧) بحصرها في نحو تسعة أعمال علمية(٣٢).

فقـد وجـد «دافيـدسـون» Davidson (١٩٨٠) من نتـائج خبراتـه في عـلاج الأشخاص الباقين على قيد الحياة من معسكـرات الاعتقال، أن هناك أعدادا متزايدة من أعضاء الأسرة من الجيل الثـاني ممن يعانون من أشكـال متباينة من الاضطـرابات الانفعاليـة، واضطرابـات الشخصية، وحالات ذهـانية، أو حـالات حديـة (مابين الذهـان والعصاب) والتي ترتبط بـوضوح بالتأثيرات بعيـدة المدى للحالة الصـدمية Traumatization الشديدة عند الوالدين الباقيين على قيد الحياة»(٣٣).

ولقد كشفت الجهود التشخيصية لهؤلاء الباحثين عن اضطراب عمليات التفاعل بين الوالدين والأبناء كالقلق الزائد والحماية الزائدة والشعور بالذنب وبعض الأعراض الاكتئابية والسيكوسوماتية عند الوالدين وانعكاساتها على الأبناء.

ويقـدم فـرانكل (١٩٨٢ : ١١٦ ــ ١٢٦) صـورة كلينيكيـة عن سيكـولـوجيـة الأشخاص المعتقلين في معسكـرات الاعتقال وبعـد الإفراج عنهـم فيما يعرف بـزملة «مرض الأسلاك الشائكة» Barbed Wire Sickness، وتبدو في أعراض أساسية من أبرزهـا فقدان القـدرة على الإحساس بالسرور، واختـلال الشخصية والشهيـة الزائدة

والكلام الزائد، والقسوة، والفساد الخلقي. يقول فرانكل: «وينبغي أن نضع في الاعتبار أن الشخص الذي كان تحت ذلك الضغط النفسي الهائل في معسكرات الاعتقال، من الطبيعي أن يكون في خطر بعد إطلاق سراحه. فهذا الخطر من منظور الصحة النفسية هو صورة نفسية مطابقة للقيود التي رزح تحتها. فكما أن الصحة الجسمية للغواص تتعرض للخطر إذا ترك مكان الغوص فجأة (حيث يكون تحت ضغط جوي عال)، كذلك فإن الشخص الذي يجري تحريره فجأة من الضغط النفسي قد يعاني من اختلال في صحته النفسية.

فالآن وبعد تحررهم، صاروا يعتقدون أنهم يستطيعون استخدام حريتهم بلا قيود وبلا هوادة؛ فكأن الشيء الوحيد الذي تغير بالنسبة لهم هو أنهم الآن القامعون بدلا من المقموعين، لقد صاروا محضرين، وليسوا أهدافا للقوة العاتية، وللظلم المقصود. ويبررون سلوكهم بخبراتهم البشعة.. لذا كان من الطبيعي العمل على إعادة هؤلاء الأشخاص إلى الحقيقة المألوفة بأنه ليس من حق أي شخص أن يأتي بخطأ، حتى ولو وقع عليه خطأ، وكانت عملية إعادة هؤلاء الأشخاص إلى هذه الحقيقة تتم بطريقة بطيئة ومنظمة» (ص ص ١٢٢ ـ ١٢٣)(٣٤).

تكشف الدراسات التي أجريت في الخمسينيات عن آثار الحرب العالمية الثانية أن الأشخاص الذين تعرضوا لأحداث الحرب يعانون في الغالب من ظاهرة «إجهاد الكوارث» (Disaster fatigue) وما تستدعيه من استنزاف للطاقات ومن تعطيل للكفاءات والمهارات عند هؤلاء الأشخاص، وهو ما تضمنه تقرير «الرابطة الأمريكية للطب النفسي» في عام ١٩٥٦. ومن نتائج الإجهاد النفسي حالة «الاستهداف» أو «القابلية للانهيار» عند التعرض لمؤثرات في المجتمع لا يستطيعون التوافق معها. وقد أدى هذا التشخيص التنبئي لمثل هذه الحالات إلى قيام نظام علاجي جديد يتمركز حول مفهوم «التوقع»، أو ما يعرف بـ «العلاج المتمركز حول التوقع» وهو ما يتطلب تعرفا على المثيرات الباعثة على «توقع الخطر» عند الحالة، وهذا هو لب ظاهرة القلق. لذا يقوم هذا النظام العلاجي على تقديم برامج لتقوية الأنا عند مثل هذه الحالات من ناحية وعلى التدخل العلاجي المباشر لمساعدة الحالات التي واجهت أحداثا قاسية من ناحية أخرى(٣٥).

وممـا ينبه إليـه الخبراء في علاج الأزمـات «الآثار بعيـدة المدى» للأزمـات ، حيث يتكشف عن أزمـات ما بعد الحرب تأثيرات سـالبة يتـوقع أن تستمر لفترة طـويلة في الأفراد والمجتمعات ــ وتلك هي «اضطرابات ضغوط ما بعد الصـدمة» والتي تأخذ درجات متباينة من اضطراب توظيف الشخصية كما يظهر في أعراض متنوعة .

ورغم أن العـالم قـد عـاش خبرات متنـوعــة من مـآسي الحروب والكـوارث فإن الباحثين لم يتنبهوا إلى «الآثار بعيدة المدى» لتلك الأزمات إلا بناء على ما أظهرته نتائج البحوث الحديثة في السبعينيات (سليكي Slaikeu، ١٩٩٠)(٣٦).

ومن ناحية أخـرى ، فلقد نبه الخبراء منذ الخمسينيـات إلى أن القصور في معالجة آثـار الأزمـات وفي حل أزمـات الحيـاة قـد يـؤدي إلى استمـرار الإهـدار النفسي وإلى إحداث إصابات نفسية بعيدى المدى ــ وذلك ركن أساسي من أركان «نظرية الأزمة» (جيرالد كابلان Caplan ١٩٦٤)(٣٧).

ومن هـذا التراث العلمي وما يتضمنـه من خبرات عمليـة كلينيكية لأزمـات ما بعـد الحرب تتضح الحاجـة إلى استراتيجيـة وطنيـة للمـواجهـة الفعـالـة لأشكـال ومظـاهـر «اضطرابـات ضغوط مـا بعد الصـدمة» النـاجمة عن العدوان العـراقي على الكويـت وما اتصف به من «صـدمة عنيفة» وفقـا لمفاهيم أصحاب نظريـة الأزمة وعلاج الأزمـة . وقد حققت الكويت خطـوات حضاريـة وإنسانية كبيرة في سبيـل تحقيق تلك الاستراتيجية ، وكما يتمثل ذلك في إنشاء «مكتب الإنماء الاجتماعي» و«مكتب الشهيد» و«اللجنة الوطنية لشـؤون الأسرى والمفقـودين» وهي هيئات تـابعـة لأعلى سلطـة في الـدولة وهي الـديـوان الأميري . وقد حققت هـذه الهيئات وغيرهـا من المؤسسات الحكـومية والأهليـة إنجازات رائعة بكل المقاييس الحضـارية والعلمية والتقنية في سبيل المواجهة الفعالـة لآثار العدوان الغاشـم سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد .

تعـد «ضغوط مـا بعـد الصدمـة» أكثر أشكـال الضغـوط شدة ، وحيث يكـون الأشخـاص أكثر استهـدافا لأعـراض متنوعـة من الاضطـرابات والتي يطلق عليهـا «اضطرابات ضغوط ما بعد الصدمة» .

لقد حـددت «الرابطة الأمـريكية للطب النفسي» (A P A) في «الـدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية ـ الدليل الثالث ـ المعدل» (DSM III-R) في عام

(١٩٨٧) «اضطرابات ضغوط مـا بعد الصدمة (P T S D). وتصنفها في فئـات أو تجمعات ثلاث من الأعراض، كما ترتبط بمحاور أخرى في هذا الدليل (٣٨):

١ ـ الانغمار االنفسي في استرجاع خبرات الحدث الصدمي (Intrusive Psycho-logical reexperiencing)، وفيه يلعب «التفسير» دورا مهما في كل فينـومينولـوجيا «اضطرابـات ضغوط مـا بعد الصـدمة». وتنطـوي هذه الأعـراض على الحساسيـة النفسية الزائدة التي تظهر في شكل استرجاعات قسرية للآثار والنتائج الصدمية.

٢ ـ التخدر النفسي (Psychological Numbing) إزاء البيئة الخارجية، وهو ما قد يأخذ أيضا مظاهر من الإحجام أو الانسحاب، أو السلبية أو الاكتئاب.

٣ ـ الاستثارة العصبيـة الزائدة Arousal/Hyperreactivity، وهو مـا يتضح في الحساسية العصبية الزائدة Neurologic Hypersensitvity.

وهذه التجمعات أو الزملات الثلاث من الأعـراض والمظاهر المميزة لاضطرابات ضغوط ما بعد الصدمة ترتبط بعـدة محاور من الاضطرابات النفسية وفقا لهذا الدليل التشخيصي للرابطة الأمريكية للطب النفسي كما يلي:

المحور «١»:

زملات الأعراض السيكياترية Psychiatric Syndromes

المحور «٢»:

اضطرابات الشخصية Personality Disorders

المحور «٣»:

اضطرابا سيكوفسيولوجية Psychophysiological Disorders

والواقع أننا نستطيع من خـلال «علم الصدمات النفسية»(Psychotraumatology) (إيفـرلي Everly، ١٩٩٢) أن نستبـصر بالآثـــار بعيـــدة المدى للأحداث الصدمية للعدوان العـراقي الغاشم على الكويت، بقدر مـا تعتبر الصدمة انتهاكـا لسعي الإنسان والمجتمعات لإشباع الحاجـة إلى الأمن والسلامة وهي تعني كما يقرر «مـاسلو» الحاجة إلى الأمان، والتحرر من الخوف والحاجة إلى البناء والنظـام، والاستقرار، والحماية. فالصدمة

هي «نقيض» النظام والحماية والأمن، وحيث تمثل الصدمة جانبا من «متاهة الحياة» (Puz-zle of life). ولـذا يعتبر «إيفـرلي» (١٩٩٢) أن الشرط الضروري للمعـالجة النـاجحـة لاضطراب ضغوط ما بعـد الصدمة (P T S D) هو خلق إدراك بأن العالم مـرة أخرى هو عـالم آمن، وسالم، ويمكـن التنبؤ بـه[٣٩]. أي هو عـالم تتوافـر له ركـائزه من الاستقرار والثبات داخل نسق الخريطة المعرفية في نظامنا من التوظيف المعرفي، أي من الفهم والتنبؤ والضبط لظاهرات وأحداث هذا العالم.

في الآثار الإيجابية للغزو:

الإرادة والمواجهة

تكشف نتائج الدراسة أنه بجانب المتلازمـات السلبية للأزمة، كانت هناك أيضا المتلازمات الإيجابيـة التي تتمثل في الاستثارة والتنشيط لقوى الإرادة والتحـدي للأزمة وللاستيعاب والمواجهة لها. ويتفق ذلك مع ما تقرره «نظرية الأزمات» من أن الأزمات ظاهرة من «الخطر مع الفرصة»، أي أن للأزمات وجهتين:

(١) حالة الخطر وما تستدعيه من ردود أفعال نفسية سلبية.

(٢) الفرصة للنمـو، وهي تلك القوى الدافعية والإراديـة المستثارة تجاه امتصاص الأزمة واستيعاب مترتبـاتها، استعادة للتوازن وعملا على إعادة البنـاء. (جانوسيك، ١٩٨٤ : ٨)[٤٠].

ويتبين من تجمع طائفة من الاتجاهات والدافعيـات والأفكار والنزعات السلوكية في العـامل الخاص بهذا البعـد الإيجابي لـلأزمـة (الإرادة والمواجهـة) أنها تكشف عن تعاظم الإحسـاس بالثقة في الله عز وجل وفي الـوطن وفي قيادته الشرعية، وبـالتقدير للدعم والسند من الأصدقاء، وبـالحرص على الوطن، وعن تنامي القدرة على تحمل الصعوبـات ومواجهـة الضغوط، وعن تعزيـز السلوك الإرادي القـائم على التضحية والشجـاعة والاستشهـاد، وعلى الترابط بين أبنـاء الـوطن، وفي كل ذلك يبرز الهدف الأكبر وهو إعادة البناء للوطن وللمواطن.

هذه العنـاصر في تفاعلهـا مع بعضها البعض تـؤلف ذلك التـوجه المتنامـي وهو

«الإرادة والمواجهة»، وهو تـوجه لم تستطع معه وحشية ذلك النـازي أن تنال منه ومن قوته. والإرادة هي وحدة الشعور بالـواجب والهدف والمسؤولية وتعبئة الجهود في وعي نحو الهدف الأعظم وهو الوطن وعـزه وعزته، ولنسأل أنفسنا: لماذا تلك الإرادة التي تعـزز من قـوة الكـويتي من داخلـه، رغم أشكـال وأسـاليب القهـر من خـارجـه؟ والإجابة هي «إرادة المعنى» و«إرادة الوجود». . معنـى الكويت. . والوجود الكويتي الحضاري والإنساني. (طلعت منصور، يناير ١٩٩١)[٤١].

ويتضح هذا التوجه كذلك في فعاليـة المواجهة للأزمة ولمترتباتها، بل إن تفحص مكـونات عـامل (الإرادة والمواجهـة) ليتفق في كثير في خصـائص المواجهـة الفعالـة للأزمات (effective coping) كما تحددها بعض النظريات الأساسية في هذا الميدان (كابلان Caplan ١٩٦٤، لازاروس Lazarus ١٩٨٠)[٤٢].

وثمـة أسئلـة تطـرح نفسهـا في هـذا الشأن: هل يعني مـايتردد عن الآثـار الإيجابيـة للعدوان العراقي الغاشم على دولة الكـويت أن هذا العدوان هو الذي أتى بهذه الجوانب الإيجابية من مجموع الآثار المترتبة على الصدمة؟ الـواقع إن الإجابة عن هذا السؤال تتحدد بهوية الشخصية الكويتية أو بهوية الذات الكـويتية. . وتتضح لنا الصورة أكثر إذا حللنا تلك الشخصيـة في ضـوء مفهـومين أو تـوجهين أسـاسيين في علم النفس وهما: مفهـوم «السطح» ومفهوم «العمق» في تحليل وتحديـد سمات الشخصية. لقد تكـونت الشخصية الكويتية من ثلاث شرائح تـاريخية ثقافية تؤلف في تكاملها وتفاعلهـا بنائية ووظيفية تلك الشخصيـة وهي: شريحة ثقـافـة القبيلـة التي تـوافرت فيهـا للشخصيـة الكـويتيـة قيم وتوجهات الجلد والصبر والمثـابرة وتحمل الضغوط والشهامة والشجاعـة والاعتزاز بالقبيلة وبالمكـان والانتماء والولاء والتعاون. ثم شريحة ثقافـة البحر، وقوامها ارتيـاد البحر وتحمل مشقته وصعوبـاته من صيد وغوص وتجارة ومـا يعنيه ذلك من مواجهة المخـاطر وتحملها والرضا بالقضاء والقدر ومن تعزز قيم التعاون والتكافل والترابط. أما الشريحة الثالثة وهي شريحة ثقافة النفط، وهي شريحة من التحول الاقتصادي والحضاري إلى دولة تتوافر لها كل أسباب الـرخاء والحياة المترفـة وتيسيراتها، وتسعى إلى تحقيق نموذج حضـاري رائد وراشد لدولة حديثة تحقق ذاتها الحضارية في كل المجالات.

والواقع أن الشخصية الكـويتية هكذا في مواجهة العـدوان العراقي الغاشم بكل

صور وأعمال المواجهة والتحدي لهذا العدوان وممارساته البشعة، إنما كانت تمارس أصالتها التي رسخت وعززت في تراثها وفي أسلوب حياتها من التكافل والتماسك والجلد والمثابرة، ومن الشجاعة والمخاطرة، بل ومن صور الإبداع في مقاومة ومواجهة العدوان الغاشم. لقد كانت الشخصية الكويتية تستدعي إذن من «أعماقها» مصادر قوتها وزاد مقاومتها لهذا العدوان وممارساته، وبحيث لم يكن هناك تناقض أو تنافر مابين «عمق» تلك الشخصية وصلابتها وأصالتها، ومابين «سطح» تلك الشخصية من مظاهر وصور الترف وتيسيرات الحضارة الحديثة. وكان العدوان العراقي الغاشم هكذا، ورغم كل أشكال وممارسات القهر والمعاناة، هو اختباراً لعمق تلك الشخصية ولأصالتها وصلابتها، الأمر الذي يفسر أشكال ومظاهر الجوانب الإيجابية من صدمة العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت.

وهنا نثير أيضا عدة تساؤلات: ما العلاقة بين الآثار السلبية والآثار الإيجابية للعدوان العراق؟ هل تمثل تلك الآثار جانبين مختلفين، أحدهما موجب والآخر سالب؟ هل توجد تلك الآثار منفصلة عن بعضها البعض؟

تجاوز المتناقضات فيما بعد الأزمة

(عملية دينامية من النمو من داخل الفرد والمجتمع)

لقد انطوى رد فعل العدوان العراقي على دولة الكويت أثناء الأزمة وما بعد الأزمة ـ وكما ذكرنا ـ على آثار ونتائج متناقضة مابين السلبية والإيجابية، وهذه الآثار والنتائج، السلبية والإيجابية، لم تكن لتوجد عند الإنسان الكويتي والشعب الكويتي في حالة من الانفصال بعضها عن بعض أو في وضع من التوازي. بل إنها بجانبيها الإيجابي والسلبي تدخل في عملية دينامية من التفاعل فيما بينها، وهي عملية «تجاوز المتناقضات»(*)،

* يعني مفهوم «تجاوز المتناقضات» (Synergy) عملية ادراك أضداد الحياة ومتناقضاتها ومتقابلاتها على انها مترابطة مع بعضها ترابطا ذا معنى. كما يعني هذا المفهوم القدرة على تحمل الغموض في هذه المتناقضات وعلى التعامل معها لا على انها في حالة من التنافر أو التناقض أو المفارقة، وانما بالاحرى على انها في حالة من التفاعل الذي يشكل حقيقة الوجود الانساني.. ولأهمية « تجاوز المتناقضات» كبعد من أبعاد الصحة النفسية، فقد تضمنه «اختبار التوجه الشخصي وقياس تحقيق الذات «الشوستروم كبعدمن أبعاد تحقيق الذات. وقد قمنا بتقنين هذا المقياس على المجتمعين الكويتي والمصري:
طلعت منصور وفيولا الببلاوي. اختبار التوجه الشخصي وقياس تحقيق الذات. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٦

وهي عمليـة نشطة تستثير المصـادر والقـوى الكامنـة في الإنسـان الكـويتي وفي الثقافـة الكويتية، وكذلك تعبئة تلك المصادر والقـوى لمواجهة التحديات والضغوط الواقعة على الوطن والمواطن، وينتج عن هذه العملية الديناميـة تفجر الطاقات الجديدة والمتجددة في الإنسان الكـويتي ومن داخل مصادر ثقـافته، وهي الطـاقات الموجهـة إلى المواجهة وإلى البناء، وإلى الإنماء على مستوى الفرد ومستوى المجتمع.

وهكـذا يتأتى في عمليـة تجاوز المتنـاقضـات استيعـاب المحنـة بكل خبراتها ونتائجهـا، والتسامـي فوق مآسيهـا، وتحويل المعانـاة إلى إرادة للوجـود وللعمل والبناء بوعي أكثر وبطاقات أكبر وبمعـان أعظم، ومن ثم تكون الأزمة عند هذه المرحلة «فرصة للنمو».

يقرر «فـرانكل» (ترجمة المؤلف، ١٩٨٢ : ٩٤ ــ ٩٧) من واقع تحليـلاته لخبرات الحرب العالمية الثانية[٤٣] : «لقد كانت هناك على الدوام اختيارات في تلك الظروف المروعة من الضغط النفسي والمادي. ففي كل وقت تتأتـى الفرصة لاتخاذ قرار ــ وهو القرار الذي يحدد ما إذا كنت تنوي أن تخضع أو لا تخضع لتلك القوى التي تهدد بأن تسلبك من ذات نفسك. . من حريتك الداخليـة؟ ولقد قال «دوستويفسكي» ذات مرة: يـوجد شيء واحـد فقط يروعني وهـو «ألا أكون جـديرا بـآلامي». هذه كلمات راودت نفسي مـرارا وألحت عليـه بعـد أن أصبحت مـدركـا لأولئك الشهـداء الـذين يفصح عذابهم وموتهم عن الحقيقة بأن الحرية الداخليـة لا يمكن فقدها. ولقد كانوا كذلك جديرين بآلامهم، فالطريقة التي تحملوا بها آلامهم تمثل إنجازا داخليا أصيلا. تلك هي الحريـة الروحيـة ـ وهي التـي لا يمكن سلبها من الإنسـان وهي التي تجعل الحياة ذات معنى وذات هدف».

«إن الطريقـة التي يتقبل بها الإنسان قدره ويتقبـل بها كل ما يحمله من معـاناة، والطـريقة التي يـواجه بها محنـه. . كل هـذا يهيىء له فـرصة عظيمـة حتى في أحلك الظـروف ــ لكي يضيف إلى حيـاته معنى أعمـق، حيث يحتفظ بحـريته الـداخليـة الكاملة ويتوصل إلى تلك القيم المعنوية التي أتاحتها الآلام، وفي ذلك الدليل الكافي على أن القـوة الداخليـة للإنسـان قد تعلـو بـه فوق قـدره في هذا العـالم الخارجي. . فحيث يواجـه الإنسان أمرا مقـدرا لابد من وقوعه، تكـون هناك فرصـة تحقيق إنجاز عظيم من خلال المعاناة».

تضمينات إرشادية

يواجه أي مجتمع، كما يـواجه أي إنسان، «فترات حرجـة» من تاريخه تنطوي على صعوبات ومشكـلات وتحديات، خاصة في فترات الحروب وأزمات الحيـاة وما تفرزه من أشكـال ومستويـات مختلفة من الضغـوط والمعاناة. وأن الكـويت، في مـواجهة عدوان النظام العراقي ونتائجه، لتتجاوز بكل الصلابة والإرادة والتحدي تلك المحنة القاسية.. تعزيزا لمسيرتها الحضارية والإنسانية، وتناميا لذاتها الحضارية.

اعتبارات أساسية

ولقد تأكد من تجارب كثير من الشعوب أنـه في الفترات التاريخية «الحرجة»، تبرز أهميـة بنـاء استراتيجيـات «إدارة الأزمـات» (Management crisis) و«مـواجهـة الأزمـات» (Coping with crisis). وعلى هذا الأسـاس، ومواجهـة لضغوط تلك الفترات ومعالجة لحالة اضطراب التوازن في الفـرد والمجتمع نتيجة للصدمة وما يترتب على تلك الحالة من ارتبـاك في المجتمع من حيث البناء والوظيفة والعمليـات، تكون التضمينات الإرشـادية لأزمة الخليـج لدى الأطفال المراهقين عمـلا استراتيجيا يحدد إطار العمل الإرشادي وأهدافه ومراحله واستراتيجياته وبرامجه الإرشادية.

ومن هنا ينبغي أن نحـدد ابتداءً مراحل أزمـة الخليج حتى يستطيع العمل الإرشادي الاستراتيجي لتجاوز تلك الأزمة أن يستوعب تلك المراحل ويتجاوزها إلى استعادة التوازن وإعادة البناء. وهنا نقرر ـ وفق معطيات علمية مستمدة من «سيكولوجية الأزمات» Crisis Psychology والتدخل السيكولـوجي في الأزمات Crisis intervention ـ أن أزمـة الخليج يمكن تحديدها في أربع مراحل أساسية هي(٤٤):

١ ـ مرحلة أثر الصدمة: فيما يتعلق بتلك الخبرة الصدمية لعدوان النظام العراقي على الكويت ومـا ترتب على ذلك من معاناة وارتبـاك وردود أفعال متباينة ومتنـاقضة إزاء أحداث ومآسي هذا العدوان.

٢ ـ مـرحلة صـدمة الأثـر: وهي الصدمـة المتعلقة بـ «الأثر» النـاجم عن ذلك العدوان المشـؤوم، وبحجم ومدى الفـاقد الذي تخلف عن هـذه الفترة سواء الفـاقد المادي، أو الفاقـد النفسي ـ وهو الأخطـر ـ من قلق واكتئاب ومن فقـدان الثقة ومن نقص الإحساس والاستقرار.

٣ ـ مرحلة استعادة التوازن: وهي مرحلة مابعد حرب تحرير الكويت امتصاصا للصدمة، وتجاوزا ـ لا تجاهلا ـ للأزمة ونواتجها.

٤ ـ مرحلة إعادة البناء والتنمية: وهي مرحلة استثمار ما قد يقع من محن للشعوب لتعويض الفاقد وإعادة البناء، ووعيا بالتجارب والدروس، وانطلاقا بالطاقات المتجددة والمجددة لفعاليات الأفراد والمجتمعات.

وتأسيسا على ذلك، يقوم العمل الإرشادي على استراتيجية لتجاوز تلك الأزمة، وهي استراتيجية ذات توجهين أساسيين:

ـ استراتيجية وقائية/ علاجية.

ـ واستراتيجية بنائية/ تنموية.

فمن حيث إنها استراتيجية وقائية/ علاجية، ترتكز الاستراتيجية في بعض مراحل وجوانب عملها على الوقاية من الآثار والشروخ النفسية التي أوجدها بلاء عدوان النظام العراقي على الكويت، وما ترتب على ذلك من تطورات آلت إلى حرب تحرير الكويت ومعالجة تلك الآثار استيعابا للصدمة وتجاوزا للمحنة.

ومن حيث إنها استراتيجية بنائية/ تنموية، ترتكز الاستراتيجية في الأساس إلى إعادة البناء وإلى التنمية للذات وللوطن، تواصلا منطقيا للنمو الطبيعي للإنسان الكويتي وللتقدم المأمول للمجتمع الكويتي.

وبناء على ذلك تتحدد الأهداف العامة لاستراتيجية تجاوز أزمة الخليج في مجملها في فئتين متكاملتين من الأهداف:

ـ أهداف قريبة المدى: وهي أهداف مرحلية، تختص بمرحلة استيعاب الصدمة وتجاوز المحنة، عملا بالتوجه الوقائي والعلاجي للاستراتيجية.

أهداف ممتدة بعيدة المدى: وهي أهداف تتجه إلى إعادة البناء والتنمية للذات والوطن عملا بالتوجه البنائي والتنموي للاستراتيجية.

ومع هذا التحديد يتأكد أن أهداف الاستراتيجية تتكامل فيما بينها وقد تسير متزامنة، رغم أولويات العمل الاستراتيجي الموجه إلى استيعاب الصدمة وتجاوز الأزمة.

وتستلزم الأزمات الشديدة، وخاصة أزمات الحروب والكوارث، بناء استراتيجية إرشادية/ علاجية ذات أهداف محددة ومتعددة، وتوجه لاستيعاب الأزمة في كافة جوانبها واستثمارها كقوة دفع لمزيد من الارتقاء والتقدم. ومن ثم، فإن بناء البرامج الإرشادية المتنوعة بتنوع جوانب الأزمة ومترتباتها، ليعكس هذا التوجه الاستراتيجي في أعمال وممارسات منظمة من حيث استيعاب الأزمة ومواجهتها واستثمارها كقوة بناء وإنماء للفرد والمجتمع.

ويحدد الثقات من المنظرين والباحثين في ميدان «التدخل في الأزمات» عددا من الخصائص/ الشروط اللازم توافرها في «المواجهة الفعالة» للأزمات: (كابلان Ca-plan، ١٩٦٤، لازاروس Lazarus ١٩٨٠).

١ ـ استكشاف الواقع ومشكلاته والبحث عن المعلومات الكافية.

٢ ـ التعبير في حرية عن كل من المشاعر الموجبة والسالبة، مع تحمل الإحباط.

٣ ـ طلب العون من الآخرين.

٤ ـ تجزئة المشكلات إلى وحدات يمكن معها تناولها ومعالجتها في وقت معين.

٥ ـ معالجة التعب والميل إلى الاضطراب خلال عمليات بذل الجهود والضبط والتحكم في المشاعر.

٦ ـ التحكم في المشاعر قدر الإمكان (وتقبلها عند الضرورة)، مع إبداء المرونة والرغبة في التغير.

٧ ـ الثقة في النفس وفي الآخرين، مع التفاؤل في نتائج ما يبذل من جهود لمواجهة الأزمة.

ويؤكد بعض الباحثين في هذا الميدان (فينيViney، ١٩٧٦) على أن حل الأزمات يتضمن عددا من المقومات وهي: الاحتفاظ بحالة من التوازن، والتمكن المعرفي من الموقف، ونمو استراتيجيات جديدة للمواجهة كالتغير في السلوك والاستخدام الملائم للمصادر الخارجية. ومن ثم فإن الحل الإيجابي للأزمات هو «العمل من خلال أحداث الأزمة كي تندمج في نسيج الحياة، تاركة الشخص/ الأشخاص في حالة من الانفتاح للمستقبل بدلا من الانغلاق عليه».

الهوامش والمراجع

(١) طلعت منصور: دروس وتساؤلات في مأساة العدوان العراقي على الكويت. دراسات ومقالات للمؤلف، جمعها ونشرها المركز الإعلامي الكويتي في إصدار خاص، القاهرة، فبراير ١٩٩١.

(٢) يمكن للقارىء الرجوع أيضا إلى دراسة أخرى للمؤلف تناول فيها نظرية الأزمة ومفاهيمها، طلعت منصور: أزمة الخليج: الخطر والفرصة (رؤية للحاضر بدلالة المستقبل)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت، عدد ٤٢، السنة الحادية عشر، شتاء ١٩٩٣.

(٣) يطرح «فيني» في تحديد طبيعة الأزمة عدة عناصر مستقاة من دراسات متعددة تتناول أحداث الحياة الضاغطة والتغيرات في الحياة الأسرية وفي الدراسة وظروف العمل، والتغيرات الصحية والهجرة والكوارث الطبيعية والتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة.

Viney, L. L. The Concept of Crisis: A Tool for Clinical Psychologists. Bulletin of the British Psychological Society, 1976, 29, 387-395.

(٤) تميز نظرية «جيرالد كابلان» حالة الأزمة بمظاهر اختلال التوازن، وتتضح في الاضطراب الانفعالي وفي انهيار قدرات الفرد على حل المشكلات أو مواجهة المواقف الصعبة.

Caplan, G. Principles of Preventive Psychiatry.
New York: Basic Books, 1964.

(٥) Crow, G A. Crisis Intervention: A Social Interaction Approach. New York: Association Press, 1977.

(٦) Halpern, H A. Crisis Theory: A definitional study. Community Mental Health Journal, 1973, 9, 342-349.

(٧) مرجع سابق .Caplan, G

(٨) Lazarus, R. S The Stress and Coping Paradigm In L.A. Bond and R.C. Rosen (Eds.), Competence and Coping during Adulthood.
New Hampshire: University Press of New England, 1980.

(٩) مرجع سابق.Caplan, G

(١٠) . Wortman, C.B., & Silver, R.C. Coping with irrevocable loss. In G.R. VandenBos & B.K. Bryant (Eds), Cataclysms, Crises, and Catastrophes: Psychology in action. Washington,
D.C.: American Psychological Association, 1987, 189-235.

(١١) مرجع سابق.Lazarus, R.S

(١٢) Eitinger, L. Concentration Camp Syndrome and its late Sequelae. In J.E. Dimsdale (Ed.),
Survivors, Victims, and Perpetrators: Essays on the Nazi Holocaust, Washington, D.C.: Hemisphere Pub., 1980: 127-162.

(١٣) Auerbach, S.M., & Spirits, A. Crisis Intervention with children exposed to natural disasters. In S M. Auerbach and A L. Stolberg, (Eds.), Crisis Intervention with Children and Families Washington, D.C.. Hemisphere Pub., 1986. 191-201.

(١٤) Horowitz, M.J. Diagnosis and Treatment of Stress Response Syndromes: General Principles. In H.J. Parad, H.L.P Resnik & L.G. Parad (Eds.), Emergency and Disaster Management: A Mental Health Sourcebook, Bowie, Md.: The Charles Press Publishers, 1976

(١٥) Sleikeu, K.A. Crisis Intervention. Boston: Allyn and Bacon, 1990, Pp. 30-36.

(١٦) Janosik, E.H. Crisis Counseling: A contemporary Approach. Monetary, California: Wadsworth Health Sciences Division, 1984.

(١٧) المرجع نفسه .

(١٨) مرجع سابق . Viney, L.L.

(١٩) Arkoff, A. Adjustment and Mental Health. New York Mc Graw-Hill, 1968, p. 110.

(٢٠) Thompson, C.L., & Rudolph, L.B. Counseling Children. Monterey, California: Brooks/Cole Pub. Co., 1983, p. 162

(٢١) May, R. The Meaning of Anxiety. New York: Ronald Press, 1950.

(٢٢) Stern, P.J. The Abnormal Person and his World. Princeton: D Van Nostrand Co., 1966, P. 29.

(٢٣) Perls, F. Gestalt Therapy Verbatim. Lafayette, California: Real People Press, 1969.

(٢٤) Horney, K. The Neurotic Personality of Our Time. New York: Norton, 1937.

(٢٥) Knopf, I J. Childhood Psychopathology: A Developmental Approach. New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1984, Pp. 334-335.

(٢٦) Drever, J Dictionary of Psychology. Penguin Books, 1973.

(٢٧) طلعت منصور: دروس وتساؤلات في مأساة العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت.

(٢٨) نفس المرجع

(٢٩) نفس المرجع

(٣٠) نفس المرجع

(٣١) نفس المرجع

(٣٢) مرجع سابق. Sleikeu, K A. p. 72,87.

(٣٣) Davidson, S. The Clinical Effects of Massive Psychic Trauma in Families of Holocaust Survivors.
Journal of Marital and Family Therapy, 1980, 6, 11-21.

(٣٤) فرانكل، فيكتور: الإنسان يبحث عن المعنى: العلاج بالمعنى. ترجمة: طلعت منصور، الكويت: دار القلم، ١٩٨٢ . يقدم فرانكل في هذا الكتاب، من وحي خبراته ومعاناته إبان الحرب العالمية الثانية وداخل معسكرات الاعتقال النازي، نظرية في سيكولوجية الحروب

والأزمات ومدرسة علمية في العلاج النفسي تعرف بمدرسة «العلاج بالمعنى» Logotherapy والتي تمثل تيارا متميزا في العلاج الوجودي والإنساني، ومن أبرز معالم تطور العلاج النفسي المعاصر.

(٣٥) American Psychiatric Association, Committee on Civil Defense. Disaster Fatigue. 1956. NAVMED p. 5051.

(٣٦) مرجع سابق .Sleikeu, K.A

(٣٧) مرجع سابق .Caplan, G

(٣٨) American Psychiatric Association. Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders. (3rd ed., rev.) Washington D.C.: APA Press, 1987.

(٣٩) Everly, G.S. Psychotraumatology: A Two Factor Formulation of Post-Traumatic Stress. Paper presented at the 4th Montreux Congress on Stress. Montreux, Switzerland, Feb., 1992.

(٤٠) مرجع سابق .Janosik, E.H., p. 8

(٤١) طلعت منصور: مرجع سابق

(٤٢) مرجع سابق .Caplan, G

مرجع سابق .Lazarus, R

(٤٣) فرانكل: مرجع سابق، ص ص ٩٤ ـ ٩٧.

(٤٤) طرح المؤلف في دراسات سابقة بعض التوجهات الاستراتيجية لتجاوز أزمة الخليج ولمواجهة آثارها ومترتباتها:

طلعت منصور: نحو استراتيجية عربية لتجاوز أزمة الخليج. . ندوة أزمة الخليج. . الحاضر والمستقبل، نظمها المجلس الشعبي المحلي، مصر الجديدة/ القاهرة، مارس ١٩٩١.

التعقيب

د. كمال مرسي

إن البحث الذي بين أيدينا يعتبر من الدراسات التي لها مميزات خاصة. أولى هذه المميزات هو التوفيق في إجراء البحث فقد أجري البحث أثناء العدوان ووقوع الأحداث مما يجعله دراسة عن تفاعل الأطفال والمراهقين الكويتيين المقيمين في القاهرة مع المحنة أو المصيبة التي حلت ببلدهم وأهلهم أكثر من أن تكون دراسة للآثار النفسية الاجتماعية التي تركها العدوان في نفوس الأطفال والمراهقين.

الناحية الثانية: هي المنهج العلمي الذي اتبعه الباحث على الرغم من الصعوبات التي تواجه مثل هذه الدراسات لأنها تجري في ظروف غير عادية، ظروف الباحث فوجىء فيها بالأحداث وبموضوع البحث فكان عليه أن يخطط ويعد أدواته ويجمع بياناته بسرعة فهو يعمل تحت ضغوط الوقت والزمن. في ظل هذه الضغوط قد يضطر إلى التنازل عن بعض الشروط العلمية. لكن البحث الذي نعقب عليه توافرت فيه الشروط العلمية في العينة والأداة وتحليل البيانات ومناقشاتها.

أيضا هذا البحث يعتبر من البحوث الرائدة في ميدان الآثار النفسية، لأنه كان استجابة سريعة وعفوية من الباحث للأحداث فكان له السبق العلمي وقد تبعه باحثون آخرون، وعقدت الندوات والمؤتمرات حول الآثار النفسية للعدوان العراقي بهدف تعرفها وتحديد أساليب تشخيصها ومواجهتها وعلاجها.

وفي الحقيقة كان للدكتور طلعت منصور حضور واضح في كل من الندوات وحلقات النقاش والمؤتمرات التي عقدت حول هذا الموضوع، وأسهم إسهاما كبيرا في تشخيص الآثار النفسية وفي وضع الاستراتيجية الوطنية التي يعمل بها مكتب الإنماء الاجتماعي الآن.

فالبحث الذي قدمه قد ضمنه خبرات عملية وعلمية. وربما من الأمور التي لاحظتها

في البحث أن الأستاذ الدكتور طلعت قد توحد مع الأزمة، وتوحد مع الكويتيين، وكانت تعبيراته تـدل على ذلك في البحث، وفي التقـرير الـذي بين أيدينـا، وفي وصفه لـلآثار. فكانت تعبيراته تعبر فعلا عن معايشة للأحداث ووجود مع هذه الأحداث.

طبعـا هذا البحـث، كما أشار الأستـاذ الـدكتور طلعت، استخـدم فيـه المنهج العلمي ولجأ إلى تحليـلات إحصائيـة معقدة في تناولـه للبيانـات التي توصـل إليها، وبالتالي كانت النتائج التي توصل إليها نتائج جيدة. وأيضا كانت تفسيراته التي فسر بها النتـائج تفسيرات علميـة مقنعـة. لكن هنـاك بعض الملاحظـات التي أريـد أن أطرحها على الأستاذ الدكتور طلعت لعلها تفيد في تطوير هذا البحث أو تحسينه.

أولى هذه الملاحظات وهي ملاحظات شكليـة أن عنوان البحث دراسة في الآثار النفسية والاجتماعيـة، وأعتقد أنه لم يتطرق للنـاحية الاجتماعية إنما هي كـانت دراسة للمظاهر النفسية فحسب.

وأعتقد أنـه يفضل أن يكون عنوان البحث «دراسـة في المظاهر النفسيـة للعدوان العراقي الغاشم لدى الأطفال والمراهقين الكويتيين ومتضمناتها الإرشادية».

أيضا كما قلت هناك تعبيرات كثيرة في البحث فيها انفعالات وفيها تعميمات. ليتنا أو ليت الدكتور طلعت يبسط هذه التعبيرات حتـى تتفق مع الأسلوب العلمي الذي سارت عليه الـدراسة مثل: «كان العدوان العـراقي من الفجاءة بحيث إنه ترك كل إنســان عربي وغير عربي في صـدمة» وأيضـا «أحدث العدوان المشـؤوم تلوثا جعل عـالمنا العـربي ملبدا بسحابة ذرية تمطر عليها غبار العداوة والاستعداء»، وغير ذلك.

كـذلك هنـاك بعض المصطلحات التي أختلـف مع الدكتـور طلعت فيهـا مثل مصطلح الإحساس باللامعنى في العدوان العـراقي. أعتقد أن العدوان العراقي كان لـه معنى والمعنى معـروف ليس في بطن الشـاعـر وإنما أيضـا معـروف عنـد من قـام بالعـدوان، فالهدف كان واضحا: الاستيـلاء على الكويت. وأيضا عنـد الكويتيين كـان هـذا العـدوان لـه معنى، وهـو الاستيـلاء على الكـويت وضيـاع الشخصيـة الكويتية. كذلك «اللامعياريـة في العدوان» لا أعتقد أن يكون هناك عدوان معياري وعدوان لا معياري، فالعدوان عدوان. أمـا أن يكون العدوان العراقي لامعياريا ربما للتصرفات والشذوذ الذي ظهر فكذلك هناك تجاوزات في العدوان كثيرة، إنما هذا هو

العدوان وهذه هي المعايير التي سار عليها. أيضـا هناك ملاحظة شكلية بسيطة وهي أن الانحراف المعيـاري لعينة الأطفـال من الإناث يحتـاج إلى مراجعـة لأن المتوسط ٨ سنوات وعشرة أشهر والانحراف المعيـاري ١١,٣٠ أعتقد أن هناك خطأ في الحساب أو في الطباعـة ربما، لأن الانحراف أكبر من المتـوسط. إنما عندي بعـض المقترحات التي أريد أن أطـرحها على الأستـاذ الدكتور طلعت وأرجـو أن تكون هـذه المقترحات مقبولـة. الاقتراح الأول أشرت إليه وهـو تعديل عنـوان الدراسـة إلى المظاهـر النفسية لأزمـة الخليج بـدل الآثار النفسيـة. الاقتراح الثـاني: أن هـذه الدراسـة أجـريت في أكتوبر ٩٠ إلى مـارس ٩١ وأعد هذا التقرير في ديسمبر ٩١ والآن نـريد أن ننشر هذا التقريـر في ٩٤ أي مضى على هذا التقـرير ثـلاث سنوات تقـريبا فلابـد من تحديث المعلومات وإضـافة الدراسات التي أجريت عن الآثار النفسيـة في السنوات الثلاث الماضية وقد نشر منها العديد، والدكتور طلعت كان له حضور في كل الندوات أو كل حلقات النقـاش التي أجريت حول هـذا الموضوع. أيضـا اقتراح آخر حول مـوضوع المصطلحات، وأقصد به في العينة مصطلح الطفولـة الوسطى والمراهقة الوسطى: ما المقصـود، مـا السن أو التحـديـد، لأننـا عنـدمـا نحـدد المراحل أو نحـدد هـذه المصطلحـات نحـددهـا بسن معينـة. فالبحـث أشار إلى أنـه أجـري على الطفـولـة الوسطى، والمراهقـة الوسطى. طيب لماذا أهملنـا الطفولـة المتأخرة والمراهقـة المبكرة؟ أعتقد أن البحث شمل الطفولـة كلها، أو الطفولة المتوسطـة والمتأخرة وشمل المراهقة كلها. لأن الانحرافـات المعيارية للأعمار الـزمنية تدل على أن مدى الأعمار الـزمنية لم يكن صغيرا، لأنـه أربع سنوات وعشرة شهـور في الانحراف المعياري، وذلـك معناه أن المدى كـان كبيرا، وست سنوات و٨ شهـور في المراهقـة وذلك معنـاه أن الدراسـة شملت هـذه الفئـات فتحتـاج إلى إشـارة إلى هذا، وأن الـدراسـة شملت الطفـولـة المتوسطة والمتأخرة وشملت المراهقة بمراحلها المختلفة.

الأمر الآخر أو الاقتراح الآخـر وهو الذي أريد أن أوضحه أو أقترحـه على الدكتور طلعت هـو أن يبين كيف طبق استمارة البحـث على ٣٢٦ طفـلا. طبعـا إذا قلنـا إن الأطفال تتراوح أعمارهم مابين «٦، ١٢» سنة ومعظمهم لا يجيدون القراءة والكتابة، فهناك أسلوبان: إمـا أن أعطيه الاستمارة يطبقها. أو ما نسميه بالمقـابلة المقننة، وهي

أن أعطيه استمارة يجيب عنها والباحث هو الذي يسأله والطفل هو الذي يجيب، فإذا كنت اتبعت هذا الأسلوب فلابد أن تشير إليه في هذه الدراسة حتى يتضح أن تطبيق الاستمارة كان بهذا الأسلوب، لأن هناك عبارات كثيرة أعتقد أن كثيرا من الأطفال لم يفهموها مثل التفكير الزائد في احتمالات الخطر في المستقبل، الاعتقاد بأن القدر وراء كل ماحدث، لوم الذات على ما وقع من كوارث، التفكير في احتمالات الخطر في المستقبل، هذه كلها أمور تحتاج إلى توضيح بالنسبة للأطفال الذين أجابوا عن هذه الاستمارة، وعددهم كبير ونحن نعرف أن مستواهم في القراءة والكتابة محدود ولا يستطيعون قراءة هذه العبارات ثم فهمها.

الاقتراح الثالث: وهو أن حساب معاملات الثبات قام على أساس المقياس ككل، الاستمارة ككل، في حين أن الدرجة الكلية في الاستمارة لم تستخدم، والذي استخدم ثلاثة مقاييس فرعية. مقياس المواجهة والقلق الوجودي والاكتئاب الصدمي، وبالتالي ثبات الاستمارة ككل لا يعني ثبات المقاييس الفرعية فيها، وكان يفضل أن تكون هناك حسابات لثبات هذه المقاييس الفرعية التي اعتمدت عليها في تحليل التباين للفروق في المجموعة بحسب المتغيرات التي أشرت إليها.

كذلك في حساب الصدق، كان لابد أن يكون هناك حساب لصدق المقاييس الفرعية، خاصة وأنا أعتقد أن مقياس القلق الصريح للأطفال الذي استخدم كمحك لصدق الاستبانة أعتقد أنه يتفق في مضمونه ومكوناته مع مقياس القلق الوجودي والاكتئاب الصدمي لكنه لا يتفق مع الإرادة والمواجهة، وكنت أتوقع أن يكون ارتباطه موجبا بالقلق الوجودي والاكتئاب الصدمي ثم يكون ارتباطه سالبا بالإرادة والمواجهة، لأن الإرادة والمواجهة صفة أو تعكس صفات أو مظاهر نفسية إيجابية والمقياس القلقي الصريح يعكس مظاهر سلبية. فلابد أن تكون هذه الصورة واضحة.

عندي أيضا بعض التساؤلات حول موضوعات غمضت على الباحث وأرجو أن تساعد إثارتها على توضيحها في البحث. أول هذه التساؤلات: أنت عملت استمارة وهذه ميزة جديدة جدا في الباحث أنه أنشأ استمارة من جديد، ولم يلجأ إلى الطريقة السهلة، أن يترجم أو يأتي بنموذج جاهز، ولكن إعداد استمارة لابد أن يكون مر بمراحل. طبعا أنت مضغوط في وقت البحث والظروف والوقت المحدد لك، لكن أيضا هذا لا يمنع أن تكون

هذه الاستمارة قد مرت بمراحل تجريبية وانتهت إلى ٦٨ بندا. وسبب التساؤل هو أنني أجد أن بعض العبارات في الاستمارة بها غموض خاصة على الأطفال، مثلا سؤال ٢٩ الاعتقاد بأن مايحدث من كوارث يرتبط بظروف خارجية: ما الظروف الخارجية، طبعا يمكن أن نختلف في فهمها، أي الظروف الخارجية.

تنافر الإحساس بمعنى العروبة، الشعور بالضيق إزاء الفاقد والخسارة، ما معنى الفاقد والخسارة بالنسبة للطفل؟ النزعة إلى اللاتفكير في أحداث المحنة، إذن كيف تكون هناك نزعة في اللاتفكير في المحنة وهو يعيشها، يجوز لي أن أقول الآن «النزعة في اللاتفكير» لأنها أشياء مضت، لكن وهو يعيش في القاهرة ومطرود من بلده ولا يفكر في المحنة! طبعا ذلك غير وارد وبالتالي معناها يحتاج إلى توضيح. أيضا النقطة التي هي التساؤل، وقد أشار إليه الدكتور طلعت في شرحه إلى الإرادة والمواجهة، فهناك ثلاثة متغيرات أو ثلاثة جوانب: جانب هو السلبية: وجود القلق الوجودي أو الاكتئاب الصدمي ومرتبط إيجابا مع الإرادة والمواجهة، أعتقد أن الإنسان لديه الجانبان، جانب الإرادة والمواجهة وجانب الناحية الانفعالية التي تظهر فيها نواحي القلق. لكن على أي الأحوال لا يوجد الاثنان مع الإنسان في وقت واحد، فإذا ظهر القلق وظهر الاكتئاب فأعتقد أن الإرادة تخف وتنزل، وإذا خف القلق والاكتئاب ترتفع الإرادة والمواجهة. وهذه هي المواقف التي يمر بها الإنسان، عندما ينفعل نجد أن إرادته في مواجهة الأمور تقل، وعندما يتبصر ويعود إلى حاله، وهذه مهمة الإرشاد، نجد أن الإرادة والمواجهة تزداد. ولذلك نجد أن بعض الأسئلة يعني مثلا: عندما يشعر الطفل بالترابط وتكوين صداقات مع الآخرين من العرب، هذا يقول نعم، وبالتالي نتوقع أن تكون استجابته على تنافر الإحساس بمعنى العروبة سلبية، وأيضا الإحساس بالوحدة لا يكون مثلما قال، إنه غير مرتبط مع أحد، هذه نقطة. النقطة الثانية: الرغبة في التضحية، أعتقد أنه لو قال نعم في الرغبة في التضحية إذن لابد ألا يكون عنده الإحساس بالإجهاد وسرعة التعب ونقص الحيوية والهمة والضعف الجسمي، يعني ارتباط هذه الصفة تحتاج إلى أن تكون متغيرة مع الصفة الأخرى. لكن هناك نقطة مهمة جدا، وهي أن العدوان وارد إلينا من الخارج، والنماذج أخذناها منهم، من الأنجلو أمريكان، والدكتور طلعت يقول أيضا إن خبرتنا في مواجهة الأزمة وعلاجها وأساليب مواجهاتها ضعيفة ولابد أن تعتمد على

الخبرة الأمـريكيـة والخبرة التي تأتي من الغـرب فهـو يقـول : «إن التراث العلمي فيما يتعلق بسيكولـوجية الأزمـات والضغوط وإدارة الأزمـات ومواجهـة الضغوط يعكس جهود وخبرات ونظريـات باحثين في الغرب وأمريكا». والأغلب، كما يقـول الدكتور طلعت، إن خبرتنا كبـاحثين عرب في هـذا المجال تعد ضئيلـة . وهذا الاستنتـاج قد ينطبق على واقع الحال عند وقـوع العدوان لكن الآن بعـد ثلاث سنوات أعتقـد أنه لا ينطبق، بعد إنشـاء مكتب الإنماء ومكتب الشهيد ومكتب الأسرى بالـديوان الأميري وفرق التدخل السريع، فـلابد أن تكون عندنـا الآن خبرة لابد أن نشير إليها ولا نقف عند سنـة ١٩٩١ ونقول إن خبرتنا ضئيلة وأنت خير شـاهد على ذلك، على أن الخبرة أصبحت في هذا المجال كبيرة .

المناقشات

د. المنصف الشنوفي :

أولا أريد أن أشكر مقدم الورقة الأستاذ الدكتور طلعت منصور، وأقول جزاه الله خيرا على التعريف بخصوص اللغة العربية والمجهود الذي قام به، وهو مجهود مهم جدا. ولي ملاحظة جوهرية وملاحظتان شكليتان :

الملاحظة الجوهرية : تحدث الدكتور طلعت عن التنظير، ومع الأسف الشديد هو تبسيط وليس بتنظير. النقطة الشكلية. طيب أنا معك في التعريف والمجهود بذلته والتراث الموجود من قبل في مصر على الخصوص مهم جدا لكن هناك بعض الافتراء. مثلا، تتحدث بخصوص الاضطرابات واختلال التوازن فتقول في البند رابعا إنه يعني الشعور بالحيرة والفوضى ومشاعر القلق. يسلمنا هذا إلى موضوع القلق الوجودي. استغربت أن يوجد مصطلح فلسفي هو ركيزة الفلسفة الوجودية والقلق الوجودي بمعنى الشك في الوجود والشك في الذات وفي عالم آخر، ويستعمل تعسفا في هذه الدراسة.

الملاحظة الثانية : هي فيما يتعلق بالمصادر والمراجع، استغربت كما استغرب المعقب، غياب ذكر ما بذل بعد ٩١ ، خاصة في مجالات الجامعة بالكويت. أنا أعجبت أيما إعجاب بالدراسات المتوافرة عن الموضوع وهو موضوع الساعة، وهو محور البحوث في المجلة العربية للعلوم الإنسانية وفي مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، إلخ. ولا ذكر لذلك. فاستغربت غياب ذلك واقتصارك على مراجع ترجع إلى ٩١ ، مع ذكر المراجع الأجنبية التي فيها أيضا بعض القدم في هذا الموضوع. بحيث إن كل هذا يحتاج إلى تحديث وأعتقد أن الدكتور كمال قد قال مايكفي في خصوص الملاحظة الأخرى.

عامر التميمي :

بداية أود أن أعترف بأني جاهل في الأمور التي في موضوع العينة، والتساؤل موجه للدكتور طلعت، هل العينة هذه مقصود بها عمر معين أو أن المقصود أنها استكشاف للآثار في المجتمع ككل.

ثانيا : موضوع الآثار النفسية إذا أخذنا قصر مدة الأزمة (سبعة شهور) هل يمكن أن نستنتج أن هذه الآثار النفسية سيكون لها استقرار في نفسية المواطنين الكويتيين نتيجة لعملية الاحتلال والغزو، لأن ما يجعلني أثير هذا التساؤل في الواقع هو تجربة الكويتيين الصامدين داخل الكويت خلال فترة الغزو والاحتلال . إن هناك العديد من الكويتيين الذين قاموا بأعمال جيدة وقاموا بمبادرات وقاموا بخدمة المجتمع ، وتحملوا مسؤوليات ما كانوا يتحملونها قبل الغزو. وهذا نتيجة لظروفهم وللضرورة أيضا . ولكن بعد التحرير مباشرة تبخر العديد من هذه السلوكيات الإيجابية . فمعنى ذلك أن الأزمة هذه لم تترك آثارا حقيقية في نفوس الناس ولم يتعلموا منها بشكل جيد . فبالتالي هل الآثار النفسية السلبية أيضا يمكن أن تستمر أم أنها تتبخر بالطريقة نفسها . أيضا أتصور أن الدراسة بعد انتهاء الأزمة تعطي نتيجة أفضل من أنها تجري خلال فترة الأزمة خصوصا مثلما ذكرت أن مدة الأزمة كانت قصيرة جدا . لأنه بالنسبة للحياة البشرية سبعة شهور مدة تعتبر قصيرة ، فبالتالي كان من الأفضل أن تجري هذه الدراسة بعد الأزمة . والآن الدكتور المنصف الشنوفي يقول إن هناك بعض الدراسات أجريت ، وبالتالي أنا أتمنى أن يأخذ الدكتور طلعت على عاتقه إجراء مثل هذه الدراسة حتى في الوقت الحاضر، يعني بعد مرور ثلاث سنوات على التحرير، فسيكون ذلك شيئا جيدا .

د . عبدالله محارب

الدكتور طلعت في الحقيقة له جهود في هذا المجال وجهوده في وقت الأزمة مشكورة ومعروفة . ولكن أود أن أسأل هل تمت متابعة هذه الحالات بعد التحرير. لأني أعرف أن العينة أخذت في شهر أكتوبر ٩٠ ثم إلى شهر مارس٩١ . وأتصور أن العينة في هذه المرحلة كانت في بؤرة التعرض للصدمة ، ويا حبذا لو تمت متابعة هذه العينة وعينة مماثلة لها في المواصفات في مجال ثبات الآثار أو تغيرها أو تحسنها . إلخ .

كذلك العينة ، أقصد الدراسة ، شملت عينة من الخارج وليست عينة من داخل الكويت ، فأيضا أتصور لو أضيف على العنوان مايدل على أن هذه العينة أخذت من خارج الكويت وليس من داخل الكويت .

د. محمود عودة :

الحقيقـة عندي بعض الملاحظـات الشكلية ومـلاحظة منهجيـة وملاحظـة نظريـة . الملاحظـة الشكلية هـي الخاصة بـالمصطلحـات ، فالمصطلحـات في أي علم هي اللغـة المشتركة بين العلماء . فليس كل منـا حرا في أن يستخـدم المصطلحات التي يحددهـا هو، لأننا بذلك سنفقد التواصل . وهذه الملاحظة أثيرت من قبل مناقشين كثيرين .

الملاحظة الثانية هي ملاحظة منهجيـة . الدكتور طلعت يقول إن هذا البحث من قبيل «الأكشن رسيرش» الحقيقة أنـا أفهم الأكشن رسيرش على أنه نـوع من البحوث أنا أصطنع فيه الموقف يعني أنا كباحث أدخل مشروعا تنمـويا أو أدخل برنامج توعية أو برنامج كذا ، وأنا الذي أعمله وأتتبع آثاره ، وهذا ليس «أكشن رسيرش» يعني ليس كل بحث أمبريقي يعتبر أكشن رسيرش .

فيما يتعلق بالمنهج أيضا ، التصميم المنهجي نفســه . كيف أعرف أن هذه السمات التي أشار إليهـا على أنها نتائج ليست سمات موجودة في الشخصية الكـويتية بشكل عام . فمثـلا سمة مثل القلق ، سمـة مثل الخوف من المستقبل ، سمات كثيرة ـ أو في الإنسانية بشكل عـام ـ فلو أنني قارنت هـذه النتائج أو السمات بسمات على عينة من الأطفال المصريين في الفترة نفسهـا ، أنا أعتقـد أنها ستكون متقـاربة إلى حـد كبير كما أنني لا أملك معيارا لسمات الشخصية الكويتية فيما قبل الأزمة أقيس به أو أقارن به . فعلى أي أساس أنا قارنت وربطت ربطا تعسفيا بين الأزمة وبين هذه السمات أو هذه الخصائص . من ضمن الخصائص التي يعتبرها سلبية ، مثـلا ، خاصية لوم الذات . لماذا يعتبرها خـاصية سلبية . لماذا يكـون الإحساس بالمسؤوليـة خاصية سلبيـة؟ مثلا الثقة في العدالة الإلهية ، هل الناس قبل الأزمة لم يكن لديهم ثقة في العدالة الإلهية ، ثم تولـدت عن الأزمة . يعني الدرجات والتفـاوتات والاختلافات تحتـاج في الحقيقة إلى معيار أو محك تستند إليه في المقارنة .

النقطة الثانيـة نظرية . الحقيقة هـذا البحث ذكرني بما يكتب في بعض الأحيان في الصحافة المصريـة من تحليلات للجماعات الدينية المتطرفـة من منظور علم الإجرام . حيث تجد بعض الكتابات تحلل التطرف والإرهاب في مصر من منظور علم الإجرام : أنه يرتبط بالأحياء المتخلفة ، أنـه مرتبط بكذا ، إلى آخره ، دون معالجة من منظور علم

الاجتماع السياسي. الحقيقة نحيل إلى ملاءمة لمقاربة الموضوع. لأن هذه النظرية مرتبطة بالكوارث الطبيعية والأزمات الطبيعية أساسا. إنما نحن لدينا تراث من علم النفس السياسي ومن بحوث علم النفس السياسي توافر لنا بعض الاستبصارات حول المواقف المترتبة على الأزمات السياسية ذات الطابع الكارثي. هناك دراسات كثيرة عن الفلسطينيين بعد الاقتلاع في المعسكرات والآثار النفسية. هناك دراسات كثيرة عن التجربة الجزائرية إبان الاستعمار الفرنسي وفي محاولة الاستعمار الفرنسي إفقاد أو اقتلاع الهوية الجزائرية، عملية أو محاولة إلغاء الشخصية الجزائرية. هناك دراسات كثيرة جدا سيكولوجية وأشار لبعضها الأستاذ الدكتور خلدون النقيب في دراساته لا أجد لها هنا أي تأثير. لو أننا قارنا الأطفال المصريين بعد الزلزال فلن أجد السمات مختلفة، الأطفال المصريون أو فئات من الشباب المصري أو المصريين بعد كارثة الزلزال، لكن هل كارثة الزلزال من نفس فئة كارثة اقتلاع مجتمع أو غزو بربري، أو غير ذلك. أنا أتصور أن الرجوع أو التوجه أو المقارنة هنا لابد أن تنطلق من علم النفس السياسي وليس من علم نفس الأزمات بشكل عام.

تعقيب الباحث:

الحقيقة أن هذه المناقشات والتعقيبات كنت أتوقعها وأتوقع أكثر من ذلك، فيما تثيره هذه الدراسة من نقاط وما تطرحه أيضا من قضايا قابلة للمناقشة والجدل. وسوف أستعرض بعض هذه الملاحظات في كلياتها، لأن هناك ملاحظات كثيرة تكررت، من حيث إن الدراسة اقتصرت على البعد النفسي، وطبعا أنا أعترف بذلك. ويمكن الإخوة هنا في المجلس الوطني كلفوني بهذا العنوان، كما أني أعتقد أن من الصعب إن لم يكن من المتعذر فصل ماهو نفسي عما هو اجتماعي. بل إن الكثير من مكونات الأداة التي استخدمتها فيها ذلك البعد الاجتماعي، إضافة إلى ماطرح من تفسيرات ذات طابع اجتماعي ثقافي للمجتمع الكويتي. وبالتالي لم يغب عن ذهني المضمون الاجتماعي أيضا، أو البعد الاجتماعي الذي اعتبرته هنا إلى حد ما بعدا تفسيريا في هذه النتائج. لكن طبعا التركيز الأساسي هو على البعد النفسي. الحقيقة طرح الكثير من التساؤلات وسأحاول في إجابتي أن أغطي بصورة عامة الكثير من هذه التساؤلات.

لكل دراسة حدود. إن دراستي هذه لها حدود، لها حدود زمنية، وهي فترة الأزمة، وما يتوافر في هذه الفترة من ظاهرة ينبغي ألا يفلت من أيدينا، بمنطق اطرق الحديد وهو ساخن.

وذلك أن هناك ظواهر تحدث لابد أن نسرع كباحثين إلى ملاحقتها، وقد تفوتنا خلال هذا الإسراع بعض النواحي المعقدة في الناحية المنهجية. وأنا أعترف أني كنت ألهث وراء العينة، وفي أكثر من مرحلة كدت أتوقف عن إتمام هذه الدراسة لما فيها من معاناة كثيرة. نجري وراء مدارس، نجري وراء فندق سفير الزمالك وسفير الدقي يعني التناثر في الحصول على العينة. الاعتماد كثيرا حقيقة على الأمهات في جمع المعلومات، وهنا أشير ضمنا إلى تساؤل الدكتور كمال في هذا المجال. أيضا أقول ومع حدود الدراسة هذه حقيقة أنا كباحث ـ وأعترف بهذا ـ وقد يكون هذا فيه بعض النقد الذاتي، إني كنت منفعلا بالأزمة. ويمكن حتى اللغة التي كتبت بها إبان الأزمة لا أستطيع الآن أن أكتبها. وربما أيضا من النواحي التفسيرية التي طرحتها في تفسير هذه النتائج موثقة بتاريخها، سبتمبر ٩٠، وديسمبر ٩٠ إلخ، وبالتالي طبعا هناك توحد انفعالي عاطفي مع الأزمة كباحث، لذلك كانت التعبيرات أحيانا مثلما قال الدكتور عودة صحفية نوعا، وهي فعلا كانت منشورة في الكثير من الصحف الكويتية والمصرية والمجلات المصرية وغير ذلك، وأيضا في بعض الندوات الفكرية الشعبية التي عقدناها في حي مصر الجديدة في أثناء الأزمة وبعد الأزمة، مثل المؤتمر الذي عقد في المجلس الشعبي المحلي لحي مصر الجديدة وكنت أنا مقرر المؤتمر، فلا تلومونا على اللغة التي كتبنا بها في هذا، وأيضا في إطار حدود البحث، طبعا أنتم تعرفون منهجيا أن لكل بحث حدوداً: الزمن، المكان، الأداة، طريقة الإجراء، إلخ. هذا بالنسبة للمصطلحات أتفق مع الدكتور كمال في كل ما ذكره وأقدر كل ما ذكره، يعني أن الصدمة طرقت كل إنسان عربي وغير عربي، حقيقة حتى الذين وقفوا ضد الحق الكويتي، فتلك صدمة. هو وقف ضد الحق الكويتي لأن هناك صدمة قلبت موازين التفكير وإدراك الأمور. أعتقد أن الجميع عاش هذه الصدمة، وربما الإخوة الذين عاشوا في أمريكا، وأنا أعرف الكثيرين منهم، كانت أيضا الأمور بالنسبة لهم فيها دهشة حادة على الأقل إزاء ما حدث. هناك مفاهيم مستخدمة

الدكتـور أشار إليها، الإحسـاس باللامعنى واللامعيـارية، صحيح قد يكـون هناك معنى عند المعتـدين مثلما أن هناك معنى للمرض النفسي والسلـوك المرضي والسلوك الإجرامي عند المريض وعند المجرم، هنـاك معنى، لكن ما أقصده هنا هو المعنى من المنظور الفينومينولوجي، الظاهرياتي، أي الحدث كما أدركه، أعتقد هنا الكويتي كان يحس باللامعنى: لماذا؟ كيف؟ ما الذي فعلناه؟ ما الذي جرى؟ أعتقد أن هذه وقتها كانت أسئلـة ساخنـة تعبر بوضـوح عن مرارة الإحسـاس بالـلامعنى. الشيء نفسه بالنسبة لـلامعيارية: ما هـذه الهمجية؟ ما كل هذه الجحـافل من الجيوش والآليات العسكـريـة؟ مـا معـايير التعـامل؟ يعني حينما يلتقي العسكـري العـراقي بـالمواطن الكويتي: أنت كـويتي؟ لا، أنت لست كويتيـا. فأي معيار؟ هـذا معيار يمكن أن يستخدم في مستشفى المجانين. أنا اسمي كذا تقول لي ليس اسمك كذا. أين المعايير هنا؟ طبعا إحسـاس باللامعياريـة أو التي سماها دوركايم «الأنومي». أيضـا بالنسبة للبنود: واضح أنه مكتوب هنا حتى في الجداول رقم البند ومضمون البند يعني ليست هذه هي العبارة نفسها، العبارات كانت بسيطة للأطفال، وهنا يوضع المعنى العلمي أو الـ «Abstracting» للعبارات التي قدمت. الأداة: ربما استخدمنا طريقة المقابلة ومن خلال الأمهات خـاصة مع الأطفال، يعني كنا نستخدم أكثر من طـريقة، وقد تكون هناك ملاحظات على ذلك.

لكن هذا كان واقع الحال عند عمل هذه الدراسة. الدكتور كمال في الحقيقة طرح بعض النـواحي أعتقـد أنـه على حـق فيهـا. ربما أشير إلى بعضهـا، مثـلا تحديث المعلومات. أنا حقيقـة أقول إن هذه وثيقة في حدود معينة، أنـا شخصيا لي دراسات كثيرة ربما تتجاوز ١٢ دراسة أو بحثا بعد الأزمـة. سواء كانت دراسات تشخيصية أو دراسات عمليـة من حيث المواجهة ولم أرض أن أضمنها هذا البحث، ومنهـا دراسة في المجلة العربية للعلـوم الإنسانية من نحو سنة وغيرها وغيرهـا، نحو ست دراسات في جهود مكتب الإنماء الاجتماعي، لم أرض أن أضمنها لأنني قلت إن هـذه الدراسة لها حدود زمنيـة. وأعتقد أنها يمكن أن تكـون وثيقة في هـذا المجال. فأنـا أرى أنه لا داعي لما يسمـونه الــ «over inclusive thinking»، أو التضمن الـزائد، لأني لـو أضفت الآن دراسات الآن مـا بعد هذه الفترة، أعتقد أنها تعني نوعـــا من لي الذراع

أو التفسير غير المتفق مع حـدود هذه الـدراسة والمرحلـة التي أجريت فيهـا . لكن لم أنس حقيقـة ، وبنـاء على خبرات غيرنـا ، وقلت إن هناك آثـارا بعيـدة المدى . هـذه الدراسة كـانت إبان الأزمة لكن أيضا هناك آثـار بعيدة المدى وأضفت إلى هذا تحليل وتصنيف الرابطة الأمريكية لعلم النفس ، وأيضا دراسات أجنبية عن علم الصدمات وما هو متوقع من آثار قد تمتد لأجيال طـويلة . وبالتالي هناك أيضا استمرار لمزيد من البحث في هذا المجال . وبـالنسبة إلى السؤال خاص بخبرتنا كعـرب كباحثين ، طبعا أثناء الأزمة أعتقد ليس هناك خبراء في مجال إدارة الأزمات . أنا أتكلم عن وقت الأزمة وبـالتالي كنـا في حيرة . وحتى في مصر لما وقع الـزلزال كـان هنـاك أخطاء رهيبـة من مسؤولين كبار ، كيف نتعـامل مع آثار الزلزال . يعني أنا شخصيـا كتبت ردا مؤسسيا على بعض الأساتذة الكبار الذين كتبوا في الصحافة : أبناؤنا أصيبوا باكتئاب ، أبناؤنا عندهم تهتهـة ، أبناؤنا عندهم . . . هـذا خطأ موقف سوف يزول بـزوال المؤثر ، وإن بقيت منه بقايا فقد تفاعلت مع استعداد شخصي سابق قبل الزلزال ، لكن لا يصح عقب أزمة أن نطـرح جزافا مفاهيم ومصطلحـات مرضية ، كما لو أن أطفـالنا صاروا مرضى أو حتى مجانين . طبعا هذه كلها قضايـا لابد أن نتحرز بشأنها . الدكتور عودة الحقيقـة أشـار إلى مجموعـة من التسـاؤلات الجيـدة التي أعتقـد أنه لابـد أن نتـوقف عندها . اللغـة المشتركة : يمكن تقصد بها اللغة الصحفيـة ، وأنا طبعا متفق معك . وأنـا أقول هنـا أنـا الآن لو أكتب هـذا لا أعـرف أن أكتب هذه اللغـة التي كتبت بها البحث الآن ، وإنما هي كانت في وقتها .

لكن يبقى هنـا مثلما قلت ، إن هـذا ليس تنظيرا ـ ردا أيضـا على سـؤال الدكتـور الشنوفي ـ وإنما فرضيات أساسية في مثل هذه الأزمة . فأنا أقول هنا : كيف نتحرك من حيث وجود «فرضيـات» تنظم تفكيرنا علميا في التعامل مع الأزمة في حـدوثها وأيضا مع نـواتجها . لا أعتقـد ولا أدعي أن هناك تنظيرا . ربما لم أكتب هـذا في الدراسـة أو أكـون قلته على سبيل أن هنـاك إطـارا نظريـا نتحـرك في داخلـه كي ننظم ما نسميـه الخريطة المعرفيـة والخريطة مهمة جدا كما يـرى الخبراء المتخصصون في الأزمات يعني كيف تكون الخريطة المعـرفية منتظمة منسقة عقلانية في استيعاب كـل مكونات هذه الأزمة وأيضـا مراحلها . وهنـا لا يصبح الترتيب مجرد أن أضع وأرتب ، لا . ففي مجرد

الترتيب هناك نـوع من إعادة البناء المعرفي، وهنـاك معلومات جديـدة أيضا . أي أن عملية تـرتيب المعلومـات في نسق معين تضيف أيضا معلـومات جـديدة ولا شك . طبعا أن هذه كلها أمور كان لابد أن نعتبرها .

الـدكتـور عودة على حـق في كلمة «أكشن» . فأنـا أعتقـد أنها دراسـة تستجيب لـواقع ، ظـاهـرة تحتاج إلى حـركـة ، أكشن ، ويمكن هـذا هـو الاختـلاف في المعنى الإجرائي . دكتور عودة يقول إن هناك سمات موجودة في الشخصية . نعم ، وموجودة في الأطفال ، وقبل الزلزال وبعد الزلزال وقبل العدوان وبعد العدوان ، لكن هنا منهج التحليل العاملي يعطيني بنيـة ، أو مجموعة هذه السمات مع بعضها ، ففـي تفاعهلها مع بعضهـا يمكـن أن أنظـر لها على أنها تعبر عن ظـاهــرة أو جـانب من جـــوانب الصعوبات التـي قد يواجهها الأبناء . لكـن لن أعزل سمة طبعا وأقـول أن هذه مثلا موجودة أو غير موجودة . فهذه سمة موجودة عند الإنسان العادي وغير العادي لكن هنـاك «التجمع» حتى بـاللغـة المنهجية «التجمـع» هنا لمجمـوعـة من الصفـات أو المكونـات يمكن أن تعبر عما نقصده في هذا المجـال ، فهي تؤخـذ في إطار، أو نسق التجمع داخل كل عامل مـن هذه العوامل . خـاصية لوم الـذات ، لماذا هي سلبية؟ طبعا . لوم الذات في مـرحلة ، فأنا شاهدت أشخاصـا كثيرين أثناء الأزمة ، لوم زائد للذات ومعنـاها اتهام الـذات ، معناهـا Depersonalization ، مـا وقع يحتـاج إلى مـواجهة ، هنـاك فرق بين لـوم الذات وبين المراجعـة و«الفيدبـاك» واتخاذ إمكانـات وأساليب جـديدة للمـواجهة ، وغير هذا مـن مفاهيم . لوم الـذات قضية أو ظـاهرة يمكن أن تؤرق أو تجهـد الطاقات النفسية والعقلية لأي إنسـان ، لأنني هنا وضعت نفسي في موضع الاتهام ، لماذا؟ لأني غير قادر على مواجهة الاتهام Out Ward ، إنما أواجهه Inward داخلي . ماطرح عن مفهوم القلق الوجودي . الدكتور الشنوفي طبعا يعرف أن الـوجودية مـذاهب كثيرة أو تيارات كثيرة ، هناك وجوديـة مثالية ووجـودية مـادية ، إلخ . وعنـدنا تيـار رائع جدا في الإرشـاد النفسي هو «العـلاج الوجـودي» ، و«الإرشاد الوجـودي» . وأعتقد هنا أن الجانب المثالي والجانب الديني مـوجود أيضا ، لأن هذا نظام من المعتقدات التي ينبغي أن تـوضع في الاعتبار في فهم الأزمات وأيضا في معالجة آثار الأزمات . فنحن نختلف في هذه النقطة .

البحث الثاني

النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد السياسي

د. محمد السيد سعيد

١ - مقدمة :

ما فائدة البحث في النتائج العالمية والعربية للغزو العراقي للكويت بعد نحو ثلاثة أعوام من نهاية حرب تحريرها؟ قد تتلخص الفائدة في استكمال التأريخ لهذا الفصل الحزين في التاريخ العربي الحديث بمتابعة تداعياته بعدما صارت أكثر وقائعه معروفة. غير أن التاريخ العلمي ينتظر سنوات كثيرة قبل أن يستكمل رصد وتقييم الحادث ونتائجه. وحتى لو أمكن القيام بهذا التأريخ فإنه قد لا يتجاوز الفائدة الدراسية حول فعل صار ماضيا. وقد تتلخص الفائدة أيضا في نقد قرار الغزو بالإشارة إلى جسامة ما أدى إليه من نتائج سلبية، على الأقل بالنسبة للمصالح العربية الجماعية العليا. غير أن هذا النقد مهما تكن فائدته قد لا يسعفنا كثيرا في تجنب تفجر أحداث ووقائع مماثلة للغزو الصدامي للكويت في المستقبل، في أي بقعة أخرى من الوطن العربي.

ذلك أن قرار الغزو العراقي للكويت لم يكن سوى فعل واحد ــ مهما كان وزنه ـ وذلك في سلسلة طويلة من الممارسات الصدامية التي انتهت إلى نتائج أوسع نطاقا بكثير من هذا الفعل المنفرد. والاكتفاء بنقد الغزو الصدامي للكويت ينطلق من اعتقاد يجعله خارقا وخارجا عن نمط عام، في الوقت الذي يمثل فيه هذا الغزو امتدادا لهذا النمط وتعبيرا عنه ونتيجة للأعراض المرضية التي كانت قد ظهرت بالفعل لتطبيق نمط من السياسات والممارسات «الصدامية». والواقع أننا قد لا نستطيع قط أن نتفهم دوافع الغزو الصدامي للكويت دون الإشارة إلى النتائج الهيكلية للغزو

الصـدامي لإيران عـام ١٩٨٠ على سبيل المثـال لا الحصر. وفوق ذلك فإن الاكتفـاء بحصر نتائج وآثـار الغزو الصدامي للكـويت قد يحبسنا في نقـد ذرائعي بحت لقرار الغزو. وبـالفعل، نجد أن أكثـر الكتابـات العربيـة حول أزمـة الخليج الثانيـة، قد انطلقت من ذهنيـة ذرائعية تلقي الضـوء على افتقار قـرار الغزو للـرشادة العمليـة، وخاصة في الظـروف الفاصلة والمميزة التي تم في سياقها اتخاذ هـذا القرار. والاكتفاء بالنقد الذرائعي البحت إنما يقودنا إلى مصيدة أخلاقية ومفاهيمية. إذ يجب أن نطرح دائما تسـاؤلات عميقة حـول ماذا لـو كان الغـزو قد نجح: بمعنى الافتقـار إلى إرادة دولية أو قدرات حقيقية على إيقاع الهزيمة بالغزو وإنهائه بالقوة المعنوية أو المسلحة. هل كان مثل هـذا النجاح الافتراضي يدعـونا إلى قبـول واقعة الغزو أخـلاقيا أو حتى عمليا. إن طرح هذا التساؤل هو أمر مهم للغـاية من أجل نقد ومقاومة أعمال مماثلة في المستقبل وفي أي منطقة أخـرى من العالم العربي. ذلك أنـه يمكن للبعض البرهنة على أن قرارات ممـاثلة أكثـر ذكاءً من شأنها أن تقـود إلى نتائج مغـايرة لما تـداعى منها بالفعل. ولنتصـور مثلا دلالة ما تشير إليـه تقارير دوليـة عديدة من تأكيد استحـالة تحرير الكويت بالقوة المسلحة فيما لو كان الغزو الصدامي لها قد وقع بعد عامين فقط من التاريخ الذي وقع فيه بحيث يكون نظام صدام حسين قد نجح بالفعل في تطوير ونشر أسلحة ذرية[١]. ونستطيع أن نتصور سيناريوهات افتراضية لأعمال غزو مماثلة لبلـد عربي من جـانب بلد عـربي آخـر في ظروف دوليـة مختلفة عما كـان سائدا عـام ١٩٩٠، حيث يكـون من الممكن «الإفـلات» بـالغنيمة بسبـب عدم تـوافـر الإرادة السياسية الدولية والإقليمية اللازمة لإنهاء مثل هذه الأعمال.

مشكلة النقد الـذرائعي الصرف هنا هي أنه يتناول الحسابات العمليـة والوسائل والتوقيتـات وموازين النجـاح والفشل وحسابـات المكسب والخسارة في قـرار الغزو، والقرارات المماثلة، ولكنه يعجز عن نقـد الفعل ذاته: أي محتواه الأخلاقي والسياسي والثقـافي[٢]. ولهذا تبرز دائما الحاجة إلى نقد أخلاقي وثقـافي لفعل الغزو الصدامي للكويت ولـلأفعال المماثلة السـابقة واللاحقـة من أجل تجنب تكراره في المستقبل وفي أي منطقة أخرى من الوطن العربي.

غير أن النقد الأخلاقي والثقـافي قد لا يكون مقبولا وحـده من عموم الناس ومن

خاصة المشتغلين بالسياسة. وغالبا ما يتمكن هؤلاء بسهولة من التملص من واجب النقد الأخلاقي بالإشارة إلى قاعدة عامة وهي انعدام الأخلاق في السياسة.

وبرغم مشروعية الاختلاف مع هذا التقدير الأخير فإنه من الممكن الوصول إلى النتيجة نفسها حتى لو طبقنا نقدا عمليا بحتا لقرار الغزو العراقي للكويت، وللقرارات المماثلة في الماضي والمستقبل. فيمكن البرهنة على أن النتائج النهائية بعيدة المدى لقرار الغزو العراقي للكويت ـ منظورا إليه في سياق سلسلة الأفعال المماثلة التي قام بها النظام الصدامي ـ لم تكن لتختلف كثيرا إلا في الإخراج والشكل، وحتى لو كان النظام الصدامي قد أفلت بفعلته هذه على المدى المباشر. نستطيع أن نصل إلى هذه النتيجة إذا ما طبقنا على فعل الغزو منظورا نقديا ثقافيا. فالنظم السياسية التي تتصور إمكان حل مشكلاتها الداخلية دفعة واحدة بوسائل العنف غالبا ما تضطر على المدى الطويل أن تدفع ضريبة باهظة لهذا العنف. ولا شك أننا نحتاج بشدة إلى منظور النقد الثقافي للتحرر من العادات الذهنية التي أسهمت مع غيرها من العادات والدوافع في اتخاذ قرار الغزو العراقي للكويت. وتكمن أهمية النقد في أنه لن يكتفي بنقد حدث واحد، وإنما سيميل منطقيا بالضرورة إلى نقد كل الأحداث المماثلة. ويصبح من غير الجائز مثلا إدانة قرار الغزو العراقي للكويت مع استمرار التسامح والتأييد لقرار الغزو العراقي لإيران. أو لإعادة غزو الشمال الكردي بوسائل وحشية خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨، وهو ما يمكن أن يتكرر في المستقبل.

كما أننا يمكن أن نصل إلى النتيجة نفسها حتى لو طبقنا منظورا نقديا استراتيجيا، أو منظورا نقديا اقتصاديا. فعلى كافة هذه الأصعدة كان المآل الحتمي للغزو الصدامي للكويت هو الفشل على المدى البعيد، وإن كان من المعترف به أن مظاهر الفشل ونتائجه المحددة ستكون مختلفة عما حدث بالفعل من مواجهة حاسمة لهذا الغزو وإفشاله بعد شهور من وقوعه.

من هذا المنطلق ربما يكون من المحتم تناول الغزو الصدامي للكويت من منظور نقدي شامل يتناوله كخيار استراتيجي وكمشروع اقتصادي وكناتج لسياسة خارجية وداخلية نمطية. غير أن الأمر المهم والفائدة الحقيقية من دراسة نتائج الغزو إنما تكمن في نقد الإطار الأيديولوجي والسياسي المميز للصدامية السياسية التي صنعت

هذا القرار، بل ولمجمل المركب الأيديولوجي السياسي الذي تشكل فيه الصدامية تيارا خاصا . وسوف نطلق على هذا المركب من الآن فصاعدا اسم «الراديكالية الزائفة» . والقيام بهذا النقد الأخير قد يتطلب رؤية الغزو وتشخيصه كحلقة في سلسلة كاملة من ممارسات الصدامية السياسية والراديكالية الزائفة في العالم العربي .

والواقع أن نقد المركب الأيديولوجي السياسي العربي الذي تنتمي إليه الصدامية ليس أمرا سهلا لأنه يتناول ليس فقط عددا كبيرا من الأحزاب والمنظمات السياسية والتيارات الفعالة في الساحة العربية في الوقت الراهن ، وإنما أيضا لأن هذا المركب له جذوره العميقة في التاريخ العربي الحديث . كما أنه مثل أحد الاختيارات البارزة في هذا التاريخ بحيث يمكن الحديث عنه باعتباره نزعة رئيسية لها أصولها ومناهلها في السيكولوجية والثقافة العربية الحديثة . وقد يكفي مؤقتا الإشارة إلى ما نسميه بالإغراء الشمولي Totalitarian attraction كأحد مصادر هذه النزعة بين الجماهير والنخبة الثقافية على السواء . وقد نشير أيضا إلى عبادة الفرد Cult Of Personality باعتبارها أحد هذه المصادر والأصول أيضا . وتستند هذه العبادة إلى تقاليد ثقافية عربية من بينها أسطورة المخلّص . وقد ظهرت هذه الأسطورة على نحو واضح أثناء أزمة الخليج الثانية عندما أدت آليات ثقافية وسياسية ودعائية إلى النظر لصدام حسين ـ من جانب قطاعات شعبية عريضة في أقطار عربية شتى ـ وكأنه المنقذ والمخلص . وقد أسيء استخدام هذه الأسطورة مرارا في التاريخ العربي القديم والحديث على السواء . والغرض الأساسي من القيام بهذا النقد الشامل هو تحرير العقل العربي من عادات ذهنية ومركبات أيديولوجية مرضية قادته إلى كوارث عديدة ـ من بينها الغزو الصدامي للكويت ـ ويمكن أن تستمر في إنتاج كوارث مماثلة في المستقبل .

ويهمنا من الناحية المنهجية أيضا أن نشير إلى ضرورة أن يأتي نقد المركب السياسي الأيديولوجي الراديكالي الزائف في الساحة العربية نقدا تاريخيا لا نقدا مجردا . ولا شك أن النقد التاريخي المسؤول سيكون أصعب كثيرا . فمن منظور النقد المجرد قد تكفي محاكمة التيار الصدامي في السياسة العربية بالإشارة إلى أمراض الصدامية مثل تقديس العنف والتدمير المنظم للمجتمع المدني واستسهال الحرب كأداة — أو بالأحرى كسيدة ـ للسياسة ، والتلاعب الانتهازي بتناقضات السياسة العربية ، والطبيعة الدموية المغلقة

وشـديدة الشراسـة في مـواجهة كل صـور المعـارضة القـائمـة أو المحتملة داخل العـراق وخارجه. أما النقد التاريخي فإنه يدرس هذه الخصائص كنواتج منهجية للقاعدة الفكرية والسياسية لنمط معين من الاستجابة لتحديات حقيقية: خارجية وداخلية هائلة يواجهها العرب منذ نحو قرنين من الزمان. ولا يخلو هذا النمط للاستجابة ـ كما أكدنا ـ من أصول ومصادر بل ومن مشروعية كامنة في عادات ذهنية وثقافية مثلما هي كامنة في الواقع المادي العربي منذ لقائه مع النظام الدولي الحديث الذي نشأ بأوسع معانيه في النصف الأخير من القرن السادس عشر.

٢- إطار منهجي ونظري:

ويكاد مدخل الاقتصاد السياسي يقترح نفسه لدى الاقدام على المعالجة المنهجية للآثار السياسية والاقتصادية ـ العربية والدولية ـ للغزو الصدامي للكويت.

غير أن الولـوج إلى الموضوع من هذا المدخـل قد يورطنـا في مشكلة كبيرة. ذلك أن النفوذ الطـاغي للفهم الماركسي الستاليني الجامـد لموضوعـات الحقل قد أرسى تقـاليد نظريـة ميكانيكيـة تنزع أوتـوماتيكيـا لاستنباط المحتـوى السياسي مما يظن أنـه قوانين «مـوضوعيـة أبديـة» لتشكيل اقتصادي اجتماعي مـا، وبالـذات التشكيل الاجتماعي الرأسمالي المتطور. وعكفت هذه التقاليد على عزو كل مظاهر وظواهر السياسة والثقافة ـ المحليـة والدوليـة ـ وبالـذات ما يتصل منهـا بالأزمـات والحروب، إلى التشكيلات الرأسماليـة المتطورة التي اصطلح على معـالجتها جميعا معـالجة واحدة غير مقيـدة زمنيا باسم الإمبريالية. وهنا يتم إقامة علاقة رأسية أحادية الاتجاه بين التشكيلات الرأسمالية المتطورة من نـاحية وتلك ما قبل الرأسماليـة أو الرأسمالية المتخلفة في جنـوب العالم من نـاحية أخـرى. وتوصـف الأخيرة كأنها مجرد مادة خـام متاحـة دائما لـلأقلمة وإعـادة التشكيل تبعـا لمصالح وتطـورات الأولى. وليس هنـاك الكثير مما يقـال في إطار هـذه التقاليد ـ حـول «قوانين» وطبائع التشكيلات الاقتصادية الاجتماعيـة في جنوب العالم، وخاصة فيما يتعلق بسلوكهـا الخارجي: الإقليمي والدولي. غير أنه ليس من المتصور ـ تبعا لهذه التقاليد ـ أن تكون التشكيلات المسماة التابعة مصدرا لفعل سياسي مستقل إلا إذا كان في مواجهة وكرد فعل معاد «للإمبريالية»(٣).

غير أن هذه التقاليد شكلت الأساس المفهومي للأدبيات التبريرية لحكام العالم الثالث، وخاصة هؤلاء الذين انتهجوا استراتيجيات راديكالية زائفة. بل إن التقاليد الماركسية الستالينية الجامدة قد أسهمت في تشكيل عقل وسياسات هؤلاء الحكام وأيديولوجياتهم. فقد احتفلت هذه التقاليد احتفالا هائلا بأي سياسة أو إجراء يبدو ــ ولو من سطحه الخارجي ــ وكأنه عدائي للغرب أو «الإمبريالية» حسب مصطلحات هذه التقاليد. وجمعت هذه التقاليد أيضا في فئة واحدة كل النظم السياسية والأيديولوجيات والممارسات العدائية للغرب «الإمبريالي» باعتبارها جميعا حركات تحرر وطني. وبررت بالتالي ممارسات وحشية عديدة لهذه النظم سواء في مواجهة المجتمعات المدنية في الداخل، أو الدول الأخرى المجاورة في الخارج. والواقع أن التقاليد الماركسية الستالينية في حقل الاقتصاد السياسي لم تكن مجرد إنتاج نظري، وإنما صارت قلبا محركا لخطاب سياسي معقد ومتنافر امتد بنفوذه لمناطق كثيرة في العالم الثالث، وخاصة العالم العربي. وبسبب شيوع الأساطير التي أنشأتها هذه التقاليد فقد الاقتصاد السياسي قدرته على الحكم المستقل على ممارسات النظم السياسية ورسخ أساسا خطابيا لتبرير وإشاعة التأييد الجماهيري لممارسات النظم الراديكالية والديكتاتورية عموما، وفي العالم العربي على وجه الخصوص.

إن دور هذه التقاليد في التبرير للغزو الصدامي للكويت كان واضحا بدرجة كبيرة منذ البداية ومن هنا فإن النقد الواجب لهذه التقاليد ليس عملا منهجيا فحسب، بل إنه جزء من موضوع هذه الورقة: أي نقد الممارسة العملية والخطاب والمركب الأيديولوجي السياسي الشمولي عموما والصدامي بصورة خاصة.

إن الخطوة الأساسية في النقد المنهجي لتلك التقاليد التي مازالت سائدة في حقل الاقتصاد السياسي هي الاعتراف بأن الارتباط العميق بين الاقتصاد والسياسة لا ينفي الاستقلال النسبي للواحد منهما عن الآخر. وأن السياسة ليست مجرد «تحصيل حاصل» لما يحدث في مجال الاقتصاد. إذ يتعين علينا قبل كل شيء رفض النزعة الاقتصادية التي تلخص كل فعل اجتماعي في مصلحة اقتصادية ما، وكذلك نبذ النزعة الجبرية أو «الحتموية» التي تستنبط ميكانيكيا كل سياسة من دوافع الاقتصاد. وكذلك يتعين علينا الاعتراف بأن السياسة الدولية ليست تفاعلا أحادي

الاتجاه بين «تشكيلات مركزية: إمبريالية بالضرورة، وأخرى هامشية: تابعة بالضرورة» تقوم على الهيمنة ومقاومتها. فهناك مقادير متفاوتة من الاستقلال الذاتي لكل تشكيل اجتماعي. كما أن لكل تشكيل أو مجتمع محدد تاريخه الخاص ودوافعه وطبائعه وخصائصه، وهذا كله لا يمكن قراءته كمجرد رد فعل لميل «الإمبريالية» الأبدي المطلق للتمدد والهيمنة. وهذا الاعتراف بالتاريخ السياسي الخاص بكل تشكيل اجتماعي هو الأساس المنطقي الوحيد لأي نقد منسجم للنظم السياسية الحاكمة في هذه التشكيلات، أو لعلاقاتها المتبادلة(٤).

السياسة هي مجال اختيار ولو بين عدد محدود من المخارج المحتملة لمعضلات التطور الخاص بكل تشكيل اجتماعي. وهذا التعدد في المخارج المحتملة أو محاور الحركة السياسية يشكل حقل الفعل الاجتماعي السياسي، وهو حقل حافل بمؤثرات متداخلة للاقتصاد والثقافة والجغرافيا والسيكولوجية الجماعية والفردية ورصيد السياسة القديم. ويلعب الاقتصاد وعلاقات المعاش والإنتاج، وبالذات مستوى تكنولوجيا الإنتاج والمعرفة دورا رئيسيا في تعيين الوضعية التاريخية العامة للتشكيلة الاجتماعية ولكنه قد لا يلعب الدور المحدد لكل تطور سياسي أو ثقافي. وعلينا دائما أن نبحث في خصوصية السياق التاريخي الذي يتشكل بتأثيره حقل الاختيار بالنسبة لنظام سياسي ما.

والفعل السياسي ـــ أي فعل الاختيار بين مخارج تعددية لمعضلات التطور المجتمعي ـ قد يعيد تشكيل حقل الاختيار الاجتماعي والسياسي، وهذا هو ما يؤكد جدلية الاقتصاد والسياسة. ويكون لهذا الفعل أثر تقدمي لا بالقدر الذي يخاصم فيه أو يعادي تشكيلا مركزيا ما ـ سواء كان إمبرياليا أو غير إمبريالي ـــ وإنما بالقدر الذي يرفع فيه اختناقات عميقة ويصحح مجرى تطور النظام الاجتماعي في الداخل والخارج. كما يكون لهذا الفعل أثر هدام أو رجعي عندما يؤدي إلى تعميق الانسدادات والاختناقات الكبيرة في النظام الاجتماعي أو تكميش موارده وزيادة أعبائه وحرمان الناس الذين يعيشون في ظله من فرصهم العادلة في النمو الجماعي والفردي أو يغلق الباب أمام تطلعاتهم المشروعة للتفتح والإبداع أو يدمر حياتهم.

ومن بين المستويات العديدة لحقل الاختيار الاجتماعي يلعب المستوى الإقليمي دورا أساسيا ـ من الناحية التحليلية والدراسية ـ لأنه المستوى الذي تتركب وتتضافر

فيه مؤثـرات وفعاليات قادمة من المستوى العـالمي، ومن المستوى المحلي (الوطني). وتتعاظم أهمية المستوى الإقليمي في لحظات التطـور الفاصلة على المستوى الدولي أو على المستوى القومي.

ومن الضروري أن نشدد على مبدأ «تعدد الاختيـار» أمام الفعل السياسي وذلك كأداة علمية مهمة للتحـرر من الجبرية، سواء في النظرية أو في الممارسة العمليـة. فمن الناحية النظـريـة لا يكـاد يكـون للسيــاسـة أي محتـوى مهـم أو مستقل دون الاعتراف بتعـدد الاختيارات، بما في ذلك الاختيـارات الاستراتيجية. أما مـن الناحية العمليـة، فالاعتراف بتعددية الاختيارات هو الأساس الوحيد للاعتراف بعقلانية «التعددية السياسية» وتعددية نظم الإدارة الاجتماعية، وبالتـالي القدرة على الحكم المستقل على الفعل السياسي. وأخيرا فإن مبـدأ تعـدديـة الاختيـارات يفتح البـاب أمـام إعادة الـوحـدة لميـادين الـدراسـة في الإنسـانيـات. حيث يتحتم علينـا الاستعـانـة ليس فقط بعلم الاقتصـاد، وإنما أيضـا بالتاريخ الاجتماعي والسياسي والجغرافيا والاجتماع والثقافة.

ويصبح مدخل الاقتصاد السياسي بذلك بـابا لعلم اجتماعي واسع يدرك وحدة الثقافة والسياسة والاقتصاد ولكنه يقدر استقلالها في الوقت ذاته.

انطلاقا من هذه الاعتبارات المنهجيـة نستطيع أن نتلمس الخطوط الرئيسية لإطار نظري عام يمكننا مـن فهم الأصول والجذور الموضوعية والذاتية للصـدامية السياسية ولقرار غزو الكويت، وبحيث يعيننا في الـوقت نفسه على استيعاب نتائج هذا الغزو في النطاقين العربي والمحلي.

ويكفينا لغرض هذه الـدراسة أن نركز على صلة النظام الإقليمـي العربي بالنظام الدولي، وطبيعة الدينـاميكية الداخلية للنظام العربي، في هـذا الإطار العالمي. ذلك أن التاريخ والديناميكية الداخلية للنظام العـربي قد ارتبطا على الدوام ارتباطا جدليا بتطور النظام الدولي. ويلزمنا ذلك منذ البداية بتشخيص طبيعة النظام الدولي ودور النظم الإقليمية فيه.

وحتى لا نبدأ من فراغ قد يكون من المناسب والمفيد أن نطور رؤيتنا للنظام الدولي انطلاقا من المناظرة الصامتة بين تيارين فكريين رئيسيين. التيار الأول تطور في نطاق علـم العلاقات الدولية الأكاديمية المتجذرة في الرؤية الوضعية للعلم. أما التيـار الثاني

فقد تطور في نطاق الاقتصاد السياسي بتقاليده الراديكالية والنقدية. يرى التيار الأول أن النظام الدولي هو تجمع معقد لفاعلين رئيسيين هم الدول المستقلة ذات السيادة. وكل دولة تتحرك وفقا لمصالحها القومية في ساحة دولية تتسم بعلاقات قوة يبرز فيها محور الصراع بين مصالح قومية متناقضة أو مختلفة ولو إلى مدى معين، وهو الأمر الذي يجعل للمجال السياسي والاستراتيجي أولوية كبيرة في فهم سلوك الدولة وناتج التفاعلات الدولية. وأهم ناتج لهذه التفاعلات هو الفوضى وليس النظام. وتظهر الفوضى بأسوأ مظاهرها في الحروب، وبالذات الحروب العالمية. غير أنه نتيجة للتعلم تظهر مصلحة عامة لأكثرية من الدول في صيانة السلام، وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه فقط من خلال منظمة دولية. ويمكننا أن نضيف هنا إسهامات تيارات فكرية مهمة تلتقي مع هذا التوصيف العام، وخاصة التيار الوظيفي. وربما يقبل أكثرية الوظيفيين بجوهر تشخيص النظام الدولي الذي أسهمت فيه مدرسة السياسة العملية. ولكنها بحكم اهتمامها بالسلام والاندماج بين الأمم تشير إلى أن العلاقات الدولية هي أيضا علاقات تعاون مثلما هي علاقات صراع. وأن مستقبل السلام ـ أي تقليص الفوضى الدولية ـ مرهون بتنمية التعاون الاقتصادي بين الأمم، مما يؤدي في النهاية لنشأة وتطور نظام عالمي لا يقوم على الدولة القومية ذات السيادة بقدر مايقوم على المصالح المشتركة للشعوب[٥].

أما التيار الثاني فينطلق ليس من مفهوم النظام الدولي وإنما من مفهوم النظام العالمي. ويرى هذا التيار أن التشكيلات الرأسمالية المتقدمة قد أنشأت منذ القرن السادس عشر نظاما عالميا يقوم على الانقسام إلى دول مركزية ودول هامشية، وعلى العنف الرأسمالي بين الأولى والثانية. ولا يعتبر هذا التيار أن هناك مغزى أو أهمية حقيقية لفكرة الدولة القومية ذات السيادة، على الأقل في المجتمعات الهامشية (جنوب العالم). والمصدر الأساسي للتغير في النظام العالمي ليس التنافس بين القوميات، وإنما تغيير الهياكل الاقتصادية السائدة والتناسبات وموازين القوى بين الأقسام المختلفة من رأس المال المسيطر في التشكيلات الرأسمالية المتطورة (شمال العالم)[٦].

ولكن ما دور الأقاليم أو الهياكل السياسية في هاتين الرؤيتين؟

تشكل الأقاليم السياسية، أو الأنظمة الإقليمية، في التصور الأول مستوى وسيطا بين النظام الدولي من ناحية والدولة القومية من ناحية ثانية. ومعنى ذلك أن النظم الإقليمية يمكن أن تنشأ بالارتباط مع النظام الدولي بحيث تلعب دورا مكملا في صيانة السلام الدولي (على المستوى الإقليمي). والمسعى الإقليمي هو بطبيعته إذن مكمل للمسعى الدولي من حيث إنهما معا يستهدفان تقليص الفوضى الكامنة في انقسام العالم إلى دول قومية ذات سيادة.

أما بالنسبة للتصور الثاني فإنه لا مكان للأنظمة الإقليمية وإنما هناك فقط مكان لدول إمبريالية إقليمية مرتبطة مع الإمبريالية العالمية في المراكز الرأسمالية المتقدمة. فمثلما تعتمد الإمبريالية الحديثة على رؤوس جذور تتكون من المصالح الرأسمالية التابعة على المستوى الوطني الداخلي، فإنها توظف أيضا دولا معينة للقيام بدور إمبريالي إقليمي. وليس هناك بالتالي إمكان لإمبريالية فرعية وإقليمية إلا بالارتباط مع إمبريالية المراكز المهيمنة على النظام العالمي.

والواقع أن المنظور الثاني يقدم بعض الأفكار المفيدة وذلك إذا تم تخليصها من المبالغات غير التاريخية، والتي يمكن أن تستكمل بعض جوانب النقص الأساسية في المنظور الأول. فمن المؤكد أن التمدد الخارجي للتشكيلات الرأسمالية المتطورة هو الآلية الرئيسية التي ربطت العالم كله ـ بكل أقاليمه الجغرافية وأنظمته الثقافية ـ معا لأول مرة في التاريخ العالمي. على أنه قبل نشأة الرأسمالية الحديثة وذلك قرب نهاية القرن الثامن عشر ـ في إنجلترا وبعض أقاليم أوروبا الغربية الأخرى ـ كانت المنافسات القومية والاستراتيجية ــ بين المراكز الأوروبية ـ قد أدت إلى الموجات الأولى من التوسع الاستعماري الأوروبي، وهو التوسع الذي صار ممكنا بسبب طائفة من التطورات التقنية وخاصة في المجال الحربي. وظلت المنافسات القومية ــ الاستراتيجية ثم الاقتصادية ـ تمثل قوة دفع رئيسية للتوسع العالمي للدول الأوروبية المركزية في العالم الخارجي.

ولهذا فإنه حتى عقود قليلة خلت، أو فلنقل حتى سنوات قليلة في الحقيقة، يصعب الحديث عن نظام عالمي بمعنى تحقق وحدة عضوية حقيقية للعالم حتى على الصعيد الاقتصادي البحت. ومازال النظام القائم يقوم في الجوهر على الدولة، وهو بالتالي يظل نظام دولة أو نظاما دوليا على الرغم من أن عملية العولمة المتعاظمة

للاقتصاد قد قطعت شوطا طويلا في المراكز الرأسمالية المتقدمة. ومازالت الدولة القومية ــ وما تهتم به من أهداف تعبر عن نفسها في نهاية المطاف في المجال السياسي والاستراتيجي ـ تقوم بدور جوهري في العلاقات الدولية. ومعنى ذلك أن إشكالية السيطرة على عوامل الفوضى تستمر باعتبارها القضية الرئيسية في النظام الدولي(٧).

ومن ناحية أخرى، فقد ظل ميل التشكيلات الرأسمالية المتقدمة للتوسع الاقتصادي في العالم القاطرة المحركة لعملية العولمة الاقتصادية والثقافية. غير أنه ليس من الصحيح أن التوسع مرتبط على نحو حتمي بالإمبريالية العسكرية. فقد تفاوت الميل لاستخدام القوة العسكرية بهدف الهيمنة الاقتصادية والسياسية بين التشكيلات الرأسمالية المتقدمة، وبالنسبة لأكثرها قدرة وأهمية بين حقبة وأخرى، فمنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر كان للقوة العسكرية دور بارز في التوسع الأوروبي. وكان هذا التوسع مدفوعا بعوامل استراتيجية وتجارية مرتبطة بمرحلة الانتقال إلى الرأسمالية (وخاصة تحت تأثير المذهب الميركانتيلي) وأعقب ذلك مرحلة من التوسع من خلال مبدأ التجارة الحرة: أي دون استخدام الأداة العسكرية للسيطرة المباشرة إلا على نحو استثنائي. وتسمى هذه المرحلة التي شغلت الردح الأطول من القرن التاسع عشر بإمبريالية التجارة الحرة. وأعقبها مرحلة اتسمت بالتوسع في استخدام الأداة العسكرية منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر وطوال النصف الأول من القرن العشرين. وتمثل تلك المرحلة أعنف تعبير عن النزعة الإمبريالية داخل التشكيلات الرأسمالية الأوروبية الناضجة. ومع موجة الاستقلال تراجعت الإمبريالية العسكرية وبدأ تشكل نمط خاص من علاقات الهيمنة في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو النمط الذي سنتعرض له على نحو أكثر تفصيلا(٨).

وما يهمنا في هذا العرض الموجز هو تأكيد أن التمدد العنيف للتشكيلات الرأسمالية المتطورة (أساسا في شمال العالم وفي اليابان) لم يكن تطورا جبريا ومطلقا وكأنه ينطلق من صلب قواعد وقوانين نمط الإنتاج الرأسمالي.

فالإمبريالية ـ بمعنى التمدد الواسع العنيف في الخارج باستخدام أدوات قسرية ـ مثلت أحد الاختيارات المفتوحة أمام حل معضلات تطور التشكيلات الاجتماعية

الرأسمالية المتطورة. ولكنها لم تكن وليست بالضرورة الاختيار الوحيد. وقد برهن التطور الرأسمالي والدولي عموما على مايكاد يكون قانونا عاما وهو أن الإمبريالية لم تكن اتجاها مفيدا للتطور الرأسمالي، بل على النقيض، فقد حققت التشكيلات الرأسمالية المتطورة التي لم تنخرط في مشروعات إمبريالية مقاييس أفضل للأداء الاقتصادي والسياسي بالمقارنة بتلك التي انخرطت في مثل هذه المشروعات لفترات ممتدة (مثلا أداء دول شمال أوروبا بالمقارنة بإنجلترا وفرنسا خلال النصف الأول من القرن العشرين). وكذلك فإن التشكيلات الرأسمالية حققت أداءً أفضل ـ اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ـ في الفترات التي انسحبت فيها من مستعمراتها بالمقارنة بالفترات التي انشغلت فيها بالاستعمار في العالم الخارجي، أو حتى بمجرد الهيمنة والتفوق العسكري.

وتبرهن الإمبريالية بذلك على أنها ميل إقطاعي عسكري وطفيلي ضار بتطور التشكيلات الرأسمالية التي انخرطت فيها. ولذلك فالمشروع الاستعماري والإمبريالي العنيف لم يمض دون معارضة قوية من التشكيلات الرأسمالية ذاتها.

وينبثق المشروع الإمبريالي من أصول وعوامل داخلية وخارجية، فعلى المستوى الخارجي شكل التنافس الاستراتيجي بين المراكز المتقدمة للنظام العالمي أحد أهم دوافع التطور الإمبريالي. وعلى النقيض، فإن السيطرة على المنافسات الاستراتيجية بين هذه المراكز قلل قوة الدفع نحو الهيمنة المباشرة ـ سياسيا وعسكريا ـ في الخارج.

انطلاقا من هذه المعطيات نستطيع أن نتعرض بتفصيل أكبر للنظام الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحتى قبيل الغزو الصدامي.

ويمكننا أن نلخص الخصائص الجوهرية لهذا النظام فيما يلي:

أولا: أدت نتائج الحرب العالمية الثانية إلى ثلاث نتائج غيرت جوهريا طبيعة النظام الدولي.

النتيجة الأولى: هي ظهور الاتحاد السوفييتي كعملاق عسكري مناقض أيديولوجيا للرأسمالية والإمبريالية الغربية. وهو ما تضمن انشقاق العالم إلى معسكرين متوازنين استراتيجيا ومتناقضين سياسيا. وشكلت هذه النتيجة الأساس الموضوعي للقطبية الثنائية والحرب الباردة. بإضافة توازن الرعب النووي صار نظام

القطبية الثنائية أساسا لتناقض عالمي متحرك ولكنه محكوم. إذ تحقق استقرار نسبي عالمي، وخاصة في شمال العالم، في الوقت الذي تعطل فيه أداء المنظمة الدولية: الأمم المتحدة التي كان من المرجو أن تصبح نوعا من الحكومة العالمية في المستقبل.

أما النتيجة الثانية: فهي السيطرة على المنافسات الاستراتيجية والاقتصادية فيما بين المراكز الرأسمالية المتقدمة وذلك في إطار حلف الأطلنطي بين منظمات أخرى، وفي ظل هيمنة أمريكية ساحقة. كما ارتبط بهذه النتيجة تدفق تطور ديمقراطي هائل داخل التشكيلات الرأسمالية المتقدمة. غير أنه يمكن القول بصفة عامة إن الاستقلال السياسي للمستعمرات قد تحقق بفضل التطور الديمقراطي الداخلي والسيطرة على تناقضات المراكز الرأسمالية الغربية المتقدمة بأكثر بكثير مما تحقق بفضل القدرة الذاتية لحركة التحرر الوطني التي كانت قد بدأت في التدفق منذ نهاية الحرب الثانية(٩).

أما النتيجة الثالثة: فهي التوسع المذهل للنظام الدولي بفضل الاستقلال السياسي وبناء نظام الدولة في جنوب العالم، وفقا للتقسيمات الجغرافية الموروثة من الحقبة الاستعمارية. والواقع إن الاستقلال السياسي وبناء نظام الدولة في جنوب العالم هو أمر حافل بالدلالات وغني في القيمة التاريخية، وذلك على خلاف ما يؤكد الاتجاه الماركسي ــ الستاليني في حقل الاقتصاد السياسي وفي العلوم الاجتماعية عموما، والذي يرى في هذا التطور مجرد مكسب شكلي لا يكاد يخفي وقوع البلاد المستقلة حديثا في نطاق الهيمنة (الاقتصادية والاستراتيجية) الإمبريالية.

ثانيا: عرفت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب عدة محاور للتطور الديناميكي ـ الصراعي والتعاوني. وعلى رأس هذه المحاور: التناقض بين الشرق والغرب، في المجال الاستراتيجي والسياسي. وعبر هذا المحور عن نفسه بأشكال شتى منها سباق التسلح. ومحور التناقض بين الشمال والجنوب، وعبر عن نفسه في حركة التحرر الوطني وحركة عدم الانحياز، وحركة إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد. ويهمنا في سياق هذه الورقة أن نلفت النظر إلى محور مستقل آخر، وهو تناقضات نظام الدولة في العالم ككل، وفي العالم الثالث على وجه الخصوص.

وشكلت العلاقة بين هذه المحاور السياق التاريخي للتطورات الكبرى في النظام الدولي. فعلى صعيد التطورات الإيجابية، أدى التحالف المستتر بين حركات التحرر

الوطني من ناحية والدول الاشتراكية من ناحية أخرى إلى انفتاح ديمقراطي في النظام الدولي، وهو ما ظهر في حركة الاستقلال ونزع الاستعمار، وجعل التنمية إحدى أهم القضايا في جدول الأعمال الدولية، والنجاح في تصفية أشد جوانب العلاقات بين الشمال والجنوب تخلفا وإقطاعية. وعلى صعيد التطورات السلبية، أدت الدوافع الاستراتيجية إلى ربط معظم قضايا الصراع الإقليمي في الجنوب بمنظور كوني يتعلق بمتطلبات الصراع بين الشرق والغرب، وبات من الممكن استيعاب قطاع كبير من الدول المستقلة حديثا في خطاب الحرب الباردة ومتطلباتها، وأغرق العالم الثالث بالسلاح مما سهل انتشار الصراعات العسكرية داخل وفيما بين الدول المستقلة حديثا. وعلى الجانب الآخر، سهل الاستقطاب بين الشرق والغرب سياسات تتوجه لحل المشكلات الداخلية بالحصول على الدعم الخارجي من أحد المعسكرين وهكذا.

وانعكست هذه التطورات إيجابا وسلبا على أداء المنظمة الدولية، التي تطورت في جوانب معينة وخاصة في مجال الوظائف التنموية، وتراجعت في جوانب أخرى، وخاصة في مجال حفظ السلام(١٠).

ثالثا: ومما يلفت النظر في النظام الدولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين أن الأغلبية الساحقة من الصراعات المسلحة تمت في جنوب العالم، داخل وفيما بين الدول المتخلفة ذاتها، وترافق مع ذلك انحطاط مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي - مع الزمن - في أكثرية من التجمعات المتخلفة، وخاصة في أفريقيا وجنوب آسيا. كما اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن العالم الثالث ككل قد صار حوضا هائلا للقمع السياسي والاجتماعي وأن هذه الأوضاع كلها قد أدت إلى إلقاء الشكوك حول استمرار المجتمع ذاته في عدد كبير جدا من البلاد المتخلفة.

ويمكن النظر لهذه المشكلات من أكثر من منظور

والمنظور الذي نقترح أولوية التركيز عليه - في سياق موضوع هذه الورقة - هو المسؤولية الخاصة لجدول اهتمامات سائد في مجتمعات جنوب العالم يتسم بالأولوية الساحقة للاهتمام السياسي بالمقارنة بالاهتمام التنموي، والغلبة الساحقة داخل الاهتمام السياسي لأولوية السياسة التعبيرية المتركزة حول التنافس على السيطرة على الدولة بين هويات مختلفة بالمقارنة بالسياسة التفاوضية التي تستهدف التوازن

الاجتماعي، وأولـويـة السيـاسـة العليـا والمتعلقـة ببنـاء جهـاز الـدولـة بـالمقـارنـة بالسيـاسةالـدنيا والمتعلقة بـالاستجابة إلى الحاجـات الأولية ــ بما في ذلك الحاجات المؤسسية ـ لعموم الناس.

والنظـرية العـامة التي نطـرحها في هـذا السياق أيضـا هي أن مستويـات الأداء الاقتصادي والـوظيفي ودرجة الاستقـرار السياسي في مجتمعـات العالم الثالـث كانت أفضل عندما سـاد جدول اهتمامات ركز على المجال الـوظيفي والاقتصادي التنموي بـالمقـارنة بـالمقـال السيـاسي الاستراتيجي، وعنـدمـا ساد نمـط للسياسـة ركـز على الاهتمامات العـادية لعمـوم المواطنين بالمقـارنة بـالحاجات التعبيريـة المتصلة بـالهوية والمنافسـة الصفرية بين هـويات مختلفة، وعنـدما رجحت كفـة السياسة التفـاوضية بالمقارنـة بالسياسة الاحتكاريـة والتسلطية. ولكي نشرح هذه الفكرة النظريـة العامة سوف نعود إلى المعطيـات الأساسية للموقف السيـاسي والاقتصادي السائد في معظم بلدان العـالم الثالث، وخـاصة في أفـريقيا والعالم العـربي، وجنوب آسيـا. ويمكننا تلخيص هذه المعطيات فيما يلي:

أ ـ أثبت نظام الدولة الموروث من عهد الاستعمار الأوروبي أنه مصدر لطائفة كبيرة من المشكلات المتفـاقمة التي أهدرت طـاقة المجتمعات في صراعـات عقيم وحولت الموارد المحـدودة من التنميـة إلى التعبئـة والحرب. ومع ذلك، فإن محاولات التعـديل العنيف لهذا النظام الموروث مثلت مصدرا لمشكلات أعمق وأشد.. بما ينذر بإشاعة موقف الفـوضى السياسيـة ونشر الحروب وانهيار النظـام العام بين الـدول وداخلها. فعلى الصعيـد الخارجي لم تكن التقسيمات الجغـرافيـة للسيـادة متفقـة بـالضرورة مع التقسيمات الاجتماعية للهويـة. وهو ما أثار مطالب إقليميـة من جانب الدول التي ترى نفسها تعبيرا عن «أمم» أو قـوميات أوسع نطاقا من النطـاق الجغرافي لسيادتها. وعلى المستوى الـداخلي، فإن الانقسـامات العرقيـة والقبلية والثقـافية داخـل نطاق سيادة الـدولة فتح الباب إما للصراع حـول السيطرة على الدولة أو لمطـالب تقوم على حق تقرير المصير. وهـو ما قاد إلى حروب أهليـة ومنافسات سياسيـة وعرقية شكلت السبب الرئيسي لـلأزمات المتعـاقبة ولشلل الحكـومات ولانتهـاكات واسعـة لحقوق الإنسان تصل أحيانا إلى حد إبادة الأجناس(١١).

وتعود هذه الأسباب كلها إلى ظاهرتين: الأولى هي سيادة نمط السياسة التعبيرية التي ترى في الدولة مجالا للتعبير عن الهوية (القومية، العرقية، الثقافية) بأكثر مما ترى فيها أداة لضمان التسوية السلمية والمنهجية للمنازعات ومجالا للعمل التنموي المتناسق، وهكذا صارت الدولة محورا للتنافس على أساس الهويات الفرعية. أما الظاهرة الثانية فهي الميل لمركزة السلطة، في جهاز دولة ذات طبيعة واحدية. وتفسر هذه الظاهرة من ناحية بغلبة العقل السياسي الرمزي والتعبيري، ومن ناحية أخرى باستعارة نمط الدولة الأوروبية الواحدية وإهمال نماذج نشر السلطة من خلال صيغ اتحادية (فدرالية وكونفدرالية ومحلية، وارتباطية... إلخ).

ب ـ أدت سيادة نموذج السياسة التعبيرية في دولة واحدة مركزية إلى وراثة السلطة الاستعمارية من جانب نخب متعلقة بالحداثة ولكنها مستوعبة كليا في إطار أيديولوجي يحتفل احتفالا شديدا بفكرة المكانة (المتعلقة بالهوية وخاصة الوطنية) وإحداث انقلاب سريع نحو الحداثة من خلال برامج تعبوية صارمة للغاية. وقد أوصلنا هذا الإطار الأيديولوجي إلى تحول جارف للتسلطية والشمولية السياسية، وإلى ظهور جيل من القادة الذين يتسمون بنزعة شديدة للاحتكار والسلطة الفردية. وبرغم تنوع أنماط هؤلاء القادة بين تفضيل للممارسة الأبوية للسلطة المركزية وتفضيل للعنف دون حدود. فإن الإطار الأيديولوجي والنخب التحديثية التسلطية والشمولية والسلطة الفردية هي عوامل أدت جميعا إلى تفاقم النزعات الانقسامية في المجتمع وذلك على نقيض الادعاء بأن مهمة الدولة الحديثة هي بناء الأمة عن طريق صهر السكان في كل وطني واحد(١٢).

جـ ـ وبالارتباط مع هذا النمط العام للسياسة في الداخل، ظهرت نزعات إمبريالية إقليمية لدى تلك الدول الحديثة التي تتسم بكونها أقيمت في مناطق حضارات قديمة. ونستطيع أن نعزو بروز مساع إمبريالية إقليمية في دول مختلفة تنتمي إلى شتى الأنظمة الإقليمية في العالم الثالث إلى مجموعة كبيرة من العوامل على رأسها مايلي:

إن غلبة ذهنية سياسية تتمركز حول قضايا السياسة العليا، والاعتبارات الاستراتيجية وتهتم اهتماما كبيرا بمكانة وهيبة الدولة كرّست توجها تغلب فيه

الاعتبارات العسكرية والتعبوية في بناء الـدولة وأجهزتها. كما أن غلبة نموذج الدولة المركزية الواحدية والنزعة نحـو التسلط والشمولية السياسية، وتوحد قادة معينين مع هذه الشعارات بما يعطيهم إحساسا بالقدسية الشخصية والدور التاريخي القدري قد ضـاعف من دوافع التمدد الخارجي في المجـال الإقليمي. غير أن أهم عوامل بـروز ظاهـرة الإمبريالية الإقليمية في أقـاليم العالم الثالث هي أنها بدت في إطـار ذلك كله وكأنها الوسيلة المثلى للتفـاوض مع المراكز الغربية المتقدمة (الإمبرياليـة العالمية!) من موقع القوة، بما يؤدي إلى الحصول على مزايا استراتيجيـة وسياسية واقتصادية من هذه الأخيرة، وهـو مـا ظن أنـه يسـاعـد بـدوره في حل مشكـلات التطـور السيـاسي والاقتصادي الداخلي.

وقد أدت هـذه الاستراتيجيات كلها إلى إنجازات حقيقيـة لفترة من الفترات (تبعا لحجم قاعدة الموارد وتنـوعها، ورشادة النخبة الحاكمة عن الناحيـة الذرائعية، وقيمة الدولة في الاستراتيجية العالمية. . . إلخ). غير أن هـذه الإنجازات سريعا ما توقفت وأصبح اتجاه التطور معكـوسا حيث اتجهت المجتمعـات إلى الركـود أو انفجر الموقف السياسي في صراع داخلي ممتـد أو في صراع دولي بوسائل سيـاسية وعسكريـة حولت الجانب الأعظم من الموارد إلى القطاع العسكري.

د ـ وفي مقـابل ذلك كله، بـرز نموذج بديل يقـوم على جدول اهتمامـات وظيفية واقتصاديـة. وقد همشت في هذا النمـوذج اعتبارات السياسـة العليا لصالح قضـايا واعتبارات السياسة الدنيا بدءا من التعليم والصحة والنمو الاقتصادي وتطوير البنية الأسـاسيـة إلخ. وحققت طـائفـة من الـدول التي اتبعت هـذا النمـوذج معجـزات اقتصادية. ونستطيع القـول بصفة عامة إن البلدان التي انتهجت هـذا المسار للتطور حققت نتائج أفضل ومقياسـا أعلى للأداء الاقتصادي، وخاصـة حينما توافرت لها في الأصل قاعدة موارد معقولة أو نخبة سياسية وتكنولوجية أرقى.

رابعا: وبرغم أن النظام الدولي الموروث عن الحرب العالمية الثانية قد اتسم بطابع جامد واقطاعـي، وخاصة في جوانبه الاقتصادية والاجتماعيـة، وفيما يتصل بعلاقات الشمال بالجنوب على وجه التحديد، فإنه قد تطور بمرونة شديدة في اتجاهات شتى. غير أننا نستطيع التمييز بين مرحلتين: الأولى شهدت تطورا عالميا تقدميا، واستمرت

حتى منتصف السبعينيات، والثانية شهدت على العكس اتجاها نكوصيا لتطور غير ديمقراطي، وبدأت مع نهاية السبعينيات.

فخلال المرحلة الأولى نجد ظواهر عالمية تقدمية على رأسها استكمال نزع الاستعمار، وتصفية شكل العلاقات الاقتصادية والامتيازية (القائمة على عقود الامتياز الاحتكارية في قطاع المواد الأولية والمرافق) وتأكيد مبدأ السيادة الاقتصادية، وتعديل بنية علاقات القوى العالمية لصالح الدول المستقلة حديثا، وهو ماظهر بوضوح من خلال بروز دور الجمعية العامة على حساب مجلس الأمن في هيكل الأمم المتحدة، وصعود قائمة الاهتمامات التنموية تدريجيا على حساب قائمة الاهتمامات الاستراتيجية، سواء في هيكل أداء ووظائف الأمم المتحدة أو في سياسات الدول الكبرى. ويمكننا أن نعزو هذا التطور التقدمي إلى نجاح الاستراتيجية السياسية خلال هذه المرحلة، وهو النجاح الذي تحقق بفضل تحالف حركات التحرر الوطني مع الكتلة الاشتراكية في السياسة الدولية. كما نستطيع أن نعزوها للطبيعة الخاصة للتطور في الهياكل الاقتصادية الداخلية والعالمية للتشكيلات الرأسمالية المتقدمة.

أما المرحلة الثانية فقد شهدت تطورا معاكسا، وهو مابدا في طائفة متناقضة من مظاهر السياسة الدولية، فبسبب احتدام الأزمات الداخلية في عدد كبير من دول العالم الثالث، تراجع دوره في الحياة السياسية الدولية، وقاد الغرب هجوما مضادا ضد الدور المتعاظم للعالم الثالث في المنظمات الدولية مما أدى إلى تكميش هذا الدور. وتراجع أيضا الدور الاقتصادي للدول الرأسمالية المتقدمة في غالبية دول العالم الثالث كرد فعل للإجراءات الراديكالية التي اتخذتها الأخيرة حتى قرب نهاية السبعينيات. وبدأت كذلك مظاهر الميل طويل المدى للركود والانكماش في اقتصاديات الدول الإشتراكية بما فيها الاتحاد السوفييتي.

وتعاظمت مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في كافة هذه الدول، مما قلل كثيرا من قدرتها على توفير هامش معقول للمناورة من جانب بعض دول العالم الثالث الكبيرة في غير المجال الإستراتيجي. وبالتالي بدأ نوع من فض الارتباط بين الكتلة الاشتراكية وحركات العالم الثالث. وفي النهاية، أعلن الاتحاد السوفييتي منذ تولي الرئيس جورباتشوف للقيادة العليا في الحزب الشيوعي السوفييتي انسحابه من المنافسة العالمية مع

الولايات المتحدة، ثم انهارت قوته وتحلل داخليا وسقطت الشيوعية كتجربة اجتماعية كلية، أولا في أوروبا الشرقية ثم في روسيا ذاتها. وبدأت السياسات الراديكالية المعادية للغرب أو حتى المستقلة ذاتيا تتهاوى الواحدة بعد الأخرى في العالم الثالث. وصار الاتجاه العام السائد هو المنافسة فيما بين هذه الدول على التقرب - وبالتالي الحصول على امتيازات خاصة ـ من المراكز الرأسمالية المتقدمة.

والواقع أنه يمكننا أن نعزو هذا التطور المعاكس إلى فشل الاستراتيجية السياسية لكل من العالم الثالث والكتلة الاشتراكية خلال هذه المرحلة، وهو ما يرجع بدوره إلى فشل هذه الأطراف في فهم واستيعاب أصول ومرتكزات النجاح في مرحلة جديدة، اتسمت بمعطيات جديدة داخلية ودولية.

لقد نجحت فقط تلك التجارب التي تأقلمت مع الحاجة العميقة إلى إعادة البناء على أسس اقتصادية ووظيفية. وكان النجاح الأولي للاستراتيجية السياسية شرطا مناسبا لنقل التركيز من المجال السياسي والاستراتيجي إلى مجال البناء الاقتصادي بهدف إحداث تحسينات جذرية في مستويات الأداء في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وقد فعلت ذلك أوروبا الغربية واليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا. على حين أن الانشغال الاستراتيجي والسياسي الخارجي الشديد لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أدى إلى هبوط مستويات الأداء الوظيفي لكليهما، وبالتالي خسارتهما المنافسة الاقتصادية الدولية. وكان من المحتم أن يهبط الدور السياسي الدولي للاتحاد السوفييتي بسبب الفشل الاقتصادي والعجز عن التأقلم مع معطيات جديدة، وعلى رأسها الثورة التكنولوجية الثالثة. كما أنه كان من المحتم أن يهبط الأساس الموضوعي للدور العالمي للولايات المتحدة، ذلك أنه برغم انتصار الأخيرة في الحرب الباردة فإنها دفعت ثمنا باهظا للانشغال الاستراتيجي والعالمي، وبالضبط مثلما دفع الاستعماريون الأوروبيون ثمنا باهظا للانشغال الاستراتيجي والعالمي الاستعماري(١٣).

وكانت الولايات المتحدة منخرطة بالفعل في مناظرة ساخنة حول ضرورة الانسحاب من الانشغال الاستراتيجي والعالمي، وربما العودة إلى العزلة بهدف التركيز من جديد على إعادة البناء الاقتصادي، وذلك عندما انفجرت أزمة

الخليج الثانية، فهل أدت هذه الأزمة إلى تغيرات عميقة في هذه الصورة العامة للنظام الدولي؟

هذا ما نسعى للإجابة عنه في القسم التالي من هذه الورقة.

٣ ـ النتائج الدولية للغزو والحرب:

قد يبدو من قبيل التبسيط والتعسف أن نعزو لأزمة واحدة أو لحادث خطير واحد في احدى مناطق العالم الثالث نتائج دولية باقية: أي تتجاوز المدى الزمني الذي استغرقته منذ انفجارها حتى نزع فتيلها، ومع ذلك فإن المؤشرات المرتبطة مباشرة بالأزمة قد تكون في الحقيقة دالة لمدى مايمكن توقعه من نتائج لها، ومن ذلك أن أزمة الخليج الثانية قد شغلت النظام الدولي وكانت الموضوع الأول على جدول أعماله لنحو عام كامل منذ وقوع الغزو في أغسطس عام ١٩٩٠، وربما حتى وقوع الانقلاب الفاشل في موسكو في أكتوبر ١٩٩١. ولا يكاد يكون هناك حدث واحد في العلاقات الدولية قد شغل النظام الدولي مثل هذه المدة واستقطب من الاهتمام ما فعلته أزمة الخليج الثانية. فحتى انهيار الاتحاد السوفييتي وحله رسميا في ديسمبر عام ١٩٩١ لم يحدث مثل هذا الأثر، ربما بسبب المقدمات المادية والرمزية الطويلة التي مهدت له.

لقد شكلت أزمة الخليج الثانية صدمة عالمية حركت نزعات عميقة لتجديد النظام الدولي في مجموعه، وبهذا المعنى يمكننا توقع أن تسفر عن نتائج دولية بالغة العمق والتأثير، ومع ذلك، فإن الصدمة مهما طالت قد تزول في النهاية تاركة الساحة لمؤثرات هيكلية أكثر عمقا. وبهذا المعنى قد نتوقع أن تتعرض النتائج الدولية المباشرة للأزمة للاضمحلال والتلاشي، مع الوقت. هناك إذن تفاوت كبير بين رؤيتين لنتائج هذا الفصل المحزن من التاريخ العربي الحديث. الرؤية الأولى تنسب للغزو والحرب معا نتائج سياسية ـ دولية وعربية ـ هائلة، وكارثية بالطبع.

أما الرؤية الثانية فتعترف بالنتائج المدمرة المباشرة للأزمة، وخاصة فيما يتعلق بالجانبين الاقتصادي والمعنوي/ النفسي، ولكنها تعتقد أن النتائج السياسية طويلة المدى قد تكون ضئيلة نسبيا. وربما يمكن تلخيص الرؤية الثانية في القول إن أزمة الخليج الثانية قد حركت بعض الأفكار والميول الجديدة، وخاصة في

الساحةالـدولية، ولكن الأمور قد عـادت دورة كاملة إلى المسار العـادي والمتوقع بعد تلاشي أثر الأزمة مع الزمن.

والواقع أن استيعـاب النتائج الدوليـة لأزمة الخليج الثـانية يتطلب التمييز بين ثـلاثة جوانب رئيسية للعلاقات الدولية هـي: بنية القوة، والمناخ العام، والمبادىء المنظمة لهذه العلاقات، وسوف نتناول نتائج الأزمة في كل من هذه الجوانب كما يلي:

أ ـ انعكاسات الأزمة على بنية العلاقات الدولية:

ينصرف مفهوم بنيـة العلاقـات الدوليـة إلى تشكيلة القـوة وتناسبهـا في الساحـة الدوليـة. وعادة مـا تتناول الأدبيـات الغربيـة هذا الجانب بـالتركيز على الموازين بين القوى الكبرى. غير أن من الضروري للحصول على فهم أشمل تناول علاقات القوة بين الشمال والجنوب أيضا.

ومن المنطقي أن نتوقع أن يكون لأزمة الخليج أقل أثر في هذا الجانب بحكم كونه يتشكل تبعـا لعوامل بنـائيـة تتعلق أساسـا بالتفـاوت في تـوزيع الموارد، وخاصـة في المجالين الاستراتيجي والاقتصادي. ومع ذلك، فقد أفرزت أزمة الخليج نتائج مهمة فيما يتعلق بالإدراك الذاتي للقوة وتناسباتها بين الأطـراف الرئيسية للعلاقات الدولية، فعلاقـات القوة لا تتحـدد بالتـوزيع غير المتكافىء لموارد القـوة فحسب، بل وبإرادة استخدام القوة، بشتى أشكالها ومناهجها أيضا.

ويمكننا أن نحصر هذه النتائج فيما يلي:

أولا: تقليل قوة الدفع نحو هبوط القوة العالمية للولايات المتحدة:

شهد النصف الثـاني من عقد الثمانينيات إعـادة هيكلة جـذرية لعلاقـات القوة العالمية. ودون شك كـان الأثر الرئيسي لثورة جـورباتشوف في العلاقات الـدولية هو سحب مظاهر القوة السوفييتية من الساحة الـدولية وبالتالي من المنافسة مع الولايات المتحدة حول السيطـرة والنفوذ في هذه الساحـة. ويتضمن ذلك تحول النظام الدولي بعيـدا عن القطبية الثنـائيـة واقترابه من قطبيـة واحديـة: سـواء كان ذلك يعني قـوة عظمى وحيدة، وهي الـولايات المتحـدة أو سيطرة تحالف وحيد على النظـام الدولي وهو تحالف الأطلنطي.

ومع ذلك، فقد كان من الواضح أيضا أن نهاية مظاهر الحرب الباردة في النصف الثاني من عقد الثمانينيات قد أطلق داخل الولايات المتحدة ذاتها قوى عاتية تدفع نحو الاعتكاف الأمريكي على الذات وتقليل انشغال الولايات المتحدة بالشؤون العالمية لصالح الشروع في إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي الداخلي. وبكل تأكيد فإن الشكل المتطرف لهذا التوجه وهو العودة إلى سياسة العزلة الأمريكية القديمة عن «العالم القديم» لم يكن مقبولا. ولكن كان هناك بداية لإجماع بازغ حول الابتعاد بمسافة محسوبة من العالم القديم وشواغله ومشكلاته، بما يعيد هيكلة قائمة الاهتمامات الأمريكية، ويعيد تخصيص الموارد بعيدا عن القطاع السياسي والاستراتيجي ولصالح القطاع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي(١٤).

ولم تكن الولايات المتحدة تستطيع أن تفعل ذلك إطلاقا دون الانتهاء من تفكيك الدولاب الاستراتيجي للحرب الباردة وكان الجانب الأساسي والأكبر لهذه العملية قد تم بالفعل من خلال سلسلة من اتفاقيات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وخاصة في أوروبا. وبات من المتوقع أن تتجه الولايات المتحدة بالفعل لإعادة هيكلة اهتماماتها الخارجية لكي تنصب أساسا على القضايا الاقتصادية الدولية المرتبطة بمصلحتها في إعادة البناء الاقتصادي الداخلي.

غير أن أزمة الخليج قطعت الطريق على هذا الاتجاه، وذلك من خلال إعطاء سبب وقوة دفع جديدة للانشغال الاستراتيجي (العسكري والسياسي) العالي لهذه القوة العظمى التي باتت وحيدة في الساحة العالمية، وتثبيت مكانتها المادية والاعتبارية في هذه الساحة.

لقد ظهر ــ بعد نهاية أزمة الخليج ــ مدى القوة التي يتمتع بها الاتجاه الداعي للانصراف الأمريكي عن الشؤون العالمية في سقوط الرئيس بوش ـ الذي قاد العمل الدولي المناهض للغزو العراقي للكويت، وفي انتخاب الرئيس كلينتون. فهذا الاتجاه كان أحد أهم أقسام التحالف السياسي والاجتماعي العريض الذي نهض عليه الرئيس الجديد ونجح بسببه. ويمكننا أن نعرض لمظاهر أخرى كثيرة لقوة هذا الاتجاه في العامين الأخيرين. ومع ذلك فإنه لا يمكن القول إن هذا الاتجاه قد حقق انتصارا تاما. وكان لأزمة الخليج دور بارز في تقليل قوة الدفع نحو الانصراف الأمريكي عن الشؤون العالمية وتخفيض مظاهر الاستعراض الأمريكي للقوة الاستراتيجية في الساحة العالمية.

ومن الممكن تشريح هذه النتيجة العـاملة إلى طائفة من النتائج والآثـار الفرعية، أبرزها مايلي:

١ ـ إحياء حس التهديد لدى مؤسسة الحكم الأمريكية:

فالحجـة الرئيسيـة للاتجاه الداعي لـلانصراف الأمريكي عن الشـؤون العالميـة وإعادة هيكلة الاهتمامات الخارجية الأمريكية بعيدا عن مظاهر القوة الاستراتيجية ولصالح مظاهر ومقتضيات القـوة الاقتصاديـة تمثلت في نهاية التهديـد السوفييتي. غير أن الغـزو العراقي للكويت قـد أيقظ مؤسسة الحكم الأمـريكية بكل قطاعاتها وبغض النظـر ـ جزئيـا ـ عن انتماءاتها الحزبية والسياسية على مصدر آخر للتهـديد، تمثل في القوى الإقليمية المنشقة أو الراغبـة في تغيير الأوضاع الإقليمية والعـالمية بالقوة. وصـارت التهديدات الإقليميـة ـ مع تبـاين تعريفهـا وتقديـرات أهميتها ـ مصدرا جـديـدا لتهديـد الأمن القومي الأمـريكي. ويستدعي هذا المصدر الجديد للتهديد استجابة استراتيجية أمريكية تعيد الولايات المتحدة إلى الساحة العالمية وتحافظ على قوة الاهتمام الاستراتيجي العالمي للولايات المتحدة[١٥].

٢ ـ تثبيت موقع القيادة الأمريكية غير المنازعة للنظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة:

فلو تصـورنا أن النظام العـالمي كان يتجه إلى حـالة سلام عـالمي نسبي تختفي فيه التهديـدات الكبيرة أو إدراك هذه التهديدات لصـار لموازين القوى الاقتصاديـة اليد الطولى في تعيين موازين القـوى العالمية. في مثل هذه الحالـة كان من المتوقع أن يهبط تقدير مكانة الولايات المتحدة إلى مجرد قوة بين قوى عديدة عظمى أو مؤثرة، ولانتقل النظام العـالمي بالفعل إلى وضع توازن القوى. والـواقع أن ذلك لم يحدث. واستمرت الولايات المتحدة في التمتع بوضع «القـوة العظمى» الوحيدة بالمعنى الشامل لمصطلح القوة. ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسبـاب، يمكن عزو بعضها مباشرة لنتائج أزمة الخليج الثانية. ومن أبرز هذه الأسباب مايلي:

* استعـادة الـولايـات المتحـدة للثقـة بـالـذات فيما يتصل بقـدرتها على العمل العسكري في العـالم، وخاصة في الأقاليم المهمـة استراتيجيا من العالم الثـالـث. وهنا يبرز استنتـاج واسع النطاق بأن النجـاح السـاحق للعسكريـة الأمـريكية في حـرب الخليج الثانيـة قد ألغى أو على الأقل قلل من أثـر «عقدة فيتنـام» في السيكولـوجية الأمريكية. وهـذه الثقة المستعادة بالذات وبالقـدرةعلى العمل العسكري الناجح في

العالم الخارجي، وخاصة في العالم الثالث، ضاعف من دوافع استمرار الولايات المتحدة في القيام بدور شرطي العالم، بغض النظر عن تقدير أهمية «التهديدات الإقليمية» للمصالح القومية والعالمية للولايات المتحدة(١٦).

* أقلمة الحلفاء الغربيين على النظر للولايات المتحدة من جديد كقيادة ضرورية «وغير منازعة» في النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة. وقد ظهرت هذه الأقلمة بصورة واضحة في المناظرات حول استمرار الدور العسكري لحلف الأطلنطي، واستمرار تقدير أهمية القوة العسكرية الأمريكية في إطار هذا الحلف. فمن ناحية، نجحت الولايات المتحدة في تعميم الاهتمام بمصادر التهديد الإقليمية الجديدة بين حلفائها الغربيين، ومن ناحية ثانية أدرك هؤلاء الحلفاء محدودية قدراتهم العسكرية الفعلية وإراداتهم على العمل العسكري العالمي قياسا على ما تم بالفعل في أزمة الخليج. وهو ما يعني استمرار حاجتهم إلى القدرات العسكرية الأمريكية في مواجهة تهديدات إقليمية أو عالمية محتملة. ومن دون هذه العوامل كان من المتوقع أن يضمحل الدور العسكري لحلف الأطلنطي إن لم يكن الحلف نفسه، والدور الأمريكي الكاسح فيه، وذلك لصالح استقلال أوروبا الغربية ـ الشريك الثاني في هذا الحلف ـ عسكريا واستراتيجيا عن الولايات المتحدة في أعقاب نهاية الحرب الباردة(١٧).

* خلق عادة ومشروعية لتنسيق أمريكي ـ سوفييتي (ثم روسي) حيال قضايا السياسة الدولية، فقد مثلت أزمة الخليج أهم أزمة دولية وإقليمية ظهر فيها هذا التنسيق بعيدا عن مسائل تفكيك دولاب الحرب الباردة. وقد جرى هذا التنسيق بعد ذلك حيال قضايا دولية عديدة ـ وأهمها بالطبع قضية الحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة، وخاصة حرب البوسنة والهرسك ـ قياسا على ما تم بالفعل في حرب الخليج. حيث أمسكت الولايات المتحدة بزمام المبادرة بعد مشورة الاتحاد السوفييتي ثم روسيا بعد ذلك. وهو ما أكد بدوره القيادة الأمريكية غير المنازعة والقدرة الأمريكية على ترتيب العلاقات مع القوى الاستراتيجية المهمة في عالم ما بعد الحرب الباردة بما يتناسب مع رؤيتها للقضايا والأزمات الدولية.

ثانيا: زيادة تبعثر حركات العالم الثالث وتعميق هامشيتها في النظام الدولي:

على الرغم من أن العالم الثالث ككل محروم من موارد القوة الاقتصادية

والاستراتيجية المؤثـرة في الساحة العـالمية، فإن تجمعاته وحـركاته الكبرى كـان لها قوة معنوية معتبرة. فقامت حركات الحيـاد الايجابي وعدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ بدور كبير في تحريـر النظام الـدولي من جمود القطبية الثنـائية ومن الطـابع شبه الإقطـاعي لعلاقات الشمال والجنوب.

ومع ذلك فقـد كانت هـذه الحركـات تتراجع بالفعـل من حيث تأثيرها وقيمتهـا المعنويـة في النظام الـدولي ومؤسسـاته الكبرى حتى قبل انفجـار أزمة الخليـج. وقد عزونـا هذه الظاهـرة لطائفة كبيرة من الأسبـاب من بينها فشل التنمية الاقتصـادية في أغلبية دول الجنوب. وانتشار وتفاقم الصراعات فيما بينهـا وداخل العديد منها وتآكل مظاهر القوة الاقتصادية بسبب التحـولات الكبيرة في تكنولوجيا الإنتاج، الأمر الذي قلل من قيمة كثير من الصادرات الأولية للعـالم الثالـث بالنسبة لدول الشمال. غير أن أزمة الخليج الثـانية قـد ضاعفت من شـدة الاتجاه نحو تبعثر حـركات العـالم الثالث وتراخي التضامن فيما بين دوله في السـاحة السياسية الدولية، ويعود هذا التأثير بدوره إلى طائفة من الأسباب، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

١ ـ سقوط استراتيجية الإدارة السياسيـة لعلاقات الشمال والجنوب. ذلك أن الهزيمة المروعة للعراق في حرب تحرير الكويت قد زادت مـن شفافية علاقات القوى الحقيقية بين الـدول الكبرى والعظمى في الشمال والدول الأكبر وحتى الأوفـر قـوة في الجنوب. وصـار من الشائع النظـر لهزيمة العراق كهزيمة للعـالم الثالث ككل[١٨]. ولا شك أن في هـذا التصوير مبالغة شديدة، ذلك أن الغالبية الكاسحة من دول العالم الثالث قد أدانت الغزو العـراقي للكـويت ووقفت سيـاسيا مـع التحالف الـدولي المنـاهض لهذا الغـزو. وأسهم بعضها بقـوات عسكريـة في حرب تحريـر الكويت. ومع ذلك، فقـد كان لهذا التصـوير للأمـر بعض المصداقية فيما يتصل بمسـألة واحدة، وهي أن الخيـار الذي اتبعته حـركات العالم الثالث طويلا وهو الضغط السياسي قد صار دون قيمة تقريبا. وعلى حين يظل من الممكن الانتقال إلى استراتيجيـة أو خيار بـديل وهو المفاوضـة الاقتصاديـة الجماعية، فإن ضآلة العـلاقات الاقتصادية الحقيقية فيما بين دول جنوب العـالم يقلل كثيرا من قيمة هذه الاستراتيجية وفعاليتها، في الأمد المباشر والوسيط.

٢ ـ تشجيع الدول الغربية الكبرى على التحول إلى استراتيجية الإشراف على النظم

الإقليمية في العالم الثالث وبلاده الكبيرة ذات القيمة الاقتصادية والسياسية لدول الشمال. فقد تنبهت الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة لخطورة إهمال صراعات إقليمية معينة، بل ولخطورة الابتعاد عن شؤون وتطورات داخلية في دول ذات قيمة للمصالح الخارجية لها. ولهذا نلحظ تحرك الولايات المتحدة بنشاط والتزام أكبر لضبط أو حل عدد من الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية في سياق أو في أعقاب حرب الخليج مباشرة، وأبرزها بالطبع الدور الأمريكي في الإطاحة بنظام منجستو هيلي ميريام في إثيوبيا وإحلال نظام أكثر مرونة فيها، وتحرك الولايات المتحدة مع دول غربية أخرى لضمان تحول سلمي في جنوب أفريقيا خاصة بعد نجاح تجربة استقلال ناميبيا. كما نلحظ دورا غربيا مهما لتسوية الصراع في كمبوديا وأخيرا اهتمام الولايات المتحدة بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. ومن الملاحظ أن الإطار متعدد الأطراف للتفاوض حول تسوية الصراع العربي الإسرائيلي يضع منطقة الشرق الأوسط كلها تحت إشراف دولي جماعي.

ونلحظ التصاعد نفسه في الاهتمام بالإشراف الغربي المباشر وشبه المباشر على التطور الاقتصادي في دول كثيرة من العالم الثالث، وذلك بجرأة وحسم أكبر بكثير بعد أزمة الخليج بالمقارنة بالفترة السابقة عليها مباشرة، وقد لا تكون مخاوف البعض من اقتراب نموذج الإشراف هذا من نموذج الاستعمار مبالغا فيها(١٩).

٣ ـ انهيار الدور الجماعي العربي في الحركات الأساسية للعالم الثالث، فمع تفكك النظام الإقليمي العربي في أعقاب أزمة الخليج كاد يختفي الدور العربي في هذه الحركات وخاصة حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧. وكان هذا الدور مهما بالفعل ليس فقط بسبب القيمة السياسية للمجموعة العربية، وإنما بسبب تطلع عديد من الدول الأفريقية والآسيوية للمساعدات الخليجية أيضا. وقد أسهم انهيار الدور الجماعي العربي في هذه الحركات في اضمحلالها، على الرغم من أن ذلك ليس العامل الوحيد في هذا الاضمحلال.

بل إننا نلاحظ أن القيمة المعنوية للعرب في العالم الثالث قد تدهورت بشدة ليس فقط في النظام العالمي ككل، وإنما في العالم الثالث أيضا. ولم يعد العرب حلفاء مرغوبا فيهم حتى بين جيرانهم المباشرين في أفريقيا وآسيا.

ب ـ تأثير أزمة الخليج في المناخ العام للعلاقات الدولية:

غير أن العرب ليسوا وحدهم من حيث علاقات الجيرة المسممة. إذ تكاد هذه تصبح سمة عامة لعلاقات الجيرة في الساحتين الإقليمية والدولية في العقد الأخير من القرن العشرين، إذا استثنينا ولو إلى حد ما علاقات دول الشمال الرأسمالي المتقدم: أي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. إذ يبدو أن العالم دخل مرحلة شديدة الصعوبة تتسم بانطلاق قوى التعصب والكراهة والتمييز الديني والثقافي والعرقي.

وعندما فرضت أزمة الخليج الثانية نفسها على الساحة الدولية، كان النظام الدولي يتيقظ تدريجيا على خطورة انفلات ثقافة التعصب والكراهة العرقية والقومية. غير أن الملامح الجديدة ـ أو التي بدت جديدة نسبيا ـ في خريطة العنف والتعصب العرقي كانت تظهر تدريجيا في العلاقات بين القوميات التي ضمتها المؤسسة الإمبراطورية السوفييتية. وحيث إن نظرة الغرب التقليدية كانت متحيزة ضد استمرار الغطاء السوفييتي الذي كتم عوامل الغليان القومي، فإن الانتباه لما تجره تلك العوامل من كوارث كان محدودا. ولم يكن الغرب منتبها بالأصل لنشاط تلك العوامل لأكثر من عقدين من الزمن في العالم الثالث عموما، وفي أفريقيا بوجه خاص. ومن ثم فإننا نستطيع أن نعزو لانفجار أزمة الخليج جانبا مهما من الاهتمام الغربي المفاجىء والحاد بصراعات العالم الثالث عموما. وبرغم أن الغزو العراقي للكويت لا يحمل أية دلالات عرقية أو طائفية أو غير ذلك من الدلالات الثقافية والعنصرية، فيبدو أنه كان له الفضل في إثارة الاهتمام الغربي بتلك الصراعات أيضا. إذ إن الغزو العراقي للكويت أثار الاهتمام بالمظاهر الخطيرة الأخرى للفوضى التي تهدد بطوفان قد يقتلع النظام والأمن العالمي.

إن ما يهمنا في هذا كله هو تكون الانطباعات ذات الاتساع الجماهيري والجغرافي والتي تعين في نهاية المطاف ما نسميه هنا بالمناخ العام للعلاقات الدولية. فعلينا ألا ننسى أو نتجاهل قيمة كون أزمة الخليج قد تحولت إلى مظاهرة إعلامية وثقافية دولية بالقدر نفسه الذي كانت تمثل فيه أزمة سياسية دولية وإقليمية، وأنها بهذا المعنى قد دخلت كل بيت وكانت جزءا من المشاغل اليومية للمواطن في شمال أمريكا وأوروبا الغربية. والانطباعات والصور النمطية التي تتكون في سياق الانشغال الجماهيري

العالمي بتلك الأزمـة تصبح لها حياة مستقلة ودورة ثقافيـة ـ سياسية منفصلـة ولكنها شديـدة التأثير في عملية صنع القـرار، والأهم صنع الصور الثقـافية والـرؤية العـالمية للشعوب عن بعضها البعض.

ومن الضروري مع ذلك التمييز بوضوح بين المناخ العام المصنوع والمروج له بفضل تحول السياسة عموما إلى ظاهرة ـ وأحيانا مظاهرة ـ إعلامية وثقافية من ناحية، والمناخ الخاص للعلاقـات الدوليـة والذي يتكـون بتأثير إدراك المفكرين والنخب السيـاسية الأكثر اطلاعا على الإشكاليات الحقيقية لتطور العلاقات الدولية.

فالانطبـاع نفسه بـوجود تهديـد داهم بانفـلات حالـة فوضى عـالمية يـدخل إلى العمليات الثقافية والسياسية بصور مختلفة في الشمال والجنوب، كما يدخل أو يتدخل بصور مختلفة في تكوين مدركات الساسة والجماهير.

وإذا قصرنا اهتمامنـا في السياق الحالي على دور أزمة الخليج في تكـوين المناخ العام للعلاقات الدولية، فإن هـذا التمييز يصبح ضروريا، ويمكننا إيضاحه في النقاط التالية:

١ ـ فبالنسبـة لمجتمعات الشمال، أدى انفجـار أزمة الخليج الى احتـدام الإدراك باحتمال انفجار وشيـك لعوامل الفوضى في العلاقـات الدولية[٢٠]، واتسم هـذا الإدراك بتخوف خاص من العالمين العربي، والإسلامي. واتسمت ردود الفعل حيال هذه الفوضى «الوشيكة» بالخصائص المهمة التالية:

* إن التهـديد بـانفجار الفـوضى، في العالم الثـالث، عمومـا، وفي العالمين العـربي والإسلامي ليس تهديـدا سياسيا بـالمعنى العادي، وإنما تهديـد لذات أصول ومـرتكزات الحضارة الغـربية وأسلوب الحياة الغـربي. وقد ضاعف من شدة الإيمان بهذا المعنى تـركيز الإعـلام الغربي طـوال فترة الأزمة على مـايسمى بـالإرهاب الإسـلامي «المنتظر» كـرد فعل للتدخـل الدولي، وعلى ظـواهر مثل اتخاذ المواطنين الغـربيين المقيمين في العراق كـرهائن (وهو مـا أيقظ الـذكريـات المرة والخاصة بـاتخاذ الدبلـوماسيين الأمـريكيين كرهـائن عام ١٩٧٩)، وعلى التهديـد الخاص والماثل في احتمال استخدام أسلحة كيميائيـة من جانب العراق في الحرب، وهـو أمر بدا ممكنـا بل ومرجحا ـ من وجهـة النظر الإعلاميـة ـ بسبب سوابق استخدام النظام العراقي لهذه الأسلحة ضد الأكراد في الشمال.

* ظهور «عقدة حصار» فريدة في السيكولوجية والثقافة الغربية. فحيث إن الصدام تم تصويره وترويجه إعلاميا وثقافيا وكأنه صراع حضارات وصدام بين أساليب حياة وثقافات مختلفة، فقد بدا أن من الأقرب تعميم رؤية «غربية» للعالم الثالث ككل وكأنه غابة مزدحمة بالبشر وغارقة في المشكلات والصراعات والعنف بسبب سيادة ثقافات وعقائد وطرق حياة «غريبة» ولا عقلانية لا تتسم بالتهذيب أو الحرص على الحياة الإنسانية ولا احترام القواعد والأصول المرعية بين الجماعات المتحضرة. وحيث إن المعنى الثقافي للغرب - كما يجب أن يدرك نفسه - يقف في وجه ذلك كله، وحيث إن الأغلبية العددية والجغرافية هي لصالح تلك «الغابة» فقد ظهر لأول مرة خوف فريد من نوعه من تحول الغرب إلى «جزيرة محاصرة» في محيط أو أرخبيل يمتلىء بتلك الصور لثقافات عنيفة لاعقلانية. وتكاد تكون «عقدة الحصار» هذه إفرازا ميكانيكيا مناقضا لمنطلقات الاستعمار الغربي في القرن التاسع عشر وهي المنطلقات التي شملت ليس عقدة التفوق فحسب، بل أيضا نزعة «تفاؤلية» تستبشر بدور الاستعمار الأبيض في وضع أسس الحضارة في مجتمعات «غير متحضرة». لقد بدا وكأن تلك المجتمعات غير المتحضرة تقترب من حصار «جزيرة الحضارة الغربية»(٢١).

* وفي إطار «عقدة الحصار» هذه ومع رسوخ الاقتناع بأن الصدام هو بين حضارات وثقافات وليس بين مجرد نظم سياسية ومصالح قومية متغيرة يظهر تفضيل واضح للعزلة والانسحاب بين الجماهير والنخب التكنولوجية في العالم الغربي. كما يبرز تفضيل واضح للتحلل من مسؤولية الانخراط في العمل الدولي، بما في ذلك العمل على صيانة وحفظ السلام في العالم الثالث، وسوف يثبت هذا التفضيل قوته في أحداث لاحقة منها تصور الدور الغربي في حل أزمات بارزة في العالم الثالث مثل أزمة الصومال وفي أوروبا ذاتها مثل أزمة الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك.

* وأخيرا، فإن العرب والمسلمين صاروا يحتلون مكانا بارزا في تلك الرؤية «القيامية apocalyptic» التي يراها الإعلام الأمريكي والغربي عموما للنظام العالمي. إذ يبرز العرب والمسلمون كخطر شديد محتمل يهدد أصول الحضارة الغربية ذاتها.

وعلى الرغم من أن العرب والمسلمين لا يحتكرون خريطة الأزمات والصراعات والحروب والعنف في الساحة العالمية فإنه يبدو للغرب أنهم هم وحدهم الذين عملوا

وأثبتوا قـدرتهم على نقل جانب من هذه الصراعات والأزمـات إلى داخل المجتمعات الغربية مباشرة(٢٢) .

* وفي هذا السيـاق كله ، لا يستبعد إعـادة صياغة العقـائد الاستراتيجية لبعض دول الشمال ، وخاصة الولايات المتحدة بما يتفق مع رؤية الإسلام السياسي والإرهاب الدولي (وخـاصة العـربي) كتهديـد داهـم سواء لـلأمن أو للحضارة بالمعنـى الواسع للكلمة ، وهنـاك سوابـق تاريخية لـوضع جماعـات ثقافيـة أو عرقية كتهـديد لـلأمن القـومي ، وحتى لو كـان قسم من هذه الجماعـات يتمتع بكـامل الحقوق القـانونيـة للمواطنين في دول غربية معينة مثل الولايات المتحدة . ولا شك أن هذه النظرة تسهم إسهاما كبيرا في استهداف العرب بمعاملة تمييزية من جانب الغرب عموما .

٢ ــ وعلى جانب المجتمعـات والنخب الثقافيـة والسياسيـة في الجنوب ، تظهـر إشكاليـات الفوضى على نحو أكثر وضـوحا بأبعادها الحقيقيـة . ويتعلق جانب من هذه الإشكالية بالتعارض بين نظام الـدولة الموروث من الحقبة الاستعمارية من ناحية والآمال والتطلعات المشروعة لأقســام كبيرة من المجتمعات في الأقاليم الكبرى للعالم الثالث ، بما فيها الإقليم العربي ، من ناحية ثانية . وبعض هذه التطلعات تنصرف إلى إيجاد أداة مؤسسية للتعبير السيـاسي والرمزي عن هويات معينة : أي جماعـات قومية أو ثقافيـة وعرقيـة ودينية . . . إلـخ . وبعضها الآخـر ينصرف إلى الحاجة إلى التـوحد والاندمـاج كآلية مهمـة لإعادة التفاوض ـ عـالميا ـ حـول الحصول على شروط أفضل للتطـور الاقتصـادي والاجتماعـي . وتعـد الحالـة العـربيـة هي أبــرز نمـوذج لتلك التطلعات الأخيرة(٢٣) .

وبطبيعة الحال ، فإنه لا ينبغي معالجة جميع تلك التطلعات ، والأشكال المختلفة للتعبير عنها في مناطـق مختلفة من العالم معالجة واحدة . غير أن مجرد التهـديد الماثل في إثارة فوضى سياسية إقليمية نتيجة للميل لاستخدام العنف بهدف تحقيق تطلعات قوميـة أو عرقية بـدأ ينبه النخب السيـاسية والثقافيـة الأكثر وعيـا بالمخاطـر المذهلة الكامنـة في احتمال التسامح مع الـوسائل القسريـة للتعبير عن التطلعات «القـومية» سواء كانت انقسامية أو توحيدية .

وقد انطلق التحالف العالمي والعربي المناهض للغزو العراقي للكويت من حقيقة أن التسامح مع هـذا الغزو هو طريق مـؤكد لانهيار النظام والسـلام في مختلف أقطار العالم الثـالث، وخاصة أفريقيـا والعالم العربي، وهـو ما يهدد بحالة فـوضى صراعية ممتدة قادرة على افتراس ملايين من البشر.

وهناك جانب آخر من إشكاليـة الفوضى يتعلق بنمط التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المتخلفة عموما، وهو جانب يمكن استعراضه من مظاهر شائعـة مثل الفقر والبطالـة والحرمان وعدم المسـاواة. ولا تقل أهمية عن هذه الظـاهرة تلك المتمثلة في التسلط والقسوة السياسية والتحلل المؤسسي وعنف الدولة، والإرهاب والإحباط وفقـدان التوجه وانهيار المعنـويات لدى أقسـام كبيرة من المجتمع السياسي. ونعني بذلك كلـه أن أزمة التطـور السياسي والاجتماعي قد تظهـر في أعراض سيـاسية دولية وإقليمية تفضي في النهاية إلى فوضى عامـة: أو حالة حروب ممتدة دولية وأهلية. ومن هذا المنظـور ذاته قـد يكون تعديل أنماط التطـور الاقتصادي والاجتماعي مـدخلا أساسيـا لمواجهة إشكـالية الفـوضى السياسيـة المحتمل في مناطق أسـاسية مـن العالم الثالث، ومنهـا المنطقة العـربية. وهنـا قد تعـد أزمة الخليج وتـداعياتها، وخاصة في المحيط العربي نموذجا لهذا التفسير الأخير. إذ ظهر الاستقطاب وكأنه ثورة للمحرومين والفقراء العرب ضد الثراء الخليجي. فبغض النظر عن انعدام الدقة في هذا التشخيص إلا أنه ينبه إلى أهميـة أخذ هذا المستوى الاقتصـادي والاجتماعي في الاعتبار، ولكن من خلال نماذج فكرية ذات مصداقية علمية.

ويمكننا أن نعين مجموعـة من الظواهر التي تكشف عن إشكـالية الفوضى، كما هي مطـروحة في مجتمعـات الجنـوب، باعتبـارها مـدخـلات مؤثـرة في المناخ العـام للعلاقات الدولية وذلك كما يلي:

* فقدان الثقة بـالنفس، وخاصة فيما يتعلق بفعالية الآليات التضـامنية الجماعية للعالم الثالث. ويترافق مع ذلك فقـدان الاتجاه فيما يتعلق بالبحث عن نماذج وأسس فكـريـة ونماذج اقتصاديـة واجتماعيـة لحل إشكـاليات التطـور الخاص بمجتمعـات الجنوب عموما.

* والجانب الآخـر لهذه الحيرة فيما يتعلق بكافـة القضـايا الكبرى بـدءا من شكل

الدولـة، مرورا بهيـاكل العمل الإقليمي والنماذج الاجتماعيـة ـ الاقتصـادية هـو بروز ذهنية القبـول غير المشروط بالنماذج الغـربية في السيـاسة والاقتصـاد، وخاصـة على المستوى الـداخلي بعد وضـوح الفشل الذريع الـذي منيت به التجـارب الراديكـالية البـاحثة عن نماذج خـاصة للتطـور في البلـدان المتخلفة، ومنهـا العالم العـربي. وفي حالات عـديدة، ذهبـت النخبة الحاكمـة بأبعد كثيرا ممـا انتوتـه أصلا في قبـول هذه النماذج الغربية. ومن منظور معين، صار المناخ الفكري والسياسي السائد خاصة في أوساط النخب الحاكمـة قريبا للغايـة من الاعتراف بالانتصار الثقـافي للغرب، وربما من الفكرة الجوهرية في مقولـة «نهاية التاريخ» بمعنى التفوق المتأصل في النماذج التي أبـدعهـا الغـرب في السيـاسة والاقتصـاد والثقـافـة. وقـد لا نستطيع تفسير نجـاح مـؤسسات اقتصـاديـة دولية مثل صنـدوق النقـد الدولي في تعميم نماذجهـا في مجال السياسة الاقتصادية بالإشارة إلى علاقة قوة مادية غير متكافئة وبمجرد القول إن هذه النماذج «فرضت» فرضـا بوسائل قسرية. والأرجح أن الحالة الذهنيـة والمناخ الفكري العام بين النخـب الثقـافية والسياسيـة في مناطق كثيرة من العالم الثـالث ـ والتي يبرز فيها القبول غير المشروط بالنماذج الغربية ـ قد أسهمت بدور ملموس في عملية إعادة الهيكلة، خاصة في المجال الاقتصادي داخل بلادها.

* تـدهور مصـداقية الخطـاب «العـالم ثالثي» الـذي يشكل الأساس الفكـري لحركات العـالم الثالـث الكبرى مثل عدم الانحيـاز ومجموعـة الـ ٧٧. ولا يـزال هذا الخطاب ـ وحتى أشكاله المتطرفة ـ رائجا فكريا في أوساط فكرية معينة. غير أن هذه الأوساط تتحـول تدريجيـا إلى «جيتو ثقـافي وسياسي» في عـدد كبير من أقطـار العالم الثالـث، ومنها العالم العربي. وبسبب تدهـور مصداقية خطاب العالم الثالث — مع تراجع جدارته الأخلاقية ـ تحدث تحولات كبيرة في المناخ العام للعلاقات الدولية.

إن الغزو العـراقي للكـويت قد أسهم بـدوره إسهامـا كبيرا في تعزيـز هذا الاتجاه للتحول. فقد أدركت أقسام كبيرة من النخب السياسية والثقافية في العالم الثالث هذا الغزو بـاعتباره فضيحـة أخلاقية ذات أبعـاد عالم ثـالثية وليست عـربية فقط. وهي فضيحة تشي بالكثير عن طبيعة النماذج الاقتصادية والسياسية التي أفرزتها مثلما تشي بالكثير عن تناقضات الخطاب العالم ثالثي والقومي التي قادت إلى هذا الغزو.

جـ ـ انعكاسات الأزمة على الفكر السياسي الدولي :

في مجال الفكر السياسي الدولي تقع أهم الانعكاسات والنتائج الفورية لأزمة الخليج، ولكنها في الوقت نفسه الانعكاسات والنتائج الأقل استمرارا.

فإذا كانت أزمة الخليج قد نظر إليها ـ في السياق العالمي ـ كإنذار بما يمكن أن يؤدي إليه التسامح مع العدوان من فوضى، فإن الاستجابة التي تمت بالفعل لهذا الإنذار هي طرح ضرورة الدفاع عن «النظام». وحيث إن الفرص كانت سانحة لترتيبات سياسية دولية جديدة ـ بحكم التعاون الأمريكي السوفييتي الجديد ـ فقد طرحت فكرة النظام الدولي الجديد كهدف مثالي يعمم نموذج العمل الدولي المشترك لإنهاء أزمة الخليج على ما قد يثور في المستقبل من أزمات مماثلة. وقد طرح هذا المفهوم قبل أزمة الخليج بكثير. فمثلا طرحت مجموعة الـ ٧٧ مفهوم نظام اقتصادي عالمي جديد. وصدر بهذا المعنى الإعلان الشهير عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤. وكذلك طرح الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف منذ منتصف الثمانينيات مفهوم «الجماعة العالمية» وكان يعني بذلك وضع ترتيبات جدية للأمن العالمي القائم على التعاون لا التنافس. غير أن الطرح الذي قدمه الرئيس الأمريكي بوش في ١١ سبتمبر عام ١٩٩٠ في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي، ثم في خطابات لاحقة في أبريل ١٩٩٢ بدا أن له مغزى سياسيا عمليا أعظم بحكم أنه شكل التزاما معنويا من جانب «القوة العظمى الوحيدة» في العالم بعد الحرب الباردة وبعد نهاية حرب الخليج الثانية.

والواقع أن أثر حرب الخليج قد تجاوز هذا المفهوم العام وأنتج «تجديدات» أخرى في الفكر السياسي والمبادىء العامة للقانون الدولي. وأهم هذه التجديدات ينصرف إلى ما اسمي «بحق التدخل الإنساني» ولهذا سوف نناقش هذين التجديدين باعتبارهما أهم نتائج الأزمة في مجال الفكر السياسي والقانوني الدولي وذلك كما يلي :

١ ـ مفهوم النظام العالمي الجديد :

أثار طرح الرئيس الأمريكي لهذا المفهوم تكهنات واسعة ومتقلبة في الأدبيات السياسية الدولية والعربية. وانفردت الأدبيات العربية ـ خاصة المتأثرة بالفكر القومي

والراديكـالي التقليدي ـ بنفـور شديـد من المفهوم ورفض شديـد له، وكأنـه قد طبق بالفعل على النحو الذي تخوفت منه هذه الأدبيات.

ومالت كتابات عديدة إلى تـوسيع المعنى والدلالة المعطاة لهذا المفهوم بما يؤدي إلى الخلط بين مبدأ doctrine في المجالين المؤسسي والقانوني الدولي، واعتبارات السياسة العملية التي قد تأخذ بتبريرات معينة، أو تفـرض في الواقع توجهات جديدة، فمثلا ذهب البعض إلى أن مفهـوم النظـام العـالمي الجديد إنما يعنـي الليبرالية الاقتصـاديـة والسياسية داخل المجتمعات مثلما يعني آليات معينة للسلام والاستقرار في العلاقات بين المجتمعات والأمم.

والواقع أن المحتوى العملي للمبدأ القانوني والسياسي ـ كما طرحه الرئيس بوش ـ ينصرف أسـاسـا إلى تحقيق هـدف الأمن والسلـم الـدوليين من خـلال آليـات الأمن التعاوني كنقيض للأمن التنافسي الذي ساد خلال حقبة الحرب الباردة. ويعني ذلك بين أشياء وآليات أخـرى إحياء دور الأمم المتحدة في صيانـة الأمن والسلم الدوليين. وفي أكثر التعريفـات دقة التي قدمها الرئيس الأمريكي السـابق لهذا المفهوم لم يزد على معنى غامـض أو رؤية «تبشر إلى طرق جـديدة في العمل مع الأمم الأخـرى من أجل ردع العـدوان وتحقيق الاستقرار، وتحقيق الـرخـاء وفـوق كل شيء تحقيق السلام وهـو ينبثق من الآمال في عالم يقـوم على التزام مشترك بين الأمم الصغيرة والكبيرة بمجموعة من المبـادىء التي تتأسس عليهـا عـلاقتنـا: أي التسـويـة السلميـة للمنـازعـات، والتضامن ضد العـدوان، وتخفيض والتحكم في الترسانات (العسكريـة)، والمعاملة العـادلة لكل الشعـوب»(٢٤). وبهذا المعنى الغامض لم تـذهـب السياسة الأمـريكية بعيدا في طرح أفكار تفصيلية لترجمة هذا الشعار في الواقع العملي ولم تصر عليه الإدارة الأمريكية باعتباره أحد أعمدة السياسة الدولية للولايات المتحدة في ظل حكم الرئيس بـوش نفسه. كما أن إدارة الـرئيس كلينتون قـد أسقطته كليـة من شعارات وأهـداف سياسـاتها الخارجية والدولية. والاستثنـاء الوحيد لهذه القـاعدة يتمثل في اهتمام إدارة بوش ـ وبعـدها إدارة الرئيس كلينتون ـ بإبراز نيتهـا في العمل التعاوني الدولي في مجال الأمن والسلم الدوليين داخل الأمم المتحـدة. حيث نجد الوثائق الأسـاسية المتضمنة للسياسة الخارجية الأمـريكية كلها تشير باهتمام واضح للأمم المتحـدة باعتبارها مجالا رئيسيا للعمل الدولي(٢٥).

وتدعـونا هـذه الحقيقة لمناقشـة جادة لموقف الفكر العـربي من «أطروحـة النظام العالمي الجديد» فالمخاوف العميقة من تحول هذا الشعار إلى تقنين للهيمنة الأمريكية على العالم هـي أهم أسباب الـرفض الشامل والشـائع للأطروحـة. فإذا كانـت هذه المخاوف حقيقية، يثـور التساؤل حول الأسباب التي دعت الـولايات المتحدة لإهمال «أطـروحة النظـام العـالمي الجديد» وإسقـاطهـا من حسابـات وشعـارات السياسـة الأمريكية خاصة في ظل إدارة كلينتون.

الواقع أن السبب الرئيسي لهذا الإهمال لشعـار نظام عالمي جديـد، هو أن التعامل الدولي الإيجابي معه كان لابد أن ينتهي بوضع قيود شـديدة على حرية الولايات المتحدة في العمل على الساحة الدولية على الصعيـدين القانوني والمؤسسي، بما يقتضيه تقليص ما شاب عمل الولايـات المتحدة والأمم المتحدة من تناقض واختياريـة وتمييز، وهو ما اصطلح عليه في الأدبيـات العربية بمفهـوم «الكيل بمكيالين» فإذا كان مفهـوم النظام العالمي الجديد الذي طرح في سياق أزمة دولية هائلة مثل أزمة الخليج قد أنشأ تفاعلات وتداعيـات سياسية دوليـة وإيجابية، لكان من الـواجب والممكن تقنينه. ومن الممكن تصـور أن مثل هذا التقنين لـه حد أقصى وحـد أدنى. وفي الحد الأقصى تكاد تكـون الترجمة المتسقـة لشعار «نظـام عـالمي جديـد» هي إحيـاء مبدأ وآليـة «الأمن الجماعي» المنصـوص عليـه في ميثـاق الأمم المتحـدة، بما في ذلك إحيـاء لجنـة الأركـان المشتركـة وتكـوين جيش عـالمي كأسـاس متين لعمل المنظمـة الدوليـة في مجال الأمن والسـلام الدوليين. وفي الحد الأدنى كـان يمكن ترجمة شعـار نظام عالمي جـديد إلى تقنين دولي لآليات معينة للأمن التعاوني، ولو خارج الأمم المتحدة ـ وتحديدا لجنة الأركان المشتركة والجيش الدولي ـ بحيث تطبق هذه الآليات على كل القضايا المتماثلة بالطريقة نفسها، وتكون آلية صنع القرارات الخاصة بأعمال هذه الآليات تعددية. وهذا كله يحمل قيودا قانـونية ومـؤسسية شـديدة على حريـة الولايـات المتحدة في التصرف. وهـو ما لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لقبول الالتزام به على المدى البعيد.

وبالتالي يكون شعار «نظام عالمي جديد» قد وضع العالم سياسيا وفعليا أمام اختيار أحد بديلين رئيسيين في السياسة العملية الدولية، إمـا تقييد الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة بقيود قانونية ومـؤسسية تعددية، وإما الاضطرار لاحقا للتأقلم

على نحو أو آخر مع حريتها في التصرف الدولي بغض النظر عن الانضباط لقانون أو لآلية تعددية دولية في اتخاذ القرارات. ونحن نستنتج من رفض الفكر العربي لأطروحة «نظام عالمي جديد» أن هذا الفكر قد فضل عمليا الاختيار الأخير، على الرغم من أنه هو الذي يعكس ويحقق أسوأ المخاوف من هيمنة أمريكية على العالم وهي هيمنة لن تكون ـ والأمر كذلك ـ منضبطة لقانون أو آلية تعددية ما.

وعلى أية حال، فإن أهم النتائج الفكرية السياسية لأزمة الخليج الثانية وهي أطروحة النظام العالمي الجديد قد تآكلت في زمن قصير للغاية، مما يضع العالم من جديد أمام فراغ فكري وقانوني دولي فيما يتصل بالموقف من احتمالات انفجار فوضى عالمية، أو على الأقل فوضى سياسية في أطراف النظام الدولي.

وبهذا المعنى تكون الآلية التي أعملت في مواجهة الغزو العراقي للكويت قد برهنت على أنها آلية استثنائية وغير مطروحة عمليا للتطوير تبعا لتقنين عقلاني محدد.

٢ ـ مفهوم «حق التدخل الإنساني»

يمكن النظر إلى هذا المفهوم باعتباره امتدادا لتجديد أعمق وأكثر أصالة في الفكر السياسي والقانوني الدولي. وقد انبثق هذا التجديد في الأصل في سياق التشريع الدولي لحقوق الإنسان. فقد أنشأت الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية حقا قانونيا دوليا، وآلية مؤسسية محددة لتدخل الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التي تقوم بها الدولة ضد مواطنيها، ويتضمن ذلك آلية عابرة لمفهوم السيادة الوطنية، تضع قيودا على هذه السيادة باعتبارات إنسانية محددة، صارت وفقا للتطور في التشريع الدولي جزءا من المسؤوليات المشتركة للإنسانية ككل، ولا يمكن تقييدها أو الاحتجاج عليها انطلاقا من مقولة السيادة الوطنية. غير أن أهم التطبيقات العملية لهذا المبدأ قد تمت في سياق العمل الدولي لمواجهة تداعيات أزمة الخليج وبصفة خاصة لحماية الأقلية الكردية والمواطنين الشيعة من احتمالات الإبادة الجماعية على أيدي قوات النظام الصدامي بعد نهاية حرب الخليج. حيث اقتضت حماية الأكراد من بطش الحكم الصدامي الذي تمكن من هزيمة ثورة الأكراد في مارس عام ١٩٩١ تعيين منطقة شمال خط العرض ٣٦ كمنطقة آمنة يمكن لهم اللجوء إليها

دون الخوف من تعقب القوات الصدامية لهم. واقتضى ذلك بدوره تدخلا عسكريا من جانب دول غربية بقيادة الولايات المتحدة لضمان عدم تخطي القوات الصدامية لهذا الخط أو اقتحامها للمنطقة الآمنة للأكراد وبالتالي اتخذ حق التدخل «الإنساني» شكلا عسكريا. وقد تكررت هذه الممارسة لحماية السكان الشيعة في الجنوب من البطش العسكري الصدامي، عندما عينت الولايات المتحدة منطقة محرمة على الطيران العسكري العراقي ـ وهي المنطقة الآمنة للسكان الشيعة ـ تبدأ من خط العرض ٣١ حتى الحدود الجنوبية.

والواقع أن القول «بحق التدخل الإنساني» بشكله العسكري لم يتقرر وفقا لآليات الأمم المتحدة، ولم يتم بالتالي تقنينه على نحو وثيق ومحدد. وكانت قمة مجلس الأمن المنعقدة في نهاية يناير عام ١٩٩٢ قد ناقشت أفكارا تتعلق بتقنين هذا المفهوم. غير أن ذلك لم يفض إلى نتيجة محددة. ولم تتضمن مذكرة الأمين العام المقدمة استجابة لطلب مجلس الأمن «إشارة لهذا المفهوم».

ومع ذلك فإنه يمكن إسناد تدخل الأمم المتحدة في الصومال وفقا لقرارات مجلس الأمن إلى هذا المفهوم بأكثر كثيرا مما يمكن إسناده إلى أي نص من ميثاق الأمم المتحدة. إذ إنه يصعب كثيرا إثبات أن الحرب الأهلية في الصومال تهدد الأمن والسلام الدوليين. ومع ذلك، فإن الفشل في تقنين هذا الحق يجعل الأساس القانوني الدولي لتدخلات مماثلة كما حدث في الصومال ضعيفا إلى حد ما. وكذلك، فإن فشل مهمة الأمم المتحدة في الصومال ـ بعد إعلان كل الدول الغربية المشاركة بقوات ضمن قوات الأمم المتحدة في الصومال عن سحبها بنهاية شهر مارس ١٩٩٤ ـ يحبط توقعات تقنين هذا المفهوم لاحقا، ومن المهم كذلك الإشارة إلى فشل الدول الغربية الكبرى في التدخل الفعال في أزمة البوسنة والهرسك انطلاقا من أطروحة «حق التدخل الإنساني» على الرغم من أن العدوان الصربي على الشعب المسلم في البوسنة والهرسك يصل إلى جريمة إبادة الأجناس.

إن من المفيد في هذا السياق أيضا مراجعة موقف الفكر السياسي العربي من أطروحة حق التدخل الإنساني، فالرأي السائد على الأقل في الكتابات الصحفية لهذا المفهوم يتناقض مع الضغوط العربية والإسلامية الهادفة إلى وضع حد لمأساة المسلمين في البوسنة

والهرسك عن طريق تدخل عسكري جماعي، غربي أو من جانب الولايات المتحدة، فالأساس الوحيد لمثل هذا التدخل المنشود، هو في الواقع حق التدخل الإنساني. فإذا كانت الحجة المناهضة لهذه الأطروحة تقوم على المخاوف «المشروعة» من تطبيق «الحق» بصورة اختيارية وتمييزية، فقد كان من الأجدر أن يتم تقنينه في إطار الأمم المتحدة، وإنشاء آلية مستقلة لوضعه موضع التنفيذ بإدارة تعددية دولية، بدلا من أن يترك دون تقنين بما يؤدي تحديدا إلى تطبيقه بإرادة دول غربية منفردة عندما تشاء والنكوص عن تطبيقه عندما تشاء. وعلى وجه العموم فإن الفشل في تطبيق التجديدات المهمة في الفكر السياسي والقانوني الدولي ـ انطلاقا من السوابق التي وضعت في سياق إدارة أزمة الخليج وتبعاتها قد أحبط الآمال في إمكان بعث دور الأمم المتحدة في النظام الدولي.

ويمكننا القول بالتالي إن النتائج الإيجابية لأزمة الخليج قد تلاشت مع الزمن. وعادت السياسة الدولية إلى نمط علاقات القوة وضوابط المصالح «القومية» الضيقة وقصيرة المدى، حيث يتم التعاطي مع المشكلات والأزمات الدولية تبعا لأهميتها للقوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، وبالطريقة التي تراها مناسبة مع رؤيتها هي لهذه الأزمات، وليس تبعا لقانون عام وإرادة جماعية دولية.

د ـ انعكاسات الأزمة على الجانب الاستراتيجي للعلاقات الدولية:

في المجال الاستراتيجي تظهر الخصائص الأساسية لنمط السياسة العملية التي لا تنضبط بقانون عام. والنتيجة الأساسية لأزمة الخليج تتمثل فيما يلي: أدركت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، مع غيرها من الدول الغربية الكبرى أهمية الحد من التسلح التقليدي وفوق التقليدي في أقاليم العالم الثالث. فحيازة العراق لأسلحة كيماوية وصواريخ متوسطة المدى، وبرنامج نووي كان يستهدف في نهاية المطاف الحصول على أسلحة ذرية كانت أكثر جوانب حرب تحرير الكويت مدعاة للقلق الأمريكي والغربي عموما.

غير أن الولايات المتحدة لم تستنتج حتمية إنشاء نظام عام أو أنظمة إقليمية للحد من التسلح سواء التقليدي أو فوق التقليدي ينطبق على جميع الدول، دون استثناء، أي ما يسمى بالمدخل الشامل للحد من ونزع التسلح. وإنما فضلت إنشاء آليات

للحد من ونزع تسلح الدول التي لا تعدها صديقة، تاركة الدول الصديقة حرة عمليا في اتخاذ ما تـراه من إجراءات تسليحيـة، حتى في المجال النـووي. ومن المعروف أن إسرائيل وجنوب أفريقيا وكوريا الشمالية وباكستان والهند لديها برامج لتطوير أسلحة ذريـة، وأن إسرائيل بالـذات طورت تـرسانـة نوويـة هائلـة، حتى بمقاييس الـدول الكبرى، ومع ذلك، فقد سعت الولايات المتحـدة لتطبيق اتفاقية الحد من الأسلحة الذرية NPT فقط على تلك الدول «غير الصديقة» بين طائفة الدول التي طورت سرا بـرامج ذرية. وعلى حين أقـدمت جنوب أفـريقيا على الإعـلان عن تدمير أسلحتهـا الذرية، وضغطت الولايات المتحدة على باكستـان لوقف برنامجها الذري، واستمرت في تعقب كـوريا الشماليـة بضغوط هـائلة لإجبـارها على الإذعـان لرغبتهـا في تفتيش المنشآت الذرية، فإن إسرائيل قد تركت حرة دون ضغوط. وربما تكون أهم المبادرات الأمـريكية في هـذا المجال هـي مبادرة الـرئيس بوش لـوقف انتشـار أسلحة التـدمير الشامل في العالم والمقدمة في يـوليو ١٩٩٢. كما أن أهم التطبيقات العملية للضغوط الأمريكية والغربية المشتركة هي تشديـد آليات التنفيذ فيما يتعلق بمعاهدة حظر إنتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية والتي فتحت للتوقيع والتصديق في يناير ١٩٩٣. وقامت الدول الغربية بالضغط بشدة على عدد كبير من الدول العربية للتوقيع والتصديق على هـذه المعاهـدة الأخيرة على الـرغم من إعلان هـذه الـدول رفضها التـوقيع قبل اتخاذ إجراءات لضمان نزع السلاح الذري الإسرائيلي[٢٦].

والواقع أن أزمـة الخليج قد حفـزت الدول الكبرى على التركيـز في تطبيق الأفكار والبرامج الانتقـائية للحـد من التسلح التقليدي وفـوق التقليدي على منطقـة الشرق الأوسط. ويظهر ذلك بوضوح في مبـادرة الرئيس بوش لضبط تسلح الشرق الأوسط في مايو ١٩٩١، وبيـان باريس الصادر عن اجتماع الـدول الكبرى المصدرة للسلاح لضبط تسلح الشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٩١.

هـ ـ الانعكاسات الاقتصادية الدولية لأزمة الخليج:

حظي الجانب الاقتصادي لأزمة حرب الخليج بتغطيـة واسعة النطاق من جانب الصحافة العربيـة والدولية. وطغى على هذه التغطية المتابعات الصحفيـة والتقديرية للدوافع الاقتصـادية للحـرب والانعكاسـات المباشرة على أسـواق النفط والمال، وما

يتصل بتمويل الحرب من تكاليف وأعباء، والتوقعات المتضاربة حول كفاية العقوبات الاقتصادية وحدها كطريق لإنهاء الغزو بالمقارنة مع اختيار الحرب، وغير ذلك من قضايا ذات اتصال مباشر بتداعيات الغزو والحرب.

غير أن المعالجة الأكاديمية والمنهجية للبعد الاقتصادي من النتائج الدولية للحرب لابد أن تقف عند ظاهرتين. الأولى هي الفارق المهم بين الأدبيات الصحفية العالمية ونظيراتها العربية فيما يتصل بتقييم أهمية البعد الاقتصادي في تداعيات الأزمة والحرب، والثانية هي طغيان منظور الأمد القصير في المعالجة الصحفية أو حتى الأكاديمية الدولية للجوانب الاقتصادية من أزمة الخليج.

فمن الملاحظ مثلا أن الصحافة العالمية قد اهتمت بالبعد الاقتصادي ـ من حيث الدوافع والنتائج ـ للأزمة، ولكنها مالت إلى النظر إليه كأحد الأبعاد، وليس البعد الوحيد ولا حتى الأهم في تقدير دوافع وتضمينات ونتائج الأزمة. على حين مالت الأدبيات الصحفية العربية إلى المبالغة في إسهام هذا البعد في توليد الأزمة وعواقبها، وعلى وجه العموم، نظرت الأدبيات العربية لحرب الخليج وكأنها حلقة في الصراع حول النفط بالتحديد.

غير أن المثير في الأمر أن الغزو العراقي للكويت وحرب تحريرها أديا إلى مؤثرات هائلة في أسواق النفط والمال وذلك خلال فترة إدارة الأزمة: أي لنحو خمسة أو ستة أشهر فقط. على حين يبدو شكلا على الأقل أن حرب الخليج لم تفض إلى تغير كبير في المسار المتوقع لسوق النفط على المدى الأطول.

ومن الطبيعي أن نتوقع أن تؤثر أي حرب اقليمية أو دولية كبيرة على سوق السلع، وبالذات النفط، أساسا بسبب عوامل عدم اليقين، . فكان ان ارتفع سعر برميل النفط من نحو ١٨ دولارا للبرميل قبيل الأزمة إلى نحو ٤٠ دولارا في أكتوبر عام ١٩٩٠، أي بعد نحو شهرين من الغزو الصدامي للكويت. غير أن المثير في إدارة الأزمة أنها نجحت في إحداث هبوط سريع في الأسعار بعد ذلك. ولم يعد إلى الارتفاع سوى لساعات قليلة بعد انفجار حرب تحرير الكويت مباشرة في السادس عشر من يناير، ليسجل نحو ٣٠ دولارا، ثم ينخفض من جديد ليواصل مساره المتوقع منذ ذلك الوقت.

ومن الملاحظ أن التذبذبات في أسواق المال ــ ذات الحساسية الشديدة للحرب والعوامل السياسية عموما كانت أقل حدة بكثير، بل إن بورصة الأوراق المالية بنيويورك حققت ثاني أعلى مكسب لها في التاريخ اليوم التالي لحرب الكويت.

وفيما يتصل بتكلفة الحرب يقال إنها تراوحت بين ٨٠ و١٠٠ بليون دولار مع تباين توزيع أعباء هذه التكلفة بين الدول المشاركة في التحالف الدولي المناهض للغزو الصدامي للكويت. وتناولت الأدبيات الأمريكية بالذات بقدر من الحسرة مايقال عن تحقيق الولايات المتحدة لربح صاف من الحرب يقدر بنحو ١٠ بلايين دولار هي صافي الفارق بين تقدير التكلفة (في حدود ٤٠ ـ ٤٥ بليون دولار، وصافي إسهامات الدول الأخرى لتمويل الجهد الحربي الأمريكي في الخليج [والمقدر بنحو ٥٣,٥ بليون دولار])، وهو ما يثير الشبهة في تحول الولايات المتحدة للارتزاق لأول مرة من حرب خارجية(٢٧). وتناقش الأدبيات الأجنبية أيضا مسألة توزيع الأعباء غير المباشرة للأزمة، وبالذات العقوبات الاقتصادية. وهي تتفق جميعها على أن أبرز الخاسرين الذين لم يمكن تعويضهم من أعباء الأزمة هم من بلدان العالم الثالث وأوروبا الشرقية، والذين نشأت خسارتهم أساسا عن ارتفاع أسعار النفط في سياق نصف العام الفاصل بين الغزو والحرب.

وبالنظر إلى عوامل التكلفة غير المباشرة يستنتج البعض أن الحرب كحل للأزمة ربما كانت أقل عبئا من انتظار نتائج إيجابية للعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وذلك خلال فترة ممتدة، ربما تحمل مفاجآت كثيرة، إضافة إلى عوامل عدم اليقين.

هذا كله ربما يكون قد أصبح تاريخا، يمكن الإفادة من دروسه، ولكن تداعياته المادية ربما تكون قد انتهت. وبالتالي يصبح السؤال الأهم هو ما إذا كانت أزمة الخليج قد أنتجت آثارا هيكلية طويلة الأمد في الاقتصاد الدولي.

وهنا لا تبدو الإجابات المتاحة في الأدبيات الدولية والعربية مقنعة على الإطلاق. فقد ناقشت الأدبيات الدولية مسألتين مهمتين في هذا الصدد، وهما ما إذا كانت أزمة الخليج قد عمقت الانكماش السائد في الاقتصاد العالمي خلال عام ١٩٩١، ومسألة ما إذا كانت حرب الخليج هي حلقة أولى من سلسلة متوقعة من حرب الموارد. وانتهت هذه الأدبيات بالإجابة بالنفي عن هذين السؤالين، فالأدلة المتاحة لا تشير

إلى دور ملموس لأزمة الخليج في توليد أو تعميق الميول الانكماشية في الاقتصاد الدولي خلال دورة الهبوط التي بدأت في نهاية الثمانينيات، وربما لا تكون قد انتهت بعد حتى الآن. كما أن حالة فائض العرض في معظم السلع تشير إلى صعوبة اعتبار حرب الخليج مقدمة لما يسمى بحرب الموارد(٢٨).

وفي المقابل، فإن ميل الصحافة العربية للمبالغة في تسييس القضايا الاقتصادية ربما يكون قد دفعها للنظر لأزمة الخليج كمقدمة لصراعات إقليمية على الموارد. وليس من قبيل المصادفات في هذا المجال شيوع وانتشار اصطلاح «حرب المياه» في الشرق الأوسط، وربما في العالم بعد نهاية «حرب النفط» في الخليج(٢٩).

وليس هنا السياق الملائم لمناقشة هذا التشخيص. غير أنه لا يفوتنا ملاحظة أن استنتاجات الصحافة العربية يمكن تفسيرها بتأثير «النظرة المالتوسية» إلى الموارد العالمية، وهي نظرة ملائمة بدورها لذهنية المؤامرة، والتسييس الفائض للظواهر الاقتصادية عموما، وهي ذهنية شائعة في الأدبيات العربية، عادة ما تنتهي بإساءة استخدام الحجج الاقتصادية في المناظرات السياسية ومع ذلك فإن الأمانة العلمية توجب التنبيه إلى بعض الاعتبارات التي يجب بحثها عند التساؤل عما إذا كانت أزمة الخليج قد أفرزت نتائج طويلة المدى على «هيكل الاقتصاد العالمي». وسوف نلخص هذه الاعتبارات في الظواهر الثلاث التالية:

١ ـ **الظاهرة الأولى** تتعلق بالمضامين الاقتصادية للنتائج الاستراتيجية للأزمة عموما. ويمكننا هنا الإشارة إلى اعتبارين مهمين. الاعتبار الأول يتصل بنشوء موجة عالية من التسلح في منطقة الخليج بعد الغزو العراقي للكويت، وهي موجة قد تستمر لفترة من الزمن. والترجمة الاقتصادية البارزة لهذه الموجة من التسلح تتصل بإحداث زيادة كبيرة للحاجات المالية لدول الخليج، وهي زيادة لن يمكن إشباعها إلا بالمحافظة على مستوى مرتفع من الكميات المصدرة من النفط، بما يحد كثيرا من مرونة العرض، في الوقت الذي اتسم فيه الطلب على النفط بقدر كبير من المرونة. وبهذا المعنى تواجه منظمة الأوبك مشكلات كبيرة في ضبط التنافس حول حصص التصدير، مما يؤدي إلى ميل أسعار النفط للهبوط أو على الأقل الركود، ويعتبر هذا التطور معاكسا للتوقعات السائدة والتي كانت تؤكد اتجاه مسار أسعار النفط للصعود التدريجي من جديد بدءا من منتصف التسعينيات

لأسباب تتصل بقرب نفاد احتياطي المصدرين الكبار خارج منظمة الأوبك، وخارج منطقة الخليج عموما[٣٠].

أما الاعتبار الثاني فيخص تناسبات القوى الاقتصادية فيما بين الدول الكبرى. فعلى الرغم من إسهام معظم الدول العربية الكبرى ــ عسكريا أو ماليا ـ في التحالف الدولي المناهض للغزو العراقي للكويت، فإن الولايات المتحدة خرجت من حرب تحرير الكويت بمزايا أكبر بكثير، وخاصة في منطقة الخليج ذاتها. والترجمة الاقتصادية لهذا الاعتبار تمثلت في ميل دول الخليج للتمييز سياسيا لصالح الولايات المتحدة فيما يتصل بتوجهات التعاون الاقتصادي الدولي. ففازت الولايات المتحدة بغالبية العقود ذات القيمة الكبيرة في مشروعات إعادة إعمار الكويت كما أنها فازت بعقد تجديد أسطول شركة الطيران السعودية والذي قدرت تكاليفه بما يصل إلى نحو ٦ بلايين دولار. ولا شك أن تعزيز الدور الاقتصادي للولايات المتحدة في الخليج لا يكفي لوقف الاتجاه الهبوطي للمكانة الاقتصادية العالية للولايات المتحدة. إلا أنه يسهم إسهاما بارزا في تخفيض معدلات الهبوط، كما يسهم في الإنعاش الاقتصادي للولايات المتحدة.

٢ ـ **أما الظاهرة الثانية** فتتمثل في تعدد الجوانب الاقتصادية للنتائج السياسية العالمية لحرب الخليج وهي النتائج التي استفضنا في شرحها من قبل. ومن أبرز هذه النتائج اعتبار هزيمة العراق نوعا من الهزيمة السياسية لحركات العالم الثالث ككل، ومن الممكن الإشارة إلى عدد من النتائج الاقتصادية لهذه الهزيمة منها ضعف الموقف التفاوضي لحركات ومنظمات العالم الثالث فيما يتصل بعدد من القضايا المعلقة في علاقات الشمال والجنوب مثل قضية المديونية، وتكاليف صيانة وإنعاش البيئة العالمية والتي تسبب التنازع حول توزيعها في فشل مؤتمر ريودي جانيرو عام ١٩٩١، والواقع أن تمكن الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج من نقل جزء كبير من التكلفة غير المباشرة للأزمة إلى طائفة كبيرة من دول العالم الثالث وعدم تعويضها من هذا العبء يعد مظهرا من مظاهر التحول الهيكلي في الموازين السياسية لعلاقات الشمال والجنوب[٣١].

٣ ـ **أما الظاهرة الثالثة** فتخص نفس الظاهرة السابقة، ولكن في نطاق علاقات ودور العرب في الاقتصاد العالمي. فهناك أكثر من مؤشر دال على أن انهيار مكانة

العرب الدولية في أعقاب الغزو الصدامي للكويت قد مثل إشارة البدء في عملية إقصاء شبه منهجية للعرب في الاقتصاد العالمي : وبالذات في قطاع المال .

ففي أعقاب نهاية حرب الخليج بدأت سلسلة من الضغوط والمواقف السلبية الأوروبية ضد المؤسسات المالية والاقتصادية للعرب في أوروبا الغربية . وليس ثمة شك في أن فضيحة بنك الاعتماد والتجارة قد تضمنت موقفا سياسيا ، حتى لو كان وزنه أقل بكثير مما تشير إليه الصحافة العربية بالمقارنة بالجوانب المالية والمحاسبية . كما أن قرارات لجنة بال بخصوص ضوابط الأداء المصرفي تكاد تكون إعلانا لنهاية مسألة إعادة تدوير الفوائض النفطية التي شغلت الاهتمام الأوروبي والأمريكي لأكثر من عقد من الزمان ، إذ إنها تؤدي بالضرورة إلى تصفية عدد كبير من المؤسسات المالية العربية في أوروبا ، والإساءة إلى الجدارة الائتمائية لعدد من الدول العربية بين مؤسسات الائتمان الدولية .

على أن دور العوامل السياسية التي تأثرت بنتائج حرب الخليج فيما يتصل بهيكل سوق النفط يعد هو الترجمة الأكثر أهمية لتلك الظاهرة نفسها . فمما لا شك فيه أن اقتراح المفوضية الأوروبية بفرض ضريبة الكربون ـ التي تصل إلى عشرة دولارات على البرميل الواحد من النفط أو نظائره من الطاقة الكربونية ـ قد تأثر ولو إلى حد معين بسعي أوروبا لإحداث تحولات هيكلية على سوق النفط لصالح المستهلكين وضد مصلحة المنتجين . فمن ناحية يؤدي هذا القرار إلى قمع نمو الطلب على النفط على الرغم من النمو المتوقع للاقتصاد العالمي ، وتخفيض هذا الطلب عام ٢٠١٠ إلى مستواه عام ١٩٩٠ وفيما لو نجح هذا القرار فإنه قد يؤدي إلى الهبوط بأسعار النفط في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى مستوى أدنى مما كان عليه عام ١٩٩٠ بسبب الضغوط المالية لزيادة العرض والصادرات . وفي السياق نفسه ، فإن النتائج المالية لمثل هذا القرار تمكن مزيدا من الاختلال في توزيع الفائض المتولد من التجارة العالمية للنفط . فكان ثمة بالفعل اتجاه طويل الأمد لحصول الحكومات المستوردة للنفط على الجانب الأكبر من هذه الفوائض من خلال الضرائب ، وذلك بالمقارنة بالدول المصدرة أو حتى الشركات الخاصة المتعاملة في هذه السلعة ، ويضيف قرار المفوضية الأوروبية بفرض ضريبة الكربون بنسبة عالية مزيدا من الاختلال في هذا التوزيع . ويعني هذا

الاختلال في الحقيقة أن الدول المنتجة للنفط تمول التطور الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والإنفاق الحكومي في الدول المستوردة الغنية أصلا[٣٢] .

ولا يمكن بالطبع أن نعزو جميع هذه النتائج إلى أزمة الخليج وحدها . غير أن الأزمة قد أسهمت بدور بارز ـ وإن كان متفاوتا ويصعب قياسه ـ في توليدها وإبرازها كاتجاهات أساسية لتطور الاقتصاد العالمي .

٤ ـ النتائج العربية لأزمة الخليج :

الواقع أنه مهما قيل عن النتائج الدولية لأزمة الخليج فإنها لا تكاد تذكر بالمقارنة بالنتائج العربية لهذه الأزمة . فالغزو والحرب قد وقعا في أراض عربية ، ولحقت جل تداعيات الأزمة بالمصالح العربية ، ولا شك أن الخسائر الإنسانية والمعنوية التي حاقت بالعرب هي أكثر جوانب هذه النتائج إيلاما ومأساوية . فقد فقد العرب عددا كبيرا من القتلى بسبب الحرب . ويضاف إلى ذلك عدد أكبر من الجرحى والمصابين . ناهيك عن عدد كبير من الأسرى . وفوق ذلك فقد أدى الغزو، ثم الحرب إلى نزوح مئات الآلاف من العاملين العرب والأجانب في كل من الكويت والعراق وارتباك حياتهم وانهيار معنوياتهم وخسارة جانب كبير مما كافحوا لجمعه من دخل . غير أن ذلك كله قد لا يكون سوى جانب واحد من النتائج المعنوية المأساوية للأزمة ، وهي الجوانب التي سنتحدث عنها لاحقا .

وربما تكون النتائج السياسية والاستراتيجية لأزمة الخليج بالنسبة للعلاقات العربية ـ العربية ولمكانة العرب الدولية هي التالية في الأهمية ، غير أن هذه النتائج بالذات تكاد تكون موضوعا لخلاف مضمر في التقدير. صحيح أن أغلبية الكتاب العرب ينسبون للأزمة نتائج كارثية في المجال السياسي . غير أن هناك أقلية ترى أنه مع الاعتراف بالنتائج السلبية لأزمة الخليج على العلاقات العربية ـ العربية وعلى مكانة العرب الدولية ، إلا أن الأزمة قد أضافت وعمقت من اتجاهات وميول سلبية كانت قائمة قبلها . وقد يقال في هذا الشأن أيضا إن الأنماط الجوهرية للسياسات العربية الداخلية وللعلاقات السياسية العربية ـ العربية ربما تكون قد عادت دورة كاملة إلى ما كانت عليه بالضبط قبل الأزمة ، بعدما كانت هناك آمال واسعة في تغييرات إيجابية تقود إلى تجاوز ما اصطلح عليه بالأزمة الحضارية والسياسية العربية العامة .

وهكذا يكون من الحكمة أن نستعرض في البداية النتائج الاقتصادية للأزمة، والتي ليست محل خلاف قبل أن نتعرض بالمناقشة لطبيعة ومدى النتائج السياسية العربية، بشقيها الداخلي والخارجي.

أ ـ النتائج الاقتصادية العربية لأزمة الخليج :

كان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩١ قد قدر الآثار السلبية المباشرة للأزمة (الغزو والحرب) بما يتراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ بليون دولار ودقق التقرير في العدد التالي لعام ١٩٩٢ هذا التقدير ووصل به إلى رقم ٦٧٦ بليون دولار: تصنف إلى مايلي:

* الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي في كل من الكويت والعراق خاصة وبدرجات أقل في الدول العربية عامة. وتقدر الخسائر الناجمة عن هذا الانخفاض بنحو ٩٧ بليون دولار.

* الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي بسبب التعبئة الدفاعية في عدد من الدول العربية. وتقدر هذه الزيادة بنحو ٥٦ بليون دولار.

* التحويلات الرسمية التي خرجت من دول الخليج أساسا ولم تصل إلى الدول العربية الأخرى وتقدر هذه التحويلات بنحو ٥١ بليون دولار.

* أما أهم جوانب الخسارة الاقتصادية فهي الدمار الذي لحق بالمؤسسات والمنشآت الاقتصادية والبنية الأساسية في كل من الكويت والعراق، وتقدر قيمته بنحو ٢٤٠ بليون دولار للكويت و٢٣٢ بليون دولار للعراق(٣٣).

ومعنى ذلك أنه إذا أضفنا الخسائر الاقتصادية غير المباشرة للأزمة فإن مجمل هذه الخسائر قد يزيد كثيرا. كما أن تقدير الخسائر المباشرة لا يشمل عديدا من البنود مثل الدمار وإهدار الثروات الخاصة للعاملين العرب في الكويت والعراق. وتكاليف التعويضات الخاصة والأعباء المالية المفروضة على العراق مقابل تكلفة تنفيذ قرارات مجلس الأمن... إلخ. فإذا أضفنا ما قد يترتب على حصر شامل لهذه الخسائر أيضا، قد لا تكون هناك مبالغة في تقدير مجمل الخسائر بنحو تريليون دولار.

وتظهر الأبعاد المخيفة لانعدام الرشد في اتخاذ قرار الغزو الذي سبب الأزمة، في

أن هـذا الحجم المقدر للخسـائر الاقتصاديـة الإجماليـة للعرب من الأزمـة يزيـد على ضعف الناتج المحلي الإجمالي لكـافة الدول العـربية خلال عام. وفي المقـابل، قد لا نستطيع تصـور ما كان يمكـن أن يترتب على استثمار ولو ربع هـذا المقدار من تثـوير شامل لـلاقتصاديـات العربية. ويكفي إيضـاحا لحجم المأسـاة أن المبررات المباشرة للغزو وفقا للدعاية العراقية ـ تتصل بنزاع حول ما لا يزيد على ١٪ من حجم الخسائر المقدرة للأزمة.

وبسبب ضخامة الخسائر، فإن التقرير الاقتصادي العربي الموحد يرى أن العرب قد يكـونوا بحـاجة إلى عقـد كامل على الأقـل لتعويضها، وهـو ما يشير إلى الطـابع طويل المدى للنتائج الاقتصادية للغزو والحرب بالنسبة لعدد كبير من الدول العربية، وهـذه التقديـرات الإجمالية تشير إلى التـوزيع المتفـاوت لأعباء الخسـائر الاقتصاديـة الناجمة عن الأزمة.

ولا شك أن الجانب الأكبر من الخسـائر المباشرة وغير المباشرة إنما يقـع على كاهل العـراق نفسـه. فإلى جـانب الخسـائر المترتبة على التـدمير المذهل للبنيـة الأسـاسيـة والمنشآت الإنتـاجية، فـإن الخسائر المترتبة على المقـاطعة الاقتصـادية قـد حسبت في التقدير الخاص بـالتقرير العربي الموحد لسنـة واحدة هي عام ١٩٩١، على حين أن هـذه الخسـائر يجب حسـابها طـوال المدى الـزمنـي لتطبيق المقـاطعـة والعقـوبـات الاقتصاديـة والتي لن تقل عن أربع سنوات، وإضـافة إلى ذلك، فإن التعـويضات المفروضة على العراق وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ سوف تفرض تكاليف إضافية حتى بعـد رفع العقوبـات. وتقـدر بعض المصادر أن الاقتصـاد العـراقي، خاصـة الدخل النفطي العـراقي سوف يكون رهينة لهذه التعويضـات فترة لا تقل عن ثلاثين عاما مقبلة، وهو ما يعني الدفع بـالعراق إلى هاوية الفقر طوال هذه المدة، هذا إن لم تطله التداعيات المؤجلة لكارثة الحرب والهزيمة بحالة عدم استقرار ممتدة في المستقبل قد تضيف أعباءً أسوأ من كل التقديرات السابقة للخسائر المباشرة(٣٤).

وإذا كـانت الكويت هـي الخاسر التالي الأشـد من الأزمـة، فإنها ـ ومعهـا دول الخليج العـربية الأخـرى ـ قـادرة على تعويض هـذه الخسائر لا من الـدخل النفطي المقبل فحسب، بل ومن خلال سيـاسات أكثر رشادة في الانفـاق الحكومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبـالتـالي فإن ما يلفت النظـر في تـوزيع أعبـاء الخسائر الاقتصـاديـة على المدى الطويل هي البلاد العـربية الأكثر فقرا، وبصفة خاصـة الأرض الفلسطينية المحتلة، ثم الأردن، وبعـدها تأتي الـدول العـربية الأقـل دخلا وهي مصر واليمن والسـودان والصومال وجيبوتي. فوقف المعونات والهبات الخليجية المباشرة وغير المباشرة للأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة والقطاع) يضاعف من ميل انكماشي قوي يضرب اقتصاد الأراضي منذ عام ١٩٨٧ ويـؤدي إلى خسارة نحو ١٠٪ سنويـا في المتوسط من الناتج المحلي. كما أن نزوح وطرد أكثـر من نصف مليون فلسطيني من وظائفهم وأعمالهم في الكـويت وبعض دول الخليج الأخـرى يحرم اقتصـاد الأراضي المحتلـة من تحويـلات كانت تشكل المصدر الرئيسي لتمـويل الاستثمارات هناك، ويضاعف من شدة الميل الانكماشي والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصـة مشكلة البطالة. ويصدق الأمر نفسه على الأردن وإن كان بحدة أقل(٣٥).

وهناك من الأدلة ما يشير إلى أن الدول العربية الأفقر تعاني من نتائج طويلة المدى لأزمة الخليج. ومن بين هـذه النتائج تدهور متحصلاتها من تحويـلات العاملين من ابنـائها في دول الخليج عمـوما. وفي العـراق والكـويت على وجه الخصـوص بسبب انخفاض أعدادهم ودخولهم. وكذلك، فإن الاستثمارات الخاصة من دول الخليج في الـدول العربيـة الأخرى عمـوما، وتلك الأفقـر خصوصـا تتجه لـلانخفاض بشـدة ملحـوظة مع الـوقت، مما يضعف نسيج العـلاقـات الاقتصاديـة العربيـة عمومـا، ويفاقم من المصاعب الاقتصادية مع العالم الخارجي.

ب ـ النتائج السياسية العربية

تنقسم النتـائج السيـاسيـة لأزمـة الخليج إلى مجالين واسعين، الأول يخص العلاقـات العربية ـ العـربية، والثاني يتصل بمكانـة العرب وعلاقاتهم بـالنظام الـدولي. كما أن من الضروري فحـص تلك النتـائج بـالنسبـة للنمط الأسـاسي للسياسة الداخلية في الأقطار العربية.

وإذا أخـذنا بـالشكل العام لـلأحداث، فقـد تبدو أزمـة الخليج وكأنها قد أحـدثت تعديلات طفيفة على المسار الرئيسي لتطور العلاقات العربية ـ العربية، والنمط التسلطي في الجوهر للسياسـة الداخلية في معظم الأقطـار العربية. فالعـلاقات العربية ــ العربية

كـانت في طريقهـا بالفعل إلى مـزيـد من التفكك والتدهـور قبل أزمة الخليج. والنتيجـة المباشرة للأزمة تمثلت في تكوين تحالفين رئيسيين متصادمين من حيث موقفهما من الأزمة. غير أن هذين التحالفين قد مالا بعد ذلك للتفكك، وصار من الممكن بعد عام واحد من نهايـة الحرب تحقيق مصالحات ثنـائية بين دول وأطـراف عـربية اصطـدمت مواقفهـا من الأزمة. كما أن مكانـة العرب الدولية كـانت تتدهور بسرعة قبل الأزمـة وكذلك، شهدت عدة أقطار عربية تحولات مهمـة في مجال الانفتاح السياسي الداخلي، ولكن ذلك التحول انتقل بعدد من هذه الأقطار إلى نموذج تعددية مقيدة، وليس إلى نظام ديمقراطي. كما أن دور أزمـــة الخليج في هذا التحـــول ربما كـان محدودا باستثناء حـالتي الكويت والأردن. ولا أدل على مايبـدو من ضآلة انعكـاسات الأزمة على النمط الـرئيسي للسياسة الـداخلية العربية من بقاء نظام صدام حسين في السلطة داخل العراق على الرغم من تحمله مسؤولية الأزمة والحرب وما جره من ويلات مذهلة على الشعب العراقي.

وربما يمكن تفسير الضـآلة النسبيـة لانعكاسات ونتـائج أزمة الخليـج في مجال المسار الشكلي للسياسـة العربيـة ـ بمختلف مجالاتها ــ بأحد أمـرين. فمن ناحيـة، ربما يمكن القول إن هذا المسار يعود إلى عـوامل بنائية مثل التخلف الاقتصادي والاجتماعي، والحالة الذهنيـة والثقافيـة/ السياسة المستقـرة نسبيا. ويصعب أن تقـود أزمة الخليج إلى تغييرات فجائيـة في هذه العوامل البنائيـة. ومن ناحية ثانيـة، قد تفسر محدودية النتائج السيـاسية الشكلية لأزمة الخليج بأن الأزمات والحروب عموما لا تحل المشكلات الكبرى التي تعوق تحديث وتطـويـر النمط الرئيسي للسيـاسـة العـربية إلا إذا أنتجت مـايسمى بأثـر التعلم learning effect. ومن الواضح أن النمط الرئيسي للثقافة السيـاسية العربية لم يستوعب بعد كامل دروس الأزمة. ومن الشائع القول في هذا الصدد إن العرب لم يتعلموا شيئا ـ أو لم يتعلموا سوى القليل ـ من دروس الأزمة. وربما لا تكون هـذه نتيجة مدهشة بالنسبة لما طرحه التحـالف الدولي والعربي من أهداف لمناهضة الغـزو العراقي للكويت. إذ يمكن تلخيص هذه الأهداف في مجرد «استعادة» الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الغزو الصدامي للكويت. ولم يتطرق سوى عدد محدود من الساسة العرب إلى هدف تجاوز مجمل الأوضاع التي ولدت أزمة هيكلية عميقة للسياسة العربية، كانت أزمة الخليج مجرد عرض أو مظهر شديد القسوة لها.

ومع ذلك، فإذا نحينا جانبا رصد المسار الشكلي العام للسياسة العربية، قد نكتشف أن أزمة الخليج قد أفرزت بالفعل تغييرات عميقة على «مضمون» هذه السياسة، وأن هذه التغييرات قد تقود إلى تحولات بنائية في تكوينها. ويدعونا هذا التقدير إلى تأمل التضمينات بعيدة المدى للتغيير الذي طرأ على الجوانب والمجالات المختلفة للسياسة العربية. ويمكننا تلخيص هذه التضمينات فيما يلي:

أولا: انهيار مكانة العرب الدولية:

شهدت مكانة العرب الدولية اتجاها نزوليا واضحا منذ نهاية السبعينيات، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى سيادة رؤية غربية للعرب تقوم على تصويرهم كأصحاب نمط ثقافي سياسي يتسم بالتسلط والعنف وكأصحاب منطقة تتسم بعدم استقرار دائم فرضت أعباءً كبيرة على السياسة الدولية دون موازنة تلك الأعباء بإسهامات إيجابية في الحضارة العالمية. فالمنطقة صارت معروفة في السياسة الدولية بهموم أربع حروب كبيرة على الأقل وهي حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ والحرب اللبنانية ١٩٨٢ والحرب العراقية ـ الإيرانية ٨٠ ـ ١٩٨٨، هذا إلى جانب مايعتبره الغربيون إرهابا وصل إلى عقر دارهم، واستخدام النفط كسلاح سياسي، وهي كلها تهديدات لنمط الحياة والحضارة الغربية.

إن هذه الصورة للمنطقة والسياسة العربية ظالمة ومجحفة، وربما تكون عكس الحقيقة كما يراها العرب. حيث يكاد يجمع العرب على أن كل صور العنف التي تشهدها المنطقة إنما هي نتيجة لعدوان (إسرائيلي) مدعم غربيا، وأمريكيا بالذات، وخلال الفترة ٨٨ ـ ١٩٩٠ تصارعت الصورتان العربية والغربية في الإعلام الدولي. وربما كان من الممكن أن تنتصر الصورة العربية الخاصة بتفسير العنف في المنطقة وذلك بفضل دعوة عربية متسقة لسلام عادل، ووقف مظاهر معينة للإرهاب، وخاصة في الدول الغربية وانتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وانفجار الانتفاضة الفلسطينية التي أوضحت لأول مرة للعالم الغربي المدى المذهل للقمع والعنف الإسرائيلي، وأن العربي مناضل مغلوب على أمره يصارع القمع والتمييز الإعلامي والثقافي ضده في الوقت نفسه.

غير أن الغزو الصدامي للكويت قلب جذريا هذا الاتجاه العام. إذ لم يكن من

الممكن ـ في العقل الغربي على الأقل ـ نسب هذا الانفجار للعنف العربي للعسكرية والإمبريالية الإسرائيلية وتأكدت بالتالي صورة المنطقة والسياسة العربية لدى الغرب، وأمكن للغرب إشاعة صورتهم عن العرب في المجال العالمي. وربما يكون مثيرا ومستفزا لدى العرب أن الرؤية الغربية لهم قد أخذتهم جماعة لبناء صورة واحدة في سياق أزمة الخليج، وعلى الرغم من وضوح انقسامهم الداخلي وصراعهم الحاد حول الموقف من الغزو العراقي للكويت. ولكن ذلك هو ما تم بالفعل. ولم يكن العقل الغربي العام يميز بين مواطنين كويتيين أو سعوديين من ناحية ومواطنين عراقيين أو يمنيين من ناحية أخرى. وعومل العرب المقيمون في الولايات المتحدة وفي بلاد كثيرة من أوروبا الغربية باعتبارهم عربا معاملة تمييزية في سياق الأزمة والحرب.

وتبرر هذه الصورة للعرب لدى الغرب مظاهر شتى للتمييز ضد العرب في كافة المجالات السياسية الدولية. غير أن أهم هذه المظاهر وأكثرها دلالة هي ما يتعلق بإعادة تكييف الوضع السياسي للعرب في السياسة العالمية، وهناك عدة مؤشرات لعملية إعادة التكييف هذه، ويمكن رصدها كما يلي:

١ ـ تهميش ووراثة النظام العربي:

من الواضح أن الدول الغربية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة قد اتخذت قرارا استراتيجيا بتهميش النظام العربي ومؤسساته بعدما ظهر من عجزه عن ردع العدوان الصدامي على الكويت واتخاذ موقف جماعي حازم منه. وأهم إجراء غربي في هذا الصدد هو دعوة الولايات المتحدة لإنشاء «بنية أمنية شرق أوسطية» بهدف ردع أعمال عدوان مماثلة للغزو العراقي للكويت، وذلك في أعقاب الغزو مباشرة. ونظرا لصعوبات تطبيق هذه الدعوة، فإن بلورتها في الواقع قد يأخذ مدى زمنيا طويلا، وذلك لارتباطه بمفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل.

ويعد سلب الوظيفة الأمنية للنظام العربي، ومنحها لترتيبات إقليمية أخرى، خاصة مشروع إنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي تهميشا شديدا ـ أو بالأحرى قتلا ـ للنظام العربي. ذلك أن الترتيبات الأمنية حتى لو كانت مجرد تقاليد/ عرفية هي حجر الزاوية بالنسبة لأي نظام إقليمي(٣٦).

وبطبيعة الحال فإن إنشاء نظام شرق أوسطي بديل للنظام العربي ليس هو المشروع الوحيد لوراثة النظام العربي. كما أنه أمر يتسم بدرجة عالية من عدم اليقين نظرا لإصرار الغرب على ضم إسرائيل التي يربطها مع العرب ميراث طويل من الصراع والعداء والشكوك في المجال الأمني. ومع ذلك، فحتى لو لم يكن من الممكن للغرب ترجمة هذا المشروع على أرض الواقع، فإنه قد لا يكون من اليسير إحياء النظام العربي، باعتباره نظاما إقليميا وقوميا في الوقت نفسه.

٢ ـ تفكك التحالفات العربية مع الكتل الأخرى من العالم الثالث:

والواقع أن امتداد وإشاعة الصورة الغربية عن العرب والنظام العربي حتى في العالم الثالث قاد إلى إخفاق شديد لتحالفات العرب مع الكتل الرئيسية من العالم الثالث، وخاصة الكتلة الأفريقية وكتلة عدم الانحياز. وأصبح الانطباع سائدا بين دول العالم الثالث أن التحالف مع العرب لا يفيد، بل ربما يضر بمصالحهم مع الدول الغربية. ويظهر هذا التفكك للتحالفات العربية مع كتل العالم الثالث في مواقف ومجالات شتى منها فشل العرب في منع تمرير قرار الجمعية العامة بمساواة قرارها السابق بإلغاء مساواة الصهيونية والعنصرية، وفشلهم في منع أو الحد من ازدهار العلاقات الإسرائيلية مع كثير من دول العالم الثالث التي كانت حليفة تقليدية للعرب، وبما في ذلك التعاون في المجال الأمني والاستراتيجي مع بلدان مثل الصين والهند.

ورغم أن هذا التفكك الذي لحق بالعلاقات العربية مع كتل عالم ثالثية قد سبق حادث الغزو العراقي للكويت، وهو مايظهر مثلا في فشل عقد مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي أكثر من مرة، فإن المدى الذي وصل إليه يعكس التدهور الشديد لمكانة العرب الدولية بعد أزمة الخليج.

٣ ـ التهميش الاقتصادي للعرب:

وقد بدأ هذا التهميش ـ بالمؤشرات الإحصائية لمشاركة العرب في النظام الاقتصادي الدولي ـ قبل أزمة الخليج. حيث يتدهور نصيب العرب في التجارة العالمية، ويتجمد نصيبهم من حركة الاستثمارات الدولية قريبا من مستوى صفر. غير أن عملية التهميش هذه يبدو أنها صارت عمدية بعد أزمة الخليج الثانية. ويظهر

هذا الطابع العمدي من مؤشرات عديدة جديدة منها رفض عروض إيجاد ترتيبات تعاونية بين المنتجين العرب والمستهلكين الأوروبيين في مجال النفط، على الرغم من تأييد معظم شركات النفط الأوروبية للبديل التعاوني، ومحاصرة الاستثمارات والمؤسسات المصرفية العربية في أوروبا، ومحاولة تهميش دور النفط في الاقتصادات الأوروبية باستخدام آلية ضريبة الكربون، بين عدد آخر من الإجراءات.

٤ ـ «استهداف» دول عربية بمعاملة خاصة شديدة القسوة والإجحاف بالمصالح العربية الحيوية:

وهنا يبرز الاتجاه الغربي الواضح بالتحيز ضد العرب والمصالح العربية ومعاملتهم معاملة غير متماثلة وأسوأ كثيرا من أي كتلة دولية أو إقليمية أخرى من خلال عدد متلاحق من المؤشرات والتطورات.

فقد طبق على العراق نمط من العقوبات الخارقة، إذ لحقه مستوى من الدمار أثناء الحرب لا يتفق مع ما أصبح تقاليد عالمية مرعية، فمثلا تقضي المادة ٥/ب من الفصل الثاني من الملحق الأول لاتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة بعدم إجازة «الهجوم الذي يمكن أن يتوقع منه أن يسبب خسارة في أرواح المدنيين أو إصابة بهم أو أضرارا بالمرافق المدنية». وتنص المادة ٥٤/ ٢ من الفصل الثالث من الملحق نفسه لاتفاقيات جنيف الأربع الأربعة على أنه «يحظر الهجوم أو تدمير أو نقل أو تعطيل المرافق والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية.. ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري». ومن الواضح من التقارير الدولية والأمريكية أن التدمير قد أصاب بأضرار واسعة شبكات كاملة من المرافق المدنية.. والتفسير «العقلاني» الوحيد لهذا المستوى المبالغ فيه من التدمير هو الحصول على مزايا الردع لأطراف أخرى وذلك إذا ما فكرت أي منها في المستقبل في تحدي الإدارة الأمريكية ولو في سياق آخر غير ما تمثله أزمة الخليج[٣٧].

* ويتفق مع النمط العام للاستهداف معاملة ليبيا معاملة شديدة القسوة، وذلك كرد فعل لاتهامها بالمسؤولية عن مأساة طائرة لوكربي وحادث مماثل لطائرة فرنسية فوق تشاد، فمثلا لم تعامل إيران أو إسرائيل المعاملة نفسها أو معاملة قريبة منها لمسؤوليتها عن أخذ رهائن من الدبلوماسيين. ولم يعامل الاتحاد السوفييتي السابق المعاملة نفسها

لمسؤوليتـه عن إسقاط طائرة مـدنية كورية جنـوبية ، ولم تعامل أي دولـة أخرى بالـدرجة نفسها من الشدة عن جرائم منسوبة لها بأنشطة مختلفة للإرهاب الدولي .

* ومع ذلك فإن أهم وأخطـر جوانب الاستهـداف والتمييز المعادي للمصـالح العربية إنما يتمثل في الأخذ بكـامل المنظور الإسرائيلي فيما يتعلق بمضمون و إجراءات التفـاوض من أجل السلام بين العـرب و إسرائيل عمـوما ، وفيما يتعلق بحل المسألـة الفلسطينية على وجه الخصوص .

* ويتفق مع هذا النمط العام لاستهداف العرب ومعاملتهم معملة تمييزية سلبية في النظام الدولي تأكـد سلبية الولايات المتحدة ـــ والدول الغربية عمـوما ـ فيما يتعلق بالمبادرة العربية ـــ خاصة مبادرة الرئيس مبارك ـ الخاصة بنـزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط ، وجعل المنطقة خالية من الأسلحة الذرية والنووية ، وهو مـا يملي إجبار إسرائيل على التـوقيع والتصديـق على معاهـدة منع انتشار الأسلحـة النـووية وتطبيـق إجراءات التفتيش الـدولي عليهـا المطبقـة على بلاد أخـرى كثيرة في العالم ، ويظهر التمييز الاستراتيجي واضحا بالنظـر إلى تعقب الولايات المتحدة لعدد من الدول المشتبـه في تطويرها لبرامج إنتـاج أسلحة ذرية وتهديدها بتطبيـق عقوبات شديدة ضدها مثل باكستان وكوريا الشمالية . ويعد استثناء إسرائيل من هذا الإجراء موقفا شديد الخطـورة على المصالح الغربية ذاتها فيما يتعلق بتأمين إمدادات النفط من الخليج العربي . والتفسير الوحيد لهذا التمييز ضـد العرب في المجال الاستراتيجي هو موافقـة الغرب على بقـاء العرب تحت رحمة الابتزاز النـووي الإسرائيلي ، وذلك كشكل خاص من معاملتهم معاملة تمييزية والإجحاف بمصالحهم الحيوية .

ثانيا : انكماش النظام العربي وتجاهل مؤسساته

في هذا الجانب بـالذات تبدو مسألة دور أزمـة الخليج الثانية أقل وضـوحا بكثير عن غيره من الجوانب . ذلك أن علامات الانكماش والتفكك في النظام العربي كانت واضحة قبل أزمـة الخليج . وعلى الرغم من ازدهار وثـائق إصلاح النظام ومؤسسـاته خلال عقد الثمانينيات ، شهدت أغلب سني هـذا العقد جمودا وشللا للنظام العربي بتأثير أزمـة الخليج الأولى (الحرب العراقيـة/ الإيـرانية) . بين عـوامل أخرى هيكليـة وسياسية ، وما يبدو أنه يميـز دور أزمة الخليج هو أن هذا النظام شهد فترة قصيرة من

الإحياء النسبي والرمـزي بصورة أساسية. ظهرت عملية الإحياء هـذه من خلال عقد أربع مـؤتمرات «استثنائيـة» لمؤسسة القمـة العربيـة: عمان ١٩٨٧، الجزائر ١٩٨٨، والدار البيضاء ١٩٨٩، وبغداد ١٩٩٠ قبل أن تتفجر أزمة الخليج. غير أنه كان من المعروف أن النظام العربي صار إلى حيرة شديدة بخصوص متطلبات الإحياء المنهجي وذلك منذ مـؤتمر قمة الدار البيضـاء عام ١٩٨٩. وكان التشوش والاختـلاط بصدد الخطوات الإجرائية المطلوبة لهذا الإحياء شامـلا وعاما بين أغلبية الدول العربية، ومن هنـا فقـد لا نستطيع أن نعزو ظـواهـر الانكماش والتفكك التي أعقبت أزمـة الخليج الثانية كليـة إلى هذه الأزمة. ويمكن القـول إن النظام العربي عاد إلى مسـار التدهور بعد فترة انقطاع قصيرة للغـاية لم تسفر عن تقدم حقيقي على صعيـد الترتيبات المادية والمؤسسية وإن كانت قد ولدت شيئا من الآمال والتفاؤل(٣٨).

غير أنه إذا مـا دققنا النظر يمكننـا أن نرى في علامـات الانكماش والتفكك أمورا جديدة تتصل بموقف بديل كلية للعلاقات العربية ـ العربية، بعد أزمة الخليج. هذا الموقف البديل يتسم بـانهيار الثقة في الترتيبـات التعاقدية التي حكمـت قانونا وعـرفا العلاقات العـربية ـ العربية واستعـداد الدول العربية الرئيسي لتـوديع هذه الترتيبات لمثواها الأخير والقبول بتحول النظـام العربي من ترتيب سياسي/ استراتيجي يقوم على مبـدأ تـرابط المصير خـاصة في مجال الأمن إلى تـرتيب ثقـافي يقـوم على مجرد الاعتراف بالتجانس الثقافي والديني. وفي أفضل الأحوال ينظر إلى النظام العربي ومؤسساته من قبل الدول العربية فرادى باعتباره خط دفاع أخيرا، محتملا وإن لم يكن موضع ثقة بعد استنفاد الإمكانات المتاحة في ترتيبات أخرى قطرية أو دولية، سواء لتحقيق المصلحة المشروعة في الدفاع المشروع أو لتحقيق مصالح قطرية أخرى. وربما تفسر هذه النظرة الأخيرة حقيقة أن الجامعة العـربية لم تحل ولم ينسحب منها عضو، على الـرغم من أنه لم يعد مسموحا لها اتخاذ أي قرار مهم في مسألة حيوية من مسائل العلاقات العربية ـ العربية.

هـذا الموقف الجديد يعـود إلى عوامل نشأت جميعـا في سياق أزمـة الخليج الثانيـة وبسبب تداعياتها في مجال العلاقات العربية ـ العربية، ويمكننا أن نلخص أهم هذه العوامل فيما يلي:

١ ـ انهيار الثقة بآليات النظام العربي :

فقبل أزمة الخليج الثـانية كنا نستطيع الحديـث عن تدهور منظم للثقـة بجدوى الآليات والترتيبات المؤسسيـة المقننة للنظام العربي، وخاصة آليـات الدفاع المشترك . غير أن ماتبقى كـان ثمينا ، وربما كـان كافيـا للحيلولـة دون وراثة النظـام العربي من جانب مشروعـات منافسة : وهو الثقـة بالأعراف والتقاليـد التي تحول دون استخدام القوة الشاملـة لتسوية المنازعـات العربية ـ العـربية . ووحدة المشاعـر العربية -com munity of feelings خاصة حيال القضايا الجوهرية والمشتركة في العالم العربي . وقد أودت أزمة الخليج بهذا الجانب المتبقي من الثقة بالنظام العربي .

وقـد يبدو الأمـر ظاهـريـا وكأن العالم العـربي قد انقسـم ـ مع انهيـار الثقة ـــ إلى شطرين : حيث الخليج في جانب وبقية الدول العـربية في جانب آخر. غير أن شيوع المخاوف المتبادلـة بين ثنائيات من الدول العـربية في داخل الخليج وخارجـه يؤكد أن هناك انهيارا عاما للثقة في العروبة السياسية بحد ذاتها .

٢ ـ الانصراف الكلي عن ترتيبات الأمن العربية :

وأهم مظاهـر أزمة الثقـة الناشئـة عن أزمة الخليج هـو الانصراف شبه الكلي عن ترتيبات الأمن العربية : سواء كانت مقننة ـ تحديدا في اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٥٠ ـ أو عرفية . ولا شك أن اضمحلال الجانب الأمني في اتفاق دمشق يعد تعبيرا مثاليا عن هذا الانصرف ، وهـو ما يكشف بدوره عن عمق واتساع أزمة الثقة بين البلدان العربية . وفي المقابل ، انكسرت محرمات عربية تقليدية تكونت منذ فجـر الاستقلال مثل عدم جواز منح قـواعد عسكرية لقـوى أجنبية في الأراضي العربية ، وعدم جواز إنشاء أحلاف عسكرية بين دول عربية وقوى أجنبية .

٣ ـ «تبريد» التوجه العربي والاعتكاف القطري على الذات :

وكامتداد لأزمـة الثقة ، هناك ميل عام بين الغالبية الكبرى من الـدول العربية لما يشبه تجميدا أو تبريدا للتوجهات العربية بين الجوانب المختلفة لسياساتها الخارجية ، بل ولهبوط أهميـة السياسـة الخارجية عمومـا . حيث تظهر معظم هـذه الدول وكأنها مشغـولة كليـة بهمومهـا الداخليـة . وقد يعـد ذلك استجابـة طبيعية لتـزايد تعقيـد

ومشكلات الساحة السياسية الداخلية في عدد كبير من الدول العربية. غير أن الاعتكاف على الذات يعكس أيضا ثقل ما يمكن تسميته «ثورة مضادة للتوقعات» في الساحة العربية، حيث لم تعد التوقعات الإيجابية بين دول العالم ذات بال إلا بالنسبة لعدد محدود من الدول الصغيرة. وأغلب الدول العربية أصبح يدرك ـ منذ انفجار أزمة الخليج ـ محيطه العربي كمصدر للمشكلات بأكثر منه مصدرا للدعم الضروري لحل هذه المشكلات.

٤ ـ انهيار عام للمعنويات العربية

ويعد هذا الجانب أكثر نتائج أزمة الخليج سلبية على المستقبل العربي. إذ فرضت هذه الأزمة اختيارين كلاهما مر، وكلاهما يعد هزيمة حقيقية لمشروع النهضة والتحرر العربي: أي بين التسليم بحتمية تدمير العراق أو القبول بالاستسلام أمام النزعة الإمبريالية الصدامية التي ظهرت في احتلال الكويت والابتزاز الاستراتيجي لدول الخليج الأخرى. وعلى حين أن الرأي العام العربي كان يبحث ـ يائسا ـ عن آلية لاسترداد الكرامة العربية الجريحة، جاء الغزو والحرب لكي يعمق من الشعور العربي بالإهانة القومية في مواجهة بيئة خارجية شديدة القسوة والإجحاف بالعرب.

٥ ـ انكماش «تكافلية» النظام العربي

فتحت وطأة الشعور بإنكار الجميل هناك اتجاه لتقليص المعونات المالية من جانب دول الخليج للدول العربية الأخرى، مما يؤدي إلى انكماش «تكافلية» النظام العربي. وبتعبير آخر، فإن معادلات تبادلية المصالح في النظام العربي، والتي تأسست عليها القوة النسبية لهذا النظام في فترات ازدهاره، وخاصة منذ مؤتمر قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ في طريقها إلى التآكل التام، بما يعني إمكان «الاستغناء» مصلحيا على الأقل عن الانتماء كدائرة أولى أو ذات أفضلية للتوجه الخارجي للأقطار العربية.

ثالثا: الانفتاح السياسي والانتقال لتعددية مقيدة أثر للتعلم من دروس أزمة الخليج:

أحد الدروس المهمة لأزمة الخليج تتعلق بالعلاقة بين الأزمات العربية والطبيعة

التسلطية لأكثرية نظم الحكم العربية، فربما كان يمكن إنقاذ العراق لو أن قرار غزو الكويت الذي اتخذته القيادة الصدامية الشمولية قد تم مراجعته من قبل أطراف من مؤسسة الحكم أو في المجتمع السياسي أو في المجتمع المدني. ولم يكن ذلك ممكنا في ظل نظام شمولي شديد القسوة والمتمركز حول شخص واحد. ونظرا لعمق المأساة التي تسببت عن هذا القرار، فقد انتقل قطاع مهم من المفكرين العرب إلى إدراك قيمة المثل الأعلى الديمقراطي. . بل وانتقلت بعض القيادات الرسمية في عدد من الأقطار العربية إلى إدراك حتمية الانفتاح السياسي والاعتراف بالتعددية الفكرية والسياسية: والواقع أن الاتجاه نحو التحول إلى الانفتاح السياسي والاعتراف بالتعددية السياسية وتقنينها في العالم العربي كان سابقا لانفجار أزمة الخليج. وكانت مصر قد بادرت بتجربة الانتقال إلى نظام التعددية المقيدة والانفتاح السياسي منذ عام ١٩٧٦. وتحققت جرعات أكبر من الحريات العامة: المدنية والسياسية في تونس (عام ١٩٨٩) والأردن (عام ١٩٨٩).

غير أن الملاحظ هو اتساع قاعدة التحول إلى الانفتاح السياسي الداخلي وتقنين التعددية، بعد أزمة الخليج. فتم تقنين التحول الليبرالي السياسي في الجزائر (عام ١٩٩١)، واليمن (١٩٩٣) وموريتانيا (١٩٩١) والمغرب (١٩٩٣) والكويت (١٩٩٢)، وتعمقت التجربة «الديمقراطية» في الأردن (١٩٩٣).

ويمكننا أن نعزو اتساع قاعدة التحول إلى نظام سياسي تعددي ومنفتح داخليا إلى التطور الطبيعي الناشيء عن الضغوط بصفة أساسية. ويؤكد وجهة النظر هذه أن تجربة الانتقال إلى التعددية قد انتكست بحكم عوامل داخلية في كل من الجزائر (١٩٩٢) والسودان (١٩٨٩). كما يمكننا أيضا أن نعزو جانبا من قوة الدفع نحو هذه التجربة إلى أثر التعلم من دروس أزمة الخليج، بما في ذلك التأقلم مع ضغوط المثقفين في الداخل وضغوط البيئة الدولية خاصة الدول الغربية الكبرى في الخارج.

والواقع أنه كان للتعلم من دروس أزمة الخليج بعض الفضل في إنجاز هذا التحول بالنسبة لبلدان عربية معينة، بأكثر مما كان له بالنسبة لبلدان عربية أخرى. فالتحول في الكويت مثلا يعود إلى فضل أثر التعلم من دروس الأزمة. وكذلك، فإن التحول في كل من الأردن واليمن ينسب نسبيا إلى دروس الأزمة بين عوامل أخرى:

دولية وداخلية. ففي الأردن كان هذا التحول ــ في جانب أساسي منه ــ نوعا من التعويض المقصود به كسب احترام العالم الخارجي ــ وخاصة في الغرب ــ بعدما فقدت الدولة جانبا كبيرا من مكانتها واحترامها بسبب موقفها من أزمة الخليج. كما أن التحول الديمقراطي في اليمن الموحدة يرجع إلى اكتشاف النخب السياسية ـ خاصة في الشطر الجنوبي ـ قيمة المثل الديمقراطية كجزء من عملية تعلم طويلة من النتائج المأساوية للجمود الأيديولوجي على المستوى الداخلي والخارجي. ولا شك أنه كان لأزمة الخليج بعض الفضل في عملية التعلم هذه، ويعزز وجهة النظر هذه اتجاه أكثر من دولة خليجية إلى مأسسة النظام السياسي بما يحقق قدرا من مشاركة قطاع من المجتمع المدني في مسؤولية الحكم.

ومع ذلك، فإن استكمال التحول إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحديث القيم السياسية الأساسية للمجتمع والدولة بما يتفق مع مبادىء الحرية والديمقراطية هي عملية طويلة الأمد ومعقدة للغاية في المنطقة العربية. وقد يقال في هذا الصدد إن التعلم من الدروس الخصبة لأزمة الخليج لم يكن كاملا في مجال التحول الديمقراطي. ومع ذلك، فإن أثر التعلم ربما يكون قد ظهر في هذا المجال بأكثر مما ظهر في مجالات أخرى.

٤ ـ موقع أزمة الخليج من التاريخ العربي الحديث:

يهمنا في هذا القسم من الورقة أن نتساءل عن كيفية قراءة التداعيات والنتائج التي نسبناها إلى أزمة الخليج، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى العربي، وعن موقع هذه التداعيات والنتائج في التاريخ العربي. وقد يكون محور الحديث المتوقع هو التساؤل عما إذا كانت هذه النتائج نهائية، بمعنى أنها تشير إلى إغلاق ملف الحقبة الماضية في التاريخ العربي وبداية فصل جديد من هذا التاريخ بملامح جديدة كلية، أم أنها قابلة للمراجعة من خلال أثر التعلم، وبحيث يمكن تجنب كوارث جديدة في المستقبل مماثلة لتداعيات ونتائج أزمة الخليج، ومواصلة مشوار النضال من أجل النهضة والتحرر بمناهج وآليات جديدة.

إن أول شروط التوصل إلى إجابة علمية عن هذه التساؤلات هو الاعتراف بأن قرار

غـزو الكويت وتفجير الأزمـة ليس قرارا خـارقا، وإنما هـو ناتج عن نمط أو مـركب أيديولوجي سيـاسي تمثل الصدامية السياسية فيه تيارا خـاصا. ويعني ذلك أنه برغم كون تداعيـات أزمة الخليج تشكل رادعا دون تكراره، فإنه قـابل للتكرار بأشكال أو في جهـة جغرافيـة أخرى، مـادام هذا المركب لا يـزال له جـذوره وسطوتـه في العقل العربي، عمومـا. كما أن له أصوله وأسبـابه في الظروف التاريخيـة المحددة التي تحيط بتطور التشكيلات الاجتماعية العربية منذ بداية القرن التاسع عشر، على الأقل.

هذا المركب السياسي/ الأيـديولوجي الذي أسميناه بـالراديكالية الزائفـة له أوجه داخلية وأخرى خارجية.

فعلى الصعيد الداخلي، يمكن أن نرصد الملامح الرئيسية التالية لهذا المركب:

أ ـ فهـو قبل كل شيء يعكس اختيارا تسلطيـا أو شموليا يتمـركز حول الـدولة. وينطلق هـذا الاختيار من الاعتقـاد بأن الـدولـة قادرة على إعـادة صنع المجتمع على هواهـا جذريا. ولهذا فإن هـذا الاختيار عادة مـا يخضع كل المجال المدني والخاص، إضافـة إلى المجال السيـاسي لسيطرة مطلقة من جـانب بيروقراطية تعبـوية ومـوجهة بالاعتقاد بأن الدولة هي صاحبة الرسـالة والحقيقة الوحيدة. والدولة في هذا النموذج تـديـر كل المجـالات الاجتماعيـة، بما فيهـا الاقتصـاد إدارة تسلطيـة، ولا تلتفت إلى خصوصية أي مجال للعـلاقات والفعاليات الاجتماعية والإنسانيـة، فالمجتمع في نظر هذه الدولـة هو مادة خام قابلة للتشكيـل تبعا لصورة مثالية تملكها الـدولة وتحرسها بكل صور العنف المادي والرمزي.

ب ــ وتحتل الأيديـولوجيـة/ وجهاز العنف المنظم معـا موقفـا مهيمنا في النظـام المتمحور حول الـدولة التي ينظر إليها كتعبير ورمز لهذه الأيديـولوجية وأداتها للتحقق المادي، والأيـديولـوجية في العـادة مغلقة وواحـدية تنبـذ وتميل لاقتلاع كل الأفكـار المنـافسة أو البـديلـة، هذا إن لم تستطع استيعـابها وتـوظيفهـا في إطارهـا هي. وفي الحالات التي تفتقـر فيها الدولـة إلى أيديـولوجيـة تصبح أفكارا وهـواجس الشخص الذي يحتكر سلطة الدولة هي محور كل نشاط فكري. وتصبح عبادة الشخصية مجالا أيديولوجيا خاصا. والتنافس الوحيد الممكن في هذا الإطار هو بين متطلبات التحقق الأيديولوجي من ناحية والمتطلبات الذاتية للعنف المنظم من ناحية ثانية.

جـ ـ ويترتب على ذلـك أن الدولة تستخدم قدرا كبيرا من العنـف المادي والرمزي لمحـاولة إعـادة تشكيل المجتمع والمجـال الخاص بما لا يتلاءم مع «رسـالـة الدولـة» ويصل هذا العنف أحيانا إلى حد اقتلاع قـوى سياسية واجتماعية بأكملها، بما يؤدي في نهاية المطـاف إلى «موت السيـاسة» واحتكـار الإدارة التنفيذيـة لسلطة فـرض إرادة واحدية في كل المجالات.

ولا يختلف الأمر كثيرا بين أن تكـون الأيديـولوجية قـومية أو دينيـة أو حتى تماثلية تدور حـول قدر ورسـالة عائلـة أو طائفة أو عشيرة أو قبيلـة، حيث تتوحـد أسطورة القدر والمصير مع مصالح الأمـة والمجتمع توحدا كامـلا، في ذهن القائمين على قمة جهاز الدولة.

د ــ ومع ذلك، فإن هـذا المركب لا يخلو إطـلاقـا من خطاب وممـارسـة موجهـة لكسب مشروعية اجتماعيـة تالية في القيمـة لشرعية الأيديـولوجية. وأكثـر تجارب هذا المركب في التاريخ العربي تهتم في الفكـر والممارسة بتأكيد معاني العـدالة الاجتماعية بما يجذب الفقـراء والمستضعفين (اقتصاديـا) ولغـة الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة، ومعاني التحـديث والنهضة والتقـدم، وهي جميعها إنجـازات تتحقق على يد الـدولة وتدار من أعلى بوسائل قسرية.

أما على الصعيد الخارجي، فإن هذا المركب يتسم بالخصائص التالية:

أ ـ المكانة المركزية في الأيديولوجية والخطاب لخصم خارجي ـ عادة ما يتم تعميمه ليشمل كل الغـرب أو كل الأغيار، بحيث يحتل الاستنفـار ضد هـذا الخصم الجانب الأعظم في الخطاب وتصبح التعبئة ضده هي أساس كل مشروعية، بما يغفر أو يهمش قيمة أي خروقات أو إجراءات استثنائية، وعادة ما يتم تصوير علاقة الخصومة كأمر مطلق، وتصوير أجوائها بإنتاج تصويري منظم لمؤامرات خارجية، والنفخ في الشعور العام بالتهديد الداهم إلى حد إنتاج ثقـافة سياسية كارثية، حيث يقود فك الاستنفار ولو مؤقتا إلى مظاهر «يوم القيامة».

ب ـ الاهتمام بشرعنـة السيطرة على البيئـة الإقليمية بما يـؤكد الجدارة التلقـائية في القيادة وينتهي ببناء أحلام إمبراطورية ـ على أسس أيديولوجية مغلقة: قومية أو دينية أو عائلية. . . إلخ. وسريعـا ما تختفي الحدود بين القيادة الإقليمية كـوظيفة مشروعة

من ناحيـة أخرى. ويصبح الخطـاب تبريرا لأيـديولوجيـة «إمبرياليـة إقليمية». كما ينتهي ذلك في العادة بالاشتبـاك في حروب إقليمية عديدة قـد لا تكون لها أدنى صلة بالمشروعيـة الأيديـولوجيـة الأم ويصبح مشروع بناء إمبريـالية إقليميـة إجرا لابـد منه لتسوية الصراع مع الإمبريالية العالمية.

جـ ـ استسهال الحرب عمـوما كأسلـوب لحل الخصومـات والصراعات، بما في ذلك الحرب مع الإمبريالية العالمية. وتقاد الدولة إلى عملية منهجية للعسكرة الشاملة باعتبـار أنها البديل الوحيد لتسـوية الخصومـات الإقليمية والعالمية، واعتبـارها دائما دفاعية حتى لو كانت تستهدف إجهاض مجرد تهديد محتمل في المستقبل.

إن قـراءة تـداعيـات أزمـة الخليج على ضـوء «جـاذبيـة» هـذا المركب السيـاسي الأيديولوجي والمعطيات الثقافية والسياسية في العالم العربي بعد أزمة الخليج قد تقودنا إلى ثلاثة سيناريوهات رئيسية، **السيناريو الأول** دال على مسار فعلي للتاريخ العربي الحديث يتسم بتكرارية ودورية للكوارث «القومية» التي أنتجها هذا المركب ويمكن أن ينتجهـا في المستقبل. **والسيناريـو الثاني** يفترض أن ما قادت إليه تـداعيات أزمة الخليج من مشكلات وكوارث على المستوى العربي قد يفضي إلى حالة إغراق وإرهاق ممتد للعرب، بما يجعل أزمة الخليج وتداعياتها هي الكارثة «الأخيرة» ولكنه لا يتضمن عناصر توحي بإمكـانات نهوض عربي مقبل. أما **السيناريـو الثالث** فيستند إلى أثـر تعلم يقود إلى إنتاج نمط بديل للسياسة العربية لا يتجنب كوارث محتملة في المستقبل فحسب، بل ويضع أسس نهوض مقبل أيضا.

وسوف نتنـاول هذه السيناريـوهات كقراءات ثـلاث «مشروعة» لتداعيـات أزمة الخليج وموقعها من التاريخ والمستقبل العربي:

أولا: التكرارية التاريخية لكارثية الاختيار التسلطي/ العسكري:

شهد التاريخ العربي سلسلة متلاحقة من «الكوارث» المرتبطة بهزائم عسكرية كبرى منها طائفة الكوارث المرتبطة بالاحتـلال الأجنبي لأكثرية الأقطار العربية، وكارثة عـام ١٩٤٨ في فلسطين وكارثة عام ١٩٦٧، ثم كارثة احتـلال لبنان عام ١٩٨٢، وكارثة الحرب العراقية الإيرانيـة ٨٠ ـ ١٩٨٨ وأخيرا كارثة الغزو العراقي

للكويت وتداعياتها وعلى رأسها الحرب في يناير ١٩٩١ . هذا إلى جانب عدد كبير من الحروب الأهلية، وحروب التدخل العربية ـ العربية . وبطبيعة الحال فإنه لايمكن منطقا أو عقلا معاملة هذه الكوارث معاملة واحدة، ولا نسبها إلى مسؤولية عربية، سواءً كانت راديكالية أو غير راديكالية، غير أننا نستطيع أن نرصد مسؤولية معينة لاتجاه الراديكالية الزائفة أو الاختيار التسلطي/ العسكري عن إنتاج الكثير من هذه الكوارث.

والأمر الأهم، والدال بالنسبة للمستقبل هو الصعوبة الشديدة المحيطة بفصل مسؤولية المركب الأيديولوجي الراديكالي الزائف أو التسلطي/ العسكري عن هذه الكوارث من ناحية ومسؤولية العدوان الغربي (والصهيوني) ابتداءً عنها من ناحية ثانية.

غير أننا نستطيع أن نعين مسؤولية الاختيار الراديكالي الزائف عن بعض هذه الكوارث من خلال الكشف عن «اختيارات» أخرى أكثر عقلانية وحكمة في التعامل مع التحديات المذهلةالتي واجهت التاريخ العربي الحديث، بما في ذلك العدوان الداهم من الخارج.

والواقع أن مكمن جاذبية الاختيار الراديكالي الزائف أو الشمولي/ العسكري في التاريخ العربي الحديث يتمثل في حتمية الدفاع العربي عن النفس في مواجهة مصادر عنف وعدوان خارجي. ولكن الأمر الذي يمكن طرحه هنا هو أن هذا الدفاع كان ممكنا باتباع استراتيجيات أخرى.

فالأصول الحقيقية الأعمق لهذه الجاذبية التاريخية تكمن في رد الفعل الوطني والقومي التحرري «الساذج» لنزعات العنف الإمبريالي ضد الغرب، وذلك منذ أن أدت الإمبريالية الغربية إلى إدماج المنطقة العربية إدماجا عنيفا في النظام الدولي قرب نهاية القرن الثامن عشر. فقد كشفت علاقة الإدماج العنيف هذه عن جانبين رئيسيين من موقف التشكيلات الاجتماعية العربية.

الجانب الأول يظهر الحاجة العميقة لتحرر العرب من علاقة الاضطهاد التي أفرزتها النزعات الإمبريالية الغربية. وتمثلت الإشكالية الحقيقية لهذا الجانب في فعالية جهاز العنف الذي تطور في سياق سيطرة النزعة الإمبريالية على التشكيلات

الاجتماعيـة الـرأسمالية المتطـورة بسبب قـدرتـه على الإفـادة من التطور التكنـولـوجي والتنظيمي المذهل للرأسمالية الحديثة .

وقد اشتـدت وطأة الشعور بـالإذلال والمهانـة المرتبطة بـالعدوان الغـربي ضد العرب بالـذات بعد نيلهم الاستقلال السياسي . كما اشتدت هذه الـوطأة عندما امتدت علاقـة العنف ـ والعرب على أعتاب نيل استقلالهم السياسي ـ إلى مرحلة مأسسة العنف الصهيـوني في فلسطين المحتلة بتكوين دولة إسرائيليـة ـ كمجتمع عسكري استيطـاني قادر على الغـرف دون حدود من مـزايا التقـدم التكنولـوجي الغربي خاصة في الميدان الاستراتيجي .

أمـا الجانب الثاني فيتمثل في التيقظ على حقيقـة الهشـاشة البـالغة للتشكيـلات الاجتماعية العربية وعجزها عن «صد» العدوان الغربي الصهيوني ، ويعود هذا العجز إلى الاهتراء المؤسسي للـدولـة والمجتمع بقـدر مـايعـود إلى عمق التخلف في الميـادين الاقتصاديـة والتكنولوجيـة في العالم العـربي ، والفشل في ملاحقة إنجـازات الحداثة ، خاصة في مجال التنظيم العصري . وكان هذا التيقـظ هو أساس مشروعات التحديث في المجتمعات العربية .

والواقع أنـه يبدو من زاوية معينـة أن الحاجة إلى التحرر تتنـاسق تناسقا تـاما مع الحاجة إلى التحديث والنهوض الشامل . غير أنه يبدو من زاوية أخرى ، أن كلا منهما يفرض متطلبـات مختلفة إلى حـد كبير، فالإصـلاح والتحديـث الداخلي يحتـاجان إلى مـرحلة ممتـدة من العمل الدءوب والشـاق على بنـاء مؤسسـات الحداثة القـادرة على ملاحقة مستـويات الأداء الأكثر تطورا بكثير في الغرب . وهو مـا يفرض بدوره تجنب المواجهات العنيفـة مع النزعات الإمبريـالية والصهيونيـة حتى يمكن العبور بمشروع النهضة والتنمية إلى مرحلة الأمان .

إن الوعي بـالمتطلبات المختلفـة للتحديث والمقـاومة المشروعـة للعنف الإمبريالي والصهيـوني كـان الأسـاس الموضـوعي الحقيقي لاختيـارين رئيسيين ومتضـاربين في التـاريـخ العـربي الحديث . الاختيـــار الأول طـرح رد الفعل الفـوري على المستـوى العسكري ، للعنف الغـربي (وامتداده في العنف الصهيـوني) وهو الأمر الـذي يرجح تأجيل المشروع التحديثي ، خاصـة في المجالين السياسي والثقافي . أمـا الاختيـار الثاني

فيتمثل في تفضيل البدء بمشروع التحديث، حتى تكتمل ثماره بما يؤدي في النهاية إلى تمكين المجتمعات العربية من المقاومـة الفعالة للعنف الإمبريالي والصهيوني. ويعني ذلك تأجيل «الحلقات» الفاصلة من الصراع، خاصة في المستوى العسكري، واتباع استراتيجيات سلمية بديلة للمقاومة وتحقيق التوازن.

ونحن نتحدث هنا عن «اختيارين» بمعنـى تقريبي وواسع للغاية، حيث إن مشروع التحديث كان لـه دائما وجه مقاوم. كما أن مشروع المقاومة الفورية كـان له وجه تحديثي. كما أن كل اختيار قد تفرع إلى طائفة مختلفة من الاختيارات العملية في كل ميدان.

وقد كان الخلاف بين هذين المدخلين أو الاختيارين الواسعين هو الهم الأول لأهم المناظرات المبكـرة بين التيارات الفكرية والسياسيـة العربية. وهو مايظهـر في المناظرة بين جمال الدين الأفغـاني والإمام محمـد عبده، بعـد هزيمـة الثورة العـرابية في مصر. حيث دافع الأول عن استراتيجيـة الثـورة السيـاسيـة الفـورية القـادرة على مـواجهـة الاستعمار الغربي. على حين لفـت الأخير الانتباه إلى أن المقـاومة الحقيقيـة للاستعمار الغـربي يجب أن تتم في ميـدان مقاييس الأداء الحضـاري، خـاصـة في مجال الثقافـة والفكر والتعليم(٣٩).

ورغم أن اختيار المقاومة الفورية ـ في الميدان العسكري خاصة ـ لم يكن بالضرورة قائما على تفضيل الشموليـة والتسلطية، فإنه مال موضـوعيا إلى إفراز حل تسلطي أو شمولي. فإعـداد المجتمع لمواجهة فوريـة للعنف الإمبريالي والصهيوني قـاد إلى تأكيد الدور المركـزي للدولة والنظر للمجتمع من منظـور التعبئة وهو مافـرض بدوره تنظيما شبـه عسكري للمجتمـع والدولـة واستخـدام قدر كبير من العنـف. إننا نشهـد في التاريخ العربي تجارب تنتمي إلى كل من هذين الاختيارين الواسعين. حيث حاولت بعض المجتمعات أو النظم السيـاسية العربيـة تجنب المواجهة العنيفة مع الإمبريـالية الغربية، حتى يتم إنضـاج الشروط الداخلية لمقاومة فعـالة في المستقبل. كما أقدمت مجتمعات أخـرى على المواجهة العنيفـة الفوريـة دون إعداد كـاف، وكانت مـوجات المقـاومـة الأولى أقرب إلى «الهرج العسكري» أو «الهوجة» بـالتعبير المصري الذي أطلق مثلا على ثورة عرابي ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ وهو ما انتهى بهزائم كبيرة.

ولكننا نشهد أيضا نوعـا من «الدورة» في البلاد العربية الكبيرة على الأقل. حيث

تعاقبت نظم سياسية بعضها يفضل التركيز على التحديث الاقتصادي والثقافي، وبعضها الآخر يركز على الحاجة إلى المقاومة الفورية للعنف الغربي والصهيوني أو العنف الخارجي عموما ضد العرب. بل وتعاقب النظام السياسي نفسه على الاختيارين الأول والثاني تبعا لظروف داخلية وخارجية متباينة. فهناك مراحل تتسم بإدارة للتناقضات الخارجية تعمل على التهدئة والعمل على كسب ونشر مكتسبات الحداثة في الداخل، ومراحل أخرى اتسمت فيها هذه الإدارة بالاستنفار، حيث تسارعت الأحداث والتفاعلات الخارجية العنيفة بحيث وجد النظام السياسي نفسه مشتبكا، أحيانا دون قصد أو إعداد كامل ـ في حرب حقيقية ـ وكانت هزيمة ١٩٦٧ ذاتها تجسيدا لهذا النمط الأخير.

ومما يثير الانتباه أن هذا الحقل للاختيار قد تعرض لتغيرات كبيرة بعد الاستقلال. وعلى وجه التحديد، فإن اختيار المقاومة الفورية للعنف الغربي ضد العرب قد بلور أربع قسمات رئيسية جديدة نسبيا، منذ حصول غالبية الأقطار العربية على الاستقلال.

ويمكننا إيجاز هذه القسمات فيما يلي:

* تبلور عسكرة المجتمع تحت قيادة نزعة راديكالية (زائفة) على نحو منهجي، وبحيث صارت المؤسسة العسكرية تقوم بدور جوهري في النظام السياسي، وصار تخصيص الموارد متحيزا بشدة لصالح القطاع العسكري وأخضعت أوجه النشاط الاجتماعي المختلفة لمتطلبات تعبئة عسكرية وشبه عسكرية.

* بلغت مركزة السلطة في ظل الاختيار التسلطي والعسكري درجة كبيرة من التطرف بحيث تجسدت في العادة في شخص واحد على قمة السلطة. وعندما تختفي الشخصية الأولى في النظام الراديكالي يصاب النظام السياسي باختلالات كبيرة وعادة ما تبدأ الأجهزة العسكرية والبوليسية في اكتساب استقلال ذاتي عن السياسة وتفرض سطوتها على المجتمع بأشكال غير مقننة.

* التطلع لـ ـ والتنافس حول ـ دور الإمبريالية الإقليمية، وهنا تختفي الحدود بين وظيفة القيادة الإقليمية العربية من ناحية والاهتمام بالسيطرة، بما في ذلك من خلال امتداد فعالية الأجهزة البوليسية والعسكرية لنظام سياسي ما للعمل في ميدان إقليمي أوسع.

* التعـاظـم السـريع لتشـوه استراتيجيـة المقــاومـة، بحيث تصبح التنـاقضـات السيـاسيـة الثانـويـة في المجـال الإقليمي هي المحـور الـرئيسي للسياسـة الخارجيـة والعسكريـة للنظام الـذي يأخذ بـالاختيار التسلطـي/ العسكري. وفي هـذا الإطار يبتعد النظام الراديكـالي بدرجات متزايدة عن التعبئة بهدف مقـاومة العنف الإمبريالي الصهيوني ويقترب بها من الحرب والسيطـرة الإقليمية. قيـام النظام الصـدامي بدور «إمبريالي إقليمي» في مواجهـة إيران، ثم الكويت يعد نموذجـا واضحا لمدى التشوه في استراتيجية الاختيار العسكري في العالم العربي.

والـواقع أن هذه القسمات والخصـائص سهلت من وقـوع هـزائم عسكريـة كبيرة للأقطار العربية على نحو يكاد يكون نمطيا. وفي أعقاب هذه الهزائم تصاب الجماهير التي تبنت الاختيـار التسلطي/ العسكـري بانهيـارات معنـويـة مذهلـة، ويصـاب المجتمع كله بحالة فريـدة من «التسليم القدري» بالمصير. ويتم تسريح الناس بعيدا عن أي اهتمام جدي بـالشأن الوطني والقومي. وغالبـا ما تبدأ عملية منهجيـة لإثارة النعرات الداخلية والخارجية. ويترك لمشاعر الكراهة الطائفية والدينية والوطنية الحبل على الغارب داخليـا وخارجيـا، أما التفكك العـام لحالة التعبئة فغـالبا مـا تؤدي إلى فترات ممتدة من الانكماش الـوطني والقومي ويتصاعد الفسـاد الداخلي بحكم سعي الجميع لملاحقة مصالحهم الـذاتية. ويعاني المجتمع من حالة إرهاق عميقـة تبتعد به عن التعامل بمسؤولية مع قضايـاه الكبرى الخارجية والداخلية، وذلك دون أن يكون قد تحرر حقا من واحدية الخطاب الشمولي.

والـواقع أن الهزائم والانكسـارات الـوطنيـة والقــوميـة التي تسببت فيهـا النظم الراديكالية الزائفة يمكن أن تطلق أيضا عمليات ثقافية أفقية تتسم بمستوى هائل من عدم الأمـان، بل والهستيريا الجماعية التي تعطي أسبـابا كافية للنمـو السريع لبدائل تسلطية وشمولية أخرى ومن هنا تنشأ القوة الدافعة لدورة كارثية جديدة.

وتعود أصـول هذه الـدورة إلى حقيقة أن اختيار الـراديكالية الـزائفة عـادة مايهزم بسبب ضربات موجهة له من الخارج ـ سهل هـو نجاحها السريع ـ وليس عن طريق نقد سياسي وثقـافي داخلي. ولهذا فإن «النقد النمطي» للهزيمة والانكسـار القومي، ولاختيار الراديكالية الزائفة عادة ما ينصب على القول «بنقص راديكالية» النظام الذي

قاد الطريق إلى الهزيمة. ويعني ذلك الدفع نحو مزيد من التعبئة والاستنفار «الشمولي أو التسلطي». وبالتالي قد يستولي حزب أو جماعة أو تيار سياسي أكثر شمولية وتسلطا على السلطة بعد فترة معينة من هزيمة النظام السياسي الذي قاده حزب أو تيار سياسي راديكالي ما. فحركة القوميين العرب والأحزاب البعثية قدمت نقدا للجيل الأول من القوميين يستند بالضبط إلى اتهامها بالمحافظة، وكذلك قدمت الصدامية السياسية نقدا للناصريين ينصب على القول بنفور الأخيرة من العنف الطاغي الذي ميز الأولى، والأحزاب والتيارات الأصولية الإسلاموية المتطرفة قدمت «نقدا» للتيارات القومية يقوم على النظر للأخيرة وكأنها «عميل حضاري» للغرب «الصليبي» وهكذا تقاد السياسة العربية من ثقافة سياسية وأيديولوجية راديكالية إلى أخرى أشد تطرفا.

وهذه الآلية هي ما تبعث لدينا المخاوف من إمكان تكرار «كوارث» وطنية وقومية مماثلة للغزو العراقي للكويت، في المستقبل.

ثانيا: سيناريو الانفراط «النهائي» وتبدد الطاقة القومية:

ينهض هذا السيناريو على افتراض أن الأمم ليست كيانات أسطورية ـ فوق تاريخية ـ ولا تتمتع بموارد ـ مادية أو معنوية ـ غير محدودة. وتماسك الأمم ومستويات أدائها محكوما بتوازن دقيق بين «مواردها وقدراتها» المؤسسية من ناحية وحجم المشكلات الداخلية والخارجية التي يتعين عليها مواجهتها من أجل التقدم، من ناحية أخرى. ومن الممكن تصور حالات مختلفة لهذا التوازن. فمن الجائز والمحتمل مثلا أن يزيد حجم المشكلات والصعوبات التي تواجه أمة ما ـ أو نظاما اجتماعيا أو سياسيا ـ داخليا أو إقليميا أو عالميا ـ قليلا من قدراتها ومواردها المؤسسية، بما يستدعي حالة من الاستنفار والطموح الضروري لارتقاء وتطور هذه القدرات والموارد. أما إذا تعاظمت المشكلات والصعوبات التي تواجه أمة ما، أو نظاما سياسيا واجتماعيا ـ كثيرا عن قدراته المؤسسية، فإن هذه الأمة أو النظام قد ينكسر تحت وطأة حالة من الإغراق dumping.

ويمكننا كذلك أن نعيد صياغة هذا الافتراض بطريقة أخرى، فإذا تعاقبت على أمة سلسلة من الهزائم والنكبات المتتابعة سريعا، بما لا يمكنها من فرصة استرداد

الأنفـاس وإعــادة تجميع الموارد والقـدرات وهيكلــة المؤسسـات ومغــالبـة وتجاوز المشكلات والصعـوبات النـاشئة عن كل «نكبـة» أو هزيمة بعينهـا، فإنها تصل إلى حالة انكسار بسبب أثر الإغراق نفسه.

وعلى حين قد تستطيع أمة ما النهوض من جديد بعد نكبة أو أخرى، فإنها ـ مهما كانت عظيمة ـ قد تواجه في نهاية المطاف لحظة انكسار عندما تحتشد قائمة اهتماماتها وجدول أعمالها بـالمشكلات والصعـوبات النـاشئة عن سلسلـة متتاليـة من النكبات والهزائم، دون أن تكـون قـد تمكنت من تنميـة قـدراتها المؤسسيـة ومـواردهـا المادية والمعنويـة بما يكفي لمغالبة هـذه المشكلات. ومن هـذا المنظور، قد نتصـور أن تكون النتائج والتداعيات الصعبة والقاسية لأزمـة الخليج الثانية هي لحظة الانكسار هذه ـ بالنسبـة للأمـة العربية وبـالنسبة للعراق، على وجـه أكثر تحديـدا، إذ انبثقت هذه الأزمة وبـرزت نتائجهـا وتداعياتها السلبيـة في وقت لم تكن الأمة قـد نجحت بعد في تجميع أنفاسها واستنهـاض ذاتها بعدما أدت إليه حـرب الخليج الأولى من صعوبات ومشكـلات. وكـانـت هـذه الأخيرة بـدورهـا قـد جـرت سلسلــة من المشكـلات والصعوبات والهزائم في مناطق أخرى من العالم العربي، وعلى رأسها الغزو الإسرائيلي للبنان. والواقع أن هناك «مشاركة» في مسؤولية الوصول بالوضع العربي العام ـ أو ما نسميـه بـالنظـام الإقليمي العـربي لحالة الإرهـاق النـافـذة والتي أدت إلى انفـراطـه وانكماشه. غير أننـا نستطيع أيضا بكل أمـانة أن نحمل النظـام الصدامي المسـؤولية الرئيسيـة عن هذا الـوضع. ويمكننا على الأقل الإشـارة إلى ثلاث حلقـات من هذه المسؤولية الخاصة:

* **الحلقة الأولى** تمثلت في التصعيد الخطير للصراع بين العراق وسوريا ـ بعد أشهر قليلة من الطرح والتبـاحـث حول ميثاق للوفاق القومي بينهما ـ خلال عام ١٩٧٩، وهو ما حـال دون إعادة التماسك السياسي والـدفاعي «للجبهـة الشرقية» في مواجهـة العدوان الصهيـوني، خاصـة بعد خـروج مصر من المعـادلات العسكريـة للصراع وتوازن القـوى العـربي ـ الإسرائيلي في ٧٧ ـ ١٩٧٨. ومثل نسف جهود إحيـاء الجبهة الشرقيـة البدايـة التعسة التي عبرت منها جحـافل الغزو الإسرائيلي للبنان بكل سهولـة، وأدى ذلك بدوره إلى العصف بالمعنويات العربية وتدمير البنية العسكرية الأساسية لمنظمة التحرير، وابتزاز

سوريا عسكريا وإرهاق النظام العربي بطائفة جديدة من المشكلات والصعوبات التي نشأت عن هذا الغزو (٤٠).

* **والحلقة الثانية** تمثلت في تفجير الحرب مع إيران عام ١٩٨٠. وقد أضافت هذه الحرب الممتدة مع جار إقليمي قوي استراتيجيا وحضاريا ويمر بمرحلة فوران ثوري عنيف عبئا هائلا ضاعف من إرهاق النظام العربي الذي كان شديد الهشاشة أصلا. وأدى العبء الإضافي إلى شلل كامل لمؤسسات النظام العربي لأقل قليلا من عقد كامل من الزمن.

* **أما الحلقة الثالثة** فجاءت مع غزو الكويت بما ترتب على هذا الغزو من صعوبات ونتائج كارثية لم يكن متصورا أن يحتملها النظام العربي وهو لم يكن قد خرج بعد من مرحلة الشلل الممتدة التي عانى منها الردح الأطول من عقد الثمانينيات.

ومن المحتمل أن تمثل تداعيات تلك الحلقة الأخيرة «القشة التي قسمت ظهر البعير» بمعنى الوصول بالنظام العربي إلى «حالة الانكسار»: ويضاعف من هذا الاحتمال أن النتائج الأساسية للحلقات السابقة من النكبات التي تسبب فيها النظام الصدامي لم تختف، بل هي تشكل نوعا من الخلفية لتداعيات حلقة الأحداث «أي غزو الكويت» ويفضي ذلك كله إلى نوع من الإغراق الكامل للنظام العربي بمشكلات وصراعات قديمة وجديدة ولم يكن النظام العربي فعالا كثيرا في توفير متطلبات الوفاء بالتوازن بالنسبة لصراع واحد: هو الصراع العربي الإسرائيلي، فما بالنا مع إضافة صراعات خارجية كبيرة مثل الصراع مع إيران ومع الغرب، بل والصراعات المتعددة على خطوط التماس العربية ـ الأفريقية التي كانت قد التهبت بدورها في عقد الثمانينيات.

والأرجح أن الإرهاق والإغراق لم ينل فقط من تماسك النظام العربي، بل إنه يضرب بشدة نفسية الجماهير العربية في كل الأقطار العربية تقريبا، وربما تكون تلك الحقيقة وراء الاتجاه العام للانكفاء القطري على الذات بعد مرحلة طويلة من «الانشغال القومي المحبط».

ثالثا: سيناريو «الإحياء» الارتقائي طويل الأمد:

إننا لا نرى في «الانكفاء القطري» على الذات، ولا حتى في الأزمة العامة للنظام العربي، بعد حرب الخليج الثانية، ظاهرة سلبية بالضرورة إلا على المدى القصير، أما

على المدى الطـويل، فقد تكـون هذه الظـاهرة مـرحلة ضروريـة لـأمل مخلص وأمين لحصاد تجربـة ممتدة مـع «الفكرة القوميـة» ومع النظـام العربي، واستيعـاب الدروس الحقيقية المطلوبة لتحقيق نهضة قائمة على دعامات قوية في المستقبل.

وبتعبير آخر، فإن مظاهر الأزمة الشاملة الراهنة للنظام العربي لا تعني موت الفكرة القوميـة العربية، وإنما موت صياغة تسلطيـة/ عسكرية محددة لها. ومن الممكن، بل والمرجح أن يعاد اكتشـاف جدارة الفكـرة العربية وقيمتهـا في سياق إصـلاح فكـري وثقـافي ضروري للمـواجهـة لقضـايـا التحـديث والنهضـة في المجتمعات العربية.

فالجدارة الحقيقية للفكـرة القومية العربية ليست كما نظـر إليها عادة من قبل الفكـر القـومي التسلطي والشمولي ذلـك الحل السحري والسريع لإشكـاليـات ومعضلات التقدم القطـري. بل تكمن هذه الجدارة على وجه التحـديد في كون العمل «القومي» المشترك امتـدادا وتطورا لأداء حديث وفعال لمواجهـة مشكلات التخلف على المستـوى القطــري. وقـد نهض الاختيــار التسلطي/ العسكـري الراديكـالي المتطرف في السيـاسة العـربية على إشـاعة نظـرة أسطوريـة إلى «الحل القـومي» صـورتـه وكأنه البـديل للعمل التنمـوي التحـرري الجاد على المستـوى القطري. ومن هنا بات نقد النظرة الأسطورية إلى «الحل القومي» والفكرة القومية بصـورة عامـة جزءا لا يتجـزأ من نقد الاختيـار التسلطي في السيـاسـة العربيـة ـ داخليا وخارجيا ـ وهذا النقد لا يمكـن بدوره إلا أن يكون نقدا ديمقراطيا، سواء على صعيد «السياسة الداخلية» أو على صعيد «السياسة العربية».

فـالنقد الـديمقـراطي للتسلطية في السيـاسـة العربيـة يهتم بنفي الخلط بين أداء وظائف القيـادة في النظام العربي من نـاحية والادعـاءات الامبراطورية أو الإمبريـالية الإقليمية، من ناحية أخرى. وصار هذا النقد أكثر إلحاحا وضرورة بعد غزو الكويت الذي انطلق تحديدا من هـذا الادعاء الإمبريالي الإقليمي. وكامتداد لنقـد الإمبريالية الإقليمية لابد من الانتباه إلى أن نزعة «التنافس حول قيادة النظام العربي» وحول موقع «الدولـة القاعـدة أو الدولة القـائدة» هي بدورهـا تعبير ـ وإن كـان غير مباشر وأقل عنفا ـ عن نزعة غير ديمقراطية في السيـاسة العربية، قد تقود إلى إضفاء الشرعية على «ادعاءات إمبريالية إقليمية».

وقد برهنت التجربة التاريخية للنظام العربي أن هذا النظام انتعش، وحقق مستويات أفضل كثيرا للأداء عندما استتب الاعتراف بتعددية النظم السياسية والاجتماعية وحق كل مجتمع عربي في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي الخاص به، واستند إلى مفهوم التراضي لا الإجبار والتهديد والقسر. وتحقق في الوقت نفسه سلام إقليمي أعمق مع الاعتراف بشرعية التعددية وحتمية التراضي. وعلى العكس، فإن فترات الصراع غير المحكوم بين النظم السياسية والاجتماعية، والتنافس حول وراثة دور الدولة القاعدة أو القائدة قد شهدت تدهور هذا النظام في الداخل والخارج وتدني مقاييس أدائه أو شلله كلية. ومثلت أزمة الخليج الثانية نموذجا واضحا للنتائج الكارثية لحالة الصراع غير المحكوم هذه.

وعلى المستوى الداخلي، فإن التحول إلى الديمقراطية والتعددية إنما يعني استعادة المجتمع العربي لمسؤوليته عن نفسه وعن مصيره بعد حقبة ممتدة من اغتصاب هذه المسؤولية بوساطة نخبة تسلطية. وعلى المدى البعيد يبدو الحل الديمقراطي لمعضلات التطور الداخلي شرطا جوهريا لاستكشاف صياغات التطور التي تحقق أداءً أفضل وخاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سياق البحث عن صياغات أفضل للتطور، وتحقيق مقاييس أعلى للأداء على الأصعدة التنموية سيكون من المحتم إعادة اكتشاف جدارة الفكرة القومية، والضرورة الموضوعية لنظام إقليمي عربي حديث وفعال. غير أن عملية إعادة تأسيس هذا النظام ستكون بالضرورة ذات طبيعة ارتقائية وطويلة المدى. ذلك أن الشرط الجوهري لأداء فعال لهذا النظام هو التوازن بين موارده وقدراته المؤسسية من ناحية والمطلوب منه أداؤه من وظائف وأدوار من ناحية أخرى. وأي نظام إقليمي لن يستطيع تحقيق أدواره إلا بالقدر الذي تتاح له فيه موارد وقدرات كافية لتحقيقها. والدول العربية بدورها لن تتيح للنظام العربي بعضا من مواردها ـ خاصة بعد نتائج أزمة الخليج ـ إلا بالقدر الذي يحقق لها مصالح حقيقية.

مراجع وملاحظات

١ - انظر هذا التحليل في:

Ken Matthews: the Gulf Conflict and internatiwnal relations, Routledge, london and New yorla, 1993PP. 266. 7

٢ - إننا نعني بالنقد هنا لا مجرد إدراك نواقص وعيوب خطاب ما أو واقع محدد أو نظام سياسي. وإنما التجاوز التاريخي الممكن لظاهرة ما بمناقشتها عند مستوى أعلى والقيام بهذه المناقشة يحتم الأخذ بالسياق المحدد الذي تولدت فيه ظاهرة مثل الشمولية والسلطية العربية، والمناقشة عند مستوى أعلى لظاهرة مثل تلك يعني إدراك حقيقة المعضلات والأسباب الموضوعية التي تقود إلى هذه الظاهرة مع بيان إمكان تخطيها وتجاوزها بإعمال العقل الشامل، وليس فقط العقلانية الذرائعية.

* انظر نقدا فلسفيا متكاملا للعقلانية الذرائعية في أعمال مدرسة فرانكفورت، خاصة أعمال هوركهايمر وأدورنو. انظر بالذات:

Horkheimer, M. and T.W Adorno. Dialectics of Enlightenment, New York, Herder and Herder 1992.

٣ - حول شرح متكامل لهذه المدرسة انظر:

Frank, A. G.: Dependent Accumulation and Underdevelopment, London, Macmillan, 1978.

وكذلك:

Frank, A. G.: Crisis in the Third world. London, Heinemannn, 1981.

٤ - قدم نقد حاد للتقاليد الستالينية في حقل الاقتصاد السياسي من داخل المدرسة الماركسية ذاتها. غير أن هذا النقد انصرف إلى بيان الاستقلال النسبي «للمجال السياسي» عن المجال الاقتصادي في ذلك انظر:

Nicos poulantzas: Political power and Social Classes. London, New left Books, 1975.

انظر أيضا:

Wolfe, A.: New Directions in the Marxist Theory of Politics.
Politics and Socity, Vol. 4. No. 2. winter 1974 pp. 131 - 59

٥ - حول عرض متميز لمدرستي القوة الوظيفية الحديدة انظر:

R. Keohane and J. Nye: Power and interdependence· World Politics in Transition Boston: Little Brown 1977.

٦ - حول مدرسة النظام الدولي انظر

Wallerstein, I.: The Rise and Future demise of the capitalist world - system. Compartaive Studies in society and History, Vol. 16 1974 pp 387 - 418
the future of the world - economy in T.K Hopkins and I. Wallerstein (eds.) Processes of the world - system Beverly Hills Sage Publications. 1980 PP. 162-80.

٧ ـ في هذا الصدد انظر:

Paul Kennedy. Preparing for the twenty first century. New York, Roundom house 1993.

٨ ــ تعود رؤية الإمبريالية كاختراقات إقطاعية في قلب النظام الرأسمالي إلى الاقتصادي الشهير شومبيتر، حول نقده للنظرية الماركسية للإمبريالية واتجاهات أخرى لنقد هذه النظرية انظر:

Tom Kemp. Theories of imperialism. London, Dobson, 1967.

٩ ـ تعود مقولة إن المصدر الأساسي للإمبريالية هو المنافسة بين المراكز الرأسمالية وأن السيطرة على هذه المنافسة ارتبطت بانحسار الإمبريالية إلى عالم السياسة الأمريكي موديلسكي : في ذلك انظر:

Modelski, G. The long cycles of global politics and the nation-state comparative Studies in Society and History. Vol. 20, 1978 pp. 214-35.

ويمكننا أن نعد موديلسكي ـ عالم السياسة الأمريكي الشهير ـ صاحب نظرية حول الإمبريالية هي في الواقع وريثة نظرية شومبيتر حيث يؤكد أن التوسع الإقليمي من جانب قوة مهيمنة ليس مؤشرا للنمو والرخاء وإنما هو جهد يائس للارتفاع من جديد بموقع عالمي متساقط . ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

انظر أيضا :

john O'Loughlin. World - Power competition and local conflicts in the Third World. in R.J Johnston and P. J Taylor (eds) A World in Crisis. New York Basil Blackwell ltd., 1986. pp. 231-268.

١٠ ـ حول التقدم والتراجع في المنظمات الدولية انظر:

South Center; The United Nations at a Critical Cross-Road. October 1992.

١١ ـ حول تناقضات نظام الدولة في العالم الثالث انظر:

Donald Snow: Distant Thunder; Third world conflicts and the New International Order. New York, St Matin Press, 1993.

١٢ ـ حول الدولة كمصدر للانقسام وليس للاندماج القومي أو بناء الأمة انظر:

O'Connor - J. Nation-building or Nation Detroying' World Poltics. Vol 24, N,3 April 1972, pp 219-55.

١٣ ـ والواقع أن هذا الهبوط يتفق مع اتجاه عام لهبوط الحضارات بسبب التوسع العسكري في الخارج وذلك إلى جانب أسباب أخرى منها غلبة الذهنية الاستهلاكية، وأثر انتشار التكنولوجيا الجديدة، وخاصة التكنولوجيا العسكرية، وهنا يتفق أكثر من مفكر حول هذه المقولة، انظر في ذلك مثلا :

Gilpin, R. War and change in the international system, New York, Cambridge University Press, 1981.

(١٤) وفي ذلك يقول شبيجل إنه «من الممكن البرهنة على أن الهجوم على الكويت لم يكن بالضرورة فعلا أحمق أو لا عقلانيا . فالولايات المتحدة قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠ بدت مشغولة بنهاية الحرب الباردة، وغير متأكدة من مكانتها في العالم، ومتحولة إلى الداخل بهدف مواجهة مشكلاتها الاقتصادية» انظر:

S. Spiegl: Super-power conflict resolution in the Middle East; Implications on the persian gulf. in S. Speigel (ed) Conflict Managment in the Middle East Boulder, Col. West View Press, 1992. P7.

١٥ ـ في ذلك انظـر مركز الدراسات السيـاسية والاستراتيجية . التقريـر الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ ، القاهرة الأهرام ١٩٩٢ ص ص ٦٤ ـ ٦٥ .

١٦ ـ حول دور عقـدة فييتنام في اتخاذ موقف ورسم السياسـة الأمريكية من حرب الخليـج ونتائجها . انظر:

Ken Matthew Op-cit pp 121-2 - pp 244-47.

١٧ ـ انظر المرجع السابق ص ص ٢٧١ ـ ٤٧ .

انظر أيضا :

Buettner and M Landgraf. The New order of Europe and the Gulf Crisis. The Gulf war and the New World Order. Gainesville. Fl. University Press of Florida , 1994 pp 77 - 115.

١٨ ـ انظر:

Lawerence Freedman. The Gulf War and The New World Order in James Grow (ed) Iraq, The Gulf Conflict and World Community - London Brassey Cds, 1993. P. 19.

١٩ ـ انظر مثلا :

Fred Halliday' The Gulf War and its after-math: first reflections. International Affairs, Vol. 67, #2, 199.

٢٠ ـ حول فكرة الفوضى في النظرية الرئيسية للعلاقات الدولية انظر:

James Rosenau Turbulence in World Politics: A Therory of Change and Continuity. New York, Harveston/Wheastheab. 1990. pp 47 - 66.

حول المخاوف الغربية من الفوضى العالمية ونقد لهذه المخاوف انظر:

Helen Milner The Assumption of Anarchy in Intenational Relations Theroy: A Critique. International Studies. Vol. 17, 1991 PP 67 - 85.

٢١ ـ كنموذج مثالي لهذا التحليل انظر:

Samuel Huntington. A Clash of Civilizations? Foreign Affairs.

٢٢ ـ المرجع السابق

٢٣ ـ حول أزمة الدولة ونظام الدولة في المجتمعات «الهامشية» انظر:

Evans. D, D. Rueschemeyer, and T. Skocpol (eds.) Bringning The State Back In. New York, Cambridge University Press, 1985.

٢٤ ـ انظر:

President George Bush. Address to Congress. 11 september 1990, US Information Service.

٢٥ ـ انظر:

Lawrence Freedman. The Gulf war and the new world order. in Gow Op-cit. PP 183 - 200.

٢٦ ـ انظـر: مركز الدراسـات السياسية والاستراتيجية بجـريدة الأهرام : التقريـر الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ . القاهرة ـ الأهرام ١٩٩٣ ص ص ١٩٣ ـ ١٤٠ .

٢٧ ـ انظر مثلا :

Ken Matthews. Op-cit p 209.

٢٨ ـ انظر مثلا:

Micheal Barnett. "from cold wars to resource wars: The Coming decline in US - Israeli relations?" The Jerusalam Review of International Relation. Vol, 2, 1991 pp 108 - 109.

و

Ken Matthews. op - cit. P. 201.

٢٩ ـ نقد التناول الصحفي العربي لأزمة الخليج انظر د. عبدالمنعم سعيد. حرب الخليج والفكر العربي. القاهرة. دار الشروق ١٩٩٣.

٣٠ ـ في ذلك انظر:

Guy Caruso " Structural Adjustment in the Oil Industry. in R. Leed and G Fesheraki (eds) The Oil Market in the 1990's: challenges for the new era Boulder, col. Westview Press. 1989 pp 1 - 19.

وكذلك

Philip [Robins: The Future of the Gulf Politics and Oil in the 1990's Dortmouth. The Royal Institute of International Affairs. 1998. P 111.

٣١ ـ انظر:

Susan Willett. The Economic Emplications in Gow op - cit pp 169 - 70.

٣٢ ـ في ذلك انظر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: التقرير الاستراتيجي العربي العربي ١٩٩٢. ص ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

٣٣ ـ انظر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجهات أخرى.
التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩١ ـ ص ١٩.
والتقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢ ـ ص ١٨.

٣٤ ـ حول حساب الخسائر العراقية انظرتقرير بعثة الأمم المتحدة

Report to the secretary General on Humanitarian Needs in Kuwait and Iraq in the Immediate Post-Crisis Environment. By Mission led By under Secretary General for Administration and Management. U.N 18 March 1991.

Charles Brower: Settling Iraqi Reprations. Finacial Times 11 Apnl 1991.

٣٥ ـ انظر:

Matthews. op-cit P 214.

Fred Haliday op-cit.

والتقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢ انظر القسم الخاص بالاقتصاد الفلسطيني

٣٦ ـ انظر:

د. محمد السيد سعيد «نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج كراسات استراتيجية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. رقم ١ يناير ١٩٩١.

٣٧ ـ انظر تقرير بعثة الأمم المتحدة في المرجع رقم ٣٤.

٣٨ ـ حول العلاقة بين الشلل العام في النظام العربي وانفجار أزمة الخليج انظر
د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج. سلسلة عالم المعرفة رقم ١٥٨. يناير

١٩٩٢ (القاهرة) المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب. الفصل الأول وخاصة ص ص ٦٠ـ٦٨. وفي ذلك انظر:

Michael Hudson' After The Gulf war· Prospects for Democratization in the Arab World. Middle East Journal Vol. 45 # 3, 1991.

٣٩ـ انظر:

Nazih Ayubi Political Islam: Religion and Politics in the Arab World London and New York. Routledge, 1991 Introduction and Ch. 1.

٤٠ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥. القاهرة. مؤسسة الأهرام ١٩٨٦ ص ص ١٦٦ـ ١٦٧.

التعقيب

د . طه عبد العليم

أود في بداية هذا التعقيب أن أشيد بالبناء النظري المتكامل لتحليل مقدمات وتداعيات أزمة الخليج من منظور النتائج الدولية والعربية وبمنهج أو مدخل الاقتصاد السياسي الذي تبناه الباحث .

ينقسم البحث إلى مقدمة ، إطار منهجي ونظري ، نتائج دولية للغزو والحرب ، نتائج عربية لأزمة الخليج ، ثم يخلص إلى ما يسميه الباحث بموقع أزمة الخليج من التاريخ العربي الحديث . وسوف أشير سريعا إلى بعض الملاحظات النابعة من قراءة النص ، ثم أشير بعد ذلك إلى عدد من القضايا التي يثيرها البحث وبشكل خاص ما يتصل بالجديد في الوطن والجديد في العالم العربي قبل وبعد أزمة الخليج بقراءة مقدمات وتداعيات هذه الأزمة . وبوجه خاص فإنني أتصور أن الأزمة السوفييتية أو أزمة الاتحاد السوفييتي وجمهورياته الوريثة قبل وبعد الأزمة وتداعيات هذه الأزمة على هذا الأمر، أمر يستوجب إلقاء ضوء . تأمل ما يقال عن تراجع القوة الأمريكية بأسبابه وحقائقه أمر يستحق النظر، بانعكاس هذا على الدور الأمريكي العالمي فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد أو فيما أسميه بإعادة تشكيل النظام العالمي . أيضا تأمل الاتجاهات العامة للتغير في الوطن العربي قبل وبعد الأزمة من منظور الاقتصاد السياسي باعتباره لا يشذ عن دول الجنوب أو بقية عوالم الجنوب إلا بأن أهم مجموعة متمايزة في هذا الجنوب ، وهي الدول الصناعية الجديدة ، لا ينتسب أي من الدول العربية إليها .

وبوجه خاص فإن إشارة سريعة إلى التحولات في البنية الاقتصادية العالمية ، وقضايا النفط تحت تأثير الثورة الصناعية التكنولوجية تستحق إشارة ، وإشارة أيضا إلى التبدل في المنظومة العالمية وخاصة سقوط الاشتراكية وتمايز الجنوب بها في ذلك الجنوب العربي . لأن هذا ربما يجعلنا في بعض الأحيان نقرأ بعض التداعيات التي

قرأها الأخ الزميل دكتور محمـد السيد سعيد بشكل مخالف، والتغير في النظام العالمي أيضا ربما يقودنـا إلى بعض النتائج المخالفة أو يـدفعنا إلى التأكيد والتسليم بها خلص إليه الزميل من استنتاجات.

وأخيرا أتصور أن إشارة سريعـة إلى الأولويات الجديدة المرتبطـة بذلك التحول في البنية والنظـام والمنظومـة أمر مهم، وهو أيضـا قد يقودنـا إلى استنتاجـات مخالفة فيما يتعلق على سبيل المثال بما يسمى بفرض شروط صنـدوق النقد الدولي وإملاء الشروط على الدول النامية في مجال التحرير الاقتصادي.

يثير الزميل في المقـدمة عددا من الأمور بينهـا تساؤل مهم اتفق معه فيـه وهو التساؤل حول فـائدة بحث نتائج غزو الكويت بعد نحـو أربع سنوات من نهاية حرب تحريـرها. ويشير إلى أن استكمال التأريـخ لهذه الأزمة أمل مـازال مبكرا أو حول فعل مـاض أو نقد لا يمنع التكرار، وأتصور أن التوثيـق والدراسة الآن وان كانت بحاجـة لتواصل ضروري وان كانت بحاجة إلى نظرة بعـد فترة أبعد، نظرة أخرى تعيـد قراءة مـا قرأنـاه أو ما نقـرأه الآن، إن هذه العمليـة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنهـا. يلفت الانتباه أيضـا إشارة الـدكتور محمد، وهـي منسجمة مع منطق البحث كلـه أو تتغلغلـه كله، الإشـارة إلى قـرار الغزو العـراقي للكـويت باعتباره فعلا منفـردا في سلسلة طويلة من ممارسات صـدامية، والحقيقة أن هذا التـوصيف ورفض اعتبـاره فعـلا خـارقـا أو فعـلا غير متـوقع ينسجم مع منطق التحليل في البحث كله بـاعتبار أنه نتـاح ما يسميه بالـراديكالية الـزائفة والمركب الأيديولوجي السياسي الذي تمثل في الصدامية السياسية تيارا خاصا متمايزا. لكن اختلف معه قليـلا هنا، اختلف في التأكيـد على أن هناك خصوصيـة لهذا القرار تتمايـز عن كل القـرارات المرتبطـة بالصراعـات العـربيـة أو الصراعات العـربيـة الإقليمية. فالحدث العراقي يتميز عن كل أشكال الصراعات الإقليمية المسلحة التي تولدت عما يسميه الدكتور محمد بالتيار الصدامي للراديكالية الزائفة.

في المقدمة طبعا أتفق مع الدكتـور محمد في أن النقـد الذرائعـي لا يكفـي لأنني لـو قلت إن الغزو، مثلما ينسب إلى أحـد المفكريـن العرب الكبـار، أنه كـان يصعب تحقيق نتائجه إذن أنـا ممكن أقبله لو توافرت شروطه. لكنني أتفق معـه هنا في أن النقد

الأخلاقي الثقافي الشامل مهم جدا حتى نقطع الطريق على قبول مثل هذه المحاولة بافتراض أن ظروفها يمكن أن تتوافر. فمثلما يشير الدكتور محمد فإن بعض التقديرات تقول لو أن العراق تأخر سنتين وحصل على القبلة الذرية كان يمكن أن يفلت بالكويت. لذلك فالنقد الأخلاقي الثقافي الذي يشير له الدكتور محمد مهم فعلا من المنظور العلمي. يتكلم الباحث بالفعل وبحق عن ضرورة منظور النقد التامل وعن مدخل الاقتصاد السياسي وبرغم أن الكلام عن الإطار النظري المنهجي الذي طرحه وتأكيده على المدخل الاقتصادي مهم جدا، فإنني أحسست في الحقيقة بهاجس أن مفهوم الاقتصاد السياسي هنا يقترب مما رآه واحد مثلي في فترة دراسته في موسكو. فالماركسية هنا هي علم العلوم فيتم بذلك إلغاء فروع علمية بأكملها، ولا يصبح هناك شيء اسمه علوم سياسية، فلم يظهر ما يسمى بالعلوم السياسية ودراسة العلوم السياسية في موسكو إلا في أوائل الثمانينيات. وأنا أخشى من أنه وبرغم أهمية مدخل الاقتصاد السياسي أن نتصور أنه يحل محل المناهج الأخرى.

إن مقولة التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية — بقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والبية الفوقية، وبكل ما حفل به الآدب الماركسي من تعريف للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية وبرغم أهمية هذه المقولة لكن اعتمادها في تحليل تطور «ما بعد» و «ماقبل» الأزمة أعتقد أنه يحتاج لمراجعة، وأنها فعلا غير كافية لتفسير ذلك. وبالتالي يمكن اعتبار مدخل الاقتصاد السياسي أحد المداخل في تقديري، ولكن ليس هو المدخل النامل الجامع مثلما يقول الأخ الدكتور محمد: «يصبح مدخل الاقتصاد السياسي باباً لعلم اجتماعي واسع يدرك وحدة الثقافة والسيسة والاقتصاد ولكنه يقدر استقلالها في نفس الوقت».

وبالمناسبة حتى في الجدال الماركسي حكاية العوامل والعامل الاقتصادي هناك كلام كثير بها في ذلك حتى في بعض كتابات مؤسسي الماركسية، فـ «انجلز» يقول مثلا: «إننا بالغنا في لحظة من اللحظات في العامل الاقتصادي» وهذا كان في سياق المواجهة مع أو تصفية الحساب مع المؤرخين الفرسيين. لكن في الحقيقة المسألة ليست هكذا، وأنه يمكن أن تكون العوامل الأخرى غير الاقتصادية هي العوامل المحددة: الديني أو الثقافي. لكن هذا كله في النهاية يصب في إطار ما يسمى

بالمدخل الشامل لـلاقتصاد السياسي كما لو كان يستبعد بقيـة العلوم. أنا لا أقول إن الدكتـور محمد لا يدرك هـذا التمييز، طبعا يـدركه، ويـدركه بعمق، لكن التمسك بمقـولـة التشكيلة الاقتصـاديـة الاجتماعيـة بـاعتبارهـا منطلقـا للتحليل وبمـدخل الاقتصاد السياسي بتعريفه الواسع هذا يمكن أن يوصله لنتائج غير دقيقة.

أيضا في الإطـار النظري يتكلم الـدكتور محمـد أو هو يعـرض الحقائق الجوهـرية للنظام الدولي عقب الحرب العـالمية الثانية وحتى قبيل الغـزو الصدامي، في الحقيقة يمكن أن نـلاحظ هنـا أن الـدكتور محمـد في ذهنـه أن البحث سينشر ضمن كتـاب فاستفـاض كثيرا أو استطرد كثيرا في الإطار النظـري وفي عرض الخصائص الجوهـرية للنظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانيـة وحتى غزو العراق للكويت. وأنا أعتقد أنه كان من الممكن أن نبدأ مباشرة بقراءة نتائج الغـزو، وأنا أقرأ نتائج الغزو أعمل خلفية تـاريخية، أرجـع للوراء وأرى مـا هـو الجديد وأنسبـه للقـديم دون أن نخط عشرات الصفحات من أجل أن نوضح الأمور لأنفسنـا لكي نصل لنقطة البداية التي نمسك بها. لذلك أتصـور أنه في إعادة كتـابة الورقـة، لو أعيدت كتـابتها، ربما أعمل على دمج هذا الجزء في الأجزاء اللاحقة أو اختصاره بشدة.

أيضـا في هـذا الجزء يثير قضيـة السيطـرة على المنـافسـات الاستراتيجيـة الاقتصادية بين المراكز الرأسماليـة المتقدمة باعتبارها إحدى نتائج ثـلاث جوهرية لطبيعة النظام الدولي، وهذا مهم فعـلا. فحين يقال توازن المصالح على الصعيد العالمي هذا المبدأ ليـس جديدا وبالفعل توازن وتبادل المصالـح كان المبدأ السائد في العلاقات مـا بين الدول الصناعية ولم يكن وجهه الآخـر توازن القوى، بمعنى أن أراعي مصـالحك بقدر قـوتك. بالعكـس القائد الأمـريكي للنظام الـرأسمالي العالمي في هـذه الفترة كان يقدم تنـازلات كثيرة في سياق الحرب البـاردة لحلفائه. تنازلات لشرق آسيـا وتنازلات لليابان وتنـازلات لأوروبا، ظهرت تمامـا في تفجر الخلافات حول تحرير التجارة الدولية في إطار «الجات» وجولة أورجواي الأخيرة، فهذه نقطـة مهمة في الحقيقة أعتقد أن تأملهـا مهم فيما يتعلق بتصور المستقبل. أيضـا يتكلم وهو يشير لمحـاور التطـور الدينـاميكي، عن ثـلاثة محاور للتطـور الدينـاميكي، الصراع التعاوني أعتقـد أغفل أن محورا أساسيـا للتطور هـو الثورة

الصناعية التكنولوجية وتسارعها وبشكل خاص الحلقة الثالثة والموجه الأحدث للثورة الصناعية التكنولوجية، باعتبارها في تقديري السبب الأعمق لانهيار المنظومة الاشتراكية، لتبدل ميزان علاقات القوى ما بين الدول الصناعية، لتمايز الجنوب وتهميش قطاعات واسعة منه، إلى آخره من النتائج، بانعكاساتها على سوق النفط وتكنولوجيا توفير المواد وأثرها على خفض الحاجة وخفض الطلب على النفط على المدى الطويل، باعتبار ذلك سببا للميل طويل الأجل لتراجع أسعار النفط، ففي المدى البسيط أو المدى المباشر والمنظور قد تكون خلافات الحصص هي السبب.

أيضا في هذا الجزء اختلف مع الدكتور محمد، واختلف معه في الورقة، لكن أنا أعرف أن موقفه ليس هذا الموقف بالضبط، عندما يتكلم عن التحالف ما بين حركة التحرر الوطني والدول الاشتراكية يتكلم عن نتائج إيجابية ونتائج سلبية، من النتائج الإيجابية يشير إلى انفتاح ديمقراطي. طبعا ديمقراطي هنا بالمفهوم الماركسي للديمقراطية بالمعنى الواسع. بمعنى أن الإصلاح الزراعي وانهيار الاستعمار إلى آخره هو جزء من العملية الديمقراطية العالمية. ثم نأتي للنتائج السلبية، في النتائج السلبية يتكلم عن ربط قضايا الصراع الإقليمي في الجنوب بمتطلبات الحرب الباردة، أنا أعتقد هنا أن النموذج التنموي المعتمد على الاقتصاد السلطوي، على اقتصاد الأوامر، على الشمولية الاقتصادية بوجهها الآخر وهو الشمولية السياسية، ربما كان أخطر ما ورثناه من التجربة الاشتراكية السوفييتية. وأعتقد وقد قلت هذا في إحدى الدراسات، أن الاتحاد السوفييتي ساهم في تقدم مصر من زاوية وساهم في عرقلة أو خلق أسباب عرقلة التقدم من زاوية أخرى، إذ ورثنا منه واستوردنا منه آليات كابحة للتنمية عند نقطة محددة.

أيضا لم أفهم ما الذي يقصده الدكتور محمد عندما يقول «أثبت نظام الدولة الموروث من عهد الاستعمار أنه مصدر طائفة كبيرة من المشكلات والصراعات وتبديد الموارد»، هل يعرض هنا وجهات النظر الداعية إلى تجاوز الدولة القطرية وبالتالي المبررة للهيمنة الإقليمية. وربما كان يشير لذلك باعتباره تيارا فكريا موجودا أو باعتباره وجهة نظر مطروحة. ولكن نظام الدولة الموروث، طبعا

بناء الدولة ما بعد الاستقلال له مشاكله وله إسكالياته وإلى آخره، لكن عندما أضعه في سياق أزمة الخليج قد أعطي إيحاء بأن الدولة في طور التشكيل، الدولة القطرية، ولأنها ميراث الاستعمار، يمكن أن تكون مولدة للمشاكل. وأعتقد أن خبرة أفريقيا مثلا كانت شديدة الأهمية وينبغي التعلم منها. لم تطرح الدول الأفريقية في منظمة الوحدة الأفريقية في يوم من الأيام قضية إعادة رسم الحدود، لأن هذا معناه حرب دامية ولا نهائية، معناه حرب الجميع ضد الجميع باختصار شديد.

يلفت الدكتور محمد نظرنا لنقطة مهمة حول أن مستويات الأداء الاقتصادي والوظيفي والاستقرار كانت أفضل عند جدول اهتمامات، يركز على الاهتمامات الوظيفية والاقتصادية أكثر من المجال السياسي الإستراتيجي، وعند نمط السياسة يركز على الاهتمامات العادية للمواطنين: بنية أساسية — صحة — تعليم — إلخ . . ، وعند رجحان السياسة التفاوضية، سياسة التوازن الاجتماعي مقارنة بالسلطية. أعتقد أن هذه المسألة فعلا مهمة، ومثال شرق آسيا شديد الأهمية في الإشارة التي يوردها الدكتور محمد. وفي الحقيقة أنا نختلف أيضا مع الدكتور محمد في تمييزه ما بين مرحلتين في تطور النظام الدولي عشية حرب الخليج، مرحلة أولى يعتبرها مرحلة تطور عالمي تقدمي حتى منتصف السبعينيات ومرحلة تطور عالمي معاكس غير ديمقراطي مع نهاية السبعينيات وهنا في الحقيقة ما هو الخير وما هو الشر، ماهو التقدمي وما هو الرجعي، هذه مسائل أعتقد أنها نحتاج لمناقشة. فما يبدو خطوة للوراء قد يكون في أحيان كثيرة تمهيدا لخطوات أوسع للأمام. وأنا أشبه انهيار الاتحاد السوفييتي برغم آلامي لأني فعلا أحب الروس جدا، أشبه انهياره ببيت أدونيس «الخراب الجميل»، فأحيانا يكون انهيار نظام بشع مثل النظام السوفييتي في شموليته وفي تسلطه وفي إذلاله للإنسان وامتهانه لكرامة البني آدم بمثابة خطوة للأمام، حتى لتكن هذه الخطوة في اتجاه اشتراكية — ديمقراطية، ليست هذه هي القصة. لكن هذا النموذج الستاليني لست أرى أن سيادة هذا النموذج واستمراره لغاية منتصف السبعينيات كان خيرا، بكل أنظمة ما يسمى بالنمية المستقلة وأنظمة الشمولية

الاقتصـادية، بكل ميراثهـا، الصـدامى والعراقي والنـاصري والجزائري، فبرغم إنجازاتها فإن هذه الأنظمة أصبحت كابحـة للتقدم وأصبحت غير قادرة بالفعل على دفع التقـدم وبالتـالي انهيارهـا كان فيـه شيء تقـدمي: كوننـا لم ندر عمليـة الانتقـال بشكل كفء — سداح مـداح للانفتـاح مثلما يقال في مصر — هـذه قصة أخرى، لكن التحولات الاقتصادية الليبرالية كانت ضرورة، ومن يقرأ الخبرة المصرية سنة ١٩٦٥، المؤتمر الـذي عقده عبد الناصر، ويمكن أستاذنـا الدكتور ابراهيم سعد الـدين يتذكر. «مؤتمر الإنتاج» بكل قيـادات القطاع العام، وتكلم عبـد النـاصر عن الطبقـة الجديـدة التي ليست سـوى نتـاج لاقتصـاد الأوامـر والاقتصاد الشمولي السلطـوي وفعلا قيادات القطاع العـام في تلك الفكرة التي وصفهم عبد النـاصر فيها بأنهم هم ممثلـو الثورة، طرحـوا فكرة تحريـر اقتصادي جزئي، وابتدأ بالفعل بعد سنة ١٩٦٧. وأعتقـد أن الدكتور ابراهيم سعد الدين أستاذي الكبير تكلم أمس عن وقائع متصلة بلقاء مع عبد الناصر في تلك الفترة وأن عبد النـاصر قرر بعـد الهزيمة أن يفتـح الباب لتحـولات ليبرالية. عنـد عبد الناصر كان ذلك لضرورة سياسية، لاعتبارت الصراع والوحدة الوطنية في مواجهة الهزيمة، لكن عندي أنا أتصور أنه كان هناك ميل موضوعي، لماذا؟ هذا موضوع يمكن منـاقشته في فرصة أخرى. لكن الحقيقـة ما بعد ٧٥ وما قبل ٧٥ التقدمي وغير الديمقراطي أنـا أعتقد أن إضعاف الشمولية، التحولات الليبراليـة بوجهها الإنسـاني، بأن أدفعها لأن تصبح في أفضـل صورهـا، أعتقـد أنه شيء تقـدمي وليس شيئـا رجعيا بما في ذلـك سقوط المنظـومـة الاشتراكية، بما في ذلك سقـوط الأنظمة الشبيهة في الجنوب، أيضا هناك نقطة أخرى مهمة، الدكتور محمد يشير لعـدد من التطـورات التي جـرت بـدءاً من نهايـة السبعينيـات وينسبهـا لفشل الاستراتيجية السياسية لكلٍ من العالم الثـالث والكتلة الاشتراكية، أنا تقديري أن الاتحاد السـوفييتي سقط وكـان من المحتم أن يسقط، عجل بـالانهيـار انقـلاب أغسطس وتفكك جهاز الـدولة. كـان بالإمكان أن يحدث الانهيـار بعد عشرين سنـة، ١٥ سنـة، لكن أسس الماركسيـة سقطت، اقتصـاد الأوامـر أفلس، الإمبراطـورية كـان لابد أن تتـداعى، هزم في الحرب البـاردة، عجز بـالفعل عن

تجديد دماء الحياة في شرايينه لمواجهة متطلبات اللحاق بالغرب. فالمسألة ليست مسألة سياسة كانت خاطئة أو سياسة كانت صائبة، هو سقط بالفعل بحكم أسس النظام بالذات ((ديكتاتورية البرولوتارية)) ملكية الدولة لكل شيء. الدفع المتساوي للدخول، اقتصاد الأوامر، إدارة الاقتصاد السوفييتي لسدس العالم بأوامر من موسكو. كل هذه الأمور كانت لابد أن تنهار. وسأسميه الخراب الجميل بشرط أنه يعطي خطوة للأمام. أيضا الدكتور محمد يشير لهبوط الأساس الموضوعي للدور الأمريكي بسبب أعباء الانشغال الإستراتيجي السياسي ونزعة العزلة الأمريكية لإعادة البناء الاقتصادي. والحقيقة هذا الكلام مهم جدا وبالفعل الدكتور محمد محق في إشارته لتراجع الأساس الموضوعي للدور العالمي الأمريكي، وكان دقيقا طبعا في سياق الكلام عن التراجع النسبي للقوة الأمريكية، لأن من يتصور أن القوة الأمريكية بشكل مطلق لم تعد المهيمنة في العالم طبعا واهم، ليس فقط بمفهوم القوى الشاملة التي يشدد عليها الدكتور محمد، بل بمعايير القوة الاقتصادية. ولنورد هنا بعض المؤشرات عن وزن الاقتصاد الأمريكي، بإيجاز شديد: عشية الانتصار الأمريكي في الحرب الباردة كانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية في الناتج العالمي ما يقرب من ربع هذا الناتج، و «١٤٠» دولة أخرى تنتج هذا الربع، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم نصف إسهام الدول الصناعية الرئيسية السبع تقريبا في الناتج العالمي، إذن نحن إزاء تراجع «نسبي» للقوة الأمريكية. الأهم من هذا في تقديري أن آلية النظام الأمريكي قادرة على التجديد، على إعادة البناء عكس آلية النظام السوفييتي، لأنه نظام قائم على آلة قمع، تنهار ينهار النظام كله. لكن هناك آلية للتجديد تجعل بوش عند انتصاره في الحرب الباردة وفي حرب الخليج يسقط في الانتخابات ولا ينهار المجتمع الأمريكي. ويأتي كلينتون ببرنامج ثان مخالف ويتكلم عن تدخل الدولة في الاقتصاد ويتكلم عن التخطيط ويتكلم عن أشياء كثيرة يمكن أن تنسب للاشتراكية التي انتصرت عليها أمريكا لتوها. لكنه يتكلم عنها لا في إطار الكنزية ولا العودة للاقتصاد الكنزي، بل في إطار اقتصاد سوق. وهنا في الحقيقة تكون المبالغة في الكلام أنه يريد نزعة العزلة الأمريكية غير

صحيحة لأنه حتى عند كلينتون نجده يقول بوضوح إنه يريد أن «ينافس وينتصر في الحلبـة العالميـة». فالمسألـة كلها هي إعـادة تـرتيب للأولـويات، ومن يقـرأ مؤشرات تراجع الإنفـاق العسكري الأمريكي سيجد أن كلينتون بـالغ في خطابه الانتخابي فيما يتعلق بخفض الإنفاق العسكـري الأمريكي، لأن هناك ضرورات للدور العالمي الأمريكـي، لحماية المصالح الاقتصادية الأمريكيـة، لنجاح برنامجه لإعادة بنـاء الاقتصاد الداخلي، فـرضت عليه أن يتقدم بخطـوات أبطأ بكثير مما كان متوقعا.

أيضا نقطـة مهمة هنا: الجنوب، الكـلام عن العالم الثالث كما لو كـان كتلة واحدة. وأنا أعرف جيدا أن زميلي الدكتور محمد اقتصادي بدرجة لا تقل عني إن لم يتفوق علي ولـه كتب في الاقتصـاد. لكن في الحقيقـة الكلام عن العـالم الثالث ككتلـة واحـدة يلفت الانتبـاه. فنحن إزاء «أربعـة» عـوالم ثالثـة، هنـاك الـدول الصناعية الجديدة، هناك الدول النفطية الغنيـة، والدول المأزومة متوسطة التطور وهنـاك أخيرا ما يمكن أن نسميـه الدول المهمشـة، ولكل منهـا مصالح مختلفـة وأوضـاع مختلفة. فـالكلام عن جبهـة تتفتت وأن حرب الخليج عجلت ووفـرت شرطا لمزيد من تفتت هذه الجبهة يتغافل عن أن أسس توحد العالم الثالث في فترة نهوض حركـة التحرر الوطني والاستقلال السيـاسي اختفت. لا أستطيع أن أقول إن مصلحة دولة الإمـارات مثلا هي مصلحة الصومـال هي مصلحة مصر، هذه ثلاثة نماذج للتطـور والانتماء المختلف في العالم الثالث، ناهيك طبعـا عن كوريا الجنوبية بمصالحها الجديدة. أضيف أيضا في إشارة سريعة أن الأخ الدكتور محمد محق فيما يتعلق بالمبالغة في قراءتنا لأزمة الخليج من منظور القضية النفطية. فمثلا الأخ الدكتور عبـدالخالق عبدالله نشر دراسة أخيرة في مجلـة المستقبل العربي يقول فيها ان أزمـة الخليج الأخيرة أظهرت أن الـدول المستهلكة الصنـاعية تتعـامل مع النفط بحساسية مفرطة وأولوية تفوق كل ماكان متصوراً. ثم يضيف «بل أكدت تلك الأزمة» — وهنـا المبالغـة — «أن هذه الدول على استعـداد لخوض حروب عالمية من أجل النفط». حروب عالميـة يعني نووية في العصر النووي. لا طبعا، لن تشن حـروب نوويـة من أجل النفط. ففي النهايـة ستبتلعها بـروح رياضيـة

وتحاول بشكل أو بآخر أن تجدطريقة، لكنها لن تعمل حـربا عالمية وخاصة نفط دول النظام الإقليمي الخليجي.

ويقول أيضا: «لقـد تجاوزت دول العالم في الشرق والغرب خلافاتها الأيديـولوجية والسياسية كما وضعت دول العالم في الشمال والجنوب صراعاتها الاقتصادية والتاريخية جانبـا من أجل النفط» (منتهى المبالغة طبعا) «في لحظـة تاريخية نادرة واستثنـائية من أجل أن يوحد العمل». إن الانطلاق من حقيقة صحيحة وهي أهمية النفط لا ينبغي أن تقـودنـا إلى المبـالغـة، ويصبح هـذا العصر عصر النفط، وقـرن النفط، وتصبح أمريكا كل معجزاتها الاقتصادية عنـد هيكل منسوبة للنفط، لا، هناك أيضا التقدم التكنولوجـي وهناك القدرة الاقتصادية وكفـاءة النظام الاقتصادي، وبالتـالي فالنفط مكـون، وأمريكـا اعتمـدت على النفط العـربي من الخمسينيات لكـن إعجازهـا أو إنجازهـا الاقتصادي الأساسي تحقق قبل هـذا، وخرجت بعـد الحرب العالمية الثـانية قائدة للعالم قبل أن تعتمد على النفط العربي، فبعض المبالغات ليست ضرورة. تبقى إشارة تتعلق بروسيا. روسيا هي الأهم من منظـور المستقبل. يعني المبالغة أيضا هنا، وأتذكر أني كتبت أيام الأزمة مقالا اسمه «الرهان الخاسر في قمة هلسنكي» وقلت فيه إن الخلاف الأمريكي — السوفييتي محيطه دائرة مكتـوب عليها «من لم يمت بالسيف مـات بغيره، تتعدد الأسبـاب والموت واحد»، وقـد لخصت المسألـة في هذا لأنـه في النهاية كـان خلافاً تكتيكياً تفصيليـاً، روسيا اليوم طبعا هنـاك خوف على المستقبل، صعـود جـرينـوفسكي والتيـار القـومي في روسيـا ربما يثير بعض القلـق لأن لـديـه طموحـات توسعيـة إمبراطوريـة، لكن هذا البديل يقـابله بـديلان آخـران: البديل السوفييتي التوجه، وهو ليس ضعيفا لأنه مستند للبيروقراطية التي لن تختفي بسهولة (نحـن عملنا انفتاح في مصر مـن سنة ١٩٧٣، وفي ١٩٩٤ القطاع العام الصنـاعي حصته في الصناعـة نزلت من ٧٠٪ إلى ٦٠٪) فـالبيروقراطية قـوية وستتمكن من أن تحمي مصالحها وهذا أساس اقتصادي لسلطة شيرنومردين—يلتسين.

التيار الليبرالي لن ينتصر بسهـولة، التيار القـومي في تقديري الشخصي بنـزعات جـرينـوفسكي سيظل يمثل قـوة ضغط انعكست في المبـادرات الـروسيـة الأخيرة في الخليج، في الشرق الأوسط، في البـوسنة والهرسـك، في موضـوع حلف الأطلنطي،

لكن في النهاية مقيدة بشيء أساسي هو: تجنب الحرب الأهلية، كما يرى «فيتالي نأوومكن»، فالسوفييت بعد عشرين مليونا ماتوا في الحرب الثانية، أو الروس، وبعد العصر النووي، مستحيل أن يدخلوا في حرب. أنا الحقيقة متفق مع كثير من النتائج الاقتصادية وغير الاقتصادية ، العربية، وغير العربية، التي أشار لها الأخ الدكتور محمد، بل إنني أذهب فيما يتعلق بالبعد التكاملي، الذي أعطى فيه وزنا كبيرا لفكرة تدفقات العون الخليجية لبقية الدول العربية، وركز في نهاية تحليله على فكرة التنمية القطرية باعتبارها ركيزة وباعتبارالتعاون الاقتصادي العربي دافعا لها، سأذهب لأكثر من هذا وأزعم أن التكامل الاقتصادي العربي لا بديل له وأن النظام في الشرق الأوسط والسوق الشرق — أوسطية لا مفر منها، بشرط أن أدرك كيف أستطيع أن أحجم هذه العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بالضرورة، في تقديري، مع إسرائيل باعتبارها ضرورة للسلام، كيف أحجمها بحيث لا تحول دون تطوير علاقات التكامل العربية، وهذا رهن بإرادتنا نحن، وأي تصور حول أن الغرب سيظل معاديا لنا، وأننا بالنسبة له أعداء أبديون أرى أن هذا نوع من الوهم، وينبغي أن نتعلم من شرق آسيا.

المناقشات

د. إبراهيم سعد الدين:

من أجل أن أكـون مختصرا لن أدخل في المنـاقشـات النظـرية بقـدر مـا سأطـرح أسئلـة. الدكتـور محمد يبـدأ بـرفض فكرة الإمبريـاليـة في التعريف اللينيني ويقـدم التعريـف البديل وهـو تعريف «شـومبيتر» القائل إن الإمبريـالية مـرتبطة بـاستخدام القوة، وفي حالة عدم استخدام القوة فلا امبريـالية هناك، وهو ما يطرح لدي سؤالا في العلاقة بين أمريكـا الشمالية مثلا وأمريكا الوسطى وأمريكا الـلاتينية، هل توجد علاقـة سيطرة وهيمنة؟ وهل هـذه العلاقة مما يقـال عنها امبرياليـة أم بما أن القوة لا تستخدم فهي غير إمبريالية؟ هذا سؤال من الأسئلة.

الدكتـور محمد في شرحه وتعميمـه تكلم أيضا عن النموذج الـذي أسماه الاختيار الراديكـالي الزائف، وبغض النظر عن كلمـة الزائف هـو الاختيار الراديكـالي بصفة عـامة، وهنـا تحدث عن الاختيار المستنـد إلى اختيار أيـديولـوجي والذي تلعب فيـه سلطة كبيرة للدولـة دورا أساسيا والذي يتسم بقـدر كبير من التسلط، وأنا لن أدخل في مناقشـة لهذا التعريـف إذا كان صحيحا أم غير صحيـح، إنما هو استنـد إلى هذا التعـريف ليقـول إن هذه الأنظمـة هي أنظمـة تصـادميـة مع الخارج وهي تنتهي إلى حـروب وتنتهي إلى كوارث. وهنـا يأتي سـؤالي: هل في كل حـالة يـوجـد فيها نظـام راديكالي من هـذا النوع يتجه النظـام إلى الصدام مع الخارج؟ أم أن هنـاك أنظمة من هـذا النـوع تحاول أن تتجنب الحرب؟ وأنـا هنـا عندي عـدة أمثلـة: مـوقف النظـام النـاصري، مـوقف الاتحاد السـوفييتي من محاولـة تجنب الحرب، مـوقف الصين من محاولة تجنب الدخول في صدام مسلح مع الـولايات المتحدة الأمريكية، وغير ذلك. أنـا هنا لا أدافـع عن هذا النظـام، لكن هـذا الاستنتـاج ليس بـالضرورة استنتاجـا صحيحا في كل الأحوال - الأمر الثاني: أليست هناك حالات عدوان وكوارث في إطار أنظمة غير تسلطية؟ وسوف نأخذ مثل ١٩٤٨ في الوطن العربي. ١٩٤٨ جاءت بعد حكم مـا يسمى الحكم الليبرالي المزيف أو الحكم الليبرالي غير الكـامـل الموجـود في

العالم العربي، ولم تكن هناك أية راديكالية زائفة. ومع ذلك نكسة ٤٨ حدثت، بالعدوان الصهيوني وما إلى ذلك، وهنا يتضح أن احتمالات العدوان واحتمالات التصادم قائمة في أحوال كثيرة لا تتصف بهذه الصفة. السؤال الأخير الذي سأتكلم عنه هو استنتاج الدكتور محمد أن الأنظمة إما تعبيرية وإما إنجازية، هل يا ترى ممكن الجمع بين التعبيرية والإنجازية، أم أنه أمر من اثنين إما أن تكون تعبيريا وأما أن تكون إنجازيا؟ وفي هذا الإطار استحضر أيضا التجربة الناصرية: إلى أي حد كانت هناك محاولة حقيقية لتجنب الحرب ومحاولة حقيقية في الإنجاز في ميدان التعليم وفي ميدان الصحة وفي ميدان كذا وكذا وغير ذلك.

د. محمود عودة:

في الحقيقة النقاط التي سوف أناقشها — مرتبطة بما أثاره أستاذنا الدكتور إبراهيم سعد الدين ولذلك سأختصر جداً.

أولا: ملاحظتي على عرض الدكتور محمد السيد سعيد وتعقيب الدكتور طه عبد العليم أنهما معا يتجهان إلى الحسم الشديد في الرأي، حتى في تصورهما لسيناريوهات المستقبل هناك حسم شديد، وهذا الحسم الشديد في حقيقة الأمر لا يساير منطق التفكير العلمي إلى حد كبير. النقطة الثانية: خاصة بالنظرية التي يطرحها الدكتور محمد في الدولة وبالذات في الاختيار السياسي للدولة في العالم العربي ما بين نظام تسلطي استبدادي شمولي راديكالي زائف، غير قادر على الإنجاز، ونظام عملي وظيفي. لكنه لم يقل لنا هل هذا النظام الآخر يمكن أن يصبح شموليا؟

د. الحبيب الجنحاني:

لابد في بحثنا لنتائج كارثة الخليج أن نتفق حول نقطة وهي أنها حدث من نوع خاص متميز، من نوع خاص في أهدافه وفي أساليبه وفي نتائجه. وهي مثال نادر ليس في المنطقة العربية فحسب بل في مناطق العالم الثالث إلى آخره.

وليس هذا من باب المبالغة فنحن نعرف مثلا أنه وقعت معركة عسكرية طاحنة بين المملكة المغربية والجزائر من أجل منطقة تاندوف، وهو صراع بين جيشين

وعسكريين إلى آخره، لكن لم يقع الغـزو، ومثلا دخول الجيش السوري وبـرغم عيوبه لكن أيضا حـاول أن يكتسب شرعية وطلب من الـدولة القائمـة والسلطة القـائمة في لبنان إلى آخره.

إذن هي مقارنة ليس مع وجـود الفرق كما يقول المناطقـة وإنما مع وجود فوارق إلى آخره. لكن الذي يهمني في هذا هو أن نعرف ليس فقط الأشياء الكبيرة والأهداف بل أن نعرف جـزئيات هذا الغزو، وهـذه المهمة تعود بـالنسبة للأشقاء الكـويتيين بصفة خاصة. لأن هـذه الجزئيات في رأيي لن تكشف فقط النظام السيـاسي وإنما ستفيدنا نحن المشتغلين بهذه القضايـا في الكشف فيما يتعلق بالعقليـة العربيـة عامـة، بنيتها وآليات تفكيرها إلى آخره.

وهنا اسمحـوا لي أن أقفز وأقارن بين هـذه الجزئيات الصغيرة: مـا وقعت في دولة شمولية ذات طابع ستاليني وهذه الجزئيـات التي سمعت بعضا منها هذا الصباح في غـزو الشقيقة الكـويت. من المهم الاطـلاع على هـذه الجزئيات والأحـداث. ونحن نعرف الآن مدارس جديدة في دراسة التاريخ ودراسة ما يسمى بالتاريخ اليومي، هذا التاريخ اليومي كشف لنـا أشياء كبيرة كنا لا نعرفها. مثـلا أنا عشت بعض الجزئيات قبل حوالي ثلاثين سنة وأنا أشـارك في زيارات إلى الاتحاد السوفييتي وكنا من المنبهرين بتلك الإنجـازات إلى آخره. لكن بعـد ذلك لما بـدأت الاطلاع على المسـاكل فهمت وربطت تلك الجزئيات التي عشتهـا شخصيا بما أصبحت أقرأه فيما بعـد. وهنا فقط سأقتصر في ذلك على مثالين:

العجوز بـائعة الآيس كريم في السـاحة الحمـراء وكنا نتردد عليها، هي تـابعة إلى تعاونية رسمية حكومية هـذا في الميدان الاقتصادي. ونحن نغادر القطار على الحدود السوفييتية البولندية ويدخل علينـا، وهنا الجانب السياسي، يدخل علينا أحد رجال الشرطة وكـان عندنا تفـاح من النوع الصغير وجـدناه في السوق، فأشـار إلينا فكنت أظن أنه يـريد أن يأخـذ التفاحـة ويأكلها فأعطينـاه هذه التفـاحة، لكن هـو شقها بالموس خوفـا من أن يكون فيها فيلم أو كذا، هـذه هي الجزئيات. فكيف تقول أنت إنه جيش نظامي والعراق كون وبنى جيشا وطور صناعة وتقنية، إن هذا الجيش الذي أعد للغزو في الساعـات الأولى من نزوله هنا وفي ساحات الكـويت أولا تبين أنه كان

ليست له خرائط ولا يعرف مناطق، ومن يوم نزوله والضباط يدقون على الأبواب من أجل أن يشربوا الماء. يعني هذا ليس نقدا لا يهمني النظام والحشو الرسمي، ولكن هذا يكشف عن أشياء كثيرة مفزعة ومفجعة، لابد أن نعرف هذه الجزئيات الكثيرة، إلى جانب محاضر الجلسات، فمن الأشياء الطريفة النادرة والتي تكشف عن أشياء كثيرة أنهم كانوا يسألون البيوت عن الفاكس: هل هناك فاكس أو آليات حديثة لإرسال المعلومات، وعن الحمام الزاجل الذي استعمله هارون الرشيد من أجل كذا، هي أشياء مهمة جدا بالنسبة لنا. أيضا قضية الإشارة إلى حقوق الإنسان وتدخل الهيئات الدولية أو الدول الكبرى من أجل حقوق الإنسان، وقارن بالبوسنة والهرسك هذه قضية مهمة جدا. نحن من أنصار المجتمع المدني والتجارب الديمقراطية في الوطن العربي لابد أيضا أن نتفق معها، وخاصة بعد ما عانته الشعوب العربية من ويلات. يعني البعض منهم ينسب ذلك إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية إلى آخره. لكن نحن نعرف الويلات التي يعاني منها المواطن العربي من جراء هذه النظم الشمولية. فلا بد أن أقول إن هذه الظاهرة في إعادة تشكل النظام الدولي الجديد، هناك جوانب سلبية لها، لكن هنالك جوانب إيجابية، ومنها هذه القضية، قضية حقوق الإنسان وحق تدخل الدول أو المنظمة الدولية لحماية حقوق الإنسان داخل هذه الأقطار. والآن النظم العربية الشمولية تتجه إلى الأمم المتحدة وتصح من أجل البوسنة والهرسك، المثال الذي ضربه الدكتور محمد سعيد، وفي نفس الوقت عندما يخرج خبر في التقارير الدولية إنه وقع اعتداء على حقوق الإنسان في هذا القطر يحتجون ويقولون إنه تدخل في الشؤون الداخلية. فلابد أيضا أن نطرح هذه القضية. والملاحظة الأخيرة هي الآفاق المستقبلية، السيناريو الذي قدمه د. محمد سعيد، وهذه نقطة مهمة جداً. وأذكر أننا كنا في ندوة قبل مدة قصيرة نتنبأ بالآفاق المستقبلية للوطن العربي في دراسة أعدت خلال سنوات طويلة والنتائج طرحت في ندوة بتونس في الثمانينيات، وكان أسوأ هذه السيناريوهات وأضعفها أن الوطن العربي سيكون قادرا على تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي. وكانت هناك سيناريوهات أكثر تفاؤلا: الاتحادات الإقليمية، وحدة عربية، وبعد سنوات قليلة نسفت هذه الاحتمالات حتى هذا الحد الأدنى. فالآن أنا أريد أن أقول إن من الصعب التنبؤ،

لكن أنا أقول قبل التنبؤ بـالآفاق المستقبلية لابد أن نقوم بعملية نقديـة جريئة وعملية جراحية لكل مقولاتنا وأفكارنا حول هـذه الأمور كلها سواء الدولة الشمولية أو الأداء الوظيفي وكل هـذه القضايـا والنظم السياسية. لابـد أن نطرحهـا للبحث بكل جرأة ونقوم بعملية جراحية حتى نكون قادرين فعلا على التنبؤ.

عامر التميمي :

التساؤل الأول هو مدى الاستفادة من الأزمـة، من أزمة احتلال الكويت، يعني يبدو أن هذه الأزمة هي نتاج إدارة سياسيـة في الواقع. فهل النظام العربي استفاد من هذه الأزمـة لتأكيد أهميـة «دمقرطـة» الأنظمة بحيث تكـون هذه الإدارات السيـاسية قـادرة على اتخاذ القارات المنـاسبة والقـرارات الصالحة للشعـوب العربيـة وبحيث لا تتكرر مثل هذه الأزمة في المستقبل.

التساؤل الثـاني هو حول دور العـرب في النظام الاقتصـادي الدولي. فحتى الآن الدور الإستراتيجي للعـرب هو النفط. فالنفط مثلما أشرت في دراستي التي عـرضتها حول الأبعـاد الاقتصاديـة للغزو العراقي للكـويت، يفقد الآن قيمتـه الإستراتيجية، والعالم من بـداية السبعينيات حتى الآن بدأ يتخذ خطـوات لتقليل أهمية الاعتماد على النفط. طبعـا أنا لم أقرأ الـدراسة التي ذكـرها الـدكتور طـه والتي نشرت في المستقبل العربي بقلم الدكتور عبد الخالق عبد الله حـول أهمية النفط بالنسبة للدول الصناعية الغربية، لكن أنـا أعتقد أنه يبدو أن عنده مشكلة مع الغرب تجعلـه يتوقع أن الغرب ممكن أن يشن حربا عالمية أو حربا نووية حول النفط. لأنه مثلما ذكرت في دراستي أن الرئيس بوش يوم تحرير الكويت ألقى خطـابا مهما قال فيه من الآن فصاعدا يجب أن نكرس جهودنـا العلمية لتقليل اعتمادنا على النفط حتى لا نتورط مـرة أخرى في مثل هذه الأزمـة. وأنا أعتقـد أننا كعرب لابـد أن ننتبه لهذه التوجهـات وهذه التـوجهات أصبحت هيكلية في النظام الاقتصادي الصناعي الغربي.

أما الموضوع الذي أشـار إليه الدكتور محمود عودة حـول موضوع الخصخصة فإن رأسمالية الـدولة تقـاوم دائما الخصخصة. ونحن الآن في الكـويت صار لنـا أكثر من خمس سنوات نتكلم عن الخصخصة ومازالت البيروقراطيـة عندنا ترفض الخصخصة

ليس في مصر حتى هنا في الكويت، مكانك راوح، إذن ليس هناك إمكان للتطور إلا إذا حصل تغيير في الادارات التي تدير وتهيمن على الاقتصاد.

د. قاسم عبده قاسم:

لي تساؤل بالمحاضرة القيمة التي ألقاها الدكتور محمد والتعقيب الذي عقب به الدكتور طه.

في الحقيقة مسألة شبه الدائرة الجهنمية أو الشريرة أو الحتمية التي تفضي إلى إجهاض مشاريع التنمية العربية بدءا من محمد علي لغاية جمال عبد الناصر، وأنا لن ألحق بها مثلما ألحق بها الدكتور محمد المشروع الصدامي لأنه ألست ترى أن هناك نوعا من الظلم في أن تضع تجربة محمد علي وتجربة جمال عبد الناصر في سلة واحدة مع التجربة الصدامية؟ ثم ألا يمكن تفسير هذه المسألة، وهي مسألة شبه الدائرة الجهنمية أو الشريرة، في ضوء أصحاب المصلحة في إجهاض المشروعات التنموية في منطقتنا. ألا يمكن وضع هذا في الاعتبار بعيدا عن أي كلام عن التفسير التآمري للتاريخ.

المسألة الثانية هو أنك أشرت إلى أن هناك نوعا من الممارسات المتشابهة، وأن قرار الغزو المنفرد في العراق كان مشابها لقرارات أخرى، وصديقنا الدكتور طه رفض هذا. أنا في الحقيقة أؤيدك لكن من ناحية ثانية، إن قرار الغزو كان قرارا فرديا من صدام وقرارات المساندة أو المواجهة أو المعارضة أو الوقوف على الحياد كلها، كانت قرارات فردية. وعلى الأقل في مصر — وطبعا ينسحب هذا على بقية العالم العربي لكن على الأقل في مصر — كانت مؤسسة الرئاسة فقط هي التي تتولى إدارة الموقف المصري ولم نسمع مجلس الوزراء ولا الحزب الوطني ولا مجلس الشعب ولا الجماهير ولا أي أحد، الرئيس هو الذي يقف ويسأل ويجيب.

د. المنصف الشنوفي:

استمعت إلى الدراسة القيمة التي ألقاها الزميل الدكتور محمد سعيد والشيء اللافت للنظر هو الزخم والازدحام في المفاهيم وفي المصطلحات، هذا شيء يغني اللغة العربية ولكنه من حيث الفهم أنا لم أفهم.

تراكم وازدحام في المصطلحات المستوردة والمعربة والأعجمية وغير الأعجمية تجعل الباحث، ونحن في «عالم المعرفة»، يتطلب شيئا من النسبية في الأحكام. ونفس الشيء أقوله فيما يتعلق بالأخ المعقب: لنعتمد النسبية في الأحكام. لا أقول الموضوعية إنما منهجيا شيء من النسبية، وإلا لن أقرأك كمطالع وكجمهور. نأتي إلى المقاربة التاريخية أو العلمية. أنا لا أؤمن، تاريخيا ومن حيث المنهج التاريخي، بالطفرة وبالانتقال السريع. إنما أؤمن بنظرة انتقالية في التطور التاريخي. فاستغرب حتى من حيث التقديم ومن حيث المصطلحات، نتيجة لكارثة الكويت وللغزو سيكون انهيار العالم العربي ومكانة كذا وكذا وكذا، فالمقاربة لا تقنعني لأنني لا أؤمن ولا أقبل في نطاق القراءات الجديدة مثل هذه النظرة. وكنت أود أن تركز الدراسة على ما أشار إليه بعض المتداخلين الآن من خصوصية هذا الغزو وفظاعته في عصر اعتقدنا فيه أن مثل هذا السلوك قد ولى واندثر. ففي صميم أواخر القرن العشرين بعد التقدم التكنولوجي وبعد التقدم الحضاري نعيش سلوكا بدائيا رفضه من لهم مسحة من العقل من الأول، وانساق معه من كان متشبثا بالأيديولوجية، وإن كنا نقبل عنوانا وحيدا من عناوينك، في نطاق الانهيار وفي انعكاس مباشر لأزمة الخليج، هو موت وانهيار الأيديولوجية العربية والأيديولوجية الاشتراكية والأيديولوجية البعثية على وجه الخصوص. انهارت اطلاقا بهذا السلوك. وكان حريا بنا جميعا، وخاصة في مثل هذه الورقة، أن نشير إلى مثل هذا الموضوع.

أخيرا بخصوص العلاقات الدولية والمصطلحات نفسها، هي مرتبطة كذلك بالنفط ولعلك تعرف أن النظام الاقتصادي الجديد والنظام العالمي الإعلامي الجديد، وما نادى به بوش من غير شك هو وثيق الصلة بهذه القوة أو الطاقة التي يحتاج إليها الغرب وتحتاج إليها أمريكا وهي النفط. فليس إذن مصطلحا اخترعه بوش ولن يكون له غد، أنا أعتقد من حيث التحليل المتأني والقراءة المتواضعة للتاريخ أنه استئناف ومعالجة جديدة لموضوع مطروح منذ السبعينيات في خصوص قضية دول عدم الانحياز وموقفها من قضايا النفط على الخصوص.

د. سليمان العسكري :

بودي أن أشكر الدكتور محمد والدكتور طه على القيمة والتعليق القيم، وأن أعلق بملاحظات سريعة على إشارات وردت في الورقة الأصلية للدكتور محمد. إشارة تقول بوجود تخوف في بعض الكتابات الغربية المعاصرة مما يحدث في الجنوب أو تفكك في الجنوب، خاصة بعض التيارات الدينية التي بدأ ينظر لها وكأنها تشكل نموا جديدا معاديا للغرب وحضارة الغرب والفكر السياسي والاقتصادي الغربي.

إن الحركة الإسلامية بالذات، التي يتم التركيز عليها الآن، ستصل في النهاية إلى اتفاق وربما تحالف مع أمريكا، ولن تصطدم مع الغرب مثلما يثار التخويف منها، إنما هناك هوامش بسيطة يمكن الاتفاق عليها بسهولة.

الإشارة الثانية هي عسكرة المجتمع العربي أو الراديكالية الزائفة التي اعتمدت على عسكرة المجتمع. فبالنسبة للمجتمع العربي اعتقد أن أي قراءة متأنية للتاريخ العربي الإسلامي منذ قيام الدولة العربية الإسلامية ستبين أن عسكرة المجتمع العربي كانت صفة دائمة وملازمة لهذه الدولة منذ بدأ إنشاء ديوان الجند في الدولة الأموية، وهو الإعلان الرسمي بتأسيس الجيش النظامي للدولة الأموية، وإلى يومنا هذا السلطة العسكرية أو المجتمع العسكري هو المهيمن على السياسات في الدولة العربية. ولا أرى أننا مررنا بأي نظام سياسي مدني مخالف لهذه القاعدة في كل مجتمعاتنا سواء في مراحل الصعود والنمو أو في مرحلة التخاذل والتفكك. مسألة أخيرة أشير إليها في ثنايا البحث من قبل الدكتور محمد وطرحها أيضا في النقاش أكثر من مرة وهي التساؤل عن موضوع الحصار الاقتصادي على العراق. الحقيقة أنني لا أعترض على أن الحصار الاقتصادي يسبب كوارث للشعب العراقي ولا أختلف حول موضوع أهمية رفع الحصار، إذا كان سيصب في مصلحة الشعب العراقي وليس مصلحة النظام البعثي الحاكم واستمراره. وكل المؤشرات والوقائع تدل على أن أي رفع للحصار الاقتصادي عن النظام العراقي في الوقت الحاضر سوف يصب في زيادة

هيمنة وعسكرة المجتمع العراقي أكثر، ولن يستفيد منه المواطن العراقي والذي يفترض أن رفع الحصار يوجه لمصلحته.

تعقيب الباحث:

أتقدم بالشكر لجميع من ساهموا في مناقشة هذه الورقة وأنا زعمت من البداية أنها مجرد اجتهاد، وأكدت على نسبية معظم الأحكام القائمة بها، بل إنني مستعد الآن لمراجعة الكثير من هذه الاستنتاجات ولم أقم بصياغة أي استنتاج على طريقة سوف يحدث وإنما كنت دائما أقول: «من المرجح» و«من المحتمل» . . . إلخ.

قضية المصطلحات، أعتقد أن بعض المصطلحات بالفعل غير مألوفة لأنها من ابتكاري وليست ترجمة لأشياء موجودة. لأني ظننت أن هناك حاجة حقيقية إلى مصطلح أو آخر مثل مصطلح السياسية التعبيرية والذي يشار إليه عادة في اللغات الأجنبية «Identity Politics»، لكنه ليس الأمر نفسه. ومع ذلك فهذه كلها اجتهادات لا أظن أنها بالضرورة صحيحة. وهي اجتهاد يقطع نصف خطوة على طريق المراجعة الشاملة لثقافتنا العربية الراهنة. وأحد أهم أسس هذه المراجعة مراجعة نظرية الإمبريالية الموروثة من الماركسية وبحكم الستالينية التي تؤكد أن كل مجتمع غربي أو رأسمالي متقدم هو إمبريالي بضرورة التعريف، ويتوحد فيه تعريف الرأسمالية الاحتكارية بتعريف الإمبريالية. وظننت أن هناك مئات من المشاكل في هذه النظرية من وجهة نظر «النظرية»، من وجهة نظر التأمل الدقيق للنظرية، هذه النظرية لا يمكن إنقاذها سواء في القول بحتمية تصدير رأس المال أو حتمية السيطرة على جنوب العالم، وبكل صياغاتها سواء كانت لينين أو رونالكسمبورج مثلا. معظم الصياغات ثبت تجريبيا أنها غير صحيحة.

وأنا أعتقد أن تعريفي للإمبريالية أقرب للمعقولية من حيث إنه ينبغي تمييز الإمبريالية كسياسة وليست كواقع اجتماعي بعينه، بدليل أن هناك مجتمعات لا تمارس أي ضغوط، مجتمعات رأسمالية احتكارية لا تمارس أي ضغوط عالمية على الإطلاق من نوع مجتمعات دول شمال أوروبا مثلا.

الإمبريـاليـة في تقـديـري ليسـت مجرد هيكل للسيطـرة وإنما الأمـر الأعمق في الامبريالية أنها سياسة ترمى في الجوهـر إلى استخدام الأدوات السياسية أو العسكرية القسرية للحصـول على مزايـا سياسيـة أو اقتصاديـة أو ثقافيـة، وربما تكون أحيـانا الدوافع الثقـافية والسيـاسية للاستعمار أهم بكثير من الـدوافع الاقتصاديـة . وهناك دراسـات كثيرة تبرهن بصورة تجريبيـة (نظريـة مودورسكي، جلبن، الأعمال المهمـة لكينـدي، أولغلن) على أن الإمبرياليـة — المشروع الإمبريـالي الغربي بمعنى التمـدد العنيف في الخارج من أجل الاحتـلال وهـو تشكل خـاص من الإمبرياليـة — كـان مرتبطا بـانفلات المنافسات بين المراكز الـرأسمالية المتقدمة بأكثر بكثير مما كان يرتبط بـالحاجـة لتصـديـر رأس المال، وفي معظـم المستعمـرات لم يتم تصـديـر رأس المال وخلافه . فهناك عشرات من الأدلة تجعل النظريـة بالية ومهجورة الآن . أهمية مناقشة هذه القضية لسببين، الأول أن خطاب الامبرياليـة بحكم ميكانيكيته يتحول لأساس تبريري مهم لكل حكـام العالم الثالث، وكـان تحولا مهما أيضا في إطار تبريـر كل ما يفعلـه أي أفاق يصطـدم مع الغرب بحكم أنـه منـاضل من أجل التحرر الـوطني . فحتى عيـدي أمين وخـلافـه وأمثـال ميكـي مـاوس والفـاشست، كل الأصنـاف، مادامت اصطدمت مع الغـرب لحظة تصبح حركات التحرر الوطني ضـد الإمبريالية تقوم بدور تقـدمي وكلام من هذا النـوع . وأنا أقول لا، علينا أن نفض نهائيـا الثنائية الخاصة بـالغرب والعرب أو الغـرب والعالم الثالـث إنه داخل الغرب هنـاك نضالات ديمقراطية مهمة، بل إنني أنسب للنضالات الديمقراطية في الغرب الفضل الأساسي في نجاح حركة التحرر الوطني في مجتمعات الجنوب بمعنى أن النضالات الديمقراطية في داخل أوروبـا، في داخـل المشروع الاستعماري، أو ضـد المشروع الاستعماري من الـداخـل، كـانت هي الأســاس في انحصـار المشروع الامبريـالي وليـس الانتصـار العسكري لحركات التحـرر الوطني، وهناك سبعة نماذج من النضـال العسكري فقط للتحـرر الوطني وبقيـة حـالات التحرر الـوطني هي نضـالات سيـاسية كـان يمكن الاستمـرار في قمعها عسكـريـا لولا فضل التطـور المدهش للقـوى الـديمقراطيـة في أوروبا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

أزعم أيضا أن النظام الدولي لم يكن برغم أن به سمات إقطاعية قوية، منها سيطرة

قمة هرمية على النظام إلا أنه وبرغم استمرار هذه السمات فإن هذه السمات ليست ثابتة. السمة الإقطاعية التي تعرف الإمبريالية في تقديري ليست ثابتة. بمعنى أنه مادام النظام فيه حركية إذن هذا ينفي السمة الأساسية في الامبريالية وهي أنها تثبيت الأمر الواقع، تثبيت هياكل السيطرة، من هنا أقول إنه في الفترة لغاية ٧٥ حدث تحول ديمقراطي مدهش على مستوى النظام الدولي، وهنا قضية ثانوية إن الذين كانوا يطالبون بدمقرطة النظام الدولي كانوا يمارسون الاستبداد في داخل بلادهم، والذين كانوا يطالبون بإعادة توزيع الثروة على مستوى العالم كانوا يمارسون احتكارا للثروة على المستوى الداخلي.

لكن على أي حال شهد العالم فعلا حركة قوية لدمقرطة النظام الدولي من خلال دور أبرز للجمعية العامة، اهتمام أكبر بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة بقضايا حفظ وصيانة السلام الدولي، تحول مهم تجاه دور أبرز للأمانة العامة التي تقوم فيها دبلوماسية العالم الثالث بدور رئيسي. هذه الحركة أصبحت حركة مضادة من عام ٧٥ ولا صلة لها بغورباتشوف بل ترتبط بانهيار الإستراتيجية التي اسمتها استراتيجية العمل على تغيير العالم من خلال السياسة وليس من خلال الأداء الاقتصادي والمستويات الأميز والأفضل في الأداء الداخلي في مجتمعات العالم الثالث.

الاختيار الراديكالي الزائف أنا مضطر فيه أن أقول إن هناك فعلا شيئا ما يشترك بين محمد علي وعبد الناصر وصدام حسين، لكنني أميز الصدامية السياسية باعتبار أن لها شكلا خاصا متميزاً ببعض السمات النوعية عن الاختيار الراديكالي الزائف، وأعرف الاختيار الراديكالي الزائف بمجموعة من المعطيات، أولا غلبة السياسة التعبيرية بمعنى رؤية الدولة، وهناك رؤيتان للدولة: رؤية كونية للدولة في شكلين أساسيين إما الدولة هي أداة الحل المنهجي للصراعات الداخلية وإعادة التفاوض حول بناء هيكل مستقر للمصالحة السياسة، وإما الدولة التي تقوم بدور «رسالي» على أساس أن المجتمع عضوي واحد له دماغ واحدة، هذا المجتمع يعبر عن هوية وبالتالي له رسالة مقدسة. هذا المجتمع يميل بصورة تلقائية إلى التمركز حول الدولة، أي إلغاء أو تهميش المجتمع لصالح الدولة، وفي هذا السياق القيام بالاهتمام الشديد بالأجندة السياسية والإستراتيجية، وأنا لا أنادي بإلغاء الاهتمام بالأجندة السياسية والإستراتيجية، إنما أقول

إن هناك عدم توازن شديدا نتيجة للاهتمام البارز جداً بالأجندة السياسية والإستراتيجية والتي كانت عادة مقتل كل التجارب الراديكالية، هذه التجارب عموما أو هذه الأيديولوجية تتسم أيضا بنزعة للخارج يعني للعمل الخارجي.

وغالبا سهولة الاشتباك في النزاعات المسلحة أحيانا بشكل عدواني وأحيانا بشكل انتقائي، وأنا أنسب الاصطدامات العسكرية المبكرة إلى الدفاع وليس الهجوم، لكن ما كنت أدعو إليه هو تأمل استراتيجيات بديلة مادمنا نداوم على الاصطدام مع الغرب والغرب عداوني ويمارس العنف علينا لا باعتباره غربا بل باعتبار أن هناك قوة امبريالية داخل الغرب يعني قوة اجتماعية سياسية امبريالية تصعد لسدة الحكم أحيانا وتمارس عنفا عظيما على أمتنا. ولكن المشكلة في رد الفعل تجاه هذا، الراديكالية الزائفة تعمل رد فعل ميكانيكيا بمعنى أن كل ضربة من الغرب لابد أن يواجهها ضربة فورية للغرب، وبالتالي عسكرة المجتمع، وبالتالي الاشتباك في صدامات مع طرف أقوى دائما ما تنتهي بانتكاسات خارجية قوية جدا تؤدي إلى تكميش المجتمع، تؤدي لانهيار المعنويات، تؤدي لسقوط مشروع بدا في لحظات معينة تنمويا، هنا محمد علي مقتله الحقيقي في رأيي كان في التوسع الخارجي، إهدار موارد البلد بدلا من استكمال تجربة التنمية أو التطورات المهمة في التحول الاقتصادي الاجتماعي، هو في الحقيقة أغرق الموارد في حروب خارجية كثيرة لم تفد منها البلاد بشيء، أعتقد أيضا أن استسهال الحرب عند عبد الناصر سبب مهم في هذا السياق، سواء في حرب اليمن أو في حرب ٦٧.

فيما يتصل بحقوق الإنسان أنا في الحقيقة أكدت أن أحد إشكالات الفكر العربي أنه لم يتعامل باستقامة مع عدد من التجديدات الفكرية المهمة التي طرأت على الفكر السياسي الدولي بعد أزمة الخليج، ومنها فكرة النظام العالمي الجديد وفكرة حق التدخل الإنساني. وما أزعمه هو أن مطلبنا بتدخل المجتمع الدولي في البوسنة لا يمكن إقامته على الدور التقليدي لمجلس الأمن وفقا للمواد المعنية في الميثاق لأنها ليست حالة تهديد للأمن والسلام العالميين، ولا يمكن إقامته على شيء آخر غير حق التدخل الإنساني، إذن كنا محتاجين أصلا لتجديد مؤسسي في النظام الدولي يوفق ويدخل تعديلا في الميثاق يقوم بالفعل على حق التدخل الإنساني، لأنه لا توجد

طريقة ثانية لحل المشكلة الصومالية أو أي أساس قانوني للتدخل في الصومال، غير حق التدخل الإنساني، بمعنى المسؤولية العامة لعموم الإنسانية في صيانة الحياة أو منع جرائم مثل جرائم إبادة الأجناس، وفي الظروف التي لا تظهر فيها آليات لدرء أو ردع مثل هذه التهديدات أو إنهائها من داخل مجتمع أحيانا لايملك القدرة، المجتمع العراقي غير قادر، فيصبح من المهم جدا التدخل. هنا الحالة الخاصة للأكراد حالة مثالية، وحالة الصومال حالة مثالية، وأعتقد أن الفكر العربي أيضا يمكن أن يتعامل مع الشعار بروح إيجابية، فإذن أنا أويد حق التدخل الإنساني وأطالب بتوثيقه وتعميمه واعتباره جزءا من الميثاق، ميثاق الأمم المتحدة، ونتصرف على أساسه. كقاعدة قانونية، يعني بصورة متجانسة هو أهم صفات القاعدة القانونية.

وأنا أنفي بشدة أن قرار الغزو العراقي للكويت كان قراراً خارقاً. هو قرار خارق بالنسبة لنا لأننا نتكلم على الآلام الكويتية وهي الآم مبررة ومشروعة تماما، لكن لم يتكلم أحد عن آلام إعادة غزو الأكراد في ٧٦ ولم يتكلم أحد عن إعادة غزو المنطقة الشمالية في سنة ٨٩، ولم يتكلم أحد عن الإبادة للبشر من خلال استخدام الأسلحة الكيماوية. ولا تقل جريمة الغزو العراقي لإيران هولا سواء من حيث الحجم الإجمالي للخسائر («٥٠٠» مليار دولار و«٢٥٠» ألف شخص إما قتلوا أو أعيقوا) وهذا أكثر بكثير مما حصل في الغزو العراقي. وبالتأكيد كان من حق الشعب الإيراني أن يمنع هذا، إذن هو لم يكن قرارا خارقا بل هو قرار متسق تماما مع مركب سياسي أيديولوجي بل حتى مع عقلية وذهنية معينة، تتصور أن لها مصيرا وقدرا، وتتصور أنها يمكن أن تجرب حظها لنهاية المطاف إذا ثبتت عندها للنهاية ووضعت العالم كله عند حافة الهاوية وخلافه. هل من الظلم الجمع بين التجربة الصدامية وكل من محمد علي وعبد الناصر. بالفعل طبعا هناك ظلم لكن أنا أجمع عند مستوى معين، أن هناك بالفعل ذهنية سياسية تدير الحياة السياسية لأمة بصورة معينة فيها نقط مشتركة، بعد هذا هناك خلاف جذري. عبد الناصر لم يكن في أي وقت بالقسوة والوحشية التي يتصف بها صدام حسين، لا في الداخل ولا في الخارج. وبالتأكيد مشروعه كان مشروعا به درجة عالية جدا من النبل. كل الموضوع أن نظام عبد الناصر اتسم أساسا بتصور للعالم يقوم على مستوى كبير جدا من العسكرة. ومصر واحدة من البلاد

القليلة التي كان مستوى الإنفاق العسكري فيها يصل إلى ٥٠٪ من الميزانية العامة و٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. مستوى عال جداً فيه تقريبا مليون جندي، فيه تعبئة شاملة، المجتمع كله مقولب على نسق معين مثل النظام العسكري. وكل التجارب التي نسميها «الراديكالية الزائفة» قائمة على فلسفة ميكانيكية لا جدلية لا تاريخية، لا تدرك أن الانتصار والهزيمة عملية طويلة وممتدة وتحتمل أحيانا الدفاع والانخراط في عمل عسكري لكنها تملي أحيانا الانسحاب الذكي من الانسحاق تحت وطأة آلة عسكرية جبارة للشمال، بحكم التفوق التكنولوجي، وأحيانا ذكاء شعوب أو أمم أو قيادات وبالتحديد في فعل الانسحاب هذا، وتأجيل الاصطدام حتى يستكمل المشروع التنموي بحيث يعطي عائدا على مستوى التكنولوجيا والأداء التنظيمي والمؤسسي والعسكري.

تعقيب (المعقب على البحث):

هناك ثلاث ملاحظات سريعة:

الملاحظة الأولى حول ما قيل عن نسبية الأحكام. طبعا العرض الشفوي يختلف عن العرض المكتوب. ففي العرض المكتوب يكون المرء أكثر حذرا وتوخيا للدقة، في حين أنه قد يكون متعجلا في العرض الشفوي. لكن يبقى أن رفض إصدار الأحكام يمكن أن يقودني إلى موقف يسمونه في الفلسفة «اللاأدرية»، يعني لا أدري شيئا، لكن لا، فأنا استطيع أن أعرف بشكل عام أن التقدم غاية وأنه لابد من التقدم لكن يمكن أن يكون النسبي هنا في وسائل التقدم، لا توجد وصفة جاهزة أو نظرية جاهزة تقدم لي، مثل الماركسية ومثل الليبرالية — بين قوسين الدجماتية — تقدم لي إجابة عن كل الأسئلة أو أقول مثلا إن السلام مضمونه يتضمن تطبيع العلاقات مع إسرائيل لكن ركائز السلام، حدود التكامل، هنا لا إكراه في التفاصيل كما يقول الدكتور سعيد النجار. لكن أقصد فكرة مثل فكرة حتمية هزيمة صدام، كتبنا كلنا أي إنسان عاقل قرأ الخريطة العالمية، الأوضاع الإقليمية، علاقات القوى تقول إن صدام سيهزم، وهناك كثيرون ركبهم الوهم أن صدام سينتصر ويفلت بها لكن الحساب العقلاني يمكن أن يوصلني لحكم يبدو أنه حكم مطلق لأنه لا يترك مجالا

لمقولة ربما ينهزم صدام. ربما لا ينهزم. لا، أنا بالنسبة لي فكرة الحقيقة بحساب عقلي بارد مبني على براهين وعلى تحليل من حقي أن أخلص لأنه من المحتم أن ينهزم. أو أن أقول مثلا النظام الشيوعي الذي يقوم على الأسس واحد اثنين ثلاثة أربعة من المحتم أن ينهار وليس معناه بالضرورة أن الوصفة الليبرالية الجامدة التي يقدمها س أو ص من الناس أو المؤسسات هي الوصفة السحرية. ههنا نجد الحكم المطلق الذي يمكن رفضه.

الملاحظة الثانية، تتعلق بالغزو العراقي. أنا في الحقيقة أرى أن هذا انقطاع وليس استمرارا. وهنا مازلت أسجل اختلافي مع زميلي الدكتور محمد، انقطاع وليس استمرارا حتى بالمقارنة مع تقاليد ما يسميه بالراديكالية الزائفة. بما في ذلك الراديكالية الناصرية التي رفضت أن توحد السودان بالقوة، والتي رفضت أن تقضي على الانفصال السوري بالقوة، بما في ذلك الراديكالية الزائفة للإسلامية الأصولية في السودان والتي يعد صراعها في الجنوب أيضا شيئا مختلفا وبما في ذلك الراديكالية الزائفة لصدام حسين في علاقته مع الأكراد أو الشيعة. فما حدث من غزو للكويت انقطاع وليس استمرارا لأنه لم تكن توجد في تقاليد الراديكالية الزائفة العربية حتى هذا الحدث فكرة التوحيد بالقوة، أن ألغي وجود دولة، وهذا انقطاع حتى في التقاليد الدولية، والتعامل معه في الأمم المتحدة فعلا به شيء نوعي مختلف عن التعامل مع الأزمات التي يقول الدكتور محمد إنها مماثلة. لا، هناك شيء نوعي جديد هنا فكرة أن دولة تلغي وجود دولة. حتى حالة البوسنة والهرسك الصراع أساسا من داخل البوسنة والهرسك وهذه حقيقة تحتاج إلى أن نتأملها.

الملاحظة الثالثة، وهي الأهم من منظور المستقبل، فعلا العرب يعانون من واقع التهميش أو من ميل واتجاه للتهميش، هذا التهميش له عوامله الخارجية والداخلية. أيضا هذا التهميش اقتصادي وسياسي، وأنا أعتقد أنه في مجال الاقتصاد بالذات يكمن سبيل وأد ما يسميه الدكتور محمد بالراديكالية الزائفة. وهنا في الحقيقة نجد رأيين: واحد يقول إن الصراع السياسي والثروة وإسقاط النظم وما إلى ذلك هو الذي يفتح لي الطريق للتقدم، وأنا شخصيا أقول «لا» وعندي الحقيقة مثال بسيط جدا مثل مدينة العاشر من رمضان في مصر. مدينة صناعية في سنتين بدأت تنتج ربع صادرات

مصر الصناعية، خلقت جمعية مستثمري العاشر من رمضان، أصبح لها سطوة ونفوذ كإحدى مؤسسات المجتمع المدني التي تتشكل من جديد على صانع القرار، هذا على المدى البعيد، أنا أرى أن التحولات الاقتصادية والسياسية الليبرالية الملائمة لظروفنا يمكن أن تمثل طريق تصفية الراديكالية.

البحث الثالث

الشرعية السياسية في الخطاب السياسي العربي والاحتلال العراقي للكويت

د. منصور بوخمسين

بينما تنحصر الآثار المادية للغزو العراقي للكويت في الكويت والعراق وسكان هذين البلدين من كويتيين وعراقيين وجنسيات أخرى، تتجاوز آثاره الفكرية هذين البلدين وتمتد لتشمل مساحة العالم العربي برمته.

وأي مسح للإنتاج الفكري أو الثقافي المتعلق بذلك الحدث بأنواعه المختلفة من كتابات صحفية أو كتب علمية أو تدعي العلمية أو شعر نبطي أو فصيح يظهر معالم تحول يقترب من الجذرية في الأنماط الفكرية التي كانت سائدة في العالم العربي قبل الأزمة وتلك التي بدأت تبرز بعد التحرير. فالخطاب العربي حول الشرعية Legitimacy والذي استقر في ذهن الأمة منذ منتصف هذ القرن تعرض لهزة أضعفت بنيته ومصداقيته إلى حد بعيد.

و«فجيعة» أبناء الخليج و«Rude Awakining» بمعسكر الضد ومواقفه وأطروحاته لا يفسرها إلا رؤيتهم لاستخدام مفاهيم تشربوها خلال جيل أو جيلين كاملين تستخدم في تبرير الجرائم والممارسات البشعة التي ارتكبت بحقهم وبحق كل ماهو عزيز عليهم. لقد فجر الغزو العديد من التناقضات الكامنة في فكر هؤلاء الناس وأجبر العديد من المثقفين والمفكرين وعامة الناس على إعادة النظر إن لم نقل رفض العديد مما كان يعتبر من مسلمات اللاوعي في الضمير العربي السياسي السائد قبل الغزو.

في المقابل تسود حالـة الضياع والإحباط قطاعا واسعا ممن قامـوا بمباركة الغزو صراحة أو ضمنا، ولا تخفي تلك الحالة الحذلقـات الأدبية أو التفسير التآمري للتاريخ بل تؤكدها وتدل عليها.

ولكن ليس من المحتم أن تبقى الفجيعة والإحباط مرارة في الحلق وغصة في القلوب. إن الأمم تتعلم من نكسـاتها والأفراد من إخفاقاتهم بمـراجعة النفس وإعادة تتبع الخطوات لمعرفة موضع الانعطاف الخاطىء خلال المسيرة ومكمن العثرة على الطريق.

ويزعـم هذا البحث أن أحـد مكامن العثرات على الطـريق كان التنـاقض الشديد بين الفهم السـائد والمقبول لمصادر الشرعية السياسيـة في الوطن العربي «Politcal Legitimacy» وبين الـواقع السيـاسي والاجتماعي السـائد وحـالـة الجمـود التي أصـابت منظـري الخطاب السيـاسي المعـاصر في وقت شهـدت المنطقة العـربية والعالم فيه تحولات جـذرية في كل جانب من جـوانب النشاط الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي وحركة السكان والمعلومات وتشابكا متزايدا مع العالم الخارجي وبـروز وتطور مؤسسـات الدولة الحديثـة التي غيرت من طبيعة المجتمعات العـربية بصـور متباينـة مختلفة ممـا خلق على أرض الواقـع حقائق جديدة لا يمكن تجاهلها أو التجاوز عنها بأي حجة أو لأي سبب.

لقد كانت من أهم الآثار الفكرية للغزو إبراز هذا التناقض وتفجيره بصورة أدت إلى إثارة التساؤل حـول مفاهيم الشرعية العـربية القومية والـدينية وإبراز عـدم ملاءمتهـا للـواقع المعـاصر وقصور عن مـواكبـة احتيـاجات الشعـوب والمؤسسات العربيـة بل وتناقضها مع أولويات الفكر الإنسـاني في أواخر القرن العشرين.

وقد تكون إحدى ايجابيات هذه الأزمة ــ إن كان لها إجابيات ـ هي محاولة بعض المفكرين العرب تحويل مشـاعر السخط والإحباط وخيبة الأمل والمرارة وسيل السبـاب والمهـاتـرات والبهلـوانيـات الفكـرية الى شيء بنـاء، وذلك

بالسمو بهذه المشاعر إلى قلق فكري يراجع النفس ويحاول الإجابة بطريقة علمية وموضوعية عما حدث للفكر العربي خلال الأزمة وأسبابه ومكونات الخروج منه، وخلق فكر جديد يستلهم الواقع واحتياجاته وحقائقه ويتطلع إلى المستقبل بعين الصدق والأمانة لا بعين الحلم والتمني «Wishful thinking». ويستعيض عن مفردات الخطاب السياسي السابقة ولغته العاطفية غير الواقعية بمفردات تناسب واقعها ولغة تلائم العصر. وأولويات جديدة لأهداف العمل السياسي كالديموقراطية وحقوق الإنسان عوضا عن الأهداف والأولويات الطوباوية الغامضة التي طالما رددها ذلك الخطاب ولا يزال.

الأمة والخلافة:

ترسخ مفهوم الأمة في الكيان الفكري للعالم الإسلامي أيام الخلافة العباسية، وارتبط هذا المفهوم بمؤسسة الخلافة. ومع تزايد الضعف السياسي لمؤسسة الخلافة العباسية ازداد التصاقها بالصبغة الدينية، وتناسب نفوذ الخلفاء العباسيين المعنوي والديني والهالة القدسية المحيطة بهم عكسيا مع قدراتهم السياسية. إذ كلما تقلصت تلك القدرات ازداد التأثير المعنوي. ومن المفارقات التاريخية أن الفقيه الماوردي وغيره من الفقهاء قد كرسوا هذه العلاقة التناسبية عندما منحوا الشرعية لولاية الاستيلاء إذا التزمت بالأمور الشرعية. وتأكد في ذلك العصر جعل أمور الخلافة من الأمور الشرعية رغم اعتراض العديد من رجال الفقه على ذلك وقد يكون أشهرهم في هذا المجال المؤرخ والقاضي ابن خلدون..

واستمد الولاة والملوك المستقلون شرعيتهم من طقوس ومراسيم وشكليات يؤدونها للخلافة وممارسات تؤكد صلاحية انتمائهم للأمة. ولقد منحتهم تلك المراسيم والممارسات الغطاء الشرعي لحكمهم بغض النظر عن طبيعة علاقة الحكام برعاياهم في الأمور الأخرى. وكتب الفقه واضحة وصريحة في هذا المجال، فهي توجب الطاعة للحاكم ودفع الضرائب له والقتال معه مادام قد

سمح بإقامة الفرائض وإكتسب الشرعية من مؤسسة الخلافة حتى وإن كان فاسقا أو ظالما .

وبتقادم الفترة وبفضل الإنتاج الفكري الكبير للفقهاء ورجال الدين وممارساتهم العملية ترسخت مفاهيم الأمة والخلافة وشكلت جزءا مهما من تراث المسلمين صبغ مؤسساتهم الإسلامية عبر قرون التاريخ بدءا بالعباسيين وحتى العثمانيين .

ومن الأهمية في هذا المجال الإدراك والفهم والأخذ بعين الاعتبار لجانب مهم من جوانب الحياة السياسية في الدولة الإسلامية التقليدية هو محدودية دور تلك الدولة في حياة الأفراد والمجتمعات وقلة وظائفها «Function» . بل إنني أزعم هنا أن عدم فهم هذا الجانب هو السبب الأهم في التناقض الذي أسلفت الحديث عنه بين مفهوم الأمة وواقع الدولة .

إذ لم يكن للدولة الإسلامية سوى دور محدود في شؤون الأفراد الاقتصادية أوالاجتماعية أو الثقافية بل الدينية أيضا . واقتصرت وظائف الدولة على أمور ثلاثة : حماية الأرض من العدوان الخارجي وإقامة الأمن في الداخل ، وتمضية القضاء . وكانت معظم الوظائف التي تعتبر مسؤولية الدولة عنها أمرا مفروغا منه ، من مسؤولية مؤسسات أخرى غير الدولة .

فالرعاية الاجتماعية والتعليم وتنظيم التجارة والصناعة والزراعة ، وحتى بناء الموانىء وإقامة السدود وحل المنازعات البسيطة كانت كلها من مسؤوليات تنظيمات أخرى كالقرية أو القبيلة أو الطائفة الحرفية أو الصنف أو الطائفة الدينية أو الطريقة الصوفية وغيرها من تنظيمات .

وكان الأفراد في تلك الدول يعيشون ضمن دوائر واحدة المركز بالنسبة للفرد ولكنها تتقاطع في دوائر عديدة . فكان الفرد جزءا أو عضوا في القرية أو القبيلة أو الطريقة الصوفية أو انتماء ديني آخر أو صنف حرفي أو طائفة حرفية أو وحدة إدارية وإقليم جغرافي . وقد لا تتفق كل أو معظم هذه الدوائر في حدودها مع

حـدود التقسيم السيـاسي أو الإداري الذي يخضـع الفرد لـه . ولم يكن لعـدم الاتفاق ذلك أهمية قصوى؛ إذ إن محدودية وظائف الدولة ومطالبها من الأفراد وسهولة الاتصال وعدم وجود الحدود السيـاسية بمفهومها الحالي جعلت الفرد أو الجماعة هي التي تقرر أهم الحدود بالنسبة لها، إذ قد تكون تلك الحدود هي حدود الطبقة الاجتماعية أو المذهب الديني أو الولاء القبلي أو غيرها من الدوائر أكثر أهمية من حدود الدول والأنظمة السياسية .

ومن نافلة القول «أن هذا النظام السياسي التقليدي يختلف اختلافا جذريا عن النظام الذي بـرز وساد في عالمنا الحديث والمعاصر إلا وهو الـدولة القومية «Nation state» . برزت الـدولة المركـزية القـومية في أوروبـا الغربيـة الحديثة وارتبط بـروزها وتطـورهـا ببروز وتطور الطبقـة البرجـوازية والنشـاط الكبير في اقتصاد تلك المنطقة وصاحب ظهـور هذه الدول تحول في الفكر الأوروبي ليس هذا مجال توصيفه، ولكن يهم بحثنـا هذا أن يشير إلى جانب من ذلك التحول يتمثل في بروز النزعة القومية وفكرة الأمة كتجسيم حي للقومية .

وقـد استمدت كل الـدول الأوروبية الحديثـة شرعيتها من تمثيلهـا للقوميـة وخلق الشعور القومي : دول فرنسا واسبانيا وانجلترا وغيرها من الدول .

أما في عـالمنا العـربي فقد بدأ هـذا النمط السياسي بـالبروز في أوائل القرن التاسع عشر في دولة محمـد علي بمصر ولكنه لم ينتشر إلا في القرن العشرين . ولقد خـرجت معظم دولنا الحديثة بحـدودها المتعارف عليهـا الآن من أشلاء الدولة العثمانيـة أو على يد القوى الإمبريالية التي حكمت عـالمنا العربي حتى وقت قريب . ورغم أن العـديد من هـذه الدول كاليمن ومصر والمغـرب يعود بتاريخه إلى آلاف السنين إلا أن أيـا من هذه الدول لم تحاول استمـداد شرعيتها من فكر مشابه لفكرة الدولة القومية الأوروبية . أو حاولت ذلك على استحياء كما في تونس التي ركز فيها بعض أعضـاء الحزب الدستوري الجديد على فكرة الشخصية التونسية المتميزة . أما المحاولات الأخرى كالفرعونية أو الفينيقية أو

غيرها من أفكار قومية محلية فقد جوبهت بمعارضة شديدة ولم تلق قبولا يذكر. لم يكن باستطاعة أي من هذه الأفكار انتزاع مفهوم الأمة من وجدان عامة الناس أو مثقفيهم. لكن ذلك المفهوم شهد تحولا مهما في نفس فترة تكون الدولة الحديثة. إذ تحول مفهوم الأمة من مفهوم ديني إلى مفهوم قومي، وتحورت الخلافة إلى زعامة، وطغى هذا المفهوم أو كاد على المفهوم التقليدي للشرعية. ولكن المحصلة النهائية بقيت واحدة. إذ استمر استمداد الشرعية مما وراء الحدود سواء كانت تلك الشرعية شرعية دينية إسلامية أو شرعية قومية عربية. وشهدت فترة ولادة الخطاب العربي السياسي المعاصر بمفرداته وأولوياته التي كرست مفهوم الأمة وأهداف الوحدة، وجعل ذلك الخطاب من الدولة القومية الحديثة التي خلع ذلك الخطاب عليها اسم الدولة القطرية دولة مرحلية تفتقر إلى الشرعية إلا بقدر ما تساهم في تكوين دولة الوحدة العربية.

ولكن افتقار الدولة الحديثة هذه إلى الغطاء الشرعي المحلي لم يحل دون اضطلاعها بدورها كدولة قومية مركزية حديثة (Centeralized Nation-state). إذ تحولت هذه الدول مع الوقت وبفضل التطور الاقتصادي والإداري إلى قوى واضحة المعالم شديدة الفعالية محددة الوظائف. وازداد تدخلها في شؤون الأفراد والجماعات، وشرعت في استلاب الفعاليات المختلفة ووظائف التنظيم والإشراف والرعاية من التنظيمات والزعامات التقليدية المختلفة، وساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إذابة الحدود بين الجماعات المختلفة ضمن الوحدة السياسية الواحدة، وبالمقابل تحولت الحدود السياسية إلى حدود واضحة وقوية تفصل أفراد الجماعة الواحدة، سواء كانت تلك الجماعة قبلية أو مهنية أو دينية عن أقرانهم في الوحدات السياسية الأخرى. وبينما كانت كافة الدوائر التي أسلفنا الحديث عنها تضعف كانت الدائرة السياسية للدولة الحديثة تزداد قوة ووضوحا في حياة الأفراد اليومية.

ولم يماثل هذا التغيير على أرض الواقع أي تغيير في مفهوم الشرعية السائد

الذي تبعته القيادات السياسية والشارع السياسي دون تدقيق كبير، أو أي تطور في الخطاب السياسي المعاصر الذي برز عند أول تكوين الدول الوطنية .

ويقول المرحوم عبدالرحمن البزاز إن تبني الأفكار الاشتراكية من قبل القوميين والوحدويين العرب لم يكن إلا هروبا من معضلة غياب المنهج وقفزا فوق مشاكل الفروقات العديدة بين الأقطار العربية المختلفة في الظروف الاقتصادية والأنماط الإدارية والتنظيمات الاجتماعية والفكرية . ولم يكن لمنظّري الشرعية الوحدوية موقف واضح من الأقليات غير العربية أو الفروق الإقليمية أو قضايا التنمية ومتطلبات العصر الحديث . وبقيت دولة الوحدة حلما يبتعد عن الواقع الذي كانت تشكله الدول القطرية الحديثة التي تصدت لواقع حياة الأفراد والجماعات ومشاكل ومتطلبات العصر الحديث ، وحاولت معالجتها بنجاح في بعض الأحيان وبالفشل في أحيان أخرى .

ولست في مضمار تقييم كفاءة أو حسن إدارة الدولة للأعباء الاجتماعية أو الاقتصادية والتعليمية وغيرها التي تصدت لها بل تأكيد سلطتها على تلك المجالات وسحبها تلك السلطة من يد الأسرة أو الجماعة وخلقها من خلال ذلك كله لطبقات ومصالح ومراكز نفوذ وقوة ترتبط ارتباطا وثيقا بالدولة القطرية الحديثة .

وقد يكون العراق الحديث مثالا واضحا لذلك التطور. لقد استخدمت الأنظمة السياسية التي تتابعت على حكم العراق كافة إمكانيات الدولة المركزية الحديثة لخلق كيان منفصل وواضح ومترابط من خليط يمثل كل ما أسلفنا الحديث عنه من دوائر قبلية أو مذهبية أو إقليمية ، إذ أقامت الدولة العراقية الحديثة سدا حقيقيا بين الجماعات الممتدة بين شط العرب وعربستان في إيران وبين قبائل الفرات الأوسط وأرحامهم في الجزيرة العربية وحاجزا بين قبائل الفرات الأعلى على جانبي الحدود العراقية والسورية . وانقطعت أنماط اتصال تعود إلى مئات السنين بين منطقة الموصل وكل من تركيا وسوريا .

وقد يكـون من سوء المصادفـات أن يتزامن وصول نظـام البعث إلى السلطة مع أول ارتفـاع حقيقي لأسعـار النفط في خـريف عام ١٩٦٩ . إذ سـاعـدت العائدات النفطية على تسارع بناء الدولة القطـرية وهدم كل ما يمت إلى الدولة التقليدية بصلة . إذ تـم القضاء تقريبا على كافة القيادات التقليدية من قيادات دينية أو عشائرية أو جماعيـة، ولم يبق من المؤسسات الشعبية الحقيقية إلا ظل واه. وخلقت المؤسسـات الجديـدة البيروقراطيـة والاقتصادية والتعليميـة جيلا يرتبط ارتباطا وثيقا بالدولة الحديثة .

ورغم الغطاء الأيديولوجي القومـي والوحدوي الذي لبسه النظام البعثي ، إلا أنه اتخذ منهجا قطريا واضحا في سياسته الخارجية والداخلية .

واتخذ ذلك النظـام منهجـا واضح التنـاقض بين الخطـاب السيـاسي والممارسـات الفعلية. إذ بينما انتشرت دعـاوى الـوحدة والقـوميـة ، عمل ذلك النظام على إفشـال كل محاولات الوحدة سواء في ١٩٦٣ مع مصر وسـوريا أو عـام ١٩٦٩ عنـدما تـوصل شقـا حـزب البعث في سوريـا والعـراق إلى صيغ الوحدة، ودخل ذلـك النظام في منازعات لم تنته مع جيرانـه العرب . وفيما دفع النظام بشعار محاربة الاستعمار والإمبريالية ، ارتبطت سيـاساته بالقوى الغربية ارتباطا وثيقا وتحالف معها في أكثر من مناسبـة لعل أبرزها حربه مع ايران ، كما ارتبطت سياسـاته الاقتصاديـة مع الغرب في سلسلـة متشابكة من العـلاقات كانت في بعض نواحيها أشد بشاعة من أشكال الاستعمار التقليدي . كل ذلك في ظل إعلام عالي الضجيج وخطاب قـومي وحدوي معاد للاستعمار يوزع تهم العمالـة والخيـانـة ذات اليمين وذات الشمال . كما شن سلسلـة من الحروب الـداخلية ضـد الأكـراد والشيعـة وغيرهم في محاولـة لصهر القطـر أو التطهير العـرقي، وتمت تغطيـة تلك الحروب أيضـا بغطاء من الشرعيـة القـوميـة التي وجدت المساندة أو السكوت في الشارع العربي .

وكما اسخدم صـدام إمكانيـة الدولـة القطريـة لغزو الكويت فـإنه استغل

كـذلك شرعية الـوحدة كغطـاء لذلك العمل، على الـرغم من أن ذلك العمل ليس سوى حلقة أخرى في بناء الدولة القطـرية الوطنية واستكمال أجزاء الوطن بمفهوم الـدولة الوطنيـة الحديثة، كما يظهـر بكل وضوح في بيانـات الغزو. ولم يكن العراق هو الدولة الوطنية الـوحيدة في هذا المجال، إذ نجد في كافة الدول العربية ذات التناقض الواضح بين الولاء اللفظي والصخب الإعلامي والمراسيم والطقوس الـوحدويـة وارتداء لبـاس الشرعية العـربية غير الممارسـات الفعلية للأنظمة السياسية التي وضعت مصالحها في المقام الأول، حتى وإن تعارضت تلك المصـالح مع المصالح القـوميـة العربيـة. والأمثلة لا تعـد ولا تحصى على ذلك. ونما مع تلك الممارسـات نـوع من التفكير الانفصـامي الـذي استمـد معـاييره بصورة متـزامنـة من أمور الـواقع ومعـايير الخطـاب السياسي القـومي والديني. وبمـوجب هذا النمط من التفكير أبـاح الشارع القطـري لنفسه أي ممارسـة معاكسة للخطـاب القومي مادامت انسجمت مع مصـالح القطر، أو حتى مصـالح النظـام السيـاسي، بينما استنكـرت نفس الممارسـة إذا ارتكبهـا الآخـرون بحجـة خـروج هـذه الممارسـة عن المنهج القـومي المفترض. وهكـذا استبـاح الأردن والعـراق وغيرهما حق محاصرة القـوى الفلسطينيـة وتقليص فعـالياتها بل وضربها بحجـة إخـلالها بالأمـن والنظام، لكن الجميع استنكـر مـوقف لبنـان بـوجـه النضـال الفلسطيني واستنكـر الجميـع ـ بمن فيهم اللبنانيون ـ محاولة الحكومـة الأردنية إزالة الوضع الخاص للتنظيمات السياسية والعسكريـة في الأردن في سنة ١٩٧٠. ومما يجدر ذكـره هنا أن الملك حسين في إحدى مقابـلاته الأخيـرة أورد في مجـال عتبه على الكويتيين كـون هؤلاء قد «وقفوا ضد الأردن في محاولاته المشروعـة لإعادة الأمن والنظام في سبتمبر الأسود إلى عمان بعد أن عبثت به أيادي منظمة التحريـر» وذكّر بدور الكويت في إنقاذ ياسر عرفات.

إن من عدم الدقـة القول إن الإعلام العراقي قد خلق جـو التأييد لصدام الذي ساد أكثر من شارع وتردد على الكثير من الألسنة، رغم فداحة وبشاعة

مـا قام بـه . إن الأدق هـو القول إن التـأييد الجماهيري هـو الـذي قاد إعـلام صدام . لقد استجابت تلك الجماهير لمأثـور متوارث يمنح الشرعية لأي عمل باسم الوحدة . ويمنح التأييد التلقائي لأي شخص يتقمص شخصية الزعيم أو القائد أو المستبد المستنير، وغير ذلك من أسماء حفلت بها أدبيـات الوحدة القوميـة . إن تأييد مغـامرة صدام ليس سـوى رأس جبل الجليد الظـاهر من مخاطـر نمط فكـري لا يطـابق حقـائق الواقع وأولـويـات العصر وتطلعـات المستقبل والقيم الإنسانية . وأرجو ألا يفهم من كـلامي هذا أن المأثور السائد في الفكـر العربي عن الشرعيـة يفرض غطـاء شرعيا للظلم أو القهـر. ولكنني أزعم أنه يحمل بـذور التغاضي عن الـدكتاتـورية وقبول المغـامرات التـوسعية والتجاوز عـن اضطهاد الأقليـات وابتلاعـا لكيانـات الصغيرة ، أو كما يقول كنعان مكيـة تعليقا على الأنفال (والأنفال كما تعـرفون كانت عمليـة التدمير المبرمجة التي قام بها النظام العراقي ضد الأكراد بقيادة علي حسن المجيد) يقول كنعان مكيـة : «لقد أثرنا الـدنيا احتجاجـا على تدمير الصهاينة لستين قـرية عربية في فلسطين، ومن حقنـا ذلك ، ولكن صوتا واحدا لم يـرتفع احتجاجا على تـدمير أربعـة آلاف قـريـة وبلـدة ومـدينـة وتـراث شعبي يمتـد لآلاف السنين» . من نـاحية أخـرى كـان نتيجة لـلانشقـاق الحاد في صفوف العـالم العربي الذي أحدثته مغامرة صدام والصراع بين الأنشطة السياسية والجماعات المتعارضة الـذي رافق وتبع تلك المغامرة أن اندفعـت إلى السطح أنماط فكـرية جديـدة تصب في قنـاة شرعية شوفينيـة جديـدة تنطبق مع الحدود السيـاسية والمصالح المباشرة للأنظمة السياسية . فبيانات احتلال الكويت تتحدث عن العـراق العظيم وعن العـراقيين (وهنـا التعبير العراقـي «تاج العـرب وعقـال رؤوسهم») .

والبيان الذي أصـدرته نقابة العمال الأردنيين بعـد الغزو يتحدث عن فضل أبنـاء فلسطين والأردن في بنـاء حضـارة الخليج ، طبعـا مـع الإشـارة لتخلف الخليجيين وغير ذلك . وقصـائد الشعـر النبطي تتحـدث عن من هـم العـرب

فعلا، عرب القادسية وغير ذلك. والهجوم العنصري من جريدة العرب على عربان الخليج ذوي الأرداف الضخمة والأفواه الشرهة إلى غير ذلك. ولا تقل هذه الأنماط في بشاعتها عن أنماط التبرير للغزو بدعاوى الشرعية الوحدوية أو الدينية أو أولوية مفهوم الأمة أو المعايير المزدوجة لقياس الأحداث وتقييم الأفعال. ولكنني في نهاية المطاف لا أجد مبررا للشعور بالفجيعة أو الدهشة الزائدة على الحد أو الشعور بالانصعاق لسماع أو قراءة ذلك كله. إن ذلك كله ليس سوى نتاج لنمط من التفكير الازدواجي الذي مارسه العرب في عصرهم الحديث بمن فيهم أبناء الكويت والخليج. وقد يكون من الخطأ أو مضيعة الوقت محاولة الرد على دعاوى التيار المؤيد لصدام أو الدخول في نقاش أو جدل معها، أو حتى محاولة تفنيدها. إن من الأجدى في هذا المجال النظر في هذا النوع من الخطاب على أنه عرض لمرض، إن صح التعبير، أنه الواجهة الخارجية لنمط فكري أو أيديولوجي لا يستقيم مع متطلبات العصر ومفاهيمه وأولوياته، ولا يستجيب لحاجات الناس في هذا العصر، ولا يقدم لهم منهجا صالحا للتقييم أو القيام. إن معضلة انقسام موقف الشارع العربي تجاه الاحتلال العراقي للكويت، وعجز العديد من المثقفين عن استيعاب فداحة الظلم وعمق المأساة التي كان صدام يقود العراق بل والعالم العربي نحوها، ناتجة عن محاولة معالجة وضع جديد في عالم جديد بمفاهيم عفا عليها الزمن، وعجز الكثيرين عن التخلص من قوالب التفكير الجاهزة أو التفكير المؤتمت لسبب أو آخر. والتحدي الذي أمامنا الآن هو إيجاد خطاب سياسي جديد يستمد مبادئه من أولويات الحق والعدالة والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات كما يتعارف عليها الناس في العصر الحديث. وقد تكون الخطوة الأولى في مواجهة هذا التحدي هي استرجاع الماضي القريب ونقده نقدا موضوعيا والتخلص من القيود والعقد التي تراكمت في اللاوعي العربي خلال فترات الصراع الطويلة بين ذلك العالم العربي والإسلامي والعالم الخارجي، والتحرر من القوالب الفكرية الجاهزة والفكر المؤتمت وتعرية الانفصام الواضح بين

الفكر والفعل في عالمنا المعاصر على نطاق واسع، وازدواجية العديد من معايير خطابنا السياسي المعاصر.

تعقيب عام على أبحاث الندوة

د . فؤاد زكريا

عندما كنت عضوا في اللجنة التنظيمية لهذه الندوة ووافقت على أن يكون دوري في نهاية الندوة هو القيام بنوع من التعليق الشامل على الندوة، لم أكن أعرف في ذلك الحين أو لم أكن واعيا بأنني قد أوقعت نفسي في شر أعمالي بالموافقة على هذه الفكرة أو على هذا الاقتراح. لأن من يعلق على الندوة ككل لابد أن ينتظر حتى تنتهي الندوة تقريبا، ثم يبدأ في تسجيل تعليقاته سواء كانت خاصة أو عامة على هذه الندوة. وهذا بالفعل ما حدث لي، فبالرغم من أن أفكارا كثيرة جدا تدور في رأس الإنسان طوال الوقت فإني لم أبدأ في التدوين الفعلي لملاحظاتي هذه إلا صباح اليوم. مما جعلني مضطرا إلى التغيب عن الجلسة الصباحية. على أية حال وبحكم الأمر الواقع لن أطيل في التعليق على بحث الدكتور منصور، وإنما أريد أن أقول إني أتفق معه في الفكرة الرئيسية التي دارت حولها ورقته. هذه الفكرة الرئيسية هي أن الشرعية في العالم العربي الحديث قد استمدت من معان سابقة هي قدرة أي نظام على تحقيق شكل من أشكال الوحدة أو القومية أو على الأقل ادعاؤه بهذا. ولكن هذا السند الشرعي لا يتطابق على الإطلاق مع السلوك الفعلي لهذه الدول. وأظن أن الغزو العراقي للكويت هو نموذج واضح لهذا. لأن الغطاء الفكري الذي استطاع به هذا النظام أن يجتذب نسبة هائلة من الجماهير العربية كان هو على وجه التحديد تلك النقطة التي تفضل بالتنبيه إليها الدكتور منصور، وهي أنه زعم أن كل ما يرمي إليه من احتلال الكويت ليس إلا تحقيق ذلك الحلم العربي القديم، وهو بناء الدولة العربية القومية الواحدة. ربما كان الاستثناء الذي أود أن أشير إليه في هذه النقطة بالنسبة إلى القاعدة العامة التي وضعها الدكتور المنصور، ربما كان الاستثناء الوحيد هو حال دولة مثل مصر. فلا أظن أن الشرعية في دولة

كمصر قد بنيت على فكرة تحقيق الـوحدة العربية الشـاملة أو حتى المناداة بهذا الشعار، بـاعتبار أن مصر كـانت دولـة لها كيانها ومستقـرة وزراعية قـديمة إلى آخـره، فلم يكن لهذا الشعـار أي دور في الحيـاة المصريـة المعـاصرة إلا في فترة محدودة من عهـد الـرئيس عبـد الناصر، وهي الفترة مـا بين ٥٨ و٦٧على وجـه التحديد، أي أقل من عشر سنوات. وكما أن التجـربة الناصرية ثبت فيها بعد أنها كانت متـوقفة على شخص الـزعيم نفسه، وعلى «الكـاريزمـا» أو الجاذبية الخاصة التـي اكتسبتها شخصيتـه، وأنه بعد أن انتهـى وجود هـذه الشخصية سقطت عنـاصر التجربـة الناصرية بسهـولة. فيمكـن القول أيضـا إن شعار الدولة القومية العربية الواحدة لم يبق له بريقه السابق الذي كان يكتسبه خلال جزء مهم من الفترة الناصرية. هذه الفكرة التـي طرحها الدكتور منصور بعثت إلى ذهني في أثنـاء حديثه فكـرة أخرى، وهي: أليس مـن الجائز أن قدرا كبيرا من التأييد أو عدم التأييد الذي وجده النظام العراقي عندما غزا الكويت راجع إلى هذه الحقيقة. بما أن النظـام العراقي استخدم حجة التكـوين أو إعادة بناء الدولة العـربية الشاملة، وبما أن الـدولة الرئيسية التي وقفت ضـد هذا، وهي مصر، لم يكن هذا الشعـار يؤثـر فيها تـاريخيا وفي وجدان الشعـب نفسه تأثيرا قويا، فمن الجائز ـ وهذا مجرد فرض خطر ببالي قد يكون صوابا وقد يكون خطأ ـ مـن الجائز أن هذا كـان أحد العوامـل في تحديد الفـرق بين مجتمعات عـربية سارت في ركب الدعـاية الصدامية ومجتمعات أخرى لم تنخـدع بهذه الدعاية. على أية حـال أريد أن أنتقل الآن إلى التعليق العـام على الندوة ككل، وهي في الواقع مهمتي الرئيسية كما حددت لي من قبل.

من أوضح عيوب الفكـر السياسي العربي المعاصر أنه يتبع تعـاليم أرسطو أكثر مما ينبغي، ولقـد كان أرسطو ـ كما تعلم الكثيرون منا في المدارس الثـانوية ـ يقول بثلاثة قوانين للفكر كـان يراها ضرورية لكي يتوافر للتفكير الحد الأدنى من الصحة أو المعقـولية. والذي يهمنـا من هذه القـوانين هو القانـون الثالث المسمى باسم «الثالـث» أو «الوسط المرفوع» Law of excluded middle.

وينص هـذا القـانـون على أن أي شيء لابـد أن يتصف بصفـة أو بنقيضهـا ويستحيل أن يـوجد وسط بين الاثنين. فـالسماء اليوم إمـا ممطرة أو لا ممطـرة، والقاعـة التي نجلس فيها إما مزدحمة أو لا مـزدحمة، ومن المستحيل أن نتصور حالة ثالثة لا تكون هذه أو تلك. هذا القانون يمارس في فكرنا العربي تأثيرا بالغ القوة، مع أننـا في واقع الأمر لا نفهمـه على حقيقته عندمـا نطبقه على المواقف الفكـريـة الحادة التي تشكل ردود أفعـالنـا في معظم الأحيـان. فنحن نصبغ تفكيرنا في أحيان كثيرة بصبغـة ثنائية حادة نتصـور فيها أننا كلما طرأت أمـامنا مشكلة كـان علينا أن نتخذ إما مـوقفا معيناً وإما نقيض هـذا الموقف، ونبدي فروض الطـاعة والـولاء لأرسطو العظيم حين نعجـز تماما عن تصـور أي ثالث أو وسط بين هذين النقيضين. ولكي اقترب بهذا الكلام المجرد إلى أرض الواقع دعونا نطبقه على حجة مشهورة ظهرت على نطاق واسع في ذلك الجدل الفكري الذي أثاره الغزو العراقي للكويت منذ أيامه الأولى.

فما أن أعلنت الـولايات المتحـدة اعتـزامها إنـزال قواتها في أرض المملكـة العربية السعودية لكي تتصدى لقـوات صدام حسين الغازية، حتى وجدها المدافعون عن صدام فـرصة لكي يضفوا على موقفهم شكلا مقبـولا ويربطوه بتيار طويل من مقاومة الغرب الإمبريـالي وحليفته أمريكا. وهو تيار متأصل بقوة في عقل الإنسان العربي وقلبه أيضـا. وهكذا أكد هؤلاء بأسلوب لم يكن يستخدم في الأيام الأولى للأزمة أن القضية كلها هي قضية وجود قوات أجنبية تنزل بأعـداد هائلة في بلد عـربي آخر، وأصبحت الحجة التي يقـذفون بها في وجه كل من يجادلهم هـي: هل أنت مع أمريكا أم ضـدها؟ أو هل تـريد أن تقف في نفس الصف الذي تقف فيه الإمبريـالية أم في صف من يناهضونها؟ هكذا طبق المبدأ المشهور في منطق أرسطـو بصورة مباشرة، وتصور من طبقوه أنهم قد ضمنوا بذلك سلامـة تفكيرهم وأثبتوا فساد تفكير خصومهم. ولكن الواقع أن هذا المبدأ المنطقي يطبق هنا بطريقة فجة فاسدة لو عرف بها أرسطو نفسه لاستنكرها كل الاستنكار. فالظواهر السياسية المعاصرة أعقد من أن ترد

إلى مثل هـذه الصيغـة : هل أنت مع أمـريكـا أم ضدهـا؟ ذلك لأن الطـرف العراقي ، الذي ادعى أنه يناهض النفوذ الأمريكي في العالم العربي ، هو الذي سلك بطريقـة أدت في النهاية إلى أن أصبح العراق نفسه ومعـه جزء كبير من العالم العربي أكثر خضوعا لأمريكا وللغرب بكثير مما كانوا عليه جميعا قبل بدء الأزمـة . وكثير ممن ألحوا على النظـام العـراقـي بـالانسحـاب خـلال شهـور الاحتلال العراقي السبعة ـ وهم أولئك الذين اتهموا طبعا بمسايرة الإمبريالية والأمـريكان إلى آخـره ـ كثير من هؤلاء كـانـوا مشفقين على المنطقة كلهـا من النتائج التي ستترتب على حرب غير متكافئة بين دولة عربية نامية وبين أعظم قوى العالم . وهكذا فإن المسائل لا تـرد إلى صيغة مخلة في بساطتها ، هل أنت مع / أ/ أم ضدها ؛ لأن «مع» و«ضـد» في هذه الحالة يحملان معاني معقدة إلى أبعد حـد ، وهما قطعا ليسـا نقيضين بالصـورة التي كان يطـالب بها حكيمنا القديم أرسطو.

لقـد أثيرت في هـذه الندوة وفي أكثـر من بحث مشكلـة الخطـاب العـربي المستخـدم خلال الأزمـة ، أو بتعبير آخـر نـوع اللغة التي كـان يتخـاطب بها الفريقـان المتصارعان . ولابـد أن ننتبه إلى أن أي حديث عن الخطـاب أو اللغة إنما هو في واقع الأمر حديث عن الفكر الذي يكمن وراء هذا القالب اللغوي . فاستخدام لفظ ما أو اختيار مصطلح معين أو طريقة خاصة في التعبير لابد أن يكون انعكاسا لخيار فكـري محدد . وفي هذا الإطار نستطيع أن نقول إن أي نقد يوجه إلى الخطاب العربي المعاصر إنما هو في الـوقت ذاته نقد للفكر، أو للإطار الفكري الذي اختـار هذا الخطاب اللغوي قـالبا له . ولقد كـانـت أزمة الخليج حقل تجارب واسعا للغـة السياسية العـربية وبـالتالي للفكر السيـاسي العربي . فمنذ اللحظة الأولى ظهـر بوضوح ذلك الخلط الفادح بين السيـاسة والأخلاق في لغتنـا وتفكيرنـا . إذ دار الحديث عن إيقـاع صدام حسين في فخ نصبـه لـه الغـرب ، وعرضت بـاستنكار فكـرة تدخل المصـالح البترولية في النـزاع وكأن الوضع الأمثل للنـزاعات هو أن تكـون أخلاقيـة مجردة من المصالح . بل إنني

أرى في الحديث الطويل عن ازدواجية المعايير ـ ونحن نعلم الدور الكبير الذي أخذته فكرة ازدواجية المعايير وخاصة في الشهور المتأخرة من هذه الأزمة ـ أرى في هذا الحديث الطويل عن ازدواجية المعايير أنه ينطوي بدوره على توقعات أخلاقية لا علاقة لها بميدان السياسة. ففي ميدان السياسة يكون من الطبيعي جدا أن تكيل الدولة بمكيالين أو أكثر فتنحاز مرة إلى مبدأ ومرة أخرى إلى عكسه وفقا لمصالحها، ولا يكون ذلك مرذولا إلا في ميدان الأخلاق والسلوك الشخصي.

وربما كان الأهم من ذلك أن نظرية المؤامرة بكل أشكالها المباشرة وغير المباشرة، العميقة والفجة، هي في رأيي شكل من أشكال الخلط بين الأخلاق والسياسة أيضا. فما نسميه مؤامرة هو تعبير آخر عن لجوء دولة ما إلى كل الطرق والأساليب الممكنة من أجل تحقيق أهدافها. ومن هنا فإنها تستخدم عقلها إلى أقصى حد في التغلب على أية عقبة تعترضها أو تقف في سبيل تحقيق مصالحها. ولعلنا في عالمنا العربي لم نفكر جيدا في دلالة إطلاق اسمIntellegence على أجهزة المخابرات، التي هي المختصة بتدبير ما نسميه بالمؤامرة. فأصحاب هذه الأجهزة ينظرون إلى الصراع على أنه مباراة في الذكاء، وليس التآمر السياسي سوى شكل من أشكال هذا الذكاء. ولعلنا أيضا لم نفكر جيدا في دلالة اسم «المخابرات» أو «الاستخبارات» الذي نستخدمه نحن. فالمسألة في نظرنا ليست إلا نقل الخبر أو الوشاية، وهو عمل غير أخلاقي لا علاقة له بالذكاء. وهكذا فإن الدول جميعا تستخدم كل ما لديها من ذكاء في التحايل على تحقيق أهدافها، والمطلوب هو أن يكون لدينا نحن من الذكاء ومن القدرة، والإرادة بالطبع، ما يمكننا من كشف هذا التحايل أو من ممارسة تحايل مضاد يفسد أهداف العدو ويحقق أهدافنا نحن.

ولكننا حين نجد أنفسنا مفتقرين إلى هذه القدرات نبكي على مصيرنا من خلال اتهام الخصم بالتآمر والخداع والغدر، وكلها مفاهيم أخلاقية تكتسب معانيها من ميدان السلوك الفردي ولا تعني شيئا بالنسبة لسلوك الدول. على

سبيل المثال كل هجوم اسرائيلي على بلد عربي، في الأغلب على مصر، كان هجوما غادرا، ولكن هجومنا نحن الوحيد الناجح سنة ٧٣ لم يكن غادرا، بالعكس طبعا كان شيئا آخر على الإطلاق، مع ملاحظة أننا لوقسناه بالمقاييس الموضوعية الصرفة أو حتى المقاييس الإسرائيلية، فهذا اليوم كان يوم «كيبور»، أكبر عيد عند الإسرائيليين، وهو اليوم الذي يعطلون فيه أعمالهم ويصلون ويجلس كل واحد في بيته وكذا وكذا، فلو استخدمنا بمقاييسهم كلمة الغدر هنا، ربما كانت مبررة إلى حد كبير.

طبعا هذا أيضا يدل على أن من الممكن أن تزدوج المعايير ويكون هذا الازدواج مشروعا عندما يكون هناك غدر في جانب وانعدام غدر في جانب آخر. وإلى هذا الخلط بين الخطاب الأخلاقي والخطاب السياسي تنتمي تلك الظاهرة التي كان لها دور كبير في مختلف مراحل أزمة الخليج ومازالت تؤثر في أوضاع هذه الأزمة حتى اليوم، وأعني بها تأثير كرامة الزعيم على مسار الأحداث السياسية.

فمنذ الأيام الأولى للأزمة قيل إن المشكلة كلها كانت قابلة للحل لولا أن جامعة الدول العربية باتخاذها قرارا بإدانة العراق في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ قد مست كرامة صدام حسين فتشبث هذا الأخير بموقفه وقرر المضي في طريق التشدد. هذا الكلام لم يكن حديثا عابرا، ولم يأت على لسان بشر عاديين بل كان هو الحجة التي رددها الملك حسين مرارا وأوردها في شرح رسمي لموقف حكومته في الكتاب الأبيض الصادر عن القصر الملكي الأردني عقب تحرير الكويت، كما أورد مثل هذه الحجة كتاب من وزن محمد حسنين هيكل وعدد لا يستهان به من كبار الباحثين والمحللين. وطبقا لهذا المنطق فقد كان من الممكن أن تحل الأزمة في إطار عربي بحت ودون إراقة أي دماء أو تدخل جيوش أجنبية، لو لم تتخذ أغلبية بسيطة من الدول العربية قرارا بإدانة الاحتلال العراقي للكويت، لأن هذا القرار قد مس كرامة الزعيم الذي هو في الوقت ذاته تجسيد لبلد. وبعبارة أخرى فإن كل المتاعب الدولية التي تراكمت

خلال الفترة من ١٠ أغسطس ٩٠ حتى اليوم، وكل الدماء التي سفكت والتضحيات التي بذلت والخسائر الفادحة التي لحقت بجميع الأطراف، كل هذا قد وضع في كفة وكرامة الزعيم في كفة أخرى.

وبطبيعة الحال فمن السهل أن نقول إن هذه كانت حجة أو ذريعة اتخذها النظام العراقي لكي يواصل تصلبه ويحتفظ بغنيمته، وهذا بالفعل هو التفسير الصحيح في رأيي. ولكن ليس ما يعنينا الآن هو صحة هذه الحجة أو بطلانها، بل إن ما يهمنا هو أن مثل هذه الحجة قد عرضت وقبلت على أعلى المستويات السياسية والفكرية العربية، وأن العقل العربي على هذه المستويات العالية لم يجد أي غضاضة في أن يتحول مجرى الأزمة بأثرها في طريق الكارثة التي مازلنا نعاني منها حتى اليوم لمجرد أن الزعيم الذي أثار الأزمة قد جرحت كرامته. ومن الجدير بالذكر أن حجة الكرامة هذه قد لعبت دورا ما في عملية تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ عندما نظر عبد الناصر إلى رفض الغرب تمويل السد العالي على أنه مساس بكرامته، ولكنها لعبت دورا عكسيا في الانفصال السوري عام ١٩٦١ وفي هزيمة يونيو ٦٧. إذ أكد الزعيم في الحالتين الأخيرتين أنه آثر حقن الدماء فأوقف القتال أو امتنع عنه ولو كان يضع مشاعره الشخصية فوق مصلحة الوطن لاستمر في استخدام القوة المسلحة على حساب تضحيات كبيرة في الدماء العربية. هذه كلمة على الهامش حتى نبين أن موضوع الكرامة أوسع من أن يكون متعلقا بالأزمة الخليجية فقط.

ولاشك أن هذه السمة التي تميز نظم الحكم الفردية في العالم الثالث والتي تجعل حكامه يضعون مشاعرهم الشخصية كالكرامة، في كفة ومصالح بلادهم وشعوبهم في كفة أخرى، هي التي تتيح للدول الكبرى أن تتلاعب بهؤلاء الحكام كما تشاء، أو تمارس عليهم ما نطلق عليه بشكل غير دقيق اسم المؤامرة. فما دامت عناصر التكوين الشخصي للحاكم الفرد هي التي تتحكم في سياسته إلى هذا الحد، فإن من السهل توجيه هذه السياسة عن طريق دراسة تلك العناصر والتنبؤ بردود أفعالها في كل موقف محدد. ويدخل في هذا

الباب كل ما قاله ما يلزكوبلاند في كتاب لعبة الأمم عن تنبؤ المجموعات الأمريكية المتخصصة في دراسة زعماء العالم الثالث بسلوك الرئيس عبد الناصر مقدما في أزمتي ٥٦ و٦٧ . كما ينتمي إليه ما قيل على لسان السفيرة الأمريكية لصدام حسين، إذا صح، مما وصف بأنه مؤامرة لجره إلى الحرب. كما أن مرجريت تاتشر قد استخدمته ببراعة لإطلاق سراح النساء والأطفال من الأجانب المحتجزين كرهائن في العراق، حين وصفت الزعيم العراقي بأنه يختبىء وراء تنورات (جونيلات) النساء.

كما أن من المؤكد أن الخطاب السياسي الأمريكي أو الغربي بصورة عامة قد وجه بحيث يثير في الزعيم العراقي حرصه على كرامته في الأشهر القليلة السابقة على الحرب، وهي الفترة التي كان أشد ما يؤرق زعماء التحالف الغربي فيها ـ حسبما ورد في كتابات موثوق منها ـ هو أن يقرر صدام حسين فجأة أن ينسحب في اللحظة الأخيرة. فقد كان هذا فعلا احتمالا مزعجا جدا بالنسبة إلى هؤلاء الزعماء. لأنه كان سيفسد كل شيء وكان سيخرج بالتأكيد بقدر من الغنائم لو أنه عرض الانسحاب، كما كان سيحتفظ بقوته المسلحة كاملة، مما يخل بالتوازن الذي يريدونه للمنطقة في المرحلة التالية إلى آخره.

والدرس الواضح الذي يستخلص من هذه الحالات هو أن انعدام المشاركة الحقيقية والافتقار الواضح إلى الديمقراطية هو الذي يسهل على القوى الأجنبية مهمة التلاعب ببلادنا والتحكم في مصادرنا، وهو أمر يمكن تتبعه بوضوح في حالة العراق منذ أن بدأت حربها مع إيران حتى اللحظة الراهنة.

والآن لنلق على المستقبل نظرة سريعة في ضوء البحوث والمناقشات التي قدمت في هذه الندوة.

لقد أكد الجميع تقريبا أن هناك أخطاء فكرية قاتلة كانت تعيش معنا زمنا طويلا، ولكن أزمة الخليج هي التي كشفت النقاب عنها، تماما مثلا نقول إن المحن هي التي تكشف المعدن الحقيقي للبشر. ولكن مع وجود هذه الأخطاء

القاتلة لا يصح للطرف الذي خرج من الحرب منتصرا أو على الأصح ردت إليه الحرب ما كان الغزو قد سلبه إياه، لا يصح لهذا الطرف أن يركن إلى ذلك ويكتفي بتسجيل الأخطاء على خصومه. فمع الاعتراف التام بهذه الأخطاء لابد لنا أن نتساءل: لماذا لقيت هذه الرؤى والتحليلات والأحكام الزائفة تجاوبا شعبيا ضخما؟ ولماذا وجدت من كبار المفكرين والسياسيين من يتبنونها ويعملون على تمريرها وتنظيرها؟

لنتأمل المثال التالي:

أنا لا أشك لحظة في أن تهليل قطاعات كبيرة من الجماهير العربية لكل صاروخ عراقي كان يسقط على أرض اسرائيل، هذا التهليل كان علامة قصور فاضح في الفكر السياسي للجماهير، نتج عن سكوت النخبة في بلاد معينة أو خوفها من مواجهة جماهيرها بالحقائق. ومع ذلك فإن هذا التهليل ذاته كان موضوعا لدراسات وتحليلات عميقة في الدول الغربية الكبرى، وكان واحدا من الأسباب التي دفعت هذه الدول إلى الإلحاح على عقد مؤتمر مدريد وما تلاه.

هذا المثل البسيط يدل على أن الخطأ نفسه يمكن أن يكون منطلقا للكثير من التحليل والتأمل وتغيير السياسات بناء على ذلك. ما دمنا قد تحدثنا عن الديمقراطية في سياق تحليل الأخطاء الفكرية التي كشفت عنها الأزمة، فلا بأس من أن نلقي نظرة على التغيرات التي يمكن أن تكون قد طرأت على نظرتنا إلى الديمقراطية بعد انتهاء الأزمة. ذلك لأن الأزمة ذاتها كانت قد كشفت عن استهتار عجيب بالمبدأ الديمقراطي ذاته على مستويات شعبية ونخبوية واسعة، وكان من الواضح أن الديكتاتورية السافرة للنظام العراقي لم تهز شعرة واحدة في رؤوس المؤيدين ليس بين الجماهير فحسب بل بين عدد كبير من كبار مفكري الأمة العربية وفلاسفتها. وهكذا ظهر تأييد العدوان بغير تحفظ. وكان من المتوقع بعد هزيمة هذا العدوان وبعد الخراب الشامل

الذي أدى إليه، أن تتم مراجعة الأفكار السابقة وأن يتنبه المفكرون والفلاسفة المؤيدون على الأقل إلى أن القرار الفردي بما يصاحبه من عناد وتعرض دائم للخطأ، هو المسؤول عن استمرار الأزمة حتى مرحلة السقوط في الهاوية. ولكن شيئا من هذا لم يحدث، ولا يبدو في الأفق أن الوضع العام بالنسبة إلى موضوع الديمقراطية قد تغير كثيرا. وربما كان أقصى ما نصل إليه هو النموذج المصري الذي يترك هامشا لابأس به من حرية الفكر والتعبير، ولكنه يتوقف عند هذا الحد متجاهلا أن حرية النقد لا قيمة لها إن لم تتحول إلى قوة ضاغطة تؤدي إلى تغيير فعلي في السلوك العملي وفي طريقة اتخاذ القرار.

أما عن مستقبل الفكر القومي الوحدوي فلست في حاجة إلى أن أطيل في القول إن هذا الفكر أصيب بضربة قاتلة بعد أن بدأ الغزو بحجة تحقيق الوحدة، ونجح في اكتساب شعبية واسعة بفضل ارتكازه المزعوم على أهداف قومية. وكان انكشاف هذه الحجج الهزيلة، فضلا عما ترتب على الغزو نفسه من انقسام ليس بين أنظمة الحكم العربية فحسب. وهو أمر اعتدنا عليه منذ زمن طويل، بل بين الشعوب العربية نفسها، ونخبها الفكرية المؤثرة، وهو الظاهرة الجديدة التي لم نشهد لها أي سابقة من قبل. ومع الاعتراف بكل عيوب الصيغ التقليدية للفكر القومي الوحدوي، وهي العيوب التي لا يتسع المجال هنا للحديث عنها. ومع الاعتراف أيضا بأن هذا الفكر كان في حاجة إلى صدمة ضخمة لكي يصحح نفسه، مع كل ذلك فلابد من التفرقة بين التفكير القومي بمعناه التقليدي وبين الحد الأدنى من التضامن الذي لا مفر من قيامه بين الدول العربية في مواقف معينة، كاتخاذ موقف موحد في مسألة السلام مع إسرائيل مثلا والدفاع عن البوسنة والهرسك، باتخاذ مواقف تضر بمصالح الدول الغربية المتعاونة صراحة أو ضمنا مع الصرب، إلى آخره. ومع ذلك فإن انهيار الفكر القومي قد أوقع معه فكرة التضامن على حد أدنى بين العرب. وهكذا تبين مرة أخرى أننا برغم ادعائنا الوسطية ننحاز دائما للتطرف، التطرف في الإعجاب بأنفسنا وتأكيد قيمتنا بشكل غير واقعي أثناء سيادة فكرة القومية، والتطرف في التباعد ورفض أي تفاهم حتى لو كان الموقف يقتضي ذلك، بعد حرب الخليج.

وأخيرا فمن الأمور التي تستحق وقفة قصيرة في هذا التعليق العام ما يمكن أن يترتب على الأزمة من تغيير في موقفنا إزاء النظام الدولي بصورة عامة. ذلك لأن الفكر العربي قد أخفق بعد الأزمة في اتخاذ موقف واع مما يسمى بالنظام العالمي الجديد. وكان الدكتور حسن نافعة على حق، عندما قال في بحثه: «لم يكن الحديث عن النظام العالمي الجديد الذي تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الرئيسي لحفظ السلم والأمن الدوليين بالنسبة الى الولايات المتحدة إلا وسيلة لتعبئة أكبر تحالف دولي ممكن ضد العراق والمحافظة على تماسكه». ومن المؤسف أن هذه الفكرة المهمة لم يلتفت إليها في المناقشات.

لقد أثبتت الأيام أن شيئا جديدا يتولد في العلاقات الدولية ولكن معالم هذا الشيء الجديد تحتاج إلى وقت طويل كي تبدأ في التشكل، ومع ذلك فإن المثقفين العرب انقسموا فئتين: إحداهما طبقت النظرية التآمرية على فكرة النظام العالمي الجديد، فرأت فيه خدعة أمريكية جديدة للسيطرة على العالم ولتأكيد وضعها الجديد بوصفها القوة العظمى الوحيدة. أما الفئة الأخرى فقد دافعت عن القيم التي يمثلها هذا النظام الجديد، قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، دون أي تحفظ. وفي كلتا الحالتين كان الاعتقاد السائد هو أن هناك بالفعل نظاما من هذا النوع سواء أكان إيجابيا أم سلبيا، وارتكب الفريقان خطأ تجميد عملية مازالت متدفقة وفي حالة صيرورة مستمرة، وخطأ آخر أفدح هو الاعتقاد بأن من الممكن ظهور نظام جديد على أنقاض النظام القديم مباشرة وربما في السنة نفسها، ناسين أن من طبيعة التغير التاريخي البشري، وخاصة على هذا النطاق الواسع، أن يكون بطيئا وشديد التدرج، وأن الجديد لا يتبلور من القديم إلا بعد تجارب ونكسات وإنجازات وتراجعات تستغرق زمنا طويلا.

مناقشات

عبدالمحسن مظفر تقي :

مهما تحدثت فلن أرتقي على الإطلاق إلى المستوى الرائع للتعبير والتفكير لدى الأستاذ الدكتور فؤاد زكريا، ولكن أرجو أن يسمح لي أستاذي الفاضل بالتدخل في بعض ما أثاره من نقاط. ولكن قبل ذلك لي ملاحظة صغيرة فيما يتعلق ببحث الدكتور منصور بوخمسين. أخشى أن يساء فهم ما كتبه في ورقته الجيدة، والخاص بما ذكره من أن هناك أنماطا من الاتصال تعود إلى مئات السنين بين الموصل وكل من تركيا وسوريا قطعتها الأنظمة السياسية العراقية المتعاقبة، أخشى أن يفهم من هذا أننا دعاة انفصال في العراق، وأرجو أن نكون واضحين في أننا لسنا على الإطلاق دعاة انفصال من أي نوع في القطر العراقي. هذه النقطة أعتقد أنها جوهرية وأساسية خشية أن يساء تفسير مرامي مثل هذه الندوة.

النقطة الثانية أيضا فيما يتعلق ببحث الدكتور منصور هي قوله إن الأدق هو القول بأن التأييد الجماهيري هو الذي قاد إعلام صدام، أعتقد أن صدام سيكون فخورا جدا بمثل هذا القول. ربما اختلطت علينا بعض الأفكار، ربما اختلطت علينا بعض المفاهيم، أنا أدعو الدكتور منصور لإعادة النظر بدقة في هذه المقولة. أنا أعتقد أن الحقيقة غير ذلك وأن التحليل يحتاج إلى تفاصيل ليس المجال هنا لشرحها. فليسمح لي أستاذي الدكتور فؤاد زكريا أن أحاول أن أستوضح أكثر منه (فيما بعد) ثلاث نقاط.

النقطة الأولى، تتعلق بما أوضحه هو في مفهومه للخطاب العربي السياسي. أنا فهمت منه أن هذا المصطلح هو تعبير عن لغة الفكر السياسي. أنا فهمي المحدود كان خلاف ذلك. ليس المقصود بالخطاب العربي السياسي هو اللغة المستخدمة للتعبير عن مجمل الأفكار السياسية، وإنما هي حقيقة

هذه الأفكار السياسية السائدة منذ ثلاثين عاما، أيا كانت اللغة المستخدمة فيها. ليست قضية لغوية أو تعبيرية إنها قضية فكرية فعندما أقول الخطاب السياسي نقصد الفكر السياسي المتراكم منذ ربع القرن الأخير، وليس طريقة التعبير عن هذا الفكر السياسي، هذا هو فكري الدائم، أرجو أن يوضح الدكتور فؤاد زكريا أكثر إذا كان فهمي خاطئا أم أنني فهمته خطأ. أعجبتني جدا مقارنته بين الـ «Intellegence» والمخابرات، وأعتقد هذه نقطة جوهرية، وهي نقطة الخلاف الأساسية في التفكير بين دول العالم الثالث وفي منطقتنا العربية وبين العالم المتقدم.

تبقى نقطتان، النقطة الأولى ما ذكره من أن الحلفاء أو الولايات المتحدة كانت تتوجس خيفة وقلقا من أن يسحب صدام حسين قواته من الكويت فجأة، أنا أعتقد أن هذه المقولة تتعارض مع التحذيرات المتكررة التي قدمت والنصائح التي كانت تقدم باستمرار مباشرة عن طريق الولايات المتحدة ورئيسها أو عن طريق حلفائها، بمن فيهم الرئيس حسني مبارك، بل أكثر من ذلك عن طريق التحذير النهائي الذي قدم إلى النظام العراقي في لقاء بيكر وعزيز في جنيف. وأنا أعتقد هذا اللقاء الأخير لا ينسجم مع القول بأن الحلفاء أو الولايات المتحدة كان لديها قلق من أن ينسحب صدام حسين فجأة وبالتالي يضعهم في مطب. أنا أعتقد هذه أيضا تصب في نفس نظام نظرية المؤامرة التي حذر منها الدكتور فؤاد زكريا. فيما يتعلق بالمستقبل، أنا أعتقد أن هذه الندوة موجهة إلى طرفين: الطرف العربي بالدرجة الأولى وكذلك الطرف الكويتي، عندما نتحدث عن المستقبل لابد فعلا أن تؤدي. هذه الندوة وندوات أخرى ومناقشات وحوارات أخرى إلى محاولة استعادة الذين ابتعدوا عن الخط السليم إلى الخط السليم في الفكر العربي أو المفكرين العرب بشكل عام. ولكن أيضا أعتقد أن من أهداف هذه الندوة إعادة توجيه السياسة الكويتية إلى ما يحقق مصلحة السيادة الكويتية على المدى البعيد والبعد عن النظرات القصيرة التي تؤدي إلى مزيد من الانعزال.

د. أحمد البغدادي :

الأخ الدكتور منصور بوخمسين يقـول في ورقته : «أرجو ألا يفهم من كلامي هذا أن المأثور السـائد في الفكر العربي عن الشرعية يوفـر غطاء شرعيا للظلم والقهر» وأستطيع أن أقـول بوصفي متخصصا في الفلسفة الإسـلامية «أرجو أن يفهم أن المفهـوم السـائد في الفكر العـربي الإسـلامي هـو فعلا تـوفير غطـاء الشرعية للظلم والقهر»، وهـذا هو الدليل : كتاب الطاغية للـدكتور إمام عبد الفتاح أورد لنا فصلا كاملا أو فصلين حول الطغيـان وتأييد الطاغية في تراثنا. حقيقة لو نظرنا إلى تراثنا العربي والإسلامي، وتراثنا العربي والإسلامى كما جاء على ألسنة من تحدثـوا عن هذا وليس كما ورد في نصوصـه لأننا تقريبـا لا نجد نصوصا حول هذا الموضوع، مثل قضية حقوق الإنسان على سبيل المثال، ماذا لدينا في تـراثنا إذا استبعدنا كل التراث الغربي حول قضيـة حقوق الإنسان؟ لا شيء قـديما أو حـديثا، حتى منظماتنـا العـربيـة القليلـة النادرة حـول حقـوق الإنسان ظهرت حديثا وبتأثيرمن الغرب. ماهو دور الشعب أو الرأي العام في تـراثنـا؟ لا شيء. نحن نقـرأ في تـراثنا الكثير من الفقهـاء والمفكـرين عنـدمـا يتكلمـون عن الطبقات الشعبيـة يقولـون «لُكَّع ولكاع وسقط متـاع». فتخيل كيف نتعامل مع الشعب في تراثنا : «حـاكم غشوم وحكم غشوم خير من فتنة تدوم» دون أن نعي أن الحاكم الظالم هو الذي يولد الفتنة، لا نبحث في ذلك. لا نجد كتـابا واحـدا وضع في العدالـة أو في الحرية أو في المسـاواة أو في بحث حقوق الشعب، ما عدا بعض الأمور المتناثرة التي ليس لها أي قيمة علمية.

النقطـة الثـانيـة والأخيرة، وهي قضيـة تتصل بمجمل الأبحـاث التي طرحت، وأنا حقيقة من متابعتي لها لدي إحساس بوجود شعور مؤلم للجميع فيما يتعلق بقضية الشعب العـراقي. لكن أرجو أيضا أن يـوضع بعين الاعتبار أهمية أن ما يحدث للشعب العـراقي نتيجة النظام العراقي وليس نتيجـة الرغبة الكويتية في ذلك. وأعتقد أن مقالة الدكتور فؤاد زكريا حول أطفال العراق تبين هـذه القضيـة. نحن لا نـلام بأننا السبب في الحصـار الاقتصـادي بـدليل أن

النظام العراقي عندما طلب بعض الطلبات طلب كميات هائلة من الخمور ولم يحرص على طلب الغذاء بالدرجة الأولى. فهذه مسألة أرجو أن تكون أيضا واضحة بالنسبة لموقف الكويت.

محمود المراغي:

نحن نأتي إلى نهاية الندوة فبالتالي نتجه من الخاص إلى العام ومن الماضي والحاضر إلى المستقبل. أتفق مع الدكتور بوخمسين حول أن هناك معالم تحولية قد حدثت بعد الأزمة، وإن كنت أختلف معه في أنها تحول جذري وشامل. هناك بعض التحولات وبعض المقولات طبعا اختلفت. هناك مفاهيم سقطت: فكرة أن الخطر يأتي بالضرورة من خارج الأمة العربية، . . من الممكن أن يأتي من داخل الأمة العربية، فكرة أن القوة العربية بناؤها دائما يكون في مواجهة إسرائيل، اتضح أن هذا ليس بالضرورة صحيحا، فكرة أن هناك دولة تعيش على التوازن الدولي فقط كما كانت التجربة في الكويت هذا ثبت أنه غير صحيح، فكرة أن الثروة تستطيع أن تبني دولتها وأن تحمي نفسها دون سند من القوة اتضح أن هذا غير صحيح، فكرة أن الإنفاق العسكري يستتبعه دائما أمن قومي أيضا ثبت أن ذلك غير صحيح (كل الانفاق الذي حدث في منطقة الخليج خلال الثمانينيات مصاحبا لحرب الخليج الأولى لم يأت بمردوده، إذا أخذنا نظرية العائد والتكلفة هنا نجد أن هناك خسارة، فليس هناك أمن قومي تحقق مقابل هذا الإنفاق)، فكرة أنه في غياب الديمقراطية يغيب رشد اتخاذ القرار ونموذج العراق هنا واضح. أنا أظن أن من أهم الأشياء التي برزت، وهي التي تستحق وقفة من أجل أن ننظر للمستقبل، هي مسألة الكيانات الصغيرة ومسألة العروبة. العروبة كما قيل وقال الدكتور فؤاد تعرضت لصدمة وهنا يكون السؤال هو هل الردة عن العروبة أم مثلما نقول علاج الديمقراطية بالمزيد من الديمقراطية. فخلال الأزمة مثلما جاء الخطر أو جاء العدوان من بلد عربي جاء التأييد من بلاد عربية أيضا، فمصر وهي ثلث الأمة العربية وكانت مع الكويت، المغرب كانت مع الكويت، سوريا كانت مع الكويت، إذن الثقل حتى السكاني والعربي كان مع الكويت وليس مع العراق.

المسألة الثانية التي أتصور أنها في حاجة إلى فهم فكرة الكيانات الصغيرة، وأنا أرى أنها ينبغي أن تناقش بصراحة في ندوة مثل هذه ولا يمكن أن نعبر عليها دون وقفة. مفهوم أن هناك حساسيات، ومفهوم أن هناك مصالح ضيقة وأن هناك مصالح قطرية، لكن السؤال الإستراتيجي والرئيسي والمهم هو هل كيان من نصف مليون أو من ثلث مليون (حالة الكويت، حالة قطر، حالة البحرين) يمكن أن يتوافر له الأمن القومي اللازم. نحن في مصر مثلا ستون مليونا، ومع ذلك نقول إننا محتاجون لسوق أوسع من وجهة نظرمصلحة ومن وجهة نظر أمن قومي وليس من وجهة نظر حتى العاطفة القومية. وأيضا من أجل أن تكون هناك صناعة كبيرة في مصر نحتاج لسوق أوسع. فأنا أتصور أن هذه المسألة تحتاج لمعالجة، وهي معالجة يمكن أن تتفق مع أن هناك حساسيات وأن هناك رغبة في أن يملك كل واحد عالمه الخاص وأن يملك كل واحد مصلحته الخاصة، لو قلنا أن نموذج الولايات المتحدة الذي بني على مدار ٢٠٠ سنة وكل ولاية فيه يمكن أن تصبح دولة كبيرة، ومع ذلك استطاعوا عمل أنواع من العلاقات ليكونوا دولة عظمى نموذجا.

نموذج كندا، كل إقليم فيه يمكن أن يكون دولة، وكان ترتيبها السنة الماضية الأولى في مستوى المعيشة في العالم، ولكن استطاعوا برغم الحساسيات القومية الشديدة الموجودة داخل كندا أن يبنوا نوعا من الكيان السياسي القادر على التماسك. أنا هنا في الخليج أستغرب أن تُطرح في مجلس التعاون الخليجي أكثر من مرة فكرة الأمن القومي وفكرة الجيش وكذا، ولا أظن أن شيئا جادا قد حدث في هذا المجال.

د. الحبيب الجنحاني:

هناك نقطة تتعلق ببحث الدكتور منصور بوخمسين. لقد أشار في ورقته إلى محاولة بعض المفكرين العرب إعادة النظر الخ، والسمو بالمشاعر إلى قلق

فكري وهي في الحقيقة إشارة مهمة وتحدثنا عنها سابقا. ولكنني أسجل هنا في الحقيقة أنني مسرور لأنني شعرت من خلال المشاركة في هذه الندوة بالإسهام الإيجابي للإخوة والأشقاء الكويتيين في هذا القلق الفكري الجديد. أن هناك في الحقيقة فهما لهذه القضية ومحاولة تجاوز الأشياء التي فيها وهذا مهم جدا، وأعتقد أنهم من أقدر الناس على ذلك لأنهم عاشوا فجيعة وفي نفس الوقت استطاعوا أن يتجاوزوا ذلك وأن يقوموا بعملية تقدية كما يستطيعون أن يسهموا أكثر من غيرهم، ولابد أن نتعاون في هذا، لأن التعاون مهم جدا. وأنا في هذا الصدد تأكيدا لهذه الفكرة أتفق مع الأستاذ الدكتور فؤاد زكريا.

القضية ليست فقط هي قضية تغيير مفردات أو كذا، أو تغيير خطاب، إنما القضية أعمق من ذلك. لابد من أن تتغير أساليب التفكير ومناهج التفكير ومحتوى هذا التفكير. هذا هو الأساس، وهذا التغير هو الذي سيفرز مفردات ومفاهيم جديدة.

النقطة الثانية، وقعت الإشارة كثيرا في ورقة الدكتور منصور، إلى تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي وقضية شرعية السلطة، وهذه في الحقيقة قضية كبرى في تراث الفكر العربي، ولاسيما قضية شرعية السلطة منذ مؤتمر سقيفة بني ساعدة إلى يومنا هذا. قضايا كبرى طرحت في أشكال مختلفة وبأساليب مختلفة إنما المهم هنا، إذا أردنا أن نربط الماضي بالحاضر، هو الإشارة إلى الماوردي وخاصة كتابه «الأحكام السلطانية»، وهو في الحقيقة تنظير لتبرير واقع، وهذا أيضا ما وقع فيه الخطاب السياسي المعاصر، وخاصة في أزماته الأخيرة وبالذات أزمة كارثة الخليج. هو لا يحاول التنظير لإيجاد شيء جديد وإنما التنظير لتبرير واقع معين، وقد نفهم ذلك في الماضي لأن التبرير في الماضي يمكن أن نميز فيه أسلوبين، فهناك من برر هذا الواقع لأنه كان يدور في فلك السلطنة القائمة يومئذ، ولكن لابد أن نعترف بأن هناك من برر هذا الواقع خوفا على وحدة الجماعة وعلى الاقتتال بين المسلمين وليس بالضرورة لأنهم كانوا من أتباع السلطة.

في هـذا الصدد اختم هـذه الملاحظة بنقطتين: أولا، من الصعب جـدا أن نسقط مفـاهيم عصرية نشأت في ظـروف تاريخيـة معينة على تـراثنا: القضيـة تختلف تماما. وأنـا من أنصار توظيـف ما أسميته في معظم دراسـاتي بالجوانب المضيئـة المشرقـة في التراث العـربي الإسـلامـي من أجل الحاضر والمستقبل، توظيفا واعيا وهادفا.

لماذا؟ لأن هذا التراث لم يصبـح في تاريخنـا تراثـا كما هو التراث اليـوناني أو الروماني بالنسبة للغرب، يقرأونه كتراث، وإنما هـو تراث مؤثر فينا ومازال حيا إلى يومنـا هذا. والـذين طالبـوا بالقطيعـة مع هذا التراث تبين في النهـاية فشل منهجهم. إذن محاولة الاستفـادة أو الإفادة من هذا التراث في جوانبـه المضيئة وإحيـائهـا وتوظيفهـا عبر جميع الـوسـائل من أجل خـدمـة قضايـا معـاصرة ومستقبلية. على الأقل هناك قيم مهمـة: مثلا قضية الشورى الملـزمة، قضية الحرية، هذه قيم موجودة مع الملاحظة أن التراث الطـاغي الذي نعرفه كان هو عادة التراث المرتبط بالسلطة السياسيـة، لأن تراث الفئات الأخرى والجماعات الأخرى عُمِّر وقبر ووقع تجاوزه.. ولكنه موجود.

د. طلعت منصور:

حقيقة قد تبدو الصورة قـاتمة في نهاية التحليل، وفي هذه المرحلة من تطور فعـاليـات هذه الحلقـة النقـاشيـة، لكني أعتقـد أننا لابـد أن نستبصر صـورة المستقبل. ما المستقبل، مـا الأمل؟ أرجو ألا تكون نظرتنـا إلى أنفسنا من قبيل الجلادين، نسعى بنـزعة مـازوخيـة إلى عقاب الـذات وإلى لوم الـذات، وإلى النظر إلى الجوانب السلبيـة من حياتنـا وحياتنـا الثقافيـة. ربما يمكن أن أطرح بعض القضايا السياسية التي لابد أن نجـد لها حلولا أو آفاقا للحلول، خاصة أننا لابـد أن ننظر لهذه الأزمـة التي عشناها على أنها فـرصة بنـاء وإنماء. قضية أساسية لابد أن نعيها: من نحن؟ من هـو العربي؟ ماهي الشخصية العربية، التي هي الغايـة والهـدف، ماهـو نمـوذج الشخصية العربية أو مـا يسمونه

Modal Personality . أيضـا في داخل هــذه الشخصيـة هل لـدينـا صـورة واضحة عن الـذات، ذاتنا الثقـافية؟ هل لدينـا قدرة على إدراك جـوانب القوة وجوانب الضعف فينا؟ ماهي الصور المعـرفية التي ينتظم بها العقل العربي بناء ووظيفة؟ أيضـا ما مـوقف هذه الشخصيـة فيما يعرف بالتـوجه الـزماني Time Orientatio وكيف نتعامل مع متغير الزمن، ماهو الماضي بـالنسبة لنا، ماهو الحاضر، ما هـو المستقبل؟ أين نحن من حـركة الزمـن وحركة التـاريخ؟ كيف نتغلب على حـالة الفصام الثقـافي في حياتنـا؟ هناك انفصـام في عمل العقل، انفصـام عن الوجـدان، عن العاطفـة، عن المشاعـر، انفصام هـذا وذاك عن العمل والفعل والأداء. أيضـا مـا موقفنـا نحن والشخصيـة العـربية في القـرن الحادي والعشرين. نحن نعيش تلك الحقبـة الفاصلـة والواصلـة بين حضارة القرن العشرين وحضارة القـرن الحادي والعشرين؟ كيف نبني هذه الشخصية في كفـاءة واقتدار بحيث يمكـن أن تحقق ذاتها في عالم اليـوم؟ إننـا عالم متميـز بزاده الروحي العميق، ما موقفنا من التـوجه الديني والقيم الأخلاقية، وماهي الصيغ الرشيدة للتوجه القيمي الأخلاقي في حياتنا. كيف يكون التوجه القيمي الأخـلاقي اتسـاقـا بين عمل العقل، الفكـر والوجـدان والعـاطفـة، والعمل والسلوك؟ كيف يكون المحك الحقيقي للأخلاق وهو مفهوم الآخر؟ كيف ندرك الآخـر؟ ذلك هـو الصـدق النفسي في تعـامل النفس مع ذاتها ومع الآخـرين. كيف نرى صحة الشخصية العربية في ضوء صحة الثقافة العربية؟ كيف يكون لنا أسلـوب حياة رشيد، نعيش لكي تكـون لنا هـويتنا الحضاريـة المتميزة التي تحظى بمكـانة يمكن أن تكـون جديـرة بالاحترام في عـالم اليوم الـذي يرنـو إلى حضـارة القـرن الحادي والعشرين؟ تسـاؤلات تحتـاج إلى بصيرة، إلى دراسـة، وأيضا إلى إجابات.

د. قاسم عبده قاسم:

الواقع أن الأستـاذ محمود المراغي طـرح كثيرا مما كنت أود أن أطـرحه، لكن أستاذنا الدكتور فؤاد زكريـا تساءل عن آفاق المستقبل في مجال الديمقراطية وأنا

في الحقيقة أتساءل أيضا معه إذا كان الوضع السياسي العربي هوالذي أفرز أزمة الكويت، سواء من حيث مفرداته والحروب المشتعلة في كل ركن تقريبا من أركان العالم العربي إن شرقا أو غربا حول جزيرة، حول حدود، حول قضايا أمنية، حول قضايا سياسية . . إلى آخره، وإذا كانت الأنظمة العربية ظلت تغيّب شعوبها وتتغنى لنا صباحا ومساء بحامي البوابة الشرقية، فكيف يمكن في غضون يوم واحد، وهو يوم الثاني من أغسطس (إلى أن تبرز الولايات المتحدة وهي تقود العمل ضد هذا الحارس وضد هذا البطل كما صورته أجهزة الإعلام في ظل غياب الديمقراطية) كيف يمكن في يوم واحد فقط أن تدرك الشعوب العربية أن هذا الحارس تحول إلى لص وسارق وفي يوم ٣ أو ٤ أغسطس فوجئوا بأن الذي يتصدى لهذا «الحارس» ليس العرب وإنما الولايات المتحدة ومن ورائها جحافل أخرى. أظن أن الذين أفرزوا الأزمة مايزالون في نفس الأطر والهياكل السياسية، مايزالون في نفس أطر العلاقات بينهم وبين شعوبهم، ولهذا فأنا أتساءل معه هل: هناك فعلا آفاق إيجابية أو جيدة لمستقبل الديمقراطية في عالمنا العربي؟

محمد مساعد الصالح:

في تصوري فيما يتعلق بحرب الخليج الثانية أن من أخطر نتائجها هو ما أحدثته من هزة في فكرنا القومي، بالذات بالنسبة لنا نحن دعاة التيار القومي العربي، إذ شهدنا من علمونا الوحدة العربية يؤيدون صدام حسين في فكرهم وفي دعوتهم وفي اعتقادهم إن هذه هي طريقة تحقيق الوحدة العربية بأن تتم قسراً ودون تحقيق إرادة شعوبهم. وأتذكر، في مجال التذكر، عام ١٩٥٤ عندما بدأت العمل السياسي مع حركة القوميين العرب، إنه قيل لنا أنه بعد سبع سنوات، عام ١٩٦١، ستتحقق الوحدة العربية وسنحقق شعار وحدة التحرر والثأر، وأن بعضنا سيدخلون وزارة الوحدة العربية عام ١٩٦١، وفعلا تخرج بعض زملائنا عام ١٩٦١ واشتركوا في وزارة في دولة الكويت وليس في دولة الوحدة العربية. طبعا هؤلاء تخرجوا عام ١٩٦١ أما أنا فكنت قد تخرجت سنة

٥٨ ، والظاهر وقتها كنت سأصبح رئيس جمهورية لو تحققت الأحلام التي كانت موجودة عند بعض زعمائنا الذين كانوا يدغدغون عواطفنا في قضايا الوحدة العربية . أنا في اعتقادي أن ما أحدثته حرب الخليج فعلا هزة في تفكيرنا القومي ولاتزال هذه الهزة تحتاج إلى أن تعالج . قضايا الوحدة العربية ، ومع أن العرب مروا في تجارب وحدوية كثيرة إنما كلها فشلت ، قبل العهد الملكي بين مصر والسودان فشلت ، ثم اتحاد مصر وسوريا وانتهاؤه بالانفصال عام ١٩٦١ ، ثم وحدات اتحاد الدول المغاربي ، ثم دول الخليج ومجلس التعاون العربي ، ثم وحدات الرئيس القذافي وهي طبعا وحدات كثيرة . ومع ذلك لم تتحقق الوحدة لسبب رئيسي في اعتقادي : أولا الوحدات تأتي من فوق من الرؤساء والزعماء ، لا توجد ديمقراطية في معظم أجزاء الوطن العربي ، والشعوب في الحقيقة ليس لها دور ، أنا في اعتقادي قضية الديمقراطية قضية مهمة جدا ، وقضية الاقتصاد أيضا لا تناقش في القضايا الوحدوية ولذلك تفشل عند اصطدامها بالمشاكل الاقتصادية . لكني أريد أن أركز في الحقيقة على موضوع الديمقراطية ، لأن تجاربنا الوحدوية كلها فشلت بسبب غياب الديمقراطية وهذا الدرس في الحقيقة يجب أن نعيه بشكل كامل .

د . طه عبد العليم :

السؤال المهم الذي طرحه أستاذنا الدكتور فؤاد زكريا حول «إما . . أو» سؤال شديد الأهمية فعلا في حل مشاكل كثيرة جدا لكنه يطرح أحيانا في غير موضوعية ، مثل أن يقال نحن «إما مع النظام العالمي الجديد أو ضد النظام العالمي» فالواقع هو أننا «في» النظام العالمي الجديد . إذن نحن «في» والمسألة هي كيف لا نصبح مجرد مفعول به ، كيف نصبح فاعلين؟ خصوصا أن دور نائب الفاعل التي حاولت بعض مراكز القوى الإقليمية العربية أن تلعبه انتهى ، حتى في الوقت الضائع (لما كانت تصلح أغنية صحوة الموت ما أرى أم أرى غفوة الحياة) جاء صدام حسين وطرح أن يكون نائب فاعل . فالوقت كان ولى ولم يكن هناك احتياج في الحقيقة لنائب الفاعل . نحن «في» النظام العالمي

الجديـد، والنظام العـالمي الجديد لـو أخـذناه من منظـور الاقتصاد السيـاسي فسنجد أن له أربعة ملامح أساسية، وسندرك لو تأملناها أننا إزاء عملية Pro-cess ولسنا إزاء دعـوة من بوش أو أمنيـة من جورباتشوف قبل أن يحتضر، أو وهم لدى العالم الثالث في منتصف السبعينيات. لكنهـا عملية طويلة. هناك على الأقل أربع عمليات أسـاسية وملامح أسـاسية للنـظام العـالمي الجديد، أعتقد أن هناك حـاجة للمزيد من الدراسة لها لكي نعـرف كيف نتعامل معها في المستقبل. وهنا تصبح الإشـارات التي وردت في ورقة الدكتور محمـد السيد سعيد مهمة لتأثير حرب الخليج على هذه المتغيرات، لكن إدراك هذه المتغيرات بـاعتبارهـا عمليـة تـاريخية طـويلـة يمكننا من أن نـرى أن حـرب الخليج هي بالضبط اللحظة التي تقف عندهـا الناس وتقول «صحوة الموت ما أرى أم أرى غفوة الحياة».

النظام القـديم يحتضر والجديد لايزال في طور الإنبعـاث. هناك تغيرات في البنى الاقتصادية نتجت عن عملية الثورة الصناعيـة التكنولوجية وأثر هذا على توزيع القدرات العالمية وعلى علاقات القوى على الصعيد العالمي ما بين الشمال والشمال، مـا بين الجنوب والجنـوب، ما بين الجنـوب والشمال، هذه العمليـة المرتبطة بالثورة الصناعية التكنولـوجية شديدة الأهمية. ونحن في الوطن العربي هناك بعدان على الأقل مهمان بالنسبة لنـا، البعد الأول أن الخطر الذي يواجهنا ليس التبعيـة بل هو التهميش، مع ثـورة التكنـولوجيـا، توفير المواد، مع ثـورة الهندسة الوراثيـة وأثرها على الإنتاج الزراعي، مع ثورة المعلـومات وتراجع قيمة الإنتاج للعمل العـربي نتيجة لتدهور مستوى التعليم والمستـوى المعرفي الخ. فالخطـر الذي يـواجهنا في النظـام العالمي الجديـد ليس خطر التبعيـة أو خطر الإلحاق لكن الخطر الأكبر في تقديري هو خطر التهميش. حتى الدول النفطية الغنية، الميل طويل الأجل لتقليص الاعتماد على النفط هو ببساطة نتاج لخفض كثافة استهلاك الطاقة على المدى البعيد، توفير استهلاك الطاقة، الخ.

هذه مجموعة من القضايا التي نحتاج لتأملها. هنا يصبح التهويل من قيمة

النفط خطرا، والتهوين من شأن النفط خطرا، لأنه حتى بالنسبة لتكنولوجيا توفير المواد كعملية مازال أمامها عقود، لكن تقليص الاعتماد وارد. والتقليل من شأن النفط مرتبط بالمتغيرات الأخرى، مثل تقليص عوائده نتيجة للمجموعة الأخرى من المتغيرات. وهناك تغيرات في النظام الاقتصادي، وهذه المسألة مهمة جدا لأن البلدان العربية كلها تتعرض بالفعل لضغوط قوية لتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، الاستقرار الاقتصادي، الأدب العربي يحفل بفضح الشروط القاسية فيها. ولكن في الحقيقة «مجبر أخاك لا بطل» وليس اختيارا حرا، أنت مدين فلن تقول «والله أنا سأقدم دعما في الموازنة على حساب معونة أمريكية».

لكن يهمني أنا في الموضوع سقوط النظم الاشتراكية أو دعوة كلينتون لتجديد الليبرالية الأميركية، وفي قراءة حتى التحولات التي تحصل في الجنوب أننا فعلا، أو هذه على الأقل خبرتي فترة موسكو وفترة أمريكا وحياتي في مصر، أن المرء أصبح مقتنعا أن هناك نظاما للقيم أو مفهوما للتقدم سندافع عنه، لكن أي إنسان يأتي لنا بوصفة جاهزة أنا أعتقد أنه يضحك علينا، فلا الوصفة الجاهزة للصندوق صالحة لكل زمان ومكان ولا وصفة ماركس صالحة لكل زمان ومكان. مفهوم التقدم بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حين أتكلم عن دولة متقدمة، فإنني أتكلم عن بلوغ أعلى مستويات الإنتاجية. إنني إذا قسمت عائدات النفط الكويتي على عدد سكان الكويت ستصبح أكثر دول العالم تقدما وبمسافة فلكية عن الولايات المتحدة هي الكويت أو هي الإمارات. لا. . . التقدم هنا أو الإنتاجية لا ترتبط بالدخل الريعي بل بالنشاط الإنتاجي، . إنتاجية الخدمات، إنتاجية الصناعة التحويلية. حتى في الصناعة التحويلية هناك مقاييس مختلفة لقياس البتروكيماويات عن النسيج أو عن الصناعات الغذائية الخ. في إشباع الحاجات الأساسية. . الحمد لله الدولة في الكويت متكفلة بها لكن الدولة في البلاد المأزومة مثل مصر لا تستطيع أن تتكفل بها إلى ما لا نهاية.

لكنها تظل غاية مهمة، وهناك احترام حقوق الإنسان الثقافية والسياسية، وأنا أتصور أن درس الأزمة الأساسي في التجربة الكويتية هو أن المعارضة لم تستدرج لفخ صدام حسين، كما كان الشعب الكويتي كلا متماسكا مع الأسرة الحاكمة. وهذا درس مهم جدا هو ضرورة السعي إلى زيادة تماسك هذا المجتمع، وتماسكه واستقراره لا يعني بالضرورة أن يظل الوزير ١٧ سنة في الوزارة، مثلما هي الحال في مصر مثلا، فاليابان في سنة واحدة قد تغير الوزارة أو في سبع سنين تتغير سبع وزارات دون أن يقول أحد إنه لا يوجد استقرار سياسي في اليابان.

النقطة الثالثة هي التغيرات في آليات إدارة العالم، وأنا يهمني هنا نقطة أساسية هي نقطة التكتل وضرورة التكتل الاقتصادي. لا غنى عن التكامل الاقتصادي في المحيط العربي الواسع، الذي لا يستبعد علاقات مع دول الجوار، لأي محاولة لإعادة بناء القدرة الاقتصادية لمنطقة الخليج، وأي وهم حول الانكفاء على الذات في منطقة الخليج أو أن القضية القطرية من شأنها أن تحقق القوة والقدرة والأمن للخليج أعتقد أنه وهم ينبغي مراجعته تماما.

صلاح الدين حافظ:

فليسمح لي أستاذي الدكتور فؤاد زكريا أن أختلف معه في قضية قد تبدو هامشية أو شكلية، وهي قضية العدوان «الغادر». وأرجو أن أكون سمعت جيدا. أعتقد أن عدوان إسرائيل على مصر عدوان غادر بالفعل وذلك لأن دولة تعتدي على دولة أخرى، ولكن حرب ٧٣ لا يمكن أن توصف بأنها عدوان غادر لسببين، السبب الأول أن دولة هنا كانت تدافع عن تحرير أرضها فليس في هذا غدر مع استخدام كل الوسائل، وهذا ممكن. السبب الثاني أنه يوم كيبور صحيح ولكن الجيش الإسرائيلي كان مستنفرا بالكامل وثبت من الوثائق الأخيرة أن أحد الرؤساء العرب أبلغ إسرائيل قبلها بثلاثة أيام فاستعدت إسرائيل، وهذه نقطة قد تبدو شكلية ولكن الدكتور فؤاد زكريا علمنا دائما أن نجتهد في الاختلاف.

أعود مرة أخرى إلى القضية التي أثارها الدكتور بوخمسين، وهي قضية الشرعية السياسية. الواقع أن قضية الشرعية، أو الدولة، لم تعد مطروحة أو ليست مطروحة بشكل مباشر في الفكر العربي، للأسف الشديد أنه حتى في عصورنا الحديثة أصبحت قضية شرعية النظم هي الأهم، النظام يختزل أو الدولة الصغيرة تختزل الدولة الكبيرة. النظام الحاكم يختزل الدولة في جهازه ومؤسساته، ثم الحاكم الفرد يختزل كل ذلك في شخصه. ولذلك برزت القضية كأنها شرعية الحاكم وليست للأسف الشديد شرعية الدول. وعلى هذا الأساس نستطيع أن نفهم مدى الاهتزاز الشديد في تركيبة الدول العربية بشكل أساسي. مصدر الشرعية هنا يعد قضية مهمة، أنا في الحقيقة أوافق على كثير مما قاله الدكتور البغدادي فيما يتعلق بالشرعية التاريخية في الدولة العربية الإسلامية، لكن أنا أعتقد أن هناك مصادر أخرى للشرعية في الدولة الحديثة، لعل أهمها مدى القدرة على التطور الاجتماعي الاقتصادي، على تحقيق مستوى أفضل للجمهور المحكوم، مدى التطور الديمقراطي في هذه الدولة. دون هاتين الركيزتين لن يتحقق لأي نظام عربي أي شرعية أخرى حتى لو أخذ الحكم بقوة السلاح.

وهناك قضية أخرى، وهي ما أفرزته ـ في تصوري ـ أزمة الخليج وحرب تحرير الكويت، وتتمثل في نقطتين محددتين: النقطة الأولى الإجهاض الشديد الذي أصاب الفكر العربي، وأنا لا أعتقد أن هذا الإجهاض هو إجهاض نهائي، ولكن هناك انتكاسة أساسية. . فالفكر موجود، يمكن أن يكون العمل نفسه قد توقف، نماذج الوحدة كلها انهارت، هذا حقيقي، ولكن فكرة القومية العربية في ذاتها قد تبدو رومانسية في بعض الأوقات، ولكنها تشير باستمرار إلى مصالح مشتركة تستدعي قدرا من العمل المشترك. وهنا يندرج بالتحديد الدور الذي يجب أن تقوم به الدول الصغيرة في البداية، لأن الدول الصغيرة كما قال الدكتور طه منذ قليل، لا تستطيع أن تعيش إلا وسط كيانات كبيرة. نحن نرى العالم كله يتوحد في كيانات كبيرة أو ينسق مع

بعضه البعض في كيانات كبيرة ونحن نسير في الاتجــاه المعاكس إلى مزيد من التشرذم الأميبي .

النقطة الثانية التي أفرزتها حرب الخليج هي وهم الديمقراطية الذي راودنا بعد أزمة الخليج . كنـا نتصور، وأنا كنت من الذين يتصـورون هذا ، أن أزمة الخليج لابـد أن تحدث زلـزالا في الفكر العـربي ، لابـد أن تضعنـا على بدايـة الديمقراطية ولكن للأسف الشديد لم يحدث هذا وعادت ريما لعادتها القديمة كما نقـول ، وأن الـديمقـراطيـة انتكسـت في الـوطن العـربي . بقيـت نقطـة باختصار، وهي أن هذه الندوة أثـارت في ذاكرتي القضية المحورية ، الهاجس الأساسي الذي يثار علنا وسرا وهو هـاجس مستقبل الكويت كدولة . الواقع هنا القضيـة الأساسيـة شرعية النظـام الحاكم في الكويت، شرعيـة الكويت كدولـة تستقل لفترة طويلـة من الزمن ، دولة صغيرة لـديها ثروة لكنهـا محاطة بالأطماع . الشرعية هنا ليست شرعيـة النظام الحاكم فقط ولكن شرعية وبقاء واستمــرار الـدولــة . إلى أي مـدى تستطيع الكـويت أن تستمـر. هنــاك سيناريوهات ليس هذا مجالها ولكني حاولت أن أضعها ، إنما في النهاية أعتقد أيضا أن من المؤشرات الأساسية في هذه الشرعية أن نشير إلى مؤتمر جدة . لقد فهمت مؤتمر جـدة أنا شخصيا وقـد أكون مخطئـا ليس على أنه مؤتمر مبـايعة الشعب الكويتي للأسرة الحاكمة ولكن على أساس أنه عقد اجتماعي جديد ، عقد اجتماعي سياسي جديـد ، بين الحاكم والمحكومين في ظل الأزمة . وهذا يـدل مـرة أخرى على أن الهاجـس الحقيقي هو هـاجس الإحسـاس بشرعيـة استمرار وبقاء الكويت كدولة مستقلة .

تعقيب الدكتور منصور بوخمسين :

لن أطيل كثيرا في الـواقع . أحب أن أشكـر كل الـذين عقبـوا على البحث الذي قدمته . وأؤكد أني استفدت من هذه التعقيبات . سأمر مرورا سريعا على بعض النقاط فقط وبسرعة شديدة . بالنسبة للأستاذ عبد المحسن مظفر . . في

الواقع عندما تكلمت عن الموصل لم أقصد أبدا قضية الدعوة للانفصال أو غيرها. كل ما هنالك أني أريد أن أشير إلى أن أحد أعمال الدولة القومية، أو الدولة الوطنية أو القطرية الحديثة أنها خلقت حواجز على علاقات قديمة كانت تتخطى الحدود السياسية الحالية، وهذا لا ينطبق على الموصل فقط في العراق على سبيل المثال. وأنا أشرت مثلا إلى شط العرب وأشرت لقضية الفرات الأوسط والفرات الأعلى.

بالنسبة للدكتور أحمد البغدادي. . في الواقع هو قال «لا تقربوا الصلاة» صحيح أنا قلت: «أرجو ألا يفهم من كلامي هذا أن المأثور السائد في الفكر العربي عن الشرعية يوفر غطاء شرعيا للظلم والقهر»، لكنني أكملت وقلت: «لكنني أزعم أنه يحمل بذور التغاضي عن الديكتاتورية وقبول المغامرات التوسعية». وأنا في الحقيقة لا أعارضه في جزء كبير مما قاله وأعتقد أن هنالك في تراثنا، شواهد عديدة في قضية ولاية الاستيلاء وغيرها، وما ذكرناه عن الماوردي.

وبالنسبة لما قاله الأستاذ المراغي أريد أن أركز في الواقع على ماقاله من ناحية المستقبل. فعلا نحن بحاجة إلى صيغ جديدة للمستقبل قد لا تأخذ نفس المفاهيم السابقة أو الأولويات السابقة، أو الأفكار السابقة. وقد يكون ـ وأعتقد أن أكثر من زميل الآن أشار إلى قضية الاقتصاد في العملية، وكلام الأستاذ مساعد الصالح عن الموضوع أيضا أشار لذلك ـ المهم أن أفكارنا عن الوحدة والقومية كان بعضها يقوم على خيال، على أشياء لها علاقة بالعاطفة أكثر مما ترتبط بالواقع، واقع الناس ومصالح الناس والمؤسسات، ومستقبلهم وحاجاتهم. وأي فكر في الواقع لا يستجيب لحاجات الناس لن يقدر له أن يبقى ويستمر. لقد ثبت بطلان الطرح السابق للقضايا القومية لعدم قدرتها على الاستجابة لحاجات الناس. استجابت ـ أنا أعتقد لحاجات بعض الأنظمة السياسية، بعض الأحزاب السياسية، وأعطتها الغطاء الشرعي وأعطتها الدعاية وأعطتها البرنامج، لكن بكل تأكيد لم تستجب لحاجات

الناس، إلا أحيانا استجابت لحاجة الشارع في دغدغة عواطفه ومشاعره. وهنا تكمن نقطة مهمة هي أن الفكر القومي في الواقع غطى حاجة نفسية، حاجة عاطفية، أعطى الشعورية، لكنه لم يغط حاجة فعلية واقعية.

بالنسبة لما أثاره الأستاذ الدكتور الحبيب الجنحاني، أنا في الحقيقة أؤكد كلام الأستاذ الدكتور فؤاد زكريا أن الخطاب هو واجهة الفكر، عندما نتكلم عن الخطاب نتكلم عن الفكر، وعندما ندعو إلى دراسة الخطاب فإنما ندعو إلى دراسة الفكر أو ما وراء الخطاب.

نقطة أخيرة، بالنسبة إلى ما ذكرته عن الشرعية. في الواقع أنه في الخليج، نجد أن الشرعية ليست شرعية عشائرية بصورة مطلقة. في الواقع الشرعية أتت من تثبيت قوى خارجية لنظام شرعية كان مستمرا وهو نظام الشرعية القبلي الذي كان موجودا. أنا لا أستطيع أن أفصل النظام الشرعي أو الشرعية القبلية التي استمد منها كثير من دول منطقة الخليج شرعيته عن العامل الخارجي الذي دخل فيها وهو قضية القوى الخاصة التي ثبّتت ديناميكية شرعية كانت مستمرة وأعطتها الوضع الذي كانت موجودة فيه.

تعقيب الدكتور فؤاد زكريا:

الأخ عبد المحسن مظفر وجه سؤالين أحدهما خاص بكلمة الخطاب وما هو المقصود به بالضبط. طبعا هذه الكلمة أدخلت إلى اللغة الثقافية حديثا، فعمرها لا يتجاوز في تصوري أكثر من عشر سنوات أو اثنتي عشرة سنة، قبل ذلك لم تكن موجودة. وهي ترجمة لكلمة «Discourse» الإنجليزية، وهذه الكلمة تعني القول أو الكلام لكن القول أو الكلام الذي يعبر عن إطار فكري معين. هذا هو المعنى الحقيقي للكلمة. السؤال الثاني هو أنه يرى أن هناك تعارضا بين ما قلته عن أن هناك دولا استخدمت اللغة المناسبة التي تستفز صدام إلى سلوك معين وبين خوف هذه الدول من صدام بدليل أنها وجهت إليه تحذيرات وكذا وكذا. لا، أنا رأيي هو أن هذه التحذيرات وجهت، ولكنها

كـانت موجهـة ومصحوبـة بخطاب كـامل، إذا جاز هـذا التعبير. ففي نفس الوقت الـذي تقول لـه فيه نحن نحذرك، لابـد أن تنسحب، كانت تقـولها له بلهجة من الشدة بحيث إنها كانت تعلم إنها كانت تعلم أنه إذا سمع التحذير فلن ينسحب. والـواقع أن المسألة كـان فيها قـدر كبير من الذكـاء المبني على دراسة عميقة لنفسية هذا الزعيم التي يتوقف عليها كل شيء في سلوكه وبالتالي يتوقف عليهـا مصير بلده باعتباره هـو الزعيم الفرد. الدكتـور طلعت منصور أشار إلى فكرة جلد الذات، وأنها تدل على مزيد من التشاؤم ويحذرنا من هذا. أنا في الحقيقة عندما أرى السلـوك العربي في مواقف معينة، كما حـدث في ٦٧ أو كما حدث في الغـزو العراقي للكويت مع الاعتراف بـالفوارق بين الحالتين، أرى أن جلد الذات غير كافٍ وأحيانا يخيل لي أن شنق الذات هي الكلمة التي يجب أن تستخدم.

الدكتور قـاسم يتساءل كيف يمكن في خلال يوم واحـد أن يتحول صدام من «حـارس» للبوابـة الشرقية إلى لص وسـارق. وهنا أود أن أشير إلى مسرحيـة عـرضت في مصر، وربما شاهـدهـا الكثير من المشـاركين في هذه النـدوة. من شخصيات هذه المسرحية شخصية اسمها صادق أفندي، وصادق أفندي هذا كان هناك شخصيتان في حالـة تشاجر فبدلا من أن يتكلم كل منهما مع الآخر مباشرة كانا يتبادلان الكلام عن طـريق صادق أفندي. أنا يخيل إلي أن الدكتور قـاسم لا يقصدني أنـا، وإنني كنت «صادق أفنـدي» في هذا السـؤال. الأخ مساعـد الصالح، في الحقيقـة من الأشياء التي كنت أعجب دائما بها فيـه أنه يعرض أفكـارا في غاية الأهميـة في حد ذاتها بـالأسلوب البسيط السـاحـر الذي يوصلهـا بسهولة جـدا في قالب مسل وظريف ولكنهـا مهمة. وعندمـا يصدر كلامه من وحدوي قومي متحمس مثله، هـو نوع من النقد الذاتي الواعي جدا للفكـر القومي السـابق. وبلاجـدال أن مـا قالـه الآن لو كـان قد سمعـه من شخص آخـــر قبل خمس سنـوات مثـــلا، لكان من نصيب هـذا الشخص عمود في «اللـه بالخير» يمسحه من على وجـه الأرض، فأنا سعيـد بها النوع من النقد الذاتي.

الدكتور طـه عبد العليم أشار إلى بعض معالم النظـام العالمي الجديد، وفي رأيه أنـه من الخطأ أن نتحدث عن كـوننا مع النظـام أو ضده لأننـا نحن فيه. الـواقع أنني أرى عبارة «نحـن في هذا النظـام» تفترض نـوعا من التشيـؤ، من التجمد لهذا النظام، أنه موجود. ثم أشار بعد ذلك إلى أن هذا النظام عملية. أنا موافق على أنـه عملية وأنه ما يزال في مرحلة التكـوين. ولكن هذه العملية قابلة لأن تؤدي إلى عكس كل ما نراه الآن.

أي أن هذه العملية ما تزال قـابلة للكثير جدا من الاحتمالات. وأنا أخشى أن أدخل في ميدانك. ولكن لو رأينا كيف ينقد نظـام السوق نفسه وهو في قمة انتصاره الآن، من داخل الدول التي يسود فيها هذا النظام والتي علمته للعالم، نقداً أصبح في غايـة الحدة بل إنه انتقد (وهذه هي المقـارنة التي كنت أرغب في أن أكتب عنهـا يومـا ما) إنـه انتقد بمنتهى العنف بعـد أن كتب له الانتصـار المطلق، في نفس اللحظة التي أحرز فيها انتصـاره الكامل. وهذا يدل على أن الاحتمالات لاتزال مفتوحة في شتى الاتجاهات. أخيرا الأخ صلاح الدين حافظ اعترض على كلمة الغدر، أنا طبعا لم أكن أقصد أن استخدامها هنا صحيح أو استخدامها هنا غلط، أنا لا تهمني فكرة الصواب أو الخطأ في هذه الحالة، إنما كنت أضرب مثـلا أدلل فيه على أن هـذه اللغة بأكملهـا لا يصح أن تطلق في ميدان السياسة، فنحن اعتدنـا أن نقول العدوان الغادر. اسرائيل لم تقل عن عدواننا نحن ــ مع أنه من وجهة نظرها هي غادر جـدا — لكن لم تقل عنه إنه غادر، بل شكلت لجنة لكي تحقق في التقصير الـذي حدث. وأنا أشك في أن هناك جـريدة واحـدة أو متحدثا واحـدا إسرائيليا تحدث عن العـدوان العربي «الغادر» في سنة ١٩٧٣. فهذه لغة وهذه لغة.

كلمة ختامية

د. سليمان العسكري

في ختام هـذه الندوة أوجـه شكري وتقـديري لكـل من لبـى هذه الدعوة وساهم معنا في إغناء هذه الندوة التي هي في الواقع الأولى من نوعها، فسلسلة «عالم المعرفة» قـد صدرت منذ أكثر من (١٧ سنة). ولكن لأول مرة تلجأ هذه السلسلة إلى أسلوب عقد ندوة علمية مغلقة لكي تستخرج منهـا كتابا. ونتمنى أن تكون الندوة هـي البداية، وأن تستمر السلسلة في اللجوء إلى هذا الأسلوب. وأخص بالشكر الإخوة الأساتذة الـذين شاركونـا في رئاسة اللجان والجلسات، معـالي وزير الإعلام رئيس المجلس الوطني للثقـافة والفنون والآداب الشيخ سعود ناصر الصبـاح، والدكتـور أحمد الربعي وزيـر التربية ووزيـر التعليم العالي، والأستاذ أنور النوري وزير التربيـة السابق، والأستاذ الدكتور إبراهيم سعد الـدين والأخ الدكتور عبدالمحسن المدعـج عضو مجلس الأمة والدكتور سليمان الشطي.

وأتمنى ألا نكون قد أثقلنا عليكـم، لأن الفترة كانت قصيرة والبحوث عديدة وطـويلة. وأنا أشعر بـأنكم تحملتم مشقة السفـر وتحملتم مشقة ضغط الـوقت، فلكم الشكـر الجزيل باسمـي واسم كل العـاملين معي الذين ساهموا بجهدهم وسهرهـم في إعداد وتنظيم هذه الندوة الممتازة.

وفقنا الله جميعا لما فيه مصلحة شعوبنا العربية وعزة بلداننا.

المشاركون في الندوة

أولا: الباحثون

١ـ د. فتوح الخترش	قسم التاريخ ـ جامعة الكويت
٢ـ أ. د. عبدالمالك التميمي	رئيس قسم التاريخ ـ جامعة الكويت
٣ـ د. تركي الحمد	جامعة الملك سعود
٤ـ د. محمد حسين غلوم	قسم علم الاجتماع ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت
٥ـ عامر التميمي	رئيس جمعية الاقتصاديين الكويتية
٦ـ أ. د. محمد الرميحي	رئيس تحرير مجلة «العربي» الكويتية
٧ـ د. حسن نافعة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة
٨ـ أ. د. طلعت منصور	كلية التربية ـ جامعة عين شمس
٩ـ د. محمد السيد سعيد	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الأهرام»
١٠ـ د. منصور بوخمسين	قسم التاريخ ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت

ثانيا: المعقبون

١ـ د. جمال زكريا قاسم	قسم التاريخ ـ جامعة الكويت
٢ـ د. عبدالله محارب	مركز البحوث والدراسات الكويتية
٣ـ عبدالمحسن مظفر تقي	المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت
٤ـ أ. د. عبدالله يوسف الغنيم	مدير مركز البحوث والدراسات الكويتية
٥ـ د. طه عبدالعليم	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة «الأهرام»

٦ـ أ. د. قاسم عبده قاسم — أستاذ التاريخ بجامعةالزقازيق
٧ـ أ. د. سمعان بطرس — قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت
٨ـ د. كمال مرسي — كلية التربية ـ جامعة الكويت
٩ـ أ. د. فؤاد زكريا — مستشار سلسلة «عالم المعرفة»

ثالثا: المناقشون

١ـ أ. د. سليمان الشطي — عميد المعهد العالي للفنون المسرحية بالكويت
٢ـ أ. د. الحبيب الجنحاني — أستاذ بالجامعة التونسية
٣ـ د. عبدالرزاق الفارس — أستاذ بجامعة العين ـ الإمارات
٤ـ عبدالعزيز الصرعاوي — أمين عام رابطة الاجتماعيين الكويتية
٥ـ د. خليفة الوقيان — مستشار المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب
٦ـ د. عبدالعزيز المنصور — وكيل مساعد وزارة الإعلام ـ الكويت
٧ـ د. أحمد البغدادي — قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت
٨ـ صلاح الدين حافظ — نائب رئيس تحرير «الأهرام»
٩ـ محمود المراغي — رئيس تحرير «العربي» القاهرية
١٠ـ محمد مساعد الصالح — الكاتب الصحفي الكويتي الكبير
١١ـ أ. د. عزت قرني — أستاذ بقسم الفلسفة ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت
١٢ـ شوقي رافع — كاتب صحفي لبناني
١٣ـ المقدم أحمد الرحماني — وزارة الدفاع الكويتية
١٤ـ د. خالد الوسمي — مستشار بمجلس الأمة الكويتي
١٥ـ د. المنصف الشنوفي — قسم الإعلام ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت

١٦ـ د. سعد بن طفلة العجمي — قسم اللغة الإنجليزية ـ جامعة الكويت

١٧ـ د. محمود عودة — رئيس قسم الاجتماع ـ كلية الآداب جامعة عين شمس

١٨ـ أ. د. إبراهيم سعد الدين — قسم الاقتصاد بالجامعة الأمريكية ـ القاهرة

١٩ـ د. منيرة فخرو — أستاذة بجامعة البحرين

٢٠ـ د. سليمان العسكري — أمين عام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

صدر عن هذه السلسلة

١ـ الحضارة	تأليف : د/ حسين مؤنس	يناير ١٩٧٨
٢ـ اتجاهات الشعر العربي المعاصر	تأليف : د/ إحسان عباس	فبراير ١٩٧٨
٣ـ التفكير العلمي	تأليف : د/ فؤاد زكريا	مارس ١٩٧٨
٤ـ الولايات المتحدة والمشرق العربي	تأليف : / أحمد عبدالرحيم مصطفى	أبريل ١٩٧٨
٥ـ العلم ومشكلات الإنسان المعاصر	تأليف : د/ زهير الكرمي	مايو ١٩٧٨
٦ـ الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها	تأليف : د/ عزت حجازي	يونيو ١٩٧٨
٧ـ الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية	تأليف : / محمد عزيز شكري	يوليو ١٩٧٨
٨ـ تراث الإسلام (الجزء الأول)	ترجمة : د/ زهير السمهوري تحقيق وتعليق . د/ شاكر مصطفى مراجعة : د/ فؤاد زكريا	أغسطس ١٩٧٨
٩ـ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة	تأليف : د/ نايف خرما	سبتمبر ١٩٧٨
١٠ـ جحا العربي	تأليف : د/ محمد رجب النجار	أكتوبر ١٩٧٨
١١ـ تراث الإسلام (الجزء الثاني)	ترجمة : د/ حسين مؤنس د/ إحسان العمد مراجعة : د/ فؤاد زكريا	نوفمبر ١٩٧٨
١٢ـ تراث الإسلام (الجزء الثالث)	ترجمة : د. حسين مؤنس د/ إحسان العمد مراجعة : د/ فؤاد زكريا	ديسمبر ١٩٧٨
١٣ـ الملاحة وعلوم البحار عند العرب	تأليف : د/ أنور عبدالعليم	يناير ١٩٧٩
١٤ـ جمالية الفن العربي	تأليف : د/ عفيف بهنسي	فبراير ١٩٧٩
١٥ـ الإنسان الحائر بين العلم والخرافة	تأليف : د/ عبدالمحسن صالح	مارس ١٩٧٩
١٦ـ النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية	تأليف : د/ محمود عبدالفضيل	أبريل ١٩٧٩
١٧ـ الكون والثقوب السوداء	إعداد : رؤوف وصفي مراجعة : زهير الكرمي	مايو ١٩٧٩
١٨ـ الكوميديا والتراجيديا	ترجمة : د/ علي أحمد محمود مراجعة : د/ شوقي السكري د/ علي الراعي	يونيو ١٩٧٩
١٩ـ المخرج في المسرح المعاصر	تأليف : / سعد أردش	يوليو ١٩٧٩

٢٠ـ التفكير المستقيم والتفكير الأعوج	ترجمة حسن سعيد الكرمي مراجعة : صدقي حطاب	أغسطس ١٩٧٩
٢١ـ مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي	تأليف : د/ محمد على الفرا	سبتمبر ١٩٧٩
٢٢ـ البيئة ومشكلاتها	تأليف : رشيد الحمد د/ محمد سعيد صباريني	أكتوبر ١٩٧٩
٢٣ـ الرق	تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني	نوفمبر ١٩٧٩
٢٤ـ الإبداع في الفن والعلم	تأليف : د/ حسن أحمد عيسى	ديسمبر ١٩٧٩
٢٥ـ المسرح في الوطن العربي	تأليف : د/ علي الراعي	يناير ١٩٨٠
٢٦ـ مصر وفلسطين	تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن	فبراير ١٩٨٠
٢٧ـ العلاج النفسي الحديث	تأليف : د/ عبدالستار ابراهيم	مارس ١٩٨٠
٢٨ـ أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي	ترجمة : شوقي جلال	أبريل ١٩٨٠
٢٩ـ العرب والتحدي	تأليف : د/ محمد عماره	مايو ١٩٨٠
٣٠ـ العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة	تأليف : د/ عزت قرني	يونيو ١٩٨٠
٣١ـ الموشحات الأندلسية	تأليف : د/ محمد زكريا عناني	يوليو ١٩٨٠
٣٢ـ تكنولوجيا السلوك الإنساني	ترجمة : د/ عبدالقادر يوسف مراجعة : د/ رجا الدريني	أغسطس ١٩٨٠
٣٣ـ الإنسان والثروات المعدنية	تأليف : د/ محمد فتحي عوض الله	سبتمبر ١٩٨٠
٣٤ـ قضايا أفريقية	تأليف : د/ محمد عبدالغني سعودي	أكتوبر ١٩٨٠
٣٥ـ تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي (١٩٣٠ـ ١٩٧٠)	تأليف : د/ محمد جابر الأنصاري	نوفمبر ١٩٨٠
٣٦ـ الحب في التراث العربي	تأليف : د/ محمد حسن عبدالله	ديسمبر ١٩٨٠
٣٧ـ المساجد	تأليف : د/ حسين مؤنس	يناير ١٩٨١
٣٨ـ تكنولوجيا الطاقة البديلة	تأليف : د/ سعود يوسف عياش	فبراير ١٩٨١
٣٩ـ ارتقاء الإنسان	ترجمة : د/ موفق شخاشيرو مراجعة : زهير الكرمي	مارس ١٩٨١
٤٠ـ الرواية الروسية في القرن التاسع عشر	تأليف : د/ مكارم الغمري	أبريل ١٩٨١
٤١ـ الشعر في السودان	تأليف : د/ عبده بدوي	مايو ١٩٨١
٤٢ـ دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية	تأليف . د/ علي خليفة الكواري	يونيو ١٩٨١
٤٣ـ الإسلام في الصين	تأليف : فهمي هويدي	يوليو ١٩٨١
٤٤ـ اتجاهات نظرية في علم الاجتماع	تأليف : د/ عبدالباسط عبدالمعطي	أغسطس ١٩٨١

٤٥ـ حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي	تأليف : د/ محمد رجب النجار	سبتمبر	١٩٨١
٤٦ـ دعوة إلى الموسيقا	تأليف : د/ يوسف السيسي	أكتوبر	١٩٨١
٤٧ـ فكرة القانون	ترجمة : سليم الصويص مراجعة : سليم بسيسو	نوفمبر	١٩٨١
٤٨ـ التنبؤ العلمي ومستقبل الإنسان	تأليف : د/ عبدالمحسن صالح	ديسمبر	١٩٨١
٤٩ـ صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي	تأليف : صلاح الدين حافظ	يناير	١٩٨٢
٥٠ـ التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية	تأليف : د/ محمد عبدالسلام	فبراير	١٩٨٢
٥١ـ السينما في الوطن العربي	تأليف : جان ألكسان	مارس	١٩٨٢
٥٢ـ النفط والعلاقات الدولية	تأليف : د/ محمد الرميحي	أبريل	١٩٨٢
٥٣ـ البدائية	ترجمة : د/ محمد عصفور	مايو	١٩٨٢
٥٤ـ الحشرات الناقلة للأمراض	تأليف : د/ جليل أبو الحب	يونيو	١٩٨٢
٥٥ـ العالم بعد مائتي عام	ترجمة : شوقي جلال	يوليو	١٩٨٢
٥٦ـ الإدمان	تأليف : د/ عادل الدمرداش	أغسطس	١٩٨٢
٥٧ـ البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية	تأليف : د/ أسامة عبدالرحمن	سبتمبر	١٩٨٢
٥٨ـ الوجودية	ترجمة : د/ إمام عبدالفتاح	أكتوبر	١٩٨٢
٥٩ـ العرب أمام تحديات التكنولوجيا	تأليف : د/ انطونيوس كرم	نوفمبر	١٩٨٢
٦٠ـ الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الأول)	تأليف : د/ عبدالوهاب المسيري	ديسمبر	١٩٨٢
٦١ـ الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الثاني)	تأليف : د/ عبدالوهاب المسيري	يناير	١٩٨٣
٦٢ـ حكمة الغرب	ترجمة : د/ فؤاد زكريا	فبراير	١٩٨٣
٦٣ـ الإسلام والاقتصاد	تأليف : د/ عبدالهادي علي النجار	مارس	١٩٨٣
٦٤ـ صناعة الجوع (خرافة الندرة)	ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد	إبريل	١٩٨٣
٦٥ـ مدخل إلى تاريخ الموسيقا المغربية	تأليف : عبدالعزيز بن عبد الجليل	مايو	١٩٨٣
٦٦ـ الإسلام والشعر	تأليف : د/ سامي مكي العاني	يونيو	١٩٨٣
٦٧ـ بنو الإنسان	ترجمة : زهير الكرمي	يوليو	١٩٨٣
٦٨ـ الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية	تأليف : د/ محمد موفاكو	أغسطس	١٩٨٣
٦٩ـ ظاهرة العلم الحديث	تأليف : د/ عبدالله العمر	سبتمبر	١٩٨٣
٧٠ـ نظريات التعلم (دراسة مقارنة) القسم الأول	ترجمة : د/ علي حسين حجاج مراجعة : د/ عطيه محمود هنا	أكتوبر	١٩٨٣
٧١ـ الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي	تأليف : د/ عبدالمالك خلف التميمي	نوفمبر	١٩٨٣
٧٢ـ حكمة الغرب (الجزء الثاني)	ترجمة : د/ فؤاد زكريا	ديسمبر	١٩٨٣

٧٣ـ التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي	تأليف : د/ مجيد مسعود	ينـــايـــر ١٩٨٤
٧٤ـ مشاريع الاستيطان اليهودي	تأليف : أمين عبدالله محمود	فبرايـــــر ١٩٨٤
٧٥ـ التصوير والحياة	تأليف : د/ محمد نبهان سويلم	مـــــارس ١٩٨٤
٧٦ـ الموت في الفكر الغربي	ترجمة : كامل يوسف حسين مراجعة : د/ إمام عبدالفتاح	أبـــــريل ١٩٨٤
٧٧ـ الشعر الإغريقي تراثا إنسانيا وعالميا	تأليف : د/ أحمد عتمان	مـــايـــو ١٩٨٤
٧٨ـ قضايا التبعية الإعلامية والثقافية	تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن	يـــونيـــو ١٩٨٤
٧٩ـ مفاهيم قرآنية	تأليف : د/ محمد أحمد خلف الله	يـــوليـــو ١٩٨٤
٨٠ـ الزواج عند العرب (في الجاهلية والإسلام)	تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني	أغسطـس ١٩٨٤
٨١ ـ الأدب اليوغسلافي المعاصر	تأليف . د/ جمال الدين سيد محمد	سبتمبر ١٩٨٤
٨٢ ـ تشكيل العقل الحديث	ترجمة : شوقي جلال مراجعة : صدقي حطاب	أكتـوبـر ١٩٨٤
٨٣ ـ البيولوجيا ومصير الإنسان	تأليف : د/ سعيد الحفار	نـــوفمبر ١٩٨٤
٨٤ ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية	تأليف : د/ رمزي زكي	ديسمبر ١٩٨٤
٨٥ ـ دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية	تأليف : د/ بدرية العوضي	ينـــايـــر ١٩٨٥
٨٦ ـ الإنسان وعلم النفس	تأليف : د/ عبدالستار إبراهيم	فبرايـــــر ١٩٨٥
٨٧ ـ في تراثنا العربي الإسلامي	تأليف : د/ توفيق الطويل	مـــــارس ١٩٨٥
٨٨ ـ الميكروبات والإنسان	ترجمة : د/ عزت شعلان مراجعة : د/ عبدالرزاق العدواني، د/ سمير رضوان	أبـــــريل ١٩٨٥
٨٩ ـ الإسلام وحقوق الإنسان	تأليف : د/ محمد عماره	مـــايـــو ١٩٨٥
٩٠ ـ الغرب والعالم (القسم الأول)	تأليف : كافين رايلي ترجمة : د/ عبدالوهاب المسيري، د/ هدى حجازي مراجعة : د/ فؤاد زكريا	يـــونيـــو ١٩٨٥
٩١ ـ تربية اليسر وتخلف التنمية	تأليف : د/ عبدالعزيز الجلال	يـــوليـــو ١٩٨٥
٩٢ ـ عقول المستقبل	ترجمة : د/ لطفي فطيم	أغسطـس ١٩٨٥
٩٣ ـ لغة الكيمياء عند الكائنات الحية	تأليف : د/ أحمد مدحت إسلام	سبتمبر ١٩٨٥
٩٤ ـ النظام الإعلامي الجديد	تأليف : د/ مصطفى المصمودي	أكتـوبـر ١٩٨٥

٩٥ ـ تعثر العالم	تأليف : د/ أنور عبدالملك	نـــوفبر ١٩٨٥
٩٦ ـ الصهيونية غير اليهودية	تأليف : ريجينا الشريف ترجمة : أحمد عبدالله عبدالعزيز	ديسمبر ١٩٨٥
٩٧ ـ الغرب والعالم (القسم الثاني)	تأليف : كافين رايلي ترجمة : د/ عبدالوهاب المسيري، د/ هدى حجازي مراجعة : د/ فؤاد زكريا	ينـــايــر ١٩٨٦
٩٨ ـ قصة الأنثروبولوجيا	تأليف : د/ حسين فهيم	فبرايـــر ١٩٨٦
٩٩ ـ الأطفال مرآة المجتمع	تأليف : د/ محمد عماد الدين إسماعيل	مـــارس ١٩٨٦
١٠٠ ـ الوراثة والإنسان	تأليف : د/ محمد علي الربيعي	أبـــريل ١٩٨٦
١٠١ ـ الأدب في البرازيل	تأليف : د/ شاكر مصطفى	مـــايـــو ١٩٨٦
١٠٢ ـ الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية	تأليف : د/ رشاد الشامي	يـــونيـــو ١٩٨٦
١٠٣ ـ التنمية في دول مجلس التعاون	تأليف د/ محمد توفيق صادق	يـــوليـــو ١٩٨٦
١٠٤ ـ العالم الثالث وتحديات البقاء	تأليف جاك لوب ترجمة : أحمد فؤاد بلبع	أغسطس ١٩٨٦
١٠٥ ـ المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي	تأليف : د/ إبراهيم عبد الله غلوم	سبتمبر ١٩٨٦
١٠٦ ـ «المتلاعبون بالعقول»	تأليف : هربرت . أ . شيللر ترجمة : عبدالسلام رضوان	أكتـــوبـــر ١٩٨٦
١٠٧ ـ الشركات عابرة القومية	تأليف : د/ محمد السيد سعيد	نـــوفمبر ١٩٨٦
١٠٨ ـ نظريات التعلم (دراسة مقارنة) (الجزء الثاني)	ترجمة : د/ علي حسين حجاج مراجعة : د/ عطية محمود هنا	ديسمبر ١٩٨٦
١٠٩ ـ العملية الإبداعية في فن التصوير	تأليف : د/ شاكر عبدالحميد	ينـــايـــر ١٩٨٧
١١٠ ـ مفاهيم نقدية	ترجمة : د/ محمد عصفور	فبرايـــر ١٩٨٧
١١١ ـ قلق الموت	تأليف : د/ أحمد محمد عبدالخالق	مـــارس ١٩٨٧
١١٢ ـ العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث	تأليف : د/ جون . ب . ديكنسون ترجمة : شعبة الترجمة باليونسكو	أبـــريل ١٩٨٧
١١٣ ـ الفكر التربوي العربي الحديث	تأليف : د/ سعيد إسماعيل علي	مـــايـــو ١٩٨٧
١١٤ ـ الرياضيات في حياتنا	ترجمة : د/ فاطمة عبدالقادر المما	يـــونيـــو ١٩٨٧

١١٥ ـ معالم على طريق تحديث الفكر العربي	تأليف : د/ معن زيادة	يـــوليـــو ١٩٨٧
١١٦ ـ أدب أميركا اللاتينية قضايا ومشكلات (القسم الأول)	تنسيق وتقديم : سيزار فرناندث مورينو ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد مراجعة : د/ شاكر مصطفى	أغسطـس ١٩٨٧
١١٧ ـ الأحزاب السياسية في العالم الثالث	تأليف : د/ أسامة الغزالي حرب	ســـبتمبر ١٩٨٧
١١٨ ـ التاريخ النقدي للتخلف	تأليف : د/ رمزي زكي	أكتـوبـر ١٩٨٧
١١٩ ـ قصيدة وصورة	تأليف : د/ عبدالغفار مكاوي	نـــوفمبر ١٩٨٧
١٢٠ ـ سيكولوجية اللعب	تأليف : د/ سورانا ميلر ترجمة : د/ حسن عيسى مراجعة : د/ محمد عماد الدين إسماعيل	ديـــسمبر ١٩٨٧
١٢١ ـ الدواء من فجر التاريخ إلى اليوم	تأليف : د/ رياض رمضان العلمي	ينـــايـــر ١٩٨٨
١٢٢ ـ أدب أميركا اللاتينية (القسم الثاني)	تنسيق وتقديم : سيزار فرناندث مورينو ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد مراجعة : د/ شاكر مصطفى	فبرايـــر ١٩٨٨
١٢٣ ـ ثقافة الأطفال	تأليف . د/ هادي نعمان الهيتي	مـــارس ١٩٨٨
١٢٤ ـ مرض القلق	تأليف : د/ داوید . ف . شيهان ترجمة : د/ عزت شعلان مراجعة : د/ أحمد عبدالعزيز سلامة	أبـــريل ١٩٨٨
١٢٥ ـ طبيعة الحياة	تأليف : فرانسيس كريك ترجمة : د/ أحمد مستجير مراجعة : د/ عبد الحافظ حلمي	مـــايـــو ١٩٨٨
١٢٦ ـ اللغات الأجنبية (تعليمها وتعلمها)	تأليف : د/ نايف خرما د/ علي حجاج	يـــونيـــو ١٩٨٨
١٢٧ ـ اقتصاديات الإسكان	تأليف : د/ إسماعيل إبراهيم درة	يـــوليـــو ١٩٨٨
١٢٨ ـ المدينة الإسلامية	تأليف : د/ محمد عبدالستار عثمان	أغسطـس ١٩٨٨
١٢٩ ـ الموسيقا الأندلسية المغربية	تأليف : عبدالعزيز بن عبدالجليل	ســـبتمبر ١٩٨٨
١٣٠ ـ التنبؤ الوراثي	تأليف : د/ زولت هارسيناي ريتشارد هتون ترجمة : د/ مصطفى إبراهيم فهمي مراجعة : د/ مختار الظواهري	أكتـوبـر ١٩٨٨

١٣١ ـ مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام	تأليف : د/ أحمد سليم سعيدان	نوفمبر ١٩٨٨
١٣٢ ـ أوروبا والتخلف في أفريقيا	تأليف : د/ والتر رودني	ديسمبر ١٩٨٨
	ترجمة : د/ أحمد القصير	
	مراجعة : د/ إبراهيم عثمان	
١٣٣ ـ العالم المعاصر والصراعات الدولية	تأليف : د/ عبدالخالق عبدالله	يناير ١٩٨٩
١٣٤ ـ العلم في منظوره الجديد	تأليف : روبرت م . اغروس / جورج ن . ستانسيو	فبراير ١٩٨٩
	ترجمة : د/ كمال خلايلي	
١٣٥ ـ العرب واليونسكو	تأليف : د/ حسن نافعة	مارس ١٩٨٩
١٣٦ ـ اليابانيون	تأليف : إدوين رايشاور	أبريل ١٩٨٩
	ترجمة : ليلى الجبالي	
	مراجعة : شوقي جلال	
١٣٧ ـ الاتجاهات التعصبية	تأليف : د/ معتز سيد عبدالله	مايو ١٩٨٩
١٣٨ ـ أدب الرحلات	تأليف : د/ حسين فهيم	يونيو ١٩٨٩
١٣٩ ـ المسلمون والاستعمار الاوروبي لأفريقيا	تأليف : عبدالله عبدالرزاق ابراهيم	يوليو ١٩٨٩
١٤٠ ـ الانسان بين الجوهر والمظهر (نتملك أو نكون)	تأليف : إريك فروم	أغسطس ١٩٨٩
	ترجمة : سعد زهران	
	مراجعة : د/ لطفي فطيم	
١٤١ ـ الأدب اللاتيني (ودوره الحضاري)	تأليف : د/ أحمد عتمان	سبتمبر ١٩٨٩
١٤٢ ـ مستقبلنا المشترك	إعداد : اللجنة العالمية للبيئة والتنمية	أكتوبر ١٩٨٩
	ترجمة : محمد كامل عارف	
	مراجعة : علي حسين حجاج	
١٤٣ ـ الريف في الرواية العربية	تأليف : د/ محمد حسن عبدالله	نوفمبر ١٩٨٩
١٤٤ ـ الإبداع العام والخاص	تأليف : الكسندرو روشكا	ديسمبر ١٩٨٩
	ترجمة : د/ غسان عبدالحي أبو فخر	
١٤٥ ـ سيكولوجية اللغة والمرض العقلي	تأليف : د/ جمعة سيد يوسف	يناير ١٩٩٠
١٤٦ ـ حياة الوعي الفني (دراسات في تاريخ الصورة الفنية)	تأليف : غيورغي غانشف	فبراير ١٩٩٠
	ترجمة : د/ نوفل نيوف	
	مراجعة : د/ سعد مصلوح	
١٤٧ ـ الرأسمالية تجدد نفسها	تأليف : د/ فؤاد مُرسي	مارس ١٩٩٠

١٤٨ ـ علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية	تأليف : ستيفن روز وآخرين ترجمة : د/ مصطفى إبراهيم فهمي مراجعة : د/ محمد عصفور	أبريل ١٩٩٠
١٤٩ ـ ماهية الحروب الصليبية	تأليف : د/ قاسم عبده قاسم	مايو ١٩٩٠
١٥٠ ـ حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي «الجوانب البيئية والتكنولوجية والسياسية»	(برنامج الأمم المتحدة للبيئة) ترجمة : عبد السلام رضوان	يونيو ١٩٩٠
١٥١ ـ تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية	تأليف : د/ شوقي عبد القوي عثمان	يوليو ١٩٨٩
١٥٢ ـ التلوث مشكلة العصر	تأليف : د/ أحمد مدحت إسلام	أغسطس ١٩٩٠

(ظهر هذا العدد في أغسطس ١٩٩٠، وانقطعت السلسلة بسبب العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت، ثم استؤنفت في شهر سبتمبر ١٩٩١ بالعدد ١٥٣)

١٥٣ ـ الكويت والتنمية الثقافية العربية	تأليف : د/ محمد حسن عبدالله	سبتمبر ١٩٩١
١٥٤ ـ النقطة المتحولة : أربعون عاما في استكشاف المسرح	تأليف : بيتر بروك ترجمة : فاروق عبدالقادر	أكتوبر ١٩٩١
١٥٥ ـ مؤثرات عربية وإسلامية في الادب الروسي	تأليف : د/ مكارم الغمري	نوفمبر ١٩٩١
١٥٦ ـ الفصامي : كيف نفهمه ونساعده، دليل للأسرة والأصدقاء	تأليف : سيلفانو آرتي ترجمة : د/ عاطف أحمد	ديسمبر ١٩٩١
١٥٧ ـ الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي	تأليف : د/ زينات البيطار	يناير ١٩٩٢
١٥٨ ـ مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج	تأليف : د/ محمد السيد سعيد	فبراير ١٩٩٢
١٥٩ ـ فكرة الزمان عبر التاريخ	ترجمة : فؤاد كامل عبدالعزيز مراجعة : شوقي جلال	مارس ١٩٩٢
١٦٠ ـ ارتقاء القيم (دراسة نفسية)	تأليف : د/ عبداللطيف محمد خليفة	أبريل ١٩٩٢
١٦١ ـ أمراض الفقر (المشكلات الصحية في العالم الثالث)	تأليف : د/ فيليب عطية	مايو ١٩٩٢
١٦٢ ـ القومية في موسيقا القرن العشرين	تأليف : د/ سمحة الخولي	يونيو ١٩٩٢
١٦٣ ـ أسرار النوم	تأليف : الكسندر بوربلي ترجمة : د/ أحمد عبدالعزيز سلامة	يوليو ١٩٩٢
١٦٤ ـ بلاغة الخطاب وعلم النص	تأليف : د/ صلاح فضل	اغسطس ١٩٩٢
١٦٥ ـ الفلسفة المعاصرة في أوربا	تأليف : إ.م. بوشنسكي ترجمة : د/ عزت قرني	سبتمبر ١٩٩٢

١٦٦ـ الأمومة : نمو العلاقات بين الطفل والأم	تأليف : د/ فايز قنطار	أكتوبر ١٩٩٢
١٦٧ـ تاريخ الدراسات العربية في فرنسا	تأليف د/ محمود المقداد	نوفمبر ١٩٩٢
١٦٨ ـ بنية الثورات العلمية	تأليف : توماس كون ترجمة : شوقي جلال	ديسمبر ١٩٩٢
١٦٩ ـ تاريخ الكتاب (القسم الاول)	تأليف : د/ الكسندر ستيبشفيتش ترجمة : د/ محمد م. الأرناؤوط	يناير ١٩٩٣
١٧٠ ـ تاريخ الكتاب (القسم الثاني)	تأليف : د/ الكسندر ستيبشميتش ترجمة : د/ محمد م. الأرناؤوط	فبراير ١٩٩٣
١٧١ ـ الأدب الأفريقي	تأليف : د/ علي شلش	مارس ١٩٩٣
١٧٢ ـ الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله	تأليف : آلان بونيه ترجمة : د/ علي صبري فرغلي	أبريل ١٩٩٣
١٧٣ ـ المعتقدات الدينية لدى الشعوب	أشرف على التحرير جفري بارندر ترجمة : د/ إمام عبدالفتاح إمام مراجعة : د/ عبدالغفار مكاوي	مايو ١٩٩٣
١٧٤ ـ الهندسة الوراثية والأخلاق	تأليف : ناهدة البقصمي	يونيو ١٩٩٣
١٧٥ ـ سيكولوجية السعادة	تأليف : مايكل أرجايل ترجمة : د/ فيصل عبدالقادر يونس مراجعة : شوقي جلال	يوليو ١٩٩٣
١٧٦ ـ العبقرية والإبداع والقيادة	تأليف : دين كيث سايمنتن ترجمة : د/ شاكر عبدالحميد مراجعة : د/ محمد عصفور	أغسطس ١٩٩٣
١٧٧ ـ المذاهب الأدبية والنقدية عند العرب والغربيين	تأليف : د/ شكري محمد عياد	سبتمبر ١٩٩٣
١٧٨ ـ الكون	تأليف : د/ كارل ساغان ترجمة : نافع أيوب لبّس مراجعة : محمد كامل عارف	أكتوبر ١٩٩٣
١٧٩ ـ الصداقة (من منظور علم النفس)	تأليف : د/ أسامة سعد أبو سريع	نوفمبر ١٩٩٣
١٨٠ ـ العلاج السلوكي للطفل أساليبه ونماذج من حالاته	تأليف : د/ عبد الستار إبراهيم د/ عبدالعزيز الدخيل د/ رضوى إبراهيم	ديسمبر ١٩٩٣

١٨١ ـ الأدب الالماني في نصف قرن	تأليف : د/ عبدالرحمن بدوي	ينـايـر ١٩٩٤
١٨٢ ـ الشفاهية والكتابية	تأليف : والتر ج. أونج	فبرايـر ١٩٩٤
	ترجمة : د. حسن البنا عزالدين	
	مراجعة : د. محمد عصفور	
١٨٣ ـ الطاغية	تأليف : د. إمام عبدالفتاح إمام	مـارس ١٩٩٤
١٨٤ ـ العرب وعصر المعلومات	تأليف : د. نبيل علي	أبـريل ١٩٩٤
١٨٥ ـ عندما تغير العالم	تأليف : جيمس بيرك	مـايـو ١٩٩٤
	ترجمة : ليلى الجبالي	
	مراجعة : شوقي جلال	
١٨٦ ـ القوى الدينية في إسرائيل	تأليف : د. رشاد عبدالله الشامي	يـونيـو ١٩٩٤
١٨٧ ـ آلاف السنين من الطاقة	تأليف : فلاديمير كارتسيف	يـوليـو ١٩٩٤
	بيوتر كازانوفسكي	
	ترجمة : محمد غياث الزيات	
١٨٨ ـ الاتجاه القومي في الرواية	تأليف : د. مصطفى عبد الغني	أغسطس ١٩٩٤
١٨٩ ـ عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة	تأليف : جان ـ ماري بيلت	سبتمبر ١٩٩٤
	ترجمة : السيد محمد عثمان	
١٩٠ ـ مقدمة في علم التفاوض السياسي والاجتماعي	تأليف : د. حسن محمد وجيه	أكتـوبـر ١٩٩٤
١٩١ ـ النهاية	تأليف : فرانك كلوز	نـوفمبر ١٩٩٤
الكوارث الكونية وأثرها في مسار الكون	ترجمة : د. مصطفى إبراهيم فهمي	
	مراجعة : عبدالسلام رضوان	
١٩٢ ـ جذور الاستبداد (قراءة في أدب قديم)	تأليف : د. عبدالغفار مكاوي	ديـسمبر ١٩٩٤
١٩٣ ـ اللغة والتفسير والتواصل	تأليف : د. مصطفى ناصف	ينـايـر ١٩٩٥
١٩٤ ـ جوته والعالم العربي	تأليف : كاتارينا مومزن	فبرايـر ١٩٩٥
	ترجمة : د. عدنان عباس علي	
	مراجعة : د. عبدالغفار مكاوي	

سلسلة عالم المعرفة

عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت ـ وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير عام ١٩٧٨ .

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارىء بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفاً وترجمة :

١ ـ الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة ـ أدب الرحلات ـ الدراسات الحضارية ـ تاريخ الافكار.

٢ ـ العلوم الاجتماعية : اجتماع ـ اقتصاد ـ سياسة ـ علم نفس ـ جغرافيا ـ تخطيط ـ دراسات استراتيجية ـ مستقبليات .

٣ ـ الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي ـ الآداب العالمية ـ علم اللغة .

٤ ـ الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن ـ المسرح ـ الموسيقا ـ الفنون التشكيلية والفنون الشعبية .

٥ ـ الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) والدراسات التكنولوجية . أما بالنسبة لنشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي .

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على ان تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على ٣٥٠ صفحة من القطع المتوسط، و أن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته. وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، **والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها**. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل خمسة عشر فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي أو تسعمائة دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف ومائتا دينار كويتي)، بالإضافة إلى مائة وخمسين دينارا كويتياً مقابل تقديم المخطوطة ـ المؤلفة و المترجمة ـ من نسختين مطبوعتين على الآلة الكاتبة.

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية الأخرى	ما يعادل دولاراً أمريكياً
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات:	أفراد	مؤسسات
دولة الكويت	١٥د.ك	٢٥د.ك
دول الخليج	١٧د.ك	٣٠د.ك
الدول العربية الأخرى	٢٥دولاراً أمريكياً	٥٠دولاراً أمريكياً
خارج الوطن العربي	٥٠دولاراً أمريكياً	١٠٠دولار أمريكي

الاشتراكات / **ترسل باسم :**

الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص . ب : ٢٣٩٩٦ الصفاة/ الكويت ـ 13100

برقيا : ثقف ـ فاكسميلي : ٢٤٣١٢٢٩

طبع من هذا الكتاب
الطبعة الأولى: أربعون ألف نسخة ـ مارس ١٩٩٥
الطبعة الثانية: عشرة آلاف نسخة

مطابع السياسة ـ الكويت

هـذا الكتاب

لابـد لمن يتأمل أوصـاع عالمنـا العـربي، في أعقاب العـدوان العـراقي العـادر وحرب تحريـر الكويـت، أن يعترف بأن آثار تلك الفترة ستظل أمـدا طويـلا معنا تؤثـر فيمن حولنـا . ذلك أن أحداث تلك الفترة المأساوية من تاريخنا قد دارت في اللحظة نفسها التي كان العالم يمر فيها بأهم منعطف في تاريخه المعاصر: تلك اللحظـة التي كانت فيها معظم الأنظمة الشيـوعية قد انتهت، ليبدأ انهيار النظام القديم الذي استقر عليه العـالم منذ نصف قرن، وتظهر أشكال جديدة، غير محددة المعالم، من علاقات القوى على الصعيد الدولي.

في مثل هذا الوضع الدولي الغامض، القابل لشتى الاحتمالات أقدم النظام البعثي في العراق على مغامرته الخطيرة هذه المرة باحتـلال الكويت، بقدر لا مثيل له من الطيش والجنون، في هذه اللحظة تحديـدا. ولا جدال في أنه كـان ينظر إلى عـالم التسعينيات بعقلية الحرب البـاردة نفسها، متصـورا أنه سيتـلاعب بدولـة عظمى ارتكازا على الثـانية، وأن «الـردع المتبادل» سيعطي سمينـة العدوان العراقية القدرة على أن تبحر بين الشاطئين المتلاطمين في أمان.

والآن، وبعد مضي مايقـرب من خمسة أعوام على الغزو العراقي، فإن العـرب مازالوا يجدون أنفسهم في وضع من الانقسام السيـاسي الحاد والمستمر، على الـرغم من محاولات بعض المؤيدين السابقين للعدوان أن يتنصلوا من تبعات مواقفهم السـابقة. بل إن الانقسام الفكري بدوره مازال على حدته.

ولقد وجـد المجلس الوطني للثقـافة والفنون والآداب أن الأوان قـد آن لكي يعالج مـوضوع الغزو والعدوان العراقي على الكويت معالجة علمية موضوعية، تتجنب صخب الدعاية وضجيج الشعارات وتـركز على الحقائق والمعلـومات والوثائق، وذلك في كتـاب من سلسلة «عالم المعـرفة» يكون مـرجعا موثقا بأقـلام مجموعة من الباحثين المشهـود لهم في هذا الميدان. وقد اخترنـا أسلوب الندوة العلميـة المغلقة لمعـالجة هذه القضيـة، حرصـا من السلسلة على أن يتضمن هـذا الكتاب وجهـات نظـر متعـددة في هذا الموضـوع، وحتى يعطي المشـاركـون فيهـا، من بـاحثين ومعقبين ومنـاقشين، كل مـا عندهم في هـذا الموضوع، في مناخ من التحـاور الموضوعي، الـذي يؤدي إلى تصحيح الكثير من المعلومات الخاطئة وغير الدقيقة ويستبعد الإثارة الصحفية التي من الكتابات منذ بداية الأزمة.

ولقد حـرصنا على جمع هـذا الحشد من المفكـرين والباحثين العـرب البارزين عنهم الأمانـة في الطرح والموضوعية في الاجتهـاد، لكي نستخلص من خلال تفاعل كتابـا يملأ فـراغ المكتبة العربيـة في هذا الموضوع الحيـوي والمصيري. ولكن الهدف هذه النخبـة الممتازة من المثقفين العرب هـو أن نستخلص العبرة من ذلك الحدث التاريخ العربي ونتعلم دروسه بعد أن نعيد تأمله بروح موضوعية نزيهة.